تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨

العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني

تقرير التنمية
البشرية لمصر ٢٠٠٨

تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨

العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني

تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨م هو أهم إنجازات مشروع التنمية البشرية الذي قام بتنفيذه معهد التخطيط القومي في مصر في إطار وثيقة المشروع (مصر / ٠٠٦/٠١) بشأن التعاون الفني مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة .

التصميم، الشكل، الغلاف وصور النسيج
جوان كننغهام

شكر عن الرسوم: شكر خاص لمركز رمسيس ويصا واصف لإتاحة استخدام تصميمات المنسوجات

التنسيق وفصل ألوان وطباعة: فيرچن جرافيكس

حقوق النشر ٢٠٠٨ ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي بمصر.

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المطبوع، أو تخزينة في أي نظام من أنظمة استرجاع البيانات أو نقله بأي صورة أو بأي وسيلة من الوسائل إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو عن طريق التصوير الضوئي أو التسجيل أو بأي وسيلة أخرى دون إذن مسبق أو دون الإشارة إلى هذا المصدر .

الترقيم المحلي: ٢٠٠٧ / ٢٦٠٧٥
الترقيم الدولي: ٩٧٧-٥٠٢٣-١١-٤

شكر وعرفان

مدير المشروع والمؤلف الرئيسي	هبة حندوسة			
المؤلفون				
الفصل الأول	هبة حندوسة	سحر الطويلة		
الفصل الثاني	زينات طبالة	هدى النمر	أشرف العربي	
الفصل الثالث	أماني قنديل			
الفصل الرابع	فاطمة خفاجي	أماني قنديل	ليلى البرادعي	
الفصل الخامس	سامر سليمان			
الفصل السادس	هانية شلقامي			
الفصل السابع	عالية المهدي	هبة حندوسة		
الفصل الثامن	ملك رشدي	إيناس حجازي	فادية علوان	
الفصل التاسع	حبيبة حسن واصف			
الفصل العاشر	مصطفى مدبولي	عماد عدلي		
الفصل الحادي عشر	ماجد عثمان	رندا فؤاد	جيليان بوتر	
الفصل الثاني عشر	هدى النمر	جيليان بوتر		
المساهمون من معهد التخطيط القومي	علا الحكيم	هدى النمر	زينات طبالة	محمود عبد الحي
	أشرف العربي	عزه الفندري	نفين كمال	
	أحمد سليمان	أحمد عبد الباقي	ماجدة إبراهيم	سحر عبود
محرر ومستشار التقرير	جيليان بوتر			
المراجعون	عثمان محمد عثمان	عبد العزيز حجازي	أديب نعمة	منير ثابت
	هدى رشاد	نهى مكاوي	سوراج كومار	نهلة زيتون
البحث والتنسيق	نهلة زيتون	ماري كريتش	هالة صليب	عبد الحافظ الصاوى
الترجمة العربية	محمد غزال	نادية عبد العظيم	محمد صبري مرشدي	

شكر خاص

نتقدم بخالص الشكر للأساتذة: مصطفى كامل السيد، زياد بهاء الدين، نجلاء الإهواني، سهير حبيب على تعليقاتهم وملاحظاتهم البناءة كما نقدم الشكر والتقدير للأستاذة/ هبة الليثي لمساعدتها في "خريطة الفقر"، ومحمد بيومي لمساعدته في الموضوعات البيئة.

تقديم

في الماضي كان الكثيرمن المواطنين يرون أن المؤسسات الكبيرة، خاصة الحكومة، بعيدة عنهم، ولا تخضع للمساءلة، و نظرا لما تتسم به هذه الكيانات من مركزية شديدة، فأنها تفتقد القدرة على الوصول للمواطنين. وقد تغيرت الفكرة عن هذه المؤسسات نتيجة تصريحات الرئيس حسني مبارك، ومع ما أعلنته الحكومة المصرية، بأن الوقت قد حان لتبني سياسة اجتماعية جديدة تتواكب مع تحرير النظام الاقتصادي. في ظل العقد الماضي، اتجهت الحكومة المصرية نحو تحقيق هذا الهدف و تحويله إلى واقع - و هو ما يتفق مع الإجماع الوطني على زيادة مشاركة المواطنين للمساعدة فى تشكيل السياسات العامة التي تؤثر على معظمهم.

ومما لا شك فيه أن المشاركة على المستوى اللامركزي تعد أداة رئيسية للتحول الاجتماعي، حيث يصبح المواطنون راغبين في المشاركة في جهود التنمية القومية من خلال تملك البرامج و إدارتها و تنفيذها التي من شأنها الارتقاء بنوعية حياتهم في كافة المجالات. وبإختصار، كانت هناك دعوة لإدماج المجتمع المدني - باعتباره المحور الثالث للوطن إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص – في عقد اجتماعي جديد يضم الجميع.

يأتي هذا الأمر على عكس ما كان سائدا من عقود تم فيها تجاهل مساهمة هذا القطاع الكبير في مسار النمو بالدولة. و يرى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ أن زيادة المشاركة المدنية، التي يقودها كيان متنامي من منظمات المجتمع المدني، لن تؤدى فقط إلى زيادة انخراط المواطنين فحسب، و لكنها ستؤدى أيضا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية التي تتعلق بتحسين مستوى جودة السلع العامة في مصر. وعلاوة على ذلك تمثل أيضا هذه المشاركة مجالا يمكن من خلاله أن يجتمع الناس معا ليتناقشوا و يشاركوا ويسعوا إلى التأثير على قطاع عريض من المجتمع. و من الواضح أن المجتمع المدني، سواء كان يعمل في مجال العمل الخيري أو الحقوقي أو كممثل لجماعات المصالح، أصبح على جانب كبير من الأهمية في تحقيق عملية التنمية المستدامة. و قد تأكد هذا من تزايد أعداد منظمات المجتمع المدني المسجلة في خلال العقد الماضي.

إن منظمات المجتمع المدني لها تاريخ عميق الجذور في مصر في مجال العمل الخيري الذي كان يمارس عادة من خلال نظام الوقف أو الهبات الوقفية ذات السمة الدينية. وقد استمرت الأنشطة الخيرية عبر السنين، و مع هذا تتاح حاليا فرص جديدة لمنظمات المجتمع المدني لأن ترتبط بمفاهيم و ممارسات التنمية الجديدة، خاصة في إطار البرامج التي أقترحت في العقد الاجتماعي الجديد و الذي بموجبه تؤدى الشراكات التي تتم بين الحكومة و أجهزة المجتمع، و بدعم من القطاع الخاص أو الجهات الخاصة، على تعزيز الجهود التي تساند خطط الدولة و تحاكيها و تعمل على استدامتها.

وقد أقترح تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠٠٥ مجموعة من البرامج المتكاملة. و يبني التقرير الحالي لعام ٢٠٠٨ على ما تم اقتراحه من ضرورة وجود "عقد اجتماعي جديد" بين الدولة والمواطنين. و يدعو هذا

إلى وضع تدابير تشريعية و إدارية تمكن المجتمع المدني من المشاركة بفاعلية أعظم في تقديم الرعاية الاجتماعية و الخدمات و إلى إجراء الإصلاح باستثمار ما يتمتع به هذا المجتمع من قدرة على متابعة ومساءلة كافة الأطراف صاحبة المصلحة.

وفي هذا الأطار، من المتوقع أن تؤدي الخطط الجاري تنفيذها لتطبيق اللامركزية و لنقل المسئوليات الإدارية والمالية إلى الأجهزة المحلية، إلى تشجيع منهج المشاركة، وتعميق الممارسات الديمقراطية في الحكومة المحلية، و تشجيع الشراكات مع العناصر الاجتماعية الفاعلة الأخرى القادرة على المساهمة بخبراتها و تقديم الدعم المالي المطلوب لتوفير الخدمات و تنفيذ البرامج بشكل فعال.

إن هذا الهدف الطموح تقف وراءه إرادة سياسية داعمة و جهود تبذل من أجل خلق إطار تنظيمي موات. وفي ضوء الدفعة القوية الحالية للإصلاح، يستعرض تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨ وضع المجتمع المدني ومنظماته، و يقترح السبل التي يمكن بها أن يساهم هذا القطاع الهام بصورة متواصلة - بالتحالف مع الفاعلين الاخرين في الدولة - في جهود التنمية بمصر. و يسعى التقرير إلى استكشاف خريطة الفقر كوسيلة فعالة لتحديد التفاوتات الإقليمية في مستوى التنمية البشرية، على مستوى المحافظة والقرية والحي. ومن الممكن أن يساعد فهم التوزيع المكاني في تصميم برامج للتخفيف من وطأة الفقر، و وضع سياسات تستهدف الأقاليم و المجتمعات الأكثر احتياجا. كما يقدم هذا الفهم الأسلوب العلمي لتحديد البرامج ذات الأولوية التي تستهدف مكافحة الفقر و ذلك عند تخصيص الاعتمادات في الوازنة العامة للدولة، و عند إجراء الإصلاح الاداري من أجل الإسراع بتطبيق اللامركزية في الوحدات الحكومية المحلية، و بالتالى في تحقيق التحالف العاجل و السريع مع منظمات المجتمع المدني.

يوضح تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠٠٨ أن هناك عدداً من منظمات المجتمع المدني في مصر، استطاعت - بدرجات متفاوتة - أن تطبق أفضل الممارسات في تحقيق رسالتها، التي تغطي مجالات هامة في ميادين التنمية مثل التعليم، و الصحة، و البيئة، و الإسكان، و الصرف الصحي. و مع هذا، فإنه ببحث البيئة الداخلية و الخارجية التي تعمل في ظلها منظمات المجتمع المدني، و التي تساهم هذه المنظمات بدورها فيها، يتضح أن الأمر يحتاج لإجراء مزيد من الإصلاح حتى يمكن لهذه المنظمات أن تطبق أفضل الممارسات بشكل كامل.

إن علينا جميعا - الدولة و المجتمع – أن نعمل جنبا إلى جنب من أجل التصدى لعوامل الخلاف، وأن نركز على خلق علاقات يسودها الوفاق و الانسجام حتى يمكن التغلب على أي عقبة تعوق تحقيق الهدف الأسمى، ألا و هو الوصول إلى مستويات أعلى للتنمية البشرية، و توفير ظروف معيشية أفضل.

عثمان محمد عثمان
وزير التنمية الاقتصادية
إبريل ٢٠٠٨

مقدمة

منذ إطلاق تقرير التنمية البشرية في مصر للمرة الأولى في عام ١٩٩٤، أصبح هذا التقرير من الإصدارات الرئيسية لمعهد التخطيط القومى ولمكتب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في مصر التي لا غنى عنها. ولكون التقرير بمثابة منبر حيوي لمناقشة قضايا التنمية البشرية الهامة على المستويين القومي والمحلي، فقد أصبح أداة تحليلية موثوقا بها تعمل على إثراء الخيارات السياسية، وتؤثر بالإيجاب على المناقشات و تثير الفكر بشأن التحركات التي ينبغي اتخاذها لمعالجة القضايا التي تحتل أهمية خاصة على جدول أعمال التنمية البشرية على المستوى القومي.

ويركز تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨، وهو الإصدار العاشر ضمن سلسلة تقارير التنمية البشرية في مصر، على دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز وتنفيذ خطة برامج الاستثمار الاجتماعية–الاقتصادية العامة وعددها ٥٥ برنامجا، والتي خلص إليها تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥، كرؤية نحو صياغة عقد اجتماعي جديد وخطة عمل محددة. ويسلط تقرير هذا العام الضوء على الدور الحيوي للمجتمع المدني ويقدمه باعتباره عنصرا هاما للشراكة مع القطاع العام وغيره من الشركاء للعمل سوياً على تحقيق أهداف جدول أعمال التنمية البشرية القومي، وعلى وجه التحديد البرامج الخمسة والخمسين وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية - والتي تمتد من تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى النصف إلى وقف انتشار مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز وتوفير التعليم الابتدائي الشامل، ومن المستهدف تحقيقها جميعاً بحلول عام ٢٠١٥. ويقدم التقرير أطروحات محددة بشأن التدابير اللازمة لتشجيع نمو منظمات المجتمع المدني، وتحفيز الابتكار فيما بينها، بالإضافة إلى تطوير المناخ القانوني والإداري الذي تعمل من خلاله.

وتقر الحكومات في جميع أنحاء العالم بالدور الفعال الذي يلعبه المجتمع المدني في عملية التنمية، وتزداد الدعوة، و خاصة بين مفكري المجتمع المدني، لمساهمة المجتمع المدني في وضع السياسات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فقد صنعت منظمات المجتمع المدني لنفسها موقعاً كشركاء فعليين في تقديم الخدمات العامة، وبخاصة إلى المجتمعات المهمشة، ومن ثم، فهي تساهم في محاربة الفقر، وخفض نسبة البطالة، وتوفير فرص أفضل للوصول للخدمات الصحية بالنسبة للفئات المحرومة، وتحسين جودة التعليم المجاني، ومعالجة مجموعة من القضايا الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على رفاه ومعيشة المواطنين والمجتمع. كما أن العديد من هذه المنظمات كان في مقدمة المدافعين عن مبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف.

وغالباً ما ينظر إلى نمو و قوة و ارتقاء العناصر الفاعلة في المجتمع المدني في مجال التنمية باعتباره فرصة للحكومات لبناء التحالفات اللازمة، والفعالة، والبناءة لتعزيز رفاهية مواطنيها. ولتصميم وتأسيس واستمرار الشراكات الحقيقية مع عناصر المجتمع المدني، يلزم استيعاب آليات عمل المجتمع المدني، وذلك لتقييم مواطن القوة والضعف، ولوضع أدوات فعالة يمكن من خلالها إشراك هذا القطاع.

ويرى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن المجتمع المدني يشكل قطاعاً ثالثاً هاماً، وهو قائم إلى جانب الدولة والسوق ويتفاعل معهما، ويعرفه بأنه "مجموعة من الفاعلين غير التابعين للدولة الذين لا تتمثل أهدافهم في إدرار الربح أو الحصول على سلطة حاكمة. و تعمل منظمات المجتمع المدني على جمع الأفراد لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة".

وقد تمكن فريق المؤلفين المستقل والذي يضم مجموعة من الباحثين والخبراء المصريين البارزين، تحت قيادة الأستاذة الدكتورة هبة حندوسة، من وضع تقرير محفز و مثير للفكر من خلال تقديم تحليل شامل للمجتمع المدني في مصر. ويعرض التقرير نماذج عن كيف أن إطلاق العنان لقدرات المجتمع المدني يمكن أن يجعله يصبح قاطرة فاعلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وللعمل كقوة دافعة محفزة للحوار السياسي بشأن عملية الإصلاح في مصر.

وحيث تواصل مصر انتقالها من عهد التخطيط المركزي إلى عصر السوق، فقد أصبح من الواضح أن القطاع العام وحده لا يمكنه تلبية كافة احتياجات المواطنين. لذا يجب على القطاع الخاص خلق فرص العمل وعلى المجتمع المدني أن يكون في قلب مبادرات التنمية البشرية المستدامة. وتستعد مصر لجني ثمار إشراك المجتمع المدني الفعال والدؤوب، على المستويين القومي والمحلي، في شراكة طويلة المدى للتصدى للتحديات التي تواجهه التنمية البشرية على المستوى القومي. إن هذه الشراكة مازالت في مهدها ويمكن تعزيزها بدرجة أكبر بما يعود بالنفع على كل من الطرفين وعلى المواطنين المصريين، فلكل طرف دور يكمل دور الطرف الآخر، ولكل طرف حقوقه و مسئولياته تجاه الطرف الآخر. و يقدم هذا التقرير لكلا الطرفين مصدراً ثرياً للأفكار والأطروحات التي من شأنها العمل على تعزيز هذه الشراكة وتطوير قيامها على أساس قوي من الثقة والمسئولية المشتركة.

ونأمل أن يساهم التحليل والتوصيات المقدمة في هذا التقرير على تحفيز المناقشات المتعلقة بالسياسات على مستوى الجمهورية لتشجيع خلق مناخ ملائم لتطوير مجتمع مدني فعال يضطلع بالمسئولية في جميع مجالات الحياة في مصر.

جيمس و. راولي
الممثل المقيم لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي في مصر
إبريل ٢٠٠٨

تمهيد

يشهد المجتمع المدني في مصر حالياً عملية تحول. فقد كانت الأيديولوجيات السابقة - التى تزامنت مع ثورة ١٩٥٢ – تتبنى المركزية فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي، والاجتماعي، و في تقديم الرعاية الاجتماعية. إلا أنه بمرور الوقت، أدت المطالبة بإجراء التحرير الاقتصادي لما له من مزايا إلى اتساع المساحة المتاحة لمنظمات المجتمع المدني لتعبر عن مطالبها هي الأخرى، بالتوازي مع القطاع الخاص الذي حظي بالعديد من المزايا.

و مع هذا لم تتقدم عملية إصلاح السياسات الاجتماعية بنفس القدر الذي شهدته تدابير التحرير الاقتصادي والتي تم تصميمها بحيث تحفز على خلق اقتصاد "مفتوح"، على الرغم من أنه يمكن القول بأن منظمات المجتمع المدني تتمتع حالياً بمساحة أكبر مما كان عليه الوضع في السابق. و أوضح مثل على ذلك صدور الصحافة المعارضة، و ظهور الحركات الأهلية، والاعتصامات وإضرابات العمال، و كذلك في حركة منظمات المجتمع المدني التي تحولت من التركيز على الأعمال الخيرية إلى تبني المبادرات الفعالة التي تعزز الاعتماد على الذات واستخدام الدعم الذي توفره الشراكات.

إلا أنه في هذه المرحلة الانتقالية الحديثة، لم يحظى الدور الناشئ للمجتمع المدني بتعريف محدد، حيث ينحصر بين قبضة نظام الحكم القديم وما كان يتسم به من سلطوية و بيروقراطية، و بين فهم متزايد لضرورة تحديد دور اجتماعي جديد لمشاركة المواطنين.

ومن الضروري وضع هذه الخلفية في الاعتبار عند دراسة وضعية المجتمع المدني ومنظماته، وفي واقع الحال، يلفت تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨ الانتباه إلى حقيقة أنه ليس من اليسير أن تسمح الحكومة للمجتمع المدني بالانطلاق بعد ٥٠ عاماً من توقف النشاط، و خاصة في ظل معطيات الأمن القومي في تلك الأوقات المضطربة. كما أن الجوانب التشريعية و الأمنية لم تشهد تقدماً كبيراً. إلا أن هناك طفرة يعززها نجاح مبادرات الخدمات العامة التي تقدمها المشروعات الخاصة، و التي في الغالب ما تكون تحت رعاية من تتوافر لديهم الموارد المالية لبدء نشاطات منظمات المجتمع المدني. كما اضطلعت نخبة من المتعلمين بدورها في تنمية الوعي وتفعيل البرامج الجديدة.

ومن هنا، فإن تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨ يعد بمثابة دعوة لمنظمات المجتمع المدني لترسيخ أفضل الممارسات بها وتوسيع نطاقها وتعميمها، من خلال الشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص في مصر. وقد تناول التقرير نحو ١٥٠ من منظمات المجتمع المدني في مصر التي حققت "أفضل الممارسات". و يوجد

لدى مجموعة من هذه المنظمات سجل حافل بتقديم خدمات عالية الجودة للمجتمعات الفقيرة، و المرضى، وذوي الاحتياجات الخاصة أو في مجال محو الأمية. وامتد نشاط مجموعة ثانية ليتجاوز العمل الخيري إلى نشاطات تنموية حديثة مثل تقديم القروض الصغيرة، و توليد الدخل، وتقديم الخدمات والتدريب. بينما حققت مجموعة ثالثة من المنظمات سمعة طيبة في مجال تعبئة مجموعات تمثيل المصالح وفي الدعوة من أجل تطبيق الحكم الرشيد، و تحقيق المساواة بين النوعين، واحترام حقوق الإنسان.

ويركز هذا التقرير على المجموعتين الأولى والثانية، والتي يشار إليهما غالباً بالمنظمات غير الحكومية التي تمثل الجانب الأكبر من عدد منظمات المجتمع المدني والبالغ عددها تقريبا ٢٠ ألف منظمة في مصر، باستثناء جمعيات تنمية المجتمع والتي تحتل موقعاً متوسطاً من خلال اعتمادها على الحكومة. إن جمعيات من قبيل المنظمات غير الحكومية - التي تركز على الحد من الفقر وتحسين ظروف المعيشة - هي التي يمكنها أن تدعم تنفيذ البرامج المتكاملة البالغ عددها ٥٥ والخاصة "بالعقد الاجتماعي" الجديد التي اقترحها تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥، و ذلك من خلال التنسيق والتعاون التام الذي يوفره مركز العقد الاجتماعي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء.

وفي هذا السياق، أود أن أدحض بعض المزاعم القائلة بأن منظمات المجتمع المدني تستخدم من قبل الجهات الأجنبية المانحة التي تقدم التمويل وخلافه لتنفيذ جداول أعمالها الخاصة. والواقع أن تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨ يفند هذا الرأي من خلال الإشارة الواضحة إلى أن هذا التمويل يشكل جزءا صغيرا من الأموال التي يتم جمعها محلياً، وأن المصادر الأخرى للمساعدات الأجنبية يغلب عليها الطابع الفنى. ومن ثم، فإن الإدعاء بغير ذلك من شأنه أن يقوض الجهود المحلية الحقيقية لمنظمات المجتمع المدني للمساهمة في مجهودات التنمية بالبلاد، ويقلل من الثقة التي ينبغي أن نوفرها لدعم هذه المنظمات.

كما يتناول التقرير بالتفصيل مفهوم أفضل الممارسات، فالوقت ملائم حالياً لتطبيق المنهج ذاته في تصميم نماذج لكل من برامج العقد الاجتماعي وعددها ٥٥ برنامجا بما يزيد من مشاركة منظمات المجتمع المدني سواء بمفردها أو في نطاق علاقات شراكة. وعلى الوجه الأمثل، يمكن استخدام أي من أشكال "التمكين" للوصول الى أفضل الممارسات في منطقة ما ليتم تعميمها على مستوى الجمهورية. و يتضمن المقترح أنه بالنسبة لكل نشاط من أنشطة منظمات المجتمع المدني، ينبغي أن تكون هناك مداولات بين الوزارة المعنية، والحكومة المحلية، ومنظمات المجتمع المدني التي حققت أفضل الممارسات، و الأكاديميين، وأخصائي القطاع - لتصميم نموذج قطاعي (franchise) لمنظمات المجتمع المدني ليتم تعميمه وتفعيله من خلال إطار تشريعي أكثر مرونة.

و تعتبر برامج القروض الصغيرة أو التحويلات النقدية المشروطة هى النماذج الأقرب للتعميم. ففي حالة القروض الصغيرة، تم تجريب ذلك النموذج بحيث أصبح يتوافر الآن لدى الصندوق الاجتماعي للتنمية الصيغة الملائمة لإشراك منظمات المجتمع المدني كوسطاء في جميع المناطق الحضرية والريفية في مصر. أما فيما يتعلق بالتحويلات النقدية المشروطة، فإن البرنامج الخاص بمصر، وهو في مراحله التجريبية حالياً، قد تم تصميمه وفقاً لنموذج برنامج التضامن بتشيلي لخدمة الفئات الأكثر فقراً، ولكن بإضافة بعض التعديلات من بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية بما يتوافق مع الاحتياجات الخاصة بمصر.

وبالنظر إلى البيئات الخارجية والداخلية التي تعمل بها منظمات المجتمع المدني، ومن ثم، تساهم فيها، يتضح أنه لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الإصلاح و المزيد من العمل الذي ينبغي القيام به لتعزيز عملية إصلاح البيئة التشريعية، وقياس أداء منظمات المجتمع المدني بدقة، وتوسيع نطاق ممارسات الحكم الرشيد ، وتشجيع

المزيد من العمل التطوعي، وزيادة عدد الشبكات والشراكات، وإضافة جوانب المتابعة والتقييم لإبراز معايير الممارسات الجيدة التي يمكن تعميمها على المستوى القومي. كما أن التواصل مع الجمهور العام في حاجة إلى التدعيم، كما تبرز الحاجة إلى تطويرمهارات جمع الأموال من المصادر المختلفة.

و بالأخذ في الاعتبار الزخم الحالي للإصلاح الاجتماعي في مصر، و من خلال استعراض الموقف الحالي للمجتمع المدني ومنظماته في مصر، فإن تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨ يطرح عدة سبل ووسائل يمكن من خلالها أن يتطور هذا القطاع الحيوي في نسيج المجتمع - من خلال التحالف مع غيره من قطاعات الدولة - ليساهم بفعالية في مجهودات التنمية في مصر. إن عملية التطوير عملية جماعية، وتسعى للنجاح من خلال الاعتماد على المساعي الحميدة والتعاون بين كافة قطاعات الدولة في مصر.

هبة حندوسة
المؤلف الرئيسي ومدير فريق التقرير
تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨

جدول المحتويات

الفصل الأول

منظمات المجتمع المدني شركاء أساسيون في التنمية: ١

ما هو المجتمع المدني؟ ٤

أسباب تركيز تقرير التنمية البشرية في مصر لسنة ٢٠٠٨ على الفقراء ١٣

منظمات المجتمع المدني قادرة على أن تنفذ البرامج المقترحة ١٧

الملحق ١–١ دور منظمات المجتمع المدني في برامج العقد الاجتماعي المختارة ٢٤

الفصل الثانى

حالة التنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية ٢٩

تتبع مؤشرات التنمية البشرية في مصر ٣٠

التقدم الذي أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٣٥

وضع خريطة أماكن معيشة الفقراء ٤٧

تقييم إلتزام الحكومة بالبرامج الخمسة والخمسين ٥٠

الفصل الثالث

خريطة المجتمع المدني فى مصر ٥٧

منظمات المجتمع المدنى ٥٧

الجمعيات الأهلية ومؤشرات التنمية البشرية ٦١

مجالات أنشطة الجمعيات الأهلية فى علاقتها بالتنمية البشرية ٦٤

المجتمع المدنى العالمى والشبكات العالمية ٧٠

الشبكات العربية والعالمية ومنظمات المجتمع المدنى فى مصر ٧٣

ملحق ٣–١ دراسة عن الإدارة الرشيدة للحكم فى منظمات المجتمع المدنى بمصر ٧٤

ملحق ٣–٢ أفضل تجارب الشراكة بين الدولة وجمعيات تنمية المجتمع ٧٥

ملحق٣–٣ قصة إحياء نشاط إحدى جمعيات تنمية المجتمع ٧٨

الفصل الرابع

المجتمع المدنى فى مصر: المعوقات الخارجية والداخلية ٨١

هل منظمات المجتمع المدني قادرة على إحداث التغيير؟ ٨١

تحديات البيئة الاجتماعية والثقافية ٨١

التحديات الموجودة فى البيئة التشريعية والسياسية ٨٢

التحديات الداخلية التى تعوق تقدم منظمات المجتمع المدنى ٩٣

القيمة المضافة للتوسع ٩٥

توصيات عامة ٩٨

ملحق ٤–١: إطار ARVIN: أسلوب لتقييم البيئة الداعمة لمنظمات المجتمع المدنى ٩٩

ملحق ٤–٢: تطبيق إطار ARVIN على لامركزية العملية التعليمية فى مصر ١٠١

الفصل الخامس
أزمة النقابات وجماعات المصالح ١٠٣
المجتمع المدني ليس بديلاً عن الدولة ١٠٣
الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ١٠٧
النقابات والتنمية ١٠٨
أسباب ضعف الحركة النقابية ١١٠
النظام الكوربوراتي المصري ١١١
العلاقة بين النقابات والمجتمع السياسي ١١٣

الفصل السادس
شراكة الدولة ومنظمات المجتمع المدني في تخفيف حدة الفقر ١١٧
خريطة الرعاية الاجتماعية في مصر ١١٧
خدمات وزارة التضامن الاجتماعي ١١٨
منطقة عين الصيرة: دراسة حالة ١٢١
التحويلات النقدية المشروطة ١٣٠
التجربة المصرية للشراكة: منظمات المجتمع المدني، والمستفيدون، والدولة ١٣٢

الفصل السابع
العلاقة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني ١٣٧
لمحة عن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر ١٣٧
تقييم أداء الصندوق الاجتماعي للتنمية ١٤٢
دور منظمات المجتمع المدني في دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ١٤٥
مراجعة برامج المانحين الحالية في أنشطة دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ١٤٩
توصيات من أجل المسئولية الاجتماعية للشركات ١٥٧
ملحق ٧–١ الوفر المقدر في الزمن والتكلفة نتيجة لتبسيط إجراءات الإنشاء ١٥٨
المرفق ٧–٢ قياس كفاءة الصناديق الاجتماعية ١٥٨
مرفق ٧–٣ الدعم الحالي الذي يقدمه المانحون إلى قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في مصر ١٥٩

الفصل الثامن
الممارسات المثلى لمنظمات المجتمع المدنى: الثقافة والتعليم ١٦١
تعريف "الممارسات المثلى" ١٦١
الثقافة: أداة لتحريك التنمية ١٦٣
التعليم مسئولية مشتركة ١٦٥
الحلقة المفقودة: التنمية المبكرة للطفولة ١٧٤

الفصل التاسع
التأثير المتبادل بين الصحة والاصحاح ١٨٥
الصحة: الوجه المتغير للشراكة مع منظمات المجتمع المدني ١٨٥
المياه والمرافق الصحية في مفترق الطرق ١٩١

الفصل العاشر
تقديم خدمات منظمات المجتمع المدني للبيئة والإسكان ٢٠١
١– البيئة: مجال مهمل نسبيا ٢٠١
٢– الإسكان: دور ومساهمات منظمات المجتمع المدني ٢١١
الملحق ١٠–١ تفعيل وإدارة التنمية والتخطيط الحضري والبيئي القائم على المشاركة ٢٢١

الفصل الحادى عشر

دور الإعلام، والاتصال، وأجهزة الإعلام ٢٢٥

١. اندماج منظمات المجتمع المدني في عمل المؤسسات الحكومية ٢٢٥

٢. تمكين المجتمع المدني من خلال إتاحة المعلومات العامة ٢٢٨

وسائل الإعلام الجديدة وتكنولوجيا الإعلام والاتصالات ٢٣٨

الفصل الثانى عشر

أهمية التشبيك والشراكات ٢٤٣

التنمية تحتاج إلى تعاون بين أطراف متعددة ٢٤٣

مؤسسية الشراكات من أجل ممارسة أفضل ٢٤٤

مسابقة تقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٨ التشبيك عامل رئيسى للنجاح ٢٤٦

الإطارات

الفصل الأول

١–١ ما هى برامج العقد الاجتماعى الخمسة والخمسون ؟ ٢

١–٢ نحو سياسة اجتماعية متكاملة من أجل مصر ٣

١–٣ تمكين مصر : من أجل الأغنياء والفقراء ٥

١–٤ الإصلاح والمجتمع المدنى والعقد الاجتماعى الجديد ٦

١–٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والمجتمع المدنى ، علاقة متعددة الأوجه ٧

١ – ٦ مصر : هل هى دولة مهجنة ؟ ١٠

١– ٧ الرسائل الست لتقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٨ ١١

١– ٨ سبع قواعد من أجل النمو لصالح الفقراء : ١٥

١–٩ الميثاق العالمي: مبادرة المسئولية الاجتماعية المشتركة التي نظمتها الأمم المتحدة ١٦

١–١٠ مبادئ وشروط العقد الاجتماعي ١٨

الفصل الثانى

٢–١ التناقض بين تزايد معدلات الفقر وتحسن ظروف سوق العمل في مصر ٣٠

٢–٢ المعونات الدولية للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مصر ٤٣

٢–٣ ما مدى واقعية الأهداف الإنمائية للألفية؟ ٤٤

٢–٤ الإبحار في النيل من أجل الأهداف الإنمائية للألفية ٤٦

٢– ٥ الضمان الاجتماعي : ماذا يمكن أن تتعلمه الدول النامية من الدول المتقدمة؟ ٥١

٢– ٦ أولويات الاستثمار في المناطق الريفية الفقيرة. ٥٤

الفصل الثالث

٣–١ البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة: تحديد المجتمع المدني ومنظماته ٥٨

٣–٢ العطاء الخيرى فى مصر ٦٠

٣–٣ الدفاع عن حقوق المرأة من خلال المساعدة القانونية ٦٤

٣–٤ مولد مؤسسة للتنمية الاجتماعية في مصر: مؤسسة ساويرس ٦٦

٣ –٥ التحول من العمل الخيرى إلى العمل التنموى : برنامج التضامن للتمويل المتناهى الصغر ٦٧

٣–٦ المجلس القومى للطفولة والأمومة والمجتمع المدنى ٦٨

٣–٧ تجارب ناجحة للشراكة بين الحكومة والمجتمع المدنى ٧٠

٣–٨ بناء الشبكات من أجل تنسيق عمل منظمات المجتمع المدنى ٧١

الفصل الرابع

٤–١ تقييم البيئة المؤازرة لمنظمات المجتمع المدنى : ARVIN ٨٢
٤–٢ أربع قضايا ذات أهمية بالغة لتنمية منظمات المجتمع المدنى ٨٣
٤–٣ أطر مرجعية لتقييم التشريعات ٨٥
٤–٤ التعديل المتوقع لقانون الجمعيات من منظور وزارة التضامن الاجتماعى ٨٩
٤–٥ بعض التعديلات المقترحة فى القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ٩٠
٤–٦ بنك جرامين فى بنجلاديش: لامركزية تعبئة الموارد المحلية. ٩٣
٤–٧ مدارس الإيمان والسعادة فى فنزويلا: لامركزية التعليم من خلال مشاركة المجتمع ٩٤
٤–٨ توصيات بشأن تغيير بعض السياسات والبرامج ٩٦
٤–٩ الركائز الأساسية لتوسيع نطاق التدخلات التنموية ٩٧

الفصل الخامس

٥–١ عرض موجز لحركة الاتحادات العمالية ١٠٤
٥–٢ إصلاح قانون العمل يكفل للعمال حرية التعبير عن رأيهم ١٠٧
٥–٣ الاتحادات العمالية والإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية ١٠٩
٥–٤ مصر تحترم المواثيق الدولية ١١٣

الفصل السادس

٦–١ نحو سياسة اجتماعية متكاملة في مصر ١١٨
٦–٢ الخدمات التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي ١١٩
٦–٣ الغذاء للفقراء: البرنامج العالمى للغذاء في مصر ١٢٠
٦–٤ منظمات المجتمع المدني العاملة في منطقة عين الصيرة ١٢٤
٦–٥ برامج التحويلات النقدية المشروطة: هل هي "رصاصة سحرية" من أجل تخفيف حدة الفقر؟ ١٣١
٦–٦ شرح برنامج شيلي للدعم/ التضامن الذي يستهدف الفقر المدقع ١٣٤

الفصل السابع

٧–١تنمية ثقة مجتمع الأعمال في الجهاز الإدارى ١٤١
٧–٢ قانون العمل هو المشكلة الكبرى ١٤١
٧–٣ حماية المقترضين والمقرضين ١٤٢
٧–٤ قطاع التمويل المتناهي الصغر بالصندوق يصل إلى الأشد فقراً ١٤٣
٧–٥ تدعيم قدرات العناصر الوسيطية فى القروض متناهية الصغر ١٤٤
٧–٦ برنامج جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية ١٤٦
٧–٧ أمثلة لبرامج التعاون الدولي الداعمة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ١٥٠
٧–٨ أمثلة للمسئولية الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات في مصر ١٥٣
٧–٩ صندوق (سيكم) للتنمية ١٥٤
٧–١٠ مبادرة التنمية المستدامة بسيوة ١٥٤
٧–١١ المشروعات الكبيرة التي تساعد المشروعات الصغيرة ١٥٥
٧–١٢ برنامج الشراكة الدولية للمنظمات غير الحكومية - (إنجاز) ١٥٥

الفصل الثامن

٨–١ خصائص الممارسة المثلى ١٦٢
٨–٢ أنشطة جمعية النهضة الثقافية في مصر ١٦٥
٨–٣ لإصلاح التعليم - أحد أولويات وزارة التربية والتعليم ١٦٦
٨–٤ محاولات تجريبية ناجحة لمنظمات المجتمع المدني في مجال محو الأمية ١٦٧

٨–٥ تعليم الفتيات: برنامج إشراق في المناطق الريفية بصعيد مصر ١٦٨
٨–٦ إشراك المجتمع المدني في جودة التعليم ١٦٩
٨–٧ الجمعية المركزية لرابطة مدرسى دور الحضانة ١٧٦
٨–٨ مدرسة الحضانة التابعة لجمعية الأمومة والطفولة بالجيزة ١٨١

الفصل التاسع

٩–١ تغيير الموقف إزاء مرضى الجذام في قنا ١٨٧
٩–٢ زيادة كفاءة الخدمات الصحية من خلال اللقاءات والحوارات ١٨٨
٩–٣ توسيع دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة انفلونزا الطيور ١٨٩
٩–٤ هل يمكن للمنظمات الأهلية القيام بدور في مشروع التأمين الصحي الشامل؟ ١٩٠
٩–٥ إقامة المرافق الصحية في الأحياء العشوائية، بيون، الهند ١٩١
٩–٦ رابطة مستخدمى المياه -شريك جديد لجمعيات تنمية المجتمع في خدمة الإصحاح بالريف ١٩٥
٩–٧ نظم الصرف الصحي الملائمة: ممارسات مثلى من قرى الصعيد في مصر ١٩٦
٩–٨ هل يمكن للمراة أن تحدث تغييراً؟ ١٩٨

الفصل العاشر

١٠–١ تأثير تغير المناخ على مصر ٢٠٢
١٠–٢ المكتب العربي للشباب والبيئة ٢٠٣
١٠–٣ مرفق البيئة العالمي – برنامج المنح الصغيرة في مصر ٢٠٥
١٠–٤ برنامج الإسكان الوطني: نماذج وخيارات تمويل المصريين محدودي ومتوسطي الدخل ٢١٢
١٠–٥ جمعية جيل المستقبل: توفير المساكن بالمدن الجديدة ٢١٣
١٠–٦ موطن من أجل الإنسانية – مصر: توفير مساكن للفقراء ٢١٤
١٠–٧ برنامج المجتمع للتمويل العقاري في الفلبين ٢١٦
١٠–٨ خبرة الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية في تمويل وتحسين الإسكان
من أجل فقراء الريف والحضر ٢١٧
١٠–٩ التمويل المتناهي الصغر لتوفير مساكن للفقراء بالحضر في أمريكا اللاتينية ٢١٨
١٠–١٠ مرفق تمويل البنية الأساسية ابقيادة المجتمع ٢١٩

الفصل الحادى عشر

١١–١ المجتمع المدني ونظم إدارة الأزمات والطوارئ ٢٢٦
١١–٢ مؤشرات الحوكمة من أجل مراقبة المجتمع المدني ٢٢٧
١١–٣ سياسات مقترحة من أجل إدارة المعلومات العامة وإتاحتها ٢٣١
١١–٤ حالة الصحافة المطبوعة في مصر ٢٣٣
١١–٥ مكانة التليفزيون والإذاعة في مصر ٢٣٣
١١–٦ الرقابة الإعلامية للممارسات المثلى في جنوب أفريقيا ٢٣٥
١١–٧ النمو السكاني الواضح : قصور في التغطية الإعلامية ٢٣٦
١١–٨ عالم سمسم: حالة للترفيه فى التعليم ٢٣٧
١١–٩ بحوث لخدمة الفقراء ٢٣٨
١١–١١ مصر فى الدليل السنوي لحرية الصحافة ٢٣٩

الجداول

الفصل الثانى

٢–١ تتبع مؤشر التنمية البشرية ومكوناته في تقارير التنمية البشرية في مصر، ١٩٩٦–٢٠٠٦ ٣١
٢–٢ مؤشرات الصحة ٣٢
٢–٣:مؤشرات التعليم ٣٣
٢–٤ الأطفال غير الملتحقين بالتعليم الأساسي ٣٣
٢–٥ مؤشر خصائص الدخل ٣٤
٢–٦ الخصائص العامة لأفضل محافظات مستمرة فى هذه المجموعة ٣٤
٢– ٧مؤشرات الفقر للمحافظات الخمس المستمرة ٣٤
٢–٨ الخصائص العامة لأسوأ محافظات مستمرة فى هذه المجموعة ٣٥
٢–٩ مؤشرات الفقر فى المحافظات الخمس المستمرة فى مجموعة أسوأ المحافظات ٣٥
٢–١٠ رصد مؤشرات بورسعيد ٣٥
٢–١١ مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية: التقدم على المستوى القومي ٣٦
٢– ١٢ رصد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية: مدى التقدم في تحقيق مؤشرات الأهداف الإنمائية على مستوى المحافظات ٣٧
٢– ١٣ التنمية المستهدفة لخدمات الرعاية الصحية ، ٢٠٠٧/ ٢٠١٢ ٥١
٢– ١٤ تكاليف مكون المشروعات الصغيرة خلال الخطة الخمسية السادسة ٢٠٠٧– ٢٠١٢ ٥٢
٢– ١٥ استثمارات الخطة الخمسية السادسة في الصرف ومياه الشرب ٥٢
٢– ١٦ أهداف الخطة الخمسية السادسة الخاصة بالمياه. ٥٣
٢– ١٧ أهداف الخطة الخمسية السادسة الخاصة بالصرف ٥٣
٢– ١٨ التنمية الإسكانية المستهدفة في الخطة الخمسية السادسة ٥٤

الفصل الثالث

٣ –١ التوزيع الجغرافى للجمعيات الأهلية فى عام ٢٠٠٧ ٦٢
٣–٢ ترتيب المحافظات وفقاً لمؤشر التنمية البشرية ونصيبها من الجمعيات الأهلية ٦٣
٣–٣ اتجاهات النمو فى عدد الجمعيات الأهلية ٦٤

الفصل السادس

٦–١ تفاصيل المسح لمنطقة عين الصيرة ١٢٦
٦–٢ بعض البرامج المنتقاة للتحويلات النقدية المشروطة في البلدان النامية ١٣٣

الفصل السابع

٧–١ توظيف العمالة بأجر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ١٣٨
٧–٢ مصادر رأس المال المبدئي فى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ١٣٨
٧–٣ الخدمات غير المالية المقدمة من الصندوق الاجتماعي للتنمية ١٣٩
٧–٤ أداء الصندوق في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (٢٠٠٤–٢٠٠٦) ١٤٣
٧–٥ التمويل المتناهي الصغر من الصندوق عبر المنظمات غير الحكومية إلى المشروعات المتناهية الصغر ١٤٦
٧–٦ أهم المخرجات للبرامج التى تمولها الجهات المانحة ١٤٨
٧–٧ أنواع الخدمات التي تقدمها برامج الجهات المانحة ١٥٠

الفصل الثامن

٨–١ أنماط تدخلات منظمات المجتمع المدني في مجال التعليم ١٧٠
٨–٢ التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني في مجال التعليم ١٧٠
٨–٣ عدد الأطفال فى دور حضانة المنظمات الطوعية الخاصة / اتحاد تنمية الأطفال فى سن مبكرة، بالأرقام ١٧٨
٨–٤ عدد الموظفين فى مدارس الحضانة ومؤهلاتهم ١٧٩

الفصل التاسع

٩–١ تغطية الإصحاح على المستوى القومي: نسبة الأسر المرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي ١٩٢
٩–٢ أنواع الأنشطة الأنسب من حيث فعالية مساهمة جمعيات تنمية المجتمع والمنظمات الأهلية ١٩٣
٩–٣ الأنشطة التي لا يجب أن تكون المنظمات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع مسئولة عنها ١٩٣
٩–٤ الفعالية النسبية لمساهمات جمعيات تنمية المجتمع والمنظمات الأهلية ١٩٤

الفصل العاشر

١٠–١ تطور القروض التعاونية الميسرة لوحدات الإسكان ٢١٥
١٠–٢ مهام مختلف أصحاب الشأن في مدخرات المجتمعات المحلية ٢١٧

الأشكال

الفصل الثاني

٢–١ تتبع مؤشر التنمية البشرية بناءً على تقارير التنمية البشرية في مصر، ١٩٩٦–٢٠٠٦ ٣١
٢–٢ خريطة الفقر بمصر ٤٧
٢–٣ التوزيع القطاعي لإجمالي استثمارات الخطة الخمسية السادسة ٥٠

الفصل السادس

٦–١ سمات الأسر في منطقة عين الصيرة. ١٢٣
٦–٢ المستفيدون من الرعاية. ١٢٣
٦–٣ خصائص رب/ربة الأسرة. ١٢٥
٦–٤ معدلات الرضا في منطقة عين الصيرة ١٢٧
٦–٥ الأسر التي تتلقي إعانات اجتماعية في منطقة عين الصيرة ١٢٨

الفصل السابع

٧–١ نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا لحجم الشركة. ١٣٨
٧–٢ النسبة المئوية لحصة المصروفات غير القانونية، إلى إجمالى المبالغ اللازمة للترخيص والتأسيس. ١٤٠
٧–٣ الشركات المصرية التى وقعت الاتفاق العالمى مع الأمم المتحدة ٢٠٠٣–٢٠٠٦ ١٥٧

الفصل الثامن

٨–١ توزيع التعليم المعتمد على المجتمع حسب المحافظات ونوع المدارس ١٧٢
٨–٢ التباين في أعداد التلاميذ الذين تسربوا من المدرسة والمقيدين حالياً
والاحتياجات الإجمالية للتعليم المعتمد على المجتمع ١٧٢

الفصل التاسع

٩–١ الصرف الصحي والمياه العادمة: أولويات لنشاط جمعيات تنمية المجتمع ١٩٢
٩–٢ الصرف الصحي والمياه العادمة: أولويات لنشاط المنظمات الأهلية ١٩٢

الفصل الحادى عشر

شكل ١١–١ دورة المعلومات ٢٣٢

منظمات المجتمع المدني
شركاء أساسيون في التنمية:

يعتبر تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨ (EHDR,2008) هو التقرير العاشر في سلسلة التقارير التي بدأت فى عام ١٩٩٤. والتى تعرض جميع المعلومات التي تراكمت على المستوى الوطني والدولي بشأن القضايا الأساسية التي تؤثر على التنمية البشرية في مصر، بدءاً من اللامركزية وانتهاء بالعقد الاجتماعى الجديد، الأكثر شمولاً، بين الدولة والمواطنين.

وتمشياً مع هذا النهج ، فإن تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠٠٨ ، يبرز الدور الأساسي الذي يتعين على المجتمع المدني والمنظمات التابعة له القيام به – كعوامل مساعدة من أجل التنمية - لتحفيز جهود العقد الاجتماعى الجديد . ويلقى التقرير الضوء على دور منظمات المجتمع المدنى فى مصر، ويحدد العوائق التي تعترض أنشطتها، ويستعرض التقدم الذى تم احرازه على صعيد التنمية البشرية، وما تحقق من الأهداف الإنمائية للألفية فى مصر، مع التأكيد على دور المنظمات غير الحكومية باعتبارها العناصر الفاعلة الرئيسية من منظمات المجتمع المدني، في التخفيف من حدة الفقـر. ومتابعة التوصيات المتعلقة بتنفيذ برامج العقد الاجتماعى (٥٥ برنامج) والتى وردت فى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥، ودور المنظمات غير الحكومية فى تنفيذ البرامج (انظر إطار ١–١).

وتقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٨ يفتح نافذة جديدة أمام انخراط منظمات المجتمع المدني فى التنمية القومية، ويتوجه هذا التقرير نحو الاستفادة من المفاهيم والقيم الإيجابية الموجودة فى التراث الشعبي المصري، بخصوص التضامن الاجتماعى. والمنتظر من منظمات المجتمع المدني ألا تخدم الفقراء والمهمشين فحسب، ولكن ينتظر منها أيضاً العمل على مساعدة الحكومة والقطاع الخاص ، فى مسعى البلاد نحو الإدارة الرشيدة، كما هو مبين فى البرامج الخمسة والخمسين .

إطار ١-١: ما هى برامج العقد الاجتماعى الخمسة والخمسون ؟

لقد أخترنا بدقة بالغة برامج العقد الاجتماعى الخمسة والخمسين المقترحة فى تقرير التنمية البشرية فى مصر ٢٠٠٥ ، بغية تحقيق الأهداف التنموية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ، وإن كان بعض هذه البرامج أكثر طموحاً ، وأنسب سمتاً لأحوال المجتمع المصري الاقتصادية والاجتماعية وثقافته الخاصة . وقد تم تصميم تلك البرامج بشكل متعمق، وهى تغطى ثمانية قطاعات رئيسية تتناسب مع الاختصاصات الوظيفية للهيئات الحكومية .

١. الفقر–٤ برامج - وزارة التضامن الأجتماعى.
٢. التعليم فى مرحلة ما قبل المدرسة، والتعليم الأساسي والمهني، ومحو أمية الكبار ٢٤ برنامج - وزارة التربية والتعليم .
٣. التأمين الصحي– برنامجان - وزارة الصحة والسكان .
٤. الضمان الأجتماعى–برنامج واحد - وزارة المالية .
٥. المشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر–٦ برامج - الصندوق الاجتماعى للتنمية .
٦. الميكنة الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية والداجنة، وخدمات الإرشاد الزراعي–٣ برامج - وزارة الزراعة .
٧. المياه والإصحاح–١٠ برامج - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة .
٨. الإسكان وتنمية المجتمعات العمرانية–٥ برامج - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة.

ولكل تلك البرامج أبعاد اجتماعية واضحة ، وقد أدرج معظمها الآن فى الخطة السنوية والخطة الخمسية الحكومية للاستثمار، وفى ميزانية النفقات العامة الحالية ، غير انه نتيجة للمعوقات البيروقراطية والمالية التي تعترض وضع برامج الرعاية الاجتماعية موضع التنفيذ – وهى البرامج تقوم بها الحكومة وحدها – فيمكننا أن نتفادى ذلك، عن طريق تشجيع الشراكة مع منظمات المجتمع المدني ، وقطاع الأعمال الخاص، فى مرحلة التنفيذ .

المصدر : تقرير التنمية البشرية فى مصر ٢٠٠٥ : اختيار : نحو عقد اجتماعي جديد .

وهذا التوسع فى نشاط منظمات المجتمع المدني من تقديم الخدمات إلى الدعوة إلى مجتمع ليبرالي منفتح ديمقراطياً، لايمكن ان يتحقق إلا فى بيئة تستوعب، وتشجع، وتعزز التحول الإيجابي ، من خلال القيم ، والأخلاقيات ، والمفاهيم التى تسمح بالمشاركة المسئولة فى مناخ من التحرر من الخوف أو القمع ، وإن دعوة منظمات المجتمع المدني، لجميع الفئات فى المجتمع، بالدخول فى عقد اجتماعي جديد، تدخل في صميم تقرير التنمية البشرية فىمصر عام ٢٠٠٨، وتندرج ضمن الرسالة التى ينطوي عليها ذلك التقرير (انظر اطار ١-٧)

إن الأسئلة التى يحاول هذا التقرير الإجابة عليها مباشرة، أسئلة هامة من الناحية العملية: هل يمكن أن ندمج المستهدفات الاجتماعية فى السياسة الاقتصادية؟ وهل نستطيع القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥؟ وهل يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فى جميع محافظات مصر؟ وهل تصبح أهداف الإنصاف الاجتماعى والتكافؤ بين الجنسين قريبة المنال؟ كانت تلك بعض القضايا الأساسية فى تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٥، وكانت الإجابة آنذاك تنصرف الى بناء نموذج للنمو ، يرتكز على اختيار بعض القطاعات الاقتصادية، والأقاليم الجغرافية، بحيث تكون بمثابة قاطرة للنمو الذي يراعى الفقراء ، وبحيث تكون أقطاب جذب ، وتوفير فرص العمل، مع الاستفادة من شبكة منظمات المجتمع المدني ، والشراكة بين العام والخاص ، كأدوات للتغيير .

ويعود تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٨ ، إلى تلك الموضوعات ، ويحاول أن يضرب أمثلة للممارسات المثلي من أجل النمو مع التنمية الاجتماعية ، كما ان التقرير يستمد جذوره من الأهداف الإنمائية للألفية، ومن البرنامج الانتخابى للرئيس مبارك عام ٢٠٠٦، ومن خطة مصر للسنوات الخمس التى تنتهى فى عام ٢٠١٢، ومن التزام رئيس الوزراء بإنشاء مركز العقد اجتماعي، يرفع تقاريره إليه مباشرة وبدأ المركز نشاطه فى ٢٠٠٨ .

السياق التاريخي

يمكن القول من منظور تاريخي بأن ثورة ١٩٥٢ ، قد نحت جانباً القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني واستبعدتها صراحة أو ضمناً ، بدعوى أنها تمثل المجتمع بأسره ، وتقدم خدمات الرعاية الشاملة والدعم لمعظم السلع والخدمات كما تقدم التعليم المجاني، وتكفل العمل لجميع الخريجين مقابل ولائهم الوطني وتأييدهم. ولقد حاولت الثورة معالجة مشكلة الفقر التى يئن منها نسبة كبيرة من المصريين، وأقامت، باسم المحرومين والمعدمين، دولة الرعاية الاجتماعية، الأمر الذي أدى بدوره إلى توطيد التأييد الشعبي للتغيير الذي أجراه النظام آنذاك، ولكن دولة الرعاية عجزت مالياً عن الاستمرار.

ثم جاء الرئيس السادات، والذي كان يأمل من خلال سياسة الانفتاح التى جاء بها ، قيام القطاع الخاص بتوفير الموارد المطلوبة لأستمرار المزايا العامة للرعاية، ولقد تم منح هذا القطاع حقوقاً جديدة من أجل تنظيم مصالحه، والنهوض بتلك المصالح (الغرف التجارية، منظمات رجال الأعمال)، ثم وفر هذا الانفتاح مجالاً أوسع للعناصر الفاعلة خلاف الدولة ، وسمح لجماعات متزايدة بالتعبير عن مطالبها ، ومع ذلك، كانت نظرة المستويات الوسطي والدنيا من الجهاز الإداري الضخم للدولة والطبقة العاملة، والنقابات، إلى الإصلاح الاقتصادى، أنه ضد مصالحهم، لأن فرص وصولهم الى مرتبات أفضل، والصعود في السلم الوظيفي قد تضاءلت. وأصبح الفقراء رهائن للسلع العامة المنخفضة الجودة، والأسعار الأعلى، مع إتباع الدولة سياسة التقشف.

ومع مرور الزمن أصبح عرض خدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية يتناقص باضطراد ، بل أصبح سبباً فى وجود عدد كبير من منظمات المجتمع المدنى، بينما أصبحت خدمات الرعاية غير الحكومية، تستخدم من جانب بعض التيارات الأيديولوجية كوسيلة غير مباشرة للاستحواذ على التأييد السياسي واكتساب الأنصار[١] وراح المجتمع المدنى يطالب بإلحاح متزايد - من خلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال المتوسعة والصحافة الأكثر تحرراً - بقدر أكبر من العدالة الاجتماعية، وزيادة المشاركة، والتمثيل الأفضل، ومساءلة الحكومة بشكل أكبر .

١. هانيا شلقامى ، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٨

إطار ١-٢ : نحو سياسة اجتماعية متكاملة من أجل مصر

لايمكن التوصل الى تنمية اجتماعية لها شأنها ، فى مصر، بدون التنسيق بين الدولة والمؤسسات الاجتماعية، ولن يشعر المواطنون بنتائج النمو الاقتصادى، ما لم يوجه جزء منه نحو الخدمات التى تلبى احتياجاتهم اليومية، مع قيام منظمات المجتمع المدنى بالإشراف على تقديم الخدمات الى أصحابها .

وفى الإطار المقترح، أدركت القيادة السياسية ضرورة التنسيق بين الوزارات التى تنصرف مهمتها الى تقديم الخدمات. وعلى هذا، تشكلت المجموعة الوزارية للتنمية الاجتماعية بموجب قرار رئيس الوزراء رقم ٢٠٠٧/٥٦٨، الصادر في شهر مارس ٢٠٠٧، وتشمل تلك المجموعة الوزارية وزراء الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والتضامن الاجتماعى، والتربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي ، والتنمية المحلية بالإضافة إلى رئيس مجلس إدارة الصندوق الاجتماعى للتنمية، ثم انضم وزير الدولة لشئون البيئة الى المجموعة الوزارية فى مايو عام ٢٠٠٧ .

إن تناول السياسة الاجتماعية لابد أن يربط بين التنمية الأقتصادية والاجتماعية . وعلى الرغم من تحقيق معدل نمو بلغ ٧٪ خلال السنتين الماضيتين ، فإن مستوى معيشة الفقراء لم يتأثر كثيراً ، وضمان النمو الذي يراعى الفقراء، يتطلب تبنى سياسة اجتماعية متكاملة، فى إطار رؤية جديدة تنبثق من فكرة العقد الاجتماعى، المستند الى الحقوق، بين الدولة، والمواطن، وجميع المؤسسات .

والسياسة الاجتماعية المتكاملة جزء من رؤية تترجم الى مشروعات وبرامج محددة، وتشتمل على:

* هياكل مؤسسية ، حيث تقوم المجموعة الوزارية للتنمية الاجتماعية ، ووحدة السياسة الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعى بدور المنسق،
* وهياكل تنظيمية وفنية، تضمن الحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة بشأن المشروعات والبرامج المتعلقة بتنفيذ السياسة الاجتماعية،
* وتوصيل الخدمات، بناء على فكرة الوصول الى جميع المستفيدين ، بغض النظر عن قدراتهم المالية ،
* وتدريب الإخصائيين الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدنى لضمان نجاح السياسة الاجتماعية، والتدريب المهنى للمستفيدين، بغية المساهمة فى تنمية المجتمع،
* والقيام بعملية التقييم والمتابعة للمشروعات والبرامج ونشر النتائج ضماناً للشفافية .

والأستهداف هو أحد مؤشرات الالتزام بالعقد الاجتماعى الجديد ، والقصد من وراء تشكيل المجموعة الوزارية للتنمية الاجتماعية ، هو استهداف أفقر المناطق الريفية والحضرية من خلال خطة تنمية متكاملة للبنية الأساسية، من اجل النهوض بتلك المناطق، ورفع مستوياتها الاجتماعية والأقتصادية والبيئية . أما الأهداف الأخرى، فتشتمل على تحسين القدرة على الكسب، والمساعدة في تنفيذ وتشغيل المشروعات الصغيرة .

توجيه التحويلات النقدية المشروطة :

أثناء المرحلة الأولى، تم أستهداف أفقر المدن والقرى في محافظتين (الشرقية وأسيوط)، تلا ذلك استهداف أشد الأسر عوزاً ، من خلال وسائل تقريبية، حيث صممت أستمارة للتعرف على الاحتياجات الاقتصادية، والتعليمية، والصحية ، والسكنية، وكذلك استفادة كل أسرة من الخدمات التي تقدمها الدولة (تأمين اجتماعى، معاش التضامن الاجتماعى، بطاقة التموين) .

وبدأ التنفيذ فى محافظة الشرقية، بأختيار أفقر القرى والمدن (٢٥٦ قرية ، ٨ مدن) ، ثم استكمل في شهر ديسمبر ٢٠٠٦ ، وبلغ عدد الأسر التى شملها المسح ٣٩٠,٠٠٠ أسرة ، وبلغ حجم الموارد البشرية التي ساهمت فى المشروع ٧٨٨ شخصاً، ما بين إدارى، ومشرف ميدانى، ومراجع، وإخصائى اجتماعى ، ومراجع مكتبى، وكان قد تم التدريب على تحرى الدقة والكفاءة فى تطبيق نموذج الأستهداف، وتم الحاق العاملين بمجموعات العمل، وجرى الإعلان عن المشروع والدعاية له على جميع المستويات فى المحافظة، مع طلب المساعدة من قيادات المجتمعات المحلية . وفى أسيوط ، تم اختيار أفقر القرى (١٤٨ قرية) ، وهى تزيد عن نصف إجمالى عدد القرى فى المحافظة ، وبالاضافة الى ذلك، بلغ عدد المدن الأشد فقراً سبعة .

وتنطوي المرحلة الحالية على إعداد قاعدة بيانات متكاملة للأسر التي شملها المسح ، بالتعاون مع وزارة الدولة للتنمية الإدارية ، وبعد استكمال العمل في محافظة أسيوط ، سوف يبدأ التطبيق في جميع محافظات مصر ، بدءاً بأشد المحافظات فقراً .

المصدر : رباب الحسيني – وزارة التضامن الاجتماعى ، مكتب الوزير .

وعلاوة على ذلك ، أصبحت نماذج المشاركة الديمقراطية - من أجل تقديم الخدمات، ومن أجل تحديد احتياجات المجتمعات واولوياتها - إن لم تكن هي القاعدة التي تقيس عليها ، فإنها قد أصبحت عملاً مثالياً مرغوباً فيه .

كما أن رغبة الناس فى التعبير عن مطالبهم وتوجهاتهم - بلغة ووسيلة ليست محبذة في ظل تحكم الدولة وسيطرتها - أصبحت تجد متنفساً لها من خلال منظمات المجتمع المدني التي انتشرت في صور متعددة ، كأدوات لبناء الدوائر التي تتحدى عدم كفاءة الدولة من حيث تقديم الرعاية ، وكجهات لتدبير فرص العمل ، وكمنظمات شبه رسمية أنشئت لكي تقوم بدور الشريك غير الرسمي للجهات المانحة والمنظمات التي تقدم المساعدات .

وهذا الاتجاه نحو الانخراط والمشاركة في شئون المجتمع، يواجه الآن عقبات ومعوقات تتمثل فى تضييق المجال أمام النشاط العام ، تحت دعاوى حقيقية أو زائفة بتهديد الأمن القومى. ويتعين على الدولة اليوم أن تتعامل مع هذه المفارقة، وهى أنها لاتستطيع أن تتجاهل الإحتجاجات، ولا أن تسمح لتلك الأحتجاجات بتهديد أستقرار النظام، ومن ثم فإن عمليات التوقف مرات والبدء مرات فى التحول الديمقراطى ، والمعدل البطىء للتحرر الاجتماعى والسياسي لايتمشى ولايتسق الآن مع نجاح التحرر الاقتصادى .

لا تستطيع الدولة أن تتجاهل الاحتجاجات، ولا أن تسمح لتلك الاحتجاجات بتهديد استقرار المجتمع

وإن الفجوة القائمة الآن بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى ، والتى نلاحظها فى فصول التقرير أصبحت تدور حول هذا التداخل بين العلاقة "القديمة" وبين العلاقة الجديدة التى لم تتشكل بعد ، ومن ثم كان قرار الدولة بتشديد الرقابة على مصادر تمويل منظمات المجتمع المدنى، وعلى إجراءات التسجيل، وعلى أنشطة المنظمات الأهلية. ومن المفارقات الغريبة، أنه يتزامن مع تلك القيود، الاعتراف بفعالية الشركاء من المجتمع المدنى ودورهم فى الرعاية الاجتماعية باعتبارهم إمتداد قوياً لجهاز الدولة للخدمات، وأصبحت أهمية المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية معترفاً بها الآن وبشكل متزايد، فى عملية التنمية المستدامة نظراً للأدوار التى تقوم بها الى جانب دور الحكومة، ولابد من تدعيم ذلك بقانون للتمكين، ومعارف جديدة، ومهارات مكتسبه من خلال الاستماع الى المجتمعات المحلية والعمل معها ، الى جانب الرغبة من قبل الجميع للتفاوض بنجاح بشأن هذه المرحلة الانتقالية [٢].

٢. See Gaventa, John (2004), *Strengthen Participatory Approaches to Local Governance: Learning the Lessons from Abroad*, HYPERLINK "http://www.ids.ac.uk/logolink" www.ids.ac.uk/logolink

تعد السياسة الإجتماعية الجيدة أمراً جوهرياً للوحدة الوطنية والعدالة الإجتماعية

عقد اجتماعى جديد؟

تعد السياسة الاجتماعية الجيدة أمراً جوهرياً للوحدة الوطنية، والعدالة الاجتماعية، وهى الأساس المتين الذي يحافظ على قيام مجتمع صحي، وفى الماضي القريب، كانت الدولة قد أعلنت عن نيتها فى أن تكون السياسة الاجتماعية فى بؤرة اهتمامها، وإيلاء أولوية قصوى لها الى جانب النمو الاقتصادى. ويمكن أن نجد الدليل على ذلك فى مخصصات الميزانية من أجل التوسع فى البنية الأساسية فى المناطق الفقيرة، وفى بداية الأخذ بنظام المعاش الشامل، والتأمين الصحى ولقد بدأ التحرك نحو توجيه الدعم الى مستحقيه، ويخضع القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ لعملية مراجعة الآن، وهو القانون الذى يحكم عمل الجمعيات الأهلية. وأصبحت تجاوزات الأمن فى التعامل مع المواطنين تخضع لتغطية صحفية مكثفة، كما أصبحت محل مساءلة أمام القضاء، شأنها شأن قضايا الفساد الكبرى، وقد سجلت وزارة التضامن الاجتماعى، أعداداً متزايدة من منظمات المجتمع المدنى الجديدة، كما أن الوزارة الأن بصدد عملية ترشيد لوائحها بخصوص الشراكة مع تلك المنظمات، ونجد أن جميع تلك الإصلاحات موثقة فى الفصول التالية من التقرير.

وعلى هذا ، يمكن وصف السياسة الاجتماعية فى مصر، بأنها تتطور نحو نظام المشاركة في المسئولية، حيث أصبحت الحكومة أكثر استجابة - وبشكل مضطرد - لصوت المجتمع المدنى كعامل من عوامل التغيير الاجتماعى الإيجابى الذى يشكل السياسة الاجتماعية ويؤثر فيها ، ولهذا لابد أن تكون البرامج والسياسات القومية محصلة لعملية مشاورات أكثر شمولاً، مع تعزيز دور منظمات المجتمع المدنى ، وإعادة تشكيله بحيث يلبى الأحتياجات الجديدة والمصالح ، والأيديولوجيات المتنافسة فى مجتمع اليوم، حتى يتسنى لها التعبير عن "التكامل" و"الحياة المجتمعية المشتركة" بدلاً من "الاغتراب" و"المواجهة" ولم تعد المعركة اليوم بين أيديولوجيات اليسار واليمين ، ولكن المعركة تدور حول أي النظم أفضل من ناحية إدارة وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال الخدمات الأساسية والفرص المتساوية، والمستويات الأعلى من الشفافية والمساءلة، والمزيد من حرية التعبير .

ما هو المجتمع المدني ؟

المجتمع المنظم يقوم على ثلاثة أعمدة : الدولة ، والقطاع الخاص، والفضاء الاجتماعى - المجتمع المدنى - الذى يشغله المواطنون، وفيه يقومون بتنظيم أنفسهم طواعية ، لتعزيز القيم والأهداف المشتركة . والمجتمع المدنى هو الحلبة التى تدور فيها الأعمال الجماعية الطوعية حول المصالح والأغراض والقيم المشتركة، وهو يتميز عن الأسرة والدولة والمؤسسات الهادفة الى الربح . وهو بمثابة فضاء خاص فى المجتمع يلتقى فيه الناس على صعيد واحد لكى يتناقشوا، ويشكلوا مجموعة ، ويعملوا على التأثير فى المجتمع الواسع . وفى هذا الخصوص ، يمكن النظر الى المجتمع المدنى على انه الأساس الذى يقوم عليه رأس المال الاجتماعى، وهو يتكامل مع السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية، ووسائل الاعلام المستقلة، لكى يهيء الظروف الضرورية من أجل ازدهار التنمية والديمقراطية[٣]، وكثيراً ما يستجيب لقضايا العدالة الاجتماعية التى تحيد عنها المؤسسات الهادفة إلى الربح.

منظمات المجتمع المدني :

تحتضن المنظمات ، داخل المجتمع المدنى ، مجموعة واسعة من الهيئات غير الرسمية وغير الهادفة للربح، وهى تتباين وفقاً لأغراضها وفلسفتها، وخبراتها، ونطاق نشاطها. وتضم منظمات المجتمع المدنى منظمات تقوم على أعمال البر وتقديم الخدمات وجمعيات مجتمعية، وجمعيات تمثل مصالح خاصة فى مجال الأعمال، وجماعات الدعوة التى تدافع عن "المكاسب الجماعية" والجماعات المهنية مثل النقابات (انظر الفصل الثالث والخامس) وهذه المنظمات مستقلة وطوعية ، وغير هادفة الى الربح ، ولها هياكل إدارية ، وأطر تنظيمية وهى تعمل فى إطار يحدده القانون، وتدافع عن المصلحة العامة خارج الإطار السياسي والمفهوم الذى تبناه التقرير يستبعد الأحزاب السياسية من منظمات المجتمع المدنى، باعتبارها تسعى للسلطة.

إلا ان كثيراً من مجالات أنشطة المجتمع المدنى تتداخل مع بعضها البعض فى التطبيق، كما أن كثيراً من أشكال الأعمال الجماعية للمواطنين، من الصعب تصنيفها فى فئات محددة، ففى بعض الأحيان يحدث تداخل مع انشطة الهيئات الاجتماعية شبه الحكومية، أو الاتحادات التي تعتمد على الدولة، والتي قد تندرج جميعاً في المنطقة الرمادية، نظراً لأنها ليست مستقلة استقلالاً تاماً [٤] . وفى مصر، تندرج جمعيات تنمية المجتمع، والنقابات، ضمن هذه المنطقة، ولكنها مع ذلك، تعتبر منظمات مجتمع مدنى تمشياً مع أغراض هذا التقرير، لأنها تعكس نوعاً من النشاط يمثل شكلاً من أشكال

٣ الوكالة الكندية للمساعدات الدولية (٢٠٠٧). المجتمع المدنى وفعالية المساعدات، للمجموعة - الأستشارية المعنية بالمجتمع المدني وفعالية المساعدات (يونيه ٢٠٠٧).

٤ Lester M. salmon, S. wojciech soke Lowski and Associated (2004), Global Civil Society,John Hopkins and Kumarians .

إطار ١-٣: تمكين مصر : من أجل الأغنياء والفقراء

تقول الحكمة الصينية "لأن تعلمني الصيد خير من أن تعطيني سمكة " وفى مصر ، كانت تلك الحكمة محوراً لمناقشات دارت بشأن المستقبل التنموي للبلاد . وكان الجدل يدور حول دور الدولة في إعطاء السمكة او توفير المساعدات المطلوبة لتقديم وسائل الصيد للفئات الأقل حظاً لكي تصطاد بنفسها. وأصبح هذا الأمر منذ منتصف ٢٠٠٤ ، اختياراً جديداً تماماً مطروحاً على أولى الأمر في مصر، عندما جاءت الوزارة الجديدة برئاسة د . احمد نظيف والفريق الاقتصادى العامل معه .

وكانت سياسات الدولة فى مصر ، حسب التقاليد المتبعة، تقدم الدعم للغذاء ، والإسكان، والنقل، والطاقة، والصحة، والتعليم، الى غير ذلك من الخدمات، وحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضى، كانت الحكومة مستعدة لتقديم الوظائف لخريجى الجامعات، وكانت الوجبات تقدم للطلبه والعمال النتيجة النهائية لذلك ، اعتماد ما يناهز ٧ مليون مصرى من الموظفين والمستخدمين ورجال الأمن - أى ثلث القوى العاملة فى البلاد - على كشوف مرتبات الحكومة. وبشكل ما ، أصبح هؤلاء الموظفون القوة السياسية الأكبر فى البلاد ، وكان الهدف المعلن لهذه الفئه البيروقراطية ، حماية المجتمع السياسى ، فهم الوطنيون ، وحراس الدولة ضد أية تهديدات من جانب أقل الفئات حظاً . والتغيير ، فى نظر هؤلاء البيروقراطيين ، يعنى تدعيم سلطات الدولة من أجل الحماية والدفاع ، ويستهدف الإصلاح جعل الدولة أكثر قوة وقدرة على القيادة والتوجيه . ولم تكن هذه الأيديولوجية قاصرة على الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ، ولكن يعتقد البعض أيضاً أن جماعات المعارضة - بما فى ذلك جماعة الإخوان المسلمين المحظورة - تؤمن بتلك الأيديولوجية .

وعلى أية حال ، فإن التجربة المصرية لاتختلف كثيراً عن الدول التي انتهجت نفس السياسات، إلى أن أصيبت بالافلاس، ذلك أن السمك أصبح - شيئاً فشيئاً - نادراً، وأضطر الناس إلى البحث عن الثراء فى الخارج ، وراحت الحكومات تستجدى الجهات الأجنبية طلباً للمساعدة. وتعرض الأستقلال الوطني لمحنة خلال تلك الضغوط، والاعتماد على الغير. وكان النمو السكانى، والتطلعات المتزايدة، قد جعلت من المتعذر على الحكومة المصرية ، مواصلة السير على درب الدعم والإعانات التى شهدتها العقود القليلة الماضية، ولم تتوقف أعداد الفقراء عن الزيادة، ولم تعد هناك أسماك كافية فى المياه المصرية ، يمكن تقديمها .

ولقد اختارت الحكومة المصرية ، طواعيةً أواضطراراً ، سياسة تمكين المجتمع، والفقراء، والدولة . وهنا كان واضحاً أنه لاتوجد لعبة المجاميع الصفرية، فى عملية التمكين الثلاثية هذه، حيث يمكن زيادة عمليات التفاعل الشامل، وكان مفتاح الموقف يتمثل فى استئناف التنمية المتسارعة، التى تضع حوالى ٨٠ مليون مصري، و مليون كيلو متر مربع هى مساحة مصر ، ٢٥٠٠ كيلو متر طول سواحل مصر ، فى دائرة العمل . ومن نواحى عديدة ، فإن مصر ليست حقيقة جغرافية فحسب ، ولكنها أيضاً عامل جيد - اقتصادى من الطراز الأول - فهى تقع فى مفترق طرق ثلاث قارات ، وتسيطر على طرق بحرية تمر بها سلع تجارية ضخمة الحجم (البحر الأحمر ، والبحر المتوسط ، وقناة السويس) . وكما برهنت تجارب دول كثيرة حول العالم خلال العقدين الماضيين ، فإنه يمكن ليس فقط مضاعفة الدخل القومى ، ولكن يمكن ايضاً الحد من أعداد الفقراء ، وتقليص الفجوة بينهم وبين الفئات الأوفر حظاً . وتتبع الحكومة الجديدة فى مصر نفس المسار ، ولم يكن ثمة اختراع جديد لعجلة السير.

ومفتاح التمكين هو زيادة الثروة القومية عن طريق تحقيق معدلات نمو مستدامة وسريعة وعالية. وإذا كان يتعين تطبيق الحكمة الصينية، فإنه لابد من استمرار تركيز السياسات القومية على مناخ الاستثمار، واصلاح النظام الضريبى والنظام الجمركي، ومنذ عام ٢٠٠٤ ، والموقف المصرى فى "تقرير أداء مناخ الأعمال" الصادر عن البنك الدولى (Doing Business Report) يتحسن بأستمرار ، وفى عام ٢٠٠٧ ، أقتربت مصر فى الترتيب ، من قمة الإصلاح الأقتصادى وكان تحسين اجراءات الأعمال قد أفاد كلاً من الأغنياء والفقراء . ولما كان الأقتصاد قد تنامى بمعدل يقترب من ٧٪ تدفقت عليه الأستثمارات المحلية والأجنبية حتى انها أوجدت فرصاً أكثر، ما بين قطاعات الصناعة، والزراعة، والخدمات، والسياحة، والمالية، والإنشاء والإتصالات . وفى عام ٢٠٠٥ لم تكن الأستثمارات الأجنبية فى مصر تزيد عن ٦ بليون دولار ، وفى عام ٢٠٠٦، تجاوزت ١١ بليون دولار ، وهى قفزة كبيرة من رقم ٤٥٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٣ .

على أنه إذا كانت السياسات الأقتصادية قد مكنت الدولة عن طريق زيادة الاحتياطيات القومية التى فاقت ٣٠ بليون دولار فى عام ٢٠٠٧، ودعمت العملة الوطنية، الا انها لاتكفى للسماح بالتخصيص العادل للقيم فى المجتمع، والتجربة المصرية لاتزال فى مرحلة السنوات الثلاث الأولى، وهى تجربة انطلقت من متوسط منخفض لدخل الفرد، ولهذا يجب التعامل مع طريقتها فى توزيع الثروة بطريقه تساعد على سد فجوة الثروة، ويجب على أنماط التنمية الاهتمام بتعبئة الموارد البشرية، ويجب إقامة نوع من التوازن بين الدعم المباشر والاستثمارات فى الصحة والتعليم لتحسين الفرص أمام الفقراء والمحرومين. ويجب أن يظل المعيار دائماً متمثلاً فى عدد الفقراء الذين يخرجون من دائرة الفقر وينضمون الى الطبقة الوسطى .

خلاصة القول، ضرورة معادلة "العدالة الاجتماعية" بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أجل توسيع الفرص أمام جميع المواطنين للمشاركة فى الثروة، ولايقل عن ذلك أهمية، المشاركة فى السلطة، وكانت الدول التى سلكت طريق تمكين المواطنين وتعليمهم مهارات الصيد، أوفر حظاً لأنها تبنت فى النهاية سياسة الديمقراطية . وفى مصر، نجد ان الاحتمالات مماثلة، ومفتاح الموقف، المثابرة والاستدامة، وفوق هذا وذلك عامل الزمن .

المصدر: عبد المنعم سعيد على، مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية ، القاهرة .

كان هنالك إتجاه ملحوظ فى نمو منظمات المجتمع المدنى ذات التوجه التنموى

الأنشطة المستقلة للمجتمع المدنى (انظر الفصلين الثالث والخامس).

ومنظمات المجتمع المدنى لاتعمل فى فراغ ، وانما ترتبط بالظروف الاجتماعية، والسياسية، والأقتصادية، والديموجرافية. وتؤثر ديناميكيات القيم السياسية، وجيل الشباب، والخصخصة، والمشاركة المتزايدة للمرأة فى قوة العمل، والعولمة، تأثيراً عميقاً على طبيعة المجتمع وعناصره، ومن ثم تؤثر على طبيعة منظمات المجتمع المدنى. ونتيجة لذلك ، وعلى امتداد العقدين الماضيين، كان هنالك اتجاه ملحوظ فى نمو منظمات المجتمع المدنى ذات التوجه التنموى ، فى مواجهة الجمعيات الخيرية أو جمعيات البر والأحسان. ويعرض هذا التقرير كثيراً من الأمثلة على ذلك. وثمة اتجاه أخر ، يتمثل فى ظهور الشراكة ، او العلاقات التعاقدية بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والهيئات العامة، لخدمة التنمية فى الأجل الطويل .

تعريف منظمات المجتمع المدنى ذات الممارسات المثلى:

كانت التجارب التنموية الناجحة قد أبرزت فكرة الممارسات المثلى لمنظمات المجتمع المدنى، فى تخفيف حدة الفقر، وفى الأنشطة الأخرى للمجتمع المدنى ، وقد ساعدت الأحداث العالمية ايضاً على وضع أجندات جديدة من اجل الترويج لفكرة الممارسات المثلى فى عملية التنمية، وخصوصاً القمة الاجتماعية العالمية للأمم المتحدة بشأن التنمية التى عقدت مرتين فى عامى ١٩٩٥ و٢٠٠٠ . وقد أكدت هاتان القمتان على ان توزيع المعرفة من خلال اقامة الشبكات والشراكات، بات امراً ضرورياً .

ولقد قامت اليونسكو بوضع قائمة بأربع خصائص للممارسات المثلى وخصوصاً فيما يتعلق بالفقر والاستبعاد الاجتماعى ، وهى :

١. أن تكون الممارسات مبتكرة، حيث تضع حلولاً ابداعية جديدة للمشكلات المشتركة .
٢. أن تحدث فرقاً ملحوظاً، بحيث تحقق أثراً ايجابياً ملموساً على الأحوال المعيشية،

إطار ١-٤ : الإصلاح والمجتمع المدنى والعقد الاجتماعى الجديد

ينطوى العقد الاجتماعى الجديد المقترح لمصر ، على إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمواطنين بصفة خاصة ، فيما يتعلق بالفئات المحرومة أو الفئات غير المحظوظة ، ويتطلب ذلك حتماً إعادة تعريف الأدوار التى تناط بالحكومة، وبالمجتمع المدنى، وبالقطاع الخاص، وتلك مهمة جسيمة تحكمها عناصر عديدة، ربما كان على رأسها الظروف السياسية . وينطوى أى تغيير هنا - في رأى - على سلسلة من الإصلاحات الدستورية، والقانونية، والمؤسسية، بالإضافة الى انتهاج عدد من السياسات الجديدة والممارسات التنفيذية.

ولكن كيف يتصل الإصلاح السياسى بدور المجتمع المدنى؟ أزعم أن الإصلاحات السياسية باتت مطلوبة من أجل حيوية وفعالين منظمات المجتمع المدنى فى مصر ، حيث أنها يمكن أن تساند المجتمع المدنى بنيانياً ووظيفياً، وتعمل على زيادة قدراته زيادة جوهرية، من ناحية تنشيط الآليات والأهداف المتعلقة بالعقد الاجتماعى الجديد .

وعلى أية حال، فإن الهدف ليس مجرد التأثير فحسب على العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والنظام السياسى، ولكن أيضاً التأثير على العلاقة البناءة مع منظمات القطاع الخاص ويمكن تلخيص الظروف السياسية في ثلاثة شروط:

* **الحرية**: أي منح منظمات المجتمع المدني ، الحرية للقيام بالأدوار المنوطة بها ، داخل إطار الالتزام بالدستور والقانون. بمعنى أخر أن شرط – الثقة – فى منظمات المجتمع المدنى الذي يسمح لها بتعبئة قدراتها وامكانياتها (البشرية والمادية) وتوظيف تلك القدرات في خدمة أهدافها بدون تحفظات أو معوقات بيروقراطية او أمنية.
* **اللامركزية**: يجب أن تتمتع الوحدات الإقليمية والمحلية للعمل الطوعى – سواء فى علاقتها بإدارة الجمعيات الأم أو فى علاقتها بالسلطات المحلية - بالقدرة على القيام بالمبادرات واتخاذ القرارات الملائمة حسب ظروف كل منها .
* **الشفافية والمساءلة**: يضمن هذا المبدأ - تحقيق نتائج إيجابية للحرية واللامركزية ، كما يضمن ايضاً القضاء المبرم على الفساد وأوجه القصور فى هذه المنظمات .

ولاشك أن هذه العوامل تتوقف على الإطار التشريعى والقانونى الذى يقر بأهميتها ، وكذلك على الجو العام الذى يكفل لمنظمات المجتمع المدنى القيام بأدوارها المختلفة، ويميز بينها وبين المؤسسات السياسية والاجتماعية مثل الأحزاب ، بمعنى أخر ، لابد أن تكون البيئة السياسية المطلوبة بيئة ديمقراطية طبقاً للتعريفات المتفق عليها دولياً بشأن الديمقراطية الليبرالية .

منظمات المجتمع المدنى وتقديم الخدمات، والمشاركة، والتنمية الثقافية:

تعتبر هذه الجوانب من أنشطة منظمات المجتمع المدنى، هامة بالنسبة للأنشطة التى تستطيع تلك المنظمات القيام بها، عند تفعيل العقد الاجتماعى الجديد، ويتعلق هذا الدور بفترة التحول أو الانتقال من الخصائص السياسية والثقافية والأقتصادية السائدة الى الخصائص المرجوة والتي تتضمن مزيداً من الديمقراطية، والتنوير والفعالية .

وفى هذا الإطار نبرز بصفة خاصة ثلاثة أدوار لمنظمات المجتمع المدنى :

* دور الدعوة الذى يستهدف تعزيز القيم، والأخلاقيات، والمفاهيم المتعلقة بالعقد الاجتماعى الجديد. والدعوة موجهة للمجتمع المدنى والرأى العام لاتخاذ نهج أكثر ليبرالية واستنارة ، ويعوق ذلك حالياً : السلبية ، والإهمال، والخوف من التغيير .
* دور الاعتدال والتصحيح والمراقبة، والتخفيف من نتائج التحول من اقتصاد يعتمد على الدولة، وقيام الحكومة بالتوظيف، والقطاع العام وما يقوم به من أنشطة، الى اقتصاد يقوم على آليات السوق والمبادرات الفردية، والى الأخذ بالقيم الإيجابية الموجودة في التراث الشعبي المصري، بخصوص التضامن الاجتماعى، والفقراء، والمهمشين .
* الدور المباشر والمثمر لمنظمات المجتمع المدنى يشتمل على ابتكار وتطوير وتيسير الآلاف من المشروعات الصغيرة التى تلعب دوراً اساسياً فى اقتصاديات البلدان الناهضة جميعاً . وفى هذا الخصوص فإن على صفوة المجتمع والمؤسسات الحكومية القيام بدور هام، ألا وهو توجيه القيادات الفعالة للمجتمع المدنى، بشأن الأفاق الواسعة المتاحة المتعلقة بالإبداع والإبتكار والتفكير الجديد.

ويقع على كاهل منظمات المجتمع المدنى دور هام فى الممارسات الفعلية لتجسيد وتطبيق القيم والمثل المتعلقة بالعقد الاجتماعى الجديد، ولا يتأتى لتلك المنظمات الدعوة الى قيم المشاركة الايجابية، والديمقراطية والشفافية، دون أن تقوم بتطبيق المبادىء على نفسها، ويجب على المنظمات أن تصبح أداة رئيسية فى عملية التحول الاجتماعى، الى جانب وسائل الإعلام، والمؤسسات الثقافية، والتعليمية، والدينية، ولا يتحقق ذلك إلا فى بيئة تستوعب التغيير الاجتماعى، وتشجع عليه، وتروج له .

المصدر : أسامة الغزالي حرب ، حزب الجبهة الديمقراطية .

إن تأمين وجود صوت وطني يعبر عن المجتمع المدنى مرهون بوجود منفذ شرعي، توفره قوانين ملائمة

وتحسين الظروف البيئية التى يعيش فيها الأفراد والجماعات والمجتمعات المعنية .

٣. أن يكون لها أثر مستدام، بحيث تساهم فى القضاء المستمر على الفقر والأستبعاد الاجتماعى، ولاسيما عن طريق انخراط المشاركين، فى تلك العملية .

٤. أن تتمتع بإمكانية التكرار أو المحاكاة، ذلك أن الممارسات المثلى بمثابة نموذج تحتذى به السياسات والمبادرات فى أى مكان آخر .

وباستقراء الأحداث ، يبدو أنه من المقبول فى عرف التنمية، تقديم نماذج النجاح التى يمكن محاكاتها أو الاستفادة منها، بغرض توسيع آفاق خدمة اعداد أكبر من المستفيدين. وفى حالة مصر، فإن انتشار المنظمات الأهلية الخيرية، ذات الحجم الصغير والنطاق المحدود، والمشكوك فى استمراريتها، لابد أن يفسح المجال للمنظمات الكبرى الناجحة التى تستطيع - بفضل الشراكة مع الدولة أو الهيئات الخاصة - تحقيق أهداف التنمية الوطنية ، أو الأهداف الإنمائية للألفية (انظر الفصل الثامن) . وفى حقيقة الأمر ، فإن إحدى الرسائل الأساسية لهذا التقرير ضرورة إقامة شبكات أكبر ، وشراكات أضخم .

لماذا التركيز على منظمات المجتمع المدنى؟

ان الهدف الرئيسى لتقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٨ هو توضيح الدور الشرعى لمنظمات المجتمع المدنى فى تحقيق الصالح العام . أولاً: عن طريق توضيح مساهمتها

إطار ١-٥ : برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والمجتمع المدنى ، علاقة متعددة الأوجه

البرنامج الأمم المتحدة الانمائى دور طويل قائم مع المجتمع المدنى، يكمل أعمال البرنامج الإنمائى مع الحكومات فى تنفيذ البرامج، والدعوة الى السياسات فى كل مجالاتها الجوهرية، ونذكر قليلاً من كثير، تلك السلسلة التى تمتد من مشاركة المجتمع المدنى فى مناقشة أولويات الميزانية، الى دعم المجتمعات المحلية، الى حماية البيئة .

واعترافاً من جانب البرنامج الإنمائى بأهمية مشاركة المواطنين كمنهج فعال لتدعيم أثر السياسات العامة فإن البرنامج يسعى الى تقوية انخراط المجتمع المدنى فى رعاية الحركة الديمقراطية وفى تقديم الخدمات العامة ، وفى تيسير وتعزيز مشاركة المواطن فى الحوار والدعوة الى الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكفالة وجهات النظر المستقلة، والبدائل المبتكرة لمناقشة السياسات .

لماذا يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائى مع منظمات المجتمع المدنى؟

تعتبر منظمات المجتمع المدنى مصدراً هاماً ، وكياناً له شأنه، وشريكاً له وزنه للبرنامج الإنمائى ، من أجل تحقيق أهداف ومبادىء التنمية البشرية المستدامة . ويعترف البرنامج الإنمائى بأن منظمات المجتمع المدنى ليست بديلاً عن الحكومة ، ولكن لها دور مركزى فى الحركة المستدامة ، وينبع اهتمام البرنامج الإنمائي بإقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدنى، من الاعتقاد بأن الإدارة الرشيدة لابد ان تأتى فى نهاية الأمر من المجتمع، وان ثمة ادواراً حيوية تستطيع تلك المنظمات القيام بها كشركاء يقننون ويصدقون على سياسات الحكومة واجراءاتها، وان النجاح فى المستقبل يتوقف على الثقة فيما بين الأطراف المتعددة .

ومن منظور المجتمع المدنى ، فإن بعض العوامل التى تسوغ اشتراك تلك المنظمات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطرى تتمثل فى، علاقة الثقة بين حكومات البلدان النامية والبرنامج الإنمائى، وقدرة البرنامج الإنمائى على التوسط لإيجاد مساحة للحوار والعمل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدنى، ومعيار التنمية البشرية، كمدخل حاسم وأساسى من اجل الحوار، والعمل، والدعوة والحملات المشتركة مع المجتمع المدنى، وإمكانيات البرنامج الإنمائى كحليف ومصدر للموارد من أجل مبادرات التنمية البشرية التى تقوم بها منظمات المجتمع المدنى.

وفى نهاية عام ٢٠٠٠، بلغ عدد منظمات المجتمع المدنى المعتمدة رسمياً لدى المجلس الأقتصادى والأجتماعى (ECOSOC) التابع للأمم المتحدة، اكثر من الضعف، حيث اصبحت ١٩٠٠ بعد ان كانت حوالى ٩٠٠ فى عام ١٩٩٢ . وكانت منظمات المجتمع المدنى قد شاركت بشكل وثيق فى جميع مراحل الإعداد للمؤتمر وعملية المتابعة، وعقدت منتديات موازية، ودعت إلى لغة بديلة ومبادرات أخرى .

خمسة مبادىء والتزامات للمشاركة بين منظمات المجتمع المدني – وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٥] :

١. تقوم شراكة البرنامج الإنمائي مع منظمات المجتمع المدني على مبدأ العلاقة الأفقية بين أطراف على قدم المساواة كما تبنى العلاقة على الثقة المتبادلة التي لابد أن تتوفر لدى كلا الطرفين .
٢. أن البرنامج الإنمائي ، إذ يتبنى سياسة حقوق الإنسان ، فإنه يعترف ضمناً بمسئوليته كجهة ملتزمة تجاه الحكومات الأعضاء ، وتجاه المجتمع المدني فى نفس الوقت ، كصاحب حق شرعي إزاء الحكومة ، والبرنامج الإنمائى كهيئة عامة .
٣. ليس البرنامج الإنمائى مطالباً ، ولامنظمات المجتمع مطالبة ، بقبول أجندة كل من الطرفين أو المصادقة عليها، وإنما لابد أن يتأسس العمل بناء على مبدأ التفاوض للتوصل الى أتفاق مشترك يقر بتكامل الأدوار ، وليس تقاسم المسئوليات المؤسسية . وكل طرف مسئول بمفرده عن أجندته الخاصة ، ومسلكه إزاء أصحابه أو دائرته .
٤. يعترف البرنامج الإنمائى بأن منظمات المجتمع المدني – بحكم طبيعتها – منظمات غير متجانسة ، وهذا التنوع يعتبر عنصراً تنموياً بالغ القيمة بحيث يجب ألا يعمل على تجانسه، بحكم اشتراك منظمات المجتمع المدني مع البرنامج الإنمائى.
٥. يقر البرنامج الإنمائى بأهمية مبادىء الترابط والتماسك مع منظمات المجتمع المدني فى مبادراتها على المستوى القطري ، وفى أعمال السياسات الدولية . والبرنامج ملتزم بالتوازن بين أعمال منظمات المجتمع المدني أى بين ما تقوم به من أعمال تنفيذية ، وما تجريه من حوارات حول السياسات ، داخل الدول ، وعلى المستوى الإقليمي والدولي

أدوار ومهام البرنامج الإنمائى :

* جهة موثوق بها لطرح المبادرات التى تضم مختلف الأطراف المعنيه ، واجراء المفاوضات والقيام بأدوار الوساطة .
* جهة توفر مجالاً للخيارات المتعلقة بالسياسات، ولوجهات النظر المستبعدة ، ويضمن عرض وجهات نظر منظمات المجتمع المدني على صانعي السياسات .
* جهة تتمتع بالكفاءة فى توسيع قدرات منظمات المجتمع المدني ، وتدعيم وتيسير عملية التشابك بين منظمات المجتمع المدني ، ومع الحكومة ، ومع قطاع الأعمال.
* جهة تقوم بتعميم الممارسات المثلي التعليمية.

أمثلة على انخراط منظمات المجتمع المدنى فى مبادرات الأمم المتحدة وتنفيذ السياسات التى تقوم بها البرنامج الإنمائى :

* تقرير التنمية البشرية . أصبحت تقارير التنمية البشرية، على المستوى العالمى والوطنى ، أدوات اساسية للبرنامج الإنمائى ، لإثارة المناقشات على المستوى المحلى بشأن نتائج تقارير التنمية البشرية ، وترجمة التقرير الى استراتيجيات وحملات دعوية من أجل أجراء تغييرات فى السياسات .
* الأهداف الإنمائية للألفية. (MDGs) تعتبر الشراكة مع منظمات المجتمع المدنى على درجة بالغة من الأهمية، ليس فقط من ناحية تعبئة الحملات من أجل الأهداف، ولكن أيضاً من ناحية إجراء التحليلات من أجل تقارير الأهداف الإنمائية للألفية، ومتابعة التقدم المحرز لتوليد قوة دفع سياسية، واستدامة اهتمام المواطنين .

وفى عام ٢٠٠١ تمت المصادقة على السياسات المعنيه بالأشتراك مع منظمات المجتمع المدنى، ومع المجتمعات الأصلية والمنظمات التى تمثلها، وتشكل تلك السياسات تصريحاً رسمياً يعبر عن التزام البرنامج الإنمائى بتعميق شراكته مع تلك الدوائر . ولإعانة المكاتب القطرية على تطبيق تلك الألتزامات ، تم نشر مرجع علمى بشأن منظمات المجتمع المدنى، فى عام ٢٠٠٢، كما نشر دليل من أجل تدعيم الشراكة فى عام ٢٠٠٦.

وفى مايو عام ٢٠٠٠ قام البرنامج الإنمائي بإنشاء لجنة استشارية لشئون منظمات المجتمع المدنى لكى تقدم المشورة والتوجيه الا ستراتيجى لمدير البرنامج وإدارته العليا ، بشأن التوجهات المستقبلية للبرنامج الإنمائى، وكانت اللجنة تتالف من ١٥ عضواً من قادة السياسات بمنظمات المجتمع المدني حول العالم، وهم من ذوى الخبرات فى المجالات التى ينخرط فيها البرنامج الإنمائى (مثل الإدارة الرشيدة وحقوق الأنسان، والحد من الفقر ومنع الصراعات، وبناء السلام، والبيئة و المرأة).

ومنذ عام ٢٠٠٦، بادر عدد من المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائى ، بإنشاء لجان استشارية وطنية للمجتمع المدنى ، كمنتديات للتفاعل والحوار الدوري مع العناصر الفاعلة فى المجتمع المدنى على المستوى القطرى ، الأمر الذى من شأنه تمكين منظومة الأمم المتحدة – على المستويين العالمى والوطنى – من أن تصبح منظمة أكثر انفتاحاً على الخارج ، تحتضن مجموعة من الدوائر، وتربط بين الأهداف العالمية وبين الأحتياجات والأوضاع المحلية. وقد انشئت بالفعل لجان استشارية وطنية فى بوليفيا (لأهل البلاد الأصليين)، وبوركينا فاسو ، وغانا، وقرغيزستان، ومقدونيا، وموزمبيق ، وباكستان ، والفلبين ، وتنزانيا. ومن المنتظر أن تساهم تلك اللجان – من خلال المشاركة المستمرة – فى ثقافة الحوار والتشاور بين الأمم المتحدة والشركاء القطريين من المجتمع المدني .

المصدر: نهلة زيتون

فى تقديم الخدمات لصالح التنمية الوطنية . وثانياً: عن طريق تشجيع إقامة آليات من اجل التمكين الاجتماعى. وفى أى مسعى يشكك فى القواعد والمعايير المستقرة للحركة، تثور الحساسيات . وقد استخدمت الحكومات أو أساءت استخدام فكرة – المجتمع المدنى – وقد فعلت الجهات المانحة نفس الشيء، بل أن أنشطة المجتمع ذاته، قد تشجع أو تحبط همة المواطنين فى المشاركة - وقد تزيد التمكين الاجتماعى لفئات معينة أو تقليصه، وتيسير برامج التنمية وتنفيذها أو كبحها (أنظر الفصل الثالث) .

إن تأمين وجود صوت وطني يعبر عن المجتمع المدني، مرهون بوجود منفذ شرعي ، توفره قوانين ملائمة. وأما منظمات المجتمع المدني ، بدورها – إذا كان لها أن تنجح في إسباغ الشرعية على وجودها فى مجتمع ديمقراطي – فأنه يتعين عليها أن تثبت من خلال العمل فعاليتها فى تقديم الخدمات ، وكعوامل مساعدة على التنمية، وكمنظمات تدعو الى الصالح العام وتراقبه ، وهذه الأدوار المركبة، يصعب تنفيذها، في ظل الظروف القانونية القائمة الآن في مصر (انظر الفصل الرابع) .

٥. UNDP (2001), A Practice Note on Engagement

ويشير تحليل أوضاع منظمات المجتمع المدنى فى مصر – الذى أجرى ضمن الأعمال التحضيرية لتقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٨ – الى انه على الرغم من التقدم والتحسن الذى طرأ على تلك المنظمات ، الا أنه لايزال هناك الكثير الذى يتعين تحقيقه قبل أن نقول إن معظم منظمات المجتمع المدنى فى مصر قد نضجت بما فيه الكفاية (الفصل الثالث). وقد توصل التحليل إلى أنه لاتتوفر لمنظمات المجتمع المدني أسس بنيانية قوية تتسم بالمشاركة العريضة من جانب المواطنين، ولاتتوفر لها الموارد الكافية، كما أن قيم الشفافية، والديمقراطية، والمساءلة، لست مفهومة فهماً جيداً ولاهي مطبقة تطبيقاً كاملاً.

وعلاوة على ذلك ، فإنه من استقراء خريطة انشطة المنظمات الأهلية فى مصر، نجد أن الشطر الأعظم من منظمات المجتمع المدنى فى مصر، ترى ان طبيعة نشاطها يتمثل فى تلبية الأحتياجات العملية العاجلة للمواطنين، وليس معالجة قضايا التنمية الوطنية فى الأجل الطويل (انظر الفصل السادس). كما لايوجد الا عدداً محدوداً جداً من المنظمات التى تراقب الحكومة، ومنظمات المجتمع المدنى الأخرى، والقطاع الخاص، والنتيجة التى تترتب على ذلك هى النظرة الى المستفيدين على انهم متلقون للخدمات ، وليسوا عناصر فاعلة فى حركة منظمات المجتمع المدنى.

وعلى الجانب الإيجابى، تشير أعمال البر فى مصر، الى الأهتمام الكبير لدى المواطن فى القيام بدور فى شئون المجتمع المدنى، اذا توافر المناخ الذى يهيء له ذلك. وتوفر المنظمات الأهلية، أساساً جاهزاً من اجل خلق برامج للتنمية والتوسع فيها، فى المناطق ذات التمثيل الضعيف فى تلك المنظمات، سواء فى المناطق الريفية او المناطق الموجودة على تخوم المدن ، وهى المناطق التى يتركز فيها الفقر . وقد ناقشنا فى الفصلين الثامن والتاسع ، الظروف التى يمكن أن تنشأ فى ظل تلك المنظمات، حيث تتوفر مجالات اهتمام محددة تتمثل فى تخفيف حدة الفقر ، وتوفير الخدمات .

ونناقش فى الفصل الخامس الحركة النقابية والمعوقات التى تعترض دورها التمثيلي، ونرى فى ذلك الفصل، أن النقابات والاتحادات المهنية – بخلاف القطاع الخاص – هى أقرب مؤسسات المجتمع المدني الى التنمية، لأنها تنبع من داخل المجتمع الاقتصادى ذاته . ونوضح فى هذا الفصل مؤشرات ضعف النقابات، ومحاولات تفسير ذلك من خلال عدد من العوامل المتعلقة بأطر تنظيم النقابات، وعلاقة الدولة بالنقابات، وكذلك العلاقات النقابية بالمجتمع السياسي .

ونستعرض فى الفصل السابع مشاركة القطاع الخاص، من حيث دوره كقطاع يوفر فرص العمل من خلال المشروعات الصغيرة، وقيام منظمات المجتمع المدنى كوسيط رئيسى فى تقديم الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والوساطة هى الدور الهام المرتقب لمنظمات المجتمع المدنى، كما يمكن أن تتبدى فى العلاقات التى تستطيع تلك المنظمات إقامتها بين المواطنين، والأجهزة الإدارية، والمتخصصين، والجهات المانحة .

ونستعرض في الفصل الحادي عشر تأثير وسائل الاعلام على المجتمع المدني، مع مؤشر مشجع، ألا وهو: الوعي المتنامي لدى الجماهير (الإعلاميون، الباحثون، قادة الرأى) بشأن قيمة دورها في عملية التغيير الاجتماعى. ولايقل عن ذلك أهمية ، ما ورد فى هذا الفصل من استعراض أمكانيات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء، بأعتباره هيئة حكومية اساسية ملحقة بمجلس الوزراء المصرى، تعمل كهمزة وصل مع المجتمع المدنى، فى تقديم تحليلات واضحة الدلالة، وتقديم الدعم الفنى فيما يتعلق بالمعلومات والبيانات، الى اجراء استطلاعات الرأى العام فى القضايا العامة، واجراء المناقشات . وسوف يكون هناك موقع جديد على شبكة المعلومات الدولية بخصوص قواعد بيانات عن المنظمات الأهلية، مقسمة حسب الأنشطة والتوزيع الجغرافي، وعرض قصص النجاح لتلك المنظمات فى مختلف المجالات التنموية، فضلاً عن المعلومات والبيانات التى تساعد المنظمات الأهلية على تحقيق أهدافها وأغراضها .

التحديات والآفاق :

توجد خمس مجموعات من التحديات تواجه المجتمع المدنى ومنظماته فى مصر :

- **التحدي الأول يتعلق بالقدرة المالية والعضوية**: تقدر نتائج أعمال منظمات المجتمع المدنى ، حتى يومنا هذا، (أرقام ٢٠٠٧) برقم متواضع هو ٢ بليون جنيه ايرادات لجمعيات يبلغ عددها ١٥,١٥٠ جمعية ، وتشمل تلك الإيرادات: رسوم العضوية (وهى محدودة جداً)، والهدايا، والمنح ، والهبات – والدعم المالى من الحكومة (لحوالى ٣٠٪ من الجمعيات)، والتمويل الأجنبى. وتوضح بيانات وزارة التضامن الاجتماعى لعام ٢٠٠٦ أن ٢٤٩ جمعية فقط من الجمعيات المسجلة هى التى حصلت على تمويل أجنبى يبلغ ٣٠٠ مليون جنيه تقريباً (٥٤ مليون دولار) . وبلغ إجمالى قوة العمل فى المنظمات الأهلية فى عام ٢٠٠٦، نحو ١٠٠,٧٦١ ويشتمل هذا الرقم على ١٢,٨٨٩ عينتهم وزارة التضامن الاجتماعى، فى منظمات المجتمع المدنى. ومن الناحية الأخرى، يبلغ عدد الموظفين الدائمين للجمعيات بعد استبعاد المتطوعين والموظفين بعقود ٤٤,٧٣١ وتحظى القاهرة بنصيب الأسد ، حيث يبلغ عدد هؤلاء الموظفين ١٣,٨٦٤ (انظر الفصل الثالث) .
- **التحدي الثاني يتعلق بالبيئة السياسية والقانونية** : فى عام ٢٠٠٠ استخدم الرئيس المصرى حسنى مبارك

نادراً ما تقوم منظمات المجتمع المدنى بتقييم وقياس الأثر الكلى لأعمالها، وإذا فعلت ذلك فإنه قلما يستفاد من نتائج التقييم، وتقدير آثار تلك الأعمال فى وضع استراتيجيات للمستقبل.

اصطلاح "المجتمع المدنى" للمرة الأولى، ومن ثم الاعتراف بهذا القطاع كشريك فى التنمية ومع ذلك، لاتزال هناك فجوة ضخمة بين النوايا التى وردت فى خطاب سياسى ، وبين الواقع الموجود على الأرض، وحتى مع ذلك ، فإنه نادراً ما يعتبر المجتمع المدنى – اذا كان هناك اعتبار أصلا – شريكا على قدم المساواة فى عمليات التخطيط المبدئى ، أو صياغة الخطط ، وان مشاركة المجتمع المدنى عادة ما تقتصر على جلسات التشاور. وتركز الدولة اهتمامها على دور المجتمع المدنى فى تقديم الخدمة العامة (ولاسيما فى مجال الصحة والتعليم) . ولكن ينظر نظرة ارتياب للمنظمات التى تدعو إلى تأييد الحقوق والواجبات السياسية والمدنية والتطور الديمقراطى .

وفيما يتعلق بالإشراف والعقوبات[٦]، وعلى الرغم من أن قانون الجمعيات الأهلية رقم ٢٠٠٢/٨٤ يحدد السلطة التنفيذية المشرفة وهى وزارة التضامن الاجتماعى فإن الأمن يحتفظ بوجود دائم له داخل وزارة التضامن الاجتماعى، ويلعب دوراً هاماً فى الإشراف على منظمات المجتمع المدني . ومع ذلك ، فإن هذا الدور ليس مصرحاً به لا فى القانون ولا فى الدستور . ويعد احترام حرية الاجتماع عنصراً أساسياً من أجل ازدهار منظمات المجتمع المدني، وثمة قيود أكثر ترد على حرية تلك المنظمات مثل: الإجراءات البيروقراطية المعقدة لمنح التراخيص لتلك الجمعيات، والرقابة الصارمة على أنشطتها اليومية، وسلطة مصادرة الأموال، وحل الجمعيات، والإشراف على تفاصيل الميزانيات وتقييد النفاذ الى المعلومات. وعلاوة على ذلك، فإن كلا من قانون الطوارىء فى مصر، ومشروع القانون الجديد لمكافحة الإرهاب، يقيد أيضاً ، وبشكل غير مباشر، أنشطة قطاع المجتمع المدني

- **التحدي الثالث يتعلق بالتحديات الداخلية داخل منظمات المجتمع المدني ذاتها** : وتشتمل تلك التحديات الداخلية على غموض وتعدد الأهداف فيما يتعلق برسالة تلك المنظمات ، وانعدام الممارسات الديمقراطية داخل المنظمات، وضعف القدرات الفنية للعاملين، وعلاقة الأعلى بالأدنى داخل المنظمات والدوائر التى تعمل فيها ، ويعتبر ذلك فى الغالب من أعراض عدم الخبرة ، وإن كانت تسفر عن انخفاض مستوى ثقة الجمهور فى منظمات المجتمع المدنى، وتقيد بالتالى من قدرة تلك المنظمات على التأثير فى سياسات الحكومة. وإذا كان ثمة دلائل على ارتفاع مستوى الحرفية - ولاسيما فى داخل جمعيات الأعمال، والمنظمات الأهلية

المعنية بالتنمية، والجمعيات التوعوية، وجماعات الدعوة - إلا أن ثمة حاجة، مع كل ذلك ، للارتفاع بمستوى المهارات .

ونادراً جداً ما تقوم منظمات المجتمع المدني ، بتقييم وقياس الأثر الكلى لأعمالها ، واذا فعلت ذلك ، فإنه نادراً ما يستفاد بنتائج التقييم ، وتقدير آثار تلك الأعمال، فى وضع استراتيجيات للمستقبل . على أن افتقاد الرؤية المستقبلية، إنما يرجع الى الصعوبات المالية التى تؤثر على القدرة فى تقييم الإنجازات والتخطيط للمستقبل. ولاتزال قدرة المنظمات كجهات تسترشد بها الحكومة أو يسترشد بها نشاط القطاع الخاص ، محدودة للغاية .

- **التحدي الرابع يتعلق بإقامة شبكات الاتصال**: نجد، على سبيل المثال، أن معظم الائتلافات والتحالفات بين منظمات حقوق الإنسان فى مصر (قرابة ٦١ منظمة في عام ٢٠٠٧) لاتزال غير رسمية. وعند متابعة الانتخابات الوطنية فى عام ٢٠٠٥، اتسم العمل بين الائتلافات والتحالفات بين منظمات حقوق الإنسان القائمة وعددها ٤٣ منظمة ، بدرجة عالية من التنسيق، ولقد استحوذ هذا التدخل الجيد التنفيذ على احترام كثير من وسائل الإعلام والرأى العام . ومع ذلك ، فإن فكرة الشبكات لاتزال جديدة نسبياً ، كما أن الشروط المسبقة من اجل المشاركة بنجاح ، ومهارات الإدارة بصفة خاصة ، لاتزال مفتقدة فى الغالب . وفى عام ٢٠٠٠ ، كان ٥٪ فقط من ٤,٣٠٠ جمعية أهلية مصرية عاملة فى مجال التنمية، أعضاء فى الشبكات العربية أو العالمية.
- **التحدي الخامس يتعلق بالبيئة الاجتماعية والثقافية**: إحدى المشكلات الهامة ، غياب ثقافة التطوع ، والدليل الواضح على ذلك انخفاض معدلات المشاركة من جانب الشباب من الشريحة العمرية ما بين ١٨– ٣٥ سنة، وتكشف بيانات وزارة التضامن الاجتماعى انخفاضاً خطيراً فى منظمات الشباب المسجلة، ومن بين أوجه القصور الأخرى، عدم فهم قيمة العمل الجماعى على نحو سديد، والمشروعات فيما بين الفئات المختلفة ليست واضحة بدرجة كبيرة، كما أن الشراكات ليست مستغلة الاستغلال الأمثل.

عقبات أخرى أمام الأداء الفعال :

ذكر فى محافل أخرى انه فى اعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، أصبحت منظمات المجتمع المدنى تواجه الأن نكسات، بأسم الحفاظ على الأستقرار وحماية الأمن القومى[٧]

٦. See HYPERLINK "http://www.icnl.org/knowledge/ijnl/vol9iss2/special_4htm" www.icnl.org/knowledge/ijnl/vol9iss2/special_4htm

٧. See Howell, Jude et al (2006), "The Backlash Against Civil Society in the Wake of the Long War on Terror", Center for Civil Society Working Paper No.6, London: The London School of Economics and Political Science.

إطار ١ – ٦ : مصر : هل هى دولة مهجنة ؟

كثير من الدول "الانتقالية" أو الدول المهجنة ، بما فيها مصر، تقع فى إطار المراوحة ما بين الحكم المطلق والديمقراطية، وتحتفظ بخصائص النظامين، فالدولة المهجنة تسمح بدرجة عالية من حرية التعبير، ولكنها تقيد حرية المواطنين فى تحويل كلماتهم الى افعال ، وترجع خطورة الدول المهجنة الى الميل الشديد الى اللامبالاة أو العنف ، وهذا ناجم عن غياب المشاركة والسلوك السياسى الديمقراطي .

الاحتجاج فى السياق المصري :

نجد ان السلوك الاحتجاجى فى مصر، يمكن أن يكون تلقائياً، بسبب القصور فى الخدمات العامة أو المرافق العامة ، ويمكن أن ياخذ الاحتجاج شكل المظاهرات التى تدور حول بعض السياسات مثل حقوق العمل، أو السياسة الخارجية، كما يمكن أن يكون بمثابة تعبير عن الضغط المطالب بالعدالة فى الإجراءات السياسية، وقد ينزل الى مستوى بعض التجاوزات عند محاولة الحصول على السلع العامة (المياه ، والكهرباء ، والإسكان) بطرق غير مشروعة .

وهناك خيط رفيع فى المجتمع المدني بين المنظمة والحركة ، فالحركات فى معظم الحالات غير مسجلة ، وفى حالات أخرى، نجد أنها مسجلة فى ظل القوانين المدنية التى تسمح لها بحريات أكثر من حريات قانون الجمعيات رقم ٢٠٠٢/٨٤ الذى يحكم الجمعيات الأهلية ، وما على شاكلتها. وأخيراً ، فقد تسجل فى ظل قانون الجمعيات، ولكنها تمد نشاطها - بشكل غير مباشر - الى مجالات ليس مسموحاً بها فى ظل هذا القانون .

وفيما يلى عينه من نشطاء حركات الاحتجاج التى ظهرت فى السنوات الأخيرة :

* **الحركة المصرية من أجل التغيير أو "كفاية"**: انشئت فى سبتمبر ٢٠٠٤ ، وتضم النشطاء المتحدين من الماركسيين والليبراليين، والناصريين، وذوى الاتجاهات الاسلامية، للاحتجاج على اجراءات انتخابات الرئاسة وتركز سلطات صنع القرار فى مؤسسة الرئاسة، وقانون الطوارىء وغيره من القوانين المقيدة للحريات المدنية. ولقد استفادت الحركة من البدايات المتواضعة للانفتاح فى بيئة سياسية أكثر ليبرالية، لكى تنشر رسالتها مستخدمة الشعارات الشعبية، وتكنولوجيا المعلومات، والمظاهرات، وبعض الإجراءات الأخرى . وتولد عن حركة كفاية "شباب من أجل التغيير" و"كفايه من أجل التغيير" و"صحفيون من أجل التغيير" .
* **الإخوان المسلمون**: الإخوان المسلمون هم أكبر الجماعات المعارضة فى مصر ، وأقواها تأثيراً . وكثير من الدعم الذى يحصلون عليه، يأتى من الخدمات الطبية التى تقدمها الجمعيات الشرعية (المسجلة) وغيرها من الخدمات، التى تقدم للطبقة الوسطى البازغة ، ولفقراء المجتمع . ومع ذلك ، فلقد نجحت الجماعة أيضاً فى حشد الدعم من أجل الإصلاح السياسى الذى يأخذ شكل الأحكام والقيم الدينية . وكرد فعل على استبعادهم القسرى من المجال السياسى (غير معترف بهم كحزب سياسى) ، دعوا الى حركات سياسية حاضنة وجماعية، مع وضع حد لقانون الطوارىء والقيود الأخرى على النشاط السياسى .
* **نادى قضاة مصر**: شن القضاة الإصلاحيون، فى داخل "نادى القضاة" حملة لاستعادة استقلال السلطة القضائية، وضمان شفافية عملية الانتخابات من خلال الإشراف القضائي ، ومراقبة الانتخابات . وقد حصلوا على تأييد من قبل المنظمات الأهلية، وأحزاب المعارضة، والجمهور من خلال إجراء مقابلات مع الصحف المستقلة، والقنوات الفضائية، وإصدار المذكرات، والبيانات الصحفية ، والتقارير ، وتنظيم المظاهرات والإعتصامات .
* **حركة ٩ مارس**: انطلقت حركة ٩ مارس من جانب أساتذة الجامعات، احتجاجاً على وجود وتدخل مسئولي أمن الدولة ، فى الحرم الجامعي ، ومن أجل المطالبة باستقلال الجامعات وحرية المجتمع الأكاديمي .
* **احتجاجات الأقباط** : تتسم الاحتجاجات القبطية ، والعمل السياسى ، بعنصر التلقائية ، ففى عام ٢٠٠٤ ، قامت مظاهرات قبطية فى الأسكندرية احتجاجاً على قانون الأحوال الشخصية ، وطالبوا بالحريات الدينية وثارت احتجاجات قبطية أخرى كرد فعل للهجوم على الكنائس ودور العبادة . والهجوم على الرموز الدينية .
* **الحركات النسائية** : نجد أن كثيراً من منظمات المجتمع المدنى تدرج فى انشطتها قضية تمكين المرأة ، وتسعى إلى زيادة مشاركة المرأة فى العمل العام ، ومع ذلك ، لم تظهر فى مصر أية منظمة أهلية مسجلة فعالة، تعمل بصفة خاصة من اجل المساواة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية بين الجنسين. ويعزى غياب الحركات النسائية الى غياب الخطاب المعنى بقضايا المرأة، واستقطاب الحياة السياسية بين الدولة المحافظة، والمعارضة التي هي فى الغالب محافظة .

رد الدولة على حركات الاحتجاج

تستخدم الدولة "القوة الخشنة" لقوات الأمن المركزى لقمع عمليات الاحتجاج ، ويرجع إنشاء هذه القوة النظامية والتى أقيمت لها المعسكرات والثكنات الى عهد الرئيس عبد الناصر ١٩٦٨ ، ثم توسع فيها الرئيس السادات من اجل السيطرة على احتجاجات الطلبة . وفى العقد الماضى، أضيفت قوة جديدة بلا زى، وبلا اسم، لقمع المظاهرات والاحتجاجات بطريقة غير قانونية وغير مسئولة ، بتفويض من الدولة . كما تقوم الدولة أيضاً باستخدام "القوة الناعمة" مباشرة، باستقطاب شخصيات المعارضة، وبطريقة غير مباشرة عن طريق قياس وتفسير النبض الشعبي وتعديل السياسات لتبديد المعارضة الجماهيرية.

على ان استخدام القوة الخشنة، والقوة الناعمة يؤدى الى تكلفة باهظة فى التعاملات، ذلك أن الدور المهيمن لقوات الأمن فى الحياة العامة ، يتمخض عن تثاقل وبطء فى عملية التعاون والتنسيق بين المجتمع المدني والحكومة ، مما يفاقم من انعدام الثقة بين الطرفين . كما تتدخل الدولة أيضاً - لقمع ظهور منظمات جديدة للمجتمع المدنى، ترى أنها "غير ملائمة" فتعمل على منع تسجيلها لدى وزارة التضامن الاجتماعى .

وبشكل عام ، يكون التزام المواطن بالقواعد والقوانين شديداً ، عندما يشارك في عملية صنع السياسات ، ويكون هو صاحب نتائج تلك السياسات .

المصدر : هبه حندوسة ، بناء على كلمة أفتتاحية لروبرت سبرنج بورج ، وكلمات أخرى لمصطفى كامل السيد، وسامح نجيب، وناتالى برنارد ، وسامر سليمان، ورباب المهدي "الاحتجاج فى ظل نظام شديد المراس: الأغراض وردود الأفعال"، أوراق مقدمة إلى ندوة الثلاثين عاماً لمجلة أوراق القاهرة فى العلوم الاجتماعية "٣٠ عاماً من الاحتجاجات السياسية والاجتماعية في مصر" الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ٢١ ابريل ٢٠٠٧ .

كما ضاقت الأحوال التى كان يمكن فى ظلها أن تزدهر منظمات المجتمع المدنى وتتطور، وذلك نتيجة للجهود الحالية للجهات المانحة لترشيد المساعدات، والحد من تكلفة المعاملات.

وفى عقد الثمانينيات من القرن الماضى، كان ينظر الى المنظمات - ولاسيما المنظمات التى تكمل أنشطتها ما تقدمه الدولة من خدمات اجتماعية أساسية - على أنها قادرة على إدراج مبادىء العدالة الاجتماعية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتكافؤ الفرص الأقتصادية، فى برامجها ومبادراتها . ولكن قرار كثير من الوكالات الدولية، بأن تقوم منظمات المجتمع المدنى، بوضع أولويات الأن، بالنسبة لمهامها الفنية فى تقديم الخدمات، على حساب أدوارها المرتقبة فى التمكين والتحرر، قد يكون بمثابة حافز لتلك المنظمات من أجل تحسين أدائها المتواضع من وجهة نظر تلك الوكالات . على أن ذلك القرار كانت له نتيجة سيئة ، ألا وهى إضعاف المشاركة . فالقيود على التمويل، تعنى عدم

فالقيود على التمويل، تعنى عدم توافر الموارد المالية من أجل التخطيط الاستراتيجى، ومن أجل بناء علاقات مستدامة، ومن أجل متابعة الإلتزامات

توفر الموارد المالية من أجل التخطيط الاستراتيجى، ومن أجل بناء علاقات مستدامة ، ومن أجل متابعة الألتزامات .

ويتصل بذلك عقبة أخرى تتمثل في تقديم الدعم المباشر والأموال الى الحكومات الوطنية بدلاً من توجيهها مباشرة الى المنظمات ذاتها . ولقد أتضح ذلك فى إعلان باريس الصادر عام ٢٠٠٥ بشأن فعالية المساعدات، والذي ذكرت فيه عبارة المجتمع المدنى مرة واحدة فقط ، عند الإشارة الى ضرورة قيام حكومات الدول المتلقية للمساعدات، بتنسيق المساعدات على كافة المستويات، وتشجيع. مشاركة المجتمع

إطار ١– ٧ الرسائل الست لتقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٧

يتطلب تنفيذ الرؤية المتعلقة بعقد اجتماعي جديد أدواراً جديدة لجميع الأطراف المعنية والعناصر الفاعلة. إن دور المجتمع المدني ومنظماته فى تحقيق طموحات العقد الاجتماعى المدني، هو الموضوع الذي وقع عليه الاختيار لتقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٨ . ويبرز التقرير ستة مبادىء وما يتعلق بها من أعمال تشكل الأساس الذي يقوم عليه المجتمع المدني، وتحدد مسار تعزيز المجتمع المدني في مصر والمنظمات التابعة له:

١. منظمات المجتمع المدني هي الإدارة الأكثر فعالية من أجل تحقيق مؤشرات أهداف التنمية للألفية وبرامج العقد الاجتماعى :

يتمتع قطاع منظمات المجتمع المدنى بإمكانيات واسعة غير مستغلة استغلالاً كاملاً، من شأنها لو أستغلت استكمال، وتعويض النقص فى قدرات الحكومة، علي انجاز مختلف الأهداف والبرامج فى مواعيدها المقررة ، حسب التصورات الواردة فى تقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٥. وتعتبر منظمات المجتمع المدني هي العناصر الفاعلة الأساسية لواحد وثلاثين برنامجا من البرامج الخمسة والخمسين للعقد الاجتماعى، ولاسيما فيما يتعلق بتقديم الخدمات للمناطق الفقيرة والنائية، فى مجالات الحد من الفقر ، والتحويلات النقدية المشروطة، والتعليم فى مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدرسة، ومحو الأمية، وتعليم البنات، والقروض الصغيرة ، ونوادى الشباب وتكنولوجيا المعلومات، وحماية البيئة والحفاظ عليها . وبمفهوم أكثر اتساعاً ، فإنه يتعين اعتبار المجتمع المدنى بمثابة الحلبة الشرعية التى يشارك فيها المواطنون باضطراد ، أثناء مرحلة التحول إلى المجتمع الديمقراطي . بل إنه يجب تشجيع منظمات المجتمع المدني على الدخول فى مختلف مجالات الأنشطة ، من أجل تمكين المجتمع والعمل الجماعي ، ويجب تعزيز جميع أشكال الشراكة . التى تدخل فيها منظمات المجتمع المدني ، بما فيها الشراكة مع الحكومة ، ومع دوائر الأعمال فى القطاع الخاص، ومع الجهات المانحة .

إجراءات مقترحة حتى تتحقق الرسالة (١) أعلى أرض الواقع:

* يتعين على الدولة والسلطة التشريعية مراجعة قانون الجمعيات الأهلية لتهيئة بيئة مواتية لمنظمات المجتمع المدني.
* يتعين على المجتمع المدني الدعوة الى إزالة العقبات القانونية العملية التي تكبح إنشاء منظمات المجتمع المدني وتكبت أنشطتها الفعالة. ويتعين على المجتمع المدني المطالبة بوضع اطار قانوني يسمح بالدعوة إلى تغيير السياسات، ومراقبة أداء الحكومة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني – والأخذ بممارسات المساءلة.

٢. منظمات المجتمع المدني هي الحكم الأفضل لاستعادة الثقة بين الدولة والمواطن :

إن تمكين منظمات المجتمع المدني لكى تلعب الدور المنوط بها كحكم ومراقب، يجب أن يتضمن تقييم السياسات والخيارات الكلية والقطاعية واحاطة الجمهور علماً بمخصصات الميزانية، ومتابعة وتقييم مشروعات وبرامج التنمية ، والدعوة الى اصلاح الجهاز البيروقراطي والتأكد من تلك الإصلاحات، واللامركزية، وحقوق الانسان. وأما منظمات المجتمع المدنى المعنية بالممارسات المثلي، فلا يحركها الجرى وراء سلطة سياسية ، ولاتحركها نوازع الربح، وإنما تلك المنظمات أقرب المنظمات الى المجتمعات المحلية والقواعد الشعبية . وهذه هى الخصائص التى تؤهل منظمات المجتمع المدنى كوسطاء بين الشرائح الاجتماعية (الأغنياء والفقراء) وبين الأسر والأسواق (المستهلكين والعمال) وبين الأنواع الاجتماعية والأجيال المختلفة . وقطاع منظمات المجتمع المدنى فى مصر الآن ، ليس من القوة الكافية ، ولامن التماسك الكافى ، لكى ينجز بكفاءة مسئوليات "قطاع ثالث" ويحتاج الأمر الى بذل كل جهد ممكن لتدعيم وتقوية منظمات المجتمع المدنى فى مصر التى يربو عددها على ٢٠,٠٠٠ منظمة .

إجراءات مقترحة حتى تتحقق الرسالة (٢) على أرض الواقع:

* تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى أن تطبق داخلياً ، قواعد ومبادىء التنظيم الديمقراطي تطبيقاً أفضل ، لكي تقوم بدورها بطريقة أمثل .
* تحتاج منظمات المجتمع المدني الى إقامة شبكات اتصال أفضل فيما بينها، لكي تعطى صورة متماسكة لها ، وتتكلم بصوت واحد عن قضايا التنمية البشرية وحقوق الإنسان .
* لابد أن تجنح الدولة إلى الحد من سلطاتها القهرية ، وتزيد من تسامحها إزاء منظمات المجتمع المدني ، بأن توقف المعاملة الخشنة، وتضع حداً للفساد والمحسوبية فى جهاز الدولة .

٣. على الدولة مراجعة مسئولياتها :

لابد للدولة من الحفاظ على دورها وتحسينه باعتبارها المصدر الأساسي للسلع والخدمات العامة، ولكن يجب عليها أن تنسحب من احتكارها لأنواع معينة من سلسلة الخدمات الاجتماعية ، حتى تخلى مجالاً لدخول منظمات المجتمع المدني ، ومثال ذلك : إدارة المستشفيات، والتعليم الجامعي. وإذا كان القطاع الخاص يخدم الأغنياء، فإن قطاع منظمات المجتمع المدني يمكن أن يلعب دوراً هاماً لصالح غير الأغنياء. وسندنا فى هذا ما يلى:

أ. في ضوء التراث الثقافي لمصر الذي أعطى وزناً كبيراً لنظام الوقف بغية تقديم الخدمات الاجتماعية إلى الفقراء

ب. بناءاً على الدلائل الكثيرة المستمدة من الممارسات الدولية المثلي، بشأن جودة وفعالية التكاليف لنظم الرعاية الصحية التي تديرها منظمات المجتمع المدني، ومؤسسات التعليم العالي. وإذا كانت تلك القطاعات من الأنشطة ، قد انفتحت أمام قطاع الأعمال الخاص، فإن اتحادات الجمعيات الأهلية ومؤسسات العمل الخيري، بصدد الظهور الأن فقط ، في مصر حتى على الرغم من جهودها الرائدة المعترف بها تاريخياً في البلاد . ولعله من المهم للأطراف الثلاثة الأساسية – الدولة، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال الخاص – تشجيع وتدعيم النهضة فى أعمال البر من أجل تطوير الجودة والمنافسة في كافة الخدمات .

الإجراءات المقترحة حتى تتحقق الرسالة (٣) على أرض الواقع

* يجب على الدولة تصنيف تلك الأنشطة ووضع أولويات لها، بحيث تتاح فرصة الأشتراك مع بعضها إما مع القطاع الخاص وإما مع منظمات المجتمع المدنى ، ويمكن أن تناط المهمة ببعض الوزارات المعنية ، مع تكليفها بالتعرف على المنظمات الملائمة لكل نشاط من الأنشطة ، وترتيب الآليات المطلوبة للشراكة أو الإحالة للمنظمات الأهلية .
* يوجد على الأقل ١٠ برامج من برامج العقد الاجتماعى الجديد الخمسة والخمسين – يمكن أن نعهد بها بالكامل لمنظمات المجتمع المدنى بحيث تقوم بتشغيلها ، مثل أقامة مساكن فى مناطق جديدة ، ومشروعات المرافق الصحية للفقراء ، والنهوض بمستوى المناطق العشوائية ، والتأمين الصحى للأسر ذات المستويات المختلفة من الدخل ، والخدمات الارشادية فى الزراعة والميكنة الزراعية ، البحث العلمى والتعليم العالى على أساس غيرهادف إلى الربح . ويمكن لمركز العقد الاجتماعى الجديد أن يكون بمثابة بيت المقاصة بالاشتراك مع اتحاد الجمعيات الأهلية ، التى تستطيع بدورها نقل الاحتياجات والأهداف إلى المجموعات المتخصصة من الجمعيات الأهلية .
* يجب أن تصبح حملات تدبير الأموال وحملات الدعوة بين الشركات والأفراد ، قضية قومية مع وجود حوافز خاصة، من أجل زيادة أعمال البر، والمسئولية الاجتماعية للشركات ،مثل المعاملة الضريبية ، والاعتراف بدور كل طرف ، ووضوح ذلك الدور .

٤. تستطيع المرأة المطالبة بزيادة مشاركتها السياسية الاقتصادية، بشكل أفضل، من خلال منظمات المجتمع المدني:

لابد أن تستغل أمكانيات جمعيات تنمية المجتمع، والمنظمات الأهلية من أجل المساواة بين الجنسين فى الأعمال القيادية . ومع التسليم بالميزة النسبية للمرأة فى الشئون الاجتماعية وشئون الأسرة، فأنها تستطيع العمل بشكل جيد على مستوى جمعيات تنمية المجتمع كساحة للتدريب من أجل التمكين السياسى للمرأة فى الدوائر المحلية، وعلى الجانب الاقتصادى، فإن جميع منظمات المجتمع المدنى التى تمارس أنشطة مولدة للدخل، هى بمثابة معبر تعبر عليه النساء المستفيدات الى عالم الأعمال والمشروعات . ونجد الأن أعداداً متزايدة من منظمات المجتمع المدنى، تستغل من جانب المؤسسات شبه الرسمية مثل المجلس القومى للمرأة، الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر ، كمنظمات وسيطة فى عملية التنمية ، ومن الأمثلة الحية على ذلك، برنامج الأسر المنتجة ، الذى تتخرج منه مجموعات كبيرة من السيدات اللاتي يمارسن الأعمال .

وطبقاً لبرامج العقد الاجتماعى، فأنه يمكن توفير آلاف الفرص للشابات المتعلمات، داخل مجتمعاتهن ذاتها، والعمل فى قطاع المنظمات الأهلية مثل التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، لحوالى ٣–٤ مليون طفل، وبرنامج التأمين الصحي العام ، وبرنامج الدعم النقدي المشروط. ومن المتوقع أن يؤدى تنفيذ برامج العقد الاجتماعى الثلاثة، الى توفير ما يزيد على نصف مليون فرصة عمل للمعلمات، والعاملات فى الخدمات الصحية، والإخصائيات الاجتماعيات، خلال السنوات القليلة القادمة وحتى عام ٢٠١٥ .

إجراءات مقترحة حتى تتحقق الرسالة (٤) على أرض الواقع:

* يجب على وزارة التنمية المحلية، واتحاد الجمعيات الأهلية، تطبيق فكرة التميز، الإيجابي لصالح المرأة على مستوى جمعيات تنمية المجتمع، والمنظمات الأهلية، ومن أجل إقامة توازن أكثر إنصافاً بين الجنسين من ناحية قيادات وموظفي منظمات المجتمع المدني .
* يجب تشجيع منظمات المجتمع المدني على طلب المشاركة فى تصميم ، وتوجيه ، وتنفيذ برامج العقد الاجتماعى .

٥. التحدي الأساسي هو استخدام الخريطة الجغرافية الحالية لمنظمات المجتمع المدني:

توضح الخريطة الجغرافية العلاقة السلبية بين كثافة المنظمات الأهلية، وحدة الفقر وصور أخرى للحرمان الإنساني، إلا أنه على الجانب الإيجابي، كان الأتجاه يميل نحو المنظمات الأهلية التى تحظى بتدعيم أكبر من جانب الجهات المانحة، لكى تعمل فى المناطق الفقيرة والمهمشة،

إطار ١– ٧ الرسائل الست لتقرير التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٧ (تكملة)

مثل المناطق الريفية فى الصعيد، وسيناء. وثمة ظاهرة إيجابية أخرى ، توضح النمو النسبى فى الجمعيات الأهلية المعنية بالتنمية ، فى مقابل الجمعيات التقليدية التى تقوم على تقديم الخدمات والأعمال الخيرية . وثمة فرص كاملة أمام الجمعيات الأهلية التى تقدم أفكاراً مبتكرة ، ولاسيما الجمعيات الأهلية التى يديرها الشباب لكى تمتد الى أكثر المناطق احتياجاً من خلال برامج مصممة تصميماً خاصاً ، وتعمل بشكل لامركزى على مستوى المجتمع المحلى . وتشير الخبرة الدولية الى قيمة تشغيل قطاع الجمعيات الأهلية الناهض، على اساس منح امتياز franchising نماذج الممارسات المثلى، والسماح لمنظمات المجتمع المدنى البارزة للعمل كوسطاء فى بنـاء قدرات الجمعيات الأهلية ، والمشروعات الصغيرة فى أنشطة بعينها على المستوى المحلى ، ومن امثلة ذلك ، التعليم المبكر ، والقروض الصغيرة ، ورعاية الكبـار ، ونوادى تكنولوجيا المعلومات .

اجراءات مقترحة حتى تتحقق الرسالة (٥) على أرض الواقع:

* زيادة الوعى بأستخدام خريطة الفقر، وجمع البيانات بطريقة أفضل للتعرف على المناطق ذات الخدمات المحدودة، والتي تحتاج الى وجود الجمعيات الأهلية .
* حملة مستهدفة، من الممكن القيام بها عن طريق اتحاد الجمعيات الأهلية، لتشجيع منظمات المجتمع المدني، وشراكة تلك المنظمات مع غيرها من الأطراف الفاعلة على المستوى المحلى، حيث نجد أن مؤشرات الفقر مرتفعة، فى الأنشطة المتعلقة بمجالي الخدمات والتنمية .
* التعرف بشكل موضوعي وعلمي على أفضل الممارسات التي يرعاها اتحاد الجمعيات الأهلية وأقسام الجامعات ، وتقييمها ، حتى يتسنى تشجيع تكرار تلك الممارسات ، والسماح بالتوسع فيها فى المناطق التى تقل فيها تلك الخدمات عن الحدود المطلوبة .

٦. "الحملة القومية" يمكن أن تعبىء المجتمع من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والدفاع عن فكرة العقد الاجتماعى الجديد :

تشتمل الفوائد المتعددة للحملة القومية على ما يلى :

أ. توفير منتدى ومركز اهتمام من أجل توعية المواطن ومشاركته

ب. تشجيع المناقشات بشأن الخيارات والأولويات بين الأطراف الثلاثة الفاعلة وهى : الدولة ، والمجتمع المدني ، والقطاع الخاص .

ج. إيجاد منبر لمنظمات المجتمع المدني لكى تكون تحت بصر الناس ، وتحسين أنشطتها الدعوية .

والهيكل المقترح للأدوار والعلاقات موضوع الاختبار ، له أربعة جوانب :

١. تقدم الدولة الإطار التنظيمي الذي يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تباشر فيه عملها بحرية .

٢. مسئولية الوزارات التنفيذية عن وضع معايير خاصة بكل خدمة من الخدمات (التعليم ، الصحة ، .... الخ) والترويج للممارسات الدولية المثلي كنماذج .

٣. قيام منظمات المجتمع المدني ، بإنشاء اتحاد لها ، غرضه الرئيسى وضع معايير الحركة ، ومتابعة حركة منظمات المجتمع المدني ، ومنح الاعتماد لأي من منظمات المجتمع المدني من أجل مشتريات خدمات الحكومة .

٤. لجوء القطاع الخاص إلى الاتحاد المستقل لمنظمات المجتمع المدني – باعتباره حكماً محايداً – يستطيع أن يرشده فى اختيار الجمعية الأهلية التي يناط بها تنفيذ أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات ، وفى التعرف على منظمات الممارسات المثلي في كل مجال من مجالات النشاط ، وفى كل إقليم.

إجراءات مقترحة حتى تتحقق الرسالة (٦) على أرض الواقع:

* تتيح الدولة المجال في السلطة التشريعية ، وفى وسائل الإعلام العامة ، من أجل منظمات المجتمع المدني لكي تقوم بدورها الدعوى عن الأهداف الإنمائية للألفية، والعقد الاجتماعى الجديد .
* تحدد الوزارات التنفيذية إدارات معينة من أجل تنسيق الأنشطة مع مركز العقد الاجتماعى، ومنظمات المجتمع المدني ، والقطاع الخاص .
* تقوم منظمات المجتمع المدني بتنظيم نفسها، بحيث تنتخب مندوبيها على مستوى الأنشطة والقطاعات . كما تقوم بتشجيع قيام ائتلافات بين المنظمات ، حتى يتسنى لها الاستفادة من تضافر القوى . والعمل الجماعي بطبيعة الحال يضمن تأثيراً أقوى .
* يجب على مركز العقد الاجتماعى الجديد ، القيام بدور الوسيط بين المجتمع المدني ، والدولة ، وقطاع الأعمال ، طبقاً للتفويض الممنوح له عند إنشائه .

المصدر : هبه حندوسة ، المؤلف الرئيسى ، تقرير التنمية البشرية فى مصر ، ٢٠٠٨

إن الضغوط من أجل تحسين الأداء على مستوى القواعد الشعبية، وزيادة انخراط المنظمات المختلفة، سوف يتطلب انتقال المهام وفق مبدأ اللامركزية

المدني في وضع البرامج ، هكذا فحسب . والنتيجة هي فقدان منظمات المجتمع المدني لاستقلالها ، وتنامي الأعتماد على إنعام الدولة وكرمها .

أثـر اللامركزية :

اللامركزية بمثابة أداة لتهيئة بيئة مواتية لمنظمات المجتمع المدني ، وعلى سبيل المثال ، فإن اللامركزية المالية والإدارية معناها إفساح مجال أكثر رحابة أمام منظمات المجتمع المدني ، للمشاركة فى تقديم الخدمات المباشرة ، وفى الوصول الى القواعد الشعبية. وبهذا المعنى يكون لمنظمات المجتمع المدني مصلحة خاصة فى تأييد اللامركزية ، ويمكن لتلك المنظمات الاضطلاع بدور إيجابي من أجل تشجيع اللامركزية والترويج لها ، ثم إن الضغوط من أجل تحسين الأداء على مستوى القواعد الشعبية، وزيادة انخراط المنظمات فى مختلف الأنشطة، سوف يتطلب انتقال المهام وفق مبدأ اللامركزية.

وبسبب بعض حالات الفساد والتلاعب في الأموال، مع توجيه انتقادات من جانب أعضاء مجلس الشعب وبعض وسائل الإعلام، دعا بعض النشطاء إلى إخضاع الشئون المالية لمنظمات المجتمع المدني لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، وليس لإشراف وزارة التضامن الاجتماعى. وتتعلق اللامركزية أيضاً بوجود درجة أكبر من الديمقراطية على المستويات المحلية، كما تنطوي على نقل السياسات والسلطات القانونية من الحكومات المركزية إلى الجمعيات على المستويات الأدنى ، والى المجالس المحلية ، ضماناً لمشاركة أكبر من جانب المجتمع المحلى في صنع القرارات.

فرص من أجل علاقات أفضل بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني :

ثمة فرص عديدة تسنح الأن أمام الدولة من أجل زرع الثقة، وغرس الأمل في نفوس الأجيال الجديدة الطموحة، في البلاد:

- على الجبهة الاقتصادية، نجد أن جميع مؤشرات النمو

توضح مؤشرات التنمية البشرية فى مصر أن التقدم لم يكن متكافئاً بين مختلف المحافظات.

والتنوع تضع مصر على الخريطة العالمية كإحدى الأسواق الناهضة الواعدة، ويمكن ترجمة النمو الاقتصادى إلى تقديم المزيد من السلع الاجتماعية العامة .

- على الجبهة الاجتماعية، نجد أن تنفيذ برامج العقد الاجتماعى الجديد الخمسة والخمسين من شأنه القضاء على الفقر المدقع الذي تعانى منه فئة من الناس، فى غضون عشر سنوات أو أقل، وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية ، وزيادة ، بحلول عام ٢٠١٥ . وقد تم إنشاء مركز جديد للعقد الاجتماعى داخل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء ، من أجل التنسيق بين تلك البرامج .
- على الجبهة الديمقراطية ، نجد أن مصر قد أجتازت قمة الانفجار السكاني، بحيث نجد أن حجم الفئة العمرية الباحثة عن فرص عمل، آخذ الآن فى التناقص نتيجة لانخفاض معدلات الخصوبة خلال العقدين الماضيين. ومع ذلك، لايزال الكثير مطلوباً لمواصلة الحد من الخصوبة التي استقرت عند معدل ٣,١ لمدة عشر سنوات تقريباً .
- فيما يتعلق بتوزيع الدخل ، نجد أن مصر أخيراً قد أصبح لديها خريطة للفقر (أنظر الفصل الثاني) والتي بموجبها يمكن التعرف جغرافياً على الفقراء، مما يمكننا من استهدافهم بدقة على مستوى الأسر في المناطق الريفية والحضرية، ولاسيما الأسر التي تحتاج الى إغاثة عاجلة. ويمكن الأن انتقاء الاثنين مليون أسرة التي تعيش تحت خط الفقر، من أجل حصولها على التحويلات النقدية المشروطة (CCT) ، ويطبق برنامج التحويلات النقدية المشروطة، الأن، بشكل تجريبي في محافظتي أسيوط والشرقية، ويعتبر هذا البرنامج واحداً من أكبر خمسة برامج، من بين مجموعة البرامج الخمسة والخمسين للعقد الاجتماعى الجديد .

أسباب تركيز تقرير التنمية البشرية في مصر لسنة ٢٠٠٨ على الفقراء :

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية:

يوضح تطور مؤشرات التنمية البشرية فى مصر، أن التقدم لم يكن متكافئاً بين جميع المحافظات وأنه يتعين بذل الكثير من الجهود، حتى يتسنى للمحافظات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠١٥ (انظر الفصل الثاني) ، وخلال الأعوام الإثنى عشر الماضية، كان هناك تقدم متواصل فى المؤشرات العامة للصحة والتعليم، التى يتكون منها مؤشر التنمية البشرية، وإن كان أقل من نصف عدد المحافظات هو الذى حافظ على وتيرة التحسن الشامل . وفى حقيقة الأمر ، فإنه حتى بالنظر الى الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية – تخفيض نسبة الذين يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم ، إلى النصف ، خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥ – وعلى الرغم من انخفاض النسبة العامة من ٨,٢٪ فى عام ١٩٩٠ الى ٣,٤٪ فى ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ – فإن عدداً من المحافظات يبلغ ١١ محافظة ، لن تحقق هذا الهدف – حسب ما هو متوقع – ما لم تتخذ الآن إجراءات جذرية .

وبناء على الخط القومي للفقر ، فإن واحداً من بين كل ٥ مصريين (١٩,٦٪) يقل إنفاقه على الاستهلاك فى عام ٢٠٠٧ ، إلى ما دون خط الفقر ، مقارنة بـ ٢٤,٣٪ فى عام ١٩٩٠.وخلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٥ انخفض معدل الفقر ، بمعدل سنوي فى المتوسط ١٪ ، ولابد أن يتحقق انخفاض أسرع فى النسبة المئوية للسكان ، تحت الخط القومي للفقر ، لتحقيق هدف تخفيض نسبة الفقراء تحت خط الفقر الى النصف ، بحيث يصل إلى ١٢,١٪ في عام ٢٠١٥ .

لقد كان هناك تحسن مستمر فى المجموع العام لمؤشرات التنمية البشرية ، منذ عام١٩٩٥. وفى عام ٢٠٠٥ كان مؤشر التنمية البشرية فى مصر ٠,٧٠٨ حيث احتلت مصر المرتبة ١١٢ من ١٧٧ دولة . وكان مؤشر العمر الافتراضى يتزايد باضطراد، وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ ، كما أرتفع أيضاً مؤشر التعليم من ٠,٥٤٤ في عام ١٩٩٥ إلى ٠,٧١٨ في عام ٢٠٠٦ ، فيما ارتفع مؤشر الناتج المحلى الإجمالي من ٠,٣٥٧ الى ٠,٦٨١ خلال فترة الاثنى عشر عاماً ذاتها .

وهناك مؤشرات أخرى مزعجة ، ذلك أنه طبقاً لبيانات الإحصاء السكانى فى عام ٢٠٠٦، نجد أن ١٤,٧٪ من الأطفال فيما بين ٦–١٨ سنة على مستوى البلاد، لم يلتحقوا البتة بالتعليم الأساسى ، أو أنهم تسربوا من المدارس، ويزيد عددهم عن ٣ مليون طفل لم يحصلوا على المهارات الأساسية فى تعلم القراءة والكتابة والحساب. والسبب أن المستويات المتدنية للدخول، ترغم الأطفال على ترك المدرسة من اجل العمل ، فضلاً عن أن أرتفاع نسبة الأمية بين النساء في المناطق الريفية تؤدى إلى انخفاض معدلات التحاق الأطفال بالمدارس ، ولاسيما البنات .

وثمة ظاهرة سلبية أخرى ، وهى أثر المناطق العشوائية في المدن الكبرى . واذا كانت القاهرة تشهد معدل فقر منخفضاً نسبياً بالمقارنة بالمحافظات الأخرى ، فإن التوقعات المتعلقة بالفقر تشير إلى ارتفاع معدل الفقر في محافظة القاهرة من ٤,٦ ٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ٧,٦٪ في عام ٢٠١٥.

فالمجتمع المدنى له حق لا مراء فيه، فى القيام بدور المراقبة فيما يتعلق بإنجاز المسئوليات الوطنية.

معدلات الفقر : تتراوح معدلات الفقر ، فى الخمس محافظات الأولى من حيث انخفاض معدلات الفقر – بين ٢,٤٪ – ٨٪، وهو أقل بكثير من المعدل القومي للفقر الذي يبلغ ١٩,٦ ٪، وكانت محافظة بورسعيد تحتل المرتبة الأولى كل سنة، أثناء فترة الاثنى عشر عاماً، تليها السويس، والقاهرة، والأسكندرية ، ودمياط . وعلى الطرف الأخر تماماً ، يأتى فى ذيل القائمة محافظات : الفيوم، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، وبنى سويف ، حيث تصل معدلات الفقر الى مستوى مرتفع يبلغ ٦١٪ فى أسيوط. ويعتبر معامل جينى Gini للمحافظات الخمس الأولى ، مرتفعاً على النقيض من المحافظات الخمس التى تأتى فى نهاية الترتيب ، حيث يتفشى فيها الفقر على نسق واحد .

وتؤكد خريطة الفقر فى مصر ، أن الفقر يتركز بشدة فى محافظات الصعيد ، حيث تتركز ٧٦٢ قرية من أفقر ١٠٠٠ قرية ، فى المنيا ، وسوهاج ، وأسيوط ، بينما نجد أن ٥٩ قرية من أفقر ١٠٠ قرية ، توجد فى محافظة سوهاج وحدها. ويبلغ متوسط معدل الفقر فى أفقر ١٠٠٠ قرية فى مصر ، ٥٢٪ ، ويتعين القول ، من قبيل الاحتراس ، أن ٦٣٪ تقريباً من فقراء تلك القرى يعيشون خارجها الأمر الذي يبرز أهمية استكمال منهاجية خريطة الفقر، مع السياسات التنموية الأخرى ، والأساليب الفنية للأستهداف .

تقدم النوع : تقدم جبهة النوع صورة مختلطة، فعلى مدار الإثنى عشر عاماً الماضية، حدث تحسن طفيف فى المساواة بين الجنسين فى سوق العمل، وقد نمت العمالة بأجر بمعدل أقل من ١٪ فى السنة ، مما يشير الى تحسن لايكاد يذكر فى فرص العمالة بأجر بالنسبة للمرأة، فى المستقبل القريب . ثم إن نسبة تمثيل المرأة فى المجالس المحلية تكاد لاتذكر أيضاً ، إذ تبلغ ١,٨ ٪ ، ، وفى المجالس المحلية فى المناطق الريفية ١,٣ ٪ ، وفى المناطق الحضرية المحلية ٢,٩٪ . وأما التمثيل في مجلس الشعب فقد انخفض من ٤٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ٢ ٪ في الوقت الحالي .

ومع ذلك ، فسوف تقترب مصر من تحقيق المستهدف عام ٢٠١٥ من الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بنسبة حالات الولادة التي تتم على أيدي مختصين صحيين مهرة ، فقد زادت النسبة من ٥٦,٥ ٪ فى عام ٢٠٠١ الى ٨٠٪ فى عام ٢٠٠٦ ، نتيجة للجهود الملموسة التى بذلت فى هذا الشأن . وقد انخفضت نسبة وفيات الأمهات من ٦٠,٧ لكل ١٠٠,٠٠٠ حالة ولادة حية فى عام ٢٠٠١ الى ٥٢,٩ فى عام ٢٠٠٦ ، كما ارتفعت نسبة الأمهات اللاتي يتلقين رعاية طبية أثناء مرحلة ما قبل الولادة ، من ٦١,١ ٪ فى عام ٢٠٠١ إلى ٦٩,٦ ٪ فى عام ٢٠٠٦

كما كان هنالك ايضاً تقدم مستمر فى حقل التعليم ، وقد زادت نسبة الإناث الى الذكور فى التعليم الابتدائي من ٨٨٪ فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٩٣٪ فى عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ ، ومن المتوقع سد الفجوة بين الأولاد والبنات فى التعليم الابتدائى على المستوى القومى ، وكذلك فى جميع محافظات القطر بحلول عام ٢٠١٤ . وزادت نسبة القراءة والكتابة للإناث فى سن ١٥–٢٤ سنة من ٦٦,٩٪ فى عام ١٩٩٠ الى ٨٠,١٪ فى عام ٢٠٠٥ .

النمو السكاني : تعتبر السياسات والاستراتيجيات السكانية ذات أهمية حاسمة، وتتطلب تعبئة جهود عدة وزارات ومنظمات مجتمعية من أجل العمل وفق منهج متكامل ومستدام . وتوضح التجارب الدولية وقصص النجاح ، مثلما حدث فى إيران (حيث انخفضت الخصوبة الى ٢,١ ٪ فى عام ٢٠٠٥، بعد أن كانت ٦,٦ فى عام ١٩٨٠)، أن دور المنظمات الأهلية ، والإخصائيين الاجتماعيين المدربين، على المستوى المحلى، كان أساسياً . ومنذ عام ١٩٩٠، كان معدل الخصوبة الإجمالي في مصر ، يتناقص ببطء ، حيث هبط من ٤,١ فى عام ١٩٩١ الى ٣,٥ عام ٢٠٠٠، ثم هبط مرة أخرى حيث اصبح ٣,١ ، كما أوضح ذلك بحث التنمية الصحية فى مصر عام ٢٠٠٥ . وهدف مصر الوصول إلى معدل خصوبة كلى ٢,١ بحلول عام ٢٠١٧، الأمر الذي يعنى انتشار استخدام موانع الحمل بحيث يصل الى ٧٢٪ ، وكان معدل انتشار موانع الحمل فى مصر ، قد أظهر اتجاها متزايداً مع الزمن ، فارتفع من ٤٧,٦ ٪ فى عام ١٩٩١ إلى ٥٩,٢ ٪ في عام ٢٠٠٥ ، ومع ذلك ، فإن هذا الاتجاه لن يكون كافياً للوصول إلى المعدل الكلى المستهدف للخصوبة[٨]

وعلى الجبهة الديموجرافية، نجد أن احد الاتجاهات الإيجابية هو زيادة السن عند الزواج، والذى بسببه نجد أن النسبة المئوية للنساء (١٥–٤٩) اللاتى تزوجن فى سن يقل عن ١٨ سنة أخذة فى الانخفاض التدريجي من ٤٤٪ فى عام ١٩٩٢ الى ٣٤٪ فى عام ٢٠٠٥ ، كما انخفضت نسبة النساء اللاتى ولدن الولادة الأولى وهن دون سن الثامنة عشرة ، من الربع الى الثمن تقريباً ، خلال نفس الفترة[٩]. وارتفعت نسبة الاستفادة من الرعاية الصحية فى مرحلة ما قبل الولادة من ٢٨,٣٪ فى عام ١٩٩٥الى عام ٥٨,٦٪ فى عام ٢٠٠٥ ، وطبقاً لأبحاث تنمية الخدمات الصحية، فإن مستوى الاحتياجات غير الملباة، فى مجال تنظيم الأسرة، قد

٨. Ministry of Economic Development (2008), "Egypt: Achieving the Millennium Development Goals. A Midpoint Assessment," DRAFT.

٩. المصدر السابق

إطار ١– ٨ سبع قواعد من أجل النمو لصالح الفقراء :

حتى يتسنى الحد من الفقر بطريقة سريعة ومستدامة لشريحة هامة من سكان مصر الفقراء ، فإنه يتعين وضع سياسة للنمو تراعى الفقراء ، وتعتبر الدولة مسئولة عن تلك السياسة فى نهاية الأمر ، ويجب أن تأخذ تلك السياسة فى الحسبان ما يلى :

١– أن تعريض الفقراء للمخاطر ، وانعدام الحماية الأجتماعية لهم ، يحد من سرعة النمو:
فرحلة الخروج من الفقر ليست فى اتجاه واحد ، وكثيرون يعودون القهرى الى حيث بدأوا ، لأن الصدمات الطبيعية والصدمات من صنع الإنسان تعمل على تاكل الأصول التى كان يحتاج اليها الفقراء للهروب من الفقر. والسياسات التى تعالج المخاطر والاستضعاف عن طريق الوقاية والتخفيف ، والأستراتيجيات الملائمة ، أنما تحسن نمط ووترية ، ويمكن أن تكون استثماراً يتسم بفعالية التكاليف فى عملية النمو لصالح الفقراء

٢– الأمور المتعلقة بعدم المساواة :
إن التباين فى الأصول ، وعدم المساواة فى الفرص ، يعوق قدرة الفقراء على المشاركة فى النمو والمساهمة فيه ونوع الجنس هو أحد الأبعاد الهامة لعدم المساواة بصفة خاصة ، فالمرأة تواجه عوائق خاصة ، تتعلق بالأصول ، والنفاذ الى عملية النمو والمشاركة فيها ، مع ما يترتب على ذلك من مضاعفات خطيرة تتعلق بالقدرة على النمو كى يكون لصالح الفقراء . وزيادة التباين ليس نتيجة حتمية لعملية النمو ، طالما توجد حزمة من السياسات التى تعالج كلاً من أهداف النمو والتوزيع .

٣– ضرورة معالجة السياسات لأسباب قصور السوق ، وتحسين النفاذ اليه ، فالأسواق :
التى تؤدى وظيفتها بشكل جيد ، مهمة من أجل التنمية التى تراعى الفقراء ، والقصور فى السوق يضر بالفقراء على نحو غير متناسب ، وقد يتعرض الفقراء للغبن من جراء الشروط التى يشاركون بناء عليها فى السوق مما يدعوا الى ضرورة وجود برامج تكفل أداء الأسواق – التى يكسبون فيها عيشهم – وظيفتها بطريقة أفضل وأكثر إنصافاً للفقراء .

٤– أن كلاً من سرعة ونمط النمو أمر حاسم للحد من الفقر بشكل مستدام فى الأجل الطويل
ذلك أنه لكى يكون النمو سريعاً ومستداماً فإنه يجب أن يقوم على قاعدة عريضة عبر القطاعات والأقاليم ، وان يشمل الجزء الأكبر من قوة العمل (الزراعة – والخدمات غير الرسمية) التى تتشكل من الفقراء نساءً ورجالاً .

٥ – أن نمط النمو الذى يراعى الفقراء :
يتطلب مشاركة الفقراء فى عملية النمو ، الأمر الذى يحتم بدوره زيادة النفاذ الى الأرض ، والعمل ، ، أسواق رأس المال ، والأستثمار فى الخدمات الأجتماعية الأساسية وتوفير الحماية الأجتماعية ، وإقامة البنية الأساسية ، ثم إن السياسيات الرامية الى تعزيز استدامة البيئة يجب أن تكون أيضاً جزءاً لا يتجزأ من عملية تشجيع النمو الذى يراعى الفقراء

٦– أن السياسات التى تتناول الأبعاد المتعددة للفقر يجب أن تتوزاى مع بعضها البعض ، فالمفاهيم :
المتعلقة بالفصل بين السياسات (مثل : السياسات الأقتصادية مقابل السياسات الأجتماعية) لامكان لها هنا ، وتحسن الدخول المنخفضة كأحد أهداف التنمية للألفية ، ييسر تحسن الأهداف الأخرى ، والعكس بالعكس .

٧– أن الفقراء يحتاجون الى المشاركة فى عملية إصلاح السياسات والتأثير فيها ، وهو الإصلاح الذي يتمشى مع استراتيجيات الحد من الفقر :
ويقتضى الأمر وجود مناهج وطرق تستطيع من خلالها منظمات المجتمع المدنى الممثلة لذلك المجتمع ابداء رأيها وممارسة تأثيرها بشكل متزايد فى السياسات التى يتعين أن يكون أساسها الوضوح ، بدلاً من أن تعبر عن مصالح ضيقة مكتسبة ، وهذا يستلزم منها أفضل للأقتصاد السياسى ، والعلاقات بين المتسوى ودوافع التغيير ، ودعم عملية صنع القرارات الرسمية التى تتسم بالشفافية ، وتدعيم الرغبة فى التغيير لصالح الفقراء، وبناء قدرات الدولة بما يمكنها من الأستجابة لتلك المطالب .

المصدر: مقتبس بتصرف من لجنة مساعدات التنمية (٢٠٠٧) ، منظمة التعاون الأقتصادى والتنمية . www. oecd.org/ dac/poverty.

انخفض انخفاضاً ملحوظاً من ١٩,٨٪ فى عام ١٩٩٢ إلى ١٠,٢٪ في عام ٢٠٠٥[١٠] .

النمو مع العدالة : يرى هذا التقرير أنه إذا كان الزمن يمثل أهمية قصوى ، فإن "الوصفة" موجودة . والعقد الاجتماعى، فى جوهره ، يقدم علاجاً ناجحاً للنمو المساند للفقراء مع وجود جرعة قوية من التقدم الاجتماعى والإنساني ، وتوجد ثلاثة شروط لضمان التوازن بين السعي الاقتصادى والاجتماعى لمصر ، وهى :

- السياسات التي تعالج الأبعاد المتعددة للفقر ، بما فيها الأبعاد المساندة المتعلقة بالمرأة والبيئة والتقدم فى بعد واحد مثل تنظيم الأسرة ، سوف يتسارع بسبب التقدم في أبعاد أخرى مثل التعليم .
- مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص لصالح الحد من الفقر على المستوى القومي، وعلى مستوى القواعد الشعبية المحلية . ولكي يتحقق ذلك، يتعين ان تتسم الدولة وعملية صنع السياسات بها بالصراحة والشفافية، والمساءلة ، لصالح الفقراء، وأن تعمل على تشغيلهم. ولابد أن تستغل موارد القطاعين العام والخاص في مساعدة منظمات المجتمع المدني على توسيع الأنشطة الاقتصادية للفقراء .
- التنفيذ هو مفتاح نجاح السياسات وصياغة القوانين الجيدة، وإصدار المراسيم واللوائح السديدة، أدوات ضرورية ، ولكنها ليست كافية ذلك أن الإرادة السياسية والإدارية لتنفيذ تلك القوانين ، تتطلب وجود حوافز للحد من غواية إغماض العين عن التنفيذ .

ولهذا، فإن السياسات على المستوى الكلى والقطاعي، تقتضى تعزيز سرعة النمو الاقتصادى ، ووسائل تحقيق ذلك مع العدالة. ويعتبر الأخذ بالمعايير المقبولة، ومؤشرات الحكومة الرشيدة، أمراً لاغني عنه، من أجل تحقيق الأهداف في المواعيد الملائمة . ومع ذلك فإن عملية المتابعة والتقييم التي تجرى داخل جهاز الدولة وحده ليست كافية لمحاربة المصالح المكتسبة والفساد ، فالمجتمع المدني له حق لامراء فيه ، فى القيام أيضاً بدور المراقبة فيما يتعلق بإنجاز المسئوليات الوطنية ، فى ظل العقد الاجتماعى الجديد . ولايمكن أن تتحقق سياسات النمو مع العدالة إلا من خلال العمل على المستوى القطري بناء على التحليلات القطرية ،

١٠. المصدر السابق

المربع ١-٩: الميثاق العالمي: مبادرة المسئولية الاجتماعية المشتركة التي نظمتها الأمم المتحدة:

منذ إعلانه عام ١٩٩٩، دعا الميثاق العالمي الشركات والمنظمات الأخرى للتعهد بالالتزام وتقديم عشر مبادئ واضحة في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. وفي أوائل عام ٢٠٠٧، أبدت ٣٨٠٠ شركة ومشاريع صغيرة ومتناهية الصغر وهيئات غير هادفة للربح وهيئات عمالية وهيئات أخرى في مائة دولة تعهدها رسميا بالمبادئ العشر التي أرساها الميثاق العالمي. تقدمت مصر صدارة الدول العربية في اعتناق الميثاق العالمي. إلا أن النمو المتباطئ في التزام الشركات الجديدة جعل مصر تأتي بعد تونس في التصنيف العربي.

حقوق الإنسان

- المبدأ الأول: يجب أن تدعم الأعمال وتحترم، حماية حقوق الإنسان التي تم إعلانها دولياً.
- المبدأ الثاني: التأكد من أن الأعمال لا تشترك في جريمة إساءة استعمال حقوق الإنسان

المعايير العمالية

- المبدأ الثالث: يجب أن تدعم الأعمال حرية المؤسسات والاعتراف الفعلي بحق عقود التفاوض الجماعية.
- المبدأ الرابع: التخلص من جميع أشكال العمالة القهرية والجبرية
- المبدأ الخامس: الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال
- المبدأ السادس: التخلص من التمييز بالنسبة للعمل والوظيفة

البيئة

- المبدأ السابع: يجب أن توفر الأعمال حلاً وقائياً في مواجهة التحديات البيئية
- المبدأ الثامن: اتخاذ مبادرات لتعزيز المزيد من المسئولية البيئية
- المبدأ التاسع: تشجيع تطوير ونشر تكنولوجيات صديقة للبيئة

مكافحة الفساد

- المبدأ العاشر: يجب أن تكافح الأعمال الفساد بجميع صوره، ومن هذه الصور: الابتزاز والرشاوى.

المصدر: www.globalcompact.org

وفى سياق عقد اجتماعى جديد، تمثل منظمات المجتمع المدنى أكثر القنوات التى يمكن تفعيلها لتقرير المزيد من التمكين والملكية والمشاركة

بشرط مشاركة جميع الأطراف الاجتماعية الفاعلة – سواء كانوا من الفقراء أو من غيرهم – في عملية النمو، سواء كعناصر فاعلة فى النمو أو عناصر مستفيدة منه .

لم ينخفض معدل الفقر على مدى عقد من الزمن

لم يولد كل شخص فقير بين جنبات الفقر. فقد سقطت أعداد كبيرة من الفقراء في هاوية الفقر خلال حياتهم، فعلاقتهم بالفقر تختلف من حيث نوعها عن هؤلاء الذين عاشوا في الفقر بشكل متواصل. بدلا من اعتبار "الفقراء" على أنهم مجموعة متجانسة يتطلب التعامل معها سياسات ذات استجابة مشتركة، فمن المفضل إذن أن نأخذ في الاعتبار المتطلبات الخاصة بكل فئة من الفئات. فعلى سبيل المثال، استنتج الباحثون ممن يقارنون الاتجاهات في مختلف البلدان أن "شرك الفقر الطبي" يدفع بالآلاف من الأفراد على الوقوع داخل الفقر. ففي مصر، والعديد من الدول الأخرى، يعيش الآلاف من العائلات مع الأمراض الناتجة عن الفقر بينما انغمست آلاف أخرى في الديون على حساب التكاليف المرتبطة بالصحة. إن حشد استجابة شاملة - لمناقشة الهروب من الفقر مع توفير السكن اللائق في وقت واحد– سوف يساعد على التعاطي مع أنواع مختلفة من الفقر بشكل انتقائي، وعليه يمنح القوة للفقراء بطريقة مستهدفة.

يُصنف مكون التأمين الصحي الشامل، الذي تم الانتهاء من تصميمه حاليا، ضمن أكبر خمسة برامج مقترحة تابعة لمجموعة برامج العقد الاجتماعي الواردة في تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥ وسوف يخطو خطوة كبيرة للأمام في الحد من خطر الانزلاق في هاوية الفقر كنتيجة للمرض المفاجئ (انظر الفصل التاسع). وبالمثل، فسوف يخوض إعداد الحكومة لبرنامج معاش شامل يوفر القوت لمجموعات مختلفة من الذين لا ينتفعون من أي برنامج للتأمين الاجتماعي بأي شكل من الأشكال طريقا طويلا ليشجع ترشيد وتشكيل علاقات العمل، هذه العلاقات المعرضة للضياع وغير المحمية حاليا.

عندما نستعرض في هذا الفصل مجموعة البرامج الكاملة المقترحة لبرامج العقد الاجتماعي التي تبلغ خمسة وخمسين برنامجا، فمن الممكن ملاحظة أن هذه البرامج تناقش الأبعاد المتعددة للفقر والاستبعاد، وتحديدا الأبعاد التي تتصل بالمياه والصرف الصحي وإسكان الفقراء، والصحة والتعليم والتدريب المهني، والتأمين الاجتماعي للجميع، والمساعدات النقدية المشروطة المخصصة للمدقعين في الفقر، وتوفير شبكة ممتدة للسلامة الاجتماعية، والعمل في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الحضر وفي الريف مع زيادة الإنتاجية والآلية الزراعية. هذا الضغط الشديد على المصادر يستقطب بعض الأهمية وسيستلزم تدخل جميع من لهم أدوار في المجتمع، ومن بينهم أصحاب المشاريع الخاصة، ليكرسوا نفوذهم وراء هذا الهجوم.

دور مجتمع الأعمال في تخفيف حدة الفقر

تستهدف الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية (٢٠٠٧-٢٠١٢) زيادة في مستويات العمل لتصل إلى معدل ٧٥٠ ألف موظف سنويا. وفقا لآخر بيانات تم الحصول عليها من الإحصاء السكاني لعام (٢٠٠٦)، بلغ عدد العاطلين ٢ مليون فرد، وهو ما يساوي ٩,٣٪ من إجمالي قوة العمل. من المتوقع أن ينخفض معدل البطالة ليصل إلى ٥,٥٪، وألا يزيد عدد العاطلين عن ١,٤ مليون فرد مع نهاية الخطة.

قضايا البطالة ودور المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في خلق فرص عمل هي بنود رئيسية في رؤية الحكومة المصرية للتنمية طويلة الأجل حتى عام ٢٠٢٢، هذه الرؤية التي تركز على نمو اقتصادي مستمر لا غنى عنه في إيجاد وظائف إنتاجية مستديمة. يتضح هذا التركيز في الخطتين[١١] الخمسيتين ٢٠٠٢-٢٠٠٧، و٢٠٠٧-٢٠١٢ اللتين تؤكدان أهداف التنمية: تعزيز التصدير، وترسيخ الصناعةوتطويرها، إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، توجيه التنمية نحو الأراضي الصحراوية وتصحيح حالات اختلال التوازن المكانية، وتخفيض معدلات الفقر، ومشاركة المرأة، ورسالة تقرير "حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية" هى أن السياق الحالي ومؤشرات التنمية في مصر هي بمثابة دعوة للشركات لإعادة تقييم مسئولياتها تجاه جميع المعنيين، وفي الوقت نفسه أن تبقى الفائدة راسخة في الأذهان[١٢]. فالدعوة موجهة للأعمال الخاصة لإدراك الدور الجديد في

توفير الرخاء الاقتصادي والفرص في المجتمع ومن ثم تنفيذ هذا الدور حتى الآن، لم يتم الانتفاع جيدا من إمكانية قطاع الأعمال في مؤازرة منظمات المجتمع المحلي لتوسيع مدى هذه البرامج ليصل إلى أكثر المحرومين.

مازالت قنوات الاتصال بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والحكومة ضعيفة حتى الآن. وعلى الإعلام دور كبير لا بد أن يلعبه في تكوين الروابط بين القطاعات، ومن المفترض أن يؤدي الحوار الفعال بين ذوي الشأن بدوره إلى دعم الحاجة إلى مسئولية عامة من الأعمال الخاصة في قضايا مثل أسعار المنتجات أو الانتهاكات البيئية. ومن الأمثلة الأخرى، الجمع بين المنظمات غير الحكومية والسكان المحليين وصناعة السياحة سريعة الانتشار للعمل سويا تحت مظلة واحدة وسيطة ولتعزيز السياحة البيئية والوقوف أمام تدمير الشعاب المرجانية والمجاري المائية والتنوع الأحيائي المائي، فهذا التدمير الذي يشهد تزايداً في الوقت الحالي.[١٣]

أظهرت مراجعات الحكومات المتعاقبة والمانحين المتعددين، التي قدمتها برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر، والتي نُفذت في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦ أنه يمكن الوصول إلى الفقراء وتحسين ظروفهم المعيشية من خلال إنشاء آلية قروض تتميز بسرعة التوزيع والمرونة والشفافية. كما تؤكد هذه المراجعات أيضا أن الصندوق الاجتماعي للتنمية يظل، بالنسبة للمانحين، أحد آليات التمويل الشاملة لبرامج الحد من الفقر وخلق فرص العمل.

أظهر تقييم تم إجراؤه على تأثير برامج المعنيين المختلفين على المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر أنه يمكن تحقيق المزيد بمساعدة منظمات المجتمع المدني (انظر الفصل السابع). ومع أن عدد المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر التي تلقت تمويلا قد زاد من ٣٪ إلى ٥٪ عام ١٩٩٨ ليصل إلى ١٥–٢٠٪ عام ٢٠٠٦، إلا أن مدى وصولها إلى أفراد المجتمع مازال مقيدا إلى حد ما، ويمكن للصندوق الاجتماعي للتنمية أن يبذل المزيد من الجهد لزيادة مدى الوصول إلى القروض المتناهية الصغر من خلال الاستخدام المتزايد من جانب المنظمات غير الحكومية وجمعيات تنمية المجتمع. فهناك مساحة عريضة لاشتراك أعداد أكبر من وسطاء منظمات المجتمع المدني بشكل سريع في جميع خدمات الائتمان والتدريب والخدمات غير المالية الأخرى التي يعهد بها للصندوق الاجتماعي للتنمية لتقديمها لقطاع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

وحيث أن الصندوق الاجتماعي للتنمية يخطط لزيادة أنشطته بشكل كبير بما يتناسب مع حجم الأموال اللازمة لتحقيق استدامة الصندوق الاجتماعي للتنمية على المدى الطويل، ومن الموصى به أيضا أن يفوض الصندوق الاجتماعي للتنمية السلطة للحلقات الأدنى في السلسلة وبخاصة المكاتب الإقليمية. وإلا سيداهمه خطر أن يصبح وقت دوران المشروعات طويلا جدا.

إن الدور المتوقع لمنظمات المجتمع المدنى، دور متمم وجزء لا يتجزأ من دور الحكومة

الخدمات غير المالية مسألة مثيرة للشواغل، إلا أن المسح الذي تم إجراؤه عامي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر قد أظهر أن ٠,٥٪ فقط من إجمالي المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر قد تلقت خدمات غير مالية. لذا فمن الأشياء الحاسمة أن نرفع القدرات الفنية لمنظمات المجتمع المدني لابتكار وتصميم خدمات موجهة للسوق. يمكن للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص الاستثمار أيضا في إنشاء مراكز تدريب عصرية متخصصة.

منظمات المجتمع المدني قادرة على أن تنفذ البرامج المقترحة

تهدف المجموعة الكاملة لبرامج العقد الاجتماعي المؤلفة من ٥٥ برنامجا التي لخصها التقرير السابق للتنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥ إلى إعادة تنشيط جهود اقتلاع الفقر، مما يملي الحاجة إلى جمع موارد كافة المعنيين: الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية - وفق نسق عقد اجتماعي جديد. ومن المتوقع أن تلعب منظمات المجتمع المدني دورا محوريا تجاه تنفيذ هذه الجهود.

وفي سياق عقد اجتماعي جديد، تصبح منظمات المجتمع المدني قنوات حيوية متاحة لتحقيق المزيد من التمكين والمشاركة وبناء القدرات المحلية ولإسماع أصوات كافة البعيدين عن السلطة السياسية ومركز صنع القرار. يمكن لأنشطة التنسيق التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني أن تتمم الجهود التنموية للحكومة من خلال زيادة مشاركة الجماعات والمجتمع في تصميم البرامج وتنفيذها ومراقبتها.

وبحكم وجودها قريباً من المجتمعات المحلية ومن خلال تفهم أفضل للمطالب والاحتياجات الخاصة بها، فإن منظمات المجتمع المدني هي الأكثر ملائمة للدعوة إلى بعض البرامج وفي الوقت نفسه للقيام بتنفيذ برامج أخرى. مشاركة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج العقد الاجتماعي هي حقا السبيل الواقعي الوحيد لتوسيع نطاق تنفيذ هذه البرامج جغرافيا وتغطية كافة الجماعات المستهدفة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

المربع ١–١٠ مبادئ وشروط العقد الاجتماعي

تدور رؤية العقد الاجتماعي الجديد المقترح في تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥ حول المبادئ التالية:

* تحقيق النمو والمساواة معاً
* التمكين المستدام
* تحسين مستوى معيشة جميع المواطنين
* زيادة مشاركة كافة جماعات المجتمع في عملية صنع القرار

لن تتحقق هذه الأهداف تماما إلا بالمراعاة الجادة للشرطين التاليين :

* **التخلص من الفقر المدقع وتعزيز إمكانيات الفقراء والمحرومين، وذلك من خلال:**
  – توجيه المعونة المالية للمدقعين في الفقر
  – الإتاحة الشاملة للتعليم المجاني عالي الجودة، ولاسيما مرحلة ما قبل المدرسة
  – إدخال نظام للتأمين الصحي الشامل
  – توفير مرافق البنية الأساسية
  – تحسين القدرة على توفير الإسكان لمحدودي الدخل
  – زيادة التشغيل والإنتاجية
* **إعطاء الفرصة لكافة الجماعات المتنوعة الموجودة في المجتمع المصري للتعبير عن رأيها**
  – حرصاً على التوافق بين طموحات المواطنين واحتياجاتهم من ناحية والقرارات التي يتم إصدارها والبرامج التي يتم وضعها من ناحية أخرى
  – وبنفس القدر من الأهمية، تأمين التزام المواطنين وحفز إرادة مشتركة ورقابة جماعية لتنفيذ هذه القرارات والخطط والبرامج.

المصدر: سحر طويلة، اقتباسا من تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥، الاطار ٣–٩، الفصل الثالث، ص. ٥٤.

برامج العقد الاجتماعي – لا سيما في قطاعات التعليم والمياه والصرف الصحي والإسكان – تعد مبادرة جرئية للتوسع في خطط التنمية القطاعية للحكومة. هذه المبادرة تهدف بوضوح إلى تعجيل سرعة تنفيذ هذه المجموعة من البرامج، وزيادة تغطيتها الجغرافية بطريقة أكثر اتزانا. وبالتالي، فإن هذه المبادرة تتطلب تخصيص المزيد من الموارد فى الموازنة العامة وتوجيهها لتحقيق هذه النتيجة. المجموعة الأخرى من البرامج مثل برنامج التبرعات القومي وبرنامج التحويلات النقدية المشروطة هى برامج جديدة على خطة الحكومة الحالية وتستلزم تعبئة موارد كافة الشركاء: الحكومة، ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية المستفيدة، فى سياق عقد إجتماعى جديد. فى كل الأحوال فإن لمنظمات المجتمع المدنى دور محورى فى تنفيذ هذه البرامج.

خصائص العلاقة التعاقدية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني

تعتمد رؤية العقد الاجتماعي الجديد اقتراب حقوق المواطنة الذي يهدف إلى التخفيف من حدة الفقر الحالى ويعمل فى نفس الوقت على منع دخول حالات جديدة فى دائرة الفقر. ويجب أن يكون اشتراك منظمات المجتمع المدني في تحقيق رؤية العقد الاجتماعي شراكة وفي إطار علاقة تعاقدية جديدة مع الحكومة بحيث تتعهد الحكومة بما يلي:

- زيادة شاملة في الإنفاق على السلع والخدمات العامة مقارنة بالمستويات المحلية
- تقديم حزمة من الخدمات العامة عالية الجودة لكافة المواطنين. هذه الحزمة تمثل الحد الأدنى المتفق عليه من قبل كافة شركاء التنمية
- توفير تمويل عام إضافي (ولكنه مقيد بوقت) لصالح

إن الإعتبارات العملية المتصلة بالاستدامة والكفاءة والحاجة إلي تعميم سريع لنموذج ناجح، يتطلب الإنتقال إلى نموذج المشاركة فى التكلفة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدنى

المجتمعات المحلية ذات مؤشر التنمية البشرية المنخفض.

- خلق بيئة مواتية لمنظمات المجتمع المدني لإطلاق قدراتها الكاملة في الاتصال وتعبئة وخدمة المجتمعات المحلية بالتعاون مع المجالس المحلية
- تعزيز الثقة والشراكة الفعلية مع منظمات المجتمع المدني مع القبول المشترك للتنسيق والمراقبة المتبادلة لتحقيق أهداف العقد الاجتماعي الجديد.

إن الدور المتوقع لمنظمات المجتمع المدني والمتعلق ببرامج العقد الإجتماعى الجديد هو دور متمم وجزء لا يتجزأ من دور الحكومة. ومن المتوقع أن يؤثر هذا الدور بإيجابية على فاعلية وكفاءة واستدامة هذه البرامج. فلم يقصد منه مجرد التخفيف من الضغوط المالية أو إعفاء الحكومة من جميع التزاماتها أو بعضا منها. فعلي العكس وكما ذكر سابقا، سيكون هناك حاجة لمزيد من الانفاق العام من جانب الحكومة.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب أدوارا متنوعة –مع إتقان كل دور– في تنفيذ البرامج المقترحة بالنسبة لما يلي: الدعوة على مستوى صياغة السياسة والمشاركة في وضع هذه البرامج وفي الوقت نفسه على مستوى المجتمع الذي تنفذ فيه منظمات المجتمع المدني يمكنها أن تقوم بأنشطة اتصال مثل: (حملات التوعية وتعبئة المستفدين وذوي الشأن) بالإضافة إلى تقديم الخدمات فعلياً وربما تأخذ على عاتقها أدوار التنسيق والمراقبة والتقييم. وقد لا تعتبر هذه الأدوار بالضرورة محورية بنفس القدر لكافة البرامج. فقد تكون أنشطة الإتصال والتي تنفذها منظمات المجتمع المدني أنشطة جوهرية في أحد البرامج، بينما يكون لتقديم الخدمة فعلياً ثقلاً أقل. ومن الناحية الأخرى، قد يعتبر تقديم الخدمة دوراً أساسياً لمنظمات المجتمع المدني في برنامج آخر (مربع الملحق ١–١).

هناك شبة إجماع على أهمية انخراط الإدارات المحلية المتكاملة، وبالأحرى الفرعية منها فى أى تطوير قائم على المجتمع المحلى، خصوصاً إذا كانت هناك حاجة إلى زيادة المبادرات وتحقيق تأثير إيجابى طويل الأجل

تنظيم مجموعات البرامج

يمكن تقسيم برامج العقد الاجتماعي إلى ثلاثة مجموعات رئيسية على حسب الدور المحتمل لمنظمات المجتمع المدني في مقابل دور الحكومة في تنفيذ هذه البرامج، والتي تتراوح ما بين جهود كافة الشركاء المعنيين بتنفيذ هذه البرنامج إلى تحمل المسئولية الكاملة للتمويل والتنفيذ.

المجموعة الأولى من البرامج تركز على الخدمات العامة التي تعد، ويجب أن تظل، شأن ومسئولية الوزارات الحكومية ذات الصلة ولذلك تُمول هذه الخدمات في المقام الأول من الميزانية العامة وتنفذها الحكومة بتنسيق ومراقبة من منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. تتركز معظم هذه البرامج في ثلاثة قطاعات تضم التعليم، ومياه الشرب والصرف الصحي، وإسكان ذوي الدخل المحدود.

تم تعديل ثمانية عشرة برنامجا من إجمالي مجموعة البرامج بحيث تناسب تحقيق نظام تعليم أساسي أكثر عدالة عن ما كان في سابقه، وستظل دائما مسئولية الحكومة. تضم هذه الخدمة:

- بناء مدارس جديدة لتوسيع نطاق التغطية مع تخفيض كثافة الفصول، صيانة البنية الأساسية التعليمية الحالية، وتطوير المناهج، وإصلاح طرق تقييم التلاميذ، وتقديم مكافآت تحفيزية للمدرسين الأوائل للخدمة في المجتمعات الفقيرة وأخيراً برامج تدريب المدرسين أثناء العمل.
- كذلك فإن للحكومة دوراً رائداً في وضع منهج جديد لتعليم الكبار، أما بالنسبة لمجال التعليم المهني يجب أن تتحمل الحكومة مسئولية وضع وتوثيق برامج تدريبية للتأهيل المهنى واتمام مشروع المعايير القومية للمهارات الفنية.

وكما يندرج ضمن هذه الفئة البرامج الخمسة عشر التى تركز على توفير بنية أساسية من مشاريع مياه الشرب والصرف الصحي وإسكان محدودي الدخل، كما يندرج ضمن هذه الفئة إدارة اعتمادات طويلة الأجل لبناء وحدات إسكان جديدة. هدف البرنامج لتعزيز وصول الشباب لفرص عمل من خلال دفع جزء من مساهمات أصحاب العمل للتأمين الاجتماعي للعمال الجدد هو أيضا بعيد تماما عن مجال منظمات المجتمع المدني. وإن، كان من الممكن بدء الاختبار التجريبي للبرنامج الأخير في الوظائف ذات المقابل داخل ميدان منظمات المجتمع المدني (بدلاً من القطاع الخاص) لتعزيز فرص عمل رفيعة المستوى في هذا المجال، والتي سوف تنعكس في جودة أداء العمل أو تقديم الخدمة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني.

المجموعة الثانية من البرامج، في المقابل، هي حالياً مسئولية الوزارات الحكومية ذات الصلة ولكن ما هو مقترح لمنظمات المجتمع المدني أن نشارك بنسبة أكبر في هذه المسئولية. تدعو الخبرة الماضية في تلك المجالات والاعتبارات العملية المتصلة بالاستدامة والكفاءة والحاجة إلى التعميم السريع للنموذج الناجح، إلى الانتقال إلى نموذج المشاركة في التكلفة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وإلى الانتقال إلى تحميل منظمات المجتمع المدني مسئولية أكبر لتنفيذ هذه البرامج بالتنسيق والإشراف من جانب الحكومة. هذه المجموعة تضم برامج تحسين استهداف وتغطية متوسعة لبرامج المساعدات النقدية المشروطة وغير المشروطة، وفيما يتعلق بجهود إتمام تسجيل المواليد والتغطية الشاملة لبرنامج الرقم القومي فقد يمكن تحقيقه بالكاد بتدخل من جانب منظمات المجتمع المدني وجمعيات تنمية المجتمع في المجتمعات المحلية وتأكيد دعمهم.

للحفاظ على الجهود الحكومية التي تركز على قدر أكبر من الاتاحة وتحسين جودة البرامج الأساسية للتعليم الرسمي، دعيت منظمات المجتمع المدني إلى أن تلعب دوراً قيادياً في تجربة - تم نشر برامج التعليم شبه الرسمية مثل التعليم قبل المدرسى تعليم البنات (مدارس الفصل الواحد) وفصول محو أمية البالغين والأطفال العاملين وتأهيل الأطفال الذين لم ينالوا حظا من التعليم من سن ١١-١٤عام لنيل المرحلة الثالثة من الشهادة الابتدائية وإنشاء نوادي لتكنولوجيا المعلومات وتوفير تدريب مهني ودعم فني لتطوير المهارات.

فضلاً عن ذلك يمكن أن نتخيل أدواراً عديدة لمنظمات المجتمع المدني في إطار قانون التأمين الصحي الجديد. وتمتد هذه الأدوار من الدعوة والمشاركة في إعداد وتنفيذ أنشطة إتصال لتحقيق هدف المشاركة والتغطية الكاملة- إلى تقديم الخدمات فعلياً. وحيث أن منظمات المجتمع المدني

تحتاج أنشطة الإتصال القائمة حالياً بمنظمات المجتمع المدنى التى ترتبط بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، إلى أداء أفضل من أجل جذب الإنتباه، للحصول على وضع قانونى للمؤسسات والجودة وتقرير المهارات، وكذلك التعريف بمصادر الإئتمان

تعمل كوسيط بين الصندوق الاجتماعي للتنمية والمستفيدين من القروض طويلة وقصيرة الأجل التي يتم صرفها، فإنه يمكن لها أن تشارك بشكل واضح في توسيع قاعدة ونطاق المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر عن طريق الوصول إلى جماعات جديدة مستهدفة في المناطق المدنية والريفية على السواء.

البرامج في المجموعة الثالثة هي مسئولية منظمات المجتمع المدني بالكامل وهي في المقام الأول برامج الدعوة والتوعية اللازمة لتنفيذ مجموعات أخرى من البرامج بنجاح. دور منظمات المجتمع المدني دور حاسم في تعبئة ومساعدة بعض الأسر في إجراءات تسجيل أطفالها بالصف الأول الابتدائي بالإضافة إلى جهودها فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة والحد من التلوث البيئي وأنشطة التسويق الاجتماعي المرتبطة ببناء توافق وطنى يتعلق بمفهوم العقد الاجتماعي الجديد وتعزيز مشاركة المواطنين والاهتمام بقضايا المجتمع والقضايا العامة ومفهوم خدمة المجتمع الخ.

علاوة على ذلك فإن برنامج التبرعات القومي يهدف إلى دعم وتفعيل "صندوق الزكاة" و"صندوق رجال الأعمال" اللذين أسسا مؤخرا وكلاهما يعمل بشكل مستقل عن الحكومة على جمع وتوزيع الموارد المالية لإفادة الفقراء بشكل مباشر وكامل. وتستطيع منظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً رئيسياً في زيادة الوعي المتعلق بالتضامن الاجتماعي وأهمية حشد المساهمات المالية من جميع المصادر لترشيد الانتفاع من هذه المساهمات والوصول بالفائدة إلى حدها الأقصى. ينبغي أن يمتد الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني إلى التأكيد على شفافية البرنامج بالنسبة للإدارة والقرارات التي يتم اتخاذها وحجم الإسهامات التي تم جمعها والمستفيدين منها. وفي ظل هذا البرنامج سوف يتم تخصيص زكاة المواطنين والإسهامات المشتركة لدعم الأسر الفقيرة في تمويل أوجه حياتها الخاصة والمتنوعة أيضاً ويعد ذلك أمراً ضرورياً لتمكينهم من النجاة من الفقر، ومن أشكال هذا الدعم: الوجبات المدرسية، والزي المدرسي الموحد لأطفال هذه الأسر لتشجيعهم على البقاء في الدراسة، وتوفير مياه الشرب للأسرة وتركيب وصلات للصرف الصحي لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز الحالة الصحية على مستوى الأسرة، وتمويل أقساط التأمين الصحي للأسر الفقيرة.

تتفاعل أعمال الإرة المحلية اللامركزية ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات تنمية المجتمع وتتداخل نشاطاتها في العديد من المواقف. السبيل المأمول من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة التي تدعم الفقراء هو الاعتماد على شراكات فعالة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني من أجل التعاون. وهناك شبه إجماع على أهمية انخراط الإدارات المحلية المتكاملة وبالأحرى الفرعية منها في أي تطوير قائم على المجتمع المحلى خصوصاً إذا كانت هناك حاجة إلى زيادة المبادرات وتحقيق تأثير إيجابي طويل الأجل.

الدعوة والرقابة:

الدعوة والرقابة عاملان رئيسيان في جميع برامج المجموعات الثلاث. فهناك حاجة شديدة إلى رفع الوعي بفوائد التطوع من ناحية والى الدعوة إلى التنمية من منظور حقوقى يشمل حق الهوية والحق فى نوعية أفضل للحياة وبيئة نظيفة والحق في تعليم أفضل والحق في الانضمام تحت مظلة نظام التأمين الصحي من ناحية أخرى.

يشير الفصل الثامن إلى أنه قد حان الوقت لأن يتبنى المجتمع المدني الدعوة إلى إعادة دراسة الإجراءات القانونية الرخوة التى ترتبط بالتعليم على سبيل المثال. في هذا الجزء سوف نتعرض لفرض التسجيل الإجباري بالمدرسة أو إدخال تعديلات على التشريع للسماح بدمج الأطفال الذين لم ينالوا حظا من التعليم وخريجي البرامج الخاصة في نظام التعليم الرسمي الذي يعزز الوعي بالمساواة بين الجنسين في التعليم وأهمية التعليم المبكر في تطوير الطفل فيما بعد.

ينبغي توجيه جهود الدعوة نحو بناء مدارس حكومية جديدة في المناطق المحرومة والفقيرة ورفع المعايير القومية للتعليم الرسمي وتقليل كثافة الفصول وتعزيز مواصفات ومتطلبات البنية الأساسية المادية للمدارس. الدعوة هى أيضاً دوراً أساسياً لمنظمات المجتمع المدني في مجالات التنقيح المستمر للمناهج الدراسية وإضافة مفاهيم معينة ترتبط بحقوق الإنسان والمواطنة والمشاركة والديمقراطية وممارسة الحكم الرشيد والمساواة، والتأكيد عليها (لاسيما المساواة بين الجنسين) ومحو المفاهيم التمييزية وتقديم أنظمة جديدة لتقييم المتعلمين بالإضافة إلى إلقاء الضوء على القضايا ذات الصلة بمجتمعات محلية معينة (كالتي ترتبط بقضايا اجتماعية وبيئية وصحية الخ).

مقارنة بالوزارات المعنية، فإن منظمات المجتمع المدنى لديها القدرة على تصميم مجموعة محددة لبرنامجين أو أكثر

لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تدافع فقط عن توفير تعليم مهني جيد بل تسهم أيضا في تحقيق ذلك لمواكبة التقدم التقني السريع من ناحية ومتطلبات احتياجات السوق من ناحية أخرى. تأسيس شبكة تضم جميع منظمات المجتمع المدني المهتمة بتعليم الكبار هو أمر مفيد لتعزيز العمل على محو الأمية. وهذه الأنشطة تدعم جهود رفع الوعي المتعلقة بأهمية وفوائد تعلم القراءة والكتابة، لاسيما تعلم الحاسب الآلي وفوائد كسب مهارات وليس هناك حد عمري للتعلم وتطوير المهارات.

من جهة أخرى فإن الصحة مجال رحب للشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. وفي العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مثل كندا، تمتلك منظمات المجتمع المدني أغلبية المستشفيات وتديرها وفق وضع قانوني خاص بها لضمان أعلى جودة للخدمات وتفاني العاملين. وبالنسبة لقطاع الصحة بالإضافة إلى تقديم الخدمات والرقابة فإن منظمات المجتمع المدني يمكنها بشكل واضح أن ترفع الوعي المتعلق بالممارسات الصحية والتدابير الوقائية والعلاقة بين الصحة والإنجاز سواء في العمل أو التعليم والمشاكل المرتبطة بالصحة على مستوى المجتمع والإجراءات التى تم اتخاذها من قبل منظمات المجتمع المدنى وأطباء التأمين الصحي المدرسى للتعامل مع هذه المشاكل وإلقاء الضوء على المكاسب من المشاركة في هذه الجهود والمخاطر المرتبطة بإهمالها. وقد كانت وسائل إعلام منظمات المجتمع المدني سواء الخاصة أو العامة مفيدة في نقل هذه الرسائل في جميع أنحاء مصر في الماضي القريب (تمت تغطية هذا الموضوع في الفصلين الثامن والعاشر).

تحتاج أنشطة الاتصال بمنظمات المجتمع المدني التي ترتبط بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، القائمة حاليا لا تزال بحاجة إلى أداء أفضل سعياً لجذب الانتباه إلى مزايا الحصول على وضع قانوني رسمي للمؤسسات والأعمال والملكية وفي تحديد مشاريع ممكنة ومنتجات صالحة للتسويق مرتبطة بتلك المشاريع أو في التأكيد على الحاجة إلى الجودة و/أو تعزيز المهارات. من ناحية أخرى فإن التأييد المرتبط بحاجة المنظمات غير الحكومية إلى تمويل دولي لتوسيع وتنويع مصادر التمويل المطلوب لها وكذلك الحاجة إلى شركة ضمانات قروض توسع الضمانات للبنوك كي تغطي خطوط الائتمان للمنظمات غير الحكومية لتوفير القرض الصغيرة قصيرة وطويلة الأجل (انظر الفصل السابع).

ذكر في الفصل التاسع مقولة أن منظمات المجتمع المدني يمكنها أيضا أن تدعو إلى الاستجابات الحكومية الفورية لاحتياجات المواطنين المباشرة للحصول على مياه صالحة للشرب وإنشاء مشاريع للصرف الصحي في مجتمعاتهم مع الصيانة المستمرة لتلك المشاريع والحاجة إلى مساكن يمكنهم شراؤها. ولتطوير المناطق العشوائية فإن الدعوة مطلوبة لتزويد هذه العشوائيات ببنية أساسية وخدمات أساسية ولحل المشاكل القانونية المرتبطة بالملكية العقارية. إن تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية النادرة كالماء والأرض الزراعية، والاستخدام الأمثل لها هي مجالات إستراتيجية فيما يتعلق بأدوار الدعوة ورفع الوعي لدى منظمات المجتمع المدني.

طرق التنفيذ لمنظمات المجتمع المدني

يقترح هذا البحث طريقتين ممكنتين لتنفيذ برامج منظمات المجتمع المدني:

- **طريقة تنفيذ برنامج فردي**: يمكن تنفيذ برامج عديدة بشكل فردي وذلك بصرف النظر عن تنفيذ أي برامج أخرى. والأمثلة تشمل مشاريع المياه والصحة ومشاريع إسكان محدودي الدخل وخدمات السجل المدني المتنقلة لإصدار شهادات الميلاد وبطاقات الرقم القومي. وفي قطاع التعليم يمكن تفويض وزارة التعليم لمنظمات المجتمع المدني في توفير خدمات تعليمية في مرحلة ما قبل المدرسة والإشراف والموافقة على مشاريع التعليم التابعة للقطاع الخاص في المجتمع وإدارة فصول محو أمية للكبار والأطفال العاملين وتأسيس وتشغيل مدارس ذات فصل واحد للبنات وتجميع ومساعدة الأسر في إجراءات تسجيل أطفالها بالصف الأول الابتدائي وتجميع الأطفال الذين لم ينالوا حظا من التعليم وتأهيلهم لشهادة ابتدائية أساسية. وفي مجال التدريب المهني تستطيع منظمات المجتمع المدني توفير مقررات تعليمية لبناء المهارات وتوزيع القروض وتطوير مهارات مهنية معينة وتوفير الإشراف ومد نطاق المساعدة الفنية ودعم خدمات الارشاد الزراعي. وبالنسبة للرقي بالبيئة تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تحشد موارد المجتمع المحلي للتدخل في الحد من التلوث مثل جمع القمامة وإعادة تدويرها أو الدعوة والدعم الفني للحد من تبخر مياه النيل وتلوث قنوات المياه أو زيادة الضغط الجماهيري على الحكومة لتشديد القوانين على الانبعاثات الصناعية الضارة.
- **تدخلات جماعية**: مقارنة بالوزارات المعنية، فإن منظمات المجتمع المدني لديها القدرة على تصميم

"مجموعات محددة لبرنامجين أو أكثر" بما يمكنها بشكل جوهري أن تزيد من فوائد كل البرامج الأولية المعنية إلى الحد الأقصى وأن تؤدي إلى تحسينات جلية في نوعية الحياة لدى مجتمعات محلية محددة ومجموعات معينة من المستفيدين. ويمكن توضيح ذلك باستخدام مثال من برنامجين فرديين: توسيع شبكات الأمان الاجتماعي (مساعدات نقدية غير مشروطة) وتقديم عقد الدعم النقدى المشروط. يضم هذان البرنامجان الدعم النقدي مباشر ومن ثم فهما يركزان في المقام الأول على الشريحة الأكثر فقراً من السكان. نقص (أو شدة انخفاض) الدخل المتاح للمستفيدين المستهدفين، ويجد التعبير عنه في صورة مستوى عالٍ من الاحتياجات الأساسية التي لم توفر والتي تتطلب قدراً كبيراً من المساعدات النقدية أو قدراً مناسباً من المساعدات النقدية المقترنة بخدمات أخرى من نفس النوع والتي تتوفر من خلال برامج أخرى في مجموعة شاملة.

في الختام

إذا كان الهدف هو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية القومية، فإن التحدي الذي يواجه مصر الآن هو تعزيز دور المجتمع المدني ومؤسساته في تكامل دور الدولة والقطاع الخاص خصوصاً في جهود الحد من الفقر وكذلك في رفع جودة توفير الخدمات والدفاع عن الإصلاحات القائمة على الحقوق. وفي حين تحمل الحكومة المصرية مسئولية ضخمة في خلق بيئة تشريعية وإدارية قادرة لدى منظمات المجتمع المدني كي تنمو وتزدهر فإن على منظمات المجتمع المدني نفسها أن ترفع مستوى الممارسات الداخلية لكي تنمي حضوراً عاماً مستقلاً حسن السمعة وذو مظهر رفيع يكون قادراً على توجيه صانعي السياسة وجذب والمانحين.

وفي هذا الصدد فإن مسألة الموارد المالية المضمونة والثابتة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمبادرات التي يمكن دعمها والمخطط لها بشكل جيد. والممارسة الجيدة التي لها سبيل إلى التأثير طويل الأجل والتي يمكن تعميمها– ترتكز على العاملين ذوي الكفاءة والتخطيط الاستراتيجي وأنواع الشراكة والرقابة والتقييم، وجميعها تعتمد على تدفق للموارد المالية يمكن الارتكان عليه. وإذا أصبحت منظمات المجتمع المدني أكثر استقلالا عن الحكومة أو دعم المانحين فإنه يجب عليها أن تبحث عن تمويل من مصادر بالإضافة إلى رسوم عضوية أو ما شابه. ويمكن أن يأتي التمويل من أنشطة إنتاجية أو من عامة الجمهور أو من شراكات مع شركات كبرى. وفي هذا الشأن فإن منظمات المجتمع المدني في مصر لديها الكثير لتتعلمه من حملات زيادة التمويل الناجحة بدرجة كبيرة في دول أخرى والتي بواسطتها يتم استغلال الإعلانات ووسائل الإعلام للوصول إلى رضا المواطن العادي والاستفادة منه.

بعض المراجع المختارة

CIDA (2007) Civil Society and Aid Effectiveness, for the Advisory Group on Civil Society and Aid Effectiveness.

Ministry of Economic Development and World Bank (2007). Arab Republic of Egypt "A Poverty Assessment Report"

UNDP and Civil Society Organizations: Partners in Human Development (UNDP 2003). HYPERLINK "http://www.undp.org/partners/cso/publications/partnershd_comp.pdf" http://www.undp.org/partners/cso/publications/partnershd_comp.pdf

UNDP and Civil Society Organizations: A Practice Note on Engagement (2001)

UNDP and Civil Society Organizations: A Toolkit for Strengthening Partnerships HYPERLINK "http://www.undp.org/partners/cso/publications/CSO_Toolkit_linked.pdf" http://www.undp.org/partners/cso/publications.shtml http://www.undp.org/partners/cso/publications.shtml

UNDP, (2004), We the Peoples: Civil Society, the United Nations and Global Governance: Report of the Panel of Eminent Persons on United Nations-Civil Society Relations. HYPERLINK "http://www.un-ngls.org/Final%20report%20-%20HLP.doc" http://www.un-ngls.org/Final%20report%20-%20HLP.doc

الملحق ١–١ دور منظمات المجتمع المدني في برامج العقد الاجتماعي المختارة

البرامج والتكلفة السنوية	التصميم	التعبئة	التنسيق	تقديم الخدمات
١– الفقر (٤ برامج) **١–١ التحويلات النقدية غير المشروطة:** توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة المساعدات المالية. التكلفة: ٩,٨ مليار جنيهاً	المشاركة في وضع معايير لتحديد المستهدفين وتصنيفهم طبقاً لإمكانياتهم واحتياجاتهم (كبار السن والمعاقين والأسر التي تعولها النساء، الخ).	عمل مسح للمجتمع المحلي لتحديد المستفيدين ذوي القدرة وتوظيفهم.	التنسيق مع الهيئات الحكومية ذات الصلة لتسجيل المستفيدين بشكل رسمي في هذه البرامج وتأمين الأموال اللازمة. إرشاد المستفيدين إلى كيفية استلام الخدمات التي لم تقدمها منظمات المجتمع المحلي.	شراء الوثائق المطلوبة للمشاركين في البرامج ١–١ و١–٣. تقديم بعض أو كل الخدمات التي التى يحتاج إليها العمل وفق هذا البرنامج المحدد (اعتماداً على مجموعة الخدمة ونوعها).
١–٢ برنامج التبرعات القومي التكلفة: ١٥,١ مليار جنيهاً. **١–٣ التحويلات النقدية المشروطة:** التكلفة: ٥,٢ مليار جنيهاً المستفيدين: خلق ١٥٠٠٠ فرصة عمل للأخصائيين الاجتماعيين.	انتخاب الممثلين بمجلس الأمناء. المشاركة في تعيين برامج فرعية التي يمكن تمويلها. المشاركة في: تعريف آليات جمع المساهمات، ومعايير توزيعها، ومؤشرات المخرجات والحصيلة للإدارة والاقتصاد. وعلى المستوى المحلي، المشاركة في وضع خطة لجمع الموارد المالية.	الوصول إلى الأنشطة في المجتمعات المحلية لتسويق الكوبونات وضم داعمين جدد للعمل في البرنامج. حشد رجال الأعمال والسكان ذوي ظروف معيشة جيدة بالمجتمع المحلي للمساهمة في البرنامج.	مناقشة المشكلات التي وجهت أثناء التنفيذ، وتنسيق الجهود لحل تلك المشكلات مع ممثلي مجلس الإدارة.	تسويق الكوبونات (جمع المساهمات من المتبرعين).
١–٤ خدمات متنقلة لإصدار شهادات الميلاد والرقم القومي. التكلفة: ٢٥٥ مليون جنيهاً لمدة عام واحد. المستفيدين: ٨,٥ مليون فرد دون شهادات ميلاد حتى سن ١٨ وكبار دون بطاقات شخصية.	إنجاح تخطيط البرنامج والموارد اللازمة.	حشد الكبار الذين ليس لديهم الرقم القومي، وأولياء أمور الأطفال الذين لم يستخرج لهم شهادات ميلاد. حشد قادة الرأي في المجتمع لتشجيع الجماعات المستهدفة للمشاركة في البرنامج.	التنسيق مع إدارة السجل المدني بوزارة الداخلية على مستوى الأقسام لتنظيم حملة لتقديم الخدمة بمقرات المنظمات غير الحكومية في فترة معينة (أسبوع) ولعدد كافي من الساعات في كل يوم لتناسب وضع المستفيدين.	مساعدة المستفيدين في ملئ النماذج المطلوبة وتوفير مساحة وبنية أساسية مادية لتنفيذ البرنامج.
٢– التعليم ومحو الأمية (٩ برامج) **٢–١ تنمية الطفولة المبكرة (٤–٦ سنوات)** التكلفة: ١,٢ مليار جنيهاً. **٢–٢ تعليم الفتيات** (فصل واحد) (٦–١٤ عام) التكلفة: ٤٣٠ مليون جنيهاً حتى عام ٢٠١٢. **٢–٨ تطوير مناهج وبرامج جديدة لمحو الأمية للكبار** التكلفة: ٢ مليون جنيهاً على مدار عامين.	يمكن أن تشارك المنظمات غير الحكومية والتى يتوفر لديها متخصصين في التعليم في تطوير مناهج مرحلة ما قبل المدرسة. عمل مسح لتحديد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس وأسباب ترك المدارس أو عدم التسجيل فيها.	ضم الأطفال في المجموعتين العمريتين: ٤–٦ و٦–١٠، وأيضاً الأطفال خارج المدارس بأعمار ١١–١٤ (عن طريق أولياء أمورهم). حشد أولياء أمور الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس.	تنسيق الجهود مع مجالس إدارة وزارة التعليم ومسئولي المدارس الحكومية وإدارة الصندوق القومي لبرنامج التبرعات لتسهيل التسجيل بالمدارس، والحصول على كوبونات التعليم وتوفيرها لهؤلاء الذين هم في حاجة إليها، وتقديم برنامج خاص لمدة عامين بمقرات المنظمات غير الحكومية إذا لم تكن متوفرة بالمدارس، وعمل تقارير عن حالات افتقار أولياء الأمور إلى الاستجابة إلى كل تلك الجهود، وترتيب ضم أبنائهم لفصول خاصة لمحو الأمية وتنمية المهارات للأطفال العاملين.	استمرارية التفويض المقدم من وزارة التعليم لتقديم خدمات تعليمية لمرحلة ما قبل المدرسة، والإشراف على مشروعات تعليمية أخرى مقدمة من القطاع الخاص في المجتمع وإجازتها لمرحلة ما قبل المدرسة، وإنشاء مدارس وتشغيلها تتكون من فصل واحد للفتيات بناءاً على الاحتياجات الخاصة بالمجتمع. وتوفير المستندات اللازم لأولياء الأمور لتسجيل أبنائهم.
٢–٩ برامج محو أمية الكبار (تدريب وتنفيذ ومراقبة التنفيذ الذي تقوم به هيئات أخرى) التكلفة: ١,٧ مليار جنيهاً مصرياً على مدار عامين.	تصميم مستويات مختلفة من برامج التدريب لتناسب كل الاحتياجات التعليمية أو العمرية للمواطنين بالمجتمعات المحلية.	الجماعات المستهدفة تتكون من مواطنين جاهلين باستخدام الكومبيوتر. يجب أن تركز جهود الحشد والإمداد على المحرومين بناءاً على العمر والجنس والخلفية التعليمية والحالة الاقتصادية، الخ.	التنسيق مع المؤسسات المعنية بالمجتمع مثل المدارس والجامعات الخاصة لتقديم برامج تدريب لتعليم استخدام الكومبيوتر بمقراتها.	تقديم مستويات مختلفة من برامج التدريب على تعلم استخدام الكومبيوتر. إنشاء نوادي تكنولوجيا المعلومات.
٢–١٠ القضاء على الأمية بين الأطفال العاملين التكلفة: ١,٨ مليار جنيهاً	المشاركة في اتخاذ القرار حول المادة التي تدرس. للحصول على أقصى استفادة، يجب ضمان المادة التي تحتوي على معلومات لرفع التوعية حول قضايا متنوعة مثل (الصحة، والتغذية، وتلوث البيئة والحفاظ عليها، وخدمات المجتمع،	الجماعات المستهدفة هي جماعات غير المتعلمة من إناث وذكور كبار بأعمار أكثر من ١٨ عام، وأطفال عاملين بأعمار ١٢–١٧ عام، فتبذل كل الجهود من أجل إلحاقهم بالتعليم الأساسي الذي فشلوا في الالتحاق به.	التنسيق مع وزارة التعليم وهيئات التدريب الأخرى لتقديم المواد، والمعدات، والإرشاد، وخدمات الاختبار، والشهادات، الخ. التنسيق مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ومع رجال	توفير فصول محو أمية تحتوي على معلومات مختارة ذات صلة ومكونات للتدريب الداخلي لتنمية مهارات شخصية وتسويقية معينة. تدريب المعلمين والميسرين.

البرامج والتكلفة السنوية	التصميم	التعبئة	التنسيق	تقديم الخدمات
	والمشاركة، الخ) وتدريب ثابت وعنصر تنمية المهارات الذي يسمح بإدرار الدخل فيما بعد.	أيضاً تتكون الجماعات المستهدفة من عمال بالقطاعين العام والخاص.	الأعمال لإنشاء صندوق خاص لـ ٢-٩. التنسيق مع برنامج التحويل النقدي المشروط لمنح المساعدة المالية لعائلات الأطفال العاملين وتقديم الدعم للطفل الذي يترك عمله ليسجل في برنامج المهارات ومحو الأمية أو يعود إلى المدرسة.	إنشاء فصول مسائية للأطفال الذين لا يستطيعون ترك عملهم وتوفير خدمات صحية ووجبات لهم.
٢-١١ حشد ومساعدة الأسر بإجراءات تسجيل أبنائهم بأعمار (٦-١٠ سنوات) بالصف الابتدائي الأول التكلفة: ٦,٤ مليون جنيهاً	وضع برامج محو أمية لأولياء أمور الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس والذين سيشاركون في برامج ٢-٢ ٢-١٢ حيث أنه من الهام أن يكون تعليم الأطفال والآباء في نفس الطريق.			إقامة حملات لتحسين مهارات القراءة والكتابة لدى الطلبة. إنشاء مجموعة فصول تقوية بمقرات المنظمات غير الحكومية لدعم الطلبة ذوي الأداء المنخفض.
٢-١٢ برنامج لمدة عامين بالمدارس بعد ساعات المدارس المنتظمة للأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس بأعمار ١١-١٤ عام لتأهيلهم للحصول على شهادة الصف الثالث الابتدائي التكلفة: ٥٧٤ مليون جنيهاً لدورة واحدة لمدة عامين. **٢-١٤ صناديق لنوادي تكنولوجيا المعلومات** والتدريب التخصصي على استخدام الكومبيوتر التكلفة: ٨٤١ مليون جنيهاً	المشاركة في تصميم برامج ٢-٢ و٢-١٢ بشأن ساعات البرنامج والوضع، الخ، بناءاً على تفهم القيود الاجتماعية والاقتصادية التي تمنع التعليم.	حشد قادة الرأي بالمجتمع المحلي لنشر تلك الأفكار.	المتابعة مع مديري المدارس حول الذين تركوا المدارس وإعادتهم ثانية إليها.	
التدريب المهني (٤ برامج) **٢-١٩ وضع برامج تدريب للمدربين** التكلفة: ٢ مليون جنيه لمدة سنتين **٢-٢٠ عمل مسح عن منتجات القطاع الخاص** التي يمكن أن يستخدمها المتدربين التكلفة: ١,٩ مليون جنيه (مرة واحدة لمدة ثلاثة شهور) التكلفة: **٢-٢١ تأهيل المتدربين** في المرحلة الأولى في الحرف المذكورة عالياً، ٨٩٢,٥ مليون جنيه التكلفة: ٢-٢٢ تقديم قروض متناهية الصغر للمتدربين لشراء ماكينات الحياكة، مليون جنيه (جاري التطوير)	المشاركة في وضع برامج تدريب المدربين على البناء والحياكة وصناعة السجاد. وضع معايير للمجموعة المستهدفة عمل مسح عن منتجات القطاع الخاص ومواصفاته. وضع أنظمة معلومات حول احتياجات أو حجم الطلب في سوق العمل المشاركة في وضع برامج تدريب لتأهيل المتدربين بالمرحلة الأولى في تخصصات معينة.	جمع المستفيدين لضمان توافر مجموعة من البرامج تشمل مكون إدرار الدخل. إن دعم وتشجيع تحديد الأهداف ذاتياً لهذا البرنامج في غاية الأهمية لإعطاء فرصة لمن يرغبون في الانضمام ولديهم الاستعداد لذلك.	التنسيق مع الحكومات الأخرى والمنظمات غير الحكومية للاستفادة من المعلومات التي لديهم حول مواصفات المنتج وبرامج التدريب ذات الصلة	عمل مسوح عن منتجات القطاع الخاص ومواصفاتها. تنفيذ برامج تدريبية لتأهيل المتدربين في المرحلة الأولى في تخصصات معينة تقديم قروض متناهية الصغر إقامة معارض ومنافذ بيع لتسويق المنتجات
٣- الصحة (برنامجان) **٣-١ توفير تأمين صحي لغير المؤمن عليهم من منظمات التأمين الصحي أو من قبل أي نظام آخر** التكلفة: ٢٣,٣ مليار جنيه **٣-٢ تعزيز نظام التامين الصحي بالمدارس** بتوفيره مرتين أسبوعياً في مقار المدارس.	وضع برنامج للأسر الفقيرة في المجتمع بمنحهم كوبونات للانتفاع من خدمات منظمات التأمين الصحي. وضع برنامج لدوران القروض الخاصة بالصحة لإفادة الأسر الفقيرة بالمجتمع الذين لا يغطيهم	حشد ومعرفة وضم مستفيدين من المجتمع لهذين البرنامجين. جمع المجموعات الثرية في المجتمع لتساهم في برنامج قروض الرعاية الصحية.	التنسيق مع وزارة الصحة وهيئة التأمين الصحي لتقديم خدمات للمستفيدين من البرنامجين. التنسيق مع "صندوق الزكاة" للحصول كوبونات طبية للأسر الفقيرة بالمجتمع.	التعاقد مع الأطباء ومع من يعملون في مجال الرعاية الصحية لتقديم خدمات طبية منخفضة التكلفة في مقار المنظمات غير الحكومية. إنشاء وتجهيز عيادات. تقديم قروض تأمين (من خلال دوران برنامج الرعاية الصحية) للمرضى الفقراء. وفي بعض الحالات الحرجة، يقدم

البرامج والتكلفة السنوية	التصميم	التعبئة	التنسيق	تقديم الخدمات
التكلفة: ٥١٠ مليون جنيه	هذا البرنامج ولكن لديهم قدرة على سداد أقساط شهرية صغيرة.		التنسيق والتواصل مع الرؤساء والأطباء بالمدارس لحل المشاكل الصحية في المجتمع ولتحديد التدابير التي قد تتخذها كلية العلوم ومعلومات الصحة لإدارة وحل تلك المشاكل.	القرض كمنحة. تطوير البنية الأساسية والأجهزة الطبية بالعيادات بالمدارس، وتزويد العيادات الطبية بمواد الإسعافات الأولية.
٥- المشروعات الصغيرة والمتوسطة (٤ برامج) **٥-١ الإئتمان** من خلال القروض طويلة الأجل. متوسط مدة القرض ٥ سنوات. التكلفة: ٠,٨ مليار جنيه.	تحديد معايير الأهلية متضمنة الحالة (جديدة أو جارية) والقطاع، ونوع المنتجات، وحجم الائتمان المطلوب، الخ.	ضم مستفيدين ذو أهلية	التنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك التجارية للحصول على أموال ليتم إنفاقها في أوجهها.	صرف قروض طويلة الأجل للمستفيدين ذو الأهلية
٥-٣ تأهيل المنظمات غير الحكومية المتطورة التي تقدم قروض متناهية الصغر للحصول على تمويل دولي. التكلفة: ١٢ مليون جنيه	المشاركة في وضع برنامج بناء القدرات هذا وفقاً للخبرة والإلمام بالاحتياجات التدريبية للمنظمات غير الحكومية التي تقدم قروضاً متناهية الصغر.	ضم منظمات غير حكومية متطورة تقدم قروض متناهية الصغر وفقاً لمعايير واضحة للاختيار والانتداب.	التنسيق مع مؤسسات التدريب للتوفيق بين البرامج والاحتياجات، ولتدريب المنظمات غير الحكومية على تقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية الأخرى (برنامج التدريب للمدربين)، ولاختيار مقار جديدة للمنظمات غير الحكومية كقاعدة للتدريب، الخ.	يمكن أن تقم بعض المنظمات غير الحكومية خدمات التدريب للمنظمات غير الحكومية الأخرى إذا نجحت تلك المنظمات في اختبار تقييم برنامج تدريب المدربين.
٥-٥ تدريب المشروعات متناهية الصغر على التعامل مع مصلحة الضرائب وهيئة التأمين. التكلفة: ٨٠ مليون جنيه	وضع مجموعة مشاريع لجمع النفايات وإعادة تدويرها تتناسب والبيئة المحلية.	تشمل المجموعات المستهدفة أصحاب التوظيف الذاتي وأصحاب الأعمال في القطاع غير الرسمي	التنسيق مع مصلحة الضرائب وهيئة التأمين الاجتماعية لمنح المدربين فرصة عقد البرامج التدريبية في مقار منظمات المجتمع المدني.	الاستفادة من مقار منظمات المجتمع المدني في عقد برامج التدريب.
٥-٦ تقديم قروض للأسر الصغيرة لتنفيذ مشاريع جمع النفايات وإعادة تدويرها. التكلفة: ٢٤,٣ مليون جنيه.		تحديد وضم المستفيدين في المجتمع المحلي ولا سيما غير العاملين منهم، والعمال غير البارعين، والأميين.	التنسيق مع الهيئات والمراكز التي لها خبرة في مجال تقديم التدريب. التنسيق مع هيئات حماية المستهلك، والهيئات المحلية، ووزارة الشئون البيئية، ووزارة التجارة والصناعة.	تقديم قروض متناهية الصغر، وبرامج تدريب إداري وفني. تدريب الفلاحين على إعادة تدوير النفايات الزراعية لإنتاج الأسمدة العضوية.
٦- الزراعة (برنامجين) **٦-١ دعم خدمات الإرشاد في تربية الحيوانات**، وتقديم قروض متناهية الصغر لتمويل مشاريع تربية الدواجن. التكلفة: ٨٠ مليون جنيه	وضع مجموعة من نماذج المشاريع ليتخذها المقترضين ويأخذوا نسخاً منها. وضع مجموعات من خدمات الإرشاد الزراعي لتلك المشاريع.	تحديد وضم مستفيدين من المجتمعات المحلية. جمع أصحاب أراضي وعمال في مجال الزراعة للمشاركة في هذا البرنامج.	التنسيق مع مشروعات معالجة الطعام الصغيرة والكبيرة (ولا سيما منتجات الدواجن واللحوم والألبان) لشراء منتجات المشاريع التي بدأها هذا البرنامج. إبلاغ وزارة الزراعة بمشكلات المجتمع ذات الصلة بالصحة، والتنسيق مع الوزارة لتوفير مربين أو مرشدين زراعيين	توفير القروض وخدمات الإرشاد الزراعي الخاصة بهذا المشروع. تزويد الشباب والمرأة ببرامج التدريب والمهارات لتمكينهم من إدارة تلك المشروعات. تحديد المواقع التسويقية لبيع المنتجات. تدريب المدربين والاستشاريين ليكونوا مؤهلين لمساعدة المجموعات المستهدفة.
٦-٣ دعم خدمات الإرشاد الزراعي والتوسع في طرق الزراعة الآلية. التكلفة: ١٥٠ مليون جنيه				
٧- المياه والصرف الصحي (٤ برامج) **٧-٢ تغطية القنوات بمواسير** لمنع تبخر المياه وتلوثها. **٧-٦ تركيب عدادات مياه.** التكلفة: ٢٨ مليون جنيه تكلفة ١٠٠٠٠٠ عداد		حشد المجتمع المحلي (ولا سيما قادة الرأي) لدعم تزويد تلك القنوات بالمواسير. جمع مصادر مالية من المجتمع المحلي إلى جانب المصادر الحكومية المخصصة لهذا الغرض.	التنسيق مع وزارة الري والهيئات المعنية الأخرى لتنفيذ هذا البرنامج. التنسيق مع شركات مياه الشرب المحلية لتركيب عدادات مياه على أن تسدد قيمته على أقساط.	منح قروض للأسر الفقيرة لدفع ثمن عدادات المياه وتركيبها. منح قروض للأسر لتمكينها من تركيب وصلات المياه.
٧-٨ تقديم قروض طويلة الأجل من منظمات غير الحكومية لتركيب وصلات مياه الشرب للمنازل. التكلفة: ٤٠-٦٠ مليون جنيه لعدد ١٠٠٠٠٠ من الأسر.		حشد قادة المجتمع لدعم هذا البرنامج. تحديد وضم أسر لهذا البرنامج.	التنسيق مع شركات المياه المحلية والبنوك وهيئات الإقراض الأخرى للحصول على قروض لتركيب وصلات المياه المنزلية.	منح قروض للأسر لتمكينها من تركيب وصلات المياه.

البرامج والتكلفة السنوية	التصميم	التعبئة	التنسيق	تقديم الخدمات
٧-١٠ تقديم قروض طويلة الأجل لتركيب توصيلات الصرف الصحي المنزلية. التكلفة: ٣٠-٤٠ مليون جنيه لعدد ٥٠٠٠٠ أسرة.		تحديد وضم أسر لهذا البرنامج.	التنسيق مع شركات الصرف الصحي المحلية والبنوك وهيئات الإقراض الأخرى للحصول على قروض لتركيب وصلات المياه المنزلية.	
٨- الإسكان وتنمية المناطق (٣ برامج) **٨-٣ نواة لقرى جديدة حول بحيرة السلام في إطار مشروع تطوير** محافظة شمال سيناء. التكلفة: ٧,٢ مليار جنيه **٨-٤ تنمية متكاملة في سيوة:** ترميم مدينة سال للآثار، وإقامة محطة لتوليد الطاقة الشمسية ...إلخ التكلفة: ٢١,٥ مليون جنيه	وضع وتقديم للأسر المحتمل نقلها من أماكنها نموذج يناسب مستوى المعيشة والأنشطة الملائمة في المساكن الجديدة. تصميم نماذج مناسبة لمشاريع اقتصادية صديقة للبيئة	حشد بعض من المجموعات المستهدفة ليتركوا المحافظات والقرى التي يعيشون بها وينزحوا إلى المستوطنات الجديدة. حشد رجال الأعمال للاستثمار في سيوة في المشاريع صديقة البيئة.	التنسيق مع مشروع تطوير شمال سيناء لتسهيل الإجراءات لترحيل الأسر الفقيرة إلى المستوطنات الجديدة. التنسيق مع المسئولين في المحافظة لبناء الثقة بين سكان المحافظة سيناء وبين الوافدين الجدد. التنسيق مع كافة الأطراف لتشكيل مجلس أمناء لإدارة المساكن الجديدة. التنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك التجارية لمنح قروض لتنفيذ المشاريع صديقة البيئة في سيوة.	توفير برامج تدريب على تكنولوجيا الزراعة الحديثة للفلاحين الذين تم نقلهم. تقديم برامج تدريب لممن تم نقلهم من العمال المهرة على الحرف المطلوبة. التدخل لحل المشكلات والفصل في النزاعات. منح سكان سيوة قروضاً لإقامة ودعم مشاريعهم التقليدية.
٨-٥ تطوير الأحياء الشعبية الفقيرة (إما بالإزالة أو بإعادة التأهيل). التكلفة: ١٠ مليار جنيه	عمل مسح حول صفات سكان المناطق الشعبية، والأنشطة السائدة. وضع برامج لتحسين البيئة بالجهود الذاتية. وضع أدوات لتقييم الاحتياجات المنزلية لسكان المناطق الشعبية.	حشد المجتمع المحلي لبذل الجهود الذاتية من أجل تحسين البيئة والظروف المعيشية في المناطق الشعبية. حشد المزيد من التعاون مع الهيئات الحكومية.	التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية لتسهيل الإجراءات. التنسيق مع المجتمعات المحلية والهيئات الحكومية لوضع خطط لتطوير تلك الأحياء الشعبية الفقيرة. التنسيق مع الجهات التي تعطي الأولوية لمشاريع الإسكان الجديدة لذوي الدخل المنخفض لتقديمها للأسر التي تهدمت منازلهم.	تقديم قروض لتحسين ظروف الإسكان شن حملات لتنظيف الشوارع وزراعة الأشجار تقديم قروض لتركيب وصلات المياه والصرف الصحي بالمنازل.

حالة التنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية

يقدم الفصل الثاني تحليلاً لتقدم مصر في مجال التنمية البشرية والجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. تم هذا التحليل على كل من المستوى القومي والمحافظات. كما عرضت خريطة الفقر في مصر التى توضح التوزيع الإقليمي للفقر. وكانت البرامج الـ ٥٥ المناصرة للفقر – والمقترحة في تقرير للتنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥ – محاولة لتصحيح عدم التوازن الجغرافى في مستويات التنمية وتخفيف وطأة الفقر، والتي يوضحها هذا التقرير، بالإضافة إلى محافظات الريف والوجه القبلي والتي ما زالت هي الأكثر فقراً. إن خطة مصر الخمسية السادسة ٢٠٠٧–٢٠١٢ قد اشتملت على عدد كبير من برامج تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥ والجزء الأخير من هذا الفصل يقيم الالتزام بالخطة لتنفيذ هذه المبادرات المناصرة للفقراء.

وبشكل عام فإن مؤشر التنمية البشرية في مصر على المستوى القومي قد تحسن باستمرار منذ ١٩٩٣ إلا أن التحليل على مستوى المحافظات يوضح مستويات ثابتة من الفقر في المناطق الريفية وفي صعيد مصر، مما يدعو إلى تكثيف التدخلات والسياسات. وحيث أن المنظمات في المجتمع المدني دائماً ما تكون فعالة في الوصول للمجتمعات والأسر الأكثر فقراً وتهميشاً فإن استراتيجيات الحد من وطأة الفقر سوف تستفيد من مشاركتهم وتواجدهم في المحافظات الأكثر تأثراً بالفقر.

ويشير تقييم تقدم مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن مصر على الطريق لتحقيق معظم الأهداف على المستوى القومي، وبالرغم من أن الأمم المتحدة قد بادرت بوضع المفاهيم وتصميمها كأهداف قومية، فإن تحليل الأهداف الإنمائية في المحافظات هو أمر مفيد في تقييم مستوى وسرعة التحسن على المستوى دون القومي. كما أن المحافظات التي تبدأ عند مستوى أساسي منخفض أقل من المتوسط القومي دائماً ما تكون قادرة على تحقيق التقدم بشكل سريع تجاه الأهداف الإنمائية. ولكن مستويات مؤشرات التنمية البشرية فيها تظل أقل بكثير من محافظات أخرى بدأت في مستوى أساسي فوق المتوسط.

ولذلك فإنه من الصعب أن نقارن المحافظات التي حققت أو لم تحقق الأهداف الإنمائية بدون فهم مستوياتها "المبدئية" للتنمية عند بداية تطبيقها لمبادرة الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن هناك نفعاً يعود من التحليل على مستوى المحافظات وهو تأثيره في جذب الانتباه لبرامج وأنشطة التنمية المحلية وكذلك إبتكار شراكات بين الحكومة، والجهات غير الحكومية والقطاع الخاص.

كما يمكن لخرائط الفقر أن تكون وسيلة فعالة في توضيح التفاوتات الإقليمية في التنمية البشرية على مستوى كل من المحافظات والأحياء . وتؤكد خريطة الفقر في مصر التركيز الإقليمي للفقر في المناطق الريفية وخاصة ريف صعيد مصر. وهذا الفهم للتوزيع المكاني يمكن أن يستخدم في تصميم برامج وسياسات الحد من الفقر التي تستهدف الأقاليم والمجتمعات الأكثر احتياجاً. وهي أيضاً تقدم الدليل العلمي لأولويات برامج الفقر خلال عملية تخصيص الموازنة، وفي الإصلاح الإداري لتنشيط اللامركزية في الوحدات الحكومية المحلية

وتحتوي الخطة الخمسية السادسة للحكومة على الكثير من الـ ٥٥ برنامج المقترحة في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٥. وقد أدرجت الخطة عدداً من المشروعات في المناطق التي تحتاج لتخفيف حدة الفقر، مثل التعليم الأساسي، الزراعة، المياه والصرف، والإسكان وتنمية المناطق العشوائية وقد خصصت الخطة أيضاً صناديق موازنة لعملية التنفيذ ولكن يحتاج صانعو السياسات ضمان أن هذه البرامج القومية مستهدفة بشكل جيد لإعطاء الأولوية للمحافظات والأحياء الأكثر فقراً، كما يلزم أيضاً اتباع منهج شامل للرصد والتقييم الدوريين لقياس الآثار التنموية على المستوى دون القومي، كما يمكن أن تكون منظمات المجتمع المدني شركاء فاعلين في هذه العملية وفي تنفيذها

إطار ٢–١: التناقض بين تزايد معدلات الفقر وتحسن ظروف سوق العمل في مصر

يوضح تحليل الدراستين المقارنتين الممثلتين لسوق العمل على المستوى القومي (دراسة سوق العمل في مصر لعام ١٩٩٨، ودراسة لجنة سوق العمل في مصر لعام ٢٠٠٦) أن ظروف سوق العمل قد تحسنت بدرجة كبيرة في الفترة ١٩٩٨–٢٠٠٦، فيما يتعلق بزيادة توافر فرص العمل وارتفاع الرواتب. إلا أن معدلات الفقر، وفقاً لدراسات الدخل، والإنفاق، والاستهلاك لعام ٢٠٠٠، وعام ٢٠٠٥، قد ازدادت. ويحاول هذا الإطار تناول التناقض الظاهر بين هاتين الحقيقتين.

كانت جميع المؤشرات الاجمالية لسوق العمل تتجه إلى الارتفاع في الفترة ١٩٩٨–٢٠٠٦. وعلى الرغم من تزايد مشاركة القوى العاملة خلال تلك الفترة، فقد تزايدت فرص العمل بسرعة فاقت عدد السكان في سن العمل أو القوى العاملة، مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة. وقد انخفض معدل البطالة على المستوى القومي من ١١,٧٪ في عام ١٩٩٨ ليصل إلى ٨,٣٪ في عام ٢٠٠٦. كما ارتفعت عوائد الأجور والرواتب على المستوى القومي، بمتوسط زيادة على العوائد الشهرية يصل إلى ٤٪ سنوياً. كما انخفضت نسبة العمال بأجر والذين تعد عوائدهم أقل من الحد اللازم للإبقاء على مستوى الأسر فوق خط الفقر من ٦٢٪ في عام ١٩٩٨ إلى ٤٥٪ في عام ٢٠٠٦.

وعلى الرغم من هذه التطورات الملحوظة في ظروف سوق العمل، فقد ارتفعت نسبة انتشار الفقر من ١٦,٧٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٩,٦٪ في عام ٢٠٠٥ (وفقاً لإحصائيات البنك الدولي لعام ٢٠٠٧). وتوجد عدة سبل لتفسير هذا التناقض الظاهر. أولاً، حدثت النسبة الأكبر من التحسن في الأجور الفعلية التي تمت ملاحظتها في الفترة ١٩٩٨–٢٠٠٦ ابتداءً من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠، أي قبل فترة التباطؤ الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، ومن ثم لم تنعكس على إحصائيات معدلات الفقر في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥.

ثانياً، وربما ما يعد أكثر أهمية، أن أوجه التحسن الملحوظة في ظروف سوق العمل بدت مقتصرة على العاملين بأجر، والذين يسعون للالتحاق بمثل هذه الأعمال (العاطلين). وتجدر الإشارة إلى أن ظروف أصحاب الأعمال الحرة، والعاملين في المشروعات الأسرية والمزارعين بدون أجر، قد تراجعت إلى حد ما خلال الفترة ذاتها. وتشير الدلائل المتاحة إلى أن هذه الشريحة من سوق العمل، والتي شكلت ما يزيد على ٣٦٪ من إجمالي العمالة في عام ٢٠٠٦، لم تشهد تراجعاً في العوائد الفعلية بمرور الوقت فحسب، بل ازداد حجمها نسبياً بالمقارنة بغيرها من الشرائح في سوق العمل المصرية. ومن هنا يتضح أن المشروعات الأسرية، وخاصة الزراعية منها، قد عملت هذه المشروعات خلال السنوات الأخيرة بما يشبه الإسفنجة التي تمتص العمالة الزائدة في سوق العمل المصرية، حيث يجد نحو ثلث الداخلين الجدد إلى سوق العمل، فرص العمل لدى الأسر ولكن بدون أجر. إلا أن هذا الدور القائم على امتصاص العمالة يبدو أنه قد جاء على حساب ارتفاع مؤشرات العمالة الهامشية، وانخفاض الإنتاجية، ومن ثم انخفاض الأجور.

ووفقاً لأحدث تقديرات البنك الدولي لمعدلات الفقر (٢٠٠٧)، بلغت مؤشرات الفقر بين عمال الأسر ممن لا يتلقون أجور، وغالبية العاملين في المشروعات الأسرية، ٢٣٪ في المناطق الحضرية، و٢٧٪ في المناطق الريفية في عام ٢٠٠٥. وتعد مؤشرات الفقر هذه أعلى ثلاث مرات تقريباً من العمالة ذات الأجر في المناطق الحضرية، وتتساوى تقريباً مع العمالة بأجر في المناطق الريفية، وغالبيتهم من العمالة الموسمية. وفي حين أن مؤشرات الفقر الخاصة بالعمالة الموسمية، وخاصة العاملين منهم في الزراعة والبناء، أعلى من العاملين في المشروعات الأسرية، فإن أعدادهم آخذة في التراجع بصورة مطلقة ونسبية على السواء خلال السنوات الأخيرة. وبالمقابل، تزايدت أعداد العاملين في المشروعات الأسرية بدرجة كبيرة، بمعدل ٧,٨٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٩٨–٢٠٠٦.

ويتلخص السبيل الثالث لتفسير التناقض بين تزايد الفقر على الرغم من بعض التحسن الذي شهدته ظروف سوق العمل في فهم مدى التأثير الكبير لمرحلة التضخم في الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٤ على الفئات الفقيرة. جاء الارتفاع الكبير في معدلات التضخم في الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٤ بعد عملية ضخمة لتعويم الجنيه المصري في يناير ٢٠٠٣. وتعد أسعار الغذاء هي الأكثر تأثراً عن غيرها من الأسعار في نوبات ارتفاع الأسعار التي تتسبب فيها أسعار الصرف، وحيث أن الغذاء له النصيب الأكبر من ميزانية الفئات الفقيرة، فإنها تكون الأكثر تأثراً بأي نوبات لارتفاع الأسعار. كما أن الأسر الفقيرة تعد الأقل قدرة على التكيف مع هذه التغيرات في الأسعار عن الأسر غير الفقيرة حيث تنخفض معدلات مشاركتها في القوى العاملة من البالغين، وترتفع معدلات إعالة الأطفال بها.

المصدر: راجي أسعد، ورانيا رشدي، مجلس السكان، القاهرة

ويمكن أن تتطلع أيضاً بدور مهم في الرصد في رقابة فاعليتها وتأثيرها.

تتبع مؤشرات التنمية البشرية في مصر[١]

يتكون مؤشر التنمية البشرية من مجموعة من المؤشرات المعنية بالصحة، والتعليم، والدخل، والتي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كوسيلة لتخطى معيارالناتج المحلي الإجمالي سعياً إلى تعريف أشمل لرفاه العيش.[٢] ويقيس هذا المؤشر معدلات ومدى تقدم التنمية البشرية في الدول الفردية كل على حده كما يتيح عقد المقارنات بين الدول على مستوى العالم. ويستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التنمية البشرية لتصنيف الدول إلى عالية، ومتوسطة، ومنخفضة.[٣]

ووفقاً لهذا التصنيف، فإن معدل التنمية البشرية في مصر والذي بلغ ٠,٧٢٣ لعام ٢٠٠٦ يضعها في الفئة المتوسطة فيما يتعلق بالتنمية البشرية، بعد أن كانت تحتل الفئة المنخفضة في منتصف التسعينات. وفي عام ٢٠٠٥[٤]، بلغ مؤشر التنمية البشرية في مصر ٠,٧٠٨، مما جعلها تحتل المرتبة رقم ١١٢ بين ١٧٧ دولة مما تتوافر بيانات بشأنها.[٥]

ويتضح التحسن في معدل التنمية البشرية من خلال الزيادة الملحوظة والمتسقة لمؤشر التنمية البشرية لمصر (جدول ٢–١). إلا أن التحليل الدقيق لمكونات مؤشر التنمية البشرية والخاصة بمؤشرات الصحة، والتعليم، وإجمالي الناتج المحلي للفرد يشير إلى أن تقدم التنمية البشرية في مصر لم يكن متسقاً على الدوام. ويمكن تتبع تطور مؤشر التنمية البشرية ومكوناته على المستويين القومي، والمحلي، لتحديد تطور الإتجاهات القومية أولاً، وثانياً لتحديد أوجه التباين على مستوى المحافظات. ولدراسة أوجه التباين بمزيد من التفصيل، نعرض فيما يلي بيان بالسمات العامة لأعلى وأقل خمس محافظات فيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية خلال العقد الماضي.

عقد من التقدم على المستوى القومي

تم تتبع التغيرات التي طرأت على مؤشر التنمية البشرية في مصر والمسجلة من منتصف التسعينات إلى الوقت الحالي بهدف إلقاء الضوء على الإتجاه العام فيما يخص التنمية البشرية في مصر ومكوناتها كذلك خلال الفترة ١٩٩٦–٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، تم تحليل مكونات مؤشر التنمية البشرية الخاصة بالصحة، والتعليم، والدخل للتركيز على التطورات الخاصة بهذه المؤشرات ولتقييم قوة العلاقة الترابطية بين كل مكون والمؤشر الإجمالي للتنمية البشرية. وفيما يخص هذا التقرير، تم استخدام أحدث البيانات المتوافرة من تعداد السكان والمنشآت لعام ٢٠٠٦. ومن هنا، يتوقع حدوث بعض التباينات في المؤشرات نظراً لاختلاف البيانات المتاحة من التعداد على مدار عشر سنوات والبيانات السنوية المستخدمة في تقارير سابقة.

١ زينات طبالة، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٨

٢ الصيغة التى يتم بها حساب مؤشر التنمية البشرية يمكن الاطلاع عليها فى الجزء الخاص بالملاحظات الفنية من هذا التقرير

٣ الدول ذات التنمية البشرية العالية يبلغ قيمة دليل التنمية البشرية بها ٠,٨٠ أو اكثر كما ان الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة يبلغ قيمة مؤشرها فيما بين ٠,٥ و ٠,٨ اما الدول ذات التنمية البشرية الاقل فيبلغ مؤشرها اقل من ٠,٥.

٤ أن أخر تقريرللتنمية البشرية الدولية يصنف كل الدول بإستخدام دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ واذا قارنا مؤشر التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٦ وهو٠,٧٢٣ مع مؤشر التنمية لعام ٢٠٠٥ من دول اخرى فسوف يكون ترتيب مصرهو ١٠٩ من ١٧٧ دولة

٥ ارقام تقرير التنمية البشرية الدولية ، البرنامج الانمائى للامم المتحدة ، ٢٠٠٧

جدول ٢-١: تتبع مؤشر التنمية البشرية ومكوناته في تقارير التنمية البشرية في مصر، ١٩٩٦-٢٠٠٦

السنة	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر توقع الحياة	مؤشر التعليم	مؤشر الناتج المحلى الإجمالي بالقوة الشرائية للدولار	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي مقوما بالقوة الشرائية للدولار
١٩٩٦	٠,٦٣١	٠,٦٩٥	٠,٥٩٩	٠,٥٩٨	٣٩١١
١٩٩٨	٠,٦٤٨	٠,٦٩٨	٠,٦١٤	٠,٦٣٢	٤٤٠٧
٢٠٠٠	٠,٦٥٥	٠,٧٠٢	٠,٦٤٣	٠,٦٤٩	٤٨٧٨
٢٠٠١	٠,٦٨٠	٠,٧٠٢	٠,٦٨٢	٠,٦٥٥	٥٠٦١
٢٠٠٢	٠,٦٨٧	٠,٧٥٢	٠,٧٠٣	٠,٦٠٧	٣٧٩٢
٢٠٠٤	٠,٦٨٩	٠,٧٦٠	٠,٦٨٥	٠,٦٢٢	٤١٥٢
٢٠٠٦	٠,٧٢٣	٠,٧٧٢	٠,٧١٨	٠,٦٨١	٥٩٠٠

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر، أعداد مختلفة

وتوضح النتائج (جدول ٢-١، وشكل ٢-١) حدوث تحسن متسق في إجمالي درجات مؤشر التنمية البشرية في مصر منذ عام ١٩٩٦ على الرغم من كون المؤشرات الفردية الخاصة بالصحة، والتعليم، والدخل أقل اتساقاً خلال تلك الفترة. وقد شهد مؤشر توقع العمر زيادة مطردة حيث حقق أعلى زيادة له خلال السنوات الست أو السبع الماضية، وخاصة بعد عام ٢٠٠١. كما ارتفع مؤشر التعليم من ٠,٥٩٩ في عام ١٩٩٦ ليصل إلى ٠,٧١٨ في عام ٢٠٠٦، على الرغم من أن التحسن في هذا المؤشر لم يكن متساوياً. وقد شهد مؤشر إجمالي الناتج المحلي تحسناً كبيراً، حيث ارتفع من ٠,٥٩٨ في عام ١٩٩٦ ليصل إلى ٠,٦٨١ في عام ٢٠٠٦. وبالمثل/ فقد شهد هذا المؤشر عدداً من التقلبات، ولكنه تعافى تماماً من تراجعه في بداية العقد.

ويبين تحليل العلاقة الترابطية بين المؤشرات الفرعية ومؤشر التنمية البشرية الإجمالي أن مؤشر التنمية البشرية يرتبط بشدة بالمؤشرات الخاصة بتوقع العمر والتعليم، في حين تقل العلاقة بين مؤشر التنمية البشرية والمؤشر الخاص بالناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ.[٦]

التقدم في مؤشرات الصحة: يقدم جدول ٢-٢ الإحصائيات الخاصة بالفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦ للمؤشرات المعنية بالصحة، ومن ثم يمكنها التأثير على قيمة مؤشر توقع العمر.

ويقدم التطور الذي تشهده بعض المؤشرات الرئيسية تفسيراً مقنعاً للزيادة السريعة في مؤشر توقع العمر منذ عام ٢٠٠١. فقد ارتفعت نسبة الأسر التي تتوافر لديها شبكات للمياه من ٩١,٣٪ إلى ٩٨,٧٪ في المناطق الحضرية، ومن ٨٢,١٪ إلى ٩٢,٩٪ في المناطق الريفية. كما تراجع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة تدريجياً من ٣٩,١ (لكل ألف طفل مولود حي) في عام ٢٠٠١ إلى ٢٦,٤ (لكل ألف طفل مولود حي) في عام ٢٠٠٦. كما شهدت معدلات الولادة التي تخضع لإشراف طبي زيادة ملحوظة خلال فترة الخمس سنوات، حيث ارتفعت من ٥٦,٥٪ في عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٨٠,٠٪ في ٢٠٠٦. وقد ارتفع المعدل الإجمالي لتوقع العمر في مصر من ٦٧,١ سنة في ٢٠٠١ إلى ٧١,٣ سنة في ٢٠٠٦.

وعلى الرغم من هذه التطورات الملحوظة، تظهر بعض المؤشرات الهامة تراجعاً في مجال الصحة. ويرجع السبب

شكل ٢-١: تتبع مؤشر التنمية البشرية بناءً على تقارير التنمية البشرية في مصر، ١٩٩٦-٢٠٠٦

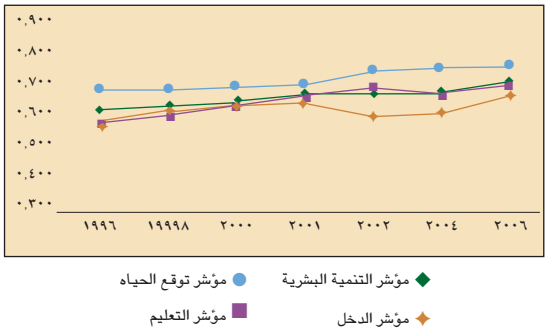

المصدر: تقارير التنمية البشرية في مصر، أعداد مختلفة

وراء هذا التراجع إلى تبني تعريفاً جديداً للصرف الصحي. فقد تراجعت نسبة الأسر التي تتوافر لديها قنوات آمنة للصرف الصحي من ٩٣,٦٪ إلى ٨٢,٥٪ في المناطق الحضرية، ومن ٧٨,٢٪ إلى ٢٤,٣٪ في المناطق الريفية، ويرجع ذلك بالأساس إلى التعريف الجديد للصرف الصحي الآمن الذي تم تبنيه في عام ٢٠٠٦. ويقاس توافر قنوات الصرف الصحي حالياً من خلال نسبة الأسر المرتبطة بنظام شبكات الصرف الصحي العمومية. وفي واقع الحال، يعد تبني تعريفاً جديداً للصرف الصحي علامة إيجابية إلى حد كبير حيث توضح اتباع السلطات الحكومية لتوصيات تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥ بضرورة تبني تعريف جديد للصرف الصحي الآمن. كما يعكس التزام الحكومة بتطوير وتوسيع نطاق شبكات الصرف الصحي في مصر من خلال الخطة الخمسية الجديدة (٢٠٠٧-٢٠١٢)، والتي خصصت ٤٣,٨ مليار جنيه مصري لزيادة قدرات شبكات الصرف الصحي، وسعة محطات التنقية، وأطوال شبكات الصرف الصحي.

مؤشر التعليم: يقدم جدول ٢-٣ إحصائيات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ للمؤشرات التي قد يحتمل أن تؤثر على قيمة مؤشر التعليم، والذي شهد بعض التقلبات خلال تلك الفترة. وكما سبقت الإشارة، تم الاعتماد على تعداد السكان والمنشآت لعام ٢٠٠٦ فيما يخص بيانات ذلك العام. ومن ثم، قد تظهر بعض الاختلافات بين البيانات المأخوذة عن التعداد والبيانات السنوية لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ المستخدمة في

٦ ان معامل الارتباط للمؤشرات الثلاثة يستخدم فى تحليل قوة وطبيعة العلاقة بين مؤشر التنمية البشرية وكل من المؤشرات الثلاثة. يبلغ مؤشر توقع الحياة ٠,٩٩ كما يبلغ مؤشر التعليم ٠,٩٨ ويبلغ مؤشر الدخل ٠,٦٤ وهذا يشير الى ان مؤشر التنمية البشرية يرتبط بقوة بمؤشرات توقع الحياة والتعليم

جدول ٢-٢: مؤشرات الصحة

المؤشر		٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦
نسبة الأسر التى تحصل على :					
مياه مأمونة	حضر	٪٩١,٣	٪٩١,٣	٪٩١,٣	٪٩٨,٨
	ريف	٪٨٢,١	٪٨٢,١	٪٨٢,١	٪٩٢,٩
صرف صحى	حضر	٪٩٣,٦	٪٩٣,٦	٪٩٣,٦	٪٨٢,٥
	ريف	٪٧٨,٢	٪٧٨,٢	٪٧٨,٢	٪٢٤,٣
عدد الأطباء لكل عشرة آلاف نسمة(وزارة الصحة)		٦,٠	٨,٨	٨,٩	٦,٥
عدد الممرضات لكل عشرة آلاف نسمة (وزارة الصحة)		١٣,٥	١٤,٣	١٤,٧	١٣,٨
نسبة الممرضات لكل طبيب (وزارة الصحة)		٢٢٤,٤	١٧٠,٠	١٦٥,٢	٢١٠,٦
معدل وفيات الأمومة لكل مائة ألف مولود حى		٦٠,٧	٦٨,٩	٦٧,٦	٥٢,٩
عدد الأسرة لكل عشرة آلاف نسمة : إجمالى		٢٠,٠	٢١,٧	٢١,٧	٢١,٥
وزارة الصحة		١٦,٧	١٨,٠	١٢,١	١١,١
عدد الوحدات الصحية لكل مائة ألف نسمة		٢,٤	٣,٨	٣,٨	٣,٨
الانفاق العام على الصحة: ٪ من الإجمالي العام		٪٧,٢	٪٢,٩	٪٥,٢	٪٣,٨
٪ من الناتج المحلى الاجمالى		٪٢,٤	٪١,٩	٪١,٨	٪١,٣
نسبة الحوامل اللاتى يحصلن على رعاية أثناء الحمل		٪٦١,١	٪٦١,١	٪٧٠,٥	٪٦٩,٦
معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حى		٣٠,٠	٢٤,٥	٢٢,٥	٢٠,٥
معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة		٣٩,١	٣١,٤	٢٨,٦	٢٦,٤
نسبة الأطفال الذين يحصلون على رضاعة طبيعية		٪٩٣,٣	٪٩٥,٢	٪٩٥,٢	٪٩٥,٢
نسبة الولادات التى تمت تحت إشراف صحى		٪٥٦,٥	٪٩٤,٧	٪٧١,٧	٪٨٠,٠
نسبة الأطفال فى سن ١٢-٢٣ شهر الذين حصلوا		٪٩٧,٩	٪٩٧,٩	٪٩٩,٦	٪٨٨,٧
على كافة التطعيمات		٨,٨٪	٪١,٣	٪١,٣	٪٦,٢
نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصى الوزن					
توقع الحياة عند الميلاد		٦٧,١	٧٠,١	٧٠,٦	٧١,٣

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر، اعداد مختلفة، ووزارة الصحة والسكان، المعهد القومي لمعلومات الصحة والسكان.

إن التزام الحكومة بتطوير وتوسيع شبكة الصرف الصحى فى مصر قد انعكس بوضوح في الخطة الخمسية الأخيرة

تقارير سابقة. وتوضح مؤشرات التعليم الحاجة إلى التركيز من جديد على إصلاح التعليم لتطوير هذا القطاع الهام في مجال الخدمات الاجتماعية. وقد تساعد الزيادة في الإنفاق العام كنسبة من الإنفاق الإجمالي، وكذلك إجمالي الناتج المحلي في تقليل كثافة الفصول الدراسية، وزيادة نسبة القيد في جميع مراحل التعليم، مما سيعالج التحديات الكبرى التي تواجه هذا القطاع.

وقد نقلت البيانات الموضحة في الجدول ٢-٤ عن تعداد عام ٢٠٠٦ وتوضح استمرار المشكلات الخاصة بانخفاض مستويات القيد في التعليم، وارتفاع معدلات التسرب من التعليم، وكلا المشكلتين تعدان السببان الرئيسان في انتشار الأمية بين البالغين، ومن ثم تؤثران إلى حد كبير على قيمة مؤشر التعليم. ووفقاً للبيانات، فإن ١٤,٧٪ من الأطفال بين أعمار ٦ إلى ١٨ سنة على مستوى الجمهورية لم يتم قيدهم بالتعليم الابتدائي على الإطلاق أو تسربوا من التعليم، بما يمثل ما يزيد على ثلاثة ملايين من الأطفال الذين لم يتلقوا مهارات التعليم الأساسي.

٧ ان معامل الارتباط لمؤشر التعليم هو ٠,٩٠ ومعامل الارتباط للدخل هو ٠,٤٠ وللتعليم ٠,٣٠ وهذايشير الى ان الخمسة محافظات الاعلى فى الترتيب ترتبط بشكل قوى بمؤشر التعليم

يوضح جدول ٢-٥ الأرقام الخاصة بالمؤشرات في عام ٢٠٠١-٢٠٠٦ والتي ترتبط بدليل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والتي أيضاً تغيرت خلال تلك الفترة.

وتظهر مؤشرات إجمالي الناتج المحلي أنه في حين أن نسبة البطالة الكلية ظلت مستقرة إلى حد ما، زادت البطالة بين النساء من ١٩,٨٪ في ٢٠٠١ لتصل إلى ٢٥,١٪ في عام ٢٠٠٦ وتضاعف عدد النساء غير العاملات، بالإضافة إلي أن نسبة البطالة بين خريجي المدارس الثانوية زادت بشكل كبير من ٢٢,٤٪ لتصل إلى ٦١,٨٪، كما انخفضت نسبة النمو السكاني ونسبة الفقر بشكل طفيف ولكن كلاهما ظل عند مستويات مرتفعة نسبياً في ٢٠٠٦ حيث أن نسبة النمو السكاني هي ٢,١٪ ونسبة السكان الفقراء هي ١٩,٦٪

ويجب أن نذكر أن مؤشر التنمية البشرية هو أيضاً مقياس نسبي للتنمية البشرية. ومصر لا تطمح لمستويات تنمية شبيهة بالسويد أو النرويج ولكنها تهدف إلى المستوى المعتدل من الرخاء وترغب في القضاء على الفقر المدقع.

عشرة أعوام من التنمية على المستوى المحلى

تم تتبع مؤشر التنمية البشرية فى جميع المحافظات على مدار العشر سنوات لتحديد اتجاهات التنمية البشرية على المستوى المحلي، ولمعرفة التفاوت في تقدم عملية التنمية.

صنفت المحافظات وفقاً لمؤشر التنمية البشرية على مدار العشر سنوات باستخدام تقنية التحليل التكراري والتي تحسب التصنيف العام للمحافظات عن طريق تحديد المحافظة الأكثر تكراراً عند كل رتبة خلال العشر سنوات. ولقد صنفت محافظة بورسعيد في المركز الأول في كل عام ولذلك فإنها تأتي على قمة ترتيب المحافظات هذه الفترة وتعتبر محافظات السويس والقاهرة والإسكندرية ودمياط هم الأربع محافظات الأوائل التاليين لها. أما الفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وبني سويف فهي تأتي كآخر المحافظات تصنيفاً خلال هذه الفترة.

السمات العامة للخمس محافظات الأوائل: إن الجدول ٢-٦ يعرض المؤشر المركب التنمية البشرية (المؤشرات الثلاثة) وعدداً من المؤشرات الأخرى المهمة للمحافظات الخمس الأوائل في الترتيب.لقد حققت المحافظات الخمس الأوائل جميعها مستوىً متوسطاً من التنمية البشرية يتراوح بين ٠,٧٣٥ لبورسعيد و٠,٧٣٩ لدمياط. بينما كانت مؤشرات توقع الحياة وإجمالي الناتج المحلي للمحافظات الخمس الأول متساوية إلى حد كبير، فإن مؤشر التعليم يتراوح بين ٠,٧٩٤ في السويس في مقابل ٠,٧٤٣ في دمياط مما يؤدي إلى تباين مستويات مؤشر التنمية البشرية بين هذه المحافظات.

بتحليل ارتباط المؤشرات الثلاثة المركبة ومؤشرات التنمية البشرية يتضح أن الاختلافات في مؤشر التعليم هي العامل الرئيسي الذي يؤثر في مستوى مؤشر التنمية البشرية في المحافظات الخمس الأوائل.[٧] بالإضافة إلى نسبة محو أمية

جدول ٢-٣: مؤشرات التعليم

المؤشر	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦
معدل القراءة والكتابة لدى البالغين (١٥+)	٦٩,٤٪	٦٥,٧٪	٦٩,٥٪
نسبة القيد الاجمالية فى التعليم الأساسى والثانوى والجامعى	٧٢,١٪	٧٤,٢٪	٧٦,٤٪
معدل دخول الصف الأول الإبتدائى	١١٠,٦٪	٩٥,٩٪	٩١,٦٪
نسبة القيد الاجمالية فى المرحلة الابتدائية	٩٩,٢٪	٨٦,٣٪	٩٦,٧٪
نسبة القيد فى المرحلة الاعدادية	٩٥,٠٪	٩٥,٢٪	٩٢,٥٪
نسبة القيد الاجمالية فى المرحلة الثانوية	٧٨,٤٪	٧٧,٢٪	٧١,٧٪
نسبة القيد بالتعليم العالى	٢٧,٣٪	٢٩,٢٪	٣٨,٤٪
متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالمرحلة الابتدائية	٢١,٩	٢٢,١	٢٨,٠
متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالمرحلة الاعدادية	٢٠,٥	٢٠,١	١٤,٧*
كثافة الفصل فى الابتدائى	٤١,١	٤٠,٩	٤٥,٨
كثافة الفصل فى الاعدادى	٤٣,٩	٤١,٨	٤١,٢
نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالى الانفاق العام .	١٩,٥٪	١٤,٧٪	١١,٥٪
نسبة الانفاق العام من الناتج المحلى الاجمالى	٥,٢٪	٥,١٪	٤,٠٪
نسبة الانفاق العام على التعليم ماقبل الجامعى كنسبة من اجمالى الانفاق على التعليم	٧٢,٧٪	٧٣,٢٪	٧٣,٢٪
دليل التعليم	٠,٧٠٣	٠,٦٨٥	٠,٧١٨

*بعودة الصف السادس وانخفاض عدد التلاميذ بالإعدادى ، انخفضت قيمة متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالمرحلة الإعدادية

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر، أعداد مختلفة

الكبار في المحافظات الخمس الأوائل هي أعلى بصورة واضحة من هذه النسب في المحافظات الأقل في الترتيب.

يعرض الجدول ٢-٧ عدداً من مؤشرات الفقر في المحافظات الخمس الأعلى تصنيفاً وتتراوح نسب الفقر في الخمس محافظات الأعلى تصنيفاً بين ٨,٠٪ و٢,٤٪ وهو أقل من المعدل القومي للفقر وهو ١٩,٦٪. كما أن قيم معامل جيني للمحافظات الخمس الأعلى، مرتفعة بصفة خاصة عند مقارنتها بالمحافظات الخمس الأقل في الترتيب مما يشير إلى مستوى مرتفع نسبياً من التباين في الدخل وتنوع مستوياته في هذه المحافظات.

السمات العامة للمحافظات الأقل في التصنيف: إن قيمة مؤشر التنمية البشرية في المحافظات الخمس الأقل في الترتيب تتراوح بين ٠,٦٩٧ في الفيوم إلى ٠,٦٦٩ في بني سويف مما يضعهم جميعاً في التصنيف المتوسط للتنمية البشرية (جدول ٢-٨) وفي حين أن مؤشر إجمالي الناتج المحلي للمحافظات الخمس الأقل في الترتيب والمحافظات الخمس الأوائل في الترتيب هو نفس القيمة تقريباً، فإن مؤشرات توقع العمر والتعليم للمحافظات الخمس الأقل في الترتيب هي أقل من المحافظات الخمس الأوائل بشكل واضح.

ويوضح تحليل الارتباط بين مؤشرات الثلاثة ومؤشر التنمية البشرية للمحافظات الأقل في الترتيب، أن هناك تفاوتات في مؤشر توقع الحياة والمؤشرات الصحية ذات الصلة، هي العامل الرئيسي المؤثر على مستوى مؤشر التنمية البشرية في هذه المحافظات.[٨] كما أن نسبة النمو السكاني السنوي لهذه المجموعة من المحافظات هي أعلى منها في المحافظات الخمس الأوائل بشكل كبير.

يعرض الجدول (٢-٩) عدداً من مؤشرات الفقر للخمس محافظات الأقل في التصنيف حيث أن معدلات الفقر في المحافظات الخمس الأقل في التصنيف تتراوح بين ١٢,٠٪

جدول ٢-٤ الأطفال غير الملتحقين بالتعليم الأساسي

	حضر	ريف	جملة
أعداد المتسربين	٣٩١٥٦٣	٤٩٣٢١٣	٨٨٤٧٧٦
٪	٤,٥٪	٤,٠٪	٤,٢٪
أعداد غير الملتحقين	٨٢٧٣٢١	١٣٤٥٠٢٧	٢١٧٢٣٤٨
٪	٩,٥٪	١١,١٪	١٠,٤٪
الجملة	١,٢١٨,٨٨٤	١,٨٣٨,٢٤٠	٣,٠٥٧,١٢٤
٪	١٤,٠٪	١٥,١٪	١٤,٧٪

المصدر: إ حصاءات السكان والمنشآت ،٢٠٠٦،الجهاز المركزى للتعبئه العامة والإحصاء

في الفيوم وتصل بشكل يدعو للقلق إلى ٦٠,٦٪ في أسيوط ومعاملات جيني للخمس محافظات أقل من المحافظات الأعلى في الترتيب بما يشير إلى مستوى أعلى للتساوي في الدخل في هذه المحافظات. وحيث أن مستويات الدخل منخفضة تماماً في هذه المحافظات فإن قيم معاملات جيني المنخفضة أيضاً تشير إلى المستويات المنخفضة للدخل ومستوى المعيشة والتي تنتشر بشكل كبير بين السكان.

بورسعيد – أعلى المحافظات ترتيباً: ظلت محافظة بورسعيد هي الأعلى ترتيباً بين محافظات مصر من حيث قيمة مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة التي تم تحليلها من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦، وفي محاولة لفهم الأداء الرائع لبورسعيد خلال هذه الفترة تم تحليل بعض المؤشرات المهمة بالإضافة إلى مكونات الدليل والثلاثة وهي التعليم وتوقع الحياة وإجمالي الناتج المحلي.
وبالرغم من تراجع قيمة مؤشر التنمية البشرية في بورسعيد عن القيمة التي بلغت ٠,٨١٦ في ١٩٩٦ فإن مستوى

٨ – معامل الإرتباط لمؤشر توقع الحياة هو ٠,٨٠ ومؤشر التعليم هو ٠,٧٠ ومؤشر الدخل٠,٠٥ وهذا يشير الي ان مؤشر التنمية البشرية للمحافظات الاقل في الترتيب يرتبط بشكل كبير بؤشر توقع العمر.

جدول ٢-٥ مؤشر خصائص الدخل

المؤشر		٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦
معدل البطالة	إجمالى	٪٩,٠	٪٩,٠	٪٩,٩	٪٩,٣
	إناث	٪١٩,٨	٪١٩,٨	٪٢٤,٠	٪٢٥,١
عدد المتعطلين (١٥+) (بالألف) اجمالى		١٦٩٨,٥	١٦٩٨,٥	٢١٥٣,٨	٢٠٤٠,٦
عدد المتعطلين (١٥+)(بالألف) إناث		٥٧١,٠	٥٧١,٠	١٢١١,٢	١٢٥٥,٥
قوة العمل (١٥+) كنسبة من إجمالى السكان		٪٢٨,٧	٪٣٠,١	٪٢٩,٨	٪٣٠,٢
الإناث فى قوة العمل (٪من الاجمالى)		٪١٥,٤	٪٢١,٨	٪٢٣,٩	٪٢٣,٠
المستخدمون بأجر كنسبة مئوية من قوة العمل (١٥+)		٪٦٣,١	٪٥٩,٤	٪٥٤,١	٪٣٠,٩
المستخدمون بأجر كنسبة مئوية من قوة العمل (الاناث)		٪٧٠,١	٪٦٧,٧	٪٥١,٧	٪١٠,٥
معدل البطالة حسب المستوى التعليمى: دون الثانوى		٪١,٥	٪١,٠	٪٠,٩	٪٢,٣
	ثانوى	٪٢٢,٤	٪٢٠,٤	٪١٩,٨	٪٦١,٨
	جامعى	٪٨,٨	٪١٤,٤	٪١٤,٠	٪٢٦,٨
الفقراء كنسبة مئوية من إجمالى الأسر		٪٢٠,١	٪١٦,٧	٪٢٠,٧	٪١٩,٦
معدل النمو السنوى للسكان		٪٢,٤	٪٢,٣	٪٢,٢	٪٢,١
معدل الإعالة الديموجرافى		٦٩,٩	٦٩,٩	٧٠,٠	٦٩,٨
إجمالى الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق (ببلايين الجنيهات)		٣٦١,٨	٣٧٨,٩	٥٣٦,٤	٦١٧,٧
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلىالاجمالى مقوما بالقوة الشرائية للدولار		٥٠٦٠,٩	٣٧٩٣,٠	٤١٥١,٥	٥٨٩٩,٧
دليل الدخل (دليل الناتج المحلى الاجمالى)		٠,٦٥٥	٠,٦٠٧	٠,٦٢٢	٠,٦٨١

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر، أعداد مختلفة،البيانات عن البطالة والعمالة مأخوذة من تعداد السكان وإحصاء المنشآت ٢٠٠٦ اما البيانات الإقتصادية فمأخوذة عن وزارة التنمية الإقتصادية

جدول ٢-٦: الخصائص العامة لأفضل محافظات مستمرة فى هذه المجموعة

	المحافظة	دليل التنمية البشرية	معدل القراءة والكتابة لدى البالغين (٪)	دليل التعليم	دليل توقع الحياة	دليل الدخل	معدل البطالة (٪)	معدل النمو السنوى للسكان (٪)
١	بورسعيد	٠,٧٥٣	٨١,٩	٠,٧٨١	٠,٧٧٨	٠,٦٩٢	١١,٠	١,٩
٢	السويس	٠,٧٥١	٨١,٤	٠,٧٩٤	٠,٧٨١	٠,٦٧٧	١١,٨	٢,٠
٣	القاهرة	٠,٧٣٧	٨٠,٧	٠,٧٦٢	٠,٧٧٣	٠,٦٧٥	١١,٠	١,٣
٤	الاسكندرية	٠,٧٣٨	٧٩,٧	٠,٧٧٣	٠,٧٧٦	٠,٦٦٦	١٠,٢	٢,١
٥	دمياط	٠,٧٣٩	٧٥,٧	٠,٧٤٣	٠,٧٨٩	٠,٦٨٨	٧,٥	١,٨

المصدر: مؤشرات تقرير التنمية البشرية في مصر٢٠٠٨، ترتيب المحافظات بإستخدام مؤشر التنمية البشرية من تقرير التنمية البشرية في مصر ، أعداد مختلفة

جدول ٢- ٧مؤشرات الفقر للمحافظات الخمس المستمرة

المحافظة	٪ الفقراء من السكان	٪ الفقراء المدقعون	معامل جينى	دليل التنمية البشرية	أجور الأسرالفقيرة	
					كنسبة من إجمالى الدخول	كنسبة من دخولهم
بورسعيد	٧,٦	٠,٩	٣٤,١	٠,٧٥٣	٢,٥	٥١,٣
السويس	٢,٤	٠,٧	٢٨,٨	٠,٧٥١	٠,٨	٦٠,٠
القاهرة	٨,٠	١,٢	٣٤,٠	٠,٧٣٧	٣,٣	٥٧,٣
الاسكندرية	٤,٦	٠,٥	٣٧,٨	٠,٧٣٨	١,٧	٦٥,٤
دمياط	٢,٦	٠,٢	٢٥,٣	٠,٧٣٩	١,٧	٧٢,٩

المصدر: مؤشرات تقرير التنمية البشرية في مصر٢٠٠٨،ترتيب المحافظات بإستخدام مؤشر التنمية البشرية من تقرير التنمية البشرية في مصر ، أعداد مختلفة

البشرية الذي سجله مؤشر التنمية البشرية هو باستمرار أكبر من قيمة مؤشر التنمية البشرية على المستوى القومي في مصر. بالرغم من أن بورسعيد تميزت باتجاه عام متزايد في كل قيم المؤشرات والأدلة كما هو مبين في جدول ٢-١٠ فإن المؤشرات والأدلة تشير أيضاً إلى أن بورسعيد واجهت مستوى مرتفع من التفاوت فيما يخص مستوى التنمية البشرية وأن عدداً من المؤشرات المهمة التي تشمل نسبة القراءة والكتابة ومعدلات القيد بالمدارس ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وصلت لأعلى معدلاتها في ٢٠٠١ و٢٠٠٢، ثم انخفضت منذ ذلك الحين.

وهناك متغير مهم في تقدم بورسعيد وهو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والذي وصل إلى مستويات عالية للغاية في خلال الفترة أعوام ١٩٩٨-٢٠٠٤ بينما تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مؤخراً من ٩٠٧٠ دولار أمريكي في ٢٠٠٤ إلى ٦٣١٧ دولار أمريكي في ٢٠٠٦ بالإضافة إلى انخفاض معامل الارتباط بين أدلة توقع الحياة والتعليم وكذلك مؤشر التنمية البشرية وهو أمر يدعو للقلق.[٩]

٩ معامل الإرتباط لمؤشر الدخل٠,٦٨ ولمؤشر توقع الحياة ٠,٢٢ وللتعليم ٠,١٤ وهذا يشير الي أن مؤشر التنمية البشرية في بورسعيد يرتبط بقوة بمؤشر الدخل

جدول ٢-٨ الخصائص العامة لأسوأ محافظات مستمرة فى هذه المجموعة

المحافظة	دليل التنمية البشرية	معدل القراءة	دليل التعليم والكتابة لدى البالغين	دليل توقع الحياة	دليل الدخل	معدل البطالة	معدل النمو السنوى للسكان
الفيوم	٠,٦٦٩	٪٥٧,٣	٠,٦٠٩	٠,٦٠٩	٠,٦٦٢	٪٣,٤	٪٢,٤
المينا	٠,٦٨٢	٪٥٧,٠	٠,٤٥٠	٠,٦٢٣	٠,٦٩٢	٪٥,٨	٪٢,٤
أسيوط	٠,٦٨١	٪٦٠,٢	٠,٤٦٦	٠,٦٣٤	٠,٦٥٤	٪٩,٤	٪٢,١
سوهاج	٠,٦٨٥	٪٦٠,٥	٠,٤٨٢	٠,٦٥٠	٠,٦٥٢	٪٩,٠	٪٢,٥
بنى سويف	٠,٦٩٧	٪٥٨,١	٠,٤٥٦	٠,٦٢٢	٠,٦٩٧	٪٣,٧	٪٢,١

المصدر: مؤشرات تقرير التنمية البشرية في مصر٢٠٠٨، ترتيب المحافظات بإستخدام مؤشر التنمية البشرية من تقرير التنمية البشرية في مصر ، أعداد مختلفة

جدول ٢-٩ مؤشرات الفقر فى المحافظات الخمس المستمرة فى مجموعة أسوأ المحافظات

المحافظة	الفقراء كنسبة من إجمالى السكان	الفقراء المدقعون	معامل جينى	دليل التنمية البشرية	أجور الأسر الفقيرة	
					٪ من إجمالى الدخول	٪ من دخولهم
الفيوم	١٢,٠	١,١	٢٤,٩	٠,٦٦٩	٧,٨	٣٦,٢
المنيا	٣٩,٤	٩,٨	٢٣,٨	٠,٦٨٢	٣٤,٠	٤٨,٤
أسيوط	٦٠,٦	٢٢,٧	٢٤,٨	٠,٦٨١	٤٧,٢	٥٢,٩
سوهاج	٤٠,٧	٩,٨	٢٣,٩	٠,٦٨٥	٣١,٠	٤٠,٤
بنى سويف	٤٥,٤	١١,٨	٢٥,٧	٠,٦٩٧	٣٣,٥	٤٦,٦

المصدر: مؤشرات تقرير التنمية البشرية في مصر٢٠٠٨،ترتيب المحافظات بإستخدام مؤشر التنمية البشرية من تقرير التنمية البشرية في مصر ، أعداد مختلفة

جدول ٢-١٠ رصد مؤشرات بورسعيد

	١٩٩٦	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦
العمر المتوقع عند الميلاد	٦٨,٨	٦٨,٣	٦٨,٥	٦٨,٥	٧١,٦	٧٢,١	٧٢,٣
معدل القراءة والكتابة (٪)	٧٥,٦	٧٧,٨	٧٩,١	٨٣,٢	٨٨,٠	٨٣,٣	٨١,٩
نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية (٪)	٧٥,٥	٧١,٧	٧١,٩	٧٦,٨	٧١,٦	٧٢,١	٧٠,٤
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى	٦٢٢٨	٩٦٢٩	١٠٦٥٨	١١٠٥٧	٨٢٨٧	٩٠٧٠	٦٣١٧
دليل توقع الحياة	٠,٧٣٠	٠,٧٢٢	٠,٧٢٥	٠,٧٢٥	٠,٧٧٧	٠,٧٨٥	٠,٧٨٨
دليل التعليم	٠,٧٥٦	٠,٧٥٨	٠,٧٦٧	٠,٨١١	٠,٨٢٥	٠,٧٩٦	٠,٧٨١
دليل الدخل	٠,٩٦٢	٠,٧٦٢	٠,٧٧٩	٠,٧٨٥	٠,٧٣٧	٠,٧٥٢	٠,٦٩٢
دليل التنمية البشرية	٠,٨١٦	٠,٧٤٧	٠,٧٥٧	٠,٧٧٤	٠,٧٨٠	٠,٧٧٨	٠,٧٥٣

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر، أعداد مختلفة

بينما تعد مصر فى طريقها نحو تحقيق غالبية الأهداف الإنمائية على المستوى القومى، فإن تحقيقها فى جميع محافظات الجمهورية لا يحظى بالتقدم ذاته

التقدم الذي أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[١٠]

تعهدت مصر بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المحددة زمنياً والقابلة للقياس والتي تبناها ١٨٩ من قادة دول العالم في سبتمبر ٢٠٠٠. وترمي الأهداف الثمانية إلى تحقيق حد أدنى من التنمية بحلول عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالفقر والجوع، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والتعليم الإبتدائي، والاستدامة البيئية.

وكان لمصر السبق فى السعى نحو تحقيق العديد من هذه الأهداف من خلال تطبيقها لبرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادى، وإعلانها لوثيقة مصر والقرن الحادي والعشرين ١٩٩٧-٢٠١٧ .وبالمثل، فقد توافقت أهداف الخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) مع غالبية الأهداف الإنمائية للألفية. كما تم تبني عدداً من السياسات والاستراتيجيات، وبدعم من العديد من المنظمات الدولية والدول المانحة لتحقيق أهداف هذه الخطة الخمسية.

وفي حين أن مصر تعد في طريقها نحو تحقيق غالبية الأهداف الإنمائية على المستوى القومي، فإن تحقيقها في جميع محافظات الجمهورية لا يحظى بالتقدم ذاته. فالمحافظات التي تبدأ من مستوى منخفض (على سبيل المثال: محافظات الصعيد) قادرة على تحقيق معدلات تحسن سريعة نسبياً خلال فترة زمنية قصيرة، إلا أن المعدلات الإجمالية للفقر والتنمية البشرية بها لا تزال منخفضة مقارنةً بالمتوسط على المستوى القومي. ومن ناحية أخرى، إذا ارتفع المستوى الأساسي لمحافظات بعينها على المستوى القومي (على سبيل المثال: القاهرة، والإسكندرية)، يكون معدل التحسن بها أبطأ.

ومن ثم، فإن تحليل ما تم إنجازه من الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات يمكن أن يعمل كمؤشر جيد لمستوى التقدم الذي تم إحرازه داخل المحافظات وفقاً لمستوياتها الأساسية، إلا أنه لا يجدر استخدامه من قبل صناع السياسات لتحديد الأولويات الإقليمية في إطار برامج وسياسات التنمية وتخفيف وطأة الفقر. فينبغي أن يكون معيار تحديد الأولوية هو معدل الفقر المدقع والحرمان، وليس السرعة النسبية في التحسن. ولذا، ينبغي استمرار إعطاء الأولوية للمحافظات الريفية بصعيد مصر، على سبيل

١٠ هدي النمر ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨ وهذا الجزء تبني تعليقات من هدي رشاد مركز الأبحاث الإجتماعية ، الجامعة الامريكية بالقاهرة

جدول ٢–١١ مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية: التقدم على المستوى القومي

	المستوى	في عام ١٩٩٠ (الأساس)	المستوى في ٢٠٠٥	المستهدف في ٢٠١٥	المتوقع في ٢٠١٥	إمكانية تحقيق الهدف
الهدف١:	**القضاء على حدة الفقر والجوع**					
١	نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يومياً	٨,٢	٣,٤	٤,١	٠,٨٨	تحقق
١أ	نسبة السكان تحت خط الفقر القومي**	٢٤,٣	١٩,٦	١٢,١	١٠,٨**	محتمل
٢	الفجوة في الفقر (باستخدام خط الفقر القومي)	٧,١	٣,٦	٣,٦	٢,١	تحقق
٣	نصيب العشرين بالمائة الأشد فقراً من الاستهلاك القومي	٥,٤ب	٥,١م			–
٤	انتشار الأطفال ناقصي الوزن أقل من خمس سنوات	٩,٩د	٦,٢	٥,٢	٣,٨	محتمل
٥	نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الطاقة	٢٥,٦ح	١٤,٠ى	١٢,٨		ممكن
الهدف٢:	**تحقيق التعليم الابتدائي الشامل**					
٦أ	صافي القيد في التعليم الابتدائي	٨٦,٠ح	٩٤,٠س	١٠٠,٠	٩٦,٧	ممكن
٦ب	صافي معدل القيد في التعليم الابتدائي للبنين	٨٩,٠ح	٩٣,٠س	١٠٠,٠	٩٧,١	ممكن
٦ج	صافي معدل القيد في التعليم الابتدائي للبنات	٨٢,٠ح	٩٥,٠س	١٠٠,٠	٩٦,٣	ممكن
٧	نسبة التلاميذ الذين وصلوا الصف الثامن	٨٣,٩	٩٢,٠	١٠٠,٠	–	ممكن
٨أ	نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥–٢٤، بالمائة	٧٣,٠ج	٨٦,٨	١٠٠,٠	٩٧,٣	ممكن
٨ب	نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥–٢٤، ذكور	٧٩,٠ج	٩٢,٧	١٠٠,٠	٩٩,٢	ممكن
٨ج	نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥–٢٤، إناث	٦٦,٩ج	٨١,٠	١٠٠,٠	٩٥,٢	ممكن
الهدف٣	**تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**					
٩أ	معدل البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي	٨١,٠ح	٩٣,٠س	١٠٠,٠	١٠٠,٠	محتمل
٩ب	معدل البنات إلى البنين في التعليم الثانوي (الثانوي العام)	٧٧,٠ح	١٠٦,٠س	١٠٠,٠	٩٩,٧	ممكن
٩ج	معدل البنات إلى البنين في التعليم الجامعي (العلوم الفيزيائية)	٥١,٠ب	٦٦,٠م	١٠٠,٠	–	غير ممكن
٩د	معدل البنات إلى البنين في التعليم الجامعي (العلوم الاجتماعية والإنسانية)	٦٥,٠ب	٩٩,٠م	١٠٠,٠	–	تحقق
١٠	معدل النساء إلى الرجال ممن يعرفون القراءة والكتابة بين سن ١٥–٢٤	٨٤,٧ج	٨٦,٤	١٠٠,٠	٩٢,٧	ممكن
١١	حصة المرأة في الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي	١٩,٢	١٧,٧	٥٠,٠	–	غير ممكن
١٢أ	نسبة المقاعد التي تحصل عليها المرأة في مجلس الشعب	٤,٠	٢,٠	٥٠,٠	–	غير ممكن
١٢ب	نسبة المقاعد التي تحصل عليها المرأة في مجلس الشورى	٤,٠	٨,٠	٥٠,٠	–	غير ممكن
الهدف٤:	**خفض نسبة وفيات الأطفال**					
١٤	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف طفل***	٣٧,٨	١٩,١و	١٤,٢	٩,٩	محتمل
١٣	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، لكل ألف طفل***	٥٦,٠	٢٤,٦و	٢٠,٠	١٥,٣	محتمل
١٥	نسبة الأطفال في عمر ١٢–٢٣ شهر المحصنون ضد مرض الحصبة.	٨٢,٠د	٩٦,٦	١٠٠,٠	–	محتمل
الهدف٥:	**تحسين الصحة الإنجابية**					
١٦	معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي وتحسن صحة الأم	١٧٤,٠ل	٥٩,٠و	٤٣,٥	٢١,٣	محتمل
١٧	نسبة حالات الولادة التي تخضع لإشراف طبي	٤٠,٧د	٧٤,٢	١٠٠,٠	–	محتمل
١٩ ج	نسبة انتشار وسائل تنظيم الأسرة****	١٤٧,٦	٥٩,٢	٧٢,٠****	٦٦,٥	محتمل
	نسبة النساء الذين أنجبن للمرة الأولى في سن أقل من ١٨	٢٣,٧د	١٥,٨	–	–	–
	نسبة المواليد التي حظيت أمهاتهم بالرعاية قبل الوضع	٢٢,٥د	٥٨,٥	–	–	–
	الحاجات الملحة لتنظيم الأسرة	١٩,٨د	١٠,٣	–	–	–
الهدف٦:	**مكافحة فيروس نقص المناعة والملاريا والأمراض الخطيرة الأخرى**					
١٨	انتشار فيروس نقص المناعة بين السكان في الفئة العمرية ١٥–٢٤	غير متاح	–			تحقق
١٩	استخدام وسائل منع الحمل بين النساء الذين يستخدمون وسائل تنظيم الأسرة	٤,٢د	١,٧			
٢٠	نسبة حضور عدد الأطفال الذين أصبحوا يتامى بسبب فيروس نقص المناعة إلى حضور الأطفال غير اليتامى بالمدارس في سن ١٠–١٤	غير متاح				
٢١	انتشار الملاريا	–	٠,٠			
٢٣	مرض السل	١٨,٦	٢٤,٠و			
٢٤أ	نسبة حالات السل المكتشفة أثناء الدورة العلاجية قصيرة الأجل بالملاحظة المباشرة	–	٦٠,٠			
٢٤ب	نسبة حالات السل التي شفيت أثناء الدورة العلاجية قصيرة الأجل بالملاحظة المباشرة	–	٧٠,٠			
الهدف ٧	**ضمان الاستدامة البيئية**					
٢٥	نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات	–				
٢٦	نسبة مساحة الأرض المغطاة بالمحميات الطبيعية	٦,٥	١٥,٠			
٢٧	استخدام الطاقة بما يساوي وحدة طن مترية لكل ١٠٠٠ دولار للناتج المحلي الإجمالي	٣,٩	٦,٣و			
٢٨أ	نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	٠,٤٧	٠,٥٢م			
٢٨ب	استهلاك غازات الكلوروفلوروكربون المستنفذة للأوزون	٢,١٤٤	١,٣٣٥س			
٣٠	نسبة السكان الذين يحصلون على مصدر مياه نقية مستدام	٨٣,٣ب	٩٥,٥	٩١,٧	٩٩,٤	تحقق
٣١	نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي*	٨٤,٣ب	٩٣,٦ه	٩٢,٢	٩٩,٤	تحقق
٣٢	نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في العشوائيات	١٤,٠ه	١٧,٥			
الهدف٨:	**تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية**					
٤٧	خطوط الهاتف والمحمول لكل ١٠٠ شخص	٨,٣ح	٣٢,٤			
٤٨أ	الحواسب الشخصية المستخدمة لكل ١٠٠ شخص	١,٢ح	٣,٦			
٤٨ب	مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ شخص	٠,٣ح	٦,٧			

ملاحظة: القياسات والصيغ المستخدمة لحساب كل عملية تستخدم ممارسة اعتيادية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. والأهداف الإنمائية المشتملة في هذا الجزء هي على المستوى القومى فقط. ويشمل هذا الجدول النسخة المنقحة من الأهداف الإنمائية في مصر، وطبقاً لمسودة التقرير: "مصر" : تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمي:. نقطة تقييم ٢٠٠٨

أ) بيانات ١٩٩١ ب) بيانات ١٩٩٥ ج) بيانات ١٩٩٦ د) بيانات ١٩٩٢ هـ) بيانات ٢٠٠٤ و) بيانات ٢٠٠٦ ز) بيانات ١٩٩٩
ح) بيانات ٩١/٩٠ ي) بيانات ٢٠٠٠/٩٩ ك) بيانات ٩٢/٩١ ل) بيانات ٩٣/٩٢ م) بيانات عام ٢٠٠٣ ن) بيانات ٢٠٠١ س) بيانات ٢٠٠٦/٢٠٠٥

*إن نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي في خلال الفترة المذكورة قد تم إدخالها في الجدول بناء على تعريف عام للصرف الآمن. وتوضح البيانات المحدثة باستخدام تعريف أكثر دقة للصرف الآمن (طبقاً للنتائج الأولية لإحصاء السكان والمنشآت عام ٢٠٠٦) أن نسبة الأسر التي حصلت على صرف آمن خلال العام ٢٠٠٦ كان فقط ٥٠,٦ على المستوى القومي.

**هبة الليثي، "القضاء على الفقر المدقع والجوع، تقييم أداء المحافظات تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" وزارة التخطيط والتنمية المحلية ومبادرة حماية البيئة والتنمية.

***نسبة وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة مأخوذة عن الإحصائيات المسجلة. ويعتقد أن تقديرات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة القائمة على التسجيل الأساسي تعاني من التسجيل المنخفض وخاصة في المناطق الريفية.

****المستهدف في نسبة انتشار وسائل منع الحمل هو ٧٢,٠٠ لعام ٢٠١٧ وهو تقدير للمستوى اللازم لوسائل منع الحمل لتحقيق ٢,١ إجمالي نسبة الخصوبة.

المصدر: تم جمعه وحسابه من تقارير التنمية البشرية لمصر، إصدارات متنوعة، وكذلك مصر: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. نقطة: تقييم ز وزارة التنمية الاقتصادية، ٢٠٠٨، مسودة نسب الأمية في الفئة العمرية (١٥– ٢٤) مأخوذة من وزارة التعليم. نسبة القيد في التعليم الابتدائي مأخوذة من "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، النجاح والتحديات" وزارة التخطيط ٢٠٠٥، معدل البنات إلى البنين في التعليم الأساسي والثانوي مأخوذ عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٠٦. (البيانات الخاصة بالنسل مأخوذة من وزارة الصحة والسكان ومنظمة الصحة العالمية، بيانات عن السل في مصر)

جدول ٢– ١٢ رصد مؤشرات الأهداف الإنمائية للتنمية : مدى التقدم في تحقيق مؤشرات الأهداف الإنمائية على مستوى المحافظات

الهدف	المؤشر	إمكانية تحقيق المستهدف في ٢٠١٥ على مستوى المحافظات			
١ ١أ	القضاء على حدة الفقر والجوع نسبة السكان تحت خط الفقر القومي	تم تحقيقه السويس ودمياط	ممكن بورسعيد ، الشرقية القليوبية، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية، البحيرة، المنيا	محتمل الإسكندرية ، الدقهلية، الجيزة	غير محتمل القاهرة، الإسماعيلية ، بني سويف، الفيوم، أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان
٤	انتشار أطفال ناقصي الوزن أقل من ٥ سنوات		محافظات الوجه البحري ، المناطق الريفية في محافظات صعيد مصر		المحافظات الحضرية المناطق الحضرية في محافظات الوجه البحري
٢ ٦أ	تعميم التعليم الابتدائى العام صافي معدل القيد في التعليم الأساسي	القاهرة ، الإسكندرية ، السويس ، بورسعيد ، الإسماعيلية، الجيزة	القليوبية ، المنيا ، بني سويف	دمياط، الفيوم ، أسوان	الدقهلية، الشرقية، كفر الشيخ، المنوفية، الغربية، البحيرة، سوهاج، قنا ، أسوان، المحافظات الحدودية
٦ب	صافي معدل القيد في التعليم الأبتدائي للبنين	القاهرة ، الإسكندرية ، السويس ، بورسعيد ، الإسماعيلية، الجيزة	القليوبية ، المنيا ، بني سويف	دمياط، الدقهلية، الشرقية	كفر الشيخ، المنوفية، الغربية، الفيوم، البحيرة، سوهاج، قنا، أسوان، أسيوط، المحافظات الحدودية
٦ج	صافي معدل القيد في التعليم الابتدائي للبنات	القاهرة، الإسكندرية، السويس، دمياط، بورسعيد، الإسماعيلية، الجيزة	الشرقية، القليوبية، المنيا، بني سويف، الفيوم، أسيوط	الدقهلية، البحيرة	كفر الشيخ، المنوفية، الغربية، سوهاج، قنا ، أسوان المحافظات الحدودية
٨أ	نسبة الأمية في الفئة العمرية ١٥– ٢٤بالمائة	الإسماعيلية، أسوان	بورسعيد، السويس، دمياط، الشرقية، قنا، المحافظات الحدودية	القاهرة، الإسكندرية، الدقهلية، القليوبية، الجيزة، المنيا، أسيوط، كفر الشيخ ، الغربية، المنوفية، الفيوم، سوهاج.	البحيرة، بني سويف
٨ب	نسبة الأمية في الفئة العمرية ١٥– ٢٤ بالمائة ذكور	السويس، الإسماعيلية، أسوان	بورسعيد، دمياط، الدقهلية، الشرقية، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية، البحيرة، الفيوم، بني سويف، المنيا، سوهاج، قنا، المحافظات الحدودية	القليوبية، الجيزة، أسيوط، القاهرة ، الإسكندرية.	
٨ج	نسبة الأمية في الفئة العمرية ١٥– ٢٤ بالمائة إناث	الإسماعيلية، أسوان	بورسعيد ، السويس، دمياط، الشرقية، قنا، المحافظات الحدودية	القاهرة، الإسكندرية، الدقهلية، القليوبية، الجيزة، الغربية ، المنوفية، أسيوط.	كفر الشيخ، البحيرة، بني سويف، الفيوم، المنيا، سوهاج.
٣ ٩أ	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة معدل البنات إلي البنين في التعليم الابتدائي	القاهرة، الفيوم، المنوفية، الدقهلية، الشرقية، الأقصر، البحر الأحمر، جنوب سيناء.	كل المحافظات		
٩ب	معدل البنات إلي البنين في التعليم الثانوي	كل المحافظات الحضرية، محافظات الوجه البحري فيما عدا البحيرة والإسماعيلية، الجيزة، الأقصر، أسوان، البحر الأحمر، جنوب سيناء	كل المحافظات في ما عدا الوادي الجديد، مرسى مطروح، شمال سيناء	الوادي الجديد	مرسى مطروح، شمال سيناء
١٠	معدل النساء إلي الرجال ممن يعرفون القراءة والكتابة بين سن ١٥– ٢٤	دمياط، الإسماعيلية، أسوان.	قنا، الشرقية، المحافظات الحضرية	القاهرة، الإسكندرية ، بورسعيد، السويس، الدقهلية، القليوبية، الجيزة، أسيوط.	كفر الشيخ، الغربية، المنوفية، البحيرة، بني سويف، الفيوم، المنيا، سوهاج.
٤ ١٣	خفض نسبة وفيات الأطفال معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حى	القليوبية، الجيزة، البحر الأحمر، الوادي الجديد، جنوب سيناء.	كل المحافظات فيما عدا القاهرة ، الإسكندرية، بورسعيد، الدقهلية.	الدقهلية	القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد.
١٤	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حى	دمياط، الجيزة، البحر الأحمر، الوادي الجديد، مرسى مطروح، جنوب سيناء	كل المحافظات فيما عدا القاهرة ، الإسكندرية ، بورسعيد.	بورسعيد	القاهرة، الإسكندرية
٥ ١٦	تحسين الصحة الإنجابية معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي	الإسكندرية ، السويس، دمياط، كفر الشيخ، البحيرة، الإسماعيلية، الجيزة، الفيوم، أسيوط، سوهاج، قنا.	كل المحافظات فيما عدا الدقهلية، الشرقية، القليوبية، بني سويف، المنيا، أسوان	أسوان	الدقهلية ، الشرقية، القليوبية، بني سويف، المنيا
٧ ٣٠	ضمان الاستدامة البيئية نسبة السكان الذين يحصلون على مصدر مياه نقية مستدامة	كل المحافظات			
٣١	نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي	كل المحافظات فيما عدا أسيوط، سوهاج، أسوان		أسوان	سوهاج، أسيوط

Note: No governorate level data is available for MDG 6 and 8.

* For the poverty indicators, Cairo and the urban areas of Lower Egyptian governorates have already achieved substantial reduction in poverty rates and prevalence of underweight children under 5. Further reducing poverty rates by half (and achievement of these MDG targets) is more difficult for governorates that have already achieved substantial reductions.

** For the indicators on reducing under-five and infant mortality, Cairo, Alexandria, and Port Said have already achieved substantial reduction in child mortality. Further reducing the child mortality rate by two-thirds (and achievement of these MDG targets) is more difficult for governorates that have already achieved substantial reductions.

Source: Derived from calculations of data at the governorate level collected from sources of Table 2.11.

المثال، حتى وإن كانت تتحرك بسرعة أكبر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية عن غيرها من المحافظات الحضرية الأكثر غنا والأوفر حظاً في الدلتا.

الهدف الإنمائي الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الهدف الأول: تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على ما يقل عن دولار واحد يومياً إلى النصف

١. نسبة السكان الذين يعيشون على ما يقل عن دولار واحد يومياً
٢. نسبة فجوة الفقر، دولار واحد يومياً
٣. حصة العشرين بالمائه الأفقر في الدخل أو الاستهلاك القومي

الهدف الثاني: تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف

٤. شيوع النحافة بين الأطفال أقل من خمس سنوات
٥. نسبة السكان تحت الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية

الهدف الأول: تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على ما يقل عن دولار واحد يومياً إلى النصف. بمقارنة توقعات الفقر في مصر حتى عام ٢٠١٥ بالمعدلات المستهدفة يتضح أنه على المستوى القومى قد تمكنت مصر بالفعل من تحقيق الهدف الأول للهدف الإنمائي الأول والمتمثل في التقليل إلى النصف لنسبة الأشخاص الذين يعيشون على ما يقل عن دولار واحد يومياً بحلول عام ٢٠١٥. وعلى مستوى المحافظات، يتوقع أن تتمكن ١٠ محافظات من خفض نسبة السكان تحت خط الفقر الوطنى إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وهي: بورسعيد، والسويس، ودمياط، والشرقية، والقليوبية، وكفر الشيخ، والغربية، والمنوفية، والبحيرة، والمنيا. وستنخفض معدلات الفقر في محافظات الإسكندرية، والدقهلية، والجيزة إلى حد كبير، ولكنها لن تتمكن من تحقيق المستهدف ما لم تبذل مجهودات إضافية مكثفة للتنمية.[١١]

أما المحافظات الثمانية المتبقية، فلن تتمكن من تحقيق المستهدف، كما سترتفع معدلات الفقر المتوقعة بحلول عام ٢٠١٥ بدرجة تفوق ما هو مطلوب لتحقيق الهدف[١٢]. وتتباين الفجوة بين معدلات الفقر المتوقعة والمستهدفة في هذه المحافظات. وتوجد الفجوة الأكبر في محافظة أسيوط، يليها محافظة بني سويف، ثم محافظة سوهاج. وسيكون معدل الفقر المتوقع في محافظة أسيوط أعلى بنسبة ٢٠ بالمائة عن المستهدف. كما ستكون معدلات الفقر المتوقعة في محافظتي بني سويف، وسوهاج أعلى بنسبة ١٦، و١٠ بالمائة على التوالي.

وتقع ست من المحافظات الثمانية التي لا يتوقع تحقيقها للهدف المتعلق بالفقر في الوجه القبلي. وتعاني هذه المحافظات من ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض معدلات التنمية البشرية، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والعمالة. كما أنه من غير المرجح أن تحقق محافظتي القاهرة والإسماعيلية هذا الهدف. ففي حين أن معدلات الفقر منخفضة نسبياً في محافظة القاهرة مقارنةً بمحافظات أخرى، فإن معدلات الفقر المتوقعة تشير إلى أن معدلات الفقر في محافظة القاهرة سترتفع من ٤,٦٪ في ٢٠٠٥ لتصل إلى ٧,٦٪ في ٢٠١٥. ويمكن أن يعزى ذلك إلى الأعداد المتزايدة للمقيمين في المناطق الهشة وتزايد معدلات الهجرة الداخلية إلى الحضر والتي تتسبب في انخفاض معدلات القيد في مختلف المراحل التعليمية وتؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

الهدف الإنمائي الثاني: تعميم التعليم الابتدائي

الهدف الثالث: ضمان استكمال جميع الصبية والفتيات دورة كاملة من التعليم الابتدائي

٦. صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي
٧. نسبة الطلاب الذين يلتحقون بالصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس
٨. معدل إجادة القراءة والكتابة بين أعمار ١٥ إلى ٢٤ سنة

المؤشر السادس: صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي. من غير المتوقع أن تحقق مصر، على المستوى القومي، النسبة المستهدفة لقيد الأطفال بالتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. كما أنه من غير المتوقع تحقيق النسبة المستهدفة لكل من الصبية والفتيات، ما لم تبذل المزيد من الجهود الإضافية.

أما على المستوى المحلى، فمن المتوقع أن تتمكن بعض المحافظات من تحقيق النسبة المستهدفة لقيد كل من الصبية والفتيات. ومن بين هذه المحافظات، محافظات الحضر: القاهرة، والإسكندرية، والسويس، وبورسعيد، وكذلك محافظات القليوبية، والإسماعيلية، والجيزة، وبني سويف، والمنيا. في حين ستحقق محافظات الشرقية، الفيوم، وأسيوط نسب القيد المتوقعة بالنسبة للفتيات فقط.

ومن غير المتوقع أن تحقق المحافظات الأحد عشر المتبقية بالإضافة إلى المحافظات الحدودية الخمسة النسب المستهدفة بحلول عام ٢٠١٥. نظراً للانخفاض الملحوظ في نسب القيد الحالية، باستثناء محافظتي الدقهلية، والمنوفية، التى ترتفع فيهما نسبة معدلات القيد، ولكنها تنمو بمعدلات سنوية ضعيفة مما لن يمكنها من تحقيق الهدف الإنمائي. وفي المحافظات الأحد عشر جميعها، تعاني نسبة كبيرة من السكان الريفيين من غياب الخدمات التعليمية، وانخفاض مستويات الدخل، وغياب الوعي فيما يتعلق بأهمية التعليم. فالأسر منخفضة الدخل تجبر الأطفال على ترك المدارس للإلتحاق بسوق العمل. وعلاوة على ذلك، تسهم المعدلات المرتفعة للأمية بين النساء في المناطق الريفية، وخاصة في محافظات الفيوم، وأسيوط، وسوهاج، فى انخفاض معدلات قيد الأطفال بالمدارس.

١١ الإسكندرية ، الدقهلية ،الجيزة سوف تحتاج لتقليل معدلات الفقر بقيمة اضافية تقدر ٠,٦:١,٣ وكذلك ٠,٣ نقطة في المائة علي التوالي لتحقيق الهدف الاول من الاهداف الإنمائية للالفية

١٢ تحليل المحافظات في هذة الورقة لا يشمل الأقصر أو الخمس محافظات الحدودية–

المؤشر الثامن: معدل إجادة القراءة والكتابة بين أعمار ١٥ إلى ٢٤ سنة. إذا ما تم الحفاظ على المعدل الحالي للتقليل من الأمية وبذل المزيد من الجهود في هذا المجال، فبحلول عام ٢٠١٥، يمكن أن تحقق مصر من القضاء على الأمية بين الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة. حيث يبلغ المعدل المتوقع لمحو أمية هذه الفئة بحلول عام ٢٠١٥، نحو ٩٧,٣٪.

ومن المتوقع أن تحقق محافظات بورسعيد، والسويس، ودمياط، والشرقية، والإسماعيلية، وقنا، وأسوان، والمحافظات الحدودية الخمسة معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة المستهدفة، في حين من غير المتوقع أن تحقق المحافظات الأربعة عشر المتبقية المعدلات المستهدفة.

وبالنظر إلى المحافظات الأربعة عشر التي من غير المتوقع أن تحقق الهدف، نجد أن أعلى نسب الإلمام بالقراءة والكتابة تتواجد في كل من القاهرة والإسكندرية بنسبة ٩١٪ تقريباً للفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة. إلا أن معدل الزيادة في هذا المؤشر خلال الفترة الماضية كان بطيئاً. وبافتراض استمرار معدل الزيادة على هذا النحو في المستقبل، فستكون نسبة الأشخاص مجيدي القراءة والكتابة في القاهرة والإسكندرية أقل بنسبة ٣ بالمائة عن الهدف الإنمائي. أما في باقي المحافظات التي لن تتمكن من تحقيق هذا الهدف، تشير النسب العالية لسكان المناطق الريفية (بنسب تتراوح من ٧٢,١٪ إلى ٨١,٢٪ فيما عدا الجيزة والقليوبية) إلى وجود عدة عوامل تحول دون زيادة معدلات القضاء على الأمية. ومن بين هذه العوامل: معدلات الفقر (خاصة في محافظات المنيا، وبني سويف، وسوهاج، وأسيوط)، وغياب الوعي بأهمية التعليم، وعدم كفاءة برامج القضاء على الأمية.

وعلى الرغم من تحسن معدل إجادة القراءة والكتابة بين الفتيات في هذه الفئة العمرية بمعدل سنوي قدره ٢,٤٪ (خلال الفترة ١٩٨٦–٢٠٠٥)، فمن غير المتوقع أن تقضي مصر تماماً على الأمية بين الإناث للفئة العمرية ١٥–٢٤ بحلول عام ٢٠١٥، حيث يتوقع أن يصل معدل إجادة القراءة والكتابة إلى ٩٥,٢٪. في حين يتوقع أن تحقق اثنتا عشرة محافظة هدف الوصول بمعدل القدرة على القراءة والكتابة إلى ١٠٠٪ بين الفتيات بحلول عام ٢٠١٥، وهي: بورسعيد، والسويس، ودمياط، والشرقية، والإسماعيلية، وقنا، وأسوان، والمحافظات الحدودية الخمسة.

وتعد محافظات كفر الشيخ، والبحيرة، وبني سويف، والفيوم، والمنيا، وسوهاج هي الأبعد عن تحقيق الهدف الإنمائي الخاص بالقضاء على الأمية بين الفتيات. ويرجع هذا إلى أنه في عام ٢٠٠٥، كانت معدلات إجادة القراءة والكتابة بين الفتيات أقل من ٥٠٪ في هذه المحافظات. ويمكن إرجاع انخفاض معدلات إجادة القراءة والكتابة في هذه المحافظات إلى الثقافة الاجتماعية والعادات والتقاليد في المناطق الريفية التي تحول دون تعلم المرأة.

من المتوقع أن تتمكن مصر من تحقيق هدف الألفية فيما بين الذكور بحلول عام ٢٠١٥ ببذل المزيد من الجهد، على الرغم من أن الزيادة السنوية في معدل إجادة القراءة والكتابة بين الصبية كانت أقل منها بين الفتيات. حيث تتزايد نسبة إجادة القراءة والكتابة بين الصبية بنسبة ١,٤٪ سنوياً، ومن المتوقع أن يصل المعدل إلى نحو ٩٩,٢٪ بحلول عام ٢٠١٥.

الهدف الإنمائي الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف الرابع: القضاء على التباين بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، بحلول عام ٢٠٠٥ على الأفضل، وعلى كافة المستويات بحلول عام ٢٠١٥

٩. نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي، والثانوي، وما بعدهما

١٠. نسبة الإناث إلى الذكور من مجيدي القراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥–٢٤ سنة

١١. حصة المرأة في الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي

١٢. حصة المرأة في مقاعد البرلمان

المؤشر التاسع: نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي والثانوي. من المتوقع القضاء على الفجوة بين البنين والبنات في التعليم الابتدائي على المستوى القومي وكذلك على مستوى جميع المحافظات بحلول عام ٢٠١٤. وإن كانت نسبة البنات إلى البنين، على المستوى القومي، سوف تتخطى ٩٩٪ بداية من عام ٢٠٠٧. أما فيما يتعلق بنسبة البنات إلى البنين في التعليم الثانوي، فيمكن تحقيق المعدل ذاته – ببذل القليل من الجهد - بحلول عام ٢٠٠٩.

إلا أنه على المستوى المحلي، لن تتمكن ثلاث محافظات من تحقيق النسبة المستهدفة بين البنات إلى البنين في التعليم الثانوي، حيث من المتوقع أن تصل نسبة البنات إلى البنين في محافظات الوادي الجديد، وشمال سيناء، ومرسى مطروح إلى نحو ٩٨,٤٪، و٧٧,٣٪، و٤٦,٥٪ على الترتيب بحلول عام ٢٠١٥. ويعزى عدم المساواة بين البنين والبنات على مستوى التعليم الثانوي في محافظتي مرسى مطروح وشمال سيناء إلى عدم كفاية وكفاءة المؤسسات التعليمية بهما. وعلاوة على ذلك، تحول الثقافة السائدة بين البدو في هذه المحافظات دون حصول المرأة على حقوقها في التعليم والممتلكات، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأمية وغياب الوعي بأهمية التعليم.

المؤشر العاشر: نسبة الإناث إلى الذكور من مجيدي القراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥–٢٤ سنة. لن يتم القضاء تماماً على الفجوة بين الجنسين في نسبة إجادة القراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥–٢٤ سنة، على المستوى القومي بحلول عام ٢٠١٥؛ حيث يتوقع أن تصل نسبة الإناث إلى الذكور من مجيدي القراءة والكتابة في هذه الفئة العمرية ٩٢,٧٪. أما على المستوى المحلي، فستتمكن محافظات دمياط، والإسماعيلية، وقنا، وأسوان، والشرقية،

والمحافظات الحدودية من تحقيق هذه النسبة المستهدفة بحلول عام ٢٠١٥.

المؤشر الحادي عشر: حصة المرأة في الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي. تعد حصة المرأة صغيرة في الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي، وتنمو بمعدل شديد البطء. وخلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤، كانت نسبة نمو حصة المرأة في الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي أقل من ١٪ سنوياً، وهو ما يشير إلى عدم توقع تحسن وظائف المرأة مدفوعة الأجر بشكل ملموس في المستقبل القريب.

المؤشر الثاني عشر: نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة بالمجالس النيابية والمحلية. لم تتجاوز حصة المرأة في مقاعد مجلس الشعب ٢,٦٪، خلال عام ٢٠٠٥، مقارنة بنسبة ٢,٤ ٪ عام ٢٠٠٠، في حين زادت نسبة تمثيلها في مجلس الشورى من ٥,٧٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٪ في عام ٢٠٠٥. وتبلغ نسبة مشاركة المرأة في المجالس المحلية على مستوى الجمهورية ١,٨٪، حيث تحتل المرأة نسبة ١,٣٪ من مقاعد المجالس المحلية في المناطق الريفية، و٢,٩٪ من مقاعد المجالس المحلية في المناطق الحضرية. وتشير النسب المنخفضة للتمثيل السياسي للمرأة على المستويين القومي والمحلي إلى عدم إمكانية تحقيق هذا الهدف الإنمائي.

الهدف الإنمائي الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

الهدف الخامس: تخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ثلثين

١٣. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
١٤. معدل وفيات الأطفال
١٥. نسبة الأطفال البالغ عمرهم عاماً واحداً ويتلقون تطعيم الحصبة

المؤشر الثالث عشر: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. من المتوقع بحلول عام ٢٠١٥ أن يتم تحقيق هدف

من المتوقع القضاء على الفجوة بين البنين والبنات فى التعليم الابتدائى على المستوى القومى، بحلول عام ٢٠١٤.

الألفية، على المستوى القومي في مصر، فيما يتعلق بوفيات الأطفال دون سن الخامسة (٢٠ حالة وفاة لكل ألف مولود) وفقاً للمعدل السنوي الحالي الذي يشير إلى تراجع حالات الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة. ويبلغ المعدل المتوقع لوفيات الأطفال دون سن الخامسة ١٥,٣حالة لكل ألف مولود بحلول عام ٢٠١٥. وعلى المستوى المحلي، من المتوقع أن تحقق جميع المحافظات هذا الهدف الإنمائي باستثناء محافظات القاهرة، والإسكندرية، وبورسعيد، والدقهلية. ويعزى التقدم البطئ في هذه المحافظات إلى ارتفاع المعدل الأساسي بها، مما يجعل من الصعب تحقيق تطورات على المستوى التراكمي.

المؤشر الرابع عشر: معدل وفيات الأطفال الرضع. من المتوقع أن يصل معدل وفيات الأطفال الرضع إلى ٩,٩ حالة وفاة ، وذلك على المستوى القومي، بما يعني انه من المتوقع أن يقل عن المعدل المستهدف، وهو ١٤,٧ طفل لكل ألف مولود حي بحلول عام ٢٠١٥. ومن المتوقع الوصول إلى المعدل المستهدف على المستوى القومي بحلول عام ٢٠١١. وعلى المستوى المحلي، ستتراجع معدلات وفيات الأطفال الرضع بجميع المحافظات لتصبح أقل من المعدل المستهدف باستثناء محافظات القاهرة، والإسكندرية، وبورسعيد. ومرة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن هذه المحافظات بدأت بمستويات أساسية أعلى من المتوسط، بما يزيد من صعوبة حدوث تحسن في هذا المؤشر.

من غير المتوقع أن تحقق محافظات القاهرة، والإسكندرية، وبورسعيد أهداف هذا الهدف الإنمائي الخاص بمعدلات وفيات الأطفال الرضع، ودون سن الخامسة لسببين: أولاً، تعد البيانات الخاصة بهذا المؤشر أكثر دقة نظراً لكثرة أعداد المستشفيات التي تقوم بتسجيل هذه البيانات. علاوة على ذلك، فإن المستشفيات حالياً تحتفظ بسجلات وفقاً لموقع ميلاد الأطفال أو وفاتهم بدلاً من محل سكن الأطفال. وتسافر أعداد كثيرة من الأشخاص ممن يعيشون في المناطق الريفية، والمدن الصغيرة، ومحافظات الصعيد إلى المدن الكبرى ومحافظات الوجه البحري حيث تتوافر خدمات صحية ذات جودة أعلى. ومن ثم، فإن معدلات الوفيات بين الرضع، والأطفال، والأمهات تعد أعلى في هذه المناطق، مما يجعل من الصعب تحقيق هذا الهدف الإنمائي في تلك المحافظات.

الهدف الإنمائي الخامس: تحسين الصحة الإنجابية

الهدف السادس: خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع

١٦. نسبة وفيات الأمهات
١٧. نسبة المواليد الخاضعة للإشراف الطبي

المؤشر السادس عشر: معدل وفيات الأمهات. يبلغ المعدل المستهدف لوفيات الأمهات ٤٣,٥ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي بحلول عام ٢٠١٥ في حين أن المعدل القومي من المتوقع أن يكون ٢١,٣ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي بحلول عام ٢٠١٥. وإذا حافظت مصر على المعدلات الحالية لتراجع وفيات الأمهات، فإنها ستحقق معدلات تراجع أقل من المعدل المستهدف على المستوى القومي باستثناء عدد قليل من المحافظات وهي: الدقهلية، والشرقية، والقليوبية، وبني سويف، والمنيا، وأسوان.

من غير المتوقع أن تحقق محافظات الشرقية، والقليوبية، وبني سويف، والمنيا هذا الهدف الإنمائي نظراً لعدم المساواة في توزيع الخدمات الطبية. ففي هذه المحافظات، يوجد ٢,٦–٣,٢ مستشفى ووحدة صحية لكل ١٠٠ ألف شخص على التوالي ويتراوح عدد الأطباء التابعين لوزارة الصحة والسكان بين ٣,٧–٥ أطباء لكل ١٠ آلاف شخص. وعلاوة على ذلك، تتركز المستشفيات والوحدات الصحية في المناطق الحضرية داخل هذه المحافظات. كما أن ارتفاع معدلات الأمية بين النساء (التي تتراوح بين ٤٤,٧٪ و٥٥,٤٪) يؤدي إلى انخفاض معدلات الوعي الصحي، بما يساهم في ارتفاع معدلات وفيات الأمهات.

المؤشر السابع عشر: حالات الولادة التي تخضع لإشراف طبي. تزايد عدد حالات الولادة التى تخضع لإشراف طبي بمعدل سنوي يبلغ ٣,٤٪ فى المتوسط خلال الفترتين ١٩٩٢–١٩٩٧ و٢٠٠٠–٢٠٠٥. وإذا استمر هذا المعدل، فسوف تقترب مصر من تحقيق المعدل المستهدف لهذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥. وتجدر الإشارة إلى أنه نظراً للجهود الملموسة فقد شهد عدد حالات الولادة التي تخضع لإشراف طبي قفزة كبيرة (٩,٢٪ سنوياً) خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٥.

الهدف الإنمائي السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، وغيرهما من الأمراض

الهدف السابع: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبدء مقاومة انتشاره

١٨. انتشار مرض نقص المناعة المكتسب بين النساء الحوامل من ١٥ إلى ٢٤ سنة
١٩. معدل استخدام العوازل الواقية ضمن معدل شيوع استخدام موانع الحمل والأشخاص من ١٥ إلى ٢٤ سنة من ذوي المعرفة الصحيحة الشاملة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
٢٠. نسبة حضور عدد الأطفال الذين أصبحوا يتامى بسبب فيروس نقص المناعة البشرية إلى حضور غير الأيتام بالمدارس من أعمار ١٠–١٤ سنة

الهدف الثامن: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الخطيرة

٢١. معدلات الانتشار والوفيات المرتبطة بالملاريا
٢٢. نسبة السكان المعرضين لخطر الملاريا باستخدام التدابير الفعالة للوقاية من الملاريا ومعالجتها
٢٣. معدلات الانتشار والوفيات المرتبطة بالدرن
٢٤. نسبة حالات الدرن التي تم الكشف عنها والتي تم علاجها من خلال دورات علاجية قصيرة تخضع للرقابة الطبية المباشرة

الهدف السابع: وقف وبدء الحد من انتشار الإيدز. تعد معدلات انتشار مرض الإيدز في مصر منخفضة للغاية، حيث بلغت حوالي ٥,٣ حالة في عام ٢٠٠٥، أي ما يمثل أقل من ٠,٠١٪ من السكان[١٣] وتعد نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين النساء الحوامل منخفضة، كما أن نقل العدوى من الأم إلى الطفل نادراً، ويعد عدد الأطفال الذين يفقدون أباءهم بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قليلاً. وللإبقاء على هذه المعدلات المنخفضة للانتشار، ينبغي معالجة عدد من عوامل المخاطر. فوفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٤، فإن التوعية العامة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسبل انتقاله تعد قليلة، وهناك مخاطر بزيادة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نتيجة تعاطى المخدرات عن طريق الحقن، واستخدام الحقن غير المعقمة، وانخفاض معدلات استخدام العوازل الواقية. وينبغي أن تضع برامج الوقاية والعلاج، وخاصة التي تستهدف الشباب والمجموعات التي ترتفع بينها مخاطر الإصابة، ضمن أولوياتها تقليل عوامل المخاطر تلك. كما أن هناك حاجة للسياسات والاستراتيجيات الموجهة لتوفير الرعاية والعلاج بأسعار قليلة التكلفة للمصابين وتقديم المشورة لأسرهم.

الهدف الثامن: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض. تكللت الجهود الخاصة بوقف ومنع انتشار الدرن والملاريا في مصر بالنجاح.[١٤] ووفقاً لبيانات وزارة الصحة والسكان، بلغت نسبة الإصابات الجديدة بالدرن ٢٤ حالة لكل ١٠٠ ألف شخص في عام ٢٠٠٦. وقد بلغت نسبة الانتشار في عام ٢٠٠٥، نحو ٣٢ حالة لكل ١٠٠ ألف شخص[١٥]. كما بلغت نسبة حالات الدرن التي تم اكتشافها وخضعت لفترات علاج قصيرة تحت إشراف طبي مباشر ٦٠٪ في عام ٢٠٠٥، وبلغ معدل نجاح علاج هذه الحالات ٧٠٪ (cohort ٢٠٠٤)[١٦] ولم يتم اكتشاف أي حالة إصابة بالملاريا في مصر منذ عام ١٩٩٨، وتواصل الحكومة جهودها لمواصلة هذا التقدم.

ومن بين الأمراض الأساسية الأخرى التي تؤثر على السكان في مصر، فيروس الكبد الوبائي سي والبلهارسيا. ويتطلب تحقيق هدف وقف والحد من انتشار فيروس الكبد الوبائي سي تنسيق الجهود لرفع الوعي العام وضمان توافر برنامج قوي لمقاومة العدوى، على المستوى القومي. كما تعد البلهارسيا من الأمراض واسعة الانتشار في مصر، إلا أن معدلات انتشارها آخذة في التراجع نتيجة للجهود العلاجية، والوقائية، والتعليمية، والبيئية. ووفقاً لوزارة الصحة والسكان، تراجع معدل الإصابة ببلهارسيا الأمعاء من ١٤,٨ لكل ١٠٠ فرد في عام ١٩٩٠ إلى ٢,٧ في عام ٢٠٠٠. وتراجعت معدلات الإصابة بالبلهارسيا البولية من ٦,٦ إلى ١,٩ لكل ١٠٠ فرد خلال الفترة ذاتها.

١٣ الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ٢٠٠٦ ورقة حقائق عن مصر بشأن فيروس المناعة المكتسبة والامراض الجنسية المعدية

١٤ – البيانات الحديثة من مصادر مختلفة تشير الي إرتفاع طفيف في الإصابة وإنتشار السل في الثلاثة أعوام الماضية وطبقا لبيانات وزارة الصحة والسكان فإن وباء السل هو ١٤ حالة لكل مائة الف في عام ٢٠٠٣ وطبقا لمنظمة الصحة العالمية فإن ٢٤ حالة لكل مائة الف في ٢٠٠٦ والأسباب الممكنة لهذة الزيادة تشمل إنخفاض استهلاك البروتين (بسبب انفلونزا الطيور واسعار الغذاء المرتفعة) مما يسبب مناعة ومقاومة أقل

١٥ منظمة الصحة العالمية ٢٠٠٦ ملمح عن مصر

١٦ انظر المرجع السابق.

يتطلب الصرف الصحى الآمن اتصال المنازل بشبكة صرف صحى تنتهى بوحدة معالجة كشرط للإصحاح الأساسى

الهدف الإنمائي السابع: كفالة الاستدامة البيئية

الهدف التاسع: دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياسات وبرامج البلاد، وتعويض فقدان الموارد البيئية

٢٥. أراضي الغابات كنسبة من مساحة الأراضي

٢٦. نسبة المساحات المحمية للحفاظ على التنوع الحيوي على مناطق السطح

٢٧. إمدادات الطاقة (الاستهلاك الظاهر؛ المعادل لكيلو جرام من النفط) لكل ١٠٠٠ دولار أمريكى من إجمالي الناتج المحلي

٢٨. انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (للفرد) واستهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون المتسببة لتآكل الأوزون

الهدف العاشر: التقليل إلى النصف لنسبة الأشخاص دون مصادر مستدامة للحصول على مياه الشرب الآمنة

٢٩. نسبة السكان ذوي مصادر مستدامة لمصادر المياه المحسنة

٣٠. نسبة السكان ذوي قنوات آمنة للصرف الصحي المحسنة

الهدف الحادي عشر: تحقيق تحسن كبير في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان العشوائيات بحلول عام ٢٠١٠

٣١. سكان العشوائيات كنسبة من سكان الحضر

الهدف الثاني عشر. في ضوء الهدف الثاني عشر، يمكن أن يوضح تحليل عملية تخصيص وتوزيع التنمية الرسمية مدى التزام الدول المتقدمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدول النامية، كما يمكن أن يبرز أيضاً دور الحكومات القومية في هذه الشراكة، من خلال تنسيق وإدارة المساعدات الرسمية للتنمية وتوجيه أموال المانحين لأولويات التنمية القومية. ويوضح إطار ٢-٢ توزيع المساعدات الدولية للتنمية في مصر لكل من الأهداف الإنمائية للألفية وفقاً للقطاع والمنطقة الجغرافية.

المؤشر التاسع والعشرين: نسبة السكان المتوافر لديهم مصادر مستدامة لمياه الشرب الآمنة ومصادر المياه المحسنة. إذا ما حافظت مصر على المعدلات الحالية لزيادة توافر مصادر مياه الشرب الآمنة، فإنها سوف تحقق نسبة أعلى من نسبة السكان المستهدفة ممن يتوافر لديهم مصادر مياه الشرب الآمنة. وبداية من عام ٢٠٠٨، سيتوافر لدى أكثر من ٩٩٪ من الأسر مصادر لمياه الشرب النقية. وستحظى معظم المحافظات بتغطية بنسبة ١٠٠٪ باستثناء سبعة محافظات هي: الإسكندرية، وبورسعيد، والسويس، وكفر الشيخ، والبحيرة، والفيوم، وأسوان.

المؤشر الثلاثون: نسبة السكان المتوافر لديهم مرافق صرف صحي مطورة. يعتمد تحقيق هذا الهدف على التعريف المستخدم لمرافق الصرف الصحي المطورة. فباستخدام التعريف القديم للصرف الصحي المطور، ستتوافر لنسبة ٩٧٪ من الأسر المصرية مرافق الصرف الصحي المطور وشبكات صرف آمنة (التي تنتهي في محطة معالجة أو نظام صرف بديل)، وذلك على المستوى القومي بحلول عام ٢٠١٥. وعلى المستوى المحلي، سيتوافر لجميع المحافظات تغطية كاملة من شبكات الصرف الصحي بحلول ٢٠١٥، باستثناء ثلاث محافظات هي: أسيوط، وسوهاج، وأسوان. إلا أنه وفقاً للتعريف الجديد، فمن غير المتوقع أن تتوافر مرافق الصرف الصحي الآمنة لجميع الأسر المصرية بحلول عام ٢٠١٥. فالتعريف الجديد لمرافق الصرف الصحي المطور يتطلب ربط المنازل بشبكات صرف صحي عمومية متصلة بمحطات معالجة كأحد متطلبات الصرف الصحي الأساسية. وباستخدام التعريف الجديد، فمن غير المتوقع أن يتم تحقيق سواء التغطية الكاملة أو هدف هذا المؤشر، والخاص بالتقليل إلى النصف نسبة السكان بدون مرافق صرف صحي بحلول ٢٠١٥. وستكون محافظة القاهرة هي الوحيدة التي ستتمكن من تحقيق هذا الهدف الإنمائي الخاص بهذا المؤشر، وستقترب محافظتي بورسعيد، والسويس من تحقيقه.

الهدف الإنمائي الثامن: خلق شراكة عالمية من أجل التنمية

الهدف الثاني عشر: خلق نظام تجاري ومالي أكثر انفتاحاً قائم على القواعد ويمكن التكهن به، وغير قائم على التمييز. ويتضمن التزاماً بسلامة الإدارة، والتنمية، والحد من الفقر - على المستويين القومي والدولي.

الهدف الثالث عشر: معالجة الاحتياجات الخاصة للدول الأقل حظاً من التنمية. ويتضمن ذلك تمكين منتجات الدول الأقل نمواً من الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة بدون قيود

إطار ٢-٢: المعونات الدولية للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مصر

بلغ حجم المعونات الدولية التي وجهت لمصر لتحقيق أهداف الألفية خلال عام ٢٠٠٤ نحو ٧٤١,٩ مليون دولار بانخفاض ١٤٪ عن مثيلتها عام ٢٠٠١ والتي بلغت نحو ٨٦١,٩ مليون دولار. وفيما يلي بيان توزيع هذه المعونات الدولية في مصر وفقاً للقطاع والمناطق الجغرافية:

* **الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع.** بلغت قيمة المعونات الدولية الموجهة للبرامج المصممة للقضاء على حدة الفقر والجوع نحو ١٣٤ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٤، بما يمثل ١٨٪ من إجمالي المعونات الخارجية لمصر. وبلغت حصة القطاع الزراعي من المعونات ٣٤٪، يليه قطاع الصناعة ٢١٪، وخدمات البنية التحتية ١٣٪. ويعد هذا التوزيع ملائماً لكون الزراعة تعد النشاط الاقتصادي الرئيسي في الريف والذي يعاني من ارتفاع نسبة الفقر بين سكانه. إلا أن المساعدات الدولية لم يتم توزيعها جغرافياً بما يتماشى مع التوزيع الجغرافي لنسب الفقر. ففي حين أن معدلات الفقر في المحافظات الخمسة الأكثر فقراً ، وهي: أسيوط، وبني سويف، وسوهاج، والمنيا، تتراوح بين ٦١٪ إلى ٣٣٪، فقد تراوحت حصتها من المعونات الموجهة للقضاء على الفقر بين ٥,٦٪ إلى ٢,٢٪. وبالمقابل، فقد استحوذت محافظتي البحيرة ودمياط، رغم الانخفاض النسبي في نسبة الفقراء بين سكانها (٢٠٪ و ٤,٤٪ على التوالي) على حصص أعلى من المعونات الأجنبية الموجهة للقضاء على الفقر بنسب (١٠,٨٪ و٢٪ على التوالي).
* **الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.** بلغت نسبة المعونات الدولية الموجهة لبرامج تحقيق التعليم الابتدائي الشامل ٤١,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٤، بما يمثل نحو ٥,٦٪ من إجمالي المعونات الخارجية. ولم يكن التوزيع الجغرافي للمعونات الموجهة لتحقيق التعليم الابتدائي الشامل متماشياً مع معدلات الأمية بين الشباب ضمن الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة أو معدلات القيد بالمدارس. فقد كانت حصص المحافظات ذات أعلى معدلات للأمية، وأقل معدلات للقيد في التعليم الابتدائي، وهي: سوهاج، والفيوم، وبني سويف، ضئيلة حيث بلغت ٧٪، ٤,٢٪، ٣,٥٪ على التوالي. وفي الوقت نفسه، تلقت محافظة القاهرة ١١,٤٪ من المعونات المخصصة لهذا الهدف على الرغم من ارتفاع معدل إجادة القراءة والكتابة بها بنسبة ١٠٠٪، وزيادة نسبة القيد في التعليم الابتدائي على ٩٠٪.
* **الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.** تم توجيه نحو ٤٢,٢ مليون دولار من المعونات الخارجية إلى البرامج المصممة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما يمثل نحو ٥,٧٪ من إجمالي المعونات الأجنبية. وقد تلقت برامج التعليم ٤٧٪ من المعونات، في حين تلقى القطاع الصحي ٧٪. وجغرافياً، كان توزيع تلك المعونات يتوافق إلى حد كبير مع احتياجات مختلف المحافظات، وفقاً للمؤشرات المتعلقة بهذا الهدف فقد تلقت المحافظات الأكثر حاجة وهي: أسيوط، وسوهاج، والمنيا، وقنا، والفيوم، وبني سويف نسب تتراوح بين ٣,٢٪ إلى ٧,١٪.
* **الهدف الرابع: خفض نسبة وفيات الأطفال.** تم توجيه نحو ٦٠ مليون دولار من المعونات الدولية للبرامج المصممة لخفض نسبة وفيات الأطفال - بما يمثل ٨,١٪ من إجمالي المعونات الأجنبية. وقد تلقى قطاع المياه والصرف الصحي ٤٤٪ من تلك المساعدات، وتلقت برامج الصحة ٣٤٪، في حين تلقت برامج التعليم ٨٪. وبوجه عام، حصلت المحافظات التي ترتفع فيها نسبة الوفيات بين الأطفال على مخصصات كبيرة مثل: الفيوم، وبني سويف، والمنيا حيث تلقت كل منها ٨,٤٪، وتلقت سوهاج ٥,٦٪، وحصلت قنا على ٣,٣٪. إلا أن أسيوط والتي ارتفعت فيها نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة إلى نحو ٥٠ لكل ألف مولود حي لم تتحصل سوى على ١,٩٪ من إجمالي المعونات، في حين حصلت الإسكندرية على ١٣,٦٪ من المعونات رغم أن معدل وفيات الأطفال بها بلغ ٢٦,٨ حاله فقط لكل ألف مولود حي.
* **الهدف الخامس: تحسين الصحة الإنجابية.** تم توجيه نحو ٥٨ مليون دولار من المعونات الدولية إلى البرامج المعنية بتحسين الصحة الإنجابية، بما يمثل نحو ٧,٨٪ من إجمالي المساعدات الخارجية. وقد حصل قطاع الصحة على ٣٩٪ من هذه المساعدات، وحصل قطاع المياه والصرف الصحي على ٣٧٪، وحصلت البرامج التعليمية على ٩٪ منها. ولم يتم توزيع المساعدات المخصصة لتحسين الصحة الإنجابية جغرافياً وفق الحاجة. فقد تلقت المحافظات الستة الأفقر في الصعيد على ٣٦٪ من تلك المبالغ، في حين تلقت الإسكندرية وحدها ١٤,٤٪ منها.
* **الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة والملاريا، وغيرهما من الأمراض.** تم توجيه نحو ٣٦ مليون دولار من المساعدات الدولية إلى البرامج المعنية بمكافحة فيروس نقص المناعة والملاريا وغيرهما من الأمراض، بما يمثل نحو ٤,٨٪ من إجمالي المساعدات الخارجية. وقد تم تخصيص نصف هذه المبالغ تقريباً لبرامج في قطاع الصحة.
* **الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية.** تم توجيه نحو ٣٤٦,٧ مليون دولار من المعونات الدولية إلى البرامج المعنية بضمان الاستدامة البيئية، بما يمثل نحو ٤٦,٧٪ من إجمالي المعونات الخارجية. ولم يكن التوزيع الجغرافي لهذه المعونات عادلاً أيضاً، فمحافظة أسيوط التي تعد في مقدمة المحافظات التي تنخفض فيها نسبة الأسر التي تحصل على صرف صحي آمن بنسبة ٧٣٪، لم تتلقى سوى ١٢,٨٪ من تلك المعونات. كما أن محافظات سوهاج، والمنيا، وقنا، والتي تعاني أيضاً من انخفاض نسبة الحصول على المياه الآمنة والصرف الصحي الآمن، فقد تلقت كل منها ما يقل عن ١٪ من المعونات الخاصة بهذا الهدف. وفي المقابل، فقد تلقت محافظة الإسكندرية، التي تصل فيها نسبة الأسر التي تتمتع بصرف صحي ومياه شرب آمنة لأكثر من ٩٩٪، ما يزيد على ١٤٪ من المعونات.

المصدر: هدى النمر، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨.

الشراكة العالمية من أجل التنمية ليست مسئولية مباشرة لطرف واحد من الدول المتقدمة أو من الدول الأقل نمواً ولكنها تقع على كاهل الطرفين معاً

جمركية أو كمية كما تشمل البرامج المطورة لخفض ديون الدول الفقيرة ذات المديونية المرتفعة، وإلغاء الديون الثنائية الرسمية، وتقديم مزيد من المساعدات التنموية الرسمية للبلدان الملتزمة بالحد من الفقر.

الهدف الرابع عشر: معالجة الاحتياجات الخاصة للدول النامية الحبيسة والمكونة من جزر صغيرة.

الهدف الخامس عشر: المعالجة الشاملة لمشكلات الديون الخاصة بالبلدان النامية من خلال التدابير القومية والدولية لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل.

الهدف السادس عشر: وضع وتنفيذ استراتيجيات للعمل المناسب والمنتج للشباب، بالتعاون مع البلدان النامية.

الهدف السابع عشر: توفير العقاقير الأساسية بأسعار ملائمة في البلدان النامية، بالتعاون مع الشركات الدوائية.

الهدف الثامن عشر: العمل على توفير مزايا التكنولوجيات الحديثة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال التعاون مع القطاع الخاص.

في حين أن الهدف الإنمائي الثامن قد صمم لقياس مدى الالتزام الدولي بالشراكة العالمية من أجل التنمية، فقد تركزت الجهود مؤخراً على إضفاء الطابع المحلي على الهدف الثامن للنظر في الاندماج القومي مع هذه الشراكة العالمية والالتزام القومي بهذه الأهداف. وتقر هذه المجهودات بحقيقة أن خلق شراكة عالمية من أجل التنمية ليست مسئولية مباشرة في اتجاه واحد سواء من جانب الدول المتقدمة أو الأقل تقدماً. ويتطلب

إطار ٢–٣: ما مدى واقعية الأهداف الإنمائية للألفية؟

وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، تتباين التكلفة التقديرية فيما يتعلق بالمساعدات الإضافية للتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع البلدان من ١٢١ مليار دولار في ٢٠٠٦ إلى ١٨٩ مليار دولار في ٢٠١٥. ولكن ما مدى واقعية معدلات التمويل هذه لتحقيق الأهداف الإنمائية؟

ما هي العوامل التي لم تراعيها التقديرات؟ تشير تقديرات احتياجات الاستثمار لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات الصحة، والبنية التحتية للمواصلات، والتعليم (ما يقرب من ٦٠٪ من إجمالي احتياجات الاستثمار الواردة في التقرير) إلى أن البنود الأصلية لتقدير الموازنة قد حذفت العديد من البنود وتقدم افتراضات متفائلة بشأن جودة الإدارة.

الصحة. تغطي الأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالصحة نطاقاً عريضاً من الموضوعات، مثل خفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ووفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع، ووقف انتشار مرض فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والملاريا، وغيرها من الأمراض الرئيسية وبدء مقاومتها. ويقدر التقرير أن معدلات الاستثمار للفرد بنسب ١٣–٢٥ دولار في ٢٠٠٥، و١٩–٣٣ دولار في ٢٠١٠، و٣٠–٤٨ دولار في ٢٠١٥، ستكون كافية لتحقيق هذه الأهداف. إلا أن مثل هذه التقديرات لا تضع في الاعتبار تكلفة العلاج والأمصال للعديد من الأمراض غير الرئيسية التي تشكل مجتمعة عبئاً يتراوح حجمه باختلاف عدد السكان.

وحيث أن الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة تتضمن أيضاً ضمان فعالية نظام تقديم الخدمات الصحية بوجه عام، فينبغي وضع تكاليف تحقيق ذلك ضمن إجمالي التكاليف. كما أن هناك حاجة لموارد إضافية للمعالجة والوقاية، بما في ذلك تدريب المعلمين، وتعزيز برامج التوعية، وتدريب مشرفي الرعاية الصحية لتقديم خدمات متقدمة. وختاماً، ينبغي توسيع نطاق البنية التحتية لتوفير المدارس والوحدات الصحية لنسبة أكبر من السكان.

التعليم. يعنى الهدف الإنمائي الخاص بالتعليم بتحقيق التعليم الابتدائي الشامل للبنين والبنات بحلول عام ٢٠١٥. وتتضمن المتطلبات التقديرية للفرد الواردة بالتقرير التعليم الثانوي أيضاً. حيث تبلغ الاستثمارات التقديرية السنوية للفرد لتحقيق هذا الهدف: ١١–١٧ دولار في ٢٠٠٥، و١٣–١٩ دولار في ٢٠١٠، و١٧–٢٥ دولار في ٢٠١٥. تعد هذه التقديرات منخفضة للغاية نظراً لأن تحقيق التعليم الابتدائي الشامل في العديد من البلدان يتطلب زيادة كبيرة في أعداد المعلمين. وفي حين تقدر منظمة الأمم المتحدة للتربية، والتعليم، والثقافة التكلفة اللازمة لدفع رواتب ١٨ مليون معلم إضافي ستبلغ نحو ٧–٨ دولار للفرد، فينبغي أيضاً الوضع في الاعتبار تكلفة تدريب هؤلاء المعلمين. وتبلغ أقل تقديرات تكلفة تدريب المعلمين الجدد فقط نحو ١٠ دولار للفرد. وعلاوة على ذلك، يتطلب توسيع نطاق التعليم استثمارات في المباني والمواد التعليمية.

الخلاصة. توحي تقديرات التكلفة المرتبطة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بوجه عام بأن الجهود المالية الضئيلة نسبياً خلال الخمس عشرة سنة القادمة سوف تفي بالغرض. إن منهج قائمة التسوق المتبع من قبل مشروع الألفية يحمل، ضمن عوامل أخرى، خطر حذف أو عدم تقدير التكاليف المتعلقة بالصحة، والبنية التحتية للمواصلات، والتعليم.

المصدر: Michiel Keyzer and Lia van Wesenbeeck. 2007. The Millennium Development Goals: How Realistic Are They? 2020 Focus Brief on the World's Poor and Hungry People. Washington, DC: IFPRI.

معدلات استخدام الحاسبات الشخصية مازالت منخفضة

التحليل القومي للهدف الإنمائي الثامن دراسة شاملة للسياسات الاقتصادية، والتجارية، والاجتماعية القومية التي تعمل على تعزيز التعاون الإقليمي والاندماج في النظام العالمي وتطوير البيئة الملائمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الهدف الثامن عشر. يتناول الهدف الثامن عشر مزايا التكنولوجيات الحديثة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول النامية. وتعكس المؤشرات المختارة مستوى الاتصالات باستخدام خطوط الهاتف، والهواتف الخلوية، والانترنت. وعلى المستوى القومي، زادت نسبة المشتركين في خطوط الهاتف والهواتف الخلوية لكل ١٠٠ شخص من ١٠,٨ مشترك في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٢,٤ مشترك في عام ٢٠٠٥. ولا تزال معدلات استخدام أجهزة الكمبيوتر الشخصية منخفضة، حيث بلغت ٣,٦ كمبيوتر لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠٠٥. وبلغت نسبة مستخدمي الإنترنت حوالي ٦,٧ لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠٠٥.

وفي حين أن هذه المؤشرات تقيم مدى توافر مزايا التكنولوجيات الحديثة ومدى استهلاك السكان للمنتجات التكنولوجية، فهي لا تعكس بالضرورة أثرها على تحسين مستويات المعيشة وظروفها. وعلى نفس القدر من الأهمية بالنسبة للتنمية البشرية تحديد مدى مساهمة بلد ما في إنتاج التكنولوجيات الحديثة أو استخدامها لتطوير الإدارة على المستويين القومي والمحلي من خلال الحكومة الإلكترونية.

من اللازم تذكر أن بعض المحافظات قد تظهر مؤشرات معدلات تنمية منخفضة على الرغم من تحقيقها للأهداف الإنمائية للألفية. ويعد ذلك صحيحاً بصفة خاصة فيما يتعلق بموضوعات الفقر والصحة. وتتمثل إحدى طرق معالجة هذا الوضع في تقسيم المحافظات إلى مجموعات وفقاً لمؤشرات الأهداف الإنمائية وتحديد أهداف خاصة يمكن تحقيقها بناء على المستوى التنموي الحالي لهذه المحافظات. فيمكن منح المحافظات التي تقترب من تحقيق الأهداف الإنمائية أو التي حققتها بالفعل أهدافاً جديدة والتي ستساعدها على تحقيق مستويات أعلى للتنمية البشرية.

سبل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

تعد الأهداف الإنمائية للألفية متداخلة بطبيعتها، بما يعني أن تحقيق أحد هذه الأهداف يتعزز من خلال تنفيذ باقي الأهداف الإنمائية. فعلى سبيل المثال، يعتمد تحسين الصحة الإنجابية (الهدف الخامس)، وخفض معدلات وفيات الأطفال (الهدف

توجد درجة عالية من الترابط والتأثير المتبادل بين الأهداف الإنمائية للألفية حيث أن تحقيق أى من هذه الأهداف يساعد على الوصول إلى الأهداف الأخرى

الرابع) على خفض حدة الفقر (الهدف الأول)، ورفع مستويات التعليم (الهدف الثاني)، وتعزيز المساواة بين الجنسين (الهدف الثالث)، وكذلك تحسين توافر شبكات المياه والصرف الصحي (الهدف السابع). وتشير الطبيعة المتداخلة للأهداف الإنمائية للألفية إلى الحاجة إلى مجموعة متنوعة من التدابير السياسية التي يتم تنفيذها على التوازي لضمان المعالجة الشاملة للجوانب المختلفة والعمل على تكامل الجهود.

القضاء على الفقر المدقع. هناك حاجة إلى حزمة متكاملة من السياسات والمناهج لمعالجة العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية المتعلقة بالمستويات المرتفعة للفقر وسوء التغذية. وينبغي أن تتضمن السياسات الاقتصادية المعنية بتقليل معدلات الفقر المرتفعة استمرار سياسات الإصلاح الاقتصادي الحالية (خاصة تلك التي تتحكم في معدل التضخم)، وزيادة الحوافز الحكومية لخلق فرص العمل في القطاع الخاص، ودعم النشاطات الزراعية لزيادة المنتجات الزراعية. كما أن زيادة توفير القروض متناهية الصغر وخدمات تنمية الأعمال، مع التركيز على القروض ودعم التسويق للمشروعات الصغيرة، ستعمل على دعم النشاطات المدرة للدخل، خاصة بين الفئات الفقيرة والمهمشة (أنظر الفصل السابع).

وتعد برامج التأمين الاجتماعي والحماية الاجتماعية مكوناً رئيسا آخر في أي حزمة سياسية لتلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء ورفع وطأة الفقر عن الأشخاص. وينبغي أن تتضمن هذه التدابير الخاصة بالحماية الاجتماعية تقديم الدعم على السلع الإستهلاكية، ونفقات التعليم التي تستهدف الأسر الأكثر حاجة. كما يجب أن تتضمن تدابير الحماية الاجتماعية أيضاً توسيع نطاق التأمين الصحي ليشمل الفقراء والفئات غير المؤمنة، وكذلك العمل على تعزيز التأمين الصحي داخل المدارس.

كما ستساعد حزم السياسات المتكاملة التي يتم تصميمها لتطوير رأس المال البشري في مصر في القضاء على المعدلات المرتفعة للفقر وسوء التغذية. وينبغي أن تتضمن هذه السياسات تدابير لتوسيع نطاق الفرص للحصول على التعليم، والعمل على تحسين جودته، ومد برامج محو الأمية، والتدريب على المهارات، والرعاية الصحية، وخاصة في المناطق النائية، والريفية، والعشوائية.

تحقيق التعليم الابتدائي الشامل. هناك حاجة إلى عدد من مبادرات تطوير التعليم بهدف تعزيز التقدم نحو تحقيق التعليم الابتدائي الشامل. فيجب أن يستهدف التوسع في بناء المدارس المناطق الفقيرة وذات الكثافة السكانية العالية لضمان حصول الجميع على التعليم، بما في ذلك الفئات الفقيرة والمهمشة. كما أن نجاح الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني يمكن أن يعمل على تعزيز الجهود المتعلقة بنشر فصول محو الأمية، وتعزيز مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع، وتوسيع نطاق مبادرات تعليم الفتيات. كما يجب ان يكون من بين المكونات الأساسية لأي برنامج لتطوير التعليم العمل تحسين جودة التعليم من خلال تطوير المدارس، والمناهج التعليمية بحيث تشتمل على تدريب على المهارات ذات الصلة والمطلوبة بسوق العمل، وكذلك تدريب المعلمين (أنظر الفصل الثامن). ويمكن أيضاً أن تساعد برامج التوعية بأهمية التعليم، وبرامج الوجبات الغذائية في المدارس، ودعم التعليم في زيادة معدلات القيد بالمدارس، وخفض معدلات التسرب من التعليم.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ينبغي أن تواصل مجموعة متنوعة من البرامج والسياسات تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوفير الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات فيما يتعلق بالتعليم، والصحة، والعمل. كما ينبغي تعزيز المدارس صديقة الفتيات والمصممة للتغلب على العقبات التي تحول دون قيد الفتيات في المدارس على مستوى الجمهورية، وخاصة في المناطق الريفية في صعيد مصر. ويجب أن تعمل السياسات الأخرى على زيادة الفرص الاقتصادية للمرأة وتشجيعها على الدخول ضمن القوى العاملة وسوق العمل. وهناك حاجة إلى المبادرات من قبيل مركز التأهيل السياسي للمرأة، الذي أنشأه المركز القومي للمرأة، لتعزيز مزيد من المشاركة للمرأة في العمليات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية المعنية بصنع القرار (أنظر الفصل الرابع). ويقدم هذا المركز للمرأة التدريب اللازم لتطوير المهارات السياسية، ويعمل على التنسيق مع الأحزاب السياسية لزيادة تمثيل المرأة بين أعضائها.

الإطار ٢-٤: الإبحار في النيل من أجل الأهداف الإنمائية للألفية

تم تبني حملة الأهداف الإنمائية للألفية بمصر، "الإبحار في النيل من أجل الأهداف الإنمائية للألفية" كطريقة مبتكرة لتوسيع نطاق مناقشة الأهداف الإنمائية من القاهرة إلى صعيد مصر، حيث تتركز أكثر قضايا التنمية خطورة.

انطلقت الحملة في أسوان في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٧ لتتزامن مع اليوم العالمي للقضاء على الفقر ووصلت إلى القاهرة في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٧، في اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وخلال الحملة، قامت ثمانية قوارب (فلوكة)، يحمل كل منها رمزاً لأحد الأهداف على شراعها بطراز مصري، وتوقفت في ثماني مدن أثناء إبحارها بين أسوان والقاهرة. استخدمت هذه المحطات لإطلاق فعاليات للاحتفال بحقوق الإنسان، والتنمية، وتطوع الشباب بكونها وثيقة الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد كان الهدف من هذه المبادرة هو رفع الوعي، وتحفيز العمل المحلي، وتعزيز مشاركة المجتمعات والمجتمع المدني في مجهودات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد كانت الفئة الأساسية المستهدفة من بين السكان هي الشباب والأطفال في محافظات الصعيد والذين لا تشملهم برامج التنمية عادةً. وبناءً على مفهوم العقد الاجتماعي المبين في تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥، فقد كانت الرسالة الأساسية لحملة الإبحار في النيل هي تعريف الأشخاص بحقوقهم، ومساعدتهم على فهم قضايا محافظاتهم، وأن يقوموا بدورهم.

وقد قامت حملة "الإبحار في النيل" على شراكة بين ١٨ من وكالات الأمم المتحدة، والحكومة المصرية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. ولكل من المحافظات الثمانية المشاركة، تم إنشاء لجنة محلية يرأسها منسق محلي مقرها إحدى المنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني. وكانت هذه المنظمات مسئولة عن تنظيم وتنفيذ نشاطات الحملة في مواقعها بطريقة قائمة على المشاركة، وتعبئة الشباب للمشاركة بفعالية، والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، ووسائل الإعلام المحلية، والحكومة. وخلال عام ٢٠٠٦، شارك مئات من الشباب في إعداد وتنفيذ الفعاليات المحلية، التى تنوعت ما بين بين المؤتمرات والندوات والنشاطات الفنية، والثقافية، والرياضية، والتي تضمنت الرسائل الأساسية ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد عمل المنسقون المحليون تحت إشراف منسق قومي يوفر الدعم والمشورة. وعلى المستوى المركزي، عملت لجنة تنفيذية مكونة من الشركاء وممارسي التنمية على توفير التوجيهات الاستراتيجية لضمان ملاءمة المشروع لإطار العمل الإجمالي في مصر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد حظيت حملة عام ٢٠٠٦ بتغطية إعلامية مكثفة من قبل وسائل الإعلام المصرية وجذبت الأنظار عالمياً لمنهجها المبتكر والقائم على اللامركزية. وتتضمن أجندة برامج الأمم المتحدة ٢٠٠٧-٢٠١١ رؤية طويلة المدى لعمل حملة سنوية للأهداف الإنمائية للألفية تقوم على عمل الشباب وتتم إدارتها وتنفيذها من خلال شبكة من منظمات المجتمع المدني في مصر.

لمحات من حملة الأهداف الإنمائية للألفية بالمحافظات

أسوان، الهدف السابع: الاستدامة البيئية: مؤتمر أثناء النهار بشأن الحفاظ على المياه ومصادر التلوث. مباريات كرة القدم مساءاً بين الفرق التي تمثل مختلف الأهداف الإنمائية.

الأقصر، الهدف الرابع: وفيات الأطفال: ماراثون للشباب لرفع الوعي بشأن وفيات الأطفال. شاركت المدارس المحلية في عروض مسرحية واستعراضات راقصة حول الرسائل الأساسية للهدف الرابع.

قنا، الهدف الخامس: تحسين الصحة الإنجابية: مواكب كبيرة من الشباب، وعرائس ذات حجم كبير تتحرك على أنغام محلية ورسائل واضحة حول الهدف الخامس ومشاركة المجتمع المدني.

سوهاج، الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل: قدمت مجموعة من المتطوعين الشباب من "مدرسة صديقة للفتيات" مسرحيات تسلط الضوء على القيود والعقبات التي تواجهها الفتيات للحصول على التعليم.

أسيوط، الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع: تم إلقاء الضوء على الطبيعة المشتركة للهدف الأول. تم تخطيط أعمال تطوعية لتعبئة القوافل الطبية وتقديم استشارات مجانية في المناطق الريفية.

المنيا، الهدف الثالث: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: بالتزامن مع اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، تم تنفيذ هذه الوقفة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية العاملة لوقف ختان الإناث.

بني سويف، الهدف السادس: مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة، والملاريا، وغيرها من الأمراض الأساسية: بالتزامن مع اليوم العالمي للإيدز، تم تنسيق هذه الوقفة بالتعاون مع القادة الدينيين لتقديم الرسائل الخاصة بالوقاية من مرض نقص المناعة المكتسب.

القاهرة، الهدف الثامن: خلق شراكة عالمية للتنمية: في اليوم العالمي لحقوق الإنسان واليوم العالمي للمتطوعين، تم إقامة ٢٢ كابينة بالتعاون بين وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وتم تنفيذ ٨ ورش عمل للشباب المصري نظمتها حملة الأمم المتحدة للألفية.

المصدر: ليلى سعد، مدير برنامج الإبحار في النيل، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، القاهرة.

تحسين الرعاية الصحية. هناك حاجة إلى حزمة متكاملة من مبادرات الرعاية الصحية لمعالجة القضايا المتداخلة الخاصة بوفيات الأطفال والأمهات. ولمعالجة نقص خدمات الرعاية الصحية، تظهر الحاجة إلى نظام تحفيزى لتشجيع الأطباء على العمل في العيادات المتواجدة في المناطق الريفية والنائية. كما أنه ينبغي على الحكومة زيادة توفير خدمات الصحة الإنجابية وإتاحتها بأسعار مخفضة في المناطق الفقيرة. كما يلزم التعاون والتنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني من أجل التخطيط لحملات إعلامية لرفع الوعي لدى النساء حول الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، بجانب العمل على رفع مستوى الوعي بالصحة العامة وبالممارسات الغذائية والخاصة بالنظافة. كما ينبغي أن تتضمن مبادرات الرعاية الصحية المتكاملة برامج لمحو الأمية، وخاصة بين الفتيات، وتحسين عملية توفير مياه الشرب النقية والصرف الصحي الآمن (أنظر الفصل التاسع).

الاستدامة البيئية. ينبغي إدماج الاستدامة البيئية ضمن جميع البرامج الحكومية للتنمية (أنظر الفصل التاسع). هناك حاجة إلى الشراكة الفعالة بين منظمات المجتمع المدني والسلطات الحكومية للتوسع فى مد مرافق البنية التحتية لتوفير مياه الشرب والصرف الصحي على مستوى المجتمعات. ويمكن تنسيق البرامج والسياسات المعنية بتوسيع نطاق البنية التحتية لشبكات المياه والصرف الصحي من خلال عمل مراكز البحث العلمي المتخصصة، وكذلك خلال برامج ائتمانية صغيرة ميسرة لتمويل مد وصلات المياه والصرف الصحي من الشبكات العامة إلى المنازل. البحث عن أساليب أقل تكلفة وملائمة للبيئة للتعامل مع مشكلة الصرف الصحي. وينبغي أن يكون من بين أولويات السياسات البيئية تحسين الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية بالمناطق العشوائية. ويعد غرس الأشجار، وخلق مساحات خضراء نظيفة من النشاطات التي يمكن أن تعمل على تعبئة سكان المجتمع لجعل المناطق

شكل ٢-٢: خريطة الفقر بمصر

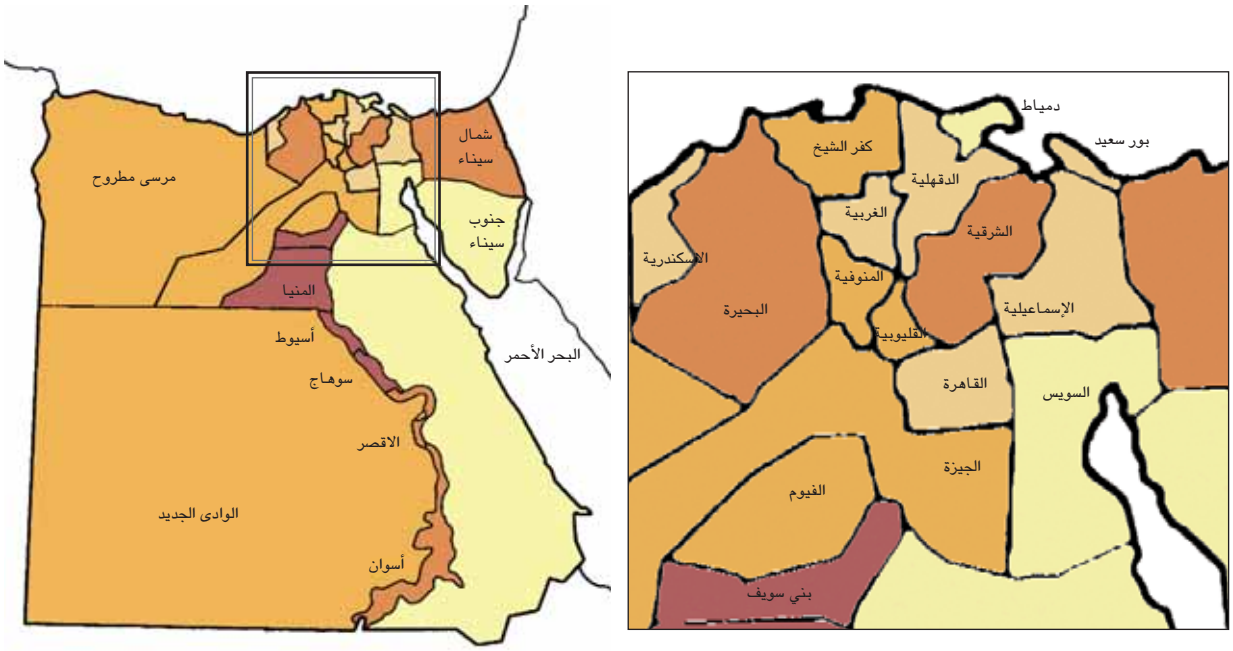

عدد القرى			
المنيا	٣١٩	الدقهلية	١٧
سوهاج	٢٤٣	الشرقية	٧
أسيوط	٢٠٠	قنا	٦
بني سويف	٨٠	كفر الشيخ	٤
الجيزة	٧٦	المنوفية	٣
أسوان	٢٢	البحيرة	١
دمياط	٢٢		

نسبة الفقر
٪٣-٠
٪٨-٣
٪١٨-٨
٪٣٣-١٨
٪٦١-٣٣

السكنية التي يعيشون بها أكثر جاذبية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد خلق مجتمعات حضرية جديدة ذات مساكن قليلة التكلفة للفقراء في تخفيف ضغوط الكثافة السكانية داخل العديد من المجتمعات الحضرية الفقيرة.

حملات المناصرة والتأييد. بمقدور حملات المناصرة والتأييد أن تكون أداة هامة لتحقيق الوعي على نطاق واسع ودعم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بين صناع السياسات وعامة الجمهور (انظر الفصل العاشر). وفي العديد من البلدان كانت حملات الأهداف الإنمائية المبتكرة التي تتضمن شركاء من الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني شديدة الفعالية في دعم وتشجيع التطبيق المحلي للأهداف الإنمائية للألفية، بما يؤدي إلى إدماجها في مبادرات التنمية المجتمعية. ويقدم الإطار ٢-٤ عرضاً عاماً للنشاطات الرئيسية لحملة الأهداف الإنمائية للألفية في مصر، وهي "الإبحار في النيل من أجل الأهداف الإنمائية للألفية."

تحديد تكاليف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. هناك حاجة إلى تقدير التكاليف الإضافية لهذه السياسات. وقد قدم مشروع الأمم المتحدة للألفية لعام ٢٠٠٥ تقييماً مستقلاً لتكلفة السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لعدد من البلدان. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، سترتفع الموازنات الإضافية اللازمة بوجه عام من ٧٧,٥ دولار أمريكي للفرد في ٢٠٠٦ إلى ١٤٠,٥ دولار أمريكي للفرد في عام ٢٠١٥. ومن المتوقع الحصول على نصف التكاليف الإضافية من مساهمات الأسر، والإنفاق الحكومي المحلي، وأن يتم تغطية فجوة التمويل من خلال المساعدة الرسمية للتنمية. ويوضح إطار ٢-٣ عدداً من القضايا الخاصة بتحديد تكلفة الأهداف الإنمائية للألفية.

وضع خريطة أماكن معيشة الفقراء[١٧]

تؤكد خريطة الفقر في مصر أن الفقر يتركز في المناطق الريفية، خاصة ريف صعيد مصر بناء على بيانات موثوق بها وتحليلات تمت بموضوعية وشفافية. توضح الخريطة عدداً متزايداً من خصائص الفقر الأسري على مستوى أكثر تفصيلاً في القرية والمجتمعات عن الإحصائيات القومية وأومؤشرات أهداف الألفية. وهذا المدخل الجديد يجعل المستخدم قادراً على فهم التوزيع المكاني للفقراء وبحث العلاقة بين الفقر والعوامل الجغرافية الأخرى.

لماذا نحتاج إلى خرائط الفقر؟

- **للتأكيد على المتغيرات الجغرافية:** تظهر خرائط الفقر معلومات تفصيلية عن الفقر و مؤشراته في اصغر الوحدات الإدارية المحلية . فهي تلخص كمية كبيرة من المعلومات المعقدة عن الخصائص الأساسية للفقر الأسري وتلخص الأبعاد المتعددة للفقر في شكل مرئي بسيط يسهل فهمه. وربما يستخدم التوزيع عن طريق المناطق الجغرافية لعرض مؤشرين أو أكثر مثل عرض خصائص أعداد الفقر والبطالة في وقت واحد، و تساعد الخرائط على المقارنة البصرية وتسهل البحث عن الاتجاهات المكانية ، التجمعات أو الأنماط الأخرى.

١٧ تودبينسون مايكل ايبريشت ونيكولاس مينوت (٢٠٠٧) خريطة اماكن معيشة الفقراء. ملخص محور٢٠٢٠ بشأن فقراء و جياع العالم واشنطن دي سي.هذا الجزء إستفاد الكثير من تعليقات هبة الليثي جامعة القاهرة

- **لفهم محددات الفقر**: يمكن استخدام خريطة الفقر لتدعيم فهمنا لمحددات الفقر عن طريق عرض نتيجة معينة (الفقر في الدخل، الأمراض ،القيد بالمدارس)وكذلك محدداتها (مثل موقع المدرسة ، البنية الأساسية، موقع المراكز الصحية، الموارد الطبيعية المتاحة والدخول إلي الأسواق) في نفس الوقت. وتستخدم خرائط الفقر أيضاً في تحليل العلاقة بين الفقر والنقل، المخاطر الصناعية، التعرض لتلوث الهواء والماء، إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية (الغابات البرية، الأرض الصالحة للزراعة، الموارد الساحلية والمعدنية) والمخاطر الطبيعية مثل (الفيضانات، العواصف، الجفاف، وتغير المناخ). كما أن إدماج البيانات المستخلصة من مصادر متنوعة عن طريق الأنظمة المعلوماتية الجغرافية تظهر عناصر الفقر متعددة الأبعاد.
- **لانتقاء وتصميم التدخلات**. تستخدم خرائط الفقر في التعرف على المناطق ذات التنمية المتعثرة والتي يمكن أن تستفيد بشكل كبير من الموارد الإضافية مثل خدمات البنية الأساسية الإضافية الحكومية (الإئتمان ، الدعم الغذائي ، الرعاية الصحية ، التعليم) أو برامج التمويل النقدية مثل الائتمان والتمويل للأشغال العامة. وهى تساعد على تحسين الاستهداف في الإنفاق العام وجهود التنمية الأخرى عن طريق التعرف على السكان الأكثر احتياجا في أصغر الوحدات المحلية.
- **لتصميم آليات استهداف أفضل**. من الممكن دمج معيار المكان مع معايير أخرى بناءً على الخصائص الفردية أو الأسرية لبيان الاستحقاق. كما يمكن دمج آليات أخرى مع الاستهداف الجغرافي مثل مناهج الاستهداف المباشر، الاستهداف ذو الخصائص والاستهداف الذاتي. وتشمل أمثلة تلك التوليفات برامج الأطفال في سن المدرسة في المناطق الريفية، الدعم الغذائي للسيدات الحوامل ، والمرأة المرضعة في أقاليم أو مناطق معينة، برامج إلاشغال العامة المخصصة للمناطق الأكثر فقر أو غيرها
- **لتقديم المعلومات لتدابير اللامركزية**.[١٨] يمكن أن تساعد خرائط الفقر أيضا في تقديم المعلومات اللامركزية فهي تساعد مثلاً على تقديم المعلومات عن مستوى معين يمكن فيه استخدام نوع معين من التدخلات أو الخدمة بشكل أفضل في الإدارة والرقابة. ويمكن استخدامها أيضاً لتقديم صيغة للتحويلات المالية التي تصاحب لامركزية المسئوليات.
- **لرصد التقدم**. يمكن استخدام خرائط الفقر كقاعدة معلومات أساسية وبالتالي تكون مفيدة في رصد التقدم في مواجهة الفقر والتفاوتات الإقليمية.

كيف يتم عمل خرائط الفقر

حتى وقت قريب كان عمل خرائط الفقر يتم باستخدام بيانات المسوح الأسرية. ثم وضع الباحثون طريقة لعمل خرائط أكثر تفصيلا عن طريق دمج الإحصاءات مع بيانات المسوح الأسرية بحيث لا يتطلب تحليل خرائط الفقر بصفة عامة جمع بيانات جديدة .

والمنهج الجديد يشمل خطوتين الأولي : تستخدم فيها بيانات المسوح الأسرية في التقدير الاقتصادي القياسي للعلاقة بين إنفاق الفرد والخصائص الأسرية مثل مكون السن والنوع، الحصول على التعليم ، المهنة، الخصائص الإسكانية، وملكية الأصول. والثاني يتم فيه إدخال بيانات الإحصاءات الخاصة لنفس الخصائص الأسرية في معادلة الارتداد لتقدير إنفاق الفرد في كل أسرة في الإحصاء، وتتم مقارنة هذه التقديرات بخط الفقر ذو الصلة لتصنيف الأسر إلي فقيرة وغير فقيرة. ولا يمكن الاعتماد على تقديرات كل أسرة، ولكن عندما يتم تجميعها لعدة آلاف من الأسر تنتج تقديرات محددة إلي حد كبير للتدابير المتنوعة للفقر وعدم المساواة. ثم وضع هذه التقديرات في خريطة باستخدام برمجيات الأنظمة المعلوماتية الجغرافية.[١٩]

استخدام خرائط الفقر في السياسات وتصميم البرامج

من المهم الإشارة إلي الفرق الملاحظ بين مناطق الانتشار العالي للفقر والمناطق ذو الكثافة العالية للفقر. والنتيجة بأن الكثير من عدم المساواة في الدخل في بلدان العالم النامي توجد داخل الوحدات الإدارية الصغيرة مثل القرى والمدن الصغيرة هي نتيجة شائعة في دراسات الخرائط. كما أن البرامج التي تركز فقط على المناطق ذات النسب العالية للفقر لن تصل لغالبية الفقراء حيث أن الغالبية تعيش في مناطق يوجد بها الكثير من الأسر غير الفقيرة.

حيث أنه تقريباً في كل بلد تم دراسته وجد الفقر في مناطق منخفضة الكثافة السكانية مما يشير إلي أنه في بلدان كثيرة لا يعيش غالبية الفقراء في المناطق الأكثر فقراً. ولطالما استخدمت خرائط الفقر أيضاً لبحث العوامل الجغرافية المرتبطة بالفقر في دول عدة. ففي ريف "ملوي" على سبيل المثال استخدمت نماذج الانحدار المكاني في تقدير حدة الفقر لعينة أصغر من ٣,٠٠٠ نسمة من السكان موزعين مكانياً في مجموعتين من المتغيرات المفسرة لكل منها يتكون من ١٢ متغير. وتشير النتائج أن نسبة حدة الفقر تتناسب طردياً مع معدل الإعالة وهي مؤشر للأنماط الأسرية وتتناسب عكسياً مع متوسط أقصى حصول على التعليم للأسر ، تنوع المحاصيل والعمل غير الزراعي.

وأخيراً تبين أن الخرائط يمكن أيضاً أن تكون ذات قيمة عالية في تحديد أولويات تخصيص الموارد في أنحاء الوحدات الحكومية المحلية. تمد الخرائط الحكومات وشركائها في التنمية بالمعلومات اللازمة لضمان أن تلك المناطق الأكثر احتياجاً للموارد تحظى بالأولوية. كما هو الحال في "موزمبيق" على سبيل المثال ، حيث تم حساب فجوة الفقر الكلية بين الظروف الحالية وحالة مفترضة تم القضاء على الفقر فيها إن حجم الزيادة الكلية اللازمة للدخل كانت تستهدف الفقراء بشكل صحيح لكى يكون كل فرد حالياً تحت أو على خط الفقر قد تم احتسابه.

١٨ نوربرت هينجر و متليدا سنيل (٢٠٠٢) أين الفقراء ؟ تجارب مع التنمية وإستعمال خرائط الفقر . واشنطن د سى معهد الموارد الدولية

١٩ برنامج برمجيات البنك الدولى (بوف ماب) يقوم بعمل التحليل ، يقلل الوقت والمهارات التقنية اللازمة لتنفيذ هذة الدراسة iresearch.worldbank.org/po vmap //:http)

تساعد خرائط الفقر على توفير المعلومات التفصيلية اللازمة للحكومات وشركاء التنمية من أجل ضمان حصول المناطق الأكثر احتياجاً على أولوية مطلقة

نحو استهداف جغرافي أفضل في مصر[٢٠]

أجريت في مصر عدة محاولات في العقدين الماضيين لاستخدام خاصية "خريطة الفقر" حيث أجرى الصندوق الاجتماعي للتنمية المحاولة الأولى في بداية التسعينات مستخدماً إحصاء عام ١٩٨٦ والمكون الرئيسي لحساب مؤشرين على مستوى الأحياء وهما : "مؤشر الفقر" و"مؤشر البطالة" ويتكون كلا المؤشرين من مؤشرات مختلفة تقيس الأبعاد المتعددة للفقر مثل حالة التعليم ، ظروف الإسكان وإتاحة الخدمات الأساسية. ونفذ المعهد القومي للتخطيط والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة خريطة الفقر الثانية بناءً على قيم مؤشر التنمية البشرية على مستوى القرية وقام الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع مجلس السكان بمحاولة أخرى لعمل خريطة للفقر في عام ٢٠٠٦ بناء على إحصاء عام ١٩٩٦ وبيانات مسح الدخل، الإنفاق والاستهلاك الأسري لعام ٢٠٠٠ واستخدمت تقديرات إنفاق الفرد على مستوى القرية (كعامل مساعد) لمستوى الفقر لرسم خريطة الفقر.

تقرير تقييم الفقر لعام ٢٠٠٧

قام تقرير حديث لتقييم الفقر نشرته وزارة التنمية الاقتصادية والبنك الدولي بعمل مجموعة أخرى من خرائط الفقر. تبنت الخرائط منهجية البنك الدولي واستعملت بيانات التعداد العام ١٩٩٦–٢٠٠٦ ومسوح الدخل، الإنفاق والاستهلاك الأسري ذات الصلة لعام ١٩٩٥/ ١٩٩٦ وكذلك ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ لتحديد المناطق الأكثر فقراً في مصر، ليس فقط على مستوى المحافظة ولكن أيضاً على مستوى الحي والقرية. واستعملت بيانات مسوح الأسر في البداية لتقدير نموذج متوقع من الاستهلاك تم تطبيق المعاملات المقدرة على بيانات التعداد العام للسكان ٢٠٠٦ لاستنتاج قيمة موثوق منها عن الاستهلاك، كما استخدمت مجموعة من المتغيرات التفسيرية الشائعة في المسوح والإحصائات وهذا يسمح بالتعرف على مجموعة من مؤشرات الرفاه قد اعتمدت على الاستهلاك مثل أعدادا لفقراء. وأخيراً فان مؤشرات الرفاة قد اعتمدت على المجموعات الفرعية المعرفة مكانياً من السكان باستخدام هذه التوقعات.[٢١]

وتستخدم خريطة الفقر لعام ٢٠٠٦ مؤشرات متنوعة بالإضافة إلي مؤشرات التنمية البشرية. كما أن هناك بعض الأمثلة الأخرى مثل نسبة البطالة ، حجم الأسر، معدل الإعالة، نسبة الأسر التي تحصل على الشبكات العامة للمياه، الصرف ، الكهرباء، أنماط العمل الدائم أو الموسمي، مستوى التعليم لدى أفراد الأسر وكذلك الألتحاق بالتعليم الأساسي. توضح الخريطة أن الفقر يتركز في المناطق الريفية، وفي حين يعيش ٥٦٪ من السكان في هذه المناطق، يعيش أكثر من ٧٨٪ من الفقراء و ٨٠٪ من الأشد فقراً في هذه المناطق.

كما تبين الخريطة أن الفقر يتركز بشكل كبير في صعيد مصر فبينما يمثل هذا الإقليم ٢٥٪ من إجمالي السكان، فإن نصيبه من السكان الأشد فقراً هي تقريباً ٦٦٪ بالإضافة إلي أن ٩٥٪ من القرى الأشد فقراً تقع في صعيد مصر. وتقع ٧٦٢ قرية من بين الألف قرية الأشد فقراً في محافظات المنيا، سوهاج، أسيوط في حين أن ٥٩ قرية من بين المائة الأفقر تقع في سوهاج وحدها. وتبلغ متوسط نسبة الفقر في الألف قرية الأشد فقراً ٥٢٪، في حين أن هذه النسبة في المائة قرية الأشد فقراً هي ٧٧٪. وترتبط النسب العالية للفقر بنسب عالية من البطالة والأمية ومعدل الإعالة وكذلك وجود نقص فى الخدمات الأساسية.

وتوضح الخريطة أن التعليم والخدمات يؤثران على الفقر. ففي المائة قرية الأشد فقراً ٤١٪ من السكان لا يعرفون القراءة والكتابة. حيث أن معدل الالتحاق بالمدارس لسن (مابين ٦– ١٨سنة) يبلغ ٨٥٪، وينقص معظم هذه القرى الخدمات الأساسية مثل مراكز الرعاية الصحية ، وحدات تنظيم الأسرة ، المستشفيات الحكومية، مراكز الإسعاف، أقسام الشرطة والمطافي، مكاتب البريد، نوادي الشباب، بنوك القرية، السينما والمراكز الثقافية.

وقد تعاملت الحكومة مع هذه النتائج بجدية، وتم عقد العديد من الاجتماعات على مستوى عالي وكلفت وزارتي التنمية الاقتصادية والتنمية المحلية بإعداد خطة عملية لتخفيف حدة الفقر في المائة قرية الأشد فقراً كمرحلة أولى. ومن المتوقع أن تشمل خطة الحكومة لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ برامج تنمية شاملة ومتكاملة للألف قرية الأشد فقراً. كما أن توفير البيئة الأساسية، تسهيل القروض متناهية الصغر، برامج الغذاء، خدمات تنظيم الأسرة، وبرامج القضاء على الأمية هي أمثلة لما تحتاجه هذه القرى، ولن تستطيع الحكومة وحدها الوفاء بكل هذه الاحتياجات ولذا فإن مشاركة المجتمع المدني مهمة للغاية.

٢٠ - أشرف العربى ، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ لمصر

٢١ وزارة التعليم والبنك الدولى جمهورية مصر العربية ، تقرير تقييم الفقر ، العدد الثانى ، القاهرة يونيو ص ١٣

إن تخصيص موارد وإستثمارات إضافية للمناطق الأكثر فقراً هو عنصر مكمل للسياسات الإقتصادية الساعية لتحقيق هدف التنمية

شكل ٢-٣ التوزيع القطاعي لإجمالي استثمارات الخطة الخمسية السادسة

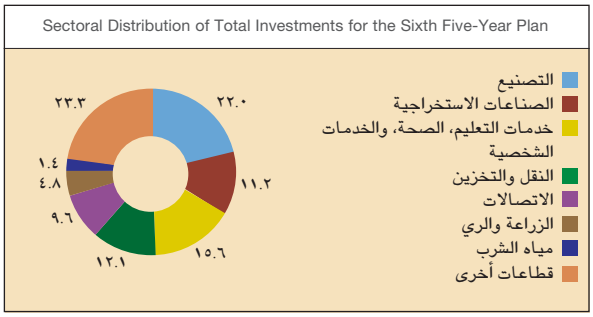

المصدر: الخطة الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (٢٠٠٧/٢٠٠٨- ٢٠١١/٢٠١٢)

غير أنه تجدر الإشارة في النهاية إلى أن: خريطة الفقر هي فقط خطوة مهمة يجب أن يتبعها خطوات جدية مشابهة لضمان تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الخاص بالحد من نسبة الفقر لتصل إلي ١٠٪ بحلول عام ٢٠١٥. وفي الألف قرية الأشد فقراً ، يعيش ٥ مليون شخص تقريباً تحت خط الفقر بما يمثل حوالي ٣٧٪ من العدد الإجمالي للفقراء في مصر (١٣,٦ مليون). ويشير هذا إلي أن ٦٣٪ تقريباً من الفقراء المصريين يعيشون خارج هذه القرى الأمر الذي يؤكد على أهمية منهجية خريطة الفقر المكملة للسياسات الإنمائية الأخرى وتقنيات الاستهداف.

ألزمت الحكومة نفسها بهدف "الحكم الرشيد" من خلال المشاركة الاجتماعية واللامركزية في صنع القرار، الشفافية، الرصد والمساءلة ، تعزيز المبادرات الخاصة، دعم المجتمع المدني، التنمية الإدارية، البناء المؤسسي، وآليات الإصلاح الأخرى. ونتج عن هذه الإصلاحات تحقيق معدلات نمو عالية في السنتين الآخيرتين. ونسبة النمو الاقتصادي العالية هي شرط للحد من الفقر. أثبتت المعلومات الحديثة علاقة التنمية بالدخل، حيث النمو السريع للدخل خلال السنتين الماضيتين، تراجع الفقر من ١٩,٦٪ في ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ إلي ١٥٪ تقريباً في ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ وإنخفضت البطالة من ١١٪ إلي أقل من ٩٪ في نفس السنتين المذكورتين على التوالي.

وفي حين أن نسبة النمو العالية ضرورية فهي ليست كافية للحد من الفقر. ويعتبر تخصيص موارد واستثمارات أكثر للمناطق الأكثر ضعفاً، تمكين المرأة والفئات الأكثر ضعفاً وإعانة الفقراء على مساعدة أنفسهم من خلال الحصول على التعليم الجيد بشكل أكبر، خدمات التدريب ، القروض متناهية الصغر أو الموارد الإنتاجية الأخرى هي مكملات للسياسات الاقتصادية تضمن نجاحها في تحقيق الهدف الأسمى من عملية التنمية وهو الحد من الفقر وتحسين نوعية حياة الجميع.

تقييم إلتزام الحكومة بالبرامج الخمسة والخمسين[٢٢]

توضح الوثائق الرسمية لخطة الحكومة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٧/٢٠٠٨- ٢٠١١/٢٠١٢) درجة إدماج الحكومة لتوصيات "العقد الاجتماع الجديد" الموضح بتقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠٠٥، والتي أوصت بـ ٥٥ برنامجاً محدداً موزعة على ثمانية قطاعات رئيسية هي: الفقر، التعليم الأساسي، الصحة، التأمين الاجتماعي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الزارعة، مياه الشرب والصرف، والإسكان وتنمية المناطق العشوائية. وقدر التقرير التكلفة الإجمالية بالمشروعات المقترحة بـ ١٨٢ مليار جنيه مصري بالأسعار الثابتة.

وفيما يلي نذكر الأهداف المحددة للخطة الخمسية السادسة والتي ترتبط بشكل مباشر بتوصيات تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥.

التعليم والتدريب المهني

التعليم الأساسي

- دعم تنمية الطفولة المبكرة (ما بين ٤- ٥ سنوات) والتوسع في فصول الحضانة لتصل إلي ٦٠٪ من أطفال ما قبل المدرسة.
- إلتحاق إجمالي كمي من الأطفال يقدر بـ ٢٦٥,٠٠٠ طفل في فصول رياض الأطفال في خلال خمس سنوات. والمستهدف في العام الأول (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨) هو التحاق ٥١,٠٠٠ طفل ويزيد هذا العدد ١٠٠٠ طفل كل عام ليصل إلي المستهدف وهو ٥٥,٠٠٠ طفل بحلول عام ٢٠١١/٢٠١٢.
- تشغيل إجمالي ١٢٩٠ فصل لحضانات اللغات.
- تشغيل ٩٣٣ من مدراس الفصل الواحد.
- تحسين كثافة الفصول لتنخفض من ٣٩ طفل للفصل الواحد إلي ٣٦ طفل في المدارس العادية وإلي ٢٥ طفل للفصل الواحد في المدارس التجريبية ومدارس المناطق النائية.

محو أمية الكبار :

- خفض الأمية لتصل إلي ٢٧,٥٪ في العام الأول وإلي ٢٠٪ في العام الأخير من الخطة الخمسية ومن المستهدف خفض الأمية في الحضر من ٢٠٪ في ٢٠٠٦ إلي ١٥٪ في ٢٠١٢ وخفض الأمية في الريف من ٣٦,٦٪ إلي ٢٥٪.

٢٢ أشرف العربى ، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ لمصر

إطار ٢– ٥ الضمان الاجتماعي : ماذا يمكن أن تتعلمه الدول النامية من الدول المتقدمة؟

يغطي الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية في الدول المتقدمة العمال ومن يعولونهم ضد الشيخوخة ، البطالة، الصحة والمخاطر الأخرى. وتبين دراسات بلدان مختلفة أن الضمان الاجتماعي ساعد على خفض الفقر بشكل كبير في أوروبا يقدر بحوالي ٤٠٪ على الأقل وبأكثر من ٧٠٪ في البلدان التي تتمتع بتغطية كبيرة مثل بلجيكا والسويد وبحوالي ٢٨٪ في الولايات المتحدة.

هل يمكن للدول النامية أن تتبنى نموذج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؟ يسعى صانعو السياسات في الدول النامية إلي محاكاة نماذج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بالتأمين الاجتماعي العالمي وأنظمة الحماية الاجتماعية التي تحمي السكان ضد الأخطار الاقتصادية المتنوعة والتي يتم تمويلها عن طريق الضرائب أو المساهمات الإجبارية. ولكنها تختلف هيكلياً عن الدول المتقدمة في نواحي شتى. فمستويات الفقر أعلى بكثير مما يعني أن مستويات الدخل أقل ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للإنفاق الاجتماعي أقل أيضاً ، وأسواق العمل مفتتة كما أن القطاع غير الرسمي كبير.

وتخصص كل الدول، بدرجات متفاوتة الموارد العامة للرعاية الصحية ، المساعدة الاجتماعية والمعاشات ولكن دول نامية قليلة لديها تأمين اجتماعي. وأينما وجد تكون التغطية جزئية قاصرة على العاملين بأجر في القطاع الاقتصادي الرسمي. أنظمة الحماية الاجتماعية الموجودة بالفعل مقسمة بالإضافة إلي أن التأمين الاجتماعي العالمي يتطلب قاعدة ضريبية ومستوى ضريبي عام يفوق ما يوجد حالياً في معظم البلدان النامية. والعراقيل المالية بصفة خاصة تزيد في الدول ذات الدخول المنخفضة التي يبلغ متوسط الانفاق العام فيها ١٥٪ من إجمالى الناتج المحلي، وهو ما يمثل نصف الإنفاق في الدول المتقدمة وتشمل العراقيل الإدارية نقص السجلات الرسمية للدخل ، القدرة الحكومية الضعيفة لإختبار الوسائل واحتمال سوء استخدام التمويلات بسبب الاستفادة الشخصية، الفساد، وحصول المستفيدين غير الفقراء عليها.

والتحول نحو أشكال عالمية للضمان الاجتماعي في الدول النامية يتطلب زيادة التمويل من الضرائب العامة . وهذا يتطلب فصل التأمين الاجتماعي عن حالة سوق العمل فتكون التغطية قائمة على الإقامة (المواطنة) وليس حالة سوق العمل. ويصبح التمييز بين العامل الرسمي وغير الرسمي ليس له علاقة. ويجب أيضاً على الدول النامية تحسين القدرة على جمع الإيرادات وفرض عقوبات صارمة على التهرب الضريبي.

وهذا يؤدي إلي توسيع القاعدة الضريبية بما يؤدي إلي تمويل النظام من الضرائب العاملة بأكبر شكل ممكن.

وفي عملية تقديم التأمين الاجتماعي للعمالة غير الرسمية من المهم تجنب تحفيز العمال ليكونوا غير رسميين. بعبارة أخرى، فالفوائد المعطاه يجب أن تستهدف الحد من الفقر فقط مع مراعاة ألا تكون أكثر كرماً من فوائد القطاع الرسمي. كما أن تقديم هذه الفوائد عبر المؤسسات هو أمر مطلوب حتى يتسنى للعمال التنقل بين الوظائف مع عدم خسارة التغطية. ومن المهم أيضاً الفصل بين الصحة وفوائد المعاش لضبط النظام مع اختيارات العمال بشكل أفضل. كما أن الإصلاحات الحديثة في البلدان النامية المتعددة متوسطة الدخل قامت دائماً على خليط من السياسات المذكورة آنفاً والتي تكمل بعضها البعض.

المصدر : جان جاك ديثير. ٢٠٠٧ الضمان الاجتماعي : ماذا يمكن أن تتعلمه الدول النامية من الدول المتقدمة؟ تعليمات محور ٢٠٢٠ بشأن الفقراء والجياع في العالم - واشنطن ، دي سي - المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية.

جدول ٢– ١٣ التنمية المستهدفة لخدمات الرعاية الصحية ، ٢٠٠٧/ ٢٠١٢

بيان	وحدة	المتوقع في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧	المستهدف ٢٠٠٨/٢٠٠٧	المستهدف ٢٠١٢/٢٠٠٨
عدد الأسرة	بالألف سرير	١٨٥	١٩٨	٢٦٠
مستشفيات عامة ومركزية	مستشفي	٣٨١	٤١٢	٦٠٠
وحدات صحية ريفية	وحدة	٤٤٥٢	٤٧٠٠	٧٢٠٠
عدد المنتفعين بالتأمين الصحي	مليون	٣٨,٧	٤٨,٠	٨٠,٠

المصدر الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (٢٠٠٧/٢٠٠٨–٢٠١١/٢٠١٢)

وخصصت الخطة الخمسية السادسة ٨,٣ مليار جنيه لوزارة التعليم تشمل ٥,٨ مليار جنيه خصصت لبناء وتجهيز المدارس و ٦١٧ مليون مخصصة لنفقات تشغيل المدارس وورش التعليم الفني.

وأكدت الخطة الخمسية أيضاً على أهمية رفع مستوى التدريب المهني من خلال تحديث مراكز التدريب وبرامج التدريب بها وكذلك إنشاء مراكز تدريب مهني جديدة في المحافظات التي لا تتوافر فيها هذه المراكز.

الصحة[٢٣]

استهدفت الخطة الخمسية السادسة التوسع التدريجي في التأمين الصحي ليغطي شرائح جديدة من السكان وحتى تصل إلي تغطية كاملة بحلول نهاية الخطة الخمسية السادسة (٢٠١١– ٢٠١٢) في ظل إطار قانون موحد للتأمين الصحي .

ولذلك تهدف الخطة لزيادة إعداد المواطنين تحت مظلة التأمين لتصل من ٣٩,٧ مليون أو ٥٤٪ من السكان في عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ إلي التغطية الكاملة لكل المصريين في عام ٢٠١١/ ٢٠١٢. ويبلغ إجمالي المخصصات لاستثمارات القطاع الصحي في خلال فترة الخمس سنوات حوالي ٢٨ مليار جنيه مصري منها ١٠مليار جنيه مخصصة لوزارة الصحة والسكان ويوضح جدول ٢– ١٣ التنمية المستهدفة في خدمات الرعاية الصحية خلال ٢٠٠٧ إلي ٢٠١٢.

الفقر والضمان الاجتماعي[٢٤]

تستهدف الخطة الخمسية للحكومة تخفيض نسبة السكان الفقراء من ٢٠٪ إلي ١٨٪ في ٢٠٠٦–٢٠٠٧ ولتصل إلي ١٠٪ بحلول عام ٢٠١٢ وفيما يلي برامج الخطة الخمسية التي ترتبط بشكل مباشر بتوصيات تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥:

- مضاعفة أعداد الأسر المستفيدة من الدعم النقدي لتصل إلي ٢مليون أسرة خلال الخطة الخمسية السادسة، مع التحول التدريجي في تدابير الحماية الاجتماعية للفقراء من الدعم السلعي إلي الدعم النقدي. وتجرى دراسة بشأن إمكانية التوسع في نظام الدعم النقدي المشروط، حيث يكون الدعم النقدي للمستفيدين مشروطاً بتحقيق عدد من الأهداف الاجتماعية المهمة مثل التحاق أطفال الأسر بالمدارس والحصول على تطعيمات ضد أمراض معينة.

٢٣ إنظر الفصل التاسع

٢٤إنظر الفصل السادس

جدول ٢– ١٤ تكاليف مكون المشروعات الصغيرة خلال الخطة الخمسية السادسة ٢٠٠٧– ٢٠١٢ والعام الأول منها(بالمليون)

البرنامج	المحافظات		وزارة التنمية المحلية		صندوق التنمية المحلية		الصندوق الاجتماعى للتنمية		الإجمالى	
	الخطة الخمسية	العام الأول	الخطة الخمسية	العام الأول	الخطة الخمسية	العام الأول	الخطة الخمسية	العام الأول	الخطة الخمسية	العام الأول
البنية الأساسية	٤٨٩,٠	١٠٨,٧	١٦١٤,٥	٣٢٢,٩			٣٥,٠	٣٥,٠	٢١٤٧,٥	٤٦٦,٦
المساعدات الفنية	٣٨,٠	٧,٦	١,٢	٠,٢					٣٩,٢	٧,٨
دعم القدرات البشرية	١٣,٣	٣,٢	٢,٥	٠,٥	٦٥,٠	١٣,٠	١٦٢٥,٠	٣٣٣,٠	١٧٠٥,٨	٣٤٩,٨
دعم الإمكانيات التسويقية	٥٨,٠	١٢,٧	٨٧,١	١٧,٤					١٤٥,١	٣٠,١
التمويل	١١٢٣,٩	٢٤٢,٢	١,٧	٠,٤			٣٣٣٦,٠	٤٦٠,٠	٤٤٦١,٦	٧٠٢,٥
دعم قدرات المرأة	٣,٤	٠,٦							٣,٤	٠,٦
الإجمالى	١٧٣٤,٦	٣٧٥,٠	١٧٠٧,٠	٣٤١,٤	٦٥,٠		٤٩٩٦,٠	٨٢٨,٠	٨٥٠٢,٦	١٥٥٧,٤

المصدر: الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ٢٠٠٧/٢٠٠٨– ٢٠١١/ ٢٠١٢).

جدول ٢– ١٥ استثمارات الخطة الخمسية السادسة في الصرف ومياه الشرب

النشاط	مليار جم	٪
أ. حسب طبيعة المشروع		
استكمال المشروعات القائمة تحت التنفيذ		
الصرف والمياه من خطط سابقة.	٣٠,٠	٤٨,٩
إحلال وتجديد محطات وشبكات قائمة	٥,٠	٨,٢
المرحلة الأولى من المشروع القومي للصرف الصحي بالقرى.	٢٠,٠	٣٢,٦
مشروعات المياه وصرف هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.	٦,٣	١٠,٣
إجمالي	٦١,٣	١٠٠,٠
ب. حسب النشاط		
مشروعات المياه	١٧,٥	٢٨,٦
مشروعات الصرف	٤٣,٨	٧١,٤
الإجمالي	٦١,٣	١٠٠,٠

المصدر: الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ٢٠٠٧/٢٠٠٨– ٢٠١١/ ٢٠١٢).

وتشمل خطة الحكومة عدد من الاستراتيجيات التي تهدف دعم دور المرأة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتوسع في القروض المتناهية الصغر للمرأة. ويشترك في هذه المبادرات الصندوق الاجتماعي للتنمية ، ووزارة التضامن الاجتماعي وجمعيات تنمية المجتمع وبلغت الاستثمارات المخصصة لوزارة التضامن الاجتماعي خلال الخطة الخمسية السادسة ٦٠٨,٥ مليون جنيه مصري. وتشمل الخطة أيضاً المشروع القومي لتنمية الوجة القبلي والذي خصص موارد كبيرة لتنمية صعيد مصر حيث أنه أفقر الأقاليم وأقلها تنمية.

٤. المشروعات الصغيرة والمتوسطة[٢٥]

تشمل الخطة الخمسية السادسة عدد من البرامج وثيقة الصلة بتوصيات تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥ والمتعلق بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (أنظر الجدول ٢– ١٤) وتشمل هذه البرامج :

- برنامج المساعدة الفنية والذي يشمل مشروعات لتدعيم قدرة المناطق الصناعية المحلية ، إنشاء أسواق شعبية دائمة بالمحافظات لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تسهيل وتدعيم تصدير منتجات هذه المشروعات. ويقدم هذا المشروع أيضاً المساعدة الفنية لصندوق التنمية المحلية ، تحديث الصناعات الريفية التاريخية وتوفير الدعم اللازم لتنمية الأعمال.
- برنامج البنية الأساسية يشمل مشروعات لتطوير وحدات خدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظات والخاصة بالتسجيل وإصدار التراخيص والموافقات. وهناك مشروع بنية أساسية آخر يخصص ١٠٪ من الأراضي المتاحة للاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويمدها بالمرافق.
- برنامج متكامل لتسهيل كافة إجراءات التسجيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإجراءات الحصول على الأرض والتمويل وضمانات مخاطر الإئتمان. ومن المتوقع أن يستفيد ١٠٦ مليون مشروع صغير ومتوسط من هذا البرنامج، في القطاع الرسمي وحوالي ثلاثة ملايين من مشروعات القطاع غير الرسمي.
- برنامج تنمية المهارات - ويشمل التدريب على الإنتاج ، الإدارة ، والتسويق المحلي والعالمي.
- برنامج تمويلي يشمل عدد من صناديق ومشروعات القروض المتناهية الصغر.

٥– الزراعة:

تشمل الخطة الخمسية السادسة عدداً من الأهداف التفصيلية للزراعة وتشمل زيادة الأرض الزراعية بحوالي ٩٠٠,٠٠٠ فدان بحلول ٢٠١٢/٢٠١١ وبلغ إجمالي الاستثمارات المخصصة لبرنامج الزراعة والري ١٣ مليار جنيه مصري

٦– الصرف والمياه[٢٦]

خصصت الخطة الخمسية السادسة ٦١ مليار جنيه مصري لمشروعات الصرف ومياه الشرب، ٣٠ مليار منها مخصصة لاستكمال المشروعات تحت التنفيذ وخمسة مليارات مخصصة لإصلاح وتجديد محطات وشبكات الصرف الموجودة بالفعل و١٦,٥ مليار خصصت لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع القومي للصرف في القرى (حوالي ١,١٠٨ قرية) وتبلغ قيمة المشروعات التي تقوم بتنفيذها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بحوالي ٩,٨ مليار.

٢٥إنظر الفصل السابع

٢٦ إنظر الفصل التاسع

جدول ٢- ١٦ أهداف الخطة الخمسية السادسة الخاصة بالمياه.

بيان	الوحدة	متوقع ٢٠٠٧/٠٦	مستهدف ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠١٢/١١	نسبة الزيادة ٪ ٢٠٠٨/٠٧	نسبة الزيادة ٪ ٢٠١٢/١١
القاهرة الكبرى						
الطاقة المتاحة للمحطات	مليون م٣/يوم	٧,٤	٧,٤	٩,١		٢٣,٠
أطوال الشبكات	ألف كم	٨,٦	٩,٠	١٠,١	٤,٧	١٧,٤
الإسكندرية						
الطاقة المتاحة للمحطات	مليون م٣/يوم	٣,٢	٣,٤	٣,٨	٧,٥	١٧,٢
أطوال الشبكات	ألف كم	٦,٤	٦,٥	٨,٠	٢,٤	٢٦,٠
باقى المحافظات						
الطاقة المتاحة للمحطات	مليون م٣/يوم	١١,٣	١١,٧	١٥,٠	٣,٢	١١,٧
أطوال الشبكات	ألف كم	٥,١	١٥,٠	١٨,٠	٥,٣	٢٦,٣
الإجمالـــى						
الطاقة المتاحة للمحطات	مليون م٣/يوم	٢١,٩	٢٢,٥	٢٧,٨	٢,٧	٢٦,٩
متوسط نصيب الفرد من الطاقة المتاحة	لتر / يوم	٣٠١,٠	٣٠٣,٠	٣١٠,٠	٠,٧	٣,٠
أطوال الشبكات	ألف كم	٢٩,٢	٣٠,٥	٢٦,١	٤,٥	٢٣,٦

المصدر: الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ٢٠٠٧/٢٠٠٨- ٢٠١١/ ٢٠١٢

جدول ٢- ١٧ أهداف الخطة الخمسية السادسة الخاصة بالصرف

بيان	الوحدة	متوقع ٢٠٠٧/٠٦	مستهدف ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠١٢/١١	نسبة الزيادة ٪ ٢٠٠٨/٠٧	نسبة الزيادة ٪ ٢٠١٢/١١
القاهرة الكبرى						
طاقات التصرفات المتاحة	مليون م٣/يوم	٤,٩	٤,٩	٦,٦		٣٤,٧
طاقة التنقية المتاحة	مليون م٣/يوم	٤,٣	٤,٣	٥,٨		٣٤,٩
أطوال الشبكات	ألف كم	١٠,١	١٠,٤	١٢,٥	٣,٠	٢٣,٧
الإسكندرية						
طاقات التصرفات المتاحة	مليون م٣/يوم	١,٧	٢,٠	٣,٨		٥٢,٩
طاقة التنقية المتاحة	مليون م٣/يوم	١,٤	١,٥	٣,٢		١٢٥,٤
أطوال الشبكات	ألف كم	٢,٩	٣,٠	٣,٥	٣,٥	٢٢,٨
بقية المحافظات						
طاقات التصرفات المتاحة	مليون م٣/يوم	٨,٣	٨,٦	١٤,٤	٣,٥	٧٣,٣
طاقة التنقية المتاحة	مليون م٣/يوم	٦,٨	٧,٢	١٢,٠	٥,٩	٧٧,٠
أطوال الشبكات	ألف كم	١٠,٧	١١,٨	١٦,٠	١٠,٨	٥٠,٢
الإجمالـــى						
طاقات التصرفات المتاحة	مليون م٣/يوم	١٤,٩	١٥,٥	٢٤,٨	١,٩	٦٦,٣
طاقة التنقية المتاحة	مليون م٣/يوم	١٢,٥	١٣,٠	٢١,٠	٣,٢	٦٨,٠
أطوال الشبكات	ألف كم	٢٣,٦	٢٥,٢	٣٢,٠	٦,٦	٣٥,٨

المصدر: الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ٢٠٠٧/٢٠٠٨- ٢٠١١/ ٢٠١٢).

جدول ٢– ١٨ التنمية الإسكانية المستهدفة في الخطة الخمسية السادسة

البيـــان	متوقع٢٠٠٧/٠٦		مستهدف ٢٠٠٨/٠٧		الخطة الخمسية السادسة	
	عـدد	الأهمية النسبية ٪	عـدد	الأهمية النسبية ٪	عـدد	الأهمية النسبية ٪
اقتصادي	١٤٠	٥٠,٠	١٤٥	٤٧,٥	٦٥٠	٥٠,٠
متوسط	٤٠	١٤,٣	٤٥	١٤,٨	١٦٠	١٢,٣
فوق المتوسط	١٥	٥,٣	١٥	٤,٩	٩٠	٦,٩
جملة الحضر	١٩٥	٦٩,٦	٢٠٥	٦٧,٢	٩٠٠	٦٩,٢
إسكان اقتصادي بالمناطق الريفية ومناطق الاستصلاح	٨٥	٣٠,٤	١٠٠	٣٢,٨	٤٠٠	٣٠,٨
الإجمالي العام	٢٨٠	١٠٠,٠	٣٠٥	١٠٠,٠	١٣٠٠	١٠٠,٠
قطاع عام	١٤	٥,٠	١٦	٥,٣	١٥٠	١١,٥
قطاع خاص	٢٦٦	٩٥,٠	٢٨٩	٩٤,٧	١١٥٠	٨٨,٥

المصدر - الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ٢٠٠٧/٢٠٠٨– ٢٠١١/ ٢٠١٢

إطار ٢– ٦ أولويات الاستثمار في المناطق الريفية الفقيرة.

لقد ساهمت الاستثمارات العامة في المناطق الريفية إلي حد كبير في النمو الزراعي والحد من الفقر في الريف. كما أن دراسات الحالات المتعددة التي قام بها معهد أبحاث سياسات الأغذية والمتعاونون القوميون ذوى الصلة به تحدد تأثيرات الإنفاق الحكومي على النمو والحد من الفقر في البلدان ذات المراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية.
ولذلك كانت الحاجة لأولويات إنفاق مختلفة

الهند: اعتماداً على البيانات الحكومية في الفترة من ١٩٧٠ إلي ١٩٩٣، يتضح في حالة الهند أن الإنفاق الحكومي الإضافي في مجال الطرق له أثر كبير في الحد من الفقر، بالإضافة إلي الأثر الأكبر على زيادة الإنتاجية. فلكل مليون روبية يتم إنفاقه على الطرق الريفية أمكن النهوض بـ ١٢٤ فقير فوق خط الفقر. وهذه هي أعلى نسبة للحد من الفقر بين كل أنواع الاستثمار. بالإضافة إلي أن الإنفاق الحكومي الإضافي على الأبحاث والتنمية الزراعية والتوسع له الأثر الأكبر على نمو الإنتاج. فإن استثمار روبيه واحدة في الأبحاث والتنمية الزراعية ينتج أكثر من ١٣ روبيه في عوائد الإنتاج الزراعي.

الصين: تشير دراسة حالة الصين أن الإنفاق الحكومي على التعليم له الأثر الأكبر على تقليل الفقر في الريف وعدم المساواة الإقليمية وله تأثير كبير أيضاً على زيادة الإنتاج . كما أن زيادة العمالة الريفية غير الزراعية كان له أثراً كبيراً في الحد من الفقر وعدم المساواة وكان للإنفاق الحكومي على الأبحاث والتنمية الزراعية الأثر الأكبر على نمو الإنتاج الزراعي. وهناك دراسة أخرى وجدت أن معدل الاستفادة الناتجة في إجمالي الناتج المحلي القومي الناتجة عن إصلاح الطرق منخفضة المستوى (معظمها في الريف) يفوق معدل الاستفادة الناتجة عن إصلاح الطرق عالية المستوى ومعظمها في الحضر بأربع مرات. وبنفس الأهمية من حيث الحد من الفقر يساعد إصلاح الطرق منخفضة المستوى أعداد أكبر بكثير من فقراء الريف والحضر إلى ما فوق خط الفقر لكل "يوان" يتم استثماره في إصلاح الطرق الجيدة.

تايلاند: وفي دراسة حالة تايلاند وجد أن الاستثمارات في كهرباء الريف لها الأثر الأكبر على الفقر في الريف وثاني أكبر أثر على النمو. كما أن الإنفاق الحكومي الإضافي على الأبحاث والتنمية الزراعية يحسن الإنتاجية الزراعية بشكل كبير وله ثاني أكبر أثر على الحد من الفقر الريفي. ويبين تقسيم الاستثمارات إقليمياً أنه ليس هناك تعارض مؤكد بين الاستثمارات من أجل النمو وبين الاستثمارات للحد من الفقر.

التأثيرات: إن زيادة الاستثمار الريفي العام بشكل كبير هو عملية صعبة وتحتاج لاستهداف جيد للاستثمارات لتحقيق كل من أهداف النمو وتخفيف وطأة الفقر وتعتبر المعلومات الموثقة عن الآثار الهامشية للأنواع المختلفة من الإنفاق الحكومي مهمة حيث تمكن الحكومات من اتخاذ قرارات استثمارية صائبة. وأيضاً فإن التحليلات الإقليمية التي نفذت عن الصين، الهند وتايلاند تذكر أن زيادة الاستثمارات في المناطق الكثيرة الأقل تنمية لا ينتج عنها الحد من الفقر بشكل كبير لكل وحدة يتم إنفاقها فقط، ولكن تؤدي أيضاً إلى أعلى عوائد اقتصادية.

وتشير دراسات الحالات أيضاً إلى أن المراحل المختلفة للتنمية تتطلب أولويات إنفاق مختلفة حيث أن استراتيجيات "شئ واحد يناسب الكل" لا يمكن تطبيقه في هذه الحالة. وفي أثناء المرحلة الأولى، يجب أن تركز الاستراتيجيات على الحد من انتشار الفقر من خلال النمو الاقتصادي على نطاق واسع والذي يصل للمناطق الريفية. وفي مراحل تالية يجب التركيز على القطاعات والأقاليم المتعثرة بالإضافة إلى الفقر على مستوى المجتمع والأسرة.

المصدر: شنجن فان، جوانا برزسكا وغادة شيلدز 2007 - أولويات الاستثمار للنمو الاقتصادي والحد من الفقر – تعليمات محور ٢٠٢٠ بشأن فقراء وجياع العالم. واشنطن دي سي. المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية.

وفيما يلي الأهداف المحددة والمرتبطة مباشرة بتوصيات تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥:

المياه:

- زيادة قدرة شبكات مياه الشرب من ٢١,٩ مليون متر مكعب في اليوم في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلي ٢٧,٨ مليون متر مكعب في اليوم في ٢٠١١/٢٠١٢.
- زيادة متوسط نصيب الفرد من المياه من ٣٠١ لتر في اليوم في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لتصل إلي ٣١٠ لتر في اليوم في عام ٢٠١١/٢٠١٢.
- زيادة أطوال شبكات المياه من ٢٩,٢٠٠ كيلومتر في ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لتصل إلي ٣٦,١٠٠ كيلومتر في عام ٢٠١١/٢٠١٢.

الصرف

- زيادة طاقة الصرف من ١٤,٩١ مليون متر مكعب في اليوم في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لتصل إلي ٢٤,٨ مليون متر مكعب في اليوم في عام ٢٠١١/٢٠١٢.
- زيادة طاقة محطات التنقية من ١٢,٥ متر مكعب يومياً في ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لتصل إلي ٢١ مليون متر مكعب يومياً في عام ٢٠١١/٢٠١٢.
- زيادة أطوال محطات الصرف من ٢٣,٦٠٠ كيلو متر في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لتصل إلي ٣٢,٠٠ كيلو متر في عام ٢٠١١/٢٠١٢.

٧ تطوير الإسكان والمناطق العشوائية[٢٧]

تستهدف الخطة الخمسية السادسة تطوير ١,٣ مليون وحدة سكنية منها ٥٠٠,٠٠٠ مخصصة للشباب محدودي الدخل. وفي هذا البرنامج يتم دعم الوحدة السكنية لكل مستفيد بمبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه مصري ويدفع المستفيد باقي الثمن من خلال القروض الميسرة. وتشمل الخطط الأخرى للحكومة تقديم قطع أرض مجانية للقطاع الخاص لتطوير إسكان محدودي الدخل وكذلك تطبيق إجراءات تشريعية من شأنها تطوير قوانين التأمين والرهن العقاري بالإضافة إلى تخفيض رسوم التسجيل العقاري و أنشطة أخرى من أجل زيادة فرص الإسكان ويوضح الجدول ٢–١٨ أهداف برامج الإسكان وتنمية المناطق العشوائية خلال الخطة الخمسية.

الخلاصة:

هذا العرض يؤكد بوضوح أن الحكومة المصرية تلتزم بشكل كبير بتوصيات العقد الاجتماعي الجديد. ووضح هذا الالتزام من خلال المشروعات المشتملة في الخطة الخمسية السادسة ٢٠٠٧–٢٠١٢ ويؤكد هذا القول المخصصات الإضافية لمياه الشرب والصرف الصحي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولكن مجرد تخصيص الاستثمارات للبرامج والمشروعات ليس كافياً لضمان تحقيق الأهداف المذكورة. فإن منهج الرقابة الدورية والتقييم يجب أن يتم اتباعه من أجل تقييم التأثير التنموي لهذه المشروعات والمخصصات.

وأخيراً ينبغي أن نذكر أنه بالرغم من الالتزام الواضح برؤية "العقد الاجتماعي الجديد" في تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥ فإن هناك مشروعات متعددة في كل برنامج لم يتم إدراجها بشكل مباشر أو واضح في الوثائق الرسمية للخطة الخمسية كما أن أدوار الشركاء المتعددين في تنفيذ هذه المشروعات (الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص) يجب أن تحدد بوضوح من أجل ضمان تحقيق "العقد الاجتماعي الجديد".

٢٧ إنظر الفصل التاسع

خريطة المجتمع المدني فى مصر

منظمات المجتمع المدنى

المجتمع المدنى، وفقاً لأحد التعريفات الذى لقى قبولاً عاماً، هو المجتمع الذى يشغل المجال بين السوق والدولة . وهناك عدد كبير من المؤسسات التى تشغل هذا المجال . وعلى الرغم من تنوع هذه المؤسسات إلا أنها تشترك فى عدة ملامح تجعلها تصنف تحت ما يسمى بالقطاع الاجتماعى للمؤسسات الخاصة التى تخدم أهدافاً عامة[١].

ومع تنامى منظمات المجتمع المدنى، وتزايد عددها فى خلال السنوات الأخيرة، برز فى أدبيات التنمية عدد كبير من التعريفات لمفهوم المجتمع المدنى فى محاولة للوصول الى تفصيل لهذا المفهوم . وبصرف النظر عن الاختلافات بين هذه التعريفات، هناك توافق عام حول عدد من سمات ومكونات هذا المفهوم، يمكن الاستناد عليها لدراسة هذا القطاع الاجتماعى فى مصر. وبوجه عام تتمثل هذه السمات فى :

- إن منظمات المجتمع المدنى هى مجموعة من المنظمات التطوعية التى تكونت بإرادة من أنشاؤها.
- إن هذه المنظمات تشغل المجال العام بين الأسرة والسوق والدولة.
- إنها لا تسعى لتحقيق ربح.
- إنها تسعى لتحقيق "منفعة جماعية" للمجتمع ككل أو لبعض فئات مهمشة.
- إنها فى بعض الحالات تمثل مصالح أصحاب مهنة معينة، وتدافع عن المهنة التى ينتمون إليها.

وبالإضافة الى ما تتمتع به هذه المنظمات من سمات مشتركة ، فإنها تتميز أيضاً بأن لديها بعداً قيمياً يتمثل فى الإدارة السلمية للاختلافات، وإقرار الحوار، وتقبل الاختلافات فى وجهات النظر ، وهو ما يعبر عنه بمصطلح "الثقافة المدنية"[٢].

وقد وافق المشروع الدولى المقارن لجامعة جونز هوبكنز (١٩٨٩–٢٠٠٥) على تصنيف عام لمنظمات المجتمع

تشير التصريحات العديدة للرئيس حسنى مبارك ، وتلك التى أعلنتها الحكومة إلى أن الوقت قد حان لتبنى ممارسات اجتماعية جديدة تتواكب مع جهود تحرير النظام الاقتصادى التى تجري حالياً.

المدني[٣]، وقد حددت دراسة رائدة مكونات منظمات المجتمع المدنى على النحو الآتى:

- المنظمات غير الحكومية (منظمات تنموية ،ومنظمات تقديم الرعاية والخدمات).
- المنظمات الحقوقية والدفاعية التى تستهدف تحقيق المنفعة الجماعية وتشمل منظمات حقوق الإنسان التى تسعى إلى التأثير فى التشريعات وفي الرأى العام بشأن قضايا متعددة ، و كذلك جماعات الأعمال.
- الجماعات المهنية، أو النقابات المهنية التى تشمل الأطباء والمهندسين والمعلمين وغيرهم. وبالنسبة للوضع فى مصر[٤] تعتبر النقابات حالة خاصة من وجهة نظر المفكرين ، نظراً لأن العضوية الإجبارية فى النقابات تعتبر شرطاً أساسياً لممارسة المهنة (انظر الفصل الخامس) وبالإضافة إلى ذلك، تتعرض الاتحادات العمالية فى مصر وبعض الدول العربية الأخرى لتدخل الدولة مما يفقدها استقلاليتها.

والسؤال الذى يُطرَح هنا هل تندرج الأحزاب السياسية تحت منظومة المجتمع المدني؟ والإجابة أن هناك اعتبارين يبرران إقصاء الأحزاب السياسية من هذه المنظومة، الأول، أن الأحزاب السياسية تسعى للسلطة ، وهو أمر محظور وفق التحديد القانونى لأنشطة المجتمع المدنى فى مصر. وفى الواقع تقيد أنشطة بعض المنظمات الحقوقية فى مصر بدعوى أنها تتجاوز الخط الأحمر الذى يفصل بين الحريات المدنية والحريات السياسية ، والثاني، ليست كل التيارات أو الايديولوجيات السياسية على إدراك تام بقيم الثقافة

١. سالمون، ليستر م.س، ووجسنيتن سوكولوسكي ورجينا ليست (٢٠٠٣)
٢. إستناداً إلى الدلائل التى أشار إليها المشروع المقارن للقطاع غير الربحي، مركز دراسات المجتمع المدنى، جامعة جونز هوبكنز (٢٠٠٣)، كما أشارت إلى ذلك منظمة CIVICUS العالمية والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة
٣. سالمون، ليستر م.س، ووجسنيتن سوكولوسكي ورجينا ليست (٢٠٠٤)، صـ ٨–١٠
٤. حتى عام ٢٠٠٧، بلغ عدد الجماعات المهنية فى مصر ٢٣ جماعة. ووفقاً لمشروع جونز هوبكنز تعتبر هذه الجماعات منظمات حدية نظراً لأن العضوية فيها إجبارية وشرط لممارسة المهنة.

إطار ٣-١: البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة: تحديد المجتمع المدني ومنظماته

يتبنى البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة رؤية واسعة الأفق لمنظمات المجتمع المدنى، ومن أهمها المنظمات غير الحكومية ، ومن هذا المنظور يعد المجتمع المدني القطاع الثالث الذى يوجد إلى جانب الدولة والمنشآت التى تسعى للربح ويتفاعل معها.

وحتى عام ١٩٩٣ كان البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة يستخدم مصطلح المنظمات غير الحكومية لوصف كافة المنظمات التى يتعامل معها التي لا تنتمى للدولة أو لقطاع الأعمال. وحالياً أصبح مصطلح منظمات المجتمع المدنى عدداً كبيراً من مختلف المنظمات التطوعية التى تعمل داخل إطار المجتمع المدني فى المجال التنموى، سواء كانت منظمات رسمية أو غير رسمية، مثل: المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المستندة إلى المجتمع، والمنظمات المعنية بالسكان الأصليين، ومنظمات الأكاديميين، واتحادات الصحفيين، والمنظمات ذات السمة الدينية، والاتحادات العمالية، والاتحادات التجارية .

وفى إطار سياسة البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فى التعامل مع منظمات المجتمع المدني (٢٠٠١) تُعَرف منظمات المجتمع المدنى كالآتى:

منظمات المجتمع المدني هي كيانات خارج مؤسسة الدولة، لا تستهدف تحقيق الربح ، ولا تسعى للوصول للحكم . وتعمل منظمات المجتمع المدني على تجمُع الناس لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة . ويتعاون البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة مع منظمات المجتمع المدني التى تكون غايتها وقيمها وفلسفتها التنموية هى نفسها التى يتبناها البرنامج .

وبوجه عام يعمل البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة مع منظمات المجتمع المدنى المعنية بالسياسات العامة القومية (والعالمية) ، وبالإدارة الرشيدة للحكم ، والتى لها خبرة فى مجال تقديم الخدمات.

كما يفضل البرنامج العمل مع منظمات المجتمع المدني التى تتمتع بقدرة كافية على إدارة المشروعات التنموية الكبرى ، ومع هذا يعمل البرنامج مع عدد كبير من المنظمات المختلفة، بما فى ذلك المنظمات القاعدية، والمنظمات ذات السمة الدينية، والمنظمات المعنية بالسكان الأصليين ، وإن كان هذا يتم على نطاق أضيق وعلى المستوى المحلي. وقد شهدت العقود الماضية زيادة كبيرة فى عدد منظمات المجتمع المدنى وفى مجالات أنشطتها.و تقوم المنظمات التنموية بأدوار مختلفة وتمارس عدداً كبيراً من الوظائف التى تشمل:

* **الدعوة** : وذلك للتأثير فى الرأى العام بشأن قضايا معينة.
* **المراقبة**: حيث تقوم بتقييم مدى التقدم فى تنفيذ الالتزامات التى وردت فى المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة، وتقييم الوضع الراهن لبرامج المساعدات والتعاون من أجل التنمية.
* **التشبيك**: من أجل التنسيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى التى تعمل فى قطاع معين .
* البحوث: حيث يتم إعداد بحوث عن قضايا تهم منظمات المجتمع المدنى، وغالباً ما تكون هذه البحوث مرتبطة بوظيفة الدعوة.
* **المنظمة الشاملة**: التى تقوم بوظيفة التنسيق بين المنظمات وتمثيلها.
* **الاتحادات النوعية**: حيث تتجمع منظمات المجتمع المدنى العاملة فى مجال أو قطاع معين من أجل الوصول الى غايات لا يمكن تحقيقها على أفضل وجه إلا من خلال تَجَمُع عدد كبير من المنظمات .

كما يمكن أن تتجمع المنظمات التى تهتم بقضية معينة أو التى لها أهداف مشتركة. بالإضافة لما تقدم ، تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً مؤثراً فى وضع وتنفيذ جداول أعمال التنمية على مستوى العالم ، وعلى الرغم من أن المجتمع المدني يعتبر فى الواقع ساحة للتعاون والنضال التى يمكن أن تختلف صورها باختلاف السياق والتاريخ القومي ، إلا أن الكثير من منظمات المجتمع المدنى كانت فى مقدمة المدافعين عن مبادئ العدالة الاجتماعية.

المصدر: http://www.undp.org/oslocentre/docs06/UNDPCSO Policy.pdf

المدنية ، ولهذه الأسباب يجوز فى بعض الحالات إخراج الأحزاب السياسية – إذا كانت فى مركز السلطة – من منظومة المجتمع المدنى.

ويعتبر عدم السعى إلى تحقيق الربح أحد المعايير العالمية التى تحدد مفهوم منظمات المجتمع المدنى التطوعية (هذا على الرغم من أن هناك مرونة فى تطبيق هذا المعيار حيث يمكن للمنظمة أن تستخدم الربح لذى تحققه لتنفيذ أهدافها العامة) وقد أدت هذه القاعدة إلى استبعاد القطاع الخاص من مكونات مفهوم المجتمع المدنى لأنه كيان يسعى إلى تحقيق الربح ويستخدمه لمصلحته الذاتية.

وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه على الرغم من أهمية الحركات الاجتماعية ، إلا أنها تُستَبعد أيضاً من منظومة المجتمع المدني فى مصر وفى دول أخرى ، وذلك لأنها ليست تنظيماً أو منظمة ، وليس لها غطاء قانونى ، هذا إلى جانب أنها لا تتسم بالاستمرارية ، وفى غالب الأحيان تقوم الحركات الاجتماعية كرد فعل جماعى لحدث ما فى لحظة زمنية معينة مثل (مناهضة اجتماعات دول مجموعة السبع أو مناهضة العولمة) ، وعادة ماتنتهى هذه الحركات بانتهاء الحدث ، وعلى الرغم من ذلك من المستحيل إغفال أهميتها وتفاعلها مع المجتمع المدنى حيث يمكن أن تنشأ بينهما اهتمامات مشتركة . وتؤكد المظاهرات والإضرابات العامة التى شهدتها مصر أخيراً – على الرغم من الحظر المفروض عليها – أن هناك خيطاً رفيعاً بين الحركات التلقائية وبين منظمات المجتمع المدنى المنظمة.

إشكالية منظمات المجتمع المدني فى مصر

من الصعب وضع خريطة إجرائية تصف حجم وأوضاع منظمات المجتمع المدني فى مصر ، نظراً لنقص المعلومات والبيانات والبحوث ، إلى جانب أنه لم يتم بعد وضع نظام دقيق ومتطور لتصنيف منظمات المجتمع المدني على المستوى الرسمي ، ووفقاً للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، الذى يحكم أنشطة منظمات المجتمع المدنى، وما تقرره الوزارات المعنية ، يتم تصنيف أنشطة المجتمع المدني تحت تقسيمات عريضة ، ومن ناحية أخرى يؤدى اتجاه بعض منظمات المجتمع إلى القيام بأنشطة عديدة ومتنوعة، باعتبارها جزء من رسالتها ، إلى عدم دقة وتحديد التصنيف، ويتضمن القانون أيضا بعض المواد التى تقيد حرية هذه المنظمات فى ممارسة أنشطتها (انظر الفصل الرابع) ، وغالباً ما تكون المنظمات المهنية والحقوقية أكثر المنظمات عرضة لهذا التقييد ، حيث أنها تعتبر من وجهة النظر الرسمية منظمات مشاكسة ، بخلاف المنظمات الخيرية والمنظمات ذات التوجه الخدمي التى تتسم بأنها منظمات تقليدية ومسالمة.

ويمكن القول بأن منظمات المجتمع المدني فى مصر تمر بمرحلة تحول، فاستمرار العمل بقانون الطوارئ ، وتطبيق قانون العقوبات على مخالفات قانون الجمعيات الأهلية ، يعتبر من المعوقات القانونية التى تحول دون قيام منظمات المجتمع المدنى بممارسة أنشطتها بفاعلية، ومن ناحية أخرى، يشكل ضعف الإدارة الداخلية فى العديد من هذه المنظمات أحد العوامل التى تعرقل فاعلية عملها، ومع هذا فإن التصريحات العديدة للرئيس حسنى مبارك، وتلك التى

أعلنتها الحكومة تشير إلى أن مصر تشهد فجراً جديداً لعهد جديد ، وأن الوقت قد حان لتبنى ممارسات اجتماعية جديدة تتواكب مع جهود تحرير النظام الاقتصادي التى تجرى حالياً . (انظر الفصل الأول).

عرض موجز للإطار التاريخى لمنظمات المجتمع المدني

إن العمق التاريخى لبذور نشأة منظمات المجتمع المدنى فى مصر يعود إلى مطلع القرن التاسع عشر مقترناً بسجل ثرى لجهود قامت على أساس ممارسات ذات سمة دينية ، مثل "صندوق الوقف" الذى كان يوجه لأغراض اجتماعية معينة، وقد تزامنت الحركة النسائية التى بدأت مع مطلع القرن العشرين، مع إنشاء منظمات المجتمع المدني، وكان للنساء دور بارز ، حيث كن يتطوعن بوقتهن، ويساهمن بتبرعات مادية ، لهذا من المفيد الاهتمام بالبعد التاريخى لأنه يبرز الملامح التى اتسمت بالاستمرارية عبر السنين، وتلك التى تعرضت للانقطاع والتعثر فى لحظات تاريخية معينة. وقد برزت إحدي هذه العثرات نتيجة سيطرة ومركزية الدولة فى ظل حكومة الثورة فى فترة الخمسينات، ومازالت بعض ملامحها تؤثر على منظمات المجتمع المدني حالياً. ومن أمثلة ذلك استمرار وجود جمعيات تنمية المجتمع التى أنشأتها الدولة فى القرى والضواحى الكبيرة، والتى ثبت عدم فاعليتها ، حيث أنها لا تمثل الدولة، وفى نفس الوقت ليست مستقلة عنها. وما لم يتم تطوير هذه الجمعيات، فإن مساهمتها فى جهود التنمية سوف تظل ضئيلة للغاية (انظر ملحق ٣–٣ فى هذا الفصل).

وتتمثل إحدى الملامح التى مازالت مستمرة فى العلاقات بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى عبر السنين، فى ذلك الدور المحورى للعمل الخيرى والرعائى، الذى يستند إلى الثقافة والدين ، ومن ناحية أخرى لم يكن هناك اتجاه ثابت ومستدام بالنسبة لوجود مناخ ليبرالى أو غير ليبرالى ، أو بالنسبة للدور الذى كانت تلعبه مختلف الجماعات الاجتماعية فيما يتعلق بالمشاركة التطوعية فى أنشطة المنظمات غير الحكومية خاصة من جانب النساء والشباب.

ويشير العرض الموجز للتطور التاريخى لمنظمات المجتمع المدنى فى مصر ، عبر قرنين من الزمان تقريباً ، إلى أن هذا التطور مر بست مراحل تاريخية ، ارتبط كل منها بحدث قومي كبير[٥].

- **البذور الجنينية لمنظمات المجتمع المدنى**: وتعد المرحلة الأولى التى شهدت نشأة منظمات المجتمع المدنى، وبدأت مع بداية مرحلة حكم محمد على باشا (١٨٠٥–١٨٥٤) التى اتسمت بالتوجه الشامل نحو التحديث السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وبروز ملامح المؤسسات الحديثة ، والاحتكاك بالغرب، والتأثر بثقافة الأقليات الأجنبية التى كانت موجودة فى مصر عندئذ . وقد كانت الجمعية اليونانية هى أول منظمة غير حكومية فى مصر ، ونشأت هذه الجمعية عام ١٨٢١ لخدمة الأقليات اليونانية . وفى عام ١٨٧٥، تم إنشاء الجمعية الجغرافية ، ثم تم تأسيس سلسلة من الجمعيات الخيرية (الإسلامية والمسيحية) لمواجهة النشاط التبشيرى الدينى الغربى أو للدفاع عن القضية الوطنية . ومن أبرز انجازات هذه الجمعيات مستشفى العجوزة التى أنشأتها الجمعية الخيرية الإسلامية فى عام ١٨٧٨، ومدرسة المساعى المشكورة فى المنوفية التى أسستها جمعية المساعى الخيرية القبطية عام ١٨٨١ ، وقد استفادت كلتا الجمعيتين من التبرعات الوقفية.
- **نمو جماعات تمثيل المصالح الخاصة** : امتدت المرحلة الثانية من تاريخ تطور منظمات المجتمع المدنى من مطلع القرن العشرين حتى إعلان دستور عام ١٩٢٣ ، وخلال هذه الفترة القصيرة وصل عدد المنظمات والمؤسسات النشطة إلى ١٦٥ منظمة ومؤسسة أهلية ، وتم إنشاء الكثير من هذه المنظمات تحت رعاية الصفوة الملكية ، فقد أنشئت جامعة القاهرة عام ١٩٠٨ ، بوقفية من إحدى الأميرات المصريات ، وشهد المجتمع المدنى فى هذه المرحلة أيضاً بداية الدور الحقوقى والدفاعى للمرأة المصرية من خلال سلسلة من المنظمات غير الحكومية ، فقد قامت هدى شعراوى ، من رائدات الحركة النسائية فى مصر ، بالمساعدة فى إنشاء مبرة محمد على ، إحدى جمعيات الخدمات الاجتماعية النسائية، فى عام ١٩٠٩ ، وتم تأسيس الاتحاد النسائى برئاسة هدى شعراوى فى عام ١٩٢٣ ، كما تم فى نفس العام إنشاء الجمعية الخيرية للسيدات اللبنانيات والجمعية الخيرية للسيدات السوريات ، وبالإضافة إلى ذلك ، بدأت النقابات المهنية فى الظهور (مثل إنشاء نقابة المحامين عام ١٩١٢). وقد أظهرت مختلف المنظمات درجة عالية من النضج فى تنظيماتها فى فترة شارك فيها جميع الأطراف فى مواجهة القضية الوطنية فى إطار أجندة قومية عامة.
- **التوجهات فى العهد الليبرالى**: بدأت هذه المرحلة الثالثة فى عام١٩٢٣ وانتهت مع أحداث ثورة يوليو عام ١٩٥٢ ، وفى هذه المرحلة، وفى ظل الملكية (الدستورية) امتد العمل التطوعى إلى الطبقة الوسطى فى مصر ، وظهرت تيارات سياسية وفكرية مختلفة أبرزها التيار الليبرالى ، وقوى اليسار والتيار الإسلامى، وقد تناولت هذه التيارات قضية الانتماء (العروبى، الإسلامي، الفرعونى المصرى) بالإضافة إلى مناقشة قضية الهوية المصرية والمواطنة ، وشهدت هذه الفترة أيضاً وضع الإطار التشريعى المشجع على إنشاء الجمعيات (المواد من ٦٩–٧٨ من القانون المدني) وتأسس فى هذه المرحلة أكثر من ألف جمعية أهلية، هذا إلى جانب أن هذه الفترة شهدت التواجد القومي للحركة الإسلامية (الشبان المسلمون، الإخوان المسلمون، فرق الأخوات المسلمات ، وجمعية السيدات المسلمات)، هذا فضلاً عن العديد من الروابط والنقابات المهنية وأبرزها نقابة الأطباء (١٩٤٠) ونقابة الصحفيين (١٩٤١) ونقابة المهندسين (١٩٤٦).
- **هيمنة الدولة**: بدأ انحسار المجتمع المدنى عقب ثورة٢٣ يوليو ١٩٥٢، عندما فرضت الايديولوجية الاشتراكية مبادئ سيطرة ومركزية الدولة فيما عرف "ببيروقراطية الدولة" التى سيطرت على كافة القطاعات الاقتصادية

٥ بتصريف من أمانى قنديل (٢٠٠٦) ، المجتمع المدنى والدولة فى مصر ، دار المحروسة للنشر، القاهرة، ص ص ٢٥–٤٢.

إطار ٣-٢: العطاء الخيرى فى مصر.

أكد استطلاع للرأى أجرته مؤسسة جالوب أن النشاط التطوعى لمنظمات المجتمع المدنى فى دول الشرق الأوسط، بما فيها مصر، منخفض نسبياً بالقياس للمستويات العالمية (١٤٪) ومع هذا، تعتبر نسبة الأفراد الذين يقدمون مساعدات خيرية مادية كبيرة. ووفقاً للمسح الذى أجراه مركز خدمات التنمية فى عام ٢٠٠٤، يساهم ٦٢٪ من المصريين البالغين ببعض الأموال أو العطايا لأغراض اجتماعية. ونظراً لأنه من المستحب ألا يعلن هؤلاء عما يقدمونه من تبرعات، فإن هذه النسبة تكون فى الواقع أعلى بكثير. وحتى الطبقات ذات الدخل المتواضع نسبياً تساهم أيضاً فى العطاء الخيرى.

وهناك أوجه عديدة للعطاء الخيرى الذى يقدمه المسلمون وأبرزها وأكثرها شيوعاً الزكاة، والتى تعنى توزيع جزء من الدخل المتاح بعد الوفاء بالاحتياجات الأساسية للفرد فى أوجه الخير. وتعتبر الزكاة إحدى أركان الإسلام الخمسة، لذا يتعين على كل مسلم أن يدفع الزكاة، وأن يلتزم بقواعد حساب مبلغ الزكاة، وكيفية توزيعها. ولزكاة المال أهمية خاصة فى تدعيم العمل الخيرى، حيث أنها فريضة على كل مسلم تبلغ قيمة ثروته مستوى معيناً، يحدد بما يوازى ٨٥ جرام ذهباً، ويخصص هذا النوع من العطاء للأعمال الخيرية، وغالباً ما يكون فى شكل نقدى أكثر منه عينى، ووفقاً لنتائج المسح الذى أجراه مركز خدمات التنمية، ذكر ٤٠٪ من المسلمين، الذين يقدمون تبرعات خيرية، أنهم يدفعون زكاة المال.

وبالنسبة لنظام الوقف، الذى يتضمن استبعاد جزء من الممتلكات أو الأصول من التداول التجارى وتخصيصه لدعم قضية عامة أو لرعاية أسرة لفترة من الزمن، فقد ظل هذا النظام سائداً لعدة قرون، ولعبت الهبات الوقفية فى الدول الإسلامية دوراً هاماً فى إنشاء المستشفيات ودور الأيتام والمدارس وغيرها من المؤسسات العامة. ومازال هذا النظام موجوداً حتى يومنا هذا فى بعض الدول الإسلامية مثل تركيا وأندونسيا، ولكنه اختفى واقعياً فى مصر بعد أن كان مزدهراً فى يوم ما، ويعزى هذا إلى تدخل الحكومة من ناحية وعدم فهم طبيعة هذا النوع من العطاء الخيرى فى الوقت الحاضر.

وقد أدى انحسار نظام الوقف فى مصر إلى أن أصبح معظم العطاء ذا طبيعة خيرية، وبالتالى لا يتسم بالاستمرارية، ولا يركز على المجالات التنموية فى المجتمع، ومن أمثلة هذا النوع من العطاء الخيرى تقديم الطعام فى رمضان، والتبرع بالملابس والبطاطين، وإهداء اللعب للأطفال اليتامى، وتوفير الأدوية للفقراء، إلى غير ذلك، وهذا الشكل من العطاء الخيرى، أى توزيع السلع الاستهلاكية، يتفق مع شروط الزكاة، ويؤدى إلى إشباع بعض الحاجات العاجلة للفئات غير القادرة. ويتم تنظيم مصارف الزكاة من خلال الأزهر والآلاف من لجان الزكاة فى المساجد، وهو يعد بذلك قطاعاً ضخماً ويحظى بموارد كبيرة ويساهم فيه ملايين من المتبرعين الأفراد.

وقد ذكر المسح الذى أجراه مركز خدمات التنمية، أن المسلمين أشاروا إلى عدم ثقتهم فى شفافية الأجهزة الحكومية، مثل وزارة الأوقاف المسؤولة عن الإشراف على الممتلكات الموقوفة، وتوزيع أموال الزكاة وغيرها من التبرعات التى توضع فى صناديق النذور فى المساجد، ولهذا يفضل ٨٪ فقط من المسلمين المصريين تقديم تبرعاتهم من خلال المؤسسات الخيرية، ونظراً لأن هناك إشراف أقل من جانب الحكومة على الكنائس والجمعيات الأهلية المسيحية ذكر ٢٠٪ من المسيحيين الذين شملهم المسح أنهم يفضلون التبرع من خلال المؤسسات الخيرية، ويعتبر ضعف الشفافية والمساءلة من المشاكل الحادة التى تتطلب التصدى لها حتى يمكن استعادة الثقة فى المنظمات الخيرية فى مصر.

وعلى الرغم من أن الالتزام بتعاليم الدين يعتبر الدافع الأساسى للعطاء الخيرى فى مصر، إلا أن هناك أشكالاً أخرى للعطاء الخيرى ليست ذات سمة دينية. فنتيجة لعدم الرضا عن العطاء الذى يتم على المستوى الفردى أو من خلال المساجد، هناك عدد متزايد من المصريين الذين يقدمون تبرعاتهم من خلال الجمعيات الأهلية أو يقومون بتكوين منظمات لتقديم تبرعات أكثر استدامة وأكثر فاعلية. ويتزايد حالياً فى مصر عدد المؤسسات الخيرية التى تعرف بأنها مؤسسات ذات كيان مالى وتخدم قضايا عامة، من أقل من ١٠ مؤسسات عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٤٠٠ مؤسسة حالياً، بالمقارنة بالجمعيات المسجلة لدى وزارة التضامن الاجتماعى.

المصدر: بتصرف من الورقة التى أعدها كل من:
Barbara Ibrahim, John D. Gerhart, Center for Philanthropy and Civic Engagement, American University in Cairo, 2007.

والاجتماعية. وخلال هذه الفترة تعامل النظام الجديد مع مؤسسات المجتمع المدنى فى إطار سياسة شاملة للسيطرة على هذه المؤسسات، وصدرت قوانين لقمع المعارضين، أشهرها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذي قيد إنشاء منظمات المجتمع المدني، وأعطى للدولة الحق فى حل هذه المنظمات والتدخل فى أنشطتها، وقد أسفر هذا عن الانخفاض الحاد فى عدد الجمعيات الأهلية المستقلة، وتأسيس الكثير منها فى شكل منظمات شبه رسمية، حيث حلت دولة الرعاية محل مبادرات الرعاية الفردية، وارتبطت المؤسسات القاعدية ارتباطاً وثيقاً بها، وتم أيضاً إنشاء جمعيات تنمية المجتمع شبه الرسمية لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية على مستوى المجتمع المحلى. ومن ناحية أخرى انخرطت الجمعيات الأهلية ذات السمة الدينية فى تقديم الخدمات وأعطيت الفرصة والحرية للازدهار حتى أصبحت تمثل نحو ربع المنظمات المستقلة.

- **فترة الإصلاح الأولى**: بدأت هذه المرحلة فى عام ١٩٧١ عندما بدأ تيار سياسى جديد سمح بقدر محدود من التعددية السياسية، وتبنى نظاماً اقتصادياً أكثر تحررا فى إطار سياسة "الانفتاح"، التى شهدت على مدى عشرين عاماً الظهور التدريجى للكثير من الملامح السياسية والاقتصادية والفنية للعولمة. وخلال هذه الفترة كان هناك ترحيب بتدفق التمويل من الجهات المانحة الذى توجه، من خلال الحكومة، إلى المشروعات التعليمية والبنية الأساسية وأنشطة الأعمال، وهو ما فتح الباب أمام ظهور المنظمات الحقوقية خاصة لتنمية أنشطة الأعمال، وأصبحت مصر واقعة بين عدة اتجاهات متناقضة. فمن ناحية، تعرضت مصر لضغوط داخلية وخارجية لإحراز المزيد من التحرير السياسى والاقتصادى، وتزايدت المطالبة بإصلاح العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، ومن ناحية أخرى برزت حركات مضادة لعرقلة أى تغييرات يمكن أن تسفر عن القضاء على أى مكاسب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية حققتها الدولة أثناء العهد الاشتراكى. ويمكن أن تسمى هذه الفترة بالمرحلة الانتقالية، حيث أصبح من الضرورى إجراء تغييرات اجتماعية / سياسية موازية للتحرك نحو التحرير الاقتصادى، وإن كان التغيير الذى تحقق فى هذا المجال خلال تلك الفترة يعتبر ضئيلاً.
- من منتصف الثمانينات حتى الوقت الراهن: اعتباراً من الثمانينات شهد نشاط المجتمع المدنى دفعة قوية أدت إلى تضاعف عدد منظمات المجتمع المدنى كرد فعل للفجوة التى أحدثها تراجع دور الدولة فى تقديم الخدمات والصعوبات المالية التى عانت منها، ففى خلال الخمسة عشر عاماً السابقة على مطلع الألفية الثالثة، شهدت هذه الفترة ما يلى[٦]:

١. ارتفع عدد الجمعيات الأهلية من ٧٥٩٣ جمعية فى عام ١٩٨٥ إلى ١٦ ألف جمعية عام ١٩٩١.
٢. تضاعف عدد الجمعيات النشطة العاملة فى مجال الرعاية الصحية والاجتماعية.
٣. قل التركيز على الجمعيات الخيرية الصرفة، حيث ركزت الجهات المانحة الدولية على الشراكة مع المنظمات

٦. أمانى قنديل، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨، الأرقام الواردة هنا ليست أرقاماً مؤكدة نظراً لعدم وجود قاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليها اعتماداً كاملاً.

ليس هناك ارتباط بين متطلبات التنمية البشرية فى المحافظات الأشد فقراً وتوزيع منظمات التنمية

المحلية ذات التوجه التنموى.

٤. بلغت نسبة الجمعيات التى تستهدف تمكين المواطن نحو ٢٥٪ من إجمالى عدد الجمعيات فى مصر فى أواخر التسعينيات.

٥. ظهرت العديد من المنظمات الحقوقية التى تدافع عن حقوق الإنسان والثقافة المدنية (حوالى ٣٠ منظمة فى نهاية التسعينيات).

٦. ظهر نشاط ملحوظ فى الجمعيات التى تدافع عن قضايا المرأة وتمكينها، حيث زاد عددها من ١٩ جمعية إلى حوالى ٢٠٠٤ جمعيات عقب عقد مؤتمر بكين عام ١٩٩٥

٧. تنامى عدد جمعيات الأعمال التى بدأ ظهورها منذ عام ١٩٧٥ من ٢١ جمعية فى نهاية الثمانينيات إلى نحو ٦٤ جمعية حالياً.

عوامل نجاح المجتمع المدني حالياً

إذا نظرنا إلى هذه التطورات من منظور التنمية البشرية يمكن القول بأن هذه التطورات تعتبر بمثابة نجاح جزئى، حيث مازالت هناك مجالات تواجه فيها مصر صعوبات كلما تقدمنا أكثر فى سنوات الألفية الجديدة ، فهناك قيود على قدرة المجتمع المدنى على العمل بحرية . ولقد بزغ بريق من الأمل ، سرعان ما اختفى ، عندما صدر القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذى يعد قانوناً أكثر تحرراً ، إلا أنه صدر حكم بعدم دستوريته وأعقبه قانون آخر أكثر تقييداً وهو القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ .

وبالإضافة إلى ما تقدم، تخضع منظمات المجتمع المدنى لإشارات مختلطة من الدولة، خاصة بشأن مدى تسامحها مع ما تقوم به لكل المنظمات من أنشطة، لاسيما، أنشطة المناصرة والمنظمات المهنية، أو الأنشطة التى تتلقى بشأنها تمويلاً من الخارج، ومازالت التدخلات التى تمارسها جهات الرقابة والإشراف التابعة للدولة تقف حائلاً دون قدرة هذه المنظمات على ممارسة أنشطتها بحرية ، كما تبدو إجراءات أمن الدولة فى بعض الأحيان أكثر نفوذاً من القانون نفسه[٧]. ليس هناك إرتباط بين متطلبات التنمية البشرية فى المحافظات الأشد فقراً وتوزيع منظمات التنمية.

الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع قطاعات فرعية لمنظمات المجتمع المدنى

مازالت الجمعيات الخيرية وجمعيات الخدمات الرعائية التقليدية هى أكثرالمنظمات مهادنة ، والساحة المفضلة لكثير من أنشطة المنظمات التطوعية، وهذا هو المجال الذى يوجد فيه معظم الجمعيات الأهلية المسجلة، ولا تتقيد هذه الجمعيات بالحدود الإدارية المحلية، وليس لها علاقة مباشرة بالحكومة المحلية ، وتمارس أنشطتها فى كل أنحاء مصر.

وقد اعتمدت الجهود التنموية للدولة فى الماضى على شبكة واسعة من جمعيات تنمية المجتمع التى تسجل كمنظمات مجتمع مدنى ولا يتجاوز نطاق عملها الحدود الإدارية للقرية أو المناطق المجاورة . ولماكانت هذه الجمعيات تحصل عادة على الدعم المالى والإدارى من وزارة التضامن الاجتماعى، ولهذه الوزارة أعضاء معينون فى مجال إدارة هذه الجمعيات، فإنها تعتبر من منظمات المجتمع المدنى (الحدية)، وعلى أى حال تتمتع هذه الجمعيات بإمكانيات كبيرة فى مجال التنمية ، إذا أمكن تنشيطها (انظر الملحق ٣-٢، ٣-٣ من هذا الفصل) ولهذا السبب سيتم التركيز هنا على الجمعيات الأهلية سواء الجمعيات التى تقدم خدمات الرعاية أو التى تقدم الخدمات التنموية، ومن الواضح أن قيام شراكة وتحالف أقوى بين الحكومة والجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع والقطاع الخاص سوف يؤدى إلى النهوض بالجهود التى تبذلها مصر وإلى التأثير بصورة أكبر على أى عقد اجتماعى جديد للتنمية.

الجمعيات الأهلية ومؤشرات التنمية البشرية

ليست هناك علاقة بسيطة أو مباشرة بين مؤشرات التنمية البشرية وعدد الجمعيات الأهلية ووضعها ، فهناك الكثير من العوامل التى تساهم أساساً فى تشجيع أو عدم تشجيع تكوين هذه الجمعيات ، وتتفاوت هذه العوامل ما بين عوامل ترجع إلى الميراث التاريخى والتقاليد التى تقف وراء سيادة قيم التضامن الاجتماعى والعمل الخيرى ، أو إلى وجود جمعيات تنمية المجتمع التى تعتبر منظمات "شبه رسمية"، أو إلى الدعم الذى تمنحه الجهات المانحة لشركاء التنمية المحليين مع الجمعيات الأهلية باعتبارها الوسيط الأساسي فى تقديم الخدمات . ولهذا يكون من الصعب الربط بين وضع المنظمات المستقلة على المستوى القومي، أو على مستوى المحافظات بصفة خاصة، وبين مؤشر التنمية البشرية.

وقد لا تكشف المقارنة بالضرورة عن أى علاقة سببية مباشرة، إلا أنه من المفيد أيضاً إجراء هذه المقارنة، حيث أنها يمكن أن تبرز نقاط الاختلاف أو الاتفاق فى خريطة منظمات المجتمع المدني عام ٢٠٠٧ من منظور التوزيع الجغرافى، والمنهجيات والاساليب، وكذلك خريطة الحرمان البشري:

٧. انظر محمد أجاتى (٢٠٠٧) "Egypt's NGO Law and Its Impact on the Transparency and Accountability of CSOs", *The International Journal of Not-For-Profit Law*, Vol 9, No 2, April.

أولاً: تؤكد نتائج المرحلة الأولى للمشروع البحثى الذى قامت به جامعة جونز هوبكنز أن هناك علاقة طردية بين مؤشرات التنمية البشرية وأداء منظمات المجتمع المدنى ، فالدول التى تحتل الصدارة على مستوى العالم فى مؤشر التنمية البشرية الوارد فى تقارير التنمية البشرية العالمية هى التى تشغل أيضاً مراكز الصدارة فى تطور منظمات المجتمع المدنى بها وذلك اعتماداً على مقاييس ومؤشرات موثوق ومعترف بها[٨].

ثانياً : هناك أدوات يمكن بها قياس الأداء من حيث الإسهام فى التنمية البشرية[٩]، ولكن هناك شروطاً أساسية للقياس السليم وهى: وجود بيانات دقيقة ، وقاعدة بيانات متطورة ونظام معلومات يتسم بالشفافية ويكفل تدفق المعلومات فى حينها . وبالنسبة لمصر لم تتحقق هذه الشروط الثلاثة بعد ، فليس هناك نظام موحد ومتكامل ويستند إلى أسس علمية لتصنيف منظمات المجتمع المدنى. فالأجهزة المختلفة لديها بيانات مختلفة حسب المعايير التى تعتمد عليها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدنى ، وعلاوة على ذلك هناك العديد من مجالات النشاط التى تذكرها منظمات المجتمع المدنى إلى جانب نشاطها الغالب عند طلب الترخيص، اعتقاداً منها بأن هذا يعطيها مرونة فى ممارسة هذه الأنشطة دون أن تضطر للجوء إلى الإجراءات البيروقراطية فى كل مرة تطلب الترخيص لمزاولة نشاط معين ، وقد اسفر هذا عن عدم وجود معلومات دقيقة عن أنشطة هذه المنظمات الفعلية وليست المحتملة . وأخيراً تتسم المعلومات التى تتيحها أجهزة الدولة غالباً بأنها متناقضة وغير محدثة.

الوضع فى مصر

من الممكن أن يرجع السبب الرئيسى للاختلاف فى تقدير العدد الفعلى للجمعيات الأهلية إلى مشكلة التصنيف . ففى مطلع عام ٢٠٠٧ ، أشارت الأرقام الرسمية التى تصدرها وزارة التضامن الاجتماعى إلى أن إجمالى عدد الجمعيات الأهلية فى مصر يبلغ ٢١,٥٠٠ جمعية ، وفى نفس السنة ، نشر الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية نتائج المسح الذى أجرى على جميع المحافظات ، من خلال مديريات التضامن الاجتماعى ، الذى كشف عن أن عدد الجمعيات الأهلية يبلغ ١٥,١٥٤ جمعية (مع ملاحظة أن هناك ٥٠٠ جمعية أخرى لم توفق أوضاعها مع القانون الحالى رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢)[١٠] ، ويشير هذا إلى وجود فرق فى العدد يبلغ حوالى ٦٠٠٠ جمعية بين ما ذكرته وزارة التضامن الاجتماعى وبين ما أسفر عنه المسح. ويعرض الجدول رقم ١٠٣ نتائج المسح الذى أجراه الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية عام ٢٠٠٧

وكما يتضح من الجدول ٣–١، يميل التوزيع الجغرافى للجمعيات الأهلية إلى التركز فى المناطق الحضرية وخاصة المناطق المزدحمة بالسكان فى شمال البلاد

جدول ٣ –١: التوزيع الجغرافى للجمعيات الأهلية فى عام ٢٠٠٧

المناطق	عدد الجمعيات الأهلية	النسبة ٪
القاهرة	٢٧٨٨	١٨
الوجه القبلى	٣٤٦٥	٢٣
الجيزة	١٣٩٩	٩
الوجه البحرى	٦٨٩٤	٤٦
محافظات الحدود	٦٠٨	٤
إجمالى	١٥١٥٤	١٠٠

المصدر : نتائج المسح الذى أجراه الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية عام ٢٠٠٧.

ملحوظة : قامت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية فى عام ٢٠٠٧ بإجرء التحليل الإحصائى

هل يؤثر الموقع الجغرافى على مؤشرات التنمية البشرية ؟

وفقاً للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، لا تتجاوز نسبة الجمعيات التى تعمل بوجه خاص على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمواطن ٢٦٪ من إجمالى عدد المنظمات المسجلة فى إطار القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، والسؤال هنا، هل هناك علاقة بين التوزيع الجغرافى للجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجال التنمية أو تقديم الخدمات وبين مؤشرات التنمية البشرية؟، نظراً لأن الجمعيات التى تسعى إلى تمكين المواطنين أو تحسين نوعية حياتهم هى الجمعيات التى تكون هناك حاجة ماسة إليها فى المناطق المحرومة اقتصادياً واجتماعياً والتى تعانى من مشاكل بيئية. وغالباً ما يستخدم مفهوم العدالة الاجتماعية لتقييم أداء وآثار منظمات المجتمع المدنى فى العالم[١١]، ومع هذا يبدو أنه ليس هناك ارتباط بين متطلبات التنمية البشرية فى المحافظات الأشد فقراً فى مصر وبين التوزيع الجغرافى لمنظمات التنمية.

وعلى أى حال فإن جدول أعمال معظم الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال تقديم الخدمات أو فى مجال التنمية يتم صياغته و تعديله وفقاً لأولويات التنمية البشرية التى يتعين التعامل معها مثل الفقر، والبطالة، والصحة، والتعليم، والتفاوت الاجتماعى، وهناك دائماً علاقة وثيقة بين المبادرات التطوعية المدنية وبين الاحتياجات المطلوبة حيث تكون "القدرة الاستجابية" ذات المرونة العالية هى ميزة نسبية كبرى للمبادرات الأهلية، إذا ما تم مقارنتها بقدرة أجهزة الدولة والأجهزة الاجتماعية التى تخضع لإشرافها التى تتسم ببطء الاستجابة .

ويوضح جدول ٣–٢ ترتيب المحافظات وفقاً لدليل التنمية البشرية الخاص بكل منها ، وعدد الجمعيات لكل ألف نسمة، ومن الواضح - إلى حد كبير - أن المحافظات التى تحتل المرتبة الدنيا فى قيمة مؤشر التنمية البشرية هى المحافظات التى تحصل على أقل نصيب من الجمعيات الأهلية أو الجمعيات التنموية ، وبالتالى تكون أقل قدرة على تمكين المواطن الذى يعد الآلية الأساسية لمواجهة تحديات التنمية[١٢]، وعلاوة على ذلك فإن المحافظات الأكثر حرماناً هى المحافظات التى تشهد كثافة فى عدد المنظمات والجمعيات الخيرية والرعائية التقليدية التى تقدم مساعدات

٨. مرجع سبق ذكره، المشروع المقارن لجامعة جونز هوبكنز عن القطاع غير الربحى (٢٠٠٣)، وتقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، أعداد مختلفة

٩. أمانى قنديل (٢٠٠٧) ، تقييم فاعلية منظمات المجتمع المدنى العربي ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة.

١٠. وفق ما ورد فى أمانى قنديل، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨.

١١. Encyeclopedia of Evaluatin, (2005) Sage Publications, London, pp 116-117, 415-451.

١٢. يبدو هذا الوضع غريباً نتيجة أن هناك مناطق ينخفض فيها عدد السكان وتتوزع فيها المجتمعات فى مناطق متفرقة مثل محافظات البحر الأحمر وسيناء والوادى الجديد

جدول ٣-٢ ترتيب المحافظات وفقاً لمؤشر التنمية البشرية ونصيبها من الجمعيات الأهلية

الترتيب وفقاً لمؤشر التنمية البشرية		الترتيب وفقاً للنصيب من الجمعيات لكل ١٠ آلاف نسمة	العدد لكل محافظة	العدد لكل ١٠ آلاف نسمة	عدد السكان بالألف
١	بورسعيد	٢	٢١٢	٤,٠٠	٥٢٩
٢	القاهرة	٤	٢٧٨٨	٣,٦٥	٧٦٣٠
٣	السويس	١	٢٨٠	٥,٨٥	٤٧٩
٤	الإسكندرية	٣	١٤٦٧	٣,٩١	٣٧٥٦
٥	دمياط	٩	٢٥٢	٢,٣٩	١٠٥٦
٦	الإسماعيلية	٦	٢٦٢	٣,١٠	٨٤٤
٧	الغربية	١٦	٥١٣	١,٣٣	٣٨٥٩
٨	أسوان	٥	٣٥٥	٣,٢٣	١٠٩٩
٩	القليوبية	١٢	٦٨٢	١,٧٩	٣٨٠٤
١٠	الجيزة	٧	١٣٩٩	٢,٥٣	٥٥٣٦
١١	الدقهلية	١٣	٧٦١	١,٥٦	٤٨٩٣
١٢	المنوفية	٨	٧٩١	٢,٤٩	٣١٧١
١٣	الشرقية	١١	١١٠٩	٢,٢١	٥٠١٠
١٤	كفر الشيخ	٢٠	٢٦٢	٠,٧٤	٣٥٤١
١٥	قنا	١٠	٦٤١	٢,٢٣	٢٨٧٧
١٦	بنى سويف	١٨	٢٥٠	١,١٣	٢٢٠٨
١٧	المنيا	١٩	٩٧٦	١,٠٤	٩٣٦١
١٨	سوهاج	١٧	٤٦٩	١,٢٦	٣٧٣١
١٩	أسيوط	١٤	٤٥٦	١,٣٦	٣٣٥١
٢٠	الفيوم	١٥	٣١٨	١,٣٤	٢٣٧٢

ملحوظة : قامت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بإجراء التحليل الإحصائى فى عام ٢٠٠٧ ، وتم استبعاد محافظات الحدود لعدم توافر معلومات عن ترتيبها فى مؤشر التنمية البشرية.

المصدر : تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٥ ، ونتائج المسح الذى أجراه الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية عام ٢٠٠٧

جدول ٣-٣: اتجاهات النمو فى عدد الجمعيات الأهلية

الفترة الزمنية	عدد الجمعيات المنشأة	المتوسط السنوى
١٩٦٤-١٩٧٣	٣١٦١	٣١٦
١٩٧٤-١٩٨٣	٢٣٠٤	٢٣٠
١٩٨٤-١٩٩٣	٢٤٤١	٢٤٤
١٩٩٤-٢٠٠٣	٤٧٨٨	٤٧٩
٢٠٠٤-٢٠٠٦	١٦٩٤	٨٥٠

المصدر : تقارير مختلفة ، وبيانات وزارة التضامن الاجتماعى.

مالية أو عينية للفقراء والمحتاجين، وهى وإن كانت تحقق التكافل الاجتماعى إلا أنها مجرد (مسكنات) لضغوط الفقر أكثر منها وسيلة يمكن من خلالها للمستفيدين تحقيق قدرات اقتصادية أو تكوين رأى عام اجتماعى ، وبعبارة أخرى ليست هذه الجمعيات ذات توجه تنموي ، ويشير المسح الذى أجراه الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية إلى أن عدد الجمعيات الخيرية يبلغ ١٠,١٢٥ جمعية فى الوقت الحالى.

ويبرز جدول ٣-٢ الملامح الأساسية للجمعيات الأهلية فى مصر :

- يشير التوزيع الجغرافى إلى أن ٧٠٪ من الجمعيات، سواء العاملة فى مجال تقديم الخدمات أو الرعاية الاجتماعية أو فى مجال التنمية ، تتركز فى المناطق الحضرية.
- تستحوذ محافظات بورسعيد والقاهرة والإسكندرية والسويس على أكبر كثافة للجمعيات ، كما أنها تشغل المراكز المتقدمة فى دليل التنمية البشرية.
- على الرغم من أن الوجه القبلى يتركز فيه أشد المجتمعات الريفية فقراً ، إلا أنه أقل المناطق كثافة فى الجمعيات الأهلية بالمقارنة بالوجه البحرى، وهذا يشير إلى أن هناك عدم اهتمام بالمناطق الريفية الفقيرة، على الرغم من أنها أكثر احتياجاً للمبادرات الأهلية وإلى التصدى لتحديات التنمية البشرية.
- كانت محافظات الحدود أقل المحافظات من حيث عدد الجمعيات الأهلية، فقد بلغ عدد هذه الجمعيات فى محافظة جنوب سيناء (١٠٧ جمعيات)، ومحافظة الوادى الجديد (١٤٧ جمعية) ومحافظة البحر الأحمر (١١١ جمعية) ومرسى مطروح (١٤١ جمعية)، ولكن نظراً لانخفاض الكثافة السكانية فى هذه المناطق فإن نصيبها من الجمعيات يعتبر كبيراً.
- لم يرد فى الجدول توزيع الجمعيات فى المحافظات الصحراوية فى سيناء أو الصحراء الغربية.

اتجاهات النمو فى عدد الجمعيات الأهلية

تشير البيانات المتاحة إلى أن هناك زيادة فى عدد الجمعيات التى تعمل فى المجالات غير التقليدية الواردة فى القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، حيث يزيد هذا العدد بمعدل يبلغ حوالى ٦٠٠ جمعية جديدة سنوياً منذ عام ٢٠٠٢ وخاصة فى مجالي التنمية والمناصرة.

ويشير جدول ٣-٣ إلى أن العقد التالى لوضع القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، أثناء فترة العهد الاشتراكى ، شهد تكوين عدد كبير من الجمعيات ، وهذا لا يثير الدهشة حيث أن هذا القانون وضع شروطاً للتواجد القانونى ولتسجيل جمعيات

إطار ٣-٣ الدفاع عن حقوق المرأة من خلال المساعدة القانونية

تسعى جمعية نهوض وتنمية المرأة التى تم إنشاؤها عام ١٩٨٧ إلى تمكين المرأة قانونياً واجتماعياً واقتصادياً بالإضافة إلى زيادة وعيها بحقوقها وواجباتها ، ويعمل فى هذه الجمعية حوالى ٢٣٠ موظفاً دائماً فى ١٢ فرعاً فى محافظات القاهرة والقليوبية والغربية ، وهى أول جمعية أهلية مصرية تعمل مع النساء المعيلات لأسر فى العشوائيات. ويعتبر برنامج التمكين القانونى للمرأة ، وبرنامج المساعدة القانونية وتوعية المرأة، من أمثلة الشراكة بين الجمعيات الأهلية والإدارة المحلية، وقد أطلق البرنامج منذ ١٥ عاماً وتم تصميمه لتأكيد الهوية القانونية للنساء فى العشوائيات الموجودة فى مصر القديمة ومنشية ناصر وحلوان والمنيل.

وتشمل أهداف هذا البرنامج ما يلى:

* مساعدة المرأة على استخراج المستندات الرسمية مثل البطاقة الشخصية وشهادات الميلاد.
* تقديم الاستشارات القانونية للمرأة فيما يتعلق بقوانين الزواج والطلاق والنفقة والتوظيف .
* العمل كحلقة وصل بين المرأة والهيئات الحكومية .
* التشبيك بين منظمات المجتمع المدنى والأجهزة الحكومية مما يؤدى إلى إدراج هذه البرامج فى الخطط الحكومية.تنمية الوعى العام بالوضع القانونى للمرأة.

ويمكن أن يعتبر هذا المشروع مثالاً للمنظمة التى تطبق أفضل الممارسات للأسباب الآتية :

* **البرنامج يطبق أساليب مبتكرة فى إقامة الشراكة:** وحتى يمكن تنفيذ البرنامج قامت الجمعية بخلق صلات مع الأجهزة الحكومية حتى يمكن الوصول لحلول من أجل التغلب على المعوقات التى تواجهها النساء فى الحصول على حقوقهن القانونية وهذا يتم من خلال عدد من الآليات:
  * **مشاركة المتطوعين:** قامت الجمعية بتكوين فريق عمل ميدانى لإجراء مسح على المستفيدين المستهدفين من البرنامج ، وحتى يمكن اكتساب ثقة المجتمع المحلى وتعاونه ، قامت الجمعية بتحديد قادة كل منطقة ، وقامت بتدريب عدد كبير من المتطوعين والمتطوعات للعمل فى البرنامج، وقام المتطوعون بإمداد الجمعية بالمعلومات المتعلقة باحتياجات سكان المجتمع المحلى وحددوا سبل تلبية هذه الاحتياجات، وقد ساهمت هذه الآليات فى تحقيق الاستدامة لهذا المشروع.
  * **لجان التنسيق:** تم تكوين هذه اللجان للتنسيق مع الأجهزة الحكومية على مستوى الحى، وتضم هذه اللجان رئيس الحي، ومسؤولين من مكاتب السجل المدنى والمديريات الصحية، وممثلى المحامين وجمعية نهوض وتنمية المرأة. وقامت الجمعية بالمساعدة فى تيسير الإجراءات والتغلب على المعوقات المتعلقة بتقديم الخدمات المطلوبة للنساء من أجل الحصول على حقوقهن ، وقامت الإدارة المحلية بتقديم نماذج الطلبات المطلوبة لإصدار المستندات الرسمية ، وقام موظفو السجل المدنى بالإرشاد عن كيفية الحصول على المستندات الرسمية.
  * **التشبيك مع منظمات المجتمع المدنى الأخرى:** قامت الجمعية بتكوين شبكات مع منظمات المجتمع المدنى الأخرى وجمعيات تنمية المجتمع المحلى التى تعمل فى خدمة النساء المهمشات . وتعمل المنظمات التى تضمها هذه الشبكة معاً وتتبادل البيانات والمعلومات عن خبراتهم فى المجالات التى تنشط فيها كل منها.
  * **المؤتمرات والندوات:** استضافت الجمعية الكثير من المؤتمرات والندوات مع المشرعين والمسؤولين فى الدولة ، وذلك من أجل تنمية الوعى فيما يتعلق بالنساء المعيلات لأسر والنساء ذات الظروف الخاصة (مثل النساء المصريات اللاتى لهن أطفال ذوى جنسيات مختلفة عنهن)، وحددت التوصيات الهامة بشأن التمكين القانونى للمرأة ، كما قامت الجمعية بعقد سلسلة من الندوات والبرامج لتنمية وعى النساء بحقوقهن القانونية والدستورية.

وقد أسفر البرنامج عن آثار ملموسة : فقد قامت الجمعية خلال السنوات الثلاث الماضية بعقد ٧٠٠ ندوة عن التوعية القانونية لأكثر من ١٤ ألف إمرأة ، كما استفاد أكثر من ٦٥٠٠ سيدة من الاستشارات القانونية التى قدمتها الجمعية، وبالإضافة إلى ذلك ، أقام البرنامج حلقة وصل بين النساء المهمشات والهيئات الحكومية ، ولعبت المؤتمرات التى نظمتها الجمعية دوراً كبيراً فى إثارة قضية الجنسية واستطاعت أن تصل إلى توافق فى الآراء لدعم حق المرأة فى الحصول على المستندات الرسمية ، وعلى حقها فى منح جنسيتها لأطفالها، ولهذا تضمنت الأجندة السياسية للحكومة والمجلس القومي للمرأة إصدار البطاقة الشخصية للمرأة وتحديد الوضع القانونى لها.

المصدر: هدى النمر، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨.

تنمية المجتمع التى أنشأتها الحكومة لتحقيق التنمية وتنفيذ برامج تنظيم الأسرة.

وفى خلال الفترة بين عامى ١٩٧٤ و١٩٨٣، مع تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى، أتيحت الفرصة نسبياً لإنشاء الجمعيات ، ولذا شهد هذا العقد ، والعقد الذى يليه من عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٩٣ ، تضاعف عدد الجمعيات الأهلية التى تم إنشاؤها من ٢٤٤ جمعية الى ٤٧٩ جمعية سنوياً.

وفى أعقاب صدور القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، وبفعل متغيرات عالمية ، وتدفق التمويل الخارجى ، وتأكيد الخطاب الرسمى على مساندة المجتمع المدنى ، فإنه فى خلال عامي ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦ تم تأسيس ١٦٩٤ جمعية ومؤسسة أهلية، أى حوالى ٨٥٠ جمعية سنوياً ، وقد يكون من المهم الإشارة فى هذا السياق، إلى أن مصر ان قورنت بالمغرب فى العامين المذكورين (وكلتاهما تشهدان عملية تحول ديمقراطى وسياسة اقتصادية ذات توجه للسوق وتتقاربان فى مؤشر التنمية البشرية) سنجد أن المغرب تأسس فيها فى هذين العامين ما يقرب من ١٤ ألف منظمة جديدة ، وأغلبها ينشط فى مجالات التنمية والمرأة ونشاط المناصرة، مقابل ١٦٩٤ جمعية فى مصر، وذلك وفقاً لما ورد فى تقرير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية[١٣].

وبطبيعة الحال ، من المهم ألا تخدعنا الأرقام المطلقة بشأن النمو السريع فى عدد الجمعيات الأهلية ، فمؤشر كفاءة وفاعلية منظمات المجتمع المدنى ، وليس مؤشر العدد ، هو الذى يحدد النجاح ، هذا ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار مدى ملاءمة كل مجال من مجالات الأنشطة للاحتياجات والأولويات القومية.

مجالات أنشطة الجمعيات الأهلية فى علاقتها بالتنمية البشرية

وفقاً للنظامين الأمريكى والأوروبي للتصنيف، ونظام الأمم المتحدة لتصنيف المنظمات غير الربحية، هناك عدة تصنيفات لأنماط نشاط منظمات المجتمع المدنى فى العالم[١٤]، وقد قام مشروع جامعة جونز هوبكنز ، والأمم المتحدة ومجموعة من الخبراء بوضع نظم لتحديد العلاقة بين أنشطة منظمات المجتمع المدنى والتنمية البشرية.

وكما تم الإشارة إليه من قبل ، فإنه من المعتاد فى مصر أن تقوم أى منظمة بوضع قائمة تضم عدداً متنوعاً من الأنشطة، كما أن هناك بعض الخلط بين المستفيدين المذكورين ونمط الأنشطة، وهذا يجعل من الصعب إجراء تصنيف دقيق للمنظمات وفقاً لمجال النشاط ، حيث أن هناك إزدواج فى حساب عدد هذه المنظمات، وبالإضافة إلى ذلك لا تتبع المؤشرات الدولية . ولهذا ليس من الغريب أن نجد أن البيانات الواردة فى المسح الذى أجراه الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، أو بيانات وزارة التضامن الاجتماعى عن عدد الجمعيات الأهلية هى تقديرات تقريبية، وفى الوقت الحالى، تعطى أرقام التسجيل ونتائج المسوح

١٣. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٦.

١٤. أصدرت الأمم المتحدة مؤشر المؤسسات غير الربحية فى عام ٢٠٠٥ ، وهذا النظام الذى وضعته جامعة جونز هوبكنز، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومجموعة من الخبراء الدوليين ، له فائدة خاصة حيث أنه يركز على العلاقة بين أنشطة منظمات المجتمع المدنى والتنمية البشرية.

صورة عامة عن بعض أنماط المؤسسات الأهلية فى مصر وذلك كما يلى:

١. **منظمات الخدمات ومنظمات الرعاية الاجتماعية**: وتتوجه إلى رعاية الأسرة والمسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة ورعاية الأمومة والطفولة ، وتشكل معاً غالبية أنشطة منظمات المجتمع المدنى حالياً ، ويشير المسح الذى أجراه الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية إلى أن هناك ١٤٣٦٢ جمعية تنشط فى مجالات الرعاية الاجتماعية ، ومع هذا يصعب تحديد وزن لكل خدمة من خدماتها الموجهة لمجالات معينة، مثل الرعاية الصحية التى تعد مجالاً هاماً من مجالات الرعاية ويشير المسح إلى أن هناك ١١٢٢ جمعية تنشط فى مجال تنظيم الأسرة أو الصحة الإنجابية ، ولا يتوافر أى سجل محدد بكل المنظمات التى تقدم خدمات صحية ، نظراً لعدم وضوح بيانات الرسالة التى تستهدفها منظمات الرعاية الاجتماعية.

٢. **منظمات التنمية**: وهى التى تركز على النهوض بنوعية حياة المواطنين والأسر، بما فى ذلك التمكين الاقتصادى لهم من خلال الأنشطة التى تسعى إلى تنمية الدخل، أو من خلال المشاركة فى مشروعات التنمية المحلية. وتشير مجالات الأنشطة هذه إلى أن هناك ٧٢٠٧ جمعيات منها ٧٣٠ جمعية فقط تعمل فى مجال التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل ، وفقاً لنتائج المسح المذكور. وعلى الرغم من أن معظم المنظمات تسجل قائمة بالعديد من الأنشطة ، إلا أنه ليس من الضرورى أن تلتزم هذه المنظمات بهذه القائمة ، مما يشير مرة أخرى إلى الفجوة القائمة بين الأنشطة المسجلة قانوناً والأنشطة التى تمارس فعلاً على أرض الواقع ، لذلك من الضرورى البدء فى تسجيل الأنشطة التى تمارس بالفعل، ومن المفضل تطبيق المعايير المعترف بها دولياً . وبالتوازي مع إجراء المسح يتعين تحديد الرسالة الرئيسية لكل منظمة وفقاً لمخصصات التمويل وطبيعة المشروع.

٣. **المنظمات المناصرة**: وهى منظمات غير خدمية وتعمل على التصدى لقضايا مدنية واقتصادية واجتماعية أو قضايا تستهدف جماعات اجتماعية مهمشة، وتستند أنشطة هذه الجمعيات على أحكام الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الإنسان وتبنى ما يطلق عليه – المنفعة الجماعية – للمجتمع من خلال التأثير على الحكومة والتشريعات من ناحية والتأثير على الرأى العام من جهة أخرى.

الحالة الخاصة لمنظمات المناصرة

يمكن تصنيف منظمات المناصرة وفقاً لمجالات أنشطتها كالتالى:

- **حقوق الإنسان**: هناك ٦١ منظمة مناصرة تعمل فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان منذ مطلع عام ٢٠٠٧ ، وفقاً لنتائج مسح الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية . وتم تسجيل بعض هذه المنظمات فى إطار القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، بينما تم تسجيل البعض الآخر كشركات غير هادفة للربح . وتعمل هذه المنظمات فى ثلاث مجالات أساسية :

١. الرقابة والرصد لحالات انتهاك حقوق الإنسان.
٢. تعزيز ثقافة حقوق الإنسان (من خلال التوعية والندوات والبحوث والمؤتمرات والتقارير).
٣. تقديم المساعدة القانونية المباشرة للمتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان .

ترى جماعات المناصرة أن التنمية البشرية تكفل نوعية حياة أفضل للمواطنين

وترى جماعات المناصرة أن التنمية البشرية تضمن نوعية حياة أفضل لكافة المواطنين، وتعتبر حقوق الإنسان، كما عرفها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، سواء فى الساحة السياسية أو المدنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ،مكوناً أساسياً للتنمية البشرية وغاية هامة للمجتمع المدنى. وقد ركز معظم الجيل الأول لمنظمات المناصرة فى مصر على الحريات المدنية والسياسية وحقوق المواطنة، بينما ركز الجيل الثانى على حقوق المرأة والعمال والفلاحين. وحالياً بدأت جماعات المناصرة فى التركيز على قضايا اجتماعية أخرى مثل الحق فى التعليم والمسكن أو منع أى شكل من أشكال الإهمال الطبى ، ومن أمثلة جماعات المناصرة التى تبذل جهوداً من أجل كفالة الحقوق الاجتماعية الأساسية: المركز المصري لحقوق السكن، الجمعية المصرية للدفاع عن ضحايا الإهمال الطبى، وجمعية الدفاع عن حقوق سكان العشوائيات.

- **حماية المستهلك**: يبلغ عدد هذه الجمعيات رسمياً ٦٧١ جمعية وفقاً لبيانات الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، وعلى الرغم من أهمية الأنشطة التى تمارسها هذه الجمعيات للتصدى لارتفاع أسعار السلع الأساسية، مثل المواد الغذائية والأدوية ، إلى جانب الانتشار المخيف للغش والفساد الذى تغلغل فى المعاملات العادية ، فإننا لا نكاد نعرف شيئاً عن دورها ومدى فاعليتها، ويبدو هذا أمراً غريباً ، بالنظر إلى عددها الرسمى الكبير وفى مجال ينبغى دراسته علمياً. ترى الجماعات الحقوقية أن التنمية البشرية تكفل نوعية حياة أفضل للمواطنين.
- **حماية البيئة**: وتصنف هذه الجمعيات عالمياً تحت مظلة منظمات المناصرة، وعلى الرغم من أن هناك دراسة متخصصة، أجريت فى مطلع الألفية، رصدت عدداً من الجمعيات النشطة فى مجال حماية البيئة يبلغ نحو ٧٦ جمعية ، إلا أن عدداً كبيراً من الجمعيات (حوالى ٤٤١٦ فى بداية عام ٢٠٠٧) تسجل هذا النشاط رسمياً لدى وزارة التضامن الاجتماعي كواحد من أنشطتها ، وهذا الرقم بطبيعة الحال لا معنى له، حيث لا يستند إلى أى دليل يثبت أن هذا النشاط يمارس فعلاً.
- **منظمات المرأة**: وتستهدف الدفاع عن حقوق المرأة والنهوض بها من خلال السعى إلى التأثير فى صانعى السياسات والتشريعات وإلى التوعية بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة (أنظر إطار ٣-٣) وهناك نوعان من المنظمات الأهلية النسائية:

١. المنظمات التى تشكلها النساء وتقتصر مواقع صنع القرار فيها، أى مجلس الإدارة، والعضوية على النساء فقط وتخدم النساء أيضاً.

إطار ٣-٤: مولد مؤسسة للتنمية الاجتماعية في مصر: مؤسسة ساويرس

تعتبر المؤسسة منظمة غير هادفة للربح ذات كيان قانوني خاص، وغالباً ما يتم إنشاؤها لتحقيق أغراض خيرية. ويقوم هذا النوع من المنظمات إما بالتبرع بالأموال ومساعدة المنظمات الأخرى، أو بتوجيه أموالها إلى الأنشطة الخيرية الخاصة. وتعد المنظمات التي تقوم عائلات بإنشائها ظاهرة جديدة نسبياً في مصر، ويرجع تاريخها إلى أواخر التسعينيات. وتعتبر مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية مؤسسة رائدة في هذا المجال، حيث كانت أول مؤسسة تم تأسيسها في مصر من خلال وديعة وقفية تبرعت بها عائلة ساويرس التي برز أفرادها كرواد أعمال في مجالات الإنشاء والاتصالات والسياحة.

وتتمثل رسالة المؤسسة وأغراضها في النهوض بالتنمية الاجتماعية من خلال مشروعات تستهدف خلق فرص عمل، وتحسين فرص الحصول على التدريب والتعليم، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. وهذه المؤسسة مسجلة لدى وزارة التضامن الاجتماعي وتقوم بتقديم منح للشركاء الذين يقومون بتنفيذ المشروعات التي تستفيد من منح المؤسسة.

لقد استطاعت المنح التي تقدمها المؤسسة في تكوين محفظة من المشروعات المتنوعة والتي تم تصميمها لكى تتمكن من الاستجابة لاحتياجات العمل. وتغطي المؤسسة عدة قطاعات وأنشطة مثل: الصحة والتعليم، والمهارات المهنية، والتدريب المهني، والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والمنح الدراسية، و جوائز الإبداع الأدبي.

في خلال الفترة من بدء إنشاء المؤسسة وحتى ديسمبر ٢٠٠٧، بلغ إجمالي ما انفقته المؤسسة على القطاعات المختلفة ٢٠,١٨ مليون جنيه، وحصل الشركاء المنفذون، البالغ عددهم ٢٧ شريكاً في ١٣ محافظة، على ١٢,١٨ مليون جنيه من هذا المبلغ، وبلغ عدد المستفيدين من فرص العمل الجديدة ومن المشروعات المتناهية الصغر ٥٤٠٢ مستفيد. ووصلت قيمة المنح الدراسية التي استفاد منها ٥٩ شخصاً ٧,٢٥ مليون جنيه، كما قُدمت جوائز للإبداع الأدبي بلغت قيمتها ٠,٧ مليون جنيه.

وللمؤسسة مجلس أمناء يتكون من نخبة من رواد المجتمع المصري والخبراء في مجالات متعددة، الذين يتبرعون بوقتهم للإشراف على أنشطة المؤسسة. ويضم المجلس، الذي يتألف من أحد عشر عضواً، أربعة أعضاء من عائلة ساويرس وخمس سيدات. ويجتمع المجلس أربع مرات سنوياً على الأقل. وتشمل مهام المجلس، وضع الرؤية الاستراتيجية، والمعاونة في اختيار المشروعات ومتابعتها، وضمان الالتزام بالمعايير القانونية والأخلاقية وبدرجة عالية من المساءلة. وقد تطوع المدير التنفيذي "المؤسِّس"، بالإضافة إلى المدير التنفيذي بخدماتهما بلا مقابل.

وحتى تحقق المؤسسة رسالتها، فقد تبنت منذ إنشائها ما يطلق عليه "النموذج العكسي للتوظيف". في إطار هذا النموذج تقوم المؤسسة بتحديد فرص العمل التي مازالت خالية نتيجة عدم وجود الأشخاص المؤهلين لشغلها، ثم تبدأ بعد ذلك في تدريب المتعطلين من أجل شغل هذه الوظائف. ويتم مسبقاً الحصول على تعهد من أصحاب الأعمال لتوظيف المتدربين الناجحين. وعلى الرغم من أن هذا النموذج يصلح جيداً في ظل اقتصادات السوق ، إلا أنه لم يطبق على نطاق واسع. ويعتبر ضمان حصول المتدربين على عمل عقب تخرجهم هو جوهر النموذج العكسي للتوظيف. وقد أمكن على مدى سنوات عمل المؤسسة خلق ٥٤٠٠ فرصة عمل.

وحيث تسعى المنظمة جاهدة لضمان خلق فرص عمل، فإنها تركز على تقديم الدعم الفني لمساعدة المنظمات غير الحكومية على خلق علاقة وثيقة بين التعليم والتدريب وفرص العمل. وعلاوة على ذلك، تنظم المؤسسة كل عامين "مسابقة مشروعات خلق فرص العمل" التي تدعو المنظمات غير الحكومية إلى التقدم بمقترحات مبتكرة لخلق فرص عمل. ومن خلال عقد الاجتماعات وورش العمل والقيام بزيارات ميدانية، يتم مساعدة المتقدمين لهذه المسابقات على تصميم المشروعات التي تلبي احتياجات سوق العمل. وحتى الوقت الحالي، عقدت المؤسسة مسابقتين، وقامت بتمويل ١٢ مشروعاً قيمتها ٣,٦ مليون جنيه.

إن المؤسسة لا يمكنها العمل من دون الشركاء الذين لهم احتكاك مباشر مع الفئات المستهدفة. لقد كان وراء نجاح المؤسسة المساندة التي تلقتها من المنظمات غير الحكومية، والجماعات الاجتماعية، والأجهزة القومية والمحلية، والكثير من الرواد الاجتماعيين والأفراد الذين كان لهم دور مؤثر في تأسيس وتنفيذ المشروعات. ولا يسع المنظمة إلا الإشادة بكافة الجهود التي اخترقت الحواجز ونسقت بين الأدوارالمختلفة التي تتصدي للتحديات وقامت بصياغة مناهج جديدة في التفكير.

المصدر: هدى ساروفيم ساويرس، المدير التنفيذي السابق لمؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية.

٢. المنظمات التى تستهدف النساء فقط، وتسعى إلى تمكينهن من خلال آليات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية قومية ، وعلى الرغم من أن هذه المنظمات كانت مغلقة على النساء فقط ، إلا أنها فتحت أبوابها لعضوية الذكور، انطلاقاً من أن قضايا المرأة تحتاج إلى دعم قوى من المجتمع ككل ومن الرجال بصفة خاصة[١٥].

الاتجاهات الحديثة لنشاط منظمات المجتمع المدني

أولا: هناك عدد كبير من الجمعيات الأهلية التى تركز على قضايا الفقر تُسَجل رسمياً كمنظمات تنموية ، وتعمل معظم هذه المنظمات فى الأنشطة التى تستهدف تخفيض الفقر، وتقدم التدريب والتأهيل ، وأحياناً توفر فرص عمل أو تقدم قروضاً صغيرة بالتعاون مع القطاع الخاص . وفى عام ٢٠٠٢ وحده تم تسجيل ٦٠٠ جمعية تنموية بعد صدور القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

ثانياً: يعتبر اشتراك شركات القطاع الخاص فى حملات تخفيض الفقر اتجاهاً جديداً يعكس تزايد قبول فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات . فعلى سبيل المثال ، قام رجال الأعمال المصريين بإنشاء بنك الطعام من خلال جمعية أهلية تكونت فى عام ٢٠٠٤ لتقديم المواد الغذائية الأساسية بصورة منتظمة إلى حوالى ٢ مليون أسرة فقيرة ، ومع هذا تم التخلي عن هذه الطريقة التقليدية في تقديم الرعاية المباشرة تدريجياً واستبدلت بوضع أساليب جديدة تمكن المجتمعات الفقيرة من الاعتماد على نفسها بصورة مستدامة ، وتضمن الفصل السابع تحليلاً مفصلاً عن المساندة التى يقدمها القطاع الخاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى إطار فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ثالثا: هناك اهتمام غير مسبوق بمساعدة النساء الفقيرات المعيلات لأسر (تقدر نسبة النساء اللاتى يعلن أسراً بنحو ٢٢٪ من إجمالى الأسر وذلك وفقاً لدراسة أجراها المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٤) ، وتقوم الجمعيات الأهلية بتقديم قروض متناهية الصغر أو مبالغ نقدية كمساعدات خيرية، وتجدر الإشارة إلى أن النساء اللائى يعلن أسراً سوف يكن المنتفعات الأساسيات من برنامج الحكومة الذى يطلق عليه "برنامج التحويلات النقدية المشروطة" الذى يستهدف الأسر التى تعانى من الفقر الموقع.

رابعاً : برز الاهتمام المتزايد بتنمية العشوائيات ، خاصة فى القاهرة التى يوجد بها ٨٦ منطقة عشوائية، وقد بدأت محافظة السويس بمبادرة لتطوير المناطق العشوائية فى مدينة السويس ، كما تشهد محافظة الإسكندرية والمحافظات الأخرى أنشطة مماثلة ترفع شعارات "الحق فى السكن"، "والحق فى بيئة صحية"، " والحق فى التعليم" ، "والحق فى الرعاية الصحية".

١٥. فى عام ٢٠٠٦ ، قامت أمانى قنديل بإعداد وتنفيذ مسح شمل ٣٧٠ منظمة تستهدف تمكين النساء، وبالاشتراك مع لجنة الجمعيات الأهلية فى المجلس القومي للمرأة بمصر تم إعداد قاعدة بيانات شاملة عن المنظمات المعنية بالمرأة ، غطت مكونين أساسيين ١- المنظمات التى تنشط فى مجال المرأة فقط ، ٢- المنظمات التنموية التى تستهدف المرأة ضمن قطاعات أخرى ، وقد بلغ العدد الإجمالى لهذه المنظمات ٢٤٠٠ منظمة.

إطار ٣ –٥: التحول من العمل الخيرى إلى العمل التنموى : برنامج التضامن للتمويل المتناهى الصغر

تأسست الجمعية النسائية لتحسين الصحة عام ١٩٣٦ بالقاهرة، لتقديم الرعاية الصحية لمرضى الدرن وأسرهم برأسمال قدره ٧٠ قرشا، جمعته سبع فتيات صغيرات قمن بإعداد شوربة عدس وبيعها لجمع التبرعات. توسعت الجمعية منذ ذلك التاريخ وأصبح لها الآن ٢٧ فرعا في جميع محافظات مصر تقريبا، حيث تقوم بتقديم الكثير من الخدمات الاجتماعية والخدمات التنموية، بما في ذلك إنشاء المدارس الداخلية للأطفال غير القادرين ، وفتح فصول لمحو الأمية وعيادات للرعاية الصحية وحضانات ومراكز لرعاية كبار السن ومراكز للتدريب على تكنولوجيا المعلومات، وأخيرا تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر للمرأة الفقيرة. وترتكز إستراتيجية الجمعية على العلاقة الهيكلية بين الصحة والفقر، حيث أن تمكين الفقراء اقتصاديا ، وخاصة النساء ، أثبت أنه أسرع الطرق لتحسين نوعية الرعاية الصحية المقدمة لأفراد أسرهن، وخاصة الأطفال.

لذلك ، كان واحدا من أحلامى، عندما توليت منصب رئيس مجلس إدارة الجمعية بالقاهرة فى أواسط التسعينيات، هو إقامة مشروع تمويل متناهي الصغر للمرأة الفقيرة، ومازال الحلم الذى يراودني هو تمكين مليون امرأة فقيرة من خلال التمويل المتناهي الصغر على غرار النموذج الذي تم تطبيقه في بنك جرامين ومؤسسة براك ببنجلادش. ولما كانت الجمعية تحتاج إلى ذلك، قررت التعاون مع هيئة إنقاذ الطفولة الأمريكية - مكتب مصر، حيث كان لديها برامج مشابهة تم تطبيقها في مختلف بلاد العالم.

بدأ برنامج الإقراض والادخار في سبتمبر ١٩٩٦ في منطقة عابدين ، إحدى ضواحى القاهرة حيث يقع المركز الرئيسي للجمعية ، من خلال منحة بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصري مقدمة من هيئة انقاذ الطفولة الأمريكية - مكتب مصر. ونظرا لنجاح المشروع بدرجة تفوق ما كان متوقعاً فى المرحلة التجريبية ، فقد تم التوسع في المشروع ليشمل منطقة إمبابة ودار السلام أيضا.

وفى عام ٢٠٠٣ تم دمج الفروع الثلاثة عن طريق عقد للشراكة بين الجمعية وهيئة إنقاذ الطفولة الأمريكية في مصر وأسفرت هذه الشراكة عن برنامج التضامن للتمويل المتناهى الصغر، وهو برنامج دائم ومستقل تحت المظلة القانونية للجمعية. وحاليا وصل عدد الفروع إلى ١١ فرعا في ثلاث محافظات (القاهرة، والجيزة، والقليوبية) تتمثل في عابدين وبولاق وبنها ودار السلام وإمبابة وحلوان ومنشية ناصر والمطرية وشبرا مصر والوراق والمنيب. وبلغ عدد المقترضات حوالي ٢٥ ألف مقترضة، ومن المخطط أن يبلغ عدد الفروع ٢٠ فرعا وعدد المقترضات ١٢٥ ألف مقترضة بنهاية عام ٢٠١١ .

ويتم التمويل عن طريق تبرعات رجال الأعمال المصريين، وقروض من الصندوق الإجتماعى للتنمية، ومؤسسة جرامين، كما قامت مؤسسة روكديل بتمويل التدريب وبناء الكوادر. وقد بدأنا مؤخرا فى الحصول على قروض من البنوك التجارية، مما يسمح بالتوسع على نحو أكثر إستقرارا .

الرسالة

زيادة دخل المرأة صاحبة المشروع المتناهى الصغر فى المجتمعات الفقيرة بالقاهرة الكبرى كمرحلة أولى، وفى كافة إنحاء مصر فى مرحلة تالية بهدف تحسين نوعية حياتهن من خلال تمكينهن من الحصول على خدمات مالية متنوعة ومستمرة تتناسب مع احتياجات العميلة

العميلة المستهدفة

العميلة المستهدفة لبرنامج التضامن هى المرأة صاحبة المشروع المتناهى الصغر والتى تقع تحت خط الفقر أو بالكاد تصل الى حد خط الفقر فى مصر، والتى تقوم بنشاط اقتصادى بما فى ذلك الأنشطة الاقتصادية التى تمارسها داخل منزلها.

المنهجيـــة

نظام المجموعة المتضامنة

تحصل مجموعة من السيدات الفقيرات من نفس المنطقة الجغرافية على التمويل المتناهى الصغر ، ويتم السداد الدورى (مرتين فى الشهر). وتتكون المجموعات من أعداد صغيرة (من خمسة إلى عشرة) وكل منهن تضمن الأخرى فى سداد القرض.

أنواع التمويل المتاح

يقدم برنامج التضامن نوعين من التمويل:

* التمويل المتناهى الصغر بنظام المجموعة المتضامنة حيث يتم تقديم تمويل لمجموعة من النساء ، بحيث تحصل كل منهن على تمويل صغير دوار لرأس المال العامل لمشروعها المتناهى الصغر، بضمان المجموعة
* القرض الموسمى ويتم تقديمه للنساء فى المناسبات الرئيسية (الأعياد الدينية وفى رمضان وعند دخول المدارس، وما شابه ذلك).

المؤشرات المالية

حقق برنامج التضامن منذ يوليو ٢٠٠٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ ما يلى:

القيمة الإجمالية للقروض المقدمة	١٣٥,٥٤٩,٢٥٠ جم
عدد العميلات الإجمالى / عدد المجموعات	١٣٩,١١٧ / ٢٠,١٧٦
عدد العميلات الناشطات/عدد المجموعات	٤١,٠٢٧ / ٥,٨٨٦
إجمالى المبالغ المستحقة	٢٥,٦٧٢,٦٢٤ جم
معدل السداد	١٠٠٪
معدل السداد (الإجمالى)	١٠٠٪
معدل الإخفاق فى السداد (التأخير)	صفر٪
نسبة الاستدامة التشغيلية	١٥٢٪
نسبة الاستدامة المالية	١٢٥٪

المؤشرات المالية (نهاية ٢٠١١)

القيمة الإجمالية للقروض المقدمة بالجنيه	٥٥٩,٤٣٢,٩١٠جم
عدد العميلات الإجمالى / عدد المجموعات	٥١٧,٩٧٦ / ٧٣,٩٩٧
عدد العميلات الناشطات/ عدد المجموعات	١١٤,٣٩٠ / ١٦,٣٤١
إجمالى المبالغ المستحقة بالجنيه	٨٢,٨١٦,١٤٥جم
معدل السداد	١٠٠٪
معدل السداد (الإجمالى)	٩٨٪
معدل الإخفاق فى السداد (التأخير)	٢٪
نسبة الاستدامة التشغيلية	١٢٨٪
نسبة الاستدامة المالية	١٢٠٪

آثار برنامج التضامن

يهدف برنامج التضامن للتمويل المتناهى الصغر إلى تحسين نوعية الحياة للمرأة الفقيرة وأطفالها من خلال تعظيم دخل الأسرة وزيادة مدخراتها. ويتم تحقيق ذلك من خلال بناء قدرة المرأة على الحصول على الدخل. وتستخدم المقترضات القروض التى يحصلن عليها فى تمويل المشروعات التجارية (حوالى ٨٥٪) وفى المشروعات الصناعية (حوالى ٩٪) وفى المشروعات الزراعية (حوالى ٤٪) وفى المشروعات الخدمية (حوالى ٢٪). كما يعزز هذا البرنامج دور المرأة فى اتخاذ القرار داخل أسرتها ويعزز دورها أيضا فى اتخاذ القرار بالنسبة للمصروفات المنزلية وتعليم الأطفال والاهتمام بصحتهم وتغذيتهم.

وقد أثبتت برامج التمويل المتناهي الصغر فى العالم أن المرأة تقوم بالإنفاق من دخلها لتحسين نوعية الحياة لصغارها أكثر من الرجل. ويستند برنامج التضامن على القروض التى تستخدم لتمويل رأس المال العامل بغرض إتاحة دخل دائم ودورى للمرأة يشجعها على استثماره فى تربية أطفالها، بعكس الأنشطة الاقتصادية التى تدر دخلا كبيرا ولكنه ليس منتظما والذى يتم استثماره عادة فى شراء سلع رأسمالية أو سلع استهلاكية معمرة.

وتنتفع مقترضات برنامج التضامن بالرعاية الصحية وخدمات التعليم وكافة الخدمات الأخرى التى تقدمها الجمعية بصفة عامة لعملائها. لقد أصبح حلمى للوصول إلى مليون مقترضة جزءاً لا يتجزأ من ثقافة برنامج التضامن وتؤكد النتائج التى حققها هذا البرنامج حتى الآن أن الحلم ليس بعيدا عن التحقيق، ويمكن أن يكون جزءا من الخطة متوسطة وطويلة الأجل للبرنامج.

المصدر: منى ذوالفقار، رئيس مجلس إدارة الجمعية النسائية لتحسين الصحة ، القاهرة ، وبرنامج التضامن للتمويل المتناهى الصغر.

خامساً: يعتبر تقديم قروض صغيرة لمساعدة المشروعات الصغيرة، من خلال كل من منظمات المجتمع المدنى والأجهزة الاجتماعية التابعة للحكومة، آلية مناسبة لخلق مجالات للعمل وفرص للتوظيف للشباب من خريجى الجامعات والتعليم الفني، وذلك لتشجيعهم على العمل خارج القطاع العام (الفصل السادس)، وعلى أى حال، هناك نقص فى البيانات الدقيقة حول عدد المستفيدين أو عن حجم المبالغ المتاحة ، كما لا يوجد أى تقييم شامل عن أثر هذه البرامج على المستوى القومي أو على التنمية البشرية ، ولهذا فإن الأمر يحتاج لإجراء المزيد من الرصد والمتابعة (انظر إطار رقم ٣–٥) .

سادساً : هناك توسع ملحوظ فى عدد منظمات الأعمال وفى نطاق ومجالات أنشطتها ، وحجم العضوية بها ، ومن أوائل هذه المنظمات ، مجلس الأعمال المصرى الأمريكى الذى أنشئ فى عام ١٩٧٥ عقب إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وكذلك جمعية رجال الأعمال المصريين التى أنشئت بعد هذا المجلس. وفى عام ٢٠٠٧ ، بلغ عدد جمعيات

إطار ٣-٦: المجلس القومى للطفولة والأمومة والمجتمع المدنى

تتمثل رسالة المجلس القومى للطفولة والأمومة فى النهوض بالطفولة والأمومة من خلال المناصرة ، وقد تم إنشاء هذا المجلس عام ١٩٨٨، بموجب قرار جمهورى ، باعتباره أعلى سلطة قومية مسؤولة عن حماية حقوق الأطفال المصريين ، وقد أسند إلى المجلس مهمة صياغة السياسات والتنسيق وجمع البيانات بالإضافة إلى رصد ومتابعة أوضاع الأطفال. ويعمل المجلس فى مجالات تنموية مختلفة ويركز أساساً على الأطفال والأمهات مع إعطاء أهمية خاصة للفئات المهمشة والأكثر عرضة للخطر وذلك بدعم من منظمات الأمم المتحدة ومختلف الجهات المانحة. ولا يعتبر المجلس القومى للطفولة والأمومة جهة تنفيذية حيث يتم تنفيذ مشروعاته الريادية من خلال الجمعيات الأهلية الشريكة ومنظمات المجتمع المدنى وذلك لإبراز النماذج التى يمكن أن تؤثر على السياسات وإجراء الإصلاح فى مجالات محاربة ختان البنات، وتعليم الفتيات، ومكافحة التدخين وتعاطى المخدرات، وعمالة الأطفال، وأطفال الشوارع، والأطفال المعاقين، والعنف ضد الأطفال.

ولا يوجد للمجلس القومى للطفولة والأمومة فروع على المستوى المحلى، وقد بدأ المجلس نقطة انطلاقه فى المجتمعات من خلال شبكة قوية من المجتمع المدنى تتكون من الجمعيات الأهلية، والطلاب، وقادة المجتمعات المحلية والتطوعية، والأكاديميي ، ومراكز الشباب ، والمدارس، والإعلام ، والقطاع الخاص . ويشير العديد من الأمثلة الهامة إلى الاستعانة بالمتطوعين وشبكات الشباب كوسيلة ضرورية للوصول إلى الفئات الأكثر تهميشاً المستهدفة ، وإلى مشاركة الجمعيات الأهلية كعنصر محفز لتفعيل المجتمعات المحلية.

وبالنسبة لتعديل قانون الطفل، قام المجلس القومى للطفولة والأمومة بدور الموجه والمنسق للجهود التشاركية التى تسعى إلى توفير الحماية القانونية لحقوق الطفل من خلال تعديل قانون الطفل الصادر عام ١٩٩٦، وقد شاركت شبكة حماية الطفل، وعدد من الجمعيات الأهلية الأخرى فى صياغة مشروع القانون وفى حملات حشد الرأى العام على المستوى القومى والمحلى.

ومن خلال مشروع مكافحة تعاطى المخدرات ، أقام المجلس القومى للطفولة والأمومة شبكة قوية من القادة الشباب القادرين على مقاومة الممارسات السلبية من جانب قرنائهم . وهناك ٣٠٠ باحث اجتماعى، و١٢٠ قائداً شاباً يقومون بجولات فى مجتمعاتهم للتوعية ضد تعاطى المخدرات ، وتم دمج دليل ، معتمد من وزارة التعليم، فى الأنشطة المدرسية ، كما تم وضع استراتيجية قومية لحماية الشباب من تعاطى المواد المخدرة بأسلوب تشاركى . وقامت سيدة مصر الأولى بإطلاق هذه الاستراتيجية ، وقد استطاع المشروع أن يفعل دور الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال الوقاية من تعاطى المخدرات حيث تم تنفيذ ٤٩ مشروعاً لتعبئة المجتمع بالتعاون مع ٢٤ جمعية أهلية فى ١٤ محافظة، ويمثل أول اتحاد للجمعيات الأهلية العاملة فى مجال الوقاية من تعاطى المخدرات نموذجاً للتنسيق الناجح.

فى إطار مشروع "القرية التى تقضى على عادة ختان البنات"، اشتركت ٢٠ جمعية أهلية و٤٠ من متطوعى الأمم المتحدة مع المجلس القومى للطفولة والأمومة للوصول إلى المجتمعات المحلية لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية، وفى نفس الوقت التوعية بأخطار عملية ختان البنات فى إطار حقوق الطفل. ويمثل المشروع مبادرة تستهدف القضاء على عادة ختان البنات فى مصر، ويستهدف التوجه المبتكر للمجلس المجتمعات بوجه عام والعمل على خلق البيئة المواتية لإجراء الحوار والتى يمكن أن تقوم فيها الجماعات المؤثرة (مثل قادة المجتمع والمعلمين والأمهات والقابلات "الدايات" والرجال) بمساندة الأسر حتى يمكنها فى نهاية الأمر نبذ هذه العادة، وتقوم الجمعيات الأهلية والمتطوعون أيضاً بالرد على العدد الكبير من المكالمات التليفونية التى تتصل بخط مساعدة الطفل، وتقدم المشورة، وتتابع الحالات التى يتم الإبلاغ عنها. وقد أسفرت التطورات الأخيرة عن اتساع نطاق المشروع الريادى مما وضع الأساس لصياغة استراتيجية قومية وخطة عمل سوف تضم كافة الشركاء الأساسيين فى مصر.

وهناك عشر جمعيات أهلية مختلفة و١٢٠ شاباً يعملون فى مشروع "فكر مرتين" لتوصيل رسائل هامة ومفيدة بهدف القضاء على التمييز، وإثراء الحوارات المتعلقة بالسياسات ، وتمكين الشباب، وتغيير المواقف بالنسبة لعدد كبير من القضايا المتعلقة بحقوق الشباب والأطفال، وقد أعد المشروع حملات متكاملة للاتصال على المستوى القومي وأنشأ مراكز للاتصال أتاحت فرصاً جديدة للشباب والأطفال للدفاع عن حقوق الأطفال من خلال الإعلام والفن.

وهناك مبادرات أخرى تعمل بتوجيه من المجلس القومى للطفولة والأمومة، ويشارك فيها الشباب والأطفال مثل: عدالة الأسرة، وعمالة الأطفال، وأطفال الشوارع، وتخفيض الفقر، واستخراج شهادات الميلاد، والأطفال المعاقين .

المصدر : Simona Galbiati (2008), UNDP Egypt

الأعمال ٥٨ جمعية، يقع نصفها تقريبا فى القاهرة والجيزة. وبالإضافة إلى ذلك، زاد عدد جمعيات سيدات الأعمال والتى بلغ عددها ١٦ جمعية فى عام ٢٠٠٧ . وإلى جانب هذا بلغ عدد الجمعيات التى اعتمدتها وزارة التضامن الاجتماعى فى عام ٢٠٠٧ ، كجمعيات للمستثمرين ، ٢٣ جمعية ، وبوجه عام ، بلغ إجمالى عدد جمعيات الأعمال ٩٧ جمعية تنشط على عدة مستويات تعكس تنوع الاهتمامات والتوزيع الجغرافى ، كما أنها تضم مستثمرين أجانب.

سابعاً : يشير عدد من الدراسات إلى إقصاء الشباب من المشاركة فى أنشطة منظمات المجتمع المدنى وجهود التنمية[١٦] ويرجع هذا جزئياً إلى مواقف الإدارة التقليدية التى حطت من قدر مساهمات الشباب الممكنة[١٧]، وحتى يمكن توجيه هذه الطاقات الإنتاجة العاطلة، فإنه بالإضافة إلى إقامة أنشطة رياضية وترويجية، هناك منظمات مجتمع مدنى تبذل جهوداً واضحة لإنشاء جمعيات للشباب للحصول على جهاز كمبيوتر أو اكتساب مهارات للعمل أو تقديم تدريب مهنى فى الأنشطة شبه المهنية المولدة للدخل. وتكشف دراسة أعدتها الأمم المتحدة عام ٢٠٠٧ ، بالتعاون مع الشبكة العربية للمنظمات الأهلية أنه يوجد فى مصر حالياً ٣٠٣ جمعيات أهلية، بالإضافة إلى ثمانى جمعيات مركزية لها فروع فى الأقاليم ، تركز على الشباب ، ومن بين هذه الجمعيات، هناك ١٦٧ جمعية، أى أكثر من ٥٠٪ من هذه الجمعيات، تم إنشاؤها فى خلال السنوات القليلة الماضية[١٨]، ويزيد عدد هذه الجمعيات فى الوجه القبلى حيث يتركز الفقر وتندر فرص العمل، ومع هذا فإنه بوجه عام تواجه منظمات الشباب معوقات رئيسية تجعلها أقل فاعلية، ومن أهم هذه المعوقات محدودية التمويل وضعف وقصور الكوادر العاملة، وصعوبة جذب متطوعين للعمل دون أجر.

ثامناً: منذ مطلع القرن العشرين، أصبح حماية الأطفال والحفاظ على حقوقهم مجالاً حيوياً للجمعيات فى مصر، وهو ما يعكس القيم المتغلغلة بعمق فى الثقافة المصرية.

١٦. أماني قنديل (٢٠٠٧)، الشباب فى منظومة المجتمع المدنى فى مصر، دراسة تم إعدادها بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ص ١٠-١٦

١٧. المرجع السابق

١٨. قدمت هذه الأرقام أماني قنديل ، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر،٢٠٠٨.

أصبح حماية الأطفال والحفاظ على حقوقهم مجالاً حيوياً لنشاط الجمعيات الأهلية فى مصر

والشئ الجديد الذى ظهر حالياً هو بروز التوجه نحو المناصرة بعيداً عن التركيز السابق على تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية والصحية . وهناك تنامى فى عدد الشبكات التى تتصدى بفاعلية لحقوق الأطفال وترصد وتراقب الأنشطة المتعلقة بهم (انظر إطار ٣–٦). ويقدر عدد الأطفال العاملين فى مصر بنحو ٢,٥ مليون طفل ، وهناك مبادرة هامة تم تفعيلها فى عام ٢٠٠٦ يطلق عليها "أطفال فى خطر" شاركت فيها منظمات المجتمع المدنى ، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والاتحاد الأوروبى للتصدى لمشاكل عمالة الأطفال وأطفال الشوارع والمشردين، والأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة. وبالمثل، ارتبط تعليم الفتيات بمبادرات وشراكات، بين منظمات المجتمع المدنى (خاصة فى الوجه القبلى) وبين المجلس القومى للطفولة والأمومة والمنظمات والمؤسسات الدولية المانحة.

تقديرالإسهامات الاقتصادية

من الممكن من خلال استخدام المؤشرات الكمية الدولية التى تعترف بها مصر قياس بعض الاسهامات الاقتصادية والاجتماعية لمنظمات المجتمع المدنى، وقد استخدمت أرقام المسح الذى أجراه الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وأرقام وزارة التضامن الاجتماعى لتقدير المساهمة المالية[١٩]

حجم الإيرادات: وهو المؤشر الأول لتقدير حجم إيرادات منظمات المجتمع المدنى ، وتشير البيانات المتاحة عن عام ٢٠٠٧ ، والمشتقة من تحليل المسح المشار إليه من قبل، أن إجمالى الإيرادات التى حققتها ١٥١٥٠ جمعية بلغت ١٩٢٨ مليون جنيه (حوالى ٢ مليار جنيه) وتشمل هذه الإيرادات: رسوم العضوية (قيمتها محدودة)، والهبات أو التبرعات، والمنح ، والدعم المالى الحكومى (حوالى ٣٠٪ من الجمعيات) والتمويل الأجنبى ، ويبلغ متوسط الإيرادات للجمعية الواحدة حوالى ١٢٧٢٣٨ جنيه ، وتتفاوت هذه الإيرادات وفقاً لحجم الجمعية (كبيرة ، أو متوسطة ، أو صغيرة).

المصروفات: وهو المعيار الثانى لتقدير مصروفات الجمعيات ككل، وقد بلغ إجمالى المصروفات حوالى ١٤٧١ مليون جنيه، ويبلغ متوسط مصروفات الجمعية الواحدة ٩٧٠٧٨ جنيه، ويمثل الفرق بين المصروفات والإيرادات دخلاً للجمعية يمكن استخدامه فى دعم أنشطتها حيث أنها منظمات غير هادفة للربح. ويبلغ هذا المبلغ حوالى ٤٥٨ مليون جنيه، وفقاً لبيانات الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

التمويل الأجنبى: وفقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن وزارة التضامن الاجتماعى فى عام ٢٠٠٦ ، حصلت ٢٤٩ جمعية أهلية على تمويل أجنبى على النحو المنصوص عليه فى القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، وجاءت الجمعيات العاملة فى القاهرة (٦٥ جمعية) والعاملة فى الجيزة (٢١ جمعية) على رأس هذه الجمعيات ، وقد حصلت جمعيات القاهرة وحدها على ٥٦٪ من إجمالى التمويل الأجنبى ، هذا بينما حصلت جميع محافظات الحدود والفيوم وبورسعيد والوادى الجديد والشرقية ، ودمياط على أدنى نصيب . وزاد حجم التمويل الأجنبى نسبياً فى محافظتى المنيا وسوهاج . ومن الملاحظ هنا أن إجمالى قيمة المنح الأجنبية يصل إلى ٣٠٠ مليون جنيه مصرى وفق ما سجلته وزارة التضامن الاجتماعى (٥١ مليون دولار) وهذا المبلغ لا يتفق مع المبلغ الكبير الذى حصلت عليه بعض المنظمات فى مصر والمذكور فى الدراسات التى أجريت بشأن المنح التى أعلنتها ووثقتها المؤسسات الأجنبية[٢٠].

فرص العمل: ويعبر هذا المؤشر عن فرص العمل التى اتاحتها هذه الجمعيات ونسبتها بالمقارنة بالفرص التى أتيحت على المستوى القومي ، وقد بلغ إجمالى قوة العمل ١٠٠٧٦١ عامل فى عام ٢٠٠٦ ، وهذا يشير إلى القدرة المحدودة لقطاع المجتمع المدنى على خلق فرص عمل، خاصة وأن وزارة التضامن الاجتماعى تقوم بندب موظفين من العاملين بها فى كل جمعية، ووصل إجمالى عدد الموظفين المنتدبين فى منظمات المجتمع المدنى إلى ١٢٨٨٩ فى نفس العام، ومن ناحية أخرى بلغ عدد الموظفين الدائمين فى الجمعيات - بخلاف المتطوعين والموظفين المتعاقدين ٤٤٧٣١ موظفاً ، ويعمل العدد الأكبر منهم فى جمعيات القاهرة.

وإذا ما تم مقارنة هذه الأرقام بما تحقق فى الدول المتقدمة أو النامية يتضح أن مؤشري التمويل والتوظيف يعدان مؤشرين متواضعين للغاية[٢١]

١٩. المرجع السابق ، أمانى قنديل (٢٠٠٨).
٢٠. قنديل (٢٠٠٨) ، مرجع سبق ذكره
٢١ Johns Hopkins Comparative Study (2003) مرجع سبق ذكره

إطار٣-٧: تجارب ناجحة للشراكة بين الحكومة والمجتمع المدنى

على الرغم من أن فهم الأشكال المختلفة لتمثيل المجتمع ، ولمعرفة المصادر التى تستمد منها الدولة شرعيتها فى إطار الحكم التشاركى يحتاج لعمل كثير ، إلا أن بعض الدول استطاعت بالفعل إقامة شراكات بين الحكومة والمجتمع المدنى حققت نتائج باهرة.

فبمقتضى دستور "المواطن" الصادر عام ١٩٨٨ فى البرازيل، أمكن إقامة شراكة شعبية، لتقديم الخدمات المحلية مع عدد كبير من المجالس التى تم تشكيلها على مستوى البلديات فى شتى أنحاء هذه الدولة مترامية الأطراف. تضم هذه المجالس المسؤولين المنتخبين، والنواب فى الدوائر المجاورة، ومقدمى الخدمات فى كل قطاع تقريباً، وبالأخص قطاعات الصحة والتعليم والشباب . وقد تمثلت مهمة هذه المجالس فى الجمع بين ممثلى الأحياء والحركات الاجتماعية ، ومنظمات المجتمع المدنى ، وبين مقدمى الخدمات وممثلى الحكومة حتى يمكن وضع السياسات المناسبة على المستوى المحلي ، وغالباً ما كانت المشاركة فى وضع الخطط على المستوى المحلى تقترن بالمشاركة فى عملية إعداد الموازنة.

وفى الهند ، أسندت التعديلات الدستورية التى أجريت فى عامي ١٩٧٣، ١٩٧٤ للحكومات المحلية مهمة التخطيط للتنمية بدءاً من مستوى القرية، ونتيجة لذلك كانت عمليات التخطيط على مستوى القاعدة الشعبية تتم فى آلاف القرى التى تمت الموافقة عليها - حينئذ - من خلال التصويت المباشر فى المجالس القروية الشعبية ، وقد أسندت إلى المجالس المحلية مهمة التخطيط فى العديد من المجالات قبل وضع الموازنة ، وفرض الضرائب والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية وأمن القرية والبنية الأساسية والتعليم والعدالة الاجتماعية ، وعلى الرغم من أن المجالس المحلية لم تكن فى كثير من الأحوال تحصل على تمويل كاف من الحكومة المركزية، إلا أنها استطاعت فى بعض الولايات الحصول على ٤٠٪ من الموازنة المخصصة للخدمات الاجتماعية ، كما نصت التعديلات الدستورية أيضاً على تخصيص ثلث المقاعد فى المجلس المحلى للنساء ، وتخصيص نفس النسبة أيضاً للطوائف الاجتماعية الدنيا والقبائل.

المصدر: John Gaventa, "Strengthening Participatory Approaches to Local Governance: Learning the Lessons from Abroad" <www.ids.ac.uk/logolink>.

تهدف الشبكات والتحالفات الدولية إلى تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى المحلية

المجتمع المدنى العالمى والشبكات العالمية

المجتمع المدنى العالمى

إن التعريف البسيط "للمجتمع المدنى العالمي" هو تفاعل عدد من منظمات المجتمع المدنى، كل منها فى سياق دولة معينة ، وتكون كل منها قادرة على الدمج أو الحل من خلال عملية ديناميكية على المستوى الإقليمى والدولى ، والغرض من هذا تدعيم القضايا المتبادلة مثل تشجيع الممارسات الدمقراطية ، أو مكافحة مرض الإيدز[٢٢]، ويشار إلى مجموعة المنظمات الدولية عادة بالمجتمع المدنى عبر القومي أو المنظمات غير الحكومية متعددة الجنسية، وذلك حسب طبيعة النشاط الذى يجمعهم معا[٢٣]، وبعض هذه المنظمات يتسم بخصائص الحركات الاجتماعية الدولية[٢٤]

عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تم إعادة تقييم فكرة المجتمع المدنى العالمى الموحد التى ترى أنه كيان متجانس[٢٥]. فالتفاوت الشديد فى القدرات المادية والبشرية داخل الشبكات العالمية ، واختلاف أجندات المنظمات ، والخلاف حول الأهداف ووسائل تنفيذها كلها عوامل أثارت الشكوك حول وجود مجتمع عالمى موحد . ومن ناحية أخرى لا يعتبر تحالف عدد قليل من المنظمات ممثلاً لكل قطاعات المجتمع المدنى ، وفى الحالات المتطرفة قد يلتهم هذا التحالف التمثيل القومي بدلاً من المساعدة فى تطوير الأداء المحلى، لهذا يجب التعامل مع مفهوم المجتمع المدنى العالمى بحذر ويرتبط بهذا إثارة قضية التمثيل الديمقراطى للمنظمات التى يقال أنها من المجتمع المدنى العالمى ، وقضية الشرعية ومصادرها على المستويين القومى والعالمى.

وعلى أي حال تشير التجارب العملية إلى أن هناك بالفعل فاعلين دوليين على المستوى القومي والعالمى، أدى وجودهم إلى تغيير المفهوم التقليدى لمصادر النفوذ. وعادة يمثل الشركاء الجهات الدولية والقومية ولهم صوت مسموع ومصداقية لدى صانعى السياسات ومجتمع السياسة. وتشير الآراء إلى أن المجتمع المدنى العالمى هو ظاهرة تتخطي الحدود، وينتظم فيه المواطنون من كل الجنسيات والعقائد للدفاع عن قيم وقضايا عالمية، ويطمح فى محاربة الفقر على المستوى العالمى، والارتقاء بنوعية حياة المحرومين فى شتى أنحاء العالم، وتوسيع فرص التعليم للفئات غير القادرة وتطويره، وتقديم الرعاية الطبية ذات الجوده العالية لكل من يحتاجها، والحفاظ على البيئة. قد يكون هناك خلاف حول الوسائل والأولويات أو حول قضايا أخرى ثانوية ولكن هناك توافق فى الرأى حول القضايا التى تمس التنمية[٢٦]

وتشير الأمم المتحدة إلى أن عدد الشبكات الدولية تجاوز ٦٠ ألف شبكة فى مطلع عام ٢٠٠٠ وتشمل هذه الشبكات المنظمات غير الحكومية وممثلى منظمات المجتمع المدنى فى كل أنحاء العالم ، وهناك عدد كبير من الشبكات التى تقوم بدور استشارى فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة . وتصنف هذه الشبكات حالياً كشبكات إقليمية وقارية وعالمية ، كما تركز أدوارها على قضايا معينة مثل قضايا المرأة والأطفال وحقوق الإنسان والديمقراطية أو على قضايا التنمية أو تستند إلى العضوية فى مجالات مهنية معينة (المحامون، والأطباء، والباحثون، المتخصصون) وتشير كل هذه التطورات إلى أن هناك تحركاً يجرى حالياً يبرز أن تحالف منظمات المجتمع فى العالم يقوم بدور حيوى فى تعزيز التواصل والتعاون خارج الحدود الجغرافية للدولة.

بناء الشبكات فى مصر

خلال فترة التسعينيات أصبح ينظر إلى الشبكات والتحالفات الدولية فى العالم العربى باعتبارها وسيلة

٢٢. على سبيل المثال: اجتمعت مجموعة متخصصة فى معهد هارفارد للتنمية الدولية وركزت بصورة مكثفة على قضية ممارسة الديمقراطية فى شبكات الدول النامية بالمجتمع المدنى

٢٣. John Hopkens, Comparative Study مرجع سبق ذكره

٢٤. أشارت Mary Kaldor فى Global Civil Society (2003) Polity Press, London , (إلى بعض الأمثلة للمجتمع المدنى العالمى الذي يأخذ هذه الظاهر مثل: الحركات الاجتماعية خلال السبعينيات والثمانينيات ، مجمعات ولجان الفكر ، الشبكات المدنية عبر القومية خلال التسعينيات ، الحركات القومية الجديدة والأصولية فى التسعينات والحركات المناهضة للرأسمالية فى التسعينيات وما بعدها.

٢٥. مجموعة الخبراء والباحثين CIVICUS، التحالف العالمي لمشاركة المواطن، بالتعاون مع الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٥

٢٦. المرجع السابق، Kaldor ، على الرغم من أن الحرب الباردة أتاحت قدراً من السلام إلا أن انتهاءها فتح مجالات جديدة لنشوب العنف فى الكثير من الدول التى يتفاقم فيها الفقر والعنصرية ، ومن هنا كان التأكيد على حقوق الإنسان وتخفيض الفقر بصورة مستدامة.

إطار ٣-٨ بناء الشبكات من أجل تنسيق عمل منظمات المجتمع المدنى

مع تقدم عمليات العولمة، والتطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ظهرت خلال العقدين الماضيين شبكات منظمات المجتمع المدنى كآليات فعالة يمكن عن طريقها أن تدافع عن التغيير وتقوم به، ومن خلال تضافر جهود هذه المنظمات، والعمل فى إطار الشبكات، وإقامة التحالفات والشراكات تستطيع منظمات المجتمع المدنى أن تحدث تأثيراً أكبر وتمتد إلى نطاق أوسع، وتتمتع بوزن ونجاح أعظم لا تستطيع المنظمة بمفردها أن تحققه، كما يمكن لشبكات المنظمات الإقليمية والقومية أن تستفيد من تنامى تأثيرها على عمليات صنع السياسات التى يشارك فيها العديد من المسؤولين بالحكومة، والقطاع الخاص، وقطاع المجتمع المدنى، ويتسع حالياً نطاق التحالفات الإقليمية والعالمية بين منظمات المجتمع المدنى. ولكن الاشتراك فى هذه التحالفات يخضع عادة للحكومات الوطنية التى تخشى من تدخل أطراف أجنبية فى شئونها الداخلية.

وعلى أى حال فإن الطبيعة عبر القومية للمشاكل مثل حماية البيئة ، ومرض الإيدز تمثل فرصاً لتوسيع الشبكات وتحولها إلى تحالفات دولية أو عالمية حتى يمكن تسهيل وتشجيع التنسيق بين عمل منظمات المجتمع المدنى ، ومن ناحية أخرى تدرك المنظمات المانحة التى تقدم المساعدات الفنية أو الخدمات أن العمل مع شبكات منظمات المجتمع المدنى التى لها غايات مماثلة يمكن أن تخلق تفاعلاً وتنسيقاً أكبر فى الجهود.

وبالإضافة إلى ما تقدم ، لتحالفات منظمات المجتمع المدنى دور هام فى مساعدة الحكومات على صياغة السياسات ومتابعة وتقييم تنفيذ هذه السياسات ، وغالباً ما يتطلب هذا تعديل أدوارها ووظائفها وتبنى رؤية ذات أفق أوسع بحيث لا يقتصر نشاطها على تقديم الخدمات وتنفيذ البرنامج.

نقاط القوة والمزايا التى تتمتع بها الشبكات :

* **خلق وتبادل المعرفة**: يمكن للشبكات أن تعمل كقنوات فعالة لإجراء بحوث متميزة ونشرها وتوفير معلومات عن قضية ما للتحاور بشأنها ، وغالباً ما تضم هذه الشبكات مفكرين وأكاديميين وفرق بحث تتعاون فيما بينها لإجراء دراسات مقارنة واقتراح حلول مستندة إلى الخبرات الناجحة التى اكتسبتها الدول الأخرى.
* **الإبداع**: تسهل الشبكات جمع الأفكار وتبادلها بين مختلف المنظمات ، ويمكن لمنظمات المجتمع المدنى أن تكتشف العلاقات بين مختلف القضايا وترصد أوجه التشابه وأوجه الاختلاف من حيث نطاق ومدى المشاكل وتتعرف على استراتيجيات وأساليب الإدارة التى يتبعها الآخرون.
* **تكامل الأعمال**: تعمل الشبكات على تجميع المواهب والقدرات والمهارات والخبرات التى يتمتع بها عدد كبير من الأشخاص والمنظمات وذلك لتحديد الأدوار وإسناد المهام وفقاً لنقاط القوة التى يتمتع بها الشركاء ومجالات خبراتهم.
* **التضامن وتدعيم العلاقات الاجتماعية**: عندما تحقق الشبكات توافقاً فى الآراء حول هدف معين ، فإنها يمكن أن تستخلص رسائل عامة وتقوم بنشرها عبر مختلف المسارات والقنوات وبذلك تستطيع أن تؤسس منبراً قوياً يتجمع حوله كافة الأطراف.
* **المصداقية والاحترام**: إن العضوية فى شبكة تحظى بالاحترام يمكن أن تكسب منظمات المجتمع المدنى سمعة حسنة ومصداقية أكبر.
* **الوزن السياسى**: إن الشبكات التى تضم المنظمات التى لها خبرة فى إشراك صانعى القرارات يُنظر إليها باعتبارها شبكات شرعية وفعالة ، ويصدق هذا بصفة خاصة عندما تكون الشبكات معروفة جيداً فى الساحة الدولية.
* **مختبرات للمواطنة والممارسات الديمقراطية**: الشبكات التى تستطيع أن تنمى الممارسات الديمقراطية فى الداخل سوف يُنظَر إليها من جانب صانعى السياسات على أنها ممثل شرعى لمجموعة كبيرة من المنظمات.

القيود الموجودة فى البيئة السياسية

* تعد الحكومات التى لا تتوافر لديها الإرادة لإتاحة الفرص لتكوين شبكات تجمع منظمات المجتمع المدنى أكبر عقبة أمام أنشطة الشبكات، خاصة فى مجال صياغة السياسات.
* يجب على الشبكات أن تراعى أن التعاون مع مسؤولى الحكومة لا يعنى تغيير وضعها كتحالفات مستقلة وكممثلة لمنظمات المجتمع المدنى وتتمتع بدعم اجتماعى كبير.
* فى الدول ذات المؤسسات السلطوية ، قد تجد الشبكات صعوبة فى اللجوء إلى المؤسسات الإقليمية أو الدولية للحصول على مساعدتها فى حل المشاكل القومية .
* على الرغم من أن الاتجاه نحو العولمة قد يكون له آثار إيجابية على السياسات المحلية إلا أن هناك خطورة من زيادة نفوذ المؤسسات متعددة الجنسيات على حساب عمليات بناء التحالفات المحلية.

المصدر : مقتبس بتصرف من

"Weaving Global Networks: Handbook for Policy Influence" Vanesa Weyrauch, Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation, CSGR Working Paper 219/07, *February 2007, University of Warwick, UK.*

هامة لتفعيل دور منظمات المجتمع المدنى، والتأثير فى السياسات العامة والتشريعات، وللإسراع بعملية التنمية البشرية ، وفى مصر كان ينظر إلى هذه الشبكات على أنها مكون أساسى من مكونات بناء القدرات حيث أنها تتيح اكتساب المعارف والخبرات وتوسع من نطاق الممارسات الإدارية الجيدة ، وفى الغالب تضمن تحقيق الاستدامة المالية ، وعلاوة على ذلك يكون للوضع المتميز والسمعة الطيبة لبعض الشركاء الدوليين وزن كبير فى التوصيات المتعلقة بالسياسة.

وعلى الرغم من أن الشبكات الدولية تعتبر آلية لتحقيق الأهداف التنموية ، إلا أنها تواجه فى مصر عدداً من العقبات. وتشير الدلائل إلى أن منظمات المجتمع المدنى فى مصر ليست على دراية جيدة بالعمل الجماعى ، كما أن مهاراتها التفاوضية ضعيفة، ليس فقط بين المنظمات وبعضها البعض ، ولكن داخل المنظمة الواحدة أيضاً ، كما أن ضعف إلمامها بالثقافة الديمقراطية يحد من قدراتها على المشاركة على قدم المساواة مع الشركاء، وهذا لسوء الحظ ، حيث أن إدارة عملية التشبيك تتطلب درجة عالية من التوافق فى مهارات الفاعلين المحليين والدوليين[٢٧]، وهناك قيد آخر أمام عملية التشبيك ورد فى صلب القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ حيث تتطلب العضوية فى شبكة دولية الحصول على إذن من وزير التضامن الاجتماعى ، وبذلك توضع العديد من العراقيل البيروقراطية التى تستغرق وقتاً طويلاً ، دون أن يكون هناك ما يضمن الحصول على هذا الإذن.

علاوة على ما تقدم، قد تصادف عملية إرساء الكيان المؤسسى للشبكة جموداً كامناً فى الإطار القانونى ، كما أن الأعضاء الذين يتم تعيينهم من قبل الجهات الرسمية قد لا تتوافر فيهم الشروط والمؤهلات المطلوبة ، مما قد يؤدى إلى تدنى مستوى الكفاءة . ويعد توافر القيادة النشطة والفعالة ، التى يمكنها أن تضع رؤية وتحدد الأهداف والأولويات، تحدياً آخرا أمام الشبكة إذا كانت تسعى لأن تكون بمثابة نموذج للديمقراطية والعمل الجماعى. ويمكن للأعراف الثقافية أن تعوق محاولات تطبيق مبادئ الحكم الرشيد ، وكذلك تؤدى القيادة السلطوية وانعدام الشفافية وعدم المساواة فى اقتسام ثمار الشراكة إلى سوء الإدارة ، وإلى عدم القدرة على سد الفجوة فى الوضع والخبرة بين الكوادر الإدارية والمتطوعين الذين يشغلون المراكز الدنيا من السلم الوظيفى.

إن التعاون الذى يستند إلى وجود سمات مشتركة هو أمر فى غاية الأهمية فى مصر والمنطقة العربية ، حيث أن المنظمات الأعضاء فى الشبكة تتنافس عادة فيما بينها أو عندما يكون هناك خلاف بين الشبكة وأعضائها أو بين الأعضاء داخل المنظمة الواحدة ، ومن الأمور الهامة أيضاً أن يكون هناك التزام بميثاق شرف أخلاقى يحول دون التعرض للمعتقدات

٢٧. لمزيد من التفاصيل أنظر :
Rajesh Tandon, *Networks of Development, Society for Participatory Research in Asia*, New Delhi, (1998) pp 3-4.

يمكن أن تؤدى الأعراف الثقافية إلى عرقلة ممارسة الإدارة الرشيدة.

الدينية أو الثقافية ، وقد قامت الأمم المتحدة فى عام ٢٠٠١ بوضع دليل إرشادى يتضمن ٨٦ قاعدة أخلاقية يتعين أن تلتزم بها منظمات المجتمع المدنى ، بما فى ذلك ميثاق شرف السلوك الذى وضعته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، والإعلان العربى للشفافية. وتستخدم هذه المواثيق كمرجعية للسلوك الأخلاقى[٢٨]

الشبكات غير الرسمية فى مصر

تعرف الشبكات غير الرسمية فى مصر بأنها الشبكات المفتوحة أمام كافة الأطراف المعنية ، والتى ليس لها غطاء قانونى ، ولا يدفع لها رسوم عضوية ، ولا يكون لها هيكل تنظيمى أو نظام أو إطار أو إدارة ، ومع هذا هناك إطار عمل مقبول من هذه الأطراف تم وضعه من قبل المنظمة الرئيسية أو الداعمة . ومن أمثلة ذلك مبادرة الهيئة القبطية الإنجيلية التى تضم ١٨٠ منظمة أخرى تعمل فى الكثير من مجالات التنمية[٢٩] .

وفى التسعينات ظهرت بعض مظاهر التشبيك بين منظمات المجتمع المدنى غير الرسمية، وبدا ذلك فى العديد من المؤتمرات الدولية مثل المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان (فيينا ١٩٩٣) ، والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤) الذى شهد أكبر تصعيد لظاهرة الشبكات فى إطار الاستعداد للمؤتمر وفى مرحلة تنفيذ توصياته.

وبالإضافة لما تقدم، فى مؤتمر قمة العالم للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن ١٩٩٥) والمؤتمر العالمى الرابع للمرأة (بكين ١٩٩٠) ، لفتت المنتديات العالمية للمنظمات غير الحكومية والمصاحبة للمؤتمرات السابقة ، أنظار نشطاء المجتمع المدنى فى مصر إلى قيمة التشبيك ، وكان من نتيجة ذلك إقامة عدد من الشبكات الفعالة التى ارتبطت بالمجالات الآتية :

- **تمكين المرأة** : تعد رابطة المرأة العربية النموذج الرئيسى. وقد قادت هذه الرابطة الاستعدادات للمشاركة فى المؤتمر الدولي الرابع للمرأة (١٩٩٥) ثم عملية متابعة التوصيات التى خرج بها المؤتمر ، وحالياً تقوم الرابطة بدور فعال فى المساعدة فى تأسيس المنظمات المعنية بقضايا المرأة والتشبيك بينها والتوسع فيها ، خاصة على مستوى المحافظات ، كما تساهم الرابطة أيضاً فى تعميق الوعي بحقوق المرأة والمساعدة فى تحديد القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعى ذات الأولوية فى نظر الجمهور وذلك بمساعدة المشروعات التى ترتبط بالمرأة.

ومن أهم الموضوعات التى تأتى على أجندة رابطة المرأة العربية ، التى تعمل معها ٢٠٠ جمعية أهلية ، تفعيل الحقوق السياسية والمدنية للمرأة (مثل تفعيل حق التصويت ، والترشيح للبرلمان) ، وقد كان للرابطة دور فعال فى ممارسة الضغط من أجل تقلد المرأة لمناصب القضاء ، كما شاركت فى الجهود الرامية إلى تخفيض الفقر خاصة بين النساء المعيلات لأسر ، ومكافحة العنف ضد المرأة.

وجدير بالذكر أن رابطة المرأة العربية لا تشترط التسجيل القانونى لهذه المجموعة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، وبدلاً من ذلك فإنها تعمل فى إطار التشبيك دون نظام عضوية رسمى أو أى غطاء قانونى للمجموعة التى تعمل بصفة غير رسمية ، ولعل هذا هو أحد أسباب نجاحها.

- **حقوق الإنسان**: إن أغلب عمليات التشبيك والائتلاف والتحالف بين جمعيات حقوق الإنسان (وعددها حوالى ٦١ عام ٢٠٠٧) تعتبر عمليات غير رسمية أيضا[٣٠] وعادة تظهر هذه الجمعيات كرد فعل لأحداث معينة تتعلق بحقوق الإنسان أو بتحديات مصدرها الدولة (مثل الائتلافات والتحالفات التى تمت فى مواجهة القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ خاصة بالنسبة للمواد التى تهدد الحريات أو النصوص الخاصة بمراقبة التمويل الخارجى ، وكذلك تعريف مصطلح "النشاط السياسى المقبول".

وهناك حدث رئيسى ارتبط بالتشبيك بين منظمات حقوق الإنسان وهو مراقبة الانتخابات التى أجريت على المستوى القومي عام ٢٠٠٥، وفى ذلك الوقت قامت منظمات حقوق الإنسان (كان عددها ٤٣ منظمة) بالعمل فى إطار ثلاثة تحالفات أو ائتلافات رئيسية اتسمت بدرجة عالية من التنسيق ، وقد حظى هذا التدخل الذى تم تنفيذه جيداً باحترام الكثير من وسائل الإعلام والرأى العام.

الشبكات الرسمية فى مصر

نص القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ على حق الجمعيات الأهلية العاملة فى نفس النشاط فى تأسيس إتحاد يتكون من ١٠ جمعيات أهلية على الأقل ، ويتعين تسجيل هذه

٢٨. أمانى قنديل (٢٠٠٧)، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصرعام ٢٠٠٨ أنظر :
World Association of Non-Governmental Organizations, Code of Ethics and Conduct for NGOs: http://www.wango.org/codeofethics.aspx

٢٩. www.ceoss.org.eg

٣٠. أخذت الأرقام من قنديل، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٨.

الاتحادات النوعية أو الشبكات لدى وزارة التضامن الإجتماعى، ووفقاً للبيانات الرسمية الصادرة عام ٢٠٠٧ من هذه الوزارة، شهدت السنوات الخمس الماضية إنشاء ٨٧ شبكة أو اتحاداً نوعياً على مستوى مصر ، تمثل مختلف القضايا ، ولا يتاح أى دراسات لتقييم هذه الاتحادات لأنها حديثة نسبياً.

الشبكات العربية والعالمية ومنظمات المجتمع المدنى فى مصر

يعتبر عدد الشبكات المصرية الرسمية التى تعمل قانوناً فى مجال التنمية البشرية وبناء القدرات منخفضاً بالقياس إلى إجمالى عدد الجمعيات وحجم السكان، وبالتالى كانت عضوية منظمات المجتمع المصرى فى الشبكات الإقليمية والدولية منخفضة ، وتشير دراسة أجرتها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية إلى أنه مازال هناك خلط بين دور وأهمية الشراكات ودور المنظمات الدولية المانحة[٣١] والحقيقة أنه ليس من الضرورى أن يقوم الشركاء بتقديم التمويل ، وهذا يشكل عبئاً ثقيلاً على المنظمات ذات الموارد المالية المحدودة ، وبالإضافة إلى ذلك تبين قاعدة بيانات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية أنه فى عام ٢٠٠٠ كانت ٥٪ فقط من الجمعيات الأهلية المصرية العاملة فى مجال التنمية (وعددها ٤٣٠٠ جمعية) أعضاء فى شبكات عربية أو دولية، ومن المحتمل أن يكون هذا العدد قد ارتفع منذ ذلك الحين، وقد أوضحت دراسة ثانية عن الجمعيات المعنية بشؤون المرأة (وعددها ٢٨٠٠ جمعية) قامت بها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية أن العضوية فى الشبكات الدولية ارتفعت إلى٨٪[٣٢] ويرجع بعض أسباب ذلك إلى الأهمية التى تحظي بها قضايا النوع الاجتماعى على المستوى العالمى، وتعاظم الوعى بأهمية الشبكات فى كفالة حقوق الإنسان الأساسية فى مصر والعالم العربى .

وفى الحالات التى يطلب فيها سداد رسوم العضوية نجد أن هناك عدداً ضئيلاً من منظمات المجتمع المدنى فى مصر تستطيع دفع هذه الرسوم . فعلى سبيل المثال ، تتكون عضوية منظمة CIVICUS العالمية، والتى تحظى باحترام كبير ، من ٨٦ منظمة من المنطقة العربية ، منها ١٧ منظمة من مصر ، ويبدو هذا الرقم الضئيل أيضاً بالنسبة للعضوية فى المنظمة العالمية للجهود التطوعية IAVE والمنظمة الدولية للقطاع الثالث ISTRاو يبلغ عدد المنظمات المصرية الأعضاء فى هاتين المنظمتين ١٦ منظمة و ١٣ منظمة لكل منها على التوالى. وهناك سبب آخر لانخفاض رقم العضوية ، الذى تم الحصول عليه من استطلاعات الرأى وهو أن منظمات المجتمع المدنى تهتم أساساً بالحصول على تمويل أجنبى لاستكمال مواردها الضعيفة لذا تنسحب عندما يُخفض التمويل أو يلغى[٣٣]

من الواضح إذن أنه بخلاف حالة جمعيات حقوق الإنسان والجمعيات المعنية بالمرأة ، مازال مفهوم الشبكات حديثاً نسبياً بالنسبة للخبرة المصرية ، وأن المهارات الإدارية والموارد التى تعد شرطاً أساسياً لنجاح المشاركة مازالت غير موجودة ، وكذلك مازال الوعى ضعيفاً بأهمية التشبيك مع الأجهزة المحلية والدولية فى بناء القدرات ، وبمزايا التأثير الجماعي على عملية صنع السياسات، وقد ارتبط التشبيك تاريخياً بالأحداث العالمية الكبيرة على الرغم من أن الاتجاهات الحالية تشير إلى تزايد الاعتراف بمزاياها لجماعات تمثيل المصالح وجماعات تقديم الخدمات.

بعض المراجع المختارة

Abdel Samad, Ziad (2007), "Civil Society in the Arab World: Its Role and Obstacles to Fulfillment", *The International Journal of Not-For-Profit Law*, Vol 9, Issue 2, April.

Ben Neffissa, S et al (2000), *NGOs and Governance in the Arab World*, American University in Cairo Press, Cairo.

CIVICUS (2004), "Assessing and Strengthening Civil Society Worldwide," *CIVICUS Civil Society Index Papers Series*, Vol 2, Issue 1. <www.civicus.org/new/media/CSI_Heinrich-paper.pdf>

CIVICUS (2006), *Civil Society Index Report for the Arab Republic of Egypt*, National Center for Development Services, Egypt.

Kandil, Amani (2006), "Civil Society and the State in Egypt", Al Mahroussa Publishing House, Cairo.

Kandil, Amani (2007), "Evaluation of the Arab Civil Society", The Arab Network for NGOs, Cairo.

Kandil, Amani (2007), " Youth in the Egyptian Civil Society", United Nations Habitat and The Arab Network for NGOs, Cairo.

Lester Salomon, S.Wojciech Sokolowski, and Regina List (2003), *Global Civil Society: An Overview*, Johns Hopkins Center for Civil Society Studies, Johns Hopkins University Institute for Policy Studies, Baltimore.

Latowsky, Robert J (1997), "Egypt's NGO Sector: A Briefing Paper", *Education for Development Occasional Papers*, Series 1, Vol 4, University of Reading, Reading (UK).

UNDP, (2002), "Civic Engagement", *Essentials*, UNDP Evaluation Office, Vol. 8, October, New York.

UNDP, Human Development Report, various issues (New York, UNDP)

٣١. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ٢٠٠٧ ، تقييم شبكات المجتمع المدنى العربى ، القاهرة

٣٢. المرجع السابق

٣٣. كما ذكره عادل زاهر (٢٠٠٤) في استطلاع الرأى الذى أجرى للمجلس القومي للمرأة ، مصر

ملحق ٣-١ دراسة عن الإدارة الرشيدة للحكم فى منظمات المجتمع المدنى بمصر فى عام ٢٠٠٧

قامت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بإجراء مسح لصالح تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨ لرصد وتحليل ملامح الإدارة الرشيدة للحكم فى منظمات المجتمع المدنى باستخدام عينة صغيرة تضم ١٢٠ منظمة أهلية ، وتم تصميم أداتين : الأداة الأولى: تم تصميم استبيان يضم ٤٠ سؤالاً يغطى الاحتكام إلى القانون ، وممارسة الديمقراطية، والشفافية، والمحاسبية، والشراكة مع أطراف أخرى ، ومدى ممارسة تقييم الأداء إلى جانب الأبعاد الأخرى للإدارة الرشيدة للحكم ، والأداة الثانية هى مناقشة المجموعات البؤرية Focus Group Discussion التى تسمح للمشاركين بحرية النقد وإبداء الرأى بصراحة إزاء قضايا حساسة لا تعبر عنها بنود الاستبيان.

وتمثل العينة منظمات متنوعة من حيث حجمها ومجالات نشاطها (وتضم منظمات دعوية وتنموية وخدمية ورعائية) كما تضم منظمات من أقاليم جغرافية مختلفة (وتشمل القاهرة والوجه البحرى والوجه القبلى). وفى مرحلة تالية للاستبيان ، تم عقد حلقتين لمناقشات الجماعات البؤرية استناداً على ما تم التوصل إليه فى الاستبيان ، وقد ضمت المجموعة الأولى أعضاء مجالس الإدارات وأعضاء المنظمات والمديرين التنفيذيين فى القاهرة والجيزة والقليوبية والفيوم. وضمت المجموعة الثانية ممثلى المنظمات من سوهاج ، وقنا ، ودمياط ، والوادى الجديد . واستغرقت كل جلسة نقاشية حوالى ثلاث ساعات ونصف الساعة تقريباً ، وضمت كل جلسة ما بين ١٥-١٨ مشاركاً.

أشارت نتائج الدراسة إلى ما يلى:

- كشف التحليل الإحصائى للبيانات الأساسية عن أن ٦٧٪ من المنظمات التى شملتها العينة يتراوح عدد أعضاء مجالس الإدارة بها ما بين ٥-١٠ أعضاء.
- هناك عدد محدود جداً من النساء فى مراكز صنع القرار ، أو فى مجالس الإدارات ، من ٥ سيدات فأقل ، وذلك فى ٧٩٪ من المنظمات التى شملتها العينة . كما أن بعض المنظمات فى العينة (الربع) لا يوجد فيها نساء فى مجالس الإدارة.
- على الرغم من أن العينة تم اختيارها من منظمات لها نشاط غالب ، يؤكد هذا التحليل على ملاحظة عامة، وهى أن هذه المنظمات تبتعد عن التخصص فى نشاط رئيسى، وتمارس عدداً من الأنشطة الأخرى.
- أشارت نصف الإجابات تقريباً (٤٤٪) إلى أن مجلس الإدارة وحده هو المسؤول عن وضع اللائحة الداخلية ، بينما ذكر أقل من ٤/١ العينة إلى أن هناك تشاوراً مع الجمعية العمومية ، وأكد حوالى ٤٪ من العينة أن رئيس مجلس الإدارة وحده هو المسؤول. وقد اعتقد بعض المبحوثين خطأ أن وزارة التضامن الاجتماعى هى التى تضع اللائحة الداخلية.
- ذكر أكثر من ٦٠٪ من العينة أنه ليس هناك تحديد زمنى لشغل المواقع القيادية فى الجمعية ، وهو ما يعنى أنه لا يوجد قيود على شغل هذه المواقع . واعترف ٤٦٪ من المبحوثين أن رئيس مجلس الإدارة مازال يشغل هذا المركز لأكثر من عشر سنوات (أو منذ تأسيس الجمعية). وذكر ٣٠٪ أنه كان هناك تداول لرئاسة مجلس الإدارة مرتين ، بينما تداول على رئاسة مجلس الإدارة فى المنظمات الباقية ما بين ٣ رؤساء أو أكثر.
- ٥٠٪ من العينة لم يحددوا رأيهم فى مواد القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، إما لعدم الوعى، أو للخوف من إبداء رأيهم. بينما ظهر فى مناقشات الجماعات البؤرية حماس وصراحة فى نقد القانون، وقدمت اقتراحات بتعديله تشمل :
  ١. إلغاء المادة التى تشترط موافقة الجهة الإدارية على عضوية الجمعيات فى الشبكات العربية والدولية.
  ٢. إلغاء حق الجهة الإدارية فى الاعتراض على أي مؤسس للجمعية.
  ٣. تقوية وتعزيز دور الجمعية العمومية للمنظمة فى الرقابة على مجلس الإدارة.
  ٤. تعديل المادة التى تعطى الجهة الإدارية حق حل الجمعية دون الالتجاء للقضاء .
  ٥. إعفاء الجمعيات من جميع أنواع الضرائب.
  ٦. أن يكون تعيين مجلس الإدارة لمدة خمس سنوات بدلاً من عامين.
  ٧. تعديل المادة التى تتيح لمجلس الإدارة تعيين أحد أعضائه مديراً للجمعية.
  ٨. تحديد السلطات الإدارية والمالية لرئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس.
  ٩. إجراء تعديلات قانونية لتحفيز المتطوعين من الشباب.

- أشار ٥٩٪ من العينة إلى أن إدارة العمل تتم بشكل جماعى ، مقابل ٣٠٪ ذكروا أحياناً و ٦,٦٪ ذكروا لا . وقد أبرزت المناقشة البؤرية الجماعية احتكار عدد قليل من أعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات ، وذكروا أيضاً أن "الفردية" هى الغالبة فى العمل.
- يتم فض المنازعات وإزالة الخلافات داخل المنظمة أولاً من خلال الجهود الفردية والاتصالات ، ثم عن طريق التحكيم الذى يستند إلى اللائحة الداخلية والقانون. وفى حالات قليلة يجرى التحكيم من خلال الجمعية العمومية.
- بالنسبة للجمعية العمومية ، أشارت ٨٠٪ من الإجابات إلى أن هذه الجمعية تشارك فى مناقشة البرامج والسياسات ، هذا بينما تبين من المناقشات البؤرية الجماعية أن الجمعية العمومية يتم تهميشها ، أو أن هناك فردية أو شللية فى صنع السياسات أو صياغة البرامج.
- اشار الاستبيان إلى العقبات التى تحول دون الممارسة الديمقراطية فى منظمات المجتمع المدنى (امتنع ٥٠٪ عن الإجابة

) وقد كانت واضحة فى نتائج الاستبيان وأكثر وضوحاً فى نتائج مناقشات الجماعات البؤرية . وقد برزت أهم هذه العقبات فى :

- تغلب الثقافة الفردية التى تحول دون العمل الجماعى (٢٥٪) .
- التسلط والرغبة فى الانفراد باتخاذ القرار (١٧,٤٪) .
- القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ يشجع الإدارة البيروقراطية وتدخل الدولة فى عمل الجمعيات (٦,٦ من المبحوثين فى الاستبيان، والغالبية فى مناقشات الجماعات البؤرية).
- غياب ثقافة الديمقراطية وسيطرة رئيس مجلس الإدارة على المجلس وتهميش الجمعية العمومية (كانت الإجابات من مناقشات الجماعات البؤرية بصفة أساسية).
- يعانى ٧٠٪ من عينة المنظمات من العدد المحدود للمتطوعين مما يؤدى إلى الاعتماد على الصلات والعلاقات الشخصية . وكانت أهم عقبة تحول دون فاعلية العمل التطوعى بالنسبة لحوالى ربع العينة هو غياب الحافز المادى ، يليه غياب ثقافة التطوع ، وصعوبة تنظيم الوقت والضغوط الاقتصادية ثم غياب عملية إعداد وتدريب المتطوعين.
- الشراكة مع الحكومة أو المنظمات الدولية ضعيفة وترتبط بالدعم المالى أو بمشروعات محددة (٣٦٪ من العينة) ، كما أن الشراكة مع القطاع الخاص محدودة للغاية (٥٪).
- تعتمد ١٥٪ فقط من العينة على تقييم الاحتياجات أو على الملاحظة الميدانية أو على استطلاعات الرأى . وكانت النسبة الغالبة من العينة تتحدث عن التشاور مع المجتمع المحلى.
- أشار ٨٨٪ من العينة إلى أنهم يعلنون صراحة عن مصادر التمويل (٣٣٪ فى الجمعية العمومية ، و ١٢٪ فى المطبوعات و٤٪ فى الموقع الإلكترونى و ١٤٪ فى الندوات والاجتماعات) ، كما يلتزم ٥٢٪ من العينة بإتاحة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة لأعضاء الجمعية العمومية ، وأشار ٥٨٪ إلى إمكانية إتاحة المعلومات عن أنشطة المنظمة وميزانياتها ، بينما رفض ١١٪ من العينة فكرة إتاحة المعلومات والبيانات عن مصادر التمويل وحجم التمويل. من الواضح أن مناقشات الجماعات البؤرية كشفت عن قصور فى فهم وإدراك مفهوم الإدارة الرشيدة، فقد قدم معظم المشاركين تعريفات غير محددة وهو ما يشير إلى وجود درجة من الغموض فى المفهوم . لذا من المهم إتاحة تدفق المعرفة والمعلومات إلى كثير من منظمات المجتمع المدنى خاصة فى المحافظات ، وأن يصاحب هذا تنظيم ورش عمل تدريبية فى إطار ما يعرف ببناء القدرات ، ومن الأفضل أن يكون هناك عملية تدخل منظمة ومخطط لها من أجل النهوض بمستوي الأداء. وسوف تتضمن هذه العملية تدفق المعلومات بحرية وتطوير المهارات فى مجال تكنولوجيا المعلومات وتوفير الدعم لإجراء المزيد من البحوث عن قطاع منظمات المجتمع المدني.

ملحق ٣-٢ أفضل تجارب الشراكة بين الدولة وجمعيات تنمية المجتمع

لقد أصبحت الشراكة بين الدولة والمجتمع المدنى واقعا ملموسا، وهو ما يتضح بجلاء فى العلاقات بين الحكومة وبين الجمعيات التى كانت لها علاقات تقليدية وثيقة بها. وقد بدت الشراكة المثمرة، بصفة خاصة ، بين الإدارات المحلية وجمعيات تنمية المجتمع التى مازالت تمارس أنشطتها، أو التى تم استعادة نشاطها مؤخرا، من خلال التحالف بين الإدارة المحلية والجمعيات الأهلية وأفراد المجتمع.

ولما كانت جمعيات تنمية المجتمع لا تعتبر جمعيات تطوعية خالصة ، ولا تتمتع في نفس الوقت بالاستقلال الكامل عن الدولة، فهى تقع فى منطقة رمادية داخل تصنيف الجمعيات. وعلى الرغم من أن الكثير من هذه الجمعيات لم تؤد وظائفها على النحو المطلوب، إلا أن هذا لا ينفى فوائدها المحتملة، فهى بحكم مسؤوليتها عن تقديم خدماتها فى منطقة لا تتجاوز الحدود الإدارية للقرية أو الضواحى ، فإنها تكون مؤهلة لأن تستجيب بسرعة لاحتياجات المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، تتميز جمعيات تنمية المجتمع بالانتشار الجغرافى، فهى تتواجد فى القرى والمدن والأحياء فى معظم أنحاء المحافظات، هذا إلى جانب أن علاقاتها بالحكومة والإدارة المحلية تمكنها من خلق صلات وثيقة مع الجهاز الإدارى، بينما يستطيع أعضاء مجالس إدارتها التعبير عن مطالب وآراء المجتمع. ولهذا يبدو من العبث القول بأن هذه الجمعيات لم تعد تساير الظروف الحالية.

ولهذا قد يكون من المفيد من منظور التنمية أن يقوم الشركاء بالمساعدة فى إعادة تأهيل تلك الجمعيات التى تتسم بالجمود أو التى توقف نشاطها حتى يمكنها تقديم الخدمات الاجتماعية، والوفاء بالاحتياجات من هياكل البنية الأساسية، وتحسين البيئة. ومن الممكن أن تكون هناك شراكة فى مجال التخطيط وتحديد الأولويات والتنفيذ بصورة مستدامة. ولتحديد إتجاهات وابعاد الشراكة بين الإدارة المحلية وجمعيات تنمية المجتمع والجمعيات الأهلية، تم اختيار ثلاث تجارب ناجحة تمثل أماكن مختلفة وهى:

تجربة جمعية تنمية المجتمع بقرية العطوانى : مشروع تحسين المستوى الصحى والبيئى

قامت جمعية تنمية المجتمع بقرية العطوانى (مركز إدفو، محافظة أسوان) خلال الفترة من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٥، بتنفيذ برنامج لتحسين الأوضاع الصحية والبيئية ، الذى يعد مثالا جيدا للشراكة بين الإدارة المحلية والقرية. و يتكون هذا البرنامج من : التوعية البيئية والصحية، استكمال شبكة الصرف الصحى فى قرية العطوانى بالتنسيق مع هيئة مياه الشرب والصرف

٣٤. ساهمت هدى بدران، رابطة المرأة العربية فى إعداد هذا القسم

الصحى فى أسوان، زراعة الأشجار على مساحة ٥٠ فداناً فى الأراضى الصحراوية التى تروى بمياه الصرف الصحى المعالجة، زراعة ٣ آلاف شجرة ظل فى شوارع القرية، وجمع القمامة والتخلص من المخلفات الصلبة.

وقد كانت جمعية تنمية المجتمع بالعطوانى مسؤولة عن التنسيق بين كافة الجهات التنفيذية، وإيجاد الحلول للتغلب على العراقيل التى تعوق تنفيذ المشروع، وإجراء البحوث لتحديد أولويات واحتياجات المجتمع المحلى، والتعاون مع هيئة مياه الشرب والصرف الصحى فى إعداد الدراسات وتصميم مشروع الصرف الصحى، وإعداد وطرح العروض الفنية، والإشراف الفنى على أعمال المشروع. وقامت الجمعية ايضا بالتنسيق بين جهود الجهات المعنية لتنفيذ برامج التوعية، وزرع الأشجار، واستصلاح الأراضى، وجمع القمامة والتخلص منها.

وقامت الإدارة المحلية بتقديم الاستشارات الفنية أثناء تنفيذ المشروع، بالإضافة إلى الإشراف الفنى والموافقة على منح التراخيص المطلوبة للحصول على المرافق العامة، وتخصيص مساحة من أراضى الدولة لإقامة مدفن صحى للنفايات، ولإنشاء مزرعة أشجار، والمشاركة فى عملية إبرام العقود وبرامج التوعية.

وقام أهالى القرية بمساندة أنشطة الجمعية من خلال تقديم المساهمات المالية والعينية. وقام كل فرد من أهالى القرية بدفع تكلفة الوصلات المنزلية فى شبكة الصرف الصحى. كما شارك الأهالى فى زراعة الأشجار فى كل أرجاء القرية وذلك بمساعدة الجمعية الزراعية المحلية، ومديرية الزراعة فى أدفو. وقامت هيئة مياه الشرب والصرف الصحى بإدفو بالإشراف على مشروع الصرف الصحى. وساهمت الوحدة الصحية بقرية عطوانى فى تنفيذ مكون التوعية والتثقيف الصحى والبيئى لأهالى القرية، كما شاركت هيئة كهرباء إدفو بتوفير محول ومولد كهربى للمشروع.

وتضمنت آليات الشراكة وتنفيذ المشروع تشكيل لجنة إشرافية تتمثل مهامها فى تذليل العقبات المالية والفنية والقانونية. وتضم هذه اللجنة ممثلين عن كافة الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك تم تشكيل لجنة تنفيذية ضمت عمدة إدفو وممثلى المدن والأحياء وأعضاء الأجهزة المنفذة للمشروع والأجهزة الممولة والمستفيدين، وتم أيضا تشكيل لجنة للمتابعة ضمت الفنيين والمتخصصين من أبناء القرية لمتابعة تنفيذ مكونات المشروع ، وتعيين مدير تنفيذ للمشروع للتنسيق بين أنشطة كافة الشركاء، وإدارة عملية التمويل، وضمان استكمال الإجراءات المطلوبة.

يعتبر هذا المشروع من المشروعات الرائدة فى محافظة أسوان، وقد أدى إلى قيام جمعيات تنمية المجتمع فى القرى المحيطة وفى المحافظات الأخرى بإيفاد مندوبين عنها للتعرف على التجربة لمحاكاتها في قراهم . وساهم المشروع ايضا فى تسجيل الجمعيات الأهلية الأخرى فى أسوان. بالاضافة إلى ذلك ، هناك آثار إيجابية للمشروع منها أن الإدارة المحلية أصدرت أوامرها لتوثيق وتقوية أواصر التعاون بين الجمعيات الأهلية بالمحافظة وجهاز شؤون البيئة والمؤسسات العلمية فى المحافظة. كما لفت المشروع انتباه قيادات المحافظة والإدارة المحلية إلى ضرورة الاهتمام بالمشاكل البيئية حيث لم تكن واردة من قبل ضمن أولوياتهم. وقد حصلت جمعية تنمية المجتمع بالعطوانى على العديد من شهادات التقدير المحلية والدولية.

تجربة جمعية تنمية المجتمع بدندرة : مشروع الإصحاح البيئى

تضمن مشروع الإصحاح البيئى المتكامل لجمعية تنمية المجتمع بدندرة توصيل وصلات مياه شرب نقية للأسر المحرومة، وإقامة نظام للتخلص من القمامة، وكسح البيارات، وردم البركة الموجودة فى القرية وتحويلها إلى حديقة عامة. وقد قامت جمعية تنمية المجتمع بتجنيد أبناء المجتمع المحلى كمتطوعين، وقامت بتدريبهم على مهارات الاتصال والتوعية البيئية، وذلك من أجل تحسين قدراتهم. كما قامت الرائدات الريفيات بعمل زيارات ميدانية للأسر لمناقشة مشاكل القرية معهم، وحثهم على المشاركة فى مشروع الإصحاح البيئى.

كانت الإدارة المحلية هى الشريك الرئيسى فى المشروع. فقد حصلت على موافقة محافظة قنا، وقدمت المشورة والدعم الفنى والمالى لتنفيذ المشروع، وخصصت قطعتى أرض من أملاك الدولة لإقامة حديقة عامة، و مقلب لجمع القمامة والمخلفات الصلبة، و خصصت مساحة للمخلفات السائلة (الكسح). بالإضافة إلى ذلك تم عمل توصيلات لمياه الشرب النقية للمنازل المحرومة، وكانت مسؤولة عن متابعة عمليات المشروع وأعمال الصيانة . ونظمت حملات توعية عن القوانين واللوائح البيئية، ومخاطر التلوث البيئى على الصحة وحياة الانسان.

ولعب القطاع الخاص ايضا دورا نشطا فى دعم وتنفيذ أنشطة المشروع. كما قدم رجال الأعمال فى القرية مساهمات مالية وعينية. وتبرع المقاول الذى قام بردم البركة بعدد من نقلات التربة الزلطية، وتطوع أبناء القرية بوقتهم وجهدهم أثناء تنفيذ كافة مراحل المشروع، وساعدوا فى ردم البركة بالاستعانة بماكينات شفط المياه الخاصة بهم وتسوية التربة الزلطية التى استخدمت فى ردم البركة. وكان لمستشفى التكامل الصحى دورا واضحا فى حملات التوعية التى قادتها لتعريف الأهالى بمخاطر التلوث البيئي على الصحة.

وقامت جمعية تنمية المجتمع بدندرة بعمل تشبيك مع عدد من الجمعيات الأهلية أثناء مرحلة تنفيذ المشروع ، مثل جمعية تنمية المجتمع بالترامسة ، وجمعية تنمية المجتمع والبيئة فى عزبة يوسف، وجمعية تنمية المجتمع بالجبيل، وذلك لتبادل الخبرات فيما بينها، وتشجيع محاكاة هذا المشروع.

اعتمد المشروع، بصفة أساسية، فى تمويله على المنحة المقدمة من الصندوق المصرى السويسرى للتنمية. وساعد على تحقيق الاستدامة المالية للمشروع قيام الجمعية باستخدام قرض دوار لتوصيل وصلات مياه الشرب إلى المنازل، وتحصيل رسوم رمزية لجمع القمامة وكسح البيارات. وساعد الدخل الذى حصلت عليه الجمعية مقابل استخدام المكتبة والكافيتريا وصالة الأفراح، التى أقيمت فى الحديقة التى أنشئت حديثا، فى تغطية بعض المصروفات ، واستخدم جزء من حصيلة القروض المقدمة لتوصيل وصلات مياه الشرب فى تمويل الأنشطة المتعلقة بالتوعية. وقد كانت هناك انشطة مستمرة للنهوض بقدرات العاملين والمتطوعين. وبالإضافة إلى ذلك، كان إسناد عملية صيانة المشروع ومتابعته إلى الوحدة المحلية من أهم عوامل الحفاظ على توصيلات المياه الجديدة.

تجربة جمعية تنمية المجتمع بجزيرة الشعير : مشروع شبكة مياه الشرب ومكافحة الحريق

تم تنفيذ مشروع جمعية تنمية المجتمع بجزيرة الشعير، بمحافظة القليوبية، خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بهدف تحسين الظروف الصحية والبيئية لحوالى ٣٨٠٠ اسرة من محدودى الدخل فى جزيرة الشعير من خلال تزويدهم بمياه الشرب النقية، وتوفير نظام كفء لمكافحة الحريق. وقد قام الصندوق المصرى السويسرى للتنمية بتقديم الدعم المالى والفنى نظرا لمحدودية الموارد المالية المتاحة لدى الإدارة المحلية، والصعوبات التى حالت دون إدراج هذا المشروع ضمن الخطة الاستثمارية للمحافظة.

قامت الإدارة المحلية بالإشراف على تنفيذ المشروع، ومتابعة كافة الأعمال الفنية، ومنح التراخيص والموافقات لأعمال الحفر والتنفيذ، والمشاركة فى إجراء عملية التعاقد وتحديد المواصفات الفنية. وبعد انتهاء العمل فى المشروع قامت الإدارة المحلية بالإشراف على شبكة المياه، وعلى عمليات التشغيل والصيانة، والإشراف على عمليات الإحلال والتجديد المطلوبة بعد ذلك.

وقامت جمعية تنمية المجتمع بتعيين مدير للمشروع ومحاسب، وتشكيل فريق عمل إدارى ،والتعاقد مع الاستشارى المنفذ للمشروع. كما قامت بالتنسيق بين الجهود المشتركة بين الأهالى والوحدة المحلية فى تنفيذ المشروع. هذا إلى جانب تنظيم دورات تدريبية لتحسين قدرات أفراد المجتمع، ونشر الوعى البيئى ، والتعريف بسبل ترشيد استخدام المياه. وقامت بتعيين ٢٥ رائدا / رائدة للقيام بالتثقيف الصحى والبيئى للحفاظ على شبكة المياه ومتابعتها.

تضمنت آليات المشاركة فى المشروع تشكيل لجنة شعبية تضم ممثلين عن الأهالى والقيادات الشعبية والتنفيذيين فى الوحدة المحلية. وأسند إلى اللجنة مسؤولية تحديد الأسر التى تحتاج إلى دخول وصلة مياة شرب إلى منازلها وتحديد الأماكن المطلوب وضع حنفيات الحريق فيها، وكذلك تحديد سبل مشاركة الأهالى فى المشروع ، سواء من خلال المساهمة النقدية أو العينية، واختيار الرائدات البيئيات المسؤولات عن توعية الأهالى. كما تم تشكيل لجنة تنفيذية ضمت ممثلين عن كل من جمعية تنمية المجتمع بجزيرة الشعير والوحدة المحلية والجهة الممولة للمشروع. وتحدد دور هذه اللجنة فى متابعة تنفيذ المشروع، واقتراح الحلول لتذليل المعوقات، ووضع البرنامج الزمنى لتنفيذ المشروع، ومتابعة تنفيذ خطة العمل.

وبالإضافة إلى مساهمة المشروع فى توفير مياه الشرب النقية للأهالى، وتوفير نظام لمكافحة الحرائق، كان للمشروع آثار ملموسة فى النهوض بقدرات المجتمع المحلى فى تقدير احتياجاتهم والعمل على تلبيتها.وقد اتخذت جمعية تنمية المجتمع بجزيرة الشعير عدداً من الخطوات لضمان استدامة المشروع تضمنت تعيين وتدريب متطوعين للعمل كرواد للتثقيف الصحى والبيئى، والاستعانة باستشاريين بشأن عمليات التعاقد لضمان الحماية القانونية لجمعية تنمية المجتمع. كما تحققت الاستدامة من خلال تفويض الإدارة المحلية للقيام بعملية الصيانة وتجديد شبكة المياه وإسناد مسؤولية متابعة المشروع للجنة الشعبية المشرفة على المشروع. وقامت الجمعية باستخدام استطلاعات الرأى الدورية كآلية لضمان استدامة المشروع ، وهي الاستطلاعات التى أجريت للوقوف على رأى المستفيدين في مستوى جودة الخدمة.

لماذا تعتبر هذه التجارب ناجحة؟

أدت هذه التجارب إلى توسيع مجالات الشراكات وتنوعها، وخلق أدوار تنموية جديدة خاصة فى مجال البنية الأساسية. كما ساعدت هذه التجارب على تعزيز فكرة المسؤولية الاجتماعية، ولفتت الانتباه إلى ضرورة استغلال الطاقات والموارد الاجتماعية باسلوب أكثر تنظيما. وعلاوة على ذلك، أتسع نطاق فوائد بعض المشروعات لتشمل إمكانية محاكاة هذه المشروعات فى المناطق المحيطة، ونشر الوعى بشأن الدور التنموى لجمعية تنمية المجتمع ونتائج التعاون الذى تبديه الأجهزة الحكومية والمستشفيات والقطاع الخاص، فى بعض الحالات. وقد ساعدت مجموعات العمل المشتركة، واتفاقيات الشراكة،وبروتوكولات التعاون على تدعيم الدور المؤسسى لجمعية تنمية المجتمع.

وقد أسفر اشتراك الأهالى فى اتخاذ القرارات والإجراءات، بدأً من تحديد ووضع الأولويات إلى تقييم المشروع والمشاركة فى تحمل مسؤولية إدارته ومتابعته، إلى تغيير السلوكيات حيث تبنى هؤلاء الأهالى المنهج التشاركى للتنمية، كما ابرزت هذه التجارب قيم الديمقراطية وساعدت على بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين وتحقيق قدر أكبر من الشفافية.

وعلى المستوى القومى كان لهذه التجارب،ولغيرها، تأثير ملموس على السياسة العامة. فقد أقدم محافظ أسوان على محاكاة مبادرة قرية عطوانى فى إحدى القرى بالمحافظة بالمشاركة مع إحدى الجمعيات الأهلية. وبالمثل يقوم محافظ القليوبية بمحاكاة مشروع مياه الشرب النقية فى جزيرة الشعير فى قرى أخرى بالمحافظة.

ويجدر الإشارة إلى أن الجمعيات الأهلية التى حققت تجارب ناجحة، سواء كانت تعمل من خلال الشراكة مع جمعيات تنمية المجتمع الناجحة أو كانت تعمل بمفردها، استفادت ايضا من الخبرات التنفيذية والفنية التى اكتسبها العاملون فى السلطات المحلية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ المشروع والإجراءات القانونية والمالية المتعلقة بأنشطتها.

إن نجاح التجارب التنموية المشتركة بين السلطات المحلية والمجتمع المدنى تؤدى إلى النهوض بالقدرة على التأثير على صانعى القرارات حتى يستجيبوا لمطالب المواطنين واحتياجاته ، ويسعون لمحاكاة هذه التجارب. وتتمثل إحدى المزايا الهامة للشراكة فى خلق قنوات اتصال مع السلطات التنفيذية من أجل مساعدة الفقراء والمهمشين على اكتساب القدرات التى تمكنهم اقتصاديا واجتماعيا.

ملحق٣-٣ قصة إحياء نشاط إحدى جمعيات تنمية المجتمع[٣٤]

فى إحدى الأمسيات، اجتمع موظفو رابطة المرأة العربية مع مجموعة من كبار الشخصيات فى القرية فى قاعة الضيافة بمنزل العمدة بقرية بشت عامر بمركز منيا القمح بمحافظة الشرقية . فقد كان من المقرر البدء فى تنفيذ مشروع لتمكين المرأة من خلال تنمية المجتمع ، وكان الهدف من هذا الاجتماع هو مناقشة الموضوعات المتصلة بغايات وأهداف المشروع ، والمنهجية المتبعة، والشركاء، والأدوار والموارد، الى غير ذلك.

وقد أبدى أهل القرية اهتماماً عظيماً بالمشروع وبدأوا فى تحديد المشاكل المختلفة التى يجب أن يتصدى لها المشروع . وقد أثار دهشتهم أن موظفى الرابطة اقترحوا البدء فى مناقشة الأصول والموارد المتاحة ، وليس مناقشة الصعوبات والمشاكل . ومرت لحظة صمت ، وبدأ أهل القرية فى استئناف النقاش . وقاموا بإعطاء معلومات عن الخدمات والبرامج الموجودة فى القرية ومنها: وحدة صحية ، ومدرسة ابتدائية ، ومعهد دينى ، ومكتب بريد ، وجمعية تعاونية ، وجمعية شرعية.

وفى الأسبوع التالى ، بينما كان موظفو الرابطة وكبار الشخصيات فى القرية يقومون بجولة فى أزقة القرية لاحظوا وجود لوحة يعلوها التراب فوق أحد المبانى كتب عليها "جمعية بشت عامر لتنمية المجتمع" وقد كان باب الجمعية مغلقاً ، وهو ما كان يدل على أن الجمعية لا تعمل منذ فترة . وقد أشار أهل القرية إلى أن مديرية التضامن الاجتماعى فى مركز منيا القمح ، أغلقت هذه الجمعية منذ حوالى عامين.

تم مناقشة سبب إغلاق الجمعية مع أهل القرية . وتبين أنها خالفت بعض الإجراءات الرسمية ومن بينها عدم استكمال التقارير التى يتعين إعدادها ، وكذلك عدم استيفاء المستندات المطلوبة . وإلى جانب ذلك، لم يكن مجلس الإدارة يعقد اجتماعاته بانتظام كما ينص على ذلك القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الذى ينظم عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية . وقد زاد الوضع سوءاً نتيجة تقلص الموارد المالية للجمعية وصعوبة سداد قيمة إيجار المبنى الذى تشغله . وفى أثناء المناقشات ، تبين أن كل من جمعية تنمية المجتمع المحلى والجمعية الشرعية تتنافسان على الحصول على الموارد، وأن هناك مصلحة للجمعية الشرعية فى أن تظل الجمعية الأخرى مغلقة.

وبعد عقد عدة اجتماعات، قرر أهل القرية أنه من الضرورى إحياء نشاط جمعية تنمية المجتمع. وقد تحمست رابطة المرأة العربية للعمل معهم وذلك لسببين : الأول ، أن وقف نشاط جمعية تنمية المجتمع يعد خسارة كبيرة فى الوقت الذى توجد فيه حاجة ماسة للخدمات التى يمكن أن تقدمها . والثانى ، أن عملية استعادة نشاط الجمعية تعتبر بمثابة تدريب لأهل القرية يمكن من خلاله اكتساب خبرات ومعارف ومهارات على كيفية حل المشكلات. ومن خلال هذا التدريب التشاركى يتعلم أهل القرية كيفية التعامل مع موقف معين ، وفى نفس الوقت يمكنهم تطبيق ما تعلموه عند التعرض لموقف مماثل فى المستقبل ، ولهذا تم الاتفاق مع أهل القرية على تكوين مجموعة صغيرة من أبناء المجتمع المحلى لمحاولة إيجاد حل يمكن من خلاله استعادة نشاط الجمعية وذلك بالتعاون مع موظفى رابطة المرأة العربية.

وقامت هذه المجموعة بصياغة خطة استراتيجية وتنفيذها وذلك على النحو التالى :

أ - إجراء تحليل للوضع

كان تحليل الوضع هو الخطوة الأولى التى اتخذتها المجموعة لتحليل الأسباب التى أدت إلى إغلاق الجمعية ، استناداً إلى الحقائق، وقد تضمنت هذه الخطوة جمع معلومات عن هيكل ودور الجمعية ، وقد شمل هذا الخدمات التى تعودت على تقديمها، والمستفيدين من خدماتها ، وموازناتها السنوية ومواردها ، ومصروفاتها ومواردها البشرية . وقد نظرت المجموعة أيضاً فى مستندات تسجيل الجمعية ، ولائحتها الداخلية والقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الذى يحكم عملها . كما تم أيضاً مراجعة تقارير الجمعية ومستنداتها ومراسلاتها ، خاصة التى تم إرسالها إلى وزارة التضامن الاجتماعى أو التى تلقتها منها . وعُقد أيضاً اجتماع مع الأشخاص الذين كانوا فى مجلس الإدارة للوقوف على رؤيتهم للمشكلة وأسبابها ، وعقدت أيضاً اجتماعات مع الأفراد الذين كانوا يحصلون على خدمات الجمعية وكذلك مع من كانوا مطلعين على عملها.

وتشير المعلومات التى تم الحصول عليها من هذه المصادر المختلفة إلى عدد من الأسباب التى ساهمت فى إغلاق جمعية تنمية المجتمع . ويمكن إيجاز هذه الأسباب فيما يلى :

- لم يكن مجلس الإدارة يجتمع بانتظام كل ستة أشهر.
- تم استبدال رئيس مجلس الإدارة الذى كان يعتبر دينامو الجمعية بآخر أقل كفاءة .
- توقفت بعض أنشطة الجمعية تماماً .
- هناك بعض المستندات التى لم يتم التوقيع عليها من قبل سكرتير الجمعية ورئيس مجلس إدارتها.
- هناك ١٢ جنيهاً لم يتم تسجيلها كمصروفات.

أما أهم عامل وراء إغلاق الجمعية فقد كان عجزها عن تدبير الأموال . ونتيجة لذلك ، عجزت الجمعية عن دفع إيجار المبنى الذى كان تشغله لعدة أشهر ، كما عجزت عن تغطية تكاليفها الجارية . وقد استطاعت جمعية جديدة (الجمعية الشرعية) ، أن تستخدم الدوافع الدينية لجمع مبالغ من أهل القرية ، واستطاعت أيضاً أن تسحب المتبرعين من جمعية تنمية المجتمع إليها.

ب - تحديد الغايات والأهداف

حتى يمكن التصدى للعوامل التى أدت إلى إغلاق جمعية تنمية المجتمع وانعاشها مرة أخرى ، كان على هذه الجمعية أن تصحح مستنداتها الحالية ، وتطور مجلس إدارتها ، وأخيراً أن تنمى قدرتها على جمع الأموال.

جـ - الإجراءات التى أتخذت

هناك عدد من الأنشطة التى تعين على المجموعة القيام بها لإحياء جمعية تنمية المجتمع :

- حددت المجموعة كافة الأطراف المستهدفة مثل : مديرية التضامن الاجتماعى ومجلس إدارة الجمعية ، وجمعيتها العمومية، والشركاء الجدد ، والأعوان الذين يمكنهم المساهمة بالدعم المالى للجمعية.
- تم الوصول إلى اتفاق مع وزارة التضامن الاجتماعى لإعادة فتح الجمعية ، بعد إرسال أحد موظفى الوزارة لإعادة تنظيم سجلات الجمعية ، وتدريب أمين الصندوق على الإجراءات المالية السليمة.
- تم استبدال نصف أعضاء مجلس الإدارة بشخصيات من المجتمع تحظى باحترام كبير.
- استطاع مجلس الإدارة الجديد أن ينشئ معملاً للكمبيوتر - حصل عليه من وزارة الاتصالات - واستغل الرسوم التى يدفعها مستخدمو الكمبيوتر فى توفير موارد الجمعية.
- قدمت وزارة التضامن الاجتماعى ٦ ماكينات خياطة ، تم استخدامها لتدريب القرويات وتطوعت سيدتان بتدريب النساء على أشغال التريكو والخياطة ، واستطاعت الجمعية أن تحصل على دخل من خلال بيع هذه المنتجات .
- قامت الجمعية ، بمساعدة رابطة المرأة العربية ، بإنشاء صندوق دوار ، وحصلت منه النساء الفقيرات على قروض بفائدة منخفضة لإنشاء مشروعات متناهية الصغر . وبقرض تبلغ قيمته ٥٠٠ جنيه استطاعت كل من هؤلاء النساء استثمار هذا المبلغ فى تربية الماشية والحصول على دخل.
- وأخيراً ، تم عقد اجتماع مع العمدة وأعضاء المجلس الشعبى المحلى ، وتم الاتفاق على وضع نظام للتنسيق بين كل من جمعية تنمية المجتمع والجمعية الشرعية.

إن المستقبل يبدو مشرقاً ، فقد أصبح لدى بيشت عامر جمعيتان تلبيان حاجات القاعدة الشعبية ، كما تعرف أفراد المجتمع على كيفية حل المشاكل من خلال الشراكة بين المجتمع المحلى ، وإحدى المنظمات غير الحكومية التى قامت بدور الميسر ، والدولة ، كما حاول أعضاء المجتمع استكشاف الفرص التى تتيح الحصول على موارد مالية من غير طريق الحكومة . ويبقى أن يتوافر لدى الجمعيات الأهلية الأخرى والدولة الإرادة لتوسيع نطاق هذه الجهود وتطبيق ترتيبات مماثلة فى شبكة جمعيات تنمية المجتمع على مستوى مصر ، حيث أن الكثير منها على شفا التوقف ، ولكن من الممكن أن تصبح مرة أخرى مراكز إشعاع للتنمية من خلال جهود الجمعيات الأهلية والمجتمع.

المجتمع المدنى فى مصر:
المعوقات الخارجية والداخلية

هل منظمات المجتمع المدني قادرة على إحداث التغيير؟

يشير عدد من دراسات التنمية إلى أن هناك ارتباطا وثيقا بين مستوى التنمية فى المجتمع ومستوى نشاط المجتمع المدنى. ومن هنا يتأثر المجتمع المدنى ومنظماته بكل من البيئة الخارجية والداخلية اللتين يعمل فى ظلهما هذه المجتمع ومنظماته، كما يؤثر المجتمع المدنى بدوره فيهما. ويمكن النظر إلى البيئة الداعمة لمنظمات المجتمع المدنى باعتبارها مجموعة من الأوضاع المتداخلة التى تؤثر على قدرة المواطنين ومنظمات المجتمع المدنى على المشاركة بفاعلية واستمرار فى عمليات التنمية، سواء تم ذلك على مستوى السياسات أو البرامج أو المشروعات. وقد قامت العديد من المنظمات الدولية بوضع أطر تحليلية يمكن من خلالها تقييم وضع المجتمع المدنى[1]. ويغطى هذا التقييم الأطر القانونية، والتنظيمية؛ وأطر السياسات؛ والعوامل السياسية؛ والخصائص الاجتماعية والثقافية؛ والعوامل الاقتصادية.(أنظر إطار ٤–١).

ولذلك، ليس من السهل عزل العوامل التى تحدد فاعلية منظمات المجتمع المدنى. وبوجه عام، يمكن القول بأن هناك ثلاث مجموعات من التحديات التى تواجه هذه المنظمات: تتعلق المجموعة الأولى بالبيئة الاجتماعية والثقافية، والثانية بالبيئة السياسية والتشريعية، وتتعلق المجموعة الثالثة بالتحديات الداخلية التى تواجهها منظمات المجتمع المدنى، سواء بالنسبة لممارساتها الداخلية أو بالنسبة لعلاقاتها مع منظمات المجتمع المدنى الأخرى، وإذا ما استطاعت هذه المنظمات أن تواجه هذه التحديات، فإنها سوف تنطلق بكل طاقاتها، بمعنى أن تتوسع وأن تصبح قادرة على التكيف والاستمرار، وذلك من أجل المساهمة بدور أكبر فى التنمية. وسوف يناقش هذا الفصل كل من هذه التحديات على حده.

تحديات البيئة الاجتماعية والثقافية

بناء على المؤشرات التى تضمنها إطار (ARVIN إطار ٤–١) هناك مجموعة من التحديات التى تتعلق بالموروثات الثقافية والسياسية والقيم والعادات والتقاليد المتراكمة التى تؤثر على المجتمع المدنى فى مصر. وفى هذا الصدد، تم رصد عدد من الملاحظات، بناءً على الدراسات التى أجريت فى مصر بهذا الخصوص، وذلك على النحو الآتى[2]:

- أدى الميراث الثقافى والسياسى فى مصر، الذى اتسم بهيمنة النظام السلطوى والمركزى، إلى ضعف مشاركة المواطنين فى التصدى للتحديات ذات الطبيعة الاجتماعية. كما أن التشريعات الحالية تشكل عقبات أمام قدرة بعض منظمات المجتمع المدنى على المشاركة والعمل بحرية. وهناك تصور عام بأن قضايا التنمية هى، لحد كبير، من اختصاص الحكومة وأجهزتها.
- تتركز منظمات المجتمع المدنى بين النخبة المتعلمة والأكثر ثراءً. كما تتواجد هذه المنظمات بصفة أساسية فى المدن الكبرى مثل القاهرة والجيزة والإسكندرية. وهذا يؤثر على التوزيع الجغرافى لهذه المنظمات، حيث يزيد عددها فى المناطق الحضرية ويقل فى المناطق الريفية.
- تظهر هيمنة الأعراف والقيم الثقافية والاجتماعية التقليدية فى تفوق عدد الجمعيات الخيرية على عدد جمعيات التنمية. وتمثل منظمات المجتمع المدنى ذات السمة الدينية (الإسلامية والمسيحية) ٣٣٪ من إجمالى عدد الجمعيات، وتشكل الجمعيات المسيحية ١٠٪ منها. ويلاحظ أن الجمعيات الخيرية التى تستند إلى قاعدة دينية أكثر نشاطا بوجه عام.
- مازالت هناك فجوة نوعية فى عضوية منظمات المجتمع المدنى، فمثلا يوجد عدد قليل من النساء فى المنظمات الحقوقية والدفاعية، بينما تتواجد النساء على نطاق كبير فى المنظمات التى تقدم الخدمات التقليدية. وهذه الظاهرة لها جذورها الثقافية والدينية.

1. World Bank (2007), *Enabling Environment for Civil Engagement* http://web.worldbank.org/website/external/topics/extsocialdevelopment.extpcen, See also CIVICUS (2006), *Civil Society Index Report for the Arab Republic of Egypt*, Center for Development Studies, Cairo, Egypt.

٢ وفقا لما رصدته أمانى قنديل، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨ .

إطار ٤-١ تقييم البيئة المؤازرة لمنظمات المجتمع المدنى : إطار ARVIN

يمكن تقييم إلى أى مدى تكون البيئة داعمة لمنظمات المجتمع المدنى، وتقييم أداء هذه المنظمات استنادا إلى عدة أدوات أو أطر تحليلية من بينها إطار ARVIN وهو عبارة عن الأحرف الأولى من Association - Resource - Voice - Information - Negotiation

ويركز هذا الإطار على تقييم قدرة منظمة المجتمع المدنى على تحقيق النتائج الخمس التالية :

* حرية المواطنين فى المشاركة فى المنظمات؛
* تعبئة الموارد؛
* أن يكون للمواطن رأى ويستطيع أن يعبر عنه؛
* الوصول إلى المعلومات الرسمية؛
* وجود فرص للتفاوض؛

وتسمح هذه الأداة التحليلية لنا بأن نفهم المعوقات المؤسسية، والسياسية، والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التى تعترض المجتمع المدنى، كما أنها تساعد فى تسهيل عملية إصلاح السياسات وبناء القدرات. ويتضمن الملحقان ١٠٤، ٢٠٤ بهذا الفصل تفاصيل تطبيق إطار ARVIN

ووفقا لإطار ARVIN فإن أول خطوة نحو خلق بيئة داعمة لمنظمات المجتمع المدنى تتمثل فى إجراء إصلاحات قانونية، حيث يتوقع أن تؤدى هذه الإصلاحات إلى خلق البيئة التي تساعد المجتمع المدني على تحقيق النتائج الخمس المشار إليها من قبل، ولكنها ليست الإصلاحات الوحيدة المطلوبة، فهى مجرد نقطة البداية فقط. كما أن الإصلاحات القانونية التى تؤثر على منظمات المجتمع المدنى لا يجب أن تقتصر على مجموعة القوانين التى تنظم عمل هذه المنظمات ولكنها يجب أن تأخذ فى الاعتبار كافة القوانين المختلفة التى يمكن أن يكون لها أثر غير مباشر على البيئة التى تعمل فى ظلها منظمات المجتمع المدنى، والتى يمكن أن تكون موجودة بصورة متفرقة لحد كبير داخل النظام القانونى.

المصدر : قامت مجموعة "Participation and Civic Engagement Group" بالبنك الدولى بوضع إطار ARVIN وتم صياغته بصورة معدلة فى تقرير التنمية البشرية فى مصر من جانب ليلى البرادعى (٢٠٠٨) أنظر ملحق ٤ . ١، ٤ . ٢

- تبدو الفجوة النوعية أيضا فى تولى القيادة فى منظمات المجتمع المدنى. فعدد الأعضاء الذكور فى الجمعيات العمومية لمنظمات المجتمع المدني يبلغ ضعف عدد الأعضاء من الإناث، وتزيد نسبة الإناث فى الوجه البحرى (حوالى ٥٤٪) تليها محافظات الحدود ثم تأتى محافظات الوجه القبلى فى ذيل القائمة[٣].
- تعد ثقافة التطوع محدودة، ويتضح هذا من انخفاض معدلات مشاركة الشباب فى الفئة العمرية من ١٨-٣٥ سنة. وتؤكد البيانات المسجلة لدى وزارة التضامن الاجتماعى النتائج التى خلصت إليها إحدى الدراسات الميدانية التى كشفت عن الانخفاض الحاد فى عدد جمعيات الشباب المسجلة خلال العقد الماضى[٤].
- تسعى المنظمات الخيرية إلى الحصول على هبات ومنح من المجتمع. وتعتبر الهبات والمنح التى تحصل عليها المصدر الأساسى للتمويل. وتعتمد منظمات التنمية الحديثة على تمويل الجهات المانحة والدعم الحكومى بصفة أساسية. ويتفاوت الدور الذى تلعبه رسوم العضوية وفقا لنوع المنظمات.
- من الملاحظ أيضا أن خبرة المنظمات فى عملية التشبيك محدودة للغاية. وهذا ينعكس على قدرتها على إسماع صوتها والتفاوض من مركز القوة الجماعية. وليس هناك أيضا تركيز على المشروعات الجماعية إنما يتم التركيز على العلاقات الشخصية والإنجازات الفردية فى الساحة الاجتماعية والسياسية والإعلامية[٥] .

توّكد هذه الملاحظات أوجه الضعف التى أبرزها تقرير مؤشر المجتمع المدنى الذى أصدرته منظمة CIVICUS العالمية عن مصر[٦]. ويشير هذا إلى أن التاريخ الذى اتسم بمركزية سلطة الدولة، يعنى أن منظمات المجتمع المدنى تعمل فى بيئة تخضع لكبت شديد ولا تشجع العمل الأهلى الحر. والأكثر من ذلك، أن الانضمام لمنظمات المجتمع المدني ليس متاحا لكل المواطنين المصريين على قدم المساواة. فالكثير منها يقتصر الانضمام فيه على النخبة، ولهذا ظلت العضوية فى منظمات المجتمع المدنى منخفضة، كما ركزت هذه المنظمات على تقديم الخدمات التى تلبى الاحتياجات العاجلة للمواطنين الفقراء، وعدد قليل منها فقط يعمل على مواجهة الأسباب الهيكلية للمشاكل التى يواجهها المواطنون، أو تقوم بدور المراقب للحكومة أو تحاول التأثير على السياسة العامة.

ويشير تقرير مؤشر المجتمع المدنى أيضا إلى عدد من نقاط القوة، فنظراً لأن منظمات المجتمع المدنى فى مصر لها جذور قوية وعميقة و سبقت الحكومة في محاولة تشكيل كيان مؤسسى للعمل الاجتماعى، فإن المجتمع المدني يلعب فى ساحة مازالت فيها القيم الإيجابية مزدهرة، كما أن عدد منظمات المجتمع المدنى، خاصة الجمعيات الأهلية، يشير إلى أن هناك اهتماما ملحوظا من جانب المواطنين بتكوين منظمات من أجل تمكينهم من لعب دور فعال فى المجتمع فى هذا المجال. وعلى أى حال، مازالت هناك حاجة لتحقيق التمثيل النسبى والتوزيع العادل للسلطة فى قياده هذه المنظمات. وقد انتهى التقرير إلى أن هناك اهتماما متناميا بتدعيم مبادرات المجتمع المدنى. ويبدو هذا واضحا فى الجامعات والمؤسسات البحثية والإعلام ومن جانب صانعى الرأى العام[٧].

التحديات الموجودة فى البيئة التشريعية والسياسية

المناخ المؤازر لمنظمات المجتمع المدنى

عند النظر إلى التحديات التى تواجهها منظمات المجتمع المدنى نتيجة السياسات الحكومية، فإنه من الأهمية فهم السياق القانونى والسياسى الذى نشأت فيه هذه المنظمات. و يتضح الموقف الرسمى للدولة حاليا فى تشجيع قيم المجتمع المدنى، وإبراز دوره فى الإصلاح الاجتماعى والسياسى. وقد استخدم الرئيس حسنى مبارك مصطلح "المجتمع المدني" لأول مرة فى عام ٢٠٠٠، وبذلك تحدد دور هذا القطاع كشريك فى التنمية. وعلى الرغم من هذا مازالت هناك فجوة عميقة بين النوايا التى يعلنها الخطاب السياسى و بين ما يحدث على أرض الواقع.

وينحسر مفهوم "الشراكة" بين مختلف القطاعات القومية فى

٣) المرجع السابق، ترى قنديل أن هذه الاتجاهات، التى تستند إلى المسح الشامل للجمعيات الذى أجراه الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الاهلية، تتطلب مزيدا من التحليل.

٤) ورد فى أمانى ، رؤية للتطوع، سيصدر قريبا.

٥) أمانى قنديل، ورقة مرجعية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨.

٦) CIVICUS (2005), An Overview of Civil Society In Egypt. Civil Society Index Report for Arab Republic of Egypt, Infonex Corp. PDP, CIVICUS and Service Center for Development, Cairo.

٧) المرجع السابق

إطار ٤-٢: أربع قضايا ذات أهمية بالغة لتنمية منظمات المجتمع المدنى

على الرغم من أن الدول تختلف اختلافا كبيرا فيما بينها بالنسبة للأطر القانونية التى تنظم نشاط منظمات المجتمع المدنى، فإنه وفقا لـ Johns Hopkins International Fellows in Philanthropy Conference in 2004

هناك مبادىء أو قواعد عامة للممارسات الجيدة التى يمكن الاسترشاد بها فى تطوير قوانين المجتمع المدنى حول العالم . وتعد الحكومات مسؤولة عن خلق الأوضاع القانونية التى تمكّن منظمات المجتمع المدنى من أداء رسالاتها.

١. الوضع القانونى الأساسى وإجراءات التسجيل التى تساعد فى تحديد المجتمع المدنى.

* يجب توافر الأحكام القانونية التى تسمح بسهولة تأسيس منظمات المجتمع المدنى؛
* لا يجب أن تكون هذه الأحكام إجبارية حيث أن منظمات المجتمع المدنى غير الرسمية وغير المسجلة لها إسهامات هامة أيضا؛
* إذا كان تسجيل منظمات المجتمع المدنى شرطا لتأسيسها، فإن هذا التسجيل يجب أن تقوم به هيئة مستقلة، كما يجب أن تكون إجراءات التسجيل موحدة ومعروفة للجمهور، ولا يجب أن تكون رسوم التسجيل مرتفعة، وفى حالة رفض التسجيل يتعين أن تنظر المحكمة فى أسباب هذا الرفض؛
* يجوز طلب وضع لوائح داخلية لتحديد هيكل نظام الإدارة فى المنظمة، كما يجب أن تكون السجلات الحكومية الخاصة بمنظمات المجتمع المدنى المسجلة متاحة للجمهور.

٢. المعاملة الضريبية لمنظمات المجتمع المدنى والجمعيات الخيرية.

* يجب إعفاء كافة أنواع منظمات المجتمع المدنى من الضرائب؛
* يجب إعفاء كافة دخول منظمات المجتمع المدنى من ضريبة الدخل؛
* يجب وضع أحكام خاصة تسمح بمنح خصومات ضريبية للمتبرعين بمساهمات خيرية لمنظمات المجتمع المدنى؛
* يجب أن تمنح الخصومات الضريبية للمتبرعين بمساهمات خيرية سواء كانوا شركات أو أفراداً؛
* يمكن أن يقتصر منح الخصومات الضريبية للمساهمات الخيرية على نسبة معقولة من دخول دافعى الضرائب الذين يقدمون هذه المساهمات، فى حدود ٢٠٪ – ٥٠٪؛
* يجب أن تسرى هذه الامتيازات الضريبية على المساهمات التى تقدم فى شكل نقدى أو فى شكل ممتلكات؛
* يجب أن تتاح هذه الامتيازات الضريبية لمختلف آليات الأعمال الخيرية؛
* يجب أن تتسم عملية منح الامتيازات الضريبية بالوضوح.

٣. معايير الشفافية والافصاح والمساءلة فى منظمات المجتمع المدنى

* يجب ألا تكون متطلبات الافصاح أو إعداد التقارير مرهقة، كما يجب أن تخدم أغراضاً عامة ؛
* يجب على الحكومة أن تضع الإجراءات الخاصة بتلقى التقارير المطلوب تقديمها من جانب منظمات المجتمع المدنى وحفظها؛
* يجب على الأجهزة المُنسِقة، مثل مجالس الجمعيات الأهلية، أن تساعد منظمات المجتمع المدنى فى استيفاء متطلبات التسجيل والإبلاغ.

٤. مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى الأنشطة الدفاعية والمدنية

* يجب أن تؤكد التشريعات على حق منظمات المجتمع المدنى فى المشاركة فى الأنشطة الدفاعية؛
* يمكن للحكومة أن تقيد من مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى الأنشطة المتعلقة بتنظيم الحملات السياسية لصالح احزاب معينة أو مرشحين معينين؛
* لا يجب وضع أى قيود على الموارد التى يمكن أن تخصصها منظمات المجتمع المدنى للأنشطة الدفاعية أو لممارسة الضغط وحشد الرأى العام ؛
* لتسهيل قيام منظمات المجتمع المدنى بالأنشطة الدفاعية، يجب ضمان إطلاعها على عمليات صنع القرارات والمعلومات الحكومية؛
* يجب أن تتمتع منظمات المجتمع المدنى بحق الطعن أمام المحاكم ضد الهيئات الحكومية فى حالة حرمانها من حق الإطلاع على المعلومات الحكومية وعمليات صنع القرارات

المصدر : Toward an Enabling legal Environment for Civil Society IJNL, The Journal of Not for Profit Law (2005), Volume 8, Issue 1, November.

دور المجتمع المدنى، الذى يركز على تنفيذ المشروعات الخدمية والسياسات العامة. ومع هذا نادرا ما يعتبر المجتمع المدنى شريكا على قدم المساواة فى عمليات تخطيط وتنفيذ الكثير من الأنشطة[٨]. وعلى الرغم من أن الخطط القومية المتعاقبة أشارت بوضوح إلى أن المجتمع المدنى شريك فى صياغة الخطط، فإن مشاركة هذا المجتمع عادة ما تقتصر على حضور جلسات التشاور أو الاستماع، وعلى مشاركة عدد محدود من منظمات المجتمع المدنى.

وينعكس هذا الوضع المتناقض فى عدد من المواقف الرسمية تجاه منظمات المجتمع المدنى. فمن ناحية تركز الدولة تركيزا شديدا على تقديم الخدمات العامة، وعلى مساعدات الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع، ومن ناحية أخرى تنظر بعين الشك إلى المنظمات الحقوقية، التى تساند التنمية الديمقراطية التى تدافع عن حقوق المواطنين، وتنظر إليها كمراكز للمعارضة والتحريض على العصيان.

تطور قانون المجتمع المدنى

يعتبر الإطار القانونى الذى يحكم منظمات المجتمع المدنى بعدا هاما للغاية وذا تأثير قوى على فاعلية هذه المنظمات، فهو يحدد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى، وبصفة خاصة العلاقة بين المجتمع المدنى والمجتمع بوجه عام، وذلك من حيث الحريات والحقوق من جهة، والمسؤوليات والأدوار من جهة أخرى. وفى مصر يشكل القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الإطار القانونى الحالى، هذا على الرغم من أن هناك مواداً فى تشريعات أخرى، مثل قانون الطوارىء، تتضمن بنوداً تضع قيوداً على حريات المجتمع المدنى.

ويعتبر التشكيل الحالى للمجتمع المدنى حديثا نسبيا. وعند النظر فى التحديات والمعوقات التى يواجهها المجتمع المدنى حاليا، فإنه من المفيد وضعها فى السياق الذى تطورت فى ظله منظمات المجتمع المدنى، ويرى المراقبون أن تطور المجتمع المدنى فى مصر مر بثلاث مراحل رئيسية خلال العقد الماضى[٩].

المرحلة الأولى، شهدت نشأة الجمعيات الخيرية تحت رعاية الصفوة الملكية فى مصر. ولم يكن الأمر يتطلب أكثر من وضع قوانين خاصة لجمع الأموال، مثل قانون اليانصيب (اللوترية) الصادر عام ١٩٠٥، وقانون النوادى الرياضية الصادر عام ١٩٢٩. وفى عام ١٩٤٥ أصدرت الحكومة أول قانون عام للمؤسسات الخيرية والاجتماعية بهدف التنسيق

(٨) أنظر بناء الشراكات، التقرير السنوى السادس للشبكة العربية للجمعيات والمنظمات الأهلية، القاهرة،

٩) للإطلاع على هذا الموضوع بالتفصيل أنظر: "Civil Society in the Arab Region: Its Necessary Role and the Obstacles to Fulfillment," *The International Journal of Not-For-Profit Law*, Vol 9, Issue 2, 2007.

يحدد الإطار القانونى الذى يحكم المجتمع المدنى طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى والعلاقة بين المجتمع المدنى والمجتمع بصفة عام

بين الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية التى تقدم خدمات انسانية.

وبدأت المرحلة الثانية من تطور المجتمع المدنى فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر واستمرت حتى مطلع الثمانينات. وفى خلال هذه المرحلة، فرضت الدولة سيطرة شاملة على المجتمع بطريقة يمكن وصفها بأنها "الميثاق الاجتماعى للتنمية" ولما كانت الدولة تنمو اقتصاديا وتوفر للمواطنين احتياجاتهم الأساسية، لذا لم يطالب المواطنون بتحقيق الديمقراطية. وقد أعطى قانون الجمعيات الأهلية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ لمسؤولى الحكومة سلطة رفض تكوين المنظمات الأهلية. وبالإضافة إلى ذلك، كان للحكومة سلطة تقديرية فى دمج أو حل الجمعيات الاجتماعية فى أى وقت.

لقد استمر سريان قانون الطوارىء (رقم ١٦٢ لعام ١٩٥٨) منذ عام ١٩٦٧.. وقد فُرض هذا القانون خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧ و تم وقف العمل به لمدة ١٨ شهراً فى عام ١٩٨٠ ، ثم فُرض مرة أخرى عقب اغتيال الرئيس أنور السادات. ويقيد القانون بصورة صارمة قيام أى نشاط سياسى غير حكومى، حيث يحظر رسميا تنظيم مظاهرات الشوارع، وإنشاء منظمات سياسية لا توافق عليها الحكومة، وكذلك يحظرعدم تسجيل التبرعات المالية. وفى عام ٢٠٠٥ تم مد العمل بقانون الطوارىء لعامين آخرين، أو حتى صدور "قانون مكافحة الإرهاب". وفقاً للدستور أم لائحة مجلس الشعب، فإنه يشترط لإعطاء الدولة الحق فى تجديد العمل بالقانون بعد فترة العامين هذه، أن يكون ذلك بناء على اقتراح من رئيس الجمهورية.

وفى المرحلة الحديثة لتطور المجتمع المدنى التى بدأت فى الثمانينات، ركزت الحكومة المصرية على التنمية الاقتصادية. وحتى يمكن تحقيق التقدم الاقتصادى قطعت الحكومة شوطا كبيرا فى إرساء معالم الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية ذات التوجه لاقتصاد السوق، ومع هذا لم تتغير القوانين بما يسمح صراحة بالمزيد من الحريات لمنظمات المجتمع المدنى، وبدلا من ذلك، كان الاعتراف بالحقوق السياسية والمدنية يتم بصورة تدريجية وانتقائية.

مركزية القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢

أصدرت مصر قانونا جديدا يحكم عمل منظمات المجتمع المدنى، وهو القانون رقم ٨٤ الصادر فى ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢. وينطوى هذا القانون على اعتراف أكبر بالمجتمع المدنى يفوق أى قانون سابق، ومع هذا يفرض هذا القانون قيودا على المجتمع المدنى. ويمثل هذا التطور جزءاً مما تطلق عليه الحكومة "التطبيق التدريجى للديمقراطية" وتعتبر وزارة التضامن الاجتماعى هى الجهة الإدارية المسؤولة عن تسجيل الجمعيات الأهلية والإشراف عليها.

ويتفق مضمون القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، لحد كبير، مع قانون الجمعيات الأهلية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩، الذي حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته فى عام ٢٠٠٠، على أساس أنه لم يتم مناقشته والتصويت عليه فى مجلس الشورى قبل العرض على مجلس الشعب.

وقد وافق مجلسا الشعب والشورى على القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ على أساس أنه يحقق "التوازن بين الحرية والسلام الاجتماعي". ولم يصحب صدور القانون أى تغطية صحفية، كما لم يتم التشاور مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية بشأنه، على الرغم من أن صدور القانون سبقه قيام وزارة الشؤون الاجتماعية (عندئذ) بعقد اجتماع دعت إليه المنظمات والجمعيات الأهلية والمؤسسات المانحة لمناقشة مشروع القانون .

لقى القانون معارضة من جانب منظمات حقوق الإنسان والأحزاب السياسية، التى قامت عندئذ بإصدار بيان مشترك تحت عنوان "قانون الجمعيات الأهلية يغتال المجتمع المدنى الطوعي". وقد طالبت الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية بإجراء المزيد من المناقشات حول القانون مع كافة شرائح المجتمع المعنية، وحددت بعض المواد التى تعتبر "مقيدة للحرية" وغير دستورية. على الرغم من ذلك، فإن القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات الأهلية ولائحة التنفيذية هو الذى يحدد المعلمات القانونية لعمل المنظمات غير الحكومية فى مصر [١٠].

١٠) المرجع السابق، ولمزيد من التفصيل أنظر أيضا:
Agati, Mohamed, "Undermining Standards of Good Governance: Egypt's NGO Law and Its Impact on the Transparency and Accountability of CSOs," *The International Journal of Not-For-Profit Law*, Vol 9, Issue 2, 2007 for greater details.

تعتبر ملامح القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بناءة وداعمة لأنشطة المجتمع المدنى، إلى جانب أنه يعفي هذه الأنشطة من رسوم تسجيل العقود والعديد من الضرائب

هناك الكثير من ملامح القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ التى تعتبر بناءة وداعمة لأنشطة المجتمع المدنى، وقد تم الإشادة ببعض جوانب هذا القانون، ومنها إمكانية تأسيس منظمات حقوق الإنسان. وتمنح منظمات المجتمع المدنى في ظل هذا القانون العديد من المزايا التى تتمثل فى: الإعفاء من رسوم تسجيل العقود؛ والإعفاء من ضرائب الدمغة والضرائب الجمركية؛ ومنح أسعار مخفضة لتذاكرالسفر؛ والحصول على تعريفة خاصة للمكالمات التليفونية؛ ومنح تعريفة مخفضة لاستهلاك المياه والغاز والكهرباء؛ ومنح خصومات من ضريبة الدخل. كما يتم منح إعفاء من الضرائب الجمركية على التبرعات والهدايا الأجنبية بقرار من رئيس مجلس الوزراء استنادا إلى توصية من وزيرى التضامن الاجتماعى والمالية.

ومع هذا تضمن القانون بعض المواد والبنود التى كانت مثار خلاف باعتبارها تؤدى إلى زيادة سيطرة الحكومة على منظمات المجتمع المدنى، وهو ما يخالف المواثيق والاتفاقيات الدولية التى تكون مصر طرفاً فيها، كما أنه يخالف الاتجاهات العالمية الحديثة التى تحكم حريات المجتمع المدنى. وقد كانت وجهة نظر الحكومة، التى ترددت فى البرلمان المصرى، هى أن هذه القيود تعد ضرورية لحماية مصالح الدولة العليا.

فى الوقت الذى كان يتم فيه إعداد هذا التقرير، بدأت وزارة التضامن الاجتماعى فى عقد سلسلة من الاجتماعات للتشاور مع منظمات المجتمع المدنى. وقد عقدت أولى هذه الاجتماعات فى القاهرة، فى يونيو ٢٠٠٧، لمناقشة التعديلات المقترحة على القانون (انظر إطار ٤–٥). ويعد هذا فى حد ذاته إشارة إلى الرغبة فى بحث المواد التى أثارت الكثير من المعارضة، وعلى الرغم من ذلك، من المحتمل أن يتم فرض قيود جديدة أيضاً.

أهم القضايا مثار الخلاف حول القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.[١٣]

أولا ، فيما يتعلق بالمطلب الذي يقضى بأن تقوم منظمات المجتمع المدنى بتوفيق أوضاعها حتى يمكن تسجيلها لدى وزارة التضامن الاجتماعى، فضلت بعض المنظمات، خاصة جماعات حقوق الإنسان، الاحتفاظ بوضعها كشركات مدنية غير ربحية حتى يمكنها أن تتمتع بقدر أكبرمن الحرية التى يتيحها هذا الوضع. فوفقا لما يردده مرارا وتكرارا نشطاء هذه الجماعات، فإنه فى ظل إ شراف وزارة التضامن الاجتماعى يمكن أن تتعرض منظمات المجتمع المدنى لعقوبات نتيجة عدد من المخالفات التى لا يتم تحديدها بصورة منضبطة، والتى لا يعترف بها القانون الدولى. وتستند سلطة تجريم منظمات المجتمع المدنى وقياداتها إلى عبارات فضفاضة غير محددة مثل إنشاء أو إدارة منظمة أو جماعة غرضها "الدعوة إلى الاعتراض على مواد الدستور". ويمكن أن يتعرض أعضاء مجلس إدارة المنظمة للسجن لمدة تتراوح بين ٣ إلى ١٥ سنة، وكذلك الحال بالنسبة لرئيس الجمعية الأهلية أو الشخص الذى يقدم لها معونات مالية أو مادية لنشاط محظور. وفى هذا الصدد،

إطار ٤–٣: أطر مرجعية لتقييم التشريعات

تم وضع أطر مرجعية عالمية لتقييم التشريعات التى تحكم منظمات المجتمع المدنى، وتقييم أثر هذه التشريعات على منظمات المجتمع المدنى.

وتتضمن هذه الأطر ما يلى: [١١]

* متطلبات تحديد الشخصية القانونية للمنظمات؛
* الأحكام المتعلقة بفتح أبواب النشاط؛
* الأحكام المتعلقة بضمان الاستقلال الذاتى لمنظمات المجتمع المدنى؛
* متطلبات الإدارة الرشيدة للحكم؛
* متطلبات تأكيد الشفافية ومكافحة الفساد.؛
* التعامل الضريبي والإعفاءات والمزايا المتاحة لمنظمات المجتمع المدنى؛
* حظر ممارسة النشاط السياسى؛
* ضمان عدم سعى منظمات المجتمع المدنى إلى تحقيق الربح؛
* تحديد المجالات التى ينشأ فيها صراع المصالح؛
* حق حل المنظمة.

وبمقارنة هذه المؤشرات بالنصوص الواردة فى قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ يتبين أن القانون يسمح بالآتي: [١٢]

* اكتساب الجمعية الأهلية للشخصية الاعتبارية فور الإخطار، هو بعد جديد تم إدخاله لأول مرة فى مصر على تشريعات المجتمع المدنى، ونصت عليه المادتان (٦)، (٨) من هذا القانون.
* فتح ابواب النشاط أمام كافة المجالات، وعدم النص عليها تحديداً ، وذلك على خلاف القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، الذي حصر النشاط فى ١٧ مجالا، ليس من بينها مثلا حقوق الانسان أو قضايا المرأة أو الأنشطة الدفاعية، وقد أخذ القانون بقاعدة أن الأصل فى الأشياء هو الاباحة وليس الحظر.
* تنظيم حدود المنفعة الشخصية ، ووضع ضوابط لمنع تضارب المصالح بين أعضاء مجالس الإدارة والجمعيات، وهو ما يتفق مع القوانين الدولية التى تحكم المجتمع المدنى.
* فتح باب التسجيل والنشاط لمنظمات دولية وإقليمية أو فروع لها داخل مصر.
* منح مجموعة من الإعفاءات الضريبية والجمركية للجمعيات (مادة ٣/١٠) ، بالإضافة إلى إعفاءات يتمتع بها المتبرع، ولكن مع استمرار سريان ضرائب المبيعات (كما ذهب إلى ذلك أعضاء مجلس الشورى، وهو ما تعترض عليه منظمات المجتمع المدنى).
* تنظيم و توجيه عملية مراقبة عمليات منظمات المجتمع المدنى ، وذلك من خلال الشخصيات الرسمية التى لها سلطة الضبطية القضائية بقرار من وزير التضامن الاجتماعى.
* الدور الاقتصادى للجمعيات، أسوة بالاتجاهات الحديثة للقوانين الدولية، وذلك بهدف تشجيع النشاط الاقتصادى غير الهادف للربح ولدعم المشروعات الخدمية والإنتاجية.
* تكوين إتحادات نوعية مهنية وقطاعية من خلال اتفاق عشر جمعيات على الأقل لتكوين إتحاد واحد فى المحافظة الواحدة.
* إقرار حق كل مواطن فى الاطلاع على مستندات الجمعية ؛ تأكيدا لأهمية الشفافية.
* وضع آليات محددة لفض النزاعات بين الجهات الإدارية و الجمعيات، وذلك من خلال تشكيل لجنة مشتركة أو أكثر لهذا الغرض فى كل محافظة، ويصدر بتشكيل هذه اللجنة سنويا قرار من وزير العدل، ويرأسها مستشار ترشحه الجمعية العمومية للمحكمة، (مادة ١٧).

المصدر: سالومون (١٩٩٩) وقنديل (٢٠٠٨)

١١) Salamon. Lester (ed),(1999), The International Guide to Non-For-Profit Law, John Willey and Sons, New York,PP8-40.

١٢) أنظر أمانى قنديل، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨

١٣) المرجع السابق، أنظر أيضا عبد الله خليل (٢٠٠٧)، دليل تشريعات المنظمات الأهلية العربية. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة.

عقدت وزارة التضامن الإجتماعى سلسلة من اللقاءات التشاورية مع منظمات المجتمع المدنى لمناقشة التعديلات التى سيتم إدخالها على قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢

يرى نشطاء المجتمع المدنى أن هذا المجتمع يجب أن يخضع للقانون المدنى وليس لقانون العقوبات.

وثانيا، هناك نص آخر فى القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ مثير للخلاف، حيث يعطى الدولة الحق فى حل منظمة المجتمع المدنى. وتتضمن المادة ٤٢ من القانون قائمة بمبررات الحل منها : إنفاق أموال المنظمة فى غير الأغراض التى أنشئت من أجلها، والحصول على أموال أجنبية بدون الحصول على إذن الجهة الإدارية، وارتكاب مخالفات جسيمة للقانون. وقد أثار عدم الاحتكام للقضاء عند حل الجمعيات ردود فعل عنيفة وخاصة أن القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ (الذى ذهبت المحكمة الدستورية إلى عدم دستوريته) كان ينص على الالتجاء للقضاء. وعلى أى حال، ترى الدولة والبرلمان أن القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ يتطلب إتخاذ عدة خطوات إجرائية قبل أن يتم الحل، كما أعطى القانون الحق للجمعية فى الاعتراض على قرار الحل ورفع دعوى قضائية لوقف تنفيذه.

ثالثا، هناك قضية أخرى مثار خلاف ، وهى قضية حظر الأنشطة السياسية للجمعيات الأهلية بمقتضى المادة ١١ من القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢. وتحظر اللائحة التنفيذية للقانون أيضا على منظمات المجتمع المدنى ممارسة أى نشاط سياسى أو نقابى يحظره القانون، ولكن مفهوم النشاط السياسى يعد مفهوما واسعا وقد يشمل الكثير من الحالات المسموح بها وغير المسموح بها. فمثلا، ليس من الواضح إذا كان بث الوعى حول أهمية التصويت فى الانتخابات أو إذا قامت الجمعية الأهلية بمساعدة النساء على الحصول على بطاقات انتخابية من أجل التصويت فى الانتخابات تعد أنشطة سياسية محظورة. ومع هذا، كانت هناك حالات تم فيها استخدام منظمات المجتمع المدنى لتشجيع انتخاب مرشحين بعينهم، ومنهم أعضاء فى الحزب الوطنى الديمقراطى. وعلى أى حال، فإنه فى ظل التشريعات العالمية، لا تصنف الدعوة للديمقراطية أو الثقافة المدنية كأنشطة سياسية.

رابعاً، من المسائل الأخرى المثيرة للخلاف أيضا أن المادة ١٧ من القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ تتناول قضية حساسة هى قضية التمويل، حيث أنه من حق الجمعيات الأهلية تلقى التبرعات ولكن بشرط موافقة وزارة التضامن الاجتماعى. وفى جميع الأحوال، يتطلب الحصول على تمويل من مصادر أجنبية موافقة هذه الوزارة، كما أن الحصول على أموال من خلال تنظيم المعارض والأحداث العامة يتطلب أيضاً موافقة مسبقة ، وتمر هذه الموافقة بإجراءات معقدة من جانب الوزارة. كما، يتعين على الجمعيات الأهلية الحصول على إذن مسبق من الجهة الإدارية المختصة قبل تلقيها لتبرعات أو الحصول على أموال أو تقديم منح. ويخول للجهة الإدارية الحق فى مصادرة أموال الجمعية الأهلية، ويمكنها أن تحول هذه الأموال من جمعية لأخرى. ويعطى القانون لوزارة التضامن الاجتماعى السلطة المطلقة للرقابة على إدارة الجمعيات الأهلية للأموال. وقد أثار هذا النص قضية مصداقية منظمات المجتمع المدنى. وترى هذه المنظمات أن تسجيل الجمعية الأهلية والمراجعة المالية السنوية من جانب الوزارة تكفى لمنع إساءة استخدام التبرعات من جانب المنظمات.

تشير منظمات المجتمع المدنى إلى أن توافر مصادر للدخل تعد مسألة حاسمة بالنسبة لاستمرارها وبقائها ، وإذا كانت رسوم العضوية ومقابل الخدمات التى تقدمها تعتبر من مصادر الدخل، إلا أنها غير كافية لدعم الأنشطة أو لإجراء التخطيط طويل الأجل. ويعتبر التمويل الحكومى هو أكبر مصدر للتمويل المتاح للكثير من الجمعيات الأهلية[١٤]. ومع هذا، يتاح هذا التمويل بصفة عامة للجمعيات الأهلية التى تحظى بقبول الحكومة، وتتردد بعض الجمعيات الأهلية فى الاعتماد على مساعدة الدولة خشية أن تصبح تحت سيطرتها. ويبدو هذا التردد أيضا فيما يتعلق بالبرامج المشتركة والشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه نظرا لأن تبرعات القطاع الخاص تعتبر قليلة، فإن هناك دعوة قوية من أجل منح قطاع الأعمال حوافز لمساندة الجمعيات الأهلية، مثل منح إعفاءً ضريبى بنسبة تتراوح بين ١٠٪ –٢٠٪ من صافى الأرباح المحققة.

(١٤) CIVICUS, Cairo (2005, مرجع سبق ذكره

ضعف الممارسات الديمقراطية يحد من قدرة وفاعلية منظمات المجتمع المدنى، كما أن النظم غير الديمقراطية لا تشجع على مشاركة المواطنين

ويعتبر التمويل – أجنبيا كان أو محليا – موردا هاما على الرغم من ضرورة الحصول على تصريح من وزارة التضامن الاجتماعى. وترى منظمات المجتمع المدنى أن عملية الموافقة على التمويل وتخصيصه يجب أن تكون تحت إشراف الاتحاد العام للجمعيات الأهلية، وأنه يجب تطوير الاتحاد حتى يستطيع القيام بهذا الدور. وهذا الاتجاه يحد من الاتهامات الموجهة للجمعيات الأهلية بأنها تنفذ أجندة الجهات المانحة التى تقدم لها التمويل.

إشكاليات أخرى فى القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢

بالإضافة إلى القضايا مثار الخلاف سابقة الذكر، هناك نصوص أخرى فى القانون لا تتواكب مع التشريعات والمواثيق الدولية[١٥] :

- عادة ما يستخدم القانون مصطلحات غير محددة تفتح الباب أمام تفسيرات عديدة مثل "النظام العام"، "الآداب العامة "، "الأخلاق الحميدة"، "المساس بوحدة التراب الوطني". ويختلف تفسير هذه المصطلحات وفقا للزمان والمكان والظروف، مما يسمح للجهات الإدارية بتعدد ردود أفعالها تجاه أنشطة منظمات المجتمع المدنى، وبتعدد أساليب الرقابة والاشراف على هذه الأنشطة.
- يسمح القانون باستبعاد بعض الأفراد من حق تأسيس أو عضوية منظمات المجتمع المدنى، أو الترشيح لعضوية مجلس الإدارة، إذا لم توافق الجهة الإدارية (مادة ٢/٨، ومادة ٢/٣٣ ومادة ٢/٣٤).
- يتضمن القانون الكثير من النصوص التى تحدد قواعد الحكم الداخلى لمنظمات المجتمع المدنى، إذ تحدد مثلا الهيكل الداخلى (بما فى ذلك وضع دليل ارشادى للائحة الداخلية) ونظام الانتخابات وعدد أعضاء مجالس الإدارة. كما يسمح القانون للدولة بالاطلاع على سجلات ووثائق الجمعية، ويعطى وزارة التضامن الاجتماعى الحق فى التفتيش على منظمات المجتمع المدنى بدون إخطار سابق.
- يتضمن القانون نصا يشجع الأجهزة الحكومية على إسناد تنفيذ مشروعات أو إدارة مؤسسة تابعة لوزارة أو لوحدة محلية إلى جمعية أهلية. وتُمْنَح وزارة التضامن الاجتماعى سلطة سحب المشروع وعزل مجلس إدارة الجمعية إذا فشلت فى تنفيذ الأنشطة أو المشروع المسند إليها.
- يتعين إخطار وزارة التضامن الاجتماعى بالقرارات التى يتخذها مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية و ذلك خلال ٣٠ يوما من صدورهذه القرارات (مادة ٢/٨٣). وللوزارة الحق فى التدخل فى قرارات منظمات المجتمع المدنى التى ترى أنها لا تتفق مع القانون، ويمكن أن تطلب سحب هذه القرارات (مادة ٢/٢٢).
- يجب على الجمعية الأهلية إخطار وزارة التضامن الاجتماعى، عند الاشتراك فى أو الانتساب الى آية شبكة أو جمعية دولية أو عربية (مادة ٢/١٦). ويعد الانتساب دون إذن مبررا لحل الجمعية.

الجمعيات النسائية وقوانين الجمعيات الأهلية فى مصر[١٦]

يعد وضع المرأة فى مصر معقدا ومتناقضا، ففى الكثير من المجالات استطاعت المرأة أن تحقق إنجازات هامة خلال العقود الأخيرة، وأصبحت حاليا تتقلد أعلى المناصب فى الحكومة والقطاع الخاص، كما يتزايد عدد النساء فى القوى العاملة بالقطاعين العام والخاص، وتشكل الإناث نصف عدد الطلاب فى الجامعات الحكومية. وقد استطاعت منظمات المجتمع المدنى والنشطاء فى مجال حقوق المرأة أن تعزز من وضع المرأة من خلال الدعوة إلى تغيير قوانين الأسرة وقوانين الأحوال الشخصية. وقد شمل، هذا صدور قانون "الخلع" الذى سمح بتطليق المرأة من زوجها، وإنشاء محكمة الأسرة التى يتوقع أن تحمى حقوق النساء والأطفال، و كذلك تعديل قانون الجنسية الذى سمح للأبناء باكتساب جنسية الأم.

وعلى الرغم من هذه التطورات، هناك عدد من التحديات والعقبات التى تحبط جهود المدافعين عن حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدنى فى سعيها نحو تحقيق المزيد من الإنجازات لصالح المرأة المصرية. وعلى الرغم من أن الدستور المصرى ينص على مبدأ المساواة بين النوع الاجتماعى، إلا أنه نادرا ما يترجم هذا المبدأ إلى قوانين وسياسات تكفل حصول المرأة على حقوقها. وبالمثل، لم يسفر التصديق على المواثيق والمعاهدات الدولية التى تنادى بالمساواة بين النوع الاجتماعى عن إجراء الإصلاح التشريعي المطلوب لضمان تحقيق المساواة فى الحقوق بالنسبة للمرأة. وأحيانا تستخدم الثقافة الدينية الذكورية والاجتماعية فى مصر لتبرير التمييز ضد المرأة، وعادة لا يقوم المسؤولون الحكوميون بتنفيذ الأحكام التى تكفل الحماية القانونية للمرأة، وهو ما يؤدى إلى حرمان المرأة من التمتع بمعاملة متساوية أو بفرص متكافئة فى ظل القانون.

وعلى أى حال، فرض القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ عددا من العراقيل البيروقراطية التى سمحت لوزارة التضامن الاجتماعى بالسيطرة على أنشطة الجمعيات الأهلية وتقييدها. وقد استخدم الحظر، الذى فرضه القانون على

١٥) قنديل، (٢٠٠٨). مرجع سبق ذكره

١٦) مقتطف من N. Nof-Steiner, (2007),"The Multi Faces of Islam: A Comparative Report on Women's Associations and Association Laws in Muslim Countries," *International Journal of Civil Society Law*, 5(2): 23-53.

قيام الجمعيات الأهلية بممارسة الأنشطة السياسية، فى تسييس قضايا المرأة، وتم القبض على نشطاء يدافعون عن حق المرأة فى المساواة، فعلى سبيل المثال، تم القبض على ثلاث نشطات فى مايو ٢٠٠٦ خلال مظاهرة سلمية تنادى بتوسيع نطاق المشاركة السياسية للمرأة. وحيث تساوت قضايا الدفاع عن حقوق المرأة مع الأنشطة السياسية، قامت السلطات الحكومية بإلغاء أنشطة الجمعيات الأهلية فى مجال التوعية ومنها إلغاء احتفال الجمعيات الأهلية بيوم المرأة عام ٢٠٠٦.

وهناك نصوص أخرى فى القانون تعطى سلطات تقديرية لوزارة التضامن الاجتماعى حول قرارات جوهرية للجمعيات الأهلية، وقد استخدمتها الوزارة لمنع محامية من المدافعات عن حقوق الإنسان من عضوية مجلس إدارة رابطة المرأة العربية، على الرغم من أنها كانت عضوا فى هذا المجلس منذ عام ١٩٩٧. وقد قامت وزارة التضامن الاجتماعى باستبعاد اسمها من قائمة المرشحين لعضوية مجلس إدارة الرابطة "لأسباب أمنية" حيث أنها قامت بحملة ضد الحرب الأمريكية فى العراق عام ٢٠٠٣.

المراقبة والعقوبات: هل تكبح نشاط منظمات المجتمع المدنى؟ [١٧]

أمن الدولة : على الرغم من أن قانون الجمعيات الأهلية ينص على أن وزارة التضامن الاجتماعى هى الجهة المنفذة للقانون، إلا أن جهاز أمن الدولة له تواجد فى هذه الوزارة ، ويلعب دوراً هاماً فى مراقبة منظمات المجتمع المدنى. ويُبَرَر هذا بأن جهاز امن الدولة يعتبر مسؤولا عن حفظ السلام الاجتماعى والأمن العام للدولة، ومع هذا لا يرد فى القانون أو الدستور ما يشير إلى هذا الدور. وفى بعض الأحيان، يصدر جهاز أمن الدولة، مباشرة، أمراً برفض تسجيل بعض الجمعيات، وفى أحيان أخرى، ، يوصى الوزارة بتأخير إصدار الموافقات بدلاً من أن يصدر أوامر صريحة بذلك. وتؤدى هذه الإجراءات إلى عرقلة أنشطة المنظمات أو توقفها من خلال الترتيبات الإجرائية والبيروقراطية.

العقوبات الجنائية : كما ذكر من قبل يمكن أن تؤدي مخالفة القانون إلى تعرض المخالف لعقوبات جنائية، بما فى ذلك السجن والغرامة والحل الجبرى للجمعية. كما أن إنشاء جمعية تمارس أنشطة سرية يعرض مؤسسيها إلى عقوبة السجن التى تصل إلى عام وغرامة تصل إلى ١٠ آلاف جنيه. ومع هذا، فإن الأنشطة المحظورة الواردة فى المادة (١١) غير محددة بدقة ووضوح مما يتيح لوزارة التضامن الاجتماعى سلطة تقديرية فى تحديد ما إذا كانت هناك مخالفات من عدمه. فمثلا، تعد الأنشطة محظورة إذا اعتبرت أنها تمثل تهديدا للوحدة الوطنية أو تخالف النظام العام أو الأخلاق.

وبالمثل، يفرض القانون عقوبات جماعية على أعضاء الجمعية العمومية، وذلك بحل المنظمة إذا ارتكب أحد الأعضاء مخالفات ، ويُفرض العقاب الجماعى على المنظمة بأكملها فى حالات الانتهاكات الفردية والشخصية للقانون.

العقوبات الجماعية: وبالمثل، يمكن أن يوقع القانون عقوبات جماعية على أعضاء الجمعية العمومية لمنظمة المجتمع المدنى وذلك بحل الجمعية. وتؤدى هذه السياسة إلى عرقلة مشاركة المواطنين فى إدارة منظمات المجتمع المدنى، كما يعد مخالفاً للممارسات الديمقراطية. إن توسيع نطاق تطبيق الديمقراطية داخل الجمعية، بما فى ذلك تفويض السلطة، يحد من خطورة قيام أحد الأشخاص بأعمال غير سليمة، وبذلك يعرض المنظمة للعقوبات. ومع هذا فإن التهديد بالعقوبات يجعل بعض الجمعيات تحيط بعض أنشطتها بالسرية وبالتالى لا يتحقق مبدأ الشفافية.

غياب الممارسات الديمقراطية : إن الإدارة الرشيدة للحكم يمكن أن تتحقق إذا تم مواجهة الأمور الثلاثة الأساسية الآتية والتى تعوق عمل المنظمات الأهلية. وهى: السلطة المفرطة للجهة الرقابية، وغموض نصوص القانون، والعقوبات الجنائية. ويعد التغلب على هذه المعوقات أمراً ضروريا لتمكين منظمات المجتمع المدنى من إدارة شؤونها بنجاح، واكتساب المصداقية، والمشاركة بفاعلية فى عملية التشبيك، وتوسيع نطاق أنشطتها. بالإضافة إلى ذلك، يعد تمكين الأفراد غاية على نفس الدرجة من الأهمية باعتباره عنصرا أساسيا للإدارة الرشيدة.

وتمثل العقوبات الصارمة معوقاً حقيقياً أمام تحقيق الشفافية والمساءلة والمشاركة التى تعتبر عناصر أساسية للإدارة الرشيدة . ويؤدى غياب الممارسات الديمقراطية إلى الحد من فاعلية منظمات المجتمع المدنى، كما تؤدى النظم غير الديمقراطية إلى نكوص المواطنين عن الانضمام إلى هذه المنظمات . ويحد كل من قانون الطوارئ ومشروع قانون مكافحة الإرهاب، بطريقة غير مباشرة، من أنشطة قطاع المجتمع المدنى. فقانون الطوارىء يقيد الكثير من الحقوق الأساسية. فمثلا هناك أحكام تسمح بالقبض على المواطنين بدون توجيه اتهامات لهم، كما يقيد هذا القانون أيضا حق التجمع، حيث يتعين أن يحصل منظمو المظاهرات ومسيرات الاحتجاج على موافقة مسبقة من وزارة الداخلية، وفى معظم الأحوال، لا تُمْنَح هذه الموافقة. ومثل هذه الإجراءات الصارمة لا تشجع المواطنين على المشاركة فى الأنشطة التى يعتبرها القانون بمثابة أنشطة خطرة.

الإفراط فى القواعد التنظيمية: تمثل القوانين والممارسات التى تنظم تأسيس الجمعيات وحرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات قيودا أخرى أمام منظمات المجتمع المدنى، ويصدق هذا بالنسبة للمنظمات الحقوقية والدفاعية، خاصة جماعات الدفاع عن حقوق الإنسان، حيث يمكن أن يتعرض أعضاؤها لعقوبة السجن بدعوى أن أنشطتهم تنطوي على ممارسات تعمل على "تشويه السمعة" أو "القذف"، وذلك بمقتضى المواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦ من قانون العقوبات. وهناك محظورات أخرى يتضمنها هذا القانون مثل حظر سب الشخصيات أو الأجهزة العامة، ونشر الشائعات التى تؤدى إلى بث الفزع والمساس بطمأنينة الجمهور. وهذه المخالفات - التى ينص عليها القانون - تخضع لبعض التفسيرات المطاطة وكثيرا ما تستخدم لقمع الأصوات التى تنتقد الحكومة.

١٧) أنظر فاطمة خفاجى، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٨، إرجع أيضا إلى www.icnl.org/knowledge/ijnl/vol9iss2/special_4ht m

إطار ٤-٤: التعديل المتوقع لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ من منظور وزارة التضامن الاجتماعى

وفقا لما صرحت به وزارة التضامن الاجتماعى، تتجه النية نحو تغيير قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الحالى، رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢. ففى أثناء الاجتماع الذى عقد مع المستشار القانونى للوزارة فى فبراير ٢٠٠٨، كان من الواضح أن الوزارة تدرك أنه من الضرورى تعديل القانون حتى يتوائم مع الطبيعة المتغيرة لعمل المجتمع المدنى، وحتى يمكن تيسير الإجراءات البيروقراطية. وعلى الرغم من أن الحكومة، فى خلال العقود القليلة الماضية، كانت تنظر إلى الجمعيات والمؤسسات الأهلية باعتبارها منظمات تخضع للإشراف التام لها، إلا أن التعديل الذى يجرى حاليا فى القانون يهدف إلى تضييق نطاق تدخل الحكومة وأن يقتصر دورها على تنظيم عمل هذه المنظمات. وقد اوضح تقييم القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ أنه ينطوى على الكثير من المزايا التى يتعين الحفاظ عليها. ولهذا فضلت وزارة التضامن الاجتماعى إجراء تعديل للقانون بدلا من إصدار قانون جديد.

التغيرات المقترحة لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الحالى

تضمنت عملية مراجعة القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، التى تجريها وزارة التضامن الاجتماعى، تنظيم سبع ورش عمل تشاورية مع ٧٠٠ جمعية ومؤسسة أهلية تعمل فى مختلف المجالات، وكانت آخرها ورشة العمل التى عقدت فى نوفمبر ٢٠٠٧. وقد أكدت الوزارة على أن دورها يتركز فى الإشراف على الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتنظيمها وليس على وضع العراقيل أمام نشاطها. وتبحث الوزارة إجراء التغييرات الآتية:

١- تأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية :

مجالات العمل :

* لن ينص القانون على ضرورة التزام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بمجالات العمل المحددة سلفا، وذلك نظرا لأنه باستمرار تظهر أنشطة جديدة ، مثل أنشطة الجمعيات الأهلية فى مجال التوعية من خلال الانترنت. وبدلا من ذلك يمكن للجمعيات أن تختار مجالات عملها دون التقيد بقائمة الأنشطة التي سبق تحديدها.
* سوف يقتصر أى تقييد لمجالات العمل على الأنشطة التى تكون أهدافها مخلة بالقانون أو الآداب، بالإضافة إلى المبادرات التى تتضمن أهدافا سياسية. فمثلا انخرطت جمعية الشبان المسلمين فى أنشطة سياسية، ولهذا قامت وزارة التضامن الاجتماعى بحل مجلس إدارتها، حيث أن ممارسة العمل السياسى يجب أن يتم داخل الأحزاب السياسية أو النقابات.
* يجب أن تنحصر أهداف الجمعيات الأهلية فى ٣ أو ٤ أهداف مرتبطه ببعضها بدلا من تحديد قائمة طويلة بالأهداف. ويشجع نموذج التسجيل الحالى الجمعيات والمؤسسات الأهلية على التأشير على الكثير من الأنشطة التى يمكن أن تقرر القيام بها فى يوم ما.

عدد المؤسسين

حاليا، يبلغ الحد الأدنى لعدد المؤسسين المطلوب لتكوين جمعية أو مؤسسة أهلية عشرة أفراد. وتعتقد وزارة التضامن الاجتماعى أن هذا العدد كاف. وسوف تفحص الوزارة خلفيات هؤلاء الأفراد حتى تتيقن من أن الجمعية يمكنها أن تستمر فى عملها بنشاط وفاعلية.

الإجراءات البيروقراطية

* سيتم تبسيط الإجراءات البيروقراطية. فعلى سبيل المثال يتم حاليا طلب ٢٠ نسخة من بعض المستندات، لذا سينخفض هذا العدد بحيث تطلب نسختين فقط.

الموافقة الأمنية

* بمقتضى القانون الحالى، تقوم الجمعية أو المؤسسة الأهلية بتقديم الأوراق المطلوبة للتسجيل للجهة الإدارية المختصة. فإذا لم تتلق ردا بالرفض فى غضون ٦٠ يوما، يمكن للجمعية أن تعتبر هذا موافقة على التسجيل. وسيتم تخفيض هذه المدة إلى ٤٥ يوما.
* يصدر التصريح الأمنى حاليا من خلال لجنة تجتمع مرة كل سنة بدعوة من وزير العدل. هذه اللجنة لن يكون لها دور بعد ذلك بالنسبة لتسجيل الجمعيات و المؤسسات الأهلية. وبدلا من ذلك، إذا رُفض تسجيل الجمعية أو المؤسسة الأهلية فإنه يمكنها أن تلجأ للقضاء بدلا من اللجوء لهذه اللجنة.

٢- التكلفة والإعفاءات الضريبية:

كانت الجمعيات والمؤسسات الأهلية تعفى عادة من بعض الالتزامات المالية، أو تقوم بدفع نسبة صغيرة منها. وتشمل هذه الالتزامات دفع فواتير استخدام المنافع العامة، وضرائب الملكية والرسوم الجمركية على المعدات المستوردة المتعلقة بأعمالها. ونظرا لأن الكثير من هذه المنافع العامة (الكهرباء، المياه، ....) تم، أو يجرى خصخصتها، فإنه لم يعد لوزارة التضامن الاجتماعى أى سلطة لمنح إعفاءات. ولهذا سيتم النظر فى هذه الإعفاءات مع وزارة المالية. ولا يوجد فى الوقت الحالى أى خطط واضحة بالنسبة لهذا الأمر.

٣- التمويل الأجنبى :

تتضمن عملية الحصول على تمويل أجنبى حاليا طلب موافقة وزارة التضامن الاجتماعى على تلقى هذا التمويل. ولن يشترط فيما بعد طلب هذه الموافقة، وسيكتفى بقيام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بإخطار وزارة التضامن الاجتماعى، فإذا لم تتلق الجمعيات أو المؤسسات اعتراضا على ذلك فى خلال ٤٥ يوما، فإن هذا سيعد موافقة على قبول التمويل. وعلى وزارة التضامن الاجتماعى مسؤولية الرد فى الوقت المحدد، وإلا لن يمكنها الاعتراض على تلقى التمويل. وهناك بعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية التى اقترحت إلغاء هذا المطلب. ولكن الوزارة سوف تحتفظ بحقها فى معرفة مصير الأموال التى يتم إنفاقها، وعلى أى نوع من الأنشطة تنفق.

٤- حل الجمعيات والمؤسسات الأهلية :

* فيما سبق كانت وزارة التضامن الاجتماعى تقوم بحل الجمعية أو المؤسسة الأهلية إذا وجدت أنها تمارس أنشطة لا تقبلها هذه الوزارة، مثل الأنشطة السياسية. ووفقا للاتجاه الجديد سوف يقتصر الأمر على عزل مجلس إدارة هذه الجمعيات أو المؤسسات.
* بالنسبة للقبض على أحد أعضاء مجلس الإدارة، سيتم تعديل القواعد المتعلقة بذلك بحيث يتم القبض لأسباب تتعلق بجرائم جنائية يحددها القضاء.
* هناك بعض الجمعيات الأهلية التى لا تقوم بعقد اجتماعات مجلس الإدارة. لذا ستعمل وزارة التضامن الاجتماعى على إلزام هذه الجمعيات بذلك بقوة القانون.
* لن يفرض أى حد زمنى لعضوية مجالس الإدارة، حيث وجدت وزارة التضامن الاجتماعى أن هذا ليس ضروريا، إلا إذا ثبت أن هناك فساد أو ممارسة لأنشطة غيرمسموح بها.

٦- القضايا المالية :

* سوف يُطلب من الجمعيات والمؤسسات الأهلية تعيين مراجعين إذا تجاوزت ميزانياتها ٥٠ ألف جنيه، وذلك بدلا من الرقم الحالى الذى يبلغ ٢٠ ألف جنيه.
* سيكون المراجعون مسؤولين عن أى أخطاء فى الميزانية، والأكثر من ذلك، سيكونون مسؤولين عن تقديم موازنة تقديرية عن السنة التالية للنشاط إلى وزارة التضامن الاجتماعى.
* تبحث وزارة التضامن الاجتماعى فى فرض ضرائب على المشروعات، مثل مشروع الأسر المنتجة.
* بالنسبة لتصاريح جمع الأموال، سوف يستمر منح تصريحين فى السنة.

٧- الاتحادات :

* فى االتعديلات المقترحة، سوف يتعين على الجمعيات والمؤسسات الأهلية الانضمام إلى اتحادات، والغرض من ذلك هو التنسيق بين عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية بصورة أفضل

٨ – الشركات غير الهادفة للربح

* تقوم الكثير من المنظمات، خاصة منظمات حقوق الانسان، بالتسجيل كشركات غير هادفة للربح. وتنوى وزارة التضامن الاجتماعى النظر فى أمر هذه المنظمات وتسجيلها كجمعيات أهلية.

ملاحظات أخرى

وفقا لما صرح به مستشار وزارة التضامن الاجتماعى، تعتبر ٧٠٪ من الجمعيات الأهلية المسجلة غير نشطة، كما أن ١٠٪ من الجمعيات النشطة - التى تبلغ نسبتها ٣٠٪ – تعتبر جمعيات نشيطة للغاية، ١٠٪ متوسطة النشاط و١٠٪ ذات نشاط هزيل. وقد ذكر ممثل الوزارة ان المعايير المستخدمة لتحديد درجة نشاط الجمعية أو المؤسسة الأهلية تعتبر معايير غير صارمة ، بمعنى أن الجمعيات ذات النشاط الهزيل تعتبر أقرب ما تكون إلى الجمعيات الصغيرة جدا وغير الفعالة. وتعد جمعية "الرسالة" من أكبر الجمعيات الأهلية. كما تعتبر كل من جمعية "الأورمان" فى الجيزة "وجمعية أصدقاء مرضى السرطان" من أمثلة الجمعيات الناجحة.

وتمثل الجمعيات الأهلية ذات السمة الدينية مشكلة أمام وزارة التضامن الاجتماعى فيما يتعلق بمراقبة أنشطتها فى جمع الأموال. فمثلا لدى هذه الجمعيات صناديق توضع فيها الأموال التى يتم جمعها بعد صلاة الجمعة، ويتم انفاق التبرعات التى تقدم لهذه الجمعيات ، لتطوير جامع ما مثلا، مباشرة دون أن يتم تسجيلها فى دفاتر محاسبية. ومما لا شك فيه، أن وزارة التضامن الاجتماعى لا تعرف شيئا عن الكثير من هذه الأموال، وعلى الرغم من أن الوزارة لديها مفتشين لمراقبة هذه الأنشطة، إلا أنه يستحيل مراقبتها جميعا. وبدلا من ذلك تقوم الوزارة بمراجعة المبالغ المنصرفة وليست المبالغ التى يتم جمعها.

ويشير مستشار وزارة التضامن الاجتماعى إلى أن هناك خطورة من قيام بعض الجمعيات الأهلية الكبيرة ذات السمة الدينية باستخدام الموارد المالية غير المعلنة فى الترويج لأفكارها عن الاسلام والأكثر من ذلك تتاجر بعض هذه الجمعيات فى تأشيرات الحج. فحاليا تحصل كل جمعية أهلية تتقدم بطلب للحصول على تأشيرات الحج، على تأشيرتين أو ثلاث تأشيرات، ثم تقوم هذه الجمعيات بعد ذلك بشراء هذه التأشيرات من بعضها. وسيتم وقف هذا النوع من التجارة بعد تعديل القانون.

وهناك الكثير من أعضاء مجلس الشعب الذين يرأسون جمعيات أهلية، ولن تكون هناك أى مشكلة بالنسبة للأعضاء الذين يمارسون أنشطة سياسية طالما كان ذلك لا يتم من خلال الجمعية الأهلية نفسها. ويعد هذا وضعا غير واضح. وعموما، تحاول وزارة التضامن الاجتماعى أن تراقب الأنشطة التى يمكن أن يكون لها تأثير سلبى على الوفاق أو الأمن الاجتماعى. وتعمل الوزارة حاليا على تدريب الموظفين الذين يتعاملون مع الجمعيات أو المؤسسات الأهلية لمساعدتها على تطوير أعمالها.

المصدر: اجتماع مع محمد الدمرداش، المستشار القانونى لوزير التضامن الإجتماعى، ٢٧ فبراير ٢٠٠٨.

إطار ٤-٥: بعض التعديلات المقترحة فى القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢

يمثل القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ نقلة نوعية للإطار التشريعى المنظم للعمل الأهلى فى مصر بالمقارنة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، حيث قرر تأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالإخطار، وقصر حق الجهة الإدارية فى رفض التأسيس على حالة واحدة وهى حالة اشتمال أى من أغراض الجمعية على أى من الأغراض المحظورة، وهى الأنشطة المخالفة للدستور والمنصوص عليها، على سبيل الحصر، فى المادة (١١) من القانون. كما حرر القانون الجمعيات من معظم القيود والأعباء الإدارية، وأقر الكثير من المزايا والإعفاءات. ومع هذا، مازال القانون يحمل بعض الملامح المقيدة، لذا يقترح إعادة النظر فيها، كما يقترح منح بعض المزايا الإضافية للجمعيات والمؤسسات الأهلية على النحو الآتى:

* تعديل المادة (١٣) بما يسمح بإعفاء منتجات وخدمات الجمعيات الأهلية من الضريبة العامة على المبيعات، حتى يمكن تنمية مشروعاتها الانتاجية والخدمية، وتحفيزها على المشاركة فى عملية التنمية، مع الأخذ فى الاعتبار أن الجمعيات الأهلية لا تسعى لتحقيق الربح، كما أنها تستخدم أى فائض يأتى من أنشطتها الانتاجية فى تمويل مشروعاتها الاجتماعية. ويحقق الإعفاء من الضريبة العامة على المبيعات هدفين أساسيين هما:
* تشجيع الجمعيات على إقامة المشروعات الانتاجية والخدمية التنموية، وعلى خلق فرص عمل جديدة.
- تمكين الجمعيات من أداء رسالتها فى تقديم المنتجات والخدمات بأسعار تناسب محدودى الدخل، وهو ما يؤدى بدوره إلى الحد من الاعتماد على الدعم الحكومى.
* تعديل المادة (١٦) التى تمنح الجهة الإدارية حق الاعتراض ومنع الجمعية من الاشتراك أو الانضمام إلى نادٍ أو جمعية أو شبكة أو منظمة خارج مصر وتمارس نشاطا يتفق مع أغراض الجمعية. وبمقتضى هذه المادة، إذا خالفت الجمعية قرار الجهة الإدارية، فإن من حق هذه الجهة حل الجمعية (مادة ٤٢). والأكثر من ذلك، إذا انضمت الجمعية إلى مثل هذه الشبكات أو الجمعيات الأهلية الدولية أو الاقليمية بدون إخطار الجهة الإدارية، أو بالمخالفة لقرارها، فإن أعضاء مجلس إدارة الجمعية الأهلية يتعرضون لعقوبة الحبس أو الغرامة. لذا يقترح أن يكتفى بإخطار الجهة الإدارية، وقصر عقوبة المخالفة على دفع الغرامة، وذلك لتشجيع الجمعيات الأهلية على مواكبة المتغيرات الدولية أو الاقليمية، وعلى توثيق التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدنى الذى يتزايد دوره وأهميته على الساحة الدولية يوما بعد يوم. ولهذا يجب أن يكون للمجتمع المدنى المصرى دور رائد فى المحافل الدولية يعبر عن صوت مصر والعالم العربى والدول النامية.
* إعادة النظر فى المادة (٣٢) الخاصة بتشكيل مجلس الإدارة، وذلك بالنص على ضرورة ترشيح وانتخاب نسبة ٢٠٪ على الأقل من الشباب (تحت سن ٣٥ عاما) فى مجلس الإدارة، حتى يمكن تشجيع الشباب على خوض العملية الانتخابية، وعلى المشاركة فى صنع القرار، وإعدادهم للممارسة الديمقراطية كصف ثان من القيادات. كما يمكن إعادة النظر فى مسألة تجديد العضوية فى مجلس الإدارة لأكثر من فترتين متعاقبتين، من أجل تعزيز الممارسة الديمقراطية وإثراء القيادة فى مجلس الإدارة. وهذا المقترح لا يمنع عضو مجلس الإدارة الذى أمضى ١٢ سنة متتالية فى المجلس من إعادة الانضمام للمجلس بعد مضى ست سنوات خارجه، ولا يمنع العضو من استمرار العمل أو التطوع بحكم عضويته فى الجمعية.
* تعديل المادة (٤٢) والمادة (٦٣)، التى تمنح وزير التضامن الاجتماعى حق حل الجمعيات والمؤسسات الأهلية بقرار مسبب، بعد دعوة الجمعية لسماع أقوالها وأخذ رأى الاتحاد العام للجمعيات الأهلية. ووفقا للقانون يمكن حل الجمعيات فى حالة التصرف فى أموالها فى غير الأغراض التى حددتها؛ أو إذا جمعت تبرعات أو تلقت أموالا من الخارج بدون موافقة الجهة الإدارية؛ أو إذا ارتكبت مخالفة جسيمة للقانون أو النظام العام أو الآداب، أو إذا اشتركت فى نادٍ أو انتسبت إلى منظمة أو هيئة مقرها خارج مصر بالمخالفة لنص المادة (١٦)، أو مارست نشاطا من الأنشطة المحظورة بموجب المادة (١١). ومع الاعتراف بأن القانون يسمح للوزير المختص بالاكتفاء بعقوبة وقف نشاط الجمعية أو إلغاء التصرف المخالف أو إزالة سبب المخالفة أو عزل مجلس الإدارة، إلا أن منح جهة الإدارة سلطة الحل تشوبه مخالفة للدستور الذى يقرر أن حق تكوين الجمعيات هو حق دستورى. ويقاس مدى التزام أى قانون بهذا المبدأ الدستورى بمدى تدخل سلطة الجهة الإدارية فى تكوين أو حل الجمعية (أى فى إنشاء وإلغاء الجمعية الأهلية). ولذا يقترح العودة إلى فكرة إعطاء الوزير المختص حق إصدار قرار مسبب، بعد أخذ رأى الاتحاد العام للجمعيات الأهلية وسماع أقوال الجمعية، بوقف النشاط المخالف أو عزل مجلس الإدارة، وتعيين مفوض يدعو لانتخابات جديدة، فى حالة المخالفات الجسيمة، مع إعادة النظر فى قائمة المخالفات الواردة فى المادة (٤٢)، على أن يكون للجمعية أو أى من ذوى الشأن الطعن على القرار أمام محكمة القضاء الإدارى. وهذا الحل يضمن للجهة الإدارية أسلوبا سريعا للتدخل بوقف المخالفات، دون أن يشوب هذا التدخل شبهة عدم الدستورية.
* تعديل المادة (٦٢) فى شأن المؤسسات الأهلية التى تتطلب موافقة وزير التضامن الاجتماعى على تلقى المؤسسة الأهلية لأموال من الغير. والمقترح إلغاء هذه المادة والاكتفاء بنص المادة (٥٥) التى تقضى بسريان كافة الاحكام المقررة فى شأن الجمعيات على المؤسسات الأهلية وهو ما يتضمن ضرورة الحصول على موافقة الجهة الإدارية فى حالة الحصول على أموال من الخارج أو جمع التبرعات من الداخل دون وضع قيود على متلقى التبرعات من الداخل.
* إعادة النظر فى المادة (٧٦) الخاصة بالعقوبات، للأخذ بفكرة الغرامات أو العقوبات المدنية بدلا من العقوبات المقيدة للحرية، وذلك بالنسبة للمخالفات التى يرتكبها أعضاء مجلس الإدارة، الذين هم أساسا من المتطوعين، وإلغاء العقوبات الجنائية على المخالفات التى تعتبر جرائم وفقا لأحكام قانون العقوبات، مع قصر أى عقوبة جنائية ترد فى القانون على ممارسة الأنشطة المحظورة وفقا للمادة (١١) منه أو إنشاء جمعيات تمارس نشاطا سريا أو ارتكاب مخالفات مالية لا تتضمنها نصوص قانون العقوبات. ويهدف هذا الاقتراح إلى تدعيم العمل التطوعى وحماية المتطوعين من التعرض لعقوبات جنائية بسبب أخطاء إدارية، مع التأكد من تطبيق قواعد قانونية عامة فى قانون العقوبات تضمن الردع فى حالة ارتكاب المخالفات.
* إضافة مادة تقر بحق الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى إقامة الدعاوى القضائية أو الانضمام للدعاوى القائمة للتصدى والدفاع عن القضايا الاجتماعية والثقافية والقومية التى تدخل فى نطاق أغراضها. وهذا التعديل يسمح للجمعيات النشطة فى مجال الرعاية الصحية ، مثلا ،برفع دعاوى قضائية لوقف الأضرار الناجمة عن تلوث المياه بالصرف الصحى غير المعالج، أو الاهمال فى المستشفيات العامة. كما يسمح لمنظمات حقوق الانسان رسميا بالدفاع عن قضايا حقوق الانسان بوجه عام. والجدير بالذكر أن مثل هذا النص أثبت جدواه فى قانون حماية البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتم إقراره كجزء من قانون حماية المستهلك رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ .

المصدر : منى ذوالفقار، ورقة عمل حول تعديل قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، أكتوبر ٢٠٠٦ .

الحريات المقيدة : إن احترام حرية الانضمام للجمعيات يعد عاملاً هاماً لازدهار منظمات المجتمع المدنى. وهناك العديد من الأمور التى تقيد هذه الحرية مثل الإجراءات البيروقراطية المعقدة المتعلقة بترخيص هذه المنظمات، والرقابة الصارمة على الأنشطة اليومية للمنظمات الأهلية، وسلطة حل الجمعيات و مصادرة أموالها ، والإشراف على تفاصيل موازناتها، ومحدودية الحصول على المعلومات. وعلاوة على ذلك تُمْنَح أجهزة الأمن فى وزارة التضامن الاجتماعى سلطة الموافقة على أنشطة منظمات المجتمع المدنى ومراقبتها وتتبعها. وفى الواقع، لا تعانى كل

إن اللامركزية المالية والإدارية تعنى أن هناك فرصة أكبر لمشاركة منظمات المجتمع المدنى فى الأنشطة المختلفة

الجمعيات من عبء هذه القيود، فمنظمات المجتمع المدنى التى لها صلات دولية تكون أكثر عرضة للتفتيش، مثل منظمات حقوق الإنسان. وقد قامت بعض المنظمات باتباع أساليب غير رسمية للتحايل على هذه القيود. فمثلا تحاول هذه المنظمات أن تعتمد على الصلات الشخصية القوية، أو تقيم علاقات ودية مع موظفي إدارات الأمن فى الدولة أو الوزارة. وهناك مؤتمرات أو اجتماعات يتم عقدها دون إخطار السلطات المعنية خشية تدخلها أو قيامها بإلغاء هذه الاجتماعات أو المؤتمرات، كما تذهب بعض منظمات المجتمع المدنى إلى أبعد من ذلك، حيث يتم تسجيلها كشركة مدنية فى ظل القانون التجارى، حتى تهرب من هذه القيود.

محدودية الحصول على المعلومات : لم يتم حتى الآن صدور قانون الحق فى المعلومات فى مصر. وتقوم منظمات حقوق الإنسان وأجهزة الإعلام، إلى جانب الباحثين والاكاديميين، بالضغط على الحكومة لإصدار مثل هذا القانون. وهناك نصوص قانونية تقييد حرية المعلومات والتعبير فى قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة١٩٩٦، وتلجأ منظمات المجتمع المدنى إلى إصدار جرائد أو نشرات إخبارية بصورة غير منتظمة حتى تتجنب التقدم بطلب للحصول على إذن من الحكومة لإصدار هذه الجرائد أو النشرات، وهو ما يصعب عادة الحصول عليه. كما اتجهت هذه المنظمات إلى الاعتماد بصورة مكثفة على الانترنت، هذا على الرغم من أن هذا المنفذ أيضا أصبح يخضع بصورة متزايدة للرقابة الرسمية، كما قد يتعرض الذين يستخدمون هذه الوسيلة لعقوبات من بينها الحكم بالسجن.

وبوجه عام تتحاشى منظمات المجتمع المدنى تناول موضوع الإصلاح، بإستثناء بعض المنظمات الحقوقية. وحاليا هناك عدد قليل من الطعون على القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ أو على بعض مواده. كما أن الشبكات أو التجمعات التى تنادى بتغييره أصبحت قليلة - أن لم تكن غير موجودة - ومازالت التشريعات البديلة المقترحة فى مهدها. ومع هذا من الواضح أن منظمات المجتمع المدنى سوف تنجح فى الدفاع عن القضايا التى تخصها إذا ما تولت مهمة إصلاح البيئة التى تعمل فى ظلها.

اللامركزية والبيئة المؤازرة لمنظمات المجتمع المدنى

تعتبر اللامركزية قضية معقدة، ويتطلب الأمر فهمها فى إطار مفاهيمى مرتبط بطبيعة النظام السياسى والمؤسسات السياسية فى مصر[١٨]. ومع تزايد قبول مبدأ الإدارة الرشيدة للحكم، كشرط أساسى للتنمية، سوف تتوافر الإرادة لتطبيق اللامركزية فى مصر. ولهذا يعمل الحزب الوطنى الديمقراطى حاليا على تحديد الشروط والمتطلبات الأساسية لنجاح الجهود التى تبذل لتعميم الهياكل اللامركزية الجديدة على مستوى الدولة. ولتوسيع نطاق اللامركزية، فإن هذا يتطلب تدخلات تتجه من المستوى الأعلى للسلطة إلى المستوى الأدنى وأخرى تتصاعد من المستوى الأسفل إلى المستوى الأعلى [١٩] .

فمن ناحية، يتضمن نقل السلطة إلى المستوى الأدنى فى المجتمع السير فى ثلاثة اتجاهات. [٢٠]

- **اللامركزية السياسية**، التى ترتبط بتحقيق درجة عالية من الديمقراطية على المستويات المحلية، وتتضمن نقل سلطة وضع السياسات والتشريعات من الحكومات المركزية إلى مستوى المجالس الأدنى والمجالس المحلية لضمان توسيع نطاق مشاركة المجتمع المحلى فى صنع القرار.
- **اللامركزية الإدارية**، التى تنقل سلطة التخطيط والتنفيذ إلى المستويات الأدنى من البناء الهرمى الإدارى، حتى يمكن الاستجابة لحاجات المواطنين عند مستوى القاعدة الشعبية.
- **اللامركزية المالية**، التى تمنح درجة عالية من حرية تعبئة وإنفاق الأموال من أجل الاستخدام الأفضل للموارد.

من ناحية أخرى، حتى يمكن تحقيق التمكين والاستقلالية على المستوى المحلى، فإن هذا يتطلب نقل وظائف التخطيط أو صنع القرار أو الإدارة من الحكومة المركزية القومية إلى أربع تنظيمات على المستوى الإقليمى أو المحلى.

١. الأجهزة والإدارات الحكومية الموجودة فى الموقع.
٢. الشركات العامة شبه المستقلة
٣.. الهيئات القانونية
٤. المنظمات غير الحكومية التطوعية

ويؤدى كل نوع من هذه التنظيمات وظائف تتعلق بتنفيذ برامج ومشروعات التنمية المحلية. وغالبا ما تشارك فيها جمعيات تنمية المجتمع ومنظمات المجتمع المدنى، سواء بطريقة مباشرة من خلال تقديم الخدمات، أو بطريقة غير مباشرة مثل العمل كوسطاء أو ميسرين أو مدافعين عن

١٨) أنظر تقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠٠٤، اللامركزية من أجل الحكم الرشيد، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومى، القاهرة.
١٩) ليلى البرادعى، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨
٢٠) المرجع السابق، أنظر أيضا تقرير التنمية البشرية لمصر (٢٠٠٤)، مرجع سبق ذكره.

الحقوق على المستوى المحلى أو شبه الإقليمى. فاللامركزية المالية والإدارية مثلا يمكن أن تعنيأن هناك فرصة أكبر لمشاركة منظمات المجتمع المدنى فى أنشطة متنوعة. وهذا يشمل تقديم الخدمات مباشرة، وتفسير وشرح المتطلبات المالية والقانونية المعقدة، وتسهيل وتيسير الإجراءات البيروقراطية، وإسماع صوت المواطنين عند القاعدة الشعبية ، كمنظمات حقوقية. وهكذا يمكن خلق علاقات متبادلة ثرية . ولكن هذا يحتاج إلى أن تكون كافة الأطراف المشاركة مستعدة للقيام بأدوارها وتحمل مسؤولياتها[٢١] .

الشراكة مع المؤسسات الحكومية :

تشير دراسة حديثة أجراها معهد بحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) بالأمم المتحدة إلى أنه ليس من الضرورى أن تكون منظمات المجتمع المدنى أكثر فاعلية أو كفاءة من القطاع الحكومى فى تقديم خدمات ذات جودة أفضل، وأن هناك ما يدل على أنها تفتقد إلى الاستدامة [٢٢] . ووفقا لهذه الدراسة، فإن الطريق الوحيد أمام منظمات المجتمع المدنى، لضمان تحسين وتطوير أدائها على كافة المستويات، يتمثل فى قيام شراكة فعالة مع الدولة لتقديم الخدمات. ويجب أن تستند هذه الشراكة على جوانب القوة التى يتمتع بها كل طرف عند تقديم الخدمة. وهناك مزايا عديدة للشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى، ومن أهمها تحسين التنسيق بينهما حتى يمكن الحد من الازدواجية أوالتركيز على مجالات معينة، إلى جانب تحسين درجة الفاعلية، خاصة إذا عملت منظمات المجتمع المدنى فى ظل إطار قومى بدلا من العمل فى ظل ظروف عارضة؛ وتحسين الكفاءة من خلال تحسين اقتصاديات النطاق؛ وتحقيق الاستدامة عن طريق وضع ترتيبات للتمويل طويل الأجل مع الحكومة.

وتشير دراسات أخرى إلى أن هناك دائما مجالا للمشاركة والتكامل فى الوظائف التى تؤديها كل من الحكومات المحلية والجمعيات الأهلية (باعتبارها فئة هامة من منظمات المجتمع المدنى). وكلما كانت هناك شراكة بين حكومات قوية وجمعيات أهلية قوية كلما أسفر هذا عن نتائج إيجابية يكون لها أثر ملموس على النهوض بالتنمية المحلية، وكلما تزايدت إمكانية التفاعل بينهما عند مستوى القاعدة الشعبية [٢٣].

وعلى الرغم من أن هناك تكامل بين عمل كل من الحكومات المحلية والجمعيات الأهلية، إلا أن هذا قد ينطوى على تعارض من ناحية وتعاون من ناحية أخرى. وتعتبر المشاركة فى صياغة السياسة العامة وتنفيذها وكذلك فى الأنشطة السياسية والأنشطة الاقتصادية من المجالات التى تأتى بنتائج إيجابية من خلال جهودهما المشتركة.

وللتكامل بين عمل الجمعيات الأهلية وعمل الحكومة فى مجال تنفيذ السياسات أهمية أخرى، حيث أن الجمعيات الأهلية يمكنها أن تبتكر أساليب عمل جديدة، وأن تستخدم نظما غير بيروقراطية فى تقديم الخدمة. وفى شتى أنحاء العالم، تتعاون الحكومات مع الجمعيات الأهلية فى تقديم خدمات الرعاية الصحية، وخدمات رعاية المسنين، وتوفير المأوى فى حالات الطوارىء...الخ. وفى نفس الوقت يشمل دور الجمعيات الأهلية فى مجال النشاط الاقتصادى تقديم الخدمات الإنتاجية مثل التدريب من خلال العمل، أوتقديم الخدمات الاستهلاكية مثل التعليم والترفيه أو الرعاية الصحية. وتقود الجهود المشتركة لكل من الحكومة المحلية والجمعيات الأهلية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع الذى تتواجد فيه [٢٤] .

الإطار التحليلي لنطاق الشراكة بين الحكومات المحلية و المجتمع المدني

يعتبر هذا الإطار التحليلى أسلوباً مفيدا فى تحليل نطاق التفاعل الممكن بين الحكومات المحلية والمنظمات المستندة للمجتمع. وقد قدمت هذا المفهوم الإدارة الاجتماعية بالبنك الدولى[٢٥]. ويشير هذا إلى نطاق الشراكات بين كل من المنظمات المستندة للمجتمع والحكومات المحلية لتحقيق التنمية المجتمعية ، وإلى الإمكانيات التى تقدمها البيئة الداعمة دون أن يتم تغيير الهياكل المؤسسية الأساسية الموجودة فى ظل سياق معين.

وقد تم تطبيق هذا الا طار فى دراسة استهدفت تحديد السمات التى تميز أطر اللامركزية فى دول مختلفة، وتم استخدامه للتنبؤ بأنواع علاقات التعاون الممكنة بين الحكومات المحلية والمنظمات المستندة للمجتمع، مثل المشاركة فى إنتاج السلع والخدمات [٢٦] .

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج هامة:

- أولا: يجب البناء على الإصلاحات المتعلقة باللامركزية القائمة بالفعل.
- ثانيا: يجب خلق المزيد من فرص الشراكات بين مؤسسات الحكومة المحلية والمنظمات المستندة للمجتمع.
- ثالثا: استنادا إلى الشراكات القائمة حاليا بين الحكومة المحلية و المنظمات المستندة إلى المجتمع ، يتعين إدماج هذه الشراكات فى تصميم البرامج المستقبلية.

وقد كانت من أهم النتائج التى خلصت إليها الدراسة أنه كلما كان إطار اللامركزية ضعيفا، خاصة اللامركزية المالية، كلما ضعفت إمكانيات الشراكة. ولهذا يجب عند تصميم الشراكة بين كل من الحكومات المحلية والمنظمات المستندة للمجتمع أن يتم إجراء تحليل مفصل لإطار اللامركزية، بما فى ذلك النظام المالى ، ولقدرات الحكومة المحلية والقيود التى تواجهها. ومن المهم للغاية أيضا تضمين قضية المشاركة فى الحوارات الجارية حول اللامركزية.

قصص نجاح لدور منظمات المجتمع المدنى فى تنمية اللامركزية

أوضحت منظمات المجتمع المدنى على المستوى العالمى أنها تستطيع أن تلعب أدواراً كثيرة من أجل تسهيل تحقيق التنمية اللامركزية. ومن الممكن القيام بهذه الأدوار فى آن واحد أو القيام بكل دور على حدة على مدار فترات مختلفة. وفيما يلي

٢١) Rondinelli, Dennis A.(1983), Implementing Decentralization Programmes in Asia: A Comparative Analysis, Public Administration and Development, Vol.3.Issue 3, PP.181-207

٢٢) Clayton, Andrew et al (2000). Civil Society Organization and Service Provision. UNRISD: Civil Society and Social Movements Programme, Paper Number 2, October.

٢٣) Snavely, Keith and Uday Desai (2001) , Mapping Local Government - Non-Governmental Organization Interactions: A Conceptual Framework Journal of Public Administration Research and Theory, Vol. II Issue 2.pp 245-263.

٢٤) المرجع السابق

٢٥) Mclean, Keith et al (2006). Exploring Partnership Between Communities and Local Governments in Community Driven Development. Social Development Papers, Paper No. 96 IBRD, Washington DC.

٢٦) المرجع السابق

إطار ٤-٦ : بنك جرامين فى بنجلاديش: لامركزية تعبئة الموارد المحلية.

حاز بنك جرامين - الذى يعد من أكبر المنظمات غير الحكومية فى بنجلاديش - على الإعجاب محليا وعالميا لأنشطته فى مجال التخفيف من حدة الفقر. وقد بدأ هذا البنك، الذى أنشأه محمد يونس، الحائز على جائزة نوبل للسلام فى عام ٢٠٠٦، كمشروع ريادى فى قرية صغيرة ثم تطور إلى أن أصبح بنكا ناجحا فى عام ١٩٨٣. وقد خرج بنك جيرامين عن التقاليد المتبعة فى الممارسات المصرفية، حيث ألغى ضرورة تقديم ضمانات للقروض، ووضع نظاما يستند إلى الثقة المتبادلة، والمساءلة والمشاركة، ويعتمد على الأفكار المبتكرة ، وقدم قروضا متناهية الصغر للفئات الأشد فقرا باستخدام نظام مبتكر لمنح القروض بدون ضمانات. ويعتمد هذا النظام على تنظيم الناس فى مجموعات متجانسة من خمسة أفراد يشكلون ضغطا على زملائهم لضمان سداد القروض.

وبحلول عام ٢٠٠٧، بلغ عدد المقترضين من بنك جرامين ٧ مليون مقترض، وكان ٩٧٪ من المقترضين من النساء. وقد قدم البنك خدماته فى ٧٥٩٥٠ قرية، تغطى أكثر ٩٠٪ من إجمالى القرى فى بنجلاديش، وذلك من خلال فروعه البالغة ٢٣٨١ فرعا. وقد أصبح المقترضون، وهم فقراء الريف، مالكى هذا البنك، وبلغ حجم الإقراض ٢,١ مليار دولار، وتم محاكاة نموذج بنك جرامين فى ٤٠ دولة نامية.

المصدر: http://www.grameen-info.org/bank/index.html/

أهم الأدوار التى يمكن أن تقوم بها هذه المنظمات:

- العمل كآليات للمشاركة والتعبئة الشعبية، وكلما نجحت هذه المنظمات فى أداء هذا الدور كلما تحقق النجاح للامركزية.
- تسهيل عملية تحديد الأهداف والتخطيط على المستوى المحلى، وذلك من خلال تحديد الأولويات المحلية والمساعدة فى تخصيص الموارد المحلية.
- المساهمة فى تقديم الخدمات بصورة مباشرة.
- تعبئة الموارد المحلية.
- تحديد الاحتياجات والمطالب المحلية وعرض هذه المطالب و الاحتياجات على المسؤولين.
- ضمان استجابة الإدارات المحلية لمطالب المواطنين، خاصة احتياجات فقراء الريف والفئات المحرومة.

ومع تطبيق مبادىء الإدارة الرشيدة للحكم، والتحرك نحو تطبيق اللامركزية تنامى دور منظمات المجتمع المدنى فى تقديم الخدمات خلال العقد الماضى، ولم تعد هذه المنظمات تشارك فقط فى تقديم الخدمات، بل اتجهت أيضا نحو المشاركة فى المسار الرئيسى للأنشطة التنموية . ويعرض كل من الإطارين رقمى ٦٠٤، ٧٠٤، تجربة جمعيتين أهليتين بدأت كل منها باستثمارقدراتها الخاصة، واستهدفتا الحد من الفقر، كما بدأت كل منها صغيرة وانتهت إلى أن أصبحت تجربتها التنموية نموذجاً يحتذى ويحاكى فى الكثير من الدول فى شتى أرجاء العالم [٢٧].

التحديات الداخلية التى تعوق تقدم منظمات المجتمع المدنى

تسمح أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بتدخل الدولة فى الإدارة الداخلية لمنظمات المجتمع المدنى. ومؤدى هذه الأحكام هو سيطرة الدولة على هذه المنظمات وليس على تمكينها من أداء دورها بفاعلية. ومع هذا تعد القيود

تشير إحدى الدراسات إلى أنه كلما كان إطار اللامركزية ضعيفا – خاصة اللامركزية المالية – كلما ضعفت فرص الشراكة

القانونية والمعوقات البيروقراطية التى تعترض القرارات الإدارية الأساسية للمنظمة مجرد إحدى التحديات التى تحول دون قيام الكثير من المنظمات بالمساهمة بكامل طاقاتها فى التنمية.

ويتمثل التحدى الآخر فى سوء التنظيم الداخلى للمنظمات الذى يتجلى فى غموض وتعدد الأهداف، وانعدام الممارسة الديمقراطية داخل هذه المنظمات، وضعف القدرات الفنية للعاملين. وكل هذه العيوب تعكس قلة الخبرة وتؤدى إلى ضعف ثقة الجمهور فى منظمات المجتمع المدنى، كما تقيد قدرة هذه المنظمات على التأثير على سياسات الحكومة. وإذا كان هناك من الشواهد ما يدل على تمتع بعض المنظمات بدرجة عالية من المهارات المهنية، مثل جمعيات الأعمال والجمعيات ذات التوجه التنموى والجماعات الحقوقية، إلا أنه بوجه عام هناك حاجة للنهوض بمهارات هذه المنظمات.

وهناك عدة توصيات عامة يمكن أن تساعد فى التغلب على أوجه القصور هذه [٢٨]:

- إجراء مراجعة للأطر القانونية لمنظمات المجتمع المدنى ووضع أطر تحدد بصورة دقيقة مجالات أنشطة هذه المنظمات : الأعمال الخيرية، الخدمات المتنوعة، الدعوة ...الخ؛
- يمكن أن تساعد التشريعات فى تحديد متطلبات واضحة للتسجيل. وهذا يتضمن ذكر رسالة المنظمة بصورة واضحة والنص على عدد محدود من الأهداف بدلا من عدد كبير من الأهداف الفرعية؛
- بيان المهارات الإدارية والمالية، وهذا يتضح من التقارير السنوية وقوائم الميزانية التي يلزم تقديمها.
- هناك دور هام لوزارة التضامن الاجتماعى، يتمثل فى توفير أدلة إرشادية عن المهارات التنظيمية الأساسية، ويتم تقديمها عند تسجيل الجمعية للاسترشاد بها فى تطبيق مبادىء الإدارة الرشيدة
- وعلى مستوى الممارسات الداخلية للمنظمة نفسها، هناك عدد من التوصيات التى تستهدف التغلب على الممارسات السيئة التى مازالت سائدة حتى يومنا هذا:
- تقوم الجمعيات العمومية للجمعية الأهلية، نظريا، بدور استشارى هام، ولكن فى الواقع نادرا ما يتم التشاور معها فى عمل المنظمة، حيث تجتمع مرة واحدة فى العام للموافقة على الميزانية، وللتصويت على انتخاب أعضاء جدد فى مجالس الإدارات. لهذا يجب تنشيط الدور التشاورى لهذه الجمعيات العمومية واستغلال امكانياتها فى خلق علاقات استراتيجية مع صانعى القرار والجهات المانحة وقطاع الأعمال والجمهور.
- يقوم مجلس إدارة الجمعية والمدير العام بالفعل باتخاذ كافة القرارات. وعلى أى حال يتسم أسلوب الإدارة فى

٢٧ البرادعى، (٢٠٠٨) مرجع سبق ذكره.

٢٨) تستند الأقسام المتعلقة بالتحديات والتوصيات على ما عرضته فاطمة خفاجى (٢٠٠٨)، مرجع سبق ذكره.

إطار ٤-٧: مدارس الإيمان والسعادة فى فنزويلا : لامركزية التعليم من خلال مشاركة المجتمع

"الإيمان والسعادة" هى جمعية أهلية يشرف عليها رهبان الجيزويت بالكنيسة الكاثوليكية التى تدير البرامج التعليمية الرسمية فى رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية والفنية الموجودة فى المجتمعات الأشد فقرا بأمريكا اللاتينية.

وقد بدأت مبادرة جمعية "الإيمان والسعادة" فى فنزويلا بالجهد الفردى لأحد القساوسة الجيزويت، الذى أسس هذه الجمعية في كوخ صغير. وتهدف هذه المبادرة إلى تقديم تعليم عالي الجودة للأطفال الفقراء وغير القادرين حتى يستكملوا تعليمهم الأساسى على الأقل، وإلى إنشاء مدارس تسعى إلى تنمية المجتمع. و تقوم الجمعية حاليا بتقديم التعليم الرسمى وغير الرسمى فى ١٤ دولة مختلفة فى أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى أسبانيا، وقد نجحت الجمعية فى خلق شراكة بين الأجهزة الحكومية والجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية لتقديم الخدمات التعليمية للمجتمعات المحرومة. وفى فنزويلا وحدها تقوم المنظمة بإدارة ٦٣١ مركزا تضم ٢١٥ ألف طالب. وتقوم هذه المراكز بتدريس المناهج المعتادة إلى جانب توفير التدريب المهنى.

وفى ظل نموذج مدارس "الإيمان والسعادة" تقوم وزارات التعليم بدفع مرتبات المدرسين والنظار، بينما يتم دفع ثمن الأرض وإنشاء المدارس وصيانتها من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية والتبرعات الطوعية للمجتمع المحلى.

ويقوم المجتمع المحلى ببناء المدرسة ويدعو الجمعية لافتتاحها، وتقوم هذه بتدريب المدرسين والإشراف عليهم، وإدارة المدرسة ومساعدتها فى عملياتها كمركز لتنمية المجتمع. وبمجرد قيام المجتمع بدعوة الجمعية، فإنها تشارك عن كثب فى أنشطة المدرسة. وتشمل هذه الأنشطة تنظيم ورش عمل، وحملات توعية وبرامج للزيارات المنزلية التى تساعد الآباء على فهم المشاكل التى يواجهها أطفالهم فى المدرسة. وقد تبين من تقييم مدارس الجمعية فى تسع دول بأمريكا اللاتينية أنه على الرغم من أن متوسط تكلفة هذه المدارس يعد أعلى منه فى المدارس العامة، إلا أن مدارس جمعية "الإيمان والسعادة" كانت أكثر نجاحا فى تخفيض معدلات الإعادة والتسرب، كما كانت معدلات التقدم فى الدراسة والاستمرار فيها تزيد بنسبة ٤٤٪ و ١١٪ على التوالى بالقياس إلى المدارس العامة الأخرى.

المصدر: Podsiadlo, John J. (1998). "A School for the Poor in Venezuela". America. 23/5/1998, Vol. 178, Issue 18, pp. 8-13, and Torrens, James S. (1995). "A Jesuit Experiment in Faith and Joy". America. 27l5/1995, Vol. 172, Issue 19, pp. 22-6.

منظمات المجتمع المدنى بأن القرارات يتم اتخاذها بشكل فردى وليس بشكل جماعى، وفى أغلب الأحوال يقوم مدير المنظمة أو رئيسها بمعظم العمل، مما يفسر حقيقة أنه من النادر أن يتنازل هؤلاء عن مراكزهم، حيث قد يعنى هذا نهاية المنظمة [٢٩]. وعلى أى حال، يمكن تحقيق مستوى أعلى من المشاركة والتشاور إذا التزم مديرو العموم بفترات التعيين المحددة، وكان هناك تفويض للسلطة، وحوافز للموظفين مثل إتاحة فرص لبناء القدرات حتى يتمكنوا من المشاركة فى اتخاذ القرارات.

- فى المناطق الريفية، تتشكل عضوية مجالس الإدارات من الأسر ذات النفوذ. وفى المناطق الحضرية، تتألف العضوية أساسا من الأثرياء أو موظفى الحكومة وهو ما يتضح من الخلفية التعليمية والمهنية لأعضاء مجالس الإدارات. ولهذا يشترط أن تتضمن عضوية مجالس الإدارة نسبة من مواطني المجتمعات نفسها حيث أن هذا يساعد على الحد من النفوذ الذى يمارسه الأعضاء المؤسسون [٣٠].
- معظم منظمات المجتمع المدنى فى مصر تعتبر الفئات التى تخدمها كفئات مستفيدة وليست عميلة لها. ولما كانت هذه الفئات تحصل على دعم المنظمة، لذا لا يتوقع أن تقوم بمساءلة إدارة المنظمة، أو تكون قادرة على التأثير فى القرارات التى يتم اتخاذها داخلها. وغالبا ما يكون هناك تركيز ضعيف على معرفة نتائج التمويل، لذا فإن من أحد السبل لضمان تحقيق الشفافية هو إلزام كافة المنظمات النشطة بأن تقدم تقريراً سنويا تدرج فيه أهدافها وانجازاتها والجهات المانحة والتمويل الذى حصلت عليه وميزانيتها، وأن يتاح هذا التقرير للعامة . ومن المعتقد أن بعض منظمات المجتمع المدنى، خاصة تلك التى تحصل على تمويل من جهات مانحة أجنبية، تكون مسئولة أمام هذه الجهات أكثر منها أمام المستفيدين منها أو أمام الجمهور بوجه عام.
- من النادر جدا أن تقوم منظمات المجتمع المدنى بتقييم أو قياس الأثر الكلى لأعمالها، وحتى إذا قامت بذلك، فإنه نادرا ما توضح نتائج التقييم أوتقوم بتقدير الأثار الاستراتيجية المستقبلية. ويرجع عدم وجود رؤية مستقبلية لهذه المنظمات أيضا إلى المصاعب المالية التى تؤثر على قدرتها على تقييم الانجازات أو التخطيط للمستقبل. وترتبط هذه القضايا ارتباطا قويا بالحاجة إلى إيجاد مصادر تمويل مناسبة ومستمرة، بخلاف رسوم العضوية أو الدعم الحكومى. ومن الممكن أن تقوم المؤسسات الأهلية المحلية التى ينشئها القطاع الخاص المصرى بتقديم تمويل للجمعيات التى تعمل فى مجالات معينة أو التبرع بودائع وقفية ينفق العائد منها فى تغطية التكاليف الجارية و المرتبات، بشرط موافقة الحكومة. ويجب الحد من، أو إزالة، المعوقات البيروقراطية التى تعترض الأنشطة التى يمكن من خلالها جمع الأموال، مثل إقامة الأسواق الخيرية و بيع المنتجات الحرفية.
- نظرا لوجود حالات فساد أو سوء استخدام لأموال المنظمات – فى بعض الأحيان –، وهو ما أدى إلى توجيه انتقادات من جانب أعضاء مجلس الشعب والاعلام، لذا هناك دعوة إلى ضرورة قيام الجهاز المركزى للمحاسبات بمراقبة ومراجعة أموال منظمات المجتمع المدنى بدلا من وزارة التضامن الاجتماعى.
- فيما يتعلق بالموارد البشرية، تجد الكثير من منظمات المجتمع المدنى صعوبة فى تعيين موظفين أكفاء أو جذب متطوعين أو الاحتفاظ بهم. فالأجور التى يحصلون عليها أقل من الأجور فى القطاع الخاص. ولا يوجد استقرار وظيفى بالقياس إلى الوضع فى الحكومة. وفى بعض الأحيان تقوم وزارة التضامن الاجتماعى بندب بعض العاملين بها إلى الجمعيات الأهلية للعمل فى مشروعات مشتركة. وتتولى الوزارة دفع مرتبات وتأمينات ومعاشات هؤلاء العاملين بالكامل. وهذه الحزمة من المزايا لا تتوافر عادة للعاملين فى منظمات المجتمع المدنى مما يجعلهم يشعرون بالاحباط وعدم

٢٩) Abdel Rahman, Maha (2004) Civil Society Exposed : The Politics of NGOs In Egypt, Library of Modern Middle East Studied, Taurus Academic Studies, London and New York.

٣٠) المرجع السابق

الاستقرار. ويؤدى إلى ارتفاع معدلات التنقل الوظيفى. والأكثر من ذلك أن المتطوعين عادة ما يكونوا من الأثرياء أو الطبقات المتميزة، حيث أن معظم السكان مشغولون تماما بالعمل فى وظيفة أو أكثر حتى يواجهوا مطالب المعيشة،فإنه لا يتوافر لديهم الوقت الكافى للعمل التطوعى. وفى الآونة الأخيرة وجد الخريجون الشباب أنه من المفيد العمل مع منظمات المجتمع المدنى كمتطوعين إلى أن يجدوا وظيفة مدفوعة الأجر وأكثر استقرارا [٣١]، هذا إلى جانب أن التدريب فى إحدى منظمات المجتمع المدنى المشهورة يعتبر فرصة جيدة للحصول على عمل فى المستقبل خاصة فى مجال التنمية. ومن الممكن أن تستفيد مصر من تجارب الدول المتقدمة التى تشجع النشاط التطوعى من خلال استبدال الحكم بالحبس أو الغرامة، بالنسبة للمخالفات البسيطة مثل مخالفات المرور، بالعمل الاجتماعى.

- بصفة عامة، هناك فجوة نوعية فى مراكز صنع القرار بمنظمات المجتمع المدنى. وتشير إحدى الدراسات إلى أن نسبة عضوية النساء فى الجمعيات العمومية بالمؤسسات الأهلية تبلغ ٢٠٪ تقريبا، و١٠٪ فقط فى مجالس الإدارات. وتزيد نسبة مشاركة النساء بدرجة كبيرة فى القاهرة والمناطق الحضرية الأخرى (أكثر من ٥٩٪) بالمقارنة بالمناطق الريفية، خاصة فى الوجه القبلى. ومع هذا تعمل النساء فى خدمات الرعاية التقليدية، مثل التدريس فى فصول محو الأمية أو مشرفات فى دور الحضانة. ومما يثير الدهشة أن نسبة النساء فى مجالس إدارات الجمعيات العاملة فى مجال البيئة تصل إلى ٦٨٪. وبوجه عام، يعكس انخفاض نسبة تمثيل النساء فى مراكز صنع القرار استمرار هيمنة القيم والتقاليد الذكورية التى تفضل رئاسة الرجال لهذه المراكز. ويمكن تفسير ذلك ايضا بأن النساء مسؤولات مسؤولية كاملة عن تربية الأطفال والأعمال المنزلية وبذلك لا يجدن وقتا كافيا للمشاركة فى الحياة العامة، خاصة إذا كن يشغلن أعمالا مدفوعة الأجر [٣٢]. ولذلك هناك حاجة ماسة لمواجهة هذا التحامل على النساء من خلال الإعلام وتطبيق قانون لمكافحة التمييز ضد المرأة، كما أن هناك أيضا من الأسباب ما يدعو إلى اتخاذ إجراء حازم فى هذا الشأن أو تخصيص حصص للنساء.
- يعد التشبيك بين منظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية، من خلال اتحادات إقليمية أو نوعية مسموحاً به قانونا، ولكن لا يجوز إقامة أكثر من إتحاد إقليمى فى كل محافظة، ويتم إدارة الاتحادات مركزيا، مما يجعل من الصعب تقديم الخدمات للجمعيات الأهلية أو التنسيق بين أعمالها. وقد أدى هذا إلى انتشار الشبكات غير الرسمية بين منظمات المجتمع المدنى التى زادت كثيرا فى السنوات الأخيرة، نظرا لسهولة وسرعة الاتصال بين بعضها البعض. ويبرز التفاعل بين هذه الجمعيات عندما تثار مسألة أو قضية ذات اهتمام أو تأثير مشترك. فمثلا هناك تواصل وتعاون بين الجمعيات الأهلية النسائية بشأن العديد من الأنشطة، وكذلك الحال بالنسبة لمنظمات حقوق الانسان والمنظمات المعنية بالبيئة. وهناك أيضا نسبة ضئيلة للغاية من منظمات المجتمع المدنى التى لها صلات بمنظمات مماثلة فى الخارج، وهذه أمور تشير إلى ضرورة إعادة النظر فى القواعد التنظيمية التى تحكم العلاقات بين الاتحادات والمتعاملين معها.

العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والدولة :

تعد القنوات الرسمية التي يمكن من خلالها إجراء حوار بين الحكومة و منظمات المجتمع المدنى ضئيلة للغاية. ولا تتاح فرص متكافئة بين كافة هذه المنظمات للمشاركة فى هذا الحوار، الذى نادرا ما يحدث. وفى الغالب، يكون هذا الحوار بمثابة واجهة لإرضاء المنظمات المانحة الدولية والثنائية ومتعددة الأطراف التى تدعو إلى إيجاد مجتمع مدنى قوى وحر فى مصر. وحتى يمكن بناء حوار مثمر بين الحكومة والمجتمع المدنى يجب أولا وقبل كل شىء خلق ثقة متبادلة بينهما. وقد اقتُرِح إنشاء لجنة مشتركة من البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدنى لمناقشة القضايا المتعلقة بتنمية المجتمع المدنى كخطوة مفيدة فى الاتجاه الصحيح [٣٣].

منظمات المجتمع المدنى كمتابع أو مراقب لأعمال الحكومة:

ترى معظم منظمات المجتمع المدنى فى مصر أن دورها ينحصر فى التعامل مع الحاجات العاجلة للمواطنين. أما دورها كمراقب لنشاط الحكومة أو القطاع الخاص فإنه مازال محدودا للغاية. وتفضل بعض هذه المنظمات ألا تدخل فى مواجهات مباشرة. ففى ظل المناخ الحالى ، تعتقد هذه المنظمات أن إثارة القضايا وضمان نتائجها بطريقة غير مباشرة هى وسيلة أكثر فاعلية، خاصة إذا كان لقياداتها علاقات ودية وغير رسمية مع الصحافة، أو مع المسؤولين فى مختلف الأجهزة. ومن ناحية أخرى، ظهر فى الآونة الأخيرة عدد قليل من منظمات المجتمع المدنى التى تعارض على الملأ سياسات الحكومة وتطالب بتوفير فرص أكبر لمساءلة الحكومة خاصة فيما يتعلق بانتهاك حقوق الانسان. وفى الحقيقة يشير الوضع الحالى إلى أنه من المتوقع فى المستقبل أن يكون هناك رصد أكبر وانتقادات صريحة للممارسات التى تقوض المناخ السياسى والاجتماعى الواضح والمستقل. ومن المحتمل أن يأتى هذا على حساب القائمين على تنظيم المجتمع المدنى والمتعاملين معهم حيث أنهم سيدخلون فى تحد مع شخصيات لها مصالح مكتسبة وسلطات راسخة.

رابعا: القيمة المضافة للتوسع

نظرا للتحديات التى يواجهها مجتمع التنمية فى سعيه نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بدأ هذا المجتمع فى الآونة الأخيرة فى التركيز على ضرورة توسيع نطاق التدخلات الرامية إلى تحقيق أكبر أثر تنموي[٣٤]. ويقصد بتوسيع نطاق التدخلات التنموية، التوسع فى المشروعات والبرامج والسياسات الناجحة وتطويعها لظروف المجتمع المعنى، وتحقيق الاستدامة لها بشتى الطرق عبر الزمن من أجل تحقيق هذا الهدف. وقد برز هذا التركيز كنتيجة للاهتمام بكيفية توزيع واستيعاب الزيادة الكبيرة فى حجم مساعدات

٣١) تشير تجربة جمعية الرسالة، وهى جمعية أعضاؤها من الطلاب المتطوعين، إلى أن القيود والإجراءات البيروقراطية أدت إلى أن عُشر الطلاب المسجلين بها فقط يمكن اعتبارهم أعضاء نشطين

٣٢) تم مناقشة قضايا النوع الاجتماعى بصورة موسعة فى البانر شهيدة (٢٠٠٥)، النوع الاجتماعى والمواطنة ودور بعض الدول العربية المختارة: حالة مصر، اليونسكوا، بيروت

٣٣) المرجع السابق

إطار ٤-٨ توصيات بشأن تغيير بعض السياسات والبرامج

أثبتت التجارب أنه على الرغم من أن للقانون دوراً كبيراً فى دعم منظمات المجتمع المدنى، إلا أنه لا يكفى وحده لتحقيق الغرض من التغيير أو التعديل. ويتطلب التنفيذ الفعال للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ مناخا سياسياً واجتماعياً يدعم أنشطة هذه المنظمات ويفعّل حركتها وييسر تعاونها ونموها وتنميتها.

وفى هذا السياق، يقترح الآتي:

* دعم ومساندة الاتحاد العام للجمعيات والمنظمات الأهلية، والاتحادات الإقليمية والنوعية ودعوتها لتبنى فكرة التشاور بشأن الأولويات القومية للجمعيات الأهلية فى كافة محافظات مصر. ويمكن من خلال عقد اجتماعات عامة سنوية تبنى قضية أو قضيتين أساسيتين من القضايا التنموية مثل مكافحة الفقر، والبطالة، والتمكين الاقتصادي للمواطن، وتشجيع المشاركة الشعبية فى عمليات التنمية أو ممارسة الحقوق السياسية..
* مواجهة مشاكل تمويل أنشطة الجمعيات على النحو التالى:

أ. إعادة النظر فى ميزانيات الاعانات المقدمة للجمعيات الأهلية، وإحياء صندوق إعانة الجمعيات الأهلية. وهذا سيؤدى إلى زيادة فرص حصولها على الموارد، وتعزيز دور هذا الصندوق حتى يكون مصدرا لتمويل أنشطة الجمعيات الأهلية.

ب. دعوة الصناديق الخاصة (مثل صندوق التنمية المصرى السويسري)أو مركز دعم المنظمات غير الحكومية للتركيز على تمويل مشروعات التمكين الاقتصادي (التى تعالج قضايا الفقر والبطالة) من خلال إقامة المشروعات، وتنظيم التدريب المهني، وتقديم القروض الصغيرة والتمكين السياسى (من خلال التوعية القانونية؛ ودعم ثقافة التطوع والديمقراطية وحقوق الإنسان، خاصة حقوق المرأة والطفل).

ج. تشجيع القطاع الخاص المصرى على إنشاء جمعيات أهلية تعمل كمؤسسات تمويلية لتمويل ومتابعة تنفيذ مشروعات الجمعيات الأهلية فى ظل إطار يضمن استخدام الأموال فى مشروعات اجتماعية تقوم على أسس اقتصادية تضمن لها الاستمرارية.

د. إعادة النظر فى بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ من أجل تخفيف القيود المفروضة على الحصول على تمويل من المؤسسات الأجنبية والدولية، المرخص لها بالعمل فى مصر من قبل الحكومة المصرية، وذلك بأن يكتفي بإخطار الجهة المختصة عند تلقى تمويل من المؤسسات الأجنبية، بدلا من شرط الحصول على موافقة مسبقة.

* وضع خطة قومية للنهوض بجمعيات تنمية المجتمع، ودعم أنشطتها فى المحافظات. والتشاور مع هذه الجمعيات لتفعيل نشاطها فى مجال التمكين الاقتصادى للمواطن. ويمكن لهذه الجمعيات أن تقيم نماذج لمشروعات تنموية تخلق فرص عمل مثل تدوير القمامة أو صناعة الحرير .....الخ.
* وضع سياسات وبرامج لتدعيم البناء المؤسسي والديمقراطي للجمعيات الأهلية. وفى ظل هذه البرامج، يمكن للجمعيات الناجحة أن تقدم الخبرات الفنية والتدريب. كما يجب تصميم نظم للحوافز، مثل المنح والمعونات، لتشجيع خلق صف ثانٍ من المتطوعين، كما يتعين أن تضم مجالس إدارات الجمعيات أعضاء من النساء والشباب.
* وضع سياسات وبرامج لتدريب القيادات فى المستوى الوظيفى المتوسط فى وزارة التضامن الاجتماعي، وتفعيل دورها فى مساندة الجمعيات الأهلية وتسهيل قيامها بهذا الدور دون فرض الوصاية عليها أو التدخل فى إدارتها. كما يجب أيضا وضع نظم تكفل حصول الجمعيات على الموافقات المطلوبة بسرعة وكفاءة.
* إعادة النظر فى دور الجهات الأمنية فى الموافقة على أنشطة الجمعيات الأهلية، وترشيد عملية إعتراضها على إنشاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية، و على تولى بعض القيادات عضوية مجالس الإدارة. ويتعين أيضا أن يقتصر حق هذه الجهات في أداء هذا الدورعلى الحالات الاستثنائية التى ينص عليها القانون لحماية المصالح القومية والأمن القومي.
* إعداد برنامج لتشجيع ثقافة التطوع والمشاركة، بالتعاون مع الاتحاد العام للجمعيات الأهلية واتحادات الطلاب فى الجامعات والمدارس، وتشجيع الشباب على تأسيس جمعيات أهلية وعلى ممارسة النشاط التطوعى. ويمكن اقتراح الآتي فى هذا الصدد:

أ. النظر فى تبني فكرة مشروع قومي لتشغيل الشباب المتطوع، خلال الاجازات الصيفية، وطوال العام بالنسبة للشباب الباحثين عن عمل ،على أن يتبنى هذا المشروع الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية. ومن أمثلة هذه المشروعات: إنشاء طريق جديد موازٍ لنهر النيل يمتد من الشمال حتى الجنوب، أو مشروع قومي للتشجير والنظافة فى إطار الحملة القومية لحماية البيئة، أو تنظيم حملة قومية لمحو الأمية، أو غيرها من المشروعات المماثلة.

ب. الدعوة لوضع برنامج قومي لإحياء ثقافة التطوع وترسيخ روح الانتماء، يقوم بتنفيذه الاتحاد العام للجمعيات الأهلية والمنظمات والاتحادات الإقليمية. ويتولى هذا البرنامج مهمة التنسيق المنهجي بين الحاجة إلى خدمات المتطوعين من كافة الفئات العمرية وبين مجالات الخبرة المختلفة لهؤلاء المتطوعين. ويمكن أن يشمل هذا الفريق من المتطوعين كل من الشباب والموظفين والمتقاعدين، ويتم المواءمة بين قدرات هؤلاء الأشخاص وظروفهم وفرص تواجدهم، ونوع المشروعات التطوعية التى تلائمهم.

* تدعيم مفهوم المشاركة فى عمليات التنمية بين الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص والحكومة. ويجب إلقاء الضوء على المشروعات التشاركية الناجحة وتكريمها باعتبارها نموذجا يجب الإقتداء به لتنمية روح المشاركة.

المصدر: منى ذو الفقار، ، من ورقة عمل حول تعديل قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، أكتوبر ٢٠٠٦ .

التنمية الرسمية التى وعدت بها الحكومة المصرية، أو منظمات المجتمع المدنى، أو الدول الغنية، أثناء القمم الأخيرة التى عقدتها مجموعة الثمانى .

التحديات التى تواجهها الجمعيات الأهلية

كانت تدخلات الجمعيات الأهلية (ومازالت) تعتبر تدخلات ضيقة النطاق، وتتمثل فى غالب الأحوال في تطبيق نماذج إرشادية صغيرة، وعندما تحقق هذه النماذج نجاحاً، يصبح السؤال هو كيف يمكن محاكاة هذه النماذج،أو التوسع فى تطبيقها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يعتبر تعميم الالتحاق بالمدارس الابتدائية وتوفير المياه النظيفة أهدافا واضحة فى ظل الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن من المهم أن نكون قادرين على تحقيق هذه الأهداف بالاستفادة من الخبرات والتجارب التى تم استخلاصها من البرامج الإرشادية الصغيرة. وفى مجال البرامج الاجتماعية - أى برامج التعليم والصحة وتخفيض الفقر وتنمية المجتمعات الريفية والحضرية وخلافة - يكون توسيع نطاق هذه البرامج ذا أهمية خاصة إذا كان الهدف هو الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس أو تغطية نطاق جغرافى أوسع - إقليمى أو عالمى. في هذه الحالة يمكن تطبيق ما يسمى بالنموذج المقتبس Franchise Model ، مثلا فى حالة مكافحة الأوبئة. وفى هذه الحالة يمكن نقل المبادىء الأساسية لهذا النموذج مع الاحتفاظ بمساحة تحقق تفاعل بين أعضاء المجتمع يتناسب والسياق الذى يطبق فيه النموذج. وتعتبر تجربة بنك جرامين فى بنجلاديش مثالا جيدا للمنظمة التى نجحت فى نقل تجربتها، حيث يتم محاكاة برامج الأقراض متناهى الصغر، التي تبنتها، فى دول أخرى. وهناك مثال آخر لمنظمة تعمل فى مجال مختلف، وهى منظمة الشفافية الدولية، وهى منظمة غير حكومية تعمل على رصد الفساد على المستوى العالمى، حيث استطاعت أن توسع من نطاق عملها لتغطى دولا عديدة من خلال النموذج الذي يطلق عليه FRANCHISE MODEL

ويتطلب توسيع نطاق التدخلات أفقا زمنيا طويلا، فهو يقتضي أن يكون هناك التزاما طويل الأمد من جانب المؤسسات والجهات المانحة والأفراد لأنه ينطوى على ثلاثة ابعاد هى : (١) توسيع النطاق الذى تغطيه البرامج أو السياسات ليشمل عددا أكبر من الناس ومساحة جغرافية أوسع. (٢) وضع الإطار التنظيمى والسياسى الذى يسمح

٣٤. See Binswanger, H & Swaminathan,S (2003), "Scaling Up Community Driven Development," Policy Research Working Paper Number 3039, The World Bank, Africa Regional Office; and Gillespie, Stuart, (2004), *Scaling Up Community Driven Development: A Synthesis of Experience*, Washington, IFPRI.

إطار ٤-٩ الركائز الأساسية لتوسيع نطاق التدخلات التنموية

هناك ثلاث ركائز أساسية لتصميم الاستراتيجيات التي تستهدف توسيع نطاق التدخلات التنموية، وإدماجها فى نسق القيم الأساسية التى تنظمها وهى :الرؤية، والقوى الدافعة، وفرصة النمو.

الرؤية: من الناحية المثالية، يجب وضع رؤية لتوسيع نطاق هذه التدخلات كنقطة بدء لأى برنامج، وعادة ما يطلق عليه البرنامج الإرشادى. وهذه البرامج الارشادية، يجب تصميمها بطريقة تُمكن من توسيع نطاقها فى حالة نجاحها.

القوى الدافعة: تعتبر عملية توسيع نطاق التدخلات التنموية عملية ديناميكية، وتتطلب قوى دافعة لتقودها إلى الأمام. فأولا، يجب أن تكون هناك فكرة مبتكرة لتلبية حاجات الناس أو لتخلق طلبا على هذه الحاجات. وثانيا، يجب أن يكون هناك قائد أورائد، حيث أن جميع البرامج الناجحة التى انطلقت من بدايات محدودة استفادت من وجود قادة ذوى شخصية مبهرة، ولهم رؤية، ويتسمون بالمثابرة فى جهودهم، ولهم صلات وثيقة بالأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة وبمؤيديهم، ويتمتعون بالقدرة على قيادة الناس واحترامهم وتوجيههم.

فرصة النمو: إن توافر الأفكار المبتكرة والمدافعين عنها، والمحفزات الخارجية ليست كافية فى حد ذاتها. وحتى يمكن توسيع نطاق التدخلات التنموية، فإن الأمر يحتاج إلى وجود فرصة للنمو. وأحيانا تكون هذه الفرصة متاحة بالفعل، ولكن فى الغالب لا تكون موجودة مما يتعين معه العمل على خلقها. وهناك عدد من الأبعاد المترابطة التى يجب توافرها لضمان ا لنجاح في محاكاة أو توسيع نطاق التدخلات. وهذه الأبعاد هى:

* **البعد المالي**: تتطلب معظم القرارات المتعلقة بالموازنات إقرار البرلمانات لها، ومع هذا، فإن البعد المالي يتضمن أيضا تحديد ما إذا كان سيتم توافر الدعم السياسى لتقليص أنشطة معينة.
* **البعد السياسي**: يتطلب توسيع نطاق التدخلات التزاما سياسيا. ويعد هذه عملية طويلة الأجل يتعين البدء فيها مبكراً والدفاع عنها ، إلى جانب ضرورة إقرار البرامج المستهدف توسيع نطاقها، وهذا لا يقتصر على مجرد إقناع صانعى القرارات بمزايا هذه البرامج بل يتطلب العمل على حشد المؤيدين وأصحاب المصلحة الذين يرغبون فى وضع هذه البرامج.
* **البعد الاقتصادي**: يتطلب توسيع نطاق التدخلات أن يكون هناك طلب كاف على الخدمات التى يقدمها البرنامج الموسع، أو أنه يمكن خلق هذا الطلب فى الحال. ويعتبر التقييم الواقعى لهذا الطلب و تحديد العوامل المطلوبة لخلقه خطوة هامة في هذا البعد.
* **البعد المتعلق ببناء القدرات**: يشكل جمود المؤسسات، خاصة فى القطاع العام، عقبة كبيرة، ولهذا من الضرورى خلق حوافز من أجل إحداث التغيير وحشد المؤيدين داخل المؤسسة، ليس فقط على مستوى الإدارة العليا، ولكن أيضا على مستوى الإدارة الوسطى والموظفين. ويعتبر التدريب أحد المكونات الهامة، ولكنه ليس كافيا بأى شكل من الأشكال، حيث أن تحسين القدرات التنظيمية، وهيكل الحوافز، والالتزام من الأمور التى لها نفس القدر من الأهمية.
* **البعد الثقافي**: عادة ما يتطلب الأمر تعديل البرامج عندما يتم التوسع فيها أو محاكاتها حتى تتواءم مع القيم الاجتماعية وأنماط التفاعل الاجتماعى، خاصة فى المجتمعات والدول متعددة الثقافات، أو عندما يتم نقل التدخلات الناجحة لدولة أو قارة أخرى.
* **البعد التشاركي**: فى معظم عمليات توسيع نطاق التدخلات الناجحة، كان الشركاء هم العامل الأساسى فى استمرار القوة الدافعة ، فهم يستطيعون مساندة القائمين على عملية التوسع وتقديم الدعم المالى لهذه العملية. ويمثل تحقيق التعاون الفعال بين الجهات المانحة الرسمية تحديا خاصا، على الرغم من أن تعهد هذه الجهات على تنسيق أنشطتها فى إطار إعلان باريس.
* **البعد التعليمي**: إن عملية توسيع نطاق التدخلات ليست عملية تقف عند لحظة معينة ، بل هى عملية تمتد لسنوات عديدة وتجتاز مسالك مجهولة. وتعد حلقات المتابعة والتقييم ورصد المردود أمورا هامة فى عملية التعلم والتكيف.

المصدر: Arntraud Hartmann and Johannes F.Linn (2007

يقصد بتوسيع نطاق التدخلات التنموية التوسع فى المشروعات والبرامج والسياسات الناجحة وتطويعها وتحقيق الاستدامة لها بشتى الطرق وعبر الزمن لتحقيق أكبر أثر تنموى

بهذا التوسع (٣) عدم الاقتصار على مجال أو نشاط واحد (الصحة أو التعليم مثلا) بل يغطى مجالات وأنشطة أخرى.

الدروس الخمسة المستفادة لتحقيق النجاح في عملية توسيع نطاق التدخلات التنموية

بتجميع مختلف خيوط عملية توسيع نطاق التدخلات التنموية، تبرز خمسة دروس أساسية يمكن الاستفادة منها [٣٥]:

١. تحتاج هذه العملية إلى وجود قيادة تمثل القوة الدافعة لهذه العملية،إلى جانب مجموعة واضحة من القيم داخل المؤسسة لتمكين المديرين و الموظفين ، فإذا لم يتم ذلك، فلن يجدى وضع أى أدلة إرشادية، أو نماذج للتقييم والمراجعة، أو تجميع لدراسات الحالة.

٢. تتطلب هذه العملية إلى وجود أنصار على المستوى السياسى، وغرس بذور التغيير الاجتماعى فى المجتمع، وإلى دعم هؤلاء الأنصار. وعادة لا يظهر هؤلاء من تلقاء أنفسهم، بل لابد من العمل على اكتشافهم وإشراكهم بفاعلية فى هذه العملية، كما يتعين على القادة السياسيين أن يدركوا أن من مصلحتهم إدراج القضايا التى تتضمنها عملية توسيع نطاق التدخلات على قائمة أجندتهم.

٣. تحتاج هذه العملية، إلى حوافز وإلى ترسيخ مبدأ المساءلة،و إلي إجراء التغيير، ولكن غالبا ما يكون المسؤولون عن التغيير غير راغبين فى ذلك. وفى البرامج التى تقدم الخدمات، غالبا ما يكون هؤلاء المسؤولون من العاملين فى الأجهزة البيروقراطية التى تتسم بالجمود. وتؤدى المعوقات الإدارية ،إلى جانب عدم توافر المهارات والموارد البشرية الكافية، إلي عرقلة حدوث هذا التغيير. ويعد ترسيخ مبدأ المساءلة ذا أهمية بالغة، وتزداد هذه الأهمية كلما توسعت البرامج، وكلما اتضح وزاد الاهتمام السياسى بها. وهناك سبل عديدة لتحقيق المساءلة ومنها التقارير الدورية التى يرسلها المواطنون ، ومسوح واستطلاعا ت الرأى العام، والمتابعة المستندة إلى تقييم النتائج.

٤. تحتاج هذه العملية إلى الانتظام فى المتابعة والتقييم، ومن الضرورى أن يتم ذلك على مستويين: الأول خلال العملية الإرشادية. والثانى، خلال توسيع نطاق التدخلات. وقد نجحت عملية BRAC فى بنجلاديش أساسا لأنها اعتمدت على المردود الذى أسفرت عنه نظم المتابعة

٣٥) المرجع السابق

والتقييم، مما كان يسمح بتعديل البرامج كلما تم توسيع نطاقها.

٥. تحقق هذه العملية النجاح إذا تمت بأسلوب منهجي وتدريجي، وإذا اعتمدت على التخطيط اللوجستي الدقيق، والتحديد الواضح لأدوار الشركاء، والمشاركة المجتمعية التي تنطلق من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى، والتواصل الجيد بين الأطراف المعنية، وهذه كلها عوامل لا تتحقق تلقائيا أو في الحال .

خامسا : توصيات عامة

هناك عدد من التوصيات التى تم استخلاصها من محتويات هذا الفصل. وقد أكد تقرير مؤشر المجتمع المدنى الذى تصدره منظمة CIVICUS العالمية هذه التوصيات. ويمكن إيجازها فيما يلى [٣٦] :

- أولا، من الضرورى توثيق التعاون بين الحكومة والجامعات والمراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدنى بشأن تحقيق متطلبات إصلاح البيئة التشريعية. كما يجب التأكيد على أن السياسة الفعالة تتطلب تنفيذا فعالا. ويمكن للمنظمات الحقوقية أن تساعد فى ذلك من خلال العمل على زيادة وعى الجمهور با لأسباب الجذرية أو الهيكلية وراء عدم الكفاءة أو وراء مشاكل المجتمع.
- ثانيا، تشجيع تبادل البيانات، وتوثيق العمل على كافة المستويات من أجل بناء قاعدة بيانات قومية عن منظمات المجتمع المدنى.
- ثالثا، تطوير نظم العمل الداخلية بمنظمات المجتمع المدنى، ومن ناحية أخرى،هناك حاجة لتحقيق المزيد من التشبيك والتحالف فيما بينها ، حتى يمكن التعرف على المنظمات التى تطبق أفضل الممارسات ومحاكاتها، وحتى تصبح أكثر قدرة على التأثير في السياسة العامة.
- رابعا، من الضروري إيجاد آليات لتوفير التمويل المستدام لمنظمات المجتمع المدنى.كما يجب البحث عن سبل لتوفير التبرعات الخيرية بصورة منتظمة،بالإضافة إلى تأكيد الا لتزام طويل الأجل بمساندة الأنشطة ذات التوجه التنموى. وفى كلتا الحالتين، يعتبر تنمية الوعى أمرا ضروريا، كما يجب تعديل التشريعات التى تضع قيودا على جمع الأموال.
- خامسا، من المهم زيادة مستوى الاهتمام بالعمل التطوعى. ويمكن أن تساعد دراسات الحالة التى تتناول تجارب منظمات المجتمع المدنى الناجحة فى التعرف على سبل تشجيع المتطوعين والاحتفاظ بهم، وعلى الوسائل المناسبة للاستعانة بخدماتهم مقابل أجر.

بعض المراجع المختارة

Fowler, Alan (2003). "An Enabling Environment for Civil Society: What Does It Mean and How Does Law Fit In?" *Centre for Civil Society, Research Report*, Volume 7, Issue 1.

Karajah, Sa'ed (2007), "Civil Society in the Arab World: The Missing Concept," *The International Journal of Not-For-Profit_Law*, Vol 9, Issue 2, April.

UNDP: Civil Society and NonGovernment Organizations <www.adb.org/documents/manuals/serve_and_preserve/Chap 15>

IJNL, (2005), "Toward an Enabling Legal Environment for Civil Society". Statement of the 16th Annual Johns Hopkins International Fellows in Philanthropy Conference. *The International Journal of Not-for-Profit Law* (2005), Volume 8, Issue 1, November.

Yom, Sean L (2005), "Civil Society and Democratization in the Arab World", *Middle East Review of International Affairs*, Vol 9, No. 4.

٣٦) CIVICUS, Civil Society Index Report (2006) PP 80-81 مرجع سبق ذكره

ملحق ٤-١ جدول (١) : إطار ARVIN: أسلوب لتقييم البيئة الداعمة لمنظمات المجتمع المدنى

العناصر	الإطار القانونى والتنظيمى	سياق الحكم السياسى	الخصائص الاجتماعية والثقافية	الأوضاع الاقتصادية
المشاركة فى منظمات المجتمع المدني	حرية المشاركة في منظمات المجتمع المدنى	وجود سياسات وإجراءات تعترف بمنظمات المجتمع المدنى وتقرها	رأس المال الاجتماعى، معوقات أمام النوع الاجتماعى، الأمية	تكلفة التسجيل والاعتماد القانونى، تكلفة عقد الاجتماعات والمنتديات
تعبئة الموارد	النظم الضريبية، اللوائح الخاصة بالحصول على الأموال وشراء مستلزمات المنظمة	المنح الحكومية، الأموال الخاصة، التعاقد والتحويلات الأخرى	الأعمال الخيرية الاجتماعية (ثقافة العطاء)، تاريخ المشاركة فى منظمات المجتمع المدنى، الاعتماد على الذات وسد الفجوة	حجم الاقتصاد والضغوط التى يتعرض لها، أثر الاقتصاد على مساهمة الأعضاء، البنية الأساسية وتكلفة الاتصالات
الصوت المسموع للمواطنين	حرية التعبير، القوانين المتعلقة بالإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الهيمنة السياسية على وسائل الإعلام العامة	استخدام وسائل الاتصالات، استخدام الفئات الاجتماعية المختلفة لوسائل الإعلام	المصاريف التى يتعين إنفاقها للتعبير عن الآراء فى الإعلام (الاعلانات وابداء الرأى فى شكل إعلانات) تكاليف عرض الأراء ونشرها وتوزيعها (العرائض، النشرات الاخبارية، محطات الراديو)
الوصول للمعلومات	حرية تداول المعلومات، حق الوصول للمعلومات العامة	سياسات وممارسات الافصاح عن المعلومات، إمكانية الاطلاع على السياسة العامة والميزانية	شبكات المعلومات، الأمية، استخدام اللغة المحلية	تكاليف ومصاريف الوصول للمعلومات
فرص التفاوض	فرص الحوار المتاحة قانونا (الاستفتاءات الضغط، المنابر العامة .الخ)	الإرادة السياسية، الآليات المؤسسية لإرساء أسس الحوار والمساءلة الاجتماعية، استعداد البرلمانات والحكومات المحلية القومية للمشاركة فى التفاوض	القيم الاجتماعية والشخصيات التى لها سلطة تحديد من الذى يستطيع أن يتكلم، وعن أى موضوع، وفى أى سياق ومتى.	القوة التفاوضية، أثر القيود الاقتصادية على استقلالية منظمة المجتمع المدنى وقدرتها على الدفاع عن الحقوق .

Source: Jeff Thindwa et al (2003), "Enabling Environments for Civic Engagement in PRSP Countries, Social Development Notes, Environmentally and Socially Sustainable Development Network, Note No. 82, March. Beck, Linda (2004). "Application of the ARVIN Framework to Assess Civic Engagement in the Decentralization in Senegal", Meetings of World Bank External Advisory Group on the Enabling Environment for Civic Engagement Initiative, June 7-8. http://siteresources.worldbank.org/INTPCENG/

وهناك مجموعة من الأسئلة التى تندرج تحت كل من هذه المجالات الخمسة والتى يمكن استخدامها لتقييم الوضع على أرض الواقع فى أى دولة أو مجتمع.

المشاركة فى منظمات المجتمع المدنى

* هل المشاركة فى منظمات المجتمع المدنى مسموح به تلقائيا وبلا قيود، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية، أم تخضع لقيود صارمة، و للسيطرة السياسية والأمنية؟
* كيف تتوزع منظمات المجتمع المدنى على مختلف الفئات الاجتماعية ومختلف الأغراض؟
* هل هناك فئات معينة يتم استبعادها أو يكون تمثيلها ضعيفا؟
* ما أسباب القيود التى تفرض على حرية المشاركة فى منظمات المجتمع؟، هل يرجع هذا إلى انعدام التسامح السياسى وعدم وجود فرص لذلك، أو إلى قيود قانونية أوعقبات إدارية، أو لارتفاع التكاليف أو إلى الأعراف الاجتماعية؟
* من الذى يملك سلطة فرض هذه القيود ولماذا ؟

تعبئة الموارد

* هل يتوافر لدى الأفراد الوقت والطاقة والأصول والفوائض المالية ومهارات تعبئة الموارد المطلوبة التى تمكن منظمات المجتمع المدنى من الاستمرار فى تقديم خدماتها.
* إلى أى مدى تعتمد منظمات المجتمع المدنى على الموارد الخارجية فى مقابل الاعتماد على الموارد الذاتية من أجل الاستمرار فى أداء وظائفها؟
* إلى أى مدى تكون قاعدة موارد منظمة المجتمع المدنى مستقلة عن الحكومة؟
* إلى أى مدى يؤثر التزام منظمة المجتمع المدنى بقوانين الضرائب والتوظيف والضمان الاجتماعى على دخلها وعلى هيكل تكاليفها؟
* ما هى أهم عقبة تواجه منظمة المجتمع المدنى : القيود القانونية، ضعف الامكانيات الاقتصادية، ضعف ثقافة العمل الخيرى الخاص، عدم كفاية البنية الأساسية المالية؟

صوت المواطنين

* هل هناك جماعة لا يسمح لها بالتعبير عن نفسها أو أفكار يحظر التعبير عنها؟ وإذا كان الأمر كذلك، على أى أساس يفرض هذا الحظر؟
* هل كل منظمات المجتمع المدنى التى ترغب فى التعبير عن أفكارها قادرة على توضيح موقفها وعرض أفكارها على الرأى العام؟
* هل هناك أى جماعات يتم استبعادها من المشاركة فى العمل العام؟
* هل يُسمح للإعلام الرسمي بعرض مختلف الآراء؟
* ما الذى يعوق إمكانية إسماع صوت المواطنين؟
* ما الذى يتسبب فى استبعاد بعض الأصوات حتى لا يتم سماعها؟

المعلومات والاتصالات

* هل تتاح المعلومات بصورة سهلة وكافية ومناسبة للمستخدمين الأميين وغير الأميين، أم أنها غير متاحة وتخضع للرقابة والمراقبة؟
* هل الاتصالات سهلة وحرة وكثيفة ومنخفضة التكلفة، أم أنها صعبة ومقيدة وتكلفتها عالية؟
* ما هى أهم عقبة : ضعف البنية الأساسية المادية مما يجعل السفر واستخدام المعلومات ووسائل الاتصالات صعبا، القيود الثقافية التى تتحيز ضد المرأة مما يقيد استفادتها من وسائل الاتصالات والمعلومات ويجعل الوصول إليها صعبا، القيود التكنولوجية والتكاليف؟

فرص التفاوض

* هل هناك طرق فعالة للتعبير عن مصالح المجتمع المدنى باستمرار، ولعرض المطالب، وتأكيد الحقوق،والتفاوض بشأن القضايا محل الخلاف،التى تثار بين قطاع المجتمع المدنى وبين هذا القطاع والحكومة وقطاع الأعمال أيضا؟
* هل هناك آليات مؤسسية معروفة ومستخدمة، أو منابر جادة، لإجراء الحوار بين قطاع المجتمع المدنى وبين القطاعات الأخرى؟
* ما هى أهم عقبة : عدم الموافقة من جانب الحكومة، فقدان الثقة الاجتماعية، ضعف قدرة منظمة المجتمع المدنى على توضيح وعرض مصالحها؟

ويمكن استخدام إطار ARVIN لتقييم درجة مساهمة المجتمع المدنى فى تحقيق اللامركزية. وقد تم فى عام ٢٠٠٤، إجراء دراسة فى السنغال (Beck)، تستند على إطار ARVIN، لتحليل الظروف التى تضعف من قدرة المجتمع المدنى على المطالبة بتطبيق اللامركزية بصورة فعالة. وقد كشفت الدراسة عن عدد من القضايا التى تعد بمثابة مشاكل، وقدمت توصيات خاصة بالسياسات التى تعالج هذه المشاكل.

ملحق ٤-٢: تطبيق إطار ARVIN على لامركزية العملية التعليمية فى مصر
أسلوب لتقييم إلى أى مديتكون البيئة داعمة لدور منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق لامركزية العملية التعليمية فى مصر

فيما يلى تطبيق مبدئى لإطار ARVIN لتقييم إلى أى مدى تكون البيئة داعمة لدور منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق لامركزية العملية التعليمية فى مصر، ولآجراء تطبيق أكثر تفصيلا لهذا الإطار فإنه يتعين توفير بيانات أكثر وتقييم وجهات نظر مختلف الأطراف صاحبة المصلحة. وتجدر الإشارة إلى أن لكل من مؤشرات إطار ARVIN جوانب قانونية وسياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية يتعين أخذها فى الاعتبار

العناصر	الإطار القانونى والتنظيمى	سياق الحكم السياسى	الخصائص الاجتماعية والثقافية	الأوضاع الاقتصادية
المشاركة فى منظمات المجتمع المدنى	**حرية المشاركة فى منظمات المجتمع المدنى** تسمح القوانين بحرية انضمام الأفراد إلى الجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجال التعليم. ومع هذا هناك نقابة واحدة للمعلمين تسيطر عليها الحكومة تقريبا ولا تمثل مصالح المعلمين بالكامل	**وجود سياسات وإجراءات تعترف بمنظمات المجتمع المدنى وتقرها.** قد يكون هناك بعض القيود السياسية والأمنية على علاقة الجمعيات الأهلية بالجهات المانحة الأجنبية. ويجب الحصول على إذن من الجهات الأمنية للقيام بأى تجمعات أو عقد اجتماعات عامة سواء كانت تشارك فيها الجهات المانحة أم لا	**رأس المال الاجتماعى** **معوقات أمام النوع الاجتماعى الأمية** يؤدى ارتفاع نسبة الأمية، وضعف روح التطوع إلى الحد من قدرة الأفراد على الانضمام إلى الجمعيات الأهلية	**تكلفة التسجيل والاعتماد القانونى** **تكلفة عقد الاجتماعات والمنتديات** على الرغم من أن تكلفة تسجيل الجمعية الأهلية قد لا تشكل عقبة، إلا أن هناك تكاليف أخرى معوقة مثل تكلفة تأجير أوشراء مكتب للجمعية الأهلية، التى تعد تكلفة مرتفعة، وتكلفة عقد الاجتماعات والمنتديات.
تعبئة الموارد	**النظم الضريبية** **اللوائح الخاصة بالحصول على الأموال وشراء مستلزمات المنظمة.** تعفى الجمعيات الأهلية من الضرائب و يجب الحصول على موافقة مسبقة من وزارة التضامن الاجتماعى للحصول على أموال من جهات مانحة خارجية. ويخضع صرف هذه الأموال لمراقبة الوزارة	**المنح الحكومية، الأموال الخاصة، التعاقد، التحويلات الأخرى.** تعد المنح الحكومية للجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التعليم محدودة كذلك الأموال التى تقدمها جهات خاصة.	**الأعمال الخيرية الاجتماعية (ثقافة العطاء)** **تاريخ المشاركة فى الجمعيات الأهلية.** الأعتماد على الذات، سد الفجوة ترتبط ثقافة العطاء بدوافع دينية (الزكاة - الصدقات) ولكن هذا العطاء لا يركز على الأغراض التعليمية. وعلى الرغم من أن لمصر تاريخ طويل للمساهمات الخيرية فى مجال التعليم (الوقف)، إلا أنه منذ قيام الثورة، وسيطرة الحكومة على إدارة الأوقاف، فقد الناس اهتمامهم بهذا المجال.	**حجم الاقتصاد والضغوط التى يتعرض لها، أثر الاقتصاد على مساهمة الأعضاء** **البنية الأساسية وتكلفة الاتصالات** تشكل المشاكل الاقتصادية وانخفاض مستويات المعيشة عقبة أمام تعبئة الموارد من المجتمع، خاصة فى المناطق الريفية الفقيرة.
الصوت المسموع للمواطن	**حرية التعبير** **القوانين المتعلقة بالإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات** تسيطر الحكومة على الصحف القومية والقنوات التليفزيونية ومحطات الإذاعة الرسمية. ومع هذا هناك فرص لحرية التعبير فى صحف المعارضة. ومازال الصحفيون والمحررون والعاملون فى الإعلام الذين يعارضون الحكومة يتعرضون لمضايقات وقد يتعرضون للمحاكمة بمقتضى قانون الطوارىء ولاعتبارات أمنية. كما أن هناك حالات تم فيها القبض على مدوَنين نتيجة إبداء آرائهم المعارضة للحكومة.	**السيطرة السياسية على وسائل الإعلام** على الرغم من سيطرة الحكومة على القنوات التليفزيونية الرسمية والصحف القومية إلا أن هناك فرصا متزايدة أمام صحف المعارضة والصحف المستقلة لعرض وجهات نظر مختلفة.	**استخدام وسائل الاتصالات (استخدام الفئات الاجتماعية المختلفة لوسائل الإعلام)** لا تتاح فرص متكافئة لجميع الفئات للوصول إلى الإعلام خاصة القنوات التليفزيونية والصحف القومية. وعلى المستوى المحلى، هناك عدد محدود من الصحف النشطة التى تغطى الأخبار والاهتمامات المحلية	**المصاريف التى يتعين إنفاقها للتعبير عن الآراء فى وسائل الإعلام (الإعلانات وابداء الرأى فى شكل اعلانات)** تكاليف عرض الآراء ونشرها وتوزيعها (العرائض، النشرات الإخبارية، محطات الراديو) قد تمثل تكلفة الإعلان فى الصحف القومية والقنوات التليفزيونية الرسمية عقبة أمام الجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجال التعليم التى ترغب فى نشر بعض القيم أو الأفكار.
الوصول المعلومات	**حرية المعلومات** **حق الوصول للمعلومات العامة** قد تجد الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التعليم صعوبة فى الوصول للمعلومات الرسمية عن السياسات التعليمية للحكومة، وعن تقارير الإنجازات وعلاوة على ذلك تتسم السجلات الرسمية عن إنجازات قطاع التعليم (مثلا عن معدلات الالتحاق بالتعليم) بالمبالغة	**سياسات وممارسات الافصاح عن المعلومات** **امكانية الاطلاع على السياسة العامة والميزانية** هناك إفصاح محدود للغاية عن المعلومات المتعلقة بالسياسات والممارسات والموازنات العامة وعندما يتم عرض الموازنة العامة للدولة على مجلس الشعب، حتى رئيس مجلس الوزراء قد لا يستطيع أن يكشف عن مخصصات التعليم و تحليلها	**شبكات المعلومات** **الأمية** **استخدام اللغة المنطوقة** لا يوجد توصيل للمعلومات إلى ألأميين : كالآباء مثلا .	**تكاليف ومصاريف الوصول إلى المعلومات** تتاح البيانات والمعلومات المتوافرة عن قطاع التعليم من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بتكلفة مرتفعة.
فرص التفاوض	فرص الحوار المتاحة قانونا (الاستفتاءات - الضغط - المنابر العامة) تسيطر الحكومة على نقابة المعلمين ولا تتيح الفرص المطلوبة للتفاوض مع الحكومة	الإرادة السياسية الآليات المؤسسية لإرساء أسس الحوار والمساءلة الاجتماعية استعداد البرلمانات والحكومات المحلية القومية للمشاركة فى التفاوض. تعتبر الديمقراطية والممارسات الديمقراطية أموراً حديثة العهد نسبيا فى مصر. وينعكس هذا على قدرة منظمات المجتمع المدنى العاملة فى مجال التعليم على استخدام آليات المساءلة، وليس فقط على ارساء قواعدها	القيم الاجتماعية والشخصيات التى لها سلطة تحديد من الذى يستطيع أن يتكلم، وعن أى موضوع، وفى أى سياق، ومتى. وفقا للثقافة الاجتماعية المصرية والأعراف السائدة تسيطر الشخصيات الأكبر سنا على عمليات التفاوض حيث ينظر إلى هذه الشخصيات بدرجة كبيرة من الاحترام، كما يسيطر على هذه العمليات الأفراد الذين ينتمون إلى الحزب الوطنى الديمقراطى باعتبارهم شخصيات تتمتع بنفوذ قوى.	القوى التفاوضية أثر القيود الاقتصادية على استقلالية منظمة المجتمع المدنى وقدرتها على الدفاع عن الحقوق هناك أثار عديدة للظروف الاقتصادية الصعبة: بالنسبة للمعلمين الذين يحصلون على مرتبات منخفضة جدا، قد يمثل هذا حافزا لهم للمطالبة بتغيير هيكل الأجور. ولكن بالنسبة لأولياء الأمور الذين ينشغلون بتدبير أمور حياتهم فى حدود دخلهم، فإن هذا قد يعرقل نشاطهم ومشاركتهم فى حكم المدرسة.

المصدر : ليلى البرادعى، ورقة خلفية، تقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠٠٨

أزمة النقابات وجماعات المصالح

يستند هذا الفصل على فرضية مؤداها أن التنمية الاقتصادية هي عملية مركبة تقوم على الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، وأن النقابات والاتحادات المهنية – هي أكثر مؤسسات المجتمع المدني التصاقاً بعملية التنمية، حيث أنها تنبع من داخل الساحة الاقتصادية نفسها. ويعرض هذا الفصل أوجه الضعف التي تعترى النقابات، ويحاول أن يفسر ذلك بمجموعة من العوامل التي تتعلق بالإطار الذي ينظم عمل النقابات، والعلاقة بينها وبين الدولة، وكذلك العلاقة بين النقابات والمجتمع السياسي.

تواجه النقابات تحديات جسيمة بسبب عدم قدرة الدولة أو عدم رغبتها في مساعدتها. وحتى يمكن إصلاح النقابات، فإن هذا يقتضى أن تعتمد النقابات على نفسها، وأن تصحح علاقتها بأعضائها حتى يمكنهم المشاركة بفعالية في تنظيم نقاباتهم وتطويرها،باعتبارها المنظمة التي تمثل مصالحهم. ومن ناحية أخرى، يتعين أن يعمل الإطار القانوني على تأكيد استقلال هذه النقابات، والنهوض بقدرتها التنافسية وقوتها التفاوضية مع كافة الأطراف، دفاعاً عن المصالح المهنية لأعضائها.

أن إصلاح الحركة النقابية في مصر يتطلب وضع حزمة متكاملة من السياسات والإجراءات بالتشاور مع كافة الأطراف. ولن يتحقق هذا الإصلاح بدون وضعه في إطار أعم وأشمل حتى يمكن الفوز بثقة المواطنين في العمل الجماعي المنظم الذي يتم بالنيابة عنهم ويضمن تحقيق مصالحهم.

اتجاهات التحديث

مازال الجدل في العلوم الاجتماعية يدور حول العوامل التي تؤدي بالمجتمعات إلى التقدم والتحديث. وهناك اتجاهان أساسيان في هذا الجدل: اتجاه يركز على دور المجتمع واتجاه آخر يركز على دور الدولة.

الاتجاه الذى يركز على دور المجتمع: يستند هذا الاتجاه على تراث عميق الجذور في العلوم الاجتماعية يفسر التقدم والتصنيع والتحديث بعوامل خاصة بالمجتمع، مثل ثقافته ، وفقاً لنظريات عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، أو نتيجة لمبادرات الفرد العقلاني والرشيد الذي يساهم في عملية التنمية وهو يبحث عن تعظيم منفعته الخاصة، أو لوجود المنظم العبقرى / المدير العبقري، في رأى عالم الإقتصاد جوزيف شومبيتر.

الاتجاه المتمركز حول الدولة: يرى أن دور الدولة في قيادة وتحفيز عملية التنمية هو عامل حاسم في نجاحها،خاصة في الدول النامية التي تتسم بالركود، والتي تفتقد قوى مجتمعية متبلورة للتحديث والتقدم. هذه البلدان غير قادرة على تحقيق التنمية بدون دور نشيط وفعال لدولة تنموية رشيدة. تلك الدولة لن تتدخل بالضرورة بنفسها في عمليات الإنتاج (القطاع العام) أو تحتكرها، ولكنها بالأحرى ستلعب دوراً محورياً في تشكيل البيئة الصالحة.

وفي إطار هذا التقرير، يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية الناجحة هي محصلة تفاعل بين المجتمع والدولة. ويرى التقرير أن التنمية المتوازنة هي محصلة للعلاقات التفاعلية والتبادلية بين الدولة والقوى الاجتماعية. وحتى يمكن أن ندرك ما إذا كان مسار التنمية في الدولة يتسم بالحيوية أم بالخمول، وما إذا كان المواطنون يشاركون بفعالية في عملية النمو أم لا يبالون بذلك، فإنه من الضروري أن نتعرف على التفاعل بين الدولة والمجتمع، وأن نعرف إلى أي مدى تساهم العلاقة بينهما في الانطلاق نحو التقدم وإحداث التغيير أو في عرقلتهما.

المجتمع المدني ليس بديلاً عن الدولة

مفهوم المجتمع المدني له تاريخ طويل في العلوم الاجتماعية. وقد عاد هذا المفهوم في الثمانينيات والتسعينيات إلى قلب العلوم الاجتماعية في سياق سياسي واقتصادي معين تميز بالتشكك في قدرة الدولة على الإسهام بفعالية في الحياة الاقتصادية للمجتمعات: سياق أزمة دولة

إطار ٥-١: عرض موجز لحركة الاتحادات العمالية

في إطار المفهوم الشائع في الدول الغربية، تعني كلمة "إتحاد" التنظيم الذي يضم العمال من ذوي الياقات الزرقاء. والغرض من هذا التنظيم، كما هو معروف، وإن كان ليس هو الغرض الوحيد، زالحفاظ على أوضاع المهنة وتطويرهاس، وذلك وفق ما ذكره كل من Sidney وBeatrice Webb، اللذان نشرا في العشرينات من القرن الماضي أول مؤلف شامل عن "تاريخ حركة الاتحادات العمالية". ومنذ ذلك التاريخ، تطورت الاتحادات العمالية، وأخذت أشكالاً عديدة حسب الأنظمة السياسية والاقتصادية المختلفة. وفي أوروبا الغربية كانت الاتحادات أو النقابات المهنية تقوم بوظائف اتحادات العمال (اشتقت كلمة نقابة من الكلمة الفرنسية Syndicat التي تعني اتحاد). وفي هذه الحالات كان يمكن للاتحادات أن تتفاوض من أجل العاملين ذوي الياقات البيضاء مثل الأطباء أو المهندسين أو المعلمين.

وبوجه عام، يقوم الاتحاد، من خلال قادته، بالتفاوض مع صاحب العمل بالنيابة عن أعضائه، كما يقوم أيضاً بالتفاوض مع أصحاب الأعمال بشان عقود العمل. وقد يتضمن هذا أيضاً التفاوض بشان الأجور والمزايا الأخرى، وسلامة موقع العمل، وسياسات التشغيل. وتعتبر الاتفاقيات التفاوضية ملزمة لكل من العاملين في المنشأة وصاحب العمل.

وهناك نموذجان للاتحادات: النموذج الذي يقدم خدمات لأعضائه، والنموذج الذي يعنى بتكوين وتنظيم الاتحادات. ويركز النموذج الأول أساساً على المحافظة على حقوق العمال، وتقديم الخدمات لهم، وفض المنازعات، هذا بينما يضم النموذج الثاني منظمي الاتحادات المتفرغين الذين يعملون على بناء الثقة مع قادة العمال، وإقامة شبكة علاقات قوية، وتنظيم مظاهرات يشارك فيها عدد كبير من أعضاء الاتحاد. وعلى أى حال، تجمع الكثير من الاتحادات بين هذين النموذجين،و مازال الجدل يدور حول تعريف كل من النموذجين.

وعلى الرغم من الاختلاف البيِّن بين الهياكل السياسية للاتحادات، ودرجة الاستقلالية التي تتمتع بها كل منها، إلا أن قادة الاتحادات والنقابات غالباً ما يتم اختيارهم من خلال الانتخابات الديمقراطية. وفي أوروبا الغربية نجد أن الاتحادات أو النقابات المهنية تحجم عادة عن العمل السياسي أو تمارس عملاً سياسياً يتسم بدرجة أكبر من الليبرالية. وذلك عكس نظرائهم من ذوي الياقات الزرقاء في كثير من الدول.

وهناك الكثير من الاتحادات التي ترى أن من حقها أن يكون لها سلطة تحديد من الذي ينضم إليها ومن الذي تستبعده. كما أن هناك اتحادات في الغرب تطالب بأن يقتصر أداء أعمال معينة على أعضائها ولا يسمح لصاحب العمل بالحصول على الخدمة من أعضاء أي اتحاد آخر حتى ولو كان غير راض عن أدائهم.

أنشطة الإتحادات:

* تقديم الرعاية للأعضاء: في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كانت الإتحادات في أول الأمر تقوم في معظم الأحوال بتقديم عدة مزايا لأعضائها مثل التأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة، ودفع مصاريف الجنازات. وفي الكثير من الدول المتقدمة أصبحت الدولة تقوم بهذه الوظائف. ومع هذا مازال تقديم التدريب المهني والاستشارات القانونية وتمثيل الأعضاء من أهم مزايا الانضمام إلى عضوية الاتحاد.
* المفاوضة الجماعية: عندما تكون مثل هذه الإتحادات قادرة على العمل بحرية وبلا تحفظ، ومعترف بها من قبل أصحاب الأعمال، فإنه يمكنها التفاوض معهم بشأن الأجور وشروط العمل.
* المجال الصناعي: في كثير من الدول، قد تقوم الإتحادات بتنظيم الإضرابات أو أعمال المقاومة من أجل تحقيق هدف معين.
* النشاط السياسي: في الغرب، قد تسعى إتحادات العمال إلى العمل على وضع تشريعات لصالح أعضائها من العمال. وتحقيقاً لهذا الهدف قد تقوم بتنظيم حملات أو حشد للرأى العام أو تقديم الدعم المالي لأحد المرشحين في الانتخابات أو للأحزاب (كما هو الحال بالنسبة لحزب العمال البريطاني).

تنوع وظائف الإتحادات في الدول المختلفة

تختلف قوانين العمل من دولة لأخرى، وكذلك الوظائف التي تمارسها الإتحادات والنقابات. فمثلاً في ألمانيا، تلعب الإتحادات دوراً كبيراً في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الشركة من خلال الاشتراك في عضوية مجالس الإدارة، وذلك بصورة تفوق الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي بريطانيا، قامت حكومة تاتشر خلال الثمانينات بوضع عدد من القوانين التي قيدت أنشطة الإتحادات، وقد أصبحت كافة الاتفاقيات التي تقضي بانضمام العامل لاتحاد ما غير قانونية.

وتختلف العلاقة مع الأحزاب السياسية أيضاً من دولة لأخرى. ففي الاتحاد السوفيتي، مثلاً، كانت الإتحادات في الواقع عبارة عن أجهزة حكومية تستهدف رفع مستوى كفاءة المشروعات. وفي دول أخرى، قد تشترك الإتحادات في قيادة أحد الأحزاب السياسية الذي ينوي تمثيل مصالح هذه الإتحادات. وبالإضافة إلى ذلك تؤثر قوانين التوظيف على كيفية قيام الأعمال بأداء وظائفها وفي الكثير من دول أوروبا الغربية يتم تحديد الأجور والمزايا بإجراء حكومي.

التعاون الدولي والإتحادات على مستوى العالم

يعتبر الاتحاد الدولي لنقابات العمال، ومقره بروكسل، هو أكبر المنظمات في العالم، وينتسب إليه حوالي ٣٠٩ إتحاد عمال من ١٠٦ دولة وإقليم، ويضم حوالي ١٦٦ مليون عضو. وتشمل المنظمات العالمية الأخرى أيضاً الاتحاد العالمي لنقابات العمال. وهناك منظمات دولية وإقليمية خاصة بقطاعات صناعية، أو جماعات مهنية معينة، تقوم أيضاً بتكوين إتحادات عالمية مثل شبكة الإتحادات الدولية والاتحاد الدولي للصحفيين.

المصدر: http:// en.org/wiki/trade_union

الرفاهة في البلاد الصناعية المتقدمة، وأزمة انهيار الدولة الشيوعية في أوروبا الشرقية.

في هذا السياق عاد مفهوم المجتمع المدني إلى السطح، باعتبار أن هذا المجتمع قادر على سد الفراغ الذي ستتركه الدولة جراء انسحابها النسبي من النشاط الاقتصادي ومن تراجعها عن تقديم السلع والخدمات العامة بصورة كافية. وانسحاب الدولة أصبح مرادفاً لتمدد المجتمع المدني، وتمدد المجتمع المدني أصبح بالضرورة بمثابة اقتطاع للمساحات التي تشغلها الدولة. هكذا حدث استقطاب كبير في الجدل بين الاتجاه المتمحور حول المجتمع والاتجاه المتمحور حول الدولة. وكان هذا هو الحال في مصر.

لقد أدى هذا الجدل حول الدولة والمجتمع المدني إلى إهمال الكثير من قضايا التنمية. فالمجتمع المدني مهما تمدد فهو ليس بقادر على الإحلال محل الدولة في وظائفها الأساسية والسيادية. والدولة مهما اتسع دورها لا يمكنها أن تبتلع المجتمع المدني، وإلا تعرض المجتمع للركود والتصلب.
لقد ساد اعتقاد خاطئ مفاده أن الدولة القوية تؤدي بالضرورة إلى قيام مجتمع مدني ضعيف، وإن إضعاف الدولة يعني بالضرورة تقوية للمجتمع المدني. وهنا تم الخلط بين ما تعنيه الدولة الكبيرة والدولة القوية. فالدولة الكبيرة في حقيقة الأمر هي تلك التي تشغل مساحة كبيرة في الاقتصاد والمجتمع، تلك الدولة التي تستأثر بجانب كبير من الموارد الاقتصادية للمجتمع والتي يلتحق للعمل بها نسبة هامة من السكان. أما الدولة القوية فهي تلك الدولة التي تؤدي وظائفها بكفاءة، ومن أهمها صياغة الإطار التشريعي والقانوني المناسب لعمل المجتمع المدني وتطبيق هذا الإطار بشكل عادل وصارم في إطار من الشراكة التي تستثمر كافة موارد الأمة.

وفي هذا الصدد، تعتبر الدولة القوية شرطاً أساسياً لقوة وازدهار المجتمع المدني. بعبارة أخرى، إن نمو وتقدم المجتمع المدني يتوقف على فعالية وكفاءة الدولة، كما أن كفاءة وقوة الدولة تتوقف على قيام مجتمع مدني نشيط يعمل في بيئة داعمة ويساعد ويراقب ويحاسب كافة الأطراف المعنية.

الاتحادات والنقابات جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني

تفترض كل تعريفات المجتمع المدني أن هناك مجموعة من المؤسسات خارج جهاز الدولة وخارج مؤسسة الأسرة تلعب أدواراً معينة في رعاية أعضائها أو في خدمة المجتمع. على هذا الأساس تعد النقابات أومنظمات تمثيل المصالح من أهم مؤسسات المجتمع المدني. فهي بمثابة تجمع لبعض الفئات المهنية والاجتماعية التي تنتظم في تشكيلات طوعية لرعاية أعضائها وللدفاع عن مصالح المهنة.

ومع هذا فإنه بمراجعة أدبيات المجتمع المدني في مصر نجد هناك نوعاً من التركيز على المنظمات الأهلية والخدمية والخيرية باعتبارها هي التشكيل الأساسي لمنظمات المجتمع المدني. ومن ناحية أخرى، يرجع إقصاء النقابات والاتحادات - في رأى بعض المفكرين - من المجتمع المدني، في جزء كبير منه، إلى التشكك في دور الدولة. فالنقابات المصرية تمارس أدوارًا مسندة لها من الدولة، وهي خاضعة بدرجات متفاوتة لسيطرتها، بما في ذلك تعيين كوادرها أو قادتها فى بعض الأحيان. ومن ناحية أخرى، هناك من الدلائل ما يشير إلى أن بعض الجماعات اتخذت من هذه المنظمات ساحة لعرض أجندتها السياسية التي تراها الحكومة تتعارض مع المصلحة القومية. وقد ساهم عدم مشاركة أعضاء الكثير من النقابات والاتحادات في العملية الانتخابية في هذا الاستقطاب.

ونتيجة لما سبق، عندما طرح إعطاء دورأكبر للمجتمع المدني في مصر، كحل لمعضلة تباطؤ عملية التنمية والتحديث، تم إقصاء النقابات على أساس أن المجتمع المدني الحقيقي هو ذلك المتحرر من سيطرة الدولة التي ساهمت بدورها - دون أن تنتبه إلى ذلك - في قيام بعض الجماعات باستغلال هذا الوضع.

ويستند التردد في ضم النقابات المصرية للمجتمع المدني على اعتبارين:

- أولا: أن بعض هذه النقابات لا تقوم على العضوية الطوعية أو الاختيارية. أي أن عضوية النقابة هنا تصبح شرطاً مسبقاً لمزاولة المهنة، كما هو الحال مثلاً في نقابة الأطباء. والنقابات هنا تمارس دوراً قريباً من أدوار الدولة وهو منح تراخيص مزاولة النشاط.
- ثانيا: إن كثيراً من النقابات ومنظمات تمثيل المصالح في مصر تخضع - بدرجة أو بأخرى - لإشراف وتدخل الدولة. فعلى سبيل المثال: تمارس وزارة التجارة والصناعة، بمقتضى القانون، إشرافاً مباشراً على الاتحاد العام للغرف التجارية الذي يمثل مصالح التجار. ويصل هذا الإشراف إلى درجة إعطاء وزير التجارة والصناعة الحق في تعيين بعض أعضاء مجلس إدارة الاتحاد وتعيين رئيسه.

وبالرغم من أهمية هذين الاعتبارين فإن إخراج النقابات من المجتمع المدني في مصر يغفل مسألتين:

فأولاً: إن قيام النقابات المصرية بأدوارمعينة توكلها إليها الدولة ، مثل إعطاء تراخيص مزاولة النشاط والرقابة والإشراف على المهن ، ليس بالشيء الاستثنائي على مستوى العالم . فكثير من النقابات في دول أخرى تحولت للشكل الكوربوراتي في سياقات سياسية واجتماعية محددة.وقد استخدم مصطلح الكوربوراتية في البداية لوصف الصيغة النقابية التي سادت في إيطاليا تحت حكم الفاشية قبل الحرب العالمية الثانية، وبمقتضاها أصبح لكل جماعة مهنية واجتماعية نقابة واحدة تحتكر تمثيل تلك الجماعة وتكون عضويتها إجبارية، وتقوم هذه النقابة بتنفيذ السياسات التي تمليها عليها الدولة.

إن تبني الصيغة الكوربوراتية في تنظيم عمل النقابات - استناداً إلى مبادىء أيديولوجية في بعض الأحيان - لا يجب أن يؤدي إلى إخراج النقابات هناك من المجتمع المدني. كما أن خضوع بعض المنظمات لسيطرة الدولة لا ينفي عنها الطبيعة الشعبية والمجتمعية لهذه المنظمات. فالأحزاب السياسية - على سبيل المثال - قد تقع تحت سيطرة الدولة في بعض الظروف السياسية، ولكن ذلك لا يبرر اعتبارها جزءاً من هذه المؤسسة. ووقوع بعض أجهزة الدولة تحت سيطرة جماعات اجتماعية معينة لا يبرر تحليل هذه الأجهزة بمعزل عن الدولة. ويجب أن نأخذ في اعتبارنا أن المساحات التي تسيطر عليها الدولة وتلك التي يسيطر عليها المجتمع المدني في حالة تحرك دائم تبعاً للظروف، وأن الشكل الكوربوراتي الذي تبنته العديد من النظم السياسية السلطوية في أوروبا، على سبيل المثال، تم التراجع عنه فيما بعد وتحررت النقابات هناك من سيطرة الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق معيار الاستقلالية عن الدولة كشرط مطلق للمجتمع المدني سيؤدي إلى إخراج معظم ،إن لم يكن كل ، منظمات المجتمع الأهلي المصري من تعريف المجتمع المدني. فهذه المنظمات تخضع بدرجة أو بأخرى لتدخلات من الدولة كما يتضح من التشريعات التي تنظم أنشطتها.

وإذا كانت هناك بعض المنظمات والاتحادات والنقابات التي تعمل تحت إشراف الدولة - مثل اتحاد الصناعات المصرية - نشأت بمبادرة من المجتمع، وكانت تتمتع في بداية نشأتها باستقلالية كبيرة عن الدولة، فإنه تم إخضاع هذه المنظمات لتدخل الدولة في مرحلة لاحقة ، وكان ذلك مرتبطاً بسياق سياسي معين في الخمسينات تميز بتوجه نظام الحكم إلى إلغاء التعددية في المجتمع "لصالح الهدف القومي العام" من خلال إخضاع كافة المنظمات الشعبية لنظام حكم كوربوراتي وإلى السيطرة على كافة المنظمات الشعبية.

إن حضور الدولة الكثيف في هذه المنظمات لا يجب أن يغفل أن هناك ميلاً متنامياً داخل هذه المنظمات إلى تصحيح علاقتها بالدولة وإلى الفوز بمساحة إستقلالية أكبر عنها، وهو الأمر الذي يمكن أن يتحقق بسهولة إذا توافرت الإرادة السياسية لنظام الحكم. ومع هذا، ربما يكون من الأنسب أن

إن حضور الدولة فى المنظمات والإتحادات والنقابات لا يجب أن يغفل أن هناك ميلاً داخل هذه المنظمات إلى تصحيح علاقتها بالدولة وإلى الفوز بإستقلالية أكبر منها

نطلق على المنظمات النقابية التي تمارس أدواراً خاصة بالدولة والواقعة تحت سيطرتها بأنها تنتمي إلى "المجتمع شبه المدني". هذا المصطلح يسمح لها بالأخذ في الاعتبار الطبيعة المزدوجة والمركبة التي تتسم بها تلك المنظمات كمنظمات شبه شعبية وشبه حكومية.

جماعات تمثيل المصالح في مصر

تنقسم منظمات تمثيل المصالح والنقابات في مصر إلى ثلاثة أنواع : اتحادات الأعمال، النقابات المهنية، والمنظمات التي تدخل في نطاق الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

اتحادات الأعمال

جرى العرف في مصر على أن يطلق مصطلح النقابة على منظمات تمثيل المهنيين والعمال فقط، دون اتحادات رجال الأعمال والتجار. ولكن في الحقيقة هذه الاتحادات هي أيضاً بمثابة نقابات لأن إحدى المهام الرئيسية الموكولة لها هى تمثيل مصالح أعضائها من رجال الأعمال والتجار.

وتشمل منظمات الأعمال المنظمات الكوربوراتية التي تقع تحت الإشراف والتنظيم المباشر للدولة، وتلك التي لها استقلالية نسبية عنها. والنوع الأول يضم "اتحاد الصناعات المصرية والاتحاد العام للغرف التجارية". وكلاهما تأسس في العشرينات. وكانت هذه المنظمات تحظى باستقلالية عن الدولة قبل ثورة يوليو١٩٥٢. و في عام ١٩٥٨ صدر قانون جديد لاتحاد الصناعات المصرية أصبح بمقتضاه يخضع للإشراف المباشر لوزارة الصناعة[١]. فوزير الصناعة له الحق في تعيين ثلث مجلس إدارة الاتحاد بالإضافة إلى رئيسه. كذلك الأمر بالنسبة لاتحاد الغرف التجارية الذي أصبح تحت الإشراف المباشر لوزارة التموين(عندئذ) وأصبح لوزير التموين، فى ذلك الوقت، الحق في تعيين ستة أعضاء من إجمالي ٣٢ عضواً.

مازال هذان الاتحادان على علاقتهما الوثيقة بجهاز الدولة حتى الآن، وإن كانت الحكومة قد مالت منذ التسعينيات إلى إبداء احترام لاستقلالية أكبر للاتحادين. فمنذ أوائل التسعينات كفت الدولة عن تعيين مديرى شركات القطاع العام لشغل منصب رئاسة الاتحاد وبدأت في اسناد رئاسة الاتحادين إلى رجال اعمال من القطاع الخاص[٢].

وتتميز منظمات تمثيل الأعمال - بخلاف نقابات العمال والنقابات المهنية - بأنها بالإضافة إلى أنها تضم الاتحادات الكوربوراتية التي تخضع لإشراف الدولة،فإنها تضم أيضا منظمات أخرى لها استقلالية كبيرة عنها[٣]. فقد شهدت السبعينات إطلاق حرية رجال الأعمال في تأسيس منظماتهم المستقلة، وكانت من أوائل تلك المنظمات وأشهرها "جمعية رجال الأعمال المصريين". وقد توالت بعد ذلك العديد من المنظمات مثل الغرف التجارية المشتركة مع دول أخرى (مثل "الغرفة التجارية الأمريكية") وجمعيات المستثمرين في المدن الصناعية الجديدة. لذلك يمكن القول بأن تمثيل رجال الأعمال يشهد حيوية لا يشهدها تمثيل أي جماعة اجتماعية أخرى.

النقابات المهنية

يبلغ إجمالي عدد النقابات المهنية ٢٣ نقابة، تضم أكثر من ٤ مليون مهني[٤] يتوزعون بين نقابات يتراوح عدد أعضائها بين قرابة المليون عضو، كما في نقابة المعلمين،وبضعة آلاف فقط في بعض النقابات مثل: نقابة الصحفيين. وقد نشأت هذه النقابات فى فترات تاريخية مختلفة، فمنها ما نشأ في مطلع القرن العشرين، ومنها ما لم يظهر للنور إلا فى التسعينات. وقد شهدت فترة ما قبل الثورة إنشاء عشر نقابات هى : نقابة المحامين (عام ١٩١٢) ونقابة المحامين الشرعيين (عام ١٩١٦)، ونادي القضاة (١٩٣٩)[٥]، ونقابة الأطباء (عام ١٩٤٠) ونقابة الصحفيين (عام ١٩٤١)، ونقابة أرباب المهن الهندسية (عام ١٩٤٦)، ونقابة طب الأسنان والصيدلة والطب البيطري (عام ١٩٤٩)، ونقابة المهن الزراعية (عام ١٩٤٩)، ونقابة المهن التعليمية (عام ١٩٥١).

وعقب قيام الثورة ، تم إلغاء نقابة المحامين الشرعيين عام ١٩٥٥ نتيجة إلغاء المحاكم الشرعية، بينما أنشئت خمس نقابات جديدة وهى: نقابات المهن التمثيلية والمهن

١ اتحاد الصناعات المصرية: http://www.fei.org.eh

٢ Soliman, Samer (1998), State and Industrial Capitalism in Egypt Cairo Papers in Social Science, Cairo. وAUC Press

٣ Bianch, Robert (1989), Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth Century Oxford, Oxford. University Press

٤ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجى العربي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مصر.

٥ لم يشر التقرير الاستراتيجى العربي إلى نادي القضاة، رغم أنه يعتبر نقابة.

إطار ٥-٢: إصلاح قانون العمل كفل للعمال حرية التعبير عن رأيهم

تشهد مصر حالياً أطول وأقوى موجة من التعبير عن الرأى بين العمال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ووفقاً لما ورد في جريدة المصري اليوم، قام العمال بنحو ٢٢٢ إضراباً، ووقفا للعمل في عام ٢٠٠٦، وفي خلال الخمسة أشهر الأولي من عام ٢٠٠٧ كان هناك يومياً حدث عمالي جديد تقريباً، وقد قام المرصد العمالي والنقابي المصري بتسجيل ٥٦ حادثاً عمالياً خلال شهر أبريل، و١٥ حادثاً آخر في الأسبوع الأول من شهر مارس.

ومنذ صدور قانون العمل الموحد في عام ٢٠٠٣، أصبح حق الإضراب مشروعاً، ولكن بشرط موافقة قادة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. وعلى الرغم من ذلك، كانت كافة الاضرابات التي وقعت منذ ذلك العام تعتبر اضرابات غير قانونية. وقد امتدت الاضرابات من مركز الثقل في قطاع الغزل والنسيج إلى عمال مصانع مواد البناء، وعمال مترو الأنفاق بالقاهرة، وجامعي القمامة، والخبازين، وعمال الصناعات الغذائية وكثير غيرهم. وعلى خلاف الانتفاضات العمالية الجماعية التي شهدتها فترة الثمانينات والتسعينات، والتي انحصرت في مصانع القطاع العام، بدأت هذه الموجة منذ أواخر عام ٢٠٠٤ تمتد إلى العاملين في مصانع القطاع الخاص.

بدأت اضرابات العمال في مصانع النسيج المملوكة للدولة في ديسمبر ٢٠٠٦، عندما لم يحصل العمال على الزيادة في العلاوة السنوية المقررة للعمال في مصانع القطاع العام. وبدأت هذه الحركات الاجتماعية بين عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، حيث توقف الإنتاج، وتجمع حوالي ٢٠ ألف عامل مطالبين بهذه العلاوة. وفي اليوم الرابع من إعلان الاحتجاج، قام المسؤولون بالحكومة بمنح علاوة توازي أجر ٤٥ يوماً، توقف بعدها الإضراب.

لقد كان للانتصار الذي حققه المضربون في المحلة صداه القوي بين العمال في عدد من القطاعات الأخرى. ففي مطلع عام ٢٠٠٧، شارك في الإضراب والحركة الاحتجاجية نحو ٣٠ الف عامل في أكثر من ١٠ مصانع نسيج في الدلتا والإسكندرية، وانتهت هذه الاضرابات بحصول العمال على نفس ما حصل عليه المضربون في المحلة. وفي ديسمبر ٢٠٠٦، أعلن عمال مصانع الأسمنت في حلوان وطرة، ومصانع السيارات في المحلة الكبرى الاضراب. وفي يناير ٢٠٠٧، أضرب المهندسون في هيئة السكك الحديدية وأوقفوا قطار القاهرة/ الإسكندرية، كما كانت هناك اضرابات عنيفة قام بها سائقو سيارات النقل والميكروباص، وعمال مزارع الدواجن وجامعو القمامة، وبستانيّي الحدائق العامة، وعمال الصرف الصحي.

وفي سبتمبر ٢٠٠٧، أعلن ٢٤ ألف عامل في المحلة الكبرى الاضراب من جديد رداً على عدم الوفاء بالوعود التي قُدِّمت أثناء الاضراب الذي وقع في ديسمبر ٢٠٠٦. وبعد أن توقف الإنتاج لبضعة أيام، حصل العمال على منحة توازي أجر ٩٠ يوماً. وترجع الأسباب المباشرة لسخط العمال إلى ظروف محلية واقتصادية وهي: عدم حصول العمال على العلاوات المستحقة ووجود حالات فساد داخل الإدارة. أما الأسباب الأساسية، فهي ترجع إلى تدهور الأحوال المعيشية لمعظم العمال وموظفي الحكومة نتيجة ارتفاع معدلات التضخم. وبالإضافة إلى ما تقدم، بدأ العمال في المحلة الكبرى، وفي أماكن أخرى، في مناهضة السياسات الاقتصادية للحكومة وسياسة الخصخصة، حيث خشي العمال من قيام المستثمرين الجدد في المنشآت التي تم خصخصتها بحرمانهم من المزايا التي استمروا في الحصول عليها في القطاع العام منذ الستينيات، إلى جانب خشية الاستغناء عنهم.

وتعكس الاضرابات الأخيرة التي وقعت في المصانع التي تم خصخصتها هذه المخاوف. ففي أبريل ٢٠٠٧، قام ٢٨٤ عاملاً باضرابات متكررة في شركة "المنصورة - أسبانيا - التي تقوم بإنتاج الملابس الجاهزة - (تشكل العمالة النسائية ٧٥٪ من إجمالي قوة العمل بالشركة)، وقد احتج هؤلاء على بيع الشركة بدون الحصول على أى تعهد من المالك الجديد بدفع الأجور الإضافية، ونصيبهم في الأرباح المستحقة لهم منذ عام ١٩٩٥. وشهدت شركة "عرب بولفارا" للغزل والنسيج بالإسكندرية ايضاً أكبر حركة اضرابات في القطاع الخاص، حيث اضرب حوالي نصف العاملين، البالغ عددهم ١٢ ألف عامل، في ٢٤ مارس و٢ أبريل ٢٠٠٧ احتجاجاً على التفرقة بين العمال والمديرين في تخصيص الأسهم عند خصخصة الشركة في منتصف السبعينات، وعدم دفع حصة العاملين في الأرباح الموزعة، وإلغاء المقابل النقدي لعطلة نهاية الأسبوع والأجازات المرضية.

المصدر: بتصرف من Joel Beinin وحسام الحملاوي (٢٠٠٧) تحت عنوان "Egyptian Textile Workers Confront the New Economic Order," March 25; "Strikes in Egypt Spread from Center of Gravity," May 9; and "The Militancy of Mahalla al-Kubra." September 29, *Middle East Report Online*.

السينمائية والمهن الموسيقية، وأنشئت جميعها في مارس ١٩٥٥، ونقابة المحاسبين والمراجعين (أغسطس ١٩٥٥) ونقابة المهن العلمية (١٩٦٤). وشهدت فترة السبعينيات إنشاء خمس نقابات مهنية جديدة هي: نقابة المهن الاجتماعية (١٩٧٣)، ونقابة المهن الفنية التطبيقية (١٩٧٤)، ونقابة الفنانين التشكيليين (١٩٧٦)، ونقابة مصممي الفنون التطبيقية (١٩٧٦)، ونقابة مهنة التمريض (١٩٧٦). وفى الثمانينات تأسست نقابتان هما نقابة المرشدين السياحيين (عام ١٩٨٣) ونقابة الرياضيين (عام ١٩٨٧) وأخيرا في التسعينات تكونت نقابة مستخلصي الجمارك (عام ١٩٩٣) ونقابة العلاج الطبيعي (عام ١٩٩٤)[٦].

الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

لم تحظ النقابات العمالية في مصر بأي اعتراف قانوني بها حتى عام ١٩٤٢. وفي عهد الرئيس عبد الناصر تقرر ضم كل النقابات العمالية في إطار واحد هو "الاتحاد العام لنقابات عمال مصر".[٧] وقد تشكل الاتحاد في عام ١٩٥٧ وضم مختلف النقابات العمالية التي كانت مستقلة عن الدولة من قبل.و كان الغرض هو إخضاع النقابات العمالية لسيطرة الدولة. وفي عام ١٩٦٢ قطعت الحكومة شوطاً كبيراً في السيطرة على النقابات عموماً والاتحاد العام لنقابات العمال خصوصاً، وذلك عندما لم تعد المناصب القيادية فيه مفتوحة إلا لأعضاء التنظيم السياسي الوحيد، الذي كان

تخضع الكثير من النقابات وجماعات تمثيل المصالح، بصورة أو بأخرى لإشراف وتدخل الدولة

موجوداً فى البلاد عندئذ، وهو "الاتحاد الاشتراكي العربي". وعلى الرغم من أن هذا القيد تم إلغاؤه في السبعينيات إلا أن الدولة مازالت تمارس سيطرة مؤقتة على الاتحاد.

الجمعيات التعاونية الزراعية

يبلغ عدد أعضاء هذه الجمعيات حوالي ٥ مليون فرد، وهي تضم الفلاحين من ملاك الأراضي الزراعية أو مستأجريها. ويرجع تاريخ أقدم الجمعيات التعاونية إلى بدايات القرن العشرين، بعد أن بادرت بعض الشخصيات العامة التي كانت وراء التنمية الاقتصادية لمصر، مثل طلعت حرب، بدعم الحركة التعاونية. وفي الخمسينيات وقعت هذه الجمعيات تحت سيطرة الدولة ، وكان لها أدوار هامة في إمداد الفلاحين بالمدخلات الزراعية. ولكن مع تحول السياسات نحو الاقتصاد الحر في السبعينيات انهارت المؤسسات التعاونية، خاصة بعد أن قررت السلطات تحويل أموالها لبنك التنمية والائتمان الزراعي الذي أنشأته بموجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦. ومنذ ذلك الحين تضاءل دور الجمعيات التعاونية[٨].

٦ المرجع السابق، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

٧ الاتحاد العام لنقابات عمال مصر: http://etufegypt.com

٨ Awlad El Ard Center: http://www.hrinfo.net/egypt/ae/2005/pr0312.shtml

إن السيطرة شبه التامة التي تمارسها الدولة على الجمعيات الزراعية لا تبرر إخراج هذه الجمعيات من المجتمع المدني. فالحقيقة أن هذه الجمعيات هي الاتحاد الوحيد الذي يمثل الفلاحين من ملاك وحائزي الأرض في مصر. وتجدر الاشارة إلى أن العمال الزراعيين ليس لهم أي تشكيلات نقابية.

النقابات والتنمية

يهتم هذا التقرير بإلقاء الضوء على دور النقابات ومنظمات تمثيل المصالح في عملية التنمية. فالنقابات غالباً ما يتم التعرض لها من مدخل سياسي أو حقوقي، باعتبار أن كل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تؤكد على حق تشكيل النقابات والمنظمات الطوعية. ومن المهم هنا بيان أهمية النقابات من منظور تنموي وليس من منظور حقوقي باعتبار أن النقابات هي أكثر مؤسسات المجتمع المدني التصاقاً بعملية التنمية الاقتصادية لأنها مؤسسات قامت على تفاعلات داخل العملية الاقتصادية ذاتها.

إن الجمعيات الأهلية التي تقوم في الأحياء والمناطق السكنية، أو تلك التي تمارس نشاطات خيرية في خدمة المجتمع، لا تؤثر بطريقة مباشرة على العملية الاقتصادية. وتتميز النقابات إذن بأن تشكيلها وعضويتها يتأسسان على أرضية جماعات مصالح نمت وتبلورت من خلال تجمعات لأناس يشتركون في نفس النشاط الاقتصادي أو في نفس مواقع العمل. ومن هنا يكون تأثير النقابات على النشاط الاقتصادي تأثيراً كبيراً. وهذا التأثير قد يكون إيجابياً أو سلبياً أو مزيجاً بين الاثنين.

التأثير الإيجابي على التنمية الاقتصادية:

يتمثل التأثير الإيجابي الذي تمارسه النقابات على التنمية الاقتصادية في عدة أوجه:

الارتقاء بأحوال المهن: النقابات هي تجمع للعاملين في نشاط ما ولمنتجي السلع. والحقيقة أن مصالح العاملين في المهنة لا تستقيم إلا بالحفاظ على المهنة نفسها والارتقاء بها. لذلك من المفترض أن تلعب النقابات دوراً محورياً في الارتقاء بالمهنة التي يعمل بها أعضاؤها، سواء بالمشاركة مع الدولة في صياغة السياسات المنظمة لممارسة المهنة، أو من خلال اهتمام النقابات بتطوير قدرات أعضائها عن طريق المساهمة في توفير المعارف الجديدة والخبرات الحديثة في المهنة التي ترعاها، وتقديمها لأعضائها في شكل مطبوعات أو دورات تدريبية أو أي أداة أخرى.

الدفاع عن مصالح أعضائها: النقابة هي جماعة تمثل مصالح أعضائها، ومن خلالها يستطيعون الدفاع عن مصالحهم المشروعة. فمصالح المهن لا تنفصل غالباً عن مصالح العاملين فيها. فالارتقاء بالأحوال المالية للمدرسين والأطباء والمحامين والعمال - على سبيل المثال - وتحسين شروط العمل التي يمارسون نشاطاتهم من خلالها يساهم في ارتقاء هذه المهن، وفي بعض الأحيان يحسن من أوضاع ممارسيها من خلال تطوير مهاراتهم المهنية.

رعاية أعضائها وتقديم الخدمات لهم: بما أن النقابات والاتحادات المهنية هي تجمع للفاعلين الاقتصاديين في مجال ما، فهي يمكنها أن تمارس دوراً مهماً في قيام أشكال من التضامن بينهم، مثل إقامة مشروعات جماعية في مجال الرعاية الصحية والإسكان وخلافه. والحقيقة أن دور النقابات الخدمي يمكن أن يزيد عندما يعاني أعضاؤها من ضوائق مالية، وعندما يكون دور الدولة في تقديم الرعاية محدوداً.

المشاركة في صياغة القوانين والقواعد المنظمة لممارسة المهنة: إن الحضور القوي لقادة النقابات - ممثلين لأعضائها - يسهل التفاوض مع الأطراف الأخرى في المجتمع - سواء كانت الدولة أو نقابات أخرى . بعبارة أخرى، إن وجود نقابات معبرة عن جماعات مهنية ما، وينتظم فيها كل أبناء المهنة، يؤدي إلى زيادة القدرة على التعبير عن المصالح الجماعية لآلاف الفاعلين الاقتصاديين.

التأثير السلبي على التنمية الاقتصادية:

إذا كانت النقابات تلعب أدواراً إيجابية لصالح التنمية الاقتصادية، فهي في أحيان أخرى تمارس تأثيرات سلبية عليها، سواء بسبب عيوب خاصة بالنقابات نفسها وتنظيماتها الداخلية ، أو بسبب قصور في الإطار التشريعي والقانوني الذي يحكم البيئة التي تعمل فيها النقابات، و الذي يوفر الإطار الذي ينظم علاقة النقابات ببعضها البعض أو بالدولة. وتبدو هذه الآثار السلبية فيما يلي:

الدفاع عن مصالح ضيقة لأعضائها تتعارض مع مصالح المجتمع ككل: تساهم النقابات في عملية التنمية بقدر ما يساهم أعضاؤها في هذه العملية. فإذا انهارت مهنة ما وضرب الفساد والتردي في أداء معظم أعضائها، وأصبح على النقابة أن تدافع عن فساد ورداءة أداء هؤلاء، هنا تمارس النقابة دوراً معوقاً لعملية التنمية الاقتصادية. والنقابة هنا قد لا تكتفي بغض الطرف عن انحرافات أعضائها، ولكنها في بعض الأحيان تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث توفر الحماية لهم وتخلق تكتلاً يهدف إلى استمرار الأوضاع الفاسدة والرديئة.

الدفاع عن احتكار أعضاء النقابة للمهنة: النقابة هي في الأصل تجمع للعاملين بمهنة ما. فإذا أصبح هذا التجمع نادياً مغلقاً، وإذا سعى هذا التجمع لكي يحول دون انضمام أعضاء جدد للمهنة حتى لا يقتطعوا جزءاً من الكعكة التي يحصل عليها الأعضاء الموجودون بالفعل، هنا تلعب النقابة دور طوائف العصور الوسطى، التي تقوم على احتكار بعض

إطار٥-٣: الاتحادات العمالية والإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية

كشفت دراسة قامت بها Lisa M.Lynch بجامعة Thufts و Sandra E.Blackبنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك، عن أن متوسط الإنتاجية في المنشأة التي تنتمي لاتحاد يزيد بنسبة ١٦٪ عن المتوسط في المنشأة التي اتخذت كمرجعية ، بينما يقل متوسط الإنتاجية بنسبة ١١٪ بالمنشأة التي لا تنتمي لاتحاد.

وقامت Lynch وBlack بإجراء تحليل ارتباط بين بيانات المسح القومي عن جودة تعليم وقوة العمل بالولايات المتحدة الذي اجري أول مرة في عام ١٩٩٤، والذي جمع بيانات عن قطاعات الأعمال من خلال عينة مكونة من ١٥٠٠ منشأة على المستوى القومي، وبين الإحصائيات الأخرى المتعلقة بإنتاجية كل نشاط شملته العينة. وقد أخذتا منشأة لا تنتمي لاتحاد، ويحصل العمال فيها على نسبة محدودة من الأرباح، ولا تطبق معايير الجودة الشاملة أو أى أساليب أخرى لتحسين الإنتاجية (تمثل المنشآت المنتمية لاتحادات ٢٠٪ من حجم العينة، وهو ما يتفق مع الحد الأدنى المقرر بالنسبة للعمل المنظم في الولايات المتحدة).

ويرجع أحد أسباب ارتفاع الإنتاجية في المنشآت التي تنتمي لاتحادات إلى أن معظم هذه المنشآت تطبق ما يسمى ببرامج الجودة الرسمية، حيث يجتمع ما يصل إلى نصف العمال بصورة دورية لمناقشة قضايا العمل.

وعلاوة على ذلك، يشارك عمال الإنتاج في هذه المنشآت في الأرباح، كما يقوم أكثر من ربع العمال بأداء أعمالهم من خلال فرق عمل تعتمد على الإدارة الذاتية. وقد تبين أن الإنتاجية في هذه المنشآت تزيد بنسبة ٢٠٪ عن المنشآت المرجعية كما أن العدد القليل من المنشآت التي لا تنتمي إلى اتحادات والتي تتبع أساليب عمل غير ملائمة (الرئاسة السلطوية - نظم العمل الصارمة) تسجل إنتاجية تقل بنسبة ١٥٪ عن المنشأة المرجعية، بل يقل متوسط الإنتاجية عن المتوسط العام للمنشآت التي لا تنتمي لاتحادات بشكل عام.

فهل يعود ارتفاع الإنتاجية إلى تطبيق أساليب إدارة ذات أداء مرتفع، وليس إلى انتماء هذه المنشآت لاتحادات؟. ترى Lynch و Black أن الإجابة بالنفي،حيث أن تطبيق نفس الأساليب في المنشآت التي لا تنتمي إلى اتحادات أسفر عن تحسن في الإنتاجية بنسبة ١٠٪ فقط عن الإنتاجية في المنشآت المرجعية. وهذه المكاسب المزدوجة التي حققتها المنشآت المنتمية لاتحادات قد تكون راجعة إلى الدور الأكبر الذي يلعبه العمال فيها، حيث يمكنهم قبول، أوحتى اقتراح، إجراء تغييرات كبيرة في نظم العمل دون أن يعتريهم القلق من أن هذا قد يعود عليهم بالضرر.

المصدر: Paul Wallich, From the Scientific American News and Analysis, Economics, August 1998, p.36

الأفراد لمهنة معينة،و لا يتسنى لأحد الانضمام إليها إلا إذا ارتأت الطائفة أن ذلك لن يمس أي مصلحة لأعضائها أو للأعضاء المسيطرين عليها. والاحتكار في الاقتصاد يعني غياب المنافسة، وغياب المنافسة بالضرورة يؤدي إلى تردي جودة المنتج وارتفاع أسعاره.

تقييم أداء منظمات تمثيل المصالح في مصر

إذا كان تاريخ النقابات الحديثة في مصر سابق على تاريخ معظم النقابات في البلدان النامية حيث تأسست العديد من النقابات المصرية في مطلع القرن العشرين أو في النصف الأول منه، إلا أنه إذا نظرنا لحال النقابات المصرية اليوم سنجد أن أداءها يتخلف عن أداء النقابات الأخرى في الكثير من بلدان العالم النامي. وهذا التقييم السلبي للنقابات المصرية يقوم على سوء أداء تلك النقابات في وظائفها الأساسية (باستثناء دورها الخدمي النشط).

تقديم الرعاية لأعضائها: يتمثل أحد أدوار النقابة في رعاية أعضائها أو بعضهم في وقت الأزمات. وهذا هو الدور الأساسي الذي تقوم به العديد من النقابات في مصر. فالرعاية الصحية التي تقدمها العديد من النقابات، مثل نقابتي المحامين والصحفيين، والمعاشات التي تدفعها النقابات لأعضائها عند التقاعد، تشهد بأن النقابات المصرية قادرة على القيام بهذا الدور بنجاح كبير. صحيح أن قدرة النقابات على تقديم الرعاية ليست بالقدر الملائم، لأن مجالات الرعاية قد اتسعت ومطالب الأعضاء زادت بشكل كبير نتيجة ظروف التشغيل غير المستقرة، وصحيح أن النقابات لم تكن تقوم بهذا الدور إلا بفضل مساعدات الدولة المادية والمعنوية، لكن تظل حقيقة أن النقابات حققت نجاحاً ملحوظاً في تقديم الخدمات.

المشكلة أن هذا الدور الخدمي لن يمكن الاستمرار في القيام به بكفاءة لأن قدرة الدولة، أو رغبتها في مساعدة النقابات قد قلت. والمشكلة الثانية أن مساعدات الدولة للنقابات لها شروط سياسية قد لا يكون من مصلحة النقابات قبولها أحياناً. وأخيراً أصبح الدور الخدمي هو الدور الوحيد الذي يتوقعه أعضاء النقابة، وعلى أساسه يختارون القائمين عليها في الانتخابات. إن نجاح جماعة الإخوان المسلمين الساحق في انتخابات العديد من النقابات المهنية، وتراجع دور التيارات الأخرى، يرجع بشكل كبير إلى القدرات المرتفعة للإخوان المسلمين في مجال تقديم الخدمات. فهذه الجماعة باعتبارها جماعة دينية دعوية قد اكتسبت مهارات خدمية في مجال هذا العمل.

الارتقاء بالمهن: الارتقاء بالمهن هو أحد الأدوار الأساسية للنقابات. فالنقابة هي تجمع للعاملين والمنتجين في مجال ما. فإذا لم تُراعَ معايير أداء المهنة تنهار هذه المهنة، وسيصيب ذلك بالضرورة العاملين فيها حيث ستلقي ظلال الشك حول قدراتهم. فعلى سبيل المثال، أدى تردي مهنة الصحافة في مصر طوال العقود الماضية إلى تدهور أحوال الصحفيين في بلد يصل عدد سكانه إلى ٧٥ مليون نسمة، حوالي نصفهم يجيدون القراءة، ولديهم من الدخل ما يجعلهم قراءً واعدين للصحف اليومية.

لم تلعب نقابة الصحفيين هنا دوراً ملموساً في الارتقاء بالقدرات المهنية. صحيح أن سوق الصحافة شهد تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، خاصة مع ظهور صحف خاصة مستقلة مثل جريدة "المصري اليوم" وعدد من المجلات المستقلة، إلا أن الكثير منها تم تسجيله في خارج مصر لتجنب المعوقات الرسمية أو البيروقراطية. لكن من الصعب إحالة أي فضل في ذلك إلى نقابة الصحفيين. والدليل على ذلك أنه حتى عندما تشكلت مؤسسة لتدريب ورفع كفاءة الصحفيين (مؤسسة حسنين هيكل) لم تتخذ هذه المؤسسة من نقابة الصحفيين مقراً لها.

المفاوضة الجماعية: إن الارتقاء بالمهن يتطلب مشاركة العاملين بكل مهنة في صياغة معايير وشروط ممارستها. وهؤلاء العاملون لا يمكن أن يشاركوا في هذه الصياغة بدون منظمات أو نقابات تمثلهم في النقاش حول القوانين المنظمة للمهنة، والنقابات المصرية لا تدخل في عمليات تفاوض جماعي إلا قليلاً. لعل اتحادات الأعمال هي أفضل المنظمات التي تدخل في عمليات التفاوض الجماعي. لقد أصبحت هذه الاتحادات طرفاً أساسياً في هذه العملية، حيث لا تقوم الدولة بصياغة أى قوانين أو سياسات بدون إجراء مشاورات معها. وقد تجلى ذلك في قانون الضرائب عام ٢٠٠٥ الذي سبق صدوره مشاورات واسعة بين وزارة المالية والعديد من منظمات الأعمال.

ولكن بشكل عام، تعتبر المفاوضة الجماعية في مصر نادرة. فنقابة الصحفيين ، على سبيل المثال، لم يكن لها أبداً حضور في صياغة العقود التي تبرم بين الصحفيين ومؤسساتهم، كذلك الحال بالنسبة لنقابات الأطباء والمهندسين وغيرها. والحقيقة أن غياب المفاوضة الجماعية هو سبب أساسي من أسباب ضعف بعض المهن. لأن عبء المفاوضة الجماعية أقل منه فى المفاوضات التي يجريها الأفراد كل على حدة. صحيح أن أصحاب الأعمال (سواء كانوا أطرافاً في الدولة أو في القطاع الخاص) يستفيدون في الأجل القصير، حيث يضعون شروطهم ومعاييرهم ويفرضونها على العاملين لديهم الذين لا يضمهم تشكيل منظم. لكن الخاسر في النهاية وفي الأجل الطويل هو المجتمع كله، وعملية التنمية برمتها. أن قيام علاقات عمل فوضوية هو نتيجة عدم احترام قوانين الدولة أو قواعد المؤسسات.

أسباب ضعف الحركة النقابية

إن ضعف النقابات في مصر يرجع إلى كثير من العوامل، منها ما يتعلق بالنقابات نفسها وعلاقتها بالفئات الاجتماعية والمهنية التي تقوم عليها، ومنها ما يتعلق بعلاقاتها بالدولة وبالتيارات السياسية المختلفة وبالإطار التشريعي والقانوني االذى تعمل من خلاله.

علاقة النقابات بالفئات التي تمثلها

النقابات في مصر نوعان: الأول يضم كل أو معظم العاملين بالمهنة، وذلك عندما تكون عضوية النقابة إجبارية، لأنها تكون شرطاً لممارسة المهنة. هذا هو حال نقابات الأطباء والصيادلة على سبيل المثال. وينطبق الأمر نفسه على اتحاد الصناعات المصرية والاتحاد العام للغرف التجارية. فعضوية هذين الاتحادين إجبارية لكل من يمارس أنشطة صناعية وتجارية. ويدفع الأعضاء اشتراكاتهم في الاتحادين مثلما يدفعون الضرائب. وحجم العضوية الكبير في ظل هذا النوع ليس مؤشراً على قوتها وتمتعها بثقة أعضائها، لأن العضوية فيها ليست طوعية.

والنوع الثاني من النقابات يضم بعض، وليس كل ، ممارسي المهنة، لأن عضوية النقابة لا تكون شرطاً لمزاولة هذه المهنة. الأمر ينطبق على نقابة الصحفيين التي لا تضم إلا جزءًا فقط ممن يمارسون مهنة الصحافة، حيث تضع شروطاً صارمة للالتحاق بها تستبعد الكثير من الصحفيين سواء كانوا يعملون في الصحف المملوكة للدولة أو في صحف القطاع الخاص. وقد كان ميل نقابة الصحفيين للحد من عضويتها مبنياً في جانب منه على الخدمات التي تقدمها النقابة لأعضائها والتي كان يتيسر لها تقديمها بفضل الدعم الذي تقدمه الدولة لها. لذلك كان توسيع إطار العضوية يعني بالضرورة أن هناك أعداداً جديدة من الصحفيين ستشارك في الكعكة التي يسيطر عليها الأعضاء الموجودون بالفعل. والدليل على ذلك هو أن تشدد النقابة في قبول العضوية الجديدة قد خفت بعد أن تدهور بشكل كبير الدعم الذي تقدمه الدولة للنقابة.

وينطبق ضعف العضوية نسبياً أيضاً على حالة اتحاد نقابات العمال الذي يضم فقط حوالي ٣,٥ مليون عضو، في حين أن تقديرات عدد العمال في مصر تفوق ذلك بكثير، حيث يصل عددهم إلى نحو ١٠ ملايين عامل في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم. المشكلة هنا لا تتعلق بتعنت النقابة أمام طلبات العضوية، ولكنها ترجع إلى أن عمال القطاع الخاص كادوا يغيبون تماماً عن عضوية الاتحاد. فرجال الأعمال في معظم الأحيان يقاومون تأسيس لجان نقابية في شركاتهم، والأكثر من ذلك أن العاملين سواء كانوا في القطاع العام أو الخاص لم يخبرهم أحد عن الغرض من الاتحاد أو النقابة، وما ينتظر منهم وما يجب أن يتوقعوا منه.

في كل الأحوال، وبغض النظر عن حجم العضوية فى النقابات والاتحادات، فإن مشاركة أعضاء النقابات في إدارة شئون هذه النقابات تكون محدودة. والدليل على ذلك أنه عندما سيطرت جماعة الإخوان المسلمين على معظم مجالس إدارات النقابات المهنية، كانت أداة الدولة في مقاومة هذه السيطرة هو إصدار القانون ١٠٠ لعام ١٩٩٣ الذي فرض حداً أدنى للتصويت في الانتخابات (٥٠٪ في الجولة الأولى والثلث في الدورة الثانية) وبدون تحقيق هذا الحد الأدنى لا يتم الاعتراف بنتيجة الانتخابات. هكذا تعطلت معظم النقابات المهنية، لأن نسبة التصويت بها لم تصل أبداً إلى النصف أو الثلث. إن ضعف نسبة التصويت في مسألة حيوية مثل انتخابات مجالس الإدارة هو دليل ساطع على ضعف مشاركة الأعضاء.

طبيعة النظام النقابي:

إن ضعف النظام النقابي في مصر يرجع في جزء كبير منه إلى طبيعة النظام الكوربوراتي الذي يحكم علاقاتها بالدولة وبالجماعة الاجتماعية/المهنية التي تمثلها.و تنقسم النظم النقابية إلى نوعين أساسيين:

النوع التعددي :pluralist هذا النوع يعطي الحق لكل جماعة مهنية في أن تنظم نفسها بشكل طوعي وحر في تنظيمات تمثل مصالحها. وميزة هذا النظام للنمو والتنمية الاقتصادية هى أن التنظيمات النقابية التي تنشأ تكون بالفعل ممثلة لأعضائها، حيث أنها ليست مفروضة عليها.

لذلك عندما تصل هذه التنظيمات إلى اتفاقيات مع الدولة أو مع الأطراف الفاعلة في الاقتصاد، ستكون قدرة هذه المنظمات على إلزام أعضائها بهذه الاتفاقيات كبيرة لأنها تعكس مصالحها الجماعية. و يكمن عيب هذا النظام في أن التوصل إلى اتفاقيات يكون عملية شاقة في بعض الأحيان لأن كل جماعة مهنية تمثلها العديد من المنظمات.

النوع الكوربوراتي :corporatist في هذا النوع تنشي الدولة تنظيماً وحيداً لتمثيل كل جماعة اجتماعية و تكون العضوية فيه إجبارية أو شبه إجبارية وإلا تعرض غير المنتمي إليه للتمييز والملاحقة. وتكون هذه التنظيمات تحت سيطرة الدولة بشكل مؤسسي قانوني أو بشكل عرفي غير وارد في الدستور أو القوانين. وميزة هذا النظام بالنسبة للدولة أنه شديد المركزية وتتم فيه الاتصالات بشكل رأسي وهرمي من المستوى الأعلى إلى الأدنى، مما يخفف من عبء التفاوض مع أطراف متعددة، بل إنه في بعض الأحيان تصل سيطرة الدولة على المنظمات الكوربوراتية إلى حد أن الدولة تتفاوض مع نفسها. كما أن سيطرة الدولة على هذه المنظمات تجعلها قادرة على فرض سياساتها على الجماعات الاجتماعية. ويبدوعيب هذا النظام فى أن المنظمات الكوربوراتية لا تكون ممثلة بشكل طوعي وحر للجماعات الاجتماعية، مما يجعل التفاهم والاتفاقيات التي تتوصل إليها الدولة أو أي أطراف أخرى مع هذه المنظمات غير معبرة عن موقف الجماعات الاجتماعية، الأمر الذي يجعل هذه الاتفاقيات في حالات كثيرة حبراً على ورق. كما أن هذا النظام يتطلب فرض قدر من القمع لكي يجبر الجماعة الاجتماعية على الانضواء داخل منظماتها الكوربوراتية.

إن الكوربوراتية، في ظل النظم السياسية المختلفة، كانت تستند على مبدأ وحدة الأمة التي لا تقبل التقسيم والتنوع والصراع الاجتماعي، أو على حقيقة أن النظام الحاكم يمثل العاملين، ويحكم باسمهم. ولهذا استطاعت النظم الفاشية والشيوعية، مثلاً، أن تحقق نجاحاً اقتصادياً نسبياً من خلال النظام الكوربوراتي الذي فرض خطط ومشروعات الدولة بدون معارضة قوية. ولكن باعتباره نظاماً قسرياً مفروضاً من السلطات لا يمكن أن يستمر إلا بقدر كبيرمن القمع والإرهاب. وهو ما يؤدى في النهاية إلى الصراع أو إلى الركود والانحطاط.ويكمن الضعف في غياب التمثيل الحقيقي وانعدام القوة الدافعة للتنافس والإبداع.

النظام الكوربوراتي المصري:

تم تأسيس النظام الكوربوراتي المصري في الخمسينات، وقد قام بدرجة محدودة من القمع. فهذا النظام عندما تأسس لم يواجه نقابات قوية، فتاريخ منظمات تمثيل المصالح في مصر لم يكن يتخطى عدة سنوات لبعضها، وعدة عقود للبعض الآخر. لذلك لم يكن لبعض النقابات تاريخ أو إنجازات كبيرة قبل سيطرة الدولة عليها، بل أن بعض النقابات التي وقعت تحت سيطرة الدولة لم تكن تضم إلا أقلية من أعضاء الجماعة الاجتماعية التي تمثلها. لذلك قامت الكوربوراتية واستمرت في مصر بلا مقاومة شرسة. وقد تدعمت الكوربوراتية في مصر بسيطرة الدولة على المنشآت الاقتصادية الكبيرة والحديثة. فالدولة هنا كانت صاحبة العمل والطرف المفاوض أمام الجماعات الاجتماعية التي تسيطر عليها.

بدأت الكوربوراتية في التصدع منذ السبعينيات. وهناك مؤشرات عديدة لذلك:

- أولاً: تستند الكوربوراتية على فكرة أن يتم تنظيم جماعات اجتماعية في نقابة واحدة ولكن هناك منظمات تقتصر العضوية فيها على بعض، وليس كل ،أعضاء الجماعات الاجتماعية التي من المفترض أن تمثلها. مثل: اتحاد نقابات العمال، ونقابة الصحفيين. وفي حالات أخرى تكون عضوية النقابة شرطاً من شروط ممارسة المهنة مثل نقابة الأطباء.
- ثانياً: عندما خففت الدولة من قبضتها على الفئات الاجتماعية، بدأت هذه الفئات في الانتظام في منظمات ونقابات مستقلة عن الدولة. ويبدو المثال الأقوى على ذلك في منظمات الأعمال مثل جمعية رجال الأعمال المصريين والغرف التجارية المشتركة كغرفة التجارة الأمريكية التي بدأت في الظهور منذ السبعينات، وتطورت في الثمانينات، وزاد دورها بشكل كبير منذ التسعينات. وتعمل هذه المنظمات بالتوازي مع المنظمات الكوربوراتية مثل اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية.
- ثالثا: تبدو قدرة المنظمات الكوربوراتية على ضبط ممارسات أعضائها وممارسة نفوذها عليهم ضعيفة. مثال ذلك اتحاد الغرف التجارية الذي تطالبه الدولة أحياناً بالضغط على أعضائه للالتزام بمستوى معين من الأسعار، وهو ما لم يستطع أبداً أن يحققه، لأن النقابة في الأصل ليست جهازاً ملحقاً بالدولة ينفذ سياستها.
- رابعاً: تنظر بعض الجماعات إلى منظماتها باعتبارها جزءاً من الدولة، وهذه المنظمات إذن تكون محل هجوم الأعضاء. المثال على ذلك هو اتحاد نقابات العمال. فأعضاء اللجان النقابية يكونون في بعض الأحيان هدفاً للانتقادات ، فعلى سبيل المثال، قام حوالي ١٣ ألف عامل في شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بالتوقيع على عريضة موجهة إلى الاتحاد العام لعمال النسيج يطالبون فيها بعزل اللجنة النقابية المحلية، وإجراء انتخابات جديدة. وأعطى عمال الشركة للاتحاد العام مهلة يتم خلالها عزل أعضاء اللجنة النقابية وإلا يتم تقديم استقالات جماعية من الاتحاد

إن المنافسة بين الفاعلين الإقتصاديين هى القوة الدافعة وراء إنتاج سلع ذات جودة عالية وبسعر تنافسى

العام. ونظراً لأن الاتحاد لم يستجب لمطالب العمال، فقد قام هؤلاء بإرسال استقالاتهم تباعاً للاتحاد العام لعمال الغزل والنسيج، حتى بلغ عدد هذه الاستقالات نحو ٦٠٠٠ استقالة في مطلع شهر مارس[٩]

المنافسة شرط لتحقق النمو والتنمية

تقوم السياسة الاقتصادية الليبرالية والانفتاحية التي تتبناها الدولة منذ حوالي ثلاثة عقود على فلسفة المنافسة. فالمنافسة بين الفاعلين الاقتصاديين، سواء كانوا رجال أعمال أو تجاراً أو عمالاً، أصبحت مرادفة للكفاءة والتجويد. كما أنها القوة الدافعة وراء تقديم إنتاج أفضل بسعر تنافسي، والمنافسة بين التجار تؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار، والمنافسة بين العاملين للحصول على الوظائف يؤدي بهم إلى تنمية كفاءاتهم وزيادة خبراتهم. لقد استجابت الدولة لأهمية خلق جو من المنافسة الصحية ومناهضة الاحتكار. لذلك تأسس من سنوات جهاز حماية المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية. والدولة–كمؤسسة احتكارية لا يمكن أن ينافسها أحد في وظائفها السيادية وهي:الدفاع والأمن والعدالة والقيام بأعمال المنفعة العامة–تنظر بعين الشك إلى التعددية الاجتماعية إذ أنها يمكن أن تؤدي إلى انفراط عقد المجتمع. بهذا المعنى التحقت النقابات بالدولة، واكتسبت إحدى خصائص الدولة الأساسية وهي الاحتكار. هذا التوافق على أهمية المنافسة في النشاطات الاقتصادية لم ينتقل بعد إلى المجتمع المدني بشكل عام والنقابات بشكل خاص، حيث فقد مصطلح المنافسة كل قيمة إيجابية له.

ولكن الأصل في النقابات أنها جزء من المجتمع المدني وليست من أجهزة الدولة. لذلك فالتعددية هنا يجب أن تكون مقبولة، وهي شرط أساسي للمنافسة التي تؤدي إلى رفع كفاءة أداء النقابات. وتحسين قدرات النقابة يفترض مسبقاً أنها قادرة على كسب ثقة الأعضاء الذين تمثلهم وعلى الدفاع عن مصالحهم والتفاوض بنجاح بالنيابة عنهم ، ورفع مستوى المهنة لزيادة ميزتها النسبية وتحسين أنشطتها غير الخدمية.

إن وضع الخطوط الفاصلة بين أجهزة الدولة والمنظمات النقابية هو شرط هام لإرساء مبدأ التعددية النقابية. لأن التعددية هنا ستنطبق على مؤسسات من المجتمع المدني، تمارس وظائف غير سيادية، مثل الارتقاء بالمهنة والدفاع عن مصالح العاملين بها. أما وظيفة منح تراخيص مزاولة المهنة فهذه وظيفة لا تقبل التعددية. ومن هنا فإن التعددية النقابية سيكون تطبيقها سهلاً في حالة النقابات العمالية، لأن هذه النقابات لا تعطي تصاريح لمزاولة المهنة. أما في حالة النقابات المهنية التي تمارس بعض وظائف الدولة بالوكالة، مثل التصريح بمزاولة المهنة ومعاقبة الخارجين عن القوانين المنظمة لها، مثل نقابة الأطباء والصيادلة والمحامين، فالحل هنا هو أن تمارس النقابة الكوربوراتية الاحتكار فيما يخص الوظائف السيادية فقط (منح التصريح والمساءلة) على أن يكون الباب مفتوحاً للتعددية في الوظائف النقابية الأساسية. والحقيقة أن الدولة قامت بالفعل بتطبيق هذه الصيغة، حيث سمحت منذ السبعينيات للعديد من منظمات رجال الأعمال بالحركة والنشاط للدفاع عن مصالح أعضائها. وهذا ما يفسر إلى حد كبير الحيوية التي يشهدها تمثيل رجال الأعمال. والحقيقة أن تلك الحيوية لم تقتصر فقط على المنظمات الجديدة المستقلة عن الدولة، بل لحقت أيضاً بالمنظمات الكوربوراتية التي باتت في حالة منافسة مع منظمات أعمال أخرى في بعض وظائفها.

إن إمكانية تطبيق التعددية النقابية في المجال العمالي عنها في النقابات المهنية يمكن بيانه من واقع التكييف القانونى لهذين النوعين من النقابات. فقد جاء بالفتوى رقم ٥٦/١/٨٨ التي أصدرتها الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة في ١٩٩٤/٧/٢٠، أنه من مطالعة قوانين النقابات المهنية فإن الوصف المهني لا يلحق بأي من هذه التنظيمات بموجب قيام التكوين النقابي بالدفاع عن حقوق الأعضاء ومصالحهم شأن النقابات العمالية، كما لا يلحق أيا منها أيضا لمجرد قيام النقابات بمساندة أعضائها بتطوير مهاراتهم أو تحديث أدواتهم أو تنمية دخولهم أو الإفساح لهم في فرص الرزق ، كما هو الشأن في الروابط والجمعيات.

ومن ناحية أخرى يلحق الوصف المهني بهذا النوع من النقابات التي يصدر بها قانون ينظم النشاط المهني المعنى والإشراف على ممارسته ورقابة مزاولته، مع قصر ممارسة المهنة على المقيدين بالنقابة، ممن تتوافر فيهم الشروط المحددة بالقانون، ويتاح للتكوين النقابي، بموجب إشرافه على حسن الأداء المهني إمكانية متابعة نشاط الأعضاء ومساءلتهم عن الإخلال بواجباتهم المهنية، وتوقيع الجزاءات على من يخل بهذه الواجبات، مع تجريم مزاولة المهنة في حالة عدم القيد بالنقابات المهنية، وهذا يدخل

٩ Middle East Report Online. http://www.merip.org/mero/mero032507.html

أصلاً في صميم اختصاص مجلس الدولة ونقابات مهن المحاماة والطب والهندسة والتجاريين والصحفيين والزراعيين وغيرهم".[١٠]

وتميز المحكمة الإدارية العليا بين نقابات العمال والنقابات المهنية، فهى ترى أن المهن الحرة ، كالطب والهندسة والمحاماة وغيرها تعتبر بمثابة خدمات عامة. بيد أن نقابات العمال تختلف عن النقابات المهنية حيث أنها تنشأ بإرادة مكونيها، لهذا أعطت المحكمة للنقابات المهنية الحق في احتكار المهنة وهو حق لم يعط لنقابات العمال.

إن إرساء مبدأ التعددية النقابية في مصر لا تقتصر فوائده على تنشيط النقابات، وإنما تمتد أيضاً إلى إزالة التناقض الذي يشوب الإطار الدستوري والتشريعي الذي ينظم النقابات، هذا في الوقت الذي تؤكد فيه المواثيق الدولية، التي وقعت عليها مصر، على حق التنظيم الطوعي للأفراد والجماعات بدون قيود.

العلاقة بين النقابات والمجتمع السياسي

تثير قضية التداخل بين المجتمع المدني والسياسي في مصر مشاكل عديدة. وهناك اتهامات متبادلة بين العديد من الأطراف بتسييس العمل النقابي. هذه الاتهامات، بغض النظر عن مصدرها وعن صحتها، تعكس افتراضاً صحيحاً يمكن البناء عليه، وهو أن هناك فارق بين العمل النقابى والعمل السياسى. فالعمل النقابي يهدف أساساً إلى الارتقاء بالمهنة والدفاع عن مصالح العاملين فيها. أما العمل السياسي فهو يهدف إلى المنافسة على السلطة السياسية، سواء بالوصول إلى الحكم، أو بممارسة التأثير علي القائمين عليه.

وينشأ التداخل بين العمل النقابي والعمل السياسي من حقيقة موضوعية وليس فقط من ممارسات خاطئة تمارسها أطراف نقابية وسياسية. فلكي تمارس النقابة دورها في الدفاع عن مصالح المهنة ومصالح العاملين فيها يجب أن تمارس تأثيراً على الدولة لكي تراعي السياسات العامة للدولة مصالح المهنة والعاملين بها. و يتطلب ممارسة التأثير على الدولة ، في بعض الأحيان، الاتصال والتفاوض مع الأطراف السياسية التي تدير جهاز الدولة أو التي تشارك في عملية التشريع من واقع حضورها في مجلس الشعب.

ومن ناحية أخرى، يأتي التداخل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي من حقيقة أن الجماعات السياسية تمارس في بعض الأحيان أدواراً مشابهة للنقابات. فلكي تنافس الجماعات السياسية على السلطة، أو لكي تمارس تأثيراً عليها، فإنها تحتاج لبناء قاعدة تأييد داخل المجتمع.و يتطلب بناء هذه القاعدة في بعض الأحيان أن تعبر عن مصالح بعض الفئات والجماعات المهنية، وهذا ما يجعلها تتواجد في المجتمع المدني باعتباره المكان الأمثل لتجمع تلك المصالح.

هذا التداخل المفهوم والطبيعي بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي يتطلب بناء توافق وطني حول كيفية تنظيم هذا التداخل لصالح تقدم وازدهار المجتمعين المدني والسياسي، وحول كيفية الحيلولة دون أن يبتلع أحدهما الأخر. فالمجتمع المدني يجب أن يظل مدنياً حتى ولو تماس مع السياسة، والمجتمع السياسي يجب أن يظل سياسياً حتى ولو تداخل مع المجتمع المدني. إن تنظيم هذا التداخل في مصر يحتاج إلى حزمة متكاملة من السياسات والقوانين التي يجب أن تأخذ في اعتبارها الظروف المصرية، كما يتطلب أن تحظى هذه الحزمة بتوافق وطني حولها لكي تتحول من سياسات وقوانين على الورق إلى ممارسات فعلية في الواقع.

تميزت التفاعلات داخل النقابات المصرية في العقود الأخيرة بحالة استثنائية من التسييس، حيث دارت في هذه النقابات صراعات حزبية وشبه حزبية أدت إلى شل وتخريب الكثير من النقابات المهنية. على رأس هذه الصراعات تلك التي دارت ولا تزال تدور بين الحكومة وجماعة الإخوان المسلمين. فالصراع بين هذين الطرفين اتخذ من النقابات ساحة أساسية له. بسبب تركيز جماعة الإخوان المسلمين على النقابات لمد نفوذها السياسي والاجتماعي منذ الثمانينات والتسعينيات، مما أدى إلى إصدار القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ الخاص بالنقابات المهنية الذي وضع شروطاً قاسية لاكتمال النصاب القانوني لانتخابات مجالس إدارات النقابات، الأمر الذي عطل إجراء الانتخابات في الكثير من النقابات، التي لا تزال تحت إدارة مجالس إدارة تجاوزت مدتها القانونية بسنوات كثيرة.

إطار٤-: مصر تحترم المواثيق الدولية

صدقت مصر على اتفاقيات دولية بشأن حق الأفراد والجماعات في تكوين اتحادات باختيارهم، وهي طرف في:

* المادة ٨ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نصت على: "تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي بأن تكفل حق كل فرد في تشكيل النقابات والانضمام إلى ما يختاره منها في حدود ما تفرضه قواعد التنظيم المعنى، وذلك من أجل تعزيز وحماية مصالحه الاقتصادية والاجتماعية، ولا يجوز وضع قيود على ممارسة هذا الحق سوى ما ينص عليه القانون مما يكون ضرورياً في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن القومي أو النظام العام أو من أجل حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

حق النقابات العمالية في تشكيل اتحادات وطنية أو تعاهدات، وحق هذه الأخيرة في تكوين منظمات نقابية دولية أو الانضمام إليها.

حق النقابات العمالية في العمل بحرية دون أن تخضع لأي قيود سوى ما ينص عليه القانون مما يكون ضروريا في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن القومي أو النظام العام أو من أجل حماية الآخرين وحرياتهم...".

* نصت المادة ٢٢ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه:
"لكل فرد الحق في حرية المشاركة مع الآخرين بما في ذلك حق تشكيل النقابات العمالية أو الانضمام إليها لحماية مصالحه"[١١]

المصدر: Khaled Ali and Hisham Mubarak, Center for Human Rights

١٠ Khalid Ali, (2005), Understanding Professional Syndicates, Hisham Mubarak, Center for Human Rights, Cairo.

١١ المرجع السابق

ترتب على تنفيذ القانون المذكور حالة من الجمود أصابت معظم النقابات المهنية، وحرمان آلاف المهنيين من حقوقهم الديمقراطية في ممارسة الانتخابات. فمنذ إقرار القانون لم تجر انتخابات في ١١ نقابة مهنية لمدد وصلت إلى ١٣ سنة. وقد تم الطعن على هذا القانون على أساس عدم دستوريتة، وقد استجابت محكمة القضاء الإداري للطعن على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ (والمعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥) وأحالت الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية هذا القانون، حيث وضع القانون قيوداً لا تفرضها قوانين انتخابات كل المناصب الأخرى في الدولة ابتداءً من رئيس الجمهورية ووصولاً إلى أعضاء مجلس الشعب والمجالس المحلية الذين يفوزون بمناصبهم بأصوات غالبية الحاضرين في الانتخابات.[١٢]

فض الاشتباك بين المجتمع المدني والسياسي

إن إصلاح النقابات في مصر، حتى يمكنها أن تلعب دورها بكفاءة في عملية التنمية، يتطلب أمرين أساسيين:

إخراج العمل السياسي المباشر من أروقة النقابات إلى الساحة الحزبية في الدول الأخرى يمارس الصراع الحزبي في مكانه الطبيعي، أي داخل الأحزاب السياسية. والمشكلة أن الحياه الحزبية في مصر ضعيفة جداً، سواء لأسباب خاصة بالأحزاب السياسية نفسها أو بسبب القيود المفروضة عليها من قبل الحكومة. لهذا تهرب السياسة الحزبية من ميدانها الطبيعي إلى المجتمع المدني الذي يتميز بسيطرة حكومية أقل. إن الإصلاح لا يمكن أن يكتمل بدون رفع الوصاية عن الأحزاب السياسية حتى تنطلق بحرية أكبر، وتستوعب الطاقات التي تريد المشاركة في اللعبة السياسية. بغير ذلك ستظل النقابات ملعباً لبعض الجماعات السياسية، وهنا تدخل النقابات في صراعات ليست في مصلحة أعضائها أو مصالح المهنة التي تمثلها.

إن إخراج العمل السياسي المباشر من النقابات يتطلب إيجاد سبل يمكن من خلالها أن تخرج التيارات السياسية من المجتمع المدني وتدخل إلى المجتمع السياسي. المشكلة في مصر أن هناك قيداً يعوق توجه التيارات السياسية نحو جماعات سياسية مناسبة، حيث أن القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ يحظر قيام الأحزاب على أساس اجتماعي/طبقي أو مهني[١٣] وذلك بخلاف ما تنص عليه القوانين في المجتمعات الديمقراطية. فالكثير من الأحزاب الكبرى في البلاد الديمقراطية أو حديثة العهد بالديمقراطية خرجت من رحم النقابات، والمثال الأشهر على ذلك هو حزب العمال البريطاني وحركة تضامن في بولندا.

عدم اشتغال النقابات بالعمل السياسي غير المهني

من حق النقابات أن تتفاعل مع السياسة إذا كان ذلك نابعاً من مقتضيات الدفاع عن مصالح مهنية وفئوية. لكن ليس للنقابات أن تدخل في السياسة لتحقيق أهداف سياسية وطنية عامة. فهذه وظيفة الأحزاب السياسية. إن اشتغال النقابات بالسياسة في مصر هو نتيجة طبيعية لتوجهات السلطة السياسية في مرحلة الحزب الواحد. والحقيقة أن القوانين المنظمة للنقابات في مصر تشهد بذلك:

- تحدد المادة رقم (٣) من القانون رقم ٧٦ لعام ١٩٧٠ بشأن نقابة الصحفيين من ضمن وظائف النقابة: "العمل على نشر وتعميق الفكر الاشتراكي والقومي بين أعضائها وتنشيط الدعوة إليه في داخل المؤسسات الصحفية وبين جمهور القراء... والعمل على توثيق العلاقات مع اتحاد الصحفيين العرب والمنظمات المماثلة في البلاد العربية والمشاركة في المنظمات الصحفية العالمية التي تناصر القضايا العربية، والسعي إلى إقامة علاقات وثيقة مع المنظمات المماثلة"[١٤].
- تنص المادة (١٢) من قانون نقابة المحامين رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على: "تعمل النقابة على تحقيق الأهداف الآتية وفق أحكام هذا القانون: التعاون مع النقابات المهنية والمنظمات المماثلة في الدول العربية والدول الأفريقية وغيرها للعمل على خدمة الأهداف القومية للأمة العربية ونصرة قضايا الحرية والسلام والتقدم"[١٥].
- ينص القانون رقم (٤٥) لسنه ١٩٦٩ بشأن نقابة الأطباء على: "تهدف النقابة إلى تحقيق ما يلي: ... العمل على نشر ودعم الأفكار والقيم الاشتراكية بين الأطباء والتعبير عن أراء الأطباء في المسائل الاجتماعية والاقتصادية والوطنية"[١٦].
- ينص القانون ٤٧ لسنه ١٩٦٩ بشأن نقابة الصيادلة في مادته الثانية على: "تعمل النقابة على تحقيق الأهداف التالية: ... تعبئة قوى أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم لتحقيق الأهداف القومية وأهداف التنمية الاقتصادية ومواجهة مشكلات التطبيق الاشتراكي ووضع الحلول المناسبة لها. والتفاعل الديمقراطي داخل إطار قوى الشعب العاملة بما يدفع إمكانية التقدم ثوريا لصالح الشعب"[١٧].

والسؤال الذي يُطرح هنا هو هل يتوافر لدى الدولة الإرادة السياسية أو الرغبة في خلق الظروف التي تتيح وضع نموذج للنقابات يسمح بالاعتراف بأن هذه النقابات إنما وُجدت للتعبير عن مصالح الجماعة التي تمثلها ؟.

ومن منظور النقابات نفسها، فإن المحاولات الأخيرة - من جانب بعض الجهات - لتسييس قادتها وخلق علاقات مع الأطراف السياسية الأخرى، كان لها تأثير سلبي على أداء هذه النقابات. وهذا الاتجاه يؤدي إلى تشويه دور النقابات، مما يدفع الدولة إلى وضع قيود أمام أنشطتها، وبالتالي إلى شلّ الحركة النقابية وتعطّلها.

١٢ المرجع السابق.
١٣ الهيئة العامة للاستعلامات
١٤ المرجع السابق، khaled Ali
١٥ المرجع السابق
١٦ المرجع السابق
١٧ المرجع السابق

بعض المراجع المختارة:

– مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٢–٢٠٠٣، مصر.
Commonwealth Foundation (1999), Citizens and Governance: Civil Society in the New Millennium, London, – Commonwealth Foundation.
- اتحاد الصناعات المصرية: http://www.fei.org.eh
- Khaled Ali (2005), Understanding Professional Syndicates, Hisham Mubarak Center for Human Rights, Cairo.
- Middle East Report Online, http://www.merip.org/mero032507.html
- Soliman, Samer (1998), State and Industrial Capitalism in Egypt, Cairo Paper in Social Science, AUC Press, Cairo.

مصر
بخيرة السعودية

شراكة الدولة ومنظمات المجتمع المدني في تخفيف حدة الفقر

أولاً: خريطة الرعاية الاجتماعية في مصر

يتناول هذا الفصل خريطة مساعدات الرعاية في إحدى ضواحي مدينة القاهرة والأدوار والعلاقات التي تحدد معالم تلك الخريطة. ويركز هذا الفصل بصفة خاصة على وزارة التضامن الاجتماعي، باعتبارها جهاز الدولة المنوط به تحقيق الرعاية، والحد من الفقر، والحماية الاجتماعية؛ ويستعرض هذا الفصل مجموعة البرامج التى تقوم بها الوزارة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في تلك المجالات. والغرض من تقديم حالة الدراسة هذه، هو فهم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، حتى يتسنى اقتراح آليات للتنسيق، والمساءلة المتبادلة، وتحقيق الرعاية بشكل أكثر فعالية، بغية تخفيف حدة الفقر بطريقة أفضل، وتحقيق الحماية الاجتماعية. وتأخذ دراسة الحالة بعين الاعتبار، المثل والمعايير لدى كل من الطرفين– الدولة والمجتمع المدني– وبيان المهام المتصورة لكل منهما والأهداف التي ترمي إليها برامجهما– حتى يتسنى فهم تفاعل الأدوار بين كل منهما[1].

لقد كانت وما تزال الأعمال الخيرية وتقاليد البر، قوية في مصر. ويرجع ذلك، من ناحية، إلى أن الزكاة والتصدق على الفقراء، أحد الأركان الخمسة للإسلام، كما أن ذلك يعتبر قيمة راسخة ثقافيا لدى المسيحيين في مصر. ولكن مع قيام ثورة ١٩٥٢، ظهرت دعاوى الاندماج في المجتمع، والعدالة الاجتماعية، ومركزية تقديم خدمات الرعاية. وكانت عملية إعادة توزيع الثروة، والتأكيد على مبدأ المواطنة، والحقوق الاجتماعية، من ركائز الأجندة السياسية والاجتماعية والأخلاقية للنظام الجديد الذي أقامته الثورة، ولقد ضمن الدستور الجديد -الذي صدر آنذاك– الحق في الصحة، والتعليم، والعمل المنتج، وكذلك حق المواطنة الكاملة، وإلى جانب تلك الحقوق، قامت دولة مركزية قوية، ثبطت مشاركة قطاع عريض من المجتمع المدني في عملية التنمية، وكان المحللون لتلك الفترة قد لاحظوا اختفاء معظم الجمعيات الخيرية باستثناء عدد قليل منها[2].

ظهور جمعيات تنمية المجتمع

وقد تم إنشاء "جمعيات تنمية المجتمع" في القرى والضواحي كبديل للجمعيات الأخرى لتقوم بدور الشريك المحلى للبرامج المركزية، إعمالا لمبدأ الاندماج، إلى حد ما. ولم تكن جمعيات تنمية المجتمع تمثل الدولة، كما لم تكن مستقلة عنها. ويوجد في معظم القرى الكبيرة والمناطق الحضرية في مصر، واحدة من تلك الجمعيات. وعلى الرغم من وجود مجالس إدارة منتخبة لتلك الجمعيات، إلا أن تلك الانتخابات لم تحل دون تعيين بعض أعضاء مجلس الإدارة. وقد أضحت هذه الجمعيات غير متوافقة مع الزمن، ذلك لأنها نتاج فترة لم يكن يُعْتَرف فيها بدور المجتمع المدني كشريك فعال ومتكافئ.

إلا أن هذه الجمعيات تأثرت بالتغيرات الإقتصادية والديمقراطية والتحولات التى شهدها المجتمع فلم تعد قادرة على القيام بدور فعال وبدأت تعانى من تفاقم مشكلات نقص التمويل، وسوء الإدارة، والجمود، والعجز عن التصدى لزيادة الفقر، وقد أصبح التميز بين الطبقات أكثر وضوحا حيث اتسعت الفجوة بين دخول الفئات المختلفة، ولقد أدت تلك العوامل مجتمعة إلى ظهور فجوة في خدمات الرعاية، و/أو في فعاليتها التى بدأت تدخل لسدها منظمات المجتمع المدني.

الدولة والمجتمع المدني: أصدقاء أم أعداء؟

طبقا للأرقام الرسمية لوزارة التضامن الاجتماعي، يوجد نحو ٧,٥ مليون مصري يشاركون فى عضوية ٢٧ ألف منظمة من منظمات المجتمع المدني، وهي المنظمات المعترف بها والتى تأسست في مصر، بما فيها جمعيات تنمية المجتمع[3]، يضاف إلى ذلك، أعداد مجهولة من منظمات مدنية غير هادفة إلى الربح، وهي منظمات المجتمع المدني التى رُفض تسجيلها، كما توجد أيضا كثير من الفئات والجمعيات الخيرية، الدينية، تقدم خدمات لأتباعها، والتى يجري تأسيسها وتسجيلها بموجب قواعد ولوائح السلطات/ المؤسسات الدينية.

١ تود مؤلفة هذا الفصل أن تقر، بالعرفان والتقدير، بجهود جميع الزملاء والمشاركين الذين تعاونوا معها في هذا الجهد، ولاسيما الذين شاركوا مشاركة مباشرة في الدراسة الخاصة بمنطقة عين الصيرة، وهم: هدى رشاد، باربارا إبراهيم، والفريق العامل معها: د. نسرين بغدادى، د. رمضان حامد، د. سمية رمضان، أ. محمد حسن، أ. كريستينا هاليز، أ. منى بكر. كما تتقدم المؤلفة بالشكر والعرفان لوزارة التضامن الاجتماعي ولجامعي البيانات.

٢ Ener, M. ٢٠٠٣: إدارة الفقراء في مصر وسياسة البر والإحسانس ١٨٠٠–١٩٥٢، مطابع جامعة برنستون.

٣ CIVICUS (2005). Civil Society Index Report for the Arab Republic of Egypt. p. 25.

إطار ٦-١: نحو سياسة اجتماعية متكاملة في مصر

شرعت وزارة التضامن الاجتماعي في إجراء عملية مشاورات ومناقشات ترمي إلى صياغة مذكرة أفكار بشأن سياسة اجتماعية متكاملة لمصر، وبعد مؤتمر عقد في شهر فبراير ٢٠٠٧، قامت الوزارة بدعوة رؤساء ومندوبي فرق العمل وغيرهم من الأشخاص ذوي الخبرة، لصياغة مذكرة الأفكار هذه. وعلى امتداد فترة سنة، التقى أعضاء هذا الفريق وتداولوا الرأي بشأن عناصر ورقة السياسات هذه، وتوصلوا إلى مشروع نص تم تقديمه إلى مجلس الوزراء في مصر.

وتلاحظ الورقة نجاح الإصلاحات الاقتصادية، ولكنها تلاحظ أيضاً صور الإحباط التي واجهتها الجهود التي كانت تسعى لكي لا تسفر السياسات الاقتصادية عن مشكلات اجتماعية. وغدا الاهتمام الآن يتمثل في تكامل الأهداف الاجتماعية كهدف أسمى للمكاسب الاقتصادية.

وتطرح الورقة فيما يلي، الأهداف الرئيسية الثلاثة للسياسة الاجتماعية:

١. الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان.
٢. التوزيع العادل لمكاسب النمو الاقتصادي، بما يكفل حق جميع المواطنين في الحصول على تلك المكاسب، ومصلحتهم المقررة في حماية تلك المكاسب.
٣. خلق الفرص، وإثراء رأس المال البشري، عن طريق تزويده بالسلع العامة العالية الجودة.

ولتحقيق تلك الأهداف، تطرح الورقة سياسة تقر بما يلي:

* أن النمو الاقتصادي وحده لا يضمن الرعاية الاجتماعية، والتنمية الاجتماعية.
* أن التنمية البشرية هي المحرك الحقيقي للنمو.
* أن بعض الأفراد سوف يظلون مستضعفين ومهمشين في سياق عملية النمو والتنمية، ويحتاج هؤلاء الأفراد إلى حماية خاصة، واستحقاقات واسعة.

ثم تقترح الورقة بعد ذلك إجراء تغييرات عملية على مستوى:

* **السياسات الاقتصادية**: التأكيد على أن السياسات والإصلاحات لا تلحق ضررا بالفقراء، ومن ذلك ما لاحظناه، مثلا، من أن التضخم يضر بالفقراء أكثر مما يضر بالأغنياء، ولهذا لابد أن ننظر إلى أسعار الفائدة على أنها ليست فقط أداة لسياسات المالية العامة، ولكنها أيضا قرار ينطوي على آثار اجتماعية.
* الخدمات والسلع العامة: أن نتجاوز الاهتمام الحالي بشأن الوصول إلى الخدمات ومدى تغطيتها لكل الفئات، إلى النظر في مسائل الإنصاف والجودة. ولابد أن تتسم الخدمات بالفعالية، حيث إن التعليم، والصحة، والمياه، والمرافق الصحية، والإسكان، هي مداخلات مناهضة للفقر، وأدوات لإقامة التكامل الاجتماعي، والإنصاف.
* برامج الحماية الاجتماعية: بالاستهداف الصحيح للفئات التي تستحق الحماية، والأخذ بأسباب الحماية الأفضل والأكثر فعالية، وتأمين حصول المواطنين على حقوقهم بما فيها حق الملكية.

أما الآليات المقترحة لتفعيل تلك السياسات، فهي:

* إطلاق عملية جماهيرية للتشاور وتبادل المعلومات، لخلق قوة دفع، وحشد رأي عام مؤثر، وإيجاد توافق حول أجندة جديدة للسياسات الاجتماعية المتكاملة. وتشتمل الآليات المقترحة على مرصد اجتماعي لمراقبة وبحث التغيرات الاجتماعية، وكفاءة الخدمات، ومنتدى لصياغة أجندة اجتماعية للتدخل.
* مراجعة الأطر المؤسسية الحالية والبنية الأساسية المتعلقة بالسياسات والخدمات الاجتماعية، عن طريق تشكيل فريق عمل يتبع مجلس الوزراء لضمان الإرادة السياسية، وإزالة العقبات السياسية أمام التغيير. وتوصي الورقة أيضا بخلق قدرات أكبر على مستوى السلطة التنفيذية في مختلف الوزارات ضمانا لزيادة فعالية الخدمات وجودتها، وتوسيع نطاق عملية صنع السياسات، ومتابعة قدرات العمل وإمكانياته في الحكومة.

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي. لجنة الصياغة المعنية بالسياسات الاجتماعية المتكاملة.

تستطيع الدولة ومنظمات المجتمع المدنى إقامة علاقات تكاملية تنطوى على منفعة مشتركة لكلا الطرفين، وتقوم على مبدأ الإستقلال والمساءلة، والتأكيد على أن الشراكة فى خدمة التنمية الوطنية

وقد عالجنا في موضع آخر من هذا التقريرالسياقات والنظم القانونية والسياسية، التي تحدد حقوق ومسئوليات منظمات المجتمع المدني، حسب نصوص القانون المصري. وإذا كانت القيود المفروضة، تتعارض مع حقوق المواطنة والشراكة فى التنمية، إلا أن الإطار المنظم للمجتمع المدني، لا يزال يشكل عنصرا أساسيا في قدرة أية دولة على رعاية المجتمع، وحماية مواطنيها. وتحتاج مؤسسات ومبادرات المجتمع المدني إلى قواعد ولوائح تتسم بالشفافية والوضوح، بحيث تجعل من تلك المؤسسات مؤسسات تخضع للمساءلة. ولكنها أيضاً تحتاج إلى إطار متفتح ومتقدم يسمح لها بالازدهار والعمل بحرية ومسئولية.

وتزخر الأدبيات الاجتماعية بالرسائل والبحوث والنصوص التحليلية التى تتحدث بدقة عن منظمات المجتمع المدني، وبصفة خاصة، عن المنظمات غير الحكومية في مصر، موضحة أبعادها، والقيود المفروضة على أنشطتها (انظر الفصلين الثالث والرابع من هذا التقرير)، كما تم ملاحظة وتسجيل الصراع[٤] والمنافسة مع مؤسسات الدولة (انظر الفصل الرابع). ولن يعمد هذا الفصل إلى تكرار ما تم توثيقه ودراسته.

إن العمل الذي بين ايدينا الآن، سوف يقترح إطاراً لتنظيم العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة، بحيث تكون هذه العلاقة بناءة، وتكاملية، تنطوي على نفع متبادل، وترسي مبدأ الاستقلال، والمساءلة، وتضمن إقامة شراكة تخدم الرؤية الوطنية للتنمية. وفى حقيقة الأمر، أن هناك علاقة بين الطرفيين ولكنها علاقة على الورق. وتشترط معظم البرامج التي تعتمد على التمويل من الجهات المانحة، شكلا من أشكال الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني. إلا أن كثيرا من المراقبين راحوا ينظرون إلى تلك المنظمات، على أنها منظمات شبه رسمية وليست منظمات مستقلة تمثل المجتمع المدني.

أما النظرة الأكثر موضوعية، فهي التى تنحّى النظريات والآراء جانباً، وترقب الأعمال الملموسة التى تجري على أرض الواقع. وتحقيقا لذلك، نقدم دراسة حالة فعلية لجهود توفير الرعاية ونظم الضمان الاجتماعي. ونعرض في هذا الفصل حالة أصيلة من حالات الشراكة في منطقة صغيرة بالقاهرة، بحيث نعرض شريحة من الحياة في لحظة تقوم فيها وزارة التضامن الاجتماعي بعملية الإصلاح من الداخل في مسعى منها لإعادة هيكلة خدماتها. وتقترح دراسة الحالة نمطا للتعاون يسعى إلى إيجاد رؤية لتكامل الخدمات التنموية التى تقدم للأسر الفقيرة من خلال الشراكة.

ثانياً: خدمات وزارة التضامن الاجتماعي:

إن تخفيف حدة الفقر، والقضاء على الفوارق الاجتماعية، وحماية الأفراد والفئات المستضعفة، وسرعة الرد على الأزمات التى تهدد حياة ورفاهية المصريين، تمثل الاختصاصات الممنوحة لوزارة التضامن الاجتماعي. ويتعين على الوزارة إصدار مشروع وثيقة، يوضح رؤيتها لسياسة اجتماعية متكاملة. وفى الوقت الذي يصدر فيه هذا التقرير، لم

٤ See, for example, Abdel Rahman, M. (2005), *Civil Society Exposed: the Politics of NGOs in Egypt*, Taurus Academic Press, London;
and Assad, R. & Rouchdy, M., (1999), "Poverty and Poverty Alleviation Strategies in Egypt" American University in Cairo, *Cairo Papers in the Social Sciences*, Vol. 22, No. 1.

الإطار ٦-٢: الخدمات التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي

في مذكرة غير رسمية صدرت مؤخرا، تم تصنيف الخدمات الحالية التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي على النحو التالي:

المدفوعات المالية أو النقدية:
- مدفوعات الرعاية.
- دعم الأطفال.
- الدعم الشهري للأسر.
- مدفوعات طارئة تدفع مرة واحدة في الحالات الحرجة (على فترات لا تقل عن سنتين).
- مدفوعات لدعم عمال القطاع العام وأسرهم.
- مدفوعات للاحتياجات الطارئة بسبب الكوارث.
- مدفوعات لعائلات المجندين.
- مدفوعات للأسر في مجتمعات هامشية معينة أو مجتمعات تعاني من الإضطرابات (حلايب وشلاتين، النوبة، ضحايا سد نجع حمادي).
- لتعويضات (قصيرة وطويلة الأجل).
- مدفوعات الاحتياجات الملحة.
- الائتمان الاجتماعي (القرض الحسن).

خصائص الأسر حسب المساحة
- المساعدات المالية عن طريق بنك ناصر.
- مشروع بنك ناصر للتأمين على الأسر.
- مدفوعات الزكاة عن طريق بنك ناصر.

المساعدات والخدمات العينية:
- المساعدات الغذائية، والبطاطين، وبعض الملابس، وغيرها من الأشياء التي يتم توزيعها في أوقات الأزمات على ضحايا الكوارث البشرية، أو على المجتمعات التي تعاني من الجفاف، أو التصحر الخ.

الخدمات التنموية:
- الأنشطة المدرّة للدخل.
- مشروعات بنك ناصر لتوزيع مدخلات الإنتاج لتشجيع المشروعات الصغيرة.
- مشروع الأسر المنتجة.
- مراكز التدريب المهني والتدريب على المهارات.
- مراكز تنمية المرأة الريفية.
- مشروع التنمية لمواطني النوبة.
- تسويق الإنتاج الأسري، وخطط أخرى تدر دخلاً.
- خدمات من أجل سكان التجمعات والمدن الجديدة.

الحياة الاجتماعية والتنمية:
- الملاجيء ودور التربية.
- مراكز تشغيل الأطفال.
- مراكز حماية الجانحين والأطفال المعرضين للمخاطر.
- مراكز المراقبة.
- مراكز التصنيف.
- مراكز الإيواء والضيافة.

المصدر: وزارة التضامن الاجتماع، مذكرة داخلية.

تظهر تلك الوثيقة بعد، إلا أن الوزارة أصبحت تعي الآن، أهمية السياسات الاجتماعية المتكاملة، وراحت تعكف على وضع برنامج شامل، يوضح الأهداف والمقاصد التي ترمي إليها الوزارة، بل والحكومة ككل، والآليات التي تمكنها من تحقيق تلك الغايات (انظر إطار ٦-١).

وتطبق وزارة التضامن الاجتماعي قواعد صارمة فيما يتعلق بمشروعية كل خدمة من الخدمات غير العامة (بمعنى أن تكون مشروعية الخدمة للجماعات المستهدفة فقط). ويناط بالإخصائيين الاجتماعيين مسئولية/ واجب ضمان خضوع المستفيدين لقواعد القبول.

إن خدمات الرعاية التى تقدمها الوزارة تكاد تعتمد اعتمادا كاملا على قدرات الإخصائيين الاجتماعيين الذي يعملون في طليعة الصفوف. ومع ذلك، فإنه طبقا لما ذكره مصدر من داخل الوزارة: كان الإخصائيون الاجتماعيون في الماضي، من خريجي المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ولم يكن يتم تعيينهم إلا بعد فترة تدريب طويلة في مكان العمل. ثم يستطرد فيقول: إن الحال لم يعد كذلك[٥]، حيث أصبح الاستثمار في الإخصائيين الاجتماعيين محدودا، أو حتى في البنية الأساسية التى تسهل عملهم وتحدد مساره. وفي غمار عملية البحث الخاصة بهذا الفصل، أكد مختلف الأشخاص الذين جرت مقابلتهم في الوزارة، أن هناك نقصا واضحا في الاستثمار والتدريب المخصص للإخصائيين الاجتماعيين في هذا الجهاز الحيوي من أجهزة الدولة[٦].

ولكن تحديات الفقر أمام مصر تحديات شاقة ، وهي تتطلب نهجا قويا فيه إصرار وديناميكية. وتعمل وزارة التضامن الاجتماعي الآن، على أن تكون على مستوى هذا التحدي. ولقد بدأ انتشار منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى تقديم الرعاية والحماية للفئات المستضعفة، والخدمات الرامية إلى تخفيف حدة الفقر، في وقت كانت فيه الدولة – عن قصد أو غير قصد – قد أهملت السياسة الاجتماعية وكرست كل جهودها لإعادة هيكلة الاقتصاد المصري. الجدير بالذكر أنه منذ عدة عقود، الجدير بالذكر أنه قد بدأ إدخال بعض الإصلاحات على السياسة الاجتماعية وسياسة الرعاية ولكن المهمة تتطلب تحولاً في الإطار الحاكم، وليس فقط بعض التحسينات أو المراجعات، ولقد استحدثت بعض التغييرات مثل الزيادات في مبالغ التحويلات النقدية لصالح الذين يستحقون رعاية الدولة، وإدخال فئات جديدة مستحقة للرعاية مثل المرأة المعيلة، وإصدار قوانين حماية جديدة مثل تلك القوانين التي تكفل الأطفال الفقراء.

ومع ظهور برامج إعادة هيكلة الإقتصاد والأسواق، ظهرت مؤسسات جديدة مثل: الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومبادرة تشجيع القروض الصغيرة، ودعم وتشجيع المشروعات الصغيرة، ولكن لم تكن هنالك أية سياسة تعالج بذاتها فئة المعدمين. غير أن الحفاظ على دعم الغذاء والطاقة، والزيادة في تمويل الرعاية الصحية من قبل الدولة، واستمرار التعليم المجاني العام، ظلت في الأغلب الأعم، هي ركائز السياسة الاجتماعية للحكومة، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى (إطار ٦-٢).

٥ ليلى عبد الوهاب: المستشارة الخاصة للوزير، والرئيسة السابقة لقطاع الخدمات الاجتماعية.
٦ مقابلات أجرتها هانيا شلقامي، في شهر فبراير ٢٠٠٧.

الاطار ٦-٣: برنامج الغذاء للفقراء: البرنامج العالمى للغذاء في مصر

ركزت مساعدات البرنامج العالمى للغذاء (WFP) منذ انشائه في عام ١٩٦٣ على الوضع الغذائي غير المستقر وعلى الاسر الفقيرة. وقد قدم البرنامج عبر السنوات العون الى الحكومة المصرية وذلك للنهوض بشبكات الضمان الغذائي وتطوير برنامج للاصلاح وتقليل الفقر.

يقدم البرنامج العالمى للغذاء نوعين من المساعدات: مساعدات فنية بهدف تقوية قدرة المؤسسات والبرامج الصغيرة المعنية بابراز نماذج "احسن التطبيقات" في انشطة الغذاء للتعليم والغذاء لتحسين البنية الجسمية، وهي الانشطة التي يمكن ان تصبح اتجاهاً سائداً. ويستهدف الاخير بصفة خاصة قطاعات السكان الاكثر تهميشاً في المجتمع المدني مع التركيز على المرأة والطفل، وخاصة في مصر العليا، ومحافظات سيناء والبحر الاحمر.

اشباع رغبات المستفيدين: يتعاون البرنامج العالمى للغذاء مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلات القوية بالمجتمعات المحلية. ان هذا التقارب بين البرنامج وشركائه من المظمات غير الحكومية يتيح للمجتمعات المدنية المحلية ان تلعب دوراً فاعلاً في تحديد احتياجات التنمية، وخاصة في الغذاء للتعليم وانشطة تحسين البنية الجسمية. ولقد تم انشاء برامج على مستوى بسيط هدفها الوصول الى "احسن التطبيقات" في برامج التغذية المدرسية والبنية الصحية للجماعات المهمشة، وكان الهدف الاساسي من ذلك هو تعزيز تنمية راس المال البشري، والبنية الصحية، وتأمين رزق مستديم في المناطق الريفية. وتهدف البرامج الى زيادة الاصول للافراد والمجتمعات من خلال الوصول الى الاراضي، والاسكان، والتدريب على الانشطة المدرة للدخل، والتعليم، والصحة، والصحة العامة، والقروض متناهية الصغر. واستمر البرنامج العالمى للغذاء بالارتباط بالمشاريع على المستوى البسيط وهو ما اتاح الفرصة له للعب دور فاعل في تعزيز السياسات على المستوى الوطني. وقدم البرنامج العالمى للغذاء للحكومة دعماً فنياً لمساعدتها في رفع ومضاعفة احسن التطبيقات في البرامج الوطنية حسبما يتطلب الموقف.

استهدافات افضل: لقد ساند البرنامج العالمى للغذاء بفاعلية كل من وزارات التضامن الاجتماعي، والتعليم، والقوى العاملة، وذلك بهدف تطوير مساهمات سياساتهم الاجتماعية عن طريق ادوات استهداف اكثر فاعلية. وقد قام كل من البرنامج العالمى للغذاء والحكومة في عام ٢٠٠٥ بمسح شامل لنظام الدعم الغذائي حيث توصلوا الى ان ٧ مليون نسمة من الفئات المهمشة ليس لديها بطاقة تموينية ولايصلها الدعم الغذائي. ويقوم البرنامج العالمى للغذاء بمساعدة الحكومة لاصلاح نظام الدعم الغذائي وذلك بتقديم نظاما اكثر فاعلية ويستهدف المهمشين وانظمة معلومات الغذاء غير المستقرة. ويساعد البرنامج العالمى للغذاء الحكومة في تبني مشروع التحصين القومي بهدف تحسين المكون الغذائي للسلع الغذائية المدعمة. وقد انجز البرنامج العالمى للغذاء في عام ٢٠٠٦، وعلى مستوى واسع، مراجعة نظام التغذية المدرسية على المستوى القومي. وبناءً على هذه الدراسة والتوصيات الموجهة للبرنامج العالمى للغذاء، فان وزارة التعليم وافقت على تنفيذ برنامج تغذية مدرسية اكثر توجيها (SFP) للعام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وباستخدام نتائج هذه الدراسة فان وزارة التعليم تقدمت بطلب للبرلمان لزيادة ميزانية برنامج التغذية المدرسية . (SFP) وقد صادق البرلمان في يونيو ٢٠٠٦ على زيادة بلغت ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وهو الامر الذي ضاعف الميزانية السنوية لبرنامج التغذية المدرسية (SFP) على المستوى القومي للعام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وسيقوم البرنامج العالمى للغذاء بمساعدة المحافظات على تبني اهداف افضل وذلك بمضاهاة بيانات المدارس بالبيانات الحالية الضعيفة.

الاطفال والنوع الاجتماعي: ان هدف انشطة الغذاء للتعليم التي يقوم بها البرنامج العالمى للغذاء في مصر هو زيادة فرص الدخول والمشاركة للأطفال الاكثر تهميشاً وخاصة الفتيات، في المدارس ومراكز التعليم غير النظامية، وتحسين قدرة الاطفال على التركيز واستيعاب المعلومات وذلك بتخليصهم من الجوع الآني. ويقدم البرنامج العالمى للغذاء في الوقت الحالي مساعدات غذائية محدودة وموجهة نجو مدارس الفصل الواحد في المجتمعات صديقة الفتيات، والمدارس الابتدائية ورياض الاطفال، وذلك في بعض المحافظات المهمشة المختارة بهدف عرض "احسن التطبيقات" والتي يمكن تكرارها وجعلها تطبيقاً سائداً في انشطة الغذاء للتعليم على المستوى القومي. وبالاضافة الى ذلك، فان البرنامج العالمى للغذاء قام بتنفيذ مشروعاً يقضي على التشغيل الاستغلالي للاطفال في مصر وذلك باعادة تأهيل وادماج الاطفال المشتغلين في برامج التعليم النظامية وغير النظامية. ويعتمد مشروع دعم تعليم الفتيات، ومشروع عمل الاطفال على الشركاء من المنظمات غير الحكومية لتنفيذ وتطبيق مختلف الانشطة. ويستفيد البرنامج العالمى للغذاء من وجود ومعرفية هذه المنظمات غير الحكومية في التأكد من تنفيذ برامج فاعلة ومناسبة.

المصدر: ايوب الجوالدة، نائب مدير برنامج مصر، البرنامج العالمى للغذاء.

الانفاق الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي والفقر:

إن عمليات تقدير الفقر في مصر متعددة وكثيرة، كما أن الخطط التي وضعت لمواجهة الآثار المتوقعة للتغيرات الإقتصادية كانت موثقة توثيقاً كاملاً. وفي آخر تقدير أصدره البنك الدولي، حدد الإنفاق الاجتماعي بنسبة ٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٥[٧] (يُعرّف الإنفاق الاجتماعي تعريفا واسعا بحيث يشمل كافة الخدمات العامة بما في ذلك الصحة، أو الدعم المقدم خلاف دعم الطاقة، والتعليم، والتحويلات النقدية، والنقل، وخدمات المجتمع إلى غير ذلك من الخدمات الأخرى). وتشير نفس الوثيقة إلى زيادات ملحوظة في معدلات الفقر على الرغم من تنشيط الاقتصاد المصري الآن ونموه، حيث تفيد نفس الوثيقة أن ٣,٨٪ من السكان (٢,٦ مليون نسمة) لا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية وغيرها من الاحتياجات الأساسية، ويعيشون في حالة من الفقر المدقع، بالإضافة إلى ١٩,٦٪ من المصريين في حالة فقر، و٢٠٪ آخرين على حدود الفقر. وعلى الرغم من مضي نصف قرن من المراسيم والقرارات العليا التي تضع في صدارة أولوياتها مبدأ المواطنة والتوزيع العادل للثروة، وتجعل ذلك ملازما لشبكات الأمان التي صممت للتخفيف من وطأة برامج إعادة هيكلة الإقتصاد القومى، وعلى الرغم من أن البعض قد تحسنت أحوالهم كثيرا في الماضي القريب وحتى الوقت الحاضر، إلا أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء لا تزال واسعة[٨].

صحيح أن الإنفاق الاجتماعي زاد، ولكن تلك الزيادة لم تحدث إلا بعد الأزمة التى ترتبت على تعويم الجنيه المصري. وفيما بين السنتين الماليتين ٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٥/٢٠٠٦ زاد الإنفاق على الحماية الاجتماعية حتى وصل إلى ٢٥٪ (بعد أن كان ١٥٪) من الإنفاق الحكومي (ومن ٤,٥٪- ٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، ولكن معظم تلك الزيادة سببها زيادة الدعم العينى للغذاء (١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والكهرباء (٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، ونجد أن كليهما يمثل دعما عاماً لا يميز بين مستويات الحاجة. أما ما أنفق على التحويلات النقدية في عام ٢٠٠٥ فقد بلغ ٠,١٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، و٠,٢٪ على برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية[٩].

إن وزارة التضامن الاجتماعي منوط بها برامج الدعم الغذائي والتحويلات النقدية كأدوات رئيسية في استراتيجيتها لمكافحة الفقر، وثمة ضغوط متزايدة على الوزارة لوضع معايير استهدافٍ جامعةٍ مانعة تحدد الفئات المستهدفة، لجعل تلك الأدوات أكثر فعالية، وكفاءة، ولكن الوزارة تحتاج إلى تعاون كافة الجهات الحكومية والسياسية من أجل وضع سياسة اجتماعية لمصر تجمع بين مختلف البرامج، وتضع استراتيجية متوازنة، تزن احتياجات مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية. ولقد تأكدت مؤخرا الحاجة الماسة إلى استراتيجية أكثر شمولا، أثناء اجتماع نظمته الوزارة (في شهر فبراير ٢٠٠٧) بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(ESCWA)، بشأن

٧ البنك الدولي، ١٧ يونية، ٢٠٠٧؛ صـ ٥٩.
٨ المرجع السابق.
٩ المرجع السابق، البنك الدولي، ٢٠٠٧، صـ ٥٩-٦٠.

إن تحديات الفقر فى مصر تحديات جبارة، وهى تتطلب، لمواجهتها، نهجاً جاداً يتسم بالإصرار والديناميكية

سياسات اجتماعية متكاملة في مصر. ولقد تم وضع مشروع مذكرة أفكار، تحت إشراف الوزارة، قدمت لمجلس الوزراء، وقد تم أيضا تشكيل لجنة لمساندة الوزارة، وقامت بعثة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بمراجعة مخرجات ومداولات الوزارة، وأعربت عن تأييدها الشديد للتصورات والعمليات الجارية الآن.

إن ما كتب عن الإنفاق بشأن الفقر والخدمات، قد أضفى على المجتمع المدني دورا حيويا في عملية تخفيف حدة الفقر، ومن المفترض أن المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني ترتكز على المجتمعات المحلية وتكتسب قوة الدفع منها، حيث تقترب من القواعد الشعبية وتستطيع التعبير عن احتياجاتها، وتحظى بثقة عملائها، وتستطيع تقديم خدمات أكثر جودة وأقل تكلفة بطريقة لا مركزية، ومن ثم طريقة أكثر إيجابية[١٠]. وعلى هذا، فإن شراكة ناجحة بين وزارة التضامن الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن تساعد على قيام حملة ناجحة لاستئصال الفقر في مصر، وهذه الشراكة ليس قائمة، ويعتبر غيابها مصدرا للجفاء في العلاقات بين منظمات المجتمع المدني/ وزارة التضامن الاجتماعي، بسبب الازدواجية في الجهود والموارد، أو تبديد الجهود والموارد في منافسة بلا معنى في ساحة معركة تستهدف رعاية الفقراء.

ثالثا: منطقة عين الصيرة دراسة حالة:

كان التقرير السابق للتنمية البشرية في مصر (٢٠٠٥) قد اقترح إقرار برنامج من أجل ٣ مليون أسرة تعيش في فقر مدقع في مصر، حيث صيغ ذلك البرنامج على غرار برنامج شيلي الناجح، المعروف باسم "تضامن شيلي" .(Chile Solidario) وقد تبنت الحكومة المصرية ذلك الاقتراح في عام ٢٠٠٦، وبدأت محاولة تجريبية لتطبيقه في محافظتين: أسيوط والشرقية. وفى تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨، الذي بين أيدينا الآن، تطور اقتراح العمل بذلك البرنامج في مصر، بشكل أكبر، بناء على دراسة أجراها فريق من الباحثين من مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بالاشتراك مع وزارة التضامن الاجتماعي، ولقد ركزت تلك الدراسة اهتمامها على منطقة صغيرة من القاهرة، وهي منطقة عين الصيرة[١١]. وقام فريق الدراسة بوضع خريطة للاحتياجات والخدمات الاجتماعية في المنطقة في محاولة منه لضمان التفاعل بين منظمات المجتمع المدني ووزارة التضامن الاجتماعي في مجال الرعاية وتوفيرها للناس. وكان الهدف من القيام بذلك، اقتراح نموذج برنامج، يستند إلى أدلة، من أجل الأسر التي تعيش في عوز شديد؛ برنامج يربط بين وزارة التضامن الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني معا في شراكة فعالة وخلاقة -بل ربما إقامة تحالف بين الجهتين– لمناهضة الفقر.

ولقد عنيت تلك الدراسة في المقام الأول بفهم ووصف خريطة الخدمات الاجتماعية في إحدى المناطق المحرومة، وكان من الممكن إجراؤها على أي مجتمع محلي له حدود محددة، وكان من الممكن أيضا أن يسفر ذلك، بطبيعة الحال، عن نتائج مغايرة، تبعا لذلك. وعلى أية حال، فإنه بغض النظر عن الموقع، تفترض تلك الدراسة أنه لكي نتفهم وظيفة منظمات المجتمع المدني، وما تقوم به من ناحية تخفيف حدة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية، يعد العمل المتعمق الذي ينحصر في سياق محدد، ضروريا لتقدير درجة معالجة احتياجات الأسر في المجتمع من جانب منظمات المجتمع المدني وخدمات الرعاية التى تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، تحاول هذه الدراسة إعادة النظر في المسائل المتعلقة بتحديد الفئات المستهدفة ورصد مواقع الفقراء، والتى تعتمد الدخل كمعيار أساسى لوصف الفقر وقد تبتعد عن مفهوم عجز القدرات والفرص كمعيار للفقر.

منهج البحث فى دراسة حالة منطقة عين الصيرة:
قامت دراسة منطقة عين الصيرة لأربعة أنشطة مختلفة:

- وضع خريطة للتعرف على الخدمات القائمة، والتقسيمات الجغرافية، والموارد.
- استمارة استبيان لإجراء مسح على عينة ممثلة للأسر، من أجل الحصول على معلومات أساسية بشأن الخصائص الحالية الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، والسؤال عن الاحتياجات الاجتماعية، والوصول إلى المساعدات الاجتماعية للأسر.
- ملاحظات المشاركين وإجراء مقابلات مع سكان الأحياء الشعبية الفقيرة في المنطقة.
- إجراء مقابلات الإخصائيين الاجتماعيين التابعين لمنظمات المجتمع المدني، ووزارة التضامن الاجتماعي، في منطقة عين الصيرة.

١٠ .PRAP 2004 منذ عام ٢٠٠٠ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعاون مع الحكومات لدعم إعداد أوراق تخفيف حدة الفقر، لكي يضع تخفيف حدة الفقر في قلب التنمية القومية من خلال دعم مشاركة منظمات المجتمع المدني.

١١ تم تمويل هذه الدراسة من منحة قدمها برنامج مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وهذا البرنامج تحت مسمى: "مسارات تمكين المرأة" See www.pathwaysofempowerment.com

خريطة تقريبية لمنطقة عين الصيرة

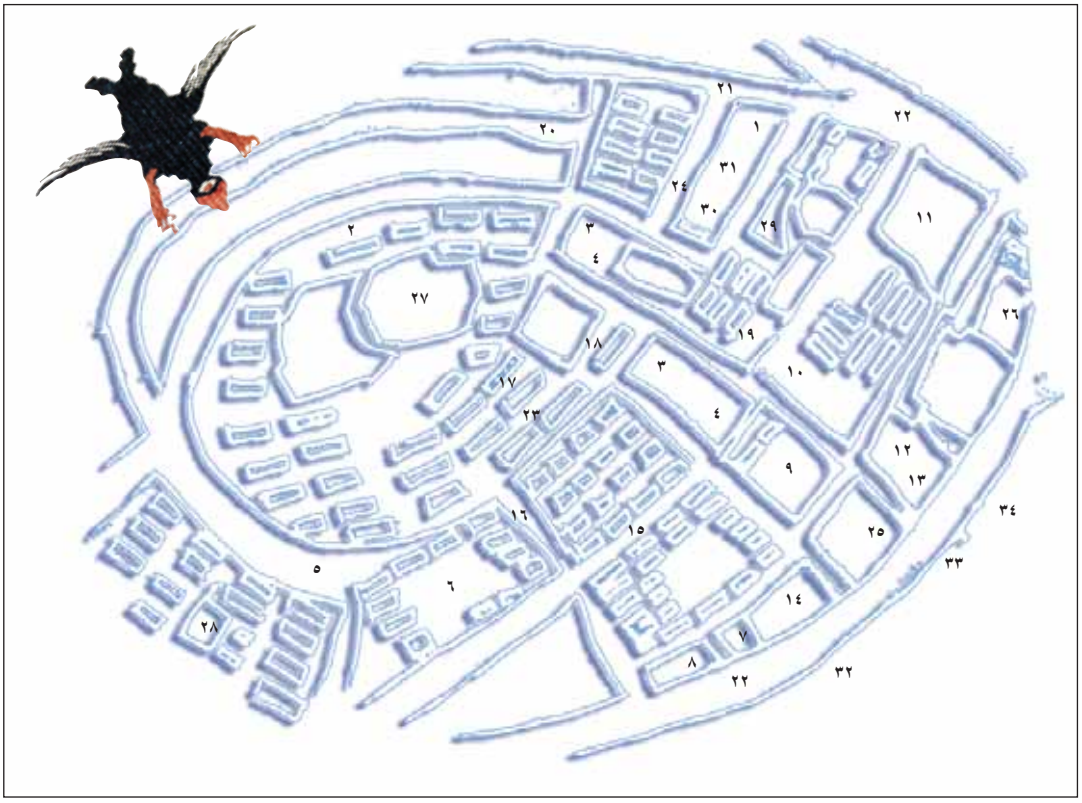

Key

١- مكتبة الطفل
٢- مكتب البريد
٣- المراكز التجارية
٤- المخبز
٥- محطة الأتوبيس
٦- اللواء
٧- وحدة الإطفاء
٨- محطة وقود
٩- جمعية تنمية المجتمع
١٠- سمكرة سيارات
١١- مركز شباب
١٢- إدارةالسيدة زينب
١٣- المركز الصحى الحضرى
١٤- قسم الشرطة
١٥- شارع رقم ٢
١٦- شارع رقم ٤
١٧- شارع رقم ٥
١٨- شارع رقم ٧
١٩- شارع رقم ١٠
٢٠- شارع السوق
٢١- شارع مجرى العيون
٢٢- شارع صلاح سالم
٢٣- شارع مساكن عين الصيرة
٢٤- شارع المدارس
٢٥ مدرسة عين الصيرة الابتدائية
٢٦- مدرسة الإجتهاد الثانوية للبنات
٢٧-مسجد عين الصيرة
٢٨- مسجد الرحمة
٢٩- مسجد الممالك
٣٠- مدرسة أحمد عبد العزيز
٣١- مدرسة الدكتور هيكل الأبتدائية
٣٢- حديقة الفسطاط
٣٣- نادى المصرى القاهرى
٣٤- نادى الأبطال

١. عملية رسم الخريطة:

وصف منطقة عين الصيرة[١٢]:

عين الصيرة هي شياخة أو قسم يقع في مصر القديمة، وهي منطقة يحدها السور التاريخي المعروف باسم مجرى العيون من ناحية الشمال وطريق صلاح سالم من ناحية الجنوب والشرق، والمدابغ وأبو السعود من الغرب، ويستوطن تلك الشياخة ما يناهز ٢٩,٣٤٩ نسمة، وتغطي منطقة مساحتها ٠,٧١ كيلو متر مربع، وهي منطقة منخفضة الدخل، وتوجد بها ورش المدابغ. ويقع بها أيضا عدة مناطق عشوائية ومناطق إيواء أقيمت في الثمانينيات والتسعينيات. والسكان ليسوا كلهم فقراء، ولكن المنطقة بها جيوب عميقة من الفقر المدقع، ونتيجة لذلك وقع عليها اختيار منظمات عديدة من منظمات المجتمع المدني، التي انخرطت بشكل فعال في تخفيف حدة الفقر وظروف المعيشة الصعبة منذ عدة عقود.

خريطة عين الصيرة:

كانت المنطقة أصلاً موقعا للمشروع الأول لإسكان محدودي الدخل في القاهرة، وبنيت المساكن الشعبية خلال الفترة ما بين ١٩٥٨ –١٩٦٠، وكانت المساكن عبارة عن عمارات مكونة من أربعة أو خمسة طوابق، للأسر المحدودة الدخل المؤهلة للحصول على إسكان مدعم، ثم تم بيعها بالتدريج لشاغليها اعتبارا من الثمانينات. وبدأت تظهر مساكن خاصة بجوار تلك النواة من الأبنية، حتى إن بعضها كان ملاصقا لتلك المساكن. ثم ظهرت أيضا أنواع أخرى من المساكن في عين الصيرة أثناء الفترة ذاتها. وهى أفضل قليلا من المناطق العشوائية الحضرية، وكانت تضم مساكن إيواء مبنية من الحديد والأخشاب والطوب المحروق. وفى بعض المناطق كانت هنالك مساكن إيواء مؤقته بنيت أصلا من أجل ضحايا الزلزال، وضحايا الكوارث الطبيعية الأخرى، حيث أصبحت من السمات الدائمة للمنطقة مع توصيل الكهرباء والمياه النقية إليها، وتضم تلك المساكن قرابة الألف أسرة. وعلاوة على ذلك، فإن كثيرا من تلك المباني قد تم بيعها أو تأجيرها لشاغليها الحاليين. وقد دفع البعض مبلغ ١١,٠٠٠جنيه ثمناً لعشة من غرفتين، وهذه عمليات بيع غير رسمية وغير مسجلة، وعلى هذا لا توجد عقود تمليك قانونية لتلك المساكن.

تعتبر المنطقة منطقة مركزية وقريبة من قلب القاهرة، وتعتبر ورش المدابغ فيها سببا أساسيا لمعظم التدهور البيئي بسبب استخدامها للأصباغ السامة، والنفايات الكريهة الرائحة. وتعتبر ورش المدابغ هي المشغل الرئيسي للأطفال، وعلى الرغم من أنها توفر فرص العمل إلا أنها تشكل أخطارا صحية كبيرة لأولئك الذين يعملون في تلك الصناعة، فالدباغة عملية خطيرة تنطوي على استخدام مواد سامة لتجريد الجلود ودباغتها، ثم إن إعداد الجلود يعرض الدباغين لمخاطر التلوث البيولوجي. ويوجد بالمنطقة عدة جراجات، وورش، وبعض المشروعات الصغيرة، وتوجد بعض الخدمات العامة في المنطقة، بما فيها مكتب للبريد، ونقطه شرطة، ومركز مطافي، وعيادة تتبع الهلال الأحمر، ومكتب خدمات اجتماعية، ومخزن اسطوانات بوتاجاز،

١٢ أجريت عملية إعداد الخريطة خلال أربعة أيام، وقام بها ثلاثة باحثين، تجولوا في المنطقة لتحديد حدودها ووصف طبيعتها والخدمات والموارد المتاحة في عين الصيرة.

الشكل ٦-١ سمات الأسر في منطقة عين الصيرة.

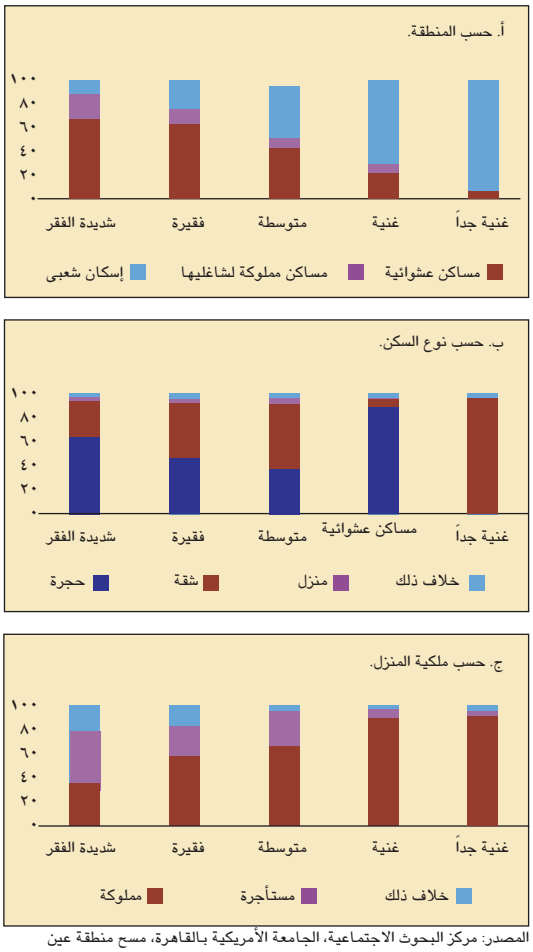

المصدر: مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مسح منطقة عين الصيرة سنة ٢٠٠٧.

ومركز للمرور وتسجيل السيارات، ووحدة بلدية للمياه ومركز طبي كبير، ومركز للشباب[١٣]. وتوجد ثلاث رياض أطفال، وثلاث مدارس إبتدائية ومدرستان ثانويتان، إحداهما للبنين، والأخرى للبنات. ويوجد بمنطقة عين الصيرة ستة مساجد ويخدم المنطقة عدد من المحلات التجارية والأسواق، ويوجد سنترال للتليفونات، فضلا عن عدد من الخدمات التليفونية الخاصة، وكبائن التليفونات في الشوارع.

وبالإضافة إلى تلك الخدمات الأساسية الكثيرة، توجد بعض المعالم التاريخية والترفيهية في المنطقة تشمل حائط مجرى العيون، وهو من آثار القاهرة في العصور الوسطى، ومتحف الحضارة، ومنتزه الفسطاط، وأرض سوق القاهرة، وبحيرة عين الصيرة، وجبانة السيدة نفيسة.

وتبين الخريطة بكل وضوح أن تلك المنطقة ليست من المناطق الهامشية ولا من المناطق التي يصعب خدمتها، وإنما هي منطقة وسط، بها مجتمع لا بأس به، وبعض التسهيلات التجارية والترويحية. كما أنها في موقع قريب من قلب القاهرة النابض بالحياة والحركة، إلا أن البحث والمسح الحاليين يقدمان الدليل على الإهمال والحرمان اللذين يرتبطان أكثر ما يرتبطان في الغالب بالمجتمعات المهمشة التي تعاني من ندرة الأصول، والخدمات المحدودة.

صور نجاح منظمات المجتمع المدني والقيود التي ترد علي نشاطها في منطقة عين الصيرة[١٤]:

علي الرغم من وجود عدد كبير من منظمات المجتمع المدني التي تسعي إلي تخفيف حدة الفقر في منطقة عين الصيرة وتوفير الرعاية لأبنائها، إلا أن حالة العوز الشديد بين الأسر في المنطقة ظلت بلا علاج. ذلك أن كل منظمة من منظمات المجتمع المدني التي قابلناها أعربت عن اعتقادها بأن ما تقوم به من عمل لم يحدث أثراً علي تخفيف حدة الفقر أو العوز في المنطقة. ثم إن معظم الجمعيات تكرر فيما يبدو عمل بعضها البعض ، بل أنها في بعض الحالات تشتغل علي نفس الأسر. والاختلاف بين المشروعات ليس كبيراً، وإن كانت بعض الجمعيات لديها جمهور مستهدف، ودوائر عمل أكثر وضوحاً وتحديداً، مثل جمعية باعة الأطعمة في الشوارع. ولكن بصفة عامة تقوم الجمعيات بتقديم قروض صغيرة، وبعض أشكال التدريب أو التعليم، و/أو دعم نقدى مباشر. وكنتيجة ثانوية لتلك البرامج الأساسية، تقوم بعض الجمعيات بأنشطة في مجال الصحة، وشيء من التوعية عن حقوق البيئة أو حقوق الإنسان / الحقوق المدنية.

شكل ٦-٢ : المستفيدون من الرعاية.

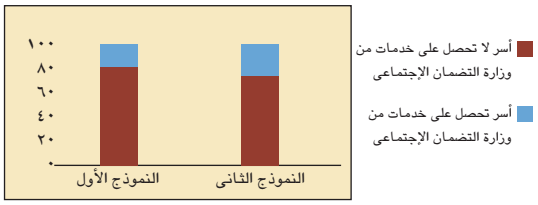

المصدر: مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مسح منطقة عين الصيرة سنة ٢٠٠٧.

عرف سكان منطقة عين الصيرة تلك الجمعيات علي أنها في الغالب مصدر للقروض الصغيرة، وقد حصل العديد من الأسر التى تم مقابلة أفرادها في المناطق العشوائية علي بعض تلك القروض الصغيرة، واستخدموها بدرجات متفاوتة من الرضا، بعد التوقيع علي وثيقة استلام. ولقد شكا بعضهم من الديون التي تكبدوها، واضطرارهم لبيع المواد الأساسية للأسرة مثل المراتب والأواني والحلل، لكي يتمكنوا من سداد تلك القروض، والحفاظ علي جدارتهم الائتمانية . وقد حصل علي القروض رجال ونساء سواء بسواء، ولكن كانت هناك مشروعات للمرأة أكثر مما هو متاح للرجل، عن طريق منظمات المجتمع المدني المحلية. وذكر عدد من الرجال الذين تمت مقابلتهم بأن أسعار الفائدة علي تلك القروض الصغيرة مرتفعة للغاية، وأن الدورة الائتمانية كانت من القصر بحيث لا تمكنهم من الاستفادة بالقروض. أما النساء فقد قبلن تلك الشروط ، حيث اعتبرن أن تلك القروض هي المصدر الوحيد المتاح أمامهن، وأنه لا سبيل أمامهن إلا هذا السبيل الذي يتيح لهن الحصول علي مبالغ نقدية. ولقد ساعدت تلك القروض الصغيرة بعض الأسر علي

١٣ هذا المركز مصنف كواحد من أفضل المراكز في القاهرة، طبقا لتقييم واحدة من أكبر منظمات المجتمع المدني، وأكثرها نشاطاً في المنطقة. ولمركز الشباب هذا أنشطة رياضية مختلفة ومعسكرات صيفية للأشبال.

١٤ لما كان من المستحيل الحفاظ علي سرية الأسماء، فسوف نناقش القيود التي ترد علي أنشطة منظمات المجتمع المدني بشكل جماعى، وصور نجاحها، دون تحديد لأسماء الجمعيات.

إطار ٦–٤ منظمات المجتمع المدني العاملة في منطقة عين الصيرة[١٤]

يوجد اثنتا عشرة منظمة مسجلة، لها مكاتب موجودة في المنطقة محل الدراسة وحولها، بعضها لا يعمل، كما يوجد مركزان لخدمة المجتمع. وهنالك منظمات عاملة أخرى، من منظمات المجتمع المدني، تقع بالقرب من المنطقة محل الدراسة (انظر الخريطة)، ومعظم تلك الجمعيات مكرسة لخدمة الفقراء، والقيام بأعمال وبرامج خيرية وتنموية من أجل الأسر الفقيرة.

جمعية تنمية المجتمع: تعتبر تلك الجمعية التى انشئت في عام ١٩٧٥، من أقدم الجمعيات في المنطقة وتلقى دعما من وزارة التضامن الاجتماعي، وترأس تلك الجمعية شخصية مجتمعية محترمة تعتبر من رائدات العمل الاجتماعي. وتمتلك تلك الجمعية مساحات كبيرة من الأراضي التي استغلتها من اجل تقديم خدماتها، كما تقوم بتأجير أجزاء منها كمحلات لأصحاب المشروعات الصغيرة. وتقوم تلك الجمعية بإدارة روضة للأطفال، ومركز طبي، وأنشطة رياضية للشباب بما في ذلك ملعب لكرة القدم.

جمعية البركة المحمدية: وهي جمعية أخرى من الجمعيات التي أثبتت وجودها، وكانت قد تأسست عام ١٩٨٢. ويقع مقر الجمعية بجوار أحد المساجد التي أنشأتها. وتقوم الجمعية بتقديم خدمات دينية فضلا عن خدمات تنمية المجتمع، وتدير إحدى رياض الأطفال، فضلا عن عدة برامج لتخفيف حدة الفقر. وكانت قد قامت بأحد البرامج بالاشتراك مع منظمة الإغاثة الكاثوليكية وهو برنامج للتدريب المهني للشباب، وبرنامج آخر مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث قدم قروضا للأسر في المساكن الشعبية لتركيب شبكات للصرف الصحي. كما تستفيد الجمعية أيضا من أموال الزكاة والهبات الشخصية، التى تستخدمها في دفع إعانات شهرية للأسر المعوزة. وتتراوح تلك المبالغ ما بين ٢٠–٢٥ جنيها شهريا، حصلت عليها أكثر من ١٥٠ أسرة في عام ٢٠٠٧ ويوجد بالجمعية أيضا ما يعرف بصندوق الزواج لمساعدة الأسر المعوزة، فضلا عن خدمة أخرى من أشهر خدماتها (وهي خدمة مطلوبة بشدة كما ذكر أمين صندوق الجمعية) وهي عربة نقل الموتى وتقدم مجانا. وتتلقى الجمعية تمويلا من الوكالة الأمركية للتنمية، والوكالة الكندية للتنمية، والوكالات والجماعات المانحة الأخرى.

جمعية الفسطاط الجديدة من أجل تنمية المجتمع في مصر القديمة: تأسست هذه الجمعية في عام ٢٠٠١، ويوجد مقرها في منطقة عين الصيرة، ولكنها تمارس نشاطها في منطقة أوسع. وهي تهتم بخدمة بعض السكان، ومكافحة آثار الفقر الشائع في تلك المناطق، مثل ارتفاع معدلات التسرب من المدارس الثانوية، وتشغيل الأطفال. وتقوم الجمعية بتقديم مبالغ للرعاية، ورعاية الأمومة والطفولة، والخدمات الثقافية والدينية والتعليمية، وخدمات تنمية المجتمع، ورعاية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مثل كبار السن وذوي العاهات. وتنخرط الجمعية في النهوض بإحدى المدارس الابتدائية في المنطقة، عن طريق إصلاح الفصول الدراسية، وزراعة الأشجار داخل أفنية المدارس، وتقديم نوع من التدريب للمدرسين، وفصول محو الأمية لأولياء الأمور، والإشراف على المعسكرات والأنشطة الصيفية للطلاب الموهوبين. وكان يقوم بتمويل هذا المشروع الصندوق المصري– السويسري، والهيئة القبطية الإنجيلية.

علشانك يا بلدي: أنشأ هذه الجمعية خريجو الجامعة الأمريكية بالقاهرة لتشجيع نزعة العمل الطوعي وتشجيع ثقافة العطاء بين الشباب القادرين، وقد نظمت الجمعية عدة حملات ساعدت على انخراط طلاب الجامعة الأمريكية في الأنشطة المجتمعية، بما في ذلك تنظيف الشوارع وتعليم اللغة الإنجليزية ومهارات استخدام الكمبيوتر مقابل رسوم رمزية، وتوزيع الأغذية والملابس والقروض الصغيرة على الأسر الفقيرة، وتقديم أشكال أخرى من التدريب لمساعدة الباحثين عن فرص عمل. وقد عملت الجمعية على تدبير الأموال من المؤسسات الخاصة/ الأفراد، ومن قطاع الشركات، وتعتبر الجمعية أن عملاءها هم المستفيدون والطلاب على السواء، والخريجون الذين يخدمونهم.

الطريق إلى الجنة: تأسست هذه الجمعية في عام ٢٠٠٤، وتوجه معظم خدماتها إلى الفقراء. وتقوم بتوزيع الملابس والمساعدات المالية على الأسر المستحقة للمساعدة والتى تتقدم إلى الجمعية بطلب تلك المساعدة، وتأتي معظم أموال الجمعية من هبات خاصة.

جمعية الأمن والسلام: أنشئت تلك الجمعية في عام ٢٠٠٦ بمعرفة مجموعة صغيرة من المحامين الذين يستخدمون مهاراتهم القانونية لمساعدة الناس في الحصول على حقوقهم في الصحة والتعليم. وتستهدف رسالة الجمعية الأسر والأمهات والأطفال والأيتام في منطقة عين الصيرة، وتعتمد الجمعية على نهج إدراك الحقوق في تصميم برامجها. إلا أننا نجد أن الجمعية، حتى يومنا هذا، قامت بدور الذراع التنفيذي لوكالات أخرى أكبر وأفضل تمويلا مثل مظلة الآفاق الجديدة للجمعيات، وهي شبكة كبيرة وهامة لمنظمات المجتمع المدني مقرها منطقة الفسطاط وترأسها شخصية عامة شهيرة. وتتعاقد منظمة الآفاق الجديدة على كثير من المشروعات مع الجمعيات المحلية، ومنها جمعية الأمن والسلام. ولها عدة مشروعات في المنطقة مثل زراعة الأشجار مستخدمة أسطح المدارس لخدمة أغراض بيئية وجمالية. ولقد شاركت جمعية الأمن والسلام في مشروع يستهدف تمكين الأطفال غير القادرين من مواصلة تعليمهم، من خلال التعرف على الحالات المستحقة، والتبرع بالمبالغ اللازمة لذلك، ومتابعة مدى تقدم الأطفال في الدراسة. كما نظمت الجمعية دورات لتعليم الكومبيوتر، وفصولا للتوعية الصحية، وتوزيع حقائب رمضان التى تحتوي عادة على الأرز، والزيت، والأغذية المحفوظة، والفول، إلى غير ذلك من المواد الغذائية، مع اختلاف محتوياتها– وكذلك الحلوى بمناسبة المولد النبوي الشريف.

جمعية الباعة الجائلين: تأسست هذه الجمعية منذ ما يزيد على ١٥سنة، بغرض مساعدة باعة الأغذية في الشوارع، على الحصول على تراخيص لبيع الأغذية، وتمكينهم من إدارة مشروعات ناجحة، كما تقوم الجمعية بتعليمهم أصول الصحة العامة، والمبادئ الأساسية لسلاسل العرض، وإدارة الأعمال الصغيرة. وقد نشأت تلك الجمعية كمشروع من مشروعات المعونة الأمريكية يتولاه مكتب مصري عريق للاستشارات الاجتماعية، وأصبح المشروع الآن مستقلا. وطوال العقد الماضي، كانت الجمعية تحاول الحصول على تراخيص للبائعين، ولكن الجهود المبذولة كان مآلها الفشل بسبب موظفي المجلس المحلي، وبسبب عدم تعاطف المحافظين المتعاقبين على مدينة القاهرة، مع المشروع، ولكن الجمعية في تلك الأثناء شاركت في عدد من البرامج بعضها من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، أو من خلال الجهات المانحة، التى قدم معظمها قروضا صغيرة، أو فصولا لمحو الأمية، أو مبادرات للتوعية الصحية. وتعلن الجمعية عن استعدادها للاشتراك في أية مبادرة لخدمة المجتمع، وهي عضو مشارك ضمن شبكة مظلة منظمة الآفاق الجديدة التى تقوم بتزويد منظمات المجتمع المدني المحلية بالتدريب في مجال الإدارة والتمويل.

جمعية الطفولة السعيدة– دار الهنا للأيتام: وهذه دار للأيتام من الذكور، وتضم حاليا ١٢٠ ولدا تتراوح أعمارهم ما بين ٤–١٢ عاما، ويقيمون في الدار، ويذهبون إلى المدارس الموجودة في المنطقة، وتتبع تلك الدار وزارة التضامن الاجتماعي التي تقوم بتمويلها، إلى جانب بعض الهبات الخاصة التى تتلقاها الدار.

جمعية الرعاية المتكاملة: يوجد فرع لتلك المؤسسة القومية، في المنطقة، وتقدم في الغالب أنشطة ثقافية للأطفال، ومكتبة صغيرة للإطلاع على الكتب، وتتلقى إعانات من بعض الجهات المانحة، فضلا عن بعض الهبات الخاصة.

جمعية الأورمان– دار الأورمان من أجل مرضى السرطان: وهذه دار ونُزُل لمرضى السرطان وتقدم الجمعية الإعانة الطبية والمساعدات النفسية– الاجتماعية لنزلائها. وتوجد تلك الدار في منطقة عين الصيرة، ولكن نزلاءها يفدون إليها من جميع أنحاء القاهرة، ويتم تمويلها من خلال الهبات الخاصة.

مركز الجيل للثقافة: قام أحد الرواد بإنشاء هذا المركز في عام ١٩٩٤ لخدمة أطفال الشوارع والأطفال العاملين. ولكن أصبح المركز الآن أقل نشاطاً مما كان عليه في سنوات سابقة، بسبب الوفاة المفاجئة لمؤسسه. وفى الماضي، كان المركز قد قام بإجراء البحوث وأنشطة الخدمات في مجال الاستشارات، والإيواء، والإعاشة، والتعليم، والتدريب، وكذلك توفير ساحات اللعب لأطفال الشوارع. وللمركز دورية خاصة تصدر عنه، ويقوم بتنظيم المحاضرات والمؤتمرات، وكان يتم تمويل المركز من جانب جهات مانحة مختلفة ووكالات بحثية عديدة. ويعتبر مركز الجيل، أحد المراكز المجتمعية في عين الصيرة، وكان قد أسسه المرحوم الدكتور/ أحمد عبد الله، الذي يعد من أوائل الباحثين والنشطاء الاجتماعيين الذين استلفتوا الانتباه إلى تشغيل الأطفال في مصر، وكان قد أقام ذلك المركز على قطعة أرض مستأجرة من الجمعية. وتتلقى جمعية تنمية المجتمع أموالا من وزارة التضامن الاجتماعي، من أموال الزكاة وبعض المنح، فضلا عما تحصل عليه من إيرادات الإيجار.

مركز يسري بيومي للخدمات : أنشئ هذا المركز في عام ٢٠٠٦، بمبادرة من شخصية عامة محلية معروفة ، وهو عضو منتخب مستقل في البرلمان عن دائرة مصر القديمة ودار السلام . ويقوم المركز بتقديم بعض الخدمات ، بما في ذلك رواتب شهرية تبلغ ٢٠ جنيهاً في الشهر لقرابة ٥٠٠ أسرة*. كما يقدم المركز منحة زواج لذوي الاحتياج ، وقدم قروضاً من الصندوق الاجتماعي للتنمية لإنشاء شبكة الصرف الصحي ، فضلاً عن تشغيل صندوق للأزمات يقدم مبالغ مالية لضحايا الكوارث، مثل انهيار المباني أو المساكن، أو عمليات الطرد القهري.

جمعية الهدي والعدالة الاجتماعية: **لا تعمل** .
جمعية نهضة أكتوبر: **لا تعمل**.
جمعية شمس المستقبل: **لا تعمل**.
جمعية شباب سوهاج والمنيا: **لا تعمل** .

المصدر: قامت بوضع هذا الجزء هانيا شلقامي بمساعدة جمعية علشانك يا بلدي، وهي منظمة أهلية شبابية تمارس نشاطها في عين الصيرة منذ عشرة أعوام.

*لم يتمكن فريق البحث من مقابلة أي شخص في المركز. وهذا الرقم بناءً علي تقدير الجهات الأخري التي تقدم الخدمات الاجتماعية ، حيث إن تلك الجهات علي دراية بأعمال المركز.

شكل ٦-٣: خصائص رب / ربة الأسرة.

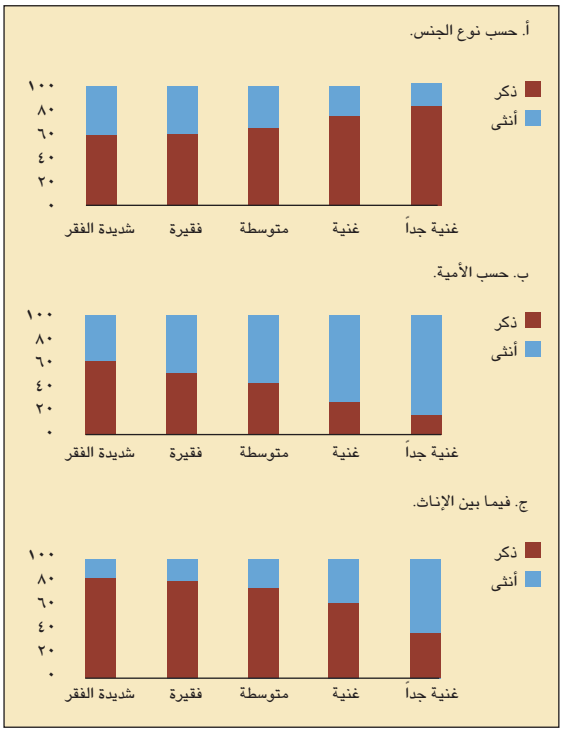

المصدر: مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مسح منطقة عين الصيرة سنة ٢٠٠٧.

مواصلة المسيرة بينما سببت لأسر أخري بعض المشاكل والأزمات المالية، ويبدو أن تلك القروض تمثل استراتيجية للبقاء بالنسبة للبعض، ولكنها لا تنتشل أحداً من الفقر.

وقد عرض كثير من منظمات المجتمع المدني دورات للتدريب المهني، وأنشأوا فصولاً لمحو الأمية، ولكن طبقاً لما ذكره العاملون في منظمات المجتمع المدني ، كان التدريب أقل فعالية مما كان يمكن أن يكون عليه، بسبب ظروف السوق، بمعني أن المهارات المكتسبة لا تضمن عملاً. أما فصول محو الأمية فكانت منتشرة، ولكن ذكرت احدي النساء بأنها قيدت اسمها أكثر من ثلاث مرات، والسبب كما قالت : "... نفعل ذلك للحصول علي حقيبة المواد الغذائية التي يوزعونها علينا في رمضان، وأية أشياء أخري يوزعونها ..." وذكرت نساء أخريات ممن تمت مقابلتهن أن الحصول علي شهادة محو الأمية يساعدهن في الحصول علي فرص عمل في المستشفيات والمدارس كعاملات نظافة. أما باعة الأطعمة في الشوارع، فكانوا محبطين تماماً، لأنه علي الرغم من حصولهم علي التدريب والمعدات اللازمة من الجمعية، ألا أنهم لا يزالون غير قادرين علي الحصول علي تراخيص لبيع الأطعمة في الشوارع.

لم يجد أحد الشباب الذين تم تدريبهم علي حرفة صناعة الأحذية منذ ثلاث سنوات، عملاً حتي الآن، ويري أن المهارات التي اكتسبها والتدريب الذي حصل عليه، لم يعد صالحاً الآن، ويعمل بعض الوقت كعامل في ورش الدباغة شأنه شأن الشباب العاطلين في عين الصيرة، ويقول بأن الدباغة عمل شاق ولكنه مجزٍ من ناحية الأجر، ثم إن فرص العمل المتاحة لا تتطلب بالضرورة المهارات التي تعرضها منظمات المجتمع المدني، ولا يمكن أن تنافس العائد المجزي للأعمال الخطرة (ومن بينها الاتجار غير المشروع في المخدرات) أو تحقيق الأمان الذي يكفله العمل الحكومي. وهنالك عدد محدود من منظمات المجتمع المدني التي تقدم تدريبا مهنيا الذي يمكن أن يدرّ مكاسب كبيرة، أو يحقق الأمن المالي المستدام.

والصدقات المباشرة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني ، أو المؤسسات الدينية، أو اللجان/الجمعيات، ضئيلة جداً، ولكنها تعتبر أساسية من وجهة نظر الذين يحصلون عليها، ذلك أن مبلغ ٢٠ جنيهاً في الشهر ليس بالشيء الكثير بالنسبة لأي أسرة، ولكنه شيء علي أية حال. والمعيار الوحيد للحصول علي هذا الشيء نقداً هو إثبات - أو حتي إبداء - أن الأسرة تعاني من فقر شديد. وقد اشتكت بعض الأسر، من أن ظهور أي دليل، ولو كان واهياً، علي أن الأسرة أصبحت تحقق كسباً - مهما كانت ضآلته - يكفي للتوقف عن تقديم أية مبالغ مالية لها.

أما خدمات المجتمع التي تقدمها منظمات المجتمع لمدني، مثل النهوض بالبيئة عن طريق جمع القمامة وتنظيف الشوارع، والنهوض بالمدارس ، والمنح الصغيرة لتركيب لوازم الصرف الصحي بالمنازل وما شاكل ذلك، فهي خدمات متقطعة لم تثبت استدامتها، علماً بأن المنظمة في أمَسّ الحاجة إلي جهودٍ أكثر انتظاماً لمعالجة المشكلات المتوطنة مثل مشكلة تسرب المياه والصرف الصحي، وتلال القمامة المتعفنة، والنفايات، وكذلك عدم الأمن في الشوارع.

وعلي الرغم من مستوي النشاط الذي يدعو إلي الإعجاب، والإنفاق الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني، إلا أن ذلك لم يحقق نقلة جوهرية في معالجة احتياجات الرعاية للأسر والمجتمع. وسواءَ كان ذلك بسبب ضخامة الاحتياجات أو ازدواجية الجهود المبذولة، فإن مشكلات الفقر، وضعف الإمكانيات، والبطالة، وسوء الحالة الصحية، وحالات العجز، هي مشكلات قائمة باستمرار. إلا أن النشطاء والعاملين في منظمات المجتمع المدني، والمتطوعين ، يحتفظون بعلاقات عمل طيبة مع مختلف الجماعات التي تعيش في منطقة عين الصيرة ، بل إن بعضهم يعرفون عملاءهم معرفة جيدة. أما ما تفتقده تلك المنظمات فهو الأهداف البعيدة المدي لانتشال الناس بشكل دائم من حالة العوز الشديد، وتري تلك المنظمات أن دورها يتمثل في تقديم مختلف الخدمات، ويتوقف اختيار الخدمات علي قرارات الجهات المانحة، وقرارات إدارة منظمات المجتمع المدني التي قد تقوم في بعض الأيام بتوزيع الزي المدرسي، أو دفع الرسوم الدراسية، وفي أيام أخري بتوزيع قروض صغيرة وفق ترتيبات

جدول ٦-١: تفاصيل المسح

المنطقة	عدد الأسر	المؤشر الجغرافي	حجم العينة	الأسر التي تتمتع بالضمان الاجتماعي
العشوائيات	١٠٠٠	٢,٣١٥٢	١٢٠	٤٠
منطقة الأهالي (بناها القطاع الخاص)	٤٠٠	١,٠١٢٣	٣٠	١٠
المساكن (الإسكان الشعبي)	٤٦٠٠	٠,٠٩٣٣-	١٥٠	٥٠
الإجمالي	٦٠٠٠		٣٠٠	١٠٠

المصدر: مركز البحوث الإجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة. عين الصيرة ٢٠٠٧

نجد أن النشطاء، والعاملين فى منظمات المجتمع المدنى، والمتطوعين، يتمتعون بعلاقات عمل طيبة مع مختلف فئات المجتمع فى منطقة عين الصيرة.

معينة، أو العمل علي زيادة الوعي الصحي. ومع ذلك، فإن جميع من تمت مقابلتهم ذكروا أن الاحتياجات شديدة، وأن نطاق الفقر واسع، مما يجعل أي خدمات تقدَّم محل تقدير مهما كانت ضئيلة.

إن جميع منظمات المجتمع المدني التي حصلنا علي كثير من التفاصيل عنها، تمتثل لقانون الجمعيات الساري، ولها مجالس إدارة منتخبة، واجتماعات سنوية، وسجلات دقيقة، وتتبع النظم المحاسبية.إلا أنه لما كان القانون لا ينص علي مساءلة تلك المنظمات أمام عملائها، فقد أعربت جميع تلك المنظمات عن تفهمها لتلك المساءلة التي تستبعد العملاء، وتنصبّ فقط علي الشروط المالية والقانونية للجهات المانحة وللوزارة. ولقد اعترفت أيضاً بعض المنظمات الصغيرة الأقل تمويلاً، بأنه ليس لديها تفويض واضح، ولكنها تشترك جميعاً في مسلك عام، ألا وهو وضع قائمة بالمشروعات المهمة لكي تضمن عدم إلغاء الترخيص الممنوح لها، وأن تكون لها الحرية في الرد علي - والاستفادة من - الطلبات المفتوحة التي تقوم بها الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، وهي المظلة الكبري التي تقوم بدور الشريك في أية مشروعات قد توليها نوعا من الأولوية.

والأخصائيون الاجتماعيون، سواء كانوا من وزارة التضامن الاجتماعي، أو وزارة التربية والتعليم، معروفون في المنطقة، ويعتبرهم الناس جميعاً ذوي دراية ومعرفة ، ومحل ثقة. ويعتمد كثير من منظمات المجتمع المدني علي توصياتهم ومعرفتهم بالأسر، وتثق في قدرتهم علي معرفة أشد الناس عوزاً واحتياجاً، وعلي سبيل المثال، تعتمد جمعية "علشانك يا بلدي" وغيرها من الجمعيات التي تقوم بدفع الرسوم المدرسية للتلاميذ الفقراء، علي توصيات الأخصائي الاجتماعي المقيم في مدرسة أحمد عبد العزيز التي تحيط بها كثير من المناطق العشوائية وجميع المدابغ في محيط المنطقة. وبالمثل، قام أحد الموظفين في مكتب الخدمة الاجتماعية بمنطقة عين الصيرة بإحالة كثير من الأسر إلي منظمات المجتمع المدني، وقام بدور الوسيط الموثوق فيه.

علي أن أنشطة الرعاية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، في مجملها، أنشطة مبعثرة وغير منظمة، كما يبدو أنها ساعدت علي التواكل بدلاً من تحرير الناس من ذل الحاجة. إلا أنه من الإنصاف أن نقول: إنه لا توجد جهة من الجهات القائمة بالرعاية، عموماً، تستطيع أن تعترف بأن الهدف الصريح أو المراد الوصول إليه، هو استئصال الفقر، وتحقيق التمكين، والاعتماد علي النفس بعيداً عن الإحسان والصدقات.

٢. المسح الذي أُجري علي منطقة عين الصيرة:

تم إجراء مسح علي عينة ممثلة من الأسر في المنطقة، باستخدام أداة تستهدف مايلي:

- تقييم أحوالهم واحتياجاتهم التنموية.
- قياس مدي استفادتهم، أو معرفتهم بالخدمات التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، والمراكز والمؤسسات الدينية مثل المساجد ولجان الزكاة.
- سؤال الأسر عن تصوراتها فيما يتعلق باحتياجاتهم التنموية والاحتياجات المعيشية.

ولقد شارك في المسح ٤٠٠ أسرة من ٦٠٠٠ أسرة تشكل إجمالي عدد الأسر الموجودة في المنطقة، ويندرج المجيبون ضمن أربع فئات. وقد تم اختبار ١٠٠ أسرة بطريقة عشوائية، من قائمة تضم جميع المستفيدين من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة، وعينة ممثلة من الأحياء العشوائية، وعينة أخري من منطقة المساكن الشعبية، وعينة ثالثة من منطقة الأهالي، حسب التفاصيل الواردة في جدول ٦-١.

وقد تم استيفاء صحيفة استبيان في المنطقة في شهر يونيو سنة ٢٠٠٧ لقياس مدي تحقق الرعاية للأسر وتلبية احتياجاتها الأساسية والتنموية. ولم يركز المسح علي الفقراء خاصة، ولكنه عمل علي استقصاء النسيج الاجتماعي لمنطقة عين الصيرة بأكملها ، وتفهم احتياجات كافة الفئات الاجتماعية، ومدي تلبية تلك الاحتياجات سواء من جانب الدولة أو من جانب منظمات المجتمع المدني.

ونعرض بعض النتائج المتعلقة بخدمات منظمات المجتمع المدني وخدمات الوزارة في سياق احتياجات الأسر ذاتها.

المكان:

إن ما يزيد علي نصف السكان موضوع البحث [56.7%] يقدرون قيمة موقع عين الصيرة، ذلك أنها تقع في منطقة حضرية مركزية ذات أسواق نشطة، مع سهولة الوصول منها إلي خطوط المواصلات. أما الأقلية التي لا تجد فائدة أو ميزة للإقامة في المنطقة، فتكاد أن تكون جميعاً من الفئة التي تعيش في المناطق العشوائية، وعلي الرغم من القيمة الإيجابية المتعلقة بالموقع، إلا أن ٦٨٪ من السكان اشتكوا من انعدام الأمن، وانتشار العنف الذي تغذيه العصابات والمخدرات. وكانت المشاجرات المتكررة، وتعديات الجيران سبباً رئيسياً أيضاً للسخط والاستياء. كما اشتكي ٦١٪ من

التلوث (الهواء، القمامة، الضوضاء، والغازات المتسربة من المدابغ) وذكروا كل هذا علي أساس أنه السبب الرئيسي للشكوى. كما ذكر البعض أن سوء المرافق الصحية والشوارع القذرة ، كانت في رأي ٤٢,٢٪ سبباً يجعلهم يفكرون في مغادرة المنطقة ، إن استطاعوا. وحينما سئلوا سؤالاً محدداً عن المرافق العامة، كانت معظم مشكلات المرافق العامة تتعلق بالصرف الصحي والمرافق الصحية العامة، وإن كان ٥٥٪ فقط قد تذكروا أن المرافق الصحية مرضية، مقارنة بـ٩٠٪ لم يجدوا ما يؤخذ على مرفق الكهرباء ، بينما اشتكي ٦٢٪ من عدم انتظام المياه، ومن عدم جودتها.

كان معظم المستاءين من الأحوال المتدنية هم أولئك الذين يعيشون في منطقة الأهالي، أي الناس الذين قاموا ببناء بيوتهم بأنفسهم وأصبحوا أصحاب عقارات. ومن بين العينة الإجمالية موضوع البحث، أفاد ٣٧٪ أنهم يفضلون الانتقال إلي منطقة أخري من المدينة بدلاً من الإقامة في منطقة عين الصيرة. وعلي الرغم من تقدير قيمة الموقع، وبعض المزايا المجتمعية الأخري، إلا أن الظروف المعيشية، وانعدام الأمن/العنف، وسوء حالة المرافق العامة، والتلوث، كلها تدفع الناس إلي الخروج.

وعندما طُلب من الأسر تحديد درجة رضاهم عن مساكنهم الخاصة التي يعيشون فيها، أعربت عن قلقها إزاء انعدام الأمن، وضيق المساحات، ودورات المياه المشتركة، كأسباب لعدم الشعور بالرضا (٤٣٪)، ويعيش معظم تلك الأسر الساخطة في المناطق العشوائية، وقد أعرب ما يزيد علي ٥٢٪ من الذين يعيشون في المساكن العامة عن رغبتهم في تجديد أو تحسين مساكنهم لأن معظمها في حالة متردية.

الأعبـاء:

إن الأعباء الصحية باهظة في تلك المنطقة، وإن نسبة مذهلة تبلغ ٦١٪ من الأسر بها فرد واحد علي الأقل يعاني من مرض خطير مزمن أو يعاني من عاهة من العاهات. وقد ترجع تلك النسبة المرتفعة إلي أن ربع العينة موضوع البحث تتلقي إعانات من وزارة التضامن الإجتماعي، ومع ذلك، فإن معايير الأحقية في الضمان ليست قاصرة علي الأمراض المزمنة أو العاهات، فهنالك كبار السن من ذوي المعاشات، والأرامل، والمنفصلين، وآباء الأطفال الصغار، وكلهم يندرجون في قوائم المستفيدين من الضمان، ويوجد لدي ٨٢٪ من المستفيدين من الضمان في العينة، شخص مريض أو ذو عاهة في الأسرة ، ولكن هناك ٥٤٪ ممن ليسوا مدرجين علي قوائم الضمان والمساعدات يعانون من نفس الإصابات. ثم إن ما يزيد علي نصف الأسر التي تتلقي أو لا تتلقي ضمان، يحصلون علي علاج طبي علي نفقة الدولة (٦٠٪ من أسر الضمان، ٤٨٪ من الأسر التي لا تحصل علي ضمان) ، غير أن ثلثي هؤلاء الذين يتلقون العلاج المجاني يذكرون أنه لا يغطي احتياجاتهم للأسف، وأنهم يستكملون علاجهم من جيوبهم الخاصة. ويفيد آخرون بأنهم غالباً ما ينصرفون عن العلاج عندما لا تتوفر لديهم الأموال.

ذكرت الأسر التي تمت مقابلتها كجزء من الدراسة الكيفية،

شكل ٦-٤ معدلات الرضا في منطقة عين الصيرة

أ. مشكلات المنطقة.

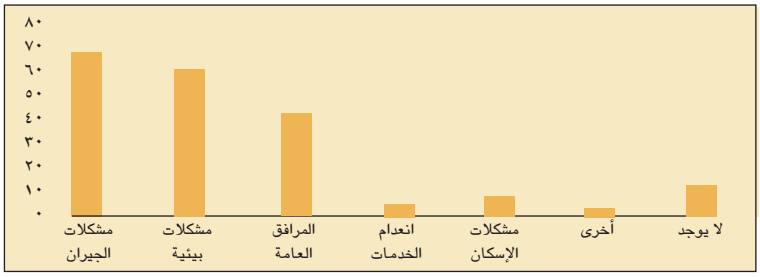

ب. حلول من وجهة نظر أفقر الفئات.

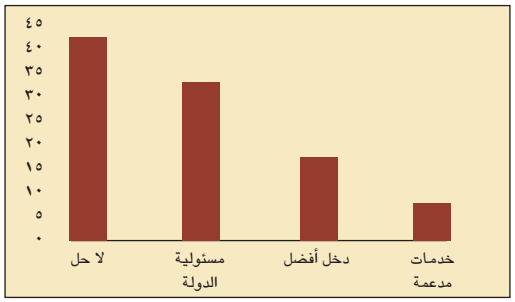

ج. هل تحب أن تقيم في المنطقة؟

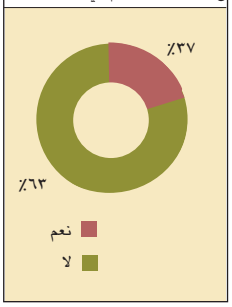

المصدر: مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مسح منطقة عين الصيرة ٢٠٠٧.

أنها تحصل علي بعض الدعم من منظمات المجتمع المدني، وغالباً ما يكون ذلك في صورة كشف طبي، ومساعدات نقدية، وليس هنالك مساعدات مستدامة للمرضي بأمراض مزمنة، أو ذوي العاهات، ويقولون إن هذا ليس ممكناً إلا عن طريق الدولة.

ولقد أفاد ٤٨٪ من الأسر بأن العبء الأكبر يتمثل في سوء الخدمات مثل: التعليم، وانعدام الأمن، وسوء التغذية بسبب الفقر. وعندما سُئلت بعض تلك الأسر عن احتياجاتها، كانت معظم الإجابات تدور حول خدمات أفضل، يليها الاحتياج إلي السلع الاستهلاكية المعمرة (٤١٪) إما لأنفسهم أو لتيسير زواج الأولاد، ومساكن أفضل (٢٤,٦٪)، وتأمين صحي (١٠,٦٪). وعندما سئلوا عن كيفية رفع تلك الأعباء، كان رأي ٤٥٪ منهم أنه ليس هناك ما يساعد علي حل تلك المشكلة، بينما أشار ١٪ فقط إلي منظمات المجتمع المدني كشريك ممكن في معالجة المشكلات الشخصية أو المجتمعية، وذكر ٦٪ أنه من خلال المساعدات الذاتية والتعاون مع الآخرين، يستطيع الناس معالجة بعض المشكلات، وألقي ٣٣٪ باللوم علي الدولة، وتعلقت آمالهم عليها لرفع الأعباء، وحل المشكلات، وقد أفاد ١٠٪ فقط أن الحصول علي دخول أفضل، يكفي لحل تلك المشكلات.

خدمات وهياكل الرعاية:

المصادر الثلاثة للرعاية والمساعدات في المنطقة هي:

- المكتب المحلي في المنطقة لتمثيل وزارة التضامن الاجتماعي: يقوم المكتب المحلي بتزكية طلبات مستحقي الرعاية والمساعدة من الدولة. كما يقوم بإصدار شيكات بمبالغ نقدية، وهو مطالب بمتابعة المستفيدين.
- منظمات المجتمع المدني في المنطقة تقدم قروضاً

شكل ٦-٥ الأسر التي تتلقي إعانات اجتماعية في منطقة عين الصيرة:

أ. مصدر الإعانات (٪).

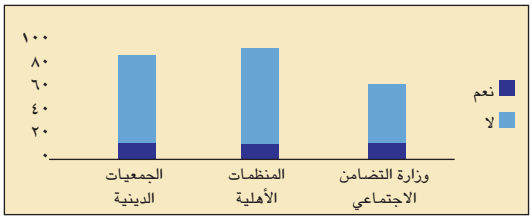

ب. مساهمة وزارة التضامن الاجتماعي في المساعدات النقدية، بالنسبة لإجمالي نفقات الأسرة.

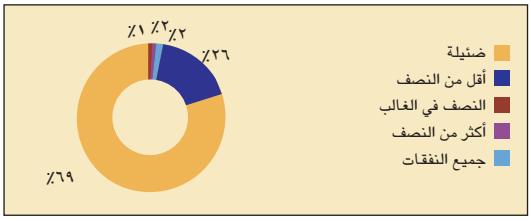

ج. حيازة بطاقة التموين للحصول علي الدعم الغذائي (٪).

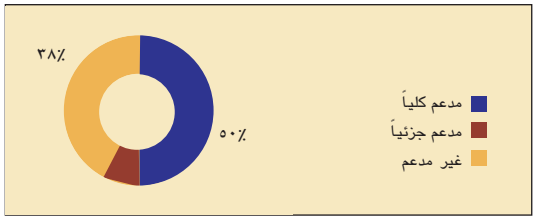

د. الحصول علي العلاج المجاني.

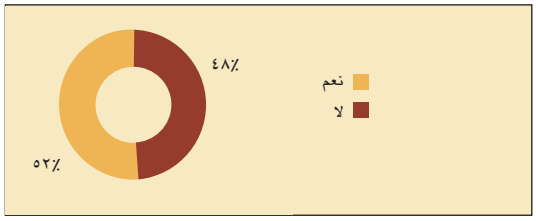

المصدر: مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مسح منطقة عين الصيرة سنة ٢٠٠٧.

صغيرة، وتدفع الرسوم المدرسية، وتقدم مبالغ نقدية، وحقيبة رمضان، واحتياجات المدارس (كتب،أقلام، حقائب، أحذية)، وجهاز العروس للمتزوجين حديثا، والتوعية الصحية، والمساعدات، وفصول محو الأمية.

- الهيئات والمؤسسات الدينية مثل المساجد ولجان الزكاة، تقدم قروضاً صغيرة، ورسوم المدارس، ومبالغ نقدية شهرية، وحقائب رمضان، واحتياجات المدارس، وجهاز العروس، وتوزيع وجبات الأغذية، وخدمات دفن الموتي، والمساعدات الصحية وفصول محو الأمية.

وبالإضافة إلي المائة أسرة من أسر الضمان التي أُدرجت عمداً في العينة، وُجد أن هنالك ١٦ أسرة أخري علي قائمة الضمان التي تقوم بها الدولة ضمن العينة، مما يرفع إجمالي النسبة إلي ٢٩,٤٪ من العينة. وكان هنالك عدداً محدود جداً من الأسر في العينة الكلية، أفاد بوجود بعض التعاملات مع منظمات المجتمع المدني. حيث أفاد ٢,٧٪ فقط بأنهم حصلوا علي بعض المساعدات أو الإعانات من منظمات المجتمع المدني . وأما عن المؤسسات الدينية، فقد أفاد ١١,٨٪ بأنهم تلقوا بعض الإعانات والمساعدات من تلك المصادر، ولو استبعدنا من العينة المائة أسرة التي تلقت الضمان، لوجدنا أن المؤسسات الدينية هي المصدر الأكثر فعالية ونشاطاً من حيث الرعاية في المنطقة.

وقد أفاد معظم الذين يتلقون الرعاية أو يحصلون علي المساعدات، أنهم يحصلون علي إعانة واحدة فقط (٧٢,٩٪)، بينما كانت نسبة الذين يتلقون إعانتين ٢٤,٦٪، أما الذين يتلقون أكثر من إعانتين فقد بلغت نسبتهم ٢,٥٪ فقط. وتجدر ملاحظة أن نشاط منظمات المجتمع المدني في المنطقة يكون في ذروته مع بداية العام الدراسي، وكذلك في شهر رمضان، وأثناء الاحتفالات الدينية. وقد يرجع تدني مستوي خدمات الإعانات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، إلي أن العينة الممثلة للمسح تشمل المنطقة بأسرها، ولا تقتصر علي المناطق العشوائية وحدها، التي تعرف فيها منظمات المجتمع المدني بشكل جيد، وتكون فيها أكثر نشاطاً.

الأسر الموجودة علي قائمة رعاية الدولة:

تعيش نسبة ٤٠,٧٪ من الأسر التي تتلقي رعاية الدولة، في المناطق العشوائية، بينما نجد أن ٤٣,٢٪ يعيشون في المساكن الشعبية، في الوقت الذي تعيش فيه نسبة ١٦,١٪ في العمارات والمساكن الخاصة (السكن الأهلي). وتتلقي الغالبية العظمي من تلك الأسر إعانة واحدة فقط، أو نوعاً واحداً من المساعدات (٨٣,٩٪)، بينما تتلقي الأسر الباقية إعانتين (١٢,٧٪) أو ثلاث(١,٧٪).

وتقتصر معايير استحقاق الرعاية علي ثلاثة معايير، أولها وأكثرها شيوعاً الترمل، والطلاق، والهجر (٤٥٪)، يليها العاهات أو الأمراض الصحية المزمنة (٢٢,٢٪) والشيخوخة (٢٢,٢٪) وهنالك معايير أخري لاستحقاق الإعانة، خاصة بالأطفال والأيتام.

إن الأسر المستفيدة من هذه المعاشات والمساعدات علي قائمة الضمان، تتلقي مبالغ مالية، تعتبرها مهمة رغم ضآلتها. ولا تتلقي أية أسرة من الأسر التي تمت مقابلتها أكثر من ١٠٠ جنيه مصري/شهر، ويقوم ٦٠٪ من تلك الأسر بإنفاق تلك المبالغ علي الطعام. وتفيد معظم الأسر (٩٥٪) أن ما يتلقونه من الوزارة يشكل أقل - أو أقل بكثير - من نصف دخل تلك الأسر.

وقد قام الأخصائيون بزيارة ١١٪ فقط من أسر الرعاية. وعلي أية حال، فإن الأسر عموماً راضية عن خدمات الرعاية، وهي ترى أن الحكومة - علي خلاف منظمات المجتمع المدني - أكثر مصداقية، وأنه متي حصل البعض علي معاش أو مبلغ رعاية، فمعني ذلك أنهم يحصلون عليه مدي الحياة. وقد أثنوا علي إجراءات الحصول علي المساعدات لسهولة الإجراءات عموماً، واتسامها بالشفافية. وكان معظمهم سعداء لأن الأخصائي الاجتماعي لم يتردد عليهم للتأكد من صدق حالتهم، أو يحاول الحصول علي معلومات من وراء ظهورهم، وإن كانوا قد اشتكوا جميعاً من ضآلة المبالغ التي يحصلون عليها.

المؤسسات الدينية كمصادر للرعاية:

لا توجد كنائس في منطقة عين الصيرة، وكانت كل العمليات الخيرية الدينية التي تم الإبلا غ بها، من أجل المسلمين، وقد أفاد ٨١٪ من الذين تلقوا إعانات بأنهم تلقوها من المساجد ولجان الزكاة خارج المنطقة، بينما أفاد ١٩٪ فقط بأنهم كانوا قد تقدموا بطلبات إلي المساجد ولجان الزكاة خارج المنطقة. أما الأقباط والمسيحيون الآخرون، فيترددون علي الكنائس خارج المنطقة ويستفيدون من مساعداتها ودعمها.

ويذكر العدد المحدود من الأسر التي استفادت من الأعمال الخيرية الدينية، الأشكال التالية من الدعم والمساعدة: حقائب رمضان (٦٣٪)، مبالغ شهرية (٦٤٪)، رسوم المدارس (٢١٪)، حقائب المدارس ولوازم أخري (١٤٪)، جهاز العروسين (٦,٥٪)، هدايا في مناسبات خاصة مثل الأعياد (٢٤٪)، فصول محو الأمية (٤٪)، قروض صغيرة (٢,٢٪)، وبالإضافة إلي ذلك، أفادت بعض العائلات أن وجبات المجمع الغذائي يتم توزيعها عن طريق المساجد، وأنهم يأخذون وجباتهم من هناك في بعض الأحيان، علي الرغم من الشكاوي المتكررة من أن الوجبات التي كان من المفترض أن تحتوي علي اللحوم، يتم توزيعها بعد استنفاد اللحوم.

وكان مصدر تلك الإعانات ١٢ مسجداً، ولجنتان، وثلاثة أفراد يرتبطون بالمؤسسات الدينية. وقد وُصِفت إجراءات الحصول علي تلك الخدمات بأنها إجراءات بسيطة، فلا يحتاج المرء إلا إلي ملء الاستمارات وتقديم الدليل علي أحقيته في الإعانة، وقد يُطْلَب منه إجراء كشف طبي في بعض الأحيان، وتماثل أسس الاستحقاق نفس الأسس التي تضعها الوزارة، وتشمل: الترمل، العوز الشديد، واليتم أو أم لأيتام، الشيخوخة، والإصابة بعاهة من العاهات، وعدم وجود دخل ثابت. وذكرت ١٤ أسرة أنها حاولت، وفشلت في الحصول علي مساعدات من تلك المؤسسات وترجع أسبابها إلي عدم وجود أوراق رسمية، وإلي ملكية تلك الأسر لجهاز تلفزيون (الذي كان يتخذ قرينة علي عدم فقر الناس فقراً شديداً)، وعدم توفر ما هو مطلوب للمساعدة .

وعلي خلاف الزيارات التي يقوم بها الاخصائيون الاجتماعيون التابعون للوزارة، فإن ٣٨٪ من تلك الأسر تتم زيارتها بانتظام في الغالب، من قبل أخصائيين اجتماعيين من تلك المؤسسات، للتأكد من أن تلك الأسرة لا تزال مستحقة للمساعدة، ولرصد الاحتياجات، ومتابعة التقدم المحرز. وهذه الخدمات عموماً محل تقدير إيجابي، إلا أن ٢٨٪ من الأسر كانت تشكو من أن المؤسسات الدينية لا تقدم دعماً مستداماً، وأن المساعدات التي تقدمها متذبذبة علي خلاف الخدمات التي تقدمها الوزارة، بينما أضاف ٣٥,٥ ٪ أن المبالغ النقدية المقدمة كانت هزيلة للغاية.

٣- الملاحظات والمقابلات التي أجرها المشاركون في منطقة عين الصيرة:

كان عدد الأسر التي أفادت بأنها تتلقي مساعدات الرعاية من منظمات المجتمع المدني، محدودة جداً (١١ أسرة)، وكان نوع الخدمات المقدمة يطابق نفس الخدمات التي تقدمها الوزارة المؤسسات الدينية (أي الرسوم المدرسية، والقروض الصغيرة، والرعاية الصحية، وحقائب رمضان، وفصول محو الأمية، والمبالغ النقدية الشهرية). والاختلاف الوحيد هو أن منظمات المجتمع المدني تميل إلي أن يكون هنالك نوع من عمليات التوعية مرتبط بالخدمات التي تقدمها مثل فصول التوعية الصحية، والتوعية بالحقوق، وما إلي ذلك. وعلي سبيل المثال، فإنه في احدي مقابلات الدراسات الميدانية، ذكرت النساء في الأحياء العشوائية أن حقائب رمضان مشروطة بحضورهن فصول محو الأمية، وضرورة حصولهن علي البطاقات الانتخابية، بل إن إحداهن أبلغت أيضاً بمن يتعين عليها أن تصوت لصالحه ، وأن الحصول علي إعانات معينة يتوقف علي حصولهن علي البطاقات الانتخابية.

إن الأسر الإحدى عشرة المستفيدة من منظمات المجتمع المدني، والتي تم اختيارها ضمن عينة البحث، ذكرت أسماء أربع من منظمات المجتمع المدني يقدمن الإعلانات والمساعدات في منطقة عين الصيرة، كما ذكرت أسماء ثلاث منظمات ليست موجودة في منطقة عين الصيرة، فضلا عن أربعة مساجد. وقد رأت الأسر أن الخدمات كانت مرضية ولكن غير موثوق فيها لأن منظمات المجتمع المدني كانت غالبا ما تغير برامجها والإعانات التي تقدمها. وعلاوة على ذلك، كان الناس يشكون بصفة خاصة من الشروط المقترنة بالقروض الصغيرة، فالأسر التي كانت تحصل على القروض من منظمات المجتمع المدني، كانت تشكو من الشروط القاسية، ومن ارتفاع أسعار الفائدة، ومن التزمت في جداول السداد، ومن ضآلة المبلغ. وذكرت ٦ أسر من الإحدي عشرة أسرة أن موظفي منظمات المجتمع المدني كانوا يترددون عليهم للزيارة لأغراض المتابعة، وخصوصاً الأسر الحاصلة علي قروض صغيرة.

ومن الراجح أن منظمات المجتمع المدني العاملة في منطقة عين الصيرة تمارس نشاطاً أكبر مما أظهره المسح الذي أجري علي المنطقة، ومركز الجيل مثلاً معروف بالجهود التي يبذلها بشأن الأطفال المشتغلين. أكثر من ذلك، أن كثيراً من المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة، قد قامت بعدد من المشروعات التي كانت محل تقدير شديد - في مجال التوعية بالصحة الإنجابية، وحملات مكافحة ختان الإناث. وقامت بإصدار بطاقات انتخابية وبطاقات شخصية للنساء، فضلاً عن تقديم الخدمات الطبية، والقروض الصغيرة، وفصول محو الأمية، كما انخرطت تلك المنظمات أيضاً في عدد من المشروعات الرامية إلي تمكين المرأة ، وتشجيع النساء علي

١٥ Rawlings, L. et al, (2005), "Evaluating the Impact of Conditional Cash Transfer Programs," The World Bank Research Observer, Vol. 20, No. 1 30-55.

محاربة العنف في البيت، والزواج المبكر، والحصول علي حقوقهن مثل حقهن في الضمان الاجتماعي. وهناك بعض منظمات المجتمع المدني التي لها أهداف معلومة، وعملاء محددين تركز عليهم اهتماماتها، مثل باعة الأطعمة في الشوارع ، ومرضي السرطان.

ولا تملك منظمات المجتمع المدني القدرة علي تلبية احتياجات الرعاية لكافة المجتمعات في المنطقة، ومع ذلك فإنه من المؤسف أن ينظر إلي المنظمات التي تعتبر الفقر هدفاً لها، وتنظر إلي الأسر في المنطقة علي أنهم عملاؤها، وإذا كانت منظمات المجتمع المدني تعتبر الفقر سبباً لوجودها وقيامها بدورها، فإنها لن تحتاج إلي تفويض أبداً. صحيح أن تلك المنظمات معروفة جيداً في المناطق العشوائية، وقد نوهت النساء اللائي تمت مقابلتهن - كجزء من الدراسة الكيفية - بتعاقب البرامج اللائي شاركن فيها، فقد حصلن علي قروض صغيرة، ورسوم المدارس، وبرامج التوعية الصحية، إلي غير ذلك من الأشياء التي عُرضَت. ومع ذلك، كانت النتائج التراكمية هامشية، أو هكذا قيل ممن تمت مقابلتهن . ويرجع ذلك جزئياً إلي أن منظمات المجتمع المدني تأخذ بالمعايير الضيقة للاستحقاق - التي تستخدمها الوزارة - لاختيار عملائها، فضلاً عن ازدواجية الأنشطة بدلاً من تكاملها مع أنشطة وزارة التضامن الاجتماعي. ويتبين لنا - بصفة عامة - عدم وجود هدف واضح لاستئصال أسباب الفقر، وعدم وجود منفذ بديل يمكن من خلاله لمنظمات المجتمع المدني تقديم خدمات التنمية المستدامة.

٤. المبالغ النقدية المشروطة:

مما لا شك فيه، أن الأمر يقتضي من الدولة ومن وزارة التضامن الاجتماعي، قيادة المسيرة، حينما يتعلق الأمر بالقضاء علي الفقر، وتحرير الفقراء وإنقاذهم من براثن الفقر. ولابد أن يكون ذلك رسالة، وليس هذا فحسب، بل لا بد أن تكون هنالك أيضاً رؤية، ووسيلة تساعد علي تحقيق تلك الرؤية. وثمة نهج متكامل يرتكز علي أهداف محددة واضحة، وإطار زمني واقعي، ينبثق -إلى حد ما– من أهداف التنمية للألفية. ومع ذلك، تتطلب حملة التنمية الوطنية المستدامة الرامية إلي الحد من الفقر أو القضاء عليه، مشاركة جميع الأطياف الوطنية للعمل معاً صوب هدف مشترك. ولابد من تحديد الأدوار بدقة لكل من الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، حتى يتسنى القضاء علي الازدواجية، والاستفادة من تضافر القوي، والحد من الفاقد في تخصيص الموارد أو استخدامها.

وبشكل عام تم طرح هذه الاقتراحات في تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥، ضمن الاقتراح العام الرامي إلي إبرام "عقد اجتماعي جديد". وعند تناوله لقضية الفقر علي وجه التحديد، طالب الاقتراح بشراكات فعالة ومتكاملة تضم كل الوزارات والقطاعات الاجتماعية، وقد دعا إلي وضع برنامج للتحويلات النقدية المشروطة للأسر الفقيرة، كأداة لضمان القضاء علي الفقر، برنامج يقوم علي صياغة عقد بين الدولة والأفراد، باستخدام منظمات المجتمع المدني كأداة وسيطة، وبموجب ذلك البرنامج تقوم الدولة بتدعيم الأسر مالياً، وفي مقابل ذلك تلتزم كل أسرة "باستخدام موارد الدولة والموارد الأخرى" لتحقيق أهداف التنمية.

وكان أحد الاقتراحات العلمية، اختبار مشروع تجريبي في مصر بناءً علي التجربة الناجحة في شيلي، ذلك أن برنامج تضامن في شيلي يستخدم برنامج التحويلات النقدية المشروطة من أجل الأسر التي تعاني من فقر مدقع، كأداة لضمان القضاء علي الفقر، وتتمثل الصفقة في أنه في مقابل زيادة تحويلات مبالغ الرعاية، تُبقي الأسرة علي أطفالها في المدرسة، وتسجل في البرامج القائمة لبناء القدرات، ومحو الأمية أو مشروع التشغيل، وتسجل ممتلكاتها للحصول علي كامل حقوقها واستحقاقاتها.

أما النموذج الحالي المستخدم في مصر، فهو نموذج البرامج والمشروعات التي تقررها الوزارة، ثم تقوم بتجنيد جمعيات تنمية المجتمع، ومنظمات المجتمع المدني الكبيرة، لوضع رؤية الوزارة موضع التنفيذ، دون استغلال المدخلات الهامة والإبداعية لتلك المنظمات، ولكن هذا النموذج لم يصادف نجاحاً، لأنه أقرب ما يكون إلي الخدمات الخيرية، أو توزيع الإعانات، وليس تعزيز بناء القدرات، أو العمل علي تحقيق أهداف التنمية. ويعتمد ذلك النموذج أيضاً علي الاخصائيين الاجتماعيين غير المدربين تدريباً جيداً وغير القادرين علي المتابعة الفعالة. وإذا كان لبعض منظمات المجتمع المدني في عين الصيرة علاقات أفضل مع العملاء، إلا أنه يتم التعاقد معها من جانب الوزارة وبشروطها، بينما نجد لبعض المنظمات الأخري علاقات طيبة مماثلة مع بعض الجهات المانحة (سواء من الأفراد أو المؤسسات)، حيث يُطْلَب منها بموجب تلك العلاقة تطبيق قائمة أنشطة معدة سلفاً - كجهات تقدم تلك الخدمات عادة أو كوسطاء.

ولكي يكون برنامج التحويلات النقدية المشروطة مجدياً في مصر، تحتاج وزارة التضامن الاجتماعي إلي قبول منظمات المجتمع المدني كشركاء مدنيين مسئولين، وأن يكون لها دور أوسع من مجرد التنفيذ البسيط. ولعل مفتاح نجاح التحويلات النقدية المشروطة، علي المستوي العام، هو جودة التنفيذ (التعاون بين الأجهزة الوظيفية)، وكذلك مدي وجود توافق في الآراء حول تلك الشروط، ويمكن أن يكون المجتمع المدني هو الشريك الذي يضمن عدم تحول البرنامج إلي مجرد برنامج آخر من برامج الدولة، تستولي عليه نخبة حسنة النية، دون تحقيق غرض البرنامج.

ويمكن للدولة أن تحقق تلك الشراكة إذا توفرت لديها الإرادة السياسية للقيام بذلك. والتحويلات المشروطة ليست مجرد تحويلات بسيطة للموارد إلي الفقراء في صورة خدمات أو في صورة نقدية، وإنما هي برامج لها أهداف، وهي تقوم علي استثمار الأموال في بناء القدرات. ويتم تزويد الأسر بالتحويلات النقدية، مقابل التزامها بالاستثمار في رأس المال البشري فيها، وفي نهاية الفترة الزمنية المحددة، التي تكون الأسرة أثناءها قد حققت القدرات التي تساعدها علي التخلص من المعوقات المرتبطة بالفقر (الأمية، واللجوء إلى المخدرات، وسوء الحالة الصحية) وهنا تأخذ المبالغ في

إطار ٦–٥ برامج التحويلات النقدية المشروطة: هل هي "رصاصة سحرية" من أجل تخفيف حدة الفقر؟:

إن ما يناهز ٢٠ دولة قد تبنت برنامجاً تجريبياً - أو كاملاً - للتحويل النقدي المشروط، بينما أعربت ٢٠ دولة أخري عن اهتمامها بتطبيق مثل هذا البرنامج، ويطبق هذا البرنامج الآن على نطاق واسع في أمريكا اللاتينية، ولكن توجد برامج أخري في آسيا، وأفريقيا، ومنطقة الكاريبي، ويتزايد الاهتمام الآن بهذه البرامج بين الدول الأفريقية التي تكافح الفقر المدقع، وضعف رأس المال البشري.

كيف تفيد برامج التحويلات النقدية المشروطة؟

تتسم برامج التحويلات النقدية المشروطة بالخصائص التالية: أنها تستهدف الأسر الفقيرة، وعادة ما تدفع التحويلات النقدية إلي الأمهات. وتشتمل بعض البرامج الأخرى علي تحويلات مثل المكملات الغذائية، أو اللوازم المدرسية للأطفال. وقد تتم التحويلات النقدية كمبلغ إجمالي، أو مبلغ محدد بناءً علي عدد الأطفال، مع تغيير المبلغ حسب سن الأطفال أو نوعهم، ففي بعض الدول، تدفع تحويلات أكبر لكي تواظب البنات علي الدراسة في المدارس، وكذلك لحضورهن التعليم الثانوي.

وفي مقابل تلك التحويلات، يلتزم المتلقون بالقيام بأعمال معينة مثل قيد الأطفال في المدارس والمواظبة علي الحضور، وحضور محاضرات الرعاية الصحية، لما قبل ولما بعد الولادة، والتأكد من تطعيم وتحصين الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة، وكذلك مراقبة نموهم، وإجراء الفحص الطبي الدوري عليهم. وتتطلب بعض البرامج حضور النساء بشكل منتظم ورش العمل الخاصة بالتدريب علي النواحي الصحية، والتغذية. وتقدم بعض الجهات المانحة، موارد لتحسين أداء وجودة المدارس، ومرافق الرعاية الصحية التي يستخدمها المستفيدون. وهكذا، فإن برامج التحويلات النقدية المشروطة تستهدف تخفيف حدة الفقر السائد، وتسعي في نفس الوقت أيضاً إلي تحسين تكوين رأس المال البشري، وهي بهذا تساعد علي منع انتقال الفقر بين الأجيال.

أثر برامج التحويلات النقدية المشروطة:

لقد أظهرت عمليات التقييم الصارم - التي تعتبر في الغالب جزءاً من البرامج ذاتها - أن معظم، إن لم يكن جميع، برامج التحويلات النقدية المشروطة، قد كُلِلت بالنجاح في تحسين حصيلة رأس المال البشري.

لقد أدت جميع برامج التحويلات النقدية المشروطة في كولومبيا والمكسيك، وتركيا إلي تحسين الالتحاق بالتعليم الثانوي، ولكن كان لها أثر محدود علي معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، لأن تلك المعدلات كانت بالفعل عالية. وحيثما تكون معدلات الالتحاق متدنية للغاية في مرحلة ما قبل البرامج، تكون آثار البرامج كبيرة للغاية، ففي كولومبيا مثلاً ، زادت معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي بنسبة ٣٠ نقطة مئوية، وزادت المواظبة بنسبة ٤٣ نقطة. كما كان لبرامج التحويلات النقدية المشروطة، آثار هامة أيضاً علي الصحة والتغذية، فقد زاد استخدام الأطفال في هندوراس للخدمات الصحية بنسبة تتراوح ما بين ١٥–٢١ نقطة مئوية.

وعلي الرغم من عدم معرفة الآلية الحقيقية التي تدفع إلي التحسن، علي وجه التأكيد، فإن التحسن قد ينشأ من واحدة أو أكثر من خصائص البرامج، مثل: ارتفاع الدخول الذي يسمح بزيادة الإنفاق علي الغذاء، ومراقبة النمو، والمعلومات حول التغذية ورعاية الأطفال، وبما يسمح باستخدام المكملات الغذائية. ولبرامج التحويلات النقدية المشروطة، اهتمام شديد ينصب علي الإناث، ذلك أن تلك البرامج حققت نجاحاً في زيادة معدلات التحاق البنات بالمدارس، زيادة ملحوظة، وكانت البنات من قبل يواجهن نوعاً من التمييز في التعليم، لأن تعليمهن لم يكن يعتبر مهماً كتعليم الأولاد، وقد وجدت الأبحاث التي أجريت في المكسيك، ونيكاراجوا، أن برامج التحويلات النقدية المشروطة ترتبط بتحسين المواقف إزاء تعليم البنات، والى إعلاء مكانة المرأة عموما.

هل برامج التحويلات النقدية المشروطة باهظة التكلفة؟

إن القلق الناجم عن عجز حكومات البلدان الفقيرة عن الأخذ ببرامج التحويلات النقدية المشروطة، يجب النظر إليه في سياق المبالغ الكبيرة التي تنفقها كثير من الحكومات علي البرامج الموجهة إلي غير الفقراء، ذلك أن دعم الكهرباء، مثلاً، يمثل بصفة خاصة نكوصاً شديداً في الاتجاه المضاد، وغالباً ما يكون أكثر تكلفة من برامج التحويلات النقدية المشروطة : فقد أنفقت مصر ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي على دعم الطاقة في عام ٢٠٠٤. ويقال أحياناً إن برامج التحويلات النقدية المشروطة حتي ولو كانت الدولة قادرة عليها، مكلفة في التشغيل، وذلك بالنسبة لأنواع أخري من شبكات الأمان الاجتماعي . إلا أنه بالنظرة الدقيقة يتضح أن تكاليف التأسيس الثابتة، لأي برنامج من البرامج، مثل شراء أجهزة الكمبيوتر، والتعرف علي المستفيدين، وما إلي ذلك، تعتبر مرتفعة نسبياً؛ ومع نهاية السنة الثالثة من التشغيل، تنخفض التكاليف الإدارية انخفاضاً ملحوظاً. ومن ناحية ثانية، نجد أن كثيراً من التكاليف الإدارية – مثل التعرف علي المنتفعين، ووضع آليات لتوصيل الإعانة، ومراقبة البرنامج وتقييمه - أمور شائعة في كافة برامج الحماية الاجتماعية.

هل الشروط ضرورية؟:

هل التحويلات النقدية المشروطة أفضل من التحويلات غير المشروطة، عندما يتعلق الأمر بتحقيق الأهداف؟ وإذا كان الحال كذلك، فمن أجل أية أهداف؟ وتحت أية ظروف؟. وتؤيد الشروط ثلاث حجج صريحة:

* الأولي تتعلق بعوامل خارجية ترتبط بأنواع معينة من استثمارات رأس المال البشري. وعلي سبيل المثال، عندما يقوم أولياء الأمور باتخاذ قرارات تتعلق برعاية أطفالهم - ولتكن قرارات تتعلق بتعليم البنات – فقد لا يأخذ أولياء الأمور في الحسبان المزايا التي تعود علي المجتمع من تعليم البنات، ونتيجة لذلك لا يستثمرون مبالغ كافية في تعليم البنات بالتناسب مع المستويات المثلي من المنظور المجتمعي.
* الثانية، التحيزات الثقافية - الاجتماعية ضد التعليم والتي قد تفرضها الفئات الأقوي (كالرجال مثلاً) ضد الفئات الأضعف (كالبنات مثلاً)، وتقضي الشروط قيام الدولة بتقنين التغير الاجتماعي.
* الثالثة، قد تتغلب الشروط علي بعض الشبهات المرتبطة بمدفوعات الرعاية، إذا ما نظرنا إلي الشروط علي أنها جزء من عقد اجتماعي بين المستفيدين وبين الدولة.
* وأخيراً، فإن الشروط قد تكون مطلوبة لأسباب تتعلق بالاقتصاد السياسي، فرجال السياسة وواضعو السياسات، غالباً ما يتم تقييمهم حسب مؤشرات الأداء، مثل التغيرات في معدلات الالتحاق بالمدارس، أو استخدام العيادات الصحية، كما أن أثر برامج التحويلات النقدية المشروطة يسجل أساساً من أجل الحفاظ علي دعم الجماهير.

هل تكفي برامج التحويلات النقدية المشروطة كاستراتيجية لتخفيف حدة الفقر؟:

تعتبر برامج التحويلات النقدية المشروطة حسب تصميمها الحالي جزءا مهما من استراتيجية تخفيف حدة الفقر، الرامية إلي تحسين الصحة، والتغذية، وتعليم الصغار في الأجل القصير، وتحسين إمكانية تحقيق مكاسب في الدخول في المستقبل، والحد في نهاية الأمر من احتمال أن يظل الفقراء فقراء وهم كبار. ومع ذلك، فإن ثمة حاجة إلي استراتيجيات تكميلية من أجل الناس في مختلف مراحل دورة الحياة.

المصدر: ميشيل أدانو، چون هودينوت (٢٠٠٧) (برامج التحويلات النقدية المشروطة: هل هى "رصاصة سحرية" لتخفيف حدة الفقر ٢٠٢٠، موجز بشأن الإهتمام بفقراء العالم والشعوب الجائعة. واشنطن العاصمة، المعهد الدولى لسياسات البحوث الغذائية، (بتصريف).

التناقص، ويتم مساعدة الأسر علي أن تسلك سبيل الحصول علي القروض، والوظائف، والمأوي، حسب احتياجاتها وانجازاتها، وبعد فترة زمنية أخري (سنتين) تنتهي التحويلات النقدية كلية.

ولقد تم تقييم برامج التحويلات النقدية المشروطة، تقييماً صارماً، بفضل النموذج التجريبي أو شبه التجريبي الذي استخدمته معظم الدول التي أخذت بتلك البرامج[١٧]، حيث أوضحت الدراسات التي أجريت في المكسيك، وهندوراس، ونيكاراجوا، وكولومبيا نجاح تلك البرامج في تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الحضور، وزيادة الاستهلاك العائلي، والاستفادة من خدمات الوقاية الصحية، والمؤشرات الأخري التي تختلف من مكان إلي أخر بناءً علي ظروف كل برنامج (انظر جدول ٦–٢).

ولا تحل برامج التحويلات النقدية المشروطة محل الأنواع الحالية من برامج الرعاية والدعم، وإنما هي مصممة على هذا النحو لكي تكون شبكة أمان اجتماعي من أجل المستقبل، لأنها لا تبغي للذين يولدون فقراء أو يعيشون في حالة من الفقر، أن يحكم عليهم بالفقر في المستقبل، أو يحرموا من الفرص التي يستحقونها. وتنجح تلك البرامج بصفة خاصة في ضمان تمكين الأطفال الذين يعيشون في أسر فقيرة، من التغلب على عقوبة الفقر، وإذا ما حصل أولئك الأطفال على التغذية الملائمة، والتعليم والتدريب المناسب، والأحوال

بعض منظمات المجتمع المدنى فى عين الصيرة تستهدف فئات محدودة وعملاء معينين، تركز عليهم نشاطها، مثل باعة الأغذية الجائلين

المعيشية والفرص المناسبة، فقد لا يصبحون -حينما يكبرون- فقراء مثل الأسر التي ولدوا فيها، ومن ثم نكسر حلقة الفقر. وتسعى تلك البرامج إلى تمكين الفقراء عن طريق ضمان الأمان لهم في المستقبل، ومن ثم التخفيف من الشعور بعدم الأمان الذي يرغم الفقراء على الكفاح من أجل الحياة في الحاضر الراهن، ويضطرون بحكم الضرورة إلى التخلي عن تنمية قدراتهم التي يمكن أن تؤمن لهم مستقبلهم[١٦].

وتفرض مختلف الأقاليم والأماكن أعباء مختلفة على الأسر الفقيرة، ويحتاج كل مكان بعينه إلى شراكة بين الوزارة - وهي ممثل الدولة المفوض بضمان الإنصاف، وتخفيف حدة الفقر، والرعاية، والتضامن الاجتماعي- وبين بعض العناصر الفاعلة غير الرسمية مثل منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الخيرية، والأفراد، والقطاع الخاص.

واللامركزية مكون أساسي لنجاح التحويلات النقدية المشروطة، ويمكن أن يكون الإطار العام والهدف الذي ترنو إليه الوزارة، متمثلا في رؤية للقضاء على الفقر بما يضمن للأجيال الحاضرة والقادمة إمكانية أن تصبح غنية حتى ولو كانت محدودة الدخل- ولكن لابد أن تكون الشراكة التي تسمح بالتنفيذ لامركزية، ويمكن أن تكون لمنظمات المجتمع المدني، القدرة على المساهمة مساهمة إيجابية في وضع السياسة العامة، وتنفيذها، والإشراف عليها، ومتابعتها، إذ لن يقتصر دور تلك المنظمات على تقديم الخدمات فحسب.

وفي منطقة عين الصيرة، تتفاوت منظمات المجتمع المدني تفاوتاً واضحا من حيث جودة أعمالها وقدراتها التنظيمية، ولكنها جميعا تفتقر إلى صوت واحد وإلى التنظيم والتنسيق فيما بينها على المستوى المحلي. والتحدي الذي ينتظرنا هو كيفية زيادة قدرات منظمات المجتمع المدني لكي تصبح شريكاً في عملية التحويلات النقدية المشروطة، دون التنازل عن استقلاليتها أو حريتها في معالجة الفقر بطريقتها الخاصة.

خامسا: التجربة المصرية للشراكة: منظمات المجتمع المدني، والمستفيدون، والدولة:

اتخذت كثير من الدول في أمريكا اللاتينية، نماذج مختلفة من التحويلات النقدية، وتتراوح تلك البرامج ما بين برامج تستهدف مجرد بقاء الأطفال في المدارس، ولا تحاول القيام بأي تواصل إضافي مع الحياة اليومية للفقراء، وما بين النموذج الشيلي الذي صمم أصلاً للدخول في عمليات الكفاح والجهود التي يبذلها الفقراء بشكل يكاد يكون يوميا.
أما الاختيار في مصر فسوف يتوقف على رؤية الدولة وإرادتها وعلى رؤية الناس وإرادتهم، وثمة مسائل تتعلق بالإنصاف، والاستحقاق، والمسئولية الاجتماعية، والإجابة عليها تحدد اختيار شبكة الأمان للفقراء. والسؤال البالغ الأهمية يتعلق بما إذا كان الهدف هو تمكين الفقراء من استئصال آثار الفقر، أو تحجيم آثار التفاوت الاجتماعي والدخول المتناقصة.

منظمات المجتمع المدني ونموذج التضامن:

يعترف نموذج التضامن (انظر إطار ٥-٦) باستحقاقات الفقراء، وإذا ما أخذت مصر بذلك النموذج، فإنه سوف يعتمد على تقديم خدمات متكامله وعلى درجة عالية من الجودة، تتناسب مع الاحتياجات التنموية للأسرة، كما سيمكنها من الخروج من إطار الفقر المدقع، واكتساب القدرات التي تساعدها على الابتعاد الدائم عنه. إن تجميع العديد من الخدمات والموارد المتنوعة في أسرة واحدة لفترة محددة من الزمن (سنتين أو ثلاث سنوات) من شأنه تمكين الأسر بشكل فعال من هزيمة الفقر، والتخلص من أعباء "العجز" الباهظة، ذلك أن عبء اليأس، والأمية، والمرض، والبطالة، والجنوح، والأحوال المعيشية البائسة، تجعل من المستحيل على أية أسرة، استخدام النقد أو أي مورد آخر كمصدر وحيد، لكسر الحلقة الجهنمية للفقر المزمن.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورا ديناميكيا في برنامج يستلهم روح نموذج التضامن؛ خصوصا وأن منظمات المجتمع المدني يمكنها المشاركة فى تقديم الخدمات عن طريق حشد جهودها، وإدراج الأسر المستهدفة في قوائم المستفيدين لديها، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دور همزة الوصل بحيث تضمن سير البرنامج فى مساره الصحيح، وأن الأسر والدولة تلتزم بمقتضيات وشروط البرنامج. ويمكن أيضا لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في عملية المتابعة المستمرة والشاملة للبرنامج.

١٦ وصف تلك الحالة بـ"الصفقة الفاوستية" أو "الصفقة الخاسرة" والتى بموجبها تؤجل بإستمرار عملية الإعداد الإستراتيجى من أجل المستقبل مثل: تعليم الأطفال، والضمان الإجتماعى، والتشغيل المستقر، وغيرها من الإستثمارات الشخصية، بحجة توفير أسباب الحياة والأمن فى الحاضر.

جدول ٦–٢ بعض البرامج المنتقاة للتحويلات النقدية المشروطة في البلدان النامية

الاسم	النوع	الجهة المستهدفة	الأهداف	الإعانات	الشروط
بنجلاديش الغذاء التعليم	في البداية تحويلات عينية مشروطة بالتعلم في المدارس وبعد ذلك، طلب التحويلات النقدية.	استهداف مناطق جغرافية معينة، ثم استهداف مجتمعات معينة.	١) المواظبة علي حضور المدرسة. ٢) الحد من تشغيل الأطفال.	٢,٤ دولار في الشهر (تحويل نقدي بسيط) أو ٤٪ من استهلاك الفقير	الحد الأدني للمواظبة علي حضور الدراسة ٨٥٪
هندوراس برنامج إعانات الأسر	دعم الطلبات المستهدفة للتحويلات النقدية المشروطة وتعزيز جانب العرض.	استهداف مناطق جغرافية: البلديات التي يكون فيها متوسط الطول في أدني مستوي فيها بالنسبة للعمر. والتي يتم اختيار المدارس والمراكز الصحية للمشاركة في نطاق تلك البلدية.	١. المواظبة في المدارس ٢. تحسين تغذية الأطفال. ٣. تحسين الاستفادة من الرعاية الصحية.	٣ دولار أمريكي في الشهر للأطفال أقل من ٣ سنوات، والأطفال المعوقين الأقل من ١٢ سنة، والأمهات الحوامل، والفقراء المسنون– إعانات ٤ دولارات شهريا للأطفال في المدارس في الصفوف من ١–٤	الالتحاق بالمدارس على أن يكون الغياب في الفصل الدارسي الواحد أقل من سبع مرات. عدم الإعادة في الصف إلا مرة واحدة. زيارات منتظمة لمقدمي الرعاية الصحية.
نيكاراجوا نحو حماية اجتماعية	دعم الطلبات المستهدفة للتحويلات النقدية المشروطة وتعزيز جانب العرض.	المناطق الجغرافية المستهدفة هي المناطق الأشد فقرا، ثم البلديات الأشد فقرا داخل تلك المناطق، وتيسير الوصول إلى الصحة، والتعليم، والنقل، والبنية الأساسية، ثم إجراء اختبار بالعينة لمعرفة الأسر الفقيرة.	١. زيادة الالتحاق بالمدارس، ومواظبة حضور الأطفال في الصفوف من ١–١٤. ٢. تحسين الرعاية للأطفال في سن ٠–٤ ٣. مكملات الدخل للأسر التي تعاني من الفقر المدقع.	٩,٢ دولار أمريكي للأسرة في الشهر–٢١ دولار للمواد المدرسية مرة في السنة– ١٨,٧ دولار لكل أسرة في الشهر لتدعيم الصحة– ٤,٦ دولار لكل طفل في السنة من أجل الدراسة في المدرسة.	– الالتحاق بالمدارس – أقل من ٦ مرات غياب كل شهرين. – النجاح في الصف الدراسي والانتقال إلي الصف الأعلى. – زيارات شهرية او نصف شهرية للمراكز الصحية في سن ٠–٥. – برامج التطعيم والتحصين – حضور الأمهات اجتماعات الصحة، والتغذية.
تركيا صندوق التضامن الاجتماعي	تحويلات نقدية مشروطة	تغطية قومية (لا يوجد استهداف لمناطق جغرافية). تقديم منح صحية بناء على اختبارات تجرى بالوكالة.	١. زيادة استثمار رأس المال البشري في الأسر الشديدة الفقر. ٢. توفير شبكة أمان	٩,٥ دولار أمريكي لكل أول طفل، في الشهر كدعم مدرسي (ابتدائي وثانوي)، ٨ دولار لكل ثاني طفل، ٦,٥ دولار لكل طفل بعد ذلك.	الالتحاق بالمدارس، الحد الأدنى للمواظبة على الحضور (٨٥٪). زيارات متكررة من أجل الرعاية الصحية، ولمتابعة النمو، وإجراء التحصينات والتطعيمات اللازمة.

المصدر: Barrientos, A. and Holmes, R. Social Assistance in Developing Countries Database, Brighton: Institute of Development Studies. (2006) Compiled by Kristina Hallez. Social Research Center, American University in Cairo. (2007)
Remarks: PETI and Bolsa Escola, along with Auxílio Gás and Cartao Alimenatção, currently fall under the umbrella program Bolsa Família; Name changed from Progresa to Oportunidades in March 2002 and the program was extended to urban areas.

برامج التحويلات النقدية المشروطة ليست بديلاً لبرامج الرعاية بأنواعها الحالية، ولكنها بمثابة شبكة أمان من أجل المستقبل، تؤكد للذين ولدوا فقراء أنهم ليسوا محرومين من الفرص التى يستحقونها

ويقتضي الأخذ بذلك النموذج المكثف والتقدمي اجتماعيا، من وزارة التضامن الاجتماعي، الاستعانة بالقدرات البشرية والشراكات التي لا غنى عنها إذا أريد لهذا البرنامج أن يكلل بالنجاح. ذلك أن انخراط منظمات المجتمع المدني، كشركاء، وأنصار العمل الاجتماعي، والمدافعين عن الفقراء من شأنه تهيئة البرنامج للوفاء بوعوده؛ ولكن نصير الفقراء لا يعني أن يكون خصما للدولة. إن منظمات المجتمع المدني لابد أن تصبح الوسيط المنصف والرشيد، أي أن تصبح صمام الأمان للبرنامج وراعية لنجاحه.

وثمة أربعة أدوار أساسية يتعين عليها أن تقوم بها، حيث لا يستطيع أي عنصر فاعل آخر القيام بها:

- تصميم ووضع شروط البرنامج بالتوافق مع الاحتياجات والأعباء والقدرات المحلية.
- تقديم بعض الخدمات. ولكن أهم من ذلك بكثير، حشد الرأي العام من أجل الفقراء، وتمكينهم من الحصول على أفضل الخدمات، وتوفير الدعم لهم.
- مراقبة وتطوير البرنامج بما يضمن مرونته، ووفاءه بالأهداف المنشودة منه.
- تسويق البرنامج والدفاع عن سلامته.

ومن المتصور أن يكون دور وزارة التضامن الاجتماعي على النحو التالي:

- الاستهداف ووضع معايير الاستحقاق طبقا للبرنامج.
- إتاحة التحويلات النقدية، وضمان حصول المستفيدين على معاملة تفضيلية، ومنحهم الأولوية للحصول على الخدمات الأخرى.

إطار ٦-٦: شرح برنامج شيلي للدعم/ التضامن الذي يستهدف الفقر المدقع.

يستهدف برنامج شيلي للدعم/ التضامن، الفقر المدقع. ويعتبر التهميش والاستبعاد الاجتماعي هما المفهومان الأساسيان اللذان قام عليهما تصميم برنامج الدعم والتضامن: عادة ما تنقص الفقراء، الوسائل والمعلومات اللازمة للوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة بالفعل. وكان قد لوحظ أن ذلك التهميش قد تسبب في الازدواجية والتداخل بين برامج الحماية الاجتماعية، التي لم تكن تتسم بالكفاءة في الوصول إلى الفئات الشديدة الفقر، ولهذا السبب، تم وضع برنامج التضامن من أجل تدعيم الكفاءة والفعالية لخدمات الحماية الاجتماعية القائمة بالفعل والتي تقدمها الدولة الشيلية.

ويتمتع البرنامج بمزايا خاصة تميزه عن البرامج الأخرى في الإقليم:

- وضع مفهوم متعدد الأبعاد للفقر، باستخدام نهج الحرمان. أما الوصول إلى التحويلات النقدية فحسب، فيعتبر عنصرا غير كاف لتناول قضية الفقر المتعددة الأبعاد من جميع زواياها. ويطرح برنامج الدعم والتضامن تفسيرا للفقر أكثر تعقيدا، ويستخدم سبعة أبعاد لتحديد مستوى الحرمان: التسجيل، الصحة، التعليم، ديناميات الأسرة، الإسكان، العمل، الدخل. وتنقسم تلك الأبعاد إلى أهداف فرعية (انظر جدول ٣-٦).
- والتركيز على الأسرة برمتها، وليس على الأفراد منعزلين الواحد عن الآخر، لأنه من المعتقد أن صلة القرابة بين الأفراد، تعمل على الحد من الفقر.
- والتركيز على الحق الاجتماعي، والاستحقاقات الأخلاقية، وليس على المواءمة الاقتصادية.
- والتركيز على الدور الإيجابي للمستفيدين، الذين ينتظر منهم أن يتفاعلوا وأن يسألوا، لا أن يكونوا عناصر سلبية تتلقى الإعانات الاجتماعية فحسب.
- والبرنامج لا يستهدف وضع أدوات جديدة للحماية الاجتماعية، وإنما يرمي إلى تحسين الوصول إلى البرامج القائمة بالفعل وتوسيع نطاقها. وبهذه الطريقة تُعْرَض برامج حماية اجتماعية معدة إعداداً خاصا (تختار الأسر من بينها وتقدم طلبات بما يناسب احتياجاتها بشكل أفضل) على أساس فكرة عدم تجانس احتياجات الأسر، والتي لا يمكن تلبيتها بشكل فعال وفقا لسياسة حماية اجتماعية مؤداها "مقاس واحد يناسب الجميع".
- ويستهدف البرنامج تعزيز التشغيل، ومهارات توليد الدخل، كما يستهدف أيضا تعزيز المهارات الاجتماعية التي تزيد من الترابط بين الناس، والحد من عملية التهميش.

والأهداف الرئيسية لبرنامج الدعم، هي:

- تقديم دعم نفسي- اجتماعي للأسر التي تعاني من الفقر المدقع لمساعدتها على أن تصبح أفرادا وجماعات لهم استقلاليتهم.
- ربط الأسر التي تعاني من الفقر المدقع، بالخدمات الاجتماعية المتاحة.
- عرض وسائل وسبل على الأفراد المستضعفين في الأسر (المرأة، والأطفال، والعجزة، والأقليات العرقية) لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

إن برنامج الدعم هو برنامج يتلاقى مع الأسر، ومن ثم فهو "المدخل" إلى برنامج التضامن في شيلي الذي يقدم الخدمات الفعلية.

كيف يتم اختيار المستفيدين؟

يقيم برنامج الدعم شراكة مع كل بلدية، يطبَّق فيها البرنامج، ويوجد داخل كل بلدية وحدة خاصة مسئولة عن وضع قائمة تفصيلية بالمستفيدين المرتقبين الذين يكون مستواهم تحت خط "الفقر". وثمة مؤشر يطلق علي اسم الكاس .CAS وهو مؤشر مركب يقوم على معادلة لتقدير الفقر لأغراض تتعلق بالاستهداف، فالأسر ذات المستوى الأدنى من الكاس -CAS أي الأسر الأشد فقرا- تتمتع بالأولوية عند المفاضلة، وعلى هذا يمكن القول بأن اختيار المستفيدين مسألة لا مركزية.

المرحلة الأولى: يقوم الإخصائي الاجتماعي- أثناء الشهور الستة الأولى- بزيارة الأسرة ١٤ مرة لمدة ساعة واحدة. وتكون تلك اللقاءات أكثر تواتراً في بداية المرحلة، والغرض من تلك المرحلة هو مساعدة الأسر على تحديد المشكلات والمخاطر ووضع أولويات لها، حتى يتسنى إيجاد الحلول لها. وفي تلك المرحلة يكون الجانب الأساسي، هو ما يطلقون عليه اسم "الحلول التوافقية"، (العقد الأسري) وهو يتوخى قيام الأسرة بدور إيجابي، وتمنح الأسرة مدة سنتين لإنجاز ٥٣ هدفا فرعيا، والمتوقع أن يتمكن ٧٠٪، على الأقل، من المستفيدين من استكمال تلك المرحلة بنجاح، ويحصل المستفيدون على تحويل نقدي صغير، الغرض منه تغطية تكاليف إنجاز الأهداف الفرعية الثلاثة والخمسين المشار إليها أعلاه. ثم يأخذ مبلغ التحويلات النقدية في التناقص باضطراد، ويقدم مباشرة إلى ربة الأسرة أو إلى شريكة رب الأسرة.

المرحلة الثانية (المتابعة): يقوم الإخصائي الاجتماعي- أثناء تلك المرحلة (التي تغطي الثمانية عشر شهرا الباقية) بالالتقاء بالأسرة ٧ مرات بغرض التأكد من استمرار الوفاء بالشروط الأساسية للبرنامج.

الصندوق الخاص بالدعم: إقامة صندوق خاص على المستوى الإقليمي، الغرض منه تقديم التمويل للمبادرات الإضافية التي يمكن أن تفيد الأسر المستهدفة، ويمكن للوحدات البلدية أن تتقدم بطلبات للتمويل، إذ ارتأت أن المبادرات الخاصة ضرورية لتحقيق أهداف البرنامج.

برنامج تضامن شيلي- التحويلات النقدية: بعد استكمال الأسر لمرحلة الدعم، تصبح الأسر مؤهلة لبرنامج تضامن شيلي، ويقصد من هذا البرنامج في ذاته أن يستمر لمدة ثلاث سنوات إضافية.

الإخصائيون الاجتماعيون في برنامج الدعم:

ينخرط في مشروع الدعم ٢٦٥٠ اخصائيا اجتماعيا، وهو المشروع الذي يغطي ربع مليون أسرة، أي بمعدل ٨٥ أسرة لكل اخصائي اجتماعي، ولابد أن يكون هؤلاء الإخصائيون من المهنيين المؤهلين، وتستمر العلاقة بين الإخصائي الاجتماعي والأسرة، طوال مدة البرنامج. وبالنظر إلى تعقيد البرنامج (من الناحية النفسية والشخصية)، يحصل الإخصائيون الاجتماعيون على تدريب خاص، حيث يحضرون دورة تدريبية مدتها ١٢٠ ساعة، الغرض منها تحقيق القدرات الفنية والنفسية (مثل الإدارة تحت ضغط، والعنف داخل نطاق الأسرة)، وتعزيز عمليات التفكير المعني بالعناصر الاجتماعية المرتبطة بالفقر. وفي نهاية فترة التدريب يقوم الإخصائي الاجتماعي بكتابة ورقة بشأن جانب معين من جوانب ورش التدريب، والغرض من ذلك، البرهنة على أنهم قد اكتسبوا معلومات نظرية لدعم أنشطتهم، فضلا عن مهارات تحليل الأنشطة بغية زيادة فعاليتهم. ويغطي البرنامج جميع مصروفات المشاركة في تلك الدورات التدريبية.

ويرتبط الإخصائيون الاجتماعيون بالمجتمع الإليكتروني، حيث يستطيعون استعراض الشكوك، والصعوبات، والحلول، والممارسات الناجحة، وعلى هذا، فهم ينخرطون دائما في عملية تعليمية مستمرة وغير رسمية[١٩]. ويتم التأكيد بشكل خاص، على تحليل الممارسات والمفاهيم الشخصية التي يمكن أن تزكي - أو تعوق- إدراج الأسر ضمن البرنامج ومشاركتها الفعالة فيه. ويعتبر النظر في التمكين، والاندماج الاجتماعي، ودعم الفعالية التي تميل إلى التغيير، جزءا من البرنامج، وعلى هذا، فإن الإخصائي الاجتماعي يقدم ما هو أكثر من مجرد المساعدات الفنية، ذلك أنه/ أنها يقوم بدور الميسّر، الذي يصحب العائلة عن طريق التعليم، وتنمية الوعي، والاستقلالية، والدعم الاجتماعي-النفسي. وهو/هي يمثل الرابطة الأساسية بين الأسر والبرنامج، ومن هذا المنظور، فإن إقامة صلات مباشرة بين الإخصائي الاجتماعي وبين الأسرة في مسكنها، تساعد على إقامة صلات أقوى.

المصدر: CEPAL (2003) Análisis de Resultados del Programa Puente 2002 Fondo de Solidaridad y de intervención social http://www.fosis.c
See . Comunidad de Aprendizaje Puente HYPERLINK "http://www.cpuente.cl/index2.html" and http://www.cpuente.cl/index2.htm

- تكليف مراجع خارجي للقيام بأعمال المراجعة والتقييم، وتحمل تكاليفها.
- توثيق البرنامج، ومتابعة الأسر حتى تخرجهم من البرنامج، كجزء من العملية المستمرة لرسم خريطة الفقر ومتابعته.

ويملي علينا تقسيم العمل على هذا النحو، مراجعة صور التحيز الحالية المتشبث بها، ومراجعة الشكوك القائمة، وأساليب العمل الجارية. وإن النموذج التقدمي المقترح للتحويلات النقدية المشروطة يتطلب مشاركة في المسئولية، ومستوى من الثقة، واتجاها إيجابيا، وكلها أمور مفتقدة حتى الآن. وتوضح دراسة عين الصيرة كثيرا من ازدواجية الجهود، ومنافسة لا داعي لها، واتصالات ضعيفة بين منظمات المجتمع المدني ذاتها، وبين تلك المنظمات، ووزارة التضامن الاجتماعي. ومما يشكل قلقا بالغا ذلك الخلط بين التنمية وأعمال البر والإحسان، ولكل منهما نهجه المختلف

إزاء الفقر، فلا يمكن المساواة بين ضمان حقوق الفقراء، وبين دوافع الأغنياء لتقديم البر والإحسان. وتفتقر الجهود الحالية لتخفيف حدة الفقر إلى أهداف التنمية وعملية الاستهداف الملائمة؛ لذلك فإن أسلوبا جديدا للعمل، وأجندة حماية اجتماعية أكثر طموحا، أمور مستحقة منذ أمد طويل.

ولا يمكن كسر حلقة الفقر بدون تنسيق من جانب الدولة، وتصوراتها للقضاء على الفقر، خصوصا عندما يتجسد ذلك في سياسات اجتماعية متكاملة، لأن الجهود الجارية حاليا للتخفيف من حدة الفقر، جهود مجزأة، وغير متواصلة، وهي تقوم على الفهم الجامد العتيق للفقر، الذي يقوم على رصد الفقراء، ثم تقديم يد العون لهم من خلال دخل إضافي يعطي لهم، دون معالجة القدرات التي يحتاجون إليها، أو الدعم المطلوب للخروج من وهدة الفقر. كما تفتقر تلك المعالجات إلى أهداف للتنمية طويلة المدى. إن القصور الصحيح الذي يعالج جذور الفقر بدقة، لابد أن يعكس الاحتياجات الحقيقية على أرض الواقع، ومن أجل ذلك، لابد من انبثاق سياسة فعالة من المشاورات مع منظمات المجتمع المدني والأطراف المعنية. ومن الأمور الأساسية، وجود تنسيق أفضل بين المجتمع المدني، والهيئات والمؤسسات الحكومية، فضلا عن وجود توافق عام بشأن الفقر باعتباره قضية ذات أولوية، ولكن هنالك عناصر مفقودة فى الخريطة الحالية، ولابد من وضعها فى مكانها، حتى يتسنى تحويل العمليات الاجتماعية المتناثرة إلى جهود قومية ناجحة.

قد حاولنا في هذا الفصل الدعوة إلى إقامة شراكة صادقة بين وزارة التضامن الاجتماعي، والمجتمع المدني بأسره، في إطار جهودنا الرامية إلى جعل الإنفاق الاجتماعي العام أكثر فعالية، وللتخفيف من حدة الفقر المدقع والمزمن. إن ازدواجية الجهود الجارية الآن، والشرخ الموجود في عملية الإنفاق الاجتماعي، حيث تم خصصة هذا الإنفاق في بعض الحالات عن طريق قيام الأفراد والمؤسسات بخدمات ومبادرات فردية، لا يمكن أن يكون له أثر طيب بأي حال، على حياة الفقراء.

وتستطيع منظمات المجتمع المدني تقديم نوع من الإغاثة والمساعدات، ولكن الدولة تستطيع معالجة الأسباب الجذرية التي ينتج عنها الفقر. ونوصي في هذا الفصل بالتركيز على احتياجات الفئات التي تعاني من فقر شديد، في برامج التحويلات النقدية المشروطة التي:

- تستكمل الإنفاق الاجتماعي الجاري (لا أن تحل محله).
- تستهدف بشكل دقيق، الفئات الشديدة الفقر، سواءً كانت تعمل أو لا تعمل.
- تمثل مبادرة مشتركة تتخذ من منظمات المجتمع المدني شركاء في عملية التصميم، والتنفيذ والمتابعة والتقييم.
- تتسم بتصميم ذي صبغة تجريبية تسمح بالمتابعة الدقيقة، والتواؤم مع الظروف.
- تصمم على أساس مبدأ المواطنة، ليحصل الفقراء على الحق فى المساعدات الإجتماعية وفرص العمل، بمعنى آخر غير قائمة الإحسان ولكن على مبدأ الحق.

بعض المراجع المختارة

Al-Ali, Nadje, (2000), *Secularism, Gender and the State in the Middle East*, Cambridge Middle East Studies, No. 14, Cambridge University Press.

Das J, Q,. (2005), "Reassessing Conditional Cash Transfer Programs," *World Bank Research Observer*, Vol. 20, No. 1.

Levy, S., (2006), *Progress Against Poverty: Sustaining Mexico's Progresa–Oportunidades Program,* Washington, DC: Brookings Institution Press.

Maluccio J and R. Flores, (2005), Impact Evaluation of a Conditional Cash Transfer Program: *The Nicaraguan Red de Proteccion Social*, IFPRI Research Report No. 141, Washington, DC: IFPRI.

العلاقة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني

يتفق التزام الحكومة المصرية بتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مع سياستها الإقتصادية الشاملة التى تركز على خلق الوظائف من خلال تعبئة القطاع الخاص فى الأنشطة الإقتصادية التى تركز على خلق الوظائف من خلال تعبئة القطاع الخاص فى الأنشطة الإقتصادية والسماح لقوى السوق ان تسود عن طريق تعزيز الإستثمار . تدعو استرتيجية مصر فى التنمية الإقتصادية القومية الى خلق ٥٥٠,٠٠٠ وظيفة جديدة سنوياً حتى عام ٢٠١٧ لإستيعاب الداخلين إلى سوق العمل و أيضاً لخفض مستوى البطالة حيث أنه من المتوقع ان تنشأ حوالي ١١٠,٠٠٠ وظيفة وذلك عن طريق برامج الصندوق الإجتماعى للتنمية.

اصدرت الحكومة المصرية وثيقة فى ٢٠٠٤ تحت عنوان تعزيز التنافسية فى مشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر– إطار سياسي عام و خطة عمل. وتضع هذه الوثيقة الإطار السياسي العام لتوجيه كل الخدمات و البرامج والحوافز و مبادرات السياسات التى تتناول المنشأت الصغيرة وتضعها فى مجال اوسع لسياسة الحكومة الإقتصادية التى تتوجه نحو تعزيز التنافسية وزيادة الصادرات. وفى نفس الوقت شرع الصندوق الإجتماعى للتنمية الذى عهد اليه بدعم وتنمية المشروعات الصغيرة فى إنشاء إستراتيجية وطنية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر موجهة نحو تقوية قدرة القطاع من حيث خلق الوظائف و من حيث الحيوية الإقتصادية وتوليد الدخل.

هناك عدد من الجهات التى تساهم فى مجال دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر بخلاف الحكومة و تشمل هذه المنظمات شبه الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني و المانحين و القطاع الخاص.حيث يلعب الكل دوره فى حشد الدعم، فيتمثل دور الحكومة فى توفير بيئة تمكينية للأعمال، كما يتمثل دور المنظمات شبه الحكومية (خاصة الصندوق الإجتماعي للتنمية) فى تصميم وتنفيذ برامج الدعم التى تستهدف المشروعات المتناهية الصغر بالدعم المالي او غير المالي، ودور منظمات المجتمع المدني هو تقديم خدمات تنمية الأعمال، والتمويل الجزئي، والتشبيك، وعمليات الترويج و المناصرة

القسم الأول من هذا الفصل يقدم تقييماً للتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ويستعرض الإصلاحات فى البيئة التنظيمية،أما القسم الثاني فيستعرض اداء الصندوق الإجتماعي للتنمية وهو المسئول الرئيسي عن دعم قطاع المنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر وعلاقته بمؤسسات المجتمع المدني كوسطاء. ويقوم القسم الثالث بتحليل انشطة مؤسسات مختلفة من المجتمع المدني في مجال القروض الصغيرة. ويبحث القسم الرابع في مساهمة المانحين لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر. ويستعرض القسم الأخير تقدم القطاع الخاص في مجال المسؤولية الإجتماعية للشركات.

لمحة عن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر[1]

تنعكس اهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى حجم اسهامها فهو يشكل ٧٥٪ من العمالة الخاصة غير الزراعية، ٤٠٪ من الناتج الإجمالي المحلي و٩٩٪ من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي فى مصر. ولقد قدمت أكثر من جهة المساعدة الفنية والمالية بالإضافة الى تقديم الخدمات لهذا القطاع . ولكن تشتت هذه الجهود وعدم التنسيق فيما بينها بشكل كاف قد يؤدى الى عرقلة نمو هذا القطاع .

وبناء على نتائج احدث مسح لسوق العمل فى مصر لعام ٢٠٠٦ ، فإن عدد الأعمال التى يعمل بها أقل من ٥٠ عاملً قد زادت بمعدل سنوي يقدر ب٤,٧٪ فى خلال الفترة من ١٩٩٨–٢٠٠٦ وطبقاً لإحصاء المنشآت لعام ٢٠٠٦ هناك ٢,٤مليون منشأة متناهية الصغر يعمل بها أقل من عشرة عمال وبإجمالى ٥,٢ مليون عامل و هناك ايضا ٣٩ ألف

١ إستفاد هذا الجزء بشكل كبير من – تنفيذ الأعمال الصغيرة – داليا الهواري في وزارة التجارة والصناعة. تقرير التنافسية في مصر ٢٠٠٧.

٢ إحصاء عام ٢٠٠٦ للمنشآت . إجمالي المنشآت الخاصة غير الزراعية هو ٢,٤٥٠، يعمل بها ٧,٦٥٤ عامل.

شكل ٧–١ نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا لحجم الشركة.

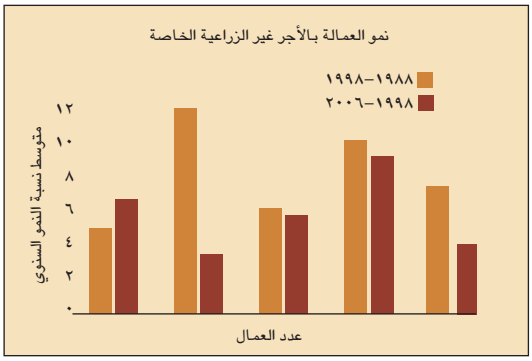

المصدر: المهدى وراشد ٢٠٠٦ بناء على مسح سوق العمل فى مصر. ماخوذ عن وزارة التجارة والصناعة، تقرير التنافسية فى مصر.

جدول ٧–١ توظيف العمالة بأجر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

عدد العمال لكل شركة	التوظيف ١٩٨٨ (٪)	التوظيف ١٩٩٨ (٪)	التوظيف ٢٠٠٦ (٪)
١–٤	٤٥	٤٨	٥٠
٥–٩	٩	١٧	١٤
١٠–٢٩	٩	١٠	١٠
٣٠–٤٩	٢	٤	٥
٥٠+	١٣	١٦	١٥
غير معروف	٢٢	٦	٦
الإجمالى (٪)	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الإجمالى (بالألف)	٢٥٤٦	٣٩٩٥	٦٤٣٠

المصدر: المهدى وراشد، بناء على مسح سوق العمل في مصر

منشأة آخرى خاصة يعمل بها من ١٠ الى ٤٩ عامل.[٢] وتعرف المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على انها مشروعات يعمل بها أقل من ٥٠ عامل (برأس مال أقل من واحد مليون جنيه مصري) وهى تشكل الجزء الأكبر من مشروعات القطاع الخاص و تبلغ تقريبا ٩٨ ٪ من وحدات القطاع الخاص الإقتصادية غير الزراعية و ٨١٪ من إجمالي قوة العمل فى منشأت القطاع الخاص .

و يبين شكل ٧–١ ايضاً ان التوظيف فى الأعمال التى يعمل بها ما بين ٣٠–٤٩ عاملاً هى اكثر شرائح القطاع الخاص غير الزراعى سرعة فى النمو على مدى الفترة من ١٩٨٨–٢٠٠٦.

الخدمات المالية

ان الطرق المتاحة لدى المشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر فى الحصول على الخدمات المالية اللازمة للوفاء بإحتياجات العمل و الأصول الثابتة محدودة، مما يشكل عقبة رئيسية امام تطوير هذه المشروعات، وبسبب هذه المعوقات التى يواجهونها فى الحصول على التمويل من مؤسسات ومنظمات الإقراض الرسمية، تعتمد معظم هذه المشروعات على الموارد الشخصية وآليات التمويل غير الرسمية لتدعيم تنظيم الأعمال المستقلة . و لذلك فإن تطوير و توسيع نطاق الإختيارات للتمويل الرسمي لمنظمي الأعمال هى امر حاسم فى النمو المستمر لقطاع المشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر[٣]

وفى دراسة حديثة (المهدى ٢٠٠٦) والتى قامت بعمل مسح للمشروعات الصغيرة و المتوسطة (عينة تمثل المشروعات على المستوى القومى و تقدر بـ ٥٠٠٠ مشروع)، تم تنفيذ المسح فى عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ وكان الهدف من الدراسة هو محاولة فهم وإختبار تأثير المنظمات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر علي قدرة المشروعات على الحصول على خدمات مالية وغير مالية وأوضحت تلك الدراسة ان التمويل اللازم لبدء المشروع هو واحد من عوامل تمكين اى مشروع. ولكن المشروعات الصغيرة تجد صعوبة في الحصول على التمويل لان المؤسسات المالية ليست راغبة في إقراض المشروعات الصغيرة بسبب الأخطار والتكاليف العالية المقترنة بإقراض منظمي المشروعات الصغار وغير المعروفيين لهم .

و لهذا، فإن القروض الرسمية بما فيها قروض الصندوق الإجتماعي للتنمية لا تمثل أكثر من ٣,٥٪ من كل الموارد البشرية لرأس المال المبدئي فى ٢٠٠٣/٢٠٠٤،[٤] إعتمد منظمو الأعمال بشكل أساسي على إدخاراتهم الشخصية ٦٧٪ أو الميراث ٢١٪ كمصادر لرأس المال المبدئي جدول (٧–٢) وإن تفاصيل أنشطة الإقراض الجزئى من الصندوق الإجتماعي للتنمية يمكن الإطلاع عليها فى الجزء التالى من هذا الفصل.

الخدمات غير المالية:

حظيت الخدمات غير المالية والتى تشمل التدريب ، التسويق، الإدارة والمساعدة الفنية، على القليل من الإهتمام من الصندوق الإجتماعي للتنمية والمنظمات غير الحكومية ومركز تحديث الصناعة. فكان لهذه المبادرات تأثير محدوداً بناء على ردود أفعال منظمي الأعمال فى الدراسات الميدانية المتعددة و كذلك من خلال مناقشات المجموعات الثقافية وكان تركيز المؤسسات المحلية والدولية على صياغة السياسات او توفير التمويل بدلا من تصميم و تنفيذ برامج الدعم الفنى التى تستهدف مساعدة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وبالتالي، اصبح كل من العرض والطلب على الخدمات غير المالية محدوداً للغاية بسبب نقص الوعي لدى منظمي الأعمال الصغار عن اهمية هذه الخدمات وتأثيرها الإيجابي على آدائهم، وايضا بسبب الحاجة لتطوير الخدمات المتخصصة لدى المنظمات غير الحكومية التى مازالت تنقصها القدرة على القيام بهذا .

كما أن تنفيذ "خدمات تنمية الأعمال" من تدريب، اتاحة المعلومات، وتسويق، وتطوير المنتج والتكنولجيا مازالت محدودة بسبب سوء التخطيط، الإدارة الضعيفة، البروقراطية، ونقص التنسيق بين مقدمي الخدمات. فقد ركزت هذه المؤسسات المقدمة للخدمات غير المالية على توفير بعض الخدمات الإدارية والمحاسبية للمشروعات البادئة فى

٣ مشروع "تطوير السياسات فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة و متناهية الصغر" ، جورج. اى. بنفولد، ديفيد بيل ٢٠٠١، ww.sme.gov.eg

٤ عندما سئل منظمو الأعمال عما إذا كانوا قد حصلوا على قروض فى خلال العام الأول اجاب ٥٪ فقط بنعم . وتبلغ حصص كل من البنوك ، والقروض غير الرسمية (من افراد العائلة والأصدقاء، والجيران) أو الصندوق الإجتماعي للتنمية كمصادر للقروض نسبة ٥٪ المشار إليها، ٤٢٪، ٤٠٪، ١٠٪، من إجمالي القروض لكل منها على التوالي.

جدول ٧-٢ مصادر رأس المال المبدئي فى ٢٠٠٣/٢٠٠٤

المصدر	النسبة المئوية
الميراث	٢١,٠
الإدخارات الخاصة	٦٧,١
بيع الأصول	٣,٦٠
قروض رسمية	٣,٥٠
قروض غير رسمية	٢,٦٠
تحويلات خاصة	٠,٥٠
تحويلات آخرى	٠,٩٠
مصادر آخرى	٠,٨٠
إجمالي	١٠٠

المصدر: المهدى امشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. محددات المميزات والنجاح في مصر ٢٠٠٣-٢٠٠٤

النشاط دون الإنتباه لدعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة بالفعل وتقديم الخدمات التى تحتاجها فى المنافسة المحلية و العالمية[٥] ونتيجة لذلك إزادت اوجه القصور فى الإدارة و القدرة التسويقية و الفنية للمشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر.

ويتولى فى مصر لاعبون متنوعون إمداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بخدمات تنمية الأعمال. وتكمن مهمة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية في إمداد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالمساعدة الفنية وخدمات تنمية الأعمال بالإضافة إلى دور مركز تحديث الصناعة المسئول عن تنفيذ برنامج تحديث الصناعة في مصر الذي يهدف إلى تقديم الخدمات غير المالية من خلال عدد من مراكز خدمة الأعمال التي أنشئت في عدد من المراكز الصناعية المهمة. ويبين الجدول٧-٣ خدمات تنمية الأعمال و التى يتوقع ان تقدم من قبل الصندوق الإجتماعي للتنمية والتى تتطلب المراجعة و الرصد لرفع درجة الوصول و الفاعلية.

وتبين الدراسة التى مولتها الوكالة الكندية للتنمية الدولية[٦] أنه فى معظم الحالات يلجأ منظمو الأعمال الى الإستثمارات بدون ان يكونوا مؤهلين بالحد الادنى من متطلبات النجاح مثل دراسة جدوى مناسبة، او الأدوات الأساسية لإستخدام المؤشرات المهمة لقياس اداء الأعمال. وهذا يشمل كل العمليات الأساسية مثل التسويق والمبيعات، وضمان الجودة، وعمليات الإنتاج، والتمويل والمحاسبة. وتشمل ايضا دعم الوظائف المختلفة مثل ادارة المعلومات، تنمية الموارد البشرية و الإدارة.[٧] بالإضافة الى ان المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تحتاج لمعلومات اكثر عن الاسواق التى تعمل بها بالإضافة الى البيئة التجارية السائدة وذلك لإعداد خطط سليمة للأعمال.

ويجدر بنا ان نذكر ايضا ان العلاقات الضعيفة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمشروعات الكبيرة قد ظلت تمثل عائقاً كبيراً فى سبيل زيادة الصادرات الصناعية وتحسين التنافس فى القطاع. فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تلعب دور مهم فى امداد الشركات الأكبر منها بالمدخلات، المنتجات نصف المصنعة، او توفير قنوات

جدول٧-٣ الخدمات غير المالية المقدمة من الصندوق الاجتماعي للتنمية

الإدارة	الخدمات غير المالية المقدمة
إدارة الجودة والتطوير	١) التدريب الفني ٢) التدريب الإداري ٣) المنتدى ٤) المعرض ٥) الإستشارة ٦) المعلومات ٧) فرص التصدير ٨) الإستشارة الدولية ٩) دراسات الجدوى وملامح المشروعات ١٠) نماذج التصميم والتصنيع ١١) إختبار الجودة ١٢) تصميم الأوتوكاد ١٣) بروتوكول التعاون الجديد ١٤) المراجعة الفنية
إدارة حضانة التنمية	١) حضانة الأعمال ٢) الحاضن التكنولوجى ٣) العالمية الفعلية
إدارة المعارض	١) معرض قومي ٢) معرض إقليمي ٣) معرض دولى
إدارة التجارة الإلكترونية إدارة التسويق	منتجات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على الموقع الإلكترونى ١) الترويج للصادرات ٢) تسويق منتجات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر
إدارة تدريب المستفيدين	١) دورات تسويقية ٢) دورات فنية ٣) ندوات وورش العمل

للتوزيع او خدمات الصيانة. ولكن البيانات تبين ان العلاقات بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة محدودة فى مصر.[٨]

يمكن تحسين عملية تقديم و إستخدام خدمات تنمية الأعمال من خلال تنمية التجمعات المتخصصة التى تجذب معظم الشركات من جميع انحاء العالم الراغبة فى استغلال توافر المعلومات، والمهارات المتخصصة والموردين بالإضافة الى وجود المؤسسات والتقنيات المبتكرة بها. وتملك مصر العديد من التجمعات الصناعية التى تخدم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التى أوصى تقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٥ بضرورة الإهتمام بها وزيادة اعدادها من خلال انشاء تجمعات جديدة متخصصة. و قدم مركز تحديث الصناعة الدعم لتجمعات الحرف اليدوية الخاصة بإنتاج السجاد اليدوي، والأشغال الخشبية، والمنسوجات اليدوية، والمرمر، والأحجار والسراميك فى كل انحاء مصر . هناك اكثر من ١٠٢ منطقة صناعية فى مراحل تنمية مختلفة ولكن معظمها ينقصه توفير التسهيلات مثل معامل إختبار المنتجات، فى حين مازال البعض يعاني من غياب البنية الأساسية المناسبة مثل الغاز او الكهرباء.

الإطار التنظيمي:

علي الرغم من الإصلاحات الجارية فى الإطار التنظيمي، إلا ان المؤشرات العملية التى طبقت على حالة مصر لقياس

٥. طبقاً لبيانات وزارة المالية (٢٠٠٤) فإن سجلات خدمات تنمية الأعمال توضح وجود إمكانية للتحسن. وتشمل الخدمات؛ والخدمات غير المالية لتنمية الأعمال، وخدمات تمرير المعلومات، والبحث والتنمية والخدمات الفنية، وتنمية الموارد البشرية، وخدمات التسويق، ونشر المعلومات عن الأسواق ، ووضع المعايير والتقنيات ، بالإضافة الى الإعتماد . إنظر وزارة المالية (٢٠٠٤).

٦. إن تراست والجمعية المصرية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ٢٠٠٣

٧. الوكالة الكندية للتنمية الدولية ٢٠٠٦، "استعراض برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر تقرير موجز، مارس.

٨. إعتمادا على الإحصاء الصناعى لعام ١٩٩٨- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يذكر التقرير ان ٢٪ فقط من الإنتاج الصناعى الخاص يتم بالتعاون مع شركات اخرى، كما توضح الفحوصات الميدانية ان انشاء روابط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع اقران اكبر ليس ممكنا بسبب عدم القدرة على الحصول على المعلومات، بالإضافة الى نقصها، بشان كيفية الوصول للشركات الكبيرة و ايضا الفكرة السائدة بأن الشركات الكبيرة تتكامل بشكل رأسي ولا تحتاج الى مدخلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

انظر وزارة المالية (٢٠٠٤)٩ كما ذكر فى تقرير وزارة التجارة والصناعة بشان التنافسية

شكل ٧-٢: النسبة المئوية لحصة من مصادر خاصة، إلى إجمالى المبالغ اللازمة للترخيص والتأسيس.

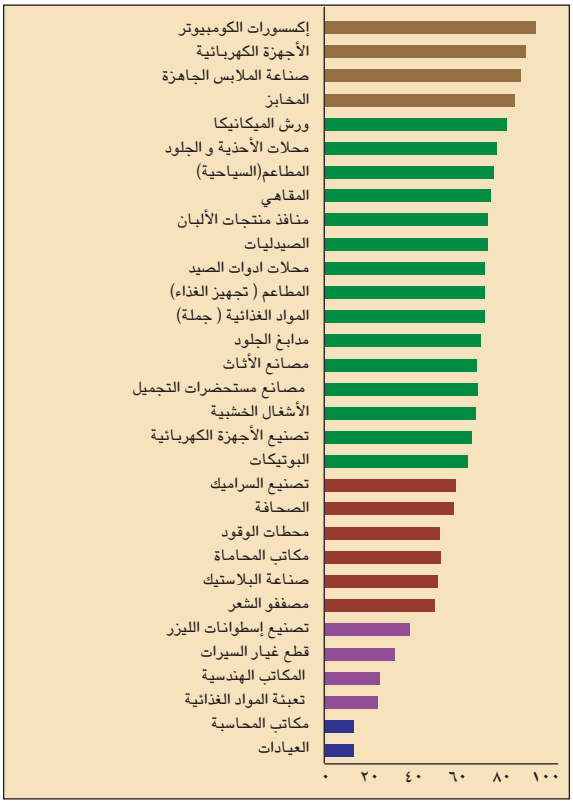

المصدر: سمير مكاري-٢٠٠٢ "الإطار التنظيمي والقانوني المنظم لتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التشغيل والنمو" وزارة التجارة الخارجية - ادلة التكلفة غيرالقانونية

Reproduced from Dahlia Hawary Chapter III. Egypt Competitiveness Report.

الأداء توضح ضرورة إجراء مزيد من الإصلاحات. وضع البنك الدولى مصر فى عام ٢٠٠٧ فى مرتبة متدنية للغاية من بين ١٧٥ دولة[٩] من ناحية سهولة القيام بالأعمال. وبرغم هذا فان الاصلاح الملحوظ الذى حدث فى العامين الماضيين ادى الى إرتفاع مرتبة مصر كثيرا حتى وصلت الى المرتبة ال ١٢٦. والجدول التالي يبين ذلك

	الترتيب فى ٢٠٠٧	الترتيب فى ٢٠٠٨
بدء الأعمال	١٢٥	٥٥
إستخراج التراخيص	١٦٩	١٦٣
نتفيذ العقود	١٥٧	١٤٥
تعين العمال	١٤٤	١٠٨
تسجيل العقارات	١٤١	١٠١
إنهاء الأعمال	١٢٠	١٢٥

يظهر من الجدول السابق ان مصر قد خطت اكبر خطواتها فى مجال بدء الأعمال، ولكنها برغم ذلك تراجعت كثيرا من ناحية إهدار الوقت وإرتفاع مصاريف إغلاق الأعمال فى مصر (محققة المركز رقم ١٢٥) وذلك بسبب ضعف قانون الإفلاس الحالى بالإضافة الى الإجراءات الادارية الروتينية التى تعيق عملية إنهاء العمل. ووفقا للبنك الدولي فى عام ٢٠٠٧ فان عملية اغلاق مشروع تاخذ فى المتوسط ٤,٢ عام

٩ البنك الدولي ٢٠٠٧ "تنفيذ الأعمال -٢٠٠٨ و كيفية الإصلاح مقارنة القواعد في ١٧٥ إقتصاد".

١٠ سمير مكاري-٢٠٠٢ "الإطار التنظيمي والقانوني المنظم لتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التشغيل والنمو" وزارة التجارة الخارجية - ادلة التكلفة غيرالقانونية، إعتمادا على مسوح عينات المشروعات الصغيرة و المتوسطة من قطاعات مختلفة.

١١ البنك الدولي ٢٠٠٧.

١٢ انظر موقع وزارة الإستثمار فى مصر (www.investment.gov.eg)

علي الرغم من الإصلاحات الجارية فى الإطار التنظيمي، إلا ان المؤشرات العملية التى طبقت على حالة مصر لقياس الأداء توضح ضرورة إجراء مزيد من الإصلاحات.

وتتكلف ٢٢٪ من القيمة العينية وتتم إستعادة ١٦,٦ سنت لكل دولار فقط من الشركة المفلسة.

و بسبب حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى لا تمتلك الموارد البشرية والمالية التى يخصصها اقرانها الكبار فى العادة للإلتزام بالقواعد المعمول بها فإنها تتجه للعمل بصورة غير رسمية حيث ان تكلفة الإلتزام بالقواعد عادة ما تنقص كلما زاد حجم المشروع ويقدر حجم المصاريف غير القانونية التى تدفعها المشاريع الصغيرة والمتوسطة[١٠] من ١٥٪ الى ٩٠٪ تقريبا من اجمالى قيمة المدفوع لإستخراج الرخص و التأسيس. كما هو موضح فى الشكل رقم ٧-٢

الإصلاحات التنظيمية:

الإصلاحات المهمة التى تحققت منذ عام ٢٠٠٥:

- قدمت وزارة المالية القانون الجديد للضرائب على الدخل فى يونيو ٢٠٠٥، والذى يشمل تبسيط نظام نسب الخصم فى الضرائب على الدخل الشخصى و دخل الشركات، ورفع الحد الأدني أعلى للدخل الخاضع للضرائب. و منذ ٢٠٠٥ تقوم كل المشروعات بدفع ٢٠٪ ضريبة ارباح بدلا من ٣٢٪ او ٤٠٪ على حسب القطاع . وعلى الجانب الآخر الغيت الإعفاءات الضريبية للشركات الجديدة. وأصبح ممكناً الآن ان تدفع الشركات الضرائب إلكترونياً. و نتيجة لذلك قدم ٢ مليون مصري الضرائب فى ٢٠٠٥وهو ضعف العدد في ٢٠٠٤[١١] وبحلول ٢٠٠٦ ارتفع الرقم الى ٣,١ مليوناً. وبالنسبة لعوائد الضرائب فقد ارتفعت من ١,٤ المليار جنيه فى ٢٠٠٤ الى ٤,٤ مليار جنيه فى ٢٠٠٥و ٧,٤ مليار جنيه فى ٢٠٠٦.
- فى عام ٢٠٠٤، نفذت حزمة من الإصلاحات الجمركية فأنشات الجمارك منفذاً واحداً للتوثيق التجاري واختصرت ٢٦ من الموافقات المطلوبة الى خمسة فقط كما تم ايضا تخفيض بنود التعريفة من ٢٧ الى ٦ بنود فقط
- وشجعت وزارة الإستثمار انشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير عن طريق خفض الحد الادنى لرأس المال المطلوب للشركات ذات المسئولية المحدودة التى تعمل تحت اشراف الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة وفقاً للقانون ١٩٨١/١٥٩ من ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري الى ١,٠٠٠ جنيه فقط. و يتوقع ان تسهل هذه الخطوة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ان تصبح رسمية و تمكنها من الحصول على مصادر للتمويل الخارجى[١٢].

إطار ٧-١تنمية ثقة مجتمع الأعمال في الجهاز الإدارى

تتوقف عملية بناء المصداقية على عنصر الوقت، والدقة، والشفافية والقدرة على التنبؤ.

* الشفافية غير مكلفة كما أن تنمية الثقة بين الحكومة والعميل تستحق الجهد. وعلى الرغم من أهمية عملية القياس، فإن قياس الأداء غير معمول به في الجهات الحكومية في مصر. لذا، فهو أحد أكثر مواطن الضعف التي تحتاج لعلاج كبير من أجل الارتقاء بالإطار التنظيمي في مصر، فالطريقة الوحيدة للتعرف على إفادة العميل عن الجهات الحكومية المصرية المسئولة عن تسجيل الأعمال هي من خلال الشكاوى.

إجراءات بناء الثقة.

* يتمثل أحد أسباب نقص الثقة في الجهاز الإدارى في مصر في أن الإجراءات المعلنة والوقت اللازم والتكاليف المطلوبة لا تعكس وضع الحياة الفعلي. وعليه فمن المهم أيضاً إعداد آلية لضمان أن مختلف الخدمات التي تقدمها أجهزة متعددة تستخدم استمارة البيانات القياسية ذاتها من أجل زيادة مصداقية الحكومة كجهة تقدم الخدمة ولدعم الثقة مع العميل.

التفتيش.

* وللحفاظ على سير حركة العمل، تخضع الشركات في مصر لعدد كبير وغير متوقع من عمليات التفتيش التي تقوم بها وزارات وهيئات مختلفة. وفي العادة، تمنح القوانين والسلطات، التي يعمل من خلالها المفتشون الحق في فرض غرامات أو حتى إغلاق العمل في حالة عدم الالتزام. وبهذا، فإن اتخاذ قرارات بناء على تقدير المفتشين يقلل من الثقة في استمرار حركة الأعمال. كما أن عدد وتكرار هذه العمليات غير منتظم وكثيراً ما يشوبها تداخل الاختصاصات وخاصة عندما تكون داخل الوزارة الواحدة.

وأكثر أشكال التفتيش خطورة هي عمليات التفتيش التي تجرى بناء على شكوى غير مبررة، أو معلومات زائفة، عن طريق الغير مثل الموظفين المفصولين عن عملهم، والمنافسين أو الشركات المجاورة.

المصدر: ميجا كوم إي آل (٢٠٠٥) لوزارة المالية.

إطار ٧-٢ قانون العمل هو المشكلة الكبرى

نظام وإجراءات التوظيف.

يلتزم أصحاب الأعمال كل عام بتقديم معلومات عن كافة العاملين لمديرية القوى العاملة والتدريب، حتى إذا كانت هذه المعلومات موجودة بالسجلات بالفعل. كما يجب أيضاً تقديم هذه المعلومات عن الموظفين إلى هيئة التأمينات الاجتماعية، ويجب عليهم أيضاً الإخطار بعدد الوظائف الخالية المتاحة لديهم بالإضافة إلى معلومات عن متطلبات التوظيف كمستوى التعليم والمهارة في العام التالي لمسح أكتوبر. وتخضع الشركات أيضاً لتفتيش هيئتين مختلفتين وهو ما قد يحدث في أوقات وعلى مراحل زمنية مختلفة، وتقع مسئولية التحقق من الوفاء بالالتزامات على كل من مديرية القوى العاملة والتدريب في كل محافظة، وهيئة التأمينات الاجتماعية.

لوائح وإجراءات الفصل (الاستغناء والإقالة).

من غير الممكن تطبيق الفصل المسبب للعامل إلا عند ارتكابه "خطأ فادحاً". ويمضي القانون ليعدد بوضوح الأخطاء التي تشكل "خطأ فادحاً" كما يلي:

* انتحال الشخصية أو تقديم وثائق مزورة،
* ارتكاب خطأ نتج عنه خسارة مادية "فادحة" لصاحب العمل،
* تكرار عدم الالتزام بإتباع تعليمات الأمان،
* التغيب عن العمل لأكثر من ٢٠ يوماً غير متصلة أو عشرة أيام متصلة في العام الواحد بدون عذر مقبول،
* انخراط العامل بطريقة مباشرة في أنشطة منافسة لأنشطة صاحب العمل،
* إفشاء الأسرار التجارية،
* انتهاك العامل للقواعد المنظمة للإضراب،
* تناول الكحوليات أو العقاقير المحظورة في أثناء العمل،
* الاعتداء الجسدي على صاحب العمل أو أحد ممثليه في أثناء العمل.

وتضع كل هذه الشروط بالضرورة عبء إثبات أكبر على صاحب العمل.

المصدر: مأخوذ عن ميجا كوم إي آل (٢٠٠٥) لوزارة المالية.

- وبحلول ٢٠٠٦ تمكنت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة من " إلغاء" اكثر من ٤٠ اجراء من اجراءات المشروعات و كذلك خفض متوسط الوقت الازم لتسجيل الشركات من ٣٤ يوم (كان يصل الى ١٤٠ يوماً) فى عام ٢٠٠١ الى ٣ ايام فقط فى المتوسط ولكن بقيت بعض هذه الإجرءات تابعة لجهات عمومية اخرى.
- وأنشأ الصندوق الإجتماعي للتنمية "خدمة الشباك الواحد" فى ستة محافظات هى الجيزة، الإسكندرية، المنيا، اسيوط، الفيوم، وبنى سويف لتسجيل الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر كما بدأ الصندوق ايضا مبادرة المراكز المالية المتكاملة للتسهيل على أصحاب المشروعات الصغيرة فى تسجيل اعمالهم وعملية تقديم طلبات القروض، فقد اقيمت "خدمة الشباك الواحد" وكذلك المركز المالى المتكامل لمساعدة المشروعات المبتدئة. ويخطط الصندوق لإنشاء هذه المراكز في كل محافظة حتى يتيسر لأصحاب المشروعات الصغيرة العمل وفق مقتضيات اللوائح للحصول على تراخيص دائمة فى فترة قصيرة لا تتعدى ٣٠ يوم.

ولكن هناك حاجة لمزيد من الإصلاحات

وطبقا لتقيم عام ٢٠٠٥ و الذي قام به "ميجاكوم"[١٣] بشأن كيفية دمج القواعدالمنظمة للمشروعات الصغيرة و متناهية الصغر فى مصر، هناك عراقيل متعددة اخرى تواجهها فى بدء اعمالها و تشغيلها. وتوجد امثلة لذلك في اطار ٧-١، ٧-٢ ، ٧-٣ و فيما يلي توصيات تقرير "ميجاكوم":

- إلغاء الحاجة الى اعتماد عقد الشركة فى نقابة المحامين فالهدف من هذه الخطوة كان فقط توليد الدخل لصالح نقابة المحامين.
- اتاحة عملية اعتماد توقيعات الشركاء فى مكتب سجل الشركات (الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة) وتتيح الدول الأخرى هذه الخاصية فى مكتب تسجيل الشركات.
- نشر تأسيس الشركات على الإنترنت وكذلك أخبار الإستثمار بدلا من الصحف مع إمكانية الحصول عل نسخ رسمية منها.و يبلغ التخفيض فى التكلفة ما يقرب من ٢٤٢٥ جنيه .
- الغاء ضرورة الحصول على اذن تجاري من غرفة

١٣ ميجاكوم وآل (٢٠٠٥) وزارة المالية دراسة بحثية لإدماج القوانين المصرية ، اللوائح والإجراءات المنظمة لتأسيس ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك التصدير ووجودها. الدراسة الدولية المقارنة وتقرير التوصيات.

إطار ٧-٣ حماية المقترضين والمقرضين

يستخدم أحد مؤشرات البنك الدولي الخاصة بتسهيل حركة الأعمال في ترتيب الدول على أساس الأعلى في منح حقوق قانونية للمقترضين والمقرضين ثم الأقل.

مؤشر قوة الحقوق القانونية (٠-١٠)

الأعلي		الأقل	
هونج كونج (الصين)	١٠	بلاروسيا	٢
المملكة المتحدة	١٠	بوروندي	٢
ألبانيا	٩	الصين	٢
استراليا	٩	غينيا الاستوائية	٢
نيوزيلندا	٩	جمهورية لاوس	
سنغافورة	٩	الديمقراطية الشعبية	٢
سلوفاكيا	٩	مدغشقر	٢
الدنمارك	٨	مصر	١
أيرلندا	٨	رواندا	١
ماليزيا	٨	أفغانستان	صفر
		كمبوديا	صفر

ملحوظة: الترتيب من صفر إلى ١٠ هو ترتيب تصاعدي يبين العشرة دول الأكثر توفيراً للحماية والعشرة الأقل من بين ١٧٥ دولة.
المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٧) ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٠٧.

التجارة. وكان الهدف هنا هو توليد الدخل لصالح غرفة التجارة.

- توحيد قسم تسجيل الشركات التابع للسجل التجاري مع قسم تسجيل الشركات التابع للهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة والغاء ضرورة الحصول على التسجيل التجاري.
- الغاء الفحص الذى يقوم به المسجل التجاري للتأكد من الوجود الفعلي لشركات الأشخاص.
- تطبيق "الرقم القومي للمشروعات" المنصوص عليه فى قانون ٢٠٠٤/١٤١ لتغطية كل انواع الشركات للسماح لها بالتعامل مع الهيئات المختلفة باستخدام هوية موحدة.
- تأسيس جهة واحدة لتسجيل الشركات مع هيئات الإيرادات (الضرائب على الدخل والمبيعات والتأمين الإجتماعي) وما نقترحه هو البدء بتجميع هيئات الإيرادات الثلاثة ومراعاة ضم هيئات ضرائب الدخل والضرائب على المبيعات فى هيئة ضريبة واحدة.
- إلغاء ضرورة الحصول على شهادة "عدم تشابه" الأسماء و إستخدام الإنترنت بدلا من ذلك.
- توحيد انشطة التفتيش التابعة للقوى العاملة و مديريات التدريب بكل محافظة مع هيئة التأمين الإجتماعى.
- توحيد القوانين المنظمة لإجراءات التصفية الطوعية في نص واحد (قانون الشركات الموحد الجديد) لتحكمها سياسة عامة واحدة.
- العمل على وضع استمارات موحدة لأنشطة الإفلاس مثل إلتماس الإفلاس والفحص والتأكد من الديون .

١٤ تقرير الحالة الاقتصادية الأفريقية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ص ٢١٤-٢١٥. ويمكن الوصول إليه على الموقع www.oecd.org/dev/aea

١٥ يلعب الصندوق في هذا الصدد دوراً محورياً في تحقيق الأهداف أ، ج، هـ، و من الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) والبنود ١، ٢، ٨ من خطة عمل مجلس الوزراء المكون من عشر نقاط.

الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الآن القناة الرئيسية لتمرير الموارد من الحكومة والمانحين إلى الفقراء

تقييم أداء الصندوق الاجتماعي للتنمية

أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية عام ١٩٩١ ليكون بمثابة شبكة أمان اجتماعي لحماية المجموعات الأكثر تعرضاً للآثار المعاكسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١). وقد توسع الصندوق ليصبح مؤسسة دائمة في أعقاب التشريع الصادر عام ١٩٩٩ بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٣٤ والذي أنشأ في إطاره الصندوق مؤسسة تنمية المشروعات الصغيرة باعتبارها الجهة المسئولة عن تنمية المشروعات الصغيرة. كما أنشأ الصندوق وحدة خاصة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في كل محافظة من محافظات مصر البالغ عددها ستا وعشرين محافظة وذلك بغرض التعجيل بحصول الشركات على تراخيص مؤقتة وبدء النشاط. وفي الوقت الحاضر يمكن تأجيل الإجراءات المطولة والمجهدة للحصول على تراخيص نهائية، والتي تتطلب استكمال ٣٢ خطوة. والمهمة الرئيسية للصندوق هي تقديم خدمات فنية ومالية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لدعم إنشائها وتشغيلها ونموها. ولقد أصبح الصندوق في الوقت الحاضر القناة الرئيسية لتمرير الموارد من الحكومة والجهات المانحة إلى الفقراء.

أدى إصدار القانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة إلى الارتقاء بدور الصندوق ليكون المنسق الرئيسي بين تلك المشروعات والوزارات المعنية والجهات المانحة الأجنبية. ويوزع الصندوق ابتداءً أموال الائتمان التي تتيحها الجهات المانحة له بأسعار فائدة تفضيلية تتراوح ما بين ١٪ إلى ٤٪ ثم يقرضها للمشروعات بسعر فائدة ٧٪ بحيث يغطي الفرق التكاليف الإدارية والمخاطر، بالمقارنة مع سعر الإقراض الذي تطبقه البنوك والمقدر حالياً بحوالي ١٣٪.

ويقدم للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة المقترضة خدمات متنوعة مثل دراسات الجدوى، والمعلومات التسويقية، والمخاطر، وأسماء موردي الآلات. ولهذا الغرض، فهو يخصص حوالي نصف موارده لمؤسسة تنمية المشروعات الصغيرة[١٤]، وأخيراً يعتزم الصندوق إنشاء صناديق في كل محافظة لمساعدة المشروعات في الحصول على التمويل، وكذلك صندوق لتأمين المشروعات ضد المخاطر المالية[١٥].

ووفقاً لتقرير البنك الدولي الصادر في أكتوبر ٢٠٠٦، نجح الصندوق الاجتماعي للتنمية في كل برامج التنمية؛ فقد ارتفع التمويل المتناهي الصغر من ١٠٪ إلى ٢٥٪ من التمويل الكلي

جدول ٧-٤: أداء الصندوق في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (٢٠٠٤-٢٠٠٦)

بنود الأداء	المشروعات الصغيرة			المشروعات المتناهية الصغر		
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
القروض بالألف جنيه	٣٧٦,٨	٧٦٤,١	٦٧٠	٥١,٣	٢٠١,٨	٢٢٠
عدد المشروعات (بالألف)	١١,٥	٢٣,٥	٢٠,٨	٣٨,٥	١٠٠,٣	١١٩
إجمالي فرص العمل (بالألف	٤٣,٥	٩٠,١	٨٩,٧	٤٦,٢	١٢٠,٤	١٤٠,٢

المصدر: تقرير الصندوق، إنجازات الصندوق خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٦ - أكتوبر ٢٠٠٧.

إطار ٧-٤: قطاع التمويل المتناهي الصغر بالصندوق يصل إلى الأشد فقراً

في ضوء صدور القانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ وإعادة هيكلة الصندوق تم توسيع دور قطاع التمويل المتناهي الصغر بالصندوق بدرجة ملحوظة. ويمكن تلخيص مهام ذلك القطاع فيما يلي:

* المسئولية عن مساعدة أصحاب المشروعات في الحصول على الموافقات الحكومية خلال ٣٠ يوماً.
* تنسيق أنشطة الجهات الوطنية والخارجية المعنية بمساندة المشروعات المتناهية الصغر.
* تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغرة.
* إقامة نظام لضمان الائتمان للقروض المعطاة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
* الاحتفاظ بسجل للأراضي الخالية المتاحة للمشروعات المتناهية الصغر لإقامة الأنشطة عليها.
* فتح سجل لعقود المشتريات الحكومية التي يمكن للأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر التقدم بعطاءات فيها.
* تقديم مجموعة من خدمات تطوير الأعمال في مجال إجراءات إمساك الدفاتر المالية للأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر.

فاعلية آليات الاستهداف

التابعة لقطاع التمويل المتناهي الصغر

قررت الإدارة العليا للصندوق تحديد الأنشطة بين قطاع التمويل المتناهي الصغر ومؤسسة تنمية الأعمال الصغيرة بالنسبة للقروض البالغ قيمتها ١٠ آلاف جنيه مصري (حوالي مرة ونصف صافى دخل الفرد). وقد خلص المسح عن آثار البرنامج الذي أجرته بعثة المراجعة الثانية للجهات المانحة، إلى أن برنامج التمويل المتناهي الصغير فعال في الوصول إلى الفقراء وشديدي الفقر الذين يمثلون ٧٤٪ من إجمالي قاعدة العملاء. وينبغي أن يضاف إلى ذلك أن المصنفين ضمن غير الفقراء ليسوا بعيدين عن خط الفقر. وبالإضافة للوصول إلى نسبة كبيرة من الفقراء وشديدي الفقر فقد نجح قطاع التمويل المتناهي الصغر في الوصول إلى فقراء الريف. ولقد تحقق نجاح هذه الآلية من آليات الاستهداف بفعل الأثر المجمع لما يلي:

* صغر حجم القروض الموزعة؛ فمنذ بداية البرنامج بلغ متوسط حجم القرض الموزع ١٤١٨ جنيهاً، ثم ارتفع في المرحلة الثانية إلى ١٥٤٩ جنيها أي ما يعادل ٢٥١ دولار أمريكياً. ولما كان مبلغ القرض يعادل ٢٥٪ من دخل الفرد فإنه لم يجتذب ذوي الدخول المتوسطة والأعلى، بينما كان عظيم القيمة لذوي الدخول الأقل.
* لم تكن آليات الوصول التي اتبعتها جمعيات تنمية المجتمع، وجمعيات الأسر المنتجة والمنظمات غير الحكومية والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي أدوات منتظمة في التعامل مع الشرائح المتوسطة الدخل في مصر. وبذلك فهي هياكل جيدة لاستبعاد ذوي الدخول المتوسطة. ومع ذلك يستطيع البعض من غير الفقراء الحصول على تمويل من جمعيات الأسر المنتجة بسبب علاقاتها بموظفي الحكومة، ومن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعي عبر موظفي القروض الذين يقدمونها لقاعدة العملاء الحالية.

إمكانات التمويل المتناهي الصغر في خلق فرص العمل والوصول إلى شديدي الفقر

رغم أن العد الكلي الذي تم الوصول إليه ليس بحجم ما حققته جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية (٣٢٥ ألف قرض مجموعها ٨٠٠ مليون جنيهاً مصرياً منذ عام ١٩٩٠، وتوزع حالياً ما قيمته ٦ ملايين جنيه شهرياً) إلا أن قوة الصندوق الاجتماعي للتنمية تكمن في اتساع وصوله إلى قاعدة المستفيدين. ومن خلال شبكته التي تضم جمعيات الأسر المنتجة وجمعيات تنمية المجتمع والمنظمات غير الحكومة والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، يصل الصندوق إلى ما وراء المناطق الحضرية وضواحيها في مصر بالمقارنة مع جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية. ومع مستوى الفقر في المناطق الريفية ونقص فرص العمل فيها فإن الصندوق له تأثير في تلك المناطق وهو قادر على المحافظة على هذا التأثير.

المصدر: تعتمد هذه المعلومات على تقرير بعثة المراجعة الثانية - أكتوبر ٢٠٠٤.

(أي من ٥٠ مليون جنيه مصري إلى ١٧٥ مليوناً)، كما وصلت البرامج إلى النساء ذوات الدخل المحدود وأسرهن - الأمر الذي أدى إلى زيادة دخولهن. وبالمثل وصلت برامج الصندوق إلى المجموعات المهمشة بمن فيهم العاطلين.

ومع ذلك فإن هذه النتائج الإيجابية قد لا تتوافق بالضرورة مع المسوح التجريبية للمشروعات والتي تشير إلى نتيجتين رئيسيتين، أولهما أن كل مؤسسات التمويل الرسمية بما في ذلك الصندوق قد نجحت فقط في الوصول إلى ١٥-٢٠٪ من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، رغم عدم تقديم رأس المال الابتدائي، لأن المشروعات كانت قد بدأت نشاطها بالفعل، وقدم الصندوق في الغالب للوحدات الاقتصادية القائمة قروضاً لتمويل رأس المال العامل. والنتيجة الثانية هي أن التمويل المقدم للمشروعات الرسمية (والتي تمثل ١٨٪ من إجمالي عدد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في ٢٠٠٦) بلغ ٤١٪ وجاء معظمه من البنوك العامة والرسمية، والبنوك الخاصة.

أما بالنسبة للمشروعات غير الرسمية (وتمثل ٨٢٪ من إجمالي المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة) فقد وصل التمويل إلى ١٩٪ فقط منها عبر بنوك القطاع العام والصندوق وموردي الآلات والمنظمات غير الحكومية. ويقدر الصندوق أن كل نشاط قد خلق أربع فرص عمل جديدة في المتوسط - الأمر الذي يمكن أن يكون تقديراً مغالى فيه.

تمت بعثة المراجعة الثانية لأداء الصندوق من قبل المانحين المتعددين في ٢٠٠٤. وقد احتوى تقرير البعثة على أكثر من ٦٠ توصية تحت المكونات الست التي تغطي أنشطة الصندوق[١٦]، ومن بين تلك التوصيات التي تعد النتائج الرئيسية حول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة عدد من التوصيات يتناول الائتمان، وجمعيات تنمية المجتمع، والمنظمات غير الحكومية.

ومن النتائج الإيجابية التي أشار إليها تقرير بعثة المراجعة الثانية (٢٠٠٤) أن أكثر من نصف الثلاثة مليارات جنيه التي أقرضتها مؤسسة تنمية المشروعات الصغيرة لحوالي ١٤٥٠٠٠ عميل منذ ١٩٩٧ قد وجه إلى الفقراء. والتمويل المتناهي الصغر نشاط صغير جداً وبالمقارنة مع المؤسسة، فقد بلغ حجم التمويل ١٧٧ مليوناً من الجنيهات لحوالي ١٢٥ ألف مستفيد منذ إنشائه، ولكنه أكثر كفاءة في الوصول

١٦ القسم التالي مأخوذ من التقرير: حكومة مصر - الصندوق الاجتماعي للتنمية، بعثة المراجعة الثانية للصندوق بواسطة المانحين المتعددين - المسودة النهائية أكتوبر ٢٠٠٤.

حققت كل مؤسسات التمويل الرسمية بما في ذلك الصندوق نجاحاً في الوصول إلى ١٥–٢٠٪ فقط من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة وذلك من خلال تقديم قروض رأس المال العامل لوحدات اقتصادية قائمة بالفعل

إطار ٧–٥ تدعيم قدرات العناصر الوسيطية فى القروض متناهية الصغر

يعمل قطاع التمويل الجزئي بالصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال ثلاثة أنواع من الوسطاء: جمعيات الأسر المنتجة، وجمعيات تنمية المجتمع التي تدعمها جمعيات الأسر المنتجة، والمنظمات غير الحكومية، وجمعيات تنمية المجتمع التي تدعمها المنظمات غير الحكومية والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي. وفي عام ٢٠٠٤، حققت جمعيات تنمية المجتمع المدعومة بالمنظمات غير الحكومية أكبر انتشار من زاوية تقديم القروض، حيث قدمت ٣٠,٦ ألف قرض بإجمالي ٣٣,٢ مليون جنيه مصري. وقدمت جمعيات الأسر المنتجة ١٣,٩ ألف قرض بإجمالي ٢١,٤ مليون جنيه مصري، في حين قدم البنك الرئيسي للائتمان الزراعي ١٦,٧ ألف قرض بإجمالي ٤٠,٤ مليون جنيه مصري. بيد أن منهجيات الإقراض المتنوعة للوسطاء قد أدت إلى نتائج متعددة غير متوقعة.

جمعيات تنمية المجتمع المدعومة من قبل جمعيات الأسر المنتجة

في معظم الأحيان، تطلب جمعيات الأسر المنتجة من طالب القرض وجود ضامن من موظفي القطاع العام. كما تطلب جمعيات الأسر المنتجة أن يكون سداد القرض عن طريق الخصم من راتب هذا الموظف أو الضامن بدلاً من تحصيله من المقترض مباشرة مما يسهم فى إرتفاع معدلات سداد أقساط قروض جمعيات الأسر المنتجة بشكل كبير. ولكن هيكل السداد هذا يمثل إطاراً محدوداً للغاية لتقييم أنشطة الأعمال متناهية الصغر أو الأنشطة المدرة للدخل.

وعلى الرغم من أنه من المفترض ان يمثل المقترضون الموظفون العاملون لوقت كامل بالقطاع العام نسبة ١٠٪ من إجمالي المقترضين، فإن العدد الفعلي لهم أكثر من ذلك. وعلى الرغم من فاعلية هذه القروض في إيجاد عدد كبير من الأنشطة المدرة للدخل فإن المنهجية المستخدمة في حساب فرص العمل احياناً ما تعطي تقديراً يزيد عن فرص العمل المحققة فعلياً.

جمعيات تنمية المجتمع المدعومة بالمنظمات غير الحكومية

لطالما كانت المنظمات غير الحكومية فاعلة في تحقيق الوصول وتطبيق ممارسات إدارية سليمة مثل إعداد خطط للأعمال، وأنظمة تتبع القروض والإجراءات المحاسبية. ويتفوق النموذج المدعوم بالمنظمات غير الحكومية على نموذج جمعيات الأسر المنتجة بمزايا واضحة تشمل قدرة المنظمات غير الحكومية على خلق فرص عمل حقيقية بدلاً من الأنشطة المدرة للدخل والوصول بقوة للفقراء والأكثر فقراً دون الحاجة للارتباط بموظفي القطاع العام. كما أن نموذج المنظمات غير الحكومية هو الأكثر فعالية في الوصول إلى من لا يمكنهم الاقتراض من القطاع المالي الرسمي وخاصة عند استخدام منهجية الإقراض الجماعي.

البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي

يقدم البنك خدمات التمويل الجزئي من خلال شبكة واسعة من الفروع وكذلك الإمكانات البشرية المتاحة ، وبناء على الزيارات الميدانية، اتضح أن بعض موظفي البنك يمنحون القروض المدعومة عن طريق قطاع التمويل الجزئي لقاعدة عملائهم بدلاً من زيادة إجمالي عدد عملاء البنك. كما أنه يمكن تصنيف هؤلاء العملاء ب "غير الفقراء" لأنهم يتلقون قروضاً كبيرة الحجم فى المتوسط، تزيد عن ١٨١٩ جنيه مصري، وهى أكبر مما يحصل عليه عملاء جمعيات تنمية المجتمع المدعومة من جانب المنظمات غير الحكومية (١٠٨٤ جنيه مصري) وقد تسبب ذلك في تخفيض قاعدة العملاء الحاليين لدى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، وتخفيض الربحية حيث يقدم القروض بفائدة ٧–٨ ٪ بدلاً من ١٤–١٥٪، مما جعل العملاء يعتادون على القروض المدعومة وليس على القروض التجارية.

المصدر: مقتبس بتصرف من مراجعة الجهات المانحة المتعددة الأطراف، لأنشطة الصندوق الاجتماعى للتنمية

إلى الفقراء. وقد أشار التقرير إلى أن ٧٠٪ من المستفيدين من هذا التمويل من الفقراء، وأن الدخل المتحقق قد أعان ٥٠٪ من الأسر موضوع البحث بالعينة على عبور خط الفقر. وتشير إحصاءات الصندوق بشأن التمويل المتناهي الصغر إلى خلق ٧٣٥٠٠ فرصة عمل وتوزيع ما قيمته ١٤٩,٥ مليون جنيه في صورة قروض أثناء الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤.

تشير إحصاءات التمويل المتناهي الصغر في الصندوق إلى أنه تم توفير ٧٣,٥٠٠ فرصة عمل خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤.

وضعت مؤسسة SEDO مؤشرات أهدافها التالية:

١. عدد المشروعات التي تمت مساندتها: حوالي ٢٨,٠٠٠ مشروع صغير.

٢. عدد فرص العمل الإضافية التي وفرتها المشروعات: حوالي ٨٠,٠٠٠ فرصة عمل.

٣. النسبة المئوية الدنيا للقروض المقدمة لمشروعات مملوكة للمرأة: ٢٥٪ كحد أدنى. وفي مرحلة التخطيط لميزانيتها السنوية قدرت المؤسسة عدد فرص العمل المستهدف توفيرها تقديراً كمياً ضمن المبالغ اللازمة للإقراض.

مشاركة المستفيدين وتمكينهم:

قامت بعثة المراجعة الثانية (٢٠٠٤) لأداء الصندوق بمعرفة الجهات المانحة المتعددة، بتقييم برنامج تنمية المجتمع بالصندوق CDP والذي ينبغي أن يكون رائداً ويطبق أفضل الممارسات في المشاركة والتمكين على مشروعاته. "ما وجدناه في برنامج تنمية المجتمع ينسحب على غيره من محفظة برامج الصندوق؛ فرغم وجود إنجازات جديرة بالإشارة إليها في بعض المشروعات، إلا أن التصميم العام والممارسات الميدانية للمشروعات لم تكن على مستوى الريادة في مجال نوعية المشاركة المجتمعية والمدنية".

ووفقاً لتقرير بعثة المراجعة الثانية، يستطيع الصندوق أن يكون أكثر فعالية "كميسر للتغيير" وذلك بأن يتبنى من حيث المبدأ مهمة إفساح المجال - على مستوى الطبقة الأدنى من المجتمعات المحلية والشرائح الاجتماعية الأقل حظاً - لتحديد الفرص والبدء في تطبيق حلول مبتكرة. وتشير البعثة الثانية بوضوح إلى أن "نقص قنوات التمثيل من أجل الحوكمة الفعالة وما يترتب على ذلك من ضعف المساءلة على المستوى المحلي هو أحد الأسباب الجذرية للفقر"، وإلى أن الصندوق يجب أن يدرس:

أ. تبني توسيع قاعدة تمثيل وتأثير وحوكمة المواطنين في التنمية باعتباره هدفاً متكاملاً.

ب. تكليف برنامج تنمية المجتمع بمهمة ذات أولوية أولى وهي البحث عن وسائل حوكمة المجتمع وتفعليها وعن المساءلة الفعالة تجاه المجتمع على المستوى المحلي.

ولقد أوصت المراجعة الثانية لأداء الصندوق بمعرفة الجهات المانحة بضرورة وضع معايير تعريفية ومؤشرات لتقييم تقدم الصندوق فيما يتعلق بالمشاركة. ولا يمكن تحقيق الآثار الدائمة على ملكية المجتمع وإدارته لموارد ومرافق التنمية إلا عبر سياسات شجاعة للصندوق في مكون تنمية المجتمع المحلي واستراتيجيته في تحقيق تأثير أكبر في هذا المجال، وإلا فإن استدامة العمليات التشاركية لن تتأصل كممارسة مستمرة في المجتمعات التي توجد بها مشروعات يدعمها الصندوق.

دور منظمات المجتمع المدني في دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة

يشارك العديد من منظمات المجتمع المدني في تعزيز دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في الاقتصاد. وتأخذ تلك المنظمات أشكالاً عديدة منها على سبيل المثال جمعيات الأعمال والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية. وبعض هذه الكيانات تقدم التمويل المتناهي الصغر وخدمات تنمية الأعمال والتدريب لهذه المشروعات، بينما يضطلع البعض الآخر بوظيفة حشد التأييد بالنيابة عن تلك المشروعات، في حين يقوم البعض الآخر ببناء الشبكات بين المنظمات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ورعاية وتشجيع روح المبادرة والإبداع. وغالباً ما تركز منظمات المجتمع المدني على النساء بمن فيهن الفقيرات والأسر التي تعولها المرأة وعلى الشباب وخريجي الجامعات وعلى العاطلين عن العمل.

كان قطاع المنظمات الأهلية، وما يزال، رائداً في تقديم خدمات الإقراض المتناهي الصغر. ولما كان هذا القطاع يمتلك فهماً مقبولاً نسبياً للأسواق المحلية، فقد أثبت قدرته على تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر بالمرونة الكافية لمجموعات صغيرة نسبياً من العملاء. أما فيما يتصل بدور الصندوق في استخدام آلية منظمات المجتمع المدني في توصيل التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، فإن البيانات المتاحة تشير إلى أن دور تلك المنظمات يظهر فقط في تقديم التمويل المتناهي الصغر فقط إلى المشروعات المتناهية الصغر. أما بالنسبة للإقراض للمشروعات الصغيرة فإن الصندوق يفضل تمرير القروض عبر النظام المصرفي. وعليه، يمكن القول بأن كل التمويل المتناهي الصغير يصل إلى المشروعات المقترضة عبر المنظمات غير الحكومية، بينما يصل حوالي ٥٪ من تمويل المشروعات الصغيرة عبر هذه القناة. ويوضح الجدول (٧-٥) أعداد وقيم القروض المعطاة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة عبر المنظمات غير الحكومية.

يشير ذلك إلى تذبذب دور المنظمات غير الحكومية من حيث عددها ومتوسط نصيب كل منظمة فيها من التمويل. ومن الواضح أن القيمة السنوية للتمويل المتناهي الصغر والتي يخصصها الصندوق للمنظمات غير الحكومية تراوح ما بين حد أدنى قدره ٣,٤ مليون جنيه في ٢٠٠٢ إلى حد أقصى قدره ١٣٨,٥ مليون جنيه في ٢٠٠٥. ويعزي هذا النوع من التذبذب إلى عدم انتظام الهبات المالية من المنظمات المانحة إلى قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة.

وحتى نتفهم أنشطة المنظمات غير الحكومية والمساعدة التي تقدمها للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة فإننا نعرض هنا جهود اثنتين من المنظمات الرائدة: جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية. وتتلقى هاتان المنظمتان الدعم الرئيسي لهما من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومنظمات دولية مانحة أخرى. وتطبق كلتا الجمعيتين عمليات ومقاربات مماثلة لتلك التي تتبعها منظمات غير حكومية أخرى. ومع ذلك فإن برامجها تمثل أفضل الممارسات حيث نجحتا في مد مظلة حزم الإقراض المتناهي الصغر وبرامج الدعم الفني إلى عدد كبير من المستفيدين في مجتمعاتهما المحلية وتمكنهما في النهاية من الانتقال إلى مناطق ومحافظات جديدة.

جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية

وهي جمعية غير هادفة للربح وتستخدم منهجاً إبداعياً في تزويد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة بالائتمان ودعم نموها. وتعمل الجمعية من خلال ٣٤ فرعاً في الإسكندرية وكفر الشيخ والبحيرة والمنوفية. وقد بدأت عملها عام ١٩٨٣ بتقديم الدعم لمجتمع الأعمال، وتم تسجيلها كمنظمة غير حكومية لا تهدف للربح عام ١٩٨٨.

جدول ٧-٥: التمويل المتناهي الصغر من الصندوق عبر المنظمات غير الحكومية إلى المشروعات المتناهية الصغر

السنوات	إعداد المنظمات الأهلية	القيمة الكلية للقروض (بالألف جنيه)	متوسط ما تحصل عليه المنظمة الأهلية (بالألف جنيه)
١٩٩٢-١٩٩٨	١١	٦٢,٥٢٠	غير متوفر
١٩٩٩	٩	٥,٤٢٨	٦٠٣
٢٠٠٠	١١	٢٢,٧٠٧	٢,٠٦٤
٢٠٠١	٤	٢٠,٠٣٦	٥,٠٠٩
٢٠٠٢	٣	٣,٣٥٩	١,١١٩
٢٠٠٣	٤	١٧,٢٣٧	٤,٣٠٩
٢٠٠٤	١٥٩	٩١,٠١٨	٥٧٢
٢٠٠٥	٢٣	١٣٨,٥٠٣	٦,٠٢١
٢٠٠٦	٧١	٤٢,٧٤٩	٦٠٢
٢٠٠٧ (حتى إبريل)	٢٥	٢٩,٢٢٣	١,١٦٨

حذت عدة مؤسسات في مصر حذو جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية في تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر والعون الفني

إطار ٧-٦: برنامج جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية

للتمويل المتناهي الصغر المستدام تقدم الجمعية القروض بطريقة سريعة وسهلة ١٤ يوماً للطلبات المقدمة لأول مرة، ٧٢ ساعة للتجديدات للمجموعات المشكلة حسب مدة القرض والتي تتكون من مائة مقترض في المتوسط بقيادة أحد موظفي الجمعية. ومتوسط المبلغ المقرض هو ٢,٦٤١ جنيهاً (حوالي ٤٢٥ دولاراً أمريكياً) بسعر فائدة ١٨٪. ويخصص ٨٠٪ من القروض للمشروعات المتناهية الصغر، ٢٠٪ للمجموعات الأكثر تعرضاً لوطأة الفقر مثل النساء والعاطلين عن العمل. وبالنسبة للقروض التي تصل إلى ٣٠٠٠ جنيه تطلب الجمعية بطاقة شخصية أو عائلية وعقد إيجار المنزل أو صك ملكيته.

يستقر معدل سداد القروض عند ٩٩,٢٪ وتزايد عدد الطلبات الجديدة بمعدل ١٤٠٪ سنوياً. وقد غطت الجمعية تكاليفها التشغيلية قبل عامين من البرنامج الزمني المقرر لذلك، وهي تعمل حالياً في خمس محافظات ولها ثمانية وعشرون فرعاً. ومن الأساليب الإبداعية للجمعية الطريقة التي تدفع بها مستحقات موظفيها؛ فهم يحصلون على مرتب أساسي بالإضافة إلى مكافآت مقابل عدد القروض الممنوحة ومستويات سدادها. وتملك الجمعية مركزاً للمساعدة الفنية وقد أسهمت إسهاماً كبيراً في تنمية الإسكندرية والمحافظات المجاورة

صممت الجمعية طريقتها في الإقراض لتتواءم مع الاحتياجات الخاصة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة غير القادرة على الحصول على الائتمان من خلال النظام الرسمي: حيث تقدم الجمعية قروضاً صغيرة بمتطلبات قليلة وشروط سداد مرنة بالنسبة للقروض القصيرة الأجل، مع تقديم العون الفني العملي للعملاء.

وحتى نهاية مارس ٢٠٠٧ كان برنامج الجمعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قد خدم ٢٠٢ ألف عميل وقدم ما يزيد عن ٦٢٢ ألف قرض بإجمالي ٢١٢ مليون دولار أمريكي تقريباً وأثبت قدرته على الوصول إلى المبادرين ذوي الدخل المحدود والمشروعات المتناهية الصغر (بمتوسط قرض مقداره ٢٠٠٠ جنيه) ومعدل نمو ٣٠٪ في ٢٠٠٦. ولقد أصبحت الجمعية، من خلال برنامجها للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، عنصراً فاعلاً في تقديم الائتمان المتناهي الصغر.

وحتى تقدم الجمعية مساندة غير مالية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة أنشأت الجمعية مركز الأعمال الصغيرة بالإسكندرية باعتباره مرفقاً لتقديم العون الفني. ويعد المركز مكملاً لآلية الجمعية في إتاحة الائتمان عن طريق تقديم التدريب لصغار المبادرين في مجالات مثل التسعير والمحاسبة وتخطيط الإنتاج والرقابة على الجودة والتسويق. ويضم المركز مكتبة لإطلاع صغار المستثمرين وقاعة لعرض عينات من منتجاتهم الكثيرة[١٧].

١٧ موقع جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية على شبكة الانترنت هو www.aba.com

وبوصف الجمعية مشروعاً يعتمد على الذات بالكامل فإنها تمثل نموذجاً ممتازاً لأفضل الممارسات التي يمكن عملياً الحفاظ عليها. وتغطي الجمعية بالكامل تكلفة خدماتها في التمويل المتناهي الصغر والعون الفني وذلك من الإيرادات المتحققة من سداد القروض. ولقد طورت الجمعية هذه القدرة بعدة وسائل؛ فهي تطبق سعر فائدة غير مدعوم ولكنه معقول على ما تتيحه من قروض، كما أنها تقدم قروضها بأعلى درجة من الكفاءة وتختار عملاءها بالعناية الواجبة لدرجة أن معدل سداد القروض يتجاوز ٩٩٪. وبالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع مستوى رضا قاعدة العملاء يعني أن الطلب على خدمتها وقاعدة عملائها تتزايد باستمرار الأمر الذي يضمن مصدراً متنامياً وموثوقاً للإيرادات.

ولقد تبنت جمعيات أخرى أقيمت في كل أرجاء مصر هيكل ومنهجية جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية في تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر والصغير والعون الفني المرتبط به.

الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية:

منذ إنشائها عام ١٩٦٠، تلعب الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية (سيوس) دوراً متميزاً بين المنظمات غير الحكومية في مصر وتخدم المسلمين والمسيحيين على حد سواء. وينص بيان رسالتها على تحسين نوعية الحياة في المجتمعات الفقيرة، وتمكين تلك المجتمعات والأفراد عبر التنمية المستدامة، ونشر ثقافة الحوار المرتكز على المقاربات الديمقراطية التعددية واحترام حقوق الإنسان.

يمكن للجمعيات التي تقوم على العضوية الطوعية أن تشجع على الإصلاح وذلك من خلال حشد الدعوة للسياسات التي ترعى المنافسة والأسواق المفتوحة

ولقد وسَّعت الجمعية من نطاق الحصول على الائتمان، وشجعت المنهج التجاري في القطاع القائم على الدعم الذاتي، فصاغت بذلك نموذجاً للعائد التنموي للمشروعات الهادفة للربح.

وفي عام ١٩٩٩ أنشأت الهيئة إدارة متخصصة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لكى تعمل كمؤسسة مالية مستقلة وتدير كل الأنشطة الخاصة بتلك المشروعات. ومنذ ذلك التاريخ اكتسبت تلك الإدارة خبرة موسعة في تقديم القروض وإجراء دراسات الجدوى والدراسات التسويقية والمتابعة، وتحديد الفئات المستهدفة ومتابعة المشروعات. واعتباراً من يناير ٢٠٠٠ وحتى يوليه ٢٠٠٦ وزعت إدارة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بالهيئة القبطية ٦٦٧٧٩ قرضاً بقيمة إجمالية قدرها ٨٢,٣ مليون جنيه ومعدل سداد قدره ٩٩,٩٪. وتقدم الإدارة القروض للأفراد والمجموعات - الأمر الذي يساعد في نشوء و/أو التوسع في الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر. وإلى جانب القروض، تقدم الإدارة سلسلة واسعة من التدريبات على مهارات إدارة الأعمال مستهدفة المبادرين من ذوي الدخل المحدود بالمناطق الحضرية والريفية. وللبرنامج اهتمام خاص بتمكين المرأة المعيلة وخريجي الجامعات الذين لم يتمكنوا من الحصول على العمل، والمعوقين، للدخول في أنشطة ناجحة. وقد قامت الإدارة بميكنة قاعدة بياناتها - الأمر الذي يسمح لها بتتبع معدلات السداد ومعدلات التعثر. هذا وتجدر الإشارة إلى أن العاملين ومسئولي الائتمان بالجمعية مدربون على مهارات الإدارة المالية ويعملون وفقاً لأعلى معايير تنفيذ البرنامج.

وتعتبر المنظمتان السابقتان مثالين ناجحين للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مساندة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، وتتضمن عملياتهما خدمات مالية وغير مالية وبرامج أخرى لمساندة الأسر الفقيرة من خلال التعليم ومحو الأمية والخدمات الصحية. ومع ذلك فإن المنظمات غير الحكومية لا تعمل كلها على هذا النطاق الواسع، وليس لديها جميعاً الموارد المالية الكافية أو القدرات اللازمة لإدارة برامج الإقراض المستدامة. والحقيقة هي أن المنظمات غير الحكومية الرائدة في هذا المضمار لا تزيد عن ٥٠ منظمة على أحسن تقدير. ولا تمتلك معظم المنظمات غير الحكومية العاملة في حقل التنمية الاقتصادية القدرة على تقديم خدمات المساعدة الفنية الكفء حيث تفتقر إلى القدرات والمهارات اللازمة للقيام بذلك.

ومع ذلك فإن هناك عدداً متزايداً من منظمات المجتمع المدني في مصر تتبنى هدف رعاية مبادرات صغار المستثمرين ورعاية الإبداع بين الشرائح الشبابية، ومن أمثلة هذه المنظمات منتدى أعمال صغار المستثمرين ونهضة المحروسة.

منتدى أعمال صغار المستثمرين:

أنشأت المنتدى مجموعة من صغار المستثمرين كمنظمة غير هادفة للربح بهدف إيجاد بيئة مواتية في مصر لنمو صغار المستثمرين. وتتمثل أهداف المنتدى فيما يلى: خلق مجتمع يسمح لصغار المستثمرين بالتشبيك وتبادل المعرفة وتطوير روح المبادرة عبر تنظيم اللقاءات المنتظمة والتدريب وتوفير الفرص للأعضاء لإقامة علاقات عمل مفيدة لهم جميعاً، ومساعدة وتقديم المشورة لصناع السياسات حول احتياجات صغار المستثمرين وبدء الأنشطة الجديدة، بغرض تيسير ظهور مشروعات جديدة، وتعزيز أخلاقيات الأعمال والمسئولية الاجتماعية كعنصر ضروري لرفاهية المجتمع ككل، ولكي يكون المنتدى مركزاً لبحوث المبادرات الاستثمارية في المنطقة. ويوفر المنتدى الدعم والمساندة للمبادرين المتطلعين للاستثمار وللمشروعات الجديدة من خلال العمل على تطوير كل من المبادرين بالاستثمار والمناخ الذي سيعملون فيه.

ومن المشروعات الإبداعية للمنتدى تدشين جائزة "أحسن الأفكار فى مجال الأعمال" لأول مرة في مصر عام ٢٠٠٥ (بدعم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية). وتساعد هذه المسابقة حول خطة عمل المنتدى مئات الطامحين من صغار المستثمرين على تحويل أفكار النمو المرتفع إلى خطط عمل ملموسة من خلال الندوات والدورات التدريبية والرعاية والتوجيه، وتزودهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لتطبيق خطط أعمالهم والبدء في مشروعات ناجحة.

ومن بين شركاء المنتدى في هذا المشروع كليتا التجارة والهندسة بجامعة الإسكندرية والاتحاد المصري للجمعيات الأهلية للشباب. ويلقي برنامج الجائزة التأييد والمساندة من وزير المالية ومحافظ الإسكندرية.

جدول ٧–٦: التمويل المتناهي الصغر من الصندوق عبر المنظمات غير الحكومية إلى المشروعات المتناهية الصغر

الجهة المانحة	النتائج
الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA	* أوجدت حوالي ١٠,٠٠٠ فرصة عمل في ٢٢٤٥ مشروعاً صغيراً خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٦. * وصلت إلى النساء ذوات الدخل المحدود وأسرهن. * وفرت و/أو توسطت لتوفير آلاف القروض المتناهية الصغر للمرأة. * أنشأت الوحدة الاستشارية لدعم الأعمال والنقطة الواحدة لإنهاء الإجراءات. * من خلال النقطة الواحدة لإنهاء الإجراءات، ساهمت في إصدار أكثر من ٥٠٠٠ ترخيص وخفضت من الوقت اللازم للحصول على الموافقات الحكومية للمشروعات من سنة إلى ١٥ يوماً فقط. * أدخلت مفهوم النقطة الواحدة لإنهاء إجراءات الترخيص في قانون المشروعات الصغيرة وساعدت على تطبيقها في عموم مصر.
الوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ	* تدريب ١٦ ألف متدرب في ستة عشر مركزاً للتدريب. * بناء قواعد بيانات لقطاعات محددة. * تحديد الفرص التصديرية.
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID	* دعم التمويل المتناهي الصغر من خلال مؤسسة ضمان الائتمان في شكل تسهيلات إعادة التمويل والعون الفني المركز. * تشجيع إعداد وتطبيق طرق الإقراض الجماعي الموجه لمجموعات المرأة. * تحسين القدرات التي تشجع الشركات المتناهية الصغر والصغيرة.
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA	* تشجيع الصادرات من خلال تأهيل الموارد البشرية. * إعداد وتطوير برامج التدريب الفني.
التعاون الإيطالي	* المساعدة في إعداد خطة عمل القطاع الصناعي. * مساعدة الهيئة العامة للاستثمار في كل أنشطتها المرتبطة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة.

المصادر:

١. الوكالة الكندية للتنمية الدولية (٢٠٠٦) "مراجعة برنامج المشروعات الصغيرة - مصر، تقرير تنفيذي صادر في مارس ٢٠٠٦".

٢. الخواجه، أ (٢٠٠٦) دور المؤسسات الدولية في تقديم خدمات غير مالية للمشروعات الصغيرة في مصر - مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة- مارس ٢٠٠٦.

يتعرض المشاركون في المسابقة إلى:

- شبكات أصحاب المشروعات والمستثمرين والشركاء المحتملين ذوي المستوى العالمي؛
- التوجيه التعليمي من قبل أصحاب المشروعات الناجحين وذوي خبرة؛
- التدريب على مهارات التخطيط للأعمال والفكر الاستثماري.
- انطباعات وآراء حول نموذج نشاط كل منهم من جانب لجان التحكيم المكونة من أصحاب المشروعات ومستثمرين وموردي خدمات مهنية ذوي خبرات فائقة؛
- التغطية الإعلامية الواسعة والاهتمام من قبل العلاقات العامة.

نهضة المحروسة:

منظمة تطوعية مصرية أنشأها مجموعة من الشباب المصري لتطوير المشاركة النشطة والالتزام الجاد من قبل شباب مصر إزاء تنمية البلاد ورخائها. ولما كانت المنظمة تتكون من مجموعة من شباب الخريجين المصريين حول العالم، فإن لديها رؤية واحدة: مصر حيث يعمل شبابها كوكلاء نشطين نحو التغيير الإيجابي. ولما كانت المدارس لا تجهز التلاميذ بالمهارات والأدوات اللازمة للنجاح في الأسواق فإن الأمر متروك للمبادرات الخاصة للعمل مع الشباب حتى يستطيعوا تطوير قدراتهم الإبداعية والتعبير عن ذواتهم[١٨]. وتدعم نهضة المحروسة في الوقت الحاضر تسعة مشروعات رئيسية في مجالات تعليم وتشغيل الشباب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإحياء روح البحث العلمي. وتعمل نهضة المحروسة بوصفها حاضنة للأفكار التي تدعم تنمية الشباب حتى تصبح تلك الأفكار نماذج للتطبيق على المستوى القومي. ويشارك مكون السياسات بنهضة المحروسة في الحوارات العامة والسياسات حول مدى واسع من القضايا.

من بين مساهمات نهضة المحروسة "جائزة المبدع الشاب" التي بدأت في ٢٠٠١، وهي تشجع طلاب كليات الهندسة ذوي الأفكار الإبداعية على إعداد مشروعات السنة النهائية للتخرج كجزء من المسابقة القومية. وتوفر نهضة المحروسة لهؤلاء الطلاب والطالبات التدريب والتمويل والمعلومات والأجهزة والمستلزمات التي تعنى باحتياجات مشروعاتهم البحثية. كما يتعرض هؤلاء الشباب لسلسلة من محاضرات التوعية التي تؤكد على أهمية البحوث والتطوير R&D والحاجة إلى إنتاج أعمال قابلة للحماية ببراءات الاختراع وكيفية تسجيل تلك البراءات وحماية حقوق الملكية الفكرية في مصر، ودلائل المستقبل لتسويق الأفكار العلمية الإبداعية ومفهوم تمويل رأس مال المشروعات. ويدعم من الرعاة المؤسسين مثل بروكتر وجامبل، وشركة الغاز الطبيعي البريطانية، أدكوم إريكسون وموبينيل وتشالنجر المحدودة تهدف الجائزة إلى تعزيز تدريب شباب العلماء والارتقاء بإبداعاتهم ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا. وتحصل المشروعات الفائزة على التمويل والموارد اللازمة للتنفيذ الكامل لتلك المشروعات. وتعمل جائزة المبدع الشاب حالياً كمجمع يضم أكثر من مائتين من طلاب الهندسة في الجامعات المصرية الستة.

١٨. إيهاب عبده رئيس ومؤسس نهضة المحروسة في مقابلة مع مجلة بيزنس توادي: يوليه ٢٠٠٧.

ومن بين مشروعات نهضة المحروسة "حضانة الأفكار التنموية الإبداعية" وهو الأول من نوعه في مصر. ويوفر هذا المشروع لكل شاب مصري لديه فكرة أو عنده التزام بتنمية مصر الفرصة لتحقيق تلك الفكرة إذا استوفت معايير نهضة المحروسة. ومن خلال الحضانة يتوفر لهؤلاء الشباب الإطار المؤسسي والدعم الإداري والبحثي والتدريب (بواسطة مجموعة من المتطوعين) وإمكانية الحصول على قرض صغير لضمان نجاح ونمو أفكار مشروعاتهم. نشط الكثير من المانحين الدوليين في تقديم الخدمات المالية وغير المالية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة.

وأخيراً، تستطيع منظمات المجتمع المدني توفير شبكات توافقية لوكلاء التنمية الاقتصادية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وخير مثال على ذلك هو اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتوليد الدخل .(FEDA) إن هذا الاتحاد هو شبكة من ٧٠ جمعية أعمال، وقد أنشي عام ٢٠٠١ في محافظة بورسعيد ومنذ ذلك العام أخذ يتوسع حتى وصل إلى ١٨ محافظة. ويرى الاتحاد أن السبيل الأساسي للجمعيات القائمة على العضوية الطوعية في نشر الإصلاح هو حشد التأييد للسياسات التي ترعى المنافسة والأسواق المفتوحة. ولهذا نجده يحشد التأييد لقضايا تشريعية معينة مثل التشريع الذي صدر لصالح تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعزز فلسفته التشريعية بالحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة مع صناع السياسات لصياغة سياسات محددة وأهداف مستقبلية في مجال السياسات.

ويعقد الاتحاد اجتماعات لمجموعات بؤرية بحضور مشاركين من الجهات التنظيمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني حول قضايا ذات صلة بنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبحشد التأييد للسياسات. كما يوزع الاتحاد مطويات تعرض موقفه من سياسات بعينها، ويدرب المديرين التنفيذيين للجمعيات الأعضاء على أساليب الإدارة، بما في ذلك التدريب على حوكمة الجمعيات وتنمية الأعمال الصغيرة والدفاع عن السياسات العامة.

وتقوم الجمعيات الأعضاء في الاتحاد بتمكين ومناصرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر برامجها التدريبية النشطة وبرامج التمويل المتناهي الصغر والتوسع في العضوية. وتبرز على نحو خاص في تلك الأنشطة:

- الجمعية المصرية لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة،
- وجمعية الناشطات في الدفاع عن حقوق المرأة بالإسكندرية،
- وجمعية سيدات الأعمال بالإسكندرية،
- وجمعية تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة بورسعيد،
- وجمعية بورسعيد للتدريب وتنمية المهارات واتحاد التنمية الاقتصادية بالإسماعيلية،
- وجمعية رجال الأعمال في المنيا ،
- وجمعية الشباب المصري من أجل تنمية المجتمع،
- وجمعية سيدات الأعمال في المنيا،
- وجمعية الخشابة.

مراجعة برامج المانحين الحالية في أنشطة دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة

قدم العديد من المانحين الدوليين مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID والوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA والوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ والاتحاد الأوروبي EU والوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وبنك التعمير الألماني KFW والوكالة الدنماركية للتنمية الدولية DANIDA والتعاون الإيطالي، خدمات مالية وغير مالية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة (انظر المرفق ٧–٣)

وبوجه عام، كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID أكبر جهة مانحة داعمة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في مصر؛ فقد دعمت برامج التمويل المتناهي الصغر في سبعة من أكبر المنظمات غير الحكومية المنتشرة في أرجاء مصر، وكذلك البرامج المصرفية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في البنك الوطني للتنمية NBD وبنك القاهرة. وبالإضافة إلى ذلك فقد دعمت الوكالة برامج الضمان لتعزيز الائتمان المتناهي الصغر من خلال شركة ضمان الائتمان. وقد اتخذ الدعم شكل تسهيلات إعادة التمويل والمساعدة الفنية. كما شجعت برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إعداد وتطبيق أساليب الإقراض الجماعي الموجهة للمرأة.

تختلف برامج المانحين من حيث أهدافها رغم أن أحد الأهداف الجوهرية في الكثير منها هو دعم سياسات تخفيف حدة الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهات المانحة تعمل في مبادرات متوازية لا تكون دائماً مكملة لبعضها البعض الآخر. ولقد حققت مشروعات سابقة الكثير من النتائج كما هو وارد في الجدول ٧–٦.

وفيما يلي بيان بالنتائج الإيجابية الأوسع لبرامج الجهات المانحة:

- ركزت بعض المشروعات الأولية على قضايا المساواة بين الجنسين - الأمر الذي أدى إلى تحسين أوضاع المرأة في مجالات مثل: تحسن النظرة إلى الذات والمشاركة في اتخاذ القرارات داخل الأعمال والمجتمع.
- وضحت النتائج البيئية في مجالات مثل تحسين التكنولوجيا البيئية والإدارة البيئية داخل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة (بما في ذلك الحلول المنخفضة التكلفة للمشكلات البيئية وإعادة استخدام وتدوير المواد الخام).
- بناء القدرات المؤسسية لكل من الجهات الحكومية وغير الحكومية وعلى سبيل المثال مشروع دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (١٩٩٦–٢٠٠٣) الذي قام بتمويله برنامج الوكالة الكندية للتنمية الدولية. وقد نجح هذا المشروع في بناء وحدة شراكة صناعية ضمت صناعة الألومنيوم والحكومة، حتى أصبحت تلك الوحدة مركز تدريب قادر على تمويل ذاته، وتطوير معهد التنمية المهنية الذي يقدم تدريبات للصناعات والوزارات

جدول ٧–٧: أنواع الخدمات التي تقدمها برامج الجهات المانحة

الجهة المانحة	أنواع الخدمات	المنطقة	القطاعات الرئيسية
الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA	* خدمات غير مالية مثل التدريب والنصح والمشورة والعون الفني من قبل الميسرين وموردي خدمات تنمية الأعمال	* الوجه القبلي. * الإسكندرية. * دمياط.	* القطاع الصناعي. * تجارة التجزئة.
الوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ	* التدريب الفني. * الخدمات غير المالية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة (البحوث والتطوير والخدمات الاستشارية)	* ٢٤ محافظة. * الإسكندرية ومدينة السادات والقاهرة ومدينة السادس من أكتوبر ومحافظة المنيا.	* القطاع الصناعي. * تصنيع القطن المصري والخضر والفاكهة وقطاع التجارة الخارجية والتكنولوجيا البيئية.
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID	* برامج التمويل المتناهي الصغر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. * العون الفني	* الإسكندرية وأسيوط ومحافظات أخرى.	
الاتحاد الأوروبي EU	* خدمات استشارية عن السوق. * تصميم المنتجات وضمان جودتها. * تحديد الفرص الائتمانية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة من خلال الجهاز المصرفي	* معظم المحافظات.	* القطاع الصناعي وخاصة المنسوجات والصناعات الخشبية والمنتجات الغذائية.
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA	* التدريب وتحليل فرص التشغيل. * تطوير نظم التدريب الفني في مصر	* كل المحافظات	* القطاع الصناعي. * الصادرات
التعاون الإيطالي	* مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعداد الخطط ودراسات الجدوى.	* كل المحافظات	* القطاع الصناعي.

المصادر:

١. الوكالة الكندية للتنمية الدولية (٢٠٠٦) "مراجعة برنامج المشروعات الصغيرة - مصر تقرير تنفيذي صادر في مارس ٢٠٠٦".

٢. الخواجه، أ (٢٠٠٦) دور المؤسسات الدولية في تقديم خدمات غير مالية للمشروعات الصغيرة في مصر - مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة- مارس ٢٠٠٦.

إطار ٧–٧: أمثلة لبرامج التعاون الدولي الداعمة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة

الخدمات المالية: برنامج "تخفيف خدة الفقر وخلق فرص العمل بمحافظة الجيزة" - التعاون الإيطالي. لهذا المشروع مكونان: المكون الاجتماعي ويركز على الأسر ويعمل منذ عام ١٩٩٦ حتى الآن، ومكون الأسواق ويركز على المشروعات المتناهية الصغر والتي بدأت في يونيه ١٩٩٩. ويعتبر المكون الاجتماعي نموذجاً للنجاح في الائتمان المتناهي الصغر. وقد طلبت وزارة التضامن الاجتماعي مده لثلاث سنوات أخرى. وتقدم القروض عبر شبكة من جمعيات تنمية المجتمع إلى أصحاب المشروعات الصغيرة في الجيزة بأسعار الفائدة السارية في السوق وذلك لمساعدتهم على تمويل الاستثمارات الرأسمالية ورأس المال العامل. ويقدر معدل التغطية بحوالي ١٠٠٪.

آلية المشروع: منحت الحكومة الإيطالية وزارة التضامن الاجتماعي مبلغاً يعادل ٢,٥ مليون جنيه. وقد أدارت شركة ضمان الائتمان هذا المبلغ فقامت باستثماره في سوق الأوراق المالية وحققت ما يعادل ثلاثة أمثاله (حوالي ٧,٥ مليون جنيه) بعد ثلاث سنوات. وتعمل شركة ضمان الائتمان بوصفها جهة ضامنة وتنشط هذا الصندوق كضمانه تجاه القروض الممنوحة من البنوك المصرية للمشروعات المتناهية الصغر في مناطق مختارة من محافظة الجيزة.

المجموعات المستهدفة: يستهدف البرنامج أصحاب المشروعات الصغيرة التي يعمل بها عامل إلى ستة عمال والذين تتراوح قيمة رأس المال الثابت لمشروعاتهم ما بين ٢٥٠٠–٤٠٠٠ جنيه (باستبعاد قيمة الأرض والمباني). ويجوز أن تكون المشروعات المستهدفة غير مسجلة بالنسبة للقرض الأول، ولكنها يجب أن تكون مسجله حتى تصبح مؤهلة للحصول على القروض اللاحقة. ويعطي البرنامج أولوية في القروض للأنشطة التصنيعية والمشروعات الحرفية ومشروعات الخدمات والأنشطة كثيفة العمالة.

مركز الخدمات غير المالية: "مشروع دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة" - السفارة الكندية.

استهدفت هذا المشروع (١٩٩٦–٢٠٠١)، الذي مولته الوكالة الكندية للتنمية الدوليةCIDA، تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في منطقة الدلتا. وكان غرض ذلك المشروع إنشاء مركز أعمال أطلق عليه الوحدة الاستشارية لدعم الأعمال (BASU) في المنصورة لتقديم المشورة المهنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (٣٠–٥٠ عاملاً - ولكل الأنشطة مع التركيز على المنسوجات والصناعات الخشبية) وتوفير التدريب المهني.

سعت الوحدة إلى تقديم الدعم المحلي للمشروعات عبر الخدمات الاستشارية وتحسين العلاقات بينها وبين مراكز التدريب المهني وتطوير تقنيات فعالة ومستدامة بيئياً للمشروعات، وتقديم الدعم المؤسسي لإقامة شبكة لتلك المشروعات. وكان هدف الوحدة هو الارتقاء بممارسات الأعمال في مجالات الإدارة والإنتاج والتسويق والتمويل، وتقوية قدرات البحوث والتطوير، والمعرفة بمتطلبات الإنتاج وتكنولوجيا الإدارة والأسواق.

تدعم الوحدة ٢٠٠ مشروعاً في المتوسط سنوياً من خلال التدخلات الفنية والإعلامية. ولقد أصبح مركز الأعمال قادراً على تمويل ذاته على نحو مستدام من خلال آليات استعادة التكاليف. ويقع المشروع حالياً تحت إشراف محافظة الجيزة ولكنه سيتحول إلى مركز مستقل ذاتياً مع نهاية المشروع. وتتضمن الشراكة بين المحافظة والمشروع تحقيق التوافق بين تطوير روح المبادرة والتدريب المهني - الأمر الذي يتطلب مشاركة ممثلين من إدارات الصناعة والتعليم على مستوى المحافظة. ويشرك المشروع مسئولي المحافظة في حوار السياسات بشأن قضايا تنمية الأعمال والتدريب المهني والبيئة وعماله الأطفال

المصدر: سيتفانسون، لويس استشاري المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنسق سياسات تلك المشروعات - مركز البحوث للتنمية الدولية - IDRC المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الرئيسية. كما نجح المشروع في إنشاء الوحدة الاستشارية لدعم الأعمال (BASU) وعقد ١٥ ورشة عمل على مستوى المحافظات لزيادة الوعي بقضايا السياسات، بحضور الوزارات المعنية والصندوق الاجتماعي للتنمية وموردي الخدمات على المستوى المحلي والجامعات الإقليمية. وبالمثل نجح المشروع في إنشاء النقطة الواحدة لإنهاء إجراءات الترخيص وساعد في إدخال مفهوم تلك النقطة في قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتوسع في إنشائها على المستوى القومي.

- ركزت بعض برامج المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة على تشجيع ومساندة الشراكات والعلاقات بين المؤسسات والمنظمات و/أو الأفراد.
- ولكي تتحقق النتائج السابقة فقد أخذت أموال المانحين عدة مسارات مثل الإقراض وإنشاء الحضانات للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، وتصميم السياسات، وقد عرضت جميعها بالتفصيل في الجدول ٧–٧.

الخلاصة

تكشف النظرة المتعمقة لدور الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وبرامج الجهات المانحة في دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة عن حقيقة واضحة وهي أن كل هذه المبادرات قد أحدثت فرقاً جوهرياً بالنسبة لعدد كبير من تلك المشروعات. وقبل عقد التسعينيات من القرن العشرين، قلما سمع المرء عن هذه البرامج التي تقدم خدمات مالية أو غير مالية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة.

ولقد شجع اهتمام الحكومة المصرية وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١) على اهتمام مختلف أصحاب المصلحة بدور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أولاً في خلق فرص عمل جديدة، وفي النهاية دورها في صافي القيمة المضافة والصادرات ثم الدخول في أنشطة متقدمة (مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). والحقيقة أن بعض تلك المشروعات قد نجح في رفع قدرات المشروعات الصغيرة على التصدير. ومن الأمثلة الشهيرة في هذا الصدد صناعة الأثاث في دمياط والتي استفادت من العون الفني المقدم لها من قبل برامج المانحين مثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA والوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA والاتحاد الأوروبي EU، والتي أكدت جميعها على أهمية تحسين المهارات الفنية للعمال وجودة المنتجات النهائية. وعلى صعيد المناخ المحلي للأعمال، فقد ساعد إنشاء جمعية قوية للأعمال المتناهية الصغر والصغيرة على وصول أصوات المنتجين لصناع السياسات، ومن ثم تحقيق إصلاحات إدارية لصالح أصحاب هذه الحرف. ولقد أدت الجهود المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والجهات المانحة إلى زيادة معنوية في صادرات منتجات الأخشاب والأثاث[١٩].

إن الجهود المبذولة من المبادرات العديدة قد حققت آثاراً إيجابية على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة وعلى تصميم السياسات القومية والتشريعات، بل وعلى أجندة البحوث.

ونعرض فيما يلي محاولة لتقييم عام، لآثار تلك البرامج والمبادرات على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة:

١. مما لا شك فيه أن البرامج العديدة شجعت على تبسيط إجراءات إنشاء وبقاء وتوسع عدد متزايد من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، وخاصة في الحالات التي كان توفير التمويل لها عاملاً حاسماً. وقد ارتفعت النسبة المئوية للمشروعات التي تلقت تمويلاً رسمياً صغيراً أو متناهياً في الصغر، وخاصة لتمويل رأس المال العام من ٣–٥٪ عام ١٩٩٨ إلى ١٥–٢٠٪ عام ٢٠٠٦ وذلك بفارق ملحوظ. ويقدر التغير بأربعة أمثال سنة الأساس فيما لا يزيد عن ثمانية سنوات. ومع ذلك، تظل قاعدة الاستفادة محدودة بالمنظور النسبي.

٢. في الحالات التي كانت الخدمات غير المالية مطلباً ضرورياً، كان للبرامج العديدة تأثير ضئيل على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة؛ فقد أوضح المسح الذي أجري على تلك المشروعات في ٢٠٠٣/٢٠٠٤ أن ٠,٥٪ فقط من كل المشروعات قد تلقى خدمات غير مالية وهي نسبة يمكن إهمالها لضآلتها. وما يزال تقديم خدمات تنمية الأعمال في مصر في مراحله الأولى. وحتى تاريخه، ما تزال البرامج الممولة من الجهات المانحة وموردي الخدمات غير المالية من القطاعين الحكومي والخاص غير مستدامة، بل وغير كافية ومحدودة النطاق. ومن الضروري تحسين القدرات الفنية للمنظمات غير الحكومية حتى تكون قادرة على تطوير وتصميم خدمات موجهة باحتياجات السوق. ولعل غياب موردي خدمات تنمية الأعمال من ذوي الخبرات الناضجة هو الذي يضفي تعقيداً على نقاط الضعف العام في قاعدة تلك المشروعات من الموارد البشرية التي تتسم بمستوى منخفض نسبياً من التعليم الرسمي.

٣. وبالنسبة للصندوق الاجتماعي للتنمية، يمكن طرح عدد من التوصيات؛ ففي حالة الائتمان المتناهي الصغر، يصبح من الحكمة أن يتحول الصندوق تدريجياً من أسعار الفائدة المدعومة وأن يتوقف عن معاملة كل منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بأسعار الفائدة الحالية المتعددة والمشوهة. واستناداً إلى تقييم بعثة المراجعة الثانية، يمكن للصندوق أن يفعل الكثير لتحسين وصول المستهدفين إلى الائتمان المتناهي الصغر من خلال التوسع في الاستفادة من المنظمات غير الحكومية وجمعيات تنمية المجتمع. ويتوفر للصندوق حالياً مجال واسع لزيادة فعالية خدماته غير المالية. وأخيراً، ورغم عدم النص على ذلك في القانون ولكنه يتسق مع روحه، فإن بعثة المراجعة الثانية قد أوصت بأن يقدم الصندوق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المشورة القانونية في الحالات المنظورة أمام لجان التحكيم، وأن يعوضها عن المصاريف القانونية في الحالات التي تقر فيها اللجان بصحة دعوى المدعي بالحق.

١٩ لمزيد من المعلومات حول خبرة دمياط يرجى الرجوع إلى تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٤، الفصل الثامن.

ارتفعت نسبة المشروعات التي تلقت تمويلاً متناهياً في الصغر أو صغيراً لتمويل رأس المال العامل من ٣-٥٪ عام ١٩٩٨ إلى ١٥-٢٠٪ عام ٢٠٠٦، ومع ذلك، تظل قاعدة الاستفادة محدودة بالمنظور النسبي

٤. ويغيب أيضاً مكون التدريب على حزمة الدعم الشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ فالمصدر الرئيسي للتدريب هو القطاع الخاص، وبتعبير أدق صغار أصحاب المشروعات أنفسهم. ويقدم أصحاب المشروعات ما لديهم من معرفة ومهارات إلى العمال والحرفيين، وإن كانت تلك المعرفة والمهارات لا تصل في الغالب إلى المعايير المقبولة على المستويين الوطني والدولي. ولهذا يصبح من الضروري إعادة تقييم جدوى ونوعية البرنامج التي تتيحها مراكز التدريب الحكومية ومراكز التدريب التابعة للقطاع الخاص، وذلك لضمان الارتقاء بكفاءة أصحاب المشروعات والعاملين لديهم. ومن ثم، فإن تشجيع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على الاستثمار في إقامة مراكز تدريب حديثة ومتخصصة هو أحد المتطلبات الضرورية.

٥. من الضروري تقديم تعريف واضح لقيمة منظمات المجتمع المدني من المنظور الخاص للصندوق. وتنشأ معايير التعاون مع تلك المنظمات، بل وتعكس مباشرة، القيم المعطاة لكل منها، مثل التمثيل والحوكمة الرشيدة والقدرة على الإبداع. وهناك مجال واسع أمام الصندوق لإشراك عدد أكبر من منظمات المجتمع المدني كوسطاء في خدمات الائتمان والتدريب والخدمات غير المالية التي عُهد إلى الصندوق بتقديمها إلى قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة.

٦. رغم الجهود العديدة يبدو أن هناك تركزًا للبرامج في مواقع جغرافية معينة مثل القاهرة الكبرى والإسكندرية ودمياط والدخيلة وأسيوط والمنيا والوجه القبلي بوجه عام. إن هذا التمييز بين المناطق قد يتسبب في آثار سلبية وضارة على تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة بصورة متوازنة إقليمياً. وبالإضافة إلى ذلك فإن معظم هذه المجتمعات لاتخدمها مراكز متخصصة في تنمية الأعمال وقادرة على مساعدة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة على تطوير جودة منتجاتها أو خدماتها حتى تعنى بمتطلبات الأسواق العالمية.

٧. من الضروري إعادة النظر دورياً في إعداد السياسات القومية واعتمادات الموازنة لدعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في كل من المناطق الحضرية والريفية حسب احتياجات المحافظات، مع أخذ المناطق الأقل حظاً والتي ترتفع فيها معدلات البطالة وينتشر فيها الفقر ويقل فيها موردو الخدمات المالية وغير المالية في الاعتبار.

المسئولية الاجتماعية للشركات[٢٠]:

يكشف "تقرير حلول الأعمال للتنمية البشرية في مصر" الكيفية التي يمكن بها للشركات العمل مع المجتمعات المحلية والحكومة لتحقيق الأهداف التنموية للألفية الجديدة. ويعرض التقرير كيفية قيام الشركات برعاية الأعمال المحلية وفي نفس الوقت تنمية أنشطتها، وكيفية تقاسم ثمار الرفاهية والرخاء، وفي نفس الوقت نقل المهارات والتكنولوجيا لأهالي المجتمعات المحلية، عن طريق:

- مد قنوات توزيعها وسلاسل إمدادها إلى الأعمال المحلية الصغيرة؛
- تبني الممارسات التجارية العادلة ورعاية الصناعات المحلية؛
- تقديم التمويل المتناهي الصغر ومرافق الاتصالات إلى المجتمعات المحلية.

ومن الأسئلة المهمة التي طرحها تقرير حلول الأعمال في مصر: هل تنشط الاستثمارات الخاصة الكبيرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، أم أن التنمية البشرية ينظر إليها باعتبارها مجال عمل الحكومة والمنظمات الأهلية ومجتمع المانحين؟

تعرف المسئولية الاجتماعية للشركات CSR بأنها تصرف الشركات على نحو يتسم بالمسئولية الاجتماعية والمساءلة، ليس فقط أمام أصحاب حقوق الملكية، ولكن أيضاً أمام أصحاب المصلحة الأخرى بمن فيهم الموظفون والعملاء والحكومة والشركاء والمجتمعات المحلية والأجيال القادمة.

ويعد مفهوم المساءلة مكوناً رئيسياً من المسئولية الاجتماعية للشركات. كما تعتبر التقارير الدورية للمسئولية الاجتماعية للشركات أداه تسعى الشركات عن طريقها لتطمين أصحاب المصلحة بإنها تعنى باستمرار بما يشغلهم على نحو استباقي وإبداعي عبر كل ما تقوم به من عمليات. وتتضمن تلك التقارير السياسات وإجراءات القياس والمؤشرات الرئيسية للأداء والأهداف في المجالات الرئيسية. ورغم أنها ليست اللغة الطبيعية للشركات الكبرى والمتعددة للجنسيات إلا أن الأهداف التنموية للألفية الجديدة توفر إطاراً مهماً ومرجعياً لإعداد التقارير.

٢٠ يعتمد معظم القسم الخاص بالمسئولية الاجتماعية للشركات على تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ووزارة الاستثمار (٢٠٠٧) وعنوانه تقرير حلول أعمال التنمية البشرية

إطار ٧-٨: أمثلة للمسئولية الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات في مصر

يونيليفر

يهدف "مشروع تطويرالقرية" إلى تحسين ظروف القرى الفقيرة في الإسكندرية والقاهرة الكبرى واختيرت قرية (الثلاث كباري) بالقرب من الإسكندرية لإقامة مشروع رائد حيث أن ٩٠٪ تقريباً من سكان هذه القرية عمالة مؤقتة، وتم إطلاق برنامج إقراض لتربية الحيوانات لمدة ٣ أعوام وقام طبيب بيطري وأخصائي زراعي بزيارات منتظمة للمستفيدين وشكل مجلس الإدارة من القرية ليعمل كنقطة اتصال بين "يونيليفر" والقرية.

وفي مجال الرعاية الصحية، تقدم "يونيليفر" برنامجاً تعليمياً عن صحة الأسنان منذ عدة سنوات ينظمه شركة "سيجنال" لزيادة وعي الأطفال بأهمية نظافة الأسنان. واستفاد أكثر من خمسة ملايين طفل في المدارس الحكومية من هذا البرنامج ومن زيارات أطباء الأسنان المنتظمة للفحص والعلاج المجانيين.

بروكتر آند جامبل

تقوم شركة "بروكتر آند جامبل" بتسويق أربعة عشر منتجاً في مصر ، يتم تصنيع سبعة منها في مصر وتضم حافظة المسئولية الاجتماعية لشركة بروكتر آند جامبل مجالات التعليم، والصحة، والمرأة والطفل من خلال تقديم التبرعات ومشروعات التنمية المستدامة وتنمية الشراكة كما تشارك بروكتر آند جامبل أيضاً في مشروع "إنجاز".

وقامت جمعية التنمية المؤسسية والاجتماعية بمبادرة "مشروع إعادة التدوير بالمقطم" في عام١٩٩٨ . فقدمت بروكتر آند جامبل الدعم المالي للشباب المحتاجين من بين جامعي القمامة لشراء زجاجات بلاستيكية فارغة وتسليمها لمدرسة إعادة تدوير أنشئت لهذا الغرض. ويربط برنامج هذه المدرسة بين برامج إعادة التدوير والأمية والصحة والاستجمام والأمن الصناعي والبرنامج الرسمى لمحو الأمية مع آلية لتوليد الدخل.

مؤسسة فودافون

سجلت مؤسسة فودافون في مصر ككيان مستقل عن شركة فودافون في عام ٢٠٠٣ للقيام باستثمارات اجتماعية وذلك عن طريق اقتسام ثمرة التطور في تكنولوجيا الهاتف المحمول ودعم المجتمعات المحلية. وتهتم مؤسسة فودافون مصر بمجالين هما التعليم والصحة. وبالتعاون مع المنظمات المحلية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، نفذت المؤسسة الآتي:

- **مركز لاستقبال أطفال الشوارع**: بمشاركة "جمعية قرية الأمل" في "الهجانة" لتقديم خدمات متنوعة مثل أنشطة التدريب ومحو الأمية والعلاج النفسي.
- **دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم بالشراكة مع كير إيجيبت**: صمم برنامج زلينكس لسد الاحتياجات التعليمية لأفراد قرى الريف في صعيد مصر من خلال تمكين المدارس والمجتمع المحلي والمدني باستخدام "تكنولوجيا المعلومات والاتصال"
- **نشر ثقافة التطوع**: بالشراكة مع "جمعية الشباب للسكان والتنمية" للتشجيع على التطوع بين طلاب التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، يشجع "مشروع بادر" الطلبة على التطوع كما يشارك في حل مشاكلهم الملحة.
- **مركز تأهيل الصم والبكم**: بالشراكة مع جمعية "نداء" يعمل المشروع على تأهيل الأطفال الذين يعانون من اضطرابات في التخاطب وتوفير قنوات متنوعة لهم للاندماج في المجتمع. وأسس المشروع مركزاً مجهزاً بالكامل لتعليم الأطفال ضعاف السمع والنطق ويقدم أيضاً خدمات اجتماعية وطبية لأسرهم.

المصدر: حلول الأعمال للتنمية البشرية ٢٠٠٧.

هناك ثلاث اتجاهات يمكن نشر المسئولية الاجتماعية للشركات فيها:

١. **المساهمة المجتمعية التطوعية**: ويلقى هذا المجال معظم الاهتمام في الدول التي يكون فيها الحوار حول المسئولية الاجتماعية للشركات حديثاً نسبياً. ومن الممكن أن يتضمن ذلك الهبات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة الأمد في الصحة أو التعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود المجتمعي. ويلتزم عدد من الشركات المتعددة الجنسيات بالتبرع بنسبة ١٪ من أرباحها قبل خصم الضرائب لخدمة القضايا المجتمعية. ويمكن للشركات المتعددة الجنسيات إنشاء مؤسسات بمبالغ وقفية كبيرة، وتقديم منح للمنظمات الدولية غير الهادفة للربح والعاملة في الدول النامية. وتعتبر شركة فودافون متفردة نسبياً بإقامتها مؤسسة قومية في مصر.

٢. **العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة**: غالباً ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة ضرورية لإدخال المسئولية الاجتماعية للشركات. وتستطيع أي شركة، من خلال التفاعل النشط مع موظفيها، تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية. ومن ذلك تطبيق إجراءات لتقليل استهلاك الطاقة والمخلفات. وتستطيع الشركات أن تكفل صدق وسهولة الاتصالات مع عملائها. ومن ناحية تأثيراتها غير المباشرة عبر سلسلة القيمة، ومواثيق الشرف في تدبير الاحتياجات وبرامج بناء القدرات، تستطيع الشركات مساعدة موردها وموزعيها على تحسين أداء قوة العمل والحد من الضرر البيئي.

المسئولية الاجتماعية للشركات هي تصرف الشركات الذي يتسم بالمسئولية والمساءلة الاجتماعية أمام أصحاب حقوق الملكية وغيرهم من أصحاب المصلحة بمن فيهم الموظفون والمجتمعات المحلية والأجيال القادمة.

٣. **حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي**: على الصعيد الداخلي تضع قيادات المسئولية الاجتماعية للشركات الرؤية وتهيئ المناخ العام الذي يكون فيه العاملون قادرين على تحقيق التوازن المسئول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادئ. أما على الصعيد الخارجي فإن كثيراً من رؤساء مجالس الإدارات وكبار المديرين يقودون مشاركة الأعمال في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع ويؤيدون المبادرات الخاصة بالصناعة وغيرها من المبادرات. وفي منطقة الأوسط تجري في مصر أقلمه وتطبيق مبادرة التعليم الأردنية عن طريق توفير مستلزمات تكنولوجيا المعلومات والتدريب عليها بالمدارس المصرية ويعزى النجاح إلى الدعم المقدم من: الحكومة المركزية واللازم لتسهيل إقامة الشبكات وزيادة القبول العام بين أصحاب المصلحة والأعمال التي تسهم بتوفير التكنولوجيا وخبرات الإبداع والإدارة، والقطاع غير الهادف للربح الذي يقدر الاحتياجات والحلول الحالية والمستقبلية.

إطار ٧-٩ صندوق (سيكم) للتنمية

أسس د. إبراهيم أبو عيش "صندوق سيكم للتنمية" في عام ١٩٨٤ كمنظمة غير حكومية، إدراكاً لأهمية تطوير مهارات العمال وقدرات الأفراد إذا أرادت شركات (سيكم) أن تبقى منافساً عالمياً في مجال الزراعة العضوية. وبتمويل من إعادة استثمار أرباح شركات سيكم وكذلك المنح المقدمة من المانحين الدوليين أطلق "صندوق سيكم للتنمية" مبادرات عديدة لتنمية المجتمع، للعاملين في (سيكم) وأفراد المجتمع بالمجان لإفادة المجتمع المحلي ودعم التعليم وتقديم الرعاية الصحية وتعزيز الثقافة والتنوع ونشر السلام والتعاون والتفاهم بين أبناء الجنس البشري. استثمر "صندوق سيكم للتنمية" في التعليم بإنشاء حضانة ومدرسة سيكم بالإضافة إلى برامج تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة ومحو الأمية والتدريب المهني وجميعها متاحة للعاملين بسيكم وأطفال المناطق المجتمعات المجاورة وتضم حضانة سيكم ما يقرب من ٥٠ طفل ما بين ٣ إلى ٦ سنوات بينما تضم المدرسة ما يقرب من ٣٠٠ طالب.

وركز الصندوق ايضا على عدد من مشروعات التدريب المهني مثل برنامج التدريب المهني لثلاث سنوات والذي تم اعتماده في مبادرة مبارك/كول، والذي يقدم التدريب المهني ل ٢٠٠ شاب سنوياً للاعتماد على الذات في التوظيف. وفي مجال الجهود المبذولة للحد من مشكلة عمالة الأطفال، صمم الصندوق "مشروع أطفال الكاموميل" والذي يوفر فرصاً لكل من التعليم والتوظيف للأطفال من سن ١٢ وحتى ١٤ سنة والذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدارس. ويهدف هذا التدريب إلى وضع الأسس لمزيد من التدريب المهني وتنمية مهارات هؤلاء الشباب للعمل والإسهام في دخل اسرهم. بالإضافة إلى "معهد سيكم لتدريب الكبار" الذي أنشأه الصندوق في عام ١٩٨٧ لتوفير التعليم المستمر للعاملين بسيكم .

كما يقدم "مركز سيكم الطبي" (SMC) رعاية صحية شاملة وخدمات وقائية لنحو ٣٠,٠٠٠ مريض بما فيهم العاملين بسيكم والطلبة وكذلك مرضى من المجتمعات المجاورة، كما يشارك المركز في الجهود من اجل التعليم و زيادة الوعي آخذا في الاعتبار الوعي بالصحه البيئية وقضايا صحة المرأة وتنظيم الأسرة. وينظم المركز برامج تدريب للأطباء والقابلات وخبراء الرعاية الصحية ومجتمعات المناطق المجاورة كما يتعاون المركز مع الهيئات الصحية ومراكز الرعاية الصحية الحكومية.

المصدر: تلخيص من "سيكم: مبادرة مصرية شاملة" طارق حاتم، دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إطار ٧-١٠ مبادرة التنمية المستدامة بسيوة

صممت مبادرة للتنمية المدعومة من القطاع الخاص التابعة لمكتب نوعية البيئة الدولية للحفاظ على ثروة سيوة من الأصول الطبيعية والموروث الثقافي بالتوافق مع قيم ومبادئ وثقافة سيوة بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الأنشطة لتخفيف وطأة الفقر وتحسين ظروف ومستوى المعيشة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويهدف المشروع إلى تمكين المجتمع المحلي ودعم تنظيم المشروعات. وفي سيوة، تبنت "نوعية البيئة الدولية" منهجاً شاملاً للتنمية والتوظيف، والأنشطة المدرة للدخل، والحفاظ على التراث الثقافي والفني، والزراعة العضوية والحفاظ على النظام البيئي. وكان التركيز على توظيف العمال المحليين والحفاظ على النظام المعماري الأصلي وتقنيات البناء وتطبيق الأنظمة المناسبة في إدارة البيئة واستخدام المواد المحلية والمنتجات الزراعية المحلية.

وفي مجال تعزيز وتنفيذ التنمية الاقتصادية والحفاظ على التراث الثقافي النادر، جمعت مبادرة سيوة بين المهارات التقليدية وإبداع المجتمع المحلي وبين الخبرة الحديثة التي أعدت نموذجاً جديداً وشاملاً لأعمال التنمية المستدامة والذي يمكن أن يكون مصدر إلهام للمجتمعات في أنحاء العالم. وتضم النقاط الأساسية لنجاح هذه المبادرة، إشتراك المجتمع المحلي في المشروعات، واستخدام واحترام الأصول الطبيعية والتراث الثقافي والاتصال بالمهتمين من أنحاء العالم الذين يقدرون ويشاركون في المبادرة. وتعمل "نوعية البيئة الدولية" حالياً على تحديد مناطق في مصروالإقليم يمكن أن تكون مناسبة لمبادرات التنمية المستدامة، إهتداء بمبادئ مبادرة سيوة ، كما يمكن تبني مبادرة سيوة في بيئات صحراوية أخرى وربما مصدر إلهام لمجتمعات أخرى تسعى إلى محاكاة هذا نموذج من أعمال التنمية المستدامة.

المصدر: تلخيص من "مبادرة التنمية المستدامة بسيوة" طارق حاتم، دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المسئولية الاجتماعية للشركات بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الغالب على الأمد القصير وتدافع عن توجهها هذا بالقول بأنه نظراً لصغر حجمها فإن تأثيرها محدود وأنها تفتقر إلى الموارد والخبرات لتطبيق البرامج. ولهذا فإن مد يد العون إليها في مرحلة مبكرة سيكون له مردود - مثل إدارة المخلفات وحماية البيئة. ويحتاج الوضع إلى بذل المزيد من الجهد لخلق البيئة المواتية للمسئولية الاجتماعية للشركات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإزالة المدركات الخاطئة حول التكلفة المالية لهذه المسئولية في أوساط الشركات الأصغر حجماً.

غالباً ما يتم إغفال الدور المهم الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الجديدة. حيث تساعد تلك المشروعات على الانتقال من اقتصادات زراعية أساساً إلى اقتصادات صناعية وتساعد على تحقيق نمو اقتصادى عادل ومتوازن. وتمتلك تلك المشروعات قدرة أكبر على الانتشار من الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الوطنية الكبيرة والتي غالباً ما تكون سلاسل تزويدها بالمدخلات محدودة وشبكات توزيعها ومبيعاتها موجهة نحو المراكز الحضرية.

ولعل فهمها الصحيح لاحتياجات المجتمع يساعدها على تطوير منتجات وخدمات ملائمة وفي نفس الوقت تحقيق المزيد من الدخل وخلق فرص عمل جديدة وتوجيه أعمالها الخيرية نحو الشرائح الأقل حظاً بالمجتمع. وبتسهيل وصولها إلى التكنولوجيا والتمويل والمهارات، يمكن تقاسم العائد الاقتصادي بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الوطنية الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أمثلة مصرية للمسئولية الاجتماعية للشركات:
رغم القصر النسبي للفترة منذ تطبيق سياسة الانفتاح في مصر فإن رأس المال الوطني الخاص قد قدم بعض النماذج المهمة للمسئولية الاجتماعية للشركات. ونعرض فيما يلي نموذجين إبداعيين بالمعايير الدولية وهما شركة سيكم وشركة نوعية البيئة الدولية .EQI

إطار ٧–١١ المشروعات الكبيرة التي تساعد المشروعات الصغيرة

مؤسسة "ليد"

أنشأ مجموعة من رجال الأعمال مؤسسة "ليد" وهي منظمة مصرية غير حكومية، بإسهامات من القطاع الخاص المصري، ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومجموعة شركات المنصور وهي الشريك الرئيسي للمؤسسة من القطاع الخاص.

ورسالة مؤسسة "ليد" هى دعم التوسع في قطاع الأعمال الصغيرة في مصر وزيادة فرص التوظيف والكسب للفئات محدودة الدخل والفقراء مع التركيز على المرأة. وتقدم مؤسسة (ليد) القروض وخدمات دعم الأعمال بدءاً بالقاهرة الكبرى كما تمتد الى مناطق الاحتياج. وبدأت أنشطتها بمشروع رائد لتقديم التدريب المهني لغير المتميزين لتولي الوظائف التي يحددها سوق العمل وذلك من خلال "فرصة عمل" وهو برنامج الإقراض الفردي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج ثمارالنوايا الحسنة للإقراض الجماعي . وفي البرنامج الأول، أي الاقتراض الفردي، يبدأ القرض من ١٠٠٠ جنيه مصري (١٧٠ دولار أمريكي) وللأفراد الحق في طلب قروض تالية والتي يمكن أن تزيد تدريجياً حسب الانتظام في السداد وحاجات المشروع.

والبرنامج الثاني موجه إلى النساء المعيلات في المناطق المحرومة ويستخدم منهجية الإقراض الجماعي. ويبدأ القرض من ٥٠ جنيه مصري (٨ دولار أمريكي) مع إمكانية الحصول على قروض تالية بقيمة أعلى تصل إلى حد أقصى ١٠٠٠ جنيه مصري (١٧٠ دولار أمريكي) إذا استخدم العملاء القرض بكفاءة واستطاعوا تنمية أعمالهم وحفاظوا على استدامتها فيمكن منحهم مستوى فئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيصبحوا مؤهلين للقروض الفردية.

وقدم البرنامجين معاً ٨٩,٣٢٧ قرضاً، كما قدما خدماتهما لعدد ٤٩,٢١٠ عميل، وبالتالي فإن قدرة الإقراض الشهرية لمؤسسة "ليد" زادت عن ٥ مليون جنيه مصري في سبتمبر ٢٠٠٥ أي ما يعادل قدرة إقراض سنوية تزيد على ٦٠ مليون جنيه مصري.

المصدر: دائرة الحلول للتنمية البشرية ٢٠٠٧.

إطار ٧–١٢ برنامج الشراكة الدولية للمنظمات غير الحكومية - (إنجاز)

بدأ مشروع "إنجاز" في عام ٢٠٠٣ تحت مظلة المنظمة غير الحكومية الدولية "إنقاذ الطفولة في مصر" وتم الترخيص "لإنجاز" باستخدام منهج دولي للمبتدئين من أصحاب المشروعات، صمم لتنمية مهارات الشباب لتمكينهم من دخول سوق العمل كعاملين أو منظمي مشروعات.

ورؤية "إنجاز" هي أن خريجي المدارس غير مؤهلين لمواجهة التحديات التي سيواجهونها عند بحثهم عن عمل في المستقبل. كما أن تبني القطاع الخاص "لإنجاز" لم يقم فقط على التمويل بل تطوع العاملين ايضا. وشكلت "إنجاز" مجلس إدارة من المديرين العموميين التنفيذيين لشركات القطاع الخاص الرائدة. ومؤسسة "إنجاز" مسجلة كمؤسسة مصرية مستقلة يديرها القطاع الخاص.

ومن خلال "إنجاز" قدم متطوعو القطاع الخاص ١٠ ساعات من وقتهم شهرياً لتعليم وإلهام فصل من الطلبة وقامت الدورات على التعليم بالمشاركة الذي يعزز التفكير المبدع وحل المشاكل الحاسمة ومهارات الاتصال الشخصية كما يدعم هيكل المشروع التزام متطوعي الشركات وتمكين الأفراد عن طريق دعم التضامن وتشجيع المشاركة في منظمة ذات مصداقية ومحايدة.

وعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقاً مع منظمة إنقاذ الطفولة لمنح مركز زمالة متطوعي الأمم المتحدةس (UNVA) لأكثر من ١٣٠ موظف من شركات القطاع الخاص ليقوموا بتعليم الأطفال بين سن ١٠ و١٣ سنة مهارات تنظيم المشاريع وتزويدهم بالنصائح عن المجال العملي. ويتيح وضع زمالة الأمم المتحدة لمتطوعي الشركات سبيلاً إلى شبكة عالمية من منظمات التطوع. ويدعم "إنجاز" في مصر: موبينيل، سيتي جروب، وأمريكانا جروب، وبريتيش جاس، وبريتيش بتروليم، ومجموعة منصور، وإكسون موبيل، وبنك باركليز، وبيبسي، وشل، وبروكتر آند جامبل.

المصدر: نقلاً من : دائرة الحلول للتنمية البشرية ٢٠٠٧.

أقيمت مبادرة سيكم عام ١٩٧٧ على مزرعة مساحتها ٧٠ هكتاراً على أرض قاحلة بكر بالقرب من بلبيس الواقعة على بعد ٦٠ كيلوا متراً شمال شرقي القاهرة، وذلك في محاولة للحد من الفقر وتوفير التنمية للفرد والمجتمع والبيئة من خلال الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العديدة للمبادرة.

أنشأ أبو العيش مبادرة سيكم باعتبارها مبادرة تنموية خاصة وشاملة. وتقوم المبادرة على فكرة أن الإنتاج المرتكز على الزراعة كثيفة العمالة يوفر أحد أعظم الفرص للحد من الفقر. وفي ضوء ذلك، قام أبو العيش بتطوير صناعات لإضافة القيمة إلى الإنتاج الزرعي: الأدوية الطبيعية والمنتجات الغذائية العضوية والمنتجات النسيجية من محاصيل ألياف مزروعة عضوياً والتي تمثل الآن الأساس في الشركات السبعة التي تمتلكها شركة سيكم القابضة. وتتضمن مبادرة سيكم أيضاً مؤسسة سيكم للتنمية والتي توجه الأنشطة التنموية للمجموعة، والجمعية التعاونية للعاملين في سيكم والتي تتولى مسئولية تنمية الموارد البشرية.

يعتمد نموذج سيكم الإبداعي الجديد على الإنتاج الزراعي المستدام، وعلى بيان رسالة قوى يعطي الأولوية للتنمية البشرية والاستدامة البيئية. ولقد استطاع هذا النموذج الجمع بين الربحية والنجاح في تسويق المنتجات في السوق المحلي والأسواق العالمية، بإتباع منهج يساعد العاملين وأهالي المجتمعات المحلية المحيطة ويحافظ في نفس الوقت على البيئة.

تعتبر شركات سيكم مثالاً ناجحاً للتنمية الاقتصادية المحلية التي أدت إلى خلق أكثر من ٢٠٠٠ فرصة عمل ورعاية أكثر من ١٨٠ مزرعة صغيرة، ٨٥٠ مزارعاً محلياً صغيراً ضمن سلسة التوريد لها. وهي، بالإضافة إلى ذلك، تحمي لموارد الطبيعية من خلال إتباعها للعمليات العضوية الزراعية وتطبيقها للطرق الزراعية الخالية تماماً من استخدام المبيدات الكيميائية، وتوفر خدمات الرعاية الصحية والرفاهية للعاملين فيها.

أما شركة نوعية البيئة الدولية :EQI فهي شركة استشارية خاصة مقرها القاهرة، وقد أنشئت عام ١٩٨١ لتقديم خدمات في مجال البيئة وإدارة الموارد الطبيعية والحوكمة وتطوير المشروعات. وفي عام ١٩٩٦ قررت الشركة المساعدة في تحويل واحة سيوة إلى أحد مواقع التراث الطبيعي بغرض حماية التراث الثقافي الفريد لهذه الواحة

وزراعات الزيتون والنخيل بها والحفاظ على الينابيع الطبيعية والبحيرات الملحية على أرضها.

وفي عام ١٩٩٨ بدأت الشركة في تنفيذ استثمارات خاصة في سيوة وذلك من خلال سلسلة من المبادرات المجتمعية التي أطلق عليها "مبادرة التنمية المستدامة لسيوة". وتمتلك الشركة محفظة مشروعات تتضمن ثلاثة مجالات بيئية هي: مبادرة تنمية حرفية المرأة، الزراعة والإنتاج العضوي المستدام ومشروعات الفنون المحلية. وتنفذ شركة نوعية البيئة الدولية EQI مبادرة للطاقة المتجددة التي تستخدم المواد الهاضمة للغاز الحيوي لإنتاج الوقود الحيوي للإنارة والطهي، وكذلك إنتاج سماد عضوي عالي الجودة بغرض استخدامه في الزراعة العضوية.

وتساعد المبادرة أهالي المجتمع المحلي على خلق فرص اقتصادية لأنفسهم في منطقة ذات أنشطة اقتصادية محدودة، وفي نفس الوقت استعادة ما تعرض للضرر من البيئة الطبيعية وتشجيع المساواة بين الرجل والمرأة والوصول بالمنتجات المحلية إلى الأسواق العالمية والمساعدة على وضع سيوه على الخريطة العالمية. ويعمل حالياً في مشروعات الشركة في سيوة ٧٥ موظفاً من أهاليها بصفة دائمة. كما توفر الشركة فرصاً لزيادة الدخل لحوالي ٣٠٠–٣٢٠ فرداً من هؤلاء الأهالي كل شهر. وتقع هذه الفرص أساساً في مجال توريد المواد الخام وإنتاج الإثاث والصناعات اليدوية ومنتجات الزراعة العضوية وحرف البناء المحلية ونقل السلع.

وقد حصلت المرأة في سيوة على فرص لزيادة دخلها من خلال مشروع تنمية حرفية المرأة والصناعات اليدوية وفقاً للأعراف المرعية في المجتمع المحلي. ولقد نفذت الشركة عدة برامج تدريبية عملية ممولة من جهات مانحة وخاصة في مجال الزراعة العضوية وفنون التطريز المحلية بغرض تقوية مهارات وقدرات أهالي سيوة.

الاتفاق العالمي[٢١]

تسعى حركة المسئولية الاجتماعية للشركات والتي يقودها حتى الآن فقط شركات النصف الشمالي من الأرض إلى أن تشق طريقها إلى البلدان ذات الأسواق الناشئة أيضاً، وبدأت الشركات المصرية تتبنى توجه المسئولية الاجتماعية للشركات بقوة، كالشركات المحلية الرائدة والرعايا المقيمين متعددي الجنسيات والقليل من الأعمال الصغيرة والمتوسطة ذات الرؤية المستقبلية. وإحدى خصائص هذه الحركة هي المشاركة المصرية في الاتفاق العالمي وفي شبكة دولية من الشركات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى أنشأتها الأمم المتحدة.

الاتفاق العالمي: مبادرة الأمم المتحدة بشأن المسئولية الاجتماعية للشركات

دعا الاتفاق العالمي للشركات منذ إعلانه عام ١٩٩٩ الشركات والمنظمات الأخرى للتعهد والالتزام بالمبادئ العشرة الشاملة في مجالات حقوق الإنسان، والعمالة، والبيئة، ومكافحة الفساد. وبحلول بداية عام ٢٠٠٧، ألمحت ٣٨٠٠ من الشركات والأعمال الصغيرة والمتوسطة، والجهات غير الهادفة للربح، والمنظمات العمالية، وكيانات أخرى في ١٠٠ دولة، رسمياً التزامهم بمبادئ الاتفاق العالمي العشرة.

والجدير بالذكر أن الشركات والكيانات الأخرى الراغبة في الالتزام بالاتفاق العالمي يجب أن تقدم معلومات عن جهودها إزاء الالتزام بالمبادئ، غيرأنه لا يوجد معيار محدد لمثل هذا الإبلاغ، ونتيجة لهذا تتنوع التقارير بصورة كبيرة ولا تقدم نتائج يمكن قياسها أو حصرها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يشمل الاتفاق العالمي مراجعة خارجية أو عنصر للتحقق، غير أن المرونة الكبيرة في نظام الإبلاغ والتي قد تعتبر نقطة ضعف للاتفاق العالمي تشجع قطاع أكبر من الشركات على الانضمام عما لو كان هذا النظام أكثر صرامة. علاوة على ذلك، توجد مؤشرات أن الاتفاق العالمي يشدد على عمليتي الإبلاغ والتحقق استجابة لضغوط منظمات غير حكومية وكيانات أخرى.

كما يعمل الاتفاق العالمي على توسيع نطاق البرامج التعاونية التي تنفذها المؤسسات المشتركة في الاتفاق. يأخذ هذا التعاون شكل شبكات على مستوى وطني وقد تم تأسيس ٤٠ منها حتى الآن. وتتنوع هذه الشبكات تنوعاً كبيراً في مستوى النشاط والمشاركة ومجالات الاهتمام. كما يزيد الاتفاق العالمي من ارتباطه بأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية والتي تعد المبدأ المنظم لإعداد البرنامج والاتصالات في الأمم المتحدة منذ إطلاقها في سنة ٢٠٠٠

تقويم أداء الاتفاق العالمي في مصر

احتلت مصر مكاناً رائداً بين الدول العربية في الالتزام بالاتفاق، فانضمت شركات مصرية عملاقة إلى الاتفاق بأعداد أكبر من مثيلاتها في الدول العربية، وفي أغسطس ٢٠٠٧، أصبح لمصر ٣٧ مشترك في الاتفاق فيما بين شركات (٢٢) وأعمال صغيرة ومتوسط (١٥) ولذلك تبلغ شركات مصر تقريباً نصف الشركات العربية المشتركة في الاتفاق (٤٩٪) وما يقرب من(٤٠٪) من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشتركة في نفس الإتفاق.

وتم إطلاق الاتفاق رسمياً في مصر في ٦ فبراير ٢٠٠٤ في اجتماع ضم ٢٠٠ مندوب عن القطاع الخاص المصري واستضافه اتحاد الصناعات المصرية.

وهناك أيضاً انخفاض في معدل نمو البرنامج منذ بدايته حيث أن معظم الأعضاء الحاليين قد اشتركوا قبل عام ٢٠٠٤، في حين يوجد تراجع كبير في معدل إنضمام

٢١ جنيفر بريمرأستاذ السياسة العامة المساعد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

الأعضاء الجدد من الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في السنتين التاليتين لعام ٢٠٠٤. وكنتيجة لهذا النمو البطئ، أصبح لمصر سبع شركات من إجمالي ٢٥ شركة مشتركة وخمس مشروعات من إجمالي ٢٧ مشروعاً صغيراً ومتوسطاً تتمتع بالمشاركة الفعلية والمكانة الجيدة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالتالي تحتل مصر المرتبة الثانية بعد تونس.

ومع ذلك، تقدم تقارير المتابعة السنوية التي تصدرها الشركات المصرية المشتركة صورة مشجعة إلى حد ما فيما يتعلق بالتأثير المأمول للاتفاق العالمي على مصر. حيث أن عدد من هذه التقارير تعطي أمثلة جيدة لجهود الالتزام بالمبادئ وضمان التأثير الإيجابي للشركات على مجتمعاتها المحلية والأمة ككل. والعديد من الأمثلة التي ذكرت يمكن تصنيفها كعطاء إنساني من الشركات أكثر من ارتباطها بالأنشطة المتصلة بعمليات هذه الشركات. ولكن هناك أيضاً أمثلة تتناول قضايا تتعلق بالمخلفات الصلبة وبقضايا العمال.

ان دور الحكومة مهم للغاية من اجل بيئة صحية وتمكينية يمكن ان تساعد على بلورة المشروعات الصغيرة و مساعدتها فى الإلتزام بمعايير الصحة و السلامة ، كما تمنع عمالة الاطفال و ترفع من جودة الإنتاج لضمان سلامة المستهلك. ويحتاج القطاع الخاص ان يكون قادرا على العمل فى بيئة توفر الحد الادنى من البناء الهيكلى، وصلاحية الخطوات وكذلك الحكم الرشيد، كما تحتاج إلى ان تعمل بالشراكة مع الحكومة والمجتمع المدنى بطرق مبتكرة، حيث ان مستوى الإستثمار المطلوب فى تقديم حلول التنمية للأعمال هو ان الشركات تحتاج الى ضمانات طويلة الأجل تمكنها وشركائها في المجتمع ان تحصد فوائد تبنى المناهج الجديدة المقترحة حيث انه لا يمكن تصميم وتنفيذ حلول مبتكرة الا فى ظل مناخ كهذا .

توصيات من أجل المسئولية الاجتماعية للشركات[٢٢]

طبقاً لمبادرة الإتفاق العالمى للمسؤلية الإجتماعية للشركات ،يمكن تلخيص عدد من التوصيات و هى:

توصيات مختارة للأعمال:

١. **تعبئة الكفاءات الأساسية والموارد**

- لتدعيم وتقوية المجتمعات المحلية عن طريق:
- دعم التعليم والتدريب و وتنمية الشباب بالإضافة إلى المشروعات البيئية والصحية والغذائية في المجتمعات المحلية.
- بناء قدرات القادة المحليين ومنظمي المشروعات الاجتماعية.
- تدريب الفنيين المحليين المتخصصين في إدارة البيئة.
- بناء القدرة على الإدارة وتعزيز رأي فئات المجتمع المدني المحلي والهيئات الإعلامية.
- تأسيس وتدعيم برامج القروض المتناهية الصغر والأعمال الصغيرة.

شكل ٧-٣: الشركات المصرية التى وقعت الاتفاق العالمى مع الأمم المتحدة ٢٠٠٣-٢٠٠٦

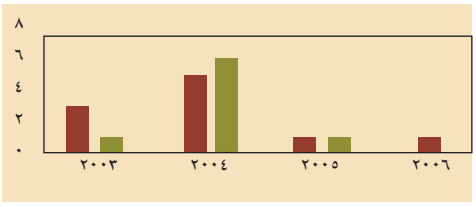

٢. **الالتزام الداخلي**: الإلتزام بالقانون، وإدارة المخاطر، وتقليل الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية عن طريق:

- انتاج سلع وخدمات آمنة وبسعر معقول.
- دفع أجور عادلة والضرائب والأرباح والدفع للموردين في الميعاد.
- دعم مهارات التنمية والصحة والسلامة في أماكن العمل وكذلك سلسلة الإمدادات.
- إنشاء أعمال محلية خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال شبكات الموردين والموزعين.
- نشر معايير وممارسات أعمال تتصف بالمسئولية في مجالات البيئة، والصحة، والأمان، وحقوق الإنسان، والأخلاقيات، والجودة، إلخ.

٣. **البيئة التمكينية**: حيث ينبغي على الأفراد والعمل الجماعي:

- العمل مع الحكومات لتحسين البنية الأساسية الاجتماعية (مثل الرعاية الصحية وإصلاح التعليم).
- تناول السياسات التنظيمية والمالية البيئية مع الحكومة والمجتمع المدني.
- الانخراط في حوار عالمي بشأن قضايا مثل تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

توصيات محددة للمسئولية الاجتماعية للشركات

- مساعدة القطاع الخاص على التحديد الواضح لأولويات تدخلاته.
- دعم الشركات في الإلتزام بالمعايير العمالية والبيئية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة.
- الاستفادة من التحالفات طويلة الأجل مع شركاء آخرين في القطاع غير الهادف للربح ومجموعات الأعمال والوسطاء أو كلاهما.
- منظمات القاعدة الشعبية هم الخبراء الرئيسيون في المجتمعات المحلية فمن خلال المنظمات غير الحكومية الكبيرة والتي يمكنها أن تعمل كوسطاء تبني جسوراً للوصول إلى الأعمال المحلية والعالمية وتعكس حاجات المجتمع.

تقوم جمعيات الأعمال ووكالات التنمية الدولية بدور رئيسي كوسيط للجمع بين مجموعات من الشركات، ومجموعات من جمعيات تنمية المجتمع، وإعداد الخطط القطاعية بمشاركة شركات أخرى في حدود إختصاصاتها، والحصول على البيانات وكذلك تأكيد الاحتياجات.

٢٢ من مسئولية الشركات إلى الحكم الرشيد والحلول القياسية. الاستدامة والاتفاق العالمي، ٢٠٠٤.

بعض المراجع المختارة

Ministry of Foreign Trade (2004), "Increasing Competitiveness For SME Exports In Egypt: General Framework and Action Plan", www.sme.gov.eg

McCue, Sarah, and Jarvis, Michael (2005) Business Action for the MDG's: Private Sector Involvement as a Vital Factor in Achieving the Millennium Development Goals. The World Bank Institute.

Egyptian Competitiveness Council (2007). Egypt Competitiveness Report.

Canadian International Development Agency (March, 2006), "SME program Review-Egypt", Executive Report.

El-Mahdi, A. (January, 2006), "MSEs Potentials and Succss Determinants in Egypt 2003-2004: Special Reference to Gender Differentials", FEMISE.

El-Nakeeb, A. 2007. "Increasing Competitiveness of Egyptian SMEs through Business Development Services." Paper presented for a seminar on "Financial and Non Financial Services in Promoting MSMEs in Egypt" on March 13, 2007. Prepared by the Egyptian Banking Institute.

Ministry of Finance (November, 2004), "Enhancing Competitiveness for SMEs in Egypt: General Framework and Action Plan". www.sme.gov.eg

Social Fund for Development, (December, 2006), "SFD's achievements during (1992-2006)".

ملحق ٧-١

الجدول ٧-١: الوفر المقدر في الزمن والتكلفة نتيجة لتبسيط إجراءات الإنشاء

الإجراء	التخفيض المحتمل في: الزمن بالأيام	التكلفة بالجنيه	المبررات
الحصول على الموافقة على تسمية المشروع	٢	صفر	
الحصول على الطلب واستكمال بياناته	١	١٨	الهدف الوحيد هو توليد دخل لنقابة المحامين
اعتماد عقد الشركة في نقابة المحامين	١	٢٧٠	تسمح دول أخرى بالاعتماد في مكتب التسجيل (الهيئة العامة للاستثمار في مصر)
مراجعة الوثائق أمام الموثق بالشهر العقاري	١	صفر	
توثيق عقد الشركة بالشهر العقاري	١	١٠٢٥	
من الأفضل دمج هذه الخطوة بالهيئة العامة للاستثمار تقديم الوثائق للتسجيل	صفر	٩٨٩	
الحصول على السجل التجاري	١٥	٨٦	الخيار الأفضل هو نشر التسجيل على الإنترنت بدلاً من الصحف
نشر تسجيل الشركة	١	٢٤٠٠	
التسجيل لدى الغرفة التجارية	٢	١٦٩	الهدف الوحيد هو الحصول على دخل للفرقة
التسجيل لدى مصلحة الضرائب	٧	١٠٠	
التسجيل لدى الضرائب على المبيعات	٧	صفر	
التسجيل لدى هيئة التأمينات الاجتماعية	١	صفر	
العدد الكلي للأنشطة (للشركات المحدودة)	١,٣		
الزمن الكلي الذي تم توفيره	٤٠		
إجمالي التوفير في التكلفة		٥٠٩٥جم	

المرفق ٧-٢: قياس كفاءة الصناديق الاجتماعية

يجب تقييم الأداء على ثلاثة مستويات:

١. عبر سلسلة زمنية: تستطيع البيانات التاريخية بيان مدى التحسن في أداء الجهة، مقارنة بمعدلات أدائها السابقة.

٢. مقابل المنافسين: في الدول الأخرى ذات الخصائص الاقتصادية المشابهة لمصر، سواء كانت من دول المنطقة أو في مناطق أخرى من العالم، تكشف المقارنة مع هؤلاء المنافسين عن مستوى أداء الجهة (الصندوق) بالمقارنة مع الصناديق المماثلة بالدول الأخرى.

٣. على أساس أفضل الممارسات المعمول بها في الدول المتقدمة.

وبالنسبة لمعظم الصناديق الاجتماعية، يستخدم البنك الدولي مؤشراً بسيطاً للكفاءة، وهو نسبة التكاليف التشغيلية للصندوق الاجتماعي مقارنة بتكاليف المشروعات المنفذة. وبالنسبة لعمليات القروض، يمكن استخدام نسب مماثلة مثل نسبة التكاليف التشغيلية مقارنة بمبلغ محفظة القروض القائمة. وهذه هي النسبة التي اعتادت البنوك على حسابها لتقدير توزيعها بين أسعار الفائدة الافتراض ومثيلتها للإقراض. ويغطي التوزيع بالطبع، بالإضافة إلى تكلفة التشغيل المخاطر العديدة وهامش ربح البنك. وإذا أمكن حساب هذه النسب، يمكن حينئذ مقارنة الصندوق الاجتماعي للتنمية مع الصناديق الاجتماعية الأخرى وغيره من المنظمات في الدول الأخرى. ولسوء الحظ فإن الصندوق الاجتماعي للتنمية يتبع نظاماً محاسبياً لا يتيح بيانات منفصلة

لتكاليف تشغيل مؤسسة تنمية المشروعات الصغيرة والشركة القابضة .HCDG ومع ذلك يمكن حساب التكاليف التشغيلية لصندوق اجتماعي كفء حسن الإدارة باستخدام النسب النظرية ومقارنتها بمثيلاتها للصندوق. وتقدر هذه النسبة في الصناديق الاجتماعية الكفء الجيدة الإدارة بحوالي ٧٪. ويمكن أن ترتفع هذه النسبة إلى ١٢٪ بالنسبة للصناديق الاجتماعية العاملة على نطاق جغرافي واسع أو التي تتعامل مع عدد كبير من المشروعات الصغيرة جداً أو الصعبة.

وبالنسبة لأعباء عمليات مؤسسة تنمية المشروعات الصغيرة يمكن تطبيق نسبة ٢٪ وهو رقم مقبول. وباستخدام هذه الفرضيات فإن التكاليف التشغيلية المقابلة للصندوق يمكن تقديرها بحوالي ٥٥,٥ مليون جنيه سنوياً. وإذا قارنا هذه التكاليف التشغيلية بمثيلاتها الفعلية للصندوق فسوف نجد أن متوسط هذه الأرقام أقل بحوالي ٢٠٪ عن التكاليف التقديرية - الأمر الذي يوضح أن الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر صندوق كفء جداً.

المصدر: تقرير بعثة المراجعة الثانية لأداء الصندوق بواسطة المانحين العديدين–٢٠٠٤.

مرفق ٧–٣

جدول ٧– أ – ٢: الدعم الحالي الذي يقدمه المانحون إلى قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في مصر

الجهة المانحة	المشروع/ البرنامج	الفترة	المبلغ
الوكالة الأمريكية	مشروع ائتمان للمشروعات الصغيرة	٢٠٠٦	٣٥ مليون دولار أمريكي
للتنمية الدولية	صندوق ضمان الائتمان المصرفي	٢٠٠٧	١٥٠ مليون جنيه مصري
	مشروع الأعمال الصغيرة والبازغة	٢٠٠٧	٨٦,٦ مليون دولار أمريكي
الوكالة الكندية	تطوير سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٢٠٠٦	٩,٢ مليون دولار كندي
للتنمية الدولية CIDA	مشروع خدمات تنمية الأعمال	٢٠٠٤–٢٠١٠	١٨ مليون دولار كندي
	نقل التكنولوجيا والمعرفة	٢٠٠٣–٢٠٠٦	٤,٥ مليون دولار كندي
	برنامج التنمية بالمشاركة	٢٠٠٣–٢٠٠٨	١٤,٧مليون دولار كندي
	دعم التشغيل وسوق العمل	٢٠٠٢–٢٠٠٦	٩,٣ مليون دولار كندي
الاتحاد الأوروبي EU	برنامج تحديث الصناعة	١٩٩٩–٢٠٠٦	٢٥٠ مليون يورو
	تنمية التجارة والصادرات	٢٠٠٤–٢٠٠٦	٢٠ مليون يورو
	FISC الريفي (زراعة)	٢٠٠٤–٢٠٠٦	١٨ مليون يورو
	FISC الصندوق الاجتماعي للتنمية*	٢٠٠٤–٢٠٠٦	١٧ مليون يورو
	الوصول إلى أطر وشبكات البحوث بالاتحاد الأوروبي	٢٠٠٦–٢٠٠٨	١٢ مليون يورو
الوكالة الألمانية	مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٢٠٠٣–٢٠٠٦	٢ مليون يورو
للتعاون الفني GTZ	التعليم الفني والتدريب المهني (مبارك - كول)	١٩٩٣–٢٠٠٤	٣٩ مليون يورو
الوكالة اليابانية	تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق	٢٠٠٥–٢٠٠٨	٥١٩٤ مليون ين
للتعاون الدولي JICA	الاجتماعي للتنمية		
بنك التعمير الألماني KFW	مشروع أفضل الممارسات للتمويل المتناهي الصغر - الصندوق الاجتماعي	٢٠٠٥–٢٠٠٨	٥ مليون يورو
	برنامج التمويل الريفي بالدقهلية	١٩٩٩–٢٠٠٥	٢٢ مليون يورو
التعاون الإيطالي	تخفيف حدة الفقر وخلق فرص العمل	١٩٩٨–٢٠٠٣	٧ مليون يورو
	الدعم المتكامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	١٩٩٨–٢٠٠٣	١٦ مليون يورو
	وحدة تشجيع الاستثمار الإيطالي	١٩٩٨–٢٠٠٤	١,٥ مليون يورو
	نقل المدابغ من مصر القديمة	٢٠٠٣–٢٠٠٦	٢٤ مليون يورو
الوكالة الدنماركية	تحقيق الالتزام في الصناعة	٢٠٠٢–٢٠٠٧	مخصص سنوي
للتنمية الدولية DANIDA			
الوكالة الأسبانية	مركز تكنولوجيا الأغذية الزراعية	٢٠٠٢–٢٠٠٤	٨ مليون يورو
للتعاون AECI	مركز تكنولوجيا الجلود وصناعة الأحذية	٢٠٠٢–٢٠٠٥	١,٢ مليون يورو
	خط ائتمان للبنك التجاري الدولي	٢٠٠١–٢٠٠٣	١٢ مليون يورو
البنك الدولي	تنمية القطاع الخاص	٢٠٠٤–٢٠٠٧	١٠٠ مليون دولار أمريكي
مؤسسة التمويل الدولية			
برنامج الأمم المتحدة	الدعم المؤسسي للصندوق الاجتماعي للتنمية*	٢٠٠٤–٢٠٠٧	٠,٢مليون دولار أمريكي
الإنمائي UNDP	أدوات دعم مشروعات الأعمال - ميكروستارت*	٢٠٠٢–٢٠٠٦	٠,٢٧مليون دولارأمريكي
منظمة الأمم المتحدة	مركز خدمة الصناعات الجلدية	٢٠٠٣–٢٠٠٦	٠,٩٧ مليون دولار أمريكي
للتنمية الصناعية UNIDO	والأحذية - الصندوق الاجتماعي للتنمية*		
	تنمية صناعات مختارة في برج العرب	٢٠٠٣–٢٠٠٥	٥,٨ مليون يورو
	تكوين المجموعات وتنمية الشبكات	٢٠٠٦	٠,٦ مليون دولار أمريكي
	إنشاء المركز القومي للإنتاج النظيف	٢٠٠٤–٢٠٠٧	٢,١ مليون دولار أمريكي
	تتبع منتجات الصناعات الزراعية المصدرة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي	٢٠٠٤–٢٠٠٧	١٨ مليون جنيه مصري

المصدر: المجموعة الاستشارية للجهات المانحة – مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة – ٢٠٠٦

*مداخلات ضمن إطار الصندوق الاجتماعي للتنمية.

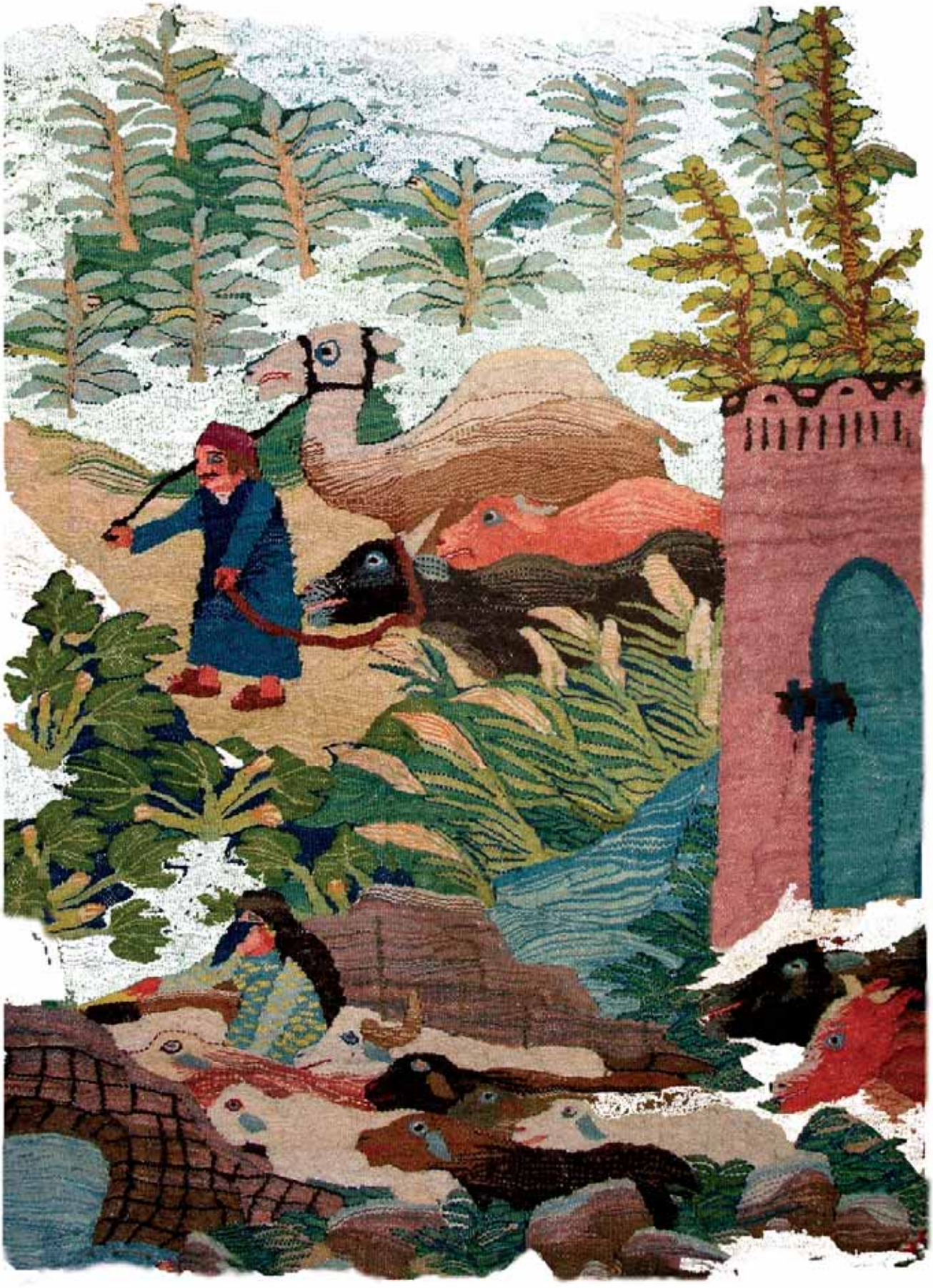

الممارسات المثلى لمنظمات المجتمع المدني التي تقوم على تقديم خدمات: الثقافة والتعليم

تعريف "الممارسات المثلى":

"الممارسة المثلى" اصطلاح تحليلي، أخذ به صانعو السياسات، والوكالات الدولية، والجهات المانحة فى مجال التنمية. وينصرف هذا الاصطلاح، بمفهومه الواسع، إلى فئة من منظمات المجتمع المدني قامت بتطوير وتعزيز بعض الأعمال والتدخلات التي أجمع الناس على نجاح مستوى الأداء فيها، ولهذا أصبحت "نماذج" يحتذى بها.

وأصبحت معظم الكتابات بشأن الممارسة المثلى، ترتبط الآن بقطاع الأعمال، والاقتصاد، فضلا عن المجالات الصناعية، والطبية، والإدارية، والتربوية؛ بل إن المؤلفات النظرية والمنهجية المحدودة، اتجهت حاليا إلى الربط المباشر بين الممارسات المثلى وبين دراسات التنمية والفقر[١]. وكان مقياس التسعينيات من القرن الماضي، فى نظريات التنمية، وبرامج المواءمة البنيانية والاقتصاد الكلي، قد روّج لفكرة رأس المال "البشري" فى مجال المداخلات "لصالح الفقراء". وقد استخدمت منظمات التنمية الممارسة المثلى بشكل متواز، كأداة لتعميم وتبادل قصص النجاح فى جميع أنحاء المعمورة– ولقد أصبح البعد المضاف للمتابعة والتقييم، آلية مفيدة، لإبراز ممارسات معينة كمقياس للجودة قابلة للتطبيق فى أماكن أخرى.

ولقد ساعدت الأحداث العالمية على وضع برامج عمل جديدة من أجل نشر فكرة الممارسة المثلى فى التنمية. ولقد أكدت القمّتان الاجتماعيتان العالميتان للأمم المتحدة بشأن التنمية، عامي ١٩٩٥، ٢٠٠٠، على أن توزيع المعرفة الإقليمية من خلال الشبكات العالمية، بات أمراً ضرورياً، وأن أهداف التخفيف من حدة الفقر ذات التوجه المعرفي، والأهداف الإقليمية، أصبحت مطروحة على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية[٢] وهكذا أصبح نقل المعرفة واحدا من أهم الأغراض المتميزة للممارسة المثلى، وأنشئت قواعد للبيانات، وخصصت جوائز للممارسات "الناجحة"، وفى مصر، على سبيل المثال، وقع اختيار بيت المقاصة لإدارة عمليات التحول الاجتماعي MOST التابع لليونسكو، على جمعية المشروعات الصغيرة بالإسكندرية كإحدى الممارسات المثلى للتجمعات البشرية، وتم إدراج تلك الجمعية فى قاعدة بيانات اليونسكو[٣].

من الواضح أن العناصر الفاعلة، والوكلاء، والمؤسسات المنخرطه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى الممارسات المثلى، لها دور فى تشجيع النموذج الخاص بها[٤]، وتقوم الجهات المانحة باستخدام الممارسة المثلى لتخصيص الأموال للبرامج التي يحكم لها بالكفاءة، حسب معايير الجهات المانحة؛ وتحصل منظمات المجتمع المدني الناجحة على الاعتراف الدولي الذي يرفع من شأنها؛ ويحصل الخبراء الاستشاريون المرتبطون بالممارسة المثلى على مصداقية أكبر، كما يستخدم القطاع الخاص الممارسة المثلى كإعلان عن دوره فى تنمية المجتمع. وقد تتمتع الممارسة المثلى بالإعفاء الضريبي، ومزايا أخرى، نظير دورها فى مشروعات المجتمع. وأخيرا، يكتسب المستفيدون الملكية، والرؤية والحماية من قوى سياسية واقتصادية معادية[٥] وهنالك خطر وهو أن منح صفة الممارسة المثلى لأي تدخل يمكن أن يؤدي إلى نوع من التلاعب لأغراض خلاف أغراض التنمية، وبصفة خاصة لإحراز مكاسب سياسية، أو لدعم مصالح مكتسبة[٦].

ولهذا، فإن الأبعاد الواسعة للممارسة المثلى مسألة هامة لأن مصالح الوكلاء الرسميين، والجهات المانحة، ومنظمات المجتمع المدني، والمستفيدين لا تتوافق بالضرورة. وفى برامج تخفيف حدة الفقر، على سبيل المثال، تظهر العلاقات التفاضلية، وعلاقات القوى المتصارعة، وتعكس خللا فى توزيع الثروة والموارد[٧].

وتعتمد برامج تخفيف حدة الفقر على إعادة تخصيص الموارد الوطنية المحدودة، إذا لم تكن تعتمد على دعم الجهات المانحة. وثمة نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية، أيضا، تترتب على خيارات السياسات، وهذا ما قد ترغب الحكومة

١. يعتمد كثير من الأفكار النظرية والمنهجية فى هذه الورقة على مؤلف إلس أوين وآخرين تحت عنوان: الممارسات المثلى لتخفيف حدة الفقر. إطار تحليلي، لندن وبيرجين، مؤسسة كروب للدراسات الدولية فى بحوث الفقر، كتب زد، ٢٠٠٢.
٢. المرجع السابق، ص ١، ١٧– ١٨، كروجر، ٢٠٠٢، ص١٠٨.
٣. http://www.unesco.org/most/mideast1.htm
٤. أدين، ٢٠٠٢، ص ١٢– ١٣.
٥. المرجع السابق.
٦. Øyen, Else, S. M. Miller and Syed Abdus Samad (eds), (1996), Poverty: A Global Review. Handbook in International Poverty Research, Oslo and Paris, Scandinavian University Press and UNESCO, p 2.
٧. المرجع السابق.

الإطار ٨–١ خصائص الممارسة المثلى

إن اصطلاح "المثلي" يشير إلى قيمة مجتمعية معيارية، وهي عرضة للتغير مع الزمن، وفى ظل ظروف مختلفة. ويصف هذا الاصطلاح ممارسة تنطوي - بحكم طبيعتها– على الأطراف الفاعلة المنخرطة سياسيا واجتماعيا وثقافيا فى السياق المحلي والوطني. ولهذا، فإنه يتعين على أي تدخل أن يكون متسقا مع السياق فى مجاله السياسي والثقافي:

* **السياق الثقافي**: وهو يشير إلى البيئة الثقافية التي يجري فيها التدخل. فالفوارق بين الجنسين، والعلاقات الأبوية، والهويات والعلاقات الدينية، والتمثيل الحضري/ الريفي، والهياكل والطبقات الاجتماعية، كلها تشكل الممارسات الفعلية فى بيئة محلية معينة. ولا يقل عن ذلك أهمية، الصورة الثقافية التى تختار أي ممارسة للتدخل، أن تستعملها[٩].
* **السياق السياسي**: وهو يشير إلى البيئة السياسية التى تجري فيها المشروعات فى ظل تنظيمات وطنية سياسية، وسياسات المجتمع المحلي. وثمة شبكة واسعة من المصاح تربط بين هذين المستويين، وهما الدولة وآليات السيطرة البيروقراطية، وبرامج عمل منظمات المجتمع المدني، وأولويات الجهات المانحة والخبراء الاستشاريين، والمجتمع المحلي، والوكلاء، ومطالب العناصر الفاعلة. وتشكل البيئة السياسية الكلية إطاراً لتلك العلاقات، وتميل سياسات المجتمع المحلي إلى إعادة تشكيل ذلك الإطار طبقا للديناميات المحلية. ولهذا يصبح لزاما تفهم علاقة التبادل بين الدولة والجهات المانحة، ومنظمات المجتمع المدني والمستفيدين.

ومن منظور المستفيدين سوف يكون التأكيد على الحصول علي المجال الملائم المطلوب حتى يتسنى لهم التعبير عن احتياجاتهم وطموحاتهم، والذي تتم فى إطاره المشاركة والعمل بكل حرية، الأمر الذي ينطوي على ضرورة تمكين المستفيدين من الحصول على الوكالة والاستحواذ على عملية التدخل. وبمعنى آخر، تحدد الأبعاد الثقافية والسياسية الحدود التى تجري فى إطارها الممارسات المثلى، وتعبر عن علاقات القوى الواضحة فى المجتمع.

معايير الممارسة المثلى:

على الرغم من ندرة الأدوات النظرية والمنهجية، إلا أنه تم تحديد عدد من المعايير المتلاقية التي تساعد على التعرف على الممارسات المثلى فى التنمية، ومعظمها مستمد من الممارسين، والمديرين، والمنظمات الكبرى مثل اليونسكو، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والبنك الدولي. وإذا كانت تلك المعايير تتفق على الخصائص الأساسية للممارسة المثلى إلا أنها تعكس اختلافات فى التوجهات الأيديولوجية. وعلى هذا، ينظر البنك الدولي إلى الممارسة المثلى على أنها "....تمكين الشعب من المشاركة فى التنمية، والاستثمار فى البشر، وتهيئة مناخ أفضل للاستثمارات والوظائف، والنمو المستدام[١٠]" ويؤكد هذا التعريف على النمو الاقتصادي والمهارات التنظيمية للمشروعات[١١]. أما نهج البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فإنه يتسم بصبغة عملية أكثر، ويركز اهتمامه على الآثار الواضحة، والشراكة بين القطاع العام، والخاص، والمدني، والاستدامة. ويرى البرنامج الإنمائي أن الممارسات المثلى هي بمثابة أداة لتحسين السياسات العامة، وزيادة الوعي بشأن إمكانية إيجاد الحلول، ونقل المعرفة، والتجارب والخبرات[١٢].

وتسمح مناهج البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بقراءة شاملة للممارسة المثلى، ولكنها تتجاهل دور السياق، والصراعات وحسمها– وهي العوامل الملازمة لشراكة منظمات المجتمع المدني. ويبدو أن تلك المناهج تتجاهل الكثير من التحديات الفريدة التى تتم مواجهتها والتغلب عليها فى عملية ابتداع ممارسة مثلى، كما أنها لا تتعامل مع مسألة التكرارية فيما يتعلق بالأنواع الشديدة الاختلاف من المعوقات السياسية والاجتماعية والثقافية، التي تجرى فيها التدخلات.

أما إدارة التحولات الاجتماعية (MOST) لدى اليونسكو، فتنظر إلى الممارسة المثلى بطريقة مشابهة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. إلا أنها تضع معايير وقواعد لنظام التقييم، وتؤكد على الإبداع والابتكار، ومن ثم توجد إمكانية لتناول الوسائل التي يمكن للتدخلات من خلالها التغلب على مختلف التحديات السياسية والثقافية بطرق جديدة وأصيلة[١٣].

وتدرج اليونسكو أربع خصائص للممارسة المثلى بالنسبة للفقر والاستبعاد الاجتماعي:

* الممارسات المثلى مسألة تنطوي على الإبداع، ذلك أن الممارسة المثلى قد أسفرت عن حلول جديدة وإبداعية للمشكلات العامة مثل الفقر والاستبعاد الاجتماعي.
* الممارسات المثلى تصنع فروقا. تحدث الممارسات المثلى أثراً إيجابياً وملموساً على الظروف المعيشية، ونوعية الحياة، والبيئة التي يعيش فيها الأفراد، والجماعات والمجتمعات المعنية.
* الممارسات المثلى لها أثر مستدام، تساهم الممارسة المثلى فى القضاء الدائم على الفقر او الاستبعاد الاجتماعي، ولا سيما من خلال الدور الذي يقوم به المشاركون من حيث الانخراط فى الممارسة المثلى.
* الممارسات المثلى تتمتع بإمكانية التكرار، وهي بمثابة نموذج لاستحداث السياسات والمبادرات فى أي مكان آخر.

ويصادق هذا الفهم على بعض الخصائص القياسية الأساسية للنهجين السابقين، ومع ذلك، فلعله من الأمور الهامة، تمكين الفئات شبه المحرومة من خلال عملية شاملة من القمة إلى القاع، حيث تحدد الأولويات مسبقا، وتخفت أصوات المستفيدين، أو يهمش دورهم كعناصر فاعلة ووكالات. ولهذا السبب، يوضح تعريف اليونسكو أقصى ما هو مأمول فى توسيع المعايير التى تعرف الممارسة المثلى، حسب ما هو مقترح فيما بعد أدناه.

المصدر: ملك رشدي، تقرير التنمية البشرية فى مصر ٢٠٠٧

فى تفاديه. وتتوجه -بدلا من ذلك– إلى وكالات التمويل الدولية لسد الثغرات، وانتقاء البرامج التي تكون لها رؤية واضحة على الأرجح، ولكنها ليست البرامج التي تتطلب اختيارا قاسيا للتحول فى السياسات، وتوجهات الميزانية.

ونادراً ما تُدْرَج العوامل المتصارعة التى تسبق تدخلات الممارسة المثلى، التى تميل إلى التأكيد على العلاقات المنسجمة، إلا أن القدرة على التغلب على تلك العوائق– سواء كانت عوائق إدارية أو مصالح متضاربة– تشير إلى أن نجاح الممارسة المثلى، يجب الحكم عليه فى إطار تحليل أكثر شمولاً، يتضمن تفاصيل الوسائل الرامية إلى حسم الشقاق بين الشركاء لصالح المستفيدين[٨]. وتمثل التدخلات عملية ديناميكية للتبادل على عدة مستويات، ولكنها غالبا ما تجري دون الإشارة إلى عملية حسم الصراع، ودون الإشارة إلى إطار حقوق الإنسان، أو دون الإشارة إلى ضمان الحقوق الثقافية والمدنية. وإذا كانت الممارسة المثلى تمثل قصة نجاح حقا، إذن فلا بد أن تشتمل أهدافها على تهيئة مناخ مُواتٍ يستطيع فيه المجتمع المدني أن يمارس عمله بكفاءة، ويلتقي مع المصالح الصريحة للأطراف المحلية الضالعة فى العمل والمستفيدين. (انظر إطار ٨–١)

من يشجع الممارسة المثلى؟

حقوق الإنسان: إطار للممارسة المثلى:

يوجد الآن حول العالم، حالات متناثرة، يطلق عليها صفة "الممارسة المثلي" فى التنمية. وينبثق سؤال حول ما إذا كانت كل ممارسة مثلى، أطلقت عليها صفة النجاح، على هذا النحو، قد عالجت الشواغل والهموم الشائعة عالميا[١٤]. وهل الممارسات المثلى، هي رد على المشكلات المحلية أم هي رد على المشكلات العالمية، أم رد على مشكلات بجدول أعمال أعد مسبقا؟ لقد حاولت المنظمات الدولية فى عالم يتقلص باستمرار وضع إطار عالمى من أجل التنمية، ومن ثم فإنها تتفق على وجود أسباب معينة للتخلف، وأن صور هذا التخلف ومظاهره موجودة فى العالم.

إن الأهداف الإنمائية الألفية للأمم المتحدة، تعتبر إحدى نتائج هذا الجهد لمعالجة العوامل المشتركة فى معادلة التنمية، وإقرار فكرة الشراكة العالمية (الهدف الثامن) حسب التصور الذي يرمي إلى نشر التنمية فى العالم بأسره (انظر الفصل الثاني من هذا التقرير). وتعطينا أهداف التنمية للألفية إطارا كميا وزمنيا من أجل تحقيق الأهداف العملية

٨. http://www.iln-best.org/page.php?nr=5
٩. ميللر، ٢٠٠٢، ص ٥٠–٦٧
١٠. البنك الدولي، ٢٠٠٤
١١. أدين، ٢٠٠٢، ص ١٢.
١٢. http://www.iln-best.org/page.php?nr=5
١٣. http://www.unesco.org/most/bphome.htm
١٤. أدين، المرجع السابق، ص ١٩– ٢١.

حاولت المنظمات الدولية وضع إطار عالمى من أجل التنمية، يتفق على أن أسباب التخلف يشترك فيها العالم بأسره

مثل: القضاء على الفقر، وتعزيز مساواة المرأة، وتحسين الصحة، وحماية البيئة.

ومع ذلك، فقد ذهب البعض إلى أن هنالك قاسما مشتركا عالميا لا يقل أهمية. وفى وقتنا هذا، فإن أهداف التنمية للألفية، تؤدي ضمنيا فقط إلى تكامل أجندة حقوق الإنسان العالمية. وكانت حقوق الإنسان قد حظيت بالاهتمام كما بدا ذلك فى إعلان التنمية للألفية الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، وذلك فيما يتعلق باستخدامها كقواعد معيارية من أجل تعزيز أهداف التنمية. ويؤكد تقرير التنمية البشرية من جديد، الصادر ٢٠٠٣، بأن أهداف التنمية للألفية "لا تعكس فقط الدوافع الأساسية من أجل حقوق الإنسان" ولكنها أيضا "تعكس أجندة حقوق الإنسان– مثل حقه فى الغذاء، وفى التعليم، وفى الرعاية الصحية، والمستوى المعيشي الكريم"[١٥]. وبمعنى آخر، فإن أهداف التنمية للألفية، هى فى الواقع ليست فقط الوصول إلى الموارد والخدمات، ولكنها تنطوي أيضا على حقوق بجانب أبعادها الصريحة فى عدم التمييز، ولكنها ليست على أية حال، حقوقا مدنية أو ثقافية. وثمة توافق، رغم كل شئ، مع أجندة حقوق الإنسان، ولكن الأمر يتطلب بذل مزيد من الجهد، لتطبيق هذا التوجه بحذافيره[١٦]. وإذا تم تفعيل أجندة حقوق الإنسان بطريقة أكثر شمولا ضمن أهداف التنمية للألفية، فإنها يمكن أن تشتمل على الحقوق السياسية، والمدنية، والثقافية. إن مبادئ حقوق الإنسان يمكن أن تشكل إطارا، تجد الممارسة المثلى مكانا لها فيه، بل ويمكن متابعة بعض القضايا الهامة، مثل الممارسات الديمقراطية، وتقييمها، وتعميمها للتأثير على السياقات الأخرى.

وقد دلت التجربة على أن الحوار بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني فى مصر، يبرز أعراض العلاقة المعيبة بينهما التى تقوم على شكوك تاريخية[١٧]. فمنظمات المجتمع المدني تحتاج إلى حماية كافية لحقوقها كما عرفتها الاتفاقيات الدولية. وتدل الروايات عن حالات منتقاة من الممارسات المثلى، بأنه قد سمح لها بالعمل فى حدود إطار ضيق من النظم والأهداف. ولقد تحققت معظم الأهداف البارزة، وبالطريقة التى تتوافق فيها المخرجات مع معايير التقييم. إلا أنه لا يوجد من بينها شيء يتحدث عن الآليات التى تم اتخاذها للتغلب بنجاح على المعوقات الكامنة فى علاقة غير متكافئة، حيث تكمن السيطرة النهائية والتأثير خارج نطاق المجال الذي أتيح لبرنامج الممارسة المثل.

اكتسبت الأنشطة الثقافية فى مصر –على الرغم من عددها المحدود– أهمية من حيث علاقتها ببرامج التنمية وأثبت القليل منها بالفعل قدرته فى المساهمة الطيبة فى الأوساط المحلية التى تعيش فيها

وبالإضافة إلى ذلك، هنالك ندرة فى ممارسات الإدارة الرشيدة، وأسباب ذلك لا تكمن فحسب فى داخل منظمات المجتمع المدني ذاتها. والعادة السائدة للإدارة من أعلى إلى أدنى، هى انعكاس للظروف السائدة فى المجتمع بأسره. وفى مصر، نجد أن البنى والتنظيمات الاجتماعية التقليدية تسود فى العلاقات العائلية، والتفاعل بين الجماعات المتناظرة، وتشير إلى درجة عالية من النظام التسلطي، وفى ظل تلك الظروف غير المشجعة، يصبح تحليل نجاح أي مداخلة فى مجال التنمية، أمراً معقدا، ومن الصعب أن ننسبه إلى القضايا الواسعة لحقوق الإنسان[١٨]. ولعله من المهم من أجل التمثيل الصحيح للممارسة المثلى، أن نتحرك خارج نطاق المعايير التى استقرت من قبل، وأن نأخذ في الحسبان نجاح المشروع فى الحصول على مجال عام من أجل التغيير السياسي– الاجتماعي، والتطور الديمقراطي. ولا يمكن أن يتحقق ذلك، إلا إذا نظرنا إلى الممارسات المثلى على أنها جزء من عملية ديناميكية تمس أيضا المعايير الاجتماعية، بدلا من تمثيلها كمجموعة من الأرقام مدرجة فى ميزانية، او أعداد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم فى مكان محدد وفى زمن معين.

الثقافة: أداة لتحريك التنمية

أكدت الدراسات الارتباط المتين بين ازدهار القطاع الثقافي والفني والإبداعي وبين الصحوة الاجتماعية وتنمية المجتمع[١٩]. ذلك إن منظمات المجتمع المدني لا تقوم فحسب بدعم الخدمات الاجتماعية، أو الاضطلاع بدور دعوي لطرح المشكلات القائمة على اهتمام الرأي العام، وإنما تقدم أيضا الأدوات المحركة للأنشطة الثقافية والاجتماعية والإبداعية. ثم إن الجمعيات الفكرية، ونوادي السينما، والروابط الموسيقية، ومعارض الفنون، والأندية الرياضية، ليست إلا بعض مظاهر هذه الوظيفة المعبرة التي تثري حياة المجتمع وتبعث فيه الحيوية. وهذه المنظمات والمؤسسات ذات أهمية لدورها في بناء المجتمع، وخلق "رأس المال الاجتماعي"،

١٥. ألستون، ٢٠٠٥
١٦. المرجع السابق.
١٧. انظر فصل ٣ و٤
١٨. عبد السلام، ٢٠٠٥
١٩. Catterall, Bob, (1998) "Culture as a Critical Focus for Effective Urban Regeneration." Paper presented in "Town and Country Planning", York, University of York, Councillor's School, UK, http://www.planning-summerschool.org/papers/pdfs/1998CW03.htm

وإقامة علاقات التبادل والثقة بين أطراف المجتمع، كما إن قواعد التعاون التي تضعها لها مردودها على الحياة السياسية والاقتصادية[٢٠].

وخلال العقد الماضي اكتسبت بعض جمعيات الأنشطة الثقافية في مصر– رغم قلة عددها -أهمية بالنسبة لبرامج التنمية. وكانت بعض التجارب القليلة قد أوضحت بالفعل، مساهمة طيبة من جانب تلك الجمعيات في الأوساط المحلية. ومن بينها على سبيل المثال جمعية النهضة العلمية والثقافية (ويشار إليها باسم النهضة) التي تضرب المثل في الممارسات المثلى، وكان فريق من الشخصيات العامة، والمفكرين، واليسوعيين (الجيزويت) قد أنشئوا تلك الجمعية التي تجاوزت كل الحواجز الطبقية، والثقافية، والجغرافية، وقدمت خدماتها للمجتمعات المحلية[٢١]، دون النظر إلى الانتماء الطائفي. وتضم أعضاء من جميع أنحاء القاهرة، يمثلون صورة متباينة القسمات بحكم انتماءاتهم إلى الطبقة العاملة، والمهنيين، والموظفين، والقطاع الخاص.

جمعية النهضة العلمية والثقافية صورة مؤسسية:

إن جمعية النهضة - التي وصل عدد أعضائها النشطين إلى ٢٤ عضوا بحلول عام ٢٠٠٧– بعد أن بدأت بخمسة أعضاء في عام ١٩٩٧– تقوم على التنسيق الدقيق بين المستفيدين، وأعضاء مجلس الإدارة الخمسة، ومجلس تنفيذي من خمسة إداريين متطوعين. وتعتمد جمعية النهضة على العمل الطوعي المجاني من جانب المشاركين الذين يتم تدريبهم في الموقع، والذين لهم صلات متينة بالمجتمع. ويقوم ثمانية عشر شخصا من قيادات التدريب بتوجيه تلك الأنشطة، على الرغم من النقص في خدمات المتطوعين على مستوى البلاد بسبب المقابل المادي المحدود.

ويتم اتخاذ القرارات بناء على احتياجات المستفيدين، وتقييم الأعضاء للأنشطة الجارية، ورؤية أعضاء مجلس الإدارة، والموارد المتاحة. ويرتكز هذا التعاون على علاقة جدلية بين القاعدة والقمة. وتعقد اجتماعات كل يوم ثلاثاء بين الأعضاء، وممثل لمجلس الإدارة، والموظفين، وهى تمثل همزة الوصل بين مختلف مستويات صنع القرار. ويتم أثناء تلك الاجتماعات مناقشة القضايا التنظيمية وقضايا التخطيط، بناء على أراء المستفيدين وتعليقاتهم بشأن الأنشطة.

والنقد البناء، وعمليات التقييم، جزء أصيل في أخلاقيات العمل وممارساته. ويجرى تشجيع الأطفال على التعبير عن أرائهم من خلال اشتراكهم في ورش العمل، كما يتحملون مسئوليات مباشرة في أي مشروع من خلال تقسيم العمل في أنشطة الفريق، وهم مسئولون أيضاً عن المواد والمعدات التي يستخدمونها. وعن طريق توزيع المسئوليات، يقرّ المنسقون بحق المشاركين في المساهمة في اتخاذ القرار. وبفضل هذا النهج التفاعلي، يصبح للمشاركين صوت ومجال للتعبير عن أفكارهم، وممارسة حقوقهم وواجباتهم ،والإحساس بأن ما يقومون به من نشاط هو مِلكٌ لهم (انظر إطار٣٠)

جمعية النهضة لماذا الممارسة المثلى؟

تباشر جمعية النهضة نشاطها منذ تسع سنوات، وهى فترة كافية للحكم على مردود ذلك النشاط. وفى التنظيم الاجتماعي نجد أن سد الفجوة بين الفرد والجماعة مسألة بالغة التعقيد، وتعتبر جمعية النهضة من بين منظمات المجتمع المدني النادرة في مصر التي تؤكد على العلاقة الجوهرية بين العمل الجماعي بروح الفريق، وبين حق الفرد في الإعراب عن أرائه واختياراته. ومن المزايا التي ساعدت على نجاح تلك الجمعية ما يلي :

- تنظيم العمل والإدارة، الذي يقوم على العمل الجماعي المستمر، لوضع تصورات للخطط، وأدوات العمل، والأنشطة التي تتناغم مع الاحتياجات المحلية.
- الأنشطة، والتفاعل الحيوي داخل المجموعات، وحرية التعبير، مما يجتذب الصغار والشباب إلى الانخراط في نظام الجمعية.
- الإحساس بالانتماء إلى الفريق الذي تشكل عن طريق الأنشطة الجماعية .
- الإمكانيات المتاحة من أجل التكامل الاجتماعي، وبناء الشخصية الفردية، نتيجة للمشروعات التي تشارك فيها وكالات متعددة، وهى المشروعات التي تتخطى الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والطائفية .
- الطرق المبتكرة للوصول إلى التكامل الاجتماعي والثقافي، من خلال الاستخدام الإبداعي للمحيط العام الذي يسمح للمشاركين بمعرفة ثقافات فرعية متنوعة.
- البرامج الإبداعية - التي تقوم على المرونة والحركية - ومن ثم تستوعب المواهب المتنوعة في المناطق الجغرافية المختلفة .
- الأنشطة العملية في مجال الفنون التي توصل بين الأيديولوجيات والمعتقدات، وهى معادلة يصعب الوصول إليها في الممارسات الاجتماعية.
- بناء القدرات، وهى عملية مستمرة، تخلق إحساساً بالبراعة والتفوق والثقة.
- آليات مختلفة للمتابعة والتقييم، تتيح تقدما متواصلاً في التعلم والمعرفة.
- إرادة التغلب على المعوقات من جانب المؤسسات الحكومية ووزارة الداخلية، وتلك الإرادة هي مثال يحتذي من جانب منظمات المجتمع المدني التي تواجه عقبات مثيلة.

وبمضي السنين، أقامت جمعية النهضة شبكة واسعة من الاتصالات والشراكات، مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الحكومية، والمنظمات الدولية. ولقد أسهم هذا التعاون في معظم الأنشطة التي تقوم بها الجمعية، وساعد على الدعاية الواسعة لها والتعريف بها، وكذلك على زيادة التفاعل وتبادل الأفكار بين المشاركين، والأعضاء، والكوادر. وكلما زادت شهرة الجمعية - محليا وعالميا– انعكس ذلك بالفائدة على عملية التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فان تبادل الأفكار والخبرات، قد سمح بانتقال بعض جوانب تجربة جمعية النهضة إلى المشروعات المنشأة حديثا في المجالات

٢٠. Salamon,Lester M,S.W. Sokolowski and Regina List, (2003), *Global Civil Society: An Overview*, Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, Johns Hopkins University, Centre for Civil Society Studies, Baltimore.

٢١. الشكر مستحق لجميع الذين زودونا بالبيانات والمعلومات، بمن فيهم الأب وليام، عضو مجلس الإدارة وعضو جمعية النهضة، والسيد/ عادل نظمي منسق جمعية النهضة، والسيد/ مختار كوكاشي، مسئول البرنامج– وسائل الإعلام والفنون والثقافة– ومؤسسة فورد، بالقاهرة.

الإطار٨-٢: أنشطة جمعية النهضة الثقافية في مصر

تضم جمعية النهضة مسيحيين ومسلمين، وشخصيات عامة علمانية ووطنية. وهذه الصورة الاجتماعية المتباينة القسمات، تجعل التجربة تجربة غير عادية، شأنها شأن ممارسات التنمية. وتستهدف الأنشطة الثقافية، الأطفال والشباب من كلا الجنسين، من خلال الفنون، للتعبير عن همومهم، وأحلامهم، وطموحاتهم. والمستفيدون من تلك الأنشطة، هي تلك الفئات ذات الفرص المحدودة للوصول إلى الموارد التعليمية والثقافية. ومع ذلك، فإن اشتراك الفئات الاجتماعية الأخرى محل ترحيب أيضاً .

الأعمال السينمائية: هذا جهد تعاوني، يسمح بحق الملكية الجماعية للإنتاج السمعي– البصري. وتستضيف ورش العمل ما يناهز عشرة أطفال أو شباب، ويبدأون بالتفكير في قصة، وأبطالها، وحبكتها، والسرد، ثم يأتي بعد ذلك النص المكتوب والحوار، تليه بعض الرسومات التي تتحول بعد ذلك إلى صور، وتتمثل اللمسات الأخيرة في المونتاج والمكساج مع تركيب الصوت الذي يقوم به الأطفال. وتستخدم في هذا الشأن، ثلاث طرق فنية:

١. إعداد الصور للقطع والتلوين، على أساس قطع الصورة من الورق.
٢. نقل الرسومات إلى ورق الاستشفاف.
٣. أعمال الصلصال، أي استخدام أشكال منحوتة من مادة لدنه مثل الصلصال. وتوضع تلك الأشكال في الخلفية، ويتم التقاط الصورة السينمائية بينما يتم تحريك الأشياء الموجودة في الخلفية يدويا. وقد تم إنتاج ٩ أفلام، على مدى ٥٠٠ ساعة من العمل التعاوني، في أحياء القاهرة المختلفة.

الفيلم والسينما: يقام نادي السينما مرة كل أسبوع، ويحضر العرض السينمائي ما يناهز ١٥٠ من المشاهدين من مختلف المناطق الفقيرة في القاهرة. وتعقب الفيلم مناقشة مع مخرج الفيلم، والممثلين، والنقاد السينمائيين. وتعرض السينما المتنقلة– أفلاما في المناطق النائية، والأحياء الفقيرة بالقاهرة. والفكرة من وراء ذلك، هي إتاحة الفرصة للسكان الذين لا تتوافر في مناطقهم تسهيلات العروض السينمائية، أو الذين لا يستطيعون الاستمتاع بالفنون السمعية–البصرية، لتشجيع العروض الثقافية والحوار. ويتم عرض الأفلام الروائية والتسجيلية التي تتناول القضايا الاجتماعية والثقافية والبيئية تعقبها مناقشات عامة، وعرض وجهات النظر بين الحاضرين. ويوجد في مركز الفيديو والتسجيلات السمعية مكتبة فيديو تشتمل على أفلام تسجيلية وروائية، معروضة لاستخدام الجمهور في المركز أو في البيت. وقد قام المركز بإنتاج عدة أفلام تتناول القضايا الاجتماعية والتراث الثقافي، وكان قد تم منح أستوديو الأفلام الموجود في أستوديو ناصيبيان التاريخي، لجمعية النهضة، وأصبح يستخدم الآن كمركز للتوثيق السمعي والبصري والمحفوظات. كما أنه متاح بتكلفة متواضعة للغاية لصناع الأفلام من الشباب، كما يستخدمه مشروع مدرسة السينما. ويتم إنتاج الأفلام بالتعاون مع المؤسسات الدولية والوطنية، والجامعات الحكومية، والفنانين المستقلين.

المسرح: في المسرح المتجول للأطفال، تعتمد فرقة الخيال الشعبي على نهج المسرح التجريبي، حيث يتم تنظيم ورش عمل لتطوير مهارات التمثيل، والتفاعل الإنساني. ويجري إقامة العروض في الأماكن العامة المفتوحة، والشوارع، والأفنية، والصالات العامة، والمقاهي. والمادة المستخدمة مأخوذة من الموارد المحلية الموجودة في البيئة وفى الحياة اليومية، وأما الممثلون والجمهور فيقومون بأدوار تبادلية تفاعلية. ومنذ إنشاء المسرح قُدمت مسرحيتين أكثر من ٥٠ مرة في مختلف أنحاء مصر. وأما عن مسرح العرائس وخيال الظل، فإن أطفالاً من مختلف الأوساط الاجتماعية والاقتصادية، يحضرون ورش العمل. وقد عقد أكثر من ٢٠ ورشة عمل مختلفة، حتى الآن، في القاهرة، والإسكندرية، والفيوم. كما جرى تنظيم ورش عمل مشابهة للكبار، حول إنتاج الدراما، كما عقدت ورش عمل للتدريب في أربعة مواقع مختلفة في مصر، حضرها معلمون، وطلاب، وأخصائيون اجتماعيون.

الموسيقى: تضم فرقة المغنيين أطفالاً من أحياء القاهرة المختلفة، حيث تقام حفلات غنائية، يحضرها ما بين ٢٠– ٢٥ طفلا. ومن بين أهدافها جمع ونشر الموسيقى والأغاني الشعبية، والمحافظة عل التراث الموسيقى للمجتمع المحلي، وتعتمد في ذلك على الأغنيات والقصائد الغنائية التي تجمعها من الأسر، والجيران، وكبار السن. ويقيم نادي الموسيقى حفلات موسيقية ومؤتمرات تحت إشراف الموسيقيين الكبار، وهي مفتوحة للجمهور.

فرص الترويح والتعليم: يضم الآتليية: الرسم، والأشغال الورقية، وأعمال الخزف، والجلود، وأشغال النحاس، والرسم على الزجاج، وكل ذلك يقوم به الأطفال والشباب، فضلا عن ذوي الاحتياجات الخاصة في مجال التعليم. ويعتبر النادي الرياضي واحداً من أهم المساحات المفتوحة لجمعية النهضة التي تعرض سلسلة من الأنشطة للمشاركين والأعضاء. وفى الصيف، يستقبل النادي الأطفال والشباب من مختلف أحياء القاهرة الذين لا يستطيعون دخول الأندية الخاصة، ولا يستطيعون تحمل مصاريف الأجازة الصيفية. ويوجد بالمكتب مجموعة من الكتب تبلغ ٥٠٠٠ كتاب، وهي تزيد باستمرار، وتغطي تلك الكتب الثقافة العامة، والبيئية، والدراسات الاجتماعية، مع وجود أرفف للجرائد والمجلات. وتستقبل المكتبة حوالي ٨٠ زائراً في السنة، وتقوم بإعارة حوالي ١٢٠ كتابا سنويا، كما تقوم بتنسيق أنشطتها مع عدة مكتبات أخرى. ويوجد مركز إيزادورا للتدريب على الكمبيوتر والانترنت، وهو مزود بستة أجهزة كمبيوتر، ووصلة ADSL لاستخدام الانترنت. ويعرض المركز ورش عمل للتدريب على استخدام البرامج لعدد يبلغ ١٧٥ شابا سنوياً، ٤٠٪ منهم من الإناث.

المناسبات الاجتماعية: تعتبر خيمة رمضان مناسبة سنوية من أجل احتفال الجمهور بشهر رمضان، شهر الصوم في الإسلام، حيث تجمع الخيمة الشباب والأطفال من مختلف الانتماءات الدينية والطبقات الاجتماعية، حول عروض ثقافية متنوعة. وقد ساهم في تلك المناسبة أكثر من ٣٧٥ فنانا ومؤدياً وكان متوسط الحضور ٤٥٠٠ شخص، وعادة ما يكون الاحتفال احتفالا سنويا حول موضوعات اجتماعية– ثقافية. ويتعاون المفكرون، والنشطاء، والفنانون، وأعضاء جمعية النهضة، من خلال الشبكات الخاصة بكل منهم، من أجل وضع برنامج للحوار والمناقشة بشأن القضايا الجارية حول موضوعات مثل الهيئة (٢٠٠٥) والتغيير الحادث في مصر (٢٠٠٦) وأرض العجائب بالقاهرة (٢٠٠٧). ويخاطب البرنامج جماهير متباينة من منابع مختلفة، من أجل التفاعل بين مختلف الأوساط الاجتماعية والثقافية.

مشروعات خاصة: حوار الحضارات ويدور حول فكرة "التآلف". ولقد قام الشباب والشابات (الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٧–٢٩ سنة) بإنتاج ثلاثة أفلام من الرسوم المتحركة في عام ٢٠٠٦–٢٠٠٧ حول العوامل التي تعوق مشاركة الشباب في الحياة العامة الاجتماعية، والثقافية، والمدنية. وقد حضر مشاركون من البرتغال، وبلجيكا، ولبنان، ومصر، وفى عام ٢٠٠٤–٢٠٠٥ جرى حوار حول إنتاج فيلم بعنوان "المدينة الفاضلة". وقام ١٠ أطفال من مختلف أحياء القاهرة (تتراوح أعمارهم ما بين ٧–١٠ سنوات) بالتعاون مع أطفال من فرنسا، ولبنان، وسوريا، وفلسطين. وكانت الجهات الراعية لهذا الحدث: جامعة القديس يوسف– لبنان، والاتحاد الأوربي، واليونسكو. أما مبادرة الحماية الاجتماعية فقد تناولت، في عام ٢٠٠٢، مشكلات ٦٥٥ طفلا من الأطفال المحرومين أو الجانحين، من مناطق نائية، أو من الأحياء العشوائية، في القاهرة. وشهد المشروع مشاركة ٩ منظمات غير حكومية، وبعض المدارس العامة في القاهرة.

المصدر: ملك رشدي، ورقة مرجعية لتقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠٠٧.

المماثلة. ولقد استفاد من تجربة الجمعية، عدد من المراكز الثقافية المدعمة من جانب طائفة اليسوعيين (الجيزويت) ولكنها غير مترابطة مؤسسياً[٢٢].

تأتي مصادر التمويل من العديد من الجهات المانحة، ومنها مؤسسة فورد، واليونسكو، وتبرعات الأفراد، ومؤسسة أوفر دوريان Oeuvre d'Orient، ومؤسسة Caisse des PauvresJesuit ، ومؤسسة Jesuit Alumni. وعليه أخذت الميزانية في الزيادة من ٧٦٦٠٠ جنيهاً مصرياً عام ٢٠٠٢ (ميزانية البداية، لم يكن هناك أي أصول متاحة في ذلك الوقت) لتصبح ٨٣٦٠٠٠ جنيهاً مصرياً (بما فيها الأصول) بحلول عام ٢٠٠٧.

التعليم مسئولية مشتركة

انطلقت حركة "التعليم للجميع" في مارس لعام ١٩٩٠ بقيادة اليونسكو أثناء المؤتمر العالمي للتعليم للجميع الذي أقيم في جومتيين– تايلاند، بهدف تلبية الاحتياجات التعليمية لكافة الأطفال والشباب والكبار بحلول عام ٢٠١٥. أعيد تأكيد أهداف المؤتمر العالمي للتعليم للجميع مرة أخرى عام ٢٠٠٠ من خلال "إطار عمل داكار"[٢٣] والأهداف التنموية للألفية برعاية الأمم المتحدة. وقد تعهدت مصر بتحقيق أهداف المؤتمر العالمي للتعليم للجميع والأهداف التنموية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٢٢. للإطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الموقع التالي: http://www.ceremedjesuits.com/ .

٢٣. في أبريل من عام ٢٠٠٠ تجمع ممثلون من هيئات حكومية وغير حكومية من ١٦٤ دولة في داكار، السنغال لحضور المؤتمر العالمي للعلم للجميع لتبني إطار عمل داكار. العلم للجميع: الوفاء بكافة التزاماتنا المشتركة. يعيد هذا المستند التأكيد على تحقيق هدف العلم للجميع ويتعهد إلى الحكومة بمسئولية تحقيق تعليم أساسي عالي الجودة للجميع بحلول عام ٢٠١٥ مع التأكيد الخاص على تعليم الفتيات وربط التعليم بالتنمية، ومستوى المعيشة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والتكامل الاجتماعي والعدالة. وبالتالي، تم وضع "إطار عمل" على المستويين الإقليمي والقومي.

الإطار ٨–٣: لإصلاح التعليم - أحد أولويات وزارة التربية والتعليم

حققت حكومة جمهورية مصر العربية نجاحات كبيرة في قطاع التعليم خلال العقدين الماضيين مما أدى إلى زيادة ملحوظة في الوصول للتعليم الابتدائي (٩٦٪ من إجمالي معدل الالتحاق، ونسبة ٨٧,١٪ من صافي معدل الالتحاق عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦) وانخفضت فجوة النوع الاجتماعي بشكل كبير (٠,٧ نسبة الفتيات إلى نسبة الفتيان عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦)

في مايو من عام ٢٠٠٧، أطلقت وزارة التربية والتعليم خطتها الإستراتيجية القومية الخمسية لإصلاح التعليم (٢٠٠٧/٨– ٢٠١١/١٢) بهدف تكوين نموذج جديد يركز على تعزيز تنمية رأس المال البشري والإنتاجية القومية. تعكس خطة الإصلاح الأهمية التي تعلقها وزارة التربية والتعليم على بناء شراكات مع المجتمع المدني وأيضا مع وزارات أخرى والقطاع الخاص في إطار واضح من المسئولية والمساءلة لدعم جهود الإصلاح الموجهة نحو اللامركزية ووصول متكافئ لتعليم ذي جودة مناسبة. تضم خطة وزارة التربية والتعليم اثني عشر برنامجا ذوي أولوية، تصنيفها كما يلي:

برنامج مستوى التعليم: يهدف لتحسين الوصول:

- تعليم الأطفال المبكر (التحاق ٦٠٪ من الأطفال بحلول عام ٢٠١٢)
- التعليم الأساسي (١٠٠٪ من إجمالي معدل الالتحاق بحلول عام ٢٠١٢)
- الوصول لمعدل متوازن من الالتحاق في التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني بحلول عام ٢٠١٢
- الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (ضم ١٠٪ من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم الأساسي السائدة بحلول عام ٢٠١٢)
- الارتقاء بإنشاء مدارس المجتمع (انظر الإطار ٨–٤)

برامج الجودة التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم على جميع المستويات:

- مناهج شاملة وإصلاح تكنولوجي تعليمي
- إصلاح المدارس والاعتماد والمساءلة
- الموارد البشرية والتنمية المهنية

برامج الإدارة التي تهدف إلى دعم تقديم تعليم ذي جودة:

- تأسيس اللامركزية
- التنمية التكنولوجية ونظم المعلومات (نظام معلومات الإدارة البيئية ونظام إدارة المعلومات)
- إنشاء نظام مراقبة وتقييم
- إنشاء مدارس

تحديد برامج الأولوية كان بناءا على تحليل شامل لمحيط قطاع التعليم الذي يشمل إعادة النظر وتحليل التقارير الموجودة وورش العمل التي تضم كافة الأطراف المعنية على المستويات المركزية والمحافظة والمدرسة والمجتمع. بالإضافة لما سبق، نجحت وزارة التربية والتعليم في تهيئة نموذج توقع التحليل المقدم من اليونسكو الذي استخدم لتنظيم المؤتمر العالمي للتعليم للجميع لتقييم التوقعات المستقبلية وتقدير كلفة البرنامج. تشكلت لجنة لتمثل وزارة التربية والتعليم، ووزارة المالية ووزارة التنمية والبيئة لتحديد الموارد المتاحة والموازنة.

وأثناء وضع الخطة الإستراتيجية، بدأت وزارة التربية والتعليم عمليات لتحديد الشروط المسبقة والهياكل اللازمة لما يلي:

- **وحدة للسياسة القومية والتخطيط الإستراتيجي في وزارة التربية والتعليم** في أبريل من عام ٢٠٠٦، لمراقبة وضع وتنفيذ الخطة الإستراتيجية
- **المعهد القومي للتنمية المهنية للمعلمين**: يجري حالياً إنشاء الأكاديمية المهنية للمدرسين. يبدأ عمل الأكاديمية في فبراير/ مارس من عام ٢٠٠٨
- **نظام الاعتماد القومي**: أنشئت الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد في نوفمبر من عام ٢٠٠٧. تختبر وزارة التربية والتعليم عملية اعتماد المدارس في محافظتين وتدعم خطط التحسين لأربعة آلاف مدرسة على المستوى القومي في إعدادها للحصول على الاعتماد
- **اللامركزية**: تعمل وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية على إعادة الهيكلة التنظيمية على المستويات الإدارية المركزية والمحلية. بالإضافة إلى ما سبق، شكلت وزارة التربية والتعليم ووزارة المالية بالتنسيق مع وزارات معنية أخرى لجنة وزارية لمراقبة اختبار اللامركزية في خمسة مواقع. تتشكل وحدات وقوى مهمة التخطيط الإستراتيجي على مستوى المحافظة لإدارة وضع الخطط المحلية على ضوء الاتجاهات الإستراتيجية القومية
- **التعليم المهني**: تخطط وزارة التربية والتعليم لعقد مؤتمر قومي حول التعليم الثانوي (العام والمهني) في أبريل ٢٠٠٨ لتطلق سياسات وإستراتيجيات الإصلاح
- شكلت وزارة التربية والتعليم فرقاً لتنفيذ البرامج، تمثل هذه الفرق كافة القطاعات التعليمية على المستوى المركزي لوضع خطط تنفيذية سنوية ومؤشرات لمراقبة التقدم. ويجري حالياً وضع الخطة التنفيذية الأولى ٢٠٠٧/٢٠٠٨
- تنفذ وزارة التربية والتعليم بنجاح، بالتنسيق مع وزارت معنية أخرى والمجالس المحلية والجهات المانحة، برامج الإصلاح المتقدمة في المجالات التالية التي أبرزها تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥: تنمية الطفولة المبكرة، وتعليم الفتيات، وإنشاء المدارس، والتدريب أثناء العمل، والتعليم الثانوي، والإصلاح المبني على أساس المدارس
- في الوقت نفسه، وضعت هيئة تعليم الكبار خطة قومية خمسية بهدف تقليل معدلات الأمية من ٢٥,٨٪ (١٤ مليون أمي) إلى ١٠٪ من غير المتعلمين في عمر ١٠ سنوات وصاعداً

المصدر: إيناس حجازي، ورقة مرجعية، تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٧

ان الأخذ بطرق جديدة لتقديم الخدمات التعليمية، وتشجيع المجتمع المدني على المشاركة الفعالة يعتبر عنصراً أساسياً لتحقيق هدف التعليم للجميع، والأهداف التنموية للألفية

أطلقت حركة المؤتمر العالمي للتعليم للجميع البرنامج القومي الأول للإصلاح التربوي عام ١٩٩٢ للعمل على زيادة الوصول إلى التعليم الأساسي من خلال برنامج مكثف لبناء المدارس. اعتمدت الحكومة، وقد أبدت اهتماماً ضئيلاً بمنظمات المجتمع المدني، على إمكانياتها الذاتية في الأساس، لتحقيق ٩٠٪ من نسبة الالتحاق بالمدارس العامة. ومع ذلك، لا يزال هناك عقبة تحقيق الوصول إلى الجماعات المحرومة - ما يقرب من مليون من الأطفال في المرحلة التعليمية وأربعة عشر مليون من غير المتعلمين في عمر ١٠ سنوات– وأيضا تحسين جودة وملاءمة التعليم.

ومع ذلك، فقد أظهرت هذه التجربة أن اتخاذ مناهج جديدة في تقديم خدمات تعليمية وتعزيز المشاركة النشطة للمجتمع المدني هما أحد المكونات الرئيسية في تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف التنموية للألفية. بدأت منهجيات جديدة في السنوات الأربعة عشرة الماضية -بقيادة منظمات المجتمع المدني– على مستوى المجتمع لتحسين الوصول لخدمات تعليمية ذات جودة مناسبة في المناطق المحرومة مع التركيز الخاص على تعليم الفتيات والتأكيد على أشكال التعليم والتفكير النقدي الذي يمكن الطلاب من فهم البيئات المتغيرة وتكوين معارف جديدة. حازت هذه المبادرات فعليا، بإدارة منظمات المجتمع المدني، على اهتمام ودعم وزارة التربية والتعليم كوسيلة لتعجيل تحقيق أهداف المؤتمر العالمي للتعليم للجميع والأهداف التنموية للألفية ولا سيما في مجالات تعليم الكبار والأطفال الذين لم يرتادوا المدارس والأطفال الذين يصعب الوصول إليهم وتعليم الفتيات.

وعلى المستوى الدولي، ساهمت منظمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ في تقييم المؤتمر العالمي للتعليم للجميع عقب جومتيين وأنشئت شبكات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لتعيد تأكيد نواحي العجز في الموارد والجودة وآثار

هذه النواحي على النوع الاجتماعي، والمهمشين وغير القادرين. المشاورات الجماعية لمنظمات المجتمع المدني حول المؤتمر العالمي للتعليم للجميع تحت رعاية اليونسكو هي أحد الآليات الرئيسية لتيسير الحوار والعمل المشترك بين منظمات المجتمع المدني واليونسكو في مجال المؤتمر العالمي للتعليم للجميع، بهدف تقوية قدرات منظمات المجتمع المدني وتعزيز الاعتراف بأدوار وخبرات منظمات المجتمع المدني في المؤتمر العالمي للتعليم للجميع وحشد مشاركة منظمات المجتمع المدني في مراقبة وتقييم أهداف المؤتمر العالمي للتعليم للجميع. كما ألقى إطار عمل داكار الضوء على الحاجة إلى تأكيد التزام ومشاركة المجتمع المدني في تشكيل وتنفيذ ومراقبة إستراتيجيات التنمية التعليمية.

زيادة الاعتماد على المجتمع المدني في التعليم

أثبت دور منظمات المجتمع المدني -في الوصول إلى المحرومين، وتعزيز العلاقات بين المدارس والمجتمع المحلي، وتقديم فرصة ثانية للمنسحبين من الدراسة وسد فجوة النوع الاجتماعي– أثبت فاعليته في إتمام جهود وزارة التربية والتعليم لتوصيل التعليم إلى جميع الأطفال في مصر. برنامج إنشاء المدارس الواعد تحت رعاية وزارة التربية والتعليم وإدخال نماذج مختلفة من برامج تعليم الكبار والتعليم في المدارس، الذي تم تنفيذه بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في إدخال نماذج مرنة وابتكاريه من نماذج التعليم مثل التعلم من النظراء ودمج مهارات الحياة في برامج التعليم، ومدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع، ومدارس البنات، والمدارس الجديدة التي تلبي احتياجات الفقراء، والفتيات الريفيات المهمشة، وأطفال الشوارع، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وبعض الفئات الأخرى من المحرومين وأيضا المشاركة النشطة للمجتمعات المحلية.

تركز منظمات المجتمع المدني أعمالها في التعليم مع ثلاث فئات رئيسية:

١. مع جمعيات تنمية المجتمع[٢٤] التي تخدم مجتمعاتها على مستوى المجتمعات المحلية
٢. مع منظمات المجتمع المدني المحلية وهي منظمات أُسست مركزيا أو إقليميا لتقدم الدعم للمجتمعات بخلاف مجتمعاتها هي
٣. مع منظمات المجتمع المدني الدولية، وهى منظمات أسست مركزيا ولها مكاتب فرعية إقليمية

كان من بين نتائج نشاط منظمات المجتمع المدني على المستوى الجماهيري إنشاء إدارات لمنظمات المجتمع المدني داخل الهيئات الإدارية على مستوى المحافظات في كافة أنحاء مصر، وتنظيم علاقات المشاركة مع المنظمات غير الحكومية من أجل رفع مستوى الوصول إلى التعليم الجيد في المناطق المحرومة.

شجع هذا الاعتراف والدعم الرسميين، جمعيات تنمية المجتمع شبه الرسمية على إنشاء المزيد من الفصول

الإطار ٨–٤ محاولات تجريبية ناجحة لمنظمات المجتمع المدني في مجال محو الأمية

شاركت منظمات المجتمع المدني بنشاط في تجربة عدد من التدخلات الناجحة التي حسنت من جودة برامج تعليم الكبار والتعليم الأساسي. وهذه التدخلات التي تدعمها وزارة التربية والتعليم التي تهدف إلى:

* دمج مهارات الحياة في برامج تعليم الكبار
* إنشاء مدارس مجتمع للمحرومين من الأطفال
* تحسين بيئة التعليم في المدارس
* تطبيق المنهجيات الجديدة للتعليم المتمحورة حول الطفل، ومنهجيات التعليم النشط
* إنشاء دور حضانة ورياض أطفال مجتمعية
* بناء القدرة للعاملين في المدارس وأعضاء مجلس الأمناء

تدخلات ناجحة شاركت فى العناصر التالية:

* تمكين أعضاء المجتمع وتعزيز الإدارة الرشيدة مع التأكيد على التخطيط والمراقبة الجماعية للخدمات التعليمية
* أنشطة تخطيط وإدارة مناسبة للإصلاح لإظهار النماذج الناجحة
* تعزيز القدرات البشرية والمالية لمنظمات المجتمع المدني وتوفير مساعدة فنية شاملة
* تعزيز الاحترام لحقوق الأطفال والشفافية والمساءلة والمواطنة النشطة
* تقارب البرامج المختلفة على مستوى المجتمع (التعليم، وتعليم الآباء، والتعليم الابتدائي، والتدريب المهني)
* معرفة منظمات المجتمع المدني بالمجتمعات المحلية والخبرة في تأييد وتعزيز الوعي

أحدثت المشروعات الممولة من جانب الجهات المانحة تغييرات هامة في قطاع التعليم، إلا أن هذه المشاريع، لسوء الحظ، فقدت القوة بعد انتهاء التمويل.

المصدر: إيناس حجازي، ورقة مرجعية، تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٧

كان من بين نتائج نشاط منظمات المجتمع المدني على المستوى الجماهيري إنشاء إدارات لمنظمات المجتمع المدني داخل الهيئات الإدارية على مستوى المحافظات في كافة أنحاء مصر من أجل رفع مستوى الوصول إلى التعليم الجيد في المناطق المحرومة.

الدراسية التي توفر فرصاً لتعليم الأطفال وفرص وظيفية للكبار. إنها مبادرة تحظى بترحاب كبير مع أنه لا يزال هناك حاجة لإجراء تحسينات في البرنامج وذلك بتسهيل الإجراءات البيروقراطية من جانب الحكومة، والمزيد من الشفافية وتبادل المعلومات لا سيما تلك المتعلقة بالتمويل والإنفاق من جانب منظمات المجتمع المدني.

تضم الخطة الإستراتيجية القومية للتعليم كافة الأطراف المعنية

شاركت كافة الأطراف المعنية، ومنها منظمات المجتمع المدني، على مراحل مختلفة في الخطة الإستراتيجية القومية للتعليم، ٢٠٠٧–٢٠١١ (انظر الإطار ٨–٣). تحدد الخطة بوضوح توقعات وزارة التربية والتعليم من قطاع المجتمع المدني. على سبيل المثال، يشير برنامج "زيادة الوصول للتعليم قبل الابتدائي" لنسبة ٦٠٪ على المستوى القومي إلى أن المجتمع المدني سوف يدعم إنشاء ٨٠٥١ من هذه الفصول، أي ما يساوي ٨,٢٪ من الهدف القومي. يشير برنامج "تعليم المجتمع" إلى وصول ٤٠٠,٠٠٠ من الأطفال الذين لا يرتادون المدارس إلى تعليم ذي جودة عالية، إلى أن المجتمع المدني سوف يدعم إنشاء وإدارة ١٣٣٣٣ فصلاً من

٢٤. جمعيات تنمية المجتمع التي أنشأتها وزارة الشئون البيئة أثناء الستينيات من القرن الماضي وأوائل السبعينيات لإدارة البرامج الاجتماعية التابعة للدولة– مع أعضاء متطوعين في مجالس إدارة وموظفين في الوزارة. يوجد أكثر من ٣٠٠٠ جمعية من جمعيات تنمية المجتمع في جميع أنحاء القاهرة حتى ذلك الوقت. انخفضت الإعانات المالية من البرامج الحكومية السنوية لجمعيات تنمية المجتمع خلال العقدين الماضيين

الإطار ٨–٥: تعليم الفتيات: برنامج إشراق في المناطق الريفية بصعيد مصر

إشراق هو برنامج تعليمي غير رسمي لمنح فرصة ثانية. لمن فاته قطار التعليم هذا البرنامج يدعم الانتقال الصحي الفاعل إلى سن البلوغ بالنسبة للفتيات المحرومات اللائي لم يتعلمن في ريف صعيد مصر، ويعدهن لاتخاذ قرارات ايجابية تتطلب قدراً من المعرفة تتعلق بقضايا الحياة. وتأسس هذا البرنامج بناءً على مفهوم خلق حيز عام آمن للفتيات بطرق عديدة. تم تطبيق هذا البرنامج في مراكز الشباب بالقرى، وبالرغم من كونه مفتوحاً لكل الشباب في الظاهر إلا أنه تحول إلى أماكن للشباب الذكور فقط. وفي حين يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع الانضمام أو عودة الانضمام إلى التعليم الرسمي، فإنه أيضا يؤكد على التعليم ومهارات الحياة مع اهتمام خاص بالصحة التناسلية والمعلومات المتعلقة بسبل العيش ومشاركة المواطنين والرياضة. وهكذا يتناول هذا البرنامج بشكل مباشر ثلاثةً من الأهداف التنموية للألفية وهي: المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة وخفض معدل وفيات الأطفال من خلال تثقيف أمهات المستقبل وتحسين صحة الأم.

وتتحقق المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة من خلال خلق وتوفير حيز آمن للمراهقات وذلك من أجل تطوير التعليم ومهارات الحياة المناسبة. ويتم السعي لتحقيق أهداف صحة الأمومة والطفولة من خلال تأكيد البرنامج على تعليم الصحة العامة والتغذية والصحة التناسلية. كما يدعم برنامج إشراق الأهداف التنموية للألفية ومنها تحقيق تعليم ابتدائي شامل وذلك بإتاحة عودة الفتيات إلى المدرسة وسوف يتحقق ذلك من خلال تغيير مفاهيم المجتمع وكذا تغيير ظروف بعض الفتيات.

ويعزز هذا البرنامج الفتيات اللاتي يتخرجن من المدرسة الثانوية ويدربن كي يصبحن رائدات برامج، وذلك من أجل العمل كمدرسات ومرشدات للأدوار، ومناصرات للقضايا. وهؤلاء الفتيات يصبحن بمثابة حلقة هامة بين الفتيات وأسرهن وبين البرنامج. ومنذ أن بدا برنامج إشراق عام ٢٠٠٢ انضم إليه حوالي ٨٠٠ فتاة من ١٢ قرية يجتمعن أربع مرات أسبوعياً في جلسات تمتد لثلاث ساعات وذلك في مراكز الشباب وينقسمن إلى مجموعات تضم كل منها ٢٥ عضواً وذلك لمدة ٢٠ شهراً وكانت خلال المرحلة التجريبية ٣٠ شهراً. كما يعمل برنامج إشراق في نفس الوقت مع الشباب المراهقين والآباء وقادة المجتمع مثل القسيسين وأئمة المساجد والأطباء ورؤساء البلدية ومسئولي التعليم والصحة بالمحافظة وذلك من أجل التأثير على المعايير التي تحكم السلوك بشأن النوع الاجتماعي وتعوق الخيارات أمام الفتيات.

كيف نشأ برنامج إشراق

جاء اقتراح في بحث تكويني ضم المسح الذي أجراه مجلس السكان في ١٩٩٧ بعنوان "المراهقة والتغير الاجتماعي في مصر" حول ضرورة توجيه مزيد من الجهود نحو المراهقات الصغيرات اللاتي لا يتعلمن ويعشن في مناطق ريفية. هذه الفئة من الفتيات لديهن قدر ضئيل من احترام الذات على وجه الخصوص ودائما ما ينعتن أنفسهن بالجاهلات اللاتي لا يفعلن شيئاً في حياتهن. وفي عام ٢٠٠١ انطلق برنامج تكاملي مبتكر أطلق عليه اسم "حيز آمن للفتيات كي يتعلمن ويلعبن ويكبرن". من خلال هذا المشروع، عمل كل من مجلس السكان ووكالة "احموا الأطفال" بالتعاون مع مركز التنمية وأنشطة السكان لدى الوكالة الكاثوليكية للمساعدات الدولية والتنمية على تحسين فرص الفتيات الريفيات اللائي لم ينلن حظاً من التعليم من ١٣–١٥ عام في أربع قرى بمحافظة المنيا. وتبنى المشروع اتجاهاً قائماً على أفضل الأنشطة كي يلبي الاحتياجات المحلية للتعليم والخدمات الصحية معتمداً على الخبرة الجماعية لمنظمات المجتمع المدني الأربع.

الإنجازات الرئيسية:

ساهم برنامج إشراق وحقق إنجازات، نختار من بينها ما يلي:

- خصصت القرى أماكن زللفتيات فقطس تسمح للمشتركات في البرنامج الحالي وخريجات برنامج إشراق أن يتقابلن وأن يتعلمن
- ٩٢٪ من المشتركات في برنامج إشراق من اللائي اجتزن امتحان محو الأمية الذي عقدته الحكومة، و٦٨,٥٪ من المشتركات ممن أنهين البرنامج التحقن بالمدارس أو التحقن بها للمرة الثانية
- أعربت الفتيات عن رغبتهن في الزواج المتأخر وأن يكون لهن رأي في اختيار الزوج؛
- رفضت خريجات برنامج إشراق بشدة إجراء عملية ختان الإناث لبناتهن في المستقبل، ١٪ فقط يعتقدن بصحته مقارنة بنسبة ٧٦٪ من غير المشتركات ممن لا يزلن متمسكات بالاعتقاد بصحة ختان الإناث؛
- اكتسبت الفتيات اللاتي شاركن بانتظام في إشراق طول مدة البرنامج مستويات أعلى من الثقة بالنفس: فقد قال ٦٥٪ منهن "نشعر أننا أقوى ولدينا القدرة على مواجهة المشكلات"؛
- يشجع إشراق المشاركة المدنية والمجتمعية: ٤٩٪ من المشتركات في إشراق ينتمون إلى جمعيات أو نوادي محلية؛
- كما تغيرت وجهات نظر الآباء وغيرهم من الرجال من خلال البرامج التي وضعت خصيصاً لهم. فقد اشترك الآباء في المناقشات المجتمعية وحققوا تقدماً متزايداً من حيث أدوار زالفتياتز في المجتمع وحقوقهن وقدراتهن؛
- ساعد برنامج إشراق في إنشاء مجموعة من الرائدات الشابات اللاتي يتمتعن بالقدرة على المشاركة بشكل فعال في السياسات المحلية، وكذا لعب دور كمرشدات أدوار للأخريات. كما تولى العديد من قادة البرامج من النساء أدوارا أكثر وضوحا كأعضاء مجلس إدارة لنوادي الشباب وجمعيات تنمية المجتمع؛
- أنشأ بعض قادة البرامج من النساء جمعيات للمرأة وانضممن إلى مجموعات سياسية، وقبلن تقلد مناصب قيادية محلية، كما حاولن ونجحن في زيادة فرصة وصول الفتيات والسيدات لمراكز الشباب المحلية. تمثل أنشطة التنمية المدنية تلك أساساً تدريبياً ملحوظاً لزيادة مشاركة المرأة في المجتمع.

تطوير المشروع

يمثل برنامج إشراق نموذجا للتعاون بين الحكومة والمجتمعات المحلية والوكالات الدولية والذي سيؤدي إلى عقد شراكات قومية مستدامة. وقد تم وضع البرنامج ليبدأ في مرحلة تطوير لمدة ثلاث سنوات بهدف تأسيس البرنامج في الإطار المحلي والقومي لضمان تحقيق الاستدامة. إن طريقة التعميم المرحلية هي أساس الجهود لتطوير برنامج إشراق منذ بدء وضع البرنامج. وقد تم اختبار مدى تطبيق برنامج إشراق عن طريق مراقبة دقيقة لدرجة توسع البرنامج في عدد أكبر من الأماكن. هذا بالإضافة إلى أن التطوير الرسمي لبرنامج إشراق في السنوات الثلاث القادمة سيؤهله لأن يكون له مكان في المجلس القومي للشباب. وخلال هذه الفترة سيبدأ تطوير الأنشطة المدروس في الظهور أفقياً وذلك من خلال تعميم برنامج إشراق في عدة أماكن، ورأسياً عن طريق بناء قدرات القطاع العام لضمان الاستدامة.

ستحول فترة الانتقال خبرة وإدارة المشروع إلى الكيانات الإدارية في المجلس القومي للشباب وذلك أثناء تنفيذ المشروع في ٣٠ قرية–١٠ قرى في كل محافظة من المحافظات الثلاث بني سويف والمنيا وأسيوط. وسيترتب على هذه الفترة الانتقالية خلق فرص عمل جديدة لحوالي ١٥٠٠ من خريجات المدارس في تلك المحافظات مع تقديم إطار لوضع البرنامج في إطار قومي ومحلي.

إن الأشخاص المعنية في المجتمع مثل الآباء والأولاد وقادة المجتمع ومراكز الشباب والقادة المؤثرين هم زبوابة العبورس لهؤلاء الفتيات، عليهم أن يوجدوا أي نمط من البرنامج من أجل الوصول إلى الفتيات. وهناك تحدٍ آخر ينبغي تحقيقه وهو الانتقال من كون المشروع تجريبياً يديره ويجري عليه الأبحاث شركاء مثل منظمات المجتمع المدني الدولية إلى مشروع على نطاق أوسع يملكه تدريجيا منظمات المجتمع المدني بالمجتمع على المستوى المحلي، والمجلس القومي للشباب على المستوى القومي. وسيضع الشركاء الأولوية لإحالة خبرة إدارة المشروع إلى المجلس القومي للشباب فضلاً عن إدارات ومديريات الشباب التي تديرها الشركاء والمنظمات المحلية التي لها خبرة في تطبيق برنامج إشراق. وخلال تنفيذ المشروع في الثلاثين قرية الجديدة، تتبع تلك الكيانات طريقة "التعلم بالممارسة".

ينقل برنامج إشراق الخبرة عن طريق تقديم المساعدة الفنية المباشرة إلى منظمات المجتمع المدني ومراكز الشباب على المستوى المحلي. كما سيعمل البرنامج مع منظمات المجتمع المدني المحلية لمساعدتها على كسب المعرفة والمهارات المناسبة حتى يتمكن في النهاية من خدمة المجتمع كمنظمات مرجعية لتطبيق برنامج إشراق في المحافظات المعنية. كما ستشارك منظمات المجتمع المدني في نقل خبرة إدارة المشروع إلى إدارات ومديريات الشباب. كما سيشارك العاملون بإدارات ومديريات الشباب في المنيا وبني سويف وأسيوط في عقد جلسات التدريب الفني وزيارات مراقبة نطاق المشروع لمعاينة أنشطة البرنامج. ومن ثم، سيزداد دور الشركاء كمستشارين كما هي الحال بالنسبة لأعضاء التدريب من منظمات المجتمع المدني المحلية ومن المجلس القومي للشباب الذي تولى تطبيق البرامج بشكل مؤسسي.

فصول المجتمع، بناءا على الاختبارات الناجحة السابقة والشراكات بين وزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. يشير برنامج "إصلاح المدارس" إلى أن مجالس الأمناء في المدارس ومنظمات المجتمع المدني يجب أن يلعبا دوراً هاماً في ضمان الجودة واعتماد المدارس. بالإضافة إلى ما سبق، حي تتطلب الحركة تجاه اللامركزية وتوسيع المشاركة والمساءلة إلى اشتراك متزايد من الجمعيات المدنية عموماً.

إطار ٨-٦: إشراك المجتمع المدني في جودة التعليم

إن مجلس أمناء المدارس (مجلس الآباء والمعلمين سابقاً) - رغم أنه هيئة تطوعية - هو جزء من نظام إدارة المدرسة، ويتم تمثيله على المستوى المحلي والإقليمي والقومي. ويضم أعضاء مجلس الإدارة المعلمين والآباء ورجال الأعمال وأعضاء المجتمع المهتمين بإصلاح التعليم. يتمتع مجلس إدارة المدرسة بقدر أكبر من التمكين والاستقلال أكثر من مجالس الآباء والمعلمين حيث أن قدراً كبيراً من رسوم الأنشطة المدرسة يحتفظ به على مستوى المدرسة ليديره المجلس، ولم يعد رئيس المجلس موظفاً لدى وزارة التربية والتعليم. وذلك لضمان الشفافية والحيادية. ومن المتوقع أن يلعب مجلس الأمناء دوراً حيوياً في الفترة القادمة مع استمرار برامج اللامركزية وبرامج إصلاح المدارس في العمل قدماً. وكذلك، شكلت مبادرات التعليم بالمجتمع مثل مبادرات إنشاء مدارس المجتمع تعليم الفتيات لجاناً تعليمية وكونت مجموعات عمل لإدارة المدارس ودعمها. كما يشارك مجلس الأمناء والعاملون في وضع وتطبيق خطط تحسين المدارس، ومراقبة وتقييم الأداء وحشد الموارد للمدارس.

وضعت وزارة التربية والتعليم في سبتمبر ٢٠٠٣ المعايير القومية للتعليم، وهو القوة المحركة لجهود الإصلاح في مصر والتي تهدف إلى التحول من التركيز على الطريقة التي تعتمد على المدخلات إلى الطريقة التي تعتمد على المعايير من أجل تحسين التعليم وجودته وتحديد المشاركة المجتمعية كمتغير رئيسي في عملية التعليم. والمجالات الخمسة الرئيسية للمعايير التي لها تأثير على جودة التعليم هي (١) المدارس الفعالة، (٢) إدارة المدرسة، (٣) كفاءة المعلم، (٤) المنهج، (٥) مشاركة المجتمع.

يتضمن قسم المعايير المعني بمشاركة المجتمع النقاط الرئيسية التالية:

المشاركة مع الأسر:
- مشاركة الآباء في تخطيط ووضع رؤية المدرسة؛
- فتح قنوات اتصال بين الآباء والعاملين بالمدرسة؛
- تعريف الآباء بالممارسات التعليمية في المدرسة؛
- مدخلات الآباء في التخطيط لأنشطة مدرسية لإضافية

حشد موارد المجتمع:
- استغلال موارد المجتمع لتنفيذ البرامج التعليمية؛
- الحصول على موارد للمدرسة من الأنشطة الاجتماعية بالمجتمع ومجتمع الأعمال؛

خدمة المجتمع:
- استخدام مرافق المدرسة في تقديم خدمات المجتمع والأنشطة الاجتماعية؛
- مشاركة المدرسة في البرامج الاجتماعية وبرامج المجتمع الأخرى.

العمل التطوعي:
- تنفيذ برامج لتشجيع عمل المتطوعين داخل المدرسة وخارجها؛
- وضع برامج لمساعدة المتطوعين على المشاركة في مشاريع المدرسة.

المصدر: إيناس حجازي، الورقة المرجعية لتقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٧

وتعترف هيئة تعليم الكبار أيضا بدور المجتمع المدني في البرنامج القومي لمحو الأمية حيث يهدف البرنامج القومي إلى خفض معدل الأمية من ٢٦٪ إلى ١٠٪ أى أنه يستهدف ٨ مليون من الأشخاص غير المتعلمين. ومن المتوقع أن تستهدف منظمات المجتمع المدني ١,٧ مليون من الإجمالي، أي ما يماثل ٢١٪ من الهدف القومي.

إدارات منظمات المجتمع المدني على المستويين المحلي والمركزي

أنشأ وزير التربية والتعليم عام ٢٠٠٠ بموجب قرار وزاري إدارات جديدة لمنظمات المجتمع المدني على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات بهدف تنسيق ومراقبة أنشطة منظمات المجتمع المدني في قطاع التعليم، وهي تشمل المهام المحددة الآتية:

- وضع قاعدة بيانات لمنظمات المجتمع المدني للعمل في مجال التعليم؛
- التنسيق بين الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لزيادة كفاءة الأداء؛
- حل الصعاب التي تواجه منظمات المجتمع المدني؛
- اقتراح مشاريع لتعزيز فعالية مساهمات منظمات المجتمع المدني؛
- التعاون والتنسيق مع مجلس أمناء المدارس لتحقيق الأهداف المنشودة من عملية التعليم؛
- تنسيق ومتابعة المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع الجهات المانحة؛
- تسهيل صرف أموال المنح؛
- تشكيل لجنة تنسيق لمنظمات المجتمع المدني ومراقبة أنشطتها.

علاوة على ذلك، صدر القرار الوزاري رقم ٣٠ بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٠٠ ليؤكد على التزام وزارة التربية والتعليم بدعم منظمات المجتمع المدني المهتمة بتأسيس الفصول المدرسية وذلك عن طريق توفير أجور المدرسين، والكتب المدرسية وكذا المراقبة الفنية. وحتى وقتنا هذا، تم إنشاء ٥٦٠ مدرسة مجتمع، و٧٠٠ مدرسة بنات، و٣١٣٥ مدرسة ذات فصل واحد وتسع تقريبا ١٠٠,٠٠٠ طفل، وغالباً ما تقع في المناطق الريفية في صعيد مصر. ويمثل هذا العدد تقريبا ١٠٪ من إجمالي عدد الأطفال خارج النظام التعليمي الرسمي. هذا بالإضافة إلى بناء ٤٤٥٤ فصلاً لتعليم الكبار تديرها منظمات المجتمع المدني والتي تضم أكثر من ٧٥٠٠٠ فرداً. ورغم ذلك لازالت إدارات منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي وعلى مستوى المحافظات من نقص العاملين وفرص التدريب والموارد المالية.

دور منظمات المجتمع المدني:

استنادا على المشروعات التجريبية الناجحة على مدى السنوات القليلة السابقة، من المتوقع أن تلعب منظمات المجتمع المدني أو قطاع المجتمع المدني دوراً رئيساً في رفع مستوى الوعي العام، وحشد الموارد وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية لتدعيم الإدارة الرشيدة من خلال المشاركة الفعالة للمجتمع. وفيما يلي بعض من مجالات الاهتمام:

- إنشاء وإدارة مدارس المجتمع (المرحلة الابتدائية وما قبل الابتدائية) ولاسيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها؛
- المشاركة في تقديم برامج التنمية المهنية للمدرسين؛
- المشاركة في تأكيد الجودة وعملية اعتماد المدارس؛
- تقوية قدرة مجالس الأمناء على مستوى المدارس لدعم برامج إصلاح المدارس؛

الجدول ٨-١ أنماط تدخلات منظمات المجتمع المدني في مجال التعليم

نوع التدخل	عدد منظمات المجتمع المدني	عدد المشروعات	عدد المستفيدين	الميزانية
منح أراضي، وتحسين جودة التدريس أو التعليم، وتعليم الكبار، وإنشاء مدارس المجتمع، وتقديم الصيانة للمدارس، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والمكتبات	٢٦٨	٦٥١	١٨٧٢٧	٦٢٧٢٩٣٦٠١١
عقد مؤتمرات ومنتديات، ومناقشات ورحلات ومعسكرات واحتفالات، وتقديم الدعم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والوحدات الإنتاجية بالمدارس	١٤٢	٣٤٥	٤٦٥٣٥٣	٢١٠٩٩٤٠٥
رفع مستوى التوعية (الصحة، والأمور الاجتماعية والثقافية والبيئية)، والرعاية الاجتماعية والمعونة، والتدريب المهني، وتقليل عدد المتسربين من التعليم	٢٤٣	٤٧١	٣٧٨٠١٦	١٩١٦٧٤٤١
الإجمالي	٦٥٣	١٤٦٧		١٠٢٩٩٦٢٠٦

المصدر: إدارة منظمات المجتمع المدني،وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٦

الجدول ٨-٢: التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني في مجال التعليم

القاهرة	٢٥٣	الإسكندرية	٢٥٠	الفيوم	١٠
الجيزة	٤٢	البحيرة	٧٢٥	بني سويف	٤٩٠
الإسماعيلية	١٠	الغربية	١١	المنيا	٢٤
بورسعيد	٣١	كفر الشيخ	١٥	أسيوط	٩
السويس	١	المنوفية	٧١	سوهاج	٩٦
البحر الأحمر	٦	القليوبية	١٥٢	قنا	١٤٣
شمال سيناء	١١	الدقهلية	٧	أسوان	١١٧
جنوب سيناء	١٤	دمياط	١٥	الأقصر	
الوادي الجديد	١	الشرقية	١٧		
مرسى مطروح	١				
	٣٧٠		١٢٦٣		٨٨٩

المصدر: إدارة منظمات المجتمع المدني،وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٦

- خلق بيئة تدعيمية لتحسين مستوى التعليم الفني من خلال مشاركة المجتمع؛
- المشاركة في إنشاء مدارس جديدة، لاسيما اختيار الموقع والإنشاء وتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تختلف المعلومات التي جمعت حول عدد منظمات المجتمع المدني والتوزيع الجغرافي لها، وسياستها في التدخل، والميزانيات ومصادر التمويل من مصدر لآخر. وتوضح سجلات وزارة التربية والتعليم لعام ٢٠٠٦ أن عدد منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال التعليم يبلغ ٢٥٢٢، بينما توضح سجلات وزارة التضامن الاجتماعي أن ٢٥٪ فقط من ٤٢٠ جهة مثل منظمات المجتمع المدني وهيئات تعليم الكبار، و٤٨٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، نشطة وتنفذ ١٤٦٧ مشروعاً بإجمالي ميزانية قدره ١٠٣ ملايين جنيهات مصرية.

توضح سجلات وزارة التربية والتعليم أن منظمات المجتمع المدني المتخصصة في مجال التعليم أكثر نشاطا في مجالات تعليم الكبار (١٥٤٥ فصلاً دراسياً، رغم أن سجلات هيئة تعليم الكبار توضح أن عدد الفصول التي أسست هو ٤٤٥٤) وتعليم المجتمع والفتيات (٥٦٠ فصلاً دراسياً) وفي منح الأراضي لأغراض إنشاء مدارس جديدة (٢٩,٤ فدان) وتوفير أجهزة كمبيوتر للمدارس (١١٨ جهاز كمبيوتر).

بالإضافة إلى ما تقدم فإن منظمات المجتمع المدني يتزايد تحركها من مجرد تقديم خدمات إلى تطبيق برامج التنمية، وذلك حتى يخصص مبلغ معقول من التمويل الممنوح عن طريق القطاع غير الحكومي. وقد لعبت منظمات المجتمع المدني الدولية دوراً هاما كوسيط في منح أموال برامج التنمية، والمساعدة الفنية، والدعم التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني المحلية وجمعيات تنمية المجتمع.

لا تشير تقديرات الموارد المالية للقطاع إلى حجمها الحقيقي نظراً لعدم وجود سجلات يمكن التعديل عليها بشأن مبالغ ومصادر التمويل. يمكن أن تحشد منظمات المجتمع المدني، مع الدعم، الموارد والإيرادات السنوية لدعم مبادرات التنمية المحلية. وتمثل المنح الخاصة ورسوم الأنشطة مجموعة إيرادات منظمات المجتمع المدني مقارنةً بالمعونة التي تقدمها الحكومة والمنح الأخرى.

بلغت المساعدات الدولية التي منحت لصالح قطاع التعليم حوالي ٤ مليار جنيهاً خلال العقد الماضي. كما أوضحت وزارة التضامن الاجتماعي أن هناك ١٣ منظمة مجتمع مدني تعمل في مجال التعليم. وقد وجهت وكالات المساعدة مثل وكالة التعاون الإيطالية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أموالها من خلال منظمات المجتمع المدني لتنفيذ برامج التنمية. على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني المحلية وجمعيات تنمية المجتمع مخطط لها أن تعمل مباشرة مع المجتمعات، إلا أنها نادراً ما تمتلك المهارات المحاسبية التي تطلبها الجهات المانحة. وفي أغلب الأحوال تصل المساعدة الأجنبية عن طريق منظمات المجتمع المدني الدولية[٢٥]. وأحيانا تشارك منظمات المجتمع المدني الدولية المنظمات المحلية ليكتسب كل طرف خبرة من الطرف الآخر. علاوة على ذلك، تم تزويد منظمات المجتمع المدني المحلية بعدد من المشاريع التي تمولها الجهات المانحة لتعزيز قدراتها. وفي الوقت الحالي، القليل من منظمات المجتمع المدني هي التي لديها القدرة على أن تلعب دوراً وسيطاً وأن تحصل بشكل مباشر على أموال الجهات المانحة.

ومن المتوقع أن تحقق مصر هدف التعليم الابتدائي الشامل بحلول عام ٢٠١٥. ورغم ذلك، هناك عدد من التحديات التي يمكن أن تعوق تحقيق الأهداف التنموية للألفية مثل التفاوت الإقليمي في إتاحة وجودة تقديم الخدمات، والفجوة بين النوع الاجتماعي، وتعزيز قدرة المجتمع المدني على دعم عملية التنمية.

٢٥. أوضحت مؤشرات منظمة التنمية والتعاون الإقتصادى أنه فى أواخر التسعينيات تم توجيه ٥٪ من معونة الحكومة للتنمية من خلال منظمات المجتمع المدنى

وعلى مستوى المحافظات، تم تشكيل "لجنة عليا لإصلاح التعليم" برئاسة المحافظ لتنسيق ومراقبة برامج إصلاح التعليم على مستوى المحافظة. وتم تمثيل جميع الأطراف المعنية لاسيما منظمات المجتمع المدني على مستوى المحافظة. وتمنح تلك الفرص منظمات المجتمع المدني المجال كي تشارك على نحو فعال على مستوى عالٍ من التنسيق وصنع القرار.

الحكومة وأنواع الشراكة

النماذج الجديدة للتعليم تعد في المقام الأول مشروعات مشتركة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات والوكالات المانحة. وهذه النماذج تغطيها اتفاقيات رسمية تتعرف الحكومة من خلالها على المشاركات الخاصة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني في توجيه وإدارة البرامج التي تتكيف مع احتياجات مجموعات خاصة. وتشمل بعض الأمثلة نموذج "مدارس المجتمع" في أسيوط وسوهاج وقنا الذي تدعمه منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووكالة التنمية الدولية الكندية وصندوق الطوارئ الدولي للطفولة التابع للأمم المتحدة ووزارة التربية والتعليم، كما تشمل الأمثلة "برنامج دعم تعليم الطفولة المبكرة" الذي يغطي ١٥٢ منطقة في ١٥ محافظة وتدعمه منظمات المجتمع المدني والبنك الدولي ووكالة التنمية الدولية الكندية وبرنامج الغذاء العالمي ووزارة التربية والتعليم، وكذلك "مبادرة تعليم البنات" (٧٠٠ مدرسة في سبع محافظات) التي يدعمها المجلس القومي للطفولة والأمومة وسبع وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ووزارة التربية والتعليم. وتشمل نماذج تحسين المدارس الحكومية "برنامج المدرسة الجديدة" (١٠٠ مدرسة في الفيوم والمنيا وبني سويف) الذي تدعمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووزارة التربية والتعليم، وكذلك "مشروع المدارس الفعالة" (٤٠٠ مدرسة في ١٠ محافظات) الذي يدعمه الاتحاد الأوربي والبنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني ووزارة التربية والتعليم، وكذلك "برنامج تحسين المدرسة" (٢٠٢ مدرسة في أسيوط وسوهاج) الذي يدعمه صندوق الطوارئ الدولي للطفولة التابع للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ووزارة التربية والتعليم، وكذا "برنامج إصلاح التعليم" (٢١٠ مدارس في سبع محافظات) الذي تدعمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة التربية والتعليم.

وتشرف وزارة التربية والتعليم على منظمات المجتمع المدني وتوجهها، وبناء عليه تلعب هذه المنظمات دوراً هاماً في تطبيق البرنامج القومي. برامج مبادلة الدين، كالبرامج التي تنفذها سويسرا وإسبانيا وإيطاليا، تحول الديون الخارجية لمصر إلى معونة تنمية وتوجهها من خلال منظمات أهلية دولية (مثل منظمةCMAIS، وهي منظمة إيطالية تعمل في مجال التعليم والتدريب المهني)، ومن خلال منظمات المجتمع المدني المحلية مثل (جمعية سلامة موسى لخدمة التعليم والتنمية، وكل ذلك من أجل توفير الخدمات للمناطق المحرومة وتعزيز المشاركة المحلية.

مواجهة تحديات الشراكة

كانت منظمات المجتمع المدني الفعالة التي تعمل في مجال التعليم قادرة على تحقيق بعض النجاح المتقطع في بناء الثقة وإقامة الشراكة مع الحكومة. ومع ذلك فإن تعزيز هذه الشراكة القائمة والوصول بها إلى المستوى القومي يعد ضرورة ملحة كي تحقق مصر أهداف "التعليم للجميع" والأهداف التنموية للألفية. وبالرغم أن هذه الشراكة المثمرة حققت بالفعل نماذج جديدة بالاحتذاء بوجه عام، لا ينبغي أن تكون العلاقة مع منظمات المجتمع المدني على اعتبار أنها ممولون من الباطن يقومون بتنفيذ المشاريع بجهد أقل اعتماداً على خبرتهم كمنفذين فاعلين. ويتبقى أمامنا عدد من التحديات وهي:

- أن البيئة الخارجية تعوق المبادرات المستقلة لمنظمات المجتمع المدني كما أن روتين الإدارات الحكومية يعد عائقاً رئيسياً.
- أن المشاركة في القرارات السياسية نادراً ما تمتد إلى أبعد من مشاركة المعلومات والتشاور بشأنها.
- نقص البيانات التي يمكن التعويل عليها.
- أن التوتر وعدم الثقة والمنافسة خصوصاً على الموارد، كلها أمور غير مثمرة. ينبغي أن يصبح دور كل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني متكاملين مع استثمار التعاون بينهما.
- وجود نقص خطير في التمويل المستدام خصوصاً التمويل اللازم لمشاريع الممارسات المثلى طويلة الأجل.

كما يعاني عمل منظمات المجتمع المدني في مجال التعليم من نقاط ضعف داخلية عديدة تعكس أنواع القصور التي المشتركة لدى الوكالات الحكومية بما في ذلك مركزية صنع القرار وعدم كفاءة الشفافية وعدم انتشار مبدأ التطوعية، وهي نقاط ضعف يتكرر وجودها في الأنظمة التي لا ألفة لها بمبادئ الحوكمة الجيدة. إن قدرة منظمات المجتمع المدني على اجتذاب وتعبئة الموارد المالية ضعيفة، وتعتمد على الحكومة أو المعونات الأجنبية. إن الروابط والشراكة بين منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم الأساسي وتعليم القراءة والكتابة والتعليم غير الرسمي ضعيفة، وكذا الأمر بين منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاعات ذات صلة مثل الصحة. وهناك القليل من التوجيهات التكاملية التي تتناول الطبيعة المعقدة للعديد من مشكلات التنمية.

شراكة ناجحة: تعليم المجتمع

يوضح الجزء التالي حالة من التنمية التي يقودها المجتمع والتي تستلزم خلق شراكة فعالة وتعبئة المجتمع ومساعدة الفقراء. وتوضح هذه الحالة:

- التعاون الفعال بين الحكومة والوكالات المانحة ومنظمات المجتمع المدني.
- التنسيق بين منظمات المجتمع المدني: تقارب البرامج المختلفة (كالتعليم وتعليم الآباء والتعليم الابتدائي والوعي البيئي والصحي).
- دور منظمات المجتمع المدني في الحصول على التعليم وتحسين جودته ومساعدة المجتمعات المحلية.
- تطبيق اتجاه الاعتماد على النفس بدلاً عن الاتجاه

شكل ٨–١: توزيع التعليم المعتمد على المجتمع حسب المحافظات ونوع المدارس

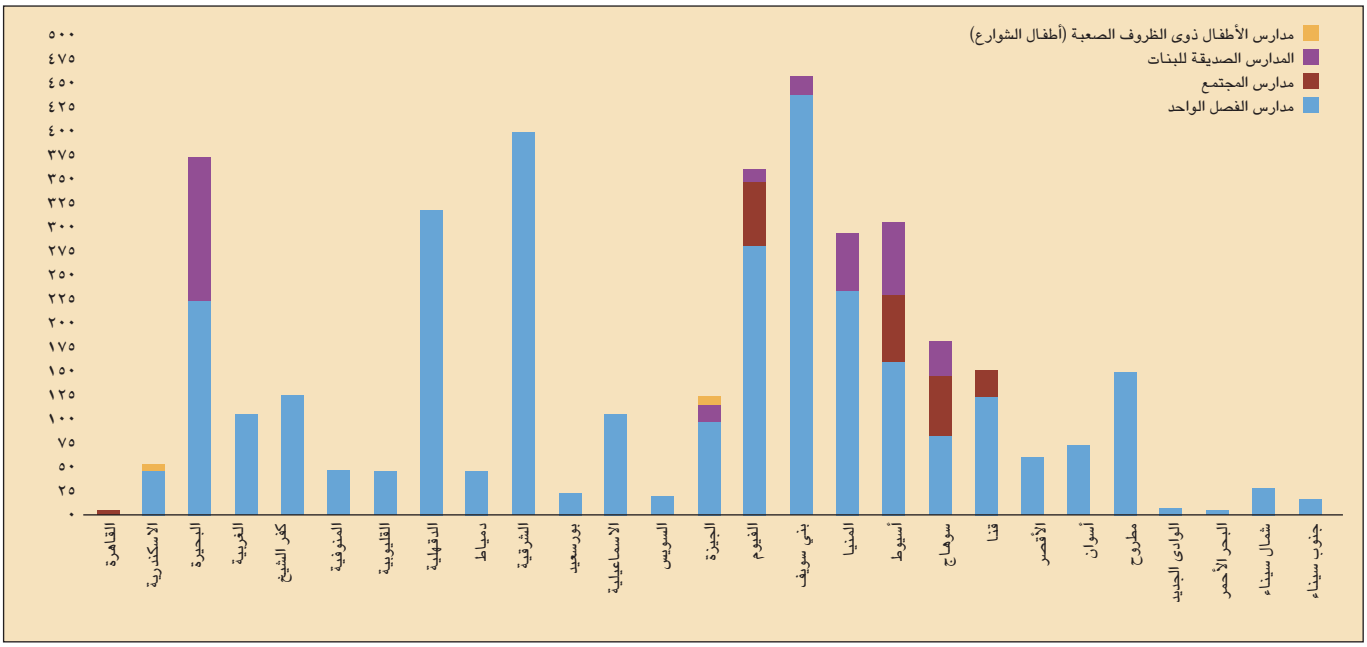

المصدر: الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم لعام ٢٠٠٧. ملاحظة: الجهود القائمة تلبي ٢٠٪ فقط من الاحتياجات الفعلية حيث لم يتم الوفاء باحتياجات ٤٠٠,٠٠٠ طفل تقريبا بعد (هناك ١١٢,٠٠٠ تلميذ تركوا المدرسة، ٢٨٨,٠٠٠ تلميذ تتوفر لهم خدمات أقل من المطلوب أو لا تصل الخدمات إليهم)

شكل ٨–٢٨: التباين في أعداد التلاميذ الذين تركوا المدرسة والمقيدين حالياً والاحتياجات الإجمالية للتعليم المعتمد على المجتمع في ٢٧ محافظة

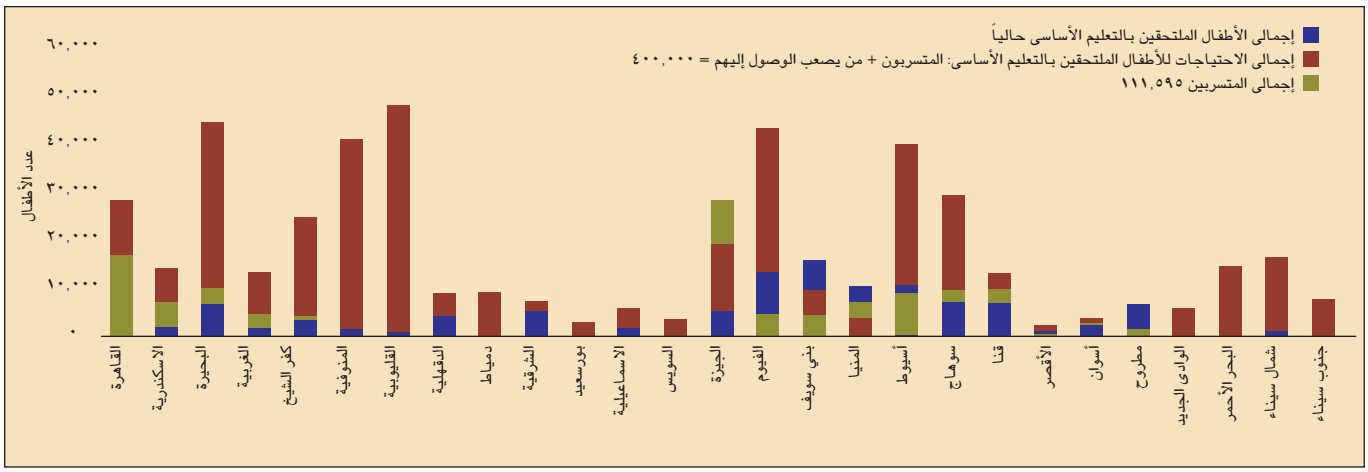

المصدر: الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم لعام ٢٠٠٧.

الأبوي نحو تنمية مجتمعية مستدامة.

- بناء الثقة بين منظمات المجتمع المدني ووزارة التربية والتعليم.
- زيادة الأنشطة الناجحة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني على مستوى الدولة.

نموذج مدارس المجتمع: نافذة لتحقيق أهداف "التعليم للجميع"

في أوائل تسعينيات القرن الماضي، بدأت وزارة التربية والتعليم وصندوق الطوارئ الدولي للطفولة التابع للأمم المتحدة نموذجاً مبتكراً من الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والوكالة المانحة والمجتمعات المحلية. وكان الهدف من نموذج "مدارس المجتمع" هو توفير تعليم جيد للجميع من خلال:

- ضمان حصول الأطفال المحرومين من الامتيازات خصوصاً البنات على تعليم جيد،
- تشجيع الاعتماد على النفس ومشاركة المجتمع،
- التأكيد على التفكير النقدي وحل المشكلة والإبداع من خلال نماذج مدرسية مبتكرة ،
- دعم حقوق الطفل والمواطنة الفاعلة والسلوك الديمقراطي،
- تمكين الأطفال من اكتساب مهارات تعلم مدى الحياة.

إن نموذج مدارس المجتمع، يعرض المناهج التى تتمحور حول الطفل، والأساليب الفنية الفعالة للتعليم

وللوفاء باحتياجات المجتمعات المحلية، ظهر نموذج "مدارس المجتمع" للمجتمعات التي تتكيف وفقا لاحتياجاتهم. وتمثل هذا الوفاء في إنشاء الفصول في القرى وإعفاء التلاميذ من جميع التكاليف المستترة (مثل الأزياء والأدوات المدرسية الخ) ووجود جداول مرنة وإغلاق المدارس في الأيام التي تقام فيها أسواق القرية وتوفير ٥٠٠ فرصة عمل للإناث (الميسرات) بالمناطق المستهدفة. وحتى الآن، توجد ٢٢٧ مدرسة مجتمع في ست مناطق ريفية في ثلاث محافظات في صعيد مصر، وتصل خدمات هذه المدارس إلى أكثر من ٦٠٠٠ طفل بها. وأكثر من ٩٥٪ من طلاب مدارس المجتمع مقيدون في التعليم الإعدادي.

كان الوفاء باحتياجات المجتمعات المحلية بالإضافة إلى تجريب التقنيات المبتكرة لإدارة الفصل من الجائز أن يكون وفاءً فعلياً فقط إذا ما كان النظام مرناً، وبناء على ذلك تم اختيار منظمات المجتمع المدني لتكون الشريك المنفذ الذي يؤسس نموذجاً خصباً لتجريب الابتكارات التعليمية. يظهر هذا النموذج المنهجيات التي تركز على الطفل وكذا التقنيات الفاعلة للتعلم التي تستلزم تحويل محتوى المناهج الدراسية الحكومية إلى أنشطة وربط هذه الأنشطة بالاهتمامات المحلية مثل الزراعة والصحة والبيئة المحلية.

ودعمت المجتمعات المحلية هذه منظمات المجتمع المدني حيث تبرعت بالأرض، فكانت هذه المنظمات تضمن مجيء الأطفال إلى الفصل وتطوعت هي بالحفاظ على المدارس وإدارتها من خلال لجنة تعليم في كل قرية صغيرة ومن خلال وزارة التربية والتعليم التي وفرت رواتب الميسرات والكتب المدرسية وكذا من خلال الوكالة المانحة (صندوق الطوارئ الدولي للطفولة التابع للأمم المتحدة) التي وفرت الأثاث والمادة التعليمية وبرامج بناء استيعاب مكثفة من أجل موظفي منظمات المجتمع المدني وأعضاء لجنة التعليم كما وفرت برنامج تنمية مهنية مكثف من أجل الميسرات والمشرفين.

يهدف نموذج مدارس المجتمع إلى مساعدة أفراد المجتمع ودعم الحوكمة الجيدة والمواطنة الفاعلة وكذلك يهدف إلى المعايير الديمقراطية واحترام حقوق الطفل والشفافية والوقوف أمام المساءلة. وتلقى أعضاء لجنة التعليم تدريباً كاملاً وجزئياً من خلال عمليات تخطيط وإدارة الموارد المحلية بالإضافة إلى مراقبة جودة الخدمة المتاحة لمجتمعهم.

ولزيادة الفوائد من هذه المدارس إلى أقصى حد، ركز صندوق الطوارئ الدولي للطفولة التابع للأمم المتحدة أنشطته التنموية على نفس الأماكن التي تم إنشاء مدارس المجتمع بها. وقامت منظمات المجتمع المدني مختلفة بتنفيذ هذه الأنشطة التنموية كما تم تشجيع هذه المنظمات على ربط وتنسيق جهودها للحصول على مزيد من التأثير والفعالية. والأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات تشمل تعليم الآباء وتعليم كبار السن والوعي بالبيئة والصحة وزيادة قدرة الوحدات المحلية الحكومية.

إن نجاح نموذج مدارس المجتمع قد دفع وزارة التربية والتعليم إلى صياغة علاقة تعاقدية بين الوزارة والمنظمات الأهلية (قرارا وزارى رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٠) لتشجيعها على إنشاء مدارس المجتمع حينما يكون ذلك مطلوباً، كما أصدرت الوزارة القرار رقم ٣١٦ لسنة ٢٠٠٥ لتعميم الممارسات التعليمية الإيجابية الفعالة فى المدارس الابتدائية الحكومية فى جميع أنحاء البلاد.

وغالبا ما تكون المنظمات الأهلية فى الصدارة فيما يتعلق بالأساليب المبتكرة فى مجال التربية، ويمكن أن تكون بمثابة نماذج للممارسات المثلى، كما أنها تكون أكثر انفتاحا على التجارب، استجابة للحاجات الصريحة للمجتمع، كما يتضح ذلك من الإطار ٨–٥.

إطلالة على المستقبل:

إن القيام بدور إيجابى فعال على مستوى السياسات يقتضى تهيئة بيئة مواتية بدرجة أكبر أمام المنظمات الأهلية، كما يتطلب التزاما قوياً ببرنامج التعليم للجميع، ورؤية حكومية واضحة لمزايا التعاون المتبادل، واتخاذ خطوات عملية لإيجاد بيئة تسود فيها الثقة المتبادلة والشفافية، وتطوير آليات مؤسسية مستدامة من أجل الحوار الجاد بشأن السياسات . ومن شأن برامج بناء القدرات رفع مستوى مهارات التعليم والإدارة بشكل جوهرى، ويستطيع قطاع المنظمات الأهلية تعزيز كل هذا.

ويجب التفاوض بطريقة ديمقراطية وتتسم بالشفافية مع جميع الأطراف المعنية بشأن الخطط القومية، والإقليمية، والمحلية، بغية إقامة شراكات حقيقية بناءة، ويتطلب الأمر من الجهات المانحة، الاستثمار فى بناء قدرات المنظمات الأهلية المحلية المحلية، بحيث تكفى ملكية المجتمع المحلى للخدمات التعليمية، ومن ثم ضمان استدامة المشروعات التعليمية.

ونقترح التوصيات التالية:

- وضع قاعدة بيانات موثوق بها بشأن المنظمات الأهلية العاملة فى مجال التعليم، بغية تسهيل عمليات التخطيط المتكامل والتنسيق الشامل .
- إقامة تحالفات مع الحكومة آلية أساسية من أجل تحقيق برنامج التعليم للجميع .
- تطوير عمليات التعاون والتشاور بين المنظمات الأهلية فى صنع السياسات .
- تدعيم إدارات المنظمات الأهلية لدى وزارة التربية والتعليم والمحافظات، بالموظفين والتدريب، والموارد المالية، حتى تصبح قادرة على مساندة مداخلات المنظمات الأهلية مساندة فعالة، والتنسيق معها .
- إقامة شبكة اتصال بين المنظمات الأهلية من أجل التكامل بين مختلف البرامج، وتحقيق أعلى درجات التكامل .
- تعزيز المساعدات الذاتية اللامركزية من أجل التنمية المستدامة للمجتمع .
- تقديم حوافز للتطوع .
- تنويع مصادر الدخل والعمل على استدامتها .
- المبادرة باتخاذ الوسائل التى يمكن من خلالها رفع مستوى مهارات القيادات ، والقدرات المهنية، والمهارات التنظيمية، بما يعكس ممارسات الإدارة الرشيدة .

الحلقة المفقودة: التنمية المبكرة للطفولة

إن جودة حياة الطفل، ومساهمات الأطفال فى المجتمع عندما يمكن إرجاعها الى السنوات المبكرة الأولى من حياتهم، فالطفل منذ ولادته وحتى سن الخامسة ، يتعرض لعملية نمو وتغير هائلة. فإذا اشتملت تلك الفترة من حياة الطفل على دعم نمو المعرفة، واللغة، ومهارات الحركة، ومهارات التكيف، والأداء الوجدانى الاجتماعى، فمن المرجح نجاح الطفل فى المدرسة، والقيام بدور إيجابى فى المجتمع فيما بعد . وعلى العكس، إذا لم يتلقّ الطفل رعاية ودعما أثناء هذه السنوات الأولى ، فإنه يمكن أن يتسرب من المدرسة، ويتلقى الإحسان، ويرتكب الجرائم[٢٦] وعلى هذا، فإن ثمة علاقة قوية بين التنمية التى يتلقاها الطفل فى بداية حياته، ومستوى النجاح الذى سوف يعرفه الطفل فى حياته بعد ذلك . وعلى سبيل المثال، فإن معرفة الطفل بحروف الأبجدية فى مرحلة الروضة، هى إحدى العلامات الهامة التى تنبئ بما سوف يكون عليه من إجادة القراءة وهو فى الصف العاشر . وطبقا لهذه المبادئ ، تكشف مختلف الدراسات عن أن التحاق الأطفال بالحضانة ورياض الأطفال، ينتهى بهم الى مستوى أفضل فى الأداء من أقرانهم الأقل حظا.[٢٧]

وفى عام ١٩٨٩، أعلنت الحكومة عن دعمها لرعاية وتعليم الأطفال فى سن مبكرة، عندما أعلن الرئيس مبارك عن "العقد الأول لحماية ورعاية الطفل"، وإنشاء المجلس القومى للطفولة والأمومة . ولم يكن الطفل فى مرحلة ما قبل المدرسة . مستهدفا مباشرة فى ذلك الإعلان، إلا أن الأنشطة التى قام بها المجلس القومى للطفولة والأمومة، تضمّنت توزيع مطبوعات على الآباء بشأن كيفية رعاية الأطفال الصغار بدنيا ونفسياً واجتماعياً . كما بذلت محاولات جادة فى تحسين جودة الرعاية فى مرحلة الحضانة، وغيرها من الترتيبات الخاصة برعاية الطفل. وبعد ذلك بعشر سنوات ، نص "العقد الثانى لحماية الطفل ورعايته ٢٠٠٠ – ٢٠١٠" على ضرورة مواصلة مصر لقوة الدفع التى بدأت فى العقد السابق، وأن يظل الأطفال بؤرة اهتمام خطة التنمية القومية.

ومنذ ذلك الحين، تم تقسيم التعليم الأولى للأطفال بين القطاع العام (أقل قليلاً من ٥٠٪) والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص (أكثر من ٥٠٪) ، مع الاسترشاد بالقانون رقم ١٢ الخاص بالمجلس القومى للطفولة والأمومة– الصادر من أجل حماية الطفل، والذى يضع تفاصيل الشروط الأساسية التى يجب مراعاتها فى دور الحضانة، ومراكز رعاية الأطفال.

التعليم فى مرحلة ما قبل المدرسة، هذه الأيام:

ينقسم تعليم الأطفال فى سن مبكرة، فى مصر، الى قطاعين رئيسيين : رياض الأطفال، وهى مرحلة ما قبل التعليم الابتدائى للأطفال فى سن ٤–٦ سنوات ونظام دور الحضانة لرعاية الأطفال، الذى يقدم خدمات للأطفال الأصغر سناً، حتى سن الرابعة وتخضع فصول رياض الأطفال لإشراف وزارة التربية والتعليم، بينما تخضع دور الحضانة ومراكز الرعاية اليومية لإشراف وزارة التضامن الاجتماعى .

وغالبا، ما يتم الجمع بين رياض الأطفال ودور الحضانة على أنهم شئ ، مما أدى الى كثير من الخلط بين المصطلحين، وعدم دقة البيانات والأرقام أو عدم كمالها ، لكل نوع منهما . إلا أنه على الرغم من وجود تداخل - فى الواقع العملى - بين رياض الأطفال ودور الحضانة، فأن هناك فروقا رسمية :

رياض الأطفال:

تشير رياض الأطفال الى الفصول الدراسية فى مرحلة ما قبل التعليم الابتدائى، للأطفال فى سن من ٤–٦ سنوات، قبل الانتقال إلى الصف الأول الابتدائى . ويجرى التعليم فى رياض الأطفال فى فصول رسمية حسب البرامج الخاصة برياض الأطفال، بوجود مدرس ومنهج متبع . وكانت وزارة التربية والتعليم أنشأت فصول رياض الأطفال للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٤– ٦ سنوات الى المدارس الأولية التابعة للوزارة فى عام ١٩٩٤ ، مع وجود صفين kg1، kg2 فى بعض المدارس ، كمرحلة لا تنفصل عن مرحلة التعليم الأولى الأساسى . وقد أضيفت السنة الأولى كى جى الى ٢٠٠ المدرسة الأولية فى ٢٢ محافظة من أكثر المحافظات سكانا . ولا يزال هذا التطور مستمراً ، طبقا للمراحل المخططة ، وعلى نفس المسار أضيفت مدارس أخرى الى المدارس التى يتم اختيارها أصلاً ، وفى العام الدراسى ٢٠٠١–٢٠٠٢ تم استكمال الخطة الأولى بافتتاح فصول ال كى جى فى ما يقرب من ٤٠٠٠ مدرسة أولية فى جميع محافظات مصر. وفى عام ٢٠٠٢– ٢٠٠٣ وصلت نسبة الالتحاق برياض الأطفال الى ١٤,٤ ٪، وبحلول عام ٢٠٠٦ وصلت النسبة الى ١٦,٧ ٪ .

٢٦. Erickson,M.F.,and K, Kurz-Riemer, (1999), *Infants,Toddlers and Families: A framework for Support and Intervention*, New York: The Guilford Press, and Young, M.E.(2007), "The ECD Agenda: Closing up the Gap" in M.E.Young & L.M.Richardson, (eds), (2004), *Early Child Development From Measurement to Action*, The World Bank, Washington, D.C.

٢٧. Ibid, Young, (2007),

ثمة علاقة قوية بين تنمية الطفل فى حياته المبكرة، ومستوي النجاح الذى يشهده الطفل فى حياته اللاحقة.

وخارج المدارس الحكومية فأن حوالى نصف تلاميذ رياض الأطفال، فى مدارس خاصة ، ونجد أن معظم البرامج فى القطاع الخاص، تضعها وتديرها المنظمات الأهلية، وهناك المدارس الدينية الأزهرية وفق نظام الأزهر، ومراكز رعاية الأطفال، والرعاية غير الرسمية للأطفال فى المنظمات والدور الخاصة.

وتتزايد باضطراد خدمات التعليم الأساسى للأطفال فى مصر، ولكن المحافظات الأكثر احتياجا لتلك الخدمات - وهى المحافظات التى تشهد أعلى معدلات الفقر وأقل معدلات الدخل– هى التى لا تستطيع النفاذ الى تلك الخدمات . ويوجد حالياً وفرة من المدرسين فى التعليم الأساسى للأطفال فى المناطق الحضرية ، بينما يوجد عجز فى المناطق الريفية.

وتخطط وزارة التربية والتعليم من أجل مزيد من التوسع فى خدمات التعليم الأساسى للأطفال عن طريق رياض الأطفال ، حيث تعد لبناء ١٠٠٩٣ فصلا من بين تلك الفصول، ويقوم القطاع الخاص ببناء العدد المتبقى من تلك الفصول وهو ١٥١٣ فصلاً . كما تخطط وزارة التربية والتعليم لتعيين ٢٠٠٠ مدرس فى مرحلة رياض الأطفال، لتقديم مزيد من الدعم لهذا النظام.

ويوجد نظام لدور الحضانة العامة يقوم برعاية الأطفال تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعى ، ومع ذلك، فإن ما يزيد على ثلثى الخدمات فى دور الحضانة، تقدمها المنظمات الأهلية، ويغطى القطاع الخاص باقى الخدمات . ويبلغ عدد دور الحضانة الخاصة لإشراف وزارة التضامن الاجتماعى ١٠,٤٣٤ دوراً للحضانة (٢٠٠٤) ، وتشير الأرقام الرسمية الى أن قطاع المنظمات الأهلية يقوم بتشغيل ٥٥٪ من دور الحضانة، بينما يقوم القطاع الخاص بتشغيل ٤٢٪ أما النسبة الباقية وهى ٣٪ فترتبط بوحدات الحكم المحلى ومراكز الشباب، والشركات ، والجامعات ومعظم عملاء دور الحضانة من الأمهات العاملات مثل : المدرسات، والموظفات فى الحكومة، والمحاميات الشابات ، والطبيبات.

وعلى هذا ، فإن الجمعيات الأهلية للخدمات ، تقوم بإدارة معظم مراكز الرعاية اليومية التى يلتحق بها الأطفال حتى سن الرابعة. أما الأطفال الأكبر سنا، من ٤–٦ سنوات، فالمفترض أنهم فى فصول KG التابعة لوزارة التربية والتعليم، حيث يدرسون وفق مناهج تعليمية ، إلا أنه نظراً لأن فصول . K.G لا تستوعب حالياً إلا نسبة صغيرة من العدد الإجمالى للأطفال فيما بين ٤–٦ سنوات (تقدر تلك النسبة ب ١٦٪) ، فإن كثيرا من دور الحضانة تستوعب بحكم الضرورة أعداداً من الأطفال الأكبر سنا، ٤–٦ سنوات[٢٨] ومن ثم فقد أقتُرح نسبة التحاق بدور الحضانة تصل الى ٤٠ ٪ للأطفال ما بين ٤–٥ سنوات، أو ما يبلغ ٢٥٢,٢٥ طفل تقريبا .

أسباب أهمية منظمات المجتمع المدنى، للتعليم الأولى للأطفال:

من أكبر المعضلات التى تواجهها الدول عادة عند التعامل مع المرحلة المبكرة للطفولة تدبير الموارد، الأمر الذى يمثل تحدياً أمام الدول النامية بصفة خاصة ، حيث نجد أن فهم ضرورة وأهمية التعليم الأولى للأطفال لدى المسئولين الحكوميين، ضعيف نسبياً ، وحيث نجد أن التعليم الأولى للأطفال ليس جزءاً من الساسة العامة . أما تدبير الموارد فهو التحدى العاجل أمام الدول الملتزمة بتحقيق التعليم للجميع، ولكن العائق الأساسى القصور فى الموارد.

وتتمتع منظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية ، بصفة خاصة ، بدرجة أعلى من المرونة عما تكون عليه الدولة، كما تتمتع بقربها من القواعد الشعبية، والثقافات المحلية، والاحتياجات المحلية، كما أنها أكثر انفتاحاً على الممارسات الجديدة ، رغم أن فى استطاعتها أيضا تحسين مادة وطرق التعليم المطروح، من خلال الأخذ بالطرق التربوية الحديثة . وعلى أية حال، فهى فى وضع أساسى يسمح لها بتقديم خدمات بديلة حيثما تغيب الدولة، أو تكون الخدمات التى تقدمها غير كافية . والطرق التى تقدمها تلك المنظمات تجعل منها مصدراً للفكر الجديد الذى يتّسم بأهمية بالغة إذا أردنا لفكرة "التعليم للجميع" أن تتطور، وأن تستجيب للتغيير.

٢٨. UNESCO International Bureau of Education 2006

إطار ٨-٧ الجمعية المركزية لرابطة مدرسى دور الحضانة

الجمعية المركزية لرابطة مدرسى دور الحضانة، هى أحد الأمثلة الناجحة لأحد تنظيمات المجتمع المدنى الذى يعمل فى مجال التنمية المبكرة للأطفال . وكان قد تم تسجيل الجمعية فى عام ٢٠٠١ بمعرفة مجموعة من المتخصصين فى تعليم الأطفال ومن ذوى الخبرة فى برامج دور الحضانة التابعة لمنظمات التربية الطوعية، وانطلق المشروع استجابة للحاجة الملحة إلى توفير التدريب والقيام بالمتابعة المستمرة، ولتطوير مهارات وقدرات مدرسى دور الحضانة التابعة لمنظمات التربية الطوعية.

وتغطى أنشطة الجمعية لبناء القدرات ، ما يلى :

* الدعم المؤسسى ل٢٧٠ جمعية فى جميع أنحاء مصر، حتى تصبح نماذج يسترشد بها فى تنمية جمعيات مماثلة.
* إنتاج الأدوات التعليمية السمعية والبصرية، والكتب، المعنية بتنمية الأطفال فى سن مبكرة.
* تفعيل وتنشيط الإمكانيات الإشرافية لإدارات الطفولة والشئون الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعى لمتابعة برامج تنمية الأطفال فى سن مبكرة، فى المحافظات .
* إنشاء آلية للتدريب والعمل على المستوي المحلى والمركزى فى المحافظات ، من خلال برنامج تدريب المدربين.
* برنامج واسع لمدة ٦ أشهر لتحسين المؤهلات التربوية للمدرسين ، بالتعاون مع كلية رياض الأطفال ، وهو برنامج دوار ومستمر. وقد تم التحاق المدرسين فى مرحلة ما قبل التعليم المدرسى ، بهذا البرنامج المخصص لدور الحضانة التابعة لاتحاد تنمية الطفولة المبكرة .
* مدرسو دور الحضانة، والأخصائيون الاجتماعيون، والموظفون الإداريون ، قدموا برامج تدريبية ل٢٠٠ مدرس، ٣٠ أخصائى اجتماعى ، مما جعل التدريب يصل إلى ٢٠٠٢ دار حضانة تضم عدداً من الأطفال يبلغ ٦٣٧١ طفلاً. ويقدم البرنامج كل ستة أشهر.

وربما كان أهم إنجازات الجمعية ، تفعيل الدور الإشرافى والإدارى لوزارة التضامن الاجتماعى وإنعاش وتنشيط مهارات مدرسى رياض الأطفال والعاملين فيها. وقد كان لانتاج الأدوات التعليمية ، والألعاب ، والدلائل الإرشادية كجزء من عملية تدريب المدرسين، أثر مضاعف مع توزيع المواد على دور الحضانة. ويعتبر اشتراك أولياء الأمور اشتراكا فعالاً فى تنمية الأطفال، نقطة إيجابية أخرى. وبشكل عام قدمت الجمعية نهجاً شاملا للجودة فيما يتصل بالمنهج التعليمى لدور الحضانة.

المصدر: تم الحصول على جميع المعلومات من مقابلة أجريناها مع رئيس الجمعية.

لا يتسنى إلا للمعلمين الأكفاء والمدربين تطبيق الأساليب التربوية السليمة، من أجل إثارة ملكة التعلم والإبداع.

التحديات التى تواجه التعليم المبكر:

يمكن أن يعزى الدور المتعاظم لمنظمات المجتمع المدنى ، فى توفير التعليم المبكر، الى تراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات من بغية تحقيق التنمية البشرية الشاملة، ولقد أدى عجز الحكومة عن تحمل الأعباء المتزايدة للتعليم ، الى تهيئة الفرصة كاملة أمام المنظمات الخاصة الطوعية للقيام بدور مواز وتكميلى فى ساحة التعليم المبكر للأطفال، وعلاوة على ذلك ، فإن هذا المجال من مجالات التربية، وينظر إليه عادة على يدخل فى اختصاص المرأة، وثمة فرص متاحة أمام منظمات المجتمع المدنى لتقديم المعلومات الأساسية الموجزة من خلال التعليم المبكر للأطفال فى المناطق الريفية والمحرومة، لكى يتكامل ذلك مع دراسات الدرجات الجامعية الرسمية التى تجتذب إليها الفتيات فى المناطق الحضرية والمدن الكبرى.

إن تقرير التنمية البشرية فى مصر، لعام ٢٠٠٥، عدّد بعض التحديات التى تواجه التعليم المبكر للجميع، وكانت كالتالى:

- **عدم توافر الموارد**: العجز فى الموارد البشرية والمادية، هو العقبة الكؤود الى تعترض الجهود التعليمية، والعامل الحاسم الذى يحدد نوع وجود الخدمات المقدمة. وعلى سبيل المثال، تقدر تكلفة استيعاب ٣٠ ٪ من الأطفال فى مرحلة ما قبل المدرسة، وهى التكلفة التى تتحملها الدولة، بحلول عام ٢٠١٥ ب ١٠٣ مليون دولار أمريكى . ولما كانت مرتبات المدرسين متدنية للغاية ، فإن المهنة لهذا السبب ليست جاذبة، كما أن موارد التعليم الأساسى غير موجودة فى الغالب، والمبانى دائماً لا تلبى الحد الأدنى من المعايير. ثم أن التنمية الصحية للطفل أثناء سنوات ما قبل المدرسة ، تتوقف أيضا على وجود المرافق الأساسية للصحة العامة، ومساحة كافية لممارسة اللعب.
- **عدم الكفاءة**: إلى جانب أن غالبية الموظفين غير المؤهلين هم الصنف الغالب، فإن ثمة قصوراً فى الخبرة بشأن كيفية استخدام الأدوات العلمية والتعليمية الضرورية، عندما تتوفر تلك الأدوات ، ولا يتسنى إلا للمعلمين الأكفاء والمدربين تطبيق الأساليب التربوية السليمة، من أجل إثارة ملكة التعلم والإبداع. وتعتمد معظم المنظمات الطوعية الخاصة على موظفين غير مدّربين مرتباتهم متدنية، وتكاد تكون مهمتهم إشرافية أكثر منها تربوية.
- **فرص غير متكافئة**: الأشخاص الذين ينتمون الى الطبقة الاقتصادية الاجتماعية العليا هم الذين يستطيعون النفاذ إلى فرص التعليم فى مرحلة ما قبل المدرسة، أكثر من أقرانهم الأقل ثراء، وثمة حاجة الى استهداف أفقر المجتمعات فى البلاد، وإلى إقامة شراكات بين الحكومة والمجتمع المدنى ، من أجل سد تلك الفجوة.

مثال على الشراكة :
اتحاد تنمية فى سن مبكرة:

نظرا لندرة المعلومات المتاحة بشأن منظمات المجتمع المدنى فى مصر، المشاركة فى التعليم المبكر، بالإضافة إلى التنوع الشديد فى النشاط بين تلك المنظمات، سوف يقتصر هذا القسم على أعضاء الاتحاد الوطنى لتنمية الطفولة فى سن مبكرة، المنشأ فى سنة ٢٠٠٣، وقد انبثق هذا الاتحاد من المشاركة الفعلية للمجتمع المدنى فى التعليم المبكر للأطفال.

وترجع بدايات "اتحاد تنمية الطفولة فى سن مبكرة" إلى عام ١٩٩٥ ، عندما تم اختيار ٦ منظمات أهلية فى خمس محافظات (القاهرة، الجيزة، قنا، الدقهلية، شمال سيناء) للعمل فى مجال تنمية الأطفال. وبدأت فكرة إنشاء الاتحاد بمشروع أطلق عليه اسم "أطفال النيل"، وقد اجتذب المشروع ٣١ منظمة أهلية تعمل فى مجال تنمية الطفولة المبكرة،

التى ارتبطت بإحدى رياض الأطفال، أو أكثر، التى تلبى المعايير والمواصفات المطلوبة، وكان ذلك فى محافظات: القليوبية، والفيوم، الاسكندرية، وسوهاج، وبنى سويف، بالإضافة إلى المحافظات الخمس الأولى، وشكلت جميعها النواة المركزية لاتحاد تنمية الطفولة فى سن مبكرة.

وقد تم تسجيل الاتحاد رسمياً فى عام ٢٠٠٤، وكان يستهدف تعزيز الممارسات المثلى فى التعليم المبكر للأطفال، وقد أشتمل على :

- تحسين قدرات المنظمات الأهلية العاملة فى تنمية الطفولة المبكرة.
- وضع وتطوير برامج تعليمية للأطفال فى مرحلة ما قبل المدرسة.
- تدريب الموظفين المحليين على أن يصبحوا
- تدريب الموظفين المحليين على أن يصبحوا "مدرسين للمدرسين" فى مجال تنمية الطفولة المبكرة.
- توفير بيئة صحية للأطفال فى مرحلة ما قبل المدرسة ، سواء داخل المدارس أو خارجها، مثل إقامة ملاعب آمنة، وتوفير لعب أطفال ملائمة، وألعاب مناسبة.
- تعزيز التعاون مع الأسر والوكالات لتلبية الاحتياجات التنموية للأطفال فى سن ما قبل المدرسة.

النواة الهامة لاتحاد تنمية الطفولة المبكرة: إحدى وثلاثون جمعية طوعية خاصة

المعيار الرئيسى لصلاحية التحاق أية جمعية بالاتحاد ، أن يكون لدى الجمعية الطوعية الخاصة دار حضانة مملوكة لها، وإلى جانب توفير التسهيلات والخدمات لأطفال ما قبل المدرسة، يشترط على الجمعيات الأعضاء جميعاً أن تكون قد أتخذت منهجاً أكثر شمولاً لضمان الاستدامة ، يقوم على تزويد المجتمع المحلى بالمساعدة العملية، مثل الخدمات الطبية، وخدمات محو الأمية، والتدريب المهنى ، والقروض الصغيرة، وما إلى ذلك.

رياض الأطفال المرتبطة بالمنظمات الطوعية الخاصة:

يتراوح عمر الأطفال رسمياً فى دور الحضانة المرتبطة بالمنظمات الطوعية الخاصة الأعضاء الإحدى والثلاثين ما بين يوم واحد وأربع سنوات، ومع ذلك، كانت دور الحضانة تقبل الأطفال من ٤–٦ سنوات، وهم الأطفال الذين لم يلتحقوا برياض الأطفال التابعة لوزارة التربية والتعليم، بسبب رسوم الالتحاق فى الغالب. وتقوم وزارة التضامن الاجتماعى رسميا بإدارة دور الحضانة التى تعتمد أساساً على الإعانات السنوية التى تقدمها تلك الوزارة ، بالإضافة إلى الرسوم السنوية للأطفال والمنح التى تقدمها الجهات المانحة .

ويوضح الجدول ٨–٣ عدد الأطفال الملتحقين بدور حضانة المنظمات الطوعية الخاصة، لمختلف الفئات العمرية فى عام ٢٠٠٥، ويمثل الأطفال ما بين صفر –٤ سنوات ٣٩,٦ ٪، والأطفال ما بين ٤–٦ سنوات ٦٠,٤ ٪.

تقييم دور الحضانة المرتبطة باتحاد تنمية الطفولة فى سن مبكرة:

تم الحصول على بيانات الدراسة الحالية من الملفات الرسمية لإحدى وثلاثين دار حضانة وتنتمى إلى اتحاد تنمية الطفولة فى سن مبكرة، وبالإضافة إلى ذلك، أجريت دراسة ميدانية على ١٠ دور حضانة تقع فى محافظتى الجيزة والقاهرة، وجرى إعداد قائمة خاصة بغرض جمع معلومات تصف مبانى دور الحضانة ومرافقها، وحجم الفصل، وأدوات النشاط، والمدرسين، ومؤهلاتهم التربوية.

وكان التقييم يرتكز على المعايير العامة لقياس جودة التعليم فى مرحلة ما قبل الدراسة التى كانت قد أعدتها الجمعية الوطنية لتعليم الأطفال الصغار (١٩٩٨) وقد قام المجلس القومى للطفولة والأمومة بصياغة المعايير على هذا الأساس، ومن ثم جرى استخدامها فى الدراسة. ونوردها فيما يلى، مع إضافة بعض الملاحظات:

١. **التفاعل بين المدرسين والأطفال**: تختلف درجة التفاعل بين مدرسى دور الحضانة والأطفال، من دار إلى أخرى، بل قد تختلف داخل الدار الواحدة من فصل إلى آخر، ذلك أن التفاعل يتوقف على المؤهلات التربوية والمهنية للمدرسين، كما يتوقف أيضا على الملكات والسمات الشخصية التى تسمح للمدرسين بالاندماج مع الأطفال، وشاركتهم الألعاب. وعلى أية حال فإنه يمكن القول عادة بأن التفاعل بين المدرسين والأطفال مقصور على تعليم الأطفال بعض الأغانى، وبعض آيات القرآن الكريم، وبعض المهارات المتعلقة بتعلم الحروف الأبجدية والأرقام.

وعلى الرغم من أن المناخ العام لمرحلة ما قبل المدرسة، هو مناخ ودى، يشهد أدنى مستوى من العقاب إلا أن الجو العام فى الفصول لا يشجع الأطفال على المناقشة، أو السؤال، أو إقامة حوار. وتقتصر المهارات الاجتماعية التى يسمح للأطفال بتعلمها ، على السمع والطاعة، والتزام الهدوء، وعدم الشجار مع زملائهم، ونادراً ما يتعرض الأطفال لمهارات المشاركة، والتعاون، وتحمل المسئولية.

ملاحظات: من المرجح أن يقوم الجهاز التعليمى المؤهل بإتاحة الحرية للأطفال وإتاحة المجال المطلوب للمشاركة والتعاون. وهذه هى المهارات التى غدت الآن مهارات أساسية، من الصعب التشجيع عليها من جانب مشرفين غير مدربين لا يزالون أسرى للقيم التقليدية مثل عدم الخروج على المألوف ، والسمع ، والطاعة.

٢. **المنهج الدراسى**: يختلف المنهج الدراسى لمدارس الحضانة، بصفة عامة، حيث لا يوجد برنامج موحد أو مشترك، وتستخدم كل مدرسة من مدارس الحضانة عدداً من الكتب عن تعليم الأطفال مبادئ القراءة والكتابة والحساب، وأحيانا اللغة الإنجليزية . وتستخدم مدارس

جدول ٨-٣ عدد الأطفال فى دور حضانة المنظمات الطوعية الخاصة / اتحاد تنمية الأطفال فى سن مبكرة، بالأرقام:

	اسم دار الحضانة التابعة للمنظمة الطوعية الخاصة	سن .-٢	سن ٢- ٤	سن٤ -٥	سن ٥-٦	الإجمالى
١	جمعية المرأة لتحسين الصحة	٢٠	٢٢	١١	١	٥٤
٢	الجمعية المركزية لرعاية الطفل	١٥	٦٠	٤٠	٣٥	١٥٠
٣	مركز الفردوس الإسلامى الخيرى	–	٦٦	٥٠	٣١	١٤٧
٤	التحرير للخدمات الاجتماعية– مصر الجديدة	–	٣١	–	٣٩	٧٠
٥	جمعية تنمية المجتمع– وراق العرب	–	١٥	٢٠	٢٥	٦٠
٦	جمعية تدريب العاملات للطفولة والأمومة	١٣	٢٥	٢٥	٢٥	٨٨
٧	جمعية تنمية المجتمع - داير الناحية	١٠	٢٠	٢٥	٢٥	٨٠
٨	جمعية الجيزة للأمومة والطفولة	٥٠	٦٥	٨٠	١٢٥	٣٢٠
٩	جمعية الشباب المسلم فى الجيزة	١٥	١٥	٧	٨	٤٥
١٠	الجمعية المركزية لرابطة مدرسى رياض الأطفال	٢٠	٢٥	٢٥	٢٥	٩٥
١١	جمعية تنمية المجتمع فى جزيرة الشاعر	–	٧٣	٤٢	٤١	١٥٦
١٢	جمعية تنمية المجتمع فى منشية الحرية	–	٣٥	٤٥	٣٥	١١٥
١٣	جمعية تنمية المجتمع فى القلج قليوبية	٢٢	–	٢١٧	–	٢٣٩
١٤	جمعية تنمية المجتمع فى صاب خوبة	٣٢	٤٠	٦٠	٥٠	١٨٢
١٥	جمعية تنمية المجتمع فى ميت غراب	٧	٥٠	٦٨	٢٩	١٥٤
١٦	جمعية تنمية المجتمع فى صارف والجوهرى	١٥	٣٠	٣٥	٣٥	١١٥
١٧	الإيمان للخدمات الاجتماعية –دقهلية	٨	٢٠	٣٢	٣٥	٩٥
١٨	الفتيات المسلمات – العريش	٢٦	١٥	١١٤	–	١٥٥
١٩	الرابطة العامة للتضامن الاجتماعى	١٧	١٠٧	١٢٠	٣١٠	٥٥٤
٢٠	جمعية تحسين الصحة، قنا	٢٤	١٥	١٤	١٥	٦٨
٢٢.٢١	الجمعية المصرية لحماية الطفل، قنا	٣٥	–	١٤٠	–	١٧٥
٢٣	جمعية الرعاية المتكاملة– قنا	–	–	٣٠	–	٣٠
٢٤	جمعية تنمية المجتمع فى الشيخ عيسى – قنا	–	١٧	١٨	٢٠	٥٥
٢٥	مؤسسة الرعاية فى بنى سويف	٣٠	٦٢	١٨	٣	١١٣
٢٦	جمعية تنمية المجتمع فى شريف باشا	–	٨٥	٧٤	٦٩	٢٢٨
٢٧	الهدى الإسلامى للتنمية، بنى سويف	٦٦	٧٥	١٩	٢٠	١٨٠
٢٨	الجمعية النسوية لتحسين الصحة، سوهاج	٢٠	٢٣	–	–	٤٣
٢٩	الجمعية الإسلامية للمرأة، سوهاج	٥٤	٣٣	٢٦	٤	١١٧
٣٠	جمعية عمر بن الخطاب، سوهاج	–	–	–	–	–
٣١	جمعية غرب التعاونيات، الفيوم	١٣	٢٨	١٨	٨	٦٧
	الإجمالى	٥١٢	١,٠٥٢	١,٣٧٣	١,٠١٣	٣,٩٥٠

الحضانة التابعة للمنظمات الأهلية كتابا بعنوان "المرشد"، أصدرته وزارة التضامن الاجتماعى ، وهو كتاب مصّمم لتزويد المدرسين بموضوعات لمرحلة ما قبل المدرسة، وطرق التعليم. وكان اتحاد التنمية المبكرة للأطفال قد صمّم مؤلّفا تعليميا خاصاً لا يشتمل على منهج محدد ، وإنما يقدم جوانب عامة وخطوطا إرشادية بشأن ما يجب على مدرسى الحضانة أخذه فى الاعتبار عند تغطية مختلف الموضوعات.

ملاحظات: يمكن استخدام ورش عمل منتظمة فى الشراكة بين منظمات المجتمع المدنى والمسئولين فى وزارة التضامن الاجتماعى ، كدورات غير رسمية فى المحاضرات ، ضمانا لفهم الموضوعات الأساسية وطرق التعليم فهما جيداً من جانب المدرسين العاملين فى مجال التعليم المبكر. وكبديل آخر، يمكن استخدام الأساليب الفنية للتعليم عن بعد ، عن طريق الراديو والتليفزيون. ومن المفترض أن يتم بانتظام تحديث المواد التى تقدمها وزارة التضامن الاجتماعى طبقا لأحدث النظريات والأساليب التربوية.

٣. **العلاقة بين المدرسين والأسر**: بينما يؤكد معظم المدرسين على أهمية التفاعل البناء بين الأسر ومدارس الحضانة، إلا أن التفاعل يقتصر عادة على توصيل الطفل إلى الحضانة أو استلامه منها آخر النهار، ولا يكاد يوجد حوار عميق، مالم تجدّ مشكلة . أو يتعرض الطفل لحادث، ولا تنضم الأسرة إلى الطفل فى المدرسة إلا فى مناسبات خاصة، أو فى بعض الأعياد مثل عيد الأم أو ذكرى المولد النبوى .

ملاحظات: يوجد عدد من الأساليب الفنية التى يمكن أن يستخدمها مدرسو الحضانة، لتشجيع أولياء الأمور على المشاركة بدرجة أكبر فى تعليم أطفالهم فى مرحلة ما قبل المدرسة، ويتضمن ذلك تشجيع أحد الأبوين على زيارة مدرسة الحضانة أثناء النهار، والتطوع بجزء من وقته فى أنشطة المدرسة وعقد اجتماعات مرتين فى السنة على الأقل، مع أولياء الأمور لكى يتابعوا تطور أطفالهم ونموهم . لا بد من إتباعها، ويقع على عاتق المدرسة، الدعوة إلى الاجتماعات، مع التأكد من استعداد المدرسين لمناقشة التقدم الذى حققه كل تلميذ على حدة مع والديه / والديها.

٤. **مؤهلات الموظفين والتطور المهنى**: تعتبر الكفاءة المهنية والخبرات التدريبية لمدرسى الحضانة، أهم العوامل على الإطلاق فى تحقيق الجودة العالية لبرامج تعليم ما قبل المرحلة المدرسية، ذلك أن الإعداد التخصصى والمهنى للمدرسين يرتبط ارتباطا وثيقاً بجودة ونوعية التعليم الخاص بالأطفال.

وتختلف أعداد المدرسين فى مدارس الحضانة، ويوضح الجدول ٨–٤ أعداد ومؤهلات هيئة التدريس لدى ٣١ منظمة طوعية خاصة تحت التقييم.

ويوضح الجدول ٨–٤ ، أن أكثر من ٥٠٪ من مدرسى الحضانة، فى اتحاد تنمية الأطفال فى سن مبكرة المنظمات الطوعية الخاصة، من خريجى المدارس العليا، وأن ٣٠٪ من المدرسين يحملون درجة الليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات، ويمثل خريجو كلية التربية المبكرة ١٥٪ من مدرسى مدارس الحضانة.

ملاحظات: يشير الجدول ٨–٧ إلى انخفاض نسبة العاملين من خريجى كلية التربية المبكرة، بسبب توقعاتهم لمرتبات عالية بالمقارنة بالمدرسين من حملة المؤهلات الأخرى التى ليست بالضرورة فى أى مجال من مجالات التربية، ذلك أن أكثر من نصف المدرسين من حملة دبلوم المدارس العليا، الأمر الذى يشير إلى ضرورة تشجيع التدريب، إلى جانب ورش العمل (أنظر نقطة ٢ أعلاه) ويفضل أن يخضع التدريب لشكل من أشكال الاعتماد أو التصديق، يمكن زيادة المرتب ولو زيادة صغيرة كنوع من الحوافز.

٥. **الإدارة** : تساعد الكفاءة، والخبرات الملائمة ، واللياقة فى العمل، على تهيئة البيئة الصحيحة المواتية لتحقيق جودة عالية فى التعلم والخدمات التربوية، ويمكن للإدارة الفعالة تحقيق التفاعل التعاونى بيد هيئة التدريس فى مدارس الحضانة، وإقامة علاقة بنّاءة مع أسر الأطفال. ويوجد بكل مدرسة حضانة رسمية مدير من خريجى الجامعة، يقوم بمتابعة تنفيذ البرنامج ويشرف على مختلف الأنشطة. وتشرف على تلك المدارس، من الناحية الإدارية، وزارة التضامن الاجتماعى، ويوضح الجدول ٨–٥ مؤهلات ٢٠ مديراً من مديرى مدارس الحضانة ينتمون للمدارس الإحدى والثلاثين التابعة لاتحاد التنمية المبكرة للأطفال / المنظمات الطوعية الخاصة، والخاضعة لعملية التقييم، ويشير الجدول إلى أن أكثر من نصف مديرى مدارس الحضانة فى التقييم، من خريجى الجامعات أو كليات الخدمة الاجتماعية . ويتمتع معظم المديرين بخبرات تعليمية تزيد على ١٠ سنوات، وذلك فى مجال التنمية المبكرة للأطفال، مما ساعدهم على الترقى لمناصب المديرين. ومما تجدر ملاحظته أن خريجى كلية رياض الأطفال يفضلون العمل فى القطاع الخاص .

جدول ٨–٤ عدد الموظفين فى مدارس الحضانة ومؤهلاتهم

المؤهل	العدد	النسبة المئوية
كلية التربية المبكرة للأطفال	١٦	١٥,٤
درجة جامعية -ليسانس آداب	٢٢	٢١,٢
كلية الخدمة الاجتماعية	٩	٨,٧
أعلى من التعليم الثانوى	١	٠,٩
دبلوم المدارس العليا	٥٦	٥٣,٨

يجب تشجيع التدريب على التدريس في مدارس الحضانة، ويفضل أن يكون هناك نوع من الاعتماد لهذا النوع من التدريب.

ملاحظات : عادة ما تسمح ترقيات المدرسين، فى مصر، بأن يتبوّأوا مناصب الإدارة، وليست هذه هى الطريقة المثلى، بالضرورة ، لمكافأة المدرسين الممتازين الذين قد يفشلون فى الإدارة ، ذلك أن مهارات الإدارة التربوية تتطلب جدارة خاصة يمكن اكتسابها

٦. **تعيين الجهاز الوظيفى**: طريقة تعيين الموظفين ، هى العامل الأساسى فى جودة البرامج التى تقدمها مدارس الحضانة التابعة للمنظمات الأهلية ، فالاختيار الدقيق هو الأمر المنتظر لضمان استخدام المدرسين والموظفين الذى تنطبق عليهم معايير خاصة (أى أن الموظفين لا بد أن تتوافر فيهم خصائص التنوع الجغرافى والدينى، واللغوى، والصفات والخبرات الشخصية الملائمة)، ويجرى التفاوض عادة بشأن العقود مع أعضاء مجلس الإدارة .

ملاحظات : تُدفع مرتبات الموظفين من أموال المنظمات الطوعية الخاصة ، وأى عجز فى الموارد المالية يزيد إغراء الاستعانة بموظفين أقل تأهيلاً . وربما يساعد فى التغلب على هذا التحدى برفع مستوى المعايير ، العمل على جمع الأموال، أو زيادة الرسوم ، أو الاحتياج الإجبارى لتعيين مدرس واحد أقل يكون مؤهلاً للتعليم المبكر على للأطفال.

٧. **البيئة الطبيعية** : تكشف عملية التقييم مدارس الحضانة فى عينة الدراسة، عن تفاوت كبير فى المرافق المخصصة للأنشطة مدارس الحضانة، وتتوافر دائما دورات للمياه مع وجود تسرب للمياة إلى البالوعات ، ويوجد صابون وفوط للاستخدام مرة واحدة فى بعض مدارس الحضانة، ويوجد أيضا فى جميع مدارس الحضانة لوازم الإسعاف الأولى، وتشغل بعض المنظمات بعض مساحة ٢٠٠٠ متر مربع، بينما تحتل بعض المنظمات الأخرى مساحة تتراوح ما بين، ١٢٠–١٥٠ متر مربع ، عند تشغل مدرسة الحضانة فى بعض الأحيان طابقاً فى أحد المبانى ويوضح الجدول ٨–٧ النسب المئوية لدور الحضانة التى تشغل مبنى مستقلا، أو أحد الشقق ، أو طابقا فى أحد المبانى،

جدول ٨-٥ المؤهلات المهنية لمديرى مدارس الحضانة التابعة لاتحاد التنمية المبكرة للأطفال /المنظمات الطوعية الخاصة

مؤهلات مديرى المدارس	العدد	النسبة المئوية
كلية التعليم المبكر	–	–
شهادة جامعية	٨	٣٨
شهادة كلية الخدمة الاجتماعية	٣	١٤,٣
دبلوم المدارس العليا	٩	٤٨
دبلوم المدارس الأولية	–	–

جدول ٨-٦ نوع مبانى المدارس

نوع المبانى	العدد	النسبة المئوية
شقة	–	–
طابق فى مبنى	١٢	٤٠
مبنى مستقل	١٨	٦٨

ويوضح جدول ٨-٦ أن ٦٠٪ من مدارس الحضانة التابعة للمنظمات الطوعية الخاصة ، لها بناية مستقلة، بينما ٤٠٪ تشغل طابقا فى أحد المبانى ، ومع ذلك ، فإن معظمها لا توجد به حديقة أو فناء يستطيع الأطفال اللعب فيه بحريتهم.

ملاحظات: بشكل عام ،يجب أن تشتمل البيئة الطبيعية لمدارس الحضانة على عد د من الجوانب الضرورية مثل مساحة كافية يستطيع الأطفال أن يتحركوا فيها بحرية، وبعض المواد والمعدات الملائمة لكى يمارسوا اللعب إما فى الخارج (حديقة أو فناء) وإما فى الداخل مثل أرضية طرية للعب الآمن ، وأرضية صلبة لممارسة الرياضة ، ودواليب لتخزين أدوات اللعب.

٨. **الصحة والسلامة**: مدارس الحضانة موضوع التقييم لم تكرس اهتماما كبيراً لتعليم الأطفال العادات الصحية مثل غسل الأيدى قبل الأكل وبعده ، بل أنه لا يوجد صابون - فى الغالب ولا ورق تواليت فى دورات المياة ، ومع ذلك أولت تلك المدارس اهتماما كبيراَ بالأثاث، سواء الكراسى أو المناضد، التى تناسب أحجام الأطفال وأعمارهم، والتي تساعد على تنظيف وتنظيم المكان ، ووضع الأشياء فى مكانها الصحيح بعد اللعب ، أما إجراءات الأمان فهى نادرة (مثل طفايات الحريق) وعلى مسافات متباعدة .

ملاحظات : ربما يرجع عدم الاهتمام بالعادات الصحية إلى استخدام – مساعِدات غير مدربات فى كثير من المدارس (رغم أن فى بعض مدارس الحضانة بها بعض المربيات الحاصلات على نوع لا بأس به من التدريب) ويتعين على الإدارة أن تصر على التطبيق الإجبارى للعادات الصحية، وتوفير المواد اللازمة لذلك . ولما كانت سلامة الأطفال هى تأتى فى المقام الأول ، فإنه يجب توفير وسائل الأمان الأساسية مثل طفايات الحريق فى جميع دور الحضانة

٩ **المتابعة**: كشفت الدراسة عند التطبيق لعمليات المتابعة والتقييم على الرغم من وجود قوائم للمتابعة فى كل مدرسة من مدارس الحضانة (قائمة متابعة للمدرس، وقائمة متابعة لنشاط الفصل، وقائمة متابعة للمدرسة ككل) . وتجرى عملية المتابعة بطريقة آلية روتينية من جانب وزارة التضامن الاجتماعى ، ولكن اتحاد التنمية المبكرة للأطفال يولى اهتماما تلك العملية فى دور الحضانة التابعة للمنظمات الطوعية الخاصة.

ملاحظات: تلعب عملية متابعة وتقييم أداء الموظفين دوراَ هاما فى التغذية الراجعة فى الحفاظ على كفاءة وجود البرامج التعليمية لمدارس الحضانة ، ولا بد من تطبيق قوائم التقييم من جانب مجالس الإدارة ثم من جانب وزارة التضامن الاجتماعى فى نهاية الأمر، بحيث يصبح ذلك شرطا إلزامياَ.

اقتصاديات برامج الطفولة المبكرة :

توجد اختلافات جوهرية بين دول العالم ، من حيث التكاليف وآلياَ التمويل الخاصة بتعليم الأطفال فى سن مبكرة ، فمن ناحية، نجد أنه فى بلجيكا ، لا تدفع الأسر أية مصروفات لرياض الأطفال لأنها تندرج تحت مظلة وزارة التربية والتعليم، ويتم التمويل من ميزانيات المقاطعات، أو الحكومات المحلية، أو بمشاركة من جانب بعض المؤسسات الدينية الخاصة. ومن الناحية الأخرى، نجد أنه فى هونج كونج، تقدم الدولة نسبة مئوية بسيطة من الدعم المالى للمؤسسات الدينية، أو الطوعية، أو الخاصة، التى تباشر التعليم فى رياض الأطفال ، وتدفع الأسر الباقى ولكنها تستطيع الدفع على أقساط.

وبين هذين النقيضين ، توجد أمثلة على الدعم المال المختلط، ففى كندا ، تخضع رياض الأطفال لإشراف وزارة الخدمات ال اجتماعية وتعتبر الحكومة الفيدرالية ، ومنظمات المجتمع المدنى ،والمؤسسات المحلية ، وبعض المساهمات المالية الصغيرة من أفرا د من القطاع الخاص ، هى الجهات المسئولة عن دعم برامج رياض الأطفال.

ويبرز تقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٥ نقص الموارد المالية المخصصة لتعليم الأطفال فى سن مبكرة فى مصر ومن الواضح أن الأمر يقتضى من منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص القيام بدور تشاركى أكثر ديناميكية ، حيث إن برامج تعليم الأطفال فى سن مبكرة ، هى فرصة للاستثمار فى المستقبل ، من منظور التنمية البشرية ، والقدرات الشخصية ، والمفهوم الإقتصادى . ولقد أوضح ال عديد من الدراسات ، أن برامج التعليم العالية الجودة لمرحلة ما قبل المدرسة، ترتبط بمعدلات عالية من الإنجازات والإبداع ، والإنتاجية فيما بعد ،بينما يرتبط غيابها بارتفاع نسبة التسرب، وانخفاض معدلات التنمية[٢٩]

إن البيئة التى تهيئها تلك البرامج ، من أجل نمو الشخصية والإبداع فى مرحلة مبكرة من حياة الطفل ،التى تعوض الخلفية الثقافية والتعليمية الضعيفة للأسرة التى ينتمى

٢٩. See Gutman, L.M, Sameroff, A.G, & Cole (2003), "Academic Growth Curve Trajectories from 1st Grade to 12th Grade: Effects of Multiple Social Risk Factors and Preschool Child Factors," *Journal of Developmental Psychology*, Vol. 39, No. 4, 777-790.

إطار ٨-٨ مدرسة الحضانة التابعة لجمعية الأمومة والطفولة بالجيزة

تعتبر جمعية الجيزة للأمومة والطفولة واحدة من أقدم الجمعيات الأهلية التى أنشئت فى مصر وفى عام ١٩٦١ أنشئت مدرسة حضانة للأطفال فى مرحلة ما قبل المدرسة لكى تكمل الأنشطة الأخرى التى تقوم بها الجمعية وكانت بداية انطلاق الجمعية فى الأربعنيات من القرن الماضى عندما أنشئت مدرسة حضانة لخدمة اتحاد نساء مصر ولا سيما النساء العاملات فى المستشفى التعليمى للقصر العينى ثم اتسع نشاط المدرسة فيما بعد حيث أصبحت تقدم خدماتها للأطفال فى المناطق المجاورة وقد حاول المؤسسون الحفاظ على نشاط الجمعية وأدائها لمهمها بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ورغم الصعوبات المالية والإدارية استطاعوا من خلال الجهود الفردية والشخصية أن يجدوا موقعا للجميعة وأن يبنوا مدرسة حضانة فى منطقة إمبابة وهى واحدة من أفقر المناطق التى تحتاج إلى الخدمات.

وتشغل جمعية الجيزة للأمومة والطفولة مساحة من الأرض تبلغ ١,٩٠٠ متر مربع مقام عليها مبنى من طابقتين وحديقة واسعة وتدار الأنشطة الرئيسية للجمعية من هذا المكان وهو يشتمل عاى مدرسة حضانة قادرة على استيعاب ما يقرب من ٥٠٠ طفل وتحتل تلك المدرسة الجزء الأكبر من المبنى الذى تم تصميمة معماريا بحيث يشتمل على مكتبة أطفال ومكتبة للكبار ووحدة كمبيوتر ومطبخ مزود بجميع الأجهزة والمعدات اللازمة لإعداد وجبات الأطفال .

ومدرسة الحضانة هذة نموذج مثالى لمدارس الحضانة التابعة لمنظمات المجتمع المدنى فى مصر وهى تحافظ على تهيئة بيئة مناسبة من أجل تطوير المهارات والمواهب لدى الأطفال فى مرحلة ما قبل المدرسة سواء على المستوى الفردى أو الجماعى وعلى الرغم من أن الجمعية وموظفى مدرسة الحضانة ليسوا على دراية بمعايير الجودة الدولية للتعليم فى مرحلة ما قبل المدرسة إلا أن الزائرين بلا خطوة بوضوح وعى الإدارة لأهمية تعليم الأطفال فى المرحلة المبكرة من العمر وأن ثمة إصرارا على تطوير وتحسين الأساليب الفنية لمناهج التعليم المماثلة مونتيسورى وتطبيق برنامج رائد فى مرحلة ما قبل التعليم الإبتدائى وهو برنامج يساعد الأطفال على التعليم من خلال أنشطة يومية متنوعة تختلف من حيث الأهداف والأساليب الفنيةللتطبيق وتستخدم مدرسة الحضانة أيضا البرنامج التعليمى الشامل لاتحاد تنية الأطفال فى سن مبكرة لكى يطلع علية مدرسة الحضانة أيضاً، البرنامج التعليمى الشامل لانهاء تنمية الأطفال فى سن مبكرة، لكى يطلع عليه مدرسو الحضانة. واهتمام البيئة التعليمية، يتمثل فى تنمية أخلاقيات العمل التعاونى وتنمية شخصية الأطفال من خلال الحوار والنقاش، وإثارة الفضول لدى الأطفال وحب الاستكشاف المادى والفكرى.

وتقديم الوجبات للأطفال يعتبر عنصراً هاماً فى سلامة الأطفال ورعايتهم شأنه شأن الحجم المناسب للفصل الدراسى والأثاث المعد بحيث يتناسب فى أحجامه مع مختلف الأعمار، بما فيها أجهزة التليفزيون، والأفلام، وأجهزة الكمبيوتر. وهناك اشتراك رمزى يبلغ ٤٠ جنيهاً شهرياً، يدل على أن الالتحاق بالمدرسة، فى المتناول وأن لأولياء الأمور دوراً فى العملية التعليمية. وتعتمد الجمعية أساساً على المنح والهبات الخيرية من أصدقاء الجمعية، بالإضافة إلى الإعانات التى لا غنى عنها من وزارة التضامن الإجتماعى، واتحاد تنمية الأطفال فى سن مبكرة، والتى تبلغ ما لا يقل عن ١٥٪ من الميزانية. وتمنح الأولوية فى الميزانية لمدرسة الحضانة، ويخصخص باقى الميزانية لأنشطة أخرى. وكما هو الحال مع منظمات المجتمع المدنى الأخرى، تنشأ التبعات من تداخل أجهزة الدولة فى شئون الجمعية، والإجراءات البيروقراطية الزائدة عن الحد من جانب أجهزة الحكومة التى تشرف على الجمعيات، فضلاً عن أن ثقافة العمل الطوعى ليست راسخة بعد فى المجتمع، سواء من ناحية وسائل الإعلام، أو من ناحية الأوساط التعليمية

المصدر: جميع المعلومات تم استقصاؤها من مقابلة مع رئيس الجمعية

إليها كثير من الأطفال المحرومين فى سن مبكرة ، ويستند ذلك على البيانات المستخلصة عن متوسط التكلفة الاقتصادية لمدارس الحضانة الخاصة فى بعض الأحياء الفقيرة بالقاهرة[٣٠]

ولقد كشفت البيانات عن أن متوسط الرسوم للطفل فى مدارس الحضانة، حوالى ٢٥ جنيها ولا تملك المدرسة ، بصفة عامة، التسهيلات التى تساعدها على تقديم خدمات تعليمية ذات جودة عالية، كما أن المدارس غير مناسبة للأنشطة المدرسية ، فالمبانى لا تتمشى مع المعايير الصحية الأساسية الملائمة ، مثل التهوية ، والإضاءة الكافية ، كما أن كثيرا من المدرسين لا يتمتعون بالمؤهلات ت المطلوبة ، لأن انخفاض المرتبات لا يساعد على جذب العناصر المؤهلة ، ويفتقر المدرسون إلى التدريب ، ولا يتبعون منهجا دراسياً محدداً لتعليم الطفل ولا يخضعون لمتابعة كافية أو عمليات تقييم ، كما أنه لا تتوافر المعدات والأجهزة الملائمة والأدوات التعليمية المطلوبة . ولكى يتمكن المدرسون من القيام بخدمات تعليمية فى ال أحياء الفقيرة وفق الحد الأدنى من الجودة المطلوبة ، فإن الحد الأدنى المطلوب . مضاعفة الرسوم الحالية وهى ٢٥ جنيها شهريا ، حتى تغطى -جزئيا- المرتبات التى قد تجتذب المدرسين الممتازين ، مع تحسين ، المرافق المدرسية ، وتوفير المعدات والأدوات التعليمية بالمدرسة.

والفرق المتوسط الشهرى لرسوم العضوية التى يدفعها أولياء الأمور ، والحد الأدنى المطلوب لرفع المعايير إلى المستوى المقبول ، ٣٠٠ جنيه فى السنة عن كل طفل ، ويمكن تغطية هذا المبلغ البسيط (حوالى ٥٠٠ دولار فى السنة عن الطفل)

يوجد بعض الأساليب الفنية التي يستطيع أن يستخدمها مدرسو الحضانة لتشجيع مشاركة أولياء الأمور بدرجة اكبر فى تعليم أطفالهم فى مرحلة ما قبل المدرسة

من خلال صندوق يخصص لدعم التعليم للأطفال فى سن مبكرة ، فى كل محافظة من المحافظات ، مع احتمال الحصول على مساهمات من القطاع الخاص والحكومة . وإذا فرضنا جدلاً أن الهدف هو تعليم ٥٠٠,٠٠٠ طفل من الفئة العمرية ٤-٦ سنوات ، الذين ينتمون إلى الفئة الأشد فقراً فى المجتمع وتبلغ نسبتها ١٥٥ ، يكون المطلوب ١٥٠ مليون جنيه أى ما يعادل ٢٥,٠٠٠,٠٠ دولار أمريكى فى السنة . ولعل أهم العناصر حسماً فى نجاح هذا المشروع ، هو تطبيق معايير الجودة على مدارس الحضانة ، حتى تكون المواد التكميلية قد أحدثت الأثر المطلوب بشان جودة تعليم الأطفال فى سن مبكرة .

توصيات

ثمة ضرورة تقتضى من الدولة مراجعة ، وإعادة صياغة، دورها فى التعليم السابق على المدرسة وامن المرجح أن يكون النهج المتعدد الجوانب أشد فعالية لدى وزارة التربية والتعليم التى تصبح مسئولة عن تصميم السياسات الملائمة ومتابعة تنفيذها والإشراف عليه مع ترك وتمويل وتنفيذ برامج التعليم فى مرحلة ما قبل المدرسة للمجتمع ، والقطاع الخاص، والشركات ، أو الجهود المدنية ويمكن أيضا إنشاء صندوق وقفية. مع نوع المشاركة. من جانب الدولة،

٣٠. تم الحصول على هذه المعلومات أثناء مقابلة وكلاء المدارس حضانة الأطفال الموجودة فى المناطق الفقيرة فى القاهرة الكبرى

تلعب عملية المتابعة وتقييم أداء العاملين دوراً هاما فى التغذية العكسية، من أجل الحفاظ على كفاءة وجودة البرامج التعليمية المستخدمة فى دور الحضانة

وأجهزتها المختلفة بحيث يوفر تمويلا مستداماً للأنشطة السابقة على المرحلة المدرسية، والعمل على رفع مستوى المرتبات للموظفين . وعلى أية حال فإنه يلاحظ وجود تنسيق ضعيف وتكامل محدود بين الوزارات وأجهزة الخدمات العاملة فى مجال الطفولة فى سن مبكرة .

وتتطلب الاستراتيجية الشاملة للتعليم فى مرحلة ما قبل المدرسة ، تعاونا مشتركا ومشاركة من جانب وزارة التربية والتعليم، والتضامن الاجتماعى، والصحة، والمجلس القومى للطفولة والأمومة ، ومن المعروف مثلا أن وزارة التضامن الاجتماعى تتبعها مدارس الحضانة ، والوزارة هى التى تشرف على أنشطة الجمعيات الأهلية ، وتستطيع هذه الجهات معاً أن تستغل موارد المجتمع ، وأن تطور استراتيجية تنسيقية للتعليم فى مرحلة ما قبل المدرسة . وهذا مجال يتم فيه منح امتياز التعليم للأطفال فى سن مبكرة للمشروعات الخاصة المعتمدة فى أماكن أخرى من العالم حيث أن لديها إمكانية القيام بدور هام فى نشر معايير الجودة .

وما ينقصنا هنا هو عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة وشاملة للمنظمات الطوعية الخاصة والجهات الشريكة لها ، المعنية بتنمية الطفولة فى سن مبكرة . وتحتاج إلى بحوث تتعلق بسيكولوجية تنمية الطفل والفاعل معه ، ويجب على معاهد البحوث فى الجامعات المصرية المشاركة بطريقة أكثر اهتماما فى وضع إطار للمعرفة النظرية والتطبيقية. والمناهج الجامعية الموضوعة على الأرفف ليست كافية، ذلك أن توسيع قدرات وإمكانيات كلية رياض الأطفال، وكلية التربية قسم رياض الأطفال ، لن يلبى إلا جزءاً من الطلب على القدرات المهنية. ويتطلب تعظيم أداء المدرسين تدريباً عملياً .. "ميدانيا" فى الفصول الدراسية . وتشترط كثير من الجامعات الغربية "ممارسة" العمل على نموذج تعليمى لفترة محدودة، تجرى فى وسط مدْرسى كشرط للحصول على الشهادة العلمية. وفى مصر، يمكن تطبيق شرط مماثل لأن ذلك من شأنه تزويد العاملين بخلفية تربوية مفيدة لدور الحضانة إلى لا يوجد فيها شئ من هذا. وتعتبر دور الحضانة التجريبية الملحقة بأقسام التربية فى الجامعات، طريقة أخرى للاستفادة من الخبرات العلمية. عن طريق "معامل" للمراقبة وتطبيق الممارسات الجيدة المتعلقة بتنمية الطفولة فى سن مبكرة . من الضرورى أيضا معالجة قضية الحوافز، ولا سيما المكافآت المالية الملائمة لمدرسى تعليم الأطفال فى سن مبكرة، والمسألة المالية هى المعوق الرئيسى أمام استخدام موظفين مؤهلين، ولاسيما فى رياض الأطفال. وإذا كان يراد لمدارس الحضانة أن تصبح أكبر من مجرد مركز للإشراف على الرعاية نهاراً ، فأنه من الضرورى مراجعة جدول المرتبات، وآليات تعزيز العامل الأساسى للجودة، المطلوب بشدة فى تنمية الأطفال فى سن مبكرة، والتى بدونها لا يتحقق النجاح المنشود . وبالمثل يمكن انخراط المنظمات الأهلية فى حملات زيادة الوعى بين أولياء الأمور. من خلال استخدام الحملات الإعلامية الخاصة لتعليم من خلال التسلية (انظر الفصل ١١) أو بالتوازى مع المشروعات التى تستهدف المرأة والطفل، لأن تعليم الطفل فى سن مبكرة يجرى معظمه أساساً فى إطار المنزل.

بعض المراجع المختارة :

Fifth Annual Report for Arab NGOs, (2005), *Building Partnerships Among Arab NGOs to Tackle Development Challenges*, Arab NGOs Network,.

Kahler, D.: Linking Non-Formal Education to Development, *World Education*, 2000

Kandil, A.: Civil Society in the Arab World, CIVICUS, 1995.

LaTowsky, Robert J.: "Egypt's NGO Sector: Education for Development, Occasional Papers Series 1, No 4, 1998.

National Plan for Eradication of Literacy and Adult Education, Adult Education Agency (AEA), 2006.

NGOs Working in Education, NGO Department, Ministry of Education, 2006.

The European Central qualitative early childhood associations (2003). Early Childhood Development. Cairo. (Arabic)

Abdel Sami', Mohamed Mostada (2006). Kindergartens in Egypt, A Future Vision in the Light of International Experience. The National Union for Early Childhood Development, Cairo. (Arabic)

Young,M.E, "The ECD Agenda: Closing up the Gap" in M.E.Young and L.M.Richardson (eds) (2007), *Early Child Development From Measurement to Action*, The World Bank, Washington,D.C.

التأثير المتبادل بين الصحة والاصحاح (Sanitation)

قدمت الدولة المصرية، عبر الخمسين عاماً الماضية، مجموعة من السلع العامة، من قبيل مهمتها في الرعاية الاجتماعية، ولقد بات واضحاً أن الدولة لم تعد وحدها قادرة على تقديم خدمات جيدة للفئات المعوزة من السكان، مما أدى لإنتشار خدمات بديلة للقطاع الخاص ذات تكلفة عالية. ويشهد على ذلك أن أقل الفئات قدرةً على دفع مقابل تلك الخدمات، يقومون الآن بدفع مقابل ما يرونه أساسياً لهم، مثل الخدمات الصحية الغائبة، ونلاحظ منهم الموظفين العموميين ذوي المرتبات الثابتة، أو أولئك الذين يقعون عند خط الفقر أو دونه. ولكن اللجوء إلى الخدمات الصحية الخاصة، ينطوي في الغالب على تكلفة مالية باهظة لأولئك الذين ليس لديهم مدخرات وليس لديهم تأمين صحي للتخفيف من الصدمات غير المتوقعة، أو لتحمل أعباء الحالات المزمنة.

وفي هذا الخصوص، نجد أن ثمة دوراً حيوياً أيضاً يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني في سد فجوات الخدمات في مجال الإصحاح، حيث توجد حاجة ملحة للتدخل. وتستطيع منظمات المجتمع المدني -كوسيط أو مراقب لما يجري– التعبير عن شكاوى الناس وهمومهم ونقلها إلى صانعي السياسات، أو أن تتدخل بنفسها في الأمر فتعرض تقديم خدمات بديلة، إما بتكلفة اسمية أو بإقامة وإدارة شراكة بين المجتمعات المحلية، والحكومة، والقطاع الخاص، على أساس اقتسام التكاليف.

ويبحث هذا الفصل إمكانيات وإنجازات منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الأهلية التابعة لها، وهي تعالج القضايا الأساسية المتعلقة بالصحة والإصحاح.

١- الصحة: الوجه المتغير للشراكة مع منظمات المجتمع المدني[١]

لقد قطعت منظمات المجتمع المدني شوطاً بعيداً عما كانت عليه في بداية القرن العشرين، عندما كانت سيدات العائلة الملكية وسيدات الأسر الراقية في المجتمع، تمد يد العون للمؤسسات الخيرية المعنية بالصحة العامة، أو يقمن بمراسم الإفتتاح بافتتاح برامج البر للرعاية الصحية، وبعد ما يقرب من قرن من الزمان لاتزال جمعية الهلال الأحمر المصرية تمارس نشاطها، وتقوم جمعية تحسين الصحة بمواصلة دورها في رعاية مرضى الدرن وأسرهم، وكذلك مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية، وعيادتها الخارجية المتعددة التخصصات.

ومنذ تلك الفترة المبكرة، ظهر كثير من منظمات المجتمع المدني، في مجال الرعاية الصحية، وطورت ونوعت أنشطتها، مع ظهور احتياجات جديدة، ونظم رعاية صحية متطورة. وفي الوقت الراهن، قامت جمعيات متعددة بالإعلان عن الخدمات الصحية كمجال لأنشطتها عند إشهارها، على الرغم من ذلك يصعب تحديد الرقم الدقيق للجمعيات التي تمارس هذا النشاط بالفعل.

وفضلاً عن منظمات المجتمع المدني الكبيرة، مثل الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وجمعية الإغاثة الكاثوليكية، ومنظمة "كير" الدولية، ومنظمة "انقذوا الأطفال"، وجمعية الهلال الأحمر المصرية - التي تغطي جميع أنحاء مصر– فإن المنظمات الأهلية، وجمعيات تنمية المجتمع المنخرطة في الرعاية الصحية ترتكز عموماً على المجتمعات المحلية. وتعتبر مساهمتها - التي تنفذ بالشراكة أو بالتعاون الوثيق مع المنظومة الصحية الوطنية - مصدراً تكميلياً للخدمات الصحية على مستوى القاعدة الشعبية للمستفيدين ومقدمي الخدمة من الجمهور على السواء.

منظمات المجتمع المدني كشركاء في إطار المنظومة الصحية:

الحكومة هي الجهة التنظيمية التي تضطلع بمسئولية وضع المواصفات القياسية والتنظيمية، ومقاييس الجودة لتقديم الخدمات، ولجميع المسائل التي تتعلق بقواعد الصحة العامة، ومع ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني الكبرى

١ حبيبة حسن واصف، ورقة مرجعية لتقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠٠٨.

إن الطريقة المتكاملة لتقديم الخدمات الإجتماعية والبرنامج الكلى الشامل فى التنمية البشرية يتميزان عن الطريقة القطاعية حيث أنهما يضاعفان فعالية التدخلات فى شئون الصحة

المنخرطة في الخدمات الصحية، وقد أصبحت الآن شركاء للدولة لا غنى عنهم، لأنهم شركاء عاملون يُعتمد عليهم ولديهم القدرة على التعبئة التي تتسم بالسرعة والكفاءة، والاستجابة الكاملة في أوقات الحاجة. وتلتزم تلك المنظمات وغيرها من الشركاء الآخرين المنخرطين في مختلف أنواع الرعاية الصحية - والتي تصل درجة تنوعها إلى حد بناء المرافق الصحية وتجهيزها بالمعدات– في الإطار القانوني والتنظيمي والمنظورة التى وضعتها السلطة العامة المختصة -وهي وزارة الصحة والسكان. ويشمل ذلك الإطار كافة المجالات المتعلقة بفروع الصحة مثل: خدمات الطوارئ (النقل)، وتوفير التمريض والتشخيص، و/أو التدخلات العلاجية، وإتاحة الأجهزة الطبية التعويضية، وطب الأسنان، بالإضافة إلى مجالات أخرى.

ولقد استفاد التعاون المثمر بين منظمات المجتمع المدني المعنية بالصحة ومنظومة الصحة العامة من العلاقة التي ترتكز على الاعتراف المتبادل بدور كل من الطرفين، ويتمثل الجزء الأكبر من مداخلات منظمات المجتمع المدني، في تقديم خدمات الرعاية الأولية بطريقة من شأنها سد الفجوات في شبكات الخدمات العامة. ويصدق ذلك بصفة خاصة على المناطق الكثيفة السكان والتي تعاني من قصور في الخدمات، وفي حالة المجتمعات المنعزلة جغرافياً ولا يمكن الوصول إليها إلا من خلال فرق طبية متنقلة. وعلاوة على ذلك، تضطلع منظمات المجتمع المدني بمهام يعتبرها موظفو الخدمات الصحية العامة تستغرق وقتاً طويلاً، مثل: التعليم الصحي، أو الدعوة لتعبئة وتعبئة وحشد المجتمع حول قضية أو رسالة معينة. ومن المجالات التي أسهمت فيها منظمات المجتمع المدني إسهامات بارزة، توفير الرعاية التكميلية، أو الرعاية الطبية التكميلية مثل خدمات التأهيل، والخدمات التدريبية لذوي العاهات أو المعاقين ذهنياً، أو رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

المزايا النسبية لمنظمات المجتمع المدني:

تستطيع منظمات المجتمع المدني -نظراً لما تتمتع به من تقدير في المناطق التي تقدم خدماتها فيها– الإبقاء على قنوات اتصال مفتوحة، وحوار مستمر، مع المجتمع، بطريقة تحافظ على الثقة وترعاها، ويساعد هذا التواصل على تطبيق منهج المشاركة، والاشتراك في اتخاذ القرارات بشأن القضايا الصحية الهامة التي تتطلب قيام المجتمع بتخصيص الموارد اللازمة لها، وتبني ممارساً أو تغييرات جديدة في سلوكيات راسخة وفي أسلوب الحياة. ثم إن الألفة مع أعضاء المجتمع والسهولة التي يستطيع بها أعضاء تلك المنظمات دخول البيوت والالتقاء بالأسر، تمكّن المنظمات الموجودة على المستوى المحلي، من متابعة التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة، أو أن تصبح عاملاً للتغيير بفضل مقدرتها على التعرف على فهم العقبات الاجتماعية والثقافية، وإمكانية تغلبها عليها، ومن الأمثلة على النجاح، الدور الكبير للزائرات الصحيات اللاتي جندتهن الجمعيات المحلية لتنمية المجتمع، للتغلب على العقبات الثقافية، والمساعدة في استخدام طرق تحديد النسل، وكان من المحتمل حدوث إخفاق في هذا الشأن، لو جاءت المداخلات من عناصر غير محلية.

ويتمتع الفهم المتكامل لتقديم الخدمات الاجتماعية، وتطبيق البرامج الكلية الشاملة على التنمية البشرية - والذي أخذت به منظمات أهلية كثيرة في البرامج الرامية إلى تنمية المجتمع– بمزايا تفوق مزايا النهج القطاعي، الذي يجعل تقديم الخدمات التي تقدمها المنظومة الصحية مقصوراً على المشاكل الصحية دون غيرها. ويمثل توسيع قاعدة التعاون ما بين القطاعات من أجل العمل للنهوض بالصحة، وحمايتها، نهجاً متعدد الأبعاد لموضوع الصحة للبيئة المعززة للصحة، ومن ثم تتضاعف فعالية التدخلات من أجل صحة الناس وسلامتهم. وتعتبر البيئة الصحية للمعيشة، ومياه الشرب الصالحة، والصرف الصحي الآمن والتخلص من النفايات المنزلية، والإبقاء على البنات في المدارس، والغذاء المتوازن الكافي والآمن، ووسائل المعيشة المستدامة، هي عناصر المنهج المتكامل للتنمية البشرية المستدامة التي تزيد من عائد الصحة أكثر مما تحققه الخدمات الصحية وحدها.

وحتى عندما تكون أنشطة منظمات المجتمع المدني، غير شاملة ولا متكاملة، فإن إحدى المنظمات تستطيع القيام

إطار ٩-١: تغيير الموقف إزاء مرضى الجذام في قنا

يشهد مرض الجذام أعلى نسبة له، في مصر، وذلك في محافظة قنا، وتم الآن اكتشاف علاج لهذا المرض القديم، حيث حلت السياسة المتفق عليها دولياً -والتي تتمثل في الإدارة المجتمعية للمرض- محل استراتيجيات العزل، والتي تعامل المجذوم كالمنبوذ في المجتمع. وعند تشخيص المرض وثبوت وجوده، يتلقى المريض علاجاً ورعاية كمريض خارجي، ويواصل الإقامة في المجتمع، ولكي يتحقق ذلك وللتغلب على الخوف من المجذومين، تم تعبئة منظمات المجتمع المدني حول العالم، للعمل إلى جانب الخدمات الصحية، للتغلب على المواقف التقليدية التي لازالت تضفي وصمة عار على مرض الجذام. وتعتبر جمعية قنا للتنمية الثقافية والاجتماعية، منظمة غير حكومية، رسالتها المساهمة في وضع السياسات والنظم المواتية لاحتياجات المجتمع وحقوقه، ولاسيما الفئات المهمشة والأكثر حرماناً، ويمتد نطاق عمل الجمعية بحيث يشمل الصحة، والتعليم، وحماية البيئة، والرعاية الاجتماعية.

وإذ تستشعر الجمعية القلق إزاء مشكلة الجذام في قنا، فإنها قامت بتنظيم ملتقى ضم جميع الأطراف المعنية، الفعلية أو المرتقبة، من مختلف إدارات المحافظة، والمجتمع الأكاديمي، والمجتمع المدني، وقد حضر الملتقى أكثر من ٢٠٠ من العاملين في الخدمات الطبية الذين هم على صلة مباشرة بالجمهور في مراكز الرعاية الصحية والاجتماعية في جميع أنحاء المحافظة. وأفاد الملتقى في خلق نوع من الوعي عن حجم المشكلة وإمكانية الشفاء من المرض، وكان من نتائج الملتقى إنشاء لجنة إقليمية من أجل التأهيل المجتمعي لمرضى الجذام، وأفادت تلك اللجنة في تعبئة وتنسيق مساهامات جميع الأطراف، وضمت اللجنة في عضويتها مندوبين عن الإدارات المعنية على مستوى المحافظة، مثل إدارة الصحة، وإدارة الشئون الاجتماعية، والإدارة التعليمية، ومديرية الأوقاف، والقوى العاملة/ العمالة، والإعلام، وكذلك مندوب عن الجمعيات المدنية في قنا، والمجلس القومي للمرأة، ولهذا لعبت اللجنة دوراً فعالاً في العمل على تنفيذ خطة السنوات الخمس من أجل القضاء على مرض الجذام في قنا.

إن الخطة التي جرت صياغتها بدعم من منظمة الصحة العالمية، ومنظمة كاريتاس (مصر)، قد انطلقت في قنا بتنظيم ندوة علمية تستهدف جميع المهنيين العاملين في قطاع الرعاية الصحية والتأهيل، ومختلف قيادات المجتمع، وممثلي منظمات المجتمع المدني. ولقد ساهمت الجهود المبذولة بشأن زيادة الوعي وتعبئة القاعدة العريضة، وبناء الفريق، في النتائج الإيجابية التي حققها برنامج مكافحة الجذام، والتغيير في مواقف المجتمع تجاه المرض في قنا.

المصدر: حبيبة حسن واصف، ورقة مرجعية لتقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٨. معلومات من جمعية قنا للتنمية الاجتماعية والثقافية، بقنا.

بدور الوسيط من أجل الإعداد للتدخل المطلوب من قطاع آخر خلاف قطاع الصحة، من أجل النهوض بالصحة والتغلب على أية أخطار أو مخاطر صحية، يكون قد تم تحديدها، مثل الإفراط في استخدام المبيدات بلا تمييز في الزراعة، أو تشجيع الإجراءات الرامية إلى سلامة الطرق للحد من المعدلات العالية للخسائر في الأرواح في مصر، سواءً في المناطق الزراعية أو الحضرية. وعلى هذا، فإن دور منظمات المجتمع المدني يتجاوز مجرد الرعاية الصحية البسيطة، إلى تقديم الخدمات التي تساعد على الارتفاع بمستوى الصحة والسلامة للناس. وتشمل الأمثلة على ذلك، تحديد المخاطر الصحية، وإحاطة الناس علماً بها، وإدارة المخاطر، والعمل على إيجاد بيئة صحية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والعمل الاجتماعي لإدارة المشكلات الصحية مثل حالات العنف ضد المرأة والأطفال.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضاً تقديم الدعم وإلى إدارة التنمية الصحية، في شكل مساهمة في الآليات والنظم التي تعزز عملية الحوكمة الرشيدة، والمساءلة، للنظام الصحي. وغالباً ما تشتمل اللجان المشتركة للحوكمة الرشيدة - التابعة لبرنامج صحة الأسرة الذي انطلق على مستوى الرعاية الأولية، فى إطار برنامج الحكومة المصرية لإصلاح النظام الصحي- على أعضاء من الجمعيات المحلية لتنمية المجتمع. وتستفيد معظم منظمات المجتمع المدني استفادة كبيرة، من ميزة العلاقات المتعددة والشبكات القاعدية، عندما تشترك في عملية تعبئة الموارد، ويمثل مجهود تعبئة الموارد من أجل دعم بناء مستشفى سرطان للأطفال في القاهرة، دليلاً حياً على مدى تضافر جهود القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل إقامة صرح صحي كبير.

برامج خدمات الرعاية الصحية:

إن تقديم الخدمات من جانب منظمات المجتمع المدني المشتركة في المجال الصحي، هو أكثر مهام تلك المنظمات شيوعاً وانتشاراً، وتتفاوت تلك الخدمات ما بين مساعدات طبية مجانية تقدمها المؤسسات الخيرية، أو إدخال وإدارة مجموعة من الآليات لاقتسام التكاليف، إلى تقديم خدمات متخصصة ذات جودة نظير مبالغ معقولة ومخفضة. ومن الأمثلة على الخدمات الأخيرة، تلك التى يكثر الطلب عليها في مجمع مصطفى محمود للعيادات الخارجية، الذي يقع في حي المهندسين بالقاهرة، ويرتبط بالمسجد الذي يحمل نفس الاسم، وتقدم العيادات أيضاً خدمات المعامل، وخدمات التصوير بالأشعة، كما أن الفريق الطبي المهني العامل في تلك العيادات، يقدم خدماته فى أكثر الأحيان على أساس طوعي.

وقد قام بعض العيادات ذات التخصصات المتعددة بتصميم مجموعة مختلفة من النظم لاقتسام التكاليف، مثل اختيار طريقة السداد، أو الدفع على مراحل، وهذا موضع تقدير شديد من جانب المرضى ذوي الدخول المتواضعة. ومن مزايا العيادات المتعددة التخصصات في المدن والتي تديرها منظمات المجتمع المدني، تقديم خدمات الأسنان، والعيون إلى جانب خدمات الرعاية الصحية الأولية ومن بين الخدمات التي تقدمها بعض منظمات المجتمع المدني المعنية بالصحة إلى المرضى، توفير الأجهزة الطبية، والتعويضية، بأسعار ميسورة، أو بنظام التأجير في بعض الأحيان.

وتعترف البرامج القومية لبعض الأمراض الخطيرة بدور المجتمع المدنى والمنظمات المتمركزة فى المجتمع وتخصص له الأموال اللازمة، وذلك ضمن خطط العمل وبرامج التنفيذ من أجل السيطرة على تلك الأمراض والوقاية منها. ويناط بمنظمات المجتمع المدني بعض المهام التي تحسن القيام بها، والتي تكمل جهود الخدمات العامة، ومن

إطار ٩-٢: زيادة كفاة الخدمات الصحية من خلال اللقاءات والحوارات

تتمثل مهمة جمعية تنمية المرأة والنهوض بها، في تمكين ربات البيوت المهمشات، اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، ولقد تميزت الجمعية بالتزامها بتعزيز حقوق النساء المهمشات، وتحدي ما تحرمه التقاليد من معتقدات ونماذج. وكان أول مأوى في الشرق الأوسط من أجل الأطفال والنساء ضحايا العنف الأسري قد أقيم بفضل جهود الجمعية.

وبفضل الخبرة الطويلة للجمعية، أصبحت تدرك تماماً مدى خطورة الأحوال الصحية المتدنية التي تعاني منها المرأة والفتاة، بسبب قلة المعرفة وغياب الخدمات، بالإضافة إلى كثير من الممارسات التقليدية التي تنتهك أي حق لهن على أجسادهن، وكانت الجمعية قد أطلقت برنامج مؤخراً تم تنفيذه في حيين شعبيين هما: مصر القديمة ومنشية ناصر، بهدف تحسين الأحوال الصحية للمرأة والفتاة. ويقوم البرنامج على افتراض أن كثيراً من المشكلات الصحية التي تواجهها المرأة المصرية، والمشكلات التي تتعلق بصحة الأطفال، لا يمكن أن تعزى فقط إلى انعدام القدرة المالية، وإنما تعزى إلى عوامل عديدة تؤثر بعضها فى البعض الآخر.

ولهذا، فإن البرنامج -بالإضافة إلى تقديم خدمات صحية مجانية- يعالج فجوة المعرفة، ويدرب القابلات والمولدات على الاهتمام بالصحة الإنجابية، ويوفر خطاً ساخناً لتشجيع قنوات الاتصال السري الموثوق به، مع الجماعات المستهدفة التي تضم المرأة وأطفالها، والفتيات المراهقات، والمجتمع ككل. ومن المناهج المستحدثة التي نفذها البرنامج، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة من خلال تحسين أحوالها الصحية، وكسر الصمت بشأن بعض التقاليد الضارة الراسخة مثل ختان الإناث، وذلك في مؤتمرات تضم مختلف أعضاء المجتمع.

إن النظام المبتكر الذي وضعته جمعية تنمية المرأة والنهوض بها، من أجل إقامة قنوات للتواصل بين مقدمى الخدمة من الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بما يسمح بمتابعة التقدم المحرز في معالجة الحالات المحولة إلى مستوى ثان أو ثالث من الرعاية المتخصصة، إنما يساهم في تحسين الخدمات المقدمة، ويبعث على رضا العملاء من المرضى. وتسمح عملية المتابعة المستمرة التي تقوم بها الجمعية –من ناحية الكفاءة والفعالية ومبادئ الإدارة الرشيدة ودرجة رضا العملاء– بتقييم نتائج البرنامج على مستوى المجتمع والفرد، وتقييم مدى تمكين المرأة وتحسين نوعية الحياة التي تعيشها، من خلال تحسين أحوالها الصحية، وزيادة حصولها على الموارد الصحية، ورفع مستوى الوعي لديها. كما أن متابعة ورصد سلوكيات طلب الخدمة الصحية، ومتابعة ورصد ظهور الاحتياجات الصحية، يولد معلومات تفيد كثيراً صانعي السياسات والمخططين العاملين في بيئة مماثلة، لأنها توفر دلائل علمية تساعد على إجراءات سليمة ومجدية.

المصدر: جمعية التنمية والنهوض بالمرأة.

ذلك، الدور الموكل إلى المجتمع المدني والمنتظر منه في البرنامج القومي لمكافحة مرض نقص المناعة البشرية/ الإيدز HIV/AIDS ، وهو الدور الذي يستفيد من جميع المزايا النسبية في تنظيم العمل على مستوى المجتمع، وأحد البرامج الصحية التي لا يجري الحديث عنها كثيراً، برنامج مكافحة مرض الجذام، ومع توفر العلاج الذي يمكن أن يشفي من المرض، فإن سياسة رعاية مرضى الجذام أصبحت الآن على مستوى المجتمع، ولم تعد ثمة حاجة إلى إجراءات عزل المرضى. وتقوم منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، في مصر، بتقديم دعم هام للبرنامج القومي المجتمعي لمكافحة الجذام، الذي وضعته وزارة الصحة والسكان، بالدعوة إلى إجراء تغيير في المفاهيم القديمة للمجتمع إزاء هذا المرض، والتغلب الموقف المقاوم للمجتمع الذى يضفى وصمة عار على هذا المرض منذ قدم الزمان (انظر إطار ٩-١).

وقامت منظمات المجتمع المدني أيضاً بدور هام، حيث ساهمت في البرنامج المجتمعي التشاركي الذي عمل على تعبئة الأمة بأسرها من أجل القضاء على عادة ختان الإناث (FGC)، ونعرض في الإطار ٩,٢ المناهج المبتكرة التي أقرتها جمعية التنمية والنهوض بالمرأة (ADEW) من أجل مكافحة تلك المشكلة ومنعها تماماً، وكذلك الممارسات الضارة الأخرى المرتبطة بالثقافات السائدة، وهي الممارسات التي تؤثر على صحة المرأة والفتاة. ومن مجالات الصحة التي تستطيع منظمات المجتمع المدني تقديم خدمات جليلة فيها، حفز المجتمع على السعي إلى الاستفادة من خدمات الإكتشاف المبكر للسرطان، بالنسبة لجميع فئات السكان، وبرنامج مكافحة الإدمان، والوقاية منه، وتأهيل المدمنين، وأهم من ذلك نجاح إعادة إدماجهم فى المجتمع، وقد لا تتمثل خدمات تلك المنظمات بالضرورة في التدخل المباشر، ولكنها عادةً ما تكون فعالة في تعبئة وحشد الشركاء والموارد لدعم إحدى القضايا الهامة، ومن ثم مضاعفة فرص تحقيق الأهداف المرجوة.

مجالات جديدة يمكن أن تستفيد من تدخلات منظمات المجتمع المدني:

ترجع بعض الأمراض التي أوجدت نوعاً من القلق الشديد، والتي يشار إليها أحياناً بأنها أمراض الحضارة، إلى أنماط الحياة الجديدة، وإلى العادات الغذائية التي ظهرت وتطورت خلال العقود الماضية. وتمثل تلك المجموعة من الأمراض ما يزيد على ٤٠٪ من المراض المزمنة غير المعدية والتي تشمل أمراض القلب، والسمنة، والسكر من النوع الثاني، والسرطان، وهشاشة العظام، ضمن أمراض أخرى. ولا تقل الإجراءات الوقائية لهذه الأمراض غير المعدية، أهمية عن إجراءات التداوي والعلاج، وتتطلب الإجراءات الوقائية تغييراً في أسلوب الحياة، واتباع العادات الغذائية السليمة، وممارسة التمرينات الرياضية. وتشتمل المساندة التي تستطيع منظمات المجتمع المدني تقديمها للأسر والمجتمعات في مكافحة تلك الأمراض، على مجموعة واسعة من التدخلات، وعند الدعوة إلى تشجيع ممارسة التمارين الرياضية، يجب أن تستكمل التعبئة بتعبئة الشركاء، وبعض القطاعات الأخرى مثل البلديات، والأجهزة المسئولة عن الشباب والرياضة، والتخطيط الحضري، وهيئات النقل، وغيرها، من أجل زيادة فرص التمرينات الرياضية لجميع الأعمار كاستراتيجية وقائية ضد السمنة التي بدورها تمثل مخاطر عالية تؤدى لحدوث بعض أنواع السرطان، وكذلك مرض السكر من الخط الثاني.

وفي مصر، يكمن التحدي في تصميم مناهج مبتكرة لمواجهة العقبات التي تشكلها العوائق الثقافية التي تقف في طريق مشاركة المرأة والفتاة في برنامج الأنشطة البدنية، ولقد لوحظ أن الزيادة المضطردة على مستوى العالم في حالات

إطار ٩-٣: توسيع دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة انفلونزا الطيور

منذ صدور الإعلان الرسمي عن ظهور انفلونزا الطيور (H5N1) بين الدواجن في مصر، في شهر فبراير سنة ٢٠٠٦، والانتشار السريع للعدوى، ثارت مخاوف صحية كبيرة بين الناس، فبالإضافة على أثر ذلك على صناعة إنتاج الدواجن، ومنظومة تسويق الدواجن، والصحة، والأمن الغذائي، تأثرت حياة الملايين من الفقراء في الريف، والمناطق شبه الحضرية والحضرية، في مصر، التي تمارس تربية الدواجن المنزلية، ولقد شاركت منظمات المجتمع المدني، ولاسيما المنظمات التي تمارس أنشطتها المجتمعية في الناطق الحضرية وشبه الحضرية، في أنشطة المكافحة منذ البداية، وكان إسهاماً بالغ القيمة في المجتمعات الحضرية التي لا تندرج تحت مسئولية الخدمات البيطرية التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ولا يقوم المرشدون الزراعيون التابعون للزراعة بزيارتهم، أو "الرائدات الريفيات" أو الزائرات الصحيات التابعات لوزارة الصحة والسكان.

وبالنظر إلى ضخامة قطاع الإنتاج الداجن المنزلي -ما يناهز ٣٠٠ مليون طائر سنوياً- تقدر نسبة الأسر المصرية التي تقوم بتربية الدواجن منزلياً بـ٢٧٪ من جميع الأسر، تشكل مخالطة الطيور المصابة أو الحاملة للفيروس، خطراً صحياً جسيماً على تلك الأسر، بصفة خاصة، وعلي بقية البلاد والاقاليم، وكانت غالبية الإصابات البشرية المؤكدة بين النساء والأطفال وبين أعضاء أسر أخرى تقوم بتربية الدواجن المنزلية. ويعتبر تعزيز توجيهات البرنامج القومي للمكافحة، من أجل الأمن الحيوي وتطبيق قواعد الصحة العامة، ومراعاة الأحوال الصحية في الأسواق، ومحلات بيع الدواجن، ومتابعة التخلص الآمن من النفايات، والمنتجات الثانوية، من الواجبات الهامة التي يمكن الإشراف عليها بشكل فعال، بمعرفة منظمات المجتمع المدني المعنية بحماية المستهلك، التي تباشر نشاطها بالفعل في الأسواق.

وتشير الطبيعة المتفجرة والانتشار السريع للمرض أثناء المراحل الأولية لاندلاع وباء انفلونزا الطيور، إلى التحديات والصعوبات التي تواجه مصر في تطبيق برنامج مكافحة الوباء واستئصاله. وكان تدخل ومساندة منظمات المجتمع المدني ذا أهمية بالغة في المراحل الأولية لحملة التعبئة القومية التي صحبتها موجة من الذعر، الذي يعزى إلى حزمة السياسات الجريئة للمكافحة في المراحل الأولية، والرسائل المتضاربة والمبالغ فيها، التي تلقاها الجمهور من مصادر معلومات مختلفة، ولقد نجح الاخصائيون الاجتماعيون التابعون لمنظمات المجتمع المدني في التغلب على الآثار السلبية من خلال حملات التوعية والحملات الإعلامية والتواصل مع الجماهير، وذلك عن طريق الاستفادة من المعلومات والتوجيهات الإرشادية لمكافحة انفلونزا الطيور والوقاية منها، وهي المعلومات والتوجيهات التي أقرتها السلطات الفنية المختصة، كما يَسرت تلك المنظمات أيضاً مهام فرق التطعيم، لدى الأسر التي كانت غير راغبة في تحصين طيورها، أو الاعتراف أصلاً بتربية الدواجن خوفاً من تدمير حظائر الدواجن، أو اعدام وحدات تربية الدواجن.

أما الآن، وقد دخل الوباء في عامه الثاني، فإننا سوف نحتاج إلى مساندة منظمات المجتمع المدني، في تخفيف آثار انفلونزا الطيور على الأسر الفقيرة (سواءً كانت ريفية أو حضرية) التي تقوم بتربية الدواجن كمصدر للدخل، ومصدر هام أيضاً للبروتين الحيواني لأطفالهم. ولقد أوضحت النتائج الأولية لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لوباء انفلونزا الطيور، الذي أُجري مؤخراً في بعض محافظات الصعيد والوجه البحري، بمصر، أثراً سلبياً على صحة وتغذية الأسر، وانخفاضاً في دخل الأسرة، وكان ذلك أكثر وضوحاً في القرى والأحياء التي تقع بداخل منطقة صدر لها قرار لإعدام الطيور. وتحتاج منظمات المجتمع المدني الآن، أثناء المرحلة الثانية من انتشار الوباء، إلى توجيه أنشطتها نحو مساعدة الأسر في التغلب على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لانفلونزا الطيور.

ومع التطور الجاري في مسار الوباء وفى استراتيجية الحكومة لمكافحة الوباء، فان الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني، يغطي أربعة مجالات، تستهدف: ١) مكافحة العدوى بالمرض والوقاية منه ٢) تحسين ورفع مستوى جودة منظومة إنتاج الدواجن المنزلية ٣) تخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية لوباء انفلونزا الطيور ٤) الدخول في حوار مع واضعي السياسات وصانعي القرارات للتأكد من أن جميع إجراءات المكافحة قد صُمّمت ونُفذّت بطريقة لا يترتب عليها إلا أدنى ضرر اقتصادي، واقل أثر اجتماعي سلبي للأسر الفقيرة، في إطار الهدف العام الذى يكفل تقليل الآثار السلبية على صحة الإنسان والحيوان، وعلى البيئة.

المصدر: حبيبة حسن واصف، ورقة مرجعية من أجل تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨.

المرجع: انفلونزا الطيور في مصر، فريد حسني، CIHEAM (Online) Watch Letter No. 3, Autumn 2007.

http://news.reseauconcept.net/images/ciheam/Client/WL3.pdf

الإصابة بالأمراض غير المعدية، قد تسببت بالفعل في زيادة تكلفة الرعاية الصحية زيادة ملحوظة، وهذا يعني زيادة ميزانيات الصحة لأن تكلفة علاج الأمراض غير المعدية ومضاعفاتها يمكن أن تضيف إلى الأعباء المالية الباهظة التي تنوء بالمنظومة الصحية ومشروعات التأمين الصحي، وهذا مجال يمكن فيه تعبئة جهود منظمات المجتمع المدني على عدة جهات بهدف الترويج لأنماط الحياة الصحية، والعادات الغذائية السليمة.

وتعني الزيادة المضطردة في أعمار المصريين أن قمة الهرم السكاني -أي الفئات التي تشمل السكان فوق سن ٦٥ سنة- سوف تتزايد باضطراد خلال العقود القادمة، ولقد بدأ الآن بالفعل زيادة الطلب على دور المسنين، ودور الرعاية لأولئك الذين يعيشون وحدهم، وزيادة الطلب على أشكال الرعاية أكثر مما هو متاح حالياً لكبار السن، ويوفر معظمها الآن منظمات المجتمع المدني. وثمة حالات أخرى تتعلق بالصحة تستطيع فيها منظمات المجتمع المدني القيام بدور مساند للمجتمع وللسلطات الصحية على السواء، مثل حالات الكوارث الطبيعية، أو الحوادث الكبرى، وكذلك حالات اللاجئين والنازحين.

وإذا كان توزيع كميات من الأغذية أمراً مألوفاً كعمل من أعمال البر، فإن إحدى منشآت المجتمع المدني قد أنشأت بنكاً للغذاء هو الوحيد من نوعه، وهو يمارس نشاطه في محيط مدينة القاهرة منذ عدة سنوات، ويقدم هذا البنك مواد غذائية للأسر المعوزة، بينما ينخرط، في نفس الوقت، في برامج من أجل تيسير سبل المعيشة المستدامة، ومن الأدوار الجديدة التي عهد بها إلى منظمات المجتمع المدني -على أساس تجريبي- توزيع الخبز الطازج المدعم، وعلى الرغم من أن هذا النشاط ليس من أنشطة الرعاية الصحية -إذا ما ارتبط بالإنتاج المتزايد للخبز المدعم- سواءً من خلال المرافق العامة أو من خلال الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص، أو كجزء من حملة المسئولية الاجتماعية المؤسسية- فإنه يمكن أن يصبح وسيلة لمعالجة القصور في العرض، والتغلب على ذلك القصور الذي عانت منه مصر مؤخراً.

ومن المشكلات الصحية القومية الكبرى التي تسيطر على المسرح الآن، مشكلة وباء انفلونزا الطيور. وتعتبر الاستجابة السريعة من جانب منظمات المجتمع المدني، وتعبئتها على مختلف المستويات والفئات في طول البلاد وعرضها، تدعيماً لجهود الحكومة من أجل تنفيذ إجراءات المكافحة والوقاية، مثالاً محموداً للشراكة (انظر إطار ٩-٣)، وقد عملت منظمات المجتمع المدني بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية التي تخدمها، وخرجت ببرنامج للأنشطة يلبي الاحتياجات الخاصة لكل مجتمع. ويمكن لتلك المنظمات مواصلة العمل من أجل اكتشاف نقط المخاطر

إطار ٩–٤: هل يمكن للمنظمات الأهلية القيام بدور في مشروع التأمين الصحي الشامل؟

كثيراً ما استُخدم شعار تحقيق المساواة في مجال الصحة، كحجة قوية من أجل التدخل الحكومي الكثيف في الرعاية الصحية. ومع ذلك، توضح الدراسات النظرية -فعلياً وبدون استثناء– عدم حصول الفقراء بدرجة كافية على أنواع الرعاية الصحية، كما أنهم لا يستفيدون إلا قليلاً من الخدمات العامة مقارنةً بالفئات ذات الدخول المرتفعة، ونتيجةً لذلك، فإن الأوضاع الصحية على المستوى العالمي في مرتبة متدنية للفقراء بالمقارنة بالأغنياء. وبعد مضي أكثر من ٢٥ عاماً من الإخفاق السياسي في هذا المجال، تشير الدلائل إلى أنه قد حان الوقت لإعادة النظر في الاستراتيجية التي تعتمد على الحكومة وحدها اعتماداً شديداً، كممول وحيد، ومورّد وحيد للرعاية الطبية.

ولدينا مثال رائع من كولومبيا بشأن كيفية إحراز تقدم بشأن إتاحة الخدمات الصحية وحصول الجميع عليها، حيث وُضع مشروع تأمين صحي شامل في أوائل الثمانينات، يتألف من نظامين: نظام تأمين بالمساهمة، ويركز على العمال ذوي الدخول الشهرية التي تناهز ١٧٠ دولار أمريكي أو أكثر، ونظام تأمين مدعم، يغطي الفقراء. ويستمد نظام التأمين بالمساهمة تمويله من الضرائب الإجبارية على المرتبات، أما النظام المدعم فيستمد تمويله من مصدر مختلط من الإيرادات المالية العامة، ودعم مساند من الضرائب على المرتبات. والجانب الخلافي -ولكنه ضروري– لنظام التأمين المزدوج، يتمثل في أن المزايا محدودة في النظام المدعم عنها في النظام الآخر. ولكن من المفارقات الغريبة، أن الأثر الكلي اللاحق للأخذ بالنظام الجديد، تجلى تحقيق مزيد من المساواة في التغطية التأمينية، وفي الوصول إلى الرعاية الصحية، وفي النتائج الصحية.

وكانت إحدى المزايا الرئيسية الأخرى في جانب العرض، حيث لم تعتمد الحكومة فقط على القطاع العام حتى بالنسبة للنظام المدعّم تدعيماً كاملاً، وإنما كان المشتركون يستطيعون الاختيار ما بين شركات التأمين العامة أو الخاصة، الهادفة إلى الربح أو غير الهادفة إلى الربح، وبدورها تقوم شركات التأمين بالتعاقد على الخدمات الصحية مع إحدى العيادات أو المستشفيات العامة أو الخاصة أو المملوكة لأحد الأفراد. وتضمن العقود المبرمة بين المؤمِّن–مقدم الخدمة، تدفق دخل ثابت مضمون إلى العيادات أو المستشفيات مما يساعدها على توفير جهاز طبي كاف، والاستثمارات المطلوبة في مجال البنية الأساسية للرعاية الصحية، وكلا الأمرين يساعد على رفع مستوى الجودة للخدمات المعروضة. وأخيراً، فإنه من خلال الاعتماد على عقود المؤمِّن–مقدم الخدمة، سواءً كان المؤمِّن من القطاع العام أو الخاص، يمكن وضع الحوافز في نصابها، لتوفير إمكانية الحصول على الخدمات بطريقة مضمونة لجميع مستويات الدخل.

مواجهة الرعاية الصحية في الدول الفقيرة:

نظراً للموارد المحدودة عموماً لدى تلك البلدان، فإنه يجب تصميم السياسات الرامية إلى توفير الخدمات وتيسير الحصول عليها، بحيث لا تستبعد الموارد الخاصة. ويوفر التامين الصحي الطوعي المنخفض التكلفة والمدفوع مقدماً، الآلية التي تعمل على تعبئة الموارد الموجودة، وتكفل تدفقاً ثابتاً من الدخل للمؤمِّن، وتحمي المشاركين من أية صدمات مالية نتيجة للمرض. وثمة تطوير للمسألة من واقع تجربة أخيرة لإحدى المنظمات الأهلية الهولندية، التي قامت بتطوير منتجات تأمين صحية منخفضة التكلفة لمختلف العمال المنخفضي الدخل، وبدأت تلك المنظمة ببرامج في مواقع العمل لدى الشركات العالمية الكبرى، لتوفير تأمين صحي شامل للعمال، وكما هو الحال في كولومبيا، أبرمت تلك المنظمة عقوداً بين شركات التأمين والمؤمنين، لضمان الحصول بسهولة ويسر على رعاية عالية الجودة. ويتم تطبيق هذا النظام الآن في أكثر من ثلاثين دولة إفريقية، ويتوقف نجاح هذا النظام على الطلب الفعال والمستدام لمشروعات التأمين الطوعية (الخاصة) المدفوعة مقدماً. ولاتزال التجربة الطويلة مع تلك المشروعات محدودة، ولكن الكتابات المتزايدة في موضوع الاستعداد للدفع مقابل التأمين على الصحة، تدل على أن سوق هذه البرامج كبير حتى بين الفقراء.

الاستعداد للدفع:

في غيبة من خبرة عالمية حقيقية، يقوم الاقتصاديون بقياس الاستعداد للدفع (WTP) مقابل التأمين الصحي في الدول المنخفضة الدخل، باستخدام طرق احتساب القيمة المحتملة (C V)، ويتزايد عدد الدراسات في هذا المجال زيادة سريعة، وتقدم لنا صورة متسقة. وتوضح الأمثلة من الصين، والهند، وأثيوبيا، وإيران، أن ذوي الدخول المنخفضة، مستعدون لدفع نسبة مئوية أعلى -على أقساط التأمين الصحي– من ذوي الدخول الأعلى. أما الأسر المرتفعة الدخل، فهي على استعداد لدفع مبالغ أكثر في عملية التأمين، مما يعكس، مرة أخرى، مصروفاتها المتوقعة.

ينتج مما تقدم أن مساعدات الحكومة المركزية للفقراء، يجب تصميمها بطريقة تساعد على بقاء الموارد الخاصة إلى المنظومة الصحية، بدلاً من استبعادها. ويمكن للتأمين الصحي الطوعي الخاص، أن يوفر آلية لتحقيق ذلك، كما أنه يكفل تدفقاً مضموناً للدخل للجهات التي تقدم الرعاية الصحية، ويحمي الفقراء من الصدمات المالية السلبية المتمثلة في مواجهة نفقات ضخمة على الرعاية الصحية. وللتقدم في هذا الإتجاه، يجب أن نجرب اتفاقات تعاقدية بديلة بين شركات التأمين (العامة والخاصة) ومقدمي الخدمة (من القطاع العام والخاص)، على أن تقترن تلك التجارب بجهود جادة للتقييم، للاستفادة من الأخطاء، ومضاعفة الممارسات المثلى.

المصدر: جال فان دير جاج: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI)، ٢٠٠٧.

العالية في منظومة الإنتاج المنزلي، والعمل على تنظيم حملات توعية الجماهير وحملات الإعلام والتعليم، وتشجيع استخدام الملابس العملية الملائمة من أجل الحماية الشخصية، وتقديم النصح والمشورة بشأن قواعد الصحة العامة الأساسية، وحالة المرافق الصحية، وأساليب التخلص الآمن من النفايات، وتقديم التكنولوجيات الملائمة -حينما تقتضي الأحوال ذلك– ضماناً لتطبيق ممارسات الإنتاج الآمن. ويمكن أن تشتمل طرق تحسين إنتاج الدواجن المنزلية، على مساعدة المجتمع في إمكانية الحصول على دواجن ذات صفات وراثية محسنة، والحصول على العلائق الجيدة، والاستفادة من الخدمات البيطرية، وتطبيق كافة إجراءات الوقاية مثل استخدام اللقاحات في تحصين جميع أسراب الدواجن.

مشروعات التأمين الصحي:

إطار ٩–٤ ونناقش فيه موضوع ما إذا كان باستطاعة المنظمات الأهلية القيام بدور في عملية التأمين الصحي الشامل. وقد تكون المسألة مختلفة بالنسبة لمصر، ذلك أنه من المنتظر العمل بمشروع لآلية التأمين الصحي الاجتماعي، مع إنشاء الصندوق القومي للتأمين الصحي على الأسرة التابع لبرنامج إصلاح القطاع الصحي (HSRP)، وتشتمل الأهداف العريضة للبرنامج على ما يلي:

- تحسين كل من جودة الرعاية ، والوصول إليها، ولاسيما في المناطق التي لا تتوفر فيها خدمات كافية، وبين السكان الذين يعانون من قصور في الخدمات.
- الجمع بين النفقات الصحية العامة والخاصة لتقديم برنامج أساسي من الخدمات لكافة المواطنين، مع التركيز على الخدمات الوقائية والعلاجية.
- تكامل الخدمات التي تقدم للأفراد مع نظام التأمين على صحة الأسرة.
- إقامة شراكة فعالة بين العام -الخاص في مجال خدمات الرعاية الصحية.

وتحقيقاً لتلك الأهداف، يجري الآن إعادة هيكلة المنظومة الصحية في مصر طبقاً لـ"نموذج صحة الأسرة"، وإصلاح عملية الدفع، يعتبر حجر الزاوية في برنامج إصلاح القطاع الصحي، الذي يركز على الاستحقاق العام للخدمات الأساسية التي يتم تمويلها من الموارد المشتركة من الحكومة ومشاركات الأفراد. وسوف تتحول عملية الدفع المباشر، إلى عملية دفع مشترك مصطلح عليه، ورسوم قيد سنوي من خلال آلية قومية للتأمين الصحي الاجتماعي. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني المعنية بالخدمات الصحية، أن

إطار ٩-٥: إقامة المرافق الصحية في الأحياء العشوائية، بيون، الهند

كان الهدف الأساسي للمبادرة تزويد جميع التجمعات السكنية العشوائية بالمدينة، بوحدات مرافق صحية مشتركة، من خلال مشاركة المجتمع، وكانت منظمات المجتمع المدني قد دعيت للدخول في عطاء التصميمات، والإنشاءات، وصيانة وحدات المرافق الصحية، التي ستمول من خلال التسديد الشهري لرسوم الإنتفاع وذلك بالتعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية. وكان على بلدية مدينة بيون أن تتحمل تكاليف الإنشاءات، وتوفير المياه والكهرباء.

وانخفضت التكلفة انخفاضاً ملحوظاً، بسبب دعوة منظمات المجتمع المدني للدخول في العطاء لأن تلك المنظمات، على خلاف المقاولين من القطاع الخاص، غير هادفة إلى الربح - على ألا تتجاوز التكلفة التقديرية. وقامت بلدية المدينة بإجراء مسح لجميع الأحياء العشوائية في المدينة وتصنيفها إلى ثلاث مجموعات حسب مستوى الخدمات الصحية فيها. وأعطيت الأولوية القصوى لسبعة وستين حياً عشوائياً لا توجد بها خدمات صحية على الإطلاق، وأعطيت الأولوية الثانية لـ٤٥٢ حياً عشوائياً كانت فيها المرافق الصحية عاطلة أو في حالة انهيار شديد، وكانت تتطلب إما إصلاحات كبرى، أو هدمها وبناؤها من جديد. وكانت الفئة الثالثة تشمل مناطق توجد بها مرافق دورات المياه، تعمل بالفعل ولكنها غير كافية.

وبتطبيق البرنامج على مستوى المدينة، أمكن وصول البرنامج إلى ٥٠,٠٠٠ نسمة من سكان الأحياء العشوائية البالغ عددهم ٦٠,٠٠٠ نسمة، وتم إنشاء ٤١٨ دورة مياه بها ٦٩٥٨ مرحاض بقاعدة، في الأحياء العشوائية بمدينة بيون، وذلك من خلال المشاركة الشعبية، وتشمل تلك الإنشاءات مرافق صديقة للأطفال في كثير من المواقع. وكان إنشاء حجرة لعامل النظافة بمثابة حافز إضافي للأسر للإشراف على النظافة في تلك الوحدات.

وقد تحسنت أحوال النظافة والصحة تحسناً ملحوظاً نتيجة لإقامة تلك المرافق الصحية، وأكبر المستفيدين من ذلك، هم الفقراء الذين يشكلون غالبية سكان الأحياء العشوائية، وسوف توفر البلدية تكاليف الصيانة، لأن ذلك أصبح الآن مسئولية المجتمعات المحلية، وتقوم بعض منظمات المجتمع المدني الآن بدراسة إمكانية إنشاء منظومة للصيانة على مستوى المدينة بكاملها.

وأصبحت شركة بلدية "بيون" تعترف الآن بمنظمات المجتمع المدني والمنظمات ذات القاعدة الشعبية، حيث أصبحت تلك المنظمات الأخيرة تشترك بكل ثقة مع الحكومة على المستوى المحلي، وأصبحت الظاهرة الجديدة، وهي ثقة المجتمعات المحلية بنفسها، تتسع لتشمل مجالات أخرى من حياة تلك المجتمعات، وهي المجالات التي يتعين فيها على تلك المجتمعات أن تتفاعل مع الولاية. ولقد حظي نموذج "بيون" بتشجيع وتأييد حكومة الولاية، حتى إن البلديات الأخرى وجدت تشجيعاً على الأخذ بذلك النموذج، كما حاولت مدن أخرى إدراج المبادئ الرئيسية للنموذج في برامجها، بل إن الحكومة الهندية قد أطلقت البرنامج القومي للإصحاح بناءً على نموذج "بيون"، وتعرض على حكومات الولايات/السلطات المحلية ٥٠٪ دعماً لتكاليف الإنشاء.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للموئل، ٢٠٠٦.

تتقدم لكي تصبح مقدمة خدمات معتمدة، في إطار برنامج صحة الأسرة، إذا كانت الخدمات التي تقدمها تتفق مع معايير الجودة، والأسس التي حددتها وزارة الصحة والسكان.

ويجري تشغيل برنامج صحة الأسرة من خلال صندوق صحة الأسرة الذي أنشئ بموجب قرار وزاري صادر عن وزارة الصحة والسكان في عام ١٩٩٩. وصندوق صحة الأسرة كيان مستقل اقتصادياً، أنشئ كوحدة رائدة للتمويل والتأمين، تطبق مبدأ الفصل بين تقديم الخدمات والتمويل. وهو بمثابة الخطوة الأولى -في مراحل متلاحقة- صوب الهدف القومي النهائي (المزمع تحقيقه أثناء فترة الرئاسة الحالية)، من أجل إنشاء "صندوق قومي للتأمين على صحة الأسرة"، طبقاً للخطة الاستراتيجية لإصلاح القطاع الصحي. ويتعين على منظمات المجتمع المدني المعنية بالخدمات الصحية أن تؤهل نفسها "كمنظمات مقدمة للخدمات" يتم التعاقد معها، ودفع الأموال إليها مقابل الخدمات الصحية التي تقدمها داخل المنظومة الصحية.

٢- المياه والمرافق الصحية في مفترق الطرق:

توفير البنية الأساسية للمجتمعات الفقيرة:

من أكبر التحديات التي تواجه مصر اليوم، عدد الأسر الفقيرة في الريف والحضر التي تحتاج إلى البنية الأساسية (تزويدها بمياه شرب وإقامة مرافق الصرف الصحي الآمن)، وإذا ما غابت البنية الأساسية، كان لذلك مردوده السلبي الكبير على صحة الإنسان، وعلى الإنتاجية، وجودة الحياة. وفي العشرين عاماً الماضية، خصصت الحكومة المصرية استثمارات ضخمة لتوفير مياه الشرب وإقامة شبكات الصرف الصحي للمجتمعات الريفية والحضرية على السواء، بحيث أصبحت جميع المدن المصرية، اليوم، وأكثر من ٩٠٪ من القرى مغطاة بخدمات التزويد بالمياه الصالحة للشرب، وذلك على الرغم مما ظهر من قلق في بعض المحليات إزاء العجز الذي حدث مؤخراً في كميات المياه. ويتمتع ٦٠٪ فقط من المدن بخدمات الصرف الصحي، ٤٪ فقط من القرى تغطيها الشبكة العامة للصرف الصحي، وهذا الرقم سوف يرتفع إلى ١١٪ فقط[٢]، بعد استكمال المشروع الجاري تنفيذه حالياً.

ولقد دفع هذا الوضع حكومة مصر إلى تخصيص أكثر من ٧٢ بليون جنيه لتوسيع خدمات توفير المياه الصالحة للشرب، في الخطة الخمسية الجديدة (٢٠٠٧-٢٠١٢)، بحيث تتاح المياه لجميع المواطنين في مصر، إلا أنه مع تلك الاستثمارات غير المسبوقة، فلن يحصل سوى ٤٠٪ فقط من القرى في مصر، على خدمات الصرف الصحي. وإزاء هذا التحدي، تبحث وزارة الإسكان الآن عن تكنولوجيات جديدة مختلفة، وأساليب مبتكرة لتشجيع الأطراف المعنية الأخرى، مثل منظمات المجتمع المدني، لإقامة شبكات صرف صحي غير مكلفة ومقبولة محلياً، خصوصاً وأنه من الصعب للغاية اجتذاب استثمارات القطاع الخاص إلى هذا المجال.

على أنه لا توجد منظمة من منظمات المجتمع المدني في مصر، متخصصة في إدارة وتقديم خدمات الصرف الصحي الرخيصة في القرى والتجمعات العشوائية، رغم قيام عدد قليل من منظمات المجتمع المدني مثل الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الإجتماعية (CEOSS) وجمعية موطن الإنسانية-مصر (HFHE) بتقديم يد العون لتلك المجتمعات للحصول على المياه والمرافق الصحية، ولكن التدخل على نطاق واسع في هذا المجال لايزال غائباً. ولقد وصلت أزمة المرافق الصحية في مصر إلى مرحلة الاختلال، حيث أن القدرة الاستيعابية للشبكات القائمة -سواءً كانت نظماً خاصة منفصلة لبعض الأهالي، أو شبكات تجميع عامة أو محطات معالجة- غير قادرة على حماية الإنسان والبيئة من التلوث من حجم المخلفات الإنسانية المتراكمة، وغيرها من المخلفات الأخرى. ومع مرور الزمن، سوف يسفر هذا الوضع عن تلوث يساعد على إهدار الموارد الطبيعية وصحة

٢ مصطفى مدبولي: ورقة مرجعية لتقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠٠٨.

٣ المرجع المذكور، حبيبة حسن واصف، (٢٠٠٨).

شكل ٩-١: الصرف الصحي والمياه العادمة: أولويات لنشاط جمعيات تنمية المجتمع
النسبة المئوية للمدلين بالبيانات الذين أشاروا إلى أولوية متوسطة أو عليا

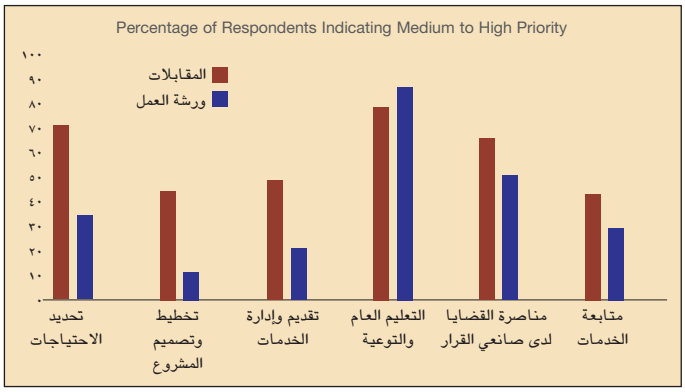

شكل ٩-٢: الصرف الصحي والمياه العادمة: أولويات لنشاط المنظمات الأهلية
النسبة المئوية للمدلين بالبيانات الذين أشاروا إلى الأولوية المتوسطة أو العالية

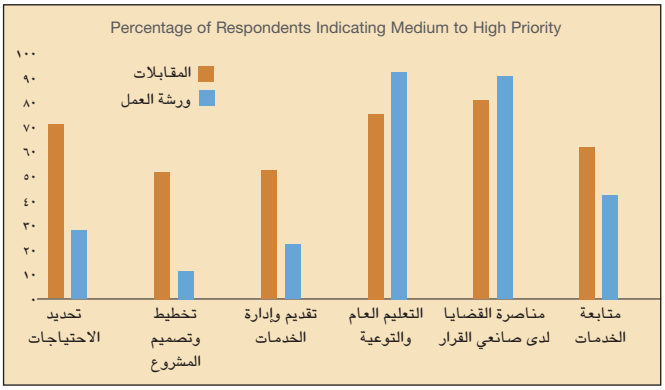

المصدر: المركز المصري لدعم المنظمات الأهلية: "الخطوط الإرشادية من أجل مساهمة المنظمات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع في العمل البيئي: خدمات مياه الشرب والصرف الصحي/ وخدمات المياه العادمة".

ملحوظة: يمثل التعليم العام ورفع وعي الجماهير يمثل عنصر النشاط ذو الأولوية الأولى أو الثانية لكل من جمعيات تنمية المجتمع والمنظمات الأهلية على السواء وفى مجال مياه الشرب، والخدمات المحسّنة للصرف الصحي.

جدول ٩-١: تغطية الإصحاح على المستوى القومي
نسبة الأسر المرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي

الإجمالي	الحضري	الريفي
٥٠,٢٪	٨٢,٥٪	٢٤,٣٪

المصدر: النتائج الأولية للتعداد السكاني في عام ٢٠٠٦، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مايو ٢٠٠٧.

المنظومة البيئية، مع ما لذلك من آثار سلبية على صحة الإنسان[٣]، وأحد تلك الآثار، تلوث المياه والتربة الذي يدخل في سلسلة إنتاج الغذاء، ويشكل حاجزاً أمام دخول الصادرات الغذائية الزراعية المصرية[٤] إلى الأسواق الخارجية ومثال آخر لتلك الآثار، تدهور رأس المال البشري بفعل العدوي المتكررة للأمعاء، وأثر ما يترتب على ذلك من نقص غذائي –المترتب على ما سبق– على القدرات الذهنية للأطفال[٥].

ما مدى التغطية؟

لقد حُسمت أخيراً الاختلافات الواسعة التي كانت موجودة في أرقام تغطية المرافق الصحية، بفضل الأرقام التي أعلنت في التعداد السكاني الأخير لعام ٢٠٠٦ (انظر جدول ٩-١).

هل تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تضيف قيمة إلى الإصحاح وإلى إدارة مياه الصرف الصحي؟

في دراسة تحليلية عن دور المجتمع المدني ومساهمته في الأنشطة الأساسية في مجال مياه الشرب والإصحاح[٦]، تم تحديد الأنشطة التالية:

- تحديد الاحتياجات.
- تخطيط وتصميم الخدمات.
- تقديم الخدمات وإدارتها.
- رفع مستوى التعليم العام والوعي الجماهيري من أجل تغيير السلوكيات.
- مناصرة قضايا المواطنين لدى صانعي القرار.
- متابعة الخدمات، ومراقبة الجودة وتقييمها.

وكانت نتائج الدراسة –التي تم استخلاصها من بحوث ميدانية وكذلك من سلسلة من ورش التدريب التي جرى تنظيمها لمنظمات المجتمع المدني– قد بحثت أيضاً القيمة المضافة التي تقدمها تلك المنظمات على خدمات المياه والصرف الصحي، والمزايا النسبية لتلك المنظمات في القيام بأنشطة معينة.

يمكن تحقيق مهمة الوصول إلى المرافق الصحية الآمنة والمستدامة وهى المهمة التى تقسم إلى مهام محلية أصغر على مستوي المحافظات، بمساعدة شبكات منظمات المجتمع المدنى الواسعة الإنتشار

٤ FAO/WHO, (2005), "National Food Safety Systems in the Near East: A Situation Analysis", FAO/WHO Regional Meeting on Food Safety for the Near East, Amman (Jordan).

٥ Nevin S. Scrimshaw (1991), "The Consequences of Hidden Hunger for Individuals and Societies". *Nutrition Today*, 26(5):39; and IBRD/WB. *Repositioning Nutrition as Central to Development*, (2006).

٦ Egyptian NGO Service Center, (2004), "Guidelines for NGO and CDA Contribution to Environmental Action: Drinking Water and sewage/Wastewater Services".

وبنفس الطريقة، فإن الأنشطة التي لا يجب أن تترك لمنظمات المجتمع المدني، تم إبداء الرأي فيها، وتندرج تحت تلك الأنشطة: تخطيط وتصميم الخدمات، وتقديمها وإدارتها، باعتبارها أقل الأنشطة ملاءمة لتدخل منظمات المجتمع المدني، ولكن الآراء كانت منقسمة بشأن دور منظمات المجتمع المدني في متابعة الخدمات، وضمان وتقييم الجودة. أما الأنشطة الأنسب من ناحية مساهمة منظمات المجتمع المدني فيها فتشمل: التعرف على الاحتياجات، التعليم العام ورفع مستوى الوعي، وكذلك تبني قضايا المواطنين والدفاع عنها (انظر الجدولين ١-٩، ٢-٩).

استكشاف أدوار جديدة لمنظمات المجتمع المدني:

يعالج هذا القسم دور ومساهمة المجتمع المدني في تحسين مشاكل الإصحاح في مصر، ولن يخوض في تفاصيل التطورات الأخيرة في الكيانات القانونية والمؤسسية، ولا التغييرات التي أدخلت في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي، ولكنه سوف يتناول الجوانب الإدارية للكيان الجديد، الذى يتيح لمنظمات المجتمع المدني تحقيق قيمة مضافة.

وكان البنك الدولي بمشروعيه الكبيرين -مشروع البنية الأساسية المتكاملة للإصحاح والصرف الصحي، ومشروع تقديم خدمات الإصحاح المتكاملة في المناطق الريفية- قد قام بحشد كبار الشركاء والأطراف المعنية حول ضرورة تطوير الفكر بخصوص الطريقة التقليدية لتخطيط وتقديم خدمات البنية الأساسية للمرافق الصحية التى تلبى الغرض، ولاسيما في المناطق الريفية[٧]. وتستطيع منظمات المجتمع المدني أن تشترك مع العناصر الفاعلة الأخرى، في شكل تكامل حقيقي على المستوى المحلي، وأن تصبح طرفاً في الفرصة السانحة لتغيير الأطر المؤسسية والمالية التي تحكم خدمات الإصحاح في الريف المصري. وبهذه الطريقة يمكن استكشاف أدوار ومجالات جديدة للتدخل من جانب المجتمع المدني في التعامل مع الاطراف المعنية الأخرى.

منظمات المجتمع المدني:
شريك متميز على المستوى المحلي

نظراً للطبيعة المحلية لمشكلات الإصحاح في الريف، فإن منظمات المجتمع المدني أمثل شريك للعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية، فلا يمكن أن تتحقق حلول للمشكلات الناجمة عن عدم وجود مياه صالحة للشرب، وغياب الإصحاح والبيئة الصحية، إلا في الإطار المحلي، حيث تتضافر جهود ومساهمات الحكومة والقطاع الخاص والأفراد والمجتمع المدني بطريقة مقبولة محلياً، ولكل طرف من الأطراف دور يقوم به، ولابد أن تتحدد تلك الأدوار علي المستوى المحلي، ولا يمكن إنجاز المهمة الضخمة -ألا وهي إتاحة المرافق الصحية الآمنة، بعد تقسيمها إلى مهام محلية صغيرة وميسورة على مستوى المحافظة- إلا بمساعدة الشبكة الواسعة لمنظمات المجتمع المدني، ومساعدة جمعيات تنمية المجتمع بصفة خاصة. وسوف يتطلب الأمر تغييراً في السياسات والاستراتيجيات بما يسمح بوضع برامج محلية "شاملة" للبرامج الصحية موجهة نحو تلبية الاحتياجات

جدول ٩-٢: أنواع الأنشطة الأنسب من حيث فعالية مساهمة جمعيات تنمية المجتمع والمنظمات الأهلية

	التخلص من المياه العادمة (بناءً على ٢٥ مسحاً كاملاً)	توفير المياه بناءً على ١٤ (مسحاً كاملاً)	النتائج الموحدة للمياه والمياه العادمة (٣٩ مسحاً كاملاً)
تحديد الاحتياجات	١١	٥	١٦
تخطيط وتصميم الخدمات	٢	٢	٤
تقديم وإدارة الخدمات	٨	٢	١٠
التعليم العام ورفع مستوى الوعي	١٧	٩	٢٦
تبني قضايا المواطنين والدفاع عنها	١٠	١٠	٢٠
متابعة وتقييم الخدمات	٢	١	٣

المصدر: المركز المصري لخدمات المنظمات الأهلية (٢٠٠٤)، "خطوط إرشادية من أجل مساهمة المنظمات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع في الأنشطة البيئية: مياه الشرب والصرف الصحى وخدمات المياه العادمة".

ملحوظة: لا تتقيد المنظمات الأهلية المسجلة كمنظمات غير حكومية، بالحدود الإدارية المحلية، وليست لها علاقة مباشرة بالحكم المحلي. وأما جمعيات تنمية المجتمع فهي مسجلة كمنظمات مجتمع مدني، لا تتجاوز المناطق التي تغطيها جغرافياً الحدود الإدارية للقرية أو الحي، وغالباً ما تحصل على دعم مالي وإداري من وزارة التضامن الاجتماعي، ويشارك في مجلس إدارتها أعضاء من المجالس المحلية.

جدول ٩-٣: نتائج المسح بشأن الأنشطة التي يجب أن تكون المنظمات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع مسئولة عنها

	التخلص من المياه العادمة (بناءً على نسبة نتائج ٢٥ مسحاً)	توفير المياه بناءً على ١٤ (مسحاً)	النتائج الموحدة للمياه والمياه العادمة (٣٩ مسحاً)
تحديد الاحتياجات	١	١	٢
تخطيط وتصميم الخدمات	٨	٢	١٠
تقديم وإدارة الخدمات	٦	١	٧
التعليم العام ورفع مستوى الوعي	١	٠	١
تبني قضايا المواطنين والدفاع عنها	٢	١	٣
متابعة وتقييم الخدمات	٤	٣	٧

المصدر: المركز المصري لخدمات المنظمات الأهلية (٢٠٠٤)، "خطوط إرشادية من أجل مساهمة المنظمات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع في الأنشطة البيئية: مياه الشرب والصرف/ خدمات المياه العادمة".

ملحوظة: لا تتقيد المنظمات الأهلية المسجلة كمنظمات غير حكومية، بالحدود الإدارية المحلية، وليست لها علاقة مباشرة بالحكم المحلي. وأما جمعيات تنمية المجتمع فهي مسجلة كمنظمات مجتمع مدني، لا تتجاوز المناطق التي تغطيها جغرافياً الحدود الإدارية للقرية أو الحي، وغالباً ما تحصل على دعم مالي وإداري من وزارة التضامن الاجتماعي، ويشارك في مجلس إدارتها أعضاء من المجالس المحلية.

المحلية، مع مراعاة خصوصيات البيئة المحلية، في إطار البرنامج القومي للمرافق الصحية.

وتضرب اليونيسيف المثل في برنامجها للتعاون القطري ٢٠٠٧-٢٠١١ للمناهج المتكاملة للإصحاح في الريف، في نهج مجتمعي تشاركي، يرتكز على مبادئ حقوق الإنسان، وهو نهج يجمع بين مياه الشرب، والإصحاح، والتعليم، والصحة، والبيئة[٨]. ولمنظمات المجتمع المدني القدرة على التعاون مع كل تلك القطاعات، فضلاً عن مختلف الأطراف الأخرى، وأن تجمعهم على صعيد واحد في نهج متكامل للإصحاح، يصل الجسور بين الاختصاصات المختلفة لتلك القطاعات. وفي نفس الوقت، فإن ذلك النهج يراعي المبادئ الأساسية من أجل إنشاء منظمات مستدامة للإصحاح اجتماعياً، واقتصادياً وبيئياً.

وسوف يتطلب ذلك من المجتمع المدني القيم بدور مختلف والاضطلاع بمسئوليات مختلفة، بالنظر إلى خصائص الوضع الجاري وسماته، والترجمة العملية والتنفيذية لإلتزام مصر- بالتنمية المستدامة، وبتحقيق هدف

٧ Arab Republic of Egypt. (2006), Integrated Sanitation and Sewerage Infrastructure Project. WB Project Information Document, Report No.: AB1702; and Arab Republic of Egypt. Operational Framework for Integrated Rural Sanitation Service Delivery. WB Report No.: 32230-EG, 2005.

٨ UN Economic and Social Council. 2006 United Nations Children's Fund. Draft Country Programme Document- Egypt. E/ICEF/2006/P/L. 18.

جدول ٩-٤: الفعالية النسبية لمساهمات جمعيات تنمية المجتمع والمنظمات الأهلية

		الفعالية		
	النشاط	جمعيات تنمية المجتمع	المنظمات الأهلية	أطراف فعالة أخرى تقدم هذا النوع من النشاط
١	التعرف على احتياجات المجتمع	عال- متوسط	عال	الاستشاريون (عال- متوسط) والحكم المحلي (متوسط)
٢	تخطيط وتصميم المشروع	متوسط- منخفض	متوسط	الاستشاريون (عال) وأخصائيو تقديم الخدمات (متوسط)
٣	تعبئة موارد المجتمع	عال	عال	لا يوجد
٤	الفترة المحدودة للنظافة البيئية	عال- متوسط	عال- متوسط	الحكم المحلي (متوسط) القطاع العام (متوسط) اخصائيو تقديم الخدمات
٥	إدارة الخدمات- مجتمعات متعددة	منخفض	عال- متوسط	(عال- متوسط) أخصائيو تقديم الخدمات (عال)، الحكم المحلي، والقطاع العام والاستشاريون (متوسط)
٦	تحصيل الرسوم عن الخدمات الجارية	متوسط	متوسط- منخفض	الحكم المحلي (عال- متوسط) أخصائيو تقديم الخدمات (متوسط)
٧	الدعوة إلى اتخاذ إجراءات تشريعية/ تنفيذية	متوسط	متوسط- منخفض	لايوجد
٨	الوعي العام- المجتمع الواحد	عال	عال	الاستشاريون (الحد الأدنى من المتوسط)
٩	الوعي العام- المجتمع القائم على التعددية	متوسط- منخفض	عال	الاستشاريون (متوسط)
١٠	تشجيع تغير السلوكيات	عال- متوسط	عال	الاستشاريون (متوسط)
١١	التوسط في الخلافات/ تنفيذ العقود	متوسط- منخفض	متوسط	الحكم المحلي (متوسط)
١٢	متابعة وتقييم الخدمات	متوسط- منخفض	عال- متوسط	الاستشاريون (عال- متوسط)

المصدر: المركز المصري لخدمات المنظمات الأهلية (٢٠٠٤)، "خطوط إرشادية من أجل مساهمة المنظمات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع في الأنشطة البيئية: مياه الشرب والصرف الصحي وخدمات المياه العادمة".

الاستدامة البيئية من أهداف التنمية للألفية (الهدف السابع)[٩]. وتحتاج منظمات المجتمع المدني إلى استشكاف سبل جديدة لتلبية المطالب الجديدة. وفي المرحلة الانتقالية الحالية، يظل الجانب الأكبر من دور تلك المنظمات، القيام بدور الوسيط ما بين الخدمات المستجدة والمستفيدين، وأثناء فترة المواءمة هذه، تستطيع تلك المنظمات متابعة الأداء، وتحديد المشكلات وحلها، إلى أن تستطيع القطاعات الشريكة/ السلطات، والهياكل الإدارية الجديدة والخدمات المستجدة، إدارة أعمالها بدون معوقات، وتلبية احتياجات المجتمع الذي تخدمه.

وقد تقتضي الأشكال الجديدة لأعمال منظمات المجتمع المدني، وجوب مراعاة الاعتبارات البيئية في مراحل التخطيط الأولي، من خلال الأخذ بمنهج منظومى متكامل يستهدف التنمية المستدامة. ويوصي البنك الدولي بأن تتحويل البرامج من التركيز على المدخلات والمشروعات المنفصلة إلى المشروعات التي تعني بالمخرجات والنتائج والآثار، ومن الاعتماد على المساعدات الخارجية إلى تعبئة الموارد الوطنية، والاستقلال المالى. وهذا جانب من النهج المتكامل للإدارة في تنفيذ الخطة القومية للموارد المائية التي وضعتها وزارة الموارد المائية والري. (انظر إطار ٩,٦).

ومنذ ما يزيد على سنتين، تطور نشاط جمعيات مستخدمي المياه في إدارة المياه على مستوى القرية، لكي يشمل أيضاً إدارة مياه الصرف الزراعي، وإدارة النفايات الصلبة المنزلية. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني المساهمة في تغيير سلوكيات الناس، بأن توفر للمجتمعات المحلية التكنولوجيات الملائمة المنخفضة التكاليف، مما يقلل من الأخطار الصحية والتعرض للخطر، ويقي من الآثار الصحية الضارة، الناتجة عن تدهور الموارد الطبيعية، ومن ثم الحد من التكلفة الاجتماعية.

ومن الأدوار البالغة الأهمية لمنظمات المجتمع المدني، دورها كوسيط يستطيع جمع كل القطاعات والأطراف على صعيد واحد، وتستطيع تلك المنظمات أن تتغلب على ظاهرة التقسيمات القطاعية وأن تكفل التنسيق بين السياسات والإجراءات التي تتطلب تدخلات قطاعية متعددة. وباعتبار تلك المنظمات آلية تسد أوجه القصور في الكيان المؤسسي، وتنسق بين الأطراف المعنية المختلفة، فإنها بذلك تستطيع أن تتعرف على الإزدواج فى المهام وأن تحدد المسئوليات وتتابعها مع السلطات المختصة مثل وزارة الصحة والسكان المسئولة عن ضمان التخلص الآمن من النفايات وضمان جودة المياه وسلامتها، والإدارة المحلية أو الوحدات المحلية المسئولة عن تشغيل مرافق المياه المحلية ومرافق الصرف الصحي، والسلطات المعنية بتوفير خدمات المياه والصرف الصحي والتي تقع تحت مسئولية وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة. وهذا من شأنه تحسين أداء الخدمة وحماية حقوق المستفيد و/أو المستهلك. وتستطيع منظمات المجتمع المدني أيضاً الدعوة إلى والقيام بعملية تقييم مختلف التكنولوجيات المنخفضة التكلفة. المستقلة، التي يستعملها المجتمع، لجمع الصرف الصحي المنزلي والتخلص منه، وتستطيع تلك المنظمات القيام بدور موّازر، وأن تقيم الصلات بين فرق البحث في الجامعات الإقليمية -التي طورت وحدات تكنولوجية منخفضة التكلفة ومنتجة محلياً- والمجتمعات التى تحتاجها.

تقييم الممارسات المثلى:

من المهم أن نتذكر، عند تقييم أداء المجتمع المدني، أن

٩ للاطلاع على القائمة الكاملة لأهداف التنمية في الألفية، انظر الفصل الثاني.

إطار ٩-٦: رابطة مستخدمى المياه -شريك جديد لجمعيات تنمية المجتمع في خدمة الإصحاح بالريف

تعتبر مهمة صحة وحماية الموارد المائية الذي تقوم به رابطة مستخدمى المياه -والذي تم تنفيذها على مستوى المركز والقرية في عدد من المحافظات- مثالاً على الشراكة الجديدة، والنوع الجديد من العمل، في إدارة المخلفات الزراعية والآدمية بهدف حماية الموارد المائية.

رابطة مستخدمى المياه، صورة للنهج اللامركزي الذي شجعته وزارة الموارد المائية لإدارة شبكة الري، ويوجد ثلاثة أطراف رئيسية في رابطة مستخدمى المياه: الفلاحون أو ملاك الأراضي الزراعية، وشركات القطاع الخاص التي تقوم بتنفيذ العقود بالنيابة عن وزارة الموارد المائية والري من أجل إنشاء وصيانة شبكات الري والأشغال المائية، وشركات القطاع العام أو الشركات القابضة التي أنشئت من أجل إدارة مشروعات التنمية الزراعية العملاقة، مثل مشروع توشكى وترعة السلام. ولما كان الفلاحون هم المنتفعون الرئيسيون فإنهم يشكلون رابطة مستخدمى المياه. وفي الوادي القديم تتشكل رابطة مستخدمى المياه حول المستوى الثالث من الترع أو "المسقي"، لأهداف محددة هي تشغيل الترعة وصيانة "المسقي" وتعتبر تلك الروابط مسئولة عن التوزيع العادل والمنصف لمياه الري عن طريق وضع نظام لمناوبات الري بين المنتفعين بالمياه، وعن تسوية المنازعات، ومن خلال المصارف، ومسئولية عن تزويد وزارة الموارد المائية والري بالمقترحات والآراء بشأن الأمور المتعلقة بالمياه. وأصبحت الآن أيضاً رابطة مستخدمى المياه على مستوى "المسقي"، ذات كيان قانوني منذ عام ١٩٩٤.

وتقوم اتحادات المنتفعين بالمياه -التي أنشئت في الأراضي الجديدة- بنفس الدور الذي تقوم به رابطة مستخدمى المياه، ويوجد حالياً أكثر من ٢٥٠٠ رابطة من روابط مستخدمى المياه، وعدة مئات من اتحادات المنتفعين بالمياه. وعلى المستوى الثانى لقنوات الرى، تعرف الروابط باسم مجالس المياه، وأهدافها العملية الرئيسية، هي تحسين عمليات الري والصرف، تخفيفاً للأعباء المالية على الحكومة من خلال آليات المشاركة فى التكاليف، وتعزيز التوزيع العادل للمياه، ومنع الصراعات أو حلها إن وقعت.

أما منظمات المجتمعات المدني التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات المحلية، وتعمل الآن بشكل وثيق مع رابطة مستخدمى المياه، وأما المنظمات الأهلية فيعتبر دورها وإسهامها مكملاً لأعمال الروابط، وتعالج تلك المنظمات بعض القضايا مثل تعزيز الصحة العامة، وحماية صحة الإنسان والبيئة والنهوض بها، وترشيد استخدام مياه الشرب، والتخلص الآمن من النفايات الآدمية والمخلفات الصلبة، وحماية المجاري المائية وصيانتها، وإقامة شبكات اتصال بين المستخدمين النهائيين لموارد المياه، ضمن أمور أخرى كثيرة تساهم بها تلك المنظمات، وتشجيع تبادل الممارسات المثلى المفيدة. ومن الأدوار الهامة لمنظمات المجتمع المدني، دور المتابعة والمراقبة للحيلولة دون التخلص من الصرف الصحي الغير معالج مباشرة في المجاري المائية، وأهم من ذلك، دور تلك المنظمات في العمل على التوصل إلى حلول بديلة من أجل التخلص الآمن للصرف الصحي بمساعدة السلطات المختصة.

المصدر: حبيبة حسن واصف -ورقة مرجعية لتقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠٠٨.

"الإصحاح الآمن" هدف من أهداف التنمية في الألفية (الهدف السابع)، وهذا يعني أنه لابد من الحفاظ على مبدأ الأمان خلال كل مرحلة من مراحل العملية: بدءا من جمع كافة أشكال المخلفات والفضلات وانتهاءً إلى التخلص الآمن منها. وإن التشجيع على إقامة مراحيض داخل البيوت في القرى، دون اشتراط التفريغ "الآمن" للبيارات أو لخزانات التجمع، والنقل الآمن للحمأة، والمعالجة الآمنة من أجل إعادة استخدامها أو التخلص منها، لا يعد نجاحاً على الإطلاق. ومثال آخر شائع لما يسمى ب"النجاح"، هو الحل المطبق على مستوى القرية، ويتم بمساعدة من جمعيات تنمية المجتمع، حيث يسمح لكل أسرة بالتخلص من المياه العادمة ومخلفات الصرف الصحي في الشارع الذي يتوسط مساكن القرية وبعد ذلك يتم تفريغ مياه الصرف الصحي الخام غير المعالج مباشرة في أقرب مجرى مائي، بغض النظر عما إذا كان ذلك المجرى ترعة للري أو للصرف الزراعي.

وثمة نظام آخر شائع، هو أبعد ما يكون عن "الممارسة المثلى"، ويتمثل في المراحيض التي تم نزح الحمأة منها بانتظام باستخدام سيارة مخصصة لذلك، وتقوم بعد ذلك بتفريغ حمولتها من الحمأة غير المعالجة في أقرب مجرى مائي. وفي هذه الحالة، لا مجال للحديث عن إجراء الأمان والسلامة والحماية من أخطار الصحة المهنية، أو توفير حماية خاصة لجميع الذين يتعاملون مع الحمأة الخام وينقلونها. ويمكن أن تتحول تلك الأمثلة على الممارسات السيئة في حقيقة الأمر، إلى قصص نجاح حقيقية من خلال التدخل الملائم من جانب منظمات المجتمع المدني المحلية، إذا تحقق معيار "الأمان".

يمكن لمنظمات المجتمع المدنى أن تساعد فى التغلب على ظاهرة التقسيم القطاعى، وضمان التنسيق بين السياسات والأعمال التى تتطلب تدخلات قطاعية متعددة.

ولقد وُجد أنه من غير المفيد فصل توفير مياه الشرب عن الصرف الصحى، ويصدق نفس الشئ على النفايات الصلبة، كما أن معظم جمعيات تنمية المجتمع، والمنظمات الأهلية، العاملة في مجال الصرف الصحى "الآمن" في القرى، قد وجدت أنه من الضروري أيضاً تعبئة المجتمع لوضع نظام لجمع النفايات الصلبة والتخلص منها، وقد طُبق نفس الشئ عند تخطيط مشروعات التنمية الريفية، والتي تتضمن أنشطة لتدوير وإدارة المخلفات الزراعية، وسرعان ما اتضح أنه من الضروري إضافة بعد تخطيطي يشتمل على نظام لجمع وإدارة النفايات الصلبة المنزلية. وثمة مثال آخر يتعلق بمنظمات إدارة الموارد المائية المحلية، وتضم المنظمات رابطة مستخدمى المياه في القرى على مستوى "المسقي" وهي ترفع تقاريرها إلى مجالس المياه على مستوى المركز، وهي المجالس التي تتولى إدارة تلك الروابط. وتقوم تلك المجالس برفع تقاريرها إلى المجلس المشترك لإدارة المياه (انظر شكل ٧٧) والذي يتشكل من مندوبين عن الزراعة والصناعة، ومندوبين عن المقيمين العاملين في منطقة معينة، تقع تحت الولاية القانونية لمجلس إدارة المياه، وعلى

إطار ٩-٧: نظم الصرف الصحي الملائمة: ممارسات مثلى من قرى الصعيد في مصر

استجابةً للحاجة الملحة لسكان الريف إلى نظم آمنة لإدارة الصرف الصحي، قام فريق من مهندسي المرافق الصحية المتحمسين بتصميم وتجريب نماذج صالحة عملياً من أجل إقامة منظومة صرف صحي ملائمة تتسم بفعالية التكاليف، وتستخدم مبدأ فصل المياه الرمادية عن الحمأة والرواسب. ويراعي النموذج المصري الاحتياجات والتفضيلات التي عبر عنها السكان. حقائق الواقع المحلي، على خلاف ما تقدمه غالبية الجمعيات الأخرى الموجودة على الساحة، حيث تقوم بتقديم وتنفيذ نماذج عامة منقولة من مراكز الأبحاث والكتب العلمية، وهي نماذج تلبي احتياجات مجتمعات أجنبية. وقد قام المهندسون بتصميم نظم تناسب حجم الأسرة، ومستوى دخلها، وتتواءم مع الظروف المحلية القائمة.

ويوفر النظام حلولاً ميسورة للأسر المحرومة حالياً من الأحوال المعيشية الصحية، والتي تقع فى نطاق خدمات البرامج العامة فى خلال العقد أو العقدين القادمين، كما أن هذه النظم مصنّعة من المواد المتاحة محلياً، بواسطة عمالة محلية مما يساعد على تخفيض ملحوظ في التكاليف عند المقارنة بشبكات التجميع العامة المقترحة من جانب الحكومة، ومحطات المعالجة التي تتطلب استثمارات ضخمة، والشرط الوحيد لتشغيل ذلك النموذج أن يكون منسوب المياه الجوفية على عمق ٦ أقدام على الأقل، لأن ارتفاع منسوب المياه يحد من استخدامه. ويمكن أن يؤدي الانتشار المضطرد لهذه التكنولوجيا البسيطة إلى انخفاض تدريجي في النهاية - بل والاختفاء المرجو- لعادة التخلص من الصرف الصحي الخام في المجاري المائية، والاستغناء عن الحقن غير القانوني للصرف غير المعالج والمياه العادمة في باطن الأرض.

ويتم استخدام هذه الطريقة في بعض محافظات صعيد مصر، حيث يتم تطبيق هذه الطريقة حتى الآن، بالتعاون مع ١٧ جمعية من جمعيات تنمية المجتمع في عدد من القرى، يستفيد منها حوالي ٣٣ ألف من السكان. ويجري التنفيذ من خلال نهج تشاركي مع القرويين باعتبارهم العناصر الفاعلة/ المستفيدة مع إقامة حوار دائم. ويدعم انتشار تلك التكنولوجيا، شبكة من المنظمات الأهلية ذات الفكر المماثل، والتي تدعو صانعي القرارات إلى الأخذ بتلك التكنولوجيا -التي برهنت على نجاحها- في القرى الأخرى. ثم إن التطوير المستمر لتلك التكنولوجيا مكفول من خلال مشاركة جمعيات تنمية المجتمع في متابعة النتائج بعد تركيب التكنولوجيا الجديدة، ومن خلال توفر قنوات للتعبير عن آراء مستخدمي ومديري المنظومة الجديدة، كما تتشابك الفرق المدربة على مستوى القرية بقيادات القرى الأخرى من أجل التوسع والانتشار، مع الدعوة إلى الأخذ بهذا الخيار التكنولوجي الجديد لتلبية احتياجات الإصحاح، ومن أجل العائد البيئي والصحي.

لقد أصبح النموذج المستخدم في كل بيت شائعاً ومنتشراً بين القرويين، لأنه لا يتطلب العملية المتكررة المزعجة للتفريغ والتى يتطلب استخدام خزانات تجميع الصرف الصحي بالطريقة التقليدية المنتنة. وذلك لأن النموذج الجديد يتبع طريقة استخدام الرمل والزلط لترشيح مياه الصرف الصحي، وبتحديد حجم الخزان حسب عدد الأفراد في المسكن، فإنه يمكن تفريغ هذا الخزان كل ٥-٧ سنوات، وكان قد تم تدريب القرويين على كيفية قياس عمق منسوب المياه الجوفية في منازلهم، والتأكد من أنه تحت عمق الستة أقدام المطلوبة. أما عن النموذج المجتمعي الذي يخدم للتفريغ والتى يتطلب من عشرات الأسر على الأقل، فقد تم الأخذ بنظام مصغر لمنظومة الصرف الصحى على مستوى القرية، وهذا يلائم معظم القرى في مصر، وهي القرى الأصغر من أن توضع على قائمة أولويات الحكومة من أجل إقامة محطة معالجة للصرف اصحي باهظة التكاليف. ويشارك السكان في جميع مراحل العملية، سواءً في التصميم أو الخطة المالية والإدارية، أو مراحل التنفيذ، أو المشاركة في التكاليف.

ويتم توصيل خزانات تجميع الصرف الصحي الموجودة (إذا كانت الأسرة قد أقامت بالفعل أحد تلك الخزانات) بمرفق[١٠] بواسطة أنابيب تصل الخزانات بالمرفق. ويمكن للقرى الكبيرة أن تقيم من مرفق إلى أربعة من مرافق الترشيح لنزح الصرف الصحي لأكثر من مسكن واحد حسب حجم وتوزيع البيوت في المجتمع الذي تقدم فيه هذه الخدمة. ومحطة الصرف الصغيرة هذه مصممة بحيث يتم بناؤها وصيانتها باستخدام العمالة والمواد المتاحة محلياً، وذلك يساعد على انخفاض التكلفة انخفاضاً ملحوظاً، ويزيد من احتمالات قبول المجتمع بتطوير منظومة تلبي احتياجاته. وقد لوحظ أن القرويين يكتسبون ثقة من خلال تنفيذ مثل هذه المشروعات الجماعية، ويفخرون بانجازاتهم. ويتم تدريب الشباب العاطل في القرية، وغيرهم من أفراد المجتمع الآخرين على إقامة وصيانة خدمات هذه النظم، وقد لوحظ أن التشاور مع ربات الأسر ومشاركتهن قد أدى إلى ارتفاع معدلات القبول بأفكار تلك المشروعات، كما أدى إلى نتائج أفضل.

ويجري تشجيع فرق القرية على زيارة القرى المجاورة، والاطلاع على نظم أخرى للإصحاح. ومن المخطط له أن تصل النظم الجديدة إلى ٣٠ جمعية جديدة على الأقل من جمعيات تنمية المجتمع خلال السنوات الثلاث القادمة، وأن تتشكل نواة من ٥٠ جمعية لتنفيذ حملات الدعوة على مستوى البلاد بأسرها من أجل الأخذ بالنظم المحسنة للإصحاح في الريف والتي تستطيع أن تدير عملية الصرف الصحي والمياه العادمة لسكان الريف الذين لن تطولهم الخدمات العامة لعمليات من شبكات تجميع ونظم المعالجة.

المصدر: سامح سيف (٢٠٠٧) "معاً من أجل المنظمات الأهلية للبيئة والتنمية"، المنيا.

الإصحاح الآمن يعنى أنه لابد من الحفاظ على مبدأ السلامة والأمان خلال كل مرحلة من مراحل العملية بدءاً من جمع النفايات وانتهاء بالتخلص الآمن منها

الرغم من اهتمام ذلك المجلس في المقام الأول، بالإدارة العادلة لموارد المياه، إلا أنه راح يتصدّى للظاهرة المتفشية، وهي ظاهرة قيام الأسر في الريف بالتخلص من مياه الصرف الصحي في الترع، وسرعان ما تقدمت تلك المجالس بخيارات بديلة من أجل التخلص من الصرف الصحي. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام بتلك الإجراءات أو غيرها وتنفيذها كلياً أو جزئياً.

التحديات:

ثمة تحديات كبيرة يتعين التغلب عليها، لكى تستطيع المجتمعات -بمساعدة منظمات المجتمع المدني- أن تجري تغييراً جوهرياً في حالة المرافق الصحية في مصر، وفي المناطق الريفية بصفة خاصة. ولقد قام البنك الدولي بوضع قائمة بالتحديات في التحليل الذي قام به استعداداً لتنفيذ مشروع تقديم الخدمات المتكاملة للمرافق الصحية في المناطق الريفية، وقائمة التحديات[١١] كالتالي:

- الحجم الكبير للمشكلة وضخامة تكاليف معالجتها.
- عدم كفاية الأموال والقدرات للبدء في تقديم الخدمة في جميع القرى في وقت واحد. بما يحتم وضع أولويات للقرى المستهدفة.
- البعد النسبي لمجارى الصرف الصحي عن القرى، بالمقارنة بمصارف الري، والترع، الأكثر قرباً للقرى،

١٠ انظر الشكل ٩,٥ في تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٥.

١١ جمهورية مصر العربية (٢٠٠٦) المشروع المتكامل للبنية الأساسية للمرافق الصحية والصرف الصحي. البنك الدولي، مشروع وثيقة المعلومات، تقرير رقم ١٧٠٢ AB وجمهورية مصر العربية. الإطار التنفيذي من أجل تقديم الخدمة المتكاملة للمرافق الصحية في المناطق الريفية. تقرير البنك الدولي رقم ٣٢٢٣٠ مصر- ٢٠٠٥.

لقد وجد أن فصل عملية الإمداد بمياه الشرب عن الإصحاح، مناف للفائدة

مما يغري الناس بصب النفايات في مصارف الري.

- أسعار تعريفة الصرف الصحي ضئيلة للغاية بالنسبة ولاتكفى لاستعادة التكاليف الفعلية، والأثر المترتب على ذلك على الإيرادات من أجل التشغيل المستدام والصيانة.
- استخدام المناهج الموجهة مركزياً، والتي يحركها العرض، من أجل تقديم خدمات الإصحاح. البنية الأساسية لا تلبي الاحتياجات المحلية.
- المعايير العالية (والمكلفة) التى يجب تطبيقها على الوحدات التى توفرها البلدية لمعالجة مياه الشرب.
- ضمان إتاحة نظم آمنة وملائمة للمرافق الصحية، تتواءم مع احتياجاتهم وإمكانيتهم.
- إنشاء نظم محسنة للصرف الصحى لضمان التجميع الملائم والإدارة المناسبة للنفايات الآدمية وجميع أنواع النفايات الأخرى، وفصلها عن البيئة.

وثمة عدد من مشكلات التنمية الأساسية يعترض أيضاً طريق تعبئة قومية صحيحة يقودها المجتمع المدني من أجل تنفيذ برنامج مرحلي للتغطية الشاملة بواسطة مرافق صرف صحى آمنة ومحسنة تصل إلى جميع السكان في الريف:

- عدم وجود تحليل ملائم للآثار تصل إلى الوضع المتردي المضطرد، طويلة الأجل، على بلوغ مصر أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهداف التنمية في الألفية.

ويصبح الوضع بالغ الخطورة عندما يتعلق الأمر بصحة وسلامة الأجيال الجديدة، التي يجري التهاون بشأنها:

١. الإصابات المعوية المتتابعة التي يتفاقم معها العجز عن تعويض النقص تعويضاً كاملاً مع ما يترتب على ذلك من إعاقة النمو، ونقص العناصر الغذائية وفى المغذيات الدقيقة، وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة غير المعدية لدى الكبار، الأمر الذي يُتَرْجَم إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، وفي عدد العمال المهرة.
٢. ارتفاع معدلات الإصابة بالأنيميا الغذائية لدى الأطفال - حيث وصلت إلى ٤٩٪ من الأطفال في محافظات الجنوب– يمكن أن يؤدي إلى تضاؤل الوظيفة المعرفية للمخ، وتغييرات سلوكية، وضعف التحصيل المدرسي[١٢].
٣. انتقال سوء التغذية عبر الأجيال يجعل المواليد الجدد المنخفضي الوزن في وضع سئ يعرض للخطر فرص التعبير الكامل عن قدراتهم الإنسانية، ويفاقم من التكاليف الصحية في مراحل لاحقة من حياتهم[١٣].
٤. وقد يكون الموت المبكر هو الناتج الأشد إقلاقاً لمشكلة قصور المياه والإصحاح[١٤].

- **عدم وجود استراتيجية قومية تهدف إلى التغطية الكاملة لخدمات الصرف الصحى في الريف.** إن "الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي" هي الجهاز الرسمي المخول باتخاذ القرارات بشأن توزيع الاستثمارات بالنسبة للمشروعات الكبرى لمياه الشرب والصرف الصحي في جميع المحافظات باستثناء محافظتي القاهرة والإسكندرية. والهيئة مسئولة عن سياسات وخطط الأنشطة المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي على المستوى القومي، كما تُجري الدراسات وتضع التصميمات، وتشرف على جميع المشاريع المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي التي تتجاوز إمكانيات الوحدات المحلية، والتي تخدم أكثر من محافظة واحدة. والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي ليست مسئولة عن خدمات االصرف الصحى الفردية، كما أن الكثير من القرى والنجوع والكفور ليست مدرجة في برامج أنشطة الهيئة، وإنما يغطيها تلقائياً أي مشروع يفيد القرية الأم التي تنتمي إليها تلك النجوع إدارياً.
- **عدم صلاحية تكنولوجيات الموقع الفردية بسبب التغييرات التي حدثت أثناء العقود القليلة الماضية في ديناميكيات المياه لوادي النيل.** والشكل التقليدي المستخدم في مصر للتخلص من الفضلات الآدمية في المناطق الريفية، هو "البيارة". وفي مصر، يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على فعالية تلك البيارات، منها زيادة النمو السكاني والكثافة السكانية، وارتفاع إجمالى كميات المياه العادمة نتيجة زيادة إمداد المناطق الريفية بالمياه، وارتفاع مناسيب المياه. وفي المناطق التي يرتفع فيها منسوب المياه، يصبح نظام البيارات غير صالح، ذلك أنه مع ضغط المياه إلى أعلى بسبب ارتفاع منسوب المياه السطحية مما يؤدى إلى سرعة امتلاء البيارات ووجوب تفريغها فى فترات قصيرة

١٢ البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الدولى، (٢٠٠٦): "وضع التغذية في نصابها الصحيح كمسألة جوهرية للتنمية" المرجع السابع.

١٣ الزناتي، فاطمة، آن واي (٢٠٠٦): "مصر: مسح سكاني وصحي، ٢٠٠٥" القاهرة، مصر: وزارة الصحة والسكان والمجلس القومي للسكان. انظر أيضاً: اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية، التابعة للأمم المتحدة، التقرير الخامس بشأن وضع التغذية في العالم: "التغذية من أجل نتائج محسنة للتنمية" ٢٠٠٤، ونيفين س. سكريمشو: "نتائج الجوع الخفي" المرجع السابق.

١٤ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٦): تقرير التنمية البشرية: ما وراء الندرة: القوة، والفقر، وأزمة المياه العالمية.

إطار ٩-٨: هل يمكن للمرأة أن تحدث تغييراً؟

يمكن أن نكسب الكثير، لو وافق المجلس القومي للمرأة على أن يقود برنامجاً لإدارة الخدمات الصحية، ومنها التخلص الآمن من الصرف الصحي والمياه العادمة في المناطق الريفية، وتتجلى القيمة المضافة لذلك، في الدعم السياسي الهام الذي يضفيه المجلس القومي للمرأة على البرنامج. إن التعبئة القومية للعمل الاجتماعي التشاركي من أجل الاصحاح الآمن (الهدف ٧ من أهداف التنمية للألفية -المستهدف ١٠) والذي يرتكز على العمل المجتمعي الذي تقوم به المرأة، والمجموعات النسائية، ومنظمات المجتمع المدني، سوف تستفيد من الشبكة المحلية الواسعة، والتنظيمات التى تخدم برنامج المجلس القومي للمرأة، وهو برنامج يهتم في المقام الأول، بالمجتمع الريفى الذى لا يرقى إلى مستوى إقامة شبكة عامة لتجميع ومعالجة الصرف الصحي أو التجمعات الموجودة على قائمة الإنتظار لخدمات الصرف الصحى.

وفي عدد من المناطق الجغرافية تم بالفعل تجربة نماذج تصلح للمنازل، أو تكنولوجيات تصلح للمجتمعات الصغيرة، من أجل التجميع الآمن،وإدارة الصرف الصحي والمياه العادمة، فضلاً عن حلول فنية مبتكرة أخرى تتناسب مع خصوصية البيئة المصرية. والحاجة إلى ذلك ملحة للغاية، كما اتضح في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٥. وتعتبر التكنولوجيا الملائمة، والخطط المالية على مستوى المجتمع، وخدمات المشروعات، وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج تكنولوجيا ملائمة، كلها عناصر مطلوبة. والمتوقع من البرنامج، أن يساهم في حماية الموارد الطبيعية وتحسين الأحوال البيئية، كما أن من شأنه الحد من انتشار الأمراض المعدية، والطفيلية، والمنقولة عن طريق الأغذية، فضلاً عن الحد من الإصابة بالأمراض المزمنة غير المعدية، الراجعة إلى الأضرار البيئية. وسوف ينتج عن ذلك احتواء تكاليف الصحة في الأجل الطويل، كما سوف تتعاظم إمكانيات التنمية البشرية.

المصدر: حبيبة حسن واصف، ورقة مرجعية، تقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠٠٨.

وتطفح المجاري فى المنازل حتى تغرق الأدوار الأرضية، وتسيل إلى الشوارع ويتم صرف النفايات في مصارف الري القريبة، وربما في الترع.

- **عدم وجود حلول بديلة لإدارة خدمات الصرف الصحى**، تُعْرَض على سكان الريف في ظل الظروف المشار إليها آنفاً، ذلك أن الأمر يقتضي تصميم تلك الحلول بحيث تتناسب مع كل حالة خاصة، آخذين في الاعتبار الخصائص الديموجرافية، والجيوفيزيقية، والمائية (انظر إطار ٩-٣).
- **عدم بذل جهود جادة من أجل تقييم قصص النجاح الكثيرة، والممارسات المثلى**، والخبرات القيمة التي اكتسبها مهندسو الصرف الصحى، وأجهزة التنمية، وجميع تنظيمات المجتمع المدني العاملة في الميدان. ولم توجد حتى الآن أية آلية منظمة من أجل توثيق وتقييم التجارب السابقة، ومن ثم لا توجد ذاكرة جماعية تستطيع أن تزودنا بالخبرات القيمة والدروس المستفادة لكي نسترشد بها في أعمال المستقبل.
- **تداخل المسئوليات**. رغم أن وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة تظل الوزارة القائدة المسئولة عن تزويد البلاد بخدمات المياه والإصحاح، إلا أن الطبيعة المتراكبة والمتداخلة لموضوع الصرف الصحي يتطلب تحديداً واضحاً، وتوزيعاً للمسئوليات والأدوار والمهام بالنسبة لكل طرف من الأطراف، وعلى كل مستوى من المستويات، بالإضافة إلى ضرورة وجود آلية تتسم بالكفاءة للتنسيق فيما بين القطاعات. والحالة الماثلة في الأذهان هي الصرخة الشعبية التي وصلتنا مؤخراً في صيف ٢٠٠٧، تشكو من النقص الحاد في المياه في منطقة شمال الدلتا على الرغم من الشكاوى السابقة المتعددة إلى جميع السلطات المعنية. ولا يمكن أن نحمّل المسئولية لإحدى تلك الجهات أو لأحد تلك الأجهزة التي تقدم الخدمة، في ظل تشابك المسئوليات المتداخلة التي تشكل قطاع مياه الشرب والصرف الصحي.

الاحتياج إلى مساندة المنظمات الأهلية:

إن تنفيذ بعض أو كل الأنشطة التالية من شأنه تعزيز دور ومساهمة منظمات المجتمع المدني في مجال الاصحاح الآمن، ورفع جودة الأداء وفعالية التكاليف لما تقوم به من أعمال:

- التقييم: يتعين إجراء تقييم الخبرة الثرية التي اكتسبتها منظمات المجتمع المدني من العمل الميداني، واستخدام النتائج في تطبيق الدروس المستفادة في البرامج المصممة حديثاً والتي تعمل على تحسين وتعظيم مساهمة منظمات المجتمع المدني.
- التنسيق والتدفق الحر للمعلومات، ويعد ذلك مسألة هامة في مجال يضم أكثر من قطاع واحد (والقطاعات الأساسية هي الصحة، والزراعة، والري، وإدرة الموارد المائية والبيئة، والصناعة، والسياحة، والحكم المحلي) وأكثر من شريك. ويشمل ذلك، البيانات والمعلومات، فضلاً عن إنشاء قنوات لعمل شبكة اتصال، وتبادل الخبرات بين مختلف الشركاء في برامج الاصحاح.
- التدريب: عنصر هام، ويجب تكريسه للتعرف على الاحتياجات، كما يجب معاملته على أنه عملية ديناميكية مستمرة، تستجيب للتغيير والتطوير فى الأوضاع، وتلاحق التطورات الجديدة في التكنولوجيات الملائمة التي تتوافق مع البيئة المحلية.
- الدعوة إلى النهج المتكامل في الاصحاح الريفي، والاستفادة من خبرة اليونيسيف في هذا المجال.
- التكنولوجيا الملائمة التي تقدمها الجامعات الإقليمية، ومراكز البحوث، تعتبر تدعيماً من شأنه تعظيم نتائج برامج الاصحاح، بل إن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تساهم في تطوير تكنولوجيات جديدة من خلال مشاركتها في التجارب الميدانية الأولية.
- الموارد المالية المستدامة مهمة جداً لأعمال المنظمات الأهلية، وتشتمل تلك الموارد على مساهمات المجتمعات ذاتها، وآليات التمويل الذاتي أو آليات استرداد التكاليف التي يمكن أن تبادر بها وتشرف عليها منظمات المجتمع المدني. وعلى الرغم من أن وكالات الدعم الخارجية يمكن أن تساعد في عملية التمويل، فإن التمويل الحكومي لايزال مطلوباً من أجل البنية الأساسية للاصحاح ومن أجل خلق الطلب.
- دور منظمات المجتمع المدني في المتابعة والرقابة، وجدوى مساهمتها في هذا الشأن، لا يمكن أن تتحقق، إلا

إذا تم الاعتراف بدورها، وتلقت الدعم الملائم من السلطات المختصة.

الدعم الصادر من مركز خدمات المنظمات الأهلية:
ربما حان الوقت من أجل تقييم وتحديث نماذج التدريب والدراسات المتعددة التي كان قد كلف بها مركز خدمات المنظمات الأهلية، وهي النماذج والدراسات التي تتعلق بالمياه، والإصحاح والبيئة، ومراجعتها وفق أحدث التطورات والتغييرات التي جرت في مجال المياه والاصحاح الأمر الذي يمكن أن يسفر عن إرشادات توجيهية جديدة تحل محل القديمة. ويمكن أن تلتقي المنظمات المدنية العاملة في تلك المجالات، في مجموعة من المناسبات أو المؤتمرات السنوية تحت رعاية مركز خدمات المنظمات الأهلية، مما يساعد على تبادل الخبرات الثمينة التي اكتسبتها كل منظمة من تلك المنظمات من العمل الميداني، ومن ثم إثراء الجهود القومية المتضافرة من أجل التغلب على أزمة الاصحاح.

تقديم خدمات منظمات المجتمع المدني للبيئة والإسكان

تتزايد الشواغل في مصر بشأن البيئة الطبيعية إلحاحاً. ولقد أشار تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥ إلى أن الهدف الإستراتيجي للسياسة البيئية لحكومة جمهورية مصر العربية على المدى الطويل هو إدراج القضايا البيئية ضمن جميع السياسات والخطط والبرامج والمشاريع القومية. ويركز الهدف في المستقبل القريب على الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي، بينما يركز على المدى القصير على خفض مستويات التلوث الحالية والنزول بالمخاطر الصحية إلى حدها الأدنى.

لن تتمكن القوانين واللوائح منفردة من الوقوف أمام جميع التحديات، ولا سيما على المدى القصير، وذلك لأن الالتزام لا يزال ضعيفاً، وتطبيق القوانين لا يزال غير كافٍ. وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن ما تملكه الهيئات العامة من موارد مالية وبشرية غير كافٍ أيضاً. وفي هذا السياق فإن لمنظمات المجتمع المدني دور حيوي في توفير المزيد من الموارد البشرية والمالية، وفي تحسين الجودة ونطاق تغطية الإجراءات الوقائية والعلاجية وتوفيرها في أوقات الحاجة إليها.

ترتبط البيئة التي هي من صنع الإنسان بالبيئة الطبيعية ارتباطاً وثيقاً، فقد تقلصت الأراضي المزروعة نتيجة لتعدي الإسكان عليها، وهو إسكان غير قانوني في معظمه، في حين أن سوق الإسكان القانوني لا يزال عليها أن تلبي احتياجات ذوى الدخل المحدود، سواء فى الحضر أو الريف. يستهدف أحد الأهداف التنموية للألفية إحداث تحسن كبير في حياة هؤلاء الذين لا يحصلون على مياه شرب آمنة ونظام آمن للصرف الصحي، ورفع نسبة من تتوفر لهم تلك الخدمة (انظر الفصل التاسع). وتلك هي متطلبات البنية الأساسية. إن رسم خريطة للإسكان في مصر لن يشير إلى مواطن القصور فحسب، بل ويحدد كيفية استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة على مدى العقد القادم، ويحدد أيضاً المناطق الجغرافية التي هي في أمس الحاجة إلى التعمير والإسكان وما يلزم عنهما بالضرورة من الحاجة إلى المياه والصرف الصحي، لاسيما بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود، الذين يسعون إلى الحصول على مسكن يستطيعون تحمل تكلفته، والذين يتجاهلهم القطاع الخاص الذي يميل إلى الاستثمار الكثيف في البناء في الأماكن التي يقطنها أصحاب الدخول المرتفعة (انظر تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥).

البيئة الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان هما مجالان يمكن لمنظمات المجتمع المدني المصرية أن تلعب فيهما دورا هاما بوصفها ذات قدرة على الوصول إلى الفقراء وتحديد الاحتياجات المحلية بطريقة أكثر دقة بدلاً من تحديد الاحتياجات القومية العامة. وحتى الآن، لم تحقق منظمات المجتمع المدني، إلا القليل فى مجالات إصلاح أوجه القصور في البيئة وفي الإسكان مع إيثار تركها في أيدي عدد من الهيئات الحكومية. وهناك مجالات أكثر اتساعاً يمكن أن تشارك من خلالها منظمات المجتمع المدني بشكل أكبر في الوقت الذي يزيد الضغط على الموارد الحكومية ويقلل من قدرتها على التحمل. يوضح هذا الفصل أنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله على صعيد كل من نوعي البيئة، الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان.

١- البيئة: مجال مهمل نسبيا

بدأ الاهتمام بالقضايا البيئية على الصعيد العالمي في السبعينيات من القرن الماضي. حيث عقد عام ١٩٧٢ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم، وأعقبه في نفس العام إنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليقود عدداً من المبادرات التي اضطلع بها المجتمع المدني في مصر متقدما في أغلب الأحيان عن الدولة.

تضم الأهداف التي يكثر مناداة البيئيين بها خفض التلوث الذي أحدثه الإنسان والتخلص منه بالكلية، والحفاظ على الموارد النادرة واستدامة استخدامها. ومن أمثلة الموارد النادرة الماء والأرض والهواء، وحماية الأنظمة البيئية، والحد من استهلاك أنواع الوقود غير المتجددة، واستنباط

إطار١٠-١: تأثير تغير المناخ على مصر

يركز التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٧ على تغير المناخ، وهو واحد من أشد التحديات التي تواجه التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين. الدول والسكان الأكثر فقرا هم أول وأكثر من سيعاني من آثار هذه الظاهرة وانتكاساتها المدمرة، في حين أن تلك الدول وأولئك السكان هم أقل من ساهم في إحداث هذه المشكلة.

تتصدر دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع مجموعة "البلدان المتسببة في زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون". ومع أن هذه الدول لا تمثل إلا ١٥٪ فقط من عدد سكان العالم، إلا أنها تتسبب في إنتاج حوالي النصف من جميع الانبعاثات. ومصر بسكانها الذين يمثلون ١,١٪ من سكان العالم، تتسبب في إنتاج ٠,٥٪ من إجمالي الانبعاثات، أي ما يعادل ٢,٣ طن من ثاني أكسيد الكربون للشخص الواحد. ومع ذلك، ذكرت معظم التقارير الدولية بشأن تغير المناخ أن مصر واحدة من الدول الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ.

وبالنظر إلى المستقبل، لن يكون هناك أي دولة من الدول مهما بلغت من القوة والثراء بمنأى عن تأثير تغير المناخ. ويؤكد التقرير على أن العالم أمامه أقل من عقد من الزمن ليغير مجرى الأحداث. وسوف يتطلب وضع إطار عمل متعدد الأطراف ناجح، مشاركة نشطة من جميع الدول الكبرى المسببة لهذه الانبعاثات، والعمل الجماعي في هذه الحالة أمر لا مفر منه. ينبغي أن تتحمل أكثر دول العالم ثراء عبء المسئولية التاريخية: فهذه الدول هي صاحبة البصمة الكربونية الأعمق وهي أيضاً التي تتمتع بالقدرات التكنولوجية والمالية لكي تظهر تصدرها لمسيرة العالم نحو مستقبل تقل فيه معدلات التلوث بغاز ثاني أكسيد الكربون.

يوضح التقرير أن التعرض المتزايد لحالات الجفاف والفيضانات والعواصف يدمر الفرصة ويدعم عدم المساواة. وفي الوقت نفسه، هناك حاليا دليل علمي قوي على أن العالم يتحرك نحو مرحلة لن يمكن فيها تجنب حدوث كارثة بيئية حتمية. يتوقع علم المناخ ظهور تحديات بيئية متعددة مع النمو الاقتصادي المتحرر من كل ضابط، والنمو السكاني، وأنماط استخدام التكنولوجيا والطاقة (وما يصاحب ذلك من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون).

ووفقا لما بينه التقرير الوطني الأولي المقدم إلى لجنة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن أكثر القطاعات المصرية عرضة لتغير المناخ هي: ١) المناطق الساحلية، و٢) موارد المياه، و٣) الزراعة. وفي مصر، سيتسبب تغير المناخ في حدوث أضرار بالغة للتجمعات البشرية، وأجزاء كبيرة من المناطق الزراعية والصناعية المنتجة في الساحل الشمالي. أظهرت التقديرات أن ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار نصف متر سوف يؤدي إلى غرق مساحة ١,٨٠٠ كم^{٢} من الأراضي المنتجة للمحاصيل التي تقع في الأراضي المنخفضة لدلتا النيل، كما يؤدي إلى زيادة سرعة التصحر في شكل تزايد ملوحة التربة في باقي الأراضي. وقد يؤدي هذا إلى خسائر اقتصادية تزيد عن خمسة وثلاثين بليون دولار أمريكي وتشريد مليوني نسمة. وقد يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد إلى تشريد ٦ مليون نسمة وغرق ٤٥٠٠ كم^{٢} من الأراضي الزراعية. يسبب هذا تهديداً خطيراً لسلامة المعيشة ويسبب انتكاسا في تقدم التنمية البشرية.

قد يسبب تغير المناخ أيضا اختلافا شديداً في معدلات الفيضان السنوي للنيل، الذي يمد مصر بأكثر من ٩٧٪ من الموارد المتجددة للمياه. تتوقع النماذج الهيدروليكية والإحصائية المتاحة إما زيادة بنسبة ٣٠٪ أو انخفاضاً قد يصل إلى ٧٠٪ (أعلى نقطة للالتقاء) في التدفق السنوي لمياه النيل. وقد يتسبب هذان التصوران في حدوث عواقب خطيرة إما مخاطر الفيضانات وإما حالات الجفاف التي قد تؤدي إلى تقلص الأراضي المزروعة بالإضافة إلى انخفاض إنتاج الغذاء وانتشار البطالة وزيادة النزاعات من أجل الحصول على مياه الشرب. ومن المحتمل أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى انخفاض غلة المحاصيل الرئيسية وزيادة احتياجاتها من المياه. وقد يكون الأثر المتجمع لارتفاع درجات الحرارة وارتفاع مستوى سطح البحر ونقص مياه الشرب والظروف البيئية الأخرى هو أحد الأسباب العامة لفشل نظام الزراعة في العديد من مناطق مصر.

تقوم الدولة على خلق استجابة مؤسسية من خلال لجنة وزارية رفيعة المستوى تحت قيادة وزارة البيئة. وفي الوقت نفسه، تعد مصر تقرير الاتصال الوطني الثاني الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بِشأن تغير المناخ سيحدد تفصيلا القطاعات المعرضة للخطر وسوف يضم هذا التقرير الإستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ. ولكن الحجم الهائل لمخاطر المناخ سوف يتطلب إصلاحات سياسية شاملة على جميع قطاعات الاقتصاد.

المصدر: محمد بيومي ونهلة زيتون، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقاهرة. البيانات: التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقاهرة حول مكافحة التغير المناخي: التضامن الإنساني في عالم منقسم.

تعد مصر تقرير الاتصال الوطني الثاني الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بِشأن تغير المناخ

مصادر طاقة بديلة متجددة، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض أو المعرضة لحدوث ذلك، وبشكل عام، حماية التنوع الأحيائي والأنظمة البيئية التي يعتمد عليها الإنسان وأشكال الحياة الأخرى على الأرض.

تصدرت العناوين مؤخراً ظواهر التغير المناخي وارتفاع درجة حرارة الأرض بسبب الغازات الناتجة عن ظاهرة الاحتباس الحراري، لاسيما غاز ثاني أكسيد الكربون. وبرتوكول كيوتو ما هو إلا واحداً من مبادرات عديدة للمساعدة في وضع استراتيجيات قابلة للتطويع تستخدمها الدول للتكيف مع آثار ظاهرة الاحتباس الحراري (انظر إطار١٠-١).

حركة بيئية ناهضة في مصر

أولى عدد قليل من منظمات المجتمع المدني غير الحكومية في مصر خلال السبعينيات اهتمامه صوب الحفاظ على البيئة الطبيعية. وكان من بين المنظمات غير الحكومية النشطة في ذلك الوقت: "جمعية محبي الأشجار" التي يقع مقرها في حي المعادي بالقاهرة، وجمعية المحافظة على جمال الطبيعة". ركزت هذه الجمعيات بادئ ذي بدء على الصورة الجمالية للبيئة الطبيعية بقدر ما ركزت بعد ذلك على التنوع الأحيائي.

بدأ المكتب العربي للشباب والبيئة بطموحات مماثلة إن لم تكن أكبر من تلك التي بدأت بها الجمعيات السابق ذكرها (انظر إطار ١٠-٢). فلقد قاد أول مشروع بيئي تم تنفيذه على المستوى القومي، وهو مشروع التوعية البيئي للشباب ما بين الفترة ١٩٧٩-١٩٨١. ومن المهم أن هذا المشروع قد نفذ بمشاركة كاملة وبدعم مالي من اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتعليم والتربية والثقافة). غطي هذا المشروع أربع محافظات وهي الإسكندرية، والمنوفية، والسويس، والقاهرة، واستطاع أن يرسم ملامح بيئية أولية لتلك المحافظات قبل تطبيق مكون التوعية البالغ الأهمية[١]. بالإضافة إلى ذلك، وبناء على قيمة النتائج وانتشار التطبيق الضعيف للمقاييس البيئية، اتخذ قرار بإنشاء إدارات للشئون البيئية في جميع محافظات مصر.

وأثناء نفس الفترة تم تعيين مجموعة من المصريين البارزين رؤساء للمنظمات البيئية الدولية. وأصبح كل من رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ورئيس الوفد المصري لمؤتمر ستوكهولم مديرين تنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يتخذ من نيروبي – كينيا مقرا له. كما

١ سجلت اليونسكو هذا المشروع في إصدارها الذي يحمل عنوان "الإنسان والمحيط الحيوي" على أنه أحد نماذج الممارسات المثلى التي يمكن أن تعمم في أماكن أخرى.

إطار ١٠-٢ المكتب العربي للشباب والبيئة

كان المكتب العربي للشباب والبيئة وراء العديد من المبادرات على مدى السنوات التسع والعشرين الماضية. والمكتب العربي للشباب والبيئة منظمة غير حكومية مسجلة منذ عام ١٩٧٨. تضم هذه المنظمة غير الحكومية مجلس إدارة من سبعة أعضاء، وما يقرب من ٢٠ موظفا متفرغاً. واستطاعت هذه المنظمة أن تحصل مكوناً على تمويل من الجهات المانحة في مصر والخارج (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية– الاتحاد الأوروبي– الهيئات التابعة للأمم المتحدة– المنظمات غير الحكومية الدولية).

المكتب العربي للشباب والبيئة هو، في حد ذاته، مثال على الممارسات الفضلى، وأحد النماذج التي تتمتع بعدد من المبادرات الخلاقة، ومن هذه المبادرات ما يلي:

* فكرة يوم البيئة الوطني والاحتفال الخاص بهذا اليوم منذ عام ١٩٩٧
* تنفيذ حملة النظافة العالمية في مصر منذ عام ١٩٩٣
* تجميع التشريع البيئي عام ١٩٨٢
* إعلان أول محمية في مصر عام ١٩٨٢ (محمية رأس محمد، والحياة البحرية فيها والشعاب المرجانية على ساحل البحر الأحمر)
* تأسيس الاتحاد العربي للشباب والبيئة عام ١٩٨٣
* إنشاء الشبكة العربية للبيئة والتنمية عام ١٩٩٠
* بيت القاهرة الذي تم بناؤه في قلب القاهرة القديمة ليصبح مركزاً من مراكز التدريب وبناء القدرات. ولسوء الحظ، أصبح المبني الآن مقرا لوزارة البيئة
* تنفيذ النموذج الوحيد لإدارة المخلفات الصلبة، وذلك في جامعة حلوان.

ومن الأنشطة الأخرى التي نفذها المكتب العربي للشباب والبيئة سواء منفرداً أو بالاشتراك مع شركاء آخرين ما يلي:

* **برنامج المجتمع القومي للمحافظة على المياه** (١٩٩٤–١٩٩٧): كان برنامج المجتمع القومي للمحافظة على المياه برنامجا مشتركاً بميزانية قدرها ستة ملايين دولار أمريكي بين المكتب العربي للشباب والبيئة والهيئة المصرية للشئون البيئية وشركة "سباك، مستشارين التخطيط والتحليل والإدارة الاجتماعية" (قطاع خاص). كانت مهمة هذا البرنامج في المقام الأول هي مناقشة مشكلة فقد مياه الشرب، بالرغم من اتجاه أنشطة المحافظة على المياه إلى المستوى الوطني والمحلي. تم تنفيذ أكثر من ١٥٠ مشروعا لأنشطة المحافظة على المياه، بما في ذلك عناصرها الاجتماعية والفنية والاقتصادية، في القاهرة الكبرى والسويس والإسماعيلية. مكن الحد من الفاقد من مياه الشرب من خلال التغير السلوكي والتنمية الصناعية وبعض الأنشطة الأخرى من استخدام الأموال المخصصة، بخلاف تلك التي كانت ستستخدم لولا ذلك في توسيع الخدمات الحالية، من أجل إعادة تأهيل وصيانة شبكة الإمداد بمياه الشرب. يعتبر العديد من التغييرات التي طرأت على السياسات والاستراتيجيات الحديثة، بالإضافة إلى التنمية الصناعية، ثمارا لهذا البرنامج.
* **الشارع البيئي (منذ عام ١٩٩٩)**: الهدف من هذا المشروع هو إيجاد شوارع صديقة للبيئة من جميع النواحي في ٢٧ محافظة مصرية لتكون نماذج للنظافة وأنظمة لإدارة المخلفات الصلبة والتجميل والتخضير. تعتبر هذه المشاريع أحد نماذج الشراكة حيث تكاتفت المنظمات غير الحكومية والسكان المحليين والهيئات المحلية وأطراف أخرى وراء تحقيق هدف التوعية العامة.
* **وحدة الخط الساخن للخدمات البيئية (منذ عام ١٩٩٨)**: تهدف هذه الوحدة إلى زيادة وعي المجتمع بالبيئة والقانون وذلك بالتشجيع على المشاركة العامة من خلال تقديم البلاغات والشكاوى. تنظم الوحدة جلسات استماع عامة حيث تجتمع الجمعيات والهيئات لمناقشة القضايا البيئية التي لم توضع لها الحلول بعد. نقلت تجربة خدمة الخط الساخن البيئية، بدعم من المكتب العربي للشباب والبيئة، إلى المكاتب المركزية للجهاز القومي لشئون البيئة وإلى عدد من فروع الهيئة. وسارت على ذات النهج المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي في أكثر من إحدى عشرة محافظة، هذه المحافظات التي اعتمدت على المكتب العربي للشباب والبيئة في بناء القدرات للاستمرار في تقديم الخدمات.

المصدر: عماد عدلي، ورقة بحثية أساسية لتقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨.

تعيين مجموعة من المصريين البارزين رؤساء للمنظمات البيئية الدولية، أصبح أحد أخصائي البيئة البارزين رئيسا لاتحاد الحماية الدولي

أصبح أحد أخصائي البيئة البارزين رئيسا لاتحاد الحماية الدولي في غلاند – سويسرا. وأثار هذا اهتماما كبيرا بهذا الموضوع الذي اكتسب أهمية متزايدة.

في أوائل الثمانينيات، تمخضت أصوات التحذير على الصعيدين الدولي والوطني بشأن تنامي التدهور البيئي والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية عن القرار الرئاسي الصادر عام ١٩٨٢ بإنشاء جهاز شئون البيئة المصري التابع لمجلس الوزراء. ويعمل هذا الجهاز كهيئة منسقة للسياسات وتنفيذها ومراقبة التقدم، ثم رفع التقارير لوزارة الدولة للشئون البيئية التي أُنشئت عام ١٩٩٧.

البيئة المواتية

تزامن بالتوازي مع تلك الأحداث التي جرت على المستوى المؤسسي للدولة، أن أصبحت التطورات النظرية من حيث المفاهيم، وكذلك التشريعية واضحة أيضا. فلقد تم تعديل تعريف ماهية "البيئة" ليشمل "التنمية المستدامة"، التي يندرج تحتها عدد من التخصصات واستلزمت هذا التداخل فيما بينها لتحقيق الآثار الممتدة من حيث الزمان. عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة على أنها نشاط متعدد التخصصات يدمج ما بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية.[٢] وأحياناً كان يضاف العنصر الثقافي، أي التنوع الثقافي، إلى العناصر سالفة الذكر.[٣]

وفي مصر، صدر عدد من القوانين بشأن البيئة، بداية من القانون ٤٨ لعام ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل، والقانون ١٩٣ لعام ١٩٨٣ بشأن تحديد المناطق المحمية، وأخيرا القانون ٤ لعام ١٩٩٤ لحماية البيئة (الأرض والماء والهواء). ومع أن تلك القوانين والقوانين البيئية الأخرى كانت متفقة مع أهداف المنظمات غير الحكومية، إلا أن الموانع التي ينطوي عليها الإطار القانوني الذى يجب أن تعمل منظمات المجتمع المدني ذاتها داخله، قد أعاقت فاعلية تلك المنظمات غير الحكومية، وأعاقتها بشكل ملحوظ من حيث قدرتها على طلب أو قبول التمويل الذي تكون في أشد الحاجة إليه من الهيئات الدولية، ناهيك عن الإيجابيات التي تتفرع عن مثل تلك المعونات التي تكون في شكل تدريب أو خبرة. وكانت حالات العجز المالي ونقص المعرفة الكافية

٢ أحدث تعريف هو الذي ورد في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.
٣ إعلان اليونسكو العالمي بشأن إعلان عام ٢٠٠١ عام التنوع الثقافي، حيث ورد فيه أن التنوع الثقافي مهم للإنسانية قدر أهمية التنوع الأحيائي للبيئة.

بالممارسات الأساسية في معظم الحالات هي السبب وراء الأداء الضعيف للمنظمات غير الحكومية. فلم يكن لدى العديد من المنظمات موارد بشرية أو مهارات أو قدرات لمعالجة التحديات الفنية المعقدة بطريقة تتسم بالتكامل والاستدامة. وبدلا من ذلك، فقد ركزت على التدخل البسيط القصير المدى الذي يحدث لمرة واحدة، مع قليل من الدعم أو الفهم من جانب عموم الجمهور غير المدرك لقضايا التنمية الأوسع نطاقاً والمعرضة للخطر.

لقد أصبح من الواضح، بصرف النظر عن الحاجة الملحة للتأييد ولتطوير المهارات العلمية والفنية المتاحة، أن الآليات المؤسسية للإدارة البيئية في حاجة إلى التقوية. فلقد غاب التطبيق الصارم للتشريعات البيئية، كما غابت الغرامات والمكافآت التي تطبق للتأكد من الالتزام بتلك التشريعات. ويتطلب هذا التزاما على أعلى المستويات من الإدارة على المستوى الوزاري لتنسيق الأنشطة ومناقشة المصالح المتوخاة ومعالجة الممارسات التقليدية الضارة الراسخة الضارة. فصرف المخلفات الصناعية الضارة في النيل أو حرق المخلفات الزراعية في الأراضي الزراعية المجاورة للمراكز الحضرية هما مثالان من أمثلة القضايا التي لا تزال تتطلب دراسة عاجلة على الرغم من الجهود المشتركة التي تبذلها وزارة البيئة ووزارة الإسكان ووزارة الزراعة لمعالجتها.[٤] وتكمن المشكلة المؤسسية في حقيقة أنه يوجد ١٧ وزارة تشترك في تطبيق ما يزيد عن ٨٠ قانون وقرار تشتمل على مكونات بيئية.[٥]

إن إدراج السياسات البيئية ضمن خطة قومية تضم المشاركة الفعالة من المجتمع المدني والقطاع الخاص المستنير هو أحد العناصر الأساسية المفتقدة في الوقت الراهن. وسوف يؤدى هذا الدمج إلى تضافر الجهود المبذولة حيال قضايا متعددة، منها زيادة تطوير الأراضي الزراعية وموارد المياه والصرف الصحي ومعالجة المخلفات الصلبة وجودة الهواء والانبعاثات الصناعية والبيئة البحرية. ويساعد إنشاء لجان إقليمية بشأن الموارد البيئية على الاستفادة من اقتصاد الوفرة ويسمح للمنظمات غير الحكومية أو الشركاء من القطاع الخاص بإسناد الأعمال إلى جهات خارجية على أساس من الأهداف المحددة تحديداً واضحاً.

تحديات وقيود أخرى

يغطي الهدف السابع من الأهداف التنموية للألفية الاستدامة البيئية التي تهدف تحديدا إلى إيقاف الخسائر التي تلحق بالموارد البيئية. والهدف العاشر هو النزول بنسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه شرب آمنة إلى النصف (انظر الفصلين الثاني والتاسع). تعكس الأهداف التنموية للألفية بوضوح الالتزام الموازي من جانب الحكومة المصرية لمعالجة القضايا البيئية، بيد أن الإرادة السياسية غير كافية، فلا بد من إيجاد المحفزات التي تدفع إلى التغيير. هذه المحفزات، قد تكون في شكل تخفيض للضرائب أو تسهيلات مالية صغيرة أو متناهية الصغر ومساعدة فنية.

تضمنت التوصيات بشأن تحقيق الأهداف والغايات القومية والإقليمية اقتراحات شراكة ثلاثية بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بالتحالف مع المجتمع والمنظمات التي تضم جموع الشعب.[٦]

بدأ المكتب العربي للشباب والبيئة (إطار ١٠–٢) عام ١٩٩٦ في ممارسة الضغط لتأسيس اللجنة القومية للتنمية المستدامة، يكون من شأنها توفير قاعدة للحوار لضمان استدامة جميع البرامج والمشاريع البيئية بإمعان النظر في النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لأي نشاط من الأنشطة قبل الموافقة عليه ومن ثم تمويله. وبعد تسع سنوات، أصدر رئيس الوزراء الحالي قرارا بتأسيس اللجنة، وهي الآن في مراحلها الأولية، وتعمل بأسلوب الإدارة من القمة إلى القاعدة، ومشاركة منظمات المجتمع المدني فيها محدودة. وفي الحقيقة، تتنافس الدولة في أغلب الأحيان مع منظمات المجتمع المدني من أجل الحصول على البرامج والتمويل.

٤ انظر تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥، اختيار مستقبلنا: نحو عقد اجتماعي جديد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي، ص. ١٥٦–١٦٢

٥ المرجع السابق

٦ انظر الفصل السابع من هذا التقرير

إطار ١٠–٣: مرفق البيئة العالمي – برنامج المنح الصغيرة في مصر

تعمل مشروعات برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي بناء على افتراض أن المواطنين سوف تنظمهم منظمات المجتمع المدني لحماية بيئتهم فقط عندما ينالون قسطاً من التعليم والتمكين. ولذلك، يسعى برنامج المنح الصغيرة في مصر إلى المساعدة في خلق وضع أكثر دعماً لتحقيق تنمية مستدامة عن طريق زيادة الوعي العام، وبناء شراكات، وتعزيز سياسة الحوار التي تناقش القضايا البيئية الوطنية والعالمية. ومنذ أن بدأ برنامج المنح الصغيرة في مصر عام ١٩٩٢، تبنى "إستراتيجية البرنامج الوطني" الذي يعطي أولوية خاصة للمشروعات التي تعالج الحد من الفقر.

الشراكات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ومجتمع الأعمال والوكالات ذات الصلة الأخرى تشتمل على أكثر من ٢٠٠٠٠ مشارك. ومع ذلك، فالتحدي كان، ولا يزال، يتمثل في تحقيق التوازن الصعب للتعامل مع قضايا الفقر وربطها بالمتطلبات العالمية الخاصة بمرفق البيئة العالمي. لهذا السبب ركز البرنامج على بناء القدرات في مناطق مختلفة بالدولة. استكشف العديد من ورش العمل والمشاورات سبل الجمع بين كل تلك الأهداف في مشروعات مستدامة يشرك فيها فئات مهمشة مثل النساء والشباب ومجتمعات الفقراء في المناطق الريفية والنائية.

ونتيجة لجهود بذلت على مدى ١٤ عاماً من العمل، نجح برنامج المنح الصغيرة والمنظمات غير الحكومية في تحقيق قصص نجاح يمكن أن تنشر وأن يحتذى بها في أماكن أخرى. وأوضحت وثائق برنامج المنح الصغيرة أن المنظمات غير الحكومية كانت قادرة على صياغة أغلب المبادرات التي تندرج تحت فئة تغير المناخ، وأكثر تحديداً في القضايا المتعلقة بالطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة. وفي معظم المحافظات، طورت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي المشروعات التي تعزز استخدام السخانات الشمسية، والمواقد المنزلية المعدلة، ووحدات الغاز الحيوي، واستخدام أدوات الإضاءة التي تحافظ على الطاقة.

وواجه البرنامج أيضاً مشكلة "السحابة السوداء" التي كانت تغطي أجزاء من القاهرة والمدن الأخرى سنوياً في وقت الحصاد. وفي شراكة مع الاتحاد العام للمنظمات غير الحكومية، بدأت محافظات شرق الدلتا، ومركز أبحاث الزراعة، والمشاركون من القطاع الخاص، وبرنامج المنح الصغيرة في ممارسات بناء القدرات على مستوى أكثر من ١٥٠ منظمة غير حكومية للتعامل مع هذا التلوث المنقول جواً: وهو حرق النفايات الزراعية في المناطق الريفية المجاورة. فبقايا ما بعد الحصاد سهلة التحول إلى سماد مفيد للفلاحين، وهو حل يغطي كل من الجوانب البيئية والاقتصادية للمشكلة الأصلية.

وتعاملت مبادرات برنامج المنح الصغيرة أيضاً مع الاستخدام المستدام للبحيرات، وحماية الشعاب المرجانية، والتقنيات ذات التكلفة المنخفضة التي تستخدم في معالجة مياه الشرب ومياه المجاري في القرى، وخفض تلوث نهر النيل إلى الحد الأدنى. وتهدف كل تلك المبادرات إلى النزول بالأهداف التنموية للألفية إلى المستوى المحلي، وكفالة دخل مستدام للمجتمعات الفقيرة، وأيضاً تأكيد حقيقة إلى أي مدى نحن في حاجة إلى أن ننظر إلى منظمات المجتمع المدني كشريك حقيقي في تحقيق التنمية المستدامة.

المصدر: www.undp.org.vn/undplive.digitalassets/5224_sgpvne.pdf

وهناك حاجة أيضاً إلى مزيد من البحث لتكون عملية رسم السياسات على بينة من الأمر. ففي الثمانينيات، تبني ما يقرب من خمس عشرة جامعة حكومية في مصر سياسة جديدة لإدخال الأجندة البيئية في مناهجها. تم تعيين نائب للعميد في أكثر من ٣٠٠ كلية ليكون مسئولاً عن تنمية المجتمع والشئون البيئية، وأصبح نائب رئيس الجامعة هو المسئول عن هذا القطاع الجديد في التعليم العالي القومي.

بيد أن البرنامج التربوي الجامعي الحالي غير مصمم للاستفادة من الشراكات، سواء مع الحكومة أو مع المجتمع المدني، لكي يوجه البحث العلمي وتطبيقه نحو رسم السياسات أو إلى مستوى احتياجات المجتمع. ولم يكن للبرنامج حتى الآن إلا النذر اليسير من الأثر على توجيه حركة البيئة، مع أن هيئة التدريس في الجامعة في العديد من التخصصات ذات الصلة قد أسسوا أنفسهم منظمات للمجتمع المدني لإنتاج البحث العلمي وتطبيقه.

هل الدعم المقدم من المانحين مستدام؟

في الثمانينيات، وصل دعم المانحين لمبادرات منظمات المجتمع المدني في مختلف مجالات المسألة البيئية إلى الذروة وذلك قبيل قمة جوهانسبرج العالمية حول التنمية المستدامة التي عقدت عام ٢٠٠٢. لقد أوجد عدد من الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والمانحين نماذج للشراكات الناجحة، حذت حذوها شراكات أخرى. ولقد كان مرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحد الأمثلة الناجحة في مصر، وهو مشروع لتنظيف المياه في المناطق المنخفضة من بحيرة المنزلة باستخدام النباتات وخاصة في البرك التي خصصت لتنقية الملوثات البلدية والصناعية والزراعية.

ومن ناحية أخرى، فقد وجه الدعم المالي نحو بناء القدرات وبرامج التوعية. دعم مجتمع المانحين عدداً قليلاً من الحملات، مثل حملات التطهير وبرامج تعبئة الأطفال والشباب. لا تزال القضايا الموضوعية مثل: المياه والتنوع الأحيائي وتلوث النيل والتلوث السمعي والتلوث الزراعي والحفاظ على الطاقة، في حاجة إلى مزيد من الاهتمام، على الرغم من أن بعض المانحين قد ساهم بالتمويل والخبرة تجاه حل المشاكل في هذه النواحي وغيرها.

مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية والمعروف أيضا باسم "مؤتمر قمة الأرض" الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، وضع رسمياً إستراتيجيات التنمية البيئية المستدامة. ويعتبر "جدول أعمال القرن ٢١"– الذي نشر بعد المؤتمر– وثيقة إرشادية تدل على كيفية الحفاظ على النمو الاقتصادي الاجتماعي والحفاظ على سلامة البيئة في الوقت نفسه، ليس فقط بالنسبة للاحتياجات الحالية، ولكن لأجيال المستقبل أيضا. ومع قرب انعقاد المؤتمر، تم إنشاء مرفق البيئة العالمي ليصبح المصدر الرئيسي للدعم المالي المخصص للدول النامية لمعالجة المشاكل البيئية المحلية في الوقت الذي تحقق فيه فوائد عالمية (انظر إطار ١٠–٣)

برنامج المنح الصغيرة الذي يموله مرفق البيئة العالمي ويديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (إطار ١٠–٣)، بهدف تقديم الدعم المالي لمشاريع الحفاظ على المجتمع ومشاريع

القضايا الموضوعية مثل: المياه والتنوع الأحيائي وتلوث النيل والتلوث السمعي والتلوث الزراعي والحفاظ على الطاقة، في حاجة إلى مزيد من الاهتمام، على الرغم من أن بعض المانحين قد ساهم بالتمويل والخبرة تجاه حل المشاكل في هذه النواحي وغيرها.

استخدام الموارد الطبيعية المستدامة من خلال توجهات المجتمع التي ينتج عنها مزايا محلية. الهدف الرئيسي هو المساعدة على تأمين مساعدات بيئية عالمية في مجالات التنوع الأحيائي وتغير المناخ وتدهور حالة الأرض والملوثات العضوية الدائمة. قدم برنامج المنح الصغيرة للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الوسائل المالية لربط الأولويات المحلية بالضروريات العالمية.

أمثلة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل البيئة:

ساهمت منظمات المجتمع المدني الأخرى والحديثة في مصر، غير المكتب العربي للشباب والبيئة، وهو مكتب رائد في الفعالية البيئية، في التعامل مع القضايا البيئية.[٧] ومع ذلك، فتلك المنظمات لم تصل من حيث الحجم إلى الكتلة الحرجة الضرورية للتأثير وبقوة على الوعي العام وحشد دعم عام كافٍ والمشاركة وتحقيق الجدوى المالية على المدى الطويل. والقليل من تلك المنظمات هو الذي كان قادراً أيضاً على التعامل مع المكون السلوكي بالغ الأثر الذي يتوقف على إسهامه نجاح أو فشل برامج الحماية البيئية.

١- رفع الوعي والتعبئة

برنامج المجتمع الإقليمي لمعالجة النفايات الصلبة: هذا البرنامج فريد من نوعه في منطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا. وقد كان جزء من البرنامج الأول للاتحاد الأوروبي الخاص بالعمل البيئي قصير ومتوسط المدى منذ عام ١٩٩٨، الذي يغطي مصر ولبنان والمغرب وتونس، لتعيين وتنظيم الأسباب الأساسية لمشكلات النفايات الصلبة في المناطق الحضرية المستهدفة، باستخدام البحث والتحليل. وفي مصر، نفذ المكتب العربي للشباب والبيئة هذا البرنامج، وكان ناجحاً في إقامة نموذج مستدام لإدارة متكاملة للنفايات الصلبة بجامعة حلوان.

الشبكة العربية للبيئة والتنمية: هذه الشبكة هي شبكة بيئية إقليمية تضم أكثر من ٢٠٠ منظمة غير حكومية من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا والسودان ومصر والأردن وفلسطين ولبنان وسوريا والكويت وقطر والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية والعراق واليمن. وقد أصبحت صوتاً بيئياً يمثل المجتمع المدني بجامعة الدول العربية، وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الأفريقي للتنمية ووكالات دولية أخرى. والمكتب العربي للشباب والبيئة هو العضو المؤسس والذي يستضيف الأمانة العامة.

٢- الدعوة

جمعية أصدقاء البيئة: جمعية أصدقاء البيئة المنشأة في الإسكندرية هي واحدة من الجمعيات قليلة العدد ضمن منظمات المجتمع المدني في مصر التي تخدم البيئة. وفازت هذه المنظمة غير الحكومية، التي أنشأت في عام ١٩٩٠، بالعديد من القضايا ضد الحكومة والقطاع الخاص. وتعمل كقوى ضغط للحماية البيئية، والتعليم القائم على المشاركة وتدريب جماعات التركيز الرئيسية داخلها. وتحقق جمعية أصدقاء البيئة أهدافها عن طريق الجلسات العامة، والمسيرات السلمية، والمفاوضات، والتقدم بطلبات قانونية. وكانت إحدى الحملات الهامة تهدف إلى إيقاف طرح النفايات في بحيرة مريوط. فكانت الحكومة مجبرة لتغيير خطة إدارة البحيرة نتيجة لهذه العملية الناجحة. ويرأس الجمعية نائب عام سابق، وربما كان هذا هو أحد أسباب نجاح الجمعية. وتهتم جمعية أصدقاء البيئة بإيجاد طريق للوصول إلى الجمهور لتحقيق مزيد من التوعية بأنشطتها، وذلك عن طريق نقل إستراتيجياتها ومناهجها للمنظمات الجماهيرية الأخرى في مصر. وتمول الجمعية من جانب برنامج المنح الصغيرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق التمويل السويسري، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها.

٣- قضايا المستهلك

تحاول حركة حماية المستهلك الناشئة أن تجد طريقها إلى الثقافة المصرية. ويحتاج العديد من القضايا ذات الصلة بالبيئة إلى تدخلات من أجل حماية حقوق المستهلك، وبالذات فيما يخص استخدام المبيدات الحشرية في الزراعة،

٧ جمع الجدول عماد عدلي، ورقة معلومات أساسية لتقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨.

وسوء استخدام المستحضرات الطبية، والتلوث الصناعي بالقرب من المناطق السكنية.

مؤسسة مستشفى اليوم: أصبحت هذه المؤسسة واحدة من المنظمات غير الحكومية في مصر والمنطقة العربية المعنية بمكافحة استخدام الملوثات العضوية الثابتة التي تستخدم، في الأساس، في صنع المبيدات الحشرية. فهي مواد كيميائية تعلق بالبيئة، وتتراكم حيوياً خلال السلسلة الغذائية، وتسبب تأثيرات ضارة بصحة الإنسان والبيئة.

أطلقت المؤسسة حركة لزيادة الوعي العام وإعلام الأطراف المعنية بأخطار تلك المواد (تتمثل تلك الأطراف في المنظمات غير الحكومية، والفلاحين، والسلطات المحلية، والإعلام) وحاولت التأثير على واضعي السياسات وصانعي القرارات لتحريم استخدام تلك المواد عن طريق القانون. ونظمت البرامج العامة والتعليمية لتشمل المجتمع المدني، بينما وثقت المعلومات البيئية والصحية والزراعية حتى تستخدمها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية فيما بعد. وقدمت المؤسسة التدريب لأعضاء المنظمات غير الحكومية وممثلين آخرين عن المجتمع بغرض مواصلة نشر الرسالة بين الجماعات المستهدفة، وبشكل خاص الفلاحين والعامة من الشعب. يمول هذا المشروع مرفق البيئة العالمي.

٤- إدارة النفايات الصلبة

جمعية حماية البيئة: كانت هذه الجمعية الأولى في تبنى مشكلة إدارة النفايات الصلبة بمنطقة الزبالين بهضبة المقطم بالقاهرة. وتركز الجمعية على المجتمع المهمش من جامعي القمامة، مع التركيز على السيدات والفتيات.

وقد عملت الجمعية لأكثر من ٣٠ عاماً في الحفاظ على البيئة مع تطوير المجتمع، وتنفذ أنشطة شاملة لإعادة تدوير المخلفات، ومن تلك الأنشطة الكمر العضوي، وإعادة تدوير الورق والقماش، وفصل النفايات الصلبة المحلية من المنبع. فالعديد من عمليات إعادة التدوير هي أنشطة لتوليد الدخل. وتشجع جمعية حماية البيئة الصناعات المنزلية وتوفر وسائل تسويق المنتجات المعاد تدويرها. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الجمعية التدريب على طرق إعادة التدوير، ومعالجة النفايات، وأيضاً البرامج الأولية للاهتمام بالصحة، ودروس تعليم القراءة والكتابة ودروس تعليم الحاسب الآلي.

وقد امتد العمل إلى طرة، بجنوب القاهرة، وإلى دهب ونويبع بجنوب سيناء. وقد كانت الجمعية تعمل في منطقة طرة لمدة ١٦ عاماً، وكانت مبادرات تطوير المجتمع تؤتي ثمرتها في تغيير المجتمع المحلي. أما اليوم، فمعظم الشباب، والفتيات والأولاد يذهبون إلى المدارس، ويوجد مجموعة متعلمة ناشئة تحتاج إلى التشجيع لكسر الحواجز بين الأجيال التي تسبب فى إيجادها الفقر والفصل الاجتماعي نتيجة للأمية والفقر.

برنامج مرفق المبادرة المحلية للبيئة الحضرية بجزيرة الشعير: أطلق هذا البرنامج مبادرة التيسير المحلية للبيئة العمرانية كمشروع استرشادي عالمي في مؤتمر "قمة الأرض" الذي عقد في ريو دي جينيرو في عام ١٩٩٢، وجاء استجابة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمشكلات البيئية لفقراء المدن. وبدأ في مصر عام ١٩٩٣ وكان يعمل بفعالية حتى نهاية عام ٢٠٠٥. وأحد الأمثلة على نتائجه هو جزيرة الشعير في مصر.

جزيرة الشعير جزيرة في نهر النيل على بعد ٤٠ كم شمال القاهرة يسكنها حوالي ٧٠٠٠ شخص، ٦١٧ أسرة، في ست قري صغيرة. ولديهم كهرباء، ومياه صالحة للشرب، وبالوعات منزلية، ولكن حتى فترة قريبة كان جمع النفايات الصلبة غير ملائم. لم يكن هناك تصريف مناسب للصرف الصحى وكانت غالباً ما تطفح البالوعات. وكان على المواطنين وضع قمامتهم في مناطق التجميع العامة حتى تجمعها شاحنة بلدية، ولكنهم عادة ما يلقون القمامة في الشوارع، على طول ضفاف نهر النيل أو في قنوات الري. وكانت أكوام من القمامة وبرك من المياه الراكدة هي المشهد العام.

كان هذا المشروع يرتكز على التخطيط التشاركي الذي ينطوي على فكرتين حديثتين هما المشاركة الفعالة للمرأة المحلية، والمشاركة مع إدارة محافظة القليوبية حيث تقع جزيرة الشعير. وساهم وضع خريطة للمنطقة، وعمل المسوح، وورش العمل، والتخطيط المشارك، وتدريب المتطوعين في نجاح المشروع مساهمة كبيرة، وخلق أصولاً اجتماعية ذات قيمة عالية.

وساعد الاشتراك في تدريب المتطوعين من المجتمع في ربط المجتمع ككل مع جمعية تنمية المجتمع المحلي، ودعم الأداء الناجح للمشروع. وبالإضافة إلى تحسين البيئة، فللمشروع أهداف اجتماعية على نفس القدر من الأهمية، ومن بينها تحفيز التغييرات السلوكية على المدى الطويل فيما يخص الصرف الصحي وإقامة حوار محلي - محلي مستدام بين المجتمع والسلطة المحلية وانتخاب المجالس الشعبية والقطاع الخاص. وفي العديد من الحالات، وقد استكملت أعمال التوسع والإدارة في مناطق المشروع حتى بعد انتهاء المشروع. وهذا المشروع مشروع مستدام لأنه استخدم آلية مالية جيدة أخذت في الاعتبار الدخل الذي سيغطي التكاليف التشغيلية وتكاليف الإدارة.

٥- معالجة مياه الصرف

جمعية المحبة للتنمية والبيئة: منظمة مجتمع محلي تأسست في إحدى قرى محافظة بني سويف وهي أحد أمثلة المنظمات غير الحكومية التي أدخلت مرفقا لمعالجة المياه لمناقشة المشكلة المعقدة لمياه الصرف التي تحمل بين طياتها تأثيرات خطيرة في المناطق الريفية المصرية.

تعداد السكان بالقرية حوالي ٦٠٠٠ نسمة، وهى مزودة بمياه نظيفة صالحة للشرب وكهرباء، ولكنها تفتقر إلى مرافق لمعالجة مياه الصرف، حالها مثل حال العديد من القرى

المصرية الأخرى. فالغالبية العظمى من المنازل ليس بها مراحيض وعلى الناس أن يقضوا حاجتهم في الخلاء، مما يتسبب في حدوث مخاطر صحية كبيرة. كما أن النساء تواجه العقبة الإضافية وهي الاضطرار للانتظار لقضاء حاجتهن في وقت متأخر من الليل.

وفرت جمعيات تنمية المجتمع مراحيض في الوقت الحالي وتم تزويد المنازل بخزانات للصرف الصحي لجمع النفايات المحلية. إلا أن هذه الخزانات ليس لها في أغلب الأحيان قاعة محكمة مما يسمح للنفايات بالتسرب إلى الأرض والتسبب في حدوث تلوث خطير لموارد المياه الجوفية. وبالإضافة إلى ما تقدم، كانت تحمل مياه البالوعات في السابق من المطابخ وأحواض الاستحمام تحمل لمسافات طويلة لتصريفها إما في المصارف أو في الحقول. ويُجمع المشروع مياه البالوعات ويطبق عليها الحد الأدنى من المعالجة اللازمة لإزالة الملوثات ثم يعيد تدويرها. تنفذ هذه العملية من خلال إنشاء نظام خط أنابيب لتجميع مياه البالوعات من المنازل ثم التخلص منها في بركة للمعالجة. وبعد ذلك، يعاد استخدام المياه المعالجة أولا. استخدم المشروع طريقة المشاركة في اختيار مناقشة مشكلات المجتمع على حسب أولويتها، وذلك بدعم من جانب السلطات المحلية والإدارات ذات الصلة.

٦- الحفاظ على الطبيعة

جمعية محبي الأشجار: تأسست الجمعية عام ١٩٧٣. استفادت جمعية محبي الأشجار من معرفة الخبراء الفنيين والعلميين، وإمكانيات كل من الأعضاء وغير الأعضاء والمسئولين والسلطات التنفيذية والمؤسسات البيئية في التشجير والحفاظ على الطبيعة. وقد سوق محبي الأشجار أنواع من الأشجار للعامة، وأيقظوا الوعي بالنسبة لسبل الاهتمام بالنباتات والأشجار، وخططوا لزيارات للمناطق المستصلحة حديثاً وأيضاً المزارع ومراكز البحث المتخصصة في التشجير.

إن معركة إنقاذ جزيرة الجفتون من أعمال التطوير السياحية بقيمة ٢ بليون دولار هو مشروع جمعية الغردقة لحماية البيئة والحفاظ عليها الذي التأييد الجماهيرى واهتمام الإعلام العالمي.

تهدف الجمعية إلى خفض النفايات غاز ثاني أكسيد الكربون، وذلك من خلال الزيادة الكبيرة في المساحة الخضراء في مناطق الحضر داخل القاهرة وحولها، وزراعة مساحات شاسعة من الأشجار في حلوان والمعادي ومدينة نصر ومصر القديمة. كما تهدف الجمعية إلى الحفاظ على التنوع الحيوي عن طريق زراعة أنواع مختلفة من الأشجار في ظروف مناسبة لضمان بقائها. فهم يستوردون البذور من عدد من الدول بما فيها باكستان والهند، وغالباً ما يقومون بالاستصلاح في المشروعات التجريبية لاختبار إدخال البذور الجديدة.

جمعية الغردقة لحماية البيئة والحفاظ عليها: إن معركة إنقاذ جزيرة الجفتون من أعمال التطوير السياحية بقيمة ٢ بليون دولار هو مشروع جمعية الغردقة لحماية البيئة والحفاظ عليها الذي التأييد الجماهيرى واهتمام الإعلام العالمي. تعد الجزيرة درة في تاج الغطس بالغردقة، ٤٠٪ على الأقل من مواقع الغطس بالغردقة حيث تقع على شواطئها التي تحتوي على أكثر من ١٩٦ نوعاً من الشعب المرجانية الصلبة والرخوة وما يقرب من ٨٠٠ نوع بحري. وتشتهر الجزيرة بكونها أكبر الأراضي في المنطقة التي يكثر فيها السلاحف الخضراء.[٨]

تقتصر الزيارات للجزيرة نفسها (التي تم تصنيفها وحمايتها على أنها منطقة محمية طبيعية عام ١٩٩٥) على قوارب يومية تحمل عدداً من الزوار محدداً بعناية ويجب أن يغادر الجزيرة عند الغروب. تعد جزيرة الجفتون مكان للرمال البيضاء النقية وواحدة من أروع الأنظمة البيئية البحرية وأماكن الغطس في العالم.

عام ٢٠٠٤، اشتركت الجمعية في حملة لإنقاذ جزيرة الجفتون من تطوير مساحات كبيرة من البحر الأحمر. وفي أبريل عام ٢٠٠٤، بدأت التقارير الإخبارية في إظهار أن الحكومة المصرية كانت تجري محادثات مع مطور عقاري إيطالي لبيع جزيرة الجفتون. ووعد المطورون "بإيبيزا جديدة"، وهو ما يعد انفجاراً سياحياً سيؤدي إلى استثمار ضخم وخلق فرص عمل في أرجاء المنطقة.

٨ أسهم فيه عمرو علي، من جمعية الغردقة لصيانة البيئة وحمايتها.

تنعم مصر بمناطق متنوعة، وهكذا فإن القضايا البيئية تتداخل وتنظم عدداً من القطاعات

لن يكون هذا الانفجار السياحي هو الانفجار الوحيد. فلقد تم ردم أكثر من ٣ مليون متر مكعب من البحر على طول الساحل بالقرب من الغردقة طوال العشرين عاما الماضية لتكوين شواطئ لمواقع الفنادق التي تقع مباشرة على الشعب المرجانية. وفي العديد من الأماكن، كانت الشعب المرجانية مغطاة بالرمال، أو محطمة بالمتفجرات. ولم يكن هناك سبيل للجمعية للتصدى لما يحدث لجزيرة الجفتون.

تم على الفور شن حملة لإنقاذ الجزيرة من التطوير. احتشد المئات من قوارب الغطس وآلاف المحتجين في الجزيرة في يوم الأرض العالمي، وكانوا يرتدون جميعاً قمصان الاحتجاج كُتب عليها "انقذوا الجفتون" ومطبوع على الظهر "ليست للبيع". كما كان هناك مطلباً آخر قُدم عبر الانترنت موقعاً من أكثر من ١٠٠٠٠ شخص أغلبهم من خارج مصر. وفي الواقع، ركزت الحملة عن قصد على المجتمع الدولي لتمارس نوعاً من أنواع الضغط الشديد على الحكومة للعدول عن قرارها ببيع الجزيرة.

وبعد أسبوعين من الحملة، أصدر الرئيس حسني مبارك قراراً يعلن فيه بأن محمية جزيرة الجفتون ستظل كما هي. كما نص القرار على عدم إجراء أي أعمال تطوير سياحية في أي جزيرة من جزر البحر الأحمر الكبرى الست وثلاثين (٢٢ منها هي محميات بالفعل) حتى يتم عمل دراسات بيئية شاملة. وأعلنت جمعية الغردقة لحماية البيئة والحفاظ عليها وكافة مؤيدي وأنصار جزيرة الجفتون انتصارهم معلنين أن لتأثير منظمة المجتمع المدني القدرة على تغيير السياسة بلا شك.

٧- الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة

جمعية تنمية المجتمع البايسة: تأسست هذه الجمعية عام ١٩٨٣، كانت أهداف جمعية تنمية مجتمع البايسة هي الحد من العواقب السلبية الناجمة عن الممارسات التقليدية واستخدام مصادر الطاقة غير المتجددة، وترسيخ ممارسات أكثر فعالية باستخدام الطاقة المتجددة. كما كان للجمعية مهمة أخرى وهي زيادة الوعي بشأن أهمية الطاقة الموفرة والطاقة المتجددة. وقد تم إدخال الغاز الحيوي وتكنولوجيا السخانان الشمسية إلى عدد من القرى في محافظة الشرقية بمساعدة خريجي الجامعات المدربين على فنيات تركيب وخدمة وحدات الغاز الحيوي والسخانات الشمسية وكذا الخلايا الكهروضوئية. ويتمتعون أيضاً بالمهارات الإدارية واللغوية ومهارات الحاسب الآلي.

٨- تنمية المجتمع العام

جمعية الطيبة لتنمية المجتمع: بدأت هذه المنظمة غير الحكومية في إقامة مشروعات لتنمية المجتمع في القرية الصغيرة "الطيبة" في سملوط، محافظة المنيا. وقد بدأت هذه الجمعية عملها منذ ١٩٩١، وعلى الرغم من التركيز في المقام الأول على تقديم خدمات تنمية للمرأة، إلا أن الجمعية قامت بتجديد ١١٧ منزلاً وأدخلت لهذه المنازل مياه الشرب، وزرعت الأشجار، وأزالت النفايات وملوثات البيئة، وعقدت اجتماعات لنشر الوعي، كما أنها قدمت خدمات للصحة العامة. كما استبدلت الجمعية الطاقة الشمسية بدلاً من الوقود التقليدي وذلك بأن شاركت الجمعية شركات مصرية متخصصة، وقدمت الجمعية تلك الخدمات من خلال القروض الدوارة. وقد اتخذت الجمعية آلية القروض والأموال الدوارة لتعزيز مشاركة المجتمع ولنشر مفهوم التكنولوجيا النظيفة. كانت القروض طويلة الأجل تسدد على أقساط شهرية بخصم ٢٥٪ من إجمالي سعر السخان الشمسي. عادة ما كانت تتساوى قيمة تلك الأقساط وفاتورة الكهرباء للنموذج التقليدي لأجهزة تسخين المياه، وبذلك تكون تكلفة السخانات الشمسية بعد سداد الأقساط هي صفر تقريباً. ويمكن أن تحصل المنظمة غير الحكومية لكل مشروع على ميزانية ٥٠٠٠٠ جنيه بحد أقصى من خلال برامج المنح الصغيرة المقدم من مرفق البيئة العالمية.

٩- تحقيق الأهداف التنموية للألفية

جمعية رواد البيئة: هي منظمة غير حكومية تأسست في الإسكندرية، تجتذب هذه الجمعية تمويلها من المصادر الحكومية وغير الحكومية على حد سواء لخدمة هدفها وهو رفع مستوى حياة الفئات الأقل تميزا والفئات المهمشة. تم تنفيذ واحد من أنجح مشاريعها في حي أبو خروف. فقد وضعت الجمعية خطة لإزالة القمامة المتناثرة في الشوارع. كما قامت الجمعية بإصلاح الأبنية ودهنها، هذه الأبنية التي كانت في السابق في شكل قوالب من الطوب غير

المستوي، كما صممت وأنشأت ثلاث حدائق عامة، وأدخلت، الإنارة في الشوارع، وعقدت الجمعية اتفاقية مع هيئات النقل العام لخدمة المنطقة. قدمت الجمعية يد العون للأسر شديدة الفقر. وقد دعمها الأهالي بالمنطقة، وقد اتخذ هذا المشروع كنموذج للمشاريع الأخرى التي لم تحقق بعد الأهداف التنموية للألفية.

عملت تلك المنظمة غير الحكومية على تحقيق ثلاثة من الأهداف التنموية للألفية، على الأقل، من خلال ما يلي:

- **الهدف (١)**: من خلال تعزيز فرص المعيشة وذلك بالنزول بالمخاطر الصحية والبيئية الموجودة في الحي إلى حدها الأدنى للمساعدة على القضاء على الفقر بطريقة غير مباشرة. تم دعم هذا الهدف من خلال إيجاد فرص عمل للعاطلين؛
- **الهدف (٣)**: تشجيع المساواة بين الرجل والمرأة من خلال تقديم فرص متساوية للشباب من الجنسين، ومساعدة النساء على خدمة مجتمعاتهن المحلية. يركز هذا الهدف أيضا على تحسين الصحة وعند ورش عمل تعليمية للمرأة تناقش في المقام الأول حماية المرأة والطفل من التلوث البيئي.
- **الهدف (٧)**: لتحقيق الإنجازات المنشودة من المشروع ولضمان ملكية المجتمع له، يجب ضمان الاستمرارية من خلال شراكة ناجحة مع الهيئات المحلية والهيئات التابعة للدولة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، وأهالي المجتمع المحلي.

١٠- التراث الثقافي لمصر

جمعية التنمية وأصدقاء البيئة: تم تأسيس هذه الجمعية عام ١٩٩٣ كمنظمة غير حكومية يعتمد نشاطها أساسًا على فكرة أن التراث الثقافي لمصر هو أحد مواردها الرئيسية. وقد أرست الجمعية نشاطاتها على دراسات تمكنها من تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة وأولوياتها على المناطق التاريخية المختارة ذات الأنظمة البيئية الهشة. تم عمل هذه الدراسات من خلال اتفاقية مشاركة في التكلفة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج إدارة البيئة الحضرية، ومؤسسة فورد، ومؤسسة الشرق الأدنى.

وقد تم تنفيذ أحد أنجح مشاريعها في حي الجمالية وهو أحد الأحياء التاريخية بالقاهرة. وقد تمكنت الجمعية من الحصول على ١٣ موافقة من وزارات وهيئات مصرية مختلفة، ومن برامج التمويل الدولية المحلية لترميم هذه المنطقة الخربة كليا والتي يرجع تاريخها لمئات السنين ولازالت حتى الآن مركزاً حيوياً. فحي الجمالية يشتمل على العديد من المعالم الإسلامية الثرية حيث يضم أكثر من ١٣٠ بناء تاريخي مثل جامع جمال الدين استادار، كما أن به مدرسة بنيت عام ١٤٠٦. وتلك المدرسة ومجمع البازارات التاريخي المجاور لها من الأماكن المراد تجديدها. وقد تولى المشروع هذه المهمة الضخمة وهي تطوير الحالة الداخلية لتلك الأبنية وغيرها وذلك بإصلاح البنية الأساسية وإعادة بنائها وتطويرها. وقد قامت الجمعية بإشراك منظمات المجتمع والمنظمات المحلية في أعمالها، كما قامت بتحسين ظروف معيشة أعضاء المجتمع من خلال الأنشطة التعليمية والتدريبية ونشر الوعي، بحيث وصل عدد المستفيدين من أنشطتها بحلول عام ٢٠٠٦ إلى ١٨١١٥ مستفيداً. وقد تم تأسيس "مركز التدريب والتطوير التكنولوجي" بمساعدة سفارتي اليابان وألمانيا بمصر. وبمساعدة وزارة البيئة استطاع المشروع إنجاز مهمته وهي "تنظيف حي الجمالية".

مقومات حاسمة لتحقيق النجاح

تنعم مصر بمجموعة متنوعة من المناطق، كلُ بتضاريسه، وخصائصه الجيمورفية، والظروف المناخية، وكذا الظروف الاجتماعية الاقتصادية. كافة المناطق ريفية كانت أو حضرية، صحراوية أو ساحلية، فلكل متطلباته الخاصة سواء في البيئة الطبيعية أو التي من صنع الإنسان. القضايا البيئية قضايا متشابكة ومعقدة[٩]، ولكن المبادرات غالباً ما تفتقر إلى التنسيق. وبشكل مثالي، فإن الطريقة الإستراتيجية الوطنية لحماية وحفظ الثروة الطبيعية الموجودة في مصر ستتحمل المهمة الكبيرة وهي توحيد الاهتمامات البيئية في العديد من الوزارات في خطة رئيسية واحدة أو أكثر. وهذا من شأنة أن يجمع - في وحدات أكثر تركيزاً ويمكن إداراتها - بين مختلف الأحكام التشريعية والإدارية السارية حالياً، ويحدد أهداف وأغراض ومسئوليات أكثر وضوحاً. وهذه مغامرة على درجة عالية من الطموح، حيث تستلزم بالضرورية أن تؤخذ في الحسبان تلك المميزات الخاصة لكل منطقة عند وضع أولويات العمل، وإنفاذ التشريعات - سواء المركزية منها أو المحلية - وكذا توزيع المهام على مختلف الممثلين والشركاء بطريقة متساوية. السؤال الذي يطرح نفسه متى يمكن الوقوف أمام هذا التحدي، فالمبادرات المتفرقة والمنفردة لا تؤدي إلا إلى التكرار، كما أنها تعوق مسيرة جهود التنمية.

ربما كانت منظمات المجتمع المدني من أفضل المنظمات التي تراعي ضرورة أن يكون الحفاظ على المعايير وفقاً لقيمة المعايير الإقتصادية والاجتماعية، مع الفصل بين تأثير تلك المعايير على مستوى معيشة ورفاهة وإنتاجية المواطنين وبين اعتبارات الربح والخسارة. وتتضمن خبرة منظمات المجتمع المدني أنشطة زيادة الوعي والتنظيم المحلي لمشاركة المجتمع كما هى الحال في إدارة أنظمة المساعدة الذاتية وعقد شراكات من أجل تحقيق الاستدامة المالية. ولا يمكن الاستخفاف بدور منظمات المجتمع المدني كحارس أمين، حيث تم توضيح الحملة التي شنتها جمعية

٩ انظر تقرير التنمية البشرية في مصر ص ١٥٦- ١٦٢، op.cit

الغردقة لحماية البيئة والمحافظة عليها لإنقاذ جزيرة الجفتون الواقعة على البحر الأحمر من المطورين في بداية هذا الفصل. وعلى الأرجح فسوف تضع منظمات المجتمع المدني، مثل جمعية المحبة للتنمية والبيئة في بني سويف وتعزز حلولا إبداعية وحلولا بديلة لتصحيح الممارسات الضارة التي تتسبب في مخاطر صحية أو بيئية. وفي الوقت الحالي، يقود هذه المبادرات خبراء على قدر من المعرفة أو أصحاب الدخل العالي المعنيين. ولم يزل هناك ضرورة لتصنيف المعلومات المتعلقة بالضرر الهدام للانهيار البيئي وذلك لحشد جموع الشعب ولتشجيع المبادرات التي تنشأ على أيدي الذين من الأرجح أنهم يعانون تداعياتها.

لاتزال هناك حاجة مُلحة لفتح قنوات اتصال للحوار والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة. وتأتي على نفس درجة الأهمية الحاجة إلى جمع وإشراك عدد أكبر من منظمات المجتمع المدني في حماية البيئة المصرية، ولتحقيق أكبر درجات الاستجابة لنجاحات تطبيق أفضل الممارسات. لا تزال الأنشطة متفرقة ومحدودة التأثير حتى الآن، ويرجع ذلك في أحد أجزائه إلى نقص الخطط القومية المحددة الواضحة التي يمكن توزيع نشاط منظمات المجتمع المدني عليها، ويرجع من ناحية أخرى نتيجة القيود التي فرضها قانون الجمعيات رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، ولا سيما الأحكام المتعلقة بجمع التبرعات. وبالنظر إلى نطاق التدخلات العاجلة المحتملة اللازمة والخطر الناتج عن التدهور الشديد في الموارد الطبيعية والموارد التي من صنع الإنسان، يمكن أن تتبنى الحركة البيئية الناهضة في مصر إستراتيجية لنشر الوعي بين أعضائها لتعزيز مشاركة أوسع ولتطبيق رؤية أعظم.

٢- الإسكان: دور ومساهمات منظمات المجتمع المدني

مثلت مساهمة منظمات المجتمع المدني في توفير الإسكان لمحدودى الدخل وفي تطوير المناطق العمرانية الفقيرة حجر الأساس للعديد التجارب العالمية الناجحة على مدى العقدين الماضيين. وقد أخذت مساهمات منظمات المجتمع المدني عدة أشكال من حيث توزيع المسئوليات على شركاء التنمية رئيسيين: الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. حيث تراوحت تلك المساهمات ما بين القيام بدور الوسيط بين الحكومات والمجتمعات المحلية، أو دور الكيان الفني الذي يقدم الدعم التقنى سواء للمجتمعات المحلية والحكومة لإدارة وتنفيذ برامج الإسكان، كما لعبت دور مقدم التسهيلات الائتمانية أو المورد لمكونات مختلفة فى برامج ومشروعات.

وبالنسبة لمصر فقد أتاح العديد من منظمات المجتمع المدني وحدات في مصر فرص سكنية جديدة للفقراء، كما قدم مساهمات فعالة لتطوير المناطق العمرانية المتدهورة وتوفير البنية الأساسية للفقراء. وعلى الرغم من عدم وجود صيغة رسمية تنظم دور تلك المنظمات ومساهمتها في المدن والقرى، إلا أنها حققت تقدماً ملحوظاً في خبرتها العملية. بما يجعل هذا النجاح بمثابة عامل محفز لإشراك المزيد من منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج الإسكان وتطوير المناطق العمرانية المتدهورة المقترحة في التقرير السابق للتنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥. والذى يتضمن دعوة إلى توفير البنية الأساسية لحوالى ٢ مليون مسكن للأسر محدودي الدخل، وتوفير موارد وقروض لتمويل عدد ٢ مليون وحدة سكنية، وجذب الأسر الفقيرة من المحافظات شديدة الازدحام لتشكيل نواة لقرى جديدة في المناطق الصحراوية، وتطوير المناطق العشوائية سواء الصحراوية من خلال الإزالة أو إعادة التأهيل.

توفير مساكن للفقراء من أهل الحضر

يعد إسكان فقراء الحضر تحدياً رئيسياً للأدوات الحكومية على المستوى المحلي والقومي. فمصر كما فى الدول النامية، في الوقت الراهن تناضل من أجل الوفاء بالطلب الضخم على الإسكان خاصة من الأسر ذات الدخل المحدود. وقد اتخذت الدول النامية الأخرى عدة طرق لتمكين الفقراء من الحصول على مساكن رخيصة رسمية. ويتراوح ذلك ما بين التوفير المباشر لوحدات سكنية فى متناول القدرة المالية للفقراء، وإتاحة قطع أراضي وتوفير قنوات تمويل لتطوير المساكن، وجمع آليات مالية وتشريعية للعمل بطريقة فعالة في سوق الإسكان، مثل تسهيلات الرهن العقاري. كما تضمنت الإستراتيجيات تشجيع المبادرات المحلية لتقديم المأوى والأموال اللازمة لتطوير المساكن من خلال منظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي).

إلا أن أهم الإتجاهات الحالية بالدول النامية في إستراتيجيات توفير اسكان محدودى هو تراجع الحكومة من التقديم المباشر للمساكن، والتوجه نحو تنشيط سوق الإسكان الحر من خلال تشريعات مؤيدة لذلك وآليات الائتمان. هناك اتجاه آخر وهو ما تقدمه الحكومة من خدمات لتمكن منظمات المجتمع المدني في لعب دور أكثر فعالية، ولا سيما في بناء المساكن مع الحصول على سلف وقروض ميسرة. توضح التجربة العالمية أن أنظمة تمويل المساكن البديلة ضرورية، وفقاً لشروط محلية، إذا أردنا توصيلها للفقراء. وبالمثل، هناك حاجة لتقديم بعض أشكال الدعم لإتاحة فرصة الحصول على مساكن يمكن تحمل مقابلها، ويمكن أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دوراً محورياً في هذا الشأن.

يتطلب تمويل البنية الأساسية والإسكان نوعين من أنواع منظمات المجتمع المدني :

١. منظمات المجتمع المدني المناصرة لتؤيد تغييرات السياسة،

٢. منظمات المجتمع المدني المالية لتوفير اقتصاديات الإسكان أو لتعمل كحلقة وصل بين الفقراء من الحضر والبنوك. كما يتطلب هذا التمويل أيضاً تحقيق مستوى من تنظيم المجتمع يتراوح بين طرق المساعدة الذاتية في أنظمة الادخار (غير الرسمية) وجمعيات الإسكان الرسمية الضخمة. لا بد أن يعتمد التمويل على زيادة الإسكان

١٠ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٠٦)، تقديم استراتيجيات الموئل: استعراض للخبرة الناتجة عن عقدين من العمل، نيروبي

إطار ١٠-٤: برنامج الإسكان الوطني: نماذج وخيارات تمويل المصريين محدودي ومتوسطي الدخل

في عام ٢٠٠٥، أطلقت الحكومة المصرية برنامج إسكاني جديد يهدف إلى إنشاء ٥٠٠٠٠٠ وحدة سكنية مدعمة منتشرة في جميع أنحاء الدولة في ست سنوات، مع توفير الدعم اللازم من ميزانية الحكومة. وقد بدأ برنامج الإسكان الدولي مع البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك في تحديد صورة مفصلة لتمويل الوحدات السكنية التى توفر للمواطنين محدودي الدخل.

يبلغ إجمالي عدد الوحدات السكنية المخطط إنشاؤها حالياً والمخطط تنفيذها في مراحل أخرى وفقاً لبرنامج الإسكان الدولي ما يزيد عن ٦٤٠٠٠٠ وحدة يتم تنفيذها وفقاً لسبعة برامج مصممة لتوجيه المساعدة التي تقدمها الحكومة نحو الوفاء بالاحتياجات السكنية للجماعات ذات الدخل المحدود وجعلها مرنة وذات نطاق تغطية أوسع. وقد ضمت البرامج التي تم تنفيذها حالياً الوحدات السكنية بنظام التمليك أو الإيجار. ويضمن التعاون بين مختلف الهيئات الحكومية وكبار ومتوسطي وصغار المستثمرين من القطاع الخاص وأيضاً إشراك البنوك وجلسات التمويل العقارى، تحقيق برنامج الإسكان الوطني بمزيد من التقدم الفعال والدائم من خلال الاعتماد على الموارد الاقتصادية للوفاء باحتياجات أكبر عدد من المواطنين.

يشترط البرنامج أن يكون المواطنون الذين يوجه إليهم هذا الدعم السكني هم الأفراد ذو الدخل الشهري بحد أقصى ١٠٠٠ جنيه، أو أن يكون إجمالي الدخل الأسري ١٥٠٠ جنيه شهرياً. يشترط البرنامج لهؤلاء الأفراد وللوحدات السكنية ذات التكلفة التقديرية ٥٥٠٠٠ جنيه، أن يدفع الفرد دفعة مقدمة ٥٠٠٠ جنيهاً، وتدعم الحكومة الوحدة بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه، ويأخذ الفرد قرضاً بقيمة ٣٥٠٠٠ جنيه على أن يسدده على ٢٠ سنة. تخصص الحكومة مبلغ مليار جنيه لدعم تمويل تلك المنح، ويكون اتحاد من البنوك (بنك التعمير والإسكان، والبنك الأهلي المصري، وبنك مصر) مسئولاً عن توفير مبلغ ٢ مليار جنيه لتمويل القروض بفائدة مدعمة (١٠,٥٪).

وبنهاية أكتوبر ٢٠٠٧، استفاد ١٣٧٠٠٠ مصري من هذا البرنامج في ٢٣ محافظة و١٦ مدينة من المدن الجديدة. وقد تم بالفعل تسليم ٦٥٠٠٠ وحدة سكنية، ولازال هناك ٢٠٠٠٠٠ وحدة تحت الإنشاء.

تم عرض برنامج "ابني بيتك" ليقدم للمواطنين محدودي ومتوسطي الدخل الذين لا يناسبهم برنامج الإسكان الوطني. وقد نشأت فكرة "ابني بيتك" من آليات التمويل التي تم تنفيذها في المناطق العشوائية حيث يشتري فيها المواطن قطعة أرض ثم يبحث عن مقاول يشاركه في بناء تلك الأرض. يشارك مالك الأرض بقيمة الأرض بينما يشارك المقاول بتكلفة الإنشاء. وتكون قسمة الوحدة بين الشركاء بالتفاوض وفقاً لعدد الوحدات الخاصة بكل منهم وذلك بحساب تكلفة الأرض مقابل تكلفة الإنشاء. وقد استغل برنامج "ابني بيتك" آلية تمويل تلك الوحدات لبنائها على الأراضي المخططة في المجتمعات الجديدة.

يجري تطبيق نموذج التمويل على قطع أرض تبلغ مساحاتها ١٥٠ متر مربع في الوقت الذي تشغل فيه مساحة الطابق الأرضي والطابقين الإضافيين ٦٣ متراً مربعاً. لقد جرى توفير البنية الأساسية لهذه الأراضي على النحو الكامل، كما تطابق التصميمات الهندسية والتراخيص المواصفات القياسية دون تحميل الأفراد أي تكلفة إضافية. ولقد قدمت الحكومة منحة تبلغ ١٥٠٠٠جنيه مصري لكل قطعة أرض، على أن يتم سداد سعر الأرض على أقساط تمتد لعشر سنوات مع وجود فترة سماح للسنوات الثلاث الأولى.

بلغ عدد الذين تقدموا بطلبات للحصول على هذه الأرض حوالي ١٠٠٠٠٠ شخص وبلغ عدد المدن المشاركة في هذا البرنامج ١٣ مدينة جديدة. وقد بدأ بالفعل العمل في البنية الأساسية ومن المقدر أن تكون كافة الأراضي مجهزة بالبنية الأساسية قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

يمثل النموذج الذي قدم للوفاء باحتياجات المواطنين شديدي الفاقة فئة إسكان يطلق عليها "إسكان الأفراد الذين يحتاجون إلى المزيد من المساعدة". ويعتمد نموذج الإيجار على التعاون بين وزارة الإسكان والعديد من المحافظات لتوفير وحدات سكنية أصغر (شقق سكنية تبلغ مساحة كل منها ٣٦ متراً مربعاً وبها حمام ومطبخ). تقام هذه الوحدات على أراض في المحافظات والمدن التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وتختلف لها الدعم تحت رعاية برنامج الإسكان القومي. ويتنوع قيمة إيجار هذه الوحدات السكنية وفقا لتقدير قدرة كل أسرة على السداد. يجري تطوير ما يربو عن واحد وثلاثين ألف وحدة سكنية في المحافظات وأربعين ألف وحدة في ست مدن من تلك التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

يجري إدخال نظام الإيجار في حالات تكون فيها احتياجات الأفراد مؤقتة إما بسبب العمل في أماكن ذات طبيعة خاصة أو بسبب تغير الاحتياجات السكنية خلال مراحل الحياة. وتقام الوحدات السكنية والتي تبلغ مساحة كل منها ٦٣ متر مربع في المدن التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وعلى أراض تابعة للمحافظة وعلى أراض وزارة الأوقاف في المحافظات. ويبلغ إجمالي عدد الوحدات التي تؤجر في ظل هذا البرنامج حوالي ١٤٠٠٠٠ وحدة سكنية.

إن إشراك القطاع الخاص في توفير الإسكان المدعم هو أحد السمات الرئيسية الجديدة لبرنامج الإسكان القومي من بين العديد من برامج الإسكان المدعم التي نفذت في مصر. لقد دعا برنامج الإسكان القومي القائمين على التطوير العقاري من القطاع الخاص إلى المشاركة في بناء وحدات سكنية للمجموعات ذات الدخل المحدود حسب حجم مشروع الإسكان القومي وكذلك الوضع الخاص بكل من عملاء.

توجه الدعوة إلى المستثمرين من القطاع الخاص للحصول على قطع أراضي في المدن التابعة للهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بموجب برنامج الإسكان القومي لبناء ما لا يقل عن ٥٠٪ من الوحدات السكنية التي تبلغ مساحتها ٦٣ متر٢ وباقي الوحدات لا تزيد مساحتها عن ١٢٠ متر٢. حيث يباع المتر في الأراضي المخصصة لبناء الوحدات السكنية ذات ٦٣ متر٢ عليها بمبلغ ٧٠ جنيه مصري، في حين يباع المتبقي من الأرض إلى المستثمرين بأسعار تغطي تكلفة البنية الأساسية. يتسلم الفرد المؤهل للحصول على الدعم حسب سقف الدخل الذي حدده القانون منحة قدرها عشرة آلاف جنيه مصريه، في حين تنتفع الوحدة من الدعم الإضافي الذي يمثل الفرق بين تكلفة البنية الأساسية وسعر المتر (السبعين جنيهاً). ولقد تقدم ثلاثة وخمسون مستثمراً من القطاع الخاص بطلبات للدخول في هذه الشراكة متعهدين ببناء ما يزيد عن ١٣٥٠٠٠ وحدة سكنية في ثمان مدن تابعة للهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إضافة إلى تشييد ٣٠٠٠٠ وحدة سكنية تتراوح مساحتها ما بين ١٠٠ إلى ١٢٠ متر٢.

أما المكون الأخير لبرنامج الإسكان القومي فهو "نموذج المنزل القروي" الذي سينفذ في المناطق الريفية في المحافظات وفي "قرى الظهير الصحراوي الجديدة". وقد تم بناء حوالي ٣٢٠٠ وحدة سكنية من هذا النوع من المساكن في ست محافظات وفي القرى الجديدة.

على الرغم من ضرورة الاستمرار في الاعتماد على الدعم المقدم من ميزانية الحكومة في شكل منح، وكذا الاعتماد على البنية الأساسية المدعمة، والتمويل ذي الدعم المحدود، يمثل برنامج الإسكان القومي الحالي تطوراً كبيراً مقارنة ببرامج الإسكان المدعم التي نفذت في السابق من حيث إشراك المؤسسات المالية بشكل أكبر، ومشاركة القطاع الخاص في توفير هذه الفئة من المساكن، وعرض قائمة المنتجات التي تراعي إلى حد كبير احتياجات مختلف فئات الإسكان الاجتماعي.

المصدر:سحر تهامي– وزارة الإسكان ٢٠٠٧

لفقراء المدن. ويمكن أن يساعد الادخار فى إيجاد أموال محدودة تساعد فى عمليات البناء المتزايدة[١٠].

كما أن مؤسسات الإسكان التعاونية من الآليات المفيدة التي تمكن من توفير المساكن من خلال اللوائح والقوانين التي تشجع على إنشائها. كما أن تلك المنظمات المتخصصة فى إنشاء المساكن تشهد القروض الميسرة والأراضي ومواد البناء والبنية الأساسية المدعمة.

ولكن زيادة أعداد السكان وانخفاض الموارد العامة وإكساب الفقر سمة الحضر كلها مشاكل مركبة في مصر وفي أي مكان آخر، وقد حث ذلك منظمات المجتمع المدني لأن تعيد التفكير في عملية الإسكان. فمنظمات المجتمع المدني توفر أداة ربط حيوية بين المجتمع المدني، والحكومة على كافة المستويات، والقطاع الخاص، مما يساعد في جعل التدخلات مسئولة وفعالة. فقد كان ظهور منظمات المجتمع المدني كممثلة عن أصحاب المصلحة ذوي شأن في الاتجاه العالمي لتوفير مأوى للفقراء في العقدين الماضيين ظهوراً ملحوظاً. فقد اشترك ما يقدر بنحو ٣٠٠ مليون شخص بطريقة أو بأخرى مع أكثر من ٢٧٠٠ منظمة مجتمع مدني مسجلة تابعة للأمم المتحدة في حركة الموائد البشرية.

إطار ١٠-٥: جمعية جيل المستقبل: توفير المساكن بالمدن الجديدة

أسست جمعية جيل المستقبل تحت رعاية السيدة سوزان مبارك سيدة مصر الأولى بهدف توفير الوحدات السكنية الجديدة لفقراء الحضر في المجتمعات العمرانية الجديدة ولتطوير التجمعات السكانية العشوائية من خلال تقديم الخدمات العمرانية الأساسية وتوفير الوحدات السكنية الجديدة بدلاً من الوحدات المهدمة أو المؤقتة.

ركزت جمعية جيل المستقبل من خلال عملها في كلا الاتجاهين على تمكين المجتمعات المحلية وما يمثلها من منظمات من المشاركة في مشروعات التنمية إلى جانب تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تنفيذ أعمال تحسين الإسكان والخدمات باعتباره جزء من مسئوليتها الاجتماعية التي تعتزم تحملها تجاه المجتمع.

اشتركت جمعية جيل المستقبل في أواخر التسعينيات مع بداية عملها مع وزارة الإسكان ومستثمري القطاع الخاص في بناء وحدات سكنية للأسر الحديثة غير القادرة على السداد في الوحدات السكنية المعتادة. وفي غضون خمس سنوات، وفرت وزارة الإسكان الأرض مع توفير البنية التحتية الأساسية والخدمات العمرانية المحلية في عشرة مجتمعات عمرانية جديدة حول القاهرة وفي صعيد مصر معفاة من أية رسوم، بينما وفر المستثمرون من القطاع الخاص التمويل الجزئي لبناء الوحدات السكنية.

تبلغ مساحة الوحدة السكنية ٦٣ متر مربع وقد بنيت في شكل (بلوكات) شقق سكنية تخلو من المصاعد المتحركة وتتمتع بوجود مساحات مفتوحة وساحات لانتظار السيارات. يدفع المنتفع بهذه الوحدة السكنية ألف جنيه مصري كدفعة مقدمة ويسدد الباقي على أربعين سنة على شكل قرض ميسر بفائدة ٥٪ حيث يبلغ القسط الشهري للوحدة ٧٥ جنيه مصري. وحتى عام ٢٠٠١ كانت قد أنشأت جمعية جيل المستقبل ١٥٠٠٠ وحدة سكنية، ووصل هذا العدد إلى xxx بحلول عام ٢٠٠٧.

إطار ١٠-٦ : موطن من أجل الإنسانية – مصر: توفير مساكن للفقراء

تأسست منظمة "موطن من أجل الإنسانية – مصر" عام ١٩٨٩ باعتبارها إحدى منظمات المجتمع المدني بهدف تقديم خدماتها في مجال تشييد الوحدات السكنية وتطويرها للفقراء في المناطق الريفية أو الحضرية في مصر. تشترك الجمعية مع مالكي الوحدات السكنية أنفسهم ومع منظمات المجتمع المدني الأخرى وجمعيات تنمية المجتمع لتحقيق هدفها من خلال الاعتماد على معرفتهما بهذه المجتمعات وفهمهما لها، ومن خلال العمل على مستوى القاعدة فيها.

وتعمل جمعية "موطن من أجل الإنسانية – مصر" بفعالية في خمسة عشر مجتمعاً محلياً تقع جميعها بصفة أساسية في محافظتي القاهرة والمنيا وقد استكملت الجمعية بناء أكثر من ٦٧٠٠ منزلا. كما تتمتع الجمعية بتحقيق أعلى معدلات سداد للقروض بما يتيح وجود منزل من بين كل ثلاثة منازل يسدد من الصندوق الدوار والذي يمثل أحد أفضل المظاهر التي توضح كيف يعمل التمويل من أجل الوصول للاستدامة وتحقيق الأثر المنشود.

تتسم المنازل التي أنشأتها الجمعية بالبساطة كما أنها زهيدة الثمن، بل أنها أيضاً ذات طابع متميز وتتسم بأنها تتحمل ظروف الزمن.

وقد استخدمت الجمعية في بنائها لهذه المنازل مواد البناء الملائمة المتوفرة محلياً والتي تفي بشروط الإسكان المحددة. كما أن هذه المنازل مجهزة بأرضيات أسمنتية أو أرضيات من القرميد وبنيت الحوائط من الطوب المصنوع من الطين أو الحجر الجيري، وأسطح المنازل من الخشب الآمن وتتمتع هذه المنازل بوجود حجرات ذات مساحة كافية لفصل الآباء عن الأبناء والفتيان عن الفتيات. وتوفير الحصول على مياه نظيفة وأنظمة صرف صحي، وبُعد المنازل تماماً عن الحيوانات إلى جانب توافر التهوية الجيدة، كل هذا يعمل على تحسين صحة الأسر ومجتمعاتهما. يركز برنامج الجمعية على مستويات دعم ثلاثة: (١) بناء المنازل الجديدة، (٢) عمليات التجديد متضمنة إضافة أسطح للمنازل أو زيادة الأبواب أو النوافذ، (٣) إضافة حجرات للبنايات القائمة فعلاً. تقدم الجمعية، علاوة على مشروعات الإسكان التقليدي، قروضا غير هادفة إلى تحقيق الربح من أجل استبدال الأسطح غير الملائمة بأخرى خشبية. هذا التغيير وحده يتيح للأسر فرصة بناء طابق ثان فيما بعد. وقد تسلمت ٧٠٠ أسرة قروض الجمعية الخاصة بأحد هذه المستويات الثلاثة للدعم.

بالإضافة إلى دور الجمعية الرئيسي في توفير المساكن ساهمت الجمعية في التنمية الاقتصادية المحلية وفي تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال شراء مستلزمات التشييد من بينها شراء الحجر الجيري من المحاجر، وتوظيف البنائين المحليين. وبذلك وفرت الجمعية وظائف البناء والطلاء بالجص، كما فتح الناس محالاً لبيع مواد البناء والمستلزمات الكهربائية. أظهر تقييم مثل هذه البرامج ما حققته من آثار إيجابية على المجتمع بأسره مثل إقامة روابط لم تكن قائمة من قبل، وبناء القدرات من أجل تحقيق المزيد من التنمية وتمكين الناس من الاستمرار في العمل نحو تحقيق مستقبل أفضل.

يجري تنفيذ برنامج "شوشة" وتدعيمه في محافظة المنيا، كغيره من سائر العمليات التي تديرها الجمعية في مصر، من خلال إقامة اتحادات إستراتيجية مع منظمات المجتمع المحلي، فعندما دخلت جمعية مواطن إلى "شوشة"، كانت جمعية "الاعتزاز" صغيرة ذات خبرة ضئيلة في مجال تنمية المجتمع المحلي وتحوله. ومن خلال هابيتات نمت جمعية "الاعتزاز" واكتسبت المزيد من القدرات. وقد عزز نجاح المشاركة إبرام المزيد من المشاركات التنموية مع "الاعتزاز" من بينها حصول جمعية "الاعتزاز" على منح من السفارة الأمريكية ومؤسسة كير. وقد قال أحد أعضاء الجمعية "نحن منظمة غير حكومية صغيرة، ولكن جمعية مواطن منحتنا اسماً وأعطت لنا فرصة لندرك أننا شركاء جيدون".

في كثير من الحالات، اتحد مالكو المنازل التابعين للجمعية وآخرين من أجل بناء منازل لغيرهم. لقد جمع المجتمع المحلي في "بني محمد" تبرعات من بعضهم البعض لبناء تسعة منازل للمحتاجين الفقراء الذين لا يستطيعون تحمل نفقات إقامة منزل.

لقد حققت الجمعية مع نظيراتها المحلية المتمثلة في الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية قصة نجاح أخرى من خلال عمل الهيئة مع طوائف جامعي القمامة في القاهرة، فالكثير من الأسر لا تعيش مع الخنازير فحسب، ولكن يعيشون أيضا مع القمامة التي يفرزونها ويعيدون تدويرها. عملت الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية وجمعية "موطن من أجل الإنسانية – مصر" مع القادة المحليين في "المعتمدية" في حي الزبالين الذي يقع على أطراف مدينة القاهرة لإنشاء منزل مكون من طابقين له باب يغلق ليحول دون الرائحة الكريهة التي تنبعث من القمامة التي بأسفل البيت. وبذلك يحتفظ بالدور الأرضي لغرض فرز القمامة وإعادة تدويرها. كما ساعد البرنامج على رفع مستوى المعيشة داخل المجتمع وساعد أيضا في حل مشكلة البطالة وتوفير وظائف فى أعمال البناء.

وجمعية "موطن من أجل الإنسانية – مصر"، بصدد الدخول اليوم في شراكة مع محافظة المنيا لتوفير الوحدات السكنية في إحدى قرى الظهير الصحراوي الجديدة كمشروع يقتدى به في تنفيذ مشروعات مماثلة في محافظات الصعيد الأخرى.

المصدر:هابيتات مصر ٢٠٠٧

كانت منظمات المجتمع المدني قبل ذلك لا تهدف إلى التواصل أو العمل مع الهيئات الحكومية المركزية والمحلية وذلك لأن تلك الهيئات الحكومية المحلية غالباً ما تنظر إلى الفقراء على أنهم مصدر تهديد[١١]، إلا أن هذا تغير. وقد انعكس استعداد الحكومة الهندية لإشراك منظمات المجتمع المدني في توفير المساكن والبنية الأساسية، على سياسة الإسكان الوطنية التي وضعت لها مهام محددة[١٢]. وفي بنجلاديش، تساعد الحكومة أكبر منظمات المجتمع المدني في الدولة وهي منظمة BRAC لبناء مساكن بالإيجار للعمال الصناعيين من النساء في داكا. يحدد قانون البناء الجديد المصري والتخطيط العمراني بوضوح دور منظمات المجتمع المدني في التطوير العمراني ويشرك تلك المنظمات كأصحاب شأن رئيسين في عملية صنع القرار للخطط العمرانية.

فقد وضعت منظمة "مواطن للإنسانية – الدولية" الغني والفقير في جعبة واحدة، بمساعدة القيادة المحلية، لبناء منازل مناسبة وذات سعر محتمل. فهي تقدم قروضاً لبناء المنازل دون فائدة باستخدام مزيج من التمويل الخيري من جماعات من الكنيسة ومن القطاع الخاص في الدول المتقدمة، وقروضاً يسددها المستفيدون. وقد أنشأت

١١ ناريان وآخرون (١٩٩٩)، أصوات الفقراء: هل يسمعنا أحد؟، جامعة أكسفورد والبنك الدولي

١٢ وحدة تخطيط التنمية (٢٠٠١)، تطبيق جدول أعمال برنامج المستوطنات البشرية هابيتات: بحث عن الاستدامة في المدن، كلية الجامعة، لندن

١٣ نبيار وآخرون، شبكة القطاع المدني، تقرير التقييم متوسط المدة، الاتحاد الأوروبي وبحرية الولايات المتحدة

من الممكن أن يكون القطاع الخالى أداة أساسية فى حبل التداخل فى مجال الإسكان تداخلاً فعالاً ويصمد أمام المسألة

هابيتات منازل مع الأسر الفقيرة الذين ساهموا "بأموال ادخروها من كدهم"، وذلك لأكثر من ثلاثة عقود. وفي مصر، شارك فرع من منظمات المجتمع المدني الدولية هذه بنجاح في بناء مساكن للفقراء فى متناولهم[١٣].

ومع الطلب المتزايد على المساكن بسبب ارتفاع معدل نمو السكان السنوي الذي يبلغ ٢٪، استهدف البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك توفير ٥٠٠٠٠٠ وحدة سكنية في ست سنوات من خلال تقديم الدعم المالي المباشر من الحكومة (انظر إطار١٠–١٠–٤).

يقدم برنامج مبارك، رغم ما تقدم ذكره، حلاً لثلث الطلب المتوقع على الإسكان في ذات الفترة فقط تاركاً إيجاد حل للثلثين الباقيين على القطاع الخاص والمجتمعات المحلية. وفي الوقت الذى تعنى فيه أكثرية التطورات بتلبية احتياجات الفئات ذات الدخل المنخفض مع توفير آليات تمويل رسمي محدود للفقراء، يبدو أن أغلبية تلك الوحدات السكنية سيستمر بناؤها بشكل غير رسمي ما لم يضع المعنيون بهذا الأمر في منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الأخرى آليات تمويل مبتكرة تتسم بالمرونة.

هناك عدد قليل نسبياً من منظمات المجتمع المدني في مصر حتى هذا التاريخ ركزت نشاطها على تطوير الإسكان بصفة خاصة وتطوير الأحياء الشعبية الفقيرة والعشوائيات تطوراً ملموساً. من أبرز تلك الجمعيات في الوقت الحالي جمعية جيل المستقبل، وجمعية الرعاية المتكاملة، والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وجمعية "مواطن للإنسانية – مصر" (انظر الإطارين١٠–٥ و١٠–٦).

جمعيات الإسكان التعاوني

طبق نظام الإسكان التعاوني منذ أمد طويل في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ أنه يتحمل نسبة في توفير المساكن. ويجري توفير الإسكان التعاوني من خلال القنوات الحكومية كما يحدث في مصر أو من خلال القنوات الخاصة المستقلة.

تؤدي جمعيات الإسكان التعاوني ثلاث وظائف أساسية في سبيل تحقيق هدفها العام المتمثل في توفير مساكن لأعضائها بأسعار يمكن تحملها، هذه الوظائف كالتالي:

- تمكين أصحاب الأسر من المشاركة في جمع الموارد من أجل الحصول على الأرض وتطويرها وبناء المنازل عليها.
- تسهيل الحصول على التمويل.
- تمكين المجموعات من الاتحاد معاً وخفض تكاليف البناء[١٤].

الجمعيات التعاونية للمجموعات ذات الدخل المتوسط والمحدود في مصر

لمصر تاريخ طويل في نظام جمعيات الإسكان التعاوني. كان الهدف من نظام جمعيات الإسكان التعاوني الذي بدأ نشاطه في مصر في عام ١٩٧٦ تشجيع القطاع الخاص على العودة إلى الاستثمار في بناء المساكن ولا سيما للمجموعات ذات الدخل المتوسط والمحدود. يجري من خلال هذا النظام تشجيع مجموعة من الأفراد على تكوين جمعية تعاونية كي يحق لها الحصول على القروض الميسرة لبناء المنازل. وقد استغل العديد من النقابات هذه الميزة في بناء المجمعات السكنية لأعضائها.

وفقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١، تعفى جميع الوحدات السكنية التي أنشئت بموجب هذا القانون من مختلف أنواع الضرائب والرسوم التي تدفعها أنواع المشروعات الأخرى. علاوة على ذلك تباع الأرض المخصصة لبناء تلك المشروعات إلى الجمعيات التعاونية بسعر مخفض يصل إلى ٢٥٪ من سعر البيع الأصلي ومن الممكن أن يزيد الخصم حتى يصل إلى ٥٠٪ بقرار من وزير المالية. علاوة على ذلك، يحق لجمعيات الإسكان التعاوني شراء مواد البناء التي تخضع للدعم من الشركات الحكومية.

الهيئة العامة للإسكان والجمعيات التعاونية السكنية هي هيئة تتبع وزارة الإسكان. اقتصر عمل الهيئة منذ نشأتها على المجالات التالية:

- بناء الوحدات السكنية: شيدت الهيئة ٢٧٨٢٧٧ وحدة سكنية من عام ١٩٨٢ إلى ٢٠٠٥.
- تقديم القروض الميسرة: قدمت الهيئة حوالي ١٦ مليون جنيه مصري فيما بين عامي ١٩٨٢ و٢٠٠٥ للمشروعات السكنية التي نفذتها بنفسها أو التي نفذها الأفراد من خلال تمويل مساكن الشرطة والجيش ومن خلال هيئة المشروعات المشتركة وجمعيات الإسكان التعاوني.

يصل مبلغ القرض الميسر الذي يمنح للوحدة السكنية إلى حوالي ١٥ ألف جنيه تسدد على أربعين سنة وبسعر فائدة تتراوح من ٥٪ إلى ٦٪ ومتوسط قسط شهري ٧٣ جنيه مصري، الأمر الذي اضطرت الدولة منه إلى تحمل الفرق في سعر الفائدة وسعر فائدة البنوك التجارية التي تصل إلى ٧٠٪ من إجمالي القروض الميسرة.

١٣ نبيار وآخرون، شبكة القطاع المدني، تقرير التقييم متوسط المدة، الاتحاد الأوروبي وبحرية الولايات المتحدة

١٤ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والاتحاد التعاوني الدولي (٢٠٠١)، الجمعيات التعاونية للإسكان بجنوب وشرق إفريقيا http://www.unhabitat.org/programms/housingpolicy/publications_cooperative.asp

جدول ١٠-١: تطور القروض التعاونية الميسرة لوحدات الإسكان

السنة	قيمة القرض الميسر	سعر الفائدة	مدة السداد
١٩٨٢	٨٠٠٠ جنيه مصري في المدن القائمة. ٩٠٠٠ جنيه مصري للإسكان التعاوني في المجتمعات الجديدة. ٦٥٠٠ جنيه مصري لكل حالات الاقتراض.	٣٪ على أن تزيد حتى تصل إلى ٥٪ للقروض التي تربو على ٥٠٠٠جم.	ثلاثون عاماً
١٩٨٩	٨٠٠٠ جنيه مصري في المدن القائمة. ١٠٠٠٠ جنيه مصري للإسكان التعاوني في المجتمعات الجديدة. ٨٠٠٠ جنيه مصري لكل حالات الاقتراض.	٥٪	ثلاثون عاماً
١٩٩٠	١٠٠٠٠ جنيه مصري للوحدات السكنية ذات التكلفة المنخفضة في كل من محافظتي جنوب وشمال سيناء، ومحافظات الوادي الجديد، والبحر الأحمر ومطروح.	٦٪	ثلاثون عاماً
١٩٩١	١٠٠٠٠ جنيه مصري لمحافظات قناة السويس الثلاث.	٦٪	ثلاثون عامًا
١٩٩٢	١٥٠٠٠ جنيه مصري لمدن السادات وبرج العرب والصالحية.	٦٪	ثلاثون عاما
١٩٩٢	١٢٥٠٠ جنيه مصري في المجتمعات العمرانية الجديدة.	٦٪	ثلاثون عاما
١٩٩٤	زادت قيمة القرض الممنوح للجهات المقترضة إلى١٤٠٠٠جم لبناء وحدات ذات مساحة ٩٠ متر مربع أو أقل.	٦٪	ثلاثون عاما
١٩٩٦	زادت قيمة القرض الممنوح لبناء وحدات سكنية مساحتها ٧٠ متر مربع أو أقل إلى ١٥٠٠٠ جنيه مصري.	٥٪ للمشروعات الجديدة. ٦٪ للمشروعات القديمة التي تزيد مساحة الوحدة فيها عن ٧٠ متر مربع.	أربعون عاما ثلاثون عاما
٢٠٠٥	زادت مساحة الوحدة السكنية المنتفعة من القرض الميسر من ٧٠ إلى ٧٧ متر٢.	٥٪ للمشروعات الجديدة. ٦٪ للمشروعات القديمة التي تزيد مساحة الوحدة فيها عن ٧٠ متر٢.	أربعون عاما ثلاثون عاما

المصدر: الهيئة العامة للتعمير وجمعيات الإسكان التعاوني ٢٠٠٥، وزارة الإسكان ٢٠٠٦.

نظراً لازدياد الدعم المقدم للوحدات السكنية ازديادا نسبياً، ووجود العديد من حالات الغش في بناء الأنواع الأخرى من المساكن ومخالفة تلك المساكن للشروط والمواصفات الموضوعة لها فقد خفضت وزارة الإسكان القروض الميسرة في السنوات الأخيرة بشكل تدريجي مع وجود تحول تجاه تطوير أنواع المشروعات الحكومية الأخرى. كما أن الدعم الكبير الذي يقدمه هذا البرنامج طويل المدى قد دفع الحكومة إلى أن تعيد التفكير في فكرة دعم الإسكان برمتها، وضرورة خلق آلية جديدة تضمن ترشيد حصة الدعم الحكومي للإسكان لتوسيع قاعدة المنتفعين ولضمان وصول الدعم لمستحقيه.

بالرغم من أن هذا يستلزم إعادة النظر في تجربة جمعيات الإسكان التعاوني في مصر حتى يتسنى لها المساهمة في تلبية الطلب على الإسكان. غير أنه ينبغي اتخاذ تدابير معينة لتطوير نظام جمعيات الإسكان التعاوني. من بين هذه الإجراءات ما يلي:

- تعديل القانون الحالي الخاص بجمعيات الإسكان التعاوني لضمان تحقيق الشفافية والفاعلية في إدارة الموارد المالية.
- وضع معايير واضحة بشأن أحقية الحصول على القروض التعاونية الميسرة التي تقدمها الحكومة.
- تشجيع المؤسسات المالية الأخرى مثل البنوك التجارية على توفير الدعم المالي للجمعيات التعاونية وبأسعار فائدة خاصة.

أنظمة التمويل العامة والخاصة التقليدية لا توفر فعلياً أى حلول ائتمانية لاحتياجات الإسكان لشريحة محدودة الدخل والفقراء

- ترشيد عملية الدعم المالي السابق المقدم من جانب الحكومة لدعم الأرض ومواد البناء.
- تقديم الأرض لتلك الجمعيات التعاونية بنفس الحوافز التي تقدمها وزارة الإسكان في الوقت الحالي لمشروعات الإسكان التي يقدمها القطاع الخاص لمحدودي الدخل مع وجود متابعة صارمة لضمان الانتهاء من هذه المشروعات في الوقت المحدد لها.

تمويل الإسكان لفقراء الحضر

أنظمة التمويل العامة والخاصة التقليدية فى مصر لا توفر فعلياً أى حلول ائتمانية لاحتياجات الإسكان لشريحة محدودة الدخل والفقراء، إذ تطلب مؤسسات التمويل التقليدية على نحو نمطي توافر ضمان مادي قبل تقديم تمويل للإسكان طويل الأجل. وفي أغلب الأحوال يكون هذا الضمان المادي في شكل سند ملكية للعقار الذى سيمول.

يمثل هذا عائقا لأنه نادرا ما يمتلك الفقراء سند ملكية الأرض أو المسكن الذي يشغلونه. وإذا كان من المقبول وجود ما يثبت الحصول على دخل كاف منتظم ومضمون فإن هذا الأمر يمثل من ناحية أخرى مشكلة للفقراء ولا سيما لأولئك الذين

إطار ١٠-٧ برنامج المجتمع للتمويل العقاري في الفلبين

أطلقت الحكومة الفلبينية برنامج المجتمع للتمويل العقاري عام ١٩٨٨ لتساعد الأسر الفقيرة بالحضر على الحصول على ملكية الأرض التى يشغلونها ولتطوير المكان وكذا تطوير مساكنهم في "المناطق الخربة والمنبوذة". ركز هذا البرنامج على حصول أفقر الأسر التي تكون بطريقة غير شرعية، والبالغ نسبتها ٣٠٪ على مساكن خاصة .

يمنح هذا البرنامج قروضاً ليتسنى لجمعيات المجتمع أن تحصل على أراضي نيابة عن أعضاؤها، وتحسن المكان، وتطور ملكية الفرد للأرض، وتمنح قروض سكنية للمواطنين لتحسين منازلهم أو لبناء منازل جديدة. وللحصول على القرض، على السكان أن يشتركوا في جمعية مجتمع والتي ستصبح مسئولة عن تحصيل المدفوعات كما أنها ستكون بمثابة ضامن لاستمرار القرض. وإذا كان لا بد من إجراء عمليات التطوير في وحدة مسكونة بالفعل، فيجب أخذ موافقة ٩٠٪ من السكان على أن يكونوا طرفاً في برنامج القرض والتطوير. يتم شراء الأرض بالنيابة عن الأعضاء ولكن تبقى تحت الملكية المشتركة للجمعية. والجمعية هي الكيان المسئول عن تحصيل الإيجار وقيمة الاستهلاك شهرياً من الأعضاء المستفيدين حتى يتم تخصيص القرض. ويمكن أن تأخذ كل من منظمات المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني (والحكومات المحلية) قروضاً مقابل تقديم مساعدات لتنظيم الأعضاء المستفيدين وإعلامهم بالقروض المتاحة. وتتوفر القروض بأكثر من ٩٠٪ من القيمة التقديرية للملكية.

تقدم القروض لمدة ٢٥ سنة بفائدة ٦٪. ففي أبريل ١٩٩٤، كان البرنامج قد ساعد بالفعل ٣٣٠ مجتمعاً (٣٩٩٩٢ أسرة فقيرة). وبلغت معدلات استرداد القروض ٦٥٪. وأكثر من نصف المؤسسات الوسيطة التى تقدم القروض من منظمات المجتمع المدني على الرغم من أن بعض القروض تمنحها الوحدات الحكومية المحلية، والهيئات الحكومية الوطنية، والمؤسسات المالية. ويتلقى مانح القروض مبالغ زهيدة من الحكومة عن كل أسرة مقابل تقديم هذه الخدمة.

المصدر: مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لعام ١٩٩٦

يعملون في القطاع غير الرسمي وهم ليسوا بالقليل. يسهم أيضا عدم الإلمام العام بمعرفة الوضع الائتماني المحتمل لهؤلاء الفقراء في استبعادهم فعليا من سوق الائتمان الرسمي. وقد وضعت غالبة منظمات المجتمع المدني إجراءات بديلة متنوعة خاصة بمؤسسات التمويل والتي تقدم للمقترضين من الفقراء بدائل للضمان الفردي.

تقع آليات الإسكان الرسمي ذات الأسعار الملائمة خارج نطاق اللوائح والتنفيذ القانوني أو خارج نطاق الخدمات. تعتمد هذه الآليات على القروض والمدخرات الخاصة ويتوسع الإسكان غير الرسمي ذو الأسعار الملائمة على الأراضي الزراعية المحدودة أو على أطراف المراكز الحضرية. تستطيع منظمات المجتمع المدني، ربما بالاشتراك مع مؤسسات التمويل من القطاع الخاص، إقامة مؤسسات إقراض توفر شروط إقراض ميسرة كما تستطيع منظمات المجتمع المدني الدعوة إلى تسجيل هذه المؤسسات رسمياً، وتنظيم عملها وكذلك مساعدة المواطنين في خلق الأصول المعترف بها قانونياً والتي لم تكن موجودة في السابق وبإمكانها التنسيق مع الحكومة لتقديم الخدمات الأساسية أو توفير خدمات بديلة في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات العامة.

يقدم العديد من مؤسسات التمويل سواء الرسمية أو التي ترتكز على منظمات المجتمع المدني في الوقت الحالي قروضاً للفقراء على أساس "الضمان الاجتماعي". تدرس تلك المؤسسات سمعة المقترضين أو الشبكات الاجتماعية التي ينتمون إليها بدلاً من الضمان المادي أو المالي. تزود بعض هذه الخيارات المقرضين ببدائل ذات تكلفة منخفضة لتعويض النقص في المعلومات عن الوضع الائتماني[١٥].

إن زيادة عدد آليات التمويل لتوفر المساكن والبنية الأساسية هو أحد الشئون الرئيسية التي تهم أي حكومة من حكومات الدول النامية. وقد ركز العديد من المبتكرات الجديدة في هذا الصدد على إشراك القطاع الخاص في تقديم تمويل هذه الخدمات تمويلاً مشتركاً إلى فقراء الحضر من خلال الحوافز القطاعية في شكل أرض أو تخفيف الضرائب أو

يمكن أن تكون مدخرات المجتمع المحلي أو برامج المساعدات المشتركة وسيلة فعالة للمجتمعات ذات الدخل المنخفض لإيجاد حلول اقتصادية لاحتياجاتهم السكنية.

منح امتيازات أخرى. وفي دول أخرى غير مصر ركز هذا التوجه على مساهمة منظمات المجتمع المدني أو جمعيات المجتمع المحلي مساهمة فعالة في المدخرات المحلية أو تقديم القروض متناهية الصغر من أجل تحسين الإسكان أو إكمال البنية الأساسية في المناطق الفقيرة.

ادخار المجتمع المحلي

يمكن أن تكون مدخرات المجتمع المحلي أو برامج المساعدات المشتركة وسيلة فعالة للمجتمعات ذات الدخل المنخفض لإيجاد حلول اقتصادية لاحتياجاتهم السكنية. ومن خلال هذه الآلية، تستطيع المجتمعات العمل معاً على إدارة عمليات القرض الدوار والصناديق المتجددة. كما يمكن الاستعانة بهذه الصناديق للحصول على أراض وبناء مساكن جديدة أو عمل المزيد من أعمال التطوير.

تتطلب هذه البرامج إعطاء السكان والجماعات المشاركة، بما في ذلك القطاع الخاص (على المستويين الرسمي وغير الرسمي) الوضع القانوني الكافى من أجل التمكين من التفاوض بنجاح مع الشركاء المحتملين.

تجمع مدخرات السكان في صندوق ائتمان قانوني يوفر آلية لزيادة مصادر التمويل الإضافية وجذبها بهدف الحماية من التعثر فى السداد وتلقى أموال الدعم وتشغيلها. يستطيع صندوق الاستئمان هذا أن يعظم من استفادة الأفراد من مدخراتهم وتوفير رأس المال الأساسي للبنية الأساسية في المجتمع، وكذا تقديم القروض والتمويل للمستخدم النهائي. وتستطيع أي منظمة من منظمات المجتمع المدني أو منظمات المجتمع المحلي إنشاء مثل هذا الصندوق الائتماني[١٦].

١٥ (فان باستلير (٢٠٠٦) معلومات غير كاملة، رأس المال الاجتماعي وحصول الفقراء على القروض
الموقع على الشبكة
http://www.gdre.org/icm:/sk and mf pdf

١٦ البنك الدولي البرازيل(٢٠٠٢)، "إسكان المتنامي لمنخفض الدخل: البدائل المتاحة للفقراء" التقرير رقم ٢٢٠٣٢، البنك الدولي واشنطن العاصمة

إطار ١٠-٨: خبرة الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية في تمويل وتحسين الإسكان من أجل فقراء الريف والحضر

إن الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية منظمة مدنية لا تستهدف الربح. وقد اشتركت الهيئة في تحسين الإسكان وتطوير الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير القانونية في مصر من خلال عقد شراكات مع المجتمعات المحلية، ولتشجيع المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية ولضمان أن الدعم الذي تقدمه يكون وفقاً للطلب وليس العرض. ولا تتدخل الهيئة القبطية للعمل في أي منطقة حتى تتلقى طلباً بذلك من المجتمع المحلي من خلال ممثل منظمة المجتمع المحلي.

ويتمثل التدخل الرئيسي للهيئة في مجال الإسكان في مساعدة المواطنين على تحسين وحداتهم السكنية التالفة التي يمكن أن تكون كالأكواخ، وبناء طوابق إضافية في منازلهم كي تستوعب من يريد الزواج من أبناءهم، وتركيب البنية الأساسية اللازمة (توفير المياه، وخدمات الصرف الصحي بشكل أساسي)، وكذا إنجاز أعمال التشطيبات النهائية الداخلية. عملت الهيئة القبطية في المناطق الريفية والحضرية في جنوب مصر وأيضاً في مدن كبيرة مثل القاهرة، وقد اتبعت الهيئة في تلك المناطق الطرق الآتية:

* تنظيم المجتمع المحلي بمساعدته على إنشاء منظمات المجتمع المحلي؛
* بناء قدرات منظمات المجتمع المحلي من خلال التدريب وتقديم الدعم السوقي؛
* مساعدة المجتمع من خلال منظمات المجتمع المحلي الخاصة به بتحديد المشاكل الرئيسية وكذا أولويات التنمية؛
* تشكيل لجان فرعية من منظمات المجتمع المحلي، والقادة الموهوبين، ومن المجتمع المحلي، على أن تعنى كل لجنة بتطبيق واحدة من أولويات التنمية؛
* تشجيع أنظمة الادخار المجتمعية من خلال توفير مجموعة متنوعة من الحزم المالية في شكل منح أو صناديق دائرة لمساعدة المواطنين في تحسين مساكنهم. تقدم الهيئة القبطية ابتداء نسبة من التكلفة الكلية كدفعة مقدمة، ويدفع الفرد مبلغاً مساوياً له، ويعطى المبلغ المتبقي في شكل صندوق دائر على أن يسدده الفرد على أقساط شهرية. وتكون اللجنة الفرعية لمنظمات المجتمع المحلي مسئولة عن اختيار مواطنين مؤهلين لهذا البرنامج، وعن تحصيل الأقساط الشهرية، ومن ثم استخدام الأموال التي حصلتها مرة أخرى في أن تقدمها كقروض جديدة لمستفيدين آخرين؛
* في حالات كثيرة، تلعب الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية دوراً وسيطاً بين المجتمع والحكومة لتزويد المناطق المحرومة بخطوط البنية الأساسية الرئيسية، بينما يكون المواطنون مسئولون عن الوصلات الداخلية في الوحدات السكنية القاطنين بها من خلال برنامج دعم آخر تقدمه الهيئة.

وقد تم تطبيق هذه الطريقة بنجاح في مناطق شديدة الفقر مثل السكاكيني ودار السلام بالقاهرة، ومنشية ناصر ومدينة الفشن بمحافظة بنى سويف هذا بالإضافة إلى عدة قرى في بني غاني بالمنيا. وقد ساعد تنفيذ تلك المشروعات المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المحلي التابعة لها أن تدير وتبدأ في عمل برامج تنمية أخرى حتى بعد انسحاب الهيئة القبطية من المنطقة.

المصدر: مصطفى مدبولي، ورقة مرجعية لتقرير التنمية البشرية فى مصر، ٢٠٠٨

جدول ١٠-٢: مهام مختلف أصحاب الشأن في مدخرات المجتمعات المحلية

الممثل	المهمة
منظمات المجتمع المدني	الربط بين مجموعات الادخار المجتمعية والمنظمات الخارجية، وتقوية منظمات المجتمعات، وإنشاء أو تعزيز صناديق الضمان.
المانح	يقدم منح وقروض وصناديق ضمان لدعم العمليات.
مجموعات المدخرات المحلية	يمكن عمل مجموعات ادخار داخل المجتمعات الفقيرة، فهي تدخر وتدير الأموال، كما يمكنها استثمار تلك الأموال.
البنوك وشركات التأمين	تقدم قروض متناهية الصغر وبوالص تأمين بتكلفة منخفضة
جمعيات الإسكان	تقدم مجموعات الادخار تنظيم غير رسمي. ورغم ذلك، على المدى الطويل يمكن أن تتطور جمعيات الإسكان لتوفر وضع تجاري أفضل وإدارة أفضل للأرض والمساكن.
الحكومة	يمكنها الشروع في ودعم النظام. يمكن أن يصل الدعم إلى مجموعات الادخار، كما يمكنها منح رأس مال للمواطنين كنقطة انطلاق.

توضح الخبرة أن الطرق والآلية المالية التى تشرك منظمات المجتمع المدني بطريقة فعالة من أكثر الطرق نجاحاً في تعويض عجز الآلية المالية التقليدية لمساعدة الفقراء.

تعد الجمعية المكسيكية للائتمان "بلان دو أيودا ميتشوا" مثالاً على نظام المساعدات المتبادلة وهو برنامج التمويل الذاتي لسكان العشوائيات، وهو نظام يقضي باستخدام المدخرات المخصصة لشراء الأراضي، وبناء المساكن وإنشاء البنية الأساسية، ومساعدة إحدى منظمات المجتمع المدني أو إحدى الجهات الحكومية في التنفيذ. يسهم المشاركون في النظام بإيداع مبلغ مالي محدد كل أسبوع على مدى دورة الادخار التي تقل عموماً عن ٥٢ أسبوعاً للمحافظة على مصلحة المشاركين. توزع هذه الأموال شهرياً (أو أسبوعياً) وفقا ليانصيب يتسلم فيه مشارك واحد من بين المشاركين الإعانات في شكل مواد بناء، أو مجموعة من العمال أو مقدم أرض بحيث تساوي في قيمتها مبلغ المدخرات أثناء دورة الادخار على ألا يمنح الفائزون أية مبالغ نقدية.

توضح الخبرة أن الطرق الإبداعية مثل تلك التي تتبعها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية (انظر المربع ١٠-٦)، والآلية المالية التى تشرك منظمات المجتمع المدني بطريقة فعالة من أكثر الطرق نجاحاً في تعويض عجز الآلية المالية التقليدية لمساعدة الفقراء. على الرغم من ذلك، فإن الازدواج في تطبيق أفضل الممارسات يتطلب تغيير دور العديد من أصحاب الشأن وكذا اللوائح اللازمة. ويعرض الجدول ١٠-٢ المهام المقترحة لأصحاب الشأن لتشجيع أنظمة الادخار بالمجتمعات المحلية.

إطار ١٠–٩: التمويل المتناهي الصغر لتوفير مساكن للفقراء بالحضر في أمريكا اللاتينية

* تقدم منظمة FUSAI في سلفادور تمويلاً مرحلياً للأسر الفقيرة لمساعدتهما في أن يحصولوا على الدعم الوطني الذي يديره صندوق الإسكان الشعبي. تساعد منظمة FUSAI هذه الأسر في حيازة الأراضي التي تريد بناء منازل عليها، حتى يكونون مؤهلة للحصول على دعم صندوق الإسكان الشعبي القومي والذي يمول عمليات الإنشاء والبناء. ويتمثل أكثر استخدام أموال منظمة FUSAI في أغراض الإسكان (مثل توفير مواد البناء).
* كوبيجو، هي مبادرة تمويل متناهي الصغر في شيلي، وهي تمد الأسر غير القادرة على الحصول على موارد بنفسها بالحد الأدنى من المدخرات اللازم لتلقي الدعم الذي تقدمه الدولة بموجب برنامج الإسكان التقدمي. وتشارك تلك الأسر ذات الدخل المنخفض في الصندوق الدائر، وتقترض القروض الجماعية للوفاء بمتطلبات المدخرات.
* جمعية FVPفي فنزويلا التي تقدم برنامج التطوير باريو، تساعد في تنظيم مجموعات المجتمع وتوصيل مبالغ قليلة من تمويل الحكومة إليهم. تقدم مجموعات المجتمع هذه قروضاً صغيرة (من ٥٠٠ دولار أمريكي إلى ٢٠٠٠ دولار أمريكي) إلى الأسر، على أن تسدد على سنتين إلى خمس سنوات في شكل تقديم مواد البناء. وتدفع كل أسرة وفقاً لمقدرتها. وقد ساهم ضغط أعضاء المجتمع للحصول على قروض في تحقيق البرنامج لدرجة عالية من الأداء وتحسين ظروف المعيشة في الأحياء.

المصدر: البنك الدولي لعام ٢٠٠٢

إطار ١٠–١٠: مرفق تمويل البنية الأساسية ابقيادة المجتمع

هو مرفق تمويل بديل نشأ نتيجة لمشروع بحثي وهو "سد ثغرة التمويل". قام بهذه الدراسة العديد من منظمات المجتمع المدني سوياً بالمملكة المتحدة. تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق من طريقة تعامل العديد من المنظمات المعنية بمشاكل الفقراء لتطوير وتمويل المشروعات من خلال المبادرة التي قامت بها. كما حاولت الدراسة بحث السبب وراء عدم نجاح نظام الحوافز كلياً في تحقيق الغرض المنشود منه وهو تشجيع المؤسسات المالية التجارية والرسمية على حد سواء لإقراض المواطنين قبل أن يدخلوا مرحلة الفقر.

أظهرت النتائج أن المؤسسات الأساسية لا تعرف إلا القليل عن أنظمة الإسكان والاستثمار في البنية الأساسية وتمويل الفقراء. ومع ذلك يتمتع فقراء الحضر بطموح أصحاب المشاريع المقاول وكذا القدرة على تنفيذ تلك المشروعات، وأن يقوموا بذلك رغم المخاطرة - التي عليهم أن يتحملوها بأنفسهم. وعندما تكلل تلك المبادرات بنجاح، تحرص المؤسسات والمنظمات الأخرى على أن تتعلم منها.

وقد وضعت الطريقة التي يتبعها المرفق في تقديم التمويل لتغطية التكاليف الأصلية لصناديق إعادة الاستثمار والرافعة المالية من مصادر أخرى. وتتمثل المساعدة المالية فيما يلي:

* منح المساعدة الفنية التي تقدم المساعدة إلى المجتمعات للوصول إلى مشروعات يمكن أن تمولها البنوك؛
* منح قروض رأسمالية لتدعيم الموارد العامة والخاصة؛
* تقديم منح معرفية للمشاركة في الدروس المستفادة.

في مومباي بالهند، كان المرفق قادراً على التركيز على تحديين محددين في حاجة إلى المناقشة من أجل زيادة توصيل خدمات البنية الأساسية ذات القيمة والفعالية، وهما كالآتي:

* العمل مع السلطات المحلية والحكومية لتحسين استخدام الإعانات المالية المقدمة من الدولة للمدينة لدعم المبادرات التي يقودها المجتمع وغيرها.
* إشراك القطاع المصرفي التجاري لتحديد الطرق المتبعة في التمويل والائتمان لدعم وتعزيز تطوير الأحياء الفقيرة الشعبية والأنشطة الأخرى.

المصدر: نيرمان، اتحاد المدن (٢٠٠٤) http://www.nirman.org/cliff.html

التمويل المتناهي الصغر لقطاع الإسكان الرسمي

لم تصل مؤسسات تمويل قطاع الإسكان القانوني بصفة عامة إلى الفقراء، سواء كمقترضين أو كمدخرين، على الرغم من تدخل الحكومة في قطاع الإسكان (ولا سيما في مجال التمويل العقارى). وقد ظهر نشاط التمويل متناهي الصغر كآلية يمكن أن يستفيد منها الفقراء دون تعرضهم لأي إجراءات معقدة لا نهاية لها للحصول على البدائل المالية الرسمية الأخرى.

يشير لفظ "مؤسسة التمويل المتناهي الصغر" إلى "...قطاع عريض من المنظمات المعنية بتقديم تلك الخدمات وتتضمن منظمات المجتمع المدني، واتحادات الائتمان التعاونية، والجمعيات التعاونية، والبنوك التجارية الخاصة، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وبعض البنوك المملوكة للدولة"[١٧]. وفيما يتعلق بالإسكان، يشير هذا اللفظ إلى "... تقديم القروض الصغيرة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط واللازمة لتحسين منازلهم وتوسيعها بالمساعدة الذاتية، واللازمة أيضاً لإنشاء وحدات سكنية أساسية جديدة. كما تتضمن أفضل ممارسات التمويل المتناهي الصغر فيما يتعلق بالإسكان إعطاء قروض بنسب فائدة غير مدعمة وقصيرة الأجل على غرار نظم التمويل العقارى التقليدية"[١٨].

منظمات المجتمع المدني وتطوير الأحياء الشعبية الفقيرة والعشوائيات

تعرف معظم المدن في الدول النامية مثل مصر بنمو العشوائيات والأحياء الفقيرة بدرجة كبيرة. وقد تطورت استجابة الحكومة من إصدار قرارات بإزالة المباني وطرد السكان في الستينيات والسبعينيات إلى تطوير هذه المناطق وتزويدها بالبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

نُفذ بنجاح عدد قليل من المشروعات التي ظهرت في الثمانينيات والتي دعمها ومولها المانحون الذين عززوا فكرة التطوير والتخطيط المشترك وعلى الأخص المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني. تم تنفيذ أمثلة من تلك المشروعات بحي السلام في الإسماعيلية، وحي الناصرية في أسوان. وتنشر مع الأسف، لم مثل تلك المشروعات الناجحة لتكون معروفة على المستوى الوطني مما حال دون صياغة سياسة محلية لطرق التطوير المشترك، ويرجع ذلك إلى نقص قدرات كل من منظمات المجتمع المدني والحكومة المحلية لرفع مثل تلك الطريقة الناجحة إلى المستوى المركزى.

١٧ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ٢٠٠٦، توفير إستراتيجيات الموئل

١٨ بي.فيرجسون وجى.نافارت (٢٠٠٣)."طرق جديدة نحو مساكن متطورة في أمريكا اللاتينية: المدخل إلى برامج وسياسات برنامج المستوطنات البشرية" هابيتات العالمية، المجلد ٢٧، رقم ٢، الصفحات ٣٠٩–٣٣٢

إن تضامن منظمات المجتمع المدنى فى قطاع الإسكان ومشاركتها واسعة النطاق فيه لا يزال أمامها الكثير للوصول إليه، كما أنها فى حاجة إلي جمع المزيد من الموارد وحشد الجهود لمنظمات المجتمع المدنى أن تمد يد العون للوقوف أمام تحديات الإسكان فى مصر

الدور الذى لعبته منظمات المجتمع المدني كوسيط بين الفقراء والحكومة المحلية في بناء الثقة بينهما والدفاع عن حقوق الفقراء وتقنين وضع مساكنهم ووضع للأرای ملكيتهم

على الرغم من هذا، أظهرت تلك التجارب ما يلي:

- الدور الحاسم الذى لعبته منظمات المجتمع المدني في تنظيم المجتمعات المحلية ورفع وعيها لمعرفة أولويات التنمية لديها؛
- الدور الذى لعبته منظمات المجتمع المدني كوسيط بين الفقراء والحكومة المحلية في بناء الثقة بينهما والدفاع عن حقوق الفقراء وتقنين وضع مساكنهم ووضع للأرای ملكيتهم؛
- تقديم منظمات المجتمع المحلي مجموعة مختلفة من الحزم المالية المناسبة سواء لتحسين الإسكان، أو لتوفير بنية أساسية وخدمات محلية وخلق فرص عمل جديدة من خلال تعزيز العمل الحر والمشروعات الصغيرة.

تبنى العديد من الحكومات تطوير الأحياء الشعبية الفقيرة كإستراتيجية لتحسين ظروف المعيشة وتوفير مأوى لفقراء الحضر والعمل في الأحياء الشعبية الفقيرة والعشوائيات. وقد وضعت هذه الإستراتيجية أيضاً لتزيد من فرصة تقديم مبادرة "مدن بلا أحياء فقيرة[١٩]". وتوضح أحدث دراسة حالة متطورة قامت بها مؤسسة فيوتشر بمصر قصة نجاح أخرى حول كيفية توفير بدائل سكنية لائقة وبسعر فى متناول فقراء الحضر بالتعاون مع الحكومة.

أحد الممارسات المثلى:
تطوير جمعية المستقبل لمنطقة عجايز في الجيزة

"عجايز" هو حي شعبي يقع وسط مدينة الجيزة، متوسط عدد سكانه ٣٠٠٠ نسمة. ٢٩٪ من الأسر يقل دخلها الشهري عن ٢٠٠ جنيها مصريا، و٦٨٪ من السكان يقل عن ٥٠٠ جنيها. تصل نسبة البطالة إلى ٢٩٪. هذا بالإضافة إلى أن ما يقرب من ٧٢٪ من الإنشاءات على شكل أكواخ، ويعيش ٣٣,٦٪ من العائلات في غرف أو أكواخ مشتركة.

من أجل تحقيق هدف تحسين الظروف المعيشية، بدأت جمعية المستقبل بالتعاون مع وزارة الإسكان ومحافظة الجيزة في العمل على مشروع للتطوير. وقد ركزت إستراتيجية التدخل من أجل التطوير على ما يلي:

- بناء الثقة مع المجتمع المحلي؛ ومن أجل الحد من ضعف الثقة، نظمت مؤسسة فيوتشر ثلاث تدخلات طبية تجريبية في عام ٢٠٠٤ لدخول هذه المنطقة وبناء الثقة وتعزيز الاتصال مع المجتمع؛
- التعرف على المجتمع من خلال إجراء العديد من علميات المسح والاستبيان في أوقات متعددة؛
- توفير وحدات سكنية جديدة مقسمة إلى أدوار لتلك الأسر التي تعيش في أكواخ أو منازل متهدمة (يتم بناء ١١ مبنى سكني لاستيعاب كل الأسر التي تعيش في أكواخ ووحدات مشتركة)؛
- تنفيذ مشروعات محلية تدر ربحاً سريعاً بالتنسيق مع محافظة الجيزة مثل توفير الخدمات الاجتماعية وبناء الطرق.

تبنت جمعية المستقبل عملية نقل السكان تدريجيا لمساكن أخرى في نفس المنطقة عن طريق بناء بدائل سكنية أولاً على أراض خالية داخل نفس المنطقة (تم بناء أولاً مبنيين سكنيين يستملان على ٣٦ وحدة وحدة قبل أي بإجراء أي إزالة)، ونقل السكان إلى الوحدات الجديدة ومن ثم إزالة الأكواخ المهدمة واستغلال الأرض لبناء مساكن جديدة عليها. وقد حافظ المشروع على كل المباني السليمة بشكل معقول، بل بدأ في تجديدها لتناسب الصورة الحضرية الجديدة للمنطقة ككل.

وأخذت عملية النقل في الاعتبار الروابط الاجتماعية والشبكات داخل المجتمع. كما يقدم مشروع التطوير مساحات جديدة لتنفيذ الأنشطة التجارية والاقتصادية الأخرى. كما أعادت جمعية المستقبل تطوير المدرسة الابتدائية وزودتها بأثاث جديد، بالإضافة إلى إنشاء مركز جديد للرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية. علاوة على ذلك، تم عمل طرق جديدة وتم توصيل المنطقة بكل الأحياء المجاورة[٢٠]، وذلك وفقاً للخطة العمرانية الجديدة.

١٩ انظر http://www.citiesalliance.org/publications/civis.html

٢٠ مؤسسة فيوتشر، (٢٠٠٧)، "مؤسسة فيوتشر ودورها في تحسين الظروف المعيشية للفقراء"، مقالة غير منشورة، مؤسسة فيوتشر، القاهرة.

الطريق للأمام

أوضح تحليل الحالة المصرية أن منظمات المجتمع المحلي يمكنها الوصول إلى المجتمعات المحلية والتفاعل معها بشكل أفضل، وتعيين القادة الشعبيين، وتبنى طريقة المشاركة في تحديد أولويات التنمية. كما تعمل تلك المنظمات كعامل محفز وكوسطاء لإدارة الأنشطة المجتمعية وتوصيل فقراء الحضر للقطاعين العام والخاص. تزيد منظمات المجتمع المحلي أيضاً وعي المجتمعات المحلية وتبني قدراتها، وتمكنها من إدارة التنمية بنفسها لضمان استدامة المبادرات التي نفذتها منظمات المجتمع المدني أو الحكومة. علاوة على ذلك، يمكن أن تجمع منظمات المجتمع المدني مساهمات الجمعيات المحلية المادية والمالية بشكل أفضل من الحكومة. وفي هذا الصدد، يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقديم وتشغيل آليات مالية مبتكرة مثل مدخرات المجتمع والصناديق الدائرة.

ومع ذلك، تتحقق المزيد من قصص النجاح نتيجة تقديم الدعم من المانحين أو الهيئات الدولية أو الدعم السياسي المحلي فضلاً عن مساعدة القطاع الخاص. علاوة على ذلك، لم تنتقل كل تدخلات منظمات المجتمع المدني في قطاع الإسكان من مستوى المشروعات النموذجية إلى سياسة موحدة سواء على المستوى الوطني أو على مستوى المدينة كلها. ويبدو أن تضامن منظمات المجتمع المدني في قطاع الإسكان ومشاركتها واسعة النطاق فيه، لا يزال أمامها الكثير للوصول إليه، كما أنها في حاجة إلى جمع المزيد من الموارد والجهود، إذا ما كان لمنظمات المجتمع المدنى أن تمد يد العون للوقوف أمام تحديات الإسكان في مصر.

يمكن اتخاذ تدابير على الأجلين القصير والمتوسط لتحديد هذا الهدف:

- تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي من خلال تعديل قانون الجمعيات الأهلية الحالي من أجل تقوية دور منظمات المجتمع المدني كوسطاء ومديرين وممولين ومنفذين وقائمين على بناء القدرات في مجال التنمية المحلية عامة وفي الإسكان والتطوير خاصة؛
- تدعيم إطار عمل الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والحكومة. يمكن معرفة ذلك عن طريق عقد اتفاقيات شراكة بين وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الإسكان واتحاد منظمات المجتمع المدني لتنظيم مساهمة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ خطط الحكومة وتمكينها من الحصول على برامج دعم الإسكان الحالي التي تقدمها وزارة الإسكان؛
- إنشاء شبكة تربط بين منظمات المجتمع المدني كخطوة رئيسية نحو نشر أفضل الممارسات. هذا بالإضافة إلى أن الروابط بين منظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية ستضمن توافر مصادر إضافية من الدعم الفني والمالي؛
- تعزيز الأشكال المالية لتوفير القروض المتناهية الصغر والمدخرات المحلية. وهذه هي أولوية الحكومة المصرية حتى يتم تفعيل هذا السوق الواعد في مصر. يمكن أن تبدأ الحكومة المصرية في تشجيع البنوك الوطنية الثلاثة وصندوق التنمية الاجتماعية للشروع في تنفيذ برنامج مخصص لإعطاء القروض المتناهية الصغر اللازمة للإسكان وذلك عن طريق منظمات المجتمع المدني بما تقدمه من تدابير مؤسسية بديلة كثيرة لمنح المقترضين الفقراء ضمانات فردية.
- تعزيز برامج بناء القدرات المقدمة إلى منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية لكيفية إدارة برامج القروض الميسرة والتمويل المتناهي الصغر، وإدارة المشروع ومراقبته، بالإضافة إلى مهارات الاتصال مع الشركاء الآخرين.

بعض المراجع المختارة

Aga Khan Development Network, (n.d.), "Slum networking of Indore City, Indore, India", Aga Khan Award for Architecture 1998, The Seventh Award Cycle, 1996 – 1998. http://www.akdn.org/agency/akaa/seventhcycle/slum.html.

Cities Alliance, (2003a), *Cities Without Slums: 2003 Annual Report*, Washington, D.C. http://www.citiesalliance.org/citiesalliancehomepage.nsf/6FF87B59

Madbouly, Mostafa. (2001), " A Documentation Report on the Experiences of Civil Society Organizations in Upgrading Deteriorated and Informal Settlements- The Case of The Coptic Evangelic Organization for Social Services" unpublished paper, UTI, Cairo

Patel,S. and Mitlin, D. (2001), "The work of SPARC and its Partners Mahila Milan and the National Slum Dwellers Federation in India", IIED Working Paper 5 in Poverty Reduction in Urban Areas Series, IIED, London.

Sivam, A. and Karuppannan, S., (2002), "Role of State and Market in Housing Delivery for Low-income Groups in India", *Journal of Housing and the Built Environment*, vol. 17, No. 1 pp. 69-88.

UNCHS (1996), *An Urbanizing World: Global Report on Human Settlements 1996*, Oxford University Press, Oxford.

UNCHS (2001), Cities in a Globalizing World:*Global Report on Human Settlements* 2001, Earthscan, London.

الملحق ١٠-١ تفعيل وإدارة التنمية والتخطيط الحضري
والبيئي القائم على المشاركة قصة بطلة محلية وبأفكار عالمية

قبل أن يعقد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموائل) قمته العالمية في اسطنبول في عام ١٩٩٦ بوقت طويل، كانت حبيبة عيد مؤسسة جمعية التنمية والبيئة في الإسماعيلية ورئيستها "تفكر عالمياً الطابع وتعمل محلياً". بدأ اهتمام حبيبة عيد بتطوير الأحياء الشعبية، وإدارة الأراضي، والبيئة في محافظة الإسماعيلية، موطنها الأصلي، في عام ١٩٨٠ وهو الوقت الذي كان فيه الاهتمام بهذه القضايا في مصر لا يزال في مرحلة النشء. بلغ عمل حبيبة ذروته في قيادة عملية تطوير منطقة أبو عطوة وحي السلام في الإسماعيلية والمساهمة فيها، وهما مثالان نمطيان من باكورة الأمثلة الحية على الريادة في تطوير الأحياء الشعبية في مصر. لكن قلقها المتزايد بشان الزحف العمراني السريع الذي كان يفتأت على الأراضي الزراعية ذات القيمة، وكذا البنية التحتية الأساسية غير الملائمة، و تقديم الخدمات الرديئة، وتدهور ظروف المعيشة في الأحياء الشعبية الفقيرة في الإسماعيلية، إلى جانب مجموعة من القضايا البيئية، من بينها مستويات تلوث بحيرة التمساح الذي وصل إلى حد غير آمن، كل هذا دفعها إلى نقطة التحول في حياتها المهنية، فأسست منظمة غير حكومية في الإسماعيلية في عام ١٩٩١ بمساعدة مجموعة من القائمين على التخطيط العمراني، وأساتذة من جامعة قناة السويس والناشطين في مجال البيئة، والمتطوعين المحليين الذين لا يقلون عنها اهتماما بهذه القضايا. هذه المنظمة غير الحكومية هي جمعية التنمية والبيئة التي أصبحت رئيسة لها منذ ذلك الحين.

بعد مرور عام على ذلك عينت حبيبة عيد مديرا للمشروع القومي الخاص بالتنمية المستدامة في الإسماعيلية. كان الغرض من هذا المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموائل) هو وضع فكرة التنمية المستدامة المبتكرة حديثا موضع التطبيق. تناول المشروع الذي نفذته المحافظة بالاشتراك مع جمعية التنمية والبيئة الممارسات العمرانية المحلية غير الملائمة، وحماية البيئية تحديدا من خلال بناء القدرات. لقد كان مشروع التنمية المستدامة في الإسماعيلية بمثابة خطوة من الخطوات التمهيدية الأولى لممارسات الحوكمة العمرانية واللامركزية، حتى الوقت الحاضر ألا وهى المشاركة في التخطيط العمراني والبيئي وفي إدارتهما. كانت العملية فكرة مبتكرة ابتكرها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموائل) تضمنت إشراك المواطنين وأصحاب الشأن- غالبا من ذوي المصالح المتضاربة- في مدينة الإسماعيلية، وكذا تمكينهم، ومساعدتهم على تحديد المشروعات والبرامج التي تستهدف حل المشكلات العمرانية والبيئية الملحة التي تواجه المدينة، ووضع مخطط لها وتنفيذها. تحقق هذا من خلال سلسلة طويلة من الاجتماعات التي عقدها أصحاب الشأن وتشكيل مجموعات عمل خاصة بالموضوع إلى جانب إجراء المشاورات في المدينة.

هذه العملية المبتكرة القائمة على المشاركة أصبحت تدريجيا أسلوب العمل المتبع في حشد أصحاب الشأن لتحديد القضايا الأساسية، ووضع الإستراتيجيات ذات الأولوية، وتصميم المشروعات الإستراتيجية وتنفيذها. تعززت إدارة المناطق العمرانية وإدارة البيئة في الإسماعيلية من خلال إنشاء نظام معلومات الإدارة البيئية واستخدام الأجهزة الرقمية لرسم الخرائط. نجح المشروع في حشد رأي المحافظة والرأي العام وإجماعهما على تسعة مشروعات رئيسية ذات علاقة مشتركة بين البيئة والعمران. كما أدى عمل جمعية التنمية والبيئة إلى اتخاذ قرارات حيوية أخرى تؤثر على مستقبل المدينة، ومن بين هذه القرارات نقل سوق الجملة الإقليمي إلى موقع آخر بحيث يغطي منطقة مساحتها ٦٥ فدان وكذا محطة الحافلات المركزية على مساحة ٣٧ فدان.

لم يكن لهذا المشروع آثار ملموسة في الإسماعيلية ولكن كان لهذه الآثار دوي كبير على المستويين القومي والعالمي. لقد أدرجت الأعمال التي قدمها المشروع في محتوى المناهج الجامعية في مصر المعنية بالتخطيط العمراني والبيئي. حذا العديد من المبادرات التنموية حذو هذا المشروع مع الرغبة في إتباع منهجه الفريد القائم على المشاركة في العديد من القطاعات. نظرا لأن المشروع كان من بين أوائل المشروعات التي انضمت إلى البرنامج العالمي للمدن المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموائل)، فقد أصبحت الإسماعيلية نموذجا يحتذى به عالميا ومرجعا لما يربو على أربعين مدينة قد انضمت إلى برنامج المدن المستدامة منذ إطلاقه.

من الهام إلقاء الضوء على ضم جهود العمل بين مشروع التنمية المستدامة بالإسماعيلية وجمعية التنمية والبيئة منذ البداية في ظل إدارة حبيبة عيد الكاملة للمشروع. نظرا للتعاون الوثيق بين الكيانين، أصبحت جمعية التنمية والبيئة الذاكرة الرئيسية المرتبطة بممارسات الحوكمة العمرانية التي قدمها مشروع تنمية الإسماعيلية في أوائل التسعينيات. فلولا جمعية التنمية والبيئة لكانت الأعمال القائمة على المشاركة التي قدمت قد اختفت تدريجا مع تعاقب المحافظين على إدارة المحافظة. لقد كانت وظيفة حبيبة عيد هي ضمان عدم اختفاء هذه الأعمال.

نفذت جمعية التنمية والبيئة منذ ذلك الحين مشروعات عدة مستعينة بهذا المنهج. لقد جمعت جمعية التنمية والبيئة الأموال من الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر لتمويل مشروع النقل العام لتوظيف الخريجين من أبناء الإسماعيلية. علاوة على ذلك، استطاعت جمعية التنمية والبيئة بتمويل من الوكالة الألمانية للتعاون الفني(جي تي زد) توفير٦٢٠٠٠ جنيه مصري لتركيب الإضاءة في الشوارع المؤدية إلى المناطق الصناعية وهي الشوارع التي تستخدمها العاملات في رحلتهن اليومية للذهاب إلى العمل والعودة منه. كما حصلت على مائة ألف جنيه مصري أخرى من الحكومة لتطوير منطقة السوق المحلي المفتوح في منطقة "نفيشة" وكذا نقله. كما حصلت الجمعية في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ على مائة ألف جنيه مصري أخرى من الوكالة الألمانية للتعاون الفني (جي تي زد) لتغطية الصرف المفتوح في منطقة التل الكبير حيث أن حوادث وفاة الأطفال جعلت التدخل في هذا أمرا ذا أولوية. استخدمت الأموال الزائدة عن حاجة هذا المشروع والمشروعات الأخرى في تشجير ٢٦ مدرسة وتشجير مدخل المنطقة الصناعية بالإسماعيلية.

بناء القدرات في مصر، وما بعده

تقتضي الحوكمة العمرانية تعزيز وتحديث اختصاصات ومسئوليات السلطات المحلية وشركائها في إدارة المناطق العمرانية على نحو منتظم. يقتضي هذا الأمر بناء القدرات وتدريب صانعي القرار، وواضعي السياسات، والتنفيذيين المحليين من جميع قطاعات الحكومة، وأعضاء المجالس المحلية المنتخبين، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات تنمية المجتمع المحلي، وغيرهم من أصحاب الشأن على مجموعة من المهارات المتنوعة. وبعد أن أتم مشروع التنمية المستدامة بالإسماعيلية نجاحه، كان هناك اتفاق عام في الرأي على أن أعمال الحوكمة العمرانية تقتضي بناء القدرات والتدريب لضمان الفعالية والاستدامة.

نفذت جمعية التنمية والبيئة برنامجا شاملا لبناء القدرات على مستوى المحافظة تحت مظلة المشروع الثاني للتنمية المستدامة بالإسماعيلية، وذلك بالتعاون مع المحافظة، ومن خلال المساعدة الفنية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموائل) التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وكذا التمويل المقدم من الصندوق الاجتماعي للتنمية. أعدت جمعية التنمية والبيئة ما يربو على اثني عشر كتيبا تدريبيا ومواد تدريبية مقدمة من برنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة (الموائل) في جميع جوانب التخطيط العمراني والبيئي وإدارتهما وعملت على ترجمتها، بعد الحصول على تصريح من المحافظة بتجديد النادي المحلي المهجور وتجهيزه ليكون مركزا تدريبيا حديثا. اشتملت هذه الكتيبات على كتيبات حول القيادة، ووسائل المشاركة العمرانية، والنوع الاجتماعي، وإدارة المناطق العمرانية، وإدارة النزاع وإجراء المسح الاجتماعي في الأحياء الشعبية الفقيرة. اشتملت المواد أيضا على سلسلة من كتيبات التدريب التي أعدت خصيصا لتعزيز مهارات أعضاء المجالس النيابية المحلية المنتخبين، أي عضو المجلس الذي يلعب دور صانع السياسات، ومتخذ القرار، والقائم بتسهيل عملية الاتصال، والميسر، والمفاوض، والممول، والمشرف، وصاحب النفوذ والسلطة، والقائم على بناء المؤسسات، والقائد.

أدارت جمعية التنمية والبيئة مركز التنمية المستدامة للتدريب وبناء القدرات منذ أن افتتح في عام١٩٩٧. درب المركز ثمانية عشر متدربا من حملة الماجستير الذين دربوا بدورهم ١٨٠٠ شخصا من المسئولين وأصحاب الشأن من المصريين من بينهم أعضاء المجالس المحلية المنتخبين من الإسماعيلية والمحافظات الأخرى، والتنفيذيين من الوزارات الأخرى المتنوعة وأعضاء هيئة التدريس من جامعة قناة السويس، والسيدات، والشباب. استغل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموائل) هذا المركز بشكل منتظم لإجراء دورات تدريبية على المستوى الإقليمي بالتعاون مع جمعية البيئة والتنمية. تدرب موفدون عرب من المنطقة في هذا المركز، من بينهم أربعة وثلاثين رئيسا من رؤساء مجالس المدن، وممثلو أربع جامعات من فلسطين. حضر قادة المجالس المحلية المنتخبين من كل من المغرب، وتونس، وليبيا، والسودان، وموريتانيا، والأردن، وفلسطين، وسوريا، ولبنان سلسلة من الحلقات التدريبية التي استعانت بمواد التدريب التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموائل) وهي مواد وثيقة الصلة بموضوع التدريب اختارتها جمعية التنمية والبيئة في سياق إقليمي. وثق هذا العمل الرائد في مجال بناء القدرات واستشهد به في العديد من المنشورات الدولية.

تطوير الأحياء الشعبية الفقيرة وإكسابها واجهة إنسانية

بدأت جمعية التنمية والبيئة عملها في مشروع تطوير الأحياء الشعبية الفقيرة في منطقتي بهتيني والحالوس في عام ٢٠٠٣ بمشاركة بينها وبين محافظة الإسماعيلية، وبالتعاون مع وكالة التعاون الإيطالية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يبلغ إجمالي مساحة هاتين المنطقتين العشوائيتين اللتين تقعان غرب مدينة الإسماعيلية بالقرب من بحيرة التمساح، ١٠٦ أفدنة، وهى المأوى لما يقرب من ١٥٠٠٠ شخص.

كشفت هاتان المنطقتان النقاب عن الحرمان البشري في أسوأ حالاته المتمثل في ضعف شبكات الطرق، ورداءة الوحدات السكنية، وسوء تخطيط المناطق الصالحة للسكن، وضعف أنظمة الصرف الصحي وعدم كفايتها، وعدم الحصول على مياه الشرب بالقدر الكافي، والافتقار إلى إدارة المخلفات الصلبة، وقلة عدد الخدمات الصحية المقدمة وقلة عدد أعمدة الإنارة في الشوارع، كما تسكنها القوارض التي تسبب فى أزمة صحية عامة بين سكان المنطقة.

لكن ما قد بدأ في شكل مبادرة تقليدية لتطوير الأحياء الشعبية الفقيرة بهدف تحسين البيئة المادية قد تحول على أيدي جمعية التنمية والبيئة إلى رؤية شاملة لتحسين الظروف الإنسانية وتمكين السكان. فلم تعمل الجمعية على توعية السكان بحقوقهم فحسب، بل دربتهم أيضا على كيفية تحديد المشاكل التي تواجههم وكيفية إبدائها، وكذا كيفية التفاوض مع السلطات المحلية لنيل مطالبهم. أعدت جمعية التنمية والبيئة في إطار تنفيذها لهذا الأمر، عددا من قادة المجتمع من الرجال والسيدات لضمان وصول صوت الأهالي إلى المسئولين. ولقد ارتكز قدر كبير من النجاح الذي حققته عمليات التفاوض مع السلطات المحلية، على رفع الحس لدى نواب المجالس المحلية المنتخبة والسلطات المحلية وعلى ما تلقوه من تدريب على كيفية تنسيق العمل والاتفاق في الرأي بشأن تقديم الخدمات المحسنة. إن المنحة المقدمة من وكالة التعاون الإيطالية التي بلغت ثلاثة ملايين دولار أمريكي، والتي واكبها التمويل المقدم من الحكومة وقدره ثلاثة ملايين دولار أمريكي قد جعلتا من التطوير والعمل الاجتماعي أمرا يمكن تنفيذه. لقد ثبت أن المساهمات المالية وكذا المساهمات العينية المحلية إلى جانب المساهمات التطوعية من القطاع الخاص لا غنى عنها لاستكمال هذه الأموال.

تطوير البيئة المادية وإصلاح البنية التحتية الأساسية

أعدت خرائط مفصلة للمنطقتين الشعبيتين باستخدام نظام المعلومات الجغرافية الحديث، وصور الأقمار الصناعية، وأجهزة رسم الخرائط الرقمية التي قام مشروع التنمية المستدامة بتركيبها بالإسماعيلية. كشفت الخرائط النقاب عن مدى الفوضى العمرانية والفوضى في البنية الأساسية وكذا مدى ما وصل إليه من بعد عمراني على الأرض الزراعية. لقد بدأت جمعية التنمية والبيئة تنفيذ مهمة جمع السكان مع نظرائهم

لإعادة مناقشة العقد الاجتماعي الحالي وذلك بالتعاون مع ما يربو على عشرة هيئات حكومية مركزية ومحلية تتعامل فعليا مع جميع القطاعات المعروفة في الإدارة الحكومية. اضطر بعض السكان إلى إخلاء منازلهم (في مقابل الحصول على تعويض مناسب) من أجل إعادة تخطيط شبكة الشوارع على الرغم من أن الأكثرية انتفعت من هذا الأمر. أثبتت المناقشات الطويلة أنها تجربة تعليمية قيمة للمحليين الذي منحوا صوتا للمرة الأولى في حياتهم. وبمرور الوقت اكتملت عملية إعادة التخطيط والتطوير المادي، فأصبح لدى مجتمعي باهتيني والحالوس شبكات شوارع جديدة، وصرف صحي يؤدي وظيفته على النحو الأمثل، ومحطات معالجة، ومياه شرب، وأعمدة كهرباء ذات كابلات تمر تحت الأرض وفقا للمواصفات القياسية الدولية للسلامة والأمان. كما خصصت جمعية البيئة والتنمية أرقاما للمنازل والمباني. وما أن اكتملت هذه العملية استطاعت المحافظة تحديث نظام المعلومات الجغرافية لهاتين المنطقتين من أجل تسهيل عملية التخطيط في المستقبل.

التشبيك من أجل التغيير

كان موضوع إنشاء الشبكات وإقامة التحالفات من أجل إحداث أثر أكبر وحشد التأييد من بين الموضوعات التي اعتلت قمة اهتمامات جمعية التنمية والبيئة. جمعية التنمية والبيئة هي المنظمة غير الحكومية الوحيدة على المستوى القومي التي تحتل عضوية لجنة البيئة في محافظة الإسماعيلية. يضمن هذا المركز الذي تحتله الجمعية توصيل صوت الجماهير إلى المسئولين أثناء عملية التخطيط واتخاذ القرار في داخل نظام الحكومة المحلية. لقد اختارت جامعة قناة السويس جمعية التنمية والبيئة لتكون عضوا دائما أيضا في اللجنة التابعة لها المعنية بشئون المجتمع وتنمية البيئة. تستطيع الجمعية بانتظام بوصفها عضوا في هذه اللجنة تقديم المشورة الصحيحة للجامعة في القضايا البيئية الملحة. علاوة على ذلك انضمت جمعية البيئة والتنمية إلى اثنتي عشرة منظمة محلية غير حكومية في عام ٢٠٠٦ لتشكيل أول اتحاد من المنظمات غير الحكومية لحماية البيئة في الإسماعيلية. لقد نشط التحالف برئاسة جمعية التنمية والبيئة في متابعة المبادرة المحلية لإعادة تدوير المخلفات الزراعية التي تمولها الوكالة الكندية للتنمية الدولية. ترأس الجمعية أيضا مبادرة هامة أخرى في مجال حماية التنوع الحيوي وتوثيق التراث الطبيعي المعرض للخطر في المناطق الساحلية منذ بدء هذه المبادرة في عام ٢٠٠٥. كما انضمت جمعية التنمية والبيئة إلى ثلاث منظمات غير حكومية أخرى من كل من مرسى مطروح، وشمال سيناء، والإسكندرية، وأنشأت معا متحفا في مرسى مطروح يعرض نماذج الحياة الحيوانية والنباتية النادرة المعرضة للخطر على أمل أن يحتل هذا الموضوع اهتمام صانعي القرار على المستوى القومي.

الانتشار عالميا

أما على المستوى العالمي، فلقد عقدت جمعية البيئة والتنمية اتصالات وأنشأت شبكات على نحو فعال مع العديد من مسئولي المدن والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم من بينها منظمات غير حكومية في مدراس (الهند)، وشنغهاي وشنيانج (الصين)، وكيب تاون وجوهانسبرج (جنوب إفريقيا)، ونيروبي(كينيا)، ودار السلام(تنزانيا)، وموسكو. عادت هذه الزيارات على كلا الطرفين بالنفع المتبادل من حيث المشاركة في تقديم الحلول المبتكرة بشأن إدارة المدن والحماية البيئية للمدن التي تواجه تحديات عمرانية مشابهة. استضافت الجمعية على نحو مماثل أيضاً العديد من الوفود من تنزانيا، وتونس، والمغرب للوقوف عن قرب على تجربة الإسماعيلية. لقد أصبحت حبيبة عيد شخصا ذا مقدرة عالية، ولقد عرضت تجربتها في مجال تخطيط وإدارة المدن وتطوير الأحياء الشعبية الفقيرة بصفتها الشخصية وبالنيابة عن جمعية التنمية والبيئة وكذا بالنيابة عن المشروعات التي أدارتها فيما يقرب من أربعين مؤتمرا وقمة عالمية وإقليمية في ثلاث وعشرين مدينة من كبرات المدن في العالم بدءا من هافانا إلى يوكوهاما.

مقومات النجاح

هناك العديد من الدروس المستفادة من العمل الرائد لجمعية التنمية والبيئة على مدى الستة عشر عاما الماضية. شكلت العديد من النجاحات وأوجه القصور في تطور الجمعية، كما أسهم الكثير من الأشخاص والشركاء في مهمتها حيث وثق الكثير من هذه الأوجه. ولكن إذا كانت محافظة الإسماعيلية قد اكتسبت سمعة عالمية لأفضل الممارسات في مجال الحوكمة العمرانية، فقد كان ذلك من خلال الجهود الشاقة التي بذلتها حبيبة عيد. شهد عشرة محافظين من الذين تعاقبوا على محافظة الإسماعيلية والتي عملت معهم حبيبة عيد، شهدوا على نحو وثيق على قدرتها على حشد الرأي العام وتحفيزه وتحريكه لمواصلة تحقيق الأهداف العامة باعتبارها أحد الساسة المحليين المخضرمين. إن إخلاص حبيبة عيد وتعاطفها مع الناس وقدرتها على الاستماع إليهم وفوق هذا كله رغبتها في مساعدة المحرومين قد جعل منها بطلة محلية. انتخب شعب الإسماعيلية حبيبه عيد نائبا لرئيس المجلس الشعبي المحلي في عام ١٩٩٧ جاعلا منها أول امرأة في مصر تحتل هذا المنصب، اعترافا منه بإسهاماتها.

لقد أكتسب عمل حبيبة عيد في مجال خدمة شعب الإسماعيلية اعترافا دوليا. لقد منحت حبيبة عيد جائزة مؤسسة أغاخان نظير عملها المبتكر في مشروع تطوير أبو عطوة وذلك في احتفال رسمي أقيم في مراكش في عام ١٩٨٢ ، وتسلمت في عام ١٩٩٢ جائزة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموائل) في جاكرتا نظير إسهاماتها في التفوق في الممارسات العمرانية. تسلمت حبيبة عيد في احتفال رسمي أقيم في ديلان في الصين في عام ١٩٩٩ بمناسبة يوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية نوط الشرف من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموائل) نظير التزامها الشخصي المتميز بقضية التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، وهو النوط الذي يطمح إليه الكثيرون. تمثل هذه الجائزة أرفع الجوائز العالمية التي تعترف بالإنجازات الرائعة التي يحققها الأفراد، والمنظمات، والمشروعات في تحسين جودة الحياة والمستوطنات البشرية في المناطق الحضرية.

كتبتها: هالة الشافعي خبير التنمية الاقتصادية ومستشار في مجال النوع الاجتماعي والتنمية.

خوفو
خفرع
منقرع

دور الإعلام، والاتصال، وأجهزة الإعلام

إذا كانت الأعوام الخمسون الماضية قد شهدت تراجعاً في العمل الطوعي، ودور المجتمع المدني في مصر، فإن التغيرات الأخيرة في دور الدولة في مصر، أصبحت تقترن بالأهمية المتزايدة للدور المنوط بالمجتمع المدني لاستكمال الجهود التي تبذلها مؤسسات الدولة في سعيها نحو التنمية الحقيقية.

ولكي يضطلع المجتمع المدني بدوره بشكل فعال، فإنه يتعين عليه القيام بدور يعتبر جزءاً من النسيج المؤسسي لإدارة التنمية. ومن الضروري أن تشارك منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار ومتابعة العمل التنموي من خلال آليات مجتمعية راسخة للمساءلة، ضمانا لمطابقة البرامج والسياسات لاحتياجات المجتمع. كما أنه يتعين على تلك المنظمات، العمل على الحد من الفساد وسوء استخدام الموارد الحكومية، وضمان تنفيذ البرامج التنموية، التي من شأنها تعزيز العدالة والإنصاف، فضلا عن تمكين وحماية أكثر فئات السكان تهميشاً.

وفي هذا الفصل نلقي الضوء على ثلاث آليات رئيسية وضرورية من أجل تفعيل مشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار ومتابعة مختلف العمليات. ويتناول الجزء الأول بالبحث إمكانية انخراط منظمات المجتمع المدني في برامج وأنشطة الوكالات الحكومية. ويطرح الجزء الثاني إطاراً للمبادئ والحقوق بخصوص الإعلام العام، ويوصي بإجراء إصلاحات أساسية من أجل تهيئة بيئة مؤسسية وقانونية داعمة لضمان الإتاحة الحرة والمنفتحة للمعلومات والوصول إليها. أما الجزء الثالث، فيلقى الضوء على دور أجهزة الإعلام كأداة رئيسية في توصيل المعلومات ونشرها بين الناس.

١. اندماج منظمات المجتمع المدني في عمل المؤسسات الحكومية:

إن إندماج منظمات المجتمع المدني في برامج وأنشطة المؤسسات والوكالات الحكومية، من شأنه التأكيد على أن المجتمع المدني يلعب دوراً أكثر أهمية في التأثير على السياسات وعملية صنع القرارات، وكذلك متابعة الأداء التنموي، والمساهمة بدرجة أكبر في مستوى التفاعل بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني. ثم إن تهيئة المجال الملائم من أجل مشاركة المجتمع المدني، يمكن ان يؤدي إلى مستويات أكبر من المساءلة والشفافية، ويسد الفجوة بين المؤسسات الحكومية– أياً كان مجال اهتمامها– وبين المواطنين. ولتدعيم العلاقة بين الطرفين، فإنه يجب أن تناط أدوار محددة ومسئوليات خاصة بكلا الطرفين، بطريقة من شأنها الاستفادة من مواطن القوة النسبية، والقدرات الخاصة لكلا الطرفين من أجل الصالح العام. ويعتبر دور المجتمع المدني في الأزمات الحكومية، ونظم إدارة الحالات الطارئة، مثالاً جيداً على المزايا المرتقبة لانخراط المجتمع المدني في الأنشطة الحكومية (انظر إطار ١١–١).

تنظيم إدماج المجتمع المدني في عملية صنع القرار:

أنشئ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، في عام ١٩٨٧، كأحد الأجهزة الحكومية الأساسية التابعة لمجلس الوزراء المصري، ويتم تمويله من خلال الموازنة العامة للدولة، لكي يقدم المشورة والدعم الفني للسياسات، استناداً إلى القرائن المعلومات والبيانات الدقيقة.

طريقة تشغيل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار:

يقوم المركز خلال الربع الثاني من كل عام بالإعداد لخطته السنوية، ويحرص المركز على أن تأخذ هذه الخطة في الاعتبار أولويات المجتمع المصري بكافة شرائحه وأطيافه. ولتحقيق هذا الهدف قام المركز بإعداد استمارة يتم توزيعها على مؤسسات المجتمع المدني وعلى عدد من المفكرين، وقادة الرأي، وأساتذة الجامعات، والناشطين السياسيين، للتعرف على مقترحاتهم في الموضوعات التي يرون من المفيد أن يتصدى لها المركز سواء من خلال الدراسات وتقارير السياسات أو المؤتمرات والندوات والمحاضرات العامة والحلقات النقاشية، ومن ثم تأخذ المؤسسات الحكومية في الاعتبار، عند صياغة خطتها، توجهات وأولويات ورؤى مؤسسات المجتمع المدني.

إطار ١١-١ المجتمع المدني ونظم إدارة الأزمات والطوارئ:

تتسم النظم الحالية لإدارة الطوارئ والكوارث في مصر، بغياب التخطيط والاستعداد المسبق على وقوع الحوادث، فضلا عن عدم وجود توثيق وتقييم لجهود الإغاثة في حالة الأحداث الطارئة، بعد وقوع الأزمات والكوارث، مما يؤثر تأثيرا سلبياً على كفاءة وفعالية التصدي للأحداث الطارئة.

إن غياب التخطيط يتمخض عن بطء وفوضى الجهود المبذولة في حالة الأحداث الطارئة، الأمر الذي يمكن أن يضاعف من حجم الأضرار والمعاناة التي تتسبب فيها تلك الكوارث. ومن مواطن الضعف الأخرى، عدم الاهتمام بالصيانة الدورية، ومتابعة إجراءات السلامة والأمان، فضلا عن كفاية الأموال المخصصة لتسهيلات الطوارئ، ويمكن أن تؤدي عمليات التقييم المتهافتة بعد مرحلة الطوارئ إلى تكرار الأخطاء التي وقعت في الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الغياب النسبي لحشد الموارد البشرية والمالية، على المستوى المحلي، أثناء وفي أعقاب الكوارث والطوارئ- والذي يرجع جزئياً إلى غياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني- يضع العراقيل أمام نظام إدارة الطوارئ ومواجهتها. ويفاقم من الفوضى الناجمة عن ذلك، ضعف عملية التواصل مع الضحايا، وأجهزة الإعلام، والجمهور، بخصوص الطوارئ.

ويمكن للمجتمع المدني أن يلعب دوراً هاماً في ثلاث مراحل مختلفة لإدارة الأزمات والطوارئ:

* في مرحلة ما قبل وقوع الطوارئ والكوارث يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دوراً من خلال تقديم التقارير ومتابعتها بشأن التزام الناس بإجراءات السلامة والأمان، حتى يكونوا متأهبين لحالات الطوارئ والكوارث، وتفادي آثارها السيئة، بل وتفادي وقوع الأزمة ذاتها. ويجب أن تشترك منظمات المجتمع المدني في وضع خطط الطوارئ، وأن تشارك أيضا في تدريبات الاستعداد لمواجهة تلك الحالات، وتستطيع منظمات المجتمع المدني أيضا جمع البيانات والمعلومات بشأن التأهب لحالات الطوارئ والإغاثة في أوقات الكوارث، كما تستطيع حث المؤسسات على الأخذ بإجراءات السلامة والأمان للحيلولة دون وقوع الكوارث.
* يستطيع المجتمع المدني- في المرحلة الثانية من التصدي والاحتواء- الانخراط في أنشطة الإغاثة، والقيام بعمليات الإجلاء الطارئ، وتوفير المأوى المؤقت، وتقديم النصح والمشورة والدعم النفسي إلى المتضررين وأسرهم، كما تستطيع منظمات المجتمع المدني إصدار تقارير موضوعية لتوثيق وتقييم الجهود التي بذلتها الحكومة عند التصدي لحالات الطوارئ.
* تنطوي المرحلة الثالثة لإدارة الطوارئ على أنشطة ما بعد الطوارئ. وهنا يستطيع المجتمع المدني المشاركة في عملية إعادة التأهيل عن طريق المنح العينية والمالية، والمساعدات الغذائية والمأوى، والكساء، والمساعدات النقدية. كما يستطيع المجتمع المدني تقديم المساعدات القانونية، والعمل على إنشاء جماعات الضغط لضمان احترام حقوق الضحايا. وبحكم ما لمنظمات المجتمع المدني من خبرات، فإنها تستطيع المعاونة في تخطيط وتنفيذ إدارة الطوارئ في المستقبل، وجهود الإغاثة من الكوارث.

ولتفعيل دور المجتمع المدني في إدارة حالات الطوارئ والكوارث، فإنه يمكن استحداث اطار مؤسسي، للتنسيق بين جهود المؤسسات غير الحكومية في عمليات الإغاثة، وإدارة الأزمات والكوارث، وهذا يستوجب التعرف على المنظمات التي تستطيع تقديم المساعدات، ووضع الآليات من أجل تبادل المعدات وتسهيلات الإغاثة، ويتعين على الوكالات الحكومية المختصة وضع البرامج الإدارية بغية تنسيق الجهود مع منظمات المجتمع المدني أثناء المراحل الثلاث لإدارة الأحداث الطارئة، الأمر الذي من شأنه إناطة مهام خاصة بمنظمات المجتمع المدني، مثل: زيادة الوعي لدي الجماهير بخصوص مخاطر الطوارئ والكوارث، ووضع دليل لإدارة الأزمة، كما يمكن للحكومة وضع برنامج مشترك لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك التدريب العملي على الأساليب الفنية الأساسية للإدارة، وتدبير الموارد المالية عن طريق أجهزة الإعلام، وأعمال الإسعاف، وهلم جرا. وأخيرا، ينبغي السماح للمجتمع المدني بعضوية اللجنة القومية لإدارة الأزمات.

المصدر: ماجد عثمان، ورقة مرجعية لتقرير تنمية الموارد البشرية في مصر، ٢٠٠٧

التقييم الموضوعي للجهود التنموية الجارية الآن، يسمح بتعديل المسارات، وتقليل الهدر والحد من سوء التخطيط والفساد الإداري، ويسمح في نفس الوقت بالترويج لنماذج النجاح والدروس المستفادة من أجل تعميم هذه النماذج التنموية الناجحة.

توفير المعلومات

يقوم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بتوفير البيانات والمعلومات للكافة وبدون مقابل من خلال إتاحتها عبر موقعه الإلكتروني، وقد بدأ المركز في نوع جديد من الإتاحة المعلوماتية يتم بمقتضاه إتاحة البيانات الخام للمسوح الميدانية عبر موقعه، حيث يقوم المركز بوضع قاعدة بيانات المسوح التي يمتلكها المركز ويصاحب ذلك المنهجية المطبقة، والاستبيان المستخدم، وقاموس تعريفات المتغيرات وذلك لتسهيل إجراء أية تحليلات إحصائية يرغب في إجرائها الباحثون ومستخدمو البيانات. بالإضافة إلى ذلك فإن المركز يسمح للجهات الأخرى بإتاحة بياناتها على نفس الموقع دون تحميلها بأية أعباء مادية.

وسيبدأ المركز مبادرة جديدة لإتاحة المعلومات المباشرة بخصوص منظمات المجتمع المدني والأنشطة التي تقوم بها، وتتضمن هذه المبادرة إطلاق موقع إلكتروني يشتمل على قواعد بيانات لمنظمات المجتمع المدني مصنفة حسب نوع النشاط، والتوزيع الجغرافي، وعرض قصص نجاح تلك المنظمات في مختلف المجالات التنموية، وعرض البيانات والمعلومات التي تساعد تلك المنظمات في تحقيق أهدافها ومقاصدها.

المجتمع المدني ومتابعة الأداء التنموي:

إن قيام مؤسسات المجتمع المدني برصد الأداء التنموي ومتابعته على المستويات القطاعية والجغرافية يمكن أن يساعد على تحقيق قدر أكبر من المساءلة المجتمعية في برامج التنمية، وقدر أكبر من التقييم الموضوعي للجهود التنموية الجارية، يسمح بتعديل المسارات، وتقليل الهدر وسوء التخطيط والفساد الإداري، وفي نفس الوقت يسمح بالترويج لنماذج النجاح والدروس المستفادة من أجل تعميم هذه النماذج التنموية الناجحة.

وفيما يلي نلقي نظرة عامة على اشتراك منظمات المجتمع المدني في عمليات الرصد والمتابعة التي يقوم بها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار:

مركز استطلاعات الرأي العام:

تعكس استطلاعات الرأي العام في العالم آراء المواطنين، وأفكارهم، وأولوياتهم، وتوفر آلية التغذية الراجعة بخصوص تصميم وتنفيذ السياسات والتشريعات. وفي كثير من الأحيان تكون هذه التغذية الراجعة صادمة للمخططين ومتخذي القرارات وصانعي السياسات وتتطلب منهم قدرة على المواءمة والتفاعل الإيجابي مع الرأي الآخر وقدرة موازية على التواصل مع الجماهير من أجل تشكيل الكتلة الحرجة التي تساند التغيير والتي بدونها يصبح السياسي معزولاً عن الجماهير حتى وإن كان ممسكا بتلابيب السلطة

إطار ١١-٢: مؤشرات الحوكمة من أجل مراقبة المجتمع المدني

يعكف مركز أوسلو للحوكمة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع جيل جديد من مؤشرات الحوكمة، لقياس مختلف أبعاد السياسات التنفيذية والأطر التنظيمية. والحوكمة مجال جديد للسياسة العامة لدى كثير من البلدان النامية، وتتضمن التحديات التوحيد القياسي لجمع البيانات، والعجز في القدرة على جمع البيانات وتحليلها وتوزيعها. وثمة ما يناهز ثمانية أبعاد تتطلب مؤشرات الحوكمة، ولكننا سنناقش أربعة منها فقط في هذا الإطار، وهي: إدارة القطاع العام، والفساد، والعدالة، وحقوق الإنسان[١].

يجب على الحكومات أن تكون على دراية بالتحديات التي سوف تواجهها والفرص التي سوف تلوح لها، عندما تقوم بوضع نظام فعال من أجل رصد جودة الحكومة، ويتعلق بعض تلك التحديات والفرص بعملية الرصد والتقييم بصفة عامة، أما البعض الآخر فيختص برصد وتقييم الحكومة. على أن تقييم ورصد الحكومة مسألة تنطوي على تحدٍّ خاص، لأنها في كثير من الحالات تشمل عدة قطاعات، وتتطلب تحويل المفاهيم المعقدة للديمقراطية والحوكمة الى وحدات تنفيذية.

١. المجموعة الأولى من مؤشرات الحوكمة تتعلق بإدارة القطاع العام:

* **عمليات صياغة السياسات**: يتم حساب مؤشر الميزانية المفتوحة سنوياً في كثير من الدول، وهو يشتمل على مؤشرات تقيس مدى التزام الحكومة بالشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالميزانية. ومن بين المؤشرات الممكنة لقياس جودة عمليات صنع السياسات، النسبة المئوية للمواطنين الذين يعتقدون بأن الإدارة الحكومية/ العامة تتمتع بالشفافية والمشاركة في عمليات صنع السياسات، ومن المؤشرات الممكنة الأخرى، النسبة المئوية لصانعي السياسات الذين يرون أن لديهم "معلومات كافية" يتخذون قراراتهم بناء عليها.
* **وصول المواطن للمعلومات**: يجب أن تنعكس "حرية المعلومات" في الأجل المتوسط من خلال النتيجة المنتظرة ألا وهي ظهور جمهور تتوفر لديه المعلومات بشكل جيد، جمهور يشارك في أنشطة التنمية الوطنية. ويمكن استخدام أحد المؤشرات الخاصة لقياس عدد المصادر الإخبارية المتعددة، والمنافذ الإعلامية، مصنفه ما بين العام/الخاص، والتي تزود المواطنين بالأخبار الموضوعية الموثوق بها. ويمكن أن تشتمل المؤشرات تقييم البيئة القانونية، التي تشجع الوصول الى المعلومات، على وجود وتنفيذ تشريع/او إطار قانوني لحرية المعلومات، وعدد الوكالات الحكومية التي قامت بتنفيذ الخطوط الإرشادية لحرية المعلومات، وحجم الطلبات على المعلومات بموجب القانون الجديد لحرية المعلومات. ويمكن أن يشتمل مسح يستهدف الصحفيين على مؤشرات لقياس تصوراتهم المتعلقة بمدى إتاحة المعلومات الكافية بشأن المسائل الأساسية للسياسات العامة.
* **تعزيز انخراط البرلمان في عمليات صياغة السياسات**: وقد تشتمل المؤشرات على النسبة المئوية لأعضاء البرلمان الذين يعتقدون بأن نظام اللجان يتسم بالفاعلية في تمكين البرلمانيين من التأثير في مناقشة سياسات التنمية.

٢. المجموعة الثانية من مؤشرات الحوكمة تتعلق بالفساد: تشتمل أطر المؤشرات الموجودة حاليا على قضايا الفساد المنظورة أمام القضاء، وعلى الثقة المتزايدة للمستثمرين.

٣. المجموعة الثالثة من مؤشرات الحوكمة تتعلق بالعدالة:

* **النسبة المئوية للسكان ضحايا العنف الأسري**: يحدد هذا المؤشر مدى انتشار حالات العنف المبلغ عنها على المستوى الأسري. ويمكن أن يقتصر العنف الأسري على إساءة معاملة الشريك، وعادة ما يشتمل على إساءة المعاملة بدنيا، او جنسيا، او وجدانياً.
* **ثقة/ المواطنين فين، او اطمئنانهم إلى، نظم العدالة الرسمية والعرفية**: يجب أن تشتمل أدوات جمع البيانات على مناقشات الفئات المستهدفة، واستبيان موجز على عينة من الأسر بخصوص خبرتها وفهمها لنظام القضاء العرفي، واستبيان آخر عن المدعين والمدعى عليهم.
* **مؤشرات أخرى تتعلق بالعنف الأسري**: **تشتمل مصادر البيانات على مسوح مثل**: مسح السكان والصحة، فضلا عن معلومات من الشرطة، وسجلات المحاكم بما في ذلك عدد قضايا العنف الأسري التي تم إبلاغ الشرطة بها في السنة (مصنفة حسب نوع الضحية، أنثى/ ذكر)، والشخص المتهم بالاعتداء، والنسبة المئوية لحالات العنف الأسرى التي تم إبلاغ الشرطة بها، وأحيلت الى المحاكم للنظر فيها، والنسبة المئوية لقضايا العنف الأسري التي قضت فيها المحاكم بالإدانة.

٤. المجموعة الرابعة من مؤشرات الحوكمة تتعلق بحقوق الإنسان: يبدو -حتى الآن- أنه لا توجد مؤشرات لقياس الموضوع الفرعي لحقوق الإنسان. والمؤشرات المقترحة لحقوق الإنسان مؤشرات مفيدة لأنها تتناول قضايا التنفيذ المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مواجهة مؤشرات حقوق الإنسان الأكثر استخداماً والتي تركز على مدى الالتزام القانوني بحقوق الإنسان أي المصادقة على اتفاقيات حقوق الإنسان (وإدراجها في القوانين الداخلية)، وتتناول أهداف واستراتيجيات التنمية للألفية كلا من الحقوق المدنية/ الأساسية، والحقوق الاجتماعية/ الاقتصادية[٢].

* عدد دعاوي انتهاك حقوق الإنسان، التي رفعت آمام القضاء بالفعل، وعدد القضايا التي تم البث فيها آمام القضاء، كنسبة مئوية من:
  ١. عدد المخالفات التي أبلغت بها الشرطة.
  ٢. عدد الحالات القبض علي المتهمين
  ٣. عدد دعاوي اتهام المشتبه فيهم
  ٤. عدد الدعاوي التي بدأت المحاكم إجراءات الفصل فيها
* النسبة المئوية لدعاوي انتهاك حقوق الإنسان التي تم ابلاغ الشرطة بها كنسبة من جميع الدعاوي المطروحة أمام القضاء. ويرتبط هذا المؤشر الأول، ويزيد من وعي المواطنين بحقوقهم الإنسانية.
* عدد السجناء فى الأمتار المربعة (مساحة الزنزانة) ويرتكز هذا المؤشر الهام علي حق السجناء فى الأمن والظروف المعيشية الكريمة. وتقاس نسبة تكدس السجناء بقسمة عدد السجناء على عدد الغرف فى المساحة بالمتر المربع.
* نسبة التصويت فى الانتخابات، يعتبر عدد الذين زدلوا بأصواتهم فى الانتخابات مؤشر مفيد من مؤشرات حقوق الإنسان لأنه يوضح مدى وعى المواطنين بحقهم فى التصويت وأما التفاصيل الأخرى مثل نسبة النساء الاتى لهن حق التصويت والفئات المحرومة الأخرى التي تقوم بالتصويت فهي مفيدة كذلك.
* الوعى بحقوق الإنسان: يقترح مركز أوسلو للحوكمة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، إدخال مؤشر الحوكمة، الذي يركز على وعى المواطن بحقوق الإنسان، بناء على مسح دقيق يجرى من أجل تقييم المجالات الهامة لتعليم حقوق الإنسان بطريقة عملية وسهلة، بما في ذلك التوعية، والمعرفة، والقيم والاتجاهات، والسلوكيات.

المصدر: مقتبس بتصرف من مركز أوسلو للحوكمة التابع للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (٢٠٠٧) تقرير بشأن مؤشرات الحوكمة الإستراتيجية ملاوي للنمور والتنمية: التوصيات والخطوات القادمة

وقابضا على خيوطها. ويمكن توظيف مركز استطلاعات الرأي وبشكل فعال في متابعة الأداء التنموي وهو ما يحدث فعلا من خلال استطلاعات الرأي المتعلقة بتقديم الخدمات الأساسية (آراء المواطنين في خدمات التأمين الصحي - مدى انتشار الدروس الخصوصية- تقييم أداء الحكومة- تقييم خدمات الحكومة الإلكترونية-...) واستطلاعات الرأي المتعلقة بهموم المواطن (استطلاع الفساد- مشكلات المواطن- ...). وهي بذلك، تلعب دوراً متزايداً في صياغة السياسات العامة، والضغط على الحكومات من أجل تنفيذ السياسات التي تعني باحتياجات وأولويات المواطنين والمجتمعات. وتتطلب الاستفادة الفعالة من استطلاعات الرأي العام في التخطيط وصنع السياسات مرونة ومقدرة على التوافق من جانب المسئولين الحكوميين.

ويمكن توظيف مركز استطلاعات الرأي في متابعة الأداء التنموي عن طريق إجراء البحوث بخصوص آراء المواطنين بشأن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبشأن الأداء الحكومي، والقضايا والاهتمامات العامة. ولكي تقوم مراكز استطلاعات الرأي العام بدورها الهام في قياس الرأي العام، فإن الأمر يقتضي أن تتمتع تلك المراكز بقدر من الاستقلالية والبعد عن أي مؤثرات خارجية او ضغوط من جماعات المصالح الخاصة. ومن الأمور الهامة أيضا توفير التمويل الدائم لمركز استطلاعات الرأي العام، من أجل الحفاظ على كفاءتها المهنية، والحفاظ على مصداقية نتائج البحوث التي تقوم بها.

١. http://www.undp.org/oslocentre/docso6/about_the_governance_indicators_project.pdf

٢. http://www.undp.org/oslocentre/docs06/HRBA%20indicators%20guide.pdf

وقد أثار وجود مركز لاستطلاع الرأي العام تحت مظلة مجلس الوزراء المصري قدراً كبيراً من الجدل حول مدى مصداقية النتائج الصادرة عنه في ضوء تبعيته لجهة حكومية، كما أثار البعض أيضا تحفظا حول مدى شعور المدلى بالبيانات بالأمان إذا كان السائل ينتمي إلى جهاز حكومي. وحرصاً على إضفاء أكبر قدر من المصداقية على أعمال مركز استطلاع الرأي فقد وافق السيد رئيس الوزراء على تشكيل مجلس أمناء يتولى توجيه مركز استطلاع الرأي العام والإشراف على أعماله بما يضمن الالتزام بكافة الإجراءات التي تضمن التزام المركز بقواعد الشفافية ومن ثم الحفاظ على مصداقيته، على أن يكون التشكيل من شخصيات معظمها غير حكومية وغير حزبية وذلك لتأكيد استقلاليته.

مركز العقد الاجتماعي:

في عام ٢٠٠٦، وافقت الحكومة المصرية على إنشاء مركز عقد اجتماعي، داخل إطار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، كمشروع مشترك مع الحكومة المصرية، لمتابعة الاقتراحات المبينة في تقرير التنمية البشرية في مصر لعام٢٠٠٥. وبعد هذا المركز الجديد بمثابة نموذج لاندماج المجتمع المدني في أعمال الوكالات الحكومية والوزارات. والمركز هيئة مستقلة منوط بها صياغة وتنفيذ ومتابعة البرامج والسياسات الموصى بها والخاصة بـ "العقد الاجتماعي" الجديد المبين في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٥.

وقد تم تشكيل مجلس أمناء لمركز العقد الاجتماعي، بحيث يكون قادراً على تأمين مشاركة المجتمع المدني مشاركة مستدامة والتفاعل مع هذا المجتمع، وسوف يضم المجلس ممثلين عن المجتمع المدني، وكما يتم تخصيص مقعد بمجلس الأمناء لإحدى الجمعيات الأهلية التي تمثل الشباب. ويقوم المجلس بوضع مشروع بنود وشروط العقد الاجتماعي الجديد، وتسويق فكرته، وتوجيه عمل مركز العقد الاجتماعي.

وسوف يستعرض المجلس كذلك تقارير دورية وقطاعية تتناول المؤشرات التي تعكس مدى التقدم الجاري في مصر في تحقيق الأهداف المرتبطة بالألفية، حتى يتأكد من أن تنفيذ البرنامج يمضي على نحو يتسم بالإنصاف والعدالة وحماية حقوق كافة المصريين بما في ذلك الفئات المهمشة والأولى بالرعاية. ولتفعيل هذا الدور، سوف يناط بممثلي المجتمع المدني دور هام في عمليات التخطيط وصنع القرارات المتعلقة بتنفيذ برامج الحكومة في العقد الاجتماعي الجديد.

وعند قيام مجلس الأمناء بتوجيه وإدارة أنشطة مركز العقد الاجتماعي، فإنه يبحث المؤشرات التي تعكس تحقيق الأهداف التنموية للألفية، ومن الأهمية بمكان قيام المركز - بحكم تشكيله الأهلي- بدور فعال في تنشيط الحوار المجتمعي بشأن تلك المؤشرات. ويتعين على مجلس الأمناء- من أجل رصد مدى التقدم التنموي- أن يكلف بإعداد التقارير التي تسهم في تحديد الثغرات والعقبات التي تعترض الكفاءة العالية في برامج التنمية، والإنصاف في

إن ضمان الحصول علي المعلومات، يساعد على سد الفجوة المعلوماتية بين صانعي السياسات ،والمواطنين، ومنظمات القطاع الخاص، والمجتمع المدني.

تخصيص الموارد، وتحقيق أهداف التنمية البشرية. وعلى هذا، سوف تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً محورياً في ممارسة المجتمع للمساءلة في برامج التنمية.

٢. تمكين المجتمع المدني من خلال إتاحة المعلومات العامة[٣]

عملية الاتصال عملية اجتماعية جوهرية، وضرورة إنسانية أساسية أيضاً، تدخل في صميم التنظيم الاجتماعي بكافة أشكاله، وكان إعلان المجتمع المدني، الذي قُدم إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WISS) في ديسمبر ٢٠٠٣، قد قدم تصوراً للمجتمع المدني في الألفية الجديدة، يدعو إلى تقديم تأكيدات لضمان الاتصالات الحرة النزيهة داخل المجتمعات، بما يمنح كل مواطن الحق في حرية العثور على المعلومات والمعرفة، واستخدامها، وتقاسمها، وتوزيعها، والوصول إليها، والغرض من ذلك تمكين كل من المواطنين والمجتمعات من القيام بالأنشطة التي تحسن جودة الحياة، وتعينهم على تحقيق إمكانياتهم الكاملة حيث إن وإن مبادئ العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والمشاركة الكاملة للشعب وتمكينه، تمثل أسس المجتمع العادل، وبهذا المعنى، فإن إتاحة المعلومات، والوصول إليها، والقدرة على تداولها بكل حرية، والتعبير عن الآراء والأفكار ، هي مفتاح تأمين تلك المبادئ[٤].

ولابد من توسيع تلك الحقوق أيضاً بحيث تغطي أنشطة منظمات المجتمع المدني، ولابد أن تتوفر للعناصر الفاعلة في المجتمع المدني، القدرة على الوصول إلى البيانات والمعلومات من مصادرها المختلفة واستخدامها والاستفادة منها، وكذلك إنتاج المعلومات ونشرها، حتى يتسنى لها القيام بدورها كشريكة أساسية في التنمية.

أهمية المعلومات المتاحة للجمهور:

إن ضمان الوصول إلى المعلومات، في سياق مجتمع المعلومات العالمي البازغ، يساعد على سد الفجوة المعلوماتية بين صانعي السياسات والمواطنين، ومؤسسات القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وأهم العناصر في أية إستراتيجية لتضييق فجوة المعلومات، هو توسيع المعلومات المتاحة للجمهور كما وكيفاً.

ويكن تعريف المعلومات المنشورة في النطاق العام، بأنها المعلومات التي تقع خارج مجال حقوق الملكية الفكرية، أو خارج أشكال الحماية الأخرى، وهي بهذا المعنى تشتمل على المعلومات الإدارية وغير الإدارية التي تصدر عن القطاع العام[٥].

٣. مختصر ومنقول بتصرف من ورقة أعدها محمد عبدالغني رمضان، ومحمد رمضان بشندي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مايو سنة ٢٠٠٧.

٤. http://www.itu.int/wsis/docs/geneva/civil-society-declaration.pdf

٥. أوردنا هذا التعريف استناداً إلى تعريف المفوضية الأوربية المستخدم في تصنيف معلومات القطاع العام

١. تشتمل المعلومات الإدارية على اللوائح الإدارية، والمذكرات التفسيرية للإجراءات والقواعد الإدارية التي تقوم بها المؤسسات العامة، إلى غير ذلك من المعلومات المتصلة بالجهاز الحكومي.
٢. المعلومات غير الإدارية التي تقوم بجمعها الوحدات الحكومية أثناء إنجاز المهام العامة، وتشمل المعلومات التجارية، والثقافية، والفنية، والطبية، والعلمية، والبيئية، والإحصائية، والجغرافية، والسياحية .

ويمثل كلاً النوعين من المعلومات قيمة للمجتمع المدني، ويجب أن تكون تلك المعلومات بنوعيها متاحة من خلال قنوات اتصال وتوزيع مفتوحة، والوصول إليها متيسر.

إن إتاحة المعلومات والوصول إليها يخدم مجموعة واسعة من الأهداف الاجتماعية:

- إتاحة المعلومات العامة للموطنين و المجتمعات يزيد من شفافية الحوكمة، ويوسع من نطاق المساواة والديمقراطية.
- نشر المعلومات بطريقة منفتحة غير مقيدة، يضمن مستوى أفضل للصحة العامة، والسلامة العامة والرعاية الاجتماعية، لأن المعلومات تمكن المواطنين من اتخاذ القرارات على بصيرة من واقع حياتهم اليومية، وفي مجتمعاتهم وبيئتهم، وفيما يتعلق بمستقبلهم.
- الوصول إلى المعلومات ييسر أيضاً لمؤسسات المجتمع المدني، المشاركة في عمليات صنع السياسات، وزيادة مستوى مشاركة المواطنين في القرارات المتعلقة بالسياسات الحكومية.
- إتاحة المعلومات بدرجة أكبر يمكن أن يساعد أيضاً على تنشيط دور جمعيات حماية المستهلك، بل إن أهم أثر لقوانين حماية المستهلك ينشأ عن زيادة كمية ونوعية المعلومات المتاحة للجمهور. وفضلاً عن ذلك، تساعد إتاحة المعلومات على الحد من حدوث ممارسات الاحتكار، بين شركات القطاع الخاص.

وعلى هذا كلما زادت إمكانية الوصول إلى المعلومات، أصبحت طرق المشاركة ميسّرة، عن طريق السماح للمواطنين باتخاذ قرارات، وهم على بينة من الأمر، والمشاركة بطريقة لها وزنها. وكانت كثير من الحكومات تتخذ منهجاً أبوياً في عملية صنع السياسات، حيث تتخذ القرارات نيابة عن المواطنين، دون إعلام أو استشارة الذين سوف يتأثرون بتلك السياسات، ولو قام نهج صناعة السياسات على مشاركة أوسع، لأدى ذلك إلى رفع مستوى الرضا العام عن السياسات والبرامج، وحفز المواطنين على الإنخراط بدرجة أكبر في تنمية مجتمعاتهم، وتحسين أوضاعها.

ومع ذلك، فإن ضمان الإفصاح الحر والكامل عن المعلومات من مصادر حكومية، ليس بالعملية السهلة، في الغالب، وليس ملزماً قانونياً، كما أن المبالغة في السرية من جانب المسئولين الحكوميين، من السمات البارزة في معظم النظم الاستبدادية، وكلما زاد حجم المعلومات المعلنة على الملأ، تضاءلت إمكانية الحكومات في إخفاء الأنشطة غير القانونية، أو إخفاء حالات الفساد، أو إخفاء غياب الحوكمة الرشيدة. وحتى في داخل أكثر النظم شفافية وديمقراطية نجد أنه في مصلحة بعض المسئولين، تعويق الإفصاح عن المعلومات والمساءلة، وفي تلك الحالات، نجد أن العناصر الفاعلة في المجتمع المدني تضغط من أجل زيادة الوصول إلى المعلومات، بينما نجد أن الساسة والحكام يعملون من أجل الإبقاء على سرية المعلومات القومية تحت ذريعة حماية الأمن القومي.

وأثناء العقد الأخير، شهدت مصر تقدماً محدوداً في الإفصاح عن المعلومات للجمهور، وقد تسبب القصور في نظام الإحصاءات الوطنية، في ظهور عدد من المشكلات، من بينها عدم توافق البيانات والإحصاءات المنشورة، إلا أن الحكومة المصرية قد أجرت بعض الإصلاحات لمعالجة تلك الأمور، ومن ذلك مثلاً توحيد الحسابات القومية، والمواءمة في منهجية القياس، مما أسفر عن نشر إحصاءات الحسابات القومية المصرية على الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٥ وبالإضافة إلى ذلك، فإن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء (IDSC) قد يسّر عملية الوصول إلى المعلومات وإتاحتها بشكل أفضل، عن طريق مساعدة الوزارات، والمحافظات، في تصميم مواقع على شبكة المعلومات، وكما يقدم مركز استطلاعات الرأي العام تغذية راجعة، عن اتجاهات الرأي العام، إزاء سياسات الحكومة، وأثرها على المواطنين.

إن بناء مجتمع المعلومات في مصر يتطلب مشاركة المواطنين، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني، في وضع الإطار الضروري الحاكم، والسياسات والآليات من أجل ضمان كافة الحقوق والحريات المتعلقة بالاتصال والمعلومات، وسوف يسفر إصدار قانون وسياسات الوصول إلى المعلومات عن ظهور مناخ سليم، يرتكز على مبدأ المساءلة، حيث يتوفر في هذا المناخ حرية كافة المصريين، واستطاعتهم الوصول إلى المعلومات في المجالات العامة.

مبادئ الوصول إلى المعلومات:

الاتجاهات الدولية:

كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - الذي أقرته الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨، وهو أول ما دعا إلى حق الوصول إلى المعلومات، تطبيقاً للمادة ١٩ من الإعلان –يتضمن حق حرية الرأي والتعبير، حرية البحث عن المعلومات والأفكار، وتلقيها، ونشرها عن طريق وسائل الإعلام أياً كانت، وبغض النظر عن الحدود السياسية، وتنص المادة/٢٧ من نفس الإعلان على أن لكل امرئ الحق في حرية المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع، والاشتراك في النهضة العلمية، وما تعود به على المجتمع من فوائد[٦]. وعلى هذا، فإن أية دولة تسعى إلى رفع مستوى التنمية البشرية فيها ، تحتاج إلى الاضطلاع بإجراءات لتمكين المواطنين، عن طريق ضمان حرية الوصول إلى المعلومات والمعرفة، والاستفادة منها .

٦. http://www.un.org/Overview/rights.html

وبالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، خلقت الاهتمامات البيئية داخل المجتمع الدولي، قوة دافعة نحو إصدار تشريعات تؤمن حقوق المواطنين في حرية الوصول إلى المعلومات، من ذلك مثلاً، أن اللجنة الاقتصادية لأوربا التابعة للأمم المتحدة، أقرت إتفاقية أرهوس (Aarhus) بشأن الوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة في اتخاذ القرارات، والوصول إلى العدالة في القضايا البيئية، في يونية سنة ١٩٩٨.[٧]

الحق في المعلومات حق دستوري:

يحرص كثير من الدول على إرساء أساس لحق الوصول إلى المعلومات من خلال مواد الدستور، التي تنص صراحة على ضمان هذا الحق، وفي دول أخرى، نجد أن الدساتير تنص فقط على حق حرية التعبير التي لا تنص صراحة على حرية الوصول إلى المعلومات، وإن كانت تشتمل ضمناً على هذا الحق.

ويحتّم المنهج الشامل الذي يرمي إلى تعزيز قدرة المواطن على الاستفادة من المعلومات الحكومية المتاحة، إقرار الحق القانوني الإيجابي في الوصول إلى المعلومات من خلال التشريعات الوطنية المعروفة باسم "قوانين حرية المعلومات" أو قوانين الوصول الحر إلى المعلومات العامة. وفي وقتنا هذا قام أكثر من ٤٠ دولة بإصدار قوانين تيسير الحصول على المعلومات الحكومية، وثمة ٣٠ دولة أخرى بصدد إصدار مثل تلك القوانين.

وعلى الرغم من قيام المجتمع الدولي بالدعوة إلى إقرار تلك الحقوق عالمياً، وقيام الجهات المانحة الأجنبية في الغالب، بربط تلك المبادئ بالمنح والمساعدات التي تقدمها من أجل التنمية إلا أن تنفيذ الإجراءات والآليات المتعلقة بزيادة الوصول إلى المعلومات، غير منتظم. وفي نهاية الأمر، فإن مسئولي الحكومة هم الذين يقدرون نوعية وحجم المعلومات التي تتاح للجمهور ، وغالباً ما يختار المسئولون أن يوازنوا بين مزايا ومساوئ حرية المعلومات، عن طريق حماية وإنفاذ الحقوق بالنسبة لأنواع معينة من المعلومات، وفي نفس الوقت، استبعاد بعض حقوق بالنسبة لأنواع أخرى من المعلومات، وغالباً ما تفرض قيود على حرية المواطنين في التعبير وهي، القيود التي تفرض على تعميم ونشر المعلومات على الجمهور، وليس مما يبعث على الدهشة، قيام بعض النظم القمعية، بفرض أكبر القيود على حرية المعلومات، وحرية التعبير.

الضمانات القانونية التي توفرها التشريعات المعنية بالوصول إلى المعلومات:

إن أفضل السبل لضمان وصول الجمهور إلى المعلومات الرسمية، يكون من خلال إصدار القوانين التي تكفل حماية هذا الحق، وتتطلب سياسة المعلومات القومية الناجحة، تنفيذ ثلاثة عناصر أساسية : الأول: ضرورة تحديد طبيعة المعلومات الرسمية التي يجب إتاحتها للجمهور. الثاني: وجوب تأصيل حق الوصول إلى المعلومات واستخدامه كمبدأ قانوني. الثالث: وجوب وضع برامج من أجل إدارة موارد المعلومات وتعميمها. وفي هذا الخصوص، يصبح من الضروري التخطيط للسياسات الإدارية ذات الصلة وتعزيزها، من أجل إصدار المعلومات الحكومية، ونشرها، واستخدامها، بطريقة من شأنها تمكين المجتمع المدني. ولا يقل عن ذلك أهمية اتساق التشريعات اللوائح مع المعايير الدولية إلى أقصى مدى ممكن .

وثمة أسباب كثيرة تدعوا إلى إصدار وتنفيذ سياسات شاملة تتعلق بالوصول إلى المعلومات الرسمية وإتاحتها، الأول: أن القطاع العام، في معظم الدول، هو أكبر منتج للمعلومات ومستهلك وجامع وناشر لها، بسبب ضخامة أنشطة المعلومات في ذلك القطاع، الثاني: إن الإتاحة غير المقيدة للمعلومات الرسمية، هي أساس الديمقراطية والحوكمة الرشيدة، وللجمهور الحق في الوصول إلى المعلومات واستخدامها، شريطة عدم انتهاك حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وشريطة حماية أمن المعلومات الخاصة، في كافة مراحل تبادل المعلومات الشخصية.

ويجب توفير الضمانات لتلك الحقوق بنص القانون، وأخيراً فإن وصول الجمهور بطريقة حرة وفعالة للمعلومات العلمية والفنية التي يمولها القطاع العام، يساعد على تقدم البحوث العلمية، والتنمية البشرية، والاستخدام الأمثل للأموال العامة، وفي هذا الخصوص لا تعتبر التكنولوجيا على وجه الخصوص، غاية في ذاتها ، وإنما هي آلية تساعد على تحسين وكفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة .

الخصائص الأساسية لقوانين المعلومات العامة:

تقوم قوانين المعلومات العامة في النظم الديمقراطية، بتطبق المبادئ التالية في الأغلب الأعم:

- **الإفصاح إلى أقصى ما يمكن عن المعلومات**: يشتمل هذا المبدأ على حق المواطنين في الوصول إلى كافة المعلومات التي تصدرها وتحتفظ بها السلطات العامة، ويشترط قيام السلطات العامة، بتعميم وتوفير المعلومات الهامة لمصلحة الجمهور بما في ذلك تفاصيل الميزانية وبرامج الانفاق العام، ويتعين على أية هيئة عامة تمتنع عن تقديم المعلومات المطلوبة، تبرير ذلك الرفض طبقاً للإجراءات التي نص عليها القانون.
- **قيود على حظر المعلومات**: تحدث عملية حظر المعلومات في ظل ظروف استثنائية معينة، بشرط أن تكون تلك الظروف محددة تحديداً واضحاً في القانون، ويترتب على ذلك، أن حق الوصول إلى المعلومات ليس حقاً مطلقاً، وإنما يخضع لتوازنات تتعلق باعتبارات حماية المصلحة العامة الأوسع. وبصفة عامة، تكون الاستثناءات على حق الوصول إلى المعلومات العامة لها مبرراتها ومنطقها، عندما يكون للإفصاح عن المعلومات آثار معاكسة لسير العدالة في قضية جنائية، أو في تنفيذ القانون، أو أنه ينطوي على انتهاك لخصوصية الشخص، أو أنه يشكل تهديداً للأمن القومي، أو أنه يكشف أسراراً تجارية أو أية أشكال أخرى من المعلومات السرية أو الخاصة، أو أنه ينطوي على تهديد لسلامة الجمهور أو الفرد، أو أنه يقوض كفاءة ونزاهة صنع القرارات في الحكومة.

٧. تنص الاتفاقية على عدد من حقوق الاساسية، بما في ذلك حق كل مواطن في الوصول إلى معلومات البيئة التي تحتفظ بها المؤسسات العامة، والحق فى المشاركة فى القرارات التي تؤثر على البيئة، وحق اللجوء إلى القضاء بسبب أى انتهاك لتلك الحقوق
http://www.unece.org/env/pp/welcome.html

إطار ١١-٣: سياسات مقترحة من أجل إدارة المعلومات العامة وإتاحتها:

يتطلب الأخذ بسياسات وطنية للمعلومات، وجود مجالين رئيسيين من مجالات العمل، الأول، إقامة البنية المثلى لسياسة إدارة المعلومات العامة، والثاني، تحديد متطلبات إدارة المعلومات العامة.

١- إقامة البنية المثلى:

تحديد المسئوليات الرئيسية: من المفترض قيام فريق رفيع المستوى، داخل السلطة التنفيذية بوضع مشروع سياسة قومية للمعلومات، والاضطلاع بدور الإشراف، والمتابعة، والتنسيق، فيما يتعلق بسياسة إدارة المعلومات العامة في مصر، ويقوم منسق الفريق المنوط بمهمة وضع سياسة قومية جديدة للمعلومات، برفع تقاريره مباشرة إلى رئيس مجلس الوزراء.

وعند قيام ذلك الفريق بالعمل بشأن السياسة القومية الجديدة، يجب أن يضع في الحسبان مجموعة من النقاط الهامة:

* الأولى: أن سياسة قومية للمعلومات تتطلب رؤية شاملة ودعماً للأهداف والتطلعات المشتركة.
* الثانية: أن السياسة القومية تحتاج إلى وضع إطار –من أجل الوصول إلى المعلومات– يتمتع بحماية السلطات الوطنية.
* الثالثة: أن وضع تلك السياسة يتطلب وجود شخصية أو مؤسسة رفيعة المستوى من أجل حسم تنازع الاختصاصات بين المؤسسات الحكومية، وضمان سيادة المصالح الوطنية.
* الرابعة: أن الرقابة والتنسيق فيما يتعلق بسياسة الدولة للمعلومات التي تستهدف الحد من البيروقراطية والقصور الإداري، تتطلب وجود قيادة قوية.

وفي داخل الإطار الشامل الذي أقره القانون، يجب تعيين خبير معلومات في كل مؤسسة حكومية كبرى، حتى يتسنى:

* أولاً: قيام الخبراء بتشكيل فريق عمل يكون مسئولاً عن ضمان التطبيق الملائم للمعلومات والسياسات، والمبادئ، والمعايير، والنظم، والقواعد، التي نصت عليها السياسة القومية الشاملة.
* ثانياً: قيام الخبراء بتطوير بنية سياسات المعلومات الداخلية، ولوائحها، وقواعد الإشراف عليها، ونظام التقييم داخل المؤسسات الحكومية وفقاً للسياسات القومية.
* ثالثاً: تعيين خبير معلومات في جميع المؤسسات الحكومية المحلية الكبرى، للإشراف على تخطيط، وتنفيذ، ومراجعة السياسات المحلية للمعلومات، طبقاً لسياسة المعلومات على المستوى القومي .

بناء القدرات: تحتاج الحكومة إلى وضع خطط وسياسات، وبرامج لتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تدريب أعداد كافية من الخريجين والمهنيين الشباب، بغية تنفيذ سياسة المعلومات القومية والحفاظ عليها، ولتحقيق ذلك الهدف، فإنه يتعين على مدير السياسة القومية للمعلومات، والمكتب القومي لصياغة سياسة المعلومات، العمل معاً بالاشتراك مع قطاع التعليم من أجل تأهيل الخريجين ذوي المهارات العالية.

تخصيص الأموال الملائمة في الميزانية: يتعين على مدير السياسة القومية للمعلومات بالتشاور مع المكتب القومي لصياغة سياسات المعلومات، العمل معاً من أجل تخصيص ميزانية سنوية تعين على تنفيذ جميع العناصر ذات الأولوية في إطار السياسة القومية للمعلومات، ويتعين على المدير أيضاً وضع خطط توقعات للأموال المطلوبة في الميزانية عن السنوات القادمة، بغية الحفاظ على مستوى معين من التقدم والتنمية.

٢- متطلبات سياسة إدارة المعلومات العامة:

إتاحة المعلومات العامة: جميع الهيئات الحكومية مطالبة بتزويد الجمهور بالمعلومات طبقاً لالتزاماتها القانونية والتنظيمية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بهياكلها التنظيمية، وأنشطتها، وبرامجها واجتماعاتها، ونظم وسجلات المعلومات لديها، وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتوفر حرية الوصول إلى السجلات دون عوائق، إعمالاً لأحكام قانون حرية المعلومات، وذلك في نطاق الحماية والقيود المبينة في القانون، وكذلك يحق للمكاتب والوكالات الحكومية، الوصول إلى كافة المعلومات الضرورية والملائمة التي تساعد على قيام كل مؤسسة من المؤسسة الحكومية بمهامها على الوجه الأمثل.

ويتعين على كل وحدة من وحدات الحكومة، تقديم المعلومات الصحيحة بطريقة تتسم بالنزاهة، وتراعي التوازن بين الاستخدام الأمثل للمعلومات وفعالية التكاليف، سواء للحكومة أو للجمهور، ويتعين على كل وحدة من وحدات الحكومة أيضاً، تيسير استخدام الجمهور، والمسئولين الحكوميين الآخرين، والموظفين، لتلك المعلومات، من خلال الاستفادة من القنوات الحكومية لتعميم المعلومات على جميع المستويات، وعلى مواقع الحكومة على شبكة المعلومات، وفي المكتبات، ومن خلال أجهزة الإعلام، ومن خلال أجهزة القطاع العام الأخرى، طبقاً لنوع البيانات، وتمشياً مع الغرض الوظيفي لتعميم المعلومات. ويتعين أيضاً على الوحدات الحكومية مساعدة الجمهور والمستخدمين الآخرين لمواقع الحكومة على شبكة المعلومات، من خلال تعريفهم بجميع موارد المعلومات لديها، واحتياجاتهم إلى موارد خارجية مفيدة، وقواعد البيانات التي تشتمل على كافة المعلومات الضرورية.

تفادي الممارسات التي تنطوي على قيود متعسفة: يجب ألا تشكل تكلفة المعلومات والبيانات عقبة أمام تعميم المعلومات ونشرها، وتكاليف المعلومات متعددة الأوجه، وتشتمل على تجميع البيانات، وإنتاج المعلومات، وتنظيمها، وتحديثها، واستعادتها، وطباعتها، وتخزينها، وفي بعض الحالات تشكل التكاليف -لدى الفئات المحرومة– أمام الوصول إلى المعلومات، وحتى تقوم بإدارة التكاليف، وتضمن وصول جميع المواطنين إلى المعلومات فإنه يتعين على الوكالات الحكومية، العمل على عدم قيام بعض فئات المجتمع باحتكار المعلومات، وهي الفئات القادرة على دفع ثمن المعلومات، وكذلك يتعين على تلك الوكالات تفادي القيود، أو القوانين، التي تنص على فرض رسوم أو ضرائب على إعادة استخدام المعلومات العامة، أو إعادة بيعها، أو نسخها، بل إنه يتعين عليها تقديم خدمات المعلومات بشكل غير هادف إلى الربح، شريطة أن تغطي تلك الخدمات تكلفة تقديم المعلومات فحسب، من أجل الحفاظ على استدامة الخدمات والنهوض به من كافة النواحي.

الوصول إلى المعلومات بالوسائل الإلكترونية:

ينبغي على المؤسسات الحكومية تدعيم الاتجاه نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات، حتى يتسنى إتاحة المعلومات للجمهور، بقدر ما تسمح به الميزانية، وعادة ما يشار إلى الجهود التي تبذلها الحكومة بخصوص تعميم الخدمات المعلومات الكترونياً، باسم "الحكومة الالكترونية"، وتخضع عملية الوصول إلكترونياً للمعلومات، للقواعد والمعايير المذكورة آنفاً، ومع ذلك فإنه ينبغي الحرص على ضمان إتاحة المعلومات الضرورية والهامة]مثل الاستثمارات، والقوانين واللوائح[من خلال المصادر الأخرى إضافة إلى شبكة الإنترنت، حتى يتسنى للمواطنين الوصول إلى المعلومات بدون اللجوء إلى الكومبيوتر أو الإنترنت.

المصدر: محمد عبدالغني رمضان، ومحمد رمضان بشندي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مايو ٢٠٠٧.

وتقوم الدول الديمقراطية بتحديد تلك الاستثناءات تحديداً واضحاً، وتضمينها في القانون، لكي تحول بين الموظفين الرسميين وبين اللجوء إلى تفسيرات موسعة لصلاحياتهم، بغية إخفاء المعلومات، لأغراض أخرى خلاف الحالات الاستثنائية المنوه عنها أعلاه، والحالات الاستثنائية هذه، مقيدة بأطر زمنية معينة، وتتوقف على فحوى المعلومات ومضمونها، وليس على نوعية المعلومات، ويجري تنفيذ القانون داخل كافة فروع الحكومة، بما في ذلك السلطات التشريعية والقضائية بكافة مهامها الدفاعية والأمنية، ولا تبرر عملية إخفاء المعلومات إلا بناء على كل حالة على حدة.

- **إنشاء آليات للتنفيذ:** السمة الهامة الثالثة لهذا النوع من التشريعات، إنشاء آليات للتنفيذ، ذلك أن تنفيذ القوانين يتطلب إنشاء آليات تنظيمية من بينها المحاكم، فضلاً عن آليات استئناف ذات فعالية وكفاءة، يستطيع الناس اللجوء إليها في حالات إنكار حقوقهم في الوصول إلى المعلومات.

تنفيذ التشريعات المعنية بالوصول إلى المعلومات:

إن إصدار تشريعات معنية بالوصول إلى المعلومات، هو مجرد خطوة واحدة على الطريق، لضمان هذا الحق لجميع المواطنين، وتنفيذ تلك القوانين والعمل بموجبها مسألة ضرورية أيضاً، وثمة ثلاث مجموعات من الإجراءات تكفل التطبيق الفعال للقوانين بخصوص الوصول إلى المعلومات.

- الأولى الارتفاع بمستوى الوعي لدى الجمهور، بخصوص الحق في الوصول إلى المعلومات، والقوانين التي تحكم

شكل ١١-١ دورة المعلومات

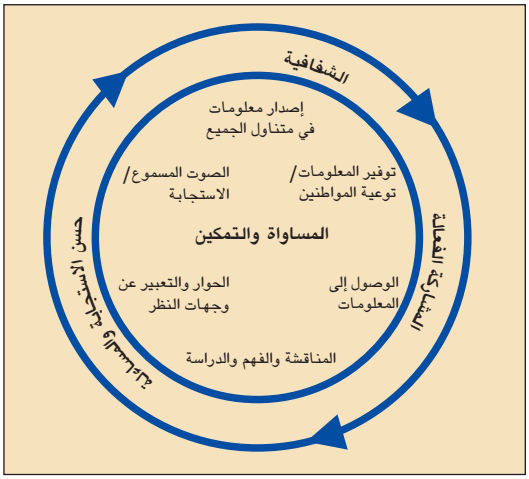

إتاحة المعلومات، ويجب أن، تتواصل الحملات الإعلامية مع المواطنين لتعليم الجمهور كيفية الوصول إلى المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على السياسات الإعلامية، أن تنسجم مع مغزي القوانين والتشريعات وأغراضها فيما يتعلق بحرية المعلومات، ويمكن أن تتكامل مختلف أشكال النشر، ومواقع الوزارات على شبكة المعلومات، مع تلك الحملات الإعلامية، كما أنه ينبغي على الوزارات، دعم البرامج والجهود التي تيسر استخدام المعلومات، خصوصاً عن طريق الأخذ بأشكال تكنولوجيا المعلومات، التي تفيد في عملية سعي الجمهور للوصول إلى المعلومات، وتحليلها.

- الثانية تنطوي على تغيير الثقافة المؤسسية داخل الوكالات الحكومية: تمثل المعلومات في ظل الأنظمة البيروقراطية - شكلاً من أشكال القوة التي يعتبرها الموظفون العموميون بمثابة ملكية شخصية لهم لا يفصحون عنها، إلا بعد ترك مناصبهم. وانعدام الشفافية هذا يمثل تحدياً صريحاً لنظام الوصول إلى المعلومات، ولهذا يعتبر التعليم والتدريب أمراً هاماً للتغلب على ذلك الفكر العميق الجذور بين أجيال من الموظفين المدنيين والمسئولين الحكوميين.
- الثالثة وضع نظام فعال لإدارة المعلومات، يجب تيسير عملية إعداد الطلبات على المعلومات من خلال نظم وآليات فعالة ولا مركزية، ويكمن التحدي الحالي في الطبيعة العشوائية لنظم المعلومات الرسمية، وقصور نظم حفظ البيانات، وعدم وجود أي نظام حكومي منسق لإدارة المعلومات ولهذا فإن تشريعاً من هذا النوع، يمثل خطوة إلى الأمام على طريق الإصلاح الشامل، من خلال إنشاء نظام لإدارة المعلومات والبيانات تكون أكثر فعالية وشمولاً.

٣. دورة الاتصالات ووسائل الإعلام من أجل التنمية:

توضح دورة وسائل الإعلام والاتصالات المبينة في الشكل ١١-١، العناصر المترابطة والمتداخلة للوصول إلى المعلومات، وتعمل تلك العناصر داخل إطار ديناميكي للمبادئ الأساسية المطلوبة من أجل الحوكمة الديمقراطية، بما في ذلك المشاركة الفعالة، والتفاعل، والمساءلة، والشفافية. ولكي تصبح تلك المبادئ ذات مضمون، فإنه يتعين أن تقترن بمبدأ التمكين من خلال تنفيذ السياسات التي تمكن جميع فئات المجتمع من الوصول إلى المعلومات على قدم المساواة بالتوازي مع سياسات إتاحة المعلومات.

وتوضح دورة المعلومات الحاجة إلى تطوير قدرات العناصر الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات، على فهم وتحليل المعلومات والسياسات، للوصول إلى آراء وأفكار مبنية على المعلومات، حول القضايا العامة التي تؤثر على حياتهم ويشمل ذلك، جلسات الاستماع العامة، ولاجتماعات، وانخراط الأفراد ومنظمات المجتمع المدني في أعمال التخطيط، واللجان المشتركة، ومنتديات الحوار، والجماعات التشاورية للمواطنين، وجماعات الضغط والتفاوض.

وسائل الإعلام في مصر:

من المقولات المقبولة عموماً أن وسائل الإعلام تلعب دوراً أساسياً في عملية التنمية، وفي وضع برامج للحوار. والإعلام التنموي هو أداة تستطيع أن تغرس مفهوم التنمية، وترفع مستوى الوعي، وتغير من منظور كل من المجتمع والحكومة عند مناقشة القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة، وهو أحد القطاعات القليلة للغاية التي تستطيع سد الفجوة بين صانعي السياسات والسكان بصفة عامة، وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يخلق مجالاً لدعم منظمات المجتمع المدني، وتوسيع وزيادة الأطراف المعنية والشركاء.

ويستطيع الإعلام التنموي تعميم المعلومات من خلال الاستفادة بأساليب الاتصال التقليدية والحديثة - الصحافة، والتليفزيون، والإذاعة، والانترنت، وشبكات المحمول، والأفلام الوثائقية والتجارية، وغيرها من القنوات، للتأثير على سلوكيات الأفراد، ويهئ الإعلام التنموي المجال الاجتماعي لمخاطبة صانعي السياسات والقرارات والتأثير عليهم، فضلاً عن متابعة وتقييم كافة أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي بحث أجرى مؤخراً تم ترتيب أكثر مصادر الإعلام شيوعاً لدى المواطنين المصريين فكانت كما يلي[٨]:

- التليفزيون المحلي.
- الإنترنت .
- المعارف والأصدقاء الذين يلتقون في الأماكن العامة والمقاهي.
- قنوات التليفزيون الفضائية .
- الإذاعة.
- الصحف .

وعلى الرغم من زيادة عدد وسائل الاتصال التي أنشئت خلال السنوات العشر الماضية أو نحو ذلك، إلا أن الدولة لا تزال تسيطر على وسائل الإعلام العامة، رغم ظهور قطاع إعلامي خاص، وقنوات إعلام مستقلة. وإذا كانت المادة الإعلامية في وسائل الإعلام العامة قد أصبحت أكثر ليبرالية وشمولاً نتيجة للمناخ التنافسي الجديد، إلا أن حرية التعبير لدى وسائل الإعلام الخاصة لا تزال مقيدة في مصر، مما يضطر

٨. رندا فؤاد، ورقة مرجعية لتقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠٠٨

إطار ١١-٤: حالة الصحافة المطبوعة في مصر

يوجد في مصر أربعة أنواع من الصحف :

- الصحف الكبرى والتي يشار إليها عادة باسم "الصحف شبه الرسمية"، وتؤيد ما تقوم به الحكومة، وتمارس تلك الصحف نشاطها شأنها شأن الأجهزة البيروقراطية في الدولة، وتقوم الدولة بتعيين رؤساء التحرير، وتتسم عملية التدفق الإعلامي بأنها تأتي من زأعلى لأسفلس، ولا يوجد عادة آليات لتغذية راجعة تعني بمساهمات القراء أو آرائهم.
- صحف المعارضة أو الصحف الحزبية، وتديرها أحزاب المعارضة، وإذا كانت تلك الصحف تنتقد المسئولية الحكومية والسياسات الحكومية انتقاداً شديداً، إلا أنها تعاني من انخفاض التوزيع، والصعوبات المالية.
- الصحف المستقلة، ويمتلكها ويديرها عدد من الأفراد أو شركات القطاع الخاص، وعادة ما تكون تلك الصحف أكثر موضوعية وانتقاداً للحكومة، وتثير قضايا مثل قضايا الفساد التي نادراً ما كانت تُطرح في الماضي، وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثمة قيوداً على إنشاء تلك الصحف بسبب هيمنة الحكومة على إجراءات منح تراخيص الإصدار.
- الصحف المحلية التي تظهر عادة خلال الفترات الانتخابية، ولكن توزيعها محدود، وعادة ما تقوم الحكومة بإغلاقها بدعوى أنها غير مرخص بها.

المصدر: حمزة محمد، ٢٠٠٦ "تحديد برنامج العمل في بلد شبه ديمقراطي : دراسة حالة لمصر". ورقة مقدمة لمؤتمر الدولي لتحديد برنامج العمل، ١١-١٣ أكتوبر سنة ٢٠٠٦، ألمانيا .

معه المشاهدون إلى اللجوء إلى القنوات البديلة التي غالباً ما تكون إقليمية أو دولية للاستماع إلى الأخبار أو التحليلات على الرغم من الجهود الملموسة التي بذلت مؤخراً لتقديم المناقشات والمناظرات. أما الصحافة سواء كانت مملوكة للحكومة أو القطاع الخاص فلا تزال تقدم الأخبار والآراء بطريقة مباشرة، بدلاً من تقديمها مستندة إلى أدلة وتفسيرات.

عرض موجز لوسائل الإعلام التقليدية باعتبارها وسائل فاعلة في المجتمع المدني:

لعبت وسائل الإعلام المملوكة للدولة أو الخاضعة لها، منذ الخمسينات، دوراً رئيسياً في إدارة وتحديد نوع المعلومات التي تتاح للمواطن العادي، وفي تحديد الخطاب السياسي والاجتماعي في مصر، ولقد منعت مثل هذه السيطرة على حرية التعبير من ظهور عناصر فاعلة غير حكومية في المجتمع المدني. ولكن نجم عن الضغوط التي مارسها المجتمع المدني المتزايد الوعي، وكذلك الضغوط التي مارستها الجهات المانحة والعناصر الفاعلة الدولية، تحرير واسع لوسائل الإعلام، وإن كان جزئياً، وعزز من تلك الحرية اعتراف الحكومة بصعوبة احتكار السيطرة في البيئة الإعلامية الحاضرة التي تقوم على الأقمار الصناعية، والإنترنت، والهواتف المحمولة، فضلاً عن رغبة الحكومة في أن تصبح مصر جزءا من الاقتصاد العالمي، ومن ثم جزءاً من التدفقات الإعلامية الدولية الضخمة التي تعايش الاقتصاد العالمي الجديد.

ونظام الترخيص لصحف المعارضة أو للصحف المستقلة، نظام بالغ التعقيد سواء للأحزاب السياسية التي يوافق عليها مجلس الشورى، أو للشركات التي تمتلك رءوس أموال

إطار ١١-٥: مكانة التليفزيون والإذاعة في مصر

في مصر، تهيمن الدولة على ملكية التليفزيون والإذاعة، وهما يخضعان لمراقبة أكثر صرامة من الإعلام المطبوع، كما أنهما يتسمان بالمركزية الشديدة، وتمتلك الدولة، وتدير قناتين أرضيتين قوميتين تغطيان أنحاء القطر، وست قنوات إقليمية أرضية تغطي مجموعة محددة من المحافظات، وقناتين تليفزيونيتين فضائيتين: القناة الفضائية المصرية، وقناة النيل التليفزيونية واثنتي عشرة قناة متخصصة. وتقوم الدولة أساساً بمراقبة أجندة البرامج الإخبارية التليفزيونية على كل تلك المحطات. وللتليفزيون، دور مؤثر تماماً في تشكيل الرأي العام بسب سعة انتشاره ز يسيطر اتحاد الإذاعة والتليفزيون في مصر على جميع المحطات التليفزيونية والإذاعية الأرضية، ويعاني أيضاً من نفس المشاكل التي تعاني منها الأجهزة البيروقراطية في الدولة، بما في ذلك زيادة عدد العاملين وضعف المرتبات. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن اتحاد الإذاعة والتليفزيون مثقل الآن بالديون، مما يكبل قدرته على تطوير مواد برامجية إبداعية جديدة[١١].

وتقوم وزارة الإعلام المصرية بتنظيم عملية الترخيص وتنظيم تشغيل جميع القنوات التليفزيونية والمحطات الإذاعية الخاصة، وعلى الرغم من التحرير النسبي في الترخيص لمنافذ البث الإذاعي الخاص، إلا أن اتحاد الإذاعة والتليفزيون جهاز الدولة الرسمي للبث الإذاعي يحتفظ باحتكار شبه كامل لمحطات البث الأرضي، وتتحكم الدولة في نظام الترخيص، ثم إن شروط التشغيل لمحطات البث الإذاعي لا تتمتع بالشفافية دائماً، وليست معروفة دائماً للجمهور. وطبقاً لتقرير صدر مؤخراً عن اتحاد الإذاعة، والتليفزيون، ثم الترخيص لمحطة FM لإذاعة الموسيقى، ولكن لم يتم البت في مئات الطلبات الأخرى ، ولقد قامت عدة منظمات، لم تحصل على تراخيص - بإنشاء محطات إذاعة Online، ومنها حزب الغد، وجماعة الإخوان المسلمين، حيث سمح انخفاض تكلفة إقامة وتشغيل بث على الإنترنت، فضلاً عن تسامح الحكومة نسبياً إزاء شبكة الإنترنت، بإنشاء محطات البث الإذاعي هذه، خارج نطاق القيود الحالية المفروضة على وسائل الإعلام الإذاعية، ويتزايد باستمرار مستمعو تلك المحطات الإذاعية، ولاسيما الشباب، وسكان المدن، والطبقة المتوسطة من المصريين، ولكن الوصول إلى تلك البرامج لا يزال محدوداً بحكم انخفاض معدل استخدام الإنترنت في مصر.

ولقد أرغمت المنافسة المتزايدة من جانب القنوات التليفزيونية العربية الفضائية ولاسيما القنوات الإخبارية الفضائية مثل الجزيرة - القنوات المصرية المملوكة للدولة، على تحسين وتحديث برامجها، وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت المعلومات المتنوعة، والتغطية الإخبارية، والبرامج التي تقدمها تلك القنوات في المنطقة العربية بمثابة مصدر موثوق به للأخبار المحلية لدى المصريين. أما محطات البث الإذاعي الخاصة في مصر، فهي ممنوعة من إذاعة نشرات أخبار بمعرفتها، ولكنها تتحايل على ذلك القيد بإنتاج عدد من البرامج النقاشية التي تقدم تحليلات للأحداث الجارية، والقضايا السياسية والاجتماعية الخلافية، مثل قضايا الشباب، وحقوق المرأة، وقضايا النساء. ولقد نجحت تلك البرامج - بصفة عامة - في طرح وجهات نظر معارضة، لمجموعة واسعة من الخبراء الذين تستضيفهم، والمشاهدين الذين يتدخلون بآرائهم هاتفياً. ولما أصبحت تلك القنوات الخاصة تستحوذ على المزيد والمزيد من المشاهدين، فإن البرامج الإخبارية المصرية اضطرت أن تحذو حذوها.

المصدر: العمراني (٢٠٠٥)، المجلس الدولي للبحوث والمبادلات (٢٠٠٦).

ضخمة، وهي فقط التي يقوم المجلس الأعلى للصحافة بالنظر في الترخيص لها بإصدار الصحف، وكثير من الإصدارات الخاصة تحصل على تراخيص من الخارج لكي تتفادى تلك الشروط المتعسفة للإصدار، ولكن لابد من تقديم المادة المعدة للنشر إلى الرقابة، ولابد من حصول تلك الصحف على تراخيص من وزارة الإعلام لطباعة إصداراتها في المنطقة الحرة، وتوزيع تلك الإصدارات في القاهرة[٩].

وبالإضافة إلى ملكية الدولة ملكية مباشرة للصحف، فإنها تتحكم أيضاً في مرافق الإنتاج والتوزيع من خلال ملكيتها وسيطرتها على مراكز التوزيع الإعلامي، ودور الطباعة التي تحصل على دعم من الدولة، ولهذا فإنها تعرض أسعاراً أدنى من الأسعار التي تعرضها دور الطباعة التجارية وعادة ما يقتصر الوصول إلى وسائل الإعلام المطبوعة، على المناطق الحضرية الكبرى. أما الذين يعيشون في المدن الأصغر، والمناطق الريفية، فإن إمكانية وصولهم إلى الصحف المطبوعة، منخفضة نسبياً بسبب محدودية شبكات التوزيع، ولهذا فإنهم يعتمدون على المصادر الأوسع انتشاراً والأيسر منالاً مثل جهاز الإذاعة الرسمية للدولة، والقنوات التليفزيونية الفضائية[١٠].

٩. المجلس الدولي للبحوث والمبادلات 2006 [IREX]، مؤشر استدامة وسائل الإعلام ٢٠٠٥ - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٠٨ المجلس الدولي للبحوث والمبادلات [IREX] واشنطن العاصمة.

١٠. المرجع السابق.

١١. العمراني، اسكندر، (٢٠٠٥): الانتظار الطويل: إصلاح هيئة الإذاعة المملوكة للدولة في مصر، مجلة الدراسات الإذاعية العبر وطنية (١٥)

إن انتشار الإعلام ومطابقته لمقتضي الحال، يتيح المجال أمام المجتمع المدني، لعرض وتحليل القضايا العامة في المحافل العامة.

أخذت الدولة تعترف بشكل متزايد بالدور الهام الذي تلعبه وسائل الإعلام في خدمة الاحتياجات الإعلامية للمجتمع، والدور البالغ الأهمية لها في المناقشات العامة، والمشاركة الاجتماعية ومن ثم كانت الطفرة الأخيرة في ظهور الصحف المستقلة أو صحف المعارضة وظهور القنوات التليفزيونية التجارية المستقلة، وتعتبر وسائل الإعلام التقليدية]التليفزيون، الإذاعة، والصحافة أحد المصادر الأولية للإعلام، والرؤية، والتحليل، التي يستفيد منها المواطنون لكي يتفهموا ما يدور حولهم في المجتمع، وما تقوم به الحكومة، والسياسات الحكومية، وغيرها من القضايا التي تؤثر على حياتهم اليومية.

على أن الدولة لم تنظر دائماً إلى الشفافية على أنها ميزة من المزايا، وإنما تدرك أن أجهزة الإعلام تظل دائماً صمام أمان للساخطين، وأنها تتمتع بإمكانيات كبيرة في تلبية الاحتياجات الإعلامية للفئات المحرومة من خلال البث الإذاعي للمجتمع، ودور أجهزة الإعلام كأداة تعليمية. وعلى سبيل المثال، توجد برامج قومية موجهة للمدارس والجامعات، أو تعالج الاهتمامات الخاصة للمجتمعات الريفية والزراعيين، على الرغم من الطبيعة الفنية لتلك البرامج عادة، ومع ذلك، فإن ثمة مجالات معينة، ولاسيما تلك التي تمس موضوعات طائفية تمارس فيها أجهزة الإعلام رقابة ذاتية، كما هو متوقع ، امتثالاً لدواعي "الوحدة الوطنية" غير أنه طبقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي: "عادة ما ترتبط ملكية الحكومة لوسائل الإعلام بقدر أقل من حرية الصحافة، وحقوق سياسية واقتصادية أقل، وبشكل أكثر وضوحاً، بمحصلة اجتماعية متدنية، في مجالات التعليم والصحة"[١٢].

أداة رقابة عامة:

إن التغطية الإعلامية المطبوعة والمذاعة تقدم معلومات للمواطنين عن القرارات الهامة في مجال السياسات، وليس هذا فحسب، بل إنها تؤثر أيضاً في طريقة فهم المواطنين وتفسيرهم لتلك السياسات، وفي ردود أفعالهم إزاءها، ومن ثم تشكل تغذية راجعة للدولة. وعلى هذا، فإن انتشار الإعلام ومطابقته لمقتضي الحال، يتيح المجال أمام المجتمع المدني لعرض وتحليل القضايا العامة في المحافل العامة، ومن ثم يشكل برامج المنظمات المدنية، فضلاً عن المسئولية الحكومية وصانعي السياسات استجابة لصوت الشعب بعد معرفته والإحاطة به[١٣].

إلا أنه يُنْظَر نظرة ارتياب، إلى دور الإعلام كأداة رقابة عامة، حيث إنه من المفترض أن يكون ذلك الدور مفتوحاً أمام من يشغله، إما من النقاد الانتهازيين، وإما من أجهزة الدولة، بدلاً من أن يكون أداة رقابة شرعية للجهود المدنية والرسمية، بغية تعزيز المساءلة والإدارة الرشيدة، وفي هذا الخصوص، فإن نقابات الإعلام والنقابات الصحفية منوط بها دور هام في وضع المعايير الأخلاقية للعاملين في مجال الإعلام، وفي ضمان خدمة وسائل الإعلام لصالح الجمهور أو المجتمع بأن تجعل الحكومة والجمعيات المدنية محل مساءلة باستمرار.

دور وسائل الإعلام في تقوية وتدعيم منظمات المجتمع المدني:

لا يزال دور وسائل الإعلام في تدعيم منظمات المجتمع المدني مقيَّدًا، على الرغم من الإمكانيات الواضحة التي ظهرت في الحملات السابقة للقضاء على الأمراض المتوطنة، أو تشجيع الحد من الزيادة السكانية. وعادة ما يُنظر إلى وسائل الإعلام كأداة لنشر المعلومات، والتعليق على السياسات، وتغطية الأخبار الاجتماعية أو الأخبار الخفيفة المسلية، ومن ثم، فإن نشر المعلومات والأخبار بشأن أنشطة منظمات المجتمع المدني، أو إشراك المجتمع في أهداف التنمية يمثل أولوية دنيا، ومن بين العقبات التي تواجه تغطية أنشطة المجتمع المدني تغطية جيدة، صعوبة الحصول على معلومات كافية عموماً بشأن مبادرات التنمية، ثم إن منظمات المجتمع التي ليس لديها خبرة كبيرة، في إثارة الاهتمام وقوة الدفع المطلوبة للقيام بحملات وطنية ناجحة، أو تدبير الأموال اللازمة لتمويل الإعلان عن الخدمات العامة، فضلاً عن أن بعض منظمات المجتمع المدني نادراً ما تكون قادرة حتى على تعبئة المساهمات الجماهيرية لصالح الجمعيات التابعة لها، باستخدام المراسلات البريدية المعروفة، أو الحملات الصحفية، التي تنجح بدرجة كبيرة في تدبير المنح من دول أخرى. إن إثارة حماس الجمهور من أجل دعم برامج عمل منظمات المجتمع المدني، عن طريق وسائل الإعلام، شرط لا غنى عنه من أجل جلب المنح، بل والمتطوعين، ثم إن زيادة الحديث عن دور منظمات المجتمع المدني في وسائل الإعلام يزيد أيضاً من شرعية ومصداقية تلك المنظمات في أعين صانعي السياسات، الأمر الذي يجعل منهم شركاء صالحين في عملية صنع السياسات[١٤].

١٢. Djankov, S., C. McLiesh, T. Nenova, and A. Shleifer, (2001), "Who Owns the Media," Working Paper No. 2620, World Bank: Washington, D.C.

١٣. دين، جيمس، (٢٠٠٣): ثورة المعلومات الأخرى: وسائل الإعلام التمكين في البلدان النامية، في عملية الاتصال في مجتمع المعلومات، معهد بحوث الأمم المتحدة من أجل التنمية الاجتماعية : جنيف.

١٤. ستارت، دانييل، وانجي هوفلاند (٢٠٠٤): أدوات من أجل التأثير في السياسات: دليل الباحثينس البحوث والسياسات في برنامج التنمية، معهد التنمية لما وراء البحار، لندن، المملكة، المتحدة.

إطار ١١-٦: الرقابة الإعلامية للممارسات المثلى في جنوب أفريقيا

إن مشروع المراقبة الإعلامية (MMP) الذي تحركه نوازع حقوق الإنسان، عبارة عن منظمة غير حكومية، مستقلة، متخصصة في مراقبة أجهزة الإعلام بهدف النهوض بالثقافة الإعلامية في جنوب أفريقيا وسائر القارة الإفريقية، وهو مشروع يتسم بالأهمية ويقوم على العدالة والحرية والتنوع، وأخلاقيات المهنة، وتتمثل أهدافه الرئيسية في تزويد المختصين في مهنة الإعلام بالمعلومات وانخراطهم - إلى جانب الأطراف المعنية الرئيسية الأخرى - في تحسين جودة وأخلاقيات العملية الإخبارية في إفريقيا، والعمل على وضع قانون إعلامي فعال ومحكم، ومدونة سلوك إعلامية في إفريقيا، والغرض من ذلك أن يصبح المشروع جهة مراقبة إعلامية عليا في أفريقيا .

ويقدم مشروع المراقبة الإعلامية، مجموعة واسعة من الخدمات إلى منظمات المجتمع المدني، ومنافذ الإعلام، وإلى الحكومة، والمنظمات الأهلية في جنوب إفريقيا وبلدان أفريقية أخرى، وهو يقوم بمراجعة وتحليل مضامين الأخبار، وعملية انتقاء الأخبار، وطريقة عرضها، لمراقبة الجودة وممارسة أخلاقيات المهنة لدى الإعلام المذاع والمطبوع والمباشر، وتوزيع تقارير دورية بشأن نتائج البحوث، تبرز أية تجاوزات للواجبات والمسئوليات الإعلامية، وقد شملت المشروعات الخاصة لذلك المشروع، مراقبة التغطية الإعلامية لانتخابات جنوب أفريقيا، فضلاً عن عدد من الدراسات البحثية التي ركزت على المرأة، كما يقدم مشروع المراقبة الإعلامية MMP مقترحات من أجل تطوير السياسات والقوانين الإعلامية أو تعديلها، وتطوير مواد التدريب، وأدواته، والممارسات المثلى المعنية بكتابة التقارير الإخبارية بطريقة تتسم بالحيادية والأخلاقية، ونجد أن مشروع المراقبة الإعلامية، يعمل بصفة خاصة، مع معهد النهوض بمهنة الصحافة، في محطة ABC/UIWAZI لتطوير وتقديم المناهج التي تبرز قضايا حقوق الإنسان، وتغيير سلوكيات الصحفيين.

ويعتبر مشروع المراقبة الإعلامية هو المنظمة غير الحكومية الوحيدة في جنوب أفريقيا التي تراقب وتتابع تناول وسائل الإعلام لقضايا حقوق الإنسان، والمنظمة الوحيدة التي تقوم بإجراء بحوث مقارنة ونوعية ومتعمقة في هذا المجال، وخبرات المنظمة معترف بها على نطاق واسع لدى الجهات الإعلامية المعنية، كما يتم دعوة المشروع بانتظام لتقديم عروضه وتعليقاته بشأن مجموعة واسعة من الموضوعات في وسائل الإعلام.

المصدر:
http://www.mediamonitoring.org.za/home/AboutMMP/tabid/65/Default.aspx

وفي الدول التي لا يزال تدخّل الحكومات في وسائل الإعلام شديداً، أو التي تؤدي فيها الضغوط التجارية إلى الاهتمام بالتغطية الإعلامية للمصالح الخاصة فقط، يمكن أن يلعب المجتمع المدني دوراً هاماً، من أجل خدمة مصالح الجمهور خدمة أفضل، عن طريق التغطية الموضوعية للقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولا يتأتى ذلك إلا من خلال دعم منظمات المجتمع المدني لوسائل الإعلام غير التجارية - مثل هيئة الإذاعة البريطانية BBC في بريطانيا، وخدمة الإذاعة العامة PBS في الولايات المتحدة. ولقد أنشئت قنوات المجتمع المدني الإعلامية هذه كمنافذ للأخبار، والمعلومات، والآراء، والأنشطة الثقافية، وهي الأمور التي عادة ما تهملها منافذ الإعلام التجارية، التي تسعى وراء الإعلانات، كما تتجاهلها وسائل الإعلام الحكومية، إن إصلاح قوانين الإعلام في مصر، من شأنه أن يسمح بانطلاق ذلك النوع من الإعلام الذي يستحوذ على ثقة عالية ومصداقية كبيرة.

وسائل الإعلام والتنمية في مصر:

منظمات المجتمع المدني التي تحركها وسائل الإعلام: تجمع تلك المنظمات في مصر، بين المهنيين، والمفكرين الذين تجمعهم اهتمامات مشتركة، والذين يعملون معاً لنقل تلك الاهتمامات إلى جميع فئات السكان، وتشمل تلك المنظمات ما يلي:

- منتدى الإعلام العربي للبيئة والتنمية (AMFED)، وهو المنتدى الذي أطلق مبادرة وطنية في عام ٢٠٠٧ تحت عنوان: "حوار من أجل التنمية"، وترمي المبادرة إلى إقامة حوار وطني مصري بشأن القضايا الهامة المتعلقة بالتحديات التي تواجه وسائل الإعلام من خلال التعاون مع مختلف منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء البلاد.
- رابطة المحررين الاقتصاديين.
- اللجنة الاقتصادية بنقابة الصحفيين.
- الرابطة المصرية للمحررين السياحيين.
- جمعية كُتّاب البيئة والتنمية . (SWED)

وتعمل تلك المنظمات على بناء قدرات المهنيين في وسائل الإعلام، فيما يتصل بمختلف قضايا التنمية، وتتضمن أنشطتها عقد مسابقات إعلامية، وتنظيم منتديات لمناقشة موضوعات تتصل بمجال عمل كل منها، كما تقوم بإصدار مواد إعلامية، وتنظيم زيارات ميدانية، وإنشاء شبكة اتصالات واسعة مع السلطات، والأجهزة، والمراكز الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني.

وسائل الإعلام والمسئولية الاجتماعية: على الرغم من أن الدور المتزايد للقطاع الخاص في الشئون الداخلية يرجع إلى فترة الانفتاح الاقتصادي، إلا أن وسائل الإعلام والقطاع الخاص في مصر لاتزال متخلفة فيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية، وكانت هنالك بعض الجهود، ولاسيما من جانب الشركات الكبرى، للقيام بمسئولياتها تجاه المجتمع، ولكن المساهمات الصادرة عن نوايا طيبة تجاه البرنامج الاجتماعي، لم تكن ناجحة دائماً بسبب الافتقار إلى الخبرة والتجربة في المجال الاجتماعي، ونادراً ما تنطوي مشروعات المسئولية الاجتماعية المؤسسية (CSR) على تمويل لمبادرات التنمية الكبرى، وإنما تركز فقط على المساهمات الجزئية لمشروعات محددة، على الرغم من أن الماضي القريب قد شهد إنشاء عدة مؤسسات ومبادرات تجارية قام بها القطاع الخاص، كان القصد منها خصيصاً تمويل الأهداف الاجتماعية أو تقديم يد العون لها.

ولكي تتأصل تماماً المسئولية الاجتماعية المؤسسية (CSR)، لابد من النظر إلى المسئولية الاجتماعية على أنها التزام قومي، ولقد لعبت وسائل الإعلام، في أماكن أخرى، دوراً كبيراً في الترويج لتلك القيمة، وكذلك في التعرف على المجالات - بالتعاون مع الحكومات - التي يتأتى فيها

إطار ١١-٧: النمو السكاني الواضح : قصور في التغطية الإعلامية

في العقد الماضي بلغت الزيادة الكلية في السكان ١٣,٢ مليون نسمة ، حيث كان متوسط الزيادة ١,٣٢ مليون نسمة في السنة، وسوف تكون الزيادة المتوقعة في السكان (وتكاد تكون مؤكدة)، أثناء الخمسة عشر عاماً القادمة ١٨,٤ مليون نسمة، أي بمتوسط ١,٢ مليون نسمة في السنة.

ومع وجود هذه الأرقام ذات الدلالات الهامة، كان هنالك تراجع في المادة البصرية والسمعية والمكتوبة في وسائل الإعلام، التي تعالج مشكلة النمو السكاني، وقد عبر عن هذا التصور في الاهتمام بالقضايا السكانية، المشاركون في ندوة الإعلام السكاني في عام ٢٠٠٧، التي عُقدت في معهد الإحصاء وحضرتها شخصيات قيادية إعلامية، ورواد الحملات الإعلامية المعنية بالسكان. ولقد ظلت القضايا السكانية المطروحة في وسائل الإعلام حتى وقت قريب، جزءاً لا يتجزأ من السياسات السكانية، التي جرى تنفيذها منذ عقد السبعينيات في القرن الماضي، وثمة مفارقة مع هذا التراجع في التغطية الإعلامية، عندما تبين نتائج االتعداد السكاني أن نسبة الأمية تبلغ حوالي ٣٠٪ على المستوى القومي، وإن كانت أعلى في المناطق الريفية، وفي صعيد مصر، وبين النساء، ونظراً لأن معدلات الخصوبة أعلى من المتوسط في المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية، لذلك كان على وسائل الإعلام -ولاسيما الإذاعة والتليفزيون- أن تلعب دوراً هاماً حتى تغيّر المفاهيم، وتشجع الناس على قبول ثقافة الأسرة الصغيرة، وتوضح لهم الوسائل والسبل التي يمكن من خلالها أن يتلقوا المساعدات التي تعينهم على القيام بذلك. أكثر من هذا، أوضحت الدراسات أن ثقافة "الطفل الثالث" لا تزال سائدة حتى بين المتعلمين، بينما تعني الاستراتيجيات الرامية إلى تخفيض معدل الخصوبة حتى يتساوى مع معدل الإحلال بحلول عام ٢٠١٧، ألا يكون لدى أي أسرة أكثر من طفلين.

المصدر: هشام مخلوف، جمعية الديمقراطية المصرية.

للمساهمات المؤسسية تحقيق أكبر النتائج في مجال التنمية، وكان ذلك يحظى عادة بحوافز قانونية وضريبية للشركات، حتى نجعل المشروعات الطويلة الأجل مشروعات جاذبة اقتصادياً، وهي المشروعات التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة، وكان ثمة حافز إضافي يتمثل في السمعة الطيبة - لدى الجمهور - للشركات التي ترى القضايا الاجتماعية بشكل ظاهر للعيان .

التسويق الاجتماعي: ظهرت حملات التسويق الاجتماعي في مصر، وكان من الأمثلة الناجحة على ذلك الحملة التليفزيونية لاستخدام محلول معالجة الجفاف عند حدوث الإسهال لدى المواليد والأطفال، وكان لها أثر ملحوظ لتلك الحملة أثرها الملحوظ بسبب الاستعانة بمثلين مشهورين لتقديم الرسالة عن الجفاف، إلى غير ذلك الموضوعات الصحية، وكانت حملة تنظيم الأسرة الممولة من قبل المعونة الأمريكية والتي انطلقت في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، تستهدف الحد من النمو السكاني، وكانت تذاع على نطاق واسع من خلال التليفزيون، ووسائل الإعلام الأخرى، ولكن الحملة، للأسف، لم تُجر البحوث الاجتماعية والثقافية المناسبة، بشكل كاف، لاختيار أفضل السبل للتواصل مع الجمهور المستهدف، ونتيجة لذلك، لم يتم توصيل الرسالة بشكل فعال إلى المواطنين في المناطق الريفية في مصر، وعلى سبيل المثال لم يتم استخدام الرموز الدينية في الإعلانات، رغم أن الدين هو المؤثر الأول في تشجيع وتدعيم الحجم التقليدي الكبير للأسرة، ومع ذلك، كانت الحملة ناجحة بما فيه الكفاية في المناطق الحضرية، مما أوجد طلباً، مع أنشطة تسويقية أكثر، من خلال وسائل الإعلام] انظر إطار ١١-٦.

الحملة التليفزيونية لاستخدام محلول معالجة الجفاف عند حدوث الإسهال لدى المواليد والأطفال، كان لها أثر ملحوظ

إدارة الأزمة: تلعب وسائل الإعلام دوراً حيوياً في زيادة مستوى الوعي بشأن الأزمات الداخلية، ويمكن أن يكون لاشتراك وسائل الإعلام في إدارة الطوارئ والأزمات، دوراً إيجابياً أثناء مراحل رئيسية ثلاث:

١. قبل حدوث الأزمة، حيث تستطيع وسائل الإعلام أن تتنبأ بالأزمات وتتوقعها ومن ثم تقوم بتحذير الجمهور من الأخطار المحتملة، كما يمكنها المساهمة في نشر ثقافة الاستعداد للكوارث والأحداث الطارئة
٢. أثناء الأزمة، حيث تستطيع وسائل الإعلام أن تلعب دور الوسيط وبين الخبراء والمواطنين.
٣. بعد الأزمة، حيث يمكن لوسائل الإعلام إجراء تحليلات لما بعد الأزمة، وتحديد نقاط القوة ومواطن الضعف، في طريقة التعامل مع الأزمة.

البرامج الإعلامية: التسلية الترفيهية، أو التعليم من خلال التسلية الترفيهية

ثمة أدلة مقنعة على أن التعليم من خلال التسلية والترفيه - أي عملية استخدام أشكال التسلية والترفيه لأغراض نشر التعليم والوعي الصحي - قد لعب دوراً هاماً في عدد من الدول، حيث حقق تغييرات إيجابية في حياة الشباب والشيوخ على السواء، وتعتمد برامج التعليم -عن طريق التسلية والترفيه– على وسائل الإعلام الجماهيرية، ولاسيما الإذاعة والتليفزيون، من أجل نشر الرسائل التعليمية والصحية الاجتماعية، بغرض إحداث التغييرات السلوكية، وعادة ما يتم التخطيط للبرامج الإذاعية والتليفزيونية كجزء من إستراتيجية أوسع تكاملاً للاتصال الجماهيري، وهي إستراتيجية تقوم على الاستفادة من الفرص التي تتيحها شعبية البرامج، حيث إن البرامج المتميزة منها تجتذب الجماهير، في أوقات الذروة، بطريقة تعجز عنها البرامج التعليمية الخالصة، كما أن تلك البرامج تتمتع بإمكانية التمويل الذاتي عن طريق اجتذاب الإعلانات التي تحقق عائداً للمحطة الإذاعية أو التليفزيونية، خصوصاً إذا كان البرنامج يذاع في أوقات ذروة المشاهدة، وكانت الرسالة التي ينقلها للجمهور تنسق مع أهداف الجهة الراعية[١٥].

وتوجد أمثلة برامج ناجحة عن التعليم من خلال التسلية والترفيه في دول مختلفة حول العالم، ففي جنوب أفريقيا

١٥. ترتكز مادة الترفيه التعليمي على ما تقدمه "ميّ الجندي" في مجموعة - الكرمة للترفيه التعليمي.

إطار ١١-٨: عالم سمسم : حالة للترفيه التعليمي

تم وضع مسلسل عالم سمسم بعد مشاورات مستفيضة مع الخبراء في مجالات التعليم، والصحة، والتنمية، لتحديد الأهداف الأساسية للمسلسل، وقد تحددت تلك الأهداف في تعليم مهارات القراءة والكتابة ومعرفة الأعداد، والترويج لتعليم البنات، وتهيئة مناخ غير متحيز ضد المرأة. أما الأهداف الفرعية فتتمثل في الحفاظ على صحة الإنسان، ومبادئ الصحة العامة والنظافة وسلامة الأسرة وسلامة الطرق .

وقد صُمم مسلسل عالم سمسم بحيث يكون مسلسلاً طويل الأجل، حتى يوفر الوقت للمشاهدين بإنشاء علاقات مع الشخصيات الكاريكاتورية في المسلسل، تلك الشخصيات التي توجه لخدمة نماذج الدور الإيجابي، والتأثير في القيم والسلوكيات بطريقة أكثر فعالية من الرسائل التي تعرض لمرة واحدة وينتهي الأمر في مدة زمنية قصيرة، وتعتبر نماذج الأدوار الموثوق بها مهمة في الحالات الطارئة، مثل الرعب الذي اجتاح البلاد من انتشار إنفلونزا الطيور، عندما وضعت إعلانات الخدمات الإذاعية التليفزيونية العامة، باستخدام شخصيات عالم سمسم في عام ٢٠٠٥.

وقد أبرزت عدة دراسات مستقلة للبرنامج عدداً من النتائج الهامة:

* التأثير الشديد للتعليم: لوحظ أن الأطفال الذين يشاهدون عالم سمسم يحققون إنجازاً أكبر في القراءة والكتابة والرياضيات، ويبدون مواقف طيبة إزاء الجنس الأخر[١٨].
* تحسين مستوى النظافة والصحة العامة، وتحسين أساليب التغذية والممارسات الصحية: توضح المربيات اللاتي تشاركن في برامج عالم سمسم الواسعة الانتشار، المكاسب التي تعود عليهم من معرفة أهمية التطعيم والتحصين، والأغذية المفيدة ، وممارسات النظافة والصحة العامة.
* الانتشار الواسع: يوضح بحث ميداني الانتشار الواسع للبرنامج بشكل مستمر، كما أفادت التقارير، أن ما يزيد عن ٨٠٪ من الأطفال الصغار سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، في مصر، يشاهدون عالم سمسم[١٩].
* تغيير المواقف بشأن الطفولة في مراحلها الأولى: أفادت المربيات والموظفون العموميون أن عالم سمسم يعرض نموذجاً إيجابياً حول كيفية التواصل مع الأطفال الصغار، مما أدى إلى تحولات في عمليات التفاعل ما بين الآباء وأطفالهم[٢٠].
* اعتبار المسلسل مسلسلاً مصرياً: على مستوى الجماعات المستهدفة، تذكر المربيات أن عالم سمسم ينطوي على قيم ثقافية مصرية ملائمة، وله مذاق مصري فريد[٢١].
* المسلسل موضع تقييم من جانب المدرسين المصريين: قام مدرسو المدارس الابتدائية بالأخذ بالأساليب الفنية للتعليم والبرامج التعليمية لمسلسل عالم سمسم في طرق التدريس في الفصول الدراسية[٢٢].

وقد ساعدت استراتيجية الاتصال المتكامل على تعزيز الرسالة الاجتماعية الإيجابية للبرنامج، تعزيزاً فعالاً، وهي الاستراتيجية التي تقوم على نظام تعدد وسائل الإعلام، ويشمل ذلك: إقامة تفاعلاً على شبكة الإعلام الدولية، وتوزيع قصص وحكايات على رياض الأطفال في عموم البلاد، وعلى المدارس الابتدائية ذات الفصل الواحد. كما تحققت الاتصالات الشخصية، من خلال برنامج واسع الانتشار، حيث تم لتنسيق مع ٣٠ جمعية لتنمية المجتمع المحلي، وتعمل تلك الجمعيات وسط ١٢٠ مجتمعاً محلياً في ٧ محافظات[٢٣].

وحتى يومنا هذا، تلقّى ما يناهز ٥٠,٠٠٠ من أولياء الأمور والمدرسين دورات تدريبية، وأخذوا معهم إلى منازلهم حوافظ تضم مادة مكتوبة عن المبادئ الأساسية للصحة، والنظافة، والصحة العامة، وتنمية مواهب الأطفال في سنّ مبكرة. وإذا كانت بعض الموضوعات الموجودة في الكتيبات والنشرات بمثابة تطوير متعمق للرسائل الواردة في عالم سمسم، فإن كثيراً من الموضوعات الإضافية قد ظهرت بعد عدد من اللقاءات مع الجماعات المستهدفة من أولياء الأمور والمدرسين، حيث أتيحت لهم الفرصة لطرح اهتماماتهم.

ومن النتائج غير المتوقعة، ولكنها نتائج جيدة، لعالم سمسم، عدد أولياء الأمور الذين التقوا بفريق التدريب لكي يعبروا عن همومهم ومشاكلهم، ويلتمسوا النصيحة بشأن كيفية التعامل مع المشاكل الحساسة مثل إساءة استخدام الأطفال والتحرش الجنسي بهم، وكان عالم سمسم بمثابة "كسارة الجليد" في الاتصال، مما مكن فريق التدريب من تناول القضايا التي يصعب التعامل منها في المجتمع، ومن ثم فإنه بالإضافة إلى دورات تدريب ما قبل البرنامج، قام المدربون أيضاً بعقد دورات بشأن إساءة استخدام الأطفال، واضطرابات الأطفال، والنمو البدني والعقلي، والعلاقات بين الجنسين في الأسرة.

المصدر: مي الجندي، مؤسسة الكرامة للترفيه التعليمي

وُضع برنامج باسم Soul City كمسلسل تليفزيوني يعالج مختلف القضايا الصحية، مع التركيز بصفة خاصة على مرض نقص المناعة البشرية / الإيدز، وظل مسلسل Soul City لعدة سنوات - ولا يزال - واحداً من أكثر المسلسلات التي يقبل عليها المشاهدون في جنوب أفريقيا، مما أسفر عن خلق وعن كبير بمخاطر الإصابة بمرض نقص المناعة البشرية / الإيدز[١٦]. وفي بيرو، يقص مسلسل "ماريا الطيبة" –عمر هذا المسلسل عشرون عاماً بدأ في عام ١٩٦٩- حياة فتاة حققت ذاتها في هذا العالم، أولاً عن طريق الانضمام إلى فصول محو الأمية لتعلم القراءة والكتابة، ثم تعلم الخياطة حتى برعت فيها وأصبحت خياطة وأقامت مشروعاً صغيراً للخياطة، وكثيراً ما يُنْسب الفضل إلى المسلسل "ماريا الطيبة" في انتشار مجموعة من البرامج الترفيهية التعليمية في أمريكا اللاتينية وما وراءها[١٧].

وأحد الأمثلة في مصر - حتى الآن – برنامج ترفيهي - تعليمي منتج محليًا تحت اسم "عالم سمسم"، وهو مسلسل يستهدف الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة ومربياتهم، ويتم بثه يومياً على التليفزيون المصري في أوقات الذروة منذ سنة ٢٠٠٠، وتتولى إنتاج مسلسل "عالم سمسم" شركة إعلامية مصرية خاصة بالاشتراك مع "ورشة عمل سمسم"، وهي منظمة أمريكية غير هادفة إلى الربح، تقوم بتمويلها أساساً الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبعض الشركات الراعية الأخرى (انظر إطار ١١-٨).

اقتنع منتجو مسلسل "عالم سمسم" وهي فكرة منبثقة عن مثيله شارع سمسم" في الولايات المتحدة أن تنمية تعليم الأطفال الصغار تتعاظم من خلال زيادة مشاركة الآباء - ولقد استطاع منتجو مسلسل شارع سمسم تحقيق الهدف من اجتذاب الآباء، والأمهات في المقام الأول، لكل يشاهدوا المسلسل مع أطفالهم، عن طريق بث النواحي الفكاهية للكبار في ثنايا المسلسل، مثل أسلوب التورية والمحاكاة الساخرة لكبار الشخصيات الثقافية الشعبية في الثقافة السائدة، وبالنظر إلى القيمة التعليمية للمسلسل تم "دبلجة" وإذاعة مسلسل "شارع سمسم" في أكثر من ١٢٠ دولة على امتداد الثماني والثلاثين سنة الماضية، ولعل أكبر إنجاز لذلك

16. Goldstein et l, (2005),Communicating HIV and Aids, *Journal of Health Communiction*, July-August.
17. Singal A., and Rogers, E.M., (1999), *Entertainment Education: A Communication Strategy for Social Change*, New Jersey, Lawrence Erlbum Associates.
18. Rimal, R.N., Figuerosa, M.E., & Federowicz, M (2006), *Impact of Alam Simsim Among 4-to 6 Year Olds in Egypt*. Baltimore, MD: Johns Hopkins Center for Communication Programs.
19. Synovate-Cairo, (2007), "Alam Simsim Marketing Survey in Egypt."
20. Social Planning, Analysis and Administration Consultants, (2005), "The Cultural Impact of Alam Simsim- An Egyptian Adaptation of Sesame Street."
21. المصدر السابق
22. المصدر السابق
23. المحافظات السبع هي: الفيوم، والقاهرة، والإسكندرية، وبني سويف ، والمنيا، وقنا، وأسوان .

إطار ١١-٩: بحوث لخدمة الفقراء

نظراً لأن تخفيف حدة الفقر بشكل فعال، يتوقف على معرفة الفقر، فإن تحليل ظاهرة الفقر، وتنمية الموارد البشرية كان أحد مجالات الاهتمام الرئيسية لـمنتدى البحوث الاقتصاديةس وهو شبكة إقليمية للبحوث، غير هادفة إلى الربح وغير حكومية.

سد فجوات المعرفة: مسح سوق العمل في مصر:

في عام ١٩٩٨ أجري مسح عن سوق العمل في مصر ، تنحت إشراف زمنتدى البحوث الاقتصاديةس، حتى يتسنى تيسير الوصول إلى بيانات المسح الأسري، بشكل أكثر سرعة وسهولة، وكان قد تم تصميم ذلك المسح بحيث يكون مشابهاً لجولة خاصة سابقة لعينة تمثل القوى العاملة في مصر، أجريت في عام ١٩٨٨ بمعرفة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وأصبحت بيانات سوق العمل في مصر، بعد ذلك، متاحة للباحثين عموماً من خلال موقع زمنتدى البحوث الاقتصاديةس على شبكة المعلومات الدولية، ثم أجرى المنتدى مؤخراً مسح متابعة في مصر تحت عنوان : مسح فريق خبراء سوق العمل في مصر سنة ٢٠٠٦ كمتابعة متعمقة من جانب فريق الخبراء، للأسر والأفراد الذين جرت مقابلتهم في مسح ١٩٩٨، وقد أتيحت البيانات التفصيلية لهذا المسح الفريد لفريق الخبراء في شهر أكتوبر سنة ٢٠٠٧.

ربط البحوث بالسياسات:

تتطلب البحوث المصممة من أجل تخفيف حدة الفقر، ربطها بعملية صنع السياسات، وكان "منتدى البحوث الاقتصادية"، قد قدم المشورة لعدد من الوزارات بشأن مختلف القضايا المتعلقة بتخفيف حدة الفقر، وتصميم سياسات اجتماعية أكثر فعالية. وفي عام ٢٠٠٥، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ووزارة التخطيط بتكليف المنتدى، بوضع زخطة عمل لتخفيف حدة الفقر في مصرس (PRAP) تتناول قضايا الفقر، وتدفع مسيرة العمل نحو تحقيق أهداف التنمية في الألفية، وجرى اختزال نتائج خطة العمل في مصفوفة لسياسات المتابعة بشأن طرق استهداف الفقر، حيث تناولت سبعة برامج بشأن دعم الغذاء والخبز، وطوابع الغذاء، والبطاقات الذكية، ودعم تعليم الفقراء، والتأمين الصحي في المناطق النائية والمحرومة، وإعادة التأمين على البطالة. وفي وثيقة مرفقة عن السياسات، تم شرح فكرة ومنهاجية استهداف وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي. وقد تم توزيع تلك الوثائق على وزارة التخطيط وعلى مجلس الوزراء.

كما يعمل زمنتدى البحوث الاقتصاديةس أيضاً مع وزارة التضامن الاجتماعي، من أجل وضع خطة لـ: زسياسة اجتماعية شاملة في مصرس، وتعالج الخطة دواعي احتياج مصر إلى تغيير سياستها الاجتماعية القائمة، وتعالج طبيعة التغيرات المطلوبة، وتوصي بالسياسات المرجوة من أجل وضع التصورات المقترحة موضع التنفيذ.

بناء القدرات من أجل بحوث على مستوى عال من الجودة:

من الضروري رفع مستوى مهارات الباحثين في الإقليم حتى يتسنى القيام ببحوث على مستوى عالٍ من الجودة تتوافق مع السياسات المطلوبة. وتنطوي الاستراتجية ذات الشعبة الثنائية، لمنتدى البحوث الاقتصادية، على زيادة إتاحة البيانات الدقيقة المستمدة من مسوح الأسرة، وتدريب كوادر جديدة من الباحثين القادرين على تحليل تلك البيانات، باستخدام أحدث الأساليب الفنية، من أجل البحوث والتحليلات الموافقة لمقتضى السياسات.

الشراكة من أجل تأثير أقوى:

يجرى زمنتدى البحوث الاقتصاديةس جانبا كبيرا من أنشطته بالاشتراك مع عدة مبادرات إقليمية ودولية ومنها: FEMISE، وشبكة التنمية العالمية (GDN)، ومنتدى التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .(MDF) كما يتعاون المنتدى مع كثير من مراكز الفكر ومراكز البحوث، ومنها المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)، ومركز البحوث الاجتماعية، ومركز دراسات البحوث المالية والاقتصادية (CEFRS)، وهذه الشراكات مكرسة لمعالجة القضايا الأساسية للسياسات في الإقليم، من خلال تمكين مختلف العناصر، وتحسين البحوث، وجمع كافة الأطراف المعنية في الإقليم، على صعيد واحد، من أجل تعزيز النمو ودفعه قدماً.

المصدر: دينا حلبي ، منتدى البحوث الاقتصادية.

النموذج من نماذج الترفيه التعليمي، أنه جرت محاكاته في ٣٠ دولة، منها مصر، حيث يتم إنتاج المسلسل محلياً، باستخدام شخصيات محلية مطورة وبيئة محلية مطورة.

إن نجاح مسلسل عالم سمسم يشجع على وضع برامج أخرى عالية الجودة للترفيه التعليمي، ويتعين على مصر - باعتبارها المصدر التقليدي للبرامج الترفيهية في العالم العربي - استكشاف الإمكانيات الكاملة لبرامج الترفيه التعليمي، والتمثيليات الطويلة، أو المسلسلات التي تسمح بوضع نماذج لأدوار إيجابية مطلوبة بشدة، وتستطيع توصيل مختلف الرسائل الصحية والتعليمية إلى الجمهور، فضلاً عن إرشاد ملايين المشاهدين، ومع الزمن تصبح نماذج الأدوار المذكورة مسألة لا غنى عنها في تناول القضايا الأكثر حساسية مثل إدمان المخدرات، وإساءة الاستخدام الجنسي والبدني، وأن تكون كذلك بمثابة منتدى لتشجيع المناقشات والحوار بشأن الموضوعات الأساسية والشئون الجارية.

وسائل الإعلام الجديدة وتكنولوجيا الإعلام والاتصالات :

فجوة المعلومات: يشير ما يسمى بسالانقسام الرقميس إلى التفاوت بين الأغنياء والفقراء في الوصول إلى المعلومات وإتاحتها، على المستوى الوطني والمستوى الدولي، وعلى أية

زاد عدد المشتركين في الهواتف المحمولة من ٢,٨ مليون في عام ٢٠٠١ إلى ١٨ مليون في عام ٢٠٠٦، أي ما يناهز ٢٤٪ من عدد السكان.

حال، فإنه على الرغم من طفرات التقدم الملحوظة في تكنولوجيا الإعلام والاتصالات (ICT) وتكنولوجيا المعلومات (IT) في الإدارة والتوثيق إلا أنه لا يزال ثمة قصور في المعرفة والمعلومات المتاحة على كافة المستويات الاقتصادية. ولهذا، فإن دور وسائل الإعلام العامة في نشر المعلومات، بما فيها الإحصاءات العامة، على المستويين الوطني والإقليمي، مسألة أساسية من أجل تعزيز المشاركة، وإثارة المناقشات المفتوحة ودعمها، وزيادة فعالية السياسات الحكومية، وتزويد جميع المواطنين بوسائل اكتساب المعلومات الدقيقة عن أوطانهم.

الهواتف المحمولة: مع انتشار الهواتف المحمولة في مصر، أصبحت الرسائل النصية وسيلة سريعة وفعالة في توصيل المعلومات ونقلها وتداولها. وطبقا لبيانات "الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية" زاد عدد المشتركين في

تقوم محطات إذاعية غير هادفة إلى الربح، تملكها المجتمعات المحلية وتهيمن عليها رسمياً، ببث برامج تتمتع بكل مؤهلات الإعلام والاتصال، حيث تسمح بتطوير المضمون، ومعالجة القضايا التي تهم المجتمع المحلى

الهواتف المحمولة من ٢,٨ مليون في عام ٢٠٠١ إلى ١٨ مليون في عام ٢٠٠٦، أي ما يناهز ٢٤٪ من عدد السكان[٢٤]. ومن شأن ذلك، وغيره من أدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصالات، مساعدة المواطنين على التواصل والتنظيم فيما بينهم، وكذلك على نقل رسالتهم إلى جمهور أوسع على مستوى الوطن، وعلى مستوى العالم.

الانترنت: الانترنت نشاط من أنشطة وسائل الإعلام، يتسم بسرعة النمو، ومحدودية سيطرة الحكومة عليه، وتقوم كثير من مؤسسات الأخبار، والحركات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني ، ودعاة الإثارة باستخدام الانترنت لنشر الأخبار والمعلومات. ولدعاة الإثارة بصفة خاصة تأثير هام في عرض القصص والحكايات على أجندة مؤسسات الإعلام التقليدي (قصص التعذيب، والعنف، والتحرش). وعلى أية حال، فإن معدل انخفاض الوصول إلى الانترنت، قد حال دون الوصول إلى وسائل الإعلام الإلكترونية، على نطاق واسع، ويجعل تلك الأداة قاصرة على الصفوة في مصر.

ملاحظات على مضمون وسائل الإعلام:

ثمة وجهان للصحافة– الأخبار، والتعليق والرأي– يندمجان أحيانا ويتداخلان، بحيث تبدو الآراء كما لو كانت حقائق، وهو خلط يستفاد منه، في معظم الأحيان، في الصحافة "الصفراء"، ثم إن ظهور الصحافة التي تحركها الإعلانات، تضيق من نطاق اهتمام المحررين، والصحفيين بحيث ينصب اهتمامهم على الأجندة التجارية ونمط حياة فئة معينة، تتواءم مع النخبة التي تعيش في المدن، والطبقة الوسطى. وهذا يجعل من الصعب على الصحفيين بحث واستقصاء أخبار المجتمع وأخبار التنمية، التي تقيد بدورها من فهم تلك القضايا.

وبالمثل فإن محطات البث الإذاعي الجديدة من نوع FM يدير أغلبها القطاع الخاص، وهي ذات صبغة تجارية، لأنها تكاد تعتمد كلية على الإعلانات من أجل التمويل. ونتيجة لذلك، فإن مادتها البرامجية ذات طابع استهلاكي، وتعتمد على الإعلانات، وتركز على المناطق الحضرية، وغالبا ما تستهدف الشباب أو أنماط الحياة، وتركز أساساً على الموسيقى أو البرامج الترفيهية، ولا تشتمل على الأخبار، أو المضامين المعلوماتية، وإن وجدت فهي محدودة للغاية.

وأخذ بعض تلك المحطات، مؤخرا؛ بأسلوب الحوار حول القضايا الاجتماعية، والحب والعلاقات، أو إجراء لقاءات مع المواطنين في الشارع بشأن بعض الأحداث الاجتماعية اليومية، ويرى بعض المراقبين لوسائل الإعلام أن شعبية تلك المحطات الاذاعية من نوع FM بين كل من المستمعين والمعلنين قد ارغمت محطات البث الإذاعى المملوكة للحكومة، على بث برامج جديدة وشيقة[٢٥].

وكثيرا ما كانت منظمات المجتمع المدنى تنتقد محطات البث الإذاعى FM لابتعادها عموما عن عرض وتحليل الاخبار المحلية، والمناقشات العامة، ومناقشة القضايا الاجتماعية الهامة ذات الصلة، أو الإشارة إلى المجتمعات الريفية والمجتمعات الفقيرة والمهمشة، إلا أنه توجد فى البلدان النامية بعض الأمثلة المحدودة على نجاح محطات البث الإذاعى FM فى إدراج مضامين إعلامية ضمن برامجها، وأحد تلك الأمثلة: راديو العاصمة فى أوغندا، الذى استحدث برنامجا مبتكراً عن الصحة والتعليم الجنسى، يعالج بعض القضايا مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، مما آثار مناقشات وحوارات جماهيرية بشأن تلك القضية.

ولقد أسفر تحرير موجات البث الإذاعى، والترخيص بإقامة محطات إذاعية فى كثير من الدول، عن ظهور محطات إذاعية مجتمعية، وهى محطات إذاعية غير هادفة إلى الربح، تملكها المجتمعات المحلية وتهيمن عليها رسميا، وتنشئ تلك المحطات الإذاعية أشكالا من البرامج تتمتع بكل مؤهلات الإعلام والاتصال، حيث تسمح بتطوير المضمون وإنتاج البرامج بمعرفة المجتمع المحلى، ومن أجله بخصوص القضايا التى تهم المواطنين المحلين، وتتناسب مع مقتضيات أحوالهم. ولقد ساعد البث الإذاعى الذى يقوم على التخاطب والحوار، على إيجاد مجالات أمام المواطنين ومنظمات المجتمع المدنى لمناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتعبير عن آرائهم فى المحافل العامة، وهذه المناقشات مهمة لزيادة فهم المواطنين لمجتمعاتهم وانخراطهم فى شئونها. على أنه لا توجد فى مصر تراخيص لمنح موجات بث إذاعى مجتمعى أو محطات إذاعية خاصة تعمل على الموجات القصيرة أو المتوسطة وتستهدف المجتمعات المحلية بصفة خاصة.

٢٤. http://www.itu.int/ITUD/icteye/Indicators/Indicators.aspx#

٢٥. Daily News Egypt, July 21, 2006.

إطار ١١-١١ مصر فى الدليل السنوي لحرية الصحافة:

تظهر مصر في ذيل القائمة في ترتيب الدليل العالمي لحرية الصحافة الصادر عام ٢٠٠٧، وهو تصنيف سنوي تنشره مؤسسة زصحفيون بلا حدودس ومقرها باريس، تقيس فيه حرية الصحافة حول العالم. وقد جاء ترتيب مصر رقم ١٤٦ من بين ١٦٩ دولة جرى تقييمها، حيث تراجعت مصر ١٣ نقطة، بعد أن كانت ١٣٣ في السنة السابقة.

وكانت السلطات المصرية موضع انتقاد مؤخرا من قبل جماعات الحقوق العالمية وممثلي الحكومات الأجنبية، بسبب مزاعم تقييد حرية الصحافة. ومؤخرا جدا، صدر الحكم ضد محررين من أربع صحف كبرى في مصر، بالحبس لمدة سنة وتغريمهم ٢٠٠٠٠ جنيه مصري لنشرهم معلومات كاذبة [عن صحة الرئيس] من شأنها تكدير النظام العام. كما صدر حكم بالحبس سنتين ضد رئيس تحرير جريدة الوفد المعارضة واثنين من الصحفيين من نفس الجريدة -لتحريفهم تصريحا صادراً عن وزير العدل، كما يواجه أيضا رئيس تحرير جريدة زالبديلس المعارضة، تهمة "نشر إشاعات".

وفي فبراير سنة ٢٠٠٧ صدر حكم بسجن أحد الطلبة لمدة أربع سنوات، لنشرة معلومات على شبكة الإنترنت تسيء إلى الإسلام والرئيس مبارك، وبعد ذلك بمدة قصيرة ألقي القبض على صحفي -ومستخدم لشبكة الإنترنت- من الإخوان واعتقاله لبضعة أشهر لأسباب غير واضحة. وتزعم جماعات الحقوق أن اعتقاله كان بسبب كتاباته الصريحة على شبكة الإنترنت.

وعلاوةً على ذلك، أصدرت لجنة حماية الصحفيين ومقرها نيويورك (CJP)، تقريرا في أكتوبر سنة ٢٠٠٧ عن اختفاء أحد المحررين في الأهرام، في ظروف غامضة، منذ ٤ سنوات، وهو في طريقه من عمله إلى بيته. ووصمت لجنة حماية الصحفيين، مصر بأنها زواحدة من أسوأ بلاد العالم التي شهدت تراجعاً في حرية الصحافةس في عام ٢٠٠٦، مشيرة إلى زيادة عدد الاعتداءات على الصحافة خلال السنوات الخمس الماضية.

المصدر: Daily News Egypt Newspaper ,October 18.2007. www.rsf.org

معوقات أمام دور وسائل الإعلام فى المجتمع المدنى:

تتسم وسائل الإعلام فى مصر بأعلى معدلات لملكية الدولة وهيمنتها فى المنطقة، وثمة عدد من التحديات والمعوقات التى تقيد استقلال ونزاهة، وكفاءة وسائل الإعلام فى الاضطلاع بدورها فى المجتمع المدنى بشكل فعال.

البيئة القانونية:

تكفل عدة مواد فى الدستور المصرى، حرية الكلمة والتعبير، فالمادة ٤٧ تكفل حق كل مواطن فى التعبير عن رأيه/ رأيها شفويا أو كتابيا، بينما تكفل المادة ٤٨ حرية الصحافة، والطباعة، والنشر، ووسائل الإعلام الجماهيرى، وتحظر صراحة الرقابة على الصحف، إلا أن تلك المادة تستثني من خطر الرقابة على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام الجماهيرية، الأخبار المتعلقة بالأمن العام أو الأمن القومي في حالة الطوارئ أو فى زمن الحرب.

وتختص المادة ٢٠٨ من الدستور بالصحافة على وجه التحديد، وهي تكفل حرية الصحافة وتحظر الرقابة، وتنص أيضا على حظر تحديد أية صحفية، أو مصادرتها، أو إلغائها من خلال إجراءات إدارية، وتضيف المادة ٢١٠ أن للصحفيين الحق في الحصول على الأخبار والمعلومات طبقا للنظم التي يحددها القانون[٢٦].

وعلى الرغم من تلك الضمانات الدستورية، تجور مختلف القوانين على حرية التعبير، وحقوق الصحفيين في الحصول على المعلومات، ونتيجةً لذلك فإن المؤسسات الإعلامية تعمل في بيئة قانونية متناقضة، وثمة قواني أخرى تؤثر على عمل وسائل الإعلام، وتشمل قانون الطوارئ المعمول به منذ عام ١٩٨١، وقانون الصحافة الصادر عام ١٩٩٦، وقانون العقوبات، وقانون أمن الوطن والمواطن، وقانون النشر، وقانون الأحزاب[٢٧].

ويسمح قانون الطوارئ الصادر في عام ١٩٨١، بصفة خاصةً للسلطات بمراقبة أو حظر النشر بالمسائل التي تتعلق بالسلام الاجتماعي أو الأمن القومي أو التي يُرى أنها تتنافى مع الأخلاق العامة أو تسئ إلى لأديان. كما يسمح القانون أيضاً بإقامة الدعاوى الجنائية ضد الصحفيين الذين يقومون بنشر مقالات تهدد الأمن القومي أو السلام الاجتماعي.

وفي حقيقة الأمر، فإن قانون الصحافة رقم ٩٦ الصادر عام ١٩٩٦، يحظر الرقابة، ولكن ترد عليه استثناءات في حالات الطوارئ، وإذا كان القانون يحظر المنع الإداري أو مصادرة المطبوعات ويمنع الإضرار بالصحفيين بسبب آرائهم أو المعلومات الصادقة التي يقدمونها، فإنه يشتمل على عدد من الأحكام التي تسمح بحبس الصحفيين لارتكابهم بعض المخالفات مثل التشهير، والسب، والإهانة، والمعلومات الزائفة. وثمة قوانين ونظم أخرى تحكم عملية التشهير، وهي تقيد انتقاد وسائل الإعلام للمسئولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية مثل المؤسسة العسكرية والشرطة والأمن[٢٨]. وطبقاً لتقرير صدر مؤخراً نجد أنه "في عام ٢٠٠٥، سجلت جماعات حقوق الإنسان ٣٤ حالة لصحفيين صدرت ضدهم أحكام بالحبس أو الغرامة، و٢٨ حالة لصحفيين مثلوا أمام القضاء، و٢١ حالة لصحفيين تم التحقيق معهم بمعرفة النيابة العامة، وكان معظم تلك القضايا يتعلق بالتشهير بمسئولين عموميين، أو إهانة بعض أفراد من القطاع الخاص. ومصر ليس لديها، حتى الآن، قانون "حق المعلومات" الذي من شأنه أن يسمح بإصدار أخبار شاملة ودقيقة بشأن القرارات المتعلقة بالسياسات.

ملكية الحكومة لوسائل الإعلام وهيمنتها عليها:

إن الهيمنة المباشرة للدولة على المؤسسات الإعلامية، وكذلك سيطرتها على منح التراخيص، قد تمخض عن نظام إعلامي شديد المركزية، الأمر الذي يقيد تعددية مصادر الإعلام، ويقيد كذلك قدرة وسائل الإعلام على العمل بشكل مستقل، وقدرتها على أن تكون مصدرا موضوعيا للمعلومات بخصوص القضايا الوطنية والمحلية.

٢٦. IREX, 2006.
٢٧. المصدر السابق
٢٨. المصدر السابق

وتؤثر مركزية وسائل الإعلام هذه، على طريقة صياغة الأخبار ومعالجة القضايا، ثم إن الصحف القومية ومحطات التليفزيون هي المصدر المهمين على المعلومات، وتميل تلك الصحف والمحطات إلى التركيز على الأخبار الإقليمية والعالمية المتاحة لأن عقبات جمع مادة تلك الأخبار أقل، والقيود على بث تلك الأخبار محدودة أيضا. ومن ثم فإن كثيرا من الأخبار المحلية والإقليمية المتنوعة، لا يتم تغطيتها من جانب الصحافة، وهي عرضة لأن تسقط ضحية الشائعات، أو التشويه، أو الخطأ في المعلومات، وهي تنتشر عبر القنوات غير الرسمية.

المأمول في المستقبل:

وسائل الإعلام في مصر، كما هي في البلدان الأخرى، أسيرة البيئة التي تعمل فيها، وتخضع لحرفية ممارسيها ومدى براعتهم المهنية، والقطاع الإعلامي الناضج يبني قدرات تنشر ثقافة الحوار في إطار قانوني مساند، يقوم على الثقة، وليس الرقابة والعقوبات. وفي هذا الخصوص، يكون دور مختلف النقابات الإعلامية هاماً في الضغط من أجل إقامة نظام قانوني أكثر ليبرالية، وفي وضع معايير مهنية، وضمان تطبيق ذلك.

وتتعلق بعض المقترحات الأساسية بالأنشطة النقابية التي من المفترض أن تشتمل على الدفاع عن حرية التعبير بشكل أكثر قوة، وحق الحصول على المعلومات، ووضع نظام اعتماد للارتفاع بمستوى المعايير المهنية، مع وجود حوافز للمهارات العالية، وإقناع الجهات المختصة بالاعفاءات الضريبية وأسعار خاصة تطبقها وسائل الإعلام على إعلانات الخدمة العامة، وتشجيع لا مركزية التغطية الصحفية، بحيث لا تركز على العاصمة فحسب، بل تنتقل أيضاً إلى المحليات، والضغط من أجل زيادة المرونة في إصدار التراخيص لوسائل الإعلام، وممارسة الضغط من أجل المطالبة بنسبة مئوية من حصيلة الإعلانات في وسائل الإعلام لصالح أعضاء النقابة.

بعض المراجع المختارة:

Assaf, Sassin and Keith Henderson, (2007), "Comparative Report on the State of the Media in Egypt, Jordan, Lebanon, and Morocco." IFES: Washington, D.C.

Association for Progressive Communications and the Campaign for Communications Rights in the Information Society (2003), "Involving Civil Society in ICT Policy: The World Summit on the Information Society", STE Publishers, Johannesburg, South Africa.

Bureau for Development Policy, (2003), "Access to Information; Practice Note", UNDP..

Bureau for Development Policy (2004). "Right to Information; Practical Guidance Note", UNDP.

Gasser, Rachel, (2006), "The Role of Civil Society in the World Summit on the Information Society Tunis 2005", Centre for Applied Studies in International Negotiations.

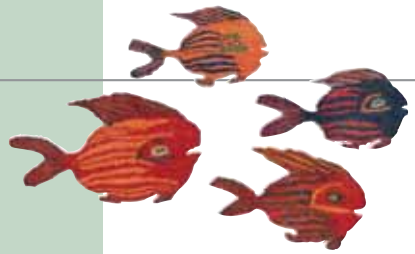

أهمية التشبيك والشراكات

يناقش هذا الفصل شراكات وشبكات منظمات المجتمع المدني من أجل التنمية، وهو يركز على مبادرات منظمات المجتمع المدني التي تبنت هذا المنهج على نطاق واسع، واعتمدت بشكل كبير على التشبيك والشراكات بغية تحقيق غاياتها. ويشمل هذا الفصل أيضا وصف للعشرة متسابقين الأوائل في مسابقة أفضل ممارسات منظمات المجتمع المدني والتي أطلقها تقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٨ حيث أظهر كل منهم الحكم الداخلي الرشيد والتنسيق والتعاون مع الأجهزة المختلفة والمناهج المبتكرة وكذلك إمكانية التوسع لخدمة مجتمعات أكثر في أنحاء مصر.

والعمل الرعائي في منظمات المجتمع المدني في مصر هو عمل ضروري ولكنه وسيلة غير كافية لمواجهة التحديات القومية التي ذكرتها الأهداف الإنمائية للألفية أو تحقيق التنمية بشكل عام في مصر. ولكن النتائج تتحقق على نطاق ضيق ويبقى المستفيدون في معظم الأحيان معتمدين على موارد العطاء الإنساني التي لا يمكن التنبؤ بها. وبينما تستحق هذه الجهود الثناء لأنها تساعد المحتاجين، فهي لا تمكن الفقراء والمهمشين من مساعدة أنفسهم ولا تسهل طموحاتهم في التعبير وكذلك لا تتم محاكاتها هذه الجهود أو الممارسات على المستوى القومي.

وعلى الجانب الآخر، فإن جهود "التنمية" التي تتبناها منظمات المجتمع المدني الناشئة حديثاً تقدم نموذجاً جديداً يتسم بنظام أكثر شمولا للعمل في المجتمع المدني، حيث يضمن التشبيك والتعاون مع أجهزة الدولة والجهات المدنية أن تتم محاكاة المبادرات المحلية الناجحة على المستوى القومي، وتصبح الموارد مستدامة ويلعب المواطنون أنفسهم دوراً كبيراً في تحديد احتياجاتهم وتلبيتها على المدى الطويل.

ولتحقيق هذه الأهداف الطموحة فإنه من الضروري أن تتوافر لدى مبادرات منظمات المجتمع المدني رؤية إنمائية واسعة النطاق، الأمر الذي يحتاج إلى الاستشارة بشكل أكبر وخاصة بشأن العلاقات الإستراتيجية مع كافة الطراف ومنها الإدارة المحلية، صانعي القرار، مجتمع الأعمال، الجهات المانحة والرأي العام، كما أن خلق قنوات اتصال فاعلة ومشاركة إيجابية مع كل النشطاء الاجتماعيين القادرين على بذل الجهود، هي مكونات ضرورية للنجاح. ومن الواضح إذن أن التنمية الناجحة - حتى يتسنى محاكاتها واستدامة مبادراتها - يجب أن تقوم بإعداد الآليات المناسبة لاجتذاب الخبرات الأخرى وكذلك دمج الحلفاء المناسبين والفاعلين.

التنمية تحتاج إلى تعاون بين أطراف متعددة:

إن تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨ قد أورد التنمية على أنها عملية توسيع وتعزيز إمكانات المواطنين لمساعدتهم في تحقيق الحياة التي يبغونها، ويشبه هذا المنهج بشكل كبير عمل "أمارتيا سن" كما أن له تأثير كبير على مناهج التنمية بما فيها تقارير التنمية البشرية الأخرى الخاصة بالبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة. وتوضح الأمثلة الكثيرة لمنظمات المجتمع المدني والمشار إليها في هذا التقرير، أن المنهج الخاص بالرفاة الفردية من خلال إمكانات المجموعة، وهي على الأرجح منظمة غير حكومية ، غالبا ما يكون في مقدمة أهدافهم ويرتبط بطبيعة الحال بتقديم الخدمات مثل الصحة و التعليم.[١]

ويهدف تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨ أيضا إلى زيادة الدور المحوري للتشبيك بين هذه المجموعات أو الجمعيات، بالإضافة إلى الشراكات مع ممثلي المجتمع الآخرين، مما يؤثر على أدائهم. وإن استثمار الجهود المشتركة، واجتذاب الخبرات والتجارب المتاحة أيضا واستخدام الدعم الضروري من جانب الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص والجمعيات التعاونية سوف يؤدي غالباً إلى تحقيق الأهداف التنموية القومية وتدعيم التحول الاجتماعي في مستويات المجتمع المختلفة، بشكل أفضل من الجهود الفردية لمنظمة واحدة. فمثلاً المنظمات غير

١. للعرض الكامل لهذا المدخل، إنظر
www.capabilityapproach.com/pubs/323CAtraining20031209.pdf

إن كثيراً من منظمات المجتمع المدنى الناشئة حديثاً تقدم نموذجاً جديداً، يشمل التشبيك والتعاون، ويدفع لأن تتم محاكاة المبادرات المحلية الناجحة على المستوى القومى.

الحكومية التي تعمل في مجال التلوث، تحتاج بالضرورة لمشاركة الأجهزة الحكومية أو لخبرات الأقسام العلمية بالجامعات. وباختصار، يجب على المنظمات غير الحكومية الإستفادة من مزايا زيادة وتنوع شركاء آخرين فاعلين ممن يعملون فى المؤسسات الحكومية المختلفة، والتى يمكن أن تحقق للمنظمات غير الحكومية درجة أعلى من التمكين، زيادة الموارد، الإنتشار الإعلامى وغير ذلك من ديناميكيات التعاون الفعال، الذى يضمن بدوره تغطية ورقابة اكبر على نتائج اى مشروع او برنامج او بالاحرى على عمليات صنع القرار نفسها، بالإضافة إلى إمكانية تحويل التدخلات الخدمية المحدودة الى برامج تنمية يمكن محاكاتها فى انحاء الوطن .

ولذلك فان التشبيك مهم للغاية من ناحية التقنية والتخصيص، فهو يساعد على تحقيق التنسيق بين الانشطة للتغلب على عدم التنسيق المعلوماتى وخفض التكاليف العالية للمعاملات وتشجيع وفورات الانتاج الكبير وتعزيز كفاءة الأنشطة وقد عرض هذا التقرير الحالى العديد من الأمثلة لمبادرات منظمات المجتمع المدني مثل المجموعات الائتمانية والادخارية ومثل مجموعات إدارة الموارد المشتركة مثل (جمعيات الإسكان، مياه الشرب، الصرف، الري).

كما أعطيت أمثلة لمجموعات المطالب التي تعمل على زيادة النصيب في الموارد أو السلطة، والهدف هو الإمكانات المضافة التي ترفع صوت مطالبهم أو تزيد مواردهم أو كلاهما أو لإنفاذ الحقوق القانونية المعترف بها . ويتحقق هذا من خلال تمثيل المصالح المشتركة في التشبيك بين المجموعات، في التعبئة (على سبيل المثال لإجراء تغييرات في قانون ٢٠٠٢/٨٤) والمجموعات الدفاعية مثل المطالبة بتغييرات تشريعية لضمان حقوق المرأة وأيضا في التفاوض لزيادة السلطة وذلك عن طريق إصلاح النقابات أو الاتحادات بشكل عام .

وفي كل الأحوال تشمل عوامل النجاح: شرعية الهدف، وتبنىّ قضية مشتركة توحد الشركاء، والقيادة والإدارة الفعالة والإدارة دون الإخلال بالتعاون، والتوفيق بين المصالح المتعارضة للشركاء وكذلك توافر هيكل محلي من منظمات المجتمع التي تدعم نفس الأهداف بما فيها المؤسسات التقليدية والشبكات الاجتماعية وبنفس القدر من الأهمية، ينبغى توافر الهيكل المؤسسي المناسب لتعزيز التعاون والتواصل وكذلك تحقيق التمكين الحقيقي لكل الشركاء ، بناء الثقة والدعم وكذلك إشراك الجميع في العمل.

ولذلك ففى حين أن تدخل منظمة مجتمع مدني منفردة، يمكن أن يكون مهما كحافز للمبادرة إلا أن مشاركة الآخرين – سواء من المجتمع المدني، أو الحكومة أو القطاع الخاص – سوف تؤدى إلى تحديد الفرص المتاحة، المساعدة الفنية، الدعم الإداري وتعبئة الموارد. وهناك مزايا أخرى تشمل سهولة عملية الوساطة الإدارية أو الاجتماعية، تدريب وتنمية المهارات بشكل أفضل، الدعم غير المباشر من خلال التعليم، وبرامج الرعاية، وتسهيل عملية الاتصال بالمؤسسات المالية بالإضافة إلى تيسير إدارة النزاعات.

مؤسسية الشراكات من أجل ممارسة أفضل[٢]

جمعية الرعاية المتكاملة:
رفع مستويات المعيشة بالمشاركة بعزبة عرب الوالدة بحلوان

تأسست جمعية الرعاية المتكاملة عام ١٩٨٤، بهدف تحسين مستوى المعيشة والحالة الإقتصادية فى المجتمعات المحلية.و يزيد عدد العاملين بالجمعية والمتطوعين عن ٤٠٠ عامل، وتعمل جمعية الرعا ية المتكاملة في مجال الخدمات الثقافية والتعليمية وخدمات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وخدمات التنمية المحلية فى محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والفيوم. وتعمل الجمعية بالشراكة مع العديد من الجهات الحكومية والمنظمات الخاصة والدولية في كافة المجالات التنموية.

وخلال الفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٧، تم تنفيذ برنامج تحسين مستوى المعيشة بمشاركة عزبة عرب الوالدة – حلوان، محافظة القاهرة وقد أختير كنموذج لأفضل ممارسات الشراكة مع الإدارة المحلية والجهات الحكومية الأخرى. يهدف المشروع إلى تحسين مستوى التنمية لنحو ١٢٠ ألف هم سكان المنطقة من خلال منهج المشاركة، وهو ناجح بشكل كبير حتى الآن فى تحقيق هذه الأهداف.

آليات الشراكة: عمل كل الشركاء معا لتنفيذ ٢٨ مشروعاً في مجالات البنية التحتية، التنمية الأقتصادية والإجتماعية

٢. هذا الجزء مساهمة من د/هدى النمر، المعهد القومى للتخطيط

والنهوض بالبيئة.شملت هذه المشروعات إقامة نوادى متنوعة، حدائق عامة، مراكز طبية، تركيب شبكات مياه،جمع القمامه، بناء وتطوير المدارس بالإضافة إلى إنشاء مكاتب حكوميه متنوعة فى المنطقة بما فيها سنترال،مكتب بريد،نقطة شرطة و مكتب سجل مدنى.وقد ساهم شركاء المشروع فى تمويل البرنامج واشتركوا فى كافة مراحل المشروع بما فيها التخطيط، تقييم الاحتياجات، التنفيذ، الإدارة، المتابعة والتقييم.

وبسبب إشتراك عدد كبير من الأطراف و الوكالات فى تنفيذ البرنامج، تم إستخدام العديد من الآليات لتنسيق أنشطة الأطراف المتعددة.كما أن تشكيل هذه اللجان أدى إلى مؤسسية مشاركة الدوله،المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى هذا البرنامج.

فريق البحث: قامت الجمعية بتشكيل فريق بحث لاجراء البحث الميدانى في مناطق عمل المشروع للتعرف على المشكلات والإحتياجات ذات الأولوية لدى سكان هذه المناطق كما قدمت الإدارة المحلية الخرائط ،البيانات والمعلومات الخاصة بالموارد البشريه والماليه والخدميه في المناطق المستهدفه. وأجرت جامعة حلوان مسحاً اجتماعياً واقتصادى و ديموجرافى وصحى وبيئى كما أعدت قاعدة بيانات عن المنطقة. كما قامت الجهات المانحة بتقديم الدعم المادى والفنى والمساعدة فى إعداد الخرائط الجغرافية عن منطقة المشروع.

مجلس الشركاء: ضم "مجلس الشركاء" القيادات الشعبية والتنفيذية وممثلي القطاع الخاص والجمعيات الأهلية وممثلين عن المرأة والشباب من المنطقة. ومهمته هى تحديد الأولويات، وإدارة عملية المشاركة الشعبية فى المشروع، ومتابعة عمليات تنفيذ و إستدامة المشروعات، وإعلام أبناء المجتمع بالموقف التنفيذي، وإيجاد الحلول للمشكلات والعقبات التي تواجه المشروع. وقدمت الاداره المحليه الخطط الاستثمارية والخطة الخمسية للمنطقة إلى مجلس الشركاء.

لجان العمل التنفيذية: أصدر نائب المحافظ للمنطقة الجنوبية بالقاهرة قراراً بتشكيل عدد من لجان العمل التنفيذية لتنفيذ الخطط العاجله والمتوسطة وطويلة الأجل للمشروع، وتم أيضاً تشكيل لجنة الصحة ، ولجنة الشباب والرياضة، ولجنة بيئية، ولجنة اقتصادية، ولجنة التعليم، ولجنة الخدمات المحلية لمتابعة تنفيذ المشروعات المختلفة. وتضم كل لجنة فى عضويتها مسئول من الوزارة المعنية، والمسئول التنفيذي بالمحافظة وحي حلوان، وممثلين للمجتمع المدني ، وممثلين للجهات المانحة ، وممثل من جمعية الرعاية المتكاملة وممثلين للجمعيات الأهلية الأخرى، وممثل لمشروع التنمية الحضرية وكانت مهمة هذه اللجان وضع خطط عمل المشروع، متابعة التنفيذ، والتنسيق بين الجهات المشاركة بالمشروع، وتذليل المشاكل والعقبات التى تواجهه، وكذلك تحديد الترتيبات الفنية والمالية والإدارية التى تمكن ممثلى المجتمع المدنى من المشاركة فى تشغيل وصيانة كل مشروع.

اللجان المحليه: قامت إدارة المشروع بتشكيل لجنة المرأه ولجنة الشباب من أهالى عزبة عرب الوالدة. ويتمثل دورهما فى تحديد أولويات المشروع وتسهيل عملية المشاركة الشعبية في تنفيذ المشروع.

التشبيك بين منظمات المجتمع المدنى: أتاح التشبيك للمنظمات المشاركه ان تستفيد من خبرات المنظمات الأخرى و تكوين علاقات تكاملية لتحقيق الأهداف المشتركه. فقدمت منظمات مثل الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الإجتماعية، مؤسسة أبناؤنا مستقبلنا، جمعية المستقبل،معهد الشئون الثقافيه وجمعية نهوض وتنمية المرأة، خبراتهم فى مجالات التنمية المختلفة وقاموا بالتشبيك مع منظمات المجتمع المدنى المحلية لبناء قدراتها. وقدموا أيضاً التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات.

وقد أثبت هذا البرنامج الكبير والديناميكى أن الشراكات ممكنة، إن لم تكن ضرورية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة. وأوضحت أن منظمات المجتمع المدنى قادرة على العمل بنجاح حتى فى ظل القيود التى يفرضها قانون ٢٠٠٢/٨٤ بشرط أن تكون الجهات الحكومية راغبة ولديها الحافز لتقديم الدعم للبرامج والمشروعات، وبالمثل يتطلب هذا من منظمات المجتمع المدنى ذات أفضل الممارسات فى التشبيك والمشاركة بالخبرات أن تقدم مقومات النجاح وهي أهداف واضحة تقوم علي تقييم الإحتياجات، وفريق إدارة متكامل، ورؤية واضحة للمسئوليات على مستوى الإدارة الوسطى وكل من المشاركة العالمية والمحلية

شراكات زيادة دخل صغار الملاك المزارعين فى صعيد مصر

نفذت كير - إيجيبت - مؤخراً مشروعين صمما لزيادة دخول المزارعين المالكين لقطع صغيرة من الأرض ولخلق فرص عمل فى القطاع الزراعى عن طريق تعظيم فرص التصدير[٣] وصممت المشروعات لمساعدة الفلاحين للتغلب على عدد من التحديات، منها التعرف على فرص التسويق، تحقيق متطلبات الجودة للأسواق الأجنبية، بناء الثقة بين المنتجين والمشترين، وكذلك تكلفة النقل العالية، وتم تحديد أحد أهم التحديات وهو اتجاه الفلاحين للعمل بشكل فردى بدلاً من العمل المشترك كمجموعة. ولمواجهة هذا التحدي بعينه كان هناك مكونين فى كلا المشروعين هما إنشاء وتدعيم لجان التسويق والجمعيات الزراعية لمساعدة الفلاحين على التعاون والعمل المشترك لزيادة الصادرات الزراعية إلى الأسواق الأجنبية.

مشروع الإصلاح الزراعي: وهدف هذا المشروع الذى يقدر بـ ١,٢ مليون دولار أمريكى الذى يستمر لمدة عامين كمشروع رائد، هو زيادة دخل صغار الملاك عن طريق الحصول على فرض للتصدير، وقدم المشروع المساعدة للعمليات الزراعية

٣. إنظر "تقرير كير والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: زيادة دخل صغار الملاك المزارعين فى صعيد مصر

تتطلب مبادرات منظمات المجتمع المدنى ذات الرؤية اتنموية الشاملة، مشاورات واسعة، وعلاقات استراتيجية

والتدريب ما قبل الحصاد، من أجل الحفاظ على جودة المنتج وتقليل الفاقد. قدم التدريب أيضاً للعمالة الزراعية وكذلك المرشدين الزراعيين، وأسس المشروع ٢٢ لجنة تسويقية فى ٢٢ قرية فى محافظات الفيوم وسوهاج وأسوان. تدربت هذه اللجان على إدارة الأعمال، توقيع العقود مسبقاً مع المشترين، تحديد متطلبات السوق وفهم ما يفضله المستهلك من خلال الاتصال بين الفلاحين والمصدرين ، التجار والوسطاء. نظم المشروع أيضاً صغار الملاك فى مجموعات وأنشىء ٢٢ جمعية زراعية فى ثلاث محافظات، سهلت هذه الجمعيات عملية التعاقد بين المشترين وبين الفلاحين فى مقابل عمولة تستخدم فى استدامة الجمعيات الزراعية.

مشروع الشمس: كان هدف هذا المشروع الذى يقدر ١٢ مليون دولار أمريكى لمدة أربع سنوات ، هو زيادة الدخول الريفية فى صعيد مصر من خلال إدماج صغار الملاك من الفلاحين فى أسواق الصادرات البستانية عالية القيمة وتم تنفيذه بين عامين ٢٠٠٣/٢٠٠٧ وقد صمم المشروع لتحسين قدرة صغار الملاك لتحديد الفرص التسويقية للمنتجات البستانية عالية القيمة والتفاعل معها وكذلك ارتفاع مستوى الجودة وزيادة الكمية من المنتجات البستانية عالية القيمة والنباتات الطبية والعلاجية للأسواق الداخلية والأجنبية. ساعد مشروع الشمس ١٠٣ مجتمع محلى فى ٩ محافظات فى الوجه القبلى من خلال الجمعيات الزراعية التى تخدم أكثر من ١٢,٦٠٠عضو. وتعمل الجمعيات الزراعية كميسر بين المشترين وأعضاء الجمعية من الفلاحين، وكمفاوض فى العمليات التجارية بالنيابة عن الفلاحين وتتحمل المسئولية الكاملة فى الالتزام ببنود العقد. وحصل كل من الـ ١٠٣ جمعية على تجهيزات مكاتب من مؤسسة (كير) وتدربوا على استخدامها فى عملية التوثيق والاتصال. ودرب المشروع أكثر من ٢٣,٨٠٢ مزارع على جودة الإنتاج للتصدير وكذلك على تقنيات ما قبل الحصاد للمنتجات البستانية عالية القيمة ودرب أيضاً ٣٢٤ مرشد للمنتجات البستانية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى لإرشاد الفلاحين عن المنتجات البستانية عالية القيمة فى صعيد مصر لضمان إتاحة مصدر مستدام ومحدث للمعلومات من أجل الفلاحين.

الدروس المستفادة: نشأت الجمعيات الزراعية التطوعية القائمة على خدمة الأفراد كواحدة من أفضل وسائل تقديم المساعدة الفنية والتسويقية للفلاحين كما أن الحصول على المعلومات عن الأسواق وتقنيات الإنتاج الجديدة هو عنصر مهم فى تمكين الفلاحين من تطوير العلاقات الاقتصادية مع المشترين، مقدمى المدخلات والأسواق الكبيرة ولطالما نجحت الجمعيات الزراعية فى تكوين مناخ ثقة بين الشركاء المتعددين فى عملية القيمة بالنسبة للتسلسل التسويقى وهو عنصر حيوى فى تطوير برنامج فاعل وكفء لتصدير المحاصيل عالية القيمة كما أن الجمعيات الزراعية أصبحت أيضاً عنصر مهم فى جذب الشركاء من الحكومة والقطاع الخاص والحفاظ على العلاقة معهم للعمل مع الفلاحين فى صعيد مصر.

مسابقة تقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٨ التشبيك عامل رئيسى للنجاح

إن هدف تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨ بعنوان "العقد الاجتماعى في مصر: دور المجتمع المدني"، هو المساعدة في عملية إشراك المجتمع المدني ومنظماته في خطط مصر التنموية وكذلك الاستفادة من توصيات تقرير عام ٢٠٠٥ بعنوان "اختيار مستقبلنا: نحو عقد اجتماعي جديد" والذي عرض برنامج مكون من ٥٥ مشروعاً قومياً للتنمية أشارت بشكل واضح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني.

وباعتبار دور منظمات المجتمع المدني فى المقدمة، نظم فريق عمل تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨ ورشة عمل في شهر يونيو عام ٢٠٠٧ بالتعاون مع البرنامج الانمائى للأمم المتحدة والمعهد القومي للتخطيط وذلك لعرض الخطوط الرئيسية لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ وقبيل الورشة تم الاتصال بخبراء من مختلف منظمات المجتمع المدني لترشيح منظمات مجتمع مدني تتميز بأفضل الممارسات، كما طلب إلى الأطراف الأخرى ذات الصلة العاملة في المجتمع المدني أن تقترح منظمات، كما طلب أيضاً إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية ان يرشح منظمات مجتمع مدنى من محافظات مصر.

ونتيجة لذلك، حضر الورشة ما يقرب من ٢٠٠ مشترك بما فيهم ٤٠ منظمة مجتمع مدنى من محافظات المنيا ، قنا، بنى سويف، الفيوم، البحيرة، الأسكندرية، القاهرة وأماكن

إن استثمار الجهود المشتركة مع الأجهزة الحكومية، والقطاع الخاص، والجمعيات الأهلية، سوف يؤدى فى غالب الأمر إلى تحقيق الأهداف التنموية القومية

اخرى من مصر. وهؤلاء يمكن اعتبارهم الأطراف الأساسية ذات الصلة فى الإجتماع وقد قاموا واخرون بطرح أسئلة متنوعة وبدء عدد من المناقشات مع الحاضرين. والتى كان لها عظيم الفائدة لدرجة أن الوقت لم يتسع لسماع تعليقات كل الأطراف.

ولهذا السبب وللحفاظ على الحماس الذى تولد لديهم، تم الإعلان عن مسابقة لتشجيع منظمات المجتمع المدنى ذات افضل الممارسات فى مصر كنماذج قادرة على تطبيق عوامل النجاح المختلفة. و تعهد فريق عمل تقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٨ بتحديد عشرة من منظمات المجتمع المدنى ذات افضل الممارسات ونشر لمحة عن كل منها فى تقريرالتنمية لعام ٢٠٠٨. تشمل تلك اللمحة المعلومات الأساسية مثل التغطية الجغرافية ،عدد العاملين، الميزانية بالتقريب، الأنشطة الرئيسية وتطور المنظمة بالاضافة الى الخصائص التى جعلت لها افضل الممارسات وكذلك شراكاتها وعلاقاتها مع الدولة ، منظمات المجتمع المدنى الأخرى و القطاع الخاص كلما وجدت.

وتوالى استلام ملفات ٣٣ منظمة مجتمع مدنى نشطة، حيث قام اربعة اعضاء من فريق عمل التقرير بفحصها وتقييمها واختير عشرة منهم كفائزين بإعتبارهم المنظمات ذات افضل الممارسات فى مجال نشاطهم والذى شمل مجال الصحة، قضايا النوع الاجتماعى، وحقوق المرأة، وحقوق الإنسان، وتخفيف حدة الفقر، والعناية بالمعاقين، والبيئة، والوعى الثقافى، والصرف الصحى وكذلك مشاكل الشباب.

وبالرغم من ان فريق عمل تقرير التنمية البشرية كان على اتصال بأكثر من مائة منظمة مجتمع مدنى فى مصر، فإنه يمكن تحديد منظمات مجتمع مدنى أخرى مؤهلة أيضاً بأفضل الممارسات وهناك امثلة لها مذكورة فى التقرير. غير ان ملفات الفائزين الذين شاركوا فى مسابقة عام ٢٠٠٧ هى كالتالى:

جمعية أصدقاء البيئة والتنمية (فدا)

يتركز عمل جمعية فدا بشكل أساسي على التنمية المستمرة للمجتمعات الهشة مثل المجتمعات الصحراوية كوادي النطرون، والمناطق الساحلية (رشيد)، والمناطق التاريخية المتدهورة(الجمالية). وقد أسست الجمعية في عام ١٩٩٢ ويعمل بها حالياً ٣٦ من العاملين بأجر كما يعمل بها ١٥ متطوعاً كأعضاء لجان المشاركة الشعبية والتي تعمل في مجالات الشباب، والتعليم، والمرأة، والنوع الاجتماعي، والورش، والحرف اليدوية، والصحة، والبيئة بالإضافة إلى البنية الأساسية والخدمات. وتقوم لجنة المتابعة بالتنسيق مع لجان المشاركة الشعبية لتقديم عروض لحلول المشكلات ذات الأولوية. وتقدم تلك العروض إلى لجنة الحي التي يرأسها رئيس الحي. تبلغ ميزانية الجمعية منذ إنشائها ١٦ مليون جنيه مصري تشمل التكلفة الرأسمالية التي تبلغ عشرة ملايين جنيه مصري علي ثلاثة مباني.

تنفذ (فدا) مشروعاتها بهدف تنمية المناطق الهشة بيئياً وتحسن نوعية الحياة لسكان تلك المناطق، ودعم السياحة عن طريق تطوير المباني والبنية الأساسية وتعزيز قدرات المجتمع. وفي الفترة من ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٩ شملت أنشطة الجمعية الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمعمارية في ثلاث مناطق وهي رشيد، ووادي النطرون، وحي الجمالية. ومنذ عام ١٩٩٩ وحتى الآن تعمل الجمعية في مشروعات حي الجمالية حيث تم ترميم وكالة كحلا وإعادة بناء وكالة خروب التى افتتحت كمركز (فدا) لتنمية المجتمع في يوليو ٢٠٠٥. وهناك أيضاً وكالة ثالثة وهي الربع التي افتتحت بعد إعادة بنائها كمركز (فدا) للتدريب والتطوير التكنولوجي في أكتوبر ٢٠٠٧، ويقدر عدد المستفيدين في حي الجمالية بنحو ١٨,١١٥ مستفيد من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٦.

قامت (فدا) بتأسيس وتسجيل "جمعية التنمية المتواصلة" كمنظمة غير حكومية لتدريب أهالي حي الجمالية على العمل الأهلي. وتطمح (فدا) إلى تحقيق استدامة مشروعاتها التنموية عن طريق بناء قدرات أهالي الحي. وتواجه (فدا) مشكلة البطالة من خلال أنشطة مركز فدا للتدريب الحرفي بوكالة كحلا وكذلك مركز فدا للتدريب والتطوير التكنولوجي بوكالة الربع. ويساعد دخل أنشطة هذه المراكز على استدامة أنشطة التدريب والخدمات الأخرى مثل الوحدة الصحية ونادي الطفل ونادي المرأة ومحو الأمية والتوعية البيئية.

نفذت الجمعية أيضاً مشروع "الجمالية النظيفة" الذي يشجع على (الفرز من المنبع) بالتعاون مع وزارة البيئة، حي وسط القاهرة وأهالي الجمالية حيث توزع الجمعية أكياس بلاستيك للشقق تستخدم للتخلص من نفايات الطعام والمواد الصلبة. ويتم تجميع هذه الأكياس يومياً وتنقل إلى

وكالة كحلا لإعادة تدويرها. ومشروع "الجمالية النظيف" هو مشروع رائد ويمكن محاكاته في المناطق المتدهورة التي تحتاج لإعادة ترميم أو بناء.
للإتصال: تليفون: ٢٧٩٥٣٣٤٦
فاكس: ٢٧٩٥٧٦٣٧
بريد إلكتروني:feda@id.sc.net

جمعية الحق في الحياة للمعاقين فكريا

أسست الجمعية في عام ١٩٨١ كأول جمعية أهلية تتعامل مع قضايا الإعاقة الفكرية في مصر. وتوفر الجمعية العناية والتدريب والتأهيل للمعاقين فكريا وتسهم في زيادة الوعي بقضية الإعاقة الفكرية بمصر كما أن هدف الجمعية الأسمى هو ضمان حق الأطفال في مستوى معيشة كريم والتمتع بالحياة.

بدأت الجمعية كنادي صغير في مدرسة. وبحلول ١٩٨٣تبنت بعض المنظمات رسالة الجمعية فتم تأسيس أربعة فصول، مطبخ، مطعم إلى جانب مركز للتخاطب في فناء المدرسة ليستقبل هذا المركز ٣٠من الأطفال والشباب يوميا لتقديم الاستشارات والنصائح والتدريب للأهالي. وفي عام ١٩٨٤ تم شرائها قطعة من الأرض في مصر الجديدة وأنشىء عليها مركز يتضمن مركزا للتأهيل، ورش تأهيلية، ورش إنتاجية ودار إقامة للبنين والبنات ومركز لتدريب العاملين في مجال الإعاقة الفكرية. ويحصل اليوم ١٥٧ طالب على التدريب الأكاديمي والتأهيلي. ويعمل بالجمعية ١٧٥ موظفا بأجر كما تضم مجلس إدارة الجمعية ١٣ عضوا من عائلات المعاقين فكريا. وتعتمد الجمعية في تمويل أنشطتها على الحفل والسوق الخيري السنوي المصروفات المدرسية، اشتراكات أعضاء الجمعية العمومية بالإضافة إلى التبرعات من الأفراد، والشركات والمؤسسات.

وتضم أنشطة الجمعية:

- فصول للتدريب الأكاديمي وأنشطة الترفية مثل الموسيقى والفن والتمثيل.
- ورش التأهيل والإنتاج كما تسعى الجمعية إلى تشغيل الطلبة داخل الجمعية وخارجها.
- أول خط إنتاج لتعبئة الصابون لشركة عالمية تقوم بتوظيف طلبة المركز.
- مركز لتدريب العاملين في مجال الاحتياجات الخاصة،

ثم تأسيسه في عام ١٩٩٠ وتقيم الجمعية أيضا دورات تدريبية للمرضين الذين يعملون مع كبار السن والمعاقين فكريا.

- تضم الجمعية دور إقامة للطلبة البالغين والذين فقدوا ذويهم.
- مركز للأطفال المعاقين حتى سن السادسة.
- تقدم الجمعية خدمات الإرشاد والتقييم للأهالي بدون مقابل.
- تشارك الجمعية أيضاً في المؤتمرات والندوات التي تهتم بقضية الإعاقة الفكرية. كما تهتم الجمعية بالتغطية الإعلامية لرفع الوعي بالقضية.

وقد تبنت الجمعية استراتيجية خلق شراكات ناجحة لضمان نجاح مشروعاتها المختلفة وزيادة اعتماد الجمعية على نفسها. وفي سبيل تنفيذ أنشطتها، أقامت الجمعية شراكات مع شركات عالمية، منظمات المجتمع المدني الأخرى والمجالس القومية.

الشراكة مع الشركات العالمية: أسس مركز لإستقبال الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من سن الولادة وحتى سن ستة سنوات بفضل منحه من بنك باركليز. وساهمت شركة "يونيلفر" مع الجمعية لإنشاء خط إنتاج لتعبئة الصابون وخلق فرص عمل للمعاقين فكريا. وعقدت الجمعية اتفاقا مع "فودافون" لتدريب ٤٠ شخصا من ذوي الاحتياجات الخاصة لإعدادهم لسوق العمل. وتم إنشاء قسم للتوحد عند الأطفال بتبرع من نادي "اينرويل" وتقوم الجمعية حاليا بتطوير مركز محبي الحياة للإعاقة الفكرية في مدينة "ادكو" بفضل منحه من "بريتش جاز".
كما كفل بنك "اتش اس بي سي" عدد من الطلبة والمقيمين وقدم تبرع لتطوير المطبخ والمطعم التابعين للجمعية.

شراكات مع المنظمات غير الحكومية الأخرى: تتعاون الجمعية مع "جمعية الرعاية المتكاملة" لتدريب كوادر مدارس الدولة وتطوير مناهجها. وتتعاون الجمعية أيضا مع مركز سوزان مبارك بالوايلي لتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة ومساعدتهم على التوظيف في سوق العمل.

شراكات مع المجالس القومية: تعمل الجمعية مع المجلس القومي للمرآة لإنشاء موقعا الكترونيا لتسويق منتجات الجمعية. كما تتعاون أيضا مع المجلس القومي للأمومة والطفولة وكذلك المجلس الثقافي البريطاني لعمل مسرحية تتناول قضية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
للإتصال: تليفون:٢٢٦٧١٧٢٩

الجمعية الاسلامية للتنمية والبيئة

اشهرت الجمعية الاسلامية للتنمية والبيئة باطسا - محافظة المنيا - في عام ١٩٧٨ و هى تضم ٥٢ عامل من بينهم ١٦ متطوع و يتكون مجلس ادارتها من ١١ عضو .

تشمل انشطة الجمعية حضانة تخدم ٢٠٠ طفل سنويا، القروض البيئية (٨٠٠ مستفيد) ، مشروع التسويق الزراعي

الأنشطة الإجتماعية وأنشطة الفرق، تمكن المرأة، بحيث تستطيع ابداء رأيها، وتنشيط مشاركتها فى المهام التنموية المختلفة.

(٣٠٠ مستفيد)، أنشطة منع انتشار مرض انفلوتزا الطيور (٢٠٠ ربة منزل) مدرسة لتحفيظ القراءن الكريم، مركز كمبيوتر، السخانات الشمسية، برامج لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة فى المجتمع، الحد من البطالة وتعزيز المشاركة الشعبية .

تأخذ الجمعية علي عاتقها تحويل مفهوم العمل الأهلي من مفهوم البر والاحسان وتقديم المساعدات الي مفهوم التنمية الشاملة بإستخدام منهج قائم علي الحقوق. وذلك بالتوسع في مصادر تمويلها وزيادة وصولها الي قري ومدن اخري في اكثر من تسعة مواقع جديدة ،كما تم التبرع بالمعدات والالات والاجهزة اللازمة لدعم انشطة الجمعية . وتقوم الجمعية بتدريب قادة و متطوعى الجمعية بصفة منتظمة كما تشارك في المؤتمرات والمناسبات وورش العمل. تحافظ الجمعية على قنوات الاتصال مع الاجهزة الحكومية والشعبية والاهلية بالاضافة الي القطاع الخاص. وبالإضافة الي تطبيق التكنولوجيا الحديثة، تحظى الجمعية بجهاز اداري و محاسبى كفء بفضل التمويلات السابقة.

نجحت الجمعية في تنفيذ عدد من الانشطة التي ساهمت في تنمية المجتمع بالرغم من التحديات والصعوبات التي واجهتها ومنها :

- **التحدي الثقافي**: يتمثل في التقاليد والممارسات الثقافية فى الريف والصعيد والمشحونة أحياناً بالخلافات والصراعات ، في ضوء هذا الوضع الثقافى بذلت الجمعية الجهد لحل الخلافات باستقطاب الاطراف المتصارعة والقيادات الشعبية ومن وارئهم باقي افراد المجتمع لتعبئة الجهود المشتركة والموارد تجاه خدمة المجتمع وتطويره، وكنتيجة لذلك، انشئت مدرسة ابتدائية ومعهد ازهري وسنترال الكتروني ومكتب للبريد ووحدة سجل مدني بتكلفة اجمالية ٣ مليون جنيه مصري . ولأن الموروث الثقافي التقليدى يحد من مشاركة المرأة في انشطة المجتمع، تنفذ الجمعية انشطة لتمكين المرأة لكي تعبر عن رايها ولتفعيل مشاركتها في مختلف الانشطة التنموية .
- **التحديات الإدارية**: حتي وقت قريب ،كان موظفي وزارة التضامن الاجتماعي يتعاملون مع قضايا التنمية من منظور الاحسان وتقديم المساعدات، ومن اجل تشجيع منهج التنمية علي اساس الحقوق نسقت الجمعية مع اعضاء مجلسى الشعب والشوري وقامت بتوعية القيادات التنفيذية بشأن قضايا الحكم وذلك للحد من البيروقراطية، فتمكنت الجمعية من انشاء مدرسة وسنترال ومكتب بريد ووحدة سجل مدني .

تبنت الجمعية عدد من الاستراتيجيات لضمان التنفيذ الناجح لانشطتها

- **منهج المشاركة**: تبنت الجمعية مبدأ المشاركة كعامل اساسي لتحقيق تنمية حقيقية ، تستخدم الجمعية ممارسات تتسم بالشفافية لضمان كسب ثقة المجتمع والوصول لمستوي عال من مشاركة المجتمع واستثماراته. حتى أن هذه المجتمعات قد ساهمت باكثر من ٣ مليون جنيه مصري لتمويل مشروعات تنموية متعددة. تبذل الجمعية جهودها لتوطيد العلاقات مع جميع الجهات الشعبية والتنفيذية وصناع القرار وكذلك التنسيق المستمر مع منظمات المجتمع المدني المختلفة مما ساعد علي زيادة موارد الجمعية وخبراتها وقدرتها علي التشبيك وحل المشكلات .

- **الدعوة**: استخدمت الجمعية اساليب الدعوة لمواجهة بعض القضايا والمشكلات، علي سبيل المثال عند صدور قرار مركزى بازالة الجبانة الرئيسية بالمنطقة عقب السيول، عبئت الجمعية الراى العام بشكل منظم اسفر عن تغيير في القرار، في مثال اخر فأن احد المصارف والتي تصب مباشرة في النيل يستخدم حالياً للتخلص من مخلفات الصرف الصحي، ولذا وضعت الجمعية المشكلة امام المسئولين علي كافة المستويات وشجعت التغطية الاعلامية للمشكلة، ومازلت الجمعية تسعي لاستصدار قرار للتعامل مع هذه المشكلة بشكل علمى.

للإتصال: تليفون:٠٨٦٧٦٤٠١٩٧

جمعية سان مارك للتنمية

اسست جمعية سان مارك للتنمية بالمنيا في عام ١٩٨٨ لخدمة قري ومدن محافظة المنيا. يعمل بالجمعية ٢٥ موظف و١٨٢ متطوعاً بميزانية قدرها ٦،٦ مليون جنيه مصري. تضمنت الانشطة الاساسية للجمعية خلال العشر سنوات الماضية تأسيس وحدة اقراض وفريق للتنمية الاقتصادية بالجمعية، تنمية المهارات الادارية والتسويقية

لمنظمى المشروعات، تفعيل دور الوحدات الصحية الريفية ، تعزيز المهارات الحرفية للشباب، زيادة أعداد المستفيدين وشركاء المشروعات بالإضافة إلى تطوير الخدمات.

تنفذ الجمعية ٦ برامج رئيسية في المجالات التالية :

- **برنامج الصحة**: يتضمن لقاءات وندوات وعي صحي، فصول تحسين الحالة الغذائية للاطفال، فصول الامومة والطفولة، الزيارات المنزلية والتنسيق مع مديرية الصحة والسكان.
- **البرنامج الاقتصادي**: تنظم الجمعية دورات تدريب مهنى لـ ٧٠٠ مستفيد وذلك بتطبيق نظام التعلم بالارشاد والمعايشة، كما تقدم الجمعية القروض للمشروعات الصغيرة، والتدريب لصغار المقترضين لرفع مهاراتهم التسويقية والادارية .
- **برنامج البيئة** : يشمل ندوات التوعية البيئية ، معسكرات التشجير ، إعداد قاعدة بيانات واجراء المسوح البيئية، إنشاء دورات المياه ، توصيلات مياه الشرب والكهرباء والتنسيق مع جهاز شؤون البيئة بالمحافظة .
- **البرنامج التعليمى**: يشمل الحضانات، فصول محو الامية، ورش العمل والدورات التدريبية للمدرسين، اللقاءات الجماهيرية والندوات والتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية بالتعليم .
- **برنامج النوع الاجتماعي**: تشمل فصول تنمية المهارات الحياتية، ندوات رفع الوعي، المساعدة في استخراج بطاقات الرقم القومي الجديد للسيدات وشهادات الميلاد لساقطي القيد و البطاقات الانتخابية. و تقوم الجمعية بالتنسيق مع الهيئات العاملة في نفس المجال ولاسيما المجلس القومي للمرأة .
- **البرنامج الإجتماعى والشباب**: ويشمل تنمية القدرات المؤسسية لجمعيات تنمية المجتمع المحلي ، تأسيس واشهار الجمعيات الجديدة بالقري التي لايوجد بها جمعيات، تنظيم الدورات التدريبية للكوادر الشبابية والقادة، تأسيس نوادي الشباب وتنظيم المسابقات الرياضية والمكتبات والمعسكرات والرحلات الثقافية والترفيهية با لاضافة الي التنسيق مع الهيئات الاخري المعنية بشؤون الشباب .

تستخدم الجمعية عدد من الاستراتجيات لضمان الابتكار في تنفيذ المشروعات، استدامة المشروعات والانشطة،أنشطة توليد الدخل ودعم صوت المجتمع. تتضمن هذه الاستراتجيات العمل مع المستفيدين كشركاء، اعطاء الأولوية لاحتياجات الفئات الفقيرة، دراسة واستثمار موارد المجتمع، العمل علي مستوى القاعدة الشعبية والسعى للتغيير الايجابي في قيم المجتمع دون صراع.

للإتصال: تليفون: ٠١٠١٩٨١٠٢٣
بريد إلكترونى:awny_mehany@yahoo.com

جمعية منشأة ناصر لتنمية المجتمع المحلي

اشهرت الجمعية في سنة ١٩٨٢ لخدمة مدينة ومركز الفشن والذي يعيش به حوالي ٣٧٥٠٠٠ شخص. يتكون طاقم العمل بالجمعية ١١ عضو أماالجمعية العمومية فتتكون من ١٩٩ عضوا منهم ٧٥ سيدة.

تعمل جمعية منشأة ناصر لتنمية المجتمع المحلي من اجل غد افضل للجميع من خلال برامجها التنموية وجهودها لتعزيز المواطنة والمشاركة الشعبية.

تتضمن انشطة الجمعية ما يلي:

- الحضانة، قروض التنمية الاقتصادية، قروض الاسكان، القروض المتناهية في الصغر، قروض معيلات الأسر، برامج التوعية الصحية والبيئية، برامج التعليم الغير الرسمي ومركز عالم سمسم للتدريب، ويشمل شركاء الجمعية جهات حكومية و منظمات غير حكومية والقطاع الخاص .

عوامل نجاح الجمعية :

- الاستدامة والاستمرارية وذلك من خلال التنمية البشرية المتواصلة، التطوع، المبادارت المجتمعية، تعبئة الموارد والتبرعات ولجنة التمويل الخارجي.
- التفكير المبدع والإبتكار وذلك من خلال (بنك الافكار) ويتم تنفيذ ذلك عن طريق مجموعات بؤرية وجلسات الاستماع ومسابقات لاحسن فكرة.

وكان من نتائج هذه الافكار :

– مشروع الالف شجرة .
– مشروع من طفل الي طفل .
– حصالة المعيلة .
– تدريب الامهات .

- التشبيك وهو الاستراتيجية التي تمكن الجمعية من الاسهام فى عدد من المبادرات مثل :

– تطوير المناهج التعليمية .
– تطبيق القرارت الوزارية الخاصة باعفاء ابناء معيلات

يجب على المنظمات غير الحكومية استغلال مميزات زيادة شراكاتهم مع الفاعلين القوميين الآخريين من ناحية مستوى التعاون، وإبداء الرأى، التمكين، الحصول على الموارد، بالإضافة إلى الديناميكيات الأخرى.

تشمل عوامل نجاح الشبكات، شرعية الهدف، وجود قضية مشتركة، القيادة الفعالة، التوفيق بين المصالح المتعارضة للشركاء، وكذلك توافر هيكل محلى من منظمات المجتمع التى تدعم الأهداف

الأسر من الرسوم المدرسية .
– تفعيل القرارت الوزارية الخاصة بحق الفقراء في العلاج المجاني .

- للجمعية خبرات في عدة مجالات منها الحكم الداخلى، التعليم، التنمية الزراعية، تدريب اولياء الأمور ومشرفات دور الحضانة .

للإتصال:تليفون:٠١٦١٠١١٢٤٦
بريد إلكترونى:kamiliasud@yahoo.com

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية:

سجلت الهيئة كمنظمة غير حكومية بوزارة التضامن الاجتماعى فى عام ١٩٦٠ ومرخص لها بالعمل على المستوى القومى. تقوم الهيئة بتنفيذ برامج تنمية المجتمع فى محافظات المنيا ، بنى سويف ، القاهرة ، الجيزة والقليوبية كما تنفذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى أسيوط أيضاً. يخدم مؤتمرات ومنتديات الهيئة الحوار الثقافى فى أسوان ، قنا ، سوهاج ، أسيوط ، بنى سويف، القاهرة الكبرى والإسكندرية. يعمل بالهيئة ٤٥٠ شخص فى برامجها وقطاعتها المتعددة وبلغ إنفاقها فى عام ٢٠٠٦ حوالى ٤٧,٢٣١,٠٠٠ جنية مصرى.

وتتكون الهيئة من ثلاثة قطاعات تنشط فى تنمية المجتمع، وقطاع التنمية بالهيئة مسئول عن تحسين جودة الحياة للفقراء عن طريق بناء قدرات منظمات المجتمع المدنى فى الحكم الداخلى وتنفيذ المشروعات بالمشاركة مع التأكيد على تمكين المواطن، الدفاع والحقوق. يتيح قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الحصول على قروض لمنظمى الأعمال الفقراء من خلال آليات الإقراض الجماعى والفردى ويدعم قسم التنمية الثقافية ثقافة الحوار فى مصر عن طريق خلق مناخ من الاحترام المتبادل وقبول الاختلاف بين صناع الآراء ويشجع التكامل الاجتماعى الضرورى من أجل مجتمع تعددى ومن خلال هذه الأنشطة الأساسية للهيئة يستفيد حوالى ٢ مليون مواطن سنوياً.

وفى بدايتها، عملت الهيئة فى مجال تقديم الخدمات للمجتمعات الفقيرة فى صعيد مصر. وفى الثمانينات سعت الهيئة لتصبح وكالة تنمية اجتماعية تركز على الأسباب الأصلية للفقر وزيادة إمكانيات المجتمع لدعم الاعتماد على الذات من خلال مشاركة المجتمع المباشرة والشراكة. وفى بداية فى عام ٢٠٠٠ غيرت الهيئة تركيزها إلى بناء قدرات منظمات المجتمع المحلى بسبب الشعور بأن هذا المنحى سوف يعزز استدامة مبادرات التنمية على مستوى المجتمع ويزيد التأثير على المستوى القومى. وفى نفس الوقت أنشأت الهيئة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقسم التنمية الثقافية لتشجيع النمو وتأثير القروض الصغيرة وكذلك تأثير أنشطة الحوار الثقافية. فمنذ عام ٢٠٠٠ يعمل قطاع التنمية مع ١٥٠ منظمة مجتمع مدنى فى سلسلة برامج لمدة ٣ سنوات وزاد عدد قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ٦٨٠ فى عام ٢٠٠٠ إلى ٣٧,٧٨٩ فى عام ٢٠٠٦ عن طريق منتدى الحوار الثقافى. ويعمل قسم التنمية الثقافية الآن مع ٢٠٠ من قادة الأجيال الجديدة، مرشدين، علماء دين، مربيين، ومسئولين إعلاميين بالإضافة إلى مجموعة مؤثرة من صانعى الرأى الناضجين. ومنذ الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ توسعت الهيئة فى برامج الحوار لتشمل الساحة العالمية.

تقوم الهيئة بالابتكار أيضاً عن طريق التوسع فى منهج تعدد اللاعبين وذلك لتكوين الشراكات مع القطاع الخاص عن طريق رفع الوعى بالمسئولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات الحكومية مثل معاهد الأبحاث المديريات والهيئات المختلفة. قامت الهيئة مؤخراً بالتعاون مع المؤسسات الخاصة والعامة لتنفيذ نماذج تنمية كبيرة وصغيرة الحجم على مستوى المحافظة.

وعلى سبيل المثال تنفذ الهيئة حالياً مشروع إدارة المخلفات الصلبة فى محافظة المنيا باستخدام منهجيات تنموية لرفع وعى المجتمع بالقضايا البيئية، تنفيذ حملات بيئية بالإضافة إلى "زيادة قدرات منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص الضرورية لخدمات إدارة المخلفات الصلبة فى المجتمع . وفى السنوات الأخيرة دعت الوزارات المصرية الهيئة لتقديم إسهامها للوطن فى مجالات متعددة ، على سبيل المثال طلب إلى الهيئة أن تسهم بخبرتها من أجل لجنة قومية مسئولة عن إعداد الإستراتيجية السكانية لمصر من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠.

وشاركت الهيئة فى جهود وزارة الصحة لأعداد وثيقة تعريف بالإستراتيجية الحقوقية القومية للصحة الإنجابية ومن خلال هذه المناهج ، أفاد قطاع التنمية بالهيئة مجموعات كثيرة من اللاعبين الاجتماعيين بما فيهم :

- منظمات المجتمع المدنى
- المكاتب الحكومية المحلية وتشمل الوحدات الصحية، مكاتب وزارة التعليم، مراكز البحث، المدارس، مكاتب التأهيل المحلية، المجالس المحلية ومراكز الشباب والرياضة.
- الكنائس بالإضافة إلى سكان المجتمعات الريفية والحضرية الفقيرة.

توليد الدخل: من خلال أربعة مشروعات لتوليد الدخل هى صناعة الآثاث، الأشغال الخشبية ، زراعة الأشجار والنباتات وكذلك مركز للمؤتمرات (إتسا) ويقدم قطاع الدعم الذاتى منتجات وخدمات عالية الجودة كما يسهم فى خلق فرص عمل وتقديم نماذج لمنظمى الأعمال من المشروعات الناجحة التى تدار بشكل جيد ، كما أنها تدر إيراداً للهيئة.

استدامة الهيئة: تقوم على البرامج التى توفر الاحتياجات المهمة للمجتمع المصرى بالإضافة إلى أن الهيئة لديها مجلس إدارة ملتزم ومشترك لديه الرغبة الدائمة فى تخصيص الوقت والجهد لخدمة أهداف الهيئة ولديه أيضاً كوادر من الفاعلين فى المجتمع، أناس ذوو نية حسنة - مسلمون ومسيحيون يدعمون عمل الهيئة كما أن الهيئة تمتلك طاقم عمل دأوب ولديه خبرة ويعمل بجد ويحض على تدريب مستمر من خلال المؤتمرات والبرامج المحلية والعالمية ويعتمدون على تكنولوجيا المعلومات الحديثة والتى تقدم مخرجات غير مسبوقة فى مجال صنع القرار وأخيراً ، فلدى الهيئة مجموعة مخلصة من الشركاء يقدمون دعماً ورؤية وخبرة عظيمة القيمة.

التطوع: يكمن الحل فى استدامة التنمية فى تدريب القادة المحليين المتطوعين من المجتمع نفسه واليوم يعزز أكثر من ٣,٠٠٠ من القادة المتطوعين من المجتمعات المحلية المختلفة من جهود التنمية بالاعتماد على الذات ويدعمونها لعشرات من الآلاف من الرجال والنساء والشباب فى حوالى ١٠٠ مجتمع محلى ، مدن فى محافظات ومجتمعات فقيرة فى الأقاليم التى يستهدفها نشاط الهيئة.

فرص النمو: تخطط الهيئة لزيادة تأثير التنمية عن طريق بناء القدرات المتواصل لمنظمات غير حكومية منتقاة لتعمل كمنظمات وسيطة والمنظمة المستهدفة سيتم تمكينها لبناء قدرات المنظمات الأخرى مما يؤدى إلى زيادة الأثر ، التغطية الجغرافية وأعداد المستفيدين.

ومن خلال قسم المناهج التابع لقسم التنمية الثقافية تقوم الهيئة بتوثيق أفضل الممارسات وتعد مصادر المنهج وتوزعها ليستخدمها ممارسو التنمية فى مصر والشرق الأوسط.

للاتصال : تليفون : ٢٢٩٧٥٨٧٣
البريد الألكترونى : pr@ceoss.org.eg

جمعية الشباب للسكان والتنمية

تركز الجمعية على زيادة فاعلية الشباب في عملية التنمية في مصر من خلال تحسين الاوضاع الاجتماعية للشباب .

أسس الجمعية ٢٠٠ طالب في عام ١٩٩٥ والذين عملوا معاً كمتطوعين في التنظيم والاعداد للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤. يدير الجمعية ٨٠ موظف فني واداري بأجر، متخصصين في مجالات التدريب، إعداد الادلة، الانتاج الفني والتوثيق، ادارة وتنفيذ المشروعات، اعداد الدراسات البحثية، تكنولوجيا المعلومات و ادارة النظم المالية والادارية. يعمل بالجمعية ٨٥٠٠ شاب متطوع فعال علي مستوي ٢٦ محافظة يساعدون فرق العمل علي تنفيذ مشروعات الجمعية. يمول الجمعية مؤسسات خاصة ودولية وبلغت ميزانية الجمعية ١,٢ مليون جنيه مصري في عام ٢٠٠٦.

نفذت الجمعية العديد من المشروعات والتي تغطى جميع محافظات مصر وذلك بالشراكة مع المتطوعين من اكثر من ٧٥٧ جمعية اهلية وفروع الجمعية العشرة والمانحين ومن خلال بروتوكول التعاون مع المجلس القومي للشباب. عوامل نجاح الجمعية تتمثل في: الابتكار، الخبرة، هيكل مؤسسي واضح ومتكامل، التنوع في الانشطة، الاهتمام بالبحث، الانتشار الجغرافي، المصداقية والحماس والحافز. بعض الامثلة لنشاط الجمعية: برنامج "من الشباب الي الشباب"

يهدف هذا البرنامج الي تبادل الخبرات بين الشباب المصري ورفع وعيهم بموضوعات مهمة مثل الامراض المعدية ، وبدأ هذا البرنامج في عام ١٩٩٧ كأول عمل تقوم به الجمعية وقد حصل علي جائزة صندوق الامم المتحدة للسكان والتنمية .

برنامج المركز المصري للتطوع: اسست الجمعية المركز المصري للتطوع عام ٢٠٠١ وذلك بهدف بدء حركة تطوعية تسهم في عملية التنمية. انشأ المركز قاعدة بيانات للتنسيق بين شباب المتطوعين و مختلف المؤسسات والمنظمات غير الحكومية فأتاحت أكثر من ١٤٨٠٠ فرصة تطوعية. قدم المركز وشركاؤه التدريب لـ ٥٨ من القيادات الشبابية و لـ ١٥٠ من العاملين بمراكز الشباب بالاضافة إلي انشاء ٥٨ نادي تطوعي بنوادى الشباب فى ٨ محافظات، استفاد ما يقرب من ٨٥٠٠ متطوع شاب و٧٥٧ من منظمات المجتمع المدنى من انشطة المركز .

برنامج التنمية المعتمدة علي الشباب: نفذ هذا المشروع ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ في محافظات القاهرة ، الجيزة، اسيوط وهو يهدف الي إعداد نموذج تنمية يعتمد علي الشباب و يمكن تطبيقه في كل مدن وقري مصر. قام المشروع ببناء قدرات ٣٠٠٠ شاب لمساعدتهم على الحصول على وظائف في سوق العمل .

مشروع بادر: تم هذا المشروع بالتعاون مع مؤسسة فودافون للتنمية الاجتماعية بغرض انشاء مراكز للتطوع بالمدارس تعرف بأسم "بادر" وهى تهدف الي نشر وترسيخ ثقافة التطوع بين طلاب المدارس، بالاضافة الي عمل وحدات انتاجية داخل المدارس ونظيم دورات حاسب الي للطلبة. استفاد من المشروع في المرحلة الاولي ما يقرب من ١٥٠٠٠

إن التشابك بين الجمعيات فى التعبئة وأيضاً فى التفوض لزيادة التأثير الملموس لنشاطها فى المجتمع، هى التى تعمل على إيصال مطالبهم لمتخذ القرار أو زيادة مواردهم أو كلاهما

طالب وطالبة ومن المتوقع ان يصل هذا العدد إلى ٤٠٠٠٠ مستفيد خلال المرحلة الثانية للمشروع .

برنامج "خطوة لمستقبلنا": يركز هذا البرنامج علي تمكين الشباب وتشجيعهم ليصبحوا مواطنين فاعلين يتحملون المسئولية داخل مجتمعاتهم. يستمر تنفيذ هذا البرنامج من ٢٠٠٥ حتي ٢٠٠٨ داخل ٣١ مركز شباب في ١٠ محافظات. تتضمن مكونات هذا البرنامج : بناء القدرات المؤسسية للعاملين فى مراكز الشباب وتوفير البيئة الداعمة، المعرفة والمهارات الحياتية ، مراكز الإستشارة ، المبادرات الشبابية، وقنوات مشاركة الأباء

مشروعات اخري: تسهم الجمعية أيضاً فى مشروعات تطوير التعليم ،رفع وعي الشباب بمرض الايدز ، ورفع الوعي بالاهداف التنموية للألفية من خلال المشاركة فى حملة مشروع الاهداف التنموية الألفية (الابحار في النيل للتنمية)
للإتصال: تليفون: ٢٥٩٦٣٨٨
بريد إلكتروني: helrouby@ydci.org

جمعية الثناء لتنمية المجتمع وحماية البيئة بأبو حمص

سجلت جمعية الثناء لتنمية المجتمع وحماية البيئة في مركز ومدينة ابو حمص بمحافظة الجيزة في عام ٢٠٠١. تعمل الجمعية من أجل بيئة نظيفة وتنمية مستدامة عن طريق رفع الوعي البيئي والتنموي وتعظيم المشاركة الشعبية في الحوار المحلي وصنع القرار.

تشمل الأنشطة الرئيسية للجمعية تنمية المجتمعات المحلية، رفع الوعي البيئي، البحث العلمي في أسباب ومصادر التلوث، إقامة الندوات والمؤتمرات التي تتناول قضايا البيئة والتنمية المستدامة ، تقديم القروض للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، محو الأمية، قضايا الأسرة والمرآة و تعزيز التفاهم والثقة بين المواطنين ومسئولي الحكومة. تتعاون الجمعية مع المؤسسات العلمية ومؤسسات المجتمع المدني مثل كلية الهندسة بالمنصورة وكلية الزراعة ومركز شباب أبو حمص وكذلك الهيئات الحكومية على المستوى المحلي والإقليمى.

وتشمل مشروعات الجمعية الآتي:

- **تدوير المخلفات الزراعية**: بدأ المشروع في عام ٢٠٠٢ لحل مشكلة مخلفات المحاصيل الزراعية مثل الذرة والأرز والقطن وللتخلص من هذه المخلفات عادة ما كان الفلاحون يقومون بإحراقها مما يسبب تلوث الهواء أو ما يعرف بالسحابة السوداء. وفي أحيان أخرى يتم تجميعها في أكوام كبيرة مما يخلق بيئة صالحة لانتشار الحشرات والأمراض. وضعت الجمعية الطريقة البديلة للتخلص من المخلفات الزراعية عن طريق فرمها وإعادة استخدامها كعلف للحيوان أو كسماد بلدي وقامت الجمعية أيضا بإعداد ورقة مكتوبة ومصورة توضح خطوات هذه العملية ويشجع الفلاحين على التعاون مع المشروع. وبفضل منح محدودة تم شراء جرارات ومقطورات وآلات فرم ومكابس تستخدم في المشروع.
- **مشروع "الشارع البيئي"**: يهدف هذا المشروع إلى تنفيذ نموذج لشارع بيئي متكامل يدعمه المجتمع وذلك من خلال تفعيل قوانين البيئة وخاصة قانون رقم ١٩٩٤/٤. ونفذ المشروع بين عامي ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤ بالشراكة مع عدد من المنظمات غير الحكومية، يخدم المشروع أكثر من ١٢٠٠ مستفيد. وقام بتمويل المشروع مركز خدمات المنظمات غير الحكومية والمكتب العربي للشباب والبيئة بزهراء المعادي
- **مشروع الخط البيئي الساخن**: يخدم هذا المشروع قضايا البيئة من خلال تخصيص خط بيئي ساخن لتلقي شكاوى المواطنين ومخاوفهم بشأن مختلف المشاكل البيئية المحلية. تسجل الجمعية الشكاوى في قادة بيانات ثم ترسلها إلى مسئولي الحكومة لتوعيتهم بالمشاكل البيئة والمساعدة في إعداد الحلول لها. يقدر عدد المستفيدين من هذا المشروع بحوالي ١٢٠٠فرد.
- **مشروع تدريب وتنوير الفتيات**: يهدف هذا المشروع إلى زيادة معدل مشاركة الفتيات في التعليم كما يدعو إلى زيادة البرامج والمشروعات التي تخدم الفتيات في مصر. ويتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع مركز التنمية والنشاطات السكانية ومركز التدريب والبحوث بالإسكندرية وقد استفاد من المشروع ما يقرب من ٤٥٠ فتاه.
- **مشروع "الغذاء الآمن للمواطن" (بالهنا والشفا)**: يستخدم هذا المشروع الأبحاث والدراسات العلمية بشأن تلوث الغذاء وأساليب الوقاية منه لرفع وعي المواطنين بهذه القضية. وتستخدم الجمعية أيضا هذه المعلومات العلمية لتشجيع مسئولي الحكومة على سن القوانين والقرارات المناسبة لمنع تلوث الطعام.
- **مشروعات أخرى**: تشترك جمعية الثناء في مشروعات أخرى مثل فصول محو الأمية للفتيات الريفيات، تكوين

مجموعات التقوية للطلبة، دروس الكمبيوتر والتدريب المهني للشباب وكذلك بناء قدرات منظمات المجتمع المدني الأخرى. كما قدمت الجمعية قروض متناهية الصغر لحوالي ٣٠٠عائلة. وتساهم الجمعية أيضا في مساعدة المرأة على تنفيذ المشروعات الصغيرة لتجهيز وتعبئة الخضروات صناعة الخبز وتسويق منتجات الألبان بالإضافة إلا أن الجمعية قد نظمت مؤتمرات شعبية وندوات ثقافية وبيئية وصحية ونفذت مشروع للتخلص الأمن من المياه غير النظيفة.

للإتصال: تليفون:٠٤٥٢٥٦٧٢٤٥
فاكس:٠٤٥٢٥٦٤٤٢٩
بريدإلكتروني:althanaa821@yahoo.com

جمعية التنمية الصحية والبيئية

تركز جمعية التنمية الصحية والبيئة على التنمية وتطبيق السياسات والأنظمة المناسبة في مجالات الصحة والبيئة والإعاقة كما تركز على المشروعات التى تساعد الفئات الإجتماعية الأكثر حرمانا وتهميشا.

وتعمل الجمعية على تعزيز مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والتنمية المتكاملة والمشاركة النشطة. أسست جمعية التنمية الصحية والبيئة وسجلت في عام ١٩٨٧ وتضم حوالي ١٠٠عضو منهم ١٥عضو يعملون وقت كامل بالإضافة إلى شبكة من المتطوعين بما فيهم مجلس الإدارة وعدد من مستشاري الجمعية الذين يعملون بشكل تطوعي.

وتشمل أهداف الجمعية رفع الوعي من خلال تعبئة ونشر المعلومات وإصدار المطبوعات كالكتب والأدلة عن الصحة والقضايا البيئية و وورش العمل للتدريب. وتمد الباحثين والنشطاء بالمعلومات والبيانات من خلال مكتبة متخصصة ودوريات ومن خلال إصدار نشرة الجمعية. كما تقوم أيضا بتنظيم ورش عمل لتدريب العاملين بمنظمات المجتمع المدنى الأخرى وقامت الجمعية بتدريب وبناء قدرات ما يقرب من ٥٠٠ من الجمعيات التى تعمل فى مجال الصحة، البيئة والإعاقة.

تسعى الجمعية كذلك لتقديم نماذج مبتكره ورائدة للتنمية على المستوى المحلي لتحسينالظروف الصحية والبيئية في المجتمعات الفقيرة. وأحد أهم استراتيجيتها هي التعاون مع المؤسسات والمنظمات الأخرى التي تعمل في مجالات الصحة والبيئة والإعاقة عن طريق المشروعات المشتركة مع الجهات الحكومية ومع منظمات غير حكومية أخرى وكليات الجامعات ومؤسسات الأبحاث. وقد أصبحت الجمعية جزء من شبكة مؤسسات تضافر جهودها لتنفيذ عدد من الأنشطة والبرامج التنموية في مصر. وتشارك الجمعية أيضاً بنشاط فى شبكات من المؤسسات التنموية الإقليمية والعالمية بالإضافة إلى في منظمات المجتمع المدني مما يسمح لها بالتعلم من الخبرة الدولية ثم تطبيقها في المجتمع المصري.

تنفذ الجمعية ثلاثة برامج اساسية:

- **برنامج السياسات والنظم الصحية**: وتشمل أنشطة هذا البرنامج إعداد ونشر التقارير عن الأوضاع الصحية والخدمات في مصر، تنظيم الندوات والمؤتمرات القومية، دورات التدريب وكذلك الإسهام في إعداد جدول أعمال للسياسات والتدخلات الصحية. ونظمت الجمعية حملات مؤيدة لعملية التأثيرعلى السياسات ومن بينها حملة التأمين الصحي والتي أطلقت في ٢٠٠٥ حول مشروع قانون التأمين الصحي الجديد. وأطلقت الجمعية حملة أخرى تؤيد تغييرات التشريعية والهيكلية في قطاع الدواء المصري فى استجابة للإتفاقيات الدولية.
- **برنامج الإعاقة**: يركز هذا البرنامج على احتياجات ذوي الإعاقة وأسرهم كما يقدم برامج التأهيل بناء على احتياجات المجتمع وبالتعاون مع شركاءها مثل الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، تنفذ الجمعية دورات تدريبة متعددة في كافة المحافظات للعائلات وكذلك الأطباء و مقدمي الخدمات الصحية العاملين في مجال الاحتياجات الخاصة. وتصدر الجمعية نشرات لرفع الوعي بقضايا الوقاية والتشخيص المبكر للإعاقة.
- **برنامج البيئة والتنمية**: هدف هذا البرنامج هو توفير وتدعيم قنوات الاتصال التي تمكن المواطنين من التعبير عن مطالبهم ومخاوفهم بشأن قضايا مجتمعهم ويشجع البرنامج النقاش ويدعم الأنشطة المتعلقة بالصحة والسلامة أثناء العمل. تقدم الجمعية التدريب للمنظمات غير الحكومية عن الحقوق البيئية وآثار التلوث الصناعي والعوادم والمواد الأخرى الخطرة. وتركز الدورة التدريبية أيضا على المشاركة الشعبية في عملية تقييم الآثار البيئية في مصر. كما تهدف الأنشطة الأخرى إلى رفع وعي مسئولي الحكومة والمواطنين بالقضايا البيئية وتأكيد فهمهم لها. ويدعم البرنامج وضع مبادئ قضائية جديدة فيما يتعلق بالبيئة وتصدر الجمعية سلسلة تقارير عن حالة البيئة في مصر وتشمل تقرير بعنوان "الأرض، المياه، وسبل العيش".

للإتصال: تليفون:٢٢٥٦٥٦١٣
فاكس:٢٢٥٦٥٦١٢
بريدإلكتروني: ruahed@rusys.eg.net

نهضة المحروسة

نهضة المحروسة هي احدي المنظمات الشبابية غير الحكومية ، اسست في نوفمبر ٢٠٠٢، وتسعي الي التاثير الإيجابى في التنمية الثقافية والإقتصادية والاجتماعية في مصر و ذلك من خلال تعبئة واشراك الشباب المصري وشباب المتخصصين في تنمية البلاد والعمل العام وساحات اتخاذ القرار، تعمل جمعية نهضة مصر علي تحقيق هذا من خلال غرس واحتضان افكار المشروعات التنموية المبتكرة كنماذج قومية للتنمية في مجالات الشباب والتنمية الاقتصادية والفنون والثقافة. يشارك حاليا اكثر من ٣٠٠ عضو نشط في مختلف المشروعات التي تدعمها الجمعية والتي تؤثر بدورها علي فئة كبيرة من الشباب والطلبة وغيرهم من المستفيدين في أنحاء البلاد.

كما ان الجمعية تستضيف المنتديات الثقافية والتي تتم سواء إلكترونياً من خلال الانترنت او من خلال سلسلة محاضرات (صالون مصر المحروسة) والذى يتيح لاعضاء

إن تدخل منظمة مجتمع مدنى منفردة، يمكن أن يكون مهماً كحافز للمبادرة، ولكن التدخل من خلال المشاركة مع الآخرين يمكّن من الوصول إلى نتائج أفضل فيما يتعلق بتقاسم الفرص المتاحة، والمساعدات الفنية، والدعم الإدارى

الجمعية من المقيمين في مصر أو في الخارج من التشبيك وتبادل الموارد والافكار والمعلومات والاراء حول الممارسات التنموية. ومن خلال البرنامج الاجتماعي المشترك بين الجمعية وسكافيه سيلنتروس تصدر الجمعية نشرة يمكن الحصول عليها مجانا من كافيه سلينترو وهي تروج لقضايا المجتمع المدني والمسئولية الاجتماعية وكما تحتوى على فرص للتطوع و خدمة المجتمع. وبالإضافة الي ذلك، تلعب الجمعية دورا رئيسا في تنشيط وتمكين المجتمع المدني للشباب المصري من خلال قيادتها لاتحاد جمعيات شباب مصرو هو المظلة الرسمية لكل المنظمات المصرية غير حكومية تعمل في مجال تنمية الشباب.

وتحظى الجمعية بشبكة واسعة من الشركاء والداعمين في مجالات الاعمال و الدوائر الحكومية والمجتمع المدني وتعمل من خلال اربع محاور مختلفة: الأول هو فريق عمل صغير من المتخصصين يدير الجمعية ويعمل علي التأكد من استمرارية التفاعل مع المتطوعين و الاعمال والمجتمع المدني والمستفيدين. الثاني هو شبكة واسعة من شباب المتخصصين المتطوعين يبادرون بالمشروعات ويزودنها بالخبرة والمعرفة والتمويل المبدئي و الثالث هو شبكة عريضة من الشركاء من مجتمع الاعمال و منظمات المجتمع المدني غير حكومية وهيئات دولية وحكومية تزود الجمعية بالدعم المؤسسى و المالي. أما الرابع فهو دائرة واسعة من المستفيدين يقدر عددهم بأكثر من مائتين الف شخص وهم الذين تستهدفهم المشروعات التي تحتضنها جمعية نهضة مصر .

وكواحد من أول رعاة الافكار التنموية المبتكرة في مصر وفي منطقة الشرق الاوسط دعمت الجمعية عدد من المشروعات والتي قد أتمت مراحلها الرائدة بنجاح وهي الان علي وشك الاكتمال لتصبح برامج وطنية مكتملة تخدم الالاف من المستفيدين. وتتضمن البرامج التي تحتضنها نهضة مصر التالي:

- **مراكز التطوير الوظيفى، جامعة القاهرة**: و يهدف هذا المشروع الي تزويد طلبة الجامعات بالمهارات الاساسية التي تتطلبها المنافسة في سوق العمل من خلال التدريب وتنمية المهارات والاستشارات المهنية ومسابقات إعداد خطط الأعمال والتدريبات العملية و فرص التطوع، بدأ المشروع كمشروع رائد يخدم اكثر من خمسة عشر الف طالب في كلية الهندسة بجامعة القاهرة ويهدف الي خلق نموذج ناجح يمكن محاكاته في الجامعات المصرية الاخري.

- **جوائز شباب المبتكرين** وهو مشروع يهدف الي تزويد الشباب المصري من العلماء بفرص الانخراط في البحث والتنمية. ويتبنى المشروع مشروعات التخرج الجامعية وينظم سلسلة من المحاضرات التي يلقيها العلماء والباحثون المتخصصون ويساعد شباب العلماء على الحصول على فرص التدريب العملى والمنح الدراسية. يعمل المشروع أيضاَ على تاسيس مكتبة للبحث والتنمية وكذلك تاسيس صندوق قومى للابحاث والتنمية لتمويل الانشطة في المستقبل .

- **برنامج مصريتي**: وضع هذا البرنامج منهجاَ مبتكراَ و منهجية للتعليم تدعم قيم التسامح والسلام والتنوع بين الشباب المصري. وتتضمن الرؤية المستقبلية للتوسع ادماج هذا البرنامج بالمنهج القومي في المدارس الحكومية المصرية.

- **الدورة الصيفية للتنمية – نماء** – تجمع هذه الدورة الصيفية المخصصة للقادة الشباب المصريين بين المحاضرات النظرية حول التنمية والمواطنة وبين الزيارات الميدنية العملية المعدة لتمكين و تعبئة الشباب من منظمى المشروعات الإجتماعية ، ومن المخطط أن يصبح هذا المشروع برنامج قومي مستقل و يتوسع اقليميا ليخدم الطلبة فى أنحاء الشرق الاوسط .

- **برنامج المغتربين المصريين للتنمية** نفذ هذا المشروع سلسلة ورش عمل رائدة تم خلالها تعبئة المغتربين من المصريين العاملين فى مجال تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة و كندا وتشجيعهم على نقل معرفتهم وخبرتهم الي مبادرات التنمية في مصر. و يهدف المشروع الي تأسيس برنامج قومي لتعبئة ١٠٪ علي الاقل من مائة الف شاب مصري متخصص يعملون بالخارج .

- جمعية قادة المجتمع ويجمع هذا البرنامج التعليمي المدني الموجه لطلبة المدارس الثانوية والجامعات بين التعلم بالخبرة وخدمة المجتمع لنشر الوعي والمسئولية الاجتماعية بين الشباب المصري

للإتصال:نليفون:٢٥٧٥١٨٨٨

فاكس:٢٥٧٥١٨٨٨

ملاحظات فنية ومصادر البيانات

أ . دليل التنمية البشرية :

يقدم تقرير التنمية البشرية الوطنى لعام ٢٠٠٨ ملخصا لمتوسط الإنجازات التى تمت فى مصر بالنسبة لثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية البشرية وهى :

- توقع الحياة ، ويقاس بالعمر المتوقع عند الميلاد .
- التعليم ، وهو عبارة عن متوسط مرجح لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة (١٥+) (ثلثان) ونسبة القيد الإجمالية فى التعليم الأساسى والثانوى والعالى معاً (ثلث).
- مستوى المعيشة ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالدولار الأمريكى حسب معادل القوة الشرائية) .

حساب دليل التنمية البشرية: قبل حساب دليل التنمية البشرية يتم بناء أدلة الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية كل على حدة. ولحساب أدلة هذه الأبعاد، وهى أدلة توقع الحياة والتعليم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، يتم تحديد قيمتين قصوى ودنيا (الأهداف المرجوة) من المؤشرات على النحو التالى :

القيم القصوى والدنيا لأدلة التنمية البشرية

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
العمر المتوقع عند الميلاد	٨٥	٢٥
الإلمام بالقراءة والكتابة٪	١٠٠	٠
نسبة القيد الإجمالية للتعليم٪	١٠٠	٠
نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالدولار (حسب معادل القوة الشرائية)	٤٠ ألف	١٠٠

ويتم حساب دليل كل من المكونات الثلاثة لدليل التنمية كما يلى:

- (القيمة الفعلية – القيمة الدنيا)/ (القيمة القصوى – القيمة الدنيا).
- ويحسب بعد ذلك دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط لأدلة التنمية البشرية .

وقيمة الدليل تعطى دلالات محددة عما وصل إليه مستوى التنمية. وحينما تبتعد قيمة الدليل عن الواحد الصحيح يشير ذلك إلى طول المسافة التى يتوجب على الدولة أو المحافظة أن تقطعها نحو تحقيق هذه الأهداف وفى هذه الحالة كان على خطة التنمية أن تستكشف الفجوات التى تحول دون الإرتقاء بمستوى التنمية. وتضع السياسات والبرامج التى تسرع خطى تحقيق الأهداف، وهى أعمق وأشمل من زيادة الدخل وحدها.

تعتبردلالة ترتيب المحافظات تنازليا محدودة حيث أنه لا يبين المجالات التي يبرز فيها التفاوت بين المحافظات أو يبين عوامل ارتفاع قيمة الدليل بالنسبة لبعض المحافظات، وهل ترجع إلى تفوقها فى المجال الاقتصادى أو الصحى والبيئى / أو التعليمي، أم كل ذلك. وربما يرجع إلى ألاسراع بخطى التنمية وهو الاهم وقد يوضح المثال التالي عن محافظة بور سعيد الخطوات المشار إليها أعلاه

١. حساب دليل توقع الحياة :

قدرت توقعات الحياة عند الميلاد بالمحافظات من البيانات التفصيلية عن الوفيات والسكان حسب العمر.

يقيس دليل توقع الحياة لمحافظة بورسعيد العمر المتوقع فى عام ٢٠٠٦ وهو ٧٢,٣ عاماً ، ومن ثم دليل توقع الحياة =

(٧٢,٣–٢٥) \ (٨٥–٢٥)= ٠,٧٨٨

٢. حساب دليل التعليم :

يقيس دليل التعليم الإنجاز النسبى لمحافظة بورسعيد من ناحية معرفة القراءة والكتابة (١٥+) ، وإجمالى القيد فى مراحل التعليم المختلفة (أساسى وثانوى وعالى معاً) ويتم حساب دليل معرفة القراءة والكتابة (١٥+) ، وآخر لإجمالى القيد ، ويجمع هذين الدليلين لتكوين دليل التعليم مع إعطاء ثلثى الوزن لمعرفة القراءة والكتابة (١٥+) وثلث الوزن لنسبةإجمالي القيد على النحو التالى:

- دليل معرفة القراءة والكتابة لسكان محافظة بورسعيد (١٥+) = (٨١,٩– صفر)/(١٠٠– صفر) = ٠,٨١٩
- دليل القيد = (٧٠,٤– صفر)/(١٠٠– صفر)=٠,٧٠٤
- دليل التعليم = ٢/٣(٠,٨١٩)+١/٣(٠,٧٠٤) = ٠,٧٨١

٣. حساب دليل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى:

قدر نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر من حسابات الدخل القومى لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وحولت تقديرات نصيب الفرد عن الناتج المحلى الإجمالى بالعملة المحلية الى قيمتها بالدولار باستخدام سعر صرف مناسب (مع الأخذ فى الاعتبار تقديرات وزارة التخطيط (التنمية القتصادية حاليا) ، ثم حسبت القوة الشرائية المعادلة بالدولار الأمريكى وذلك بتطبيق

معامل مناسب على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالدولار الأمريكى (تم تطبيق المعامل المستخدم فى التقرير الدولى لعام ٢٠٠٦ ونتيجة لذلك تبلغ قيمة دليل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى لمصر ٠,٦٨١ فى عام ٢٠٠٦.

وبالنسبة لنصيب الفرد من الدخل على مستوى المحافظات فقد استفاد هذا التقرير من نتائج آخر مسح عن الدخل والإنفاق والاستهلاك الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ . وفى دليل التنمية البشرية يحل الدخل (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى) محل جميع الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية التى لا تنعكس فى مستوى المعرفة وفى العمر المتوقع ويتم تعديل الدخل لأن تحقيق المستوى اللائق من التنمية البشرية لا يتطلب دخلاً محدداً وبالتالى يستخدم لوغاريتم الدخل على النحو التالى:

دلـيل الناتج المحلى الإجمـالى فى محافظة بوسعيد

= لو(٦٣١٧,٣)–لو(١٠٠) / لو (٤٠٠٠٠)–لو (١٠٠) = ٠,٦٩٢

٤. **حساب دليل التنمية البشرية** باستخدام نتائج الأدلة الثلاث يصبح تحديد دليل التنمية البشرية واضحا، فهو متوسط بسيط لهذه الأدلة الثلاثة .

دليل التنمية البشرية لمحافظة بورسعيد =

١/٣(٠,٧٨٨+٠,٧٨١+٠,٦٩٢)=١/٣(٢,٢٦١) = ٠,٧٥٣

ب. الجوانب الديموجرافية :

تعتبر التعدادات السكانية والإحصاءات الحيوية والمسوح القومية الخاصة أهم مصادر البيانات الديموجرافية. والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء هو الجهة الرسمية المسئولة عن إجراء و/أو نشر نتائج بعض هذه المصادر (كالتعدادات السكانية والتسجيل الحيوى). ويشارك الجهاز أيضا أو يستشار فى قيام المصادر الأخرى بإجراء هذه المسوح. وتعكس المؤشرات التى تشتق من تلك المصادر الوضع السكانى وتطوره. وتستخدم بعض تلك المؤشرات فى مجالات أخرى (كالصحة مثلا). وفضلا عن ذلك، تعتبر الأعداد السكانية (الإجمالية، أو لفئات معينة) ضرورية لحساب مؤشرات كثيرة فى مجالات مختلفة. وقد أسهم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى توفير كافة البيانات المتعلقة بالجوانب الديموجرافية لعام ٢٠٠٦من التعداد العام للسكان والمنشآت ٢٠٠٦ .

ويتضمن التقرير الحالى المؤشرات الديموجرافية التالية :

- أعداد السكان (بالآلاف)
- معدلات نمو السكان السنوية ٪
- سكان الريف كنسبة مئوية من إجمالى السكان .
- سكان الحضر كنسبة مئوية من إجمالى السكان .
- معدلات النمو السنوى لسكان الحضر ٪.
- سكان أكبر مدينة كنسبة مئوية من إجمالى سكان الحضر بالمحافظة .
- معدل الإعالة الديموجرافى ٪.
- صافى الهجرة الداخلية خلال الحياة ٪ من إجمالى السكان .
- الكثافة السكانية لكل كم^2 .
- تاريخ تضاعف عدد السكان حسب معدل النمو الحالى.
- معدل المواليد الخام (لكل ١٠٠٠من السكان).
- معدل الخصوبة الكلية .
- نسبة الخصوبة فى ١٩٦٠ الى ٢٠٠٥
- معدل استخدام وسائل منع الحمل ٪.
- متوسط العمر عند الزواج الأول.
- معدل الوفيات الخام (لكل ١٠٠٠ من السكان).
- معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠مولود حى).
- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة والعمر (لكل ١٠٠٠ لكل ١٠٠٠ مولود حى).
- وفيات الأطفال دون سن الخامسة (بالآلاف)
- معدل وفيات الأمومة (لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى)
- توقع الحياة عند الميلاد.

وقد اشتقت المؤشرات العشرة الأولى من البيانات الأولية لتعداد السكان والمنشآت ٢٠٠٦ الى جانب ماتم توفيره من بيانات فى (كتاب الإحصاء السنوى ٢٠٠٥) بإستثناء تاريخ تضاعف عدد السكان الذى حسب على مستوى الدولة فقط. وقد حسب المؤشر الأخير باستخدام الدالة الأسيةوتقدير لمعدل النمو السنوى للفترة ١٩٩٦–٢٠٠٦.

وتعتمد مقاييس الوفاة ومعدلات المواليد الخام على بيانات المركز القومى لمعلومات الصحة والسكان – وزارة الصحة والسكان عن عام ٢٠٠٥ ٠ أما متوسط العمر عند الزواج الأول فقد اعتمد على بيانات المسح السكانى الصحى لعام ٢٠٠٥ .

وقد حسبت توقعات الحياة عند الميلاد عام ١٩٧٦ ، ٢٠٠٦ على المستوى القومى وللمحافظات المختلفة من البيانات التفصيلية للسكان والوفيات حسب النوع والعمر ٠ وقد توفرت معدلات وفيات الأمومة والطفولة من بيانات المركز القومى لمعلومات الصحة والسكان - وزارة الصحة والسكان عن عام ٢٠٠٥ ، وكذلك البيانات الخاصة بمعدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة من المسح الديموجرافى الصحى DHS 0

جـ. قوة العمل والبطالة (١٥+) :

تعتمد مؤشرات قوة العمل والبطالة فى هذا التقرير على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء المتعلقة ببيانات قوة العمل وتوزيعاتها المختلفة (حسب النوع والعمر والنشاط الاقتصـادى والمهنة والحالة العملية ٠٠الخ) للمناطق الريفية والحضرية فى كل محافظات مصر عام ٢٠٠٦ ويتضمن هذا التقرير مؤشرات قوة العمل والبطالة التالية :

- قوة العمل (١٥+)٪ من إجمالى السكان
- الإناث فى قوة العمل ٪ من إجمالى قوة العمل (١٥+)
- قوة العمل (١٥+) فى الزراعة والصناعة والخدمات ٪
- المستخدمون بأجر ٪ من إجمالى قوة العمل (١٥+)
- المشتغلون بالمهن العلمية والفنية ٪ من إجمالى قوة العمل (١٥+)
- ٪ الإناث المشتغلات بالمهن التشريعية والتنظيمية
- النسبة المئوية للإناث فى المهن العلمية والفنية
- العاملون بالحكومة والقطاع العام ٪ من إجمالى قوة العمل (١٥+)
- معدل البطالة ٪ (للإجمالى ، وللإناث)
- معدل البطالة بالريف والحضر (١٥+)
- معدل البطالة حسب المستوى التعليمى (١٥+)
- أعداد المتعطلين المطلقة (١٥+)
- معدل الإحلال لقوة العمل فى المستقبل (أى عدد السكان دون الخامسة عشرة مقسوما على ثلث السكان فى الأعمار (١٥–٦٤)

د. التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة :

تتطلب مؤشرات التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة ثلاثة أنواع من البيانات :

١. البيانات التعليمية التقليدية، مثل أعـداد الطلبـة (المقيدين أو الخريجين) والمدرسين والفصول ٠٠٠الخ. والمصادر الأولية فى هذه البيانات هى النشرات السنوية لوزارة التربية والتعليم والإدارة التعليمية بالأزهر وتنشر هذه البيانات حسب النوع لكل محافظة وذلك بالنسبة لمراحل التعليم المختلفة قبل الجامعية ، وقد ساهم كل من مركز المعلومات بوزارة التربية والتعليم والإدارة التعليمية بالأزهر فى توفير هذه البيانات على مستوى المحافظات لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦. أما البيانات الخاصة بالتعليم الجامعى والعالى فيتم نشرها سنويا من قبل مركز المعلومات والتوثيق بوزارة التعليم العالى وذلك على مستوى الجامعات والكليات الحكومية والخاصة والأزهرية، والمعاهد العليا بأنواعها المتوسطة والعالية الحكومية منها والخاصة. كما أن المجلس الأعلى للجامعات يتولى توفير البيانات الخاصة بالتعليم الجامعى الحكومى على مستوى الجامعات والكليات المختلفة .

٢. البيانات المتعلقة بالإلمام بالقراءة والكتابة للسكان (١٥+)، وتنشر هذه البيانات خلال التعدادات السكانية ، وقد أسهم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى توفير البيانات الخاصة بالسكان الأميين عام ٢٠٠٦ ، وكذلك أعداد الملتحقين بفصول محو الأمية وقت التعداد وقد تم جمعها لتحديد الأمية ومنها تم توفير بيانات الإلمام بالقراءة والكتابة .

٣. البيانات الاقتصادية اللازمة لاشتقاق مؤشرات الإنفاق العام على التعليم . وتعتبر ميزانية الدولة، التى تقوم وزارة المالية بنشرها سنويا، المصدر الرئيسى لبيانات الإنفاق على التعليم. وهذه البيانات غير متاحة على مستوى المحافظات.

وبالاعتماد على هذه الأنواع المختلفة من البيانات يتضمن التقرير المؤشرات التالية عن التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة.

- المعدل الظاهرى لدخول الصف الأول الإبتدائى ٪
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الإبتدائى ٪
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الإعدادى ٪
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الأساسى٪
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الثانوى٪
- نسبة القـيد الإجمالية بالتعليم الأساسى والثانوى ٪
- نسبة القيد بالتعليم العالى (الجامعات والمعاهد العليا) ٪
- نسبة القيد الإجمالية في جميع مراحل التعليم ٪
- الباقون للإعادة ٪ من القيد بالإبتدائى
- الباقون للإعادة ٪ من إجمالى القيد بالإعدادى
- الباقون للإعادة ٪ من إجمالى القيد بالثانوى
- الانتقال الى التعليم الاعدادى ٪ من المقيدين بالصف الأخير من التعليم الابتدائى فى العام السابق
- الانتقال الى التعليم الثانوى ٪ ممن أتموا المرحلة الاعدادية
- متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالتعليم الابتدائى
- متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالتعليم الاعدادى
- متوسط كثافة الفصل بالتعليم الابتدائى
- متوسط كثافة الفصل بالتعليم الاعدادى
- القيد بالتعليم الثانوى الفنى ٪ من إجمالى القيد بالثانوى
- القيد بالكليات والمعاهد العلمية الحكومية والخاصة ٪ من إجمالى التعليم العالى
- الإنفاق العام على التعليم (٪من إجمالى الإنفاق العام)
- الإنفاق العام على التعليم (٪من الناتج المحلى الاجمالى)
- النسب المئوية للقيد فى التعليم الأساسى والثانوى فى المدارس الحكومية ، والخاصة والأزهرية
- النسب المئوية للمبانى المدرسية غير الصالحة (الإجمالى ، غير صالحة ، صيانـة غير مناسبة)
- معدل القراءة والكتابة (١٥+)٪
- النسب المئوية للحاصلين على مؤهل ثانوى أو جامعى من السكان ١٥+
- خريجو الكليات والمعاهد العلمية الحكومية والخاصة (٪ من جملة الخريجين)
- أعداد الأميين ١٥+

وقد حسبت هذه المؤشرات حسب النوع على المستوى القومى وللمحافظات المختلفة ، تم إشتقاق معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للريف والحضر أيضا. ولكن مؤشرات الإنفاق العام على التعليم وتلك الخاصة بالتعليم العالى حسبت على المستوى القومى.

وفيما يلى بعض الملاحظات ذات الصلة بتلك المؤشرات :

١. نظرا لعدم توافر بيانات القيد حسب العمر ، وخاصة فى التعليم الابتدائى، حسبت نسب القيد الإجمالية لجميع المراحل التعليمية.

٢. قدرت أعداد السكان فى الفئات العمرية المناظرة للمستويات التعليمية المختلفة بتطبيق زمضاعفات سبراجس على أعداد السكان حسب فئات العمر فى عام ١٩٦٠، ٢٠٠٦/١/١ ، وقد استخدمت التقديرات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

٣. تتجاوز بعض النسب للقيد أو الإنتقال ١٠٠٪ نتيجة لكون بعض التلاميذ أكبر من (أو أقل من) حدود السن للمرحلة التعليمية.

٤. نظراً لعدم توافر بيانات القيد بالتعليم الجامعى والعالى حسب المحافظة ، فقد اشتقت نسب القيد الإجمالية فى جميع المراحل لمختلف المحافظات بعد توزيع إجمالى القيد بالتعليم الجامعى والعالى بالدولة طبقا للأنصبة النسبية للمحافظات فى القيد بالتعليم الأساسى والثانوى.

هـ. التغذية والأمن الغذائى :

يتضمن هذا التقرير مؤشرات التغذية والأمن الغذائى التالية:

- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميا
- الأنصبة النسبية من المنتجات النباتية والمنتجات الحيوانية والثروة السمكية من نصيب الفـرد من السعرات الحرارية اليومية ٪
- الأطفال الذين سبق لهم الرضاعة الطبيعية ٪
- ناقصى الوزن (بين الأطفال دون سن الخامس)٪
- الرقم القياسى لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائى (١٩٩٩–٢٠٠١=١٠٠)
- الناتج الزراعى كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى ٠
- الواردات من الحبوب (بالألف طن مترى)
- الصادرات الغذائية ٪ من الواردات الغذائية
- الواردات الغذائية ٪ من إجمالى الصادرات السلعية
- نسبة الاكتفاء الذاتى الغذائى ٪
- نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية ٪

أخذ المؤشران الأولان من الميزان الغذائى الذى تنشره وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ٠كما أخذ المؤشران التاليان ، من المسح السكانى الصحى لعام ٢٠٠٥ على مستوى الدولة والريف والحضر ككل وعلى مستوى المجموعات المختلفة (المحافظات الحضرية– الوجه البحرى - الوجه القبلى - الحدود) ، وتم اشتقاق البيانات على مستوى المحافظات. وقد أخذ مؤشر الرقم القياسى لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائى من الموقع الالكترونى لمنظمة الأغذية والزراعة .

واشتقت نسبة الناتج الزراعى من الناتج المحلى الإجمالى من الموقع الالكترونى لوزارة التنمية الاقتصادية وقد تم إستيفاء البيانات المتعلقة بالواردات من الحبوب والواردات الغذائية والصادرات الغذائية والسلعية من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى دراسة مؤشرات التجارة الخارجية لأهم المحاصيل والمنتجات الغذائية عام ٢٠٠٥ .

وبالنسبة للإكتفاء الذاتى الغذائى أخذت كمية الإستهلاك من السلع الغذائية من الموقع الالكترونى لمنظمة الأغذية والزراعة واشتقت الأسعار من نشرتى التجارة الخارجية لأهم المحاصيل والمنتجات الغذائية ، ومؤشرات الأسعار الزراعية والتى أصدرتها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى عن عام ٢٠٠٥، وقدرت نسبة الإكتفاء الذاتى على أساس تقييم كل من قيمة الإنتاج المحلى والاستهلاك من السلع الغذائية على أساس الفوب للسلع التصديرية، وأسعار السيف للواردات منها ، والأسعار المحلية للسلع غير التجارية.

وقد اشتقت النسبة العامة للإكتفاء الذاتى الغذائى وكذا النسب المناظرة للمجموعات السلعية بقسمة قيمة الانتاج الغذائى المحلى على قيمة الاستهلاك الغذائى ، ومن ناحية أخرى حسبت نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية بقسمة قيمة الواردات الغذائية على قيمة الاستهلاك الغذائى.

و. الصحة والمرافق:

بالاضافة الى المؤشرات ذات الصلة بالصحة والتى ذكرت فى أجزاء أخرى ، يشمل هذا التقرير المؤشرات التالية عن الصحة والمرافق العامة :

- أطفال يموتون دون سن الخامسة (بالآلاف)
- أطفال دون الخامسة يعانون من سوء التغذية (بالآلاف)
- معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى .
- ٪ الحوامل اللاتى يحصلن على رعاية قبل الولادة .
- معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حى
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حى .
- أطفال سبق لهم الرضاعة الطبيعية ٪ .
- حالات الولادة تحت إشراف صحى ٪ .
- الأطفال المحصنون فى سن ١٢ - 23 شهراً ٪ .
- ناقصو الوزن دون الخامسة ٪ .
- عدد الأطباء بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠٠ نسمة
- عدد الممرضات بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠٠ نسمة
- نسبة الممرضات للأطباء بوزارة الصحة والسكان .
- عدد الأسرة لكل ١٠٠٠٠ نسمة (الإجمالى - ووزارة الصحة والسكان) .
- عدد الوحدات الصحية بأسرة لكل ١٠٠٠٠ نسمة .
- معدل إستخدام وسائل منع الحمل ٪
- معدل المواليد الخام .
- معدل الوفيات الخام .
- الانفاق العام على الصحة ٪ من إجمالى الانفاق العام .
- الانفاق العام على الصحة ٪ من الناتج المحلى الاجمالى
- النسبة المئوية للسكان أو الأسر التى تحصل على مياه مأمونة .
- النسبة المئوية أو الأسر التى تحصل على خدمة الصرف الصحى .

أتاح المسح السكانى الصحى عن عام ٢٠٠٥ المؤشرات ٢ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٦ على مستوى الدولة والحضر والريف ككل ، وعلى مستويات المجموعات المختلفة واشتقت البيانات على مستوى المحافظات كل على حده . أتاح المركز القومى لمعلومات الصحة والسكان المؤشرات ١ ، ٣ ، ٥ –٦ ، ١١١١، ١٥، ١٧، ١٨ – على مستوى الدولة ككل وعلى مستوى المجموعات المختلفة وأيضا على مستوى كل محافظة على حده . اعتمدت المؤشرات الخاصة بالانفاق العام على الصحة على بيانات الكتاب الاحصائى عن عام ٢٠٠٥ ، بيانات الناتج المحلى الاجمالى المأخوذ من حسابات الدخل القومى التى توفرها وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية .

وفيما يلى بعض الملاحظات ذات الصلة بتلك المؤشرات :

١. الأطفال المحصنون فى سن ١٢ 23 - شهراً هم الأطفال الذين تم تطعيمهم بالدرن ، والحصبة / الحصبة الألمانى، والغدة النكافية ، وثلاث جرعات من الطعم الثلاثى، وثلاث جرعات من طعم شلل الأطفال .

٢. مؤشرمعدل إستخدام وسائل منع الحمل (٪)، تم الاستعانة ببيانات المسح السكانى الصحى لعام ٢٠٠٥، والذى لم يتم فيه إستعراض المعدلات فى محافظات الحدود الخمس نظراً لأن عينة الأسر فى تلك المحافظات ليست كبيرة بحيث تسمح بعمل تقدير مستقل لمعدلات الإستخدام .

٣. مؤشر الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة (٪) عبارة عن نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر والذين تم تصنيفهم كناقصي تغذية طبقاً لمقياس الوزن بالنسبة للعمر . وهو ما أتاحه المسح السكانى الصحى لعام ٢٠٠٥ . ومن هذه النسب وعدد السكان لعام ٢٠٠٥ تم حساب عدد الأطفال بالآلاف دون الخامسة والذين يعانون من سوء التغذية .

٤. مؤشر ٪ الحوامل اللاتى يحصلن على رعاية قبل الولادة ، عبارة عن نسبة جميع المواليد الذين حصلت أمهاتهم خلال فترة الحمل على أى رعاية طبية (رعاية حمل، أو رعاية متعلقة بالحمل ، أو الحصول على حقنة تيتانوس) .

٥. وتعتمد المؤشرات الخاصة بالإنفاق العام على الصحة على بيانات ميزانية الدولة ، التى تقوم وزارة المالية بنشرها سنويا، بالإضافة الى بيانات الناتج المحلى الإجمالى المأخوذة من حسابات الدخل القومى التى وفرتها وزارة التخطيط (وزارة التنمية الاقتصادية حاليا).

٦. وقد حسبت هذه المؤشرات حسب النوع على المستوى القومى للمحافظات المختلفة ولكن مؤشرات الإنفاق العام على الصحة حسبت على المستوى القومى.

وفيما يلى بعض الملاحظات ذات الصلة بتلك المؤشرات :

١. تعتبر البيانات الخاصة بإجمالى الأفراد العاملين فى النشاط الصحى غير دقيقة، حيث لا يوجد نظام فعال لتحديث أعدادهم مع أخذ بعض العوامل فى الاعتبار مثل الهجرة والتقاعد وفترات الأجازات بدون مرتب والازدواج فى إحصاءات هؤلاء الأفراد فى المؤسسات الخاصة أو الحكومية وتتضمن المؤشرات ذات الصلة فى هذا التقرير على الأفراد العاملين بالنشاط الصحى بوزارة الصحة والسكان فقط، ومن ثم فإن هذه المؤشرات لاتعكس التفاوتات الإقليمية بدقة فى هذا الشأن.

٢. ينبغى التنويه بأن المشتغلين بالصحة الذين يشرفون على الولادة يتضمنون الأطباء والممرضات والقابلات المدربات، وتلعب الدايات (أى القابلات التقليديات) دوراً هاماً خاصة فى المناطق الريفية ، وينعكس ذلك على ارتفاع المؤشر الخاص، بالولادات تحت إشراف صحى على المستوى القومى وللمحافظات المختلفة.

٣. يعكس المؤشر الخاص بالأسر التى تحصل على خدمة الصرف الصحى النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون وسائل صرف صحى مناسبة مثل وصلة الى بالوعة أو نظام صهريج القاذورات تحت الأرض، مرحاض موصول بشبكة للمجارى ، أو مرحاض حفرة بسيط أو مرحاض حفرة محسن، بمعنى أن أى نظام للتخلص من الفضلات يعتبر مناسبا إذا كان خاصا أو مشتركا (ولكن ليس عاماً). وإذا كان يفصل بين الفضلات البشرية وبين التلامس البشرى وفقا لمفهوم علم الصحة، رغم ماعليه من تحفظات.

ز. الموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة:

يتضمن هذا التقرير المؤشرات التالية عن الموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة :

- مساحة الأرض (بالألف كم٢) .
- مساحة الأراضى المنزرعة :
  - o بالألف فدان
  - o كنسبة مئوية من مساحة الأرض الكلية
  - o متوسط عدد الأفراد لكل فدان
- الأراضى المروية ٪ من الأراضى الصالحة للزراعة
- المساحة المحصولية بالألف فدان
- نسبة المساحة المحصولية الى مساحة الأرض المنزرعة ٪
- إجمالى الموارد المائية (بليون متر مكعب)
- إستهلاك المياه كنسبة مئوية من إجمالى الموارد المائية٪
- المياه الداخلية المتجددة ٪ من إجمالى الموارد المائية
- متوسط نصيب الفرد من المياه الداخلية المتجددة (م٣/سنة)
- النسب المئوية لسحب المياه بواسطة :
  - o الزراعة
  - o المحليات
  - o الصناعة
  - o الملاحة
- إجمالى الصيد السمكى (بالألف طن)
- النسب المئوية للصيد السمكى من :
  - o المياه العذبة (النيل وفروعه وبحيرة ناصر)
  - o البحار (البحر المتوسط والبحر الأحمر)
  - o البحيرات
  - o المزارع السمكية
- إجمالى إستهلاك الكهرباء (بالبليون كيلوات / ساعة)
- متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء (بالكيلوات /ساعة)
- إجمالى الاستهلاك من الطاقة الأولية (بما يعادل مليون طن من البترول)
- متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الأولية (بما يعادل كجم من البترول)
- النسب المئوية لاستهلاك الطاقة الأولية من :
  - o زيت خام
  - o الغاز الطبيعى
  - o طاقة مائية
  - o الفحم
- الطاقة الأولية المستهلكة (بما يعادل كيلو جرامات من البترول لكل ١٠٠٠ جنيه من الناتج المحلى الاجمالى)
- صافى الواردات من الطاقة الأولية (٪ من استهلاك الطاقة)
- إجمالى الاستهلاك النهائى للطاقة (بما يعادل مليون طن من البترول)٠
- النسب المئوية للإستهلاك النهائى للطاقة من :–
  - o المنتجات البترولية
  - o الغاز
  - o الكهرباء
- النسب المئوية للإستهلاك النهائى للطاقة بواسطة:
  - o الصناعة
  - o النقل والمواصلات
  - o الزراعة
  - o عائلى وتجارى
  - o أخرى

تتوفر بيانات مساحة الأرض على مستوى المحافظة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، وقد أخذت البيانات الخاصة بمساحة الأراضى الصالحة للزراعة والمساحة المحصولية على مستوى المحافظة من إصدارات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى المتعلقة بالاحصاءات الزراعية المتعلقة بالاحصاءات الزراعية. وقد اشتقت مؤشرات الموارد المائية واستهلاكها ونمط السحب منها من بيانات قطاع التخطيط ، بوزارة الموارد المائية والرى .

وحسبت مؤشرات الصيد السمكى من إحصاءات الإنتاج السمكى لعام ٢٠٠٣ التي تصدرها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ٢٠٠٥ . أما مؤشرات استهلاك الطاقة لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ فقد اشتقت من البيانات المتضمنة فى نشرة الطاقة فى مصر ٢٠٠٣/٢٠٠٤ الصادرة عن جهاز تخطيط الطاقة (الذى تم الغاؤه فى عام ٢٠٠٦)٠ وجدير بالذكر أن الفرق الرئيسى بين الاستهلاك من الطاقة الأولية والاستهلاك النهائى للطاقة هو استبعاد كميات مصادر الطاقة التى تستهلك كمدخلات فى انتاج مصدر آخر فى حالة الاستهلاك النهائى (مثل استخدام الغاز/ أو المنتجات البترولية فى إنتاج الكهرباء) ٠ وقد تم حساب الطاقة التجارية المستهلكة (بما يعادل كيلو جرامات من البترول) لكل ١٠٠٠ جنيه من الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق كما تم حساب صافى الواردات من الطاقة الأولية بطرح الصادرات من الواردات، مع حساب حصة الشريك الأجنبى ضمن الصادرات، والزيت الخام المشترى منه ضمن الواردات

ح. الإتصال :

عرضت الملامح الأساسية للإتصال من خلال عدد من المؤشرات. وكانت المصادر الرئيسية اللازمة لاشتقاق تلك المؤشرات هى تعداد السكان والنشرات السنوية التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بالتعاون مع الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية.

ويتضمن هذا التقرير مؤشرات الإتصال التالية :

- الأسر التى لديها جهاز تليفزيون ٪٠
- الأسر التى لديها جهاز راديو ٪٠
- أجهزة الهاتف لكل ١٠٠٠أسرة
- عدد المشتركين فى خدمة أجهزة الهاتف المحمول سنويا لكل ١٠٠٠ نسمة .
- عدد المشتركين فى خدمة الإنترنت سنويا لكل ١٠٠٠ نسمة .

أخذ المؤشران الأولان من المسح الديموجرافى الصحى المصرى عن عام ٢٠٠٥. كما اشتقت بقية المؤشرات من بيانات التعداد العام للسكان والمنشآت التى وفرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

ط. الجوانب الاقتصادية :

يشتمل هذا التقرير على المؤشرات الاقتصادية التالية :

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بسعر السوق بالجنيه (بأسعار ٢٠٠١/٢٠٠٢) على المستوى القومى والمحافظات لعام ٢٠٠٥ /٢٠٠٦
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (القوة الشرائية المعادلة بالدولار) تقديرات وزارة التخطيط (وزرة التنمية الاقتصادية)
- نصيب أقل ٤٠٪ مـن الأشخاص مـن الدخل (إجمالى وريف).
- نسبة أعلى ٢٠٪ من الأشخاص إلى أقل ٤٠٪ من الأشخاص من الدخل (إجمالى وريف) .
- معامل جينى (إجمالى وريف).
- إجمالى الفقراء كنسبة مئوية من إجمالى السكان
- الفقراء المدقعون كنسبة مئوية من إجمالى السكان
- إجمالى الفقراء والفقراء المدقعون (بالآلاف)
- أجور الأسر الفقيرة كنسبة مئوية من إجمالى دخولهم .
- أجور الأسر الفقيرة كنسبة مئوية من إجمالى الأجور
- النسبة المئوية من الإنفاق العام على الضمان الاجتماعى
- النسبة المئوية من الإنفاق العام على الدفاع والأمن والعدالة (بالإضافة إلى النسب المئوية للإنفاق العام على التعليم والصحة المشار إليها سابقا)
- إستحقاقات الضمان الاجتماعى كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى
- الإنفاق العام على الدفاع والأمن والعدالة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى (بالإضافة الى الانفاق العام على الصحة والتعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى المشار اليها سابقا)
- الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق الجارية (ببلايين الجنيهات)
- الناتج الزراعى ٪ من الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل .
- الناتج الصناعى ٪ من الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل .
- الخدمات ٪ من الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة العوامل.
- الاستهلاك العائلى ٪ من الناتج المحلى الاجمالى
- الاستهلاك الحكومى ٪ من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق
- الاستثمار المحلى الاجمالى ٪ من الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق .
- الادخار المحلى الاجمالى ٪ من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق .
- الإيرادات الضريبية ٪ من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق .
- الصادرات ٪ من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق .
- الواردات ٪ من الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق .
- الديون الخارجية المدنية ٪ من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق .
- نسبة خدمة الدين الخارجى المدنى ٪ من الصادرات
- تحويلات العاملين بالخارج (بالمليون دولار)
- نسبة الصادرات إلى الواردات (سلعية فقط)
- نسبة الاعتماد على التجارة الخارجية (الصادرات السلعية + الواردات السلعية) ٪ من الناتج المحلى الاجمالى
- ميزان الحساب الجارى (بالبليون جنيه)
- الاحتياطيات الدولية الإجمالية متضمنة الذهب
- إجمالى الاحتياطيات (بالبليون دولار)
- عدد شهور تغطية الواردات السلعية
- الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة ٢٠٠١/٢٠٠٢ (بالبليون دولار).
- متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى ٪خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨ – ٢٠٠٥/٢٠٠٦) بأسعار عام ٢٠٠٠/٩٩ .
- متوسط معدل النمو السنوى لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨– ٢٠٠٥/٢٠٠٦) بأسعار عام ٢٠٠٠/٩٩
- الرقم القياسى لأسعار المستهلك (٢٠٠٠/٩٩ = ١٠٠)
- لرقم القياسى لأسعار الجملة (٢٠٠٠/٩٩ = ١٠٠)
- متوسط معدل النمو السنوى فى الصادرات خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧ – ٢٠٠٥/٢٠٠٦)
- متوسط معدل النمـو السنوى فى الإيرادات الضريبية خلال الفترة (٩٩/ ٢٠٠٠– ٢٠٠٥/٢٠٠٦) ٠
- الضرائب المباشرة ٪ من إجمالى الضرائب ٠
- الفائض (أو العجز) العام فى الموازنة العامة للدولة ٪ من الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق

تم إشتقاق نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالجنيه، والقوة الشرائية المعادلة لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالدولار على المستوى القومى وعلى مستوى المحافظات من حسابات الدخل القومى التى وفرتها وزارة التنمية الاقتصادية (التخطيط سابقا) ونتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وذلك على النحو المبين سابقا فى القسم (أ–٣)٠

وقد استخدمت نتائج هذا المسح فى حساب بعض المؤشرات الخاصة بالفقر ، وجدير بالذكر أن الشخص الفقير (أو الأسرة الفقيرة) يعرف بأنه من يقل إنفاقه (أودخله) عن خط فقر معين فى المناطق الحضرية أو الريفية وقد اتبع الأسلوب الآتى فى تقدير خطوط الفقر بإستخدام مسح الفقر الذاتى ورأس المال الاجتماعى الذى أعده الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP) عام ٢٠٠٢.

١. حدد تكوين الغذاء المطلوب بإستخدام جداول أعدتها منظمة الصحة العالمية (WHO) عن عدد السعرات الحرارية التي يحتاجها الفرد يوميا تبعاً لاختلاف العمر والنوع ومكان الإقامة .

٢. قدرت تكلفة الحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية بإستخدام الأسعار الجارية فى كل منطقة من مناطق الجمهورية. وتم تحديد تكلفة الحصول على ألف سعر حرارى يوميا فى المناطق المختلفة ، فتراوحت مابين ٠,٨٦٥ جنيه مصرى فى المدن الكبرى ، ٠,٧٩٠جنيه مصرى فى ريف الوجه البحرى

٣. تم تقدير الإنفاق غير الغذائى للأسرة لتلك الأسر القادرة بالكاد على بلوغ احتياجاتها الغذائية ولكنها تختار ألا تفعل ذلك من أجل الحصول على ما هو أساسى من الحاجات غير الغذائية ٠ ثم أضيف متوسط الانفاق غير الغذائى لمثل هذه الأسر على خط الفقر المبنى على سلة الطعام ليتم الحصول على خط الفقر الذى يأخذ فى الإعتبار إختلاف المكان والعمر والنوع وإقتصاديات حجم الأسرة ٠ وعلى هذا الأساس تم تحديد خط الفقر الأدنى بـ ١١١٦ جنيه على مستوى جميع المناطق الجغرافية ، وخط الفقر الأعلى ١٥٧٤ جنيه ، مع تحديد خطوط فقر لكل منطقة على حده.

وقد حسبت مؤشرات الانفاق العام على القطاعات المختلفة من الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦التى تعدها وزارة المالية سنويا. وقد وفرت وزارة التخطيط (وزارة التنمية الاقتصادية) البيانات اللازمة لاشتقاق مؤشرات حسابات الدخل القومى. وتوجد هذه البيانات بصورة منتظمة فى تقارير المتابعة المتتالية، وعلى موقع الوزارة على شبكة الانترنت : www.mop.gov.eg حسبت مؤشرات الناتج المحلى الاجمالى (معدلات النمـــو ومعدلات نمو متوسط نصيب الفرد) وكذلك معدلات نمو الصادرات والاحتياطيات الدولية من بيانات وفرتها وزارة التخطيط (وزارة التنمية الاقتصادية) .وكان مصدر بيانات الرقم القياسى لأسعار المستهلك والرقم القياسى لأسعار الجملة كإحدى مؤشرات التضخم هو النشرة الشهرية، التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. وأخيراً فقد حسبت مؤشرات الضرائب والفائض/العجز النقدى فى الموازنة العامة من : بيانات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ المنشورة على موقع وزارة المالية على شبكة الانترنت : mof.gov.eg، والعجز النقدى يختلف عن العجز الكلى فى إضافة المنح فى جانب الإيرادات وإستبعادها من الإقراض من جانب النفقات.

تقارير لجنة الخطة والموازنة عن مشروعات الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية لعدة سنوات مالية. وتم الحصول على البيانات الخاصة بالدين الخارجى وتحويلات العاملين بالخـــارج وبعض بيانات الصادرات والواردات مـن موقع البنك المركزى المصرى على شبكة الانترنت : www.cbe.org.eg

ك. المشاركة

طرح تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٣ ولأول مرة فكرة المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية ، وقياسها من خلال بعض المؤشرات التى تعكس جوانب المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى محافظات مصر ومراكزها الإدارية وقد أتاحت وزارة التنمية المحلية وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية بعض البيانات التى تعكس هذه المشاركة لاسيما المشاركة السياسية فى انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ وانتخابات المحليات عام ٢٠٠٢ ، وأيضا بيانات عن المشاركة الشعبية فى مشروعات البنية الأساسية ، وكذا مشروعات التنمية الاقتصادية من خلال برنامج شروق لتنمية القرية المصرية خلال الفترة (١٩٩٥/٩٤ – ٢٠٠٠/٢٠٠١)

بالإضافة الى المؤشرات ذات الصلة بالمشاركة
ويشمل هذا التقرير المؤشرات التالية عن المشاركة ٠

- االمشاركة السياسية فى انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠
- ا المشاركة السياسية فى انتخابات المحليات عام ٢٠٠٢
- االمشاركة فى الأنشطة الاجتماعية والشخصية (العاملين فى خدمات المجتمع الاجتماعية والشخصية ٪ من جملة العاملين (١٥+)
- ا المشتغلين بالأنشطة الحرفية ٪ من جملة العاملين (١٥+)
- االمشتغلين بالقطاع غير المنظم ٪ من جملة العاملين (١٥+)
- انسب المشاركة الشعبية الذاتية فى استثمارات مشروعات التنمية الاقتصادية لبرنامج شروق
- انسبة المشاركة الشعبية فى استثمارات مشروعات البنية الأساسية لبرنامج شروق
- اوحيث لم تتوافر بيانات جديدة عن هذه المؤشرات فقد تم الاحتفاظ بآخر بيانات تم نشرها من قبل

المؤشرات القومية

ق/١ دليل التنمية البشرية

توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	٢٠٠٦	٧١,٣
معدل الالمام بالقراءة والكتابة (١٥+)٪	٢٠٠٦	٦٩,٥
نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى والجامعى معا	٢٠٠٦/٠٥	٧٦,٤
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى القوة الشرائية المعادلة بالدولار	٢٠٠٦/٠٥	٥٨٩٩,٧
دليل توقع الحياة	٢٠٠٦	٠,٧٧٢
دليل التعليم	٢٠٠٦	٠,٧١٨
دليل الناتج المحلى الإجمالى	٢٠٠٦	٠,٦٨١
دليل التنمية البشرية	٢٠٠٦	٠,٧٢٣

ق/٢ الملامح الأساسية للتنمية البشرية

توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)		٢٠٠٦	٧١,٣
الأسر التى تحصل على:	■ خدمات صحية ٪ ■ حضر	٢٠٠٤	١٠٠
	■ ريف	٢٠٠٤	٩٩
	■ مياه مأمونة ٪ ■ إجمالى	٢٠٠٦	٩٥,٥
	■ ريف	٢٠٠٦	٩٢,٩
	■ صرف صحى ٪ ■ إجمالى	٢٠٠٦	٥٠,٥
	■ ريف	٢٠٠٦	٢٤,٣
متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميا (كالوري)		٢٠٠٥	٤٤٢١
معدل الالمام بالقراءة والكتابة (١٥+)٪		٢٠٠٦	٦٩,٥
نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى معا		٢٠٠٦/٠٥	٨٩,٤
توزيع الصحف اليومية (لكل ١٠٠٠أسرة)		٢٠٠٤	٥٣,٩
نسبة الأسر التى لديها جهاز تليفزيون		٢٠٠٤	٨٩,٤
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (بالجنية)		٢٠٠٦/٠٥	٦٣٧١,٧

ق/٣ الملامح الأساسية للحرمان البشرى

(بالآلاف)

الاسر التي لا تحصل علي	■ مياه مأمونة	٢٠٠٦	٧٧١,٦
	■ صرف صحى	٢٠٠٦	٨٥٥٣,٦
أطفال يموتون دون سن الخامسة		٢٠٠٥	٢١٧,٩
أطفال دون الخامسة يعانون من سوء التغذية		٢٠٠٥	٥٥٤,٥
أطفال خارج التعليم الأساسى والثانوى معا		٢٠٠٦/٠٥	٣٧٣٧
أميون (١٥+)		٢٠٠٦	١٧٤٩٤,١
متعطلون (١٥+)	■ إجمالى	٢٠٠٦	٢٠٤٠,١
	■ إناث	٢٠٠٥	١٢٥٥,٥
فقراء	■ إجمالى	٢٠٠٥/٠٤	١٣٩٧٤,١
	■ مدقعون	٢٠٠٥/٠٤	٢٧٦٢,٤

ق/٤ إتجاهات التنمية البشرية

توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	٢٠٠٤	٧٠,٦
	٢٠٠٦	٧١,٣
معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حى)	٢٠٠٥	٢٠,٥
نسبة الأسر التى تحصل على مياه مأمونة	٢٠٠٤	٩١,٣
	٢٠٠٦	٩٥,٥
متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميا (كالوري)	٢٠٠٣	٤٢٥٨
	٢٠٠٥	٤٤٢١
معدل الالمام بالقراءة والكتابة (١٥+)٪	٢٠٠٦	٦٩,٥
نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى	٢٠٠٦/٠٥	٨٩,٤

ق/٥ تكوين رأس المال البشرى

	سنة	إجمالى	إناث
معدل الالمام بالقراءة والكتابة (١٥+) ٪	٢٠٠٦	٦٩,٥	٥٧,٣
نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى	٢٠٠٦/٠٥	٨٩,٤	٨٧,١
أصحاب المهن العلمية والفنية (٪ من المشتغلين ١٥ +)	٢٠٠٤	٢٤,٥	٣٠,٤
الحاصلون على تعليم ثانوى أو أعلى (٪ من السكان ١٥+)	٢٠٠٦	٢٨,٥	٢٢,٧
نسبة خريجى التعليم العالى (٪ من فئة العمر المناظرة)	٢٠٠٦/٠٥	٦,٩	٧,٤
خريجو الكليات والمعاهد العلمية (٪ من إجمالى الخريجين)	٢٠٠٦/٠٥	٢٥,٧٨	٢٤,٢

تشمل التعليم الأزهرى

ق/٦ حالة المـــــــرأة

توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	٢٠٠٦	٧٣,٦
معدل وفيات الأمومة (لكل / ١٠٠٠٠٠مولود حى)	٢٠٠٥	٥٢,٩
وسيط العمر عند الزواج الأول*	٢٠٠٥	٢٠,٤
التعليم الأساسى	٢٠٠٦/٠٥	٨٧,٠٦
نسبة القيد الإجمالية ■ إبتدائى ٪	٢٠٠٦/٠٥	٩٤,٥١
■ إعدادى٪	٢٠٠٦/٠٥	٨٨,٢٦
■ التعليم الثانوى ٪	٢٠٠٦/٠٥	٧٠,٠٨
■ التعليم العالى ٪	٢٠٠٦/٠٥	٣٨,٤٢
القيد بالتعليم العالى العلمى (٪ إناث)	٢٠٠٦/٠٥	٣٧,٥٧
الإناث الحاصلات على تعليم ثانوى أو أعلى (١٥+)٪	٢٠٠٦	٢٢,٧
نسبة العاملات في المهن المتخصصة	٢٠٠٤	٣٣,٥
نسبة الإناث فى قوة العمل	٢٠٠٥	٢٢,٩

*حسبت من بيانات المسح الصحي

ق/٧ الإناث كنسبة من الذكور

توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	٢٠٠٦	١٠٦,٧
السكان	٢٠٠٦	٩٥,٤
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (١٥+)	٢٠٠٥	٧٨,٩
القيد بالإبتدائى	٢٠٠٦/٠٥	٩٥,٧
القيد بالإعدادى	٢٠٠٦/٠٥	٩١,٦
القيد بالثانوى	٢٠٠٦/٠٥	٩٥,٧٠
القيد الجامعى والعالى و ما بعده	٢٠٠٦/٠٥	٨٦,٤٠
قوة العمل	٢٠٠٥	٢٩,٨

ق/٨ الفجوات بين الريف والحضر

سكان الريف (٪ من الإجمالى)		٢٠٠٤	٥٨,٤
		٢٠٠٦	٥٧,٣٦
الأسر التى تحصل على خدمات صحية ٪	■ حضر	٢٠٠٤	١٠٠,٠
	■ ريف	٢٠٠٤	٩٩,٠
الأسر التى تحصل على مياه مأمومة ٪	■ حضر	٢٠٠٦	٩٨,٨
	■ ريف	٢٠٠٦	٩٢,٩
الأسر التى تحصل على خدمات الصرف الصحى ٪	■ حضر	٢٠٠٦	٨٢,٥
	■ ريف	٢٠٠٦	٢٤,٣
معدل القراءة والكتابة (١٥+)٪	■ حضر	٢٠٠٦	٧٩,١
	■ ريف	٢٠٠٦	٦٢,٠
التفاوت بين الريف والحضر ٪	■ خدمات صحية	٢٠٠٤	٩٩,٠
	■ مياه مأمونة	٢٠٠٦	٩٤,٠
	■ صرف صحى	٢٠٠٦	٢٩,٥
القراءة والكتابة		٢٠٠٦	٧٨,٠٠

ق/ ٩ بقاء الطفل على قيد الحياة ونماؤه

نسبة الحوامل اللاتى يحصلن على رعاية قبل الولادة	٢٠٠٥	٦٩,٦
معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى)	٢٠٠٥	٥٢,٩
معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حى)	٢٠٠٥	٢٠,٥
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حى)	٢٠٠٥	٢٦,٤
نسبة الأطفال الذين سبق لهم الرضاعة الطبيعية	٢٠٠٥	٩٥,٢
نسبة الولادات تحت إشراف صحى	٢٠٠٥	٨٠
نسبة الأطفال المحصنون بصورة كاملة فى سن ١٢–٢٣ شهرا **	٢٠٠٥	٨٨,٧
نسبة ناقصو الوزن (دون الخامسة)	٢٠٠٥	٦,٢

**تشمل الاطفال الذين تم تطعيمهم ضد الدرن والحصبة والغدة النكافية ، ثلاث جرعات من كل من الطعم الثلاثي و طعم شلل الاطفال

ق/١٠الملامح الأساسية للحالة الصحية

الأسر التى تحصل على	■ خدمات صحية ٪	■ حضر	٢٠٠٤	١٠٠,٠
		■ ريف	٢٠٠٤	٩٩,٠
	■ مياه مأمونة٪	■ إجمالى	٢٠٠٦	٩٥,٥
		■ ريف	٢٠٠٦	٩٢,٩
	■ صرف صحى ٪	■ إجمالى	٢٠٠٦	٥٠,٥
		■ ريف	٢٠٠٦	٢٤,٣
×عدد الأطباء بوزارة الصحة والسكان (لكل ١٠٠٠٠ نسمة)			٢٠٠٤	٨,٩
			٢٠٠٥	٦,٥
×عدد الممرضات بوزارة الصحة والسكان (لكل ١٠٠٠٠ نسمة)			٢٠٠٤	١٤,٧
			٢٠٠٥	١٣,٨
نسبة الممرضات للاطباء (وزارة الصحة والسكان)			٢٠٠٤	١٦٥,٢
			٢٠٠٥	٢١٠,٦
معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى)			٢٠٠٥	٥٢,٩
عدد الأسرة لكل ١٠٠٠٠ نسمة		■ الإجمالى	٢٠٠٥	٢١,٥
وزارة الصحة والسكان			٢٠٠٥	١١,١
عدد الوحدات الصحية (لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة)			٢٠٠٥	٣,٨
الإنفاق العام على الصحة	■ ٪ من إجمالى الانفاق العام		٢٠٠٦/ ٠٥	٣,٨
	■ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى		٢٠٠٦/ ٠٥	١,٣

ق ١١ / التدفق التعليمى

		اجمالى	إناث
معدل الدخول بالصف الأول الإبتدائى ٪	٢٠٠٤ /٠٣	٩٤,٩	٩٥,٩
	٢٠٠٦/ ٠٥	٩١,٦	٩٣,٨٩
نسبة القيد الإجمالية بالإبتدائى ٪	٢٠٠٤ /٠٣	٩٦٤,٠	٨٦,٣
	٢٠٠٦/ ٠٥	٩٦,٦٩	٩٤,٥١
الباقون للإعادة كنسبة مئوية من إجمالى القيد بالإبتدائى*	٢٠٠٦/ ٠٥	٤,٥	٢,٧
الانتقال للإعدادى ٪ ممن أتموا الابتدائى**	٢٠٠٦/ ٠٥	١٠٢,٨	١٠٢,١
نسبة القيد الإجمالية بالإعدادى ٪	٢٠٠٤ /٠٣	٩٥,٢	١٠٠,١
	٢٠٠٦/ ٠٥	٩٢,٥	٨٨,٢٦
الباقون للإعادة كنسبة مئوية من إجمالى القيد بالإعدادى	٢٠٠٦/٠٥	٩,٤	٨,٣
الانتقال للثانوى ٪ ممن أتموا الاعدادى	٢٠٠٤ /٠٣	٧٧,٢	–
نسبة القيد بالثانوى (إجمالى ٪)	٢٠٠٦/ ٠٥	٨٥,٩	٨٨,٩
	٢٠٠٦/ ٠٥	٧١,٧	٧٠,١
الباقون للإعادة كنسبة مئوية من إجمالى القيد بالثانوى	٢٠٠٦/ ٠٥	١١,٤	٢,٢
نسبة القيد بالتعليم العالى ٪	٢٠٠٤ /٠٣	٢٩,٢	٢٧,٧
	٢٠٠٦/ ٠٥	٣٨,٤	٣٧,٦

*بدون الأزهر

**الانتقال بدون الأزهر ومصدرها وزارة التربية والتعليم

ق/١٢ الاختلالات فى التعليم

متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالمرحلة الابتدائية		٢٠٠٦/ ٠٥	٢٨,٠٤
متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالمرحلة الاعدادية		٢٠٠٦/ ٠٥	١٤,٦٩
متوسط كثافة الفصل	■ إبتدائى	٢٠٠٦/ ٠٥	٤٥,٧٩
	■ إعدادى	٢٠٠٦/ ٠٥	٤١,٢٠
نسبة القيد بالتعليم الثانوى الفنى (من إجمالى القيد الثانوى)		٢٠٠٦/ ٠٥	٦١,٢٨
نسبة القيد بالكليات والمعاهد العلمية (من إجمالى القيد بالتعليم العالى)		٢٠٠٦/ ٠٥	٢٩,٩٦
الإنفاق العام على التعليم (٪ من إجمالى الإنفاق العام)		موازنة ٢٠٠٦/٠٥	١١,٥
الإنفاق العام على التعليم (٪ من الناتج المحلى الاجمالى)		موازنة ٢٠٠٦/٠٥	٤
الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى (٪ من الإنفاق على جميع المراحل)		٢٠٠٤ /٠٣	٧٣,٢
الانفاق العام على التعليم العالى (٪ من الإنفاق على جميع المراحل)		٢٠٠٤ /٠٣	٢٦,٨
نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى فى :	■ مدارس حكومية	٢٠٠٦/ ٠٥	٧٣,٧٣
	■ مدارس خاصة	٢٠٠٦/ ٠٥	٦,٥٠
	■ مدارس أزهرية	٢٠٠٦/ ٠٥	١٩,٧٧
نسبة المبانى المدرسية غير الصالحة	■ الاجمالى	٢٠٠٤ /٠٣	٢١,٤
	■ غير صالحة كلياً	٢٠٠٤	١٠,٠
	■ صيانة غير مناسبة	٢٠٠٤	١١,٤

* وزارة المالية – موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥

ق/١٣ الملامح الأساسية للإتصال

نسبة الأسر التى لديها	■ راديو	٢٠٠٤	٨١,٩
	■ تليفزيون	٢٠٠٤	٨٩,٤
عدد أجهزة الهاتف (لكل ١٠٠٠أسرة)		٢٠٠٦	٦٧٤,٦
متوسط عدد الافراد الذين يخدمهم مكتب بريد واحد		٢٠٠٦	١٣٢٥٢,٠
عدد المشتركين في خدمة التليفون المحمول (لكل ١٠٠٠ نسمة)		٢٠٠٦	١٩٥
عدد المشتركين في خدمة الانترنت (لكل ١٠٠٠ نسمة)		٢٠٠٦	٧٥,٦

ق /١٤ قوة العمل

نسبة قوة العمل (١٥+) من إجمالى السكان		٢٠٠٥	٣٠,٢
نسبة الإناث فى قوة العمل (١٥+)		٢٠٠٥	٢٢,٩٧
نسبة قوة العمل (١٥+) فى	■ الزراعة	٢٠٠٥	٣٠,٩
	■ الصناعة	٢٠٠٥	١١,٧
	■ الخدمات	٢٠٠٥	٥٧,٤
نسبة المشتغلين بأجر من اجمالى قوة العمل (١٥+)	■ الإجمالى	٢٠٠٦	٣٠,٩
	■ إناث	٢٠٠٦	١٠,٤٩
نسبة المشتغلين بمهن متخصصة وفنية من اجمالى قوة العمل (١٥+)	■ الإجمالى	٢٠٠٤	٢٤,٥
	■ إناث	٢٠٠٤	٤٢
نسبة المشتغلين في الحكومة والقطاع العام من اجمالى قوة العمل (١٥+)	■ الإجمالى	٢٠٠٦	١٤,٧
	■ إناث	٢٠٠٦	٧,١

ق / ١٥ البطالة

معدل البطالة (كنسبة من قوة العمل ١٥+)	■ إجمالى	٢٠٠٦	٩,٣
	■ إناث	٢٠٠٥	٢٥,٨
	■ حضر	٢٠٠٦	١٠,٩
	■ ريف	٢٠٠٦	٨,٠
معدل البطالة حسب المستوى التعليمى (١٥+)	■ دون الثانوى	٢٠٠٥	٢,٣٣
	■ ثانوى	٢٠٠٥	٦١,٨١
	■ جامعى	٢٠٠٥	٢٦,٨
معدل الإحلال لقوة العمل فى المستقبل	■ إجمالى	٢٠٠٥	١٩٢,٤

ق/ ١٦ توزيع الدخل والفقر والاستثمار الاجتماعى

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالجنيه)	٢٠٠٦/ ٠٥		٦٣٧٢
نصيب ما يحصل عليه٤٠٪ الادنى من الأشخاص من الدخل	■ إجمالى	٢٠٠٥ /٠٤	٢٣,٥
	■ ريف	٢٠٠٥ /٠٤	٢٥,٥
نسبة أعلى ٢٠٪ إلى أدنى ٢٠٪	■ إجمالى	٢٠٠٥ /٠٤	٣,٩
	■ ريف	٢٠٠٥ /٠٤	٣,٢
معامل جينى	■ إجمالى	٢٠٠٥ /٠٤	٣٣,٢
	■ ريف	٢٠٠٥ /٠٤	٢٢,٣
نسبة الفقراء الى إجمالى السكان	■ فعلى	٢٠٠٥ /٠٤	١٩,٦
	■ الاشد فقرا	٢٠٠٥ /٠٤	٣,٨
أجور الأسر الفقيرة	■ كنسبة مئوية من دخولهم	٢٠٠٥ /٠٤	٤٩,٢
	■ كنسبة مئوية من إجمالى الأجور	٢٠٠٥ /٠٤	٩,٥
نسبة الإنفاق العام على	■ التعليم	موازنة ٢٠٠٦/٠٥	١١,٥
	■ الصحة	موازنة ٢٠٠٦/٠٥	٣,٨
	■ الضمان الإجتماعى*	موازنة ٢٠٠٦/٠٥	٥,٧
الدفاع والأمن والعدالة		موازنة ٢٠٠٦/٠٥	١١,١
نسبة الإنفاق العام على التعليم (من الناتج المحلى الإجمالى)		موازنة ٢٠٠٦/٠٥	٤
نسبة الإنفاق العام على الصحة (من الناتج المحلى الإجمالى)		موازنة ٢٠٠٦/٠٥	١,٣
نسبة إستحقاقات الضمان الاجتماعى (من الناتج المحلى الإجمالى)		موازنة ٢٠٠٦/٠٥	٢
نسبة الإنفاق العام على الدفاع (من الناتج المحلى الاجمالى)**		موازنة ٢٠٠٦/٠٥	٢,٥

*يطلق عليها المزايا الاجتماعية في موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ متضمنا المعاشات

**يطلق عليها الدفاع و الامن القومى (دون العدالة) في موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥

ق / ١٧ التحضر

نسبة سكان الحضر (من إجمالى السكان)	١٩٩٦	٤٢,٦
	٢٠٠٦	٤٢,٦
متوسط معدل النمو السنوى لسكان الحضر (٪)	١٩٨٦-١٩٧٦	٢,٨
	٢٠٠٦-١٩٩٦	٢
نسبة سكان المدينة الأكبر (من إجمالى سكان الحضر)	١٩٩٦	٢٦,١
	٢٠٠٣	٦٩,٤
نسبة المنازل المزودة بالكهرباء	٢٠٠٦	٩٩,٣

ق / ١٨ الملامح الأساسية الديموجرافية

عدد السكان (بالالف)	١٩٩٦	٥٩١١٦,٨
	٢٠٠٦	٧٢٥٧٩
متوسط معدل النمو السكانى السنوى (٪)	١٩٩٦-١٩٨٦	٢,١
	٢٠٠٦-١٩٩٦	٢,١
تاريخ تضاعف عدد السكان (بالمعدل الحالى)	عام	٢٠٣٩
معدل الخصوبة الكلي	٢٠٠٥	٣,١
معدل الخصوبة فى ٢٠٠٥ إلى المعدل عام ١٩٩٥ (٪)	٢٠٠٥	٠,٩
نسبة إستخدام وسائل منع الحمل	٢٠٠٥	٥٩,٢
معدل الإعالة الديموجرافية (٪)	٢٠٠٦	٦٩,٨

ق/١٩ الموارد الطبيعية

مساحة الأرض (بالف كيلو متر مربع)	■ بالألف كم٢	٢٠٠٥	١٠٠٩,٤
الكثافة السكانية (في الكيلو متر مربع)	■ عدد السكان لكل كم٢	٢٠٠٥	٧٠,٧
المساحة المزروعة	■ بالألف فدان	٢٠٠٥	٨٣٨٤,٨
	■ ٪ من مساحة الأرض	٢٠٠٥	٣,٥
عدد الأفراد لكل فدان		٢٠٠٥	٨,٥
الأراضى المروية (٪ من الأراضى المنزرعة)		٢٠٠٥	١٠٠
المساحة المحصولية	■ بالألف فدان	٢٠٠٥	١٤٩٠٥
نسبة الي الأراضى المنزرعة		٢٠٠٥	١,٧٨
إجمالى حجم الموارد المائية (مليار م٣)*		٢٠٠٦/ ٠٥	٥٧,٩
استهلاك المياه (نسبة من إجمالى حجم الموارد المائية)		٢٠٠٦/ ٠٥	٧٠,٦
المياه الداخلية المتجددة (نسبة من إجمالى حجم الموارد المائية)		٢٠٠٦/ ٠٥	٩٨,٢
متوسط نصيب الفرد من المياه الداخلية المتجددة (م٣/ سنة)		٢٠٠٦/ ٠٥	٧٦٩
السحب السنوى من المياه العذبه بواسطة:	■ الزراعة ٪	٢٠٠٦/ ٠٥	٧٦,٨
	■ بلديات ٪	٢٠٠٦/ ٠٥	٨,٥
	■ الصناعة ٪	٢٠٠٦/ ٠٥	٩,٩
	■ الملاحة ٪	٢٠٠٦/ ٠٥	٠,٣
	■ الثروة السمكية ٪	٢٠٠٦/ ٠٥	١,٧
إجمالى الصيد السمكى (بالألف طن)		٢٠٠٥	٨٨٩,٣
الصيد السمكى من :	■ المياه العذبة (النيل وبحيرة ناصر) ٪	٢٠٠٥	١٢,٩
	■ البحار (البحر المتوسط والبحر الأحمر) ٪	٢٠٠٥	١٢,١
	■ بحيرات أخرى ٪	٢٠٠٥	١٤,٣
	■ مزارع سمكية ٪	٢٠٠٥	٦٠,٧

*لا يشمل اجمالى المياه من كل مياه الصرف الزراعى و الصرف الصحى و الصرف الصناعى المعاد استخدامها والمياه الجوفية السطحية في الوادى والدلتا والتى يبلغ مجموعها ٢٠ مليار م٣

ق/ ٢٠ إستهلاك الطاقة

إجمالى إستهلاك الكهرباء (بالبليون كيلوات – ساعة)		٢٠٠٤ /٠٣	٧٩,٧
متوسط نصيب الفرد من إستهلاك الكهرباء (بالكيلوات – ساعة)		٢٠٠٤ /٠٣	١١١٨,٣
اجمالى إستهلاك الطاقة الاولية (بما يعادل مليون طن من البترول)		٢٠٠٤ /٠٣	٥١,٤
متوسط نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة الاولية (بما يعادل كجم من البترول)		٢٠٠٤ /٠٣	٧٥٠
نسبة إستهلاك الطاقة التجارية من	■ زيت خام	٢٠٠٤ /٠٣	٤٥,٩
	■ غاز طبيعى	٢٠٠٤ /٠٣	٤٦,٩
	■ طاقة مائية	٢٠٠٤ /٠٣	٧,٢
إستهلاك الطاقةالاولية بما يعادل كجم من البترول لكل ١٠٠٠ جنيه من الناتج المحلى الإجمالى		٢٠٠٤ /٠٣	١٣٥
صافى الواردات من الطاقة الاولية (كنسبة من إستهلاك الطاقة)		٢٠٠٤ /٠٣	-١٤٪
إجمالى الاستهلاك النهائى للطاقة (بما يعادل مليون طن من البترول)		٢٠٠٤ /٠٣	٣٧
نسبة الاستهلاك النهائى للطاقة من:	■ منتجات بترولية	٢٠٠٤ /٠٣	٦٠,٢
	■ غاز طبيعى	٢٠٠٤ /٠٣	١٩,٤
	■ كهرباء	٢٠٠٤ /٠٣	١٩,٣
	■ فحم	٢٠٠٤ /٠٣	٢,٥
نسبة الاستهلاك النهائى للطاقة بواسطة :	■ الصناعة*	٢٠٠٤ /٠٣	٤٧
	■ النقل والمواصلات	٢٠٠٤ /٠٣	٢٩,٢
	■ الزراعة	٢٠٠٤ /٠٣	١,١
	■ عائلى وتجارى	٢٠٠٤ /٠٣	١٩,٧
	■ أخرى	٢٠٠٤ /٠٣	٣,١

*تشمل الفحم

ق/٢١ الأمن الغذائى

الرقم القياسى لمتوسط نصيب الفرد من الإنتاج الغذائى (١٩٩٩– ٢٠٠١ = ١٠٠)	٢٠٠٤/٠٢	١٠٤
الناتج الزراعى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى (بتكلفة عوامل الانتاج)	٢٠٠٦/٠٥	١٤,١
متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميا (كالوري)	٢٠٠٢	٣٩٦٠
	٢٠٠٥	٤٤٢١
متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية للفرد يوميا من : ■ منتجات نباتية٪	٢٠٠٢	٩١,٧
	٢٠٠٥	٩٢,٣
■ منتجات حيوانية٪	٢٠٠٢	٧,٦
	٢٠٠٥	٧,٠
■ منتجات سمكية ٪	٢٠٠٢	٠,٧
	٢٠٠٥	٠,٧
الواردات من الحبوب (بالألف طن مترى)	٢٠٠٥	١٠٧٨٧
الصادرات الغذائية (٪ من الواردات الغذائية)	٢٠٠٥	٢٢,٣
الواردات الغذائية (٪ من الصادرات السلعية)	٢٠٠٥	٣٣,٦
نسبة الاكتفاء الذاتى الغذائى	٢٠٠٥	٨٦,٥
نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية	٢٠٠٥	١٢,٩

ق /٢٢ الاختلالات فى تدفق الموارد

نسبة اجمالى الديون المدنية الخارجية (من الناتج القومى الاجمالى)	٢٠٠٦/ ٠٥	٢٧,٦
معدل خدمة الديون المدنية الخارجية (٪ من الصادرات السلعية و الخدمية)	٢٠٠٦/ ٠٥	٨,٥
تحويلات العاملين من الخارج (بالمليون دولار)	٢٠٠٦/ ٠٥	٥٠٣٤,٨
نسبة الصادرات الى الواردات (سلعية فقط)	٢٠٠٦/ ٠٥	٦٥,٦
نسبة الاعتماد على التجارة الخارجية (الصادرات السلعية+ الواردات السلعية)		
(من الناتج المحلى الاجمالى)	٢٠٠٦/ ٠٥	٢٨,٢
ميزان المعاملات الجارية (بالمليار جنيه)	٢٠٠٦/ ٠٥	١٥,١–
إجمالى الاحتياطيات الدولية متضمنة الذهب : بالمليار دولار	٢٠٠٦/ ٠٥	٢٢,٩
عدد أشهر تغطية الواردات السلعية	٢٠٠٦/ ٠٥	٩,٦

ق/ ٢٣ حسابات الدخل القومى

	١٩٩٢/١٩٩١	٢٠٠٦/٢٠٠٥
إجمالى الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق (بالمليار جنيه)	١٣٩,١	٦١٧,٧
الناتج الزراعى (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة العوامل)	١٦,٥	١٤,١
الناتج الصناعى (نسبة من الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل)	٣٣,٣	١٧
الخدمات (نسبة من الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل)	٥٠,٢	٥٣,٥
الاستهلاك العائلى (نسبة من الناتج المحلى الاجمالى)	٧٤,٢	٧١,٤
الاستهلاك الحكومى (نسبة من الناتج المحلى الاجمالى)	١٠,٤	١٢,٣
اجمالى الاستثمار المحلى (نسبة من الناتج المحلى الاجمالى)	١٨,٢	١٨,٧
اجمالى الادخار المحلى (نسبة من الناتج المحلى الاجمالى)	١٥,٤	١٧,١
الايرادات الضريبية (نسبة من الناتج المحلى الاجمالى)	١٦,٠	١٣,٢
الصادرات السلعية والخدمية (نسبة من الناتج المحلى الاجمالى)	٢٩,٠	٣١,٣
الواردات السلعية والخدمية (نسبة من الناتج المحلى الاجمالى)	٣١,٨	٣٣,٧

ق/٢٤ اتجاهات الأداء الاقتصادى

الناتج المحلى الاجمالى بالتكلفة الثابتة لعوامل الانتاج (بالمليار جنيه)		١٩٩٨/٩٧	٢٥٣,١
		٢٠٠٦/٠٥	٤٢٦,١
متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى الحقيقى٪		١٩٩٢/٩١-١٩٨٢/٨١	٦,٠
		٢٠٠٦/٠٥-١٩٩٩/٩٨	٤,٨
متوسط معدل النمو السنوى لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى		١٩٩٢/٩١-١٩٨٢/٨١	٣,٦
		٢٠٠٦/٠٥-١٩٩٩/٩٨	٢,٨
الرقم القياسى لأسعار المستهلك (٢٠٠٠/٩٩ = ١٠٠)	■ حضر	٢٠٠٦/٠٥	١٣٨,٧
	■ ريف	٢٠٠٦/٠٥	١٣٨,٦
الرقم القياسى لأسعار الجملة (٢٠٠٠/٩٩= ١٠٠)		سبتمبر ٢٠٠٦	١٨٥,٣
متوسط معدل النمو السنوى للصادرات		١٩٩٢/٩١-١٩٨٢/٨١	(١٠,٨ -)
		٢٠٠٦/٠٥-١٩٩٨/٩٧	١٠,٦
متوسط معدل النمو السنوى للإيرادات الضريبية		١٩٩٢/٩١-١٩٨٢/٨١	٢,٦
		٢٠٠٦/٠٥-١٩٩٧/٩٦	٧,٩
الضرائب المباشرة (نسبة من إجمالى الضرائب)		٢٠٠٦/٠٥	٤٢,٧
اجمالى العجز الكلى او الفائض فى الموازنة العامة (نسبة من الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق)		١٩٩٧/٩٦	(٠,٩-)
		٢٠٠٦/٠٥	(٨,٦-)

ق/ ٢٥ المشاركة فى التنمية

المشاركة السياسية فى التصويت على الانتخابات ٪	■ المحليات	٢٠٠٢	٤٢,٤
مجلس الشعب		٢٠٠٠	٢٤,١
العاملون فى خدمات المجتمع الاجتماعية والشخصية ٪	■ إجمالى	٢٠٠١	٢,٢
	■ الاناث	٢٠٠١	٢,١
نسبة القيد الاجمالية فى التعليم الخاص ٪		٢٠٠٣	٦,١
المشاركة الشعبية فى برنامج شروق ٪ من إستثمارات مشروعات:			
	■ البنية الأساسية	(٢٠٠٠/٢٠٠١- ٩٤/١٩٩٥)	٢٨,٨
	■ التنمية الاقتصادية	(٢٠٠٠/٢٠٠١-٩٤/١٩٩٥)	٣١,٥
المشتغلون بالأنشطة الحرفية ٪ من قوة العمل (١٥+):	■ إجمالى	٢٠٠١	١٤,٠
	■ الاناث	٢٠٠١	٢,٢
المشتغلون بالقطاع غير المنظم ٪ من قوة العمل (١٥+)	■ إجمالى	٢٠٠١	٩,٧
	■ الإناث	٢٠٠١	٢١,٥

مؤشرات المحافظات

م/١ دليل التنمية البشرية

	العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)	معدل معرفة القراءة والكتابة (١٥+) (٪)	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية (٪)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (القوة الشرائية المعادلة بالدولار)	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الناتج المحلى الإجمالي	دليل التنمية البشرية	ترتيب المحافظات
	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦
القاهرة	٧١.٤	٨٠.٧	٦٧.٣	٥٧٠٠.٥	٠.٧٧٣	٠.٧٦٢	٠.٦٧٥	٠.٧٣٧	٥
الإسكندرية	٧١.٦	٧٩.٧	٧٢.٧	٥٤٠٧.٨	٠.٧٧٦	٠.٧٧٣	٠.٦٦٦	٠.٧٣٨	٤
بورسعيد	٧٢.٣	٨١.٩	٧٠.٤	٦٣١٧.٣	٠.٧٨٨	٠.٧٨١	٠.٦٩٢	٠.٧٥٣	١
السويس	٧١.٩	٨١.٤	٧٥.٣	٥٧٩٠.٩	٠.٧٨١	٠.٧٩٤	٠.٦٧٧	٠.٧٥١	٢
المحافظات الحضرية	٧١.٨	٨٠.٥	٦٩.٣	٥٦٤١.٩	٠.٧٧٩	٠.٧٦٨	٠.٦٧٣	٠.٧٤٠	
دمياط	٧٢.٢	٧٥.٧	٧١.٤	٦١٥٩.٤	٠.٧٨٦	٠.٧٤٣	٠.٦٨٨	٠.٧٣٩	٣
الدقهلية	٧١.٤	٧١.١	٦٩.٨	٦٢٦٧.٧	٠.٧٧٣	٠.٧٠٧	٠.٦٩١	٠.٧٢٣	٩
الشرقية	٧٠.٨	٦٧.٤	٧٣.٣	٦١٢٣.٧	٠.٧٦٤	٠.٦٩٣	٠.٦٨٧	٠.٧١٥	١٢
القليوبية	٧٢.٣	٧١.٩	٦٧.٠	٥٦٩٨.٠	٠.٧٨٨	٠.٧٠٣	٠.٦٧٥	٠.٧٢٢	١٠
كفر الشيخ	٧٠.٢	٦٤.٧	٧٠.٣	٥٨٠٥.٥	٠.٧٥٤	٠.٦٦٦	٠.٦٧٨	٠.٦٩٩	١٦
الغربية	٧١.٩	٧٣.٣	٦٦.٩	٦٥٤٨.٥	٠.٧٨١	٠.٧١٢	٠.٦٩٨	٠.٧٣٠	٧
المنوفية	٧١.١	٧١.٦	٦٦.٠	٦٢٩٥.٤	٠.٧٦٩	٠.٦٩٧	٠.٦٩١	٠.٧١٩	١١
البحيرة	٧١.١	٦٢.٥	٦٧.٧	٧٧٧٣.٦	٠.٧٦٩	٠.٦٤٢	٠.٧٢٧	٠.٧١٣	١٣
الإسماعيلية	٧٠.٥	٧٥.٥	٧٣.٥	٦٢٥١.٥	٠.٧٥٩	٠.٧٤٩	٠.٦٩٠	٠.٧٣٣	٦
الوجه البحري	٧١.١	٦٩.٤	٦٩.١	٦٣٩٩.١	٠.٧٦٩	٠.٦٩٣	٠.٦٩٤	٠.٧١٩	٠٠
حضر	٠٠	٧٨.٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٦٥.٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٦٩.١	٧٢.٧	٧١.٥	٥١٤٠.٧	٠.٧٣٥	٠.٧٢٣	٠.٦٥٨	٠.٧٠٥	١٥
بنى سويف	٧١.٢	٥٨.١	٧٠.٤	٦٥٢١.٠	٠.٧٧١	٠.٦٢٢	٠.٦٩٧	٠.٦٩٧	١٨
الفيوم	٦٩.١	٥٧.٣	٦٨.٢	٥٢٨٢.٩	٠.٧٣٥	٠.٦٠٩	٠.٦٦٢	٠.٦٦٩	٢٢
المنيا	٦٨.٩	٥٧.٠	٧٢.٩	٦٣١٧.٧	٠.٧٣٢	٠.٦٢٣	٠.٦٩٢	٠.٦٨٢	٢٠
أسيوط	٧٠.٣	٦٠.٢	٦٩.٨	٥٠١٨.٧	٠.٧٥٦	٠.٦٣٤	٠.٦٥٤	٠.٦٨١	٢١
سوهاج	٧٠.١	٦٠.٥	٧٤.٠	٤٩٧٢.١	٠.٧٥٢	٠.٦٥٠	٠.٦٥٢	٠.٦٨٥	١٩
قنا	٧٠.١	٦٤.١	٧٨.١	٥١٣٢.٤	٠.٧٥٢	٠.٦٨٨	٠.٦٥٧	٠.٦٩٩	١٧
الأقصر	٦٩.٤	٧٠.٩	٨١.٢	٤٩٨٢.٨	٠.٧٤١	٠.٧٤٣	٠.٦٥٢	٠.٧١٢	١٤
أسوان	٧٠.٨	٧٦.٠	٧٣.٧	٥٦٠٤.٦	٠.٧٦٤	٠.٧٥٣	٠.٦٧٢	٠.٧٣٠	٨
الوجه القبلي	٦٩.٨	٦٣.٦	٧٢.٤	٥٤٣١.٩	٠.٧٤٧	٠.٦٦٥	٠.٦٦٧	٠.٦٩٣	..
حضر	٠٠	٧٦.٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	..
ريف	٠٠	٥٧.١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	..
البحر الأحمر	٧٠.٨	٨٦.١	٨٣.٤	٦٠٩٥.٦	٠.٧٦٤	٠.٨٥٢	٠.٦٨٦	٠.٧٦٧	..
الوادي الجديد	٧٠.٨	٧٨.٩	٧٧.٢	٦٨١٢.٨	٠.٧٦٤	٠.٧٨٣	٠.٧٠٥	٠.٧٥١	..
مطروح	٧٠.٧	٦٢.٤	٧٨.٣	٥٨٥٩.٨	٠.٧٦٢	٠.٦٧٧	٠.٦٧٩	٠.٧٠٦	..
شمال سيناء	٧٠.٨	٧٣.٦	٧٥.٧	٥٢٤٨.٠	٠.٧٦٤	٠.٧٤٣	٠.٦٦١	٠.٧٢٣	..
جنوب سيناء	٧٠.٧	٨٥.٥	٨١.٧	٦٣٤٢.٤	٠.٧٦٢	٠.٨٤٣	٠.٦٩٣	٠.٧٦٦	..
محافظات الحدود	٧٠.٧	٧٦.٢	٧٨.٤	٥٩٠٣.٣	٠.٧٦٢	٠.٧٦٩	٠.٦٨١	٠.٧٣٧	..
حضر	٠.٠	٨٢.٢	..	..	..	٠٠	٠٠	٠٠	..
ريف	٠.٠	٦٢.٥	..	..	..	٠٠	٠٠	٠٠	..
مصر	٧١.٣	٦٩.٥	..	٥٨٩٩.٧	٠.٧٧٢	٠.٧١٨	٠.٦٨١	٠.٧٢٣	..
حضر	٠.٠	٧٩.١	..	..	..	..	..	..	..
ريف	٠.٠	٦٢.٠	٧٦.٤	..	..	..	..	..	..

م/٢ الملامح الأساسية للتنمية البشرية

	العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)	الأسر التى تحصل على		معدل معرفة القراءة والكتابة (١٥+) (٪)	نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى (٪)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالجنيه	الأسر التى لديها		
		مياه مأمونة (٪)	صرف صحى (٪)				كهرباء (٪)	راديو (٪)	تليفزيون (٪)
	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٤	٢٠٠٤
القاهرة	٧١.٤	٩٩.٢	٩٨.٢	٨٠.٧	٧٧.٣	٦١٥٦.٥	٩٩.٥	٩٠.٩	٩٥.٩
الإسكندرية	٧١.٦	٩٩.٦	٧٧.٠	٧٩.٧	٨٣.٧	٥٨٤٠.٤	٩٩.٨	٨٧.٩	٩٣.٧
بورسعيد	٧٢.٣	٩٣.٨	٨٩.٥	٨١.٩	٨١.٢	٦٨٢٢.٧	٩٧.٠	٩٣.١	٩٧.٦
السويس	٧١.٩	٩٩.٣	٨٩.٢	٨١.٤	٨٦.٥	٦٢٥٤.١	٩٩.٣	٩٧.٥	٩٦.٧
المحافظات الحضرية	٧١.٨	٩٩.١	٩٠.٨	٨٠.٥	٧٩.٨	٦٠٩٣.٣		٩٠.٣	٩٥.٣
دمياط	٧٢.٢	٩٨.٧	٦٦.٥	٧٥.٧	٨٢.١	٦٦٥٢.١	٩٨.٧	٨٥.٣	٩٠.٧
الدقهلية	٧١.٤	٩٦.٩	٨٣.٤	٧١.١	٨٠.٧	٦٧٦٩.١	٩٩.٧	٩٠.٧	٩٥.٥
الشرقية	٧٠.٨	٩٠.٢	٣٩.٦	٦٧.٤	٨٤.٨	٦٦١٣.٦	٩٩.٤	٧٥.٤	٨٦.٢
القليوبية	٧٢.٣	٩٧.٦	٥٢.٦	٧١.٩	٧٧.٤	٦١٥٣.٩	٩٩.٦	٩٥.٢	٩٥.٣
كفر الشيخ	٧٠.٢	٩٦.٩	٤٦.٩	٦٤.٧	٨١.٣	٦٢٦٩.٩	٩٩.٣	٧٨.٢	٨٥.٦
الغربية	٧١.٩	٩٨.٠	٣٥.٢	٧٣.٣	٧٧.٤	٧٠٧٢.٤	٩٩.٨	٨٧.٤	٩٢.٦
المنوفية	٧١.١	٩٥.٠	٣٣.٩	٧١.٦	٧٦.٣	٦٧٩٩.١	٩٩.١	٨٨.٦	٨٨.٨
البحيرة	٧١.١	٩٠.٩	٣١.٠	٦٢.٥	٧٨.٤	٨٣٩٥.٥	٩٩.٦	٧١.٦	٨٦.٢
الإسماعيلية	٧٠.٥	٩٥.٣	٥٨.١	٧٥.٥	٨٤.٩	٦٧٥١.٦	٩٨.١	٩١.٣	٩٤.٩
الوجه البحري	٧١.١	٩٥.٠	٤٨.٥	٦٩.٤	٧٩.٩	٦٩١١.٠	..	٨٤.٢	٩٠.٦
حضر	٠٠	٩٨.٧	٨٦.٠	٧٨.٨	..	..	..	٩٠.٦	٩٤.٥
ريف	٠٠	٩٣.٥	٣٣.٧	٦٥.٨	..	..	..	٨١.١	٨٨.٦
الجيزة	٦٩.١	٩٨.٤	٦٩.٣	٧٢.٧	٨٢.٦	٥٥٥٢.٠	٩٩.٦	٩٢.٣	٩٣.١
بنى سويف	٧١.٢	٨٨.٦	١٥.٢	٥٨.١	٨١.٥	٧٠٤٢.٧	٩٨.٩	٥٠.٨	٧٨.٨
الفيوم	٦٩.١	٩٧.٢	٣٥.٤	٥٧.٣	٧٩.١	٥٧٠٥.٥	٩٩.٢	٧٣.٢	٧٦.٠
المنيا	٦٨.٩	٨٩.٧	١٢.٧	٥٧.٠	٨٤.٤	٦٨٢٣.١	٩٨.٩	٥٧.٨	٧٨.٦
أسيوط	٧٠.٣	٩٦.٠	٩.٦	٦٠.٢	٨٠.٨	٥٤٢٠.٢	٩٩.١	٦٦.٦	٧٨.٤
سوهاج	٧٠.١	٩٣.٧	١٢.١	٦٠.٥	٨٥.٦	٥٣٦٩.٩	٩٨.٩	٦٦.٢	٨٣.٩
قنا	٧٠.١	٩٢.٨	٩.٥	٦٤.١	٩٠.٤	٥٥٤٣.٠	٩٩.٠	٧٩.٦	٨٤.٣
الأقصر	٦٩.٤	٩٨.٥	٤٦.٣	٧٠.٩	٩٣.٨	٥٣٨١.٥	٩٩.٥	٨١.٢	٨٥.٤
أسوان	٧٠.٨	٩٩.٠	٤١.٤	٧٦.٠	٨٥.٣	٦٠٥٣.٠	٩٩.٥	٦٨.٦	٩٠.٧
الوجه القبلي	٦٩.٨	٩٤.٧	٣٠.٥	٦٣.٦	٨٣.٨	٥٨٦٦.٥	..	٧٣.٣	٨٤.٢
حضر	٠.٠	٩٨.٩	٦٧.٢	٧٦.٩	..	..	..	٨٥.٨	٩٣.٢
ريف	٠.٠	٩٢.٥	١١.٧	٥٧.١	..	..	..	٦٦.٣	٧٩.١
البحر الأحمر	٧٠.٨	٨٩.٤	٦٢.١	٨٦.١	٩٥.٩	٦٥٨٣.٣	٩٢.٧	٨١.٥	٩٠.٨
الوادي الجديد	٧٠.٨	٩٩.٠	٥٢.٢	٧٨.٩	٨٨.٦	٧٣٥٧.٨	٩٨.٤	٩٦.٩	٩٥.٣
مطروح	٧٠.٧	٧٣.٦	٢٥.٤	٦٢.٤	٩١.٣	٦٣٢٨.٦	٨٧.٩	٧١.٩	٦١.٣
شمال سيناء	٧٠.٨	٨٠.٧	٤٩.٩	٧٣.٦	٨٧.٥	٥٦٦٧.٨	٩٠.٢	٨٠.٤	٨٣.٥
جنوب سيناء	٧٠.٧	٨٤.٥	٧٣.٣	٨٥.٥	٩٤.٢	٦٨٤٩.٨	٩٥.٤	٨٢.٣	٨٤.١
محافظات الحدود	٧٠.٧	٨٤.٥	٤٩.٥	٧٦.٢	٩٠.٦	٦٣٧٥.٦	..	٨١.٩	٨١.٢
حضر	٠٠	٩٢.٥	٦٢.١	٨٢.٢	..	..	..	٨٩.٣	٠٠
ريف	٠٠	٦٦.٢	٢١.١	٦٢.٥	..	..	..	٧٤.٦	٠٠
مصر	٧١.٣	٩٥.٥	٥٠.٥	٦٩.٥	٨٩.٤	٦٣٧١.٧	٩٩.٣	٨١.٩	٨٩.٤
حضر	٠٠	٩٨.٨	٨٢.٥	٧٩.١	..	..	١٠٠.٠	٨٩.٣	٩٤.٥
ريف	٠٠	٩٢.٩	٢٤.٣	٦٢.٠	..	..	٩٩.٠	٧٤.٦	٨٤.٣

م/٣ الملامح الأساسية للحرمان البشرى

	بالألف									
	السكان بدون		أطفال يموتون	أطفال خارج	أميون(١٥+)	الفقراء		أطفال دون الخامسة	أشخاص متعطلون	
	مياه مأمونة	صرف صحى	دون سن الخامسة	التعليم الأساسى والثانوى		الإجمالى	الأشد فقرا	يعانون من سوء التغذية	اناث	إجمالى
	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٥
القاهرة	١٦.٢	٣٧.٢	٢٦.٦	٤٦٤.٢٣	١٢٤٣.٨	٣٥٦.٤	٤١.٢	٥٩.٠	٢٨٤.٥	١٢٠.٨
الإسكندرية	٤.٣	٢٤٦.٥	٩.٧	١٦٣.٢٧	٦٩٢.٩	٣٠٦.٨	٤٤.٣	٢٤.٠	١٣٠.٨	٤٧.٦
بورسعيد	٨.٨	١٥.٠	٠.٩	٢٦.٣٩	٨٥.٠	٤١.٠	٥.٠	٣.٠	٢١.٤	١٠.٣
السويس	٠.٩	١٣.٢	١.٢	١٨.٣٢	٧٥.٣	١١.٨	٣.٢	٦.٣	١٨.٤	٩.٩
المحافظات الحضرية	٣٠.٢	٣١١.٩	٣٨.٥	٦٧٢.٢١	٢٠٩٧.٠	٧١٦.١	٩٣.٧	٩٢.٣	٤٥٥.٠	١٨٨.٦
دمياط	٣.٨	٩٤.٦	١.٦	٥٤.٥٨	٢١٠.٠	٢٨.٢	٢.٦	٢.٥	٢٧.٠	٣٠.٧
الدقهلية	٣٩.٦	٢١٠.٣	١١.٦	٢٧١.٨١	١١٤٤.١	٣٤٦.٧	٢٤.٢	١٤.٨	١٥٣.٩	١١٦.٢
الشرقية	١٢٤.٠	٧٦٢.٧	١٤.٢	٢٢٩.٠١	١٣٦٠.١	١٤٤٠.٠	١٤٨.٣	١٨.٧	١٦٧.٦	١٢١.٥
القليوبية	٢٥.٤	٤٩٥.٩	٨.٥	٢٥٧.٥٥	٩٣١.٠	٤٣٥.٦	٣٨.٨	٢٢.٩	١١٥.٣	٧٤.٨
كفر الشيخ	١٩.٢	٣٢٦.٣	٤.٤	١٤٣.٠٥	٧٣٨.٨	٣٤١.٨	٢٢.٥	٢٤.٥	٥٤.٨	٥٤.١
الغربية	١٩.٦	٦٤٤.٩	٧.٧	٢٦٠.٣٧	٨٦٢.٠	٢٣٨.٩	٣١.٤	١١.٤	١٣٢.٦	٨٩.٤
المنوفية	٣٨.٤	٥٠٨.١	٦.٩	٢٢٧.٣٨	٧٣١.٦	٥٦٤.٤	١٣.٩	٢٢.٨	٧٥.٧	٣٩.٩
البحيرة	٩٩.٣	٧٥٤.٦	٨.٦	٣٠٦.٨٥	١٤١٨.٧	٩٦٠.٧	١٣٠.٥	١٦.٨	١٣٤.٨	١٠٢.٢
الإسماعيلية	١٠.٧	٩٤.٨	٢.٠	٣٨.٦٠	١٨٠.٤	٥٥.٢	٤.١	٢.٥	٢٢.٨	٣٥.٢
الوجه البحري	٣٨٠.٠	٣٨٩٢.٣	٦٥.٤	١٧٨٩.٢٠	٧٥٧٦.٨	٤٤١١.٥	٤١٦.٢	١٣٧.٠	٨٨٤.٣	٦٦٤
حضر	..	..	٠.٠	..	١٤٤٧.٤	..	..	..	٢٩١.٧	..
ريف	..	..	٠.٠	..	٦١٢٩.٤	..	..	..	٥٩٢.٧	..
الجيزة	٢٤.١	٤٧٤.٢	١٢.١	٢٨٣.٣٩	١٣٤٩.٧	٧٣٧.٧	٧٩.٦	٦٥.٤	١٨٧.٦	٤٧.١
بنى سويف	٥٦.٤	٤٢٠.١	١١.٢	١٢٤.٥٥	٧٣١.٥	١٠٢٤.٥	٢٦٥.٧	٢٦.٣	٢٧.٨	٢١.٤
الفيوم	١٦.٠	٣٦٣.٨	٩.٢	١٥٦.٢٩	٨١٦.٦	٢٩٠.٧	٢٦.٦	٣٢.٠	٢٥.٤	٢٥.٢
المنيا	٩٤.٢	٧٩٨.٤	١٩.٤	١٨٥.٥٦	١٣٦٢.٦	١٥٩٥.٢	٣٩٦.٨	٥٦.٣	٧٠.٢	٨١.٦
أسيوط	٢٩.٤	٦٥٩.٥	٢٣.٠	١٩٨.٠٦	١٠٣٢.٤	٢٠٧٢.٥	٧٧٦.٩	٨٠.٠	٨٥.١	٦٣.٦
سوهاج	٥١.٢	٧١٩.٥	١٨.٤	١٦٢.٣٥	١١٢٠.٤	١٥٥١.٠	٣٧٣.٩	٤٢.٨	٨٥.١	٥٤.٨
قنا*	٤٥.٥	٥٧٢.١	١٢.٤	٨٢.٣٨	٨٣٥.٧	٩٨٨.٦	١٧٥.٨	١٤.٠	٩٨.٧	٥٢.٨
الأقصر	١.٤	٥٢.٩	١.٦	٧.٤١	١٠٦.٣	٢٥.٥	٧.٠	٠.٩	٢٤.٥	١٠.٣
أسوان	٢.٦	١٥٧.٩	٣.٨	٤٨.٦٦	٢٢٦.٠	٢٦٨.٢	٥٣.٣	٢.٠	٦٥.٠	٣١.٥
الوجه القبلي	٣٢١.٠	٤٢١٨.٥	١١١.٠	١٢٤٨.٦٤	٧٥٨١.٣	٨٥٥٣.٩	٢١٥٥.٧	٣١٩.٨	٦٦٩.٤	٣٨٨.٣
حضر	..	..	٠.٠	..	١٥٩٧.٨	..	..	..	٣١٣.٦	..
ريف	..	..	٠.٠	..	٥٩٨٣.٥	..	..	..	٣٥٥.٨	..
البحر الأحمر	٦.٥	٢٣.٠	٠.٥	٢.٠٧	٣٢.٧	..	..	٢.٤	٨.٤	١.٩
الوادي الجديد	٠.٤	٢٠.٥	٠.٣	٥.٥٩	٣٠.٦	..	..	٠.٧	٦.٤	١.٥
مطروح	١٥.٨	٤٤.٦	٠.٨	٧.٠٢	٩٠.٨	..	..	٠.٩	٥.٥	٥.٥
شمال سيناء	١٤.٢	٣٦.٩	١.٢	١١.٣٨	٦٦.١	..	..	١.٤	٦.٣	٣.٩
جنوب سيناء	٣.٥	٦.٠	٠.٢	٠.٩٤	١٨.٨	..	..	٠.١	٤.٧	١.٩
محافظات الحدود	٤٠.٣	١٣٠.٩	٣.٠	٢٧.٠٠	٢٣٩.١	٢٩٢.٦	٩٦.٩	٥.٤	٣١.٣	١٢.٨
حضر	..	..	٠.٠	..	١٢٤.٣	..	..	..	٢٣.٨	..
ريف	..	..	٠.٠	..	١١٤.٨	..	..	..	٧.٦	..
مصر	٧٧١.٦	٨٥٥٣.٦	٢١٧.٩	٣٧٣٧.٠٥	١٧٤٩٤.١	١٣٩٧٤.١	٢٧٦٢.٤	٥٥٤.٥	٢٠٤٠.١	١٢٥٥.٥
حضر	..	..	..	..	٥٢٦٦.٥	..	..	..	١٠٨٤.١	..
ريف	..	..	..	..	١٢٢٢٧.٧	..	..	..	٩٥٦.٠	..

** قنا والأقصر معا

م/٤ اتجاهات التنمية البشرية

	العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)		معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حى	الأسر التى تحصل على مياه من شبكة عامة (٪)	معدل معرفة القراءة والكتابة (١٥+) (٪)	نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى (٪)
	١٩٧٦	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥
القاهرة	٥٧.٠	٧١.٤	٣١.١	٩٩.٢	٨٠.٧	٧٧.٣
الإسكندرية	٥٩.١	٧١.٦	٢٣.٢	٩٩.٦	٧٩.٧	٨٣.٧
بورسعيد	٥٩.٢	٧٢.٣	١٦.٧	٩٣.٨	٨١.٩	٨١.٢
السويس	٥٢.٦	٧١.٩	١٨.٧	٩٩.٣	٨١.٤	٨٦.٥
المحافظات الحضرية	٥٧.٦	٧١.٨	٢٩.٦	٩٩.١	٨٠.٥	٧٩.٨
دمياط	٥٧.٥	٧٢.٢	١٠.٢	٩٨.٧	٧٥.٧	٨٢.١
الدقهلية	٥٦.٩	٧١.٤	١٥.٧	٩٦.٩	٧١.١	٨٠.٧
الشرقية	٥٤.٦	٧٠.٨	١٧.١	٩٠.٢	٦٧.٤	٨٤.٨
القليوبية	٥٣.٩	٧٢.٣	١٥.٢	٩٧.٦	٧١.٩	٧٧.٤
كفر الشيخ	٥٦.٦	٧٠.٢	١٠.٤	٩٦.٩	٦٤.٧	٨١.٣
الغربية	٥٥.٥	٧١.٩	١٤.٨	٩٨.٠	٧٣.٣	٧٧.٤
المنوفية	٥٤.٨	٧١.١	١٤.٩	٩٥.٠	٧١.٦	٧٦.٣
البحيرة	٥٦.٠	٧١.١	١١.٣	٩٠.٩	٦٢.٥	٧٨.٤
الإسماعيلية	٥٧.٧	٧٠.٥	١٤.١	٩٥.٣	٧٥.٥	٨٤.٩
الوجه البحري	٥٥.٦	٧١.١	١٤.٣	٩٥.٠	٦٩.٤	٧٩.٩
حضر	٠.٠	٠.٠	٢٠.٤	٩٨.٧	٧٨.٨	..
ريف	٠.٠	٠.٠	١١.٣	٩٣.٥	٦٥.٨	..
الجيزة	٥٥.٢	٦٩.١	١٣.٥	٩٨.٤	٧٢.٧	٨٢.٦
بنى سويف	٥٠.١	٧١.٢	٢٧.١	٨٨.٦	٥٨.١	٨١.٥
الفيوم	٤٩.٣	٦٩.١	٢٠.٩	٩٧.٢	٥٧.٣	٧٩.١
المنيا	٥٢.١	٦٨.٩	٢٥.٩	٨٩.٧	٥٧.٠	٨٤.٤
أسيوط	٥٣.٢	٧٠.٣	٣٧.٠	٩٦.٠	٦٠.٢	٨٠.٨
سوهاج	٥٤.٧	٧٠.١	٢٧.٢	٩٣.٧	٦٠.٥	٨٥.٦
قنا*	×٥٣.٦	٧٠.١	٢٢.٧	٩٢.٨	٦٤.١	٩٠.٤
الأقصر	٠.٠	٦٩.٤	٢٥.٣	٩٨.٥	٧٠.٩	٩٣.٨
أسوان	٥١.٤	٧٠.٨	٢٢.٩	٩٩.٠	٧٦.٠	٨٥.٣
الوجه القبلي	٥٣.٠	٦٩.٨	٢٤.٠	٩٤.٧	٦٣.٦	٨٣.٨
حضر	٠٠	٠.٠	٣٤.٧	٩٨.٩	٧٦.٩	..
ريف	٠٠	٠.٠	١٩.٩	٩٢.٥	٥٧.١	..
البحر الأحمر	٠٠	٧٠.٨	١٥.٩	٨٩.٤	٨٦.١	٩٥.٩
الوادي الجديد	٠٠	٧٠.٨	١٢.٩	٩٩.٠	٧٨.٩	٨٨.٦
مطروح	٠٠	٧٠.٧	١٣.٠	٧٣.٦	٦٢.٤	٩١.٣
شمال سيناء	٠٠	٧٠.٨	٢٢.٠	٨٠.٧	٧٣.٦	٨٧.٥
جنوب سيناء	٠٠	٧٠.٧	١٥.٧	٨٤.٥	٨٥.٥	٩٤.٢
محافظات الحدود	٠.٠	٧٠.٧	١٦.٥	٨٤.٥	٧٦.٢	٩٠.٦
حضر	٠.٠	٠.٠	٢٢.١	٩٢.٥	٨٢.٢	..
ريف	٠.٠	٠.٠	٨.٥	٦٦.٢	٦٢.٥	..
مصر	٥٥.٠	٧١.٣	٢٠.٥	٩٥.٥	٦٩.٥	٨٩.٤
حضر	٠.٠	٠.٠	٢٧.٥	٩٨.٨	٧٩.١	..
ريف	٠.٠	٠.٠	١٥.١	٩٢.٩	٦٢.٠	..

** قنا والأقصر معا

م/٥ تكوين رأس المال البشري

	معدل معرفة القراءة والكتابة (١٥+) (٪)		نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى ٪		السكان (١٥+) الحاصلون على مؤهل ثانوى أو أعلى ٪		المشتغلون بالمهن المتخصصة والفنية ٪ من إجمالى قوة العمل (١٥+)	
	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٤	٢٠٠٤
القاهرة	٨٠.٧	٦٩.٨	٧٧.٣	٧٨.٢	٤٢.٥	٣٨.٠	٤٣.٠	٦٣.٠
الإسكندرية	٧٩.٧	٧٠.٤	٨٣.٧	٨٢.٩	٣٥.٥	٣٢.٣	٣٠.٥	٦٠.٨
بورسعيد	٨١.٩	٧٥.٦	٨١.٢	٨٠.٧	٤٤.٩	٤٢.٦	٤٨.٩	٦٥.٤
السويس	٨١.٤	٧٢.٧	٨٦.٥	٨٥.٢	٣٨.٩	٣٣.٩	٣٦.١	٥٢.٤
المحافظات الحضرية	٨٠.٥	..	٧٩.٨	٨٠.٠	..	..	٣٩.٤	٦٢.٣
دمياط	٧٥.٧	٧٦.٠	٨٢.١	٨٣.٨	٢٧.٦	٢٧.٨	١٥.٩	٥٧.٤
الدقهلية	٧١.١	٥١.٧	٨٠.٧	٨٢.٤	٢٩.٢	٢٥.١	٢١.٤	٤٢.٦
الشرقية	٦٧.٤	٥٤.٤	٨٤.٨	٨٥.٦	٢٦.١	٢٠.٦	٢٤.٨	٣٦.٣
القليوبية	٧١.٩	٥٥.٣	٧٧.٤	٧٧.٣	٢٩.١	٢٤.١	٢٥.٣	٤٨.٥
كفر الشيخ	٦٤.٧	٤٢.٦	٨١.٣	٨١.١	٢٣.٩	١٨.٥	١٧.٦	٣٧.٠
الغربية	٧٣.٣	٥٢.٤	٧٧.٤	٧٧.١	٣١.٤	٢٦.٢	٢١.٥	٢٨.٤
المنوفية	٧١.٦	٥٤.٠	٧٦.٣	٧٦.٧	٢٩.٦	٢٣.٨	٢٥.٨	٣٢.٤
البحيرة	٦٢.٥	٤٤.٢	٧٨.٤	٧٧.٢	٢١.٨	١٥.٧	١٦.٨	٢٦.٦
الإسماعيلية	٧٥.٥	٥٠.٠	٨٤.٩	٨٣.٤	٣٢.٤	٢٧.٦	٢٧.٧	٤٣.٠
الوجه البحري	٦٩.٤	..	٧٩.٩	٨٠.١	..	..	٢١.٩	٣٥.٠
حضر	٧٨.٨	..	..	..	..	..	٣٥.٩	٤٦.٦
ريف	٦٥.٨	..	..	..	..	..	١٦.٨	٢٧.٢
الجيزة	٧٢.٧	٦٢.٧	٨٢.٦	٨٢.٥	٣١.٣	٢٥.٥	٢٨.٩	٦٩.٣
بنى سويف	٥٨.١	٥٠.٦	٨١.٥	٧٨.٨	٢٠.٧	١٣.٥	١٣.٩	١٨.٦
الفيوم	٥٧.٣	٤٤.٦	٧٩.١	٧٨.٩	١٩.٢	١٣.١	١٣.٥	٥١.١
المنيا	٥٧.٠	٤٨.٢	٨٤.٤	٧٩.٨	١٩.٩	١٢.٣	١٢.٣	١٥.٠
أسيوط	٦٠.٢	٥٢.٥	٨٠.٨	٧٧.٠	٢١.٧	١٤.٣	١٨.٣	٤٦.٧
سوهاج	٦٠.٥	٤٥.٣	٨٥.٦	٨٢.١	١٨.٦	١٠.٦	١٧.٧	٤٧.٨
قنا	٦٤.١	٥٠.٩	٩٠.٤	٨٥.٩	١٨.٦	٩.٢	١٩.٨	٣٧.٣
الأقصر	٧٠.٩	٣٤.٠	٩٣.٨	٩٤.٩	٢٤.٠	١٥.٤	٢٠.٢	٣٥.٨
أسوان	٧٦.٠	٤٦.٠	٨٥.٣	٨٣.١	٢٩.٩	٢٠.٦	٣٠.٥	٤٠.٥
الوجه القبلي	٦٣.٦	..	٨٣.٨	٨١.٢	..	..	١٩.٢	٣٦.٢
حضر	٧٦.٩	..	..	..	..	..	٣٤.٢	٤٤.٨
ريف	٥٧.١	..	..	..	..	..	١١.٩	٢٣.٣
البحر الأحمر	٨٦.١	٥٩.٩	٩٥.٩	٩٩.٧	٣٧.١	٢٥.٦	٣٥.٩	٥٣.٨
الوادي الجديد	٧٨.٩	٥٨.٣	٨٨.٦	٨٥.١	٣٨.٦	٣١.١	٤٣.٤	٦٠.٨
مطروح	٦٢.٤	٢٤.٣	٩١.٣	٧٧.٢	١٦.٨	١١.١	٣٠.٩	٦١.٩
شمال سيناء	٧٣.٦	٤٠.٢	٨٧.٥	٨٢.٠	٣٠.١	٢٢.٥	٤٢.٩	٦٤.٠
جنوب سيناء	٨٥.٥	٣٧.٥	٩٤.٢	١٠١.٢	٣٤.٩	٠.٠	٣١.١	٤١.٠
محافظات الحدود	٧٦.٢	..	٩٠.٦	٨٥.١	..	..	٣٧.٦	٥٨.٨
حضر	٨٢.٢	..	..	..	..	..	٣٩.٠	٧١.٤
ريف	٦٢.٥	..	..	..	..	..	٣٥.٠	٣٥.٠
مصر	٦٩.٥	٥٧.٣	٨٩.٤	٨٧.١	٢٨.٥	٢٢.٧	٢٤.٥	٣٠.٤
حضر	٧٩.١	..	..	..	..	..	٣٧.١	٣٦.٨
ريف	٦٢.٠	..	..	..	..	..	١٤.٩	٢٠.٢

م/٦ حالة المرأة

	العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)	معدل وفيات الأمهات لكل (١٠٠٠٠٠) مولود حى	متوسط العمر عند الزواج الأول (سنوات)	نسبة القيد الإجمالية			الإناث (١٥+) الحاصلات على تعليم ثانوى أو أعلى ٪	العاملات فى المهن المتخصصة ٪	الإناث فى قوة العمل (٪ من الإجمالى)
				إجمالى	تعليم أساسى				
					ابتدائى	إعدادى	ثانوى		
	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٤	٢٠٠٥
القاهرة	٧٤.٨	٦١.٧	..	٧٨.٢	٨٣.٥	٧٦.٨	٦٨.٠	٣٨.٠	٦٠.٨	٢٠.٠٦
الإسكندرية	٧٤.٩	٦٧.٨	..	٨٢.٩	٩٠.٦	٨٢.٨	٦٦.٤	٣٢.٣	٦٠.٦	١٥.٨٢
بورسعيد	٧٤.٦	٥٩.١	..	٨٠.٧	٨٣.٧	٧٦.٣	٧٧.٦	٤٢.٦	٧٠.٣	٢١.٦٧
السويس	٧٤.٩	٦٠.٧	..	٨٥.٢	٩٠.٨	٨٢.٥	٧٥.٠	٣٣.٩	٧٣.٨	١٩.٣٣
المحافظات الحضرية	٧٤.٨	٦٣.٤	٢٢.٧	٨٠.٠	٨٥.٩	٧٨.٨	٦٨.٢	..	٦٦.٤	١٨.٨٨
دمياط	٧٥.٣	٢٩.٨	..	٨٣.٨	٨٨.٣	٨٢.٧	٧٥.٠	٢٧.٨	٥٩.٥	٢٠.٨٠
الدقهلية	٧٥.٩	٤٣.٨	..	٨٢.٤	٨٥.٤	٨٣.٩	٧٥.٠	٢٥.١	٤٣.٨	٢٣.٨٠
الشرقية	٧٤.٤	٦٨.٩	..	٨٥.٦	٩٠.٠	٨٦.٣	٧٥.٥	٢٠.٦	٢٨.٦	٢٦.١٥
القليوبية	٧٤.٥	٤٥.٨	..	٧٧.٣	٨٤.٦	٧٤.٢	٦٣.٨	٢٤.١	٤١.٣	١٩.٨١
كفر الشيخ	٧٤.٠	٢٢.٦	..	٨١.١	٨١.١	٨٣.٠	٧٩.٥	١٨.٥	٥٠.١	١٧.٢٥
الغربية	٧٥.٥	٦٠.٧	..	٧٧.١	٧٧.٩	٨٠.١	٧٣.٤	٢٦.٢	٢٦.٦	٢٩.٥٥
المنوفية	٧٤.٣	٣٣.٨	..	٧٦.٧	٧٨.٤	٨٣.٤	٦٨.٢	٢٣.٨	٢٨.٣	٢٤.٧٠
البحيرة	٧٣.٧	٤١.٠	..	٧٧.٢	٨٣.٥	٧٩.٨	٦١.٥	١٥.٧	٨.١	٣٧.٣٥
الإسماعيلية	٧٢.٨	٥٠.٦	..	٨٣.٤	٩٢.٠	٧٨.٩	٦٨.١	٢٧.٦	٦٣.٢	٢٤.٥٦
الوجه البحري	٧٥.٤	٤٦.٩	٢٠.٦	٨٠.١	٨٤.٠	٨١.٦	٧٠.٨	..	٤٧.٦	٢٦.٥٤
حضر	٠.٠	..	٢٢	..	..	..	..	..	٧٨.٩	٢٥.٤٤
ريف	٠.٠	..	٢٠	..	..	..	..	..	٣٢.٨	٢٦.٩٢
الجيزة	٧٢.١	٤٣.٨	..	٨٢.٥	٩٣.٨	٨٠.١	٥٩.٥	٢٥.٥	٦٥.٨	١٣.٠٤
بنى سويف	٧٤.١	٧٢.١	..	٧٨.٨	٩١.٤	٨٠.٣	٥٠.٣	١٣.٥	١٥.٣	٣١.٧٩
الفيوم	٧١.٩	٣١.٥	..	٧٨.٩	٨٨.٤	٧٣.٥	٦٢.١	١٣.١	٤٨.٠	١١.٢٤
المنيا	٧١.٦	٦٨.٦	..	٧٩.٨	٩١.٢	٧٩.١	٥٥.٦	١٢.٣	١٤.٥	٢٩.١٥
أسيوط	٧٢.٧	٤٧.٠	..	٧٧.٠	٨٥.٦	٨٠.٣	٥٦.٢	١٤.٣	٥١.٦	١٧.١٤
سوهاج	٧١.٧	٤٦.٩	..	٨٢.١	٨٩.٤	٩٠.٨	٦٠.١	١٠.٦	٤٠.٠	١٨.٦٦
قنا	٧٢.٨	٧١.٥	..	٨٥.٩	٩١.٦	٩٠.٩	٧٠.١	٩.٢	٢١.٧	٢١.٨٩
الأقصر	٧٢.٥	٦٧.٠	..	٩٤.٩	٩٤.٩	١٠٥.٠	٨٧.٦	١٥.٤	١٨.٠	١٩.٨٢
أسوان	٧٣.٩	٧٠.٦	..	٨٣.١	٨٦.٤	٨٦.٨	٧٣.٣	٢٠.٦	٦٩.٢	١٦.٦٢
الوجه القبلي	٧٢.٨	٥٤.٥	١٩.٠	٨١.٢	٩٠.٤	٨٢.٨	٦٠.٢	..	٤٨.٨	٢٠.١٨
حضر	٠.٠	..	٢١.١	..	..	..	..	..	٩٠.٢	٢١.٧٩
ريف	٠.٠	..	١٨	..	..	..	..	..	٢٣.٥	١٩.٣٨
البحر الأحمر	٧٣.٩	١١٤.٦	..	٩٩.٧	١٠٥.٥	٩٩.٩	٨٧.٠	٢٥.٦	٤٧.٦	١٥.٠٠
الوادي الجديد	٧٣.٩	٤٤.٤	..	٨٥.١	٨٨.١	٧٩.٨	٨٢.٣	٣١.١	٥٩.٧	٢٣.٣٣
مطروح	٧٣.٨	٥٤.٥	..	٧٧.٢	١٠٤.٣	٦١.٩	٢٩.٥	١١.١	٦٢.٢	٢٤.٧١
شمال سيناء	٧٣.٨	٥٠.٨	..	٨٢.٠	٩٣.٧	٨١.٨	٥٦.٨	٢٢.٥	٨١.٣	٢٢.٩٩
جنوب سيناء	٧٣.٨		..	١٠١.٢	١٢٦.٧	٩٢.٣	٥٢.٤	٠.٠	٦٢.٥	١٧.٣٩
محافظات الحدود	٧٣.٨	٥٩.٣	٢١.٠	٨٥.١	٩٩.٥	٧٩.٣	٥٨.٢	..	٧٩.٣	٢١.٥٩
حضر	٠.٠	..	..	..	..	..	..	..	٧٨.٠	٢٤.٦١
ريف	٠.٠	..	..	..	..	..	..	..	٠.٠	١٧.٦٠
مصر	٧٣.٦	٥٢.٩	٢٠.٤	٨٧.١	٩٤.٥	٨٨.٣	٧٠.١	٢٢.٧	٣٣.٥	٢٢.٩٧
حضر	٠.٠	..	٢٢	..	..	..	..	..	..	٢١.٧٦
ريف	٠.٠	..	١٩.٢	..	..	..	..	..	..	٢٣.٨٥

م/٧ الفجوات بين الإناث والذكور (نسبة الإناث من الذكور)

	العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)	السكان	معدل معرفة القراءة والكتابة (١٥+) ٪	معدل القيد بالابتدائى* ٪	معدل القيد بالإعدادى* ٪	معدل القيد بالثانوى* ٪	النسبة فى قوة العمل (١٥+)
	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥
القاهرة	١٠٦.٦	٩٥.٢	٨٨.٢	١٠٠.٠	١٠٢.٣	١٠٩.٠	٢٥.١
الإسكندرية	١٠٥.٤	٩٥.٤	٨٧.٧	٩٥.٩	٩٩.٥	١٠٣.٦	١٨.٨
بورسعيد	١٠٦.٠	٩٤.٤	٩٠.٥	٩٧.١	١٠٠.٤	١٠١.٥	٢٧.٧
السويس	١٠٦.٦	٩٥.٧	٨٦.٢	٩٥.٥	٩٦.٥	١٠١.٧	٢٤.٠
المحافظات الحضرية	..	..	..	٩٨.٤	١٠١.١	١٠٦.٦	٢٣.٣
دمياط	١٠٦.٩	٩٥.٧	٩٢.٥	٩٦.٠	١١٠.٨	١٢٤.٤	٢٦.٣
الدقهلية	١٠٨.٨	٩٦.٢	٨١.٨	١٠٠.٢	١٠٤.٩	١١٤.١	٣١.٢
الشرقية	١٠٧.٣	٩٤.٨	٧٨.٢	١٠١.٣	٩٩.٠	١٠٥.٣	٣٥.٤
القليوبية	١٠٦.٥	٩٣.٧	٨٠.٠	٩٨.٣	٩٨.٨	١٠٥.٠	٢٤.٧
كفر الشيخ	١٠٧.٩	٩٨.٧	٧٦.٤	٩٨.١	٩٧.٥	١٠٤.٢	٢٠.٩
الغربية	١٠٧.٦	٩٧.٥	٧٨.٧	٩٦.٨	٩٧.١	١٠٧.٦	٤١.٩
المنوفية	١٠٦.٨	٩٤.١	٧٧.٢	١٠٠.٤	٩٦.٣	١٠٧.٥	٣٢.٨
البحيرة	١٠٦.٩	٩٦.١	٧٣.٨	٩٧.٣	٩٣.٤	٩٩.٤	٥٩.٦
الإسماعيلية	١٠٦.٥	٩٦.١	٨٣.٣	٩٧.٣	٩٧.٠	٩٤.٤	٣٢.٦
الوجه البحري	..	..	..	٩٨.٩	٩٨.٥	١٠٦.٥	٣٦.١
حضر	..	..	..	..	..	..	٣٤.١
ريف	..	..	..	..	..	..	٣٦.٨
الجيزة	١٠٦.٧	٩٣.٧	٨١.٤	٩٩.٢	٩٩.٠	١٠١.٤	١٥.٠
بنى سويف	١٠٦.٥	٩٦.٠	٦٩.٣	٩٨.١	٨٧.٠	٨٦.٠	٤٦.٦
الفيوم	١٠٥.٢	٩٣.٠	٧٣.٩	١٠٣.٣	٩٢.٣	٩٤.٢	١٢.٧
المنيا	١٠٦.٣	٩٦.٠	٦٩.٢	٩٣.٧	٨٣.٨	٨٤.٣	٤١.١
أسيوط	١٠٦.٢	٩٥.١	٧٣.٣	٩٢.٨	٨٦.٩	٩٢.١	٢٠.٧
سوهاج	١٠٤.٧	٩٥.٦	٦٩.٥	٩٧.٠	٩١.٣	٨١.٦	٢٢.٩
قنا*	١٠٦.٨	٩٨.٨	٧٠.٨	٩٧.١	٨٦.١	٨٠.١	٢٨.٠
الأقصر	١٠٦.٨	٩٤.٩	٧٥.٦	١٠٤.٠	٩٧.٢	١٠٢.٦	٢٤.٧
أسوان	١٠٦.٩	٩٩.٤	٧٩.٧	٩٨.٩	٩٣.٣	٨٨.٢	١٩.٩
الوجه القبلي	..	..	..	٩٧.٢	٩٠.٢	٨٩.١	٢٥.٣
حضر	..	..	..	..	..	..	٢٧.٩
ريف	..	..	..	..	..	..	٢٤.٠
البحر الأحمر	١٠٦.٩	٧٦.٠	٦٩.٥	١٠٦.٢	١٠٧.٥	١١١.٨	١٧.٦
الوادي الجديد	١٠٦.٩	٩٢.١	٧٣.٩	٩٧.٢	٨٢.٨	٨٩.٦	٣٠.٤
مطروح	١٠٦.٩	٩٢.٢	٣٩.٠	٨٥.٠	٦٠.٢	٤٢.٩	٣٢.٨
شمال سيناء	١٠٦.٧	٩٣.٢	٥٤.٦	٩٥.٠	٩٢.٥	٦٨.٤	٢٩.٩
جنوب سيناء	١٠٦.٩	٩٣.٩	٤٣.٨	١١٧.٠	١١٠.٩	١٠٣.٥	٢١.١
محافظات الحدود	..	..	..	٩٥.٠	٨٤.١	٧٤.٩	٢٧.٥
حضر	..	..	..	..	..	..	٣٢.٦
ريف	..	..	..	..	..	..	٢١.٤
مصر	١٠٦.٧	٩٥.٤	٧٨.٩	٩٥.٧	٩١.٦	٩٥.٧	٢٩.٨
حضر	..	..	..	..	..	..	٢٧.٨
ريف	..	..	..	..	..	..	٣١.٣

*لا يشمل القيد بالتعليم الأزهرى

م/٨ الفجوات بين الريف والحضر

	سكان الريف	الأسر التى تحصل على				معرفة القراءة والكتابة (١٥+) ٪		التفاوت بين الريف والحضر		
		مياه مأمونة ٪		صرف صحى ٪						
	(٪ من الإجمالى)	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	مياه مأمونة	صرف صحى	قراءة وكتابة
	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦
القاهرة	..	٩٩.٢	..	٩٨.٢	..	٨٠.٧	..	..	..	..
الإسكندرية	..	٩٩.٦	..	٧٧.٠	..	٧٩.٧	..	..	..	..
بورسعيد	..	٩٣.٨	..	٨٩.٥	..	٨١.٩	..	..	..	..
السويس	..	٩٩.٣	..	٨٩.٢	..	٨١.٤	..	..	..	..
المحافظات الحضرية	..	٩٩.١١	..	٩٠.٨	..	٨٠.٥	..	..	..	..
دمياط	٦١.٦	٩٩.٥٠	٩٨.١٢	٩٢.٨	٤٩.٧	٨١.٣	٧٢.١	٩٨.٦	٥٣.٦	٨٨.٧١
الدقهلية	٧٢.١	٩٩.٢٣	٩٥.٩٤	٩٦.٠	٧٨.٤	٧٨.١	٦٨.٤	٩٦.٧	٨١.٦	٨٧.٤٩
الشرقية	٧٦.٩	٩٨.٢٨	٨٧.٦٢	٨٢.٤	٢٦.١	٧٩.٣	٦٣.٧	٨٩.٢	٣١.٦	٨٠.٣٧
القليوبية	٦٢.٣	٩٨.٥٥	٩٦.٩٥	٩٢.٦	٢٧.٥	٧٧.٣	٦٨.٥	٩٨.٤	٢٩.٧	٨٨.٥٠
كفر الشيخ	٧٦.٩	٩٩.٤٢	٩٦.٠٧	٨٦.٤	٣٤.٤	٧٤.٧	٦١.٦	٩٦.٦	٣٩.٨	٨٢.٥٤
الغربية	٧٠.١	٩٨.٩٨	٩٧.٥٨	٧٨.٦	١٥.١	٨١.٧	٦٩.٦	٩٨.٦	١٩.٢	٨٥.١٤
المنوفية	٧٩.٦	٩٧.٦٣	٩٤.٣٠	٧٣.٧	٢٣.٢	٧٩.٩	٦٩.٥	٩٦.٦	٣١.٥	٨٦.٩٨
البحيرة	٨٠.٨	٩٨.٦٣	٨٨.٩٤	٨٠.٣	١٨.٤	٧٦.٣	٥٩.١	٩٠.٢	٢٢.٩	٧٧.٤٦
الإسماعيلية	٥٣.٦	٩٧.٣٧	٩٣.٤٣	٨٣.٣	٣٥.٨	٨٣.٠	٦٨.٨	٩٦.٠	٤٢.٩	٨٢.٨٥
الوجه البحري	٧٢.٩	٩٨.٦٨	٩٣.٥١	٨٦.٠	٣٣.٧	٧٨.٨	٦٥.٨	٩٤.٨	٣٩.٢	٨٣.٤٩
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الجيزة	٤١.٤	٩٩.٤٢	٩٦.٩٥	٩١.٨	٣٥.١	٧٩.٤	٦٢.٦	٩٧.٥	٣٨.٣	٧٨.٨٣
بنى سويف	٧٦.٨	٩٧.١٥	٨٥.٧٥	٤٩.٦	٣.٧	٧٢.١	٥٣.٦	٨٨.٣	٧.٤	٧٤.٣٢
الفيوم	٧٧.٥	٩٩.٤١	٩٦.٤٦	٧٥.٥	٢٢.٧	٦٩.٣	٥٣.٦	٩٧.٠	٣٠.٠	٧٧.٣٣
المنيا	٨١.٢	٩٨.٦٨	٨٧.٤٦	٤٤.٣	٤.٨	٧٥.٧	٥٢.٤	٨٨.٦	١٠.٩	٦٩.٢٢
أسيوط	٧٣.٦	٩٨.٨٢	٩٤.٨٨	٢٨.٨	٢.٤	٧٥.٥	٥٤.٤	٩٦.٠	٨.٢	٧١.٩٧
سوهاج	٧٨.٦	٩٨.٤٠	٩٢.٤٦	٤٠.٧	٤.٣	٧٢.٨	٥٧.٠	٩٤.٠	١٠.٥	٧٨.٣٣
قنا	٧٨.٦	٩٧.٨٥	٩١.٣٦	١٩.٦	٦.٦	٧٧.٦	٦٠.٣	٩٣.٤	٣٣.٨	٧٧.٦٥
الأقصر*	٥٢.٦	٩٩.٢٦	٩٧.٨٤	٦٨.٠	٨.٢	٧٨.٣	٦٤.٢	٩٨.٦	١٢.١	٨٢.٠٢
أسوان	٥٧.٥	٩٩.٢٣	٩٨.٨٧	٧٨.١	٤٢.٧	٨٠.٥	٧٢.٧	٩٩.٦	٥٤.٧	٩٠.٣٩
الوجه القبلي	٦٨.١٤	٩٨.٩٥	٩٢.٥٤	٦٧.٢	١١.٧	٧٦.٩	٥٧.١	٩٣.٥	١٧.٤	٧٤.٢١
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
البحر الأحمر	٤.٤٢	٩١.٨٢	٤٦.٩٢	٦٤.١	٢٧.٣	٨٧.٦	٥٢.٦	٥١.١	٤٢.٦	٦٠.٠٣
الوادي الجديد	٥١.٧٧	٩٩.٨٨	٩٨.٢١	٨٨.٧	١٩.٥	٨٦.٦	٧١.٧	٩٨.٣	٢١.٩	٨٢.٨٢
مطروح	٢٩.٦٨	٨٦.٦٧	٣٦.٢٨	٣٠.١	١٢.٣	٦٨.٣	٤٨.٠	٤١.٩	٤١.٠	٧٠.٢٩
شمال سيناء	٣٩.٥٨	٩٤.٣٤	٥٩.١٥	٦٩.١	١٩.٢	٨٢.٢	٥٩.٩	٦٢.٧	٢٧.٨	٧٢.٨٩
جنوب سيناء	٤٣.١٦	٩٨.١٢	٦٦.٥٨	٩٦.٥	٤٢.٦	٩٣.٣	٧٤.٨	٦٧.٩	٤٤.٢	٨٠.١٢
محافظات الحدود	٣١.٤٢	٩٢.٥٤	٦٦.١٨	٦٢.١	٢١.١	٨٢.٢	٦٢.٥	٧١.٥	٣٤.٠	٧٦.٠٢
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مصر	٥٧.٣٦	٩٨.٧٩	٩٢.٨٧	٨٢.٥	٢٤.٣	٧٩.١	٦٢.٠	٩٤.٠	٢٩.٥	٧٨.٣٦
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

* قنا والأقصر معا

م/٩ بقاء الطفل ونماؤه

	٪ الحوامل اللاتى يحصلن على رعاية قبل الولادة	معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى	معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حى		معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حى		أطفال سبق لهم الرضاعة الطبيعية ٪	حالات الولادة تحت إشراف صحى ٪	الأطفال المحصنون فى سن ٢٣:١٢ شهرا ٪	ناقصو الوزن دون الخامسة ٪
			مسجل	معدل	مسجل	معدل				
	٢٠٠٥	٢٠٠٥	١٩٦١	٢٠٠٥	١٩٦١	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥
القاهرة	..	٦١.٧	١٥١.٠	٣١.١	٢٤.٠	٣٧.٥	٩١.٧	٩٠.٨	٩٠.٣	٨.٣
الإسكندرية	..	٦٧.٨	١٣٩.٠	٢٣.٢	٢١٦.٠	٢٧.٤	٩٤.٤	٩٢.٢	٩٠.٧	٦.٨
بورسعيد	..	٥٩.١	١٠٨.٠	١٦.٧	١٤٧.٠	١٩.١	٩٣.٨	٩٣.٣	٩٠.٤	٦.١
السويس	..	٦٠.٧	١٦٣.٠	١٨.٧	٢٣٦.٠	٢٢.٢	٩٣.٧	٩٢.٣	٩٠.٧	١١.٦
المحافظات الحضرية	٨٤.٤	٦٣.٤	١٤٧.٠	٢٩.٦	٢٣١.٠	٣٣.٠	٩٤.٢	٩١.٧	٩٠.٣	٨.٢
دمياط	..	٢٩.٨	٨٢.٠	١٠.٢	١٣٦.٠	١٣.٨	٩٥.٨	٨٠.٧	٩١.٢	٢.٢
الدقهلية	..	٤٣.٨	٧١.٠	١٥.٧	١٧٩.٠	٢١.٢	٩٥.٩	٨٠.٢	٩٠.٦	٢.٧
الشرقية	..	٦٨.٩	٧٢.٠	١٧.١	١٥٩.٠	٢٢.٨	١٠٠.١	٨٠.١	٩١.٠	٣.٠
القليوبية	..	٤٥.٨	١٣٣.٠	١٥.٢	٢٩٧.٠	١٩.٣	٩٦.٠	٨٠.٨	٩١.٠	٥.٢
كفر الشيخ	..	٢٢.٦	٦٠.٠	١٠.٤	١٢٥.٠	١٤.٤	٩٦.٣	٨٠.٥	٩٠.٢	٨.١
الغربية	..	٦٠.٧	١٠٧.٠	١٤.٨	٢١٥.٠	١٩.٠	٩٦.٣	٧٩.١	٩٠.٨	٢.٨
المنوفية	..	٣٣.٨	١٣٠.٠	١٤.٩	٢٧٥.٠	١٩.٦	٩٦.٢	٧٥.٤	٩٠.٨	٦.٥
البحيرة	..	٤١.٠	٧٧.٠	١١.٣	١٥٨.٠	١٥.٨	٩٥.٩	٦٩.٥	٩١.١	٣.١
الإسماعيلية	..	٥٠.٦	٩٩.٠	١٤.١	١٦١.٠	٢٠.١	٩٦.٠	٨١.١	٩١.٠	٢.٦
الوجه البحري	٧٨.٠	٤٦.٩	٩٣.٠	١٤.٣	١٩٤.٠	١٩.١	٩٥.٠	٧٨.٠	٩٠.٩	٤.٠
حضر	٨٨.٤	..	٠٠	٢٠.٤	٠٠	٢٥.٨	٩٣.٢	..	٨٩.٥	٤.٢
ريف	٧٤.٧	..	٠٠	١١.٣	٠٠	١٥.٧	٩٥.٦	..	٩١.٢	٣.٩
الجيزة	.	٤٣.٨	١٢٦.٠	١٣.٥	٢٥٤.٠	١٨.٨	٩٩.٢	٧٨.٧	٨٦.٥	١٠.٢
بنى سويف	..	٧٢.١	١٠٦.٠	٢٧.١	١٩٦.٠	٣٤.٢	٩٣.٥	٧٩.٨	٨٦.٥	٨.٠
الفيوم	..	٣١.٥	١٥١.٠	٢٠.٩	٢٩٠.٠	٢٦.٦	٩٣.٦	٨٢.٧	٨٥.٥	٩.٣
المنيا	..	٦٨.٦	١٠٨.٠	٢٥.٩	٢١٣.٠	٣٣.١	٩٣.٥	٨١.٠	٨٦.٥	٩.٦
أسيوط	..	٤٧.٠	١٠٧.٠	٣٧.٠	٢٠٧.٠	٤٥.٩	٩٤.٢	٦٢.٤	٨٦.٣	١٦.٠
سوهاج	..	٤٦.٩	٨٦.٠	٢٧.٢	١٧٣.٠	٣٤.٤	٩٢.٥	٧٦.٥	٨٦.٢	٨.٠
قنا*	..	٧١.٥	×٨٠	٢٢.٧	×١٥٤	٣٠.١	٩٤.٢	٨٢.٣	٨٦.٠	٣.٤
الأقصر	..	٦٧.٠	٠٠	٢٥.٣	٠٠	٣٢.٠	٩٦.١	٨٢.٧	٨٦.٣	١.٨
أسوان	..	٧٠.٦	١٠٩.٠	٢٢.٩	١٩١.٠	٢٨.٧	٩٥.٢	٨٢.٩	٨٦.٣	١.٥
الوجه القبلي	٥٧.٨	٥٤.٥	١٠٢.٠	٢٤.٠	١٩٩.٠	٣١.٤	٩٥.٧	٧٧.٧	٨٦.٣	٧.٥
حضر	٧٦	..	٠٠	٣٤.٧	٠٠	٤٢.٧	٩٥.٣	..	٨٧.٥	٦.٥
ريف	٥١	..	٠٠	١٩.٩	٠٠	٢٦.٣	٩٥.٨	..	٨٥.٩	٧.٨
البحر الأحمر	.	١١٤.٦	١٩١.٠	١٥.٩	٢٦٦.٠	٢١.٨	٩٦.٦	٦٧.١	٨٣.٦	١١.٤
الوادي الجديد	..	٤٤.٤	١٨١.٠	١٢.٩	٣٣٤.٠	١٧.٣	٩٧.٦	٦٥.٠	٨٥.٥	٣.٦
مطروح	..	٥٤.٥	٩٨.٠	١٣.٠	١٧٦.٠	٢٠.٢	٩٥.٨	٦٦.٢	٨٥.٨	٢.٢
شمال سيناء	..	٥٠.٨	٩٤.٠	٢٢.٠	١٣٦.٠	٢٧.٨	٩٦.١	٥٨.٠	٨٥.٨	٣.٢
جنوب سيناء	..		٠٠	١٥.٧	٠٠	٢٠.٢	٩٦.٧	٥٦.٦	٨٥.٩	١.٢
محافظات الحدود	٦٨.٢	٥٩.٣	١٢٤.٠	١٦.٥	٢١٠.٠	٢٢.٦	٩٤.٨	٥٩.٤	٨٥.٦	٤.٣
حضر	..	..	٠٠	٢٢.١	٠٠	٢٨.٨	..	..	..	..
ريف	..	..	٠٠	٨.٥	٠٠	١٣.٦	..	..	..	..
مصر	٦٩.٦	٥٢.٩	١٠٨.٠	٢٠.٥	٢٠٤.٠	٢٦.٤	٩٥.٢	٨٠.٠	٨٨.٧	٦.٢
حضر	٨٢.٤	..	٠٠	٢٧.٥	..	٣٤	٩٤.٣	٨٨.٧	٨٩.١	٦.٥
ريف	٦٢.٣	..	٠٠	١٥.١	..	٢٠.٥	٩٥.٧	٦٥.٨	٨٨.٥	٦.٠

* قنا والأقصر معا

م/١٠ الملامح الأساسية للحالة الصحية

	الأسر التى تحصل على		عدد الأطباء بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠٠ نسمة	عدد الممرضات بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠٠ نسمة	نسبة الممرضات للأطباء بوزارة الصحة	معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى	عدد الأسِرَة لكل ١٠٠٠٠ نسمة		عدد الوحدات الصحية لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة
	مياه مأمونة	صرف صحى					الإجمالى	وزارة الصحة والسكان	
	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٥
القاهرة	٩٩.٢	٩٨.٢	٥.٣	٦.٢	١١٦.٣	٦١.٧٠	٤٢.٨	١٠.٥	٦.٢
الإسكندرية	٩٩.٦	٧٧.٠	٩.٩	١٢.٨	١٢٩.٥	٦٧.٨٠	٣٤.٦	١١.٣	٤.٢
بورسعيد	٩٣.٨	٨٩.٥	١٣.٨	٢٠.١	١٤٤.٨	٥٩.١٠	٣٤.٤	١٨.٨	٦.١
السويس	٩٩.٣	٨٩.٢	٩.١	٢٢.٢	٢٤٣.٠	٦٠.٧٠	٣٣.٩	٢٢.٧	٤.٩
المحافظات الحضرية	٩٩.١	٩٠.٨	٧.٢	٩.٤	١٣٠.٤	٦٣.٤٠	٣٩.٦	١١.٥	٥.٥
دمياط	٩٨.٧	٦٦.٥	١٠.٠	٤٦.٧	٤٦٥.٢	٢٩.٨٠	٢٢.٤	١٩.٢	٤.٧
الدقهلية	٩٦.٩	٨٣.٤	٨.٩	١٢.٠	١٣٥.٦	٤٣.٨٠	١٩.٢	١١.٠	٤.٧
الشرقية	٩٠.٢	٣٩.٦	٥.٠	١٢.٥	٢٤٧.٧	٦٨.٩٠	١٥.٦	٧.٤	٢.٩
القليوبية	٩٧.٦	٥٢.٦	٤.٢	١٣.٢	٣١٢.٧	٤٥.٨٠	٢٣.٧	١٥.٣	٣.٣
كفر الشيخ	٩٦.٩	٤٦.٩	٨.٣	١٧.٤	٢١٠.٦	٢٢.٦٠	١٣.٥	١٠.٨	٢.٤
الغربية	٩٨.٠	٣٥.٢	٩.٨	٢٤.١	٢٤٤.٨	٦٠.٧٠	٢١.٦	١٠.٩	٤.١
المنوفية	٩٥.٠	٣٣.٩	٧.٢	١٧.٥	٢٤٣.٧	٣٣.٨٠	١٧.٧	١٠.٦	٣.٨
البحيرة	٩٠.٩	٣١.٠	٤.٥	١٧.٧	٣٨٨.٥	٤١.٠٠	١٠.٩	٨.٠	٤.٧
الإسماعيلية	٩٥.٣	٥٨.١	٦.٠	١٦.٧	٢٧٩.٧	٥٠.٦٠	٢٨.٣	١٥.١	٣.٧
الوجه البحري	٩٥.٠	٤٨.٥	٦.٨	١٧.١	٢٥١.٠	٤٦.٩	١٧.٩	١٠.٨	٣.٤
حضر	٩٨.٧	٨٦.٠	..	..	..	..	..	..	٨.١
ريف	٩٣.٥	٣٣.٧	..	..	..	..	..	..	١.٦
الجيزة	٩٨.٤	٦٩.٣	٨.٣	٩.٨	١١٨.٩	٤٣.٨٠	٢١.٣	١٠.٤	٥.١
بنى سويف	٨٨.٦	١٥.٢	٣.٧	١٤.١	٣٨٤.٢	٧٢.١٠	١٢.٤	١٠.٤	٢.٥
الفيوم	٩٧.٢	٣٥.٤	٣.٤	١٢.٦	٣٦٦.٢	٣١.٥٠	١١.٢	٨.٣	٢.٣
المنيا	٨٩.٧	١٢.٧	٤.٥	٨.٦	١٨٨.٦	٦٨.٦٠	١٥.٧	١١.١	٢.٦
أسيوط	٩٦.٠	٩.٦	٦.٣	٢١.٢	٣٣٦.٨	٤٧.٠٠	٢٢.٣	١٠.٨	٣.٣
سوهاج	٩٣.٧	١٢.١	٥.٣	٥.١	٩٧.٥	٤٦.٩٠	١٣.٤	٩.٨	٢.٨
قنا	٩٢.٨	٩.٥	٣.٧	٥.٥	١٥٠.٠	٧١.٥٠	١٠.٩	٩.٩	٢.٥
الأقصر	٩٨.٥	٤٦.٣	٨.٢	٥.٣	١٠١.٤	٦٧.٠٠	٢٠.٣	١٩.٥	٥.١
أسوان	٩٩.٠	٤١.٤	٩.٥	١٨.٢	١٩١.٣	٧٠.٦٠	٢٢.٦	١٤.٨	٥.١
الوجه القبلي	٩٤.٧	٣٠.٥	٢.١	٤.١	١٩٢.١	٥٤.٥	١٦.٦	١٠.٦	٣.٣
حضر	٩٨.٩	٦٧.٢	..	..	..	..	..	..	٧.١
ريف	٩٢.٥	١١.٧	..	..	..	..	..	..	١.٦
البحر الأحمر	٨٩.٤	٦٢.١	١٣.٤	٢٠.٦	١٥٣.٨	١١٤.٦	٣٣.٣	٢٤.٠	٦.٤
الوادي الجديد	٩٩.٠	٥٢.٢	٩.٥	٧١.٦	٧٥٤.٦	٤٤.٤	٤٩.٣	٤٥.٥	١١.١
مطروح	٧٣.٦	٢٥.٤	٨.٨	٢٢.٩	٢٥٨.٧	٥٤.٥	٣٢.٣	٣١.٩	٥.٥
شمال سيناء	٨٠.٧	٤٩.٩	١١.٠	٣٦.٢	٣٣٠.٥	٥٠.٨	١٦.٧	١٥.١	٩.٨
جنوب سيناء	٨٤.٥	٧٣.٣	٢٦.١	٤٤.٤	١٦٩.٨		٦٩.٠	٦٢.٩	١٥.٢
محافظات الحدود	٨٤.٥	٤٩.٥	١١.٥	٣٦.٠	٣١٢.٩	٥٩.٣	٣٢.٩	٢٩.٦	٦.٨
حضر	٩٢.٥	٦٢.١	..	..	..	..	..	..	٤
ريف	٦٦.٢	٢١.١	..	..	..	..	..	..	٨.٩
مصر	٩٥.٥	٥٠.٥	٦.٥	١٣.٨	٢١٠.٦	٥٢.٩٠	٢١.٥	١١.١	٣.٨
حضر	٩٨.٨	٨٢.٥	..	..	..	..	..	..	٦.٧
ريف	٩٢.٩	٢٤.٣	..	..	..	..	..	..	١.٦

م/١١ التدفق التعليمى

	معدل دخول الصف الأول الأبتدائى (٪)		نسبة القيد الإجمالية بالابتدائى	الباقون للإعادة ٪ من القيد بالابتدائى*	الإنتقال للإعدادى ٪ ممن أتموا الابتدائى**	نسبة القيد الإجمالية بالإعدادى	الباقون للإعادة ٪ من القيد بالإعدادى	الإنتقال للثانوى ٪ ممن أتموا الإعدادى	نسبة القيد الإجمالية بالثانوى	الباقون للإعادة ٪ من القيد بالثانوى
	إجمالى	إناث								
	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥
القاهرة	٨٩.٢	٩١.٥	٨٣.٥	٣.٤	١٠٤.١	٧٥.٩	٧.٣	٨٢.٦	٦٥.١	٧.٣
الإسكندرية	٩٣.٧	٩٥.٣	٩٢.٥	٦.٦	١٠٧.٠	٨٣.١	١٠.٣	٨٠.٦	٦٥.٢	٦.٩
بورسعيد	٨٩.٤	٩٠.٦	٨٤.٩	٢.٩	١٠١.٠	٧٦.١	٣.٢	٩٢.٤	٧٧.٠	١١.٨
السويس	٩٦.١	٩٧.٤	٩٢.٩	٤.٢	١٠٢.١	٨٤.٠	٦.١	٩٣.٢	٧٤.٤	١٠.٧
المحافظات الحضرية	٩٠.٩	٩٢.٨	٨٦.٦	٤.٤	١٠٣.٥	٧٨.٤	٨.١	٨٧.٠	٦٦.٠	٧.٤
دمياط	٩١.٩	٩٥.٢	٩٠.٢	٥.٠	١٠١.٥	٧٨.٦	٦.٤	٩٤.٤	٦٧.٤	١٠.٩
الدقهلية	٨٧.٥	٩٠.٤	٨٥.٣	٣.٧	١٠٠.٥	٨١.٨	٦.٩	٩٠.٠	٧٠.٢	١١.٢
الشرقية	٩٥.٢	٩٨.٤	٨٩.٤	٣.٥	١٠١.٤	٨٦.٧	٩.٥	٩٠.١	٧٣.٥	١٢.٥
القليوبية	٩١.٥	٩٤.٢	٨٥.٤	٥.٢	١٠٢.٨	٧٤.٧	١٠.٢	٨٩.٦	٦٢.٢	٥.٨
كفر الشيخ	٨٣.٤	٨٤.٥	٨١.٩	٢.١	٩٩.٥	٨٤.١	٧.٠	٩١.٤	٧٧.٩	١٣.٠
الغربية	٧٩.٧	٨٠.٨	٧٩.٢	٤.٩	١٠٢.١	٨١.٣	٩.٦	٨٧.٠	٧٠.٧	٩.٨
المنوفية	٨٣.١	٨٦.٢	٧٨.٣	٤.٦	١٠٢.٦	٨٥.٠	٨.٢	٨٤.٦	٦٥.٧	١٢.١
البحيرة	٨٣.٤	٨٥.٤	٨٤.٧	٦.٦	١٠٥.١	٨٢.٨	١٢.٢	٨٥.٣	٦١.٧	١٣.٨
الإسماعيلية	١٠٠.٣	١٠٠.٨	٩٣.٣	٤.١	١٠٢.١	٨٠.١	١٠.٢	٨٦.٩	٧٠.٢	١٠.٩
الوجه البحري	٨٧.٣	٨٩.٧	٨٤.٥	٤.٥	١٠١.٩	٨٢.٢	٩.٢	٨٨.٨	٦٨.٥	١١.٥
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الجيزة	١٠٣.٠	١٠٥.٤	٩٤.٢	٤.٣	١٠٧.٤	٨٠.٦	٩.٤	٧٧.٢	٥٩.١	٨.٤
بنى سويف	٩٩.٦	١٠٣.٣	٩٢.٣	٦.٢	١٠٠.٦	٨٦.٧	١٢.٧	٧٩.٤	٥٤.٧	١٣.٦
الفيوم	٩٠.٥	٩٥.٥	٨٦.٩	٣.٨	٩٩.٤	٧٦.٧	١٢.٥	٨٥.٠	٦٤.٢	٣.٧
المنيا	٩٤.٦	٩٦.٩	٩٤.٤	٥.٣	١٠٢.٠	٨٧.٢	١٣.٤	٨٧.٥	٦١.١	١٧.٠
أسيوط	٩٢.٩	٩٤.٨	٨٩.١	٥.٣	١٠٢.٠	٨٦.٧	١٠.٥	٨٤.٢	٥٨.٧	١٢.٨
سوهاج	٩٤.٦	٩٦.٩	٩٠.٩	٥.٣	١٠٤.٨	٩٥.٤	١٠.٣	٩٠.٩	٦٧.٣	٢٠.٤
قنا	٩٥.٧	٩٦.٦	٩٣.٠	٢.٢	٩٩.٩	٩٨.٥	٦.٤	٨٥.٨	٧٩.١	١٧.٣
الأقصر	٩٣.٧	٩٧.٦	٩٣.٠	٢.٧	١٠٢.٠	١٠٦.٦	٦.٨	٨٦.٨	٨٦.٤	١٣.٣
أسوان	٨٨.٤	٨٩.٩	٨٦.٩	٢.٢	١٠٠.٩	٩٠.٠	٧.٤	٨٢.٨	٧٨.٣	١٧.١
الوجه القبلي	٩٦.٠	٩٨.٥	٩١.٧	٤.٥	١٠٢.١	٨٧.٦	١٠.٤	٨٤.٣	٦٤.١	١٤.٢
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
البحر الأحمر	١١٤.٧	١٢٠.٠	١٠٢.٢	٥.٨	١٠٧.٠	٩٦.٢	٨.١	٩٧.٧	٨٢.١	١٤.٦
الوادي الجديد	١٠١.٦	١٠٢.٧	٨٩.٤	٢.٢	١٠١.٣	٨٨.٢	٢.٥	٩٦.١	٨٧.٢	١٢.٥
مطروح	١٢١.٥	١١٧.٤	١١٣.٦	٦.٣	٩٤.٧	٨٢.٨	٧.٩	٨١.٥	٤٩.٦	١٠.٢
شمال سيناء	١٠٨.٧	١١٠.٤	٩٦.٣	٣.٢	١٠٠.٣	٨٥.٣	٤.٨	١٠٨.٣	٧٠.٤	١٩.٠
جنوب سيناء	١٣٠.٠	١٥٠.٧	١١٦.٥	٤.٣	٩٤.٥	٨٧.٢	١٠.١	٧٠.٩	٥١.٤	١٤.٢
محافظات الحدود	١١٣.٣	١١٤.٧	١٠٢.٢	٤.٥	٩٩.٤	٨٧.١	٦.٢	٨٩.٩	٦٨.٤	١٤.٦
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مصر	٩١.٦	٩٣.٩	٩٦.٧	٤.٥	١٠٢.٨	٩٢.٥	٩.٤	٨٥.٩	٧١.٧	١١.٤
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

* والباقون للإعادة بدون الأزهر

** بيانات الإنتقال بدون الأزهر من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مصدرها وزارة لتربية والتعليم

م/١٢ الاختلالات فى التعليم

	متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالابتدائى	متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالإعدادى	متوسط كثافة الفصل بالإبتدائى	متوسط كثافة الفصل بالإعدادى	القيد بالثانوى الفنى كنسبة من إجمالى الثانوى	القيد بالتعليم الاساسى والثانوى فى			النسبة المئوية للمبانى المدرسية غير الصالحة
						مدارس حكومية ٪	مدارس خاصة ٪	مدارس أزهرية ٪	
	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٤/٢٠٠٣
القاهرة	٢٣.٥	١٠.٣	٤٢.٤	٣٤.٣	٣٨.٦	٦٨.٧	٢٥.٩	٥.٤	١٣.٨
الإسكندرية	٢٦.٠	١٠.٨	٤٩.٧	٣٧.٨	٤٣.٨	٧٩.١	١٨.١	٢.٩	١٤.٤
بورسعيد	١٦.٥	٩.١	٣٦.٨	٣١.٤	٥٩.٤	٨٦.٢	٨.٠	٥.٨	١٧.١
السويس	١٨.٧	١٠.٤	٣٩.٩	٣١.٤	٦٥.٢	٨٤.٧	٩.٧	٥.٦	٢٠.٥
المحافظات الحضرية	٢٣.٥	١٠.٤	٤٤.١	٣٥.٠	٤٢.٤	٧٣.٤	٢٢.٠	٤.٦	١٤.٤
دمياط	١٧.٣	٨.٨	٣٩.٣	٣٢.٤	٦٠.٠	٨٧.٤	٣.٧	٨.٩	٢٠.٤
الدقهلية	٢٠.٣	١٠.١	٤٠.٠	٣٥.٥	٦٢.٣	٨٣.٥	٢.٥	١٤.٠	١٨.٩
الشرقية	٢٥.٢	١٢.٠	٤٠.٦	٣٦.٤	٦٩.٣	٧٩.٧	٣.٣	١٧.١	٢٤.٠
القليوبية	٢٤.٠	١٧.٤	٤٤.٧	٣٨.٤	٦٠.٣	٨٧.٦	٥.٩	٦.٥	١٢.٣
كفر الشيخ	٢٥.٧	١٤.٦	٣٧.٩	٣٨.٠	٦٨.٥	٨١.٧	٠.٣	١٨.٠	٢٠.٦
الغربية	٢٤.٠	١٠.٥	٤١.٣	٣٦.٩	٥٨.٩	٨١.٢	٣.٢	١٥.٦	١٩.٧
المنوفية	١٩.٧	١١.٦	٤٠.٤	٣٧.٠	٦١.٩	٨٧.٧	٢.٥	٩.٨	٢٥.٥
البحيرة	٢٩.١	١٦.٢	٤١.٣	٣٨.٧	٧٠.٢	٨٥.٦	١.٩	١٢.٥	١٧.٢
الإسماعيلية	٢٥.٠	١١.٧	٣٣.٣	٢٩.٣	٦٣.٥	٨٥.٦	٤.٥	٩.٩	١٥.٢
الوجه البحري	٢٣.٥	١٢.٣	٤٠.٦	٣٦.٧	٦٤.٥	٨٣.٨	٣.٠	١٣.٢	١٩.٨
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الجيزة	٣٣.٩	١٧.١	٤٧.٨	٤٠.٧	٤٧.٥	٧٤.٩	١٧.٨	٧.٣	١٨.٩
بنى سويف	٣٠.٢	١٨.٧	٤٠.٧	٤٠.٦	٦٦.٠	٨٩.٤	٢.٤	٨.١	٢٠.٢
الفيوم	٣٢.٥	١٩.٢	٤٢.٩	٤٠.٣	٧٦.٥	٩٠.٠	٢.٦	٧.٥	١٥.٤
المنيا	٤٠.٥	١٦.٨	٤٤.١	٤٠.٥	٦٩.٨	٨٩.٣	٣.٣	٧.٤	٣١.٦
أسيوط	٣٠.٨	١٧.٣	٤٣.٤	٤١.٠	٦٧.٥	٨٥.٩	٢.٤	١١.٧	٢٧.٢
سوهاج	٢٦.٧	١٦.٨	٤٢.٢	٤٠.٦	٧٣.٣	٧٦.٣	١.٨	٢٢.٠	٢٤.٧
قنا	٢٤.٠	١٧.١	٤٠.٩	٣٩.٤	٧٠.٧	٨٢.٣	٠.٧	١٧.٠	٢٦.٤
الأقصر	٢٣.٧	١٦.٩	٣٦.٥	٣٦.٨	٧٦.٦	٧٨.٦	٣.٠	١٨.٣	٣٦.٤
أسوان	٢٠.٧	١٢.٧	٣٢.٥	٣٢.٧	٦٨.٨	٩٠.٠	٠.٤	٩.٦	٤٠.٢
الوجه القبلي	٣٠.٣	١٧.٠	٤٢.٩	٤٠.٠	٦٦.١	٨٢.٨	٥.٦	١١.٥	٢٥.٥
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..
البحر الأحمر	١٥.٢	٧.٠	٣٢.١	٢٥.٠	٦٢.٠	٨٧.٦	٤.٥	٧.٩	١٧.٠
الوادي الجديد	٦.٨	٤.٢	١٩.٧	١٦.٣	٥٩.٤	٩٢.٢	٠.٠	٧.٨	١٦.٥
مطروح	٢٤.٠	٢٠.٩	٢٩.٨	٢٩.٥	٦٧.٩	٩١.٥	١.٩	٦.٦	٥٧.٣
شمال سيناء	١٥.٦	٧.٩	٢٥.٩	٢٤.٣	٦٧.٧	٨٨.٦	٢.٠	٩.٤	٤٠.١
جنوب سيناء	٩.٦	٤.٢	١٦.١	١٣.٨	٤٤.٢	٧٩.٩	١.٦	١٨.٥	١٨.٢
محافظات الحدود	١٣.٨	٧.٤	٢٥.٦	٢٢.٦	٦٣.٩	٨٩.٣	٢.١	٨.٦	٣٢.١
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مصر	٢٨.٠	١٤.٧	٤٥.٨	٤١.٢	٦١.٣	٧٣.٧	٦.٥	١٩.٨	٢١.٤
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..

م/١٣ الملامح الأساسية للاتصالات

	الأسر التى لديها		أجهزة الهاتف لكل ١٠٠٠ أسرة	متوسط عدد السكان الذين يخدمهم مكتب بريد واحد	متوسط عدد المشتركين فى خدمة المحمول لكل ١٠٠٠ نسمة	متوسط عدد المشتركين فى خدمة الانترنت لكل ١٠٠٠ نسمة
	راديو ٪	تليفزيون ٪				
	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٥/٢٠٠٤
القاهرة	٩٠.٩	٩٥.٩	١١٧٣.٤	١٥٠٠٣	..	١٨٢.٧
الإسكندرية	٨٧.٩	٩٣.٧	١٠٤٩.٠	١٥٨٦٩	..	٢٥٦.٦
بورسعيد	٩٣.١	٩٧.٦	١٢٢٨.٤	١١٤١٥	..	٣١٩.٨
السويس	٩٧.٥	٩٦.٧	٨٩٢.٠	٧٠٩٦	..	١٧٣.٠
المحافظات الحضرية	٩٠.٣	٩٥.٣	١١٢٨.٠	١٤٤٢٠	..	٢٣٣.٠
دمياط	٨٥.٣	٩٠.٧	٧١٨.٧	١٣٠٠٤	..	٩٦.٩
الدقهلية	٩٠.٧	٩٥.٥	٥٨٣.٢	١٣٨٤٨	..	٥٥.٦
الشرقية	٧٥.٤	٨٦.٢	٥٢٧.٨	١٣٧٦٣	..	٨١.٠
القليوبية	٩٥.٢	٩٥.٣	٦٦٠.٣	١٤٥١٠	..	١٦.٠
كفر الشيخ	٧٨.٢	٨٥.٦	٥٢١.٨	١٥٦٧٧	..	٣٩.١
الغربية	٨٧.٤	٩٢.٦	٦١٥.٥	١٠٥٢٦	..	١١٦.٥
المنوفية	٨٨.٦	٨٨.٨	٥٥٥.٨	٩٨٨٠	..	٤١.٦
البحيرة	٧١.٦	٨٦.٢	٤٢٢.١	١٥٩٥٠	..	١٥.٥
الإسماعيلية	٩١.٣	٩٤.٩	٧٥١.٢	١٤٥٠٥	..	٤١.٤
الوجه البحري	٨٤.٢	٩٠.٦	٥٦٨.٢	١٣٢٠٦	..	٥٦.٠
حضر	٩٠.٦	٩٤.٥	..	..	..	..
ريف	٨١.١	٨٨.٦	..	..	..	..
الجيزة	٩٢.٣	٩٣.١	٩١٠.٠	١٩٣٦٠	..	٩٢.١
بنى سويف	٥٠.٨	٧٨.٨	٣٨٥.٧	١٥٧٩٧	..	١٨.٢
الفيوم	٧٣.٢	٧٦.٠	٣٧٢.٤	٢٠٤٢٩	..	١٠.١
المنيا	٥٧.٨	٧٨.٦	٣١٤.٦	١٥٧٧١	..	٤٠.٥
أسيوط	٦٦.٦	٧٨.٤	٤٢٠.٠	١٣٦٥٧	..	٣٤.٧
سوهاج	٦٦.٢	٨٣.٩	٤٣١.٠	١٢١٢٤	..	١٩.٢
قنا	٧٩.٦	٨٤.٣	٣٣٩.٠	١١٢٠٠	..	٣٠.٦
الأقصر	٨١.٢	٨٥.٤	٥٨٤.٨	٧٥١٧	..	٢٨.٨
أسوان	٦٨.٦	٩٠.٧	١٦٤٥.٣	٥٨٠٦	..	١٢.٩
الوجه القبلي	٧٣.٣	٨٤.٢	٥٣٣.٦	١٣٨٨٧	..	٣٢.٠
حضر	٨٥.٨	٩٣.٢	..	..	..	..
ريف	٦٦.٣	٧٩.١	..	..	..	..
البحر الأحمر	٨١.٥	٩٠.٨	١١٦٢.٧	٥٧٦٥	..	..
الوادي الجديد	٩٦.٩	٩٥.٣	١٠٣٩.٨	٣١٧٤	..	..
مطروح	٧١.٩	٦١.٣	٧٧٦.٨	٧١٦٣	..	١٣٠.٠
شمال سيناء	٨٠.٤	٨٣.٥	٦٤٦.٩	٥٣٩٣	..	٣٨.٨
جنوب سيناء	٨٢.٣	٨٤.١	١٢٩٠.٤	٣٣١٩	..	..
محافظات الحدود	٨١.٩	٨١.٢	٨٩٤.٤	٤٩١٢	..	..
حضر	٨٩.٣	٠.٠	..	..	..	٨٤
ريف	٧٤.٦	٠.٠	..	..	..	..
مصر	٨١.٩	٨٩.٤	٦٧٤.٦	١٣٢٥٢	١٩٥	٧٦
حضر	٨٩.٣	٩٤.٥	..	..	..	..
ريف	٧٤.٦	٨٤.٣	..	..	..	..

م/١٤ قوة العمل

	قوة العمل (١٥+) كنسبة مئوية من إجمالى السكان	النسبةالمئوية للإناث فى قوة العمل(١٥+)	النسبة المئوية لقوة العمل (١٥+) فى :			المشتغلون بالمهن المتخصصة والفنية ٪ من قوة العمل (١٥+)	العاملون بأجر ٪ من قوة العمل (١٥+)		العاملون بالحكومة والقطاع العام ٪ من إجمالى العمالة (١٥+)	
			الزراعة	الصناعة	الخدمات		إجمالى	إناث	إجمالى	إناث
	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦
القاهرة	٣٣.١	٢٠.٠٦	٠.٢	٢١.٤	٧٨.٤	٢٧.٢	٣٧.٠	١٦.٢	١٨.٣	١١.٢
الإسكندرية	٣١.١	١٥.٨٢	٠.١	٢٢.٨	٧٧.١	١٧.٨	٣٥.٤	١٤.٦	١٨.٣	١٠.٠
بورسعيد	٣٤.٠	٢١.٦٧	١٨.٢	١٦.٩	٦٤.٩	٢٠.٢	٣٧.٠	٢٢.٦	٢٤.٨	١٨.١
السويس	٣٠.٦	١٩.٣٣	١.٤	٢٥.٠	٧٣.٥	١٦.٥	٣٨.٨	١٦.١	٢٣.٤	١٢.٥
المحافظات الحضرية	٣٢.٤	١٨.٨٨				٣٩.٤				
دمياط	٣٣.١	٢٠.٨٠	٢٦.٢	٢٤.٧	٤٩.١	١٠.٧	٣٤.٥	١٢.٩	١٣.٠	١٠.٤
الدقهلية	٣٠.٨	٢٣.٨٠	٣٣.٨	٨.٣	٥٧.٩	١٠.٣	٢٩.٣	١١.٧	١٤.٦	٨.١
الشرقية	٢٩.٢	٢٦.١٥	٣٨.٥	١٠.١	٥١.٤	١٤.٢	٢٨.٨	٩.٠	١٤.٣	٦.٥
القليوبية	٢٩.٥	١٩.٨١	١٤.٥	٢٢.٠	٦٣.٥	١٤.٩	٣٥.٠	١١.٠	١٧.٠	٧.٢
كفر الشيخ	٢٩.٨	١٧.٢٥	٤١.٨	٧.١	٥١.١	١٠.٧	٢٢.٦	٨.٣	١١.١	٥.٠
الغربية	٣٠.٦	٢٩.٥٥	٣١.٢	١٥.١	٥٣.٧	١١.٨	٣١.٣	١٣.٥	١٧.٤	٩.١
المنوفية	٣١.٧	٢٤.٧٠	٣٦.٤	١٠.٣	٥٣.٢	١٢.٤	٣١.١	١١.٧	١٧.٢	٨.٢
البحيرة	٣٠.٥	٣٧.٣٥	٦٠.٧	٦.٨	٣٢.٤	٥.٦	٢٥.٢	٧.٠	١١.٥	٤.٤
الإسماعيلية	٣١.٧	٢٤.٥٦	١٨.٤	١٠.٥	٧١.٢	١٦.٦	٣٥.٢	١٤.١	١٨.٩	١٠.٠
الوجه البحري	٣٠.٤	٢٦.٥٤	..	..	..	٢١.٩	..	..	..	..
حضر	٣١.٨	٢٥.٤٤	..	..	..	٣٥.٩	..	..	..	..
ريف	٢٩.٩	٢٦.٩٢	..	..	..	١٦.٨	..	..	..	..
الجيزة	٣٠.٩	١٣.٠٤	١٠.٢	١٩.٥	٧٠.٣	١٦.٩	٣٢.٥	٩.٩	١٤.٠	٦.٦
بنى سويف	٣٢.٩	٣١.٧٩	٥٣.٠	٣.٧	٤٣.٤	٧.٣	٣٠.٨	٩.١	١٢.٦	٥.١
الفيوم	٢٩.٦	١١.٢٤	٤٥.٥	٧.٢	٤٧.٣	٩.٤	٢٨.٤	٦.٣	١٠.٣	٤.٦
المنيا	٢٩.٢	٢٩.١٥	٥٩.٢	٤.٤	٣٦.٤	٧.٤	٣٠.٨	٧.٥	١٠.٤	٤.٠
أسيوط	٢٦.٢	١٧.١٤	٣٤.٧	٥.٧	٥٩.٦	٩.٧	٢٧.٨	٦.٧	١١.١	٤.٧
سوهاج	٢٥.٢	١٨.٦٦	٤٠.٦	٣.٤	٥٦.٠	١٠.٧	٢٥.١	٥.٢	١٠.٢	٣.٨
قنا	٢٤.٣	٢١.٨٩	٤٠.٣	٦.٥	٥٣.٢	١٠.١	٢٦.٤	٤.١	١١.٣	٢.٨
الأقصر	٣١.١	١٩.٨٢	١٨.٠	١.٤	٨٠.٧	٧.٧	٣١.١	٦.٦	١٤.٤	٤.٣
أسوان	٢٨.٨	١٦.٦٢	٣٤.٦	٦.٢	٥٩.٢	١٣.٢	٢٨.٤	٩.١	١٧.٣	٥.٩
الوجه القبلي	٢٨.٥	٢٠.١٨	..	..	..	١٩.٢	..	..	..	..
حضر	٣١.٣	٢١.٧٩	..	..	..	٣٤.٢	..	..	..	..
ريف	٢٧.٢	١٩.٣٨	..	..	..	١١.٩	..	..	..	..
البحر الأحمر	٤٩.١	١٥.٠٠	٥.١	٤.١	٩٠.٨	١٦.٥	٤٣.٠	١١.٢	١٩.٠	٦.٣
الوادي الجديد	٣٤.٩	٢٣.٣٣	٢١.٨	٢.١	٧٦.١	٢٠.٣	٤٠.٥	١٩.٨	٣٤.١	١٥.٩
مطروح	٢٨.١	٢٤.٧١	٢.١	٢.٥	٩٥.٤	١٢.٦	٢٢.٥	٥.٢	٩.٨	٤.٤
شمال سيناء	٢٩.٢	٢٢.٩٩	١٧.٣	٥.٤	٧٧.٣	١٦.٤	٣٠.١	١٣.٦	١٩.٩	١٠.٦
جنوب سيناء	٦٧.٧	١٧.٣٩	١١.٤	٥.٤	٨٣.٢	٢٠.١	٤٧.٥	١٤.٧	٢٥.٧	١٢.٣
محافظات الحدود	٣٨.٧	٢١.٥٩	..	..	..	٣٧.٦	..	..	..	..
حضر	٤١.١	٢٤.٦١	..	..	..	٣٩.٠	..	..	..	..
ريف	٣٣.٣	١٧.٦٠	..	..	..	٣٥.٠	..	..	..	..
مصر	٣٠.٢	٢٢.٩٧	٣٠.٩	١١.٧	٥٧.٤	٢٤.٥	٣٠.٩	١٠.٤٩	١٤.٧	٧.١
حضر	٣٢.٢	٢١.٧٦	..	..	..	٣٧.١	..	٦١	..	..
ريف	٢٨.٧	٢٣.٨٥	..	..	..	١٤.٩	..		..	..

م/١٥ البطالة

	معدل البطالة ٪				معدل البطالة حسب المستوى التعليمى (١٥+) (٪)			نسبة الاحلال لقوة العمل فى المستقبل
	إجمالى	الإناث	حضر	ريف	دون الثانوى	الثانوى	الجامعى	
	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥
القاهرة	١١.٠	٢٥.٨١	١١.٠	..	٤.٢٥	٣٧.٧٤	٤٣.٣٥	١٤٠.١٥
الإسكندرية	١٠.٢	٢٧.٦٧	١٠.٢	..	٩.٤٤	٤٣.٢٢	٢٨.٤٧	١٤٧.٤٨
بورسعيد	١١.٠	٢٦.٤١	١١.٠	..	٩.٩٧	٥١.٦٦	٢١.٧٥	١٤٥.٤٩
السويس	١١.٨	٣٤.١٤	١١.٨	..	٦.٩١	٦٤.٣٦	١٦.٣٦	١٧٧.٤٨
المحافظات الحضرية	١٠.٨	٢٦.٦٤		..	٦.٢٢	٤١.٧٨	٣٦.٢١	١٤٣.٩٤
دمياط	٧.٥	٤٢.٠٥	٨.٨	٦.٦	٠.٤٢	٦١.٥١	٢٧.٦٢	١٧٢.٧٦
الدقهلية	١٠.٠	٢٩.٩٥	١٠.٧	٩.٨	٠.١١	٦٧.٥٣	٢٥.٧٦	١٨٠.١٧
الشرقية	١٠.٧	٢٨.٠٦	١١.٣	١٠.٦	١.٢٠	٦٤.٠٨	٢٧.٠٢	١٩٩.٢٧
القليوبية	٩.٢	٣٢.٣٨	١١.٤	٧.٨	١.٧٣	٦٣.٨٤	٢٤.٤٥	١٨٧.٧٩
كفر الشيخ	٧.٠	٣٩.٤٩	٩.٩	٦.١	٠.٤١	٧٠.٢٨	٢٤.٧٧	١٩٣.٦٩
الغربية	١٠.٨	٢٢.٢٩	١٢.٠	١٠.٢	٢.٣٧	٦٠.٥٤	٣٠.٩٠	١٧٦.٥٣
المنوفية	٧.٣	١٥.٠٦	٩.٥	٦.٧	١.٣٣	٦٤.٥٣	٢٨.٥١	١٨٨.١٣
البحيرة	٩.٣	١٤.٢١	١١.٤	٨.٨	٠.٥٦	٧٩.٦٢	١٤.٤٠	١٩٨.٣٣
الإسماعيلية	٧.٦	٥٠.٢٩	٩.١	٦.٣	١.٨٦	٦٨.٤٠	٢٥.٠٩	١٨٥.٤٤
الوجه البحري	٩.٣	٢٤.٤٤	..	..	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	١٨٨.٤٧
حضر	..	٠.٠٠	..	..	..	..	..	..
ريف	..	٠.٠٠	..	..	..	..	..	..
الجيزة	..	٢٣.٥٥	١٠.٨	٧.٩	٥.٥٧	٤٠.٨٩	٤٠.١٢	١٨٥.٨٣
بنى سويف	٩.٧	٨.٦٦	٨.٠٤	٢.٤	١.٩٣	٦٣.٥١	٢١.٦٢	٢٤٢.٦٥
الفيوم	٣.٧	٣٣.١٦	٦.١٥	٢.٦	٠.٤٥	٧٩.٩١	١٦.٠٣	٢٤٥.٦٢
المنيا	٣.٤	٢٠.٦٦	١٠.٨٤	٤.٥	٠.٨٢	٧٣.٨٠	١٩.٢٦	٢٣٧.٤٧
أسيوط	٥.٨	٤٠.٧٧	١٢.٢١	٨.٢	٠.٤١	٧٠.٢٦	٢٢.٦٧	٢٣٨.١٩
سوهاج	٩.٤	٢٩.٣٠	١٣.٤٤	٧.٦	٠.٣٧	٦٤.٥١	٢٧.٢٦	٢٣٥.٥٩
قنا	٩.٠	٣٠.٣٤	١٦.٢٩	١٢.٦	٠.٩٣	٦٩.٠٩	٢١.٨٥	٢٣٥.٢١
الأقصر	١٣.٥	٤٦.٨٢	١٥.٧٧	١٩.٤	٣.٣٨	٨٢.٦١	٣٧.٦٨	١٩٦.٧٣
أسوان	١٧.٥	٥٧.٢٧	١٧.٩٨	١٩.٩	٠.٦١	٨١.٥٤	٢.٢٧	٢٠١.١٠
الوجه القبلي	١٩.٤	٢٥.٦٨	..	..	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢٢٣.٧٥
حضر	٨.٧	٠.٠٠	..	..	..	..	..	..
ريف	..	٠.٠٠	..	..	..	..	..	..
البحر الأحمر	٦.٠	٢١.١١	٥.٩٢	٧.٠	٠.٠٠	٣٦.٣٦	٥٢.٢٧	١٦٨.٤٧
الوادي الجديد	٩.٩	١٠.٧١	١٢.٧٦	٦.٩	٠.٠٠	٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٨٨.٧١
مطروح	٦.٠	٢٦.١٩	٦.٦٢	٤.٥	٢.١٣	٦١.٧٠	٢٤.٤٧	٢١٦.٧٦
شمال سيناء	٦.٤	١٩.٥٠	٧.٥٥	٤.٣	١٠.٧١	٧٤.٢٩	٦.٤٣	٢١٧.٩٩
جنوب سيناء	٤.٦٢	٤٧.٥٠	٣.٥٥	٦.٣٩	٥.٤١	٧٠.٢٧	١٠.٨١	١٧٢.٢٧
محافظات الحدود	٦.٣	١٨.٨٢	..	..	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	١٩٩.٧٢
حضر	..	٠.٠٠	..	..	..	..	..	..
ريف	..	٠.٠٠	..	..	..	..	..	..
مصر	٩.٣	٢٥.٠٨	١٠.٨٨	٨.٠	٢.٣٣	٦١.٨١	٢٦.٨٠	١٩٢.١٤
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..

م/١٦ توزيع الدخل والفقر*

	متوسط نصيب الفرد من الانفاق بالجنيه	نصيب الدخل		معامل جينى	الفقراء (٪ من السكان)		أجور الأسر الفقيرة ٪	
		نصيب أدنى ٤٠٪ من الأشخاص من الدخل	نسبة ٢٠٪ الأغنى إلي ٢٠٪ الافقر		الفقراء	الأشد فقرا	من إجمالى الأجور	من دخولهم
	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤
القاهرة	٦١٥٦.٥	١٨.٧	٦.٠	٣٧.٨	٤.٦	٠.٥	١.٧	٦٥.٤
الإسكندرية	٥٨٤٠.٤	٢٠.٧	٥.١	٣٤.٠	٨.٠	١.٢	٣.٣	٥٧.٣
بورسعيد	٦٨٢٢.٧	٢٠.٠	٥.٤	٣٤.١	٧.٦	٠.٩	٢.٥	٥١.٣
السويس	٦٢٥٤.١	٢٢.٩	٤.٢	٢٨.٨	٢.٤	٠.٧	٠.٨	٦٠.٠
المحافظات الحضرية	٦٠٩٣.٣	١٩.٣	٥.٧	٣٦.٩	٥.٧	٠.٧	٢.١	٦١.٣
دمياط	٦٦٥٢.١	٢٦.٤	٢.٩	٢٥.٣	٢.٦	٠.٢٤	١.٧	٧٢.٩
الدقهلية	٦٧٦٩.١	٢٧.٠	٢.٩	٢٢.٦	٧.٠	٠.٥	٥.٤	٥٦.٣
الشرقية	٦٦١٣.٦	٢٧.٥	٢.٧	١٩.٧	٢٨.٢	٢.٩	٢٠.٥	٤٧.٧
القليوبية	٦١٥٣.٩	٢٥.٣	٣.٢	٢٤.٥	١١.٢	١.٠	٦.٨	٦٢.٠
كفر الشيخ	٦٢٦٩.٩	٢٥.٨	٣.٢	٢٤.٤	١٣.٢	٠.٩	٨.٩	٣٥.٥
الغربية	٧٠٧٢.٤	٢٥.٧	٣.٣	٢٦.٢	٦.١	٠.٨	٣.٨	٥٦.٩
المنوفية	٦٧٩٩.١	٢٧.٢	٢.٨	٢٢.١	١٧.٥	٠.٤	١٢.٢	٥٥.٦
البحيرة	٨٣٩٥.٥	٢٧.٤	٢.٨	١٩.٩	٢٠.٥	٢.٨	١٥.٤	٤٢.١
الإسماعيلية	٦٧٥١.٦	٢٥.٦	٣.١	٢٢.١	٦.٤	٠.٥	٣.٤	٤٨.٦
الوجه البحري	٦٩١١.٠	٢٥.٧	٣.٢	٢٤.٤	١٤.٥	١.٤	٩.٥	٤٩.٥
حضر	..	٢٣.٨	٣.٨	٢٨.١	٩.٠	١.٠	٥.٠	٥٣.٥
ريف	..	٢٧.٠	٢.٨	٢١.٤	١٦.٧	١.٥	١٢.٤	٤٨.٦
الجيزة	٥٥٥٢.٠	١٩.٨	٥.٥	٣٤.٥	١٣.١	١.٤	٥.٦	٥٨.٦
بنى سويف	٧٠٤٢.٧	٢٤.٧	٣.٤	٢٥.٧	٤٥.٤	١١.٨	٣٣.٥	٤٦.٦
الفيوم	٥٧٠٥.٥	٢٦.٧	٣.٠	٢٤.٩	١٢.٠	١.١	٧.٨	٣٦.٢
المنيا	٦٨٢٣.١	٢٥.٣	٣.٣	٢٣.٨	٣٩.٤	٩.٨	٣٤.٠	٤٨.٤
أسيوط	٥٤٢٠.٢	٢٤.٦	٣.٥	٢٤.٨	٦٠.٦	٢٢.٧	٤٧.٢	٥٢.٩
سوهاج	٥٣٦٩.٩	٢٥.٠	٣.٣	٢٣.٩	٤٠.٧	٩.٨	٣١.٠	٤٠.٤
قنا**	٥٥٤٣.٠	٢٥.٦	٣.٢	١٩.٠	٣٣.٧	٦.٠	٢٥.٦	٤٤.٩
الأقصر	٥٣٨١.٥	٢٧.٤٣	٢.٧٥	٢١.٠٣	٦.٠٥	١.٦٧	٤.٦٦	٧٢.٣٢
أسوان	٦٠٥٣.٠	٢٦.٧	٢.٩	٢٠.٣	٢٣.٩	٤.٨	١٤.٢	٤٨.٥
الوجه القبلي	٥٨٦٦.٥	٢٢.٢	٤.٤	٣١.٠	٣٢.٥	٨.٣	١٩.٧	٤٧.٦
حضر	..	١٩.٩	٥.٥	٣٤.٣	١٨.٦	٤.٢	٨.٣	٥٧.٧
ريف	..	٢٥.٢	٣.٣	٢٢.٩	٣٩.١	١٠.٠	٣٢.٥	٤٥.٤
البحر الأحمر	٦٥٨٣.٣	..	..	..	..	..	..	..
الوادي الجديد	٧٣٥٧.٨	..	..	..	..	..	..	..
مطروح	٦٣٢٨.٦	..	..	..	..	..	..	..
شمال سيناء	٥٦٦٧.٨	..	..	..	..	..	..	..
جنوب سيناء	٦٨٤٩.٨	..	..	..	..	..	..	..
محافظات الحدود	٦٣٧٥.٦	٢١.٣	٤.٨	٢٥.٤	١٤.٥	٤.٨	٤.٦	٤٦.٢
حضر	..	٢٥.٩	٣.٠	٢٣.٢	٠.٩	٠.٠	٠.٠	٠.٠
ريف	..	١٨.١	٥.٩	١٩.٠	٣٢.٨	١١.٣	١٤.١	٤٨.٦
مصر	٦٣٧١.٧	٢٣.٥	٣.٩	٣٣.٢	١٩.٦	٣.٩	٩.٥	٤٩.٢
حضر	..	٢٠.١	٥.٤	٣٥.٤	١٠.١	١.٧	٤.١	٥٧.٤
ريف	..	٢٥.٥	٣.٢	٢٢.٣	٢٦.٨	٥.٤	١٩.٦	٤٦.٦

* بنيت النتائج على البيانات المبدئية التى جمعت فى يوليو – ديسمبر ٢٠٠٤ من مسح دخل وانفاق واستهلاك الأسر فى ٢٠٠٥/٢٠٠٤. ويغطى المسح سنة بأكملها من يوليو ٢٠٠٤ حتى يوليو ٢٠٠٥

** قنا والأقصر معا

م/١٧ التحضر

	سكان الحضر (٪) من جملة السكان		معدلات النمو السنوى لسكان الحضر (٪)		سكان المدينة الأكبر ٪ من جملة سكان الحضر		المساكن المزودة بالكهرباء (٪)
	١٩٩٦	٢٠٠٦	١٩٨٦/١٩٧٦	٢٠٠٦/١٩٩٦	١٩٩٦	٢٠٠٣	٢٠٠٦
القاهرة	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١.٨	١.٤	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٩٩.٥
الإسكندرية	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٢.٤	٢.١	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٩٩.٨
بورسعيد	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٤.٣	١.٩	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٩٧.٠
السويس	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٥.٤	٢.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٩٩.٣
المحافظات الحضرية	١٠٠	١٠٠	٢.٢	١.٦	٦١.٦	١٠٠.٠	
دمياط	٢٧.٤	٣٨.٤	٢.٧	٥.٣	٣١.٢	٣٢.٢	٩٨.٧
الدقهلية	٢٧.٨	٢٧.٩	٣.٣	١.٧	٣٠.٨	٣٠.١	٩٩.٧
الشرقية	٢٢.٥	٢٣.١	٣.١	٢.٥	٢٩.٢	٢٦.٩	٩٩.٤
القليوبية	٤٠.٦	٣٧.٧	٤.٩	١.٨	٥٨.٠	٦٤.١	٩٩.٦
كفر الشيخ	٢٢.٩	٢٣.١	٣.٥	١.٧	٢٤.٥	٢٣.٨	٩٩.٣
الغربية	٣١.١	٢٩.٩	٢.١	١.٣	٣٧.٣	٣٧.١	٩٩.٨
المنوفية	١٩.٩	٢٠.٤	٢.٩	٢.٠	٢٨.٦	٢٨.١	٩٩.١
البحيرة	٢٢.٨	١٩.٢	٢.٥	٠.٠	٢٥.٥	٢٥.٤	٩٩.٦
الإسماعيلية	٥٠.٣	٤٦.٤	٤.٣	٢.٠	٧٠.٩	٦٨.٩	٩٨.١
الوجه البحري	٢٦.٦	٢٧.١	٣.٢	١.٧	١٢.٤	٣٨.١	..
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠	٠٠	٠٠	..
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠	٠٠	٠٠	..
الجيزة	٥٤.١	٥٨.٦	٤.٥	٣.٦	٨٥.٨	٧٦.٩	٩٩.٦
بنى سويف	٢٣.٥	٢٣.٢	٢.٨	٢.٠	٣٩.٢	٣٨.٠	٩٨.٩
الفيوم	٢٢.٥	٢٢.٥	٢.٧	٢.٤	٥٨.٤	٥٦.٥	٩٩.٢
المنيا	١٩.٤	١٨.٨	٢.٥	٢.٠	٣١.٣	٢٩.٩	٩٨.٩
أسيوط	٢٧.٣	٢٦.٤	٢.٨	١.٧	٤٥.٠	٤٣.٠	٩٩.١
سوهاج	٢١.٧	٢١.٤	٢.٧	١.٧	٢٥.١	٢٥.٠	٩٨.٩
قنا*	٢٤.٤×	٢١.٤	٣×	٢.٢	٣٠.٠	٢٩.٣	٩٩.٠
الأقصر	٠٠	٤٧.٤	٠٠	٢.٥	٩٢.٥	٩١.٩	٩٩.٥
أسوان	٤٢.٦	٤٢.٥	٣.٢	١.٩	٥٢.٩	٥٢.٢	٩٩.٥
الوجه القبلي	٣٠.٨	٣١.٩	٣.٤	٢.٦	٣٣.٢	٥٥.١	..
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠	٠٠	٠٠	..
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠	٠٠	٠٠	..
البحر الأحمر	٧٤.٧	٩٥.٦	٤.٧	٨.٩	٣٠.٧	٣١.٥	٩٢.٧
الوادي الجديد	٤٨.٣	٤٨.٢	٣.٨	٢.٨	٧٢.٣	٧٢.٤	٩٨.٤
مطروح	٥٥.٥	٧٠.٣	٤.٧	٦.٨	٤٤.٤	٤٤.٨	٨٧.٩
شمال سيناء	٥٩.١	٦٠.٤	٢٨.٢	٣.٢	٦٧.٣	٦٦.٥	٩٠.٢
جنوب سيناء	٥٠.٠	٥٦.٨	٠٠	١٢.٠	٣٨.٦	٣٩.٢	٩٥.٤
محافظات الحدود	٥٨.٧	٦٨.٦	٧.٩	٦.٣	٢١.٩	٥٢.١	..
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠	٠٠	٠٠	..
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠	٠٠	٠٠	..
مصر	٤٢.٦	٤٢.٦	٢.٨	٢.٠	٢٦.١	٦٩.٤	٩٩.٣
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	..	٠٠	٠٠	١٠٠.٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	..	٠٠	٠٠	

* قنا والأقصر معا

م/١٨ الملامح الديموجرافية

	السكان (بالألاف)		معدل النمو السنوى للسكان (٪)		معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام	معدل استخدام وسائل منع الحمل ٪	صافى الهجرة الداخلية خلال الحياة ٪ من السكان	معدل الاعالة الديموجرافية ٪
	١٩٩٦	٢٠٠٦	١٩٩٦/١٩٨٦	٢٠٠٦/١٩٩٦	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٦
القاهرة	٦٨١٣.٢	٧٧٨٦.٦	١.١	١.٣	٢٥.٧	٨.٩	٦٣.٨	٨.٨	٥٢.٧
الإسكندرية	٣٣٣٩.١	٤١١٠.٠	١.٣	٢.١	٢٥.٣	٧.٨	٦٤.٥	٧.٥	٥٤.٩
بورسعيد	٤٧٢.٣	٥٧٠.٨	١.٦	١.٩	٢١.٩	٦.٢	٦١.٦	٥.٨	٥٣.٨
السويس	٤١٧.٥	٥١٠.٩	٢.٥	٢.٠	٢٦.٧	٥.٩	٦٤.٠	٥.٧	٦٣.٨
المحافظات الحضرية	١١٠٤٢.١	١٢٩٧٨.٤	١.٣	١.٦	٢٥.٥	٨.٣	٦٣.٩	٠٠	٥٣.٨
دمياط	٩١٣.٦	١٠٩٢.٣	٢.١	١.٨	٢٧.٨	٦.١	٦٣.٩	٦.١	٦٢.٩
الدقهلية	٤٢٢٣.٩	٤٩٨٥.٢	١.٩	١.٧	٢٥.٧	٦.٥	٦٤.٤	٦.٣	٦٥.٥
الشرقية	٤٢٨١.١	٥٣٤٠.١	٢.٣	٢.٢	٢٦.٤	٥.٤	٦١.٢	٥.٦	٧١.٧
القليوبية	٣٣٠١.٢	٤٢٣٧.٠	٢.٨	٢.٥	٢٥.١	٤.٩	٦٩.٤	٥.١	٦٧.٤
كفر الشيخ	٢٢٢٣.٧	٢٦١٨.١	٢.١	١.٦	٢٥.٤	٤.٨	٦٥.٨	٥.٣	٦٩.٢
الغربية	٣٤٠٦.٠	٤٠١٠.٣	١.٧	١.٦	٢٤.٥	٦.٢	٦٩.٧	٦.٢	٦٤.٨
المنوفية	٢٧٦٠.٤	٣٢٧٠.٤	٢.٢	١.٧	٢٥.٤	٥.٨	٦٤.٢	٥.٥	٦٩.٧
البحيرة	٣٩٩٤.٣	٤٧٣٧.١	٢.١	١.٧	٢٥.٧	٥.٠	٦٨.٧	٥.٢	٧٠.٦
الإسماعيلية	٧١٤.٨	٩٤٢.٨	٢.٨	٢.٨	٢٩.٤	٦.١	٥٩.٦	٦.٠	٦٦.٦
الوجه البحري	٢٥٨١٩.٠	٣١٢٣٣.٣	٢.٢	١.٩	٢٥.٧	٥.٦	٦٥.٩	٠٠	٦٨.٢
حضر	٧٢٥٢.٢	٨٤٦١.٠	٢.٢	١.٦	٣١	٧.٧	٦٤.١	٠٠	..
ريف	١٨٥٦٦.٨	٢٢٧٧٢.٤	٢.٢	٢.١	٢٣.٧	٤.٨	٦٦.٥	٠٠	..
الجيزة	٤٧٨٤.١	٦٢٧٢.٦	٢.٥	٢.٧	٢٦.٨	٥.٥	٦٢.١	٥.٧	٦٦.٣
بنى سويف	١٨٥٩.٢	٢٢٩٠.٥	٢.٥	٢.١	٢٨.٦	٥.٨	٥٦.٠	٦.١	٨٨.١
الفيوم	١٩٨٩.٨	٢٥١٢.٨	٢.٥	٢.٤	٢٨.٥	٤.٨	٥٥.٩	٥.٣	٨٨.٣
المنيا	٣٣١٠.١	٤١٧٩.٣	٢.٣	٢.٤	٢٩.٩	٥.٨	٥١.٤	٦.٤	٨٦.١
أسيوط	٢٨٠٢.٣	٣٤٤١.٦	٢.٤	٢.١	٢٨.٩	٦.٥	٣٧.٩	٧.١	٨٦.٣
سوهاج	٢٩١٤.٩	٣٧٤٦.٤	٢.٥	٢.٥	٢٧.٧	٥.٩	٣٢.٧	٦.٥	٨٥.٤
قنا*	٢٤٤٢.٠	٣٠٠١.٥	٢.٢	٢.١	٢٥.٥	٥.٦	٤٧.٢	٢.١	٨٥.٩
الأقصر	٣٦١.١	٤٥١.٠	١.٩	٢.٢	٢٤.٦	٦.٦	..	٦.٨	٧٢.٨
أسوان	٩٧٤.١	١١٨٤.٤	١.٩	٢.٠	٢٣.٨	٥.١	٤٩.٠	٤.٩	٧٣.٨
الوجه القبلي	٢١٤٣٧.٦	٢٧٠٨٠.٤	٢.٤	٢.٤	٢٧.٧	٥.٧	٤٩.٩	٠٠	٨٠.٩
حضر	٦٦٥٩.٣	٨٦٢٧.٨	٢.١	٢.٦	٢٥.٤	٧.١	٦٠	٠٠	..
ريف	١٤٧٧٨.٣	١٨٤٥٢.٧	٢.٥	٢.٢	٢٨.٨	٥	٤٥.٢	٠٠	..
البحر الأحمر	١٥٧.٣	٢٨٨.٢	٥.٧	٦.٢	٢٧.٨	٥.٥	..	٤.٧	٥٩.٢
الوادي الجديد	١٤١.٨	١٨٧.٣	٢.٣	٢.٨	٢٦.٢	٣.٨	..	٤.٠	٦٩.٠
مطروح	٢١٢.٠	٣٢٢.٣	٢.٨	٤.٣	٤٠.٢	٤.٨	..	٤.٦	٧٥.٤
شمال سيناء	٢٥٢.٢	٣٣٩.٨	٤.٠	٣.٠	٣١.٤	٤.٧	..	٤.٩	٧٦.٨
جنوب سيناء	٥٤.٨	١٤٩.٣	٦.٦	١٠.٥	٣٠.٠	٨.٥	..	٤.٩	٥٩.٦
محافظات الحدود	٨١٨.١	١٢٨٦.٩	٣.٨	٤.٦	٣٢.١	٤.٩	٥٠.٧	٠٠	٧٠.٤
حضر	٤٨٠.٢	٨٨٢.٦	٣.٩	٦.٣	٣٢.٣	٥.٩	..	٠٠	..
ريف	٣٣٧.٩	٤٠٤.٣	٣.٦	١.٨	٣١.٩	٣.٥	..	٠٠	..
مصر	٥٩١١٦.٨	٧٢٥٧٩.٠	٢.١	٢.١	٢٥.٨	٦.٤	٥٩.٢	٦.٣	٦٩.٨
حضر	٢٥٤٣٣.٨	٣٠٩٤٩.٧	١.٨	٢.٠	٢٦.١	٧.٧	٦٢.٦	٠٠	..
ريف	٣٣٦٨٣.٠	٤١٦٢٩.٣	٢.٣	٢.١	٢٦.٨	٩.٩	٥٦.٨	٠٠	..

* قنا والأقصر معا

م/١٩ الموارد الطبيعية

	مساحة الأرض بالكم٢	الكثافة السكانية* (نسمة/ كم٢)	**الأراضى المنزرعة		عدد الأفراد لكل فدان	المساحة المحصولية	
			آلاف الأفدنة	٪ من مساحة الأرض		آلاف الأفدنة	٪ من مساحة الأرض المنزرعة
	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥
القاهرة	٣٠٨٥.٠	٢٥٦٠.٣	١٧.٧	٢.٤	٤٤٦.٩	٢١.٤	١.٢١
الإسكندرية	٢٣٠٠.٠	١٦٨٩.٢	٢٥٠.٧	٤٥.٨	١٥.٥	٤٧٣.٠	١.٨٩
بورسعيد	١٣٥١.١	٤٠٣.٩	٤٥.٤	١٤.١	١٢.٠	٨١.٨	١.٨٠
السويس	٩٠٠٢.٢	٥٥.٤	٢٤.٦	١.١	٢٠.٣	٤٠.٣	١.٦٤
المحافظات الحضرية	١٥٧٣٨.٣	٨١٥.١	٣٣٨.٤	٩.٠	٣٧.٩	٦١٦.٥	١.٨٢
دمياط	٩١٠.٠	١٢٠٩.٢	١١١.٠	٥١.٢	٩.٩	٢٠٩.١	١.٨٨
الدقهلية	٣٧١٦.٠	١٣٥٢.١	٦٥٣.٦	٧٣.٩	٧.٧	١٢٨٧.٨	١.٩٧
الشرقية	٤٩١١.٠	١٠٦٢.٩	٧٩١.٧	٦٧.٧	٦.٦	١٥٠٩.٥	١.٩١
القليوبية	١١٢٤.٠	٣٥١١.٦	١٨٦.٨	٦٩.٨	٢١.١	٣٣٣.٥	١.٧٨
كفر الشيخ	٣٧٤٨.٠	٧٠٤.٠	٦٣٢.٨	٧٠.٩	٤.٢	١١٠١.٩	١.٧٤
الغربية	١٩٤٧.٥	٢٠٥٣.٣	٣٨٢.٨	٨٢.٦	١٠.٤	٧٢٤.٦	١.٨٩
المنوفية	٢٤٩٩.٠	١٣١٦.٣	٣٩٩.١	٦٧.١	٨.٢	٨٠٢.٩	٢.٠١
البحيرة	٩٨٢٦.٠	٤٨٦.١	١٢١٩.٥	٥٢.١	٣.٩	٢٢٤٨.٢	١.٨٤
الإسماعيلية	٥٠٦٧.٠	١٧٤.٢	٢٢٨.٤	١٨.٩	٣.٩	٣٦٦.٨	١.٦١
الوجه البحري	٣٣٧٤٨.٥	٩١٤.٩	٤٦٠٥.٧	٥٧.٣	٦.٧	٨٥٨٤.٣	١.٨٦
حضر	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..
الجيزة	١٣١٨٤.٠	٤٣٦.٦	٣٠٨.٦	٩.٨	١٨.٦	٦٣٠.٦	٢.٠٤
بنى سويف	١٠٩٥٤.٠	٢١٠.٢	٢٩٣.٣	١١.٢	٧.٨	٥٥١.٣	١.٨٨
الفيوم	٦٠٦٨.٠	٤٠٧.٨	٤٣٣.٦	٣٠.٠	٥.٧	٧٨٢.٧	١.٨١
المنيا	٣٢٢٧٩.٠	١٢٨.٢	٤٨٤.٧	٦.٣	٨.٥	٨٨١.٣	١.٨٢
أسيوط	٢٥٩٢٦.٠	١٣٤.٨	٣٥٢.٧	٥.٧	٩.٩	٦٤٣.٢	١.٨٢
سوهاج	١١٠٢٢.٠	٣٥٢.٦	٣١٥.٦	١٢.٠	١٢.٣	٥٩٦.٣	١.٨٩
قنا	١٠٧٩٨.٠	٢٧٧.٢	٣٤٤.٥	١٣.٤	٨.٧	٤٦٦.٧	١.٣٥
الأقصر	٢٤١٠.٠	١٧٨.١	٤٤.٣	٧.٧	٩.٧	٦٨.٤	١.٥٤
أسوان	٦٢٧٢٦.٠	١٨.٢	١٨١.٧	١.٢	٦.٣	٢٤٧.٨	١.٣٦
الوجه القبلي	١٧٥٣٦٧.٠	١٥١.٨	٢٧٥٩.٠	٦.٦	٩.٦	٤٨٦٨.٣	١.٧٦
حضر	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..
البحر الأحمر	١١٩٠٩٩.١	١.٦	٠.١	٠	١٥٨٥.٩	٠.١	١
الوادي الجديد	٤٤٠٠٩٨.٠	٠.٤	١٤٦.٠	٠.١	١.٢	١٩٣.٦	١.٣٣
مطروح	١٦٦٥٦٣.٠	١.٧	٣٥٩.٩	٠.٩	٠.٨	٤٥٥.٢	١.٢٦
شمال سيناء	٢٧٥٦٤.٠	١١.٥	١٦٥.٧	٢.٥	١.٩	١٧٦.٩	١.٠٧
جنوب سيناء	٣١٢٧٢.٠	٢.١	١٠.٠	٠.١	٦.٧	١٠.١	١.٠١
محافظات الحدود	٧٨٤٥٩٦.١	١.٣	٦٨١.٧	٠.٤	١.٥	٨٣٥.٩	١.٢٣
حضر	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..
مصر	١٠٠٩٤٤٩.٩	٧٠.٧	٨٣٨٤.٨	٣.٥	٨.٥	١٤٩٠٥.٠	١.٧٨
حضر	..	..	..		..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..

* يقدر متوسط الكثافة السكانية بالمساحة المأهولة بنحو ٤٠٠٦٨,٦، ١٠١٦,٨، ٣٥٤٦,٣، ٩٨٧,٢، ٤٦٤٧,٨، ١٩٧٠,٠، ٤١,٢، ٨٩٦,١ نسمة / كم٢ فى كل من القاهرة والمحافظات الحضرية والقليوبية والوجه البحرى والوجه القبلى ومحافظات الحدود وإجمالى مصر على الترتيب.

**تقدر مساحة الأراضى الجديدة المنزرعة بنحو ١٦٥٥ ألف فدان، تبلغ مساحتها المحصولية ٢٤٥٥,٤ ألف فدان.

م/٢٠ المشاركة فى التنمية

	المشاركة السياسية فى التصويت على الانتخابات ٪ من المقيدين بالدائرة		المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية العاملون فى خدمات المجتمع الاجتماعية والشخصية ٪ من قوة العمل (١٥+)		نسبة القيد الإجمالية فى التعليم بالقطاع الخاص ٪	المشاركة الشعبية فى إستثمارات برنامج شروق ١٩٩٤/٩٥ – ٢٠٠١/٢٠٠٢		المشاركة فى الأنشطة الاقتصادية			
								المشتغلون بالأنشطة الحرفية ٪ من قوة العمل (١٥+)		المشتغلون بالقطاع غير المنظم ٪ من قوة العمل (١٥+)	
	المحليات	مجلس الشعب	إجمالى	الإناث		فى مشروعات البنية الأساسية	فى مشروعات التنمية الاقتصادية	إجمالى	الإناث	إجمالى	الإناث
	٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١
القاهرة	١٣.٢	١٢.٦	٤.١	٤.٧	٢٣.٧	٠٠	٠٠	٢١.٦	٢.٦	٨.٧	١٢.٧
الإسكندرية	٢٠.٣	٧.٤	٢.٧	٢.٧	١٥.٧	٣١	٣٢.٣	٢٠.٩	٣.٥	٧.٧	١٣.٧
بورسعيد	٥٧.٠	٢٢.٢	١.٩	١.٠	٦.٠	٣٧.٩	٢٣.٠	٩.٩	٢.٢	٩.٩	١٦.٨
السويس	١٥.٦	١٧.٩	١.٣	٠.٧	٨.٠	٤٨.٢	٢٨.٠	١٧.٥	١.٢	٩.٢	١٨.٠
المحافظات الحضرية	١٠.٢	١٧.٣	٣.٤	٣.٨	١٩.٨	٣٨.٩	٢٧.٧	٢٠.٦	٢.٨	٨.٥	١٣.٤
دمياط	٥٧.٧	٢٥.٧	١.٢	٠.٧	٣.٠	٢٦.١	٤١.٦	٣٠.٣	١٨.١	٦.٥	١٨.٩
الدقهلية	٥٩.٥	٢٧.١	١.٦	١.٠	٢.١	٣٢.١	٤٦.٩	١٢.٠	١٣.٣	١٢.٧	٢٨.٠
الشرقية	٤٩.٨	٢٢.٤	١.٧	٠.٨	١.٣	٣١.٩	٣٢.١	٩.٩	١.٦	١٠.١	٢٩.٠
القليوبية	٤٧.٢	٢٢.٣	٢.٤	١.٥	٤.٥	٣٢.٨	٣٤.٧	١٩.٥	٣.٤	٧.٦	١٦.٥
كفر الشيخ	٦٠.٧	٣١.١	١.٦	٠.٩	٠.٣	٣٣.٣	٢٩.٣	٧.٣	١.٣	١٣.٤	٣٤.٤
الغربية	٣٥.٤	٣٠.٢	٢.٠	١.٥	٢.٤	٤٣.٣	٤٢.٧	١٢.٦	١٥.٠	١٣.٢	٢٨.٦
المنوفية	٥٤.٧	٢٢.٠	١.٨	٠.٨	١.٩	٢٥.٦	٢٥.٢	٩.١	١.٦	٩.٤	٢٠.٥
البحيرة	٤٥.٧	٣١.٥	١.٦	١.٠	١.٧	٣١.٠	٣٢.٩	٨.٢	١٦.٦	١٠.٢	٣٠.٤
الإسماعيلية	٥٩.٩	١٩.٣	١.٦	١.٣	٣.٩	٣٤.٧	١٦.٥	١٣.٨	١٩.٣	٧.٦	١٤.٧
الوجه البحري	٥٠.٩	٢٥.٨	١.٨	١.١	٢.١	٣٢.٤	٣٣.٦	١٢.٢	٢.١	١٠.٦	٢٥.٨
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	..	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	..	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٦٤.٧	٢٦.١	٣.٩	٤.٨	١٦.٦	٣١.٢	٤١.٦	٢١.٦	٣.٠	٥.٣	٨.٧
بنى سويف	٥٥.٣	٣١.١	١.٥	٠.٥	٢.٣	٢٦.٩	٣٤.٢	٩.٨	٩.٧	٨.٥	١٩.٠
الفيوم	٥٧.٣	٢٣.٩	١.٤	١.١	٢.١	٢٦.٧	٣٦.٣	١٢.١	٢.٠	٨.٧	٢٦.٩
المنيا	٢٧.٦	٢٨.٤	١.٤	٠.٩	٢.٩	٢٤.٢	٣٠.٧	٦.٤	١٠.٧	٩.٢	٢١.٤
أسيوط	٤٦.٨	٢٦.٨	١.٤	٠.٨	٢.٣	٢٦.٥	٢٥.٩	٦.٩	٠.٩	١١.٩	٣٠.٦
سوهاج	٦٠.٨	٢١.٦	١.٧	١.٢	١.٣	٢٠.٣	١٨.٨	١١.٤	١٢.٥	١٠.٠	٢٧.٢
قنا	٢٨.٠	٢٣.٦	١.٦	١.٤	٠.٦	٢٠.٩	٢٦.٣	١٣.٢	١٥.٩	١٢.١	٢٨.٠
الأقصر	٢٣.٥	٢٠.٩	٢.٠	١.٢	٢.٢	٢٢.٧	٢٨.٩	١٦.٢	١٤.١	١٢.٨	٣٠.٤
أسوان	٤٢.٨	٢٣.٤	١.٨	٠.٥	٠.٢	٣٠.٥	٣٠.٢	١٠.٥	١٧.١	١٥.٣	٣٠.٩
الوجه القبلي	٤١.٧	٢٥.٤	٢.١	٢.٠	٥.٠	٢٥.٦	٣٠.٤	١٢.٦	٢.٠	٩.٣	٢١.٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	..	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	..	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٣٨.٤	٢٧.٣	١.٤	٢.٥	٢.٤	٠٠	٤٧.٤	١٣.٤	١١.٦	٢٠.٠	٥٣.٧
الوادي الجديد	٤٢.٦	٢٨.١	٢.٢	٠.٤	٠.٠	٢٤.٦	٢٤.٦	٦.٩	١٨.٢	١١.١	٢٢.٨
مطروح	٢٥.٠	١٩.٠	١.٠	١.٤	٢.١	٢١.٢	١٢.٣	١١.٧	٢٣.٠	٢.٦	٧.١
شمال سيناء	٤١.٦	٢٦.٥	١.٦	٢.٠	١.٤	١١.٠	٣٤.٨	٨.٣	١٤.٤	٦.١	١٢.٤
جنوب سيناء	٤٣.٤	٣٠.٦	٥.٢	٢.٤	٠.٨	١٤.٧	٢٤.٨	٩.٧	١٠.٨	١٢.٢	٣٩.٢
محافظات الحدود	٣٠.٤	٣١.٠	١.٩	١.٠	١.٥	١٨	٢٨.٧	١٠.١	٢.٥	٩.٩	٢٦.٤
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	..	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	..	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٤٢.٤	٢٤.١	٢.٢	٢.١	٦.١	٢٨.٨	٣١.٥	١٤.٠	٢.٢	٩.٧	٢١.٥
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	..	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	..	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠